

التعليقات البديعية على

# كتاب الشعر الجيد

للإمام أبو بكر محمد بن الحسين بن جرير الطبري

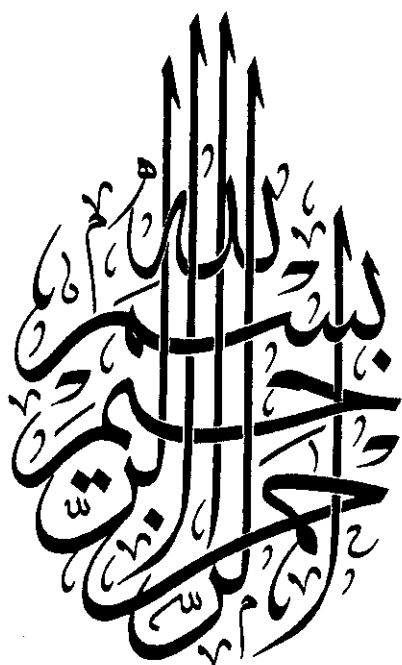
المتوفى سنة (٣٦٠)

جمع وإعداد

محمد بن نصر أبو جبل

الجزء الأول

دار الآثار  
للنشر والتوزيع



التعليقات البديعية على  
كتاب الشريعة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ

حَقُوقُ الطَّبَعِ مَحْفُوظَةٌ  
الطَّبَعَةُ الْأُولَى

٢٠١٢ هـ - ١٤٣٣ م

رقم الإيداع: ٢٠١٢/١٦٥١

الترقيم الدولي: ٦-٨٢-٦٢١١-٩٧٧

دار الأثير  
للنشر والتوزيع

٢٨ من منشية التحرير جسر السويس عین شمس الشرقية - القاهرة - ج.م.ع

ت. وفاكس: ٢٦٤٢٢٣٢٣ - ت: ٢٦٣٦٣٧٨٦

info@dar-alathar.com





## المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ، وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ ﴿١٠٢﴾ [آل عمران: ١٠٢].  
﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ، وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].  
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١].

أما بعد: فإن كتاب الشريعة للإمام الأجرى رَحِمَهُ اللَّهُ قد كتب الله له القبول بين العلماء وطلاب العلم ونفع الله به الكثير، وذلك والله أعلم لحسن قصد المصنف أولاً، وثانياً لأن الكتاب من كتب العقيدة السلفية المهمة ومؤلفه من العلماء المحققين السائرين على منهج السلف الصالح الذين فهموا دعوة الرسل وحقيقة العقيدة على وفق مذهب أهل السنة والجماعة أهل الحديث والأثر.

وأهل السنة والجماعة يسيرون على منهج السلف، الذين في مقدمهم أصحاب النبي ﷺ، وعلى رأسهم الخلفاء الراشدون أبو بكر وعمر وعثمان وعلي، امتثالاً لقوله ﷺ: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي عضوا عليها بالنواجذ»، ولأن النبي ﷺ سئل عن الفرقة الناجية قال: «من كان على مثل ما أنا عليه وأصحابي»، كما أنهم ينتسبون إلى مذهب السلف، ولذلك يقال لمن يتبع مذهب السلف «سلفي»، أو «على عقيدة السلف الصالح» أو «من اتباع السلف الصالح»، وهذه التسمية موافقة في المعنى لتسميتهم بـ«أهل السنة» لأن عقيدة السلف الصالح أصحاب النبي ﷺ ومن سار على نهجهم هي ما كان عليه النبي ﷺ، كما سبق في الحديث.

أما من سار على منهج الخلف، فيقال له «خلفي»، و«الخلف» يقرون بهذه

التسمية، بل إن كثيراً منهم يجترئ فيفضل مذهب الخلف على مذهب السلف الذين في مقدمتهم أصحاب النبي ﷺ، وهذا اعتراف صريح منهم بمخالفة طريقتهم لطريقة أصحاب النبي ﷺ، والتي كان عليها رسول الله ﷺ، وكفى بهذا اعترافاً بالانحراف عن العقيدة الصحيحة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (٤/١٥٦-١٥٩): إن كثيراً من أتباع أبي الحسن الأشعري يصرحون بمخالفة السلف في مثل مسألة الإيمان، ومسألة تأويل الآيات والأحاديث يقولون: «مذهب السلف: أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، وأما المتكلمون من أصحابنا: فمذهبهم كيت وكيت»، وكذلك يقولون: «مذهب السلف: أن هذه الآيات والأحاديث الواردة في الصفات لا تتأول، والمتكلمون يريدون تأويلها إما وجوباً وإما جوازاً»، ويذكرون الخلاف بين السلف وبين أصحابهم المتكلمين، هذا منطوق ألسنتهم ومسطور كتبهم.

أفلا عاقل يعتبر؟ ومغرور يزدجر؟ أن السلف ثبت عنهم ذلك حتى بتصريح المخالف، ثم يحدثُ مقالة تخرج عنهم، أليس هذا صريحاً: أن السلف كانوا ضالين عن التوحيد والتنزيه، وعلمه المتأخرون؟ وهذا فاسد بضرورة العلم الصحيح والدين المتين، وأيضاً فقد ينصر المتكلمون أقوال السلف تارة وأقوال المتكلمين تارة، كما يفعله غير واحد مثل أبي المعالي الجويني، وأبي حامد الغزالي، والرازي وغيرهم. ولازم المذهب الذي ينصرونه تارة أنه هو المعتمد، فلا يثبتون على دين واحد، وتغلب عليهم الشكوك، وهذا عادة الله فيمن أعرض عن الكتاب والسنة.

وتارة يجعلون إخوانهم المتأخرين أحذق وأعلم من السلف، ويقولون: «طريقة السلف أسلم، وطريقة هؤلاء أعلم وأحكم»، فيصفون إخوانهم بالفضيلة في العلم والبيان والتحقيق والعرفان، والسلف بالنقص في ذلك والتقصير فيه، أو الخطأ والجهل. وغايتهم عندهم: أن يقيموا أعدارهم في التقصير والتفريط، ولا ريب أن هذا شعبة من الرفض، فإنه وإن لم يكن تكفيراً للسلف كما يقوله من يقوله من الرافضة والخوارج - ولا تفسيراً لهم - كما يقوله من يقوله من المعتزلة والزيدية وغيرهم كان



تجهيلاً لهم وتخطئة وتضليلاً، ونسبة لهم إلى الذنوب والمعاصي، وإن لم يكن فسقاً، فزعمًا: أن أهل القرون المفضولة في الشريعة أعلم وأفضل من أهل القرون الفاضلة.

ومن المعلوم بالضرورة لمن تدبر الكتاب والسنة، وما اتفق عليه أهل السنة والجماعة من جميع الطوائف: أن خير قرون هذه الأمة - في الأعمال والأقوال، والاعتقاد وغيرها من كل فضيلة - : القرن الأول، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم. كما ثبت ذلك عن النبي ﷺ من غير وجه، وأنهم أفضل من الخلف في كل فضيلة: من علم، وعمل، وإيمان، وعقل، ودين، وبيان، وعبادة، وأنهم أولى بالبيان لكل مشكل. هذا لا يدفعه إلا من كابر المعلوم بالضرورة من دين الإسلام، وأضله الله على علم، كما قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «من كان منكم مستنًا فليستن بمن قد مات، فإن الحي لا يؤمن عليه الفتنة، أولئك أصحاب محمد: أبر هذه الأمة قلوبًا، وأعمقها علما، وأقلها تكلفًا، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه، وإقامة دينه، فاعرفوا لهم حقهم، وتمسكوا بهديهم، فإنهم كانوا على الهدى المستقيم»، وقال غيره: «عليكم بأثار من سلف فإنهم جاءوا بما يكفي وما يشفي، ولم يحدث بعدهم خير كامن لم يعلموه». هذا، وقد قال رضي الله عنه: «لا يأتي زمان إلا والذي بعده شر منه حتى تلقوا ربكم»، فكيف يحدث لنا زمان فيه الخير في أعظم المعلومات وهو معرفة الله تعالى؟ هذا لا يكون أبدًا.

وما أحسن ما قال الشافعي رحمته الله في رسالته: «هم فوقنا في كل علم وعقل ودين»<sup>١</sup>. هـ. فعقيدة السلف البعيدة عن التعقيد، الخالصة من الشوائب، الناصعة بهدي الكتاب والسنة، والتي سوف تراها في هذا الكتاب بوضوح وجلاء ويسر، هي السبيل الوحيد الذي يصلح به حال الأمة، كما قال إمام دار الهجرة الإمام مالك بن أنس رحمته الله: (لا يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها) نسأل الله تعالى كما دلنا على منهج السلف الصالح؛ أن يجعلنا منهم، ويحشرنا معهم تحت لواء سيد الخلق الشافع المشفع محمد - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - وأن لا يزيغ قلوبنا بعد إذ هدانا،

ونسأله أن يجعلنا من عباده الموحّدين الصّالحين العاملين في سبيله؛ إنه على ذلك لقادر، وهو سميع مجيب.

وقد من الله عليّ بوضع تعليق على كتاب الشريعة يعين الناظر فيه والدارس .  
وكان عملي فيه ما يلي:

\* قمت بتخريج أحاديثه وآثاره، وتبيين درجة كل حديث أو أثر من حيث الصحة والضعف فإذا كان الحديث أو الأثر في الصحيحين أو أحدهما اكتفي بالعزو إليهما أذ هما معدن الحديث الصحيح وأصله.

أما إذا كان الحديث أو الأثر خارج الصحيحين فأقوم بتخريجه وعزوه إلى مصادره من دواوين الإسلام بدون استقصاء خشية الإطالة ثم أبين درجته من حيث الصحة والضعف بنقل أقوال الأئمة المعتمدين في هذا الفن .

\* وقمت أيضًا بشرح المباحث العقدية الواردة في الكتاب شرحًا مفصلاً مستعينا بأقول أئمة السنة من العصر الأول حتى اليوم.

فما كان فيه من حقّ وصواب فمن الله وحده ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ﴾ [النساء: ١١٣]، وما كان فيه من تقصير وخطأ فمن نفسي والشيطان، وأستغفر الله.

فله الحمد والشكر والمنة، والثناء الحسن، على فضله، وتيسيره، وإعانتة، وتوفيقه والحمد لله أولاً وآخراً.

إِنْ تَجِدَ عِيًّا فَسَدَّ الْخَلَا جَلَّ مِنْ لَا عَيْبَ فِيهِ وَعَلَا

فأسألك اللهم أن تجعل عملي في هذا الكتاب من الجهاد في سبيلك، وأن تجعله من موازيني وصحائفي يوم العرض عليك، ويبيض به وجهي يوم تبيض وجوه أهل السنة والائتلاف وتسود وجوه أهل الفرقة والاختلاف.

وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

كتبه: محمد بن نصر أبي جبل

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ.

عُمَرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَمَّا اللَّهُ عَنْهُ، أَخْبَرَنَا الْفَقِيهَ الْإِمَامُ أَبُو الْحَسَنِ أَحْمَدُ بْنُ مُقْبِلٍ أَيْدَهُ اللَّهُ وَسَدَّدَهُ قَالَ: أَنَا الْفَقِيهَ الْإِمَامُ أَبُو الْحَسَنِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ الْبُرَيْهِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الْفَقِيهَ الْحَافِظُ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ حَمِيرٍ بْنُ تَبَعِ بْنِ فَضْلٍ قَالَ: أَنَا الشَّيْخُ الْفَقِيهَ أَسْعَدُ بْنُ خَيْرٍ بْنُ يَحْيَى بْنِ عِيسَى بْنِ مُلَاسٍ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ أَبِيهِ خَيْرِ بْنِ يَحْيَى قَالَ: أَنَا أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبَزَّازُ الْمَكِّيُّ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحُسَيْنِ الْأَجْرِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ -، قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْأَجْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَحَقُّ مَا ابْتَدَأْتُ بِهِ الْكَلَامَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ مَوْلَانَا الْكَرِيمِ، وَأَجَلُ الْحَمْدِ مَا حَمِدَ بِهِ الْكَرِيمُ نَفْسَهُ، فَأَنَا أَحْمَدُهُ بِهِ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۝ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ۝ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ۝﴾ [الفاتحة]، وَ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَلَهُ الْحَمْدُ فِي الْآخِرَةِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ ۝﴾ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ الرَّحِيمُ الْغَفُورُ ﴿[سبا: ١، ٢]، وَ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَقُولُونَ﴾ [الأنعام: ١]، وَ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمَلِكِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ مِنَ الذَّلِيلِ وَكَبَرَهُ تَكْبِيرًا﴾ [الإسراء: ١١١].

أَحْمَدُهُ شُكْرًا لِمَا تَفَضَّلَ بِهِ عَلَيْنَا مِنْ نِعَمِهِ الدَّائِمَةِ، وَأَيَادِيهِ الْقَدِيمَةِ، حَمْدَ مَنْ يَعْلَمُ أَنَّ مَوْلَاهُ الْكَرِيمُ يُحِبُّ الْحَمْدَ، فَلَهُ الْحَمْدُ عَلَى كُلِّ حَالٍ.

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى الْبَشِيرِ النَّذِيرِ السَّرَاجِ الْمُنِيرِ، سَيِّدِ وَلَدِ آدَمَ ﷺ، الْمَذْكُورِ نَعْتُهُ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ، الْخَاتِمِ لِجَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ، ذَلِكَ مُحَمَّدٌ ﷺ وَعَلَى آلِهِ الطَّيِّبِينَ، وَعَلَى أَصْحَابِهِ الْمُتَّخِصِينَ، وَعَلَى أَرْوَاجِهِ أُمَهَّاتِ الْمُؤْمِنِينَ، يَرْزُقُنَا اللَّهُ وَإِيَّاكُمْ التَّمَسُّكَ بِطَاعَتِهِ، وَبِطَاعَةِ رَسُولِهِ ﷺ، وَبِمَا كَانَ عَلَيْهِ صَحَابَتُهُ وَالتَّابِعُونَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَبِمَا كَانَ عَلَيْهِ الْأَئِمَّةُ مِنْ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ، وَعَصَمْنَا وَإِيَّاكُمْ مِنَ الْأَهْوَاءِ الْمُضِلَّةِ، إِنَّهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ.

١- أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَرَّيَابِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: ثنا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ الْحَمِصِيُّ قَالَ: ثنا مُعَانُ بْنُ رِفَاعَةَ السَّلَامِيُّ قَالَ: نا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعُذْرِيُّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «يَحْمَلُ هَذَا الْعِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلْفٍ عُدُولُهُ يَنْفُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ الْعَالِينَ، وَانْتِحَالَ الْمُبْطِلِينَ، وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ»<sup>(١)</sup>.

٢- أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ الصُّوفِيُّ قَالَ: ثنا أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ قَالَ: نا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ بَقِيَّةَ بْنِ الْوَلِيدِ، عَنْ مُعَانِ بْنِ رِفَاعَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعُذْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَحْمَلُ هَذَا الْعِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلْفٍ عُدُولُهُ يَنْفُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ الْعَالِينَ، وَانْتِحَالَ الْمُبْطِلِينَ، وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ»<sup>(٢)</sup>.

(١) إسناده مرسل ضعيف الإسناد، ولكن للمتن شواهد كثيرة، وانظر التعليق القادم.

(٢) إسناده مرسل ضعيف الإسناد أيضاً، ولكن للمتن شواهد كثيرة كما تقدم، منها حديث علي بن أبي طالب وابن مسعود، وابن عمر، وأبي هريرة، وعبد الله بن عمرو، وجابر بن سمرة، وأبي أمامة، ومعاذ بن جبل، وأنس بن مالك، وابن عباس، ومرسل إبراهيم بن عبد الرحمن العذري والحديث مختلف في صحته وضعفه بين الحفاظ وقد صححه أحمد بن حنبل كما في شرف أصحاب الحديث (٢/٣٥)، وتاريخ دمشق (٣٩/٧)، ولسان الميزان (٣١٢/١)، وابن حبان، وقواه بشواهد: ابن الوزير، وابن القيم، وحسن العلائي حديث أسامة في بغية الملمتس (٣-٤)، وصحح الحديث بطرقه وشواهد العلامة الألباني في المشكاة (٢٤٨). وضعف الحديث: الدارقطني، وابن القطان، وابن كثير كما في الباعث (٢٨٣/١) بقوله: في صحته نظر قوي والأغلب عدم صحته، والعراقي في التقييد (١٣٨) بقوله: غير صحيح روي عن جماعة من الصحابة وكلها ضعيفة لا يثبت منها شيء، والبلقيني، وابن حجر كما في الإصابة (١١٧/١)، والشيخ مقل في المقترح (ص ١٠٢).

قال الخطيب البغدادي في مقدمة كتابه «شرف أصحاب الحديث» (ص ٨-٩) انتصاراً لهم ورداً على من خالفهم: ولو أن صاحب الرأي المذموم شغل بما ينفعه من العلوم، وطلب سنن رسول رب العالمين، واقتفى آثار الفقهاء والمحدثين، لوجد في ذلك ما يغنيه عن سواء، واكتفى بالأثر عن رأيه الذي يراه، لأن الحديث يشتمل على معرفة أصول التوحيد وبيان ما جاء من وجوه الوعد والوعيد، وصفات رب العالمين - تعالى عن مقالات الملحدين - والإخبار عن صفة الجنة والنار، وما أعد الله فيها للمتقين والفجار، وما خلق الله في الأرضين والسموات وصنوف العجائب وعظيم الآيات وذكر الملائكة المقربين، ونعت الصافين والمسيحين. وفي الحديث قصص الأنبياء وأخبار الزهاد والأولياء ومواعظ البلغاء، وكلام الفقهاء، وسير ملوك العرب والعجم، وأقاصيص المتقدمين من الأمم، وشرح مغازي الرسول ﷺ، وسراياه، وجمال أحكامه وقضاياه، وخطبه وعظاته، وأعلامه ومعجزاته، وعدة أزواجه



وأولاده، وأصحابه وأصحابه، وذكر فضائلهم ومآثرهم، وشرح أخبارهم ومناقبهم، ومبلغ أعمارهم، وبيان أنسابهم.

وفيه تفسير القرآن العظيم، وما فيه من النبأ والذكر الحكيم، وأقاويل الصحابة في الأحكام المحفوظة عنهم، وتسمية من ذهب إلى قول كل واحد منهم من الأئمة الخالفين، والفقهاء المجتهدين. وقد جعل الله أهله أركان الشريعة، وهدم بهم كل بدعة شنيعة، فهم أمناء الله في خليقته، والواسطة بين النبي ﷺ وأمتة، والمجتهدون في حفظ ملته، أنوارهم زاهرة، وفضائلهم سائرة، وآياتهم باهرة، ومذاهبهم ظاهرة، وحججهم قاهرة. وكل فئة تتحيز إلى هوى ترجع إليه، وتستحسن رأيا تعكف عليه، سوى أصحاب الحديث، فإن الكتاب عدتهم، والسنة حججهم، والرسول فتنهم، وإليه نسبتهم، لا يعرجون على الأهواء، ولا يلتفتون إلى الآراء. يقبل منهم ما روي عن الرسول، وهم المأمونون عليه العدول. حفظة الدين وخزنته، وأوعية العلم وحملته، إذا اختلف في حديث كان إليهم الرجوع، فما حكموا به فهو المقبول المسموع. منهم كل عالم فقيه، وإمام رفيع نبيه، وزاهد في قبيلة، ومخصوص بفضيلة، وقارىء متقن، وخطيب محسن. وهم الجمهور العظيم وسيلهم السبيل المستقيم، وكل مبتدع باعتقادهم يتظاهر، وعلى الإفصاح بغير مذاهبهم لا يتجاسر، من كادهم قصمهم الله، ومن عاندهم خذله الله، لا يضرهم من خذلهم، ولا يفلح من اعتزلهم، المحتاط لدينه إلى إرشادهم فقير، وبصر الناظر بالسوء إليهم حسير، وإن الله على نصرهم لقدير اهـ.

وقال ابن عبد البر في التمهيد (٢٨/١): كل حامل علم معروف العناية به فهو عدل محمول في أمره أبداً على العدالة حتى يتبين جرحه في حاله أو في كثرة غلطه؛ لقوله ﷺ: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله» وهذا النص في تفسير العدالة أنكره كثير من المتأخرون على ابن عبد البر، وابن عبد البر نفسه جرح بالجهالة في مواضع كثيرة، ورد بها أحاديث رواها مجهولان لا طعن عليهم إلا بالجهالة، في كتبه: التمهيد، والاستذكار، والاستيعاب، فدل على أنه لم يعن إثبات العدالة لكل من روى تأصيلاً، وإنما جعل في التحقيق على العدالة من حمل العلم وعرف أنه اعتنى به، والمجهولون لم يعرفوا بحمل العلم، إذ المعرفة والاعتناء بالعلم توجب الشهرة به، وهو ما ينافي بالجهالة، وهذا الكلام لا إشكال فيه، ولم يقل ابن عبد البر: (كل من روى الحديث فهو عدل) ليصح التعقب عليه مطلقاً، فقوله يحمل على المعروفين من الرواة غير المجهولين فتنه اهـ.

وقال السخاوي في فتح المغيب (١٥٢/٢): ولا يصح حمله على الخبر لوجود من يحمل العلم وهو غير عدل وغير ثقة وكيف يكون خبراً وابن عبد البر نفسه يقول فهو عدل محمول في أمره على العدالة حتى يتبين جرحه فلم يبق له محمل إلا على الأمر ومعناه أنه أمر الثقات بحمل العلم لأن العلم إنما يقبل عن الثقات ويتأيد بأنه في بعض طرقه ليحمل بلام الأمر على أنه لا مانع من إرادة الأمر أن يكون بلفظ الخبر وحينئذ سواء روى بالرفع على الخبرية أو بالجزم على إرادة الأمر فمعناها واحد بل لا مانع أيضاً

= من كونه خبراً على ظاهره ويحمل على الغالب والقصد أنه مظنة لذلك، وقد قال النووي في أول تهذيبه عند ذكر هذا الحديث وهذا إخبار منه ﷺ بصيانة العلم وحفظه وعدالة ناقله وإن الله تعالى يوفق له في كل عصر خلقاً من العدول يحملونه وينفون عنه التحريف فلا يصنع وهذا تصريح بعدالة حامله في كل عصر وهكذا وقع والله الحمد وهذا من اعلام النبوة ولا يضر مع هذا كون بعض الفساق يعرف شيئاً من العلم فإن الحديث إنما هو إخبار بأن العدول يحملونه لا أن غيرهم لا يعرف شيئاً منه. انتهى.

على أنه يقال ما يعرفه الفساق من العلم ليس بعلم حقيقه لعدم عملهم به كما أشار إليه التفتازاني في تقرير قول التلخيص وقد ينزل العالم منزله الجاهل

وصرح به الشافعي في قوله:

ولا العلم إلا مع التقى ولا العقول إلا مع الأدب

ومن الغريب في ضبطه ما حكاه الشارح في نكتة عن فوائد رحلة ابن الصلاح مما عزاه لأبي عمرو محمد بن أحمد التميمي يحمل بضم التحتانية على البناء للمفعول ورفع ميم العلم ويفتح العين واللام من عدوله مع إبدال الهاء تاء منونة.

ومعناه: أن الخلف هو العدولة بمعنى أنه عادل كما يقال شكور بمعنى شاكراً وتكون الهاء للمبالغة كما يقال رجل ضرورة فكأنه قال إن العلم يحمل عن كل خلف كامل في عدالته لكن يتأيد بما حكاه العسكري عن بعضهم أنه قال عقب الحديث فسيبيل العلم أن يحمل عن هذه سبيله ووصفه ونحوه ما يرى مرفوعاً أن هذا العلم دين فانظر عن تأخذ دينك ومع هذه الاحتمالات فلا يسوغ الاحتجاج به.

وقوى قول ابن الصلاح إنه توسع غير مرضي ووافقه ابن أبي الدم قال إنه قريب الاستمداد من مذهب أبي حنيفة في أن ظاهر المسلمين العدالة وقبول شهادة كل مسلم مجهول الحال إلى أن يثبت جرحه قال وهو غير مرضي عندنا لخروجه عن الاحتياط ويقرب منه ما ذهب إليه من قبول شهادة المتوسمين من أهل القافلة اعتماداً على ظاهر أحوالهم المستدل بها على العدالة والصدق فيما يشهدون به.

على أن ابن عبد البر قد سبق بذلك فروينا في شرف أصحاب الحديث للخطيب من طريق محمد بن أحمد بن يعقوب بن شعبة قال رأيت رجلاً قدم آخر إلى إسماعيل بن إسحق القاضي فادعى عليه شيء فأنكر فقال للمدعي ألك بينة قال نعم فلان وفلان فقال أما فلان فمن شهودي وأما فلان فليس من شهودي قال فيعرفه القاضي قال نعم قال بماذا قال أعرفه بكتب الحديث قال فكيف تعرفه في كتبة الحديث قال ما علمت إلا خيراً قال فإن النبي ﷺ قال: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله» ومن عدله رسول الله ﷺ أولى ممن عدلته أنت قال فقم فهاته فقد قبلت شهادته نحوه قول ابن المواق من المتأخرين أهل العلم محمولين على العدالة حتى يظهر منهم خلاف ذلك وقال ابن الجوزي إن ما ذهب إليه ابن عبد البر هو الصواب وإن رده بعضهم وسبقه المزي فقال هو في زماننا مرضي بل ربما



٣- أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بُكَيْرٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ مَعْقِلٍ، عَنْ وَهْبِ بْنِ مُنْبِهٍ قَالَ: الْفَقِيهُ الْعَفِيفُ الرَّاهِدُ الْمُتَمَسِّكُ بِالسُّنَّةِ: أَوْلَيْكَ أَتْبَاعُ الْأَنْبِيَاءِ فِي

يتعين ونحوه قول ابن سيد الناس لست أراه إلا مرضيا وكذا قال الذهبي إنه حق قال ولا يدخل في ذلك المستور فإنه غير مشهور بالعلم فكل من اشتهر بين الحفاظ بأنه من أصحاب الحديث وأنه معروف بالعناية بهذا الشأن ثم كشفوا عن أخباره فما وجدوا فيه تبينا ولا اتفق لهم علم بأن أحدا وثقه فهذا الذي عناه الحافظ وأنه يكون مقبول الحديث إلى أن يلوح فيه جرح قال ومن ذلك إخراج البخاري ومسلم لجماعة ما اطلعنا فيهم على جرح ولا توثيق فهو يحتج بهم لأن الشيخين احتجا بهم ولأن الدهماء أطبقت على تسمية الكتابين بالصحيحين قلت بل أفاد التقي ابن دقيق العيد أن إطباق جمهور الأمة أو كلهم على كتابيهما يستلزم إطباقهم أو أكثرهم على تعديل الرواة المحتج بهم فيهما إجتماعا وانفرادا قال مع أنه وجد فيه من تكلم فيه ولكن كان الحافظ أبو الحسن بن المفضل شيخ شيوخنا يقول فيهم إنهم جازوا القنطرة يعني أنه لا يلتفت إلى ما قيل فيهم قال التقي وهكذا تعتقد وبه نقول ولا نخرج عنه إلا ببيان شاف وحجة ظاهرة تزيد في غلبة الظن على ما قدمناه من استلزام الاتفاق ووافقه شيخنا بل صرح بعضهم باستلزام القول بالقطع بصحة ما لم ينتقد من أحاديثهما القطع بعدالة روايتهما يعني فيما لم ينتقد ثم قال التقي نعم يمكن أن يكون للترجيح مدخل عند تعارض الروايات فيكون من لم يتكلم فيه أصلا راجحا على من قد تكلم فيه وإن اشتركا في كونهما من رجال الصحيح انتهى.

ويستأنس لما ذهب إليه ابن عبد البر بما جاء بسند جيد أن عمر بن الخطاب كتب إلى أبي موسى رضي الله عنه المسلمون عدول بعضهم على بعض إلا مجلودا في حد أو مجريا عليه شهادة زور أو ظنينا في ولاء أو نسب قال البلقيني وهذا يقويه لكن ذاك مخصوص بحملة العلم قلت وكذا مما يقويه أيضا كلام الخطيب الماضي قبل حكاية هذه المسألة اهـ.

وقال العلامة ابن القيم في مفتاح دار السعادة (١/ ١٦٣): فأخبر رضي الله عنه أن العلم الذي جاء به يحمله عدول أمته من كل خلف، حتى لا يضيع ويذهب، وهذا يتضمن تعديله رضي الله عنه لحملة العلم الذي بعث به... فكل من حمل العلم المشار إليه، لا بد أن يكون عدلا، ولهذا اشتهر عند الأمة عدالة نقلته وحملته، اشتهارا لا يقبل شكًا ولا امتراء، ولا ريب أن من عدله رسول الله ﷺ لا يسمع فيه جرح، فالأئمة الذين اشتهروا عند الأمة بنقل العلم النبوي وميراثه، كلهم عدول بتعديل رسول الله ﷺ، ولهذا لا يقبل قدح بعضهم في بعض، وهذا بخلاف من اشتهر عند الأمة جرحه والقدح فيه كائنة البدع، ومن جرى مجراهم من المتهمين في الدين، فإنهم ليسوا عند الأمة من حملة العلم، فما حمل علم رسول الله ﷺ إلا عدل، ولكن قد يغلط في مسمى العدالة، فيظن أن المراد بالعدل: من لا ذنب له! وليس كذلك، بل هو عدل مؤتمن على الدين، وإن كان منه ما يتوب إلى الله منه، فإن هذا لا ينافي العدالة، كما لا ينافي الإيمان والولاية.

كُلَّ رَمَانٍ<sup>(١)</sup>.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ: جَعَلَنَا اللَّهُ وَإِيَّاكُمْ مِمَّنْ تَحْيَا بِهِمُ الشُّنُّ، وَتَمُوتُ بِهِمُ الْبِدْعُ، وَتَقْوَى بِهِمْ قُلُوبُ أَهْلِ الْحَقِّ، وَتَنْقِمُ بِهِمْ نُفُوسُ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ، بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ.

## بَابُ ذِكْرِ الْأَمْرِ بِالزُّومِ الْجَمَاعَةِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْفُرْقَةِ بَلِّ الْآتِبَاعُ وَتَرْكُ الْإِبْتِدَاعِ

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ رَحِمَهُ اللَّهُ: إِنَّ اللَّهَ ﷻ بِمَنِّهِ وَفَضْلِهِ أَخْبَرَنَا فِي كِتَابِهِ عَمَّنْ تَقَدَّمَ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابَيْنِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى أَنَّهُمْ إِنَّمَا هَلَكُوا لَمَّا افْتَرَقُوا فِي دِينِهِمْ، وَأَعْلَمْنَا مَوْلَانَا الْكَرِيمُ أَنَّ الَّذِي حَمَلَهُمْ عَلَى الْفُرْقَةِ عَنِ الْجَمَاعَةِ وَالْمِيلِ إِلَى الْبَاطِلِ الَّذِي نُهَوُا عَنْهُ إِنَّمَا هُوَ الْبَغْيُ وَالْحَسَدُ بَعْدَ أَنْ عَلِمُوا مَا لَمْ يَعْلَمْ غَيْرُهُمْ، فَحَمَلَهُمْ شِدَّةُ الْبَغْيِ وَالْحَسَدِ إِلَى أَنْ صَارُوا فِرْقًا فَهَلَكُوا فَحَذَرْنَا مَوْلَانَا الْكَرِيمُ أَنْ نَكُونَ مِثْلَهُمْ فَتَهْلِكَ كَمَا هَلَكُوا بَلِّ أَمَرْنَا ﷻ بِالزُّومِ الْجَمَاعَةِ، وَنَهَانَا عَنِ الْفُرْقَةِ، وَكَذَلِكَ حَذَرْنَا النَّبِيَّ ﷺ مِنْ الْفُرْقَةِ وَأَمَرْنَا بِالْجَمَاعَةِ، وَكَذَلِكَ حَذَرْنَا أَيْمُنًا مِمَّنْ سَلَفَ مِنْ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ كُلِّهِمْ يَأْمُرُونَ بِالزُّومِ الْجَمَاعَةِ، وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْفُرْقَةِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَادْكُرْ لَنَا ذَلِكَ لِنَحْذَرَ مَا تَقُولُهُ، وَاللَّهُ الْمُؤَفَّقُ لَنَا إِلَى سَبِيلِ الرَّشَادِ. قِيلَ لَهُ: سَأَدْكُرُ مِنْ ذَلِكَ مَا حَضَرَني ذِكْرُهُ مَبْلَغَ عِلْمِي الَّذِي عَلَّمَنِي اللَّهُ ﷻ، نَصِيحَةً لِأَخَوَانِي مِنْ أَهْلِ الْقُرْآنِ وَأَهْلِ الْحَدِيثِ، وَأَهْلِ الْفِقْهِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ سَائِرِ الْمُسْلِمِينَ، وَاللَّهُ الْمُؤَفَّقُ لِمَا قَصَدْتُ لَهُ، وَالْمُعِينُ عَلَيْهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة: ٢١٣] وَقَالَ ﷻ: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ

(١) أخرجه أيضا ابن بطة الإيمان (٣٨) وإسناده لين.

رُوحِ الْقُدُسِ ۖ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَتَلَ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَلَكِنْ اخْتَلَفُوا فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَتَلُوا وَلَكِنْ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴿البقرة: ٢٥٣﴾ وَقَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ اللَّهِ الْأَسْلَمَةُ وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ ۚ وَمَنْ يَكْفُرْ بِمَا نَزَّلَ اللَّهُ فَإِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ ﴿آل عمران: ١٩﴾ وَقَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَرَأُوا دِيْنَهُمْ وَكَانُوا شَيْعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ ﴿الأنعام: ١٥٩﴾ وَقَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ يُونُسَ: ﴿وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِي إِسْرَءِيلَ مِنْ بَدْوٍ مُبَوَّأً صَدَقٍ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ فَمَا اخْتَلَفُوا حَتَّى جَاءَهُمُ الْعِلْمُ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ ﴿يونس: ٩٣﴾ قَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ حَمَّاسِقٍ: ﴿وَمَا تَفَرَّقُوا إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى لَفُضِّ بَيْنَهُمْ وَإِنَّ الَّذِينَ أُورِثُوا الْكِتَابَ مِنْ بَعْدِهِمْ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ مُرِيبٍ﴾ ﴿الشورى: ١٤﴾ وَقَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَةُ ۚ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ خُفَاءً وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ﴾ ﴿البينة: ٤، ٥﴾.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَأَعْلَمْنَا مَوْلَانَا الْكَرِيمُ أَنَّهُمْ أُوتُوا عِلْمًا، فَبَغَى بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، وَحَسَدَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، حَتَّى أَخْرَجَهُمْ ذَلِكَ إِلَى أَنْ تَفَرَّقُوا فَهَلَكُوا.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَأَيْنَ الْمَوَاضِعُ مِنَ الْقُرْآنِ الَّتِي فِيهَا نَهَاَنَا اللَّهُ تَعَالَى أَنْ نَكُونَ مِثْلَهُمْ حَتَّى نَحْذَرَ مَا حَذَرْنَا مَوْلَانَا الْكَرِيمُ مِنَ الْفُرْقَةِ بَلْ نَلْزِمُ الْجَمَاعَةَ؟

قِيلَ لَهُ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُوا إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ ﴿١٠٢﴾ وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا أَنَّ اللَّهَ عَالِمُكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ ﴿١٠٣﴾ وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْعُرْفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ ﴿١٠٤﴾ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ ﴿آل عمران: ١٠٢، ١٠٥﴾، وَقَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ:

﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّيْتُكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣] وَقَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ الرُّومِ: ﴿فَاقْصِرْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾﴾ مُبِينِينَ إِلَيْهِ وَاتَّقُوهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿٣١﴾﴾ مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [الرُّوم: ٣٠-٣٢] وَقَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ حَمَّ عَسَق: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ يُنِيبُ﴾ [الشورى: ١٣].

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَهَلْ يَكُونُ مِنَ الْبَيَانِ أَشْفَى مِنْ هَذَا عِنْدَ مَنْ عَقَلَ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى وَتَدَبَّرَ مَا بِهِ حَذَرُهُ مَوْلَاهُ الْكَرِيمُ مِنَ الْفُرْقَةِ؟

ثُمَّ اعْلَمُوا - رَحِمَنَا اللَّهُ تَعَالَى وَإِيَّاكُمْ - أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ أَعْلَمَنَا وَإِيَّاكُمْ فِي كِتَابِهِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ الْإِخْتِلَافُ بَيْنَ خَلْقِهِ لِيُضِلَّ مَنْ يَشَاءُ، وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ جَعَلَ اللَّهُ ﷻ ذَلِكَ مَوْعِظَةً يَتَذَكَّرُ بِهَا الْمُؤْمِنُونَ، فَيَحْذَرُونَ الْفُرْقَةَ، وَيَلْزَمُونَ الْجَمَاعَةَ وَيَدْعُونَ الْمِرَاءَ وَالْخُصُومَاتِ فِي الدِّينِ، وَيَتَّبِعُونَ وَلَا يَتَّبِعُونَ، فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَيْنَ هَذَا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى؟ قِيلَ لَهُ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ هُودٍ: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾﴾ إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿١١٩﴾﴾ وَكَلَّا نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِ فُؤَادَكَ وَجَاءَكَ فِي هَذِهِ الْحَقُّ وَمَوْعِظَةٌ وَذِكْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿[هود: ١١٨-١٢٠]﴾.

ثُمَّ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ نَبِيَّهُ ﷺ أَنْ يَتَّبِعَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ، وَلَا يَتَّبِعَ أَهْوَاءَ مَنْ تَقَدَّمَ مِنْ الْأُمَمِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ، فَفَعَلَ ﷺ، وَحَذَّرَ أُمَّتَهُ الْإِخْتِلَافَ وَالْإِعْجَابَ بِالرَّأْيِ وَاتِّبَاعَ الْهَوَى، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ حَمَّ الْجَائِيَةِ: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا بَنِي إِسْرَءِيلَ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ النَّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴿١٦﴾﴾ وَعَاقِبَتُهُمْ بِبَنَاتٍ مِنَ الْأُمَمِ فَمَا اخْتَلَفُوا إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ بَيْنَهُمْ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴿١٧﴾﴾ ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨﴾﴾ إِنَّهُمْ لَنْ يُغْنُوا

عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَإِنَّ الظَّالِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُتَّقِينَ ﴿[الجاثية: ١٦-١٩]، ثُمَّ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿هَذَا بَصِيرَتِي لِلنَّاسِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [الجاثية: ٢٠].

٤- أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ عُمَرُ بْنُ سَعِيدٍ الْقُرَاطِيُّ قَالَ: ثنا أَحْمَدُ بْنُ مَنْصُورٍ الرَّمَادِيُّ قَالَ: أَنَا أَبُو صَالِحٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ قَالَ: ثنا معاويةُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا﴾ [الأنعام: ١٥٩] وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا﴾ [آل عمران: ١٠٥] وَقَوْلُهُ: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٧] وَقَوْلُهُ: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَتَعَدَّوْا مَعَهُمْ﴾ [النساء: ١٤٠] وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣] وَقَوْلُهُ: ﴿أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ [الشورى: ١٣].

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: أَمَرَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ بِالْجَمَاعَةِ وَنَهَاهُمْ عَنِ الْإِخْتِلَافِ وَالْفُرْقَةِ وَأَخْبَرَهُمْ أَنَّهُ إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَهُمْ بِالْمِرَاءِ وَالْخُصُومَاتِ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى <sup>(١)</sup>.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ: هَذَا مَا حَضَرَنِي ذِكْرُهُ مِمَّا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ أُمَّةَ مُحَمَّدٍ ﷺ أَنْ يَلْزَمُوا الْجَمَاعَةَ وَيَحْذَرُوا الْفُرْقَةَ فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَاذْكُرْ مِنْ سُنَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ

(١) أخرجه أيضًا الطبري في تفسيره (٩٣/٧)، وابن أبي حاتم في تفسيره (١١٣٤)، ومن طريقه ابن بطة في الإبانة الكبرى (١/٢٧٥، رقم ١٠٥) وفي إسناده عبد الله بن صالح كاتب الليث وهو ضعيف، وأيضاً علي ابن أبي طلحة لم يسمع من ابن عباس وقد مشا رواية علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في التفسير جماعة من الأفاضل فالله أعلم، قال السيوطي في الإتقان (٢/٤٩٦) وقد ورد عن ابن عباس في التفسير ما لا يحصى كثرة، وفيه روايات وطرق مختلفة، فمن جيدها طريق علي بن أبي طلحة الهاشمي عنه قال أحمد بن حنبل: بمصر صحيفة في التفسير رواها علي بن أبي طلحة لو رحل فيها رجل إلى مصر قاصداً ما كان كثيراً. أسنده أبو جعفر النحاس في ناسخه. قال ابن حجر: وهذه النسخة كانت عند أبي صالح كاتب الليث، رواها عن معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس، وهي عند البخاري عن أبي صالح، وقد اعتمد عليها في صحيحه كثيراً فيما يعلقه عن ابن عباس. وأخرج منها ابن جرير وابن أبي حاتم وابن المنذر كثيراً بوسائط بينهم وبين أبي صالح. وقال قوم: لم يسمع ابن أبي طلحة من ابن عباس التفسير، وإنما أخذه عن مجاهد أو سعيد بن جبير. قال ابن حجر: بعد أن عرفت الوساطة وهو ثقة فلا ضير في ذلك. وقال الخليلي في الإرشاد: تفسير معاوية بن صالح قاضي الأندلس عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس رواه الكبار عن أبي صالح كاتب الليث عن معاوية، وأجمع الحفاظ على أن ابن أبي طلحة لم يسمعه من ابن عباس.

حَذَّرَ أُمَّتَهُ ذَلِكَ قِيلَ لَهُ: نَعَمْ، وَوَاجِبٌ عَلَيْكَ أَنْ تَسْمَعَهُ، وَتَحَذَّرَ الْفُرْقَةَ وَتَلْزِمَ الْجَمَاعَةَ وَتَسْتَعِينَ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ عَلَى ذَلِكَ.

## بَابُ ذِكْرِ أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ أُمَّتَهُ بِلُزُومِ الْجَمَاعَةِ وَتَحْذِيرِهِ إِيَّاهُمْ الْفُرْقَةَ

٥ - حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْعَبَّاسِ الطَّيَالِيسِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى الْأُمَوِيُّ قَالَ: نَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ عِيَّاشٍ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ زُرٍّ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَرَادَ بُخْبُوحَةَ الْجَنَّةِ فَلْيَلْزِمِ الْجَمَاعَةَ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ مَعَ الْوَاحِدِ وَهُوَ مِنَ الْإِثْنَيْنِ أَبَعَدُ».

٦ - أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ صَاعِدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى الْأُمَوِيُّ قَالَ: نَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ عِيَّاشٍ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ زُرٍّ قَالَ: خَطَبَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه بِالشَّامِ فَقَالَ: قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِثْلَ قِيَامِي فِيكُمْ، فَقَالَ: «مَنْ أَرَادَ بُخْبُوحَةَ الْجَنَّةِ فَلْيَلْزِمِ الْجَمَاعَةَ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ مَعَ الْوَاحِدِ، وَهُوَ مِنَ الْإِثْنَيْنِ أَبَعَدُ»<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه الشافعي (١/٢٤٤)، والطيالسي (ص ٧، رقم ٣١)، والحميدي (١/١٩، رقم ٣٢)، وأحمد (١/١٨، رقم ١١٤)، وأبو عبيد في الخطب والمواعظ (١٣٣)، والحاثر كما بغية الباحث (٢/٦٣٥، رقم ٦٠٧)، وعبد بن حميد (ص ٣٧، رقم ٢٣)، والترمذي (٤/٤٦٥، رقم ٢١٦٥)، وأبو يعلى (١/١٣١، رقم ١٤١)، والبزار (١٦٦)، والنسائي في الكبرى (٥/٣٨٨، رقم ٩٢٢٥)، وابن حبان (١٦/٢٣٩، رقم ٧٢٥)، والدارقطني في العلل (٢/٦٥، رقم ١١١)، والحاكم (١/١٩٧، رقم ٣٨٧)، والبيهقي (٧/٩١، رقم ١٣٢٩٩) والحديث قال عنه أبو زرعة الرازي، وأبو حاتم الرازي: هذا خطأ، رواه ابن الهاد، عن عبد الله بن دينار، عن الزهري، عن السائب بن يزيد، أن عمر أخذ من الخيل الزكاة، كما في علل ابن أبي حاتم (٣/١٦٣)، وقال عنه الترمذي: حسن صحيح غريب، وقال ابن العربي في العارضة (٥/٢٦): حسن صحيح، وصححه الحاكم وأقره الذهبي، وقال ابن كثير في إرشاد الفقيه (٢/٤٠١): له طرق أخر وهو حديث مشهور جداً، وقال ابن حجر في تخريج المشكاة (٥/٣٨٨): إسناده صحيح، وصححه العلامة الألباني في الصحيحة (٤٣٠)، وقال الشيخ أحمد شاكر في تحقيق المسند: إسناده صحيح، وقال الأرناؤوط ومن معه في تحقيق المسند (١/٢٦٩): إسناده صحيح، وصححه الشيخ مقبل في أحاديث معلقة ظاهرها الصحة (ص ٣٢٤-٣٢٥) فقال: إذا نظرت =

إلى سند الحديث وجدته كما يقول الحاكم والترمذي رحمهما الله، ولكن الإمام البخاري رحمه الله يقول في التاريخ (١/ ١٢٠) في ترجمة محمد بن سوفة: وقال ابن المبارك أخبرنا محمد بن سوفة عن ابن دينار عن ابن عمر عن عمر عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال خير الناس قرني بطوله، وقال لنا عبد الله بن صالح حدثني الليث قال حدثني يزيد بن الهاد عن ابن دينار عن ابن شهاب أن عمر عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، نحوه، وقال بعضهم عن ابن دينار عن أبي صالح، وحديث ابن الهاد أصح، وهو مرسل بإرساله أصح. اهـ وقد رواه ابن ماجه (ج ٢ ص ٧٩١) من حديث عبد الملك بن عمير، عن جابر بن سمرة، وقد اضطرب فيه عبد الملك بن عمير كما في «العلل» للدارقطني، وهو ثقة تغير حفظه ربما دلس، فلعل هذا الحديث مما تغير حفظه فيه، ويراجع ما كتبت في تخريج أحاديث «الرسالة الوازة للمعتدين عن سب صحابة سيد المرسلين» فإن الظاهر أن الحديث بمجموع طرقه صحيح والله أعلم، وتعليل الحديث من طريق أو الطريقين لا يعني أنه معمل من جميع طرقه، إلا إذا جزم حافظ من الحفاظ أنه لا يصح بوجه من الوجوه.

قوله: «عليكم بالجماعة» أي المنتظمة بتصب الامامة «وإياكم والفرقة» أي احذروا مفارقتها ما أمكن وروى مسلم في صحيحه عن أبي هريرة مرفوعاً من خرج من الطاعة وفارق الجماعة فمات مات ميتة جاهلية الحديث روى الشيخان عن حذيفة في أثناء حديث تلزم جماعة المسلمين وإمامهم قلت فإن لم يكن لهم جماعة ولا إمام قال فاعتزل تلك الفرق كلها ولو أن تعض بأصل شجرة حتى يدركك الموت وأنت على ذلك قال الحافظ قوله تلزم جماعة المسلمين وإمامهم أي أميرهم زاد في رواية أبي الأسود تسمع وتطيع وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك وكذا في رواية خالد بن سبيع عند الطبراني فإن رأيت خليفة فالزمه وإن ضرب ظهرك فإن لم يكن خليفة فالهرب وقال الطبري اختلف في هذا الأمر وفي الجماعة فقال قوم هو للوجوب والجماعة السواد الأعظم ثم ساق محمد بن سيرين عن أبي مسعود أنه وصى من سأل له قتل عثمان عليك بالجماعة فإن الله لم يكن ليجمع أمة محمد على ضلالة وقال قوم المراد بالجماعة الصحابة دون من بعدهم وقال قوم المراد بهم أهل العلم لأن الله جعلهم حجة على الخلق والناس تبع لهم في أمر الدين قال الطبري والصواب أن المراد من الخبر لزوم الجماعة الذين في طاعة من اجتمعوا على تأميره فمن نكث بيعته خرج عن الجماعة قال وفي الحديث أنه متى لم يكن للناس إمام فافترق الناس أحزاباً فلا يتبع أحداً في الفرقة ويعتزل الجميع إن استطاع ذلك خشية من الوقوع في الشر وعلى ذلك يتنزل ما جاء في سائر الأحاديث وبه يجمع بين ما ظاهره الاختلاف منها انتهى. «فإن الشيطان مع الواحد» أي الخارج عن طاعة الأمير المفارق للجماعة «وهو» أي الشيطان «من الاثنين أبعد» أي بعيد قال الطبري أفعل هنا لمجرد الزيادة ولو كان مع الثلاثة لكان بمعنى التفضيل إذ البعد مشترك بين الثلاثة والاثنين دون الاثنين والفرد على ما لا يخفى «من أراد بحبوة الجنة» بضم الموحدتين أي من أراد أن يسكن وسطها وخيارها. تحفة الأحوذني (٦/ ٣٢٠).

٧ - وَأَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: ثنا هُدْبَةُ بْنُ خَالِدٍ قَالَ: نا أَبَانُ ابْنُ يَزِيدَ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ أَنَّ زَيْدًا حَدَّثَهُ، أَنَّ أَبَا سَلَامٍ حَدَّثَهُ، أَنَّ الْحَارِثَ الْأَشْعَرِيَّ حَدَّثَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ يَحْيَى بْنَ زَكَرِيَّا بِخُمْسِ كَلِمَاتٍ يَعْمَلُ بِهِنَّ وَيَأْمُرُ بَنِي إِسْرَائِيلَ يَعْمَلُونَ بِهِنَّ» وَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِطَوِيلِهِ وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَأَنَا أَمَرْتُكُمْ بِخُمْسٍ أَمَرَنِي اللَّهُ تَعَالَى بِهِنَّ: الْجَمَاعَةُ، وَالسَّمْعُ وَالطَّاعَةُ، وَالْهَجْرَةُ، وَالْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَمَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ شِبْرًا فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الْإِسْلَامِ مِنْ رَأْسِهِ إِلَّا أَنْ يُرَاجَعَ»<sup>(١)</sup>.

(١) جزء من حديث أحمد (١٣٠/٤) وأبو يعلى (١٥٧١) والترمذي (٢٨٦٣) والنسائي في الكبرى (١١٣٤٩) وابن خزيمة (٩٣٠) وابن حبان (٦٢٣٣) وغيرهم والحديث قال عنه الترمذي هذا حديث حسن صحيح غريب قال محمد بن إسماعيل الحارث الأشعري له صحة وله غير هذا الحديث، وألزم الإمام الدارقطني به مسلم كما في الإلزامات والتتبع (١٣٠)، وحسنه البغوي في شرح السنة (٣٠٤/٥)، وصححه ابن العربي في العارضة (٨/٦)، وحسنه ابن كثير في تفسيره (٨٧/١)، وصححه العراقي في المستخرج على المستدرک (٨٩)، وصححه العلامة الألباني في صحيح الجامع (١٧٢٤)، وقال الشيخ مقبل في الجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين (٣/٤٥٠-٤٥٢) هذا حديث صحيح على شرط مسلم، وصححه الأرناؤوط في تحقيق المسند، وصححه الشيخ مصطفى العدوي في صحيح تفسير ابن كثير (٣/٢٢٢).

قوله: من خرج من الجماعة قيد شبر - في رواية أخرى - بكسر القاف وسكون التحتية أي قدره وأصله القود من القود وهو المماثلة والقصاص والمعنى من فارق ما عليه الجماعة بترك السنة واتباع البدعة ونزع اليد عن الطاعة ولو كان بشيء يسير يقدر في الشاهد بقدر شبر فقد خلع ربة الإسلام أي نقض عهده وذمته من عنقه وانحرف عن الجماعة وخرج عن الموافقة إلا أن يراجع بصيغة المفاعلة للمبالغة والربة بكسر فسكون وهي في الأصل عروة في جبل يجعل في عنق البهيمة أو يدها تمسكها فاستعارها للإسلام يعني ما شد المسلم به نفسه من عرى الإسلام أي حدوده وأحكامه وأوامره ونواهيه وقال بعضهم المعنى فقد نبذ عهد الله وأخفر ذمته التي لزمته أغناق العباد ولزوم الربة بالكسر وهي واحدة الربق وهو جبل فيه عدة عرى يشد به إليه أي أولاد الضأن والواحدة من تلك العرى ربة ومن دعا بدعوى الجاهلية قال الطيبي عطف على الجملة التي وقعت مفسرة لضمير الشأن للإيدان بأن التمسك بالجماعة وعدم الخروج عن زمرتهم من شأن المؤمنين والخروج من زمرتهم من هيجري الجاهلية كما قال من خلع يدا من طاعة لقي الله يوم القيامة ولا حجة له ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية فعلى هذا ينبغي أن يفسر دعوى الجاهلية بسنتها على الإطلاق لأنها تدعو إليها. مرقاة المفاتيح (٣٢٦/٥).



وَحَدَّثَنَا الْفَرَّايُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ قَالَ: نَا أَيُّوبُ، عَنْ غِيلَانَ بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ زِيَادِ بْنِ رِيَّاحِ الْقَيْسِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ خَرَجَ مِنَ الطَّاعَةِ وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ فَمَاتَ، فَمِيتَةٌ جَاهِلِيَّةٌ».

٩ - وَأَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي دَاوُدَ السَّجِسْتَانِيُّ قَالَ: نَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ جَعْفَرٍ، حَدَّثَهُمْ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ غِيلَانَ بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ زِيَادِ بْنِ رِيَّاحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ وَخَالَفَ الطَّاعَةَ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً وَمَنْ اغْتَرَضَ أُمْتِي بَرَّهَا وَفَاجَرَهَا لَا يَخْتَشِمُ مِنْ مُؤْمِنِهَا، وَلَا يَفِي لِذِي عَهْدٍ عَهْدُهُ، فَلَيْسَ مِنْ أُمْتِي، وَمَنْ قُتِلَ تَحْتَ رَايَةِ عِمِّيَّةٍ، يَغْضَبُ لِلْعَصْبِيَّةِ وَيُقَاتِلُ لِلْعَصْبِيَّةِ وَيَدْعُو لِعَصْبِيَّةٍ لَهُ وَوَالِيَ لِعَصْبِيَّةٍ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً» لَفْظُ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى.

١٠ - أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ صَاعِدٍ قَالَ: ثنا مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ لَوْيْنٌ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ غِيلَانَ بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ زِيَادِ بْنِ رِيَّاحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ خَرَجَ مِنَ الطَّاعَةِ وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ، مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً»<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه مسلم برقم (١٨٤٨) قوله: «من خرج عن الطاعة، وفارق الجماعة، فميتته جاهلية»؛ يعني بالطاعة: طاعة ولاية الأمر، وبالجماعة: جماعة المسلمين على إمام، أو أمر تجمع عليه. وفيه دليل على وجوب نصب الإمام، وتحريم مخالفة إجماع المسلمين، وأنه واجب الاتباع. ويستدل بظاهره من كفر بخرق الإجماع مطلقاً. والحق: التفصيل، فإن كان الإجماع مقطوعاً به فمخالفته، وإنكاره كفر، وإن كان مظهرين فإنكاره ومخالفته معصية، وفسوق. ويعني بميتة الجاهلية: أنهم كانوا فيها لا يبايعون إماماً، ولا يدخلون تحت طاعته. فمن كان من المسلمين لم يدخل تحت طاعة إمام فقد شابههم في ذلك، فإن مات على تلك الحالة مات على مثل حالتهم، مرتكباً كبيرة من الكبائر، ويخاف عليه بسببها ألا يموت على الإسلام.

وقوله: «ومن قاتل تحت راية عمية»؛ رويته بكسر العين، وتشديد الميم والياء. ويقال: بضم العين. قال بعضهم: العمية: الضلالة. وقال أحمد بن حنبل: هو الأمر الأعمى كالعصية، لا يستبين ما وجهه. وقال إسحاق: هذا في تهاجر القوم، وقتل بعضهم بعضاً، كأنه من التعمية، وهو التلبيس.

وقوله: «يغضب لعصبة، أو ينصر عصبة»؛ هكذا رواية الجمهور بالعين والصاد المهملتين؛ من التعصب. وقد رواه العذري بالغين والصاد المعجمتين، من الغضب. والأول أصح وأبين، ويعضده تأويل أحمد بن حنبل المتقدم. ولرواية العذري وجه، وهو: أنه يريد به الغضب الذي يحمل عليه التعصب.

- ١١ - وَأَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْوَاسِطِيُّ قَالَ: نَا أَبُو هِشَامَ الرَّفَاعِيُّ قَالَ: نَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عِيَّاشٍ قَالَ: نَا عَاصِمٌ، عَنْ زُرِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَقَرَأَ: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السَّبِيلَ﴾ [الأنعام: ١٥٣] فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ فَخَطَّ خَطًّا فَقَالَ: «هَذَا الصِّرَاطُ» ثُمَّ خَطَّ حَوْلَهُ خِطَطًا، فَقَالَ: «وَهَذِهِ السَّبِيلُ، فَمَا مِنْهَا سَبِيلٌ إِلَّا وَعَلَيْهِ شَيْطَانٌ يَدْعُو إِلَيْهِ».
- ١٢ - وَأَخْبَرَنَا ابْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ أَيْضًا قَالَ: نَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَرْوَزِيُّ قَالَ: أَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَاصِمٍ بْنِ بَهْدَلَةَ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: خَطَّ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَوْمًا خَطًّا وَقَالَ بِأُصْبُعِهِ عَلَى الْأَرْضِ خِطَّةً قَالَ: «هَذَا سَبِيلُ اللَّهِ» ثُمَّ خَطَّ خُطُوطًا عَنْ يَمِينِ الْخَطِّ وَيَسَارِهِ، وَقَالَ: «هَذِهِ سُبُلٌ عَلَى كُلِّ سَبِيلٍ مِنْهَا شَيْطَانٌ يَدْعُو إِلَيْهِ» ثُمَّ تَلَا: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السَّبِيلَ﴾ [الأنعام: ١٥٣] فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ الْخُطُوطُ الَّتِي عَنْ يَمِينِهِ وَيَسَارِهِ <sup>(١)</sup>.

= وقوله: «ومن خرج على امتي يضرب برها وفاجرها»؛ البر: التقى، والفاجر: المسيء. وفيه دليل على أن ارتكاب المعاصي، والفجور، لا يخرج عن الأمة وقوله: «ولا ينحاش عن مؤمنها»؛ أي: بجانب، ولا يميل. يقال: انحاش إلى كذا؛ أي: انضم إليه ومال. وفي الرواية الأخرى: «ولا يتحاشى» من المحاشاة؛ بمعنى ما تقدم. المفهم للقرطبي (٢١٣/٥).

(١) أخرجه الطيالسي (٢٤٤)، وأحمد (٢٠٧/٧)، رقم ٤١٤٢، الرسالة (١)، والدارمي (٦٧/١)، وابن أبي عاصم في السنة (١٧)، والنسائي في الكبرى (١١١٧٤)، وفي التفسير (١٩٤)، والبزار (٢٢١٠) كشف، والطبري في تفسيره (١٤١٦٨)، والشاشي (٥٣٦) و(٥٣٧)، وابن حبان (٦) و(٧)، والحاكم (٣١٨/٢)، وأبو نعيم في الحلية (٢٦٣/٦) والحديث صححه الحاكم وأقره الذهبي، وقال ابن القيم في طريق الهجرتين (١٥٢): ثابت، وحسنه الألباني في المشكاة (١٦٦)، وقال الشيخ أحمد شاكر في تحقيق المسند: إسناده صحيح، وحسنه الشيخ مقبل في الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين (٨٤٨)، وقال الأرئوط ومن معه في تحقيق المسند: إسناده حسن.

قوله: «خط لنا» أي خط لأجلنا تقريباً وتفهيماً وتعليماً لنا؛ لأن التصوير والتمثيل إنما يسلك ويصار إليه لإبراز المعاني المحتجبة، ورفع الأستار عن الرموز المكنونة؛ لتظهر في صورة المشاهد المحسوس، فيساعد فيه الوهم العقل ويصالحه عليه. «خطاً» أي مستويًا مستقيمًا «هذا سبيل الله» أي هذا الدين القويم والصراط المستقيم، وهما الاعتقاد الحق والعمل الصالح، وهذا الخط لما كان مثلاً

١٣ - وَحَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ الْبُهْلُولِ الْقَاضِي قَالَ: ثنا أَبُو سَعِيدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ الْأَشْجُ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ، عَنْ مُجَالِدٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَخَطَّ خَطًّا، وَخَطَّ خَطَّيْنِ عَنْ يَمِينِهِ، وَخَطَّ خَطَّيْنِ عَنْ يَسَارِهِ ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ فِي الْخَطِّ الْأَوْسَطِ، فَقَالَ: «هَذَا سَبِيلُ اللَّهِ»، ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣] (١).

١٤ - وَحَدَّثَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا مَيْمُونُ بْنُ الْأَصْبَغِ، وَأَبُو مَسْعُودٍ أَحْمَدُ بْنُ

سماء سبيل الله، كذا قاله ابن الملك. قال القاري: والأظهر أن المشار إليه بهذا هو الخط المستوي، والتقدير هذا مثل سبيل الله، أو هذا سبيل الله مثلاً. وقيل: تشبيه بليغ معكوس، أي سبيل الله الذي هو عليه وأصحابه مثل الخط في كونه على غاية الاستقامة. ثم خط خطوطاً عن يمينه وعن شماله أي خطوطاً منحرفة عن يمين الخط المستوي وعن شماله. وقال: هذه أي الخطوط «سبل» أي سبل للشيطان. «على كل سبيل» أي رأسه «منها» أي من السبل «شيطان» من الشياطين، «يدعو» ذلك الشيطان الناس «إليه» أي سبيل من السبل، وفيه إشارة إلى أن سبيل الله وسط وقصد، ليس فيه تفريط ولا إفراط، وسبل أهل البدع منحرفة عن الاستقامة وفيها تقصير وغلو. «وقرأ» أي رسول الله ﷺ «وأن هذا» بالفتح والتشديد على تقدير أتى عليهم، وقيل: على تقدير لام التعليل المتعلقة باتباعه، أي اتبعوه لأنه مستقيم، و«هذا» إشارة إلى ما ذكر في الآيتين قبله من الأوامر والنواهي، وقيل: الإشارة إلى ما ذكر في هذه السورة أي سورة الأنعام، فإنها بأسرها في إثبات التوحيد والنبوة وبيان الشريعة. «صراطي» أي ديني وهو خير «أن». «مستقيماً» حال مؤكدة والعامل فيها اسم الإشارة. «الآية» بعدها «ولا تتبعوا السبل» أي سبل الشياطين المنحرفة الزائغة من طرق الشرك والبدعة والضلالة. «فتفرق بكم» بحذف إحدى التائين منصوب بإضمار «أن» بعد الفاء في جواب النهي. «عن سبيله». إشارة إلى أنه لا يمكن اجتماع سبيل الحق مع السبل الباطلة، وفيه أن أصحاب سبيل الحق والصراط المستقيم هي الفرقة الناجية، وأصحاب السبل المنحرفة هي الفرق الغير الناجية. مرعاة المفاتيح (٥٢٥/١).

(١) أخرجه أحمد (٣/٣٩٧)، وعبد بن حميد (١١٤١)، وابن أبي عاصم في السنة (١٦)، وابن ماجه (١١)، وابن نصر في السنة (١٣)، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٩٥) والحديث أشار ابن كثير إلى ضعفه في تفسيره (٣/٣٦٧) بقوله: ولكن العمدة على حديث ابن مسعود، مع ما فيه من الاختلاف إن كان مؤثراً، وقد روي موقوفاً عليه، وقال البوصيري في مصباح الزجاجة (١/٤٥): هذا إسناد فيه مقال من أجل مجالد بن سعيد، وقال العلامة الألباني في ظلال الجنة (١٦): حديث صحيح إسناده ضعيف رجاله ثقات غير مجالد وهو ابن سعيد فهو ضعيف لكنه قد توبع كما في الطريق التالية، يقصد الشيخ حديث ابن مسعود السابق، وقال الأرناؤوط ومن معه في تحقيق المسند (٢٣/٤١٨): حسن لغيره، وهذا إسناد ضعيف لضعف مجالد - وهو ابن سعيد - واختلف عليه فيه.

الْفَرَاتِ قَالَا: نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ أَبُو صَالِحٍ قَالَ: نَا مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ ابْنَ جُبَيْرٍ، حَدَّثَهُ عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوَاسِ بْنِ سَمْعَانَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا، وَعَلَى جَنْبَيْهِ الصِّرَاطِ سُورَانِ بَيْنَهُمَا، وَأَبْوَابٌ مُفْتَحَةٌ وَعَلَى الْأَبْوَابِ سُتُورٌ مُرَخَّاءٌ، وَعَلَى بَابِ الصِّرَاطِ دَاعٍ يَقُولُ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ ادْخُلُوا الصِّرَاطَ جَمِيعًا وَلَا تَعُوجُوا، وَدَاعٍ يَدْعُو مِنْ فَوْقِ الصِّرَاطِ، فَإِذَا أَرَادَ إِنْسَانٌ فَتَحَ شَيْءٍ مِنْ تِلْكَ الْأَبْوَابِ قَالَ: وَيَحْكُ لَا تَفْتَحْهُ، فَإِنَّكَ إِنْ تَفْتَحْهُ، تَلْجُهُ، فَالصِّرَاطُ الْإِسْلَامُ، وَالسُّتُورُ: حُدُودُ اللَّهِ، وَالْأَبْوَابُ الْمُفْتَحَةُ مَحَارِمُ اللَّهِ، وَذَلِكَ الدَّاعِي عَلَى رَأْسِ الصِّرَاطِ كِتَابُ اللَّهِ، وَالدَّاعِي مِنْ فَوْقِ الصِّرَاطِ وَاعِظُ اللَّهِ فِي قَلْبِ كُلِّ مُسْلِمٍ ».

١٥ - وَأَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي دَاوُدَ قَالَ: ثنا يَزِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الصَّمَدِ قَالَ: حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ قَالَ نَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوَاسِ بْنِ سَمْعَانَ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا وَعَلَى جَنْبَيْهِ الصِّرَاطِ سُورَانِ، بَيْنَهُمَا أَبْوَابٌ مُفْتَحَةٌ، وَعَلَى الْأَبْوَابِ سُتُورٌ مُرَخَّاءٌ، وَعَلَى بَابِ الصِّرَاطِ دَاعٍ يَقُولُ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ ادْخُلُوا الصِّرَاطَ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا، وَدَاعٍ يَدْعُو مِنْ فَوْقِ الصِّرَاطِ، فَإِذَا أَرَادَ إِنْسَانٌ فَتَحَ شَيْءٍ مِنْ تِلْكَ الْأَبْوَابِ قَالَ لَهُ: وَيَحْكُ لَا تَفْتَحْهُ، فَإِنَّكَ إِنْ تَفْتَحْهُ تَلْجُهُ، فَالصِّرَاطُ: الْإِسْلَامُ، وَالسُّتُورُ: حُدُودُ اللَّهِ، وَالْأَبْوَابُ: مَحَارِمُ اللَّهِ تَعَالَى، وَالدَّاعِي عَلَى رَأْسِ الصِّرَاطِ: كِتَابُ اللَّهِ، وَالدَّاعِي مِنْ فَوْقِ الصِّرَاطِ: وَاعِظُ اللَّهِ فِي قَلْبِ كُلِّ مُسْلِمٍ »<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه أحمد (١٨٢/٤، رقم ١٧٦٧١)، والترمذي (١٤٤/٥، رقم ٢٨٥٩)، والنسائي في الكبرى (٣٦١/٦، رقم ١١٢٣٣)، والفسوي في المعرفة والتاريخ (٤١٤/٣)، وابن أبي عاصم في السنة (١٩)، والطحاوي في تفسيره (١٨٧)، والراهمري في الأمثال (٣)، وأبو الشيخ في الأمثال (٢٨٠)، والحاكم (١٤٤/١، رقم ٢٤٥)، والبيهقي في الشعب (٤٤٥/٥)، رقم ٧٢١٦) والحديث قال عنه الترمذي حديث حسن غريب، وقد سقطت كلمة «حسن» من مطبوع الترمذي، وهي في تحفة الأشراف (٦١/٩)، وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم، ولا أعرف له علة، ولم يخرجاه، وأقره الذهبي، وقال شيخ الإسلام كما في جامع الرسائل (٩٧/٢): إسناده جيد، وقال تلميذه ابن كثير في تفسيره (٤٣/١): إسناده حسن أو صحيح، وصححه العلامة الألباني في صحيح الجامع (٣٨٨٧)، وصححه الأرناؤوط ومن معه في تحقيق المسند.

١٦ - وَأَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: نَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: «إِنَّ هَذَا الصِّرَاطَ مُحْتَضَرٌ يَحْضُرُهُ الشَّيَاطِينُ يُنَادُونَ: يَا عَبْدُ اللَّهِ هَلُمَّ هَذَا الصِّرَاطَ لِيَصُدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ، فَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ فَإِنَّ حَبْلَ اللَّهِ هُوَ كِتَابُ اللَّهِ» (١).

١٧ - أَخْبَرَنَا أَبُو شُعَيْبٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَسَنِ الْحَرَّانِيُّ قَالَ: نَا جَدِّي قَالَ: نَا مُوسَى بْنُ أَعْيَنَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ مُجَالِدِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ

قوله: «ضرب الله تعالى مثلاً صراطاً مستقيماً» قال الطيبي: يدل من مثلاً لا على إهدار المبدل كقوله زيد رأيت غلامه رجلاً صالحاً إذ لولا أن سقط غلامه لم يتبين «وعلى جنبتي» بفتح النون والباء بضبط المصنف «الصراط» أي جانبيه وجنبه الوادي جانبه وناحيته وهي بفتح النون والجنبه بسكون النون الناحية ذكره ابن الأثير «سوران» ثنية سور قال الطيبي سوران مبتدأ وعلى جنبتي خبره والجملة حال من صراطا وقوله «فيهما أبواب» الجملة صفة لسوران «مفتحة وعلى الأبواب ستور» جمع ستر «مرخاة» أي مسبلة «وعلى باب الصراط داع يقول يا أيها الناس ادخلوا الصراط» وفي رواية استقيموا على الصراط «جميعاً ولا تعوجوا» أي لا تميلوا يقال عاج يعوج إذا مال عن الطريق «وداع يدعو عن فوق الصراط فإذا أراد الإنسان أن يفتح شيئاً من تلك الأبواب قال ويحك» زجر له من تلك الهمة وهي كلمة ترحم وتوجع يقال لمن وقع في هلكة لا يستحقها «لا تفتحه فإنك إن فتحتَه تلجِه» أي تدخل الباب وتقع في محارم الله قال الطيبي: هذا يدل على أن قول أبواب مفتحة أنها مردودة غير مغلقة «فالصراط الإسلام والسوران حدود الله تعالى والأبواب المفتحة محارم الله وذلك الداعي على رأس الصراط كتاب الله والداعي من فوق واعظ الله في قلب كل مسلم» قال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ فَاتَّبِعُوهُ﴾ [الأنعام: ١٥٣] الآية. قال الطيبي: ونظير هذا حديث ألا إن لكل ملك حمى ألا وإن حمى الله في الأرض محارمه فمن رتع حول الحمى يوشك أن يقع فيه فالسور بمنزلة الحمى وحولها بمنزلة الباب والستور حدود الله الحد الفاصل بين العبد ومحارم الله وواعظ الله هو لمة الملك في قلب المؤمن والأخرى لمة الشيطان وإنما جعل لمة الملك التي هي واعظ الله فوق داعي القرآن لأنه إنما ينتفع به إذا كان المحل قابلاً ولهذا قال تعالى: ﴿هُدًى يَشْتَقِينَ﴾ [البقرة: ٢] إنما ضرب المثل بذلك زيادة في التوضيح والتقريب ليصير المعقول محسوساً والمتخيل متحققاً فإن التمثيل إنما يصار إليه لكشف المعنى الممثل ورفع الحجاب عنه وإبرازه في صورة المشاهد ليساعد فيه الوهم العقل فإن المعنى الصرف إنما يدركه العقل مع منازعة الوهم لأن طبعه الميل إلى الحس وحب المحاكاة ولذلك شاعت الأمثال في الكتب الإلهية وفشت في عبارات البلغاء وإشارات الحكماء. فيض التقدير (٤/ ٢٥٣).

(١) أخرجه من طريق المصنف ابن بطة في الإبانة الكبرى (١/ ٢٩٨)، وأخرجه أيضاً الطبري في تفسيره (٧٢/ ٧)، وقد صححه ابن رجب في رسالة (مثل الإسلام) (١/ ١٩٥).

قُطِبَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ قَالَ فِي خُطْبَتِهِ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، عَلَيْكُمْ بِالطَّاعَةِ وَالْجَمَاعَةِ، فَإِنَّهَا حَبْلُ اللَّهِ ﷻ الَّذِي أَمَرَ بِهِ، وَمَا تَكَرُّهُونَ فِي الْجَمَاعَةِ خَيْرٌ مِمَّا تُحِبُّونَ فِي الْفُرْقَةِ»<sup>(١)</sup>.

١٨ - أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْوَاسِطِيُّ قَالَ: نَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَرْوَزِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ عِيسَى الْحَنَاطِ، عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: كَانَ يُقَالُ: «مَنْ أَرَادَ بِحُبُوحَةِ الْجَنَّةِ فَعَلَيْهِ بِجَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ»<sup>(٢)</sup>.

١٩ - وَأَخْبَرَنَا ابْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ أَيْضًا قَالَ نَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ قَالَ: قَالَ أَبُو الْعَالِيَةِ: «تَعَلَّمُوا الْإِسْلَامَ، فَإِذَا تَعَلَّمْتُمُوهُ فَلَا تَرْغَبُوا عَنْهُ، وَعَلَيْكُمْ بِالصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ فَإِنَّهُ الْإِسْلَامُ، وَلَا تُحَرِّفُوا الصِّرَاطَ يَمِينًا وَلَا شِمَالًا، وَعَلَيْكُمْ بِسُنَّةِ نَبِيِّكُمْ ﷺ وَالَّذِي عَلَيْهَا أَصْحَابُهُ، فَإِنَّا قَدْ قَرَأْنَا الْقُرْآنَ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَفْعَلُوا الَّذِي فَعَلُوهُ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً، وَإِيَّاكُمْ وَهَذِهِ الْأَهْوَاءُ الَّتِي تُلْقِي بَيْنَ النَّاسِ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ قَالَ: فَحَدَّثْتُ بِهِ الْحَسَنَ فَقَالَ: صَدَقَ وَنَصَحَ، وَحَدَّثْتُ بِهِ حَفْصَةَ بِنْتَ سِيرِينَ، فَقَالَتْ: يَا بُنَيَّ أَحَدَّثْتُ بِهِذَا مُحَمَّدًا؟ قُلْتُ: لَا، قَالَتْ: فَحَدِّثْهُ إِذَنْ»<sup>(٣)</sup>.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ: عَلَامَةٌ مَنْ أَرَادَ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا: سُلُوكُ هَذَا الطَّرِيقِ، كِتَابُ اللَّهِ، وَسُنَنُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَسُنَنُ أَصْحَابِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَمَا كَانَ عَلَيْهِ أَيْمَةٌ الْمُسْلِمِينَ فِي كُلِّ بَلَدٍ إِلَى آخِرِ مَا كَانَ مِنَ الْعُلَمَاءِ مِثْلَ الْأَوْزَاعِيِّ وَسُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ، وَالْقَاسِمِ بْنِ سَلَامٍ، وَمَنْ كَانَ عَلَى مِثْلِ طَرِيقَتِهِمْ، وَمُجَانِبُهُ كُلِّ مَذْهَبٍ يَذْهَبُ هَؤُلَاءِ الْعُلَمَاءُ، وَسَنَبِينُ مَا يَرْضَوْنَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ

(١) أخرجه الطبري في تفسيره (٧/ ٧٥-٧٦)، واللالكائي في شرح أصول السنة (١/ ١٠٨)، وابن بطه في الإبانة (١/ ٢٩٧) والأثر صححه الحاكم، وأقره الذهبي، وقال العلامة الألباني في الضعيفة (٥٨٣٨): هذا مع وقفه فيه مجالد بن سعيد؛ وليس بالقوي، كما في التقريب، قلت لكن تابعه أبو خالد عند الطبري واللالكائي، وتابعه أبو حصين عند الحاكم فينجر بهما.

(٢) هذا الأثر صحيح كما تقدم في الأحاديث المرفوعة، ولكن إسناد هذا الأثر ضعيف جداً لأجل عيسى الحنطاط فهو متروك.

(٣) أخرجه المروزي في السنة (ص ٨)، وابن وضاح في البدع والنهي عنها (ص ٣٢-٣٣)، واللالكائي في شرح أصول إعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ٥٦)، وابن بطه في الإبانة الكبرى (ص ١٣٨) وإسناده صحيح.

(١) هذا الباب ساقه المصنف والغرض منه لزوم الجماعة والحذر من الفرقة، ولفظ الجماعة استعمله طائفة من أئمة السنة المتقدمين من طبقة مشايخ أحمد ومن بعدهم وقد جاء في الأحاديث الصحيحة أن النبي ﷺ استعمل لفظ الجماعة فمنها أنه ذكر أن الفرقة الناجية في حديث الافتراق المشهور حيث قال - بعدما ساق الافتراق - قال: «كلها في النار إلا واحدة وهي الجماعة». وفي لفظ آخر: «كلها في النار إلا واحدة» قالوا: من هي يا رسول الله؟ قال: «من كان على مثل ما أنا عليه وأصحابي» وفي رواية أخرى زاد لفظ «اليوم» بقوله: «من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي».

فهذا اللفظ - لفظ الجماعة - قد جاء الحث بالتمسك به، بالتمسك بالجماعة ولزوم الجماعة في أحاديث كثيرة والآيات التي فيها النهي عن التفرق فيها الأمر بلزوم الجماعة بالمفهوم. وقد جاء في الحديث الصحيح أن النبي ﷺ قال: «الجماعة رحمة والفرقة عذاب» والنصوص كثيرة في ذكر الجماعة والحث عليها والحض على لزومها والتحذير من مخالفة الجماعة.

وقد اختلف أهل العلم من المتقدمين في معنى الجماعة وفي تفسير الجماعة:

١- ففسرها طائفة بأن الجماعة هي السواد الأعظم، وهذا التفسير منقول عن ابن مسعود الهذلي الصحابي المعروف ﷺ، وعن أبي مسعود الأنصاري البصري ﷺ، ساق ذلك عنهما جمع منهم اللالكائي في كتابه «شرح اعتقاد أهل السنة والجماعة» قال إن الجماعة هي السواد الأعظم، وقد جاء في بعض الأحاديث - وفي إسنادهما من لا يحتج به - أنه قال عليه الصلاة والسلام «عليكم بالسواد الأعظم» فآخذوا أن الجماعة هي السواد الأعظم ويعنون بـ «السواد الأعظم» السواد الأعظم في وقتها وذلك أنه في وقت ابن مسعود في أواخره بدأ ظهور الذين ينقمون على عثمان من الخوارج ومن شابههم وحثوا على لزوم السواد الأعظم وهو سواد عامة صحابة رسول الله ﷺ.

٢- وفسر طائفة الجماعة - وهذا هو التفسير الثاني - بأن الجماعة هم جماعة أهل العلم والسنة والأثر والحديث، سواء كانوا من أهل الحديث تعلمًا وتعليمًا، أو كانوا من أهل الفقه تعلمًا أو تعليمًا، أو كانوا من أهل اللغة تعلمًا وتعليمًا فأهل الجماعة هم أهل العلم والفقه والحديث والأثر هؤلاء هم الجماعة.

هذا القول هو مجموع أقوال عدد من الأئمة حيث قالوا إن الجماعة والفرقة الناجية هم أهل الحديث كما ذكر ذلك الإمام أحمد بقوله إن لم يكونوا أهل الحديث فلا أدري من هم، وذكر ذلك أيضًا عبد الله ابن المبارك ويزيد بن هارون وجماعة من أهل العلم، وقال آخرون هم أهل العلم كما رواه البخاري. محصل هذا القول أن الجماعة هم أهل العلم وأهل الحديث وأهل الأثر، وساق تلك الأقوال الخطيب البغدادي في كتابه «شرف أصحاب الحديث» بأسانيد إلى من قالها وهذا هو الذي اشتهر عند العلماء بل عُدَّ إجماعًا أن المعنى بالجماعة وبالفرقة الناجية أنهم هم أهل الحديث والأثر يعني في زمن الإمام أحمد وما قاربه لأنهم هم الذين نفوا عن دين الله تحريف الغالين وانتحال المبطلين وهم

= الذين نصرُوا السنة ونصروا العقيدة الحقّة وبينوها وردّوا على من خالفها وأعلّوا عليه النّكبر من كلّ جهة.

٣- القول الثالث أنّ الجماعة هم أصحاب رسول الله ﷺ، وهذا القول منسوبٌ إلى الخليفة عمر بن عبد العزيز الأموي رحمه الله وأسعة. وهذا القول دليله واضح وهو أنّ النبي عليه الصلاة والسلام قال في بعض ألفاظ حديث الافتراق «هي الجماعة» وقال في ألفاظٍ أُخرٍ «ما كان على مثل ما أنا عليه وأصحابي» ومعنى ذلك أنّ الجماعة هي الصحابة.

٤- القول الرابع وهو قولٌ نذكره ولكن لا دليل عليه أنّ الجماعة هم أمة الإسلام بعامّة، لكن هذا باطل لأنّ هذا يناقض حديث الافتراق فإنّ حديث الافتراق يبيّن أنّ أمة الإسلام - يعني أمة الإجابة - تفرّق إلى ثلاث وسبعين فرقة وعدّ الجماعة هي أمة الإسلام يناقض هذا الحديث مناقضةً واضحة صريحة.

٥- القول الأخير أنّ الجماعة يراد بها عصبة المؤمنين الذين يجتمعون على الإمام الحق فيدينون له بالسمع والطاعة ويعقدون له البيعة الشرعية، واختار هذا القول ابن جرير الطبري رحمه الله تعالى وجماعة كثيرون من أهل العلم. قالوا لأنّه بهذا يحصل الاجتماع والاتّلاف إذا كان على إمام حق. إذا كان كذلك فهذه الأقوال كما ترى متباينة ولكن في هذا القول وهو تحديد من هم أهل السنة والجماعة نحتاج إلى أن نعلم هذه الأوصاف التي ذُكرت في هذه الأقوال وتحقيق المقام أنّ الأقوال الثلاثة الأوّل:

\* وهي القول بأن الجماعة هم السواد الأعظم.

\* أو أنّ الجماعة هم أهل العلم والحديث والأثر.

\* أو أنّ الجماعة هم صحابة رسول الله ﷺ.

هذه الأقوال متقاربة وهي من اختلاف التنوع لأن الجماعة الذين هم السواد الأعظم كما فسرها ابن مسعود وأبو مسعود رضي الله عنهما هذا يعنون به صحابة رسول الله ﷺ. ومن فسرها - وهم أكثر أهل العلم - بأن الجماعة هم أهل العلم والأثر والحديث هؤلاء لأنهم تمسكوا بما كانت عليه الجماعة قبل أن تفسد، والجماعة المراد بها أصحاب رسول الله ﷺ.

فتحصل إذن أنّ هذه الأقوال الثلاثة ترجع إلى معنى واحد وأنّ أهل السنة والجماعة هم الذين تابعوا صحابة رسول الله ﷺ وتابعوا أهل العلم والحديث والأثر في أمورهم.

أما قول ابن جرير الطبري رحمه الله تعالى فهذا صحيح وهو أنّ الجماعة هم عصبة المؤمنين الذين اجتمعوا على الإمام الحق وتبيان ذلك - مما يبيّن حصيلة هذا الكلام ويقرره أتمّ تقرير وأوضح تقرير - أنّ الجماعة مقابلة للفرقة والافتراق يقابله الاجتماع. وقد ذكر الخطابي رحمه الله تعالى في كتابه «العزلة» كلمة فائقة فيها تحرير هذا المقام، قال إنّ الافتراق ينقسم إلى افتراق في الآراء والأديان.

وافتراق في الاجتماع والأبدان أو بالأشخاص والأديان.





= افتراق تارة يكون في الآراء والأديان وتارة يكون في الأشخاص والأبدان.

هكذا قال وهذا كلامٌ دقيقٌ متين. قال والاجتماع يكون اجتماع بمقابل ذلك بالآراء والأديان ويكون اجتماع بالأشخاص الأبدان. والاجتماع في الأشخاص والأبدان هذا ينقسم إلى آخر ما يحصله كلامه ﷺ. نأخذ من هذا أنه لفهم معنى الجماعة فهماً دقيقاً لأنه ينبني على هذا فهم معنى أهل السنة والجماعة حتى لا يُدخل فيهم من ليس منهم.

تحريره أن الجماعة تطلق باعتبارين:

- جماعة باعتبار العقائد والأديان، باعتبار الآراء والأديان.

فإذا نظرت إلى هذا المعنى في الاجتماع فإنه مأمورٌ به.

والاجتماع على الآراء والأديان، الأقوال في الدين وعلى الأحكام وعلى العقائد وعلى المنهج ونحو ذلك فهذا لا بد أن يكون له مرجع، ومرجعه في فهم نصوص الكتاب والسنة هم صحابة رسول الله ﷺ. وبهذا يلتقي هذا الفهم مع أقوال أهل العلم الذين قالوا إن الجماعة هم صحابة رسول الله ﷺ. وعلى هذا فالذين أخذوا بما قالته الصحابة وما بينته الصحابة من أحكام الشرع من الأحكام الخبرية - يعني من العقائد - فإنه على الحق وهو الذي لم يكن مع الفرق التي فارقت الجماعة. وهؤلاء الذين هم مع صحابة رسول الله ﷺ هم مع السواد الأعظم قبل أن يفسد السواد الأعظم.

ومعلوم أنه لا يحتج بالسواد الأعظم في كل حال وإنما السواد الأعظم الذي يحتج به هو السواد الأعظم لصحابة رسول الله ﷺ. هذه مسألة في غاية الأهمية إذ الاحتجاج بالسواد الأعظم إنما يراد به السواد الأعظم للمهتدين وهم صحابة رسول الله ﷺ ومن تابعهم في أمور الدين. فصار إذن هاهنا قولان رجعا إلى هذا المعنى.

كذلك من قال إن الجماعة هم أهل العلم والحديث والأثر ومن سار على نهجهم من الفقهاء وأهل اللغة ونحو ذلك هؤلاء إنما أخذوا بأقوال الصحابة رضوان الله عليهم وساروا على ما قرروه فإذا هم مع الجماعة قبل أن تفسد الجماعة ومع السواد الأعظم قبل أن يتفرق الناس عنه. لهذا جاء ما جاء في أن الجماعة ما كان على الحق وإن كنت وحدك.

الجماعة ما كانت عليه الجماعة قبل أن تفسد الجماعة كما قاله طائفة من علماء السلف وهذا يريدون به ما كان عليه صحابة رسول الله ﷺ قبل أن يفسد الناس لأنه حصلت فتن وحصلت للناس أمورٌ منكرة وافتراء في الدين.

فكيف تُضبط هذه المسألة وهي أعظم المسائل التي هي مسألة الاعتقاد وما يجب اعتقاده وما ينهج بالحياة.

قال أهل العلم إن الجماعة يعني التي من تمسك بها فهو على الجماعة ومن حاد عنها فهو من أهل

= الفرقة. قالوا هم صحابة رسول الله ﷺ وهذا ظاهرٌ كما ترى.

- المعنى الثاني للاجتماع اجتماعٌ بالأبدان - اجتماع في الأشخاص والأبدان - كما عُبِّرَ عنه وهذا هو الذي فهمه ابن جرير الطبري رحمه الله تعالى. ولا شك أن هذا مأثورٌ به في نصوصٍ كثيرة: النبي ﷺ أمر بالجماعة بهذا المعنى - الاجتماع على الإمام - وعدم التفرق عليه وترك الخروج عليه والبعد عن الفتن التي تفرق المؤمنين، وهذا مما تميز به صحابة رسول الله ﷺ وتميز به أهل السنة في كل عصر. فنظر ابن جرير رحمه الله تعالى في هذا المعنى إلى ما فعله الإمام أحمد رحمه الله تعالى مع ما حصل من المأمون والمتوكل والواثق فإنه لم ينزع يدًا من طاعة لأنه رأى أن الاجتماع إنما يحصل بذلك فأخذ بما جاء في النصوص بهذا المعنى وهكذا أهل السنة والجماعة هم على هذين الأمرين. فإذا أهل السنة والجماعة تحصل على أن معنى الجماعة - وإن تعددت الأقوال - فإن هذه الأقوال كاختلاف التنوع لأن جميعها صحيح دلت عليه نصوص الشرع.

فاجتماع هذه الأقوال يحصل لنا المعنى الصحيح لأهل السنة والجماعة. فغلط من غلط في معنى أهل السنة والجماعة فأدخل في أهل السنة والجماعة بعض الفرق الضالة كالأشاعرة والماتريدية.

ومن أمثال من غلط من المتقدمين السَّفَّاريني في شرحه «الوابع الأنوار البهية» فقال أهل السنة والجماعة ثلاث فرق:

\* الأولى الأثرية أتباع الأثر.

\* والثانية الأشعرية أتباع أبي الحسن الأشعري.

\* والثالثة الماتريدية أتباع أبي منصور الماتريدي.

وإذا كان كذلك فإنه على هذا الكلام إن الأشعرية والماتريدية وأهل الأثر هم جميعاً من الجماعة. وهذا باطل لأن أهل الأثر هم الذين تمسكوا بما كانت عليه الجماعة وأما الأشاعرة والماتريدية فإنهم يقولون قولتهم المشهورة يقولون كلام السلف أسلم ولكن كلام الخلف أعلم وأحكم. وهذا لا شك أنه فيه افتراق وفرقة وخلاف واختلاف عما كانت عليه الجماعة قبل أن يَذِرَ نجم الابتداع في هذه الأمة.

فإذاً هذا الكلام من الكلام الذي هو غلط على أهل السنة والجماعة ولم يقل به أحد من أئمة أهل السنة الذين يفهمون كلام أهل السنة وكلام المخالفين.

فإذاً أهل السنة والجماعة فرقةٌ واحدة طائفةٌ واحدة لا غير وهم الذين يعتقدون هذا الاعتقاد الذي سببته المصنف رحمه الله تعالى في هذا الكتاب. شرح الواسطية للعلامة صالح آل الشيخ (١١٩) -

## بَابُ ذِكْرِ افْتِرَاقِ الْأُمَمِ

## فِي دِينِهِمْ وَعَلَى كَمَ تَفْتَرِقُ هَذِهِ الْأُمَّةُ؟

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَخْبَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ: عَنْ أُمَّةٍ مُوسَى ﷺ: «أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ مِلَّةً، كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً»، وَأَخْبَرَنَا عَنْ أُمَّةٍ عِيسَى ﷺ: «أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا عَلَيْهِ عَلَى اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، إِحْدَى وَسَبْعُونَ مِنْهَا فِي النَّارِ وَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ».

وَقَالَ ﷺ: «وَتَعْلَمُوا أَمَّنِي الْفَرِيقَيْنِ جَمِيعًا تَزِيدُ عَلَيْهِمْ فِرْقَةً وَاحِدَةً، اثْنَانِ وَسَبْعُونَ مِنْهَا فِي النَّارِ وَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ».

ثُمَّ إِنَّهُ سِئِلَ ﷺ: «مَنِ النَّاجِيَةُ؟» فَقَالَ فِي حَدِيثٍ: «مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي» وَفِي حَدِيثٍ قَالَ: «السَّوَادُ الْأَعْظَمُ» وَفِي حَدِيثٍ قَالَ: «وَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَهِيَ الْجَمَاعَةُ» قُلْتُ أَنَا: وَمَعَانِيهَا وَاحِدَةٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

٢٠ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي دَاوُدَ قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُسَيَّبُ بْنُ وَاصِحٍ قَالَ: سَمِعْتُ يَوْسُفَ بْنَ أَسْبَاطٍ يَقُولُ: «أَصُولُ الْبِدْعِ أَرْبَعُ: الرِّوَافِضُ، وَالْخَوَارِجُ، وَالْقَدَرِيَّةُ، وَالْمُرْجِيَّةُ، ثُمَّ تَشَعَّبَ كُلُّ فِرْقَةٍ ثَمَانِي عَشْرَةَ طَائِفَةً، فَتِلْكَ اثْنَتَانِ وَسَبْعُونَ فِرْقَةً، وَالثَّلَاثَةُ وَالسَّبْعُونَ الْجَمَاعَةُ الَّتِي قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّهَا النَّاجِيَةُ»<sup>(١)</sup>.

٢١ - أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ الْبُخَارِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ الْمَرْوَزِيُّ قَالَ: نَا النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ قَالَ: نَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَفَرَّقَ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى عَلَى إِحْدَى، أَوْ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً وَتَفْتَرِقُ أَمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً».

٢٢ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي دَاوُدَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ

(١) أخرجه ابن أبي عاصم في السنة (٢/٤٦٣)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (ص ٢٣١) والأثر إسناده ضعيف، قال عنه العلامة الألباني في ظلال الجنة (٩٥٣): المسيب وشيخه ابن أسباط فيهما كلام.

اللَّهُ ﷻ: «تَفَرَّقَتِ الْيَهُودُ عَلَى إِحْدَى أَوْ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَاخْتَلَفَ النَّصَارَى عَلَى إِحْدَى أَوْ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَتَفَتَّرَقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً»<sup>(١)</sup>.

٢٣ - وَأَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ الصُّوفِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا الْهَيْثَمُ بْنُ خَارِجَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادٍ بْنِ أَنْعَمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَيَأْتِيَنَّ عَلَى أُمَّتِي مَا أَتَى عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ: تَفَرَّقَ بَنُو إِسْرَائِيلَ عَلَى اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِلَّةً وَتَسْتَفْتِرُقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ، تَزِيدُ عَلَيْهِمْ، كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا مِلَّةً وَاحِدَةً، فَقَالُوا: مَنْ هَذِهِ الْمِلَّةُ الْوَاحِدَةُ؟ قَالَ: مَا أَنَا عَلَيْهَا وَأَصْحَابِي».

٢٤ - حَدَّثَنَا أَبُو الْفَضْلِ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّنْدَلِيُّ قَالَ: نَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ زَنْجُوهِ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ الْفَرِيَابِيِّ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ يَعْغِي الثَّوْرِي، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيَأْتِيَنَّ عَلَى أُمَّتِي مِثْلُ مَا أَتَى عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ مِثْلًا بِمِثْلِ حَذْوِ النَّعْلِ بِالنَّعْلِ، وَإِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ تَفَرَّقُوا عَلَى اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، وَإِنَّ أُمَّتِي سَتَفْتَرُقُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا مِلَّةً وَاحِدَةً» قِيلَ: مَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ ﷺ: «مَا أَنَا عَلَيْهِ الْيَوْمَ وَأَصْحَابِي»<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه أحمد (٣٣٢/٢)، رقم (٨٣٧٧)، وأبو داود (١٩٧/٤)، رقم (٤٥٩٦)، والترمذي (٢٥/٥)، رقم (٢٦٤٠)، وابن ماجه (١٣٢١/٢)، رقم (٣٩٩١)، وأبو يعلى (٣١٧/١٠)، رقم (٥٩١٠)، وابن أبي عاصم في «السنه» (٦٦)، وابن حبان (١٤٠/١٤)، رقم (٦٢٤٧) والحاكم (٤٧/١)، رقم (١٠)، والبيهقي في الكبرى (٢٠٨/١٠)، رقم (٢٠٦٩٠)، وفي الإعتقاد (ص ١١٥) والحديث قال عنه الترمذي: حسن صحيح، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي، وحسنه الألباني في من حديث أبي هريرة، وصححه لشواهده في الصحيحة (٢٠٣، ٢٠٤)، وقال الأرئوط ومن معه في تحقيق المسند (١٢٤/١٤): إسناده حسن.

(٢) أخرجه الترمذي (٢٦/٥)، رقم (٢٦٤١)، والحاكم (١٢٨/١)، رقم (١٢٩)، وابن وضاح في البدع والنهي عنها (٨٥)، والآجري في الأربعين (رقم ١٣)، والمروزي في السنه (٥٩)، والعقيلي في الضعفاء الكبير (٢/٢٦٢)، واللالكائي في شرح أصول أهل السنه (رقم ١٤٧)، وابن بطه في الإبانة (١/٣٦٨-٣٦٩)، رقم (٢٦٤)، وقوام السنه في الحجه (١٠٦/١)، وعبد القاهر البغدادي في الفرق بين الفرق (٥-٦) والحديث =

٢٥- حَدَّثَنَا أَبُو شُعَيْبٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَسَنِ الْحَرَّانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: نَا أَبُو مَعْشَرٍ.

٢٦- وَأَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ الصُّوفِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ بَكَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مَعْشَرٍ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ زَيْدٍ بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه ذَكَرَ حَدِيثًا طَوِيلًا قَالَ فِيهِ: وَحَدَّثَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْأُمِّ فَقَالَ: «تَفَرَّقَتْ أُمُّهُ مُوسَى عليه السلام عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ مِلَّةً، سَبْعُونَ مِنْهَا فِي النَّارِ وَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَتَفَرَّقَتْ أُمُّهُ عِيسَى عليه السلام عَلَى اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، إِحْدَى وَسَبْعُونَ مِنْهَا فِي النَّارِ وَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ» وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَتَعْلَمُوا أُمَّتِي عَلَى الْفِرْقَتَيْنِ جَمِيعًا بِمِلَّةٍ وَاحِدَةٍ، اثْنَتَانِ وَسَبْعُونَ مِنْهَا فِي النَّارِ، وَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ»، قَالُوا: مَنْ هُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الْجَمَاعَةُ».

٢٧- قَالَ يَعْقُوبُ بْنُ زَيْدٍ: فَكَانَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه إِذَا حَدَّثَ بِهَذَا الْحَدِيثِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَلَا فِيهِ قُرْآنًا ﴿وَمِنْ قَوْمِ مُوسَى أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٩] ثُمَّ ذَكَرَ أُمَّةَ عِيسَى فَقَرَأَ ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَكَفَرْنَا عَنْهُمْ سِيَئَاتِهِمْ وَلَأَدْخَلْنَاهُمْ جَنَّاتِ النَّعِيمِ ﴿١٥﴾ وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ لَأَكْلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ مِّنْهُمْ أُمَّةٌ مُّقْنَصِدَةٌ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ سَاءَ مَا يَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٦٥، ٦٦] قَالَ: ثُمَّ ذَكَرَ أُمَّتَنَا فَقَرَأَ ﴿وَمِمَّنْ خَلَقْنَا أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨١] <sup>(١)</sup>.

٢٨- وَأَخْبَرَنَا أَبُو عُبَيْدٍ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ حَرْبٍ الْقَاضِي قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الصَّبَّاحِ الزَّعْفَرَانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا شَبَابَةُ يَعْنِي ابْنَ سَوَّارٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ

<sup>=</sup> قال عنه الترمذي: هذا حديث مفسر غريب، لا نعرفه مثل هذا إلا من هذا الوجه». قلت إسناده ضعيف، فيه عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي، ضعيف في حفظه؛ إلا أن الحديث صحيح لطرقة وشواهد، وقد صححه ابن العربي في أحكام القرآن (٣/ ٤٣٢)، وابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (٣/ ٣٤٥)، وابن القيم في مختصر الصواعق المرسله (٢/ ٤١٠)، والشاطبي في الاعتصام (٢/ ٢٥٢)، وحسنه الجوزقاني في الأباطيل (١/ ٤٦٥)، وحسنه أيضا العراقي في تخريج أحاديث الإحياء (٣/ ١٩٩)، والعلامة الألباني في الصحيحة (٢٠٤).

(١) أخرجه أيضا أبو يعلى (٣٦٦٨) وإسناده ضعيف من أجل أبو معشر نجيع بن عبد الرحمن السندي.

بْنُ طَرِيفٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا ابْنَ سَلَامٍ، عَلَى كَمْ تَفَرَّقَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ؟» قَالَ: عَلَى وَاحِدَةٍ وَسَبْعِينَ أَوْ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهُمْ يَشْهَدُ عَلَى بَعْضِ الصَّلَاةِ، قَالُوا: أَفَلَا تُخْبِرُنَا لَوْ قَدْ خَرَجْتَ مِنَ الدُّنْيَا فَتَفَرَّقَتْ أُمَّتُكَ، عَلَى مَا يَصِيرُ أَمْرُهُمْ؟ قَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: «بَلَى، إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ تَفَرَّقُوا عَلَى مَا قُلْتَ وَتَسْتَفْتِرُقُ أُمَّتِي عَلَى مَا افْتَرَقَتْ عَلَيْهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ، وَتَسْتَزِيدُ فِرْقَةً وَاحِدَةً لَمْ تَكُنْ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ» وَذَكَرَ الْحَدِيثَ <sup>(١)</sup>.

٢٩ - وَحَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي عَوْفٍ الْبَزْزَرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُبَارَكُ بْنُ سُحَيْمٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «افْتَرَقَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَإِنَّ أُمَّتِي سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثَلَاثِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا السَّوَادَ الْأَعْظَمَ» <sup>(٢)</sup>.

٣٠ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْوَاسِطِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَرْوَزِيُّ قَالَ: نَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ قَالَ: نَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ عِيَّاشٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ ابْنَةِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ أَبِيهَا سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «افْتَرَقَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ مِلَّةً، وَلَنْ تَذْهَبَ الْآيَامُ وَاللَّيَالِي حَتَّى تَفْتَرِقَ أُمَّتِي عَلَى مِثْلِهَا أَوْ قَالَ: عَنْ مِثْلِ ذَلِكَ، وَكُلُّ فِرْقَةٍ مِنْهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً وَهِيَ الْجَمَاعَةُ» <sup>(٣)</sup>.

٣١ - أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى الْجَوَزِيُّ قَالَ: نَا مُحَمَّدُ بْنُ هَارُونَ أَبُو نَشِيطٍ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ هَانِئٍ النَّيْسَابُورِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو الْمُغِيرَةِ قَالَ: حَدَّثَنَا صَفْوَانُ قَالَ: حَدَّثَنِي أَزْهَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحَرَّازِيُّ، عَنْ أَبِي عَامِرٍ الْهُوزَنِيِّ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ

(١) إسناده ضعيف من أجل سليمان بن طريف..

(٢) إسناده ضعيف جدا لأجل مبارك بن سحيم فهو متروك، وأيضاً سويد بن سعيد ضعيف..

(٣) أخرجه أيضاً عبد بن حميد (ص ٧٩، رقم ١٤٨)، والبزار كما في كشف الأستار (٩٧/٤)، رقم

(٣٢٨٤)، والدورقي في مسند سعد (١/١٤٨، رقم ٨٦)، ومحمد بن نصر في السنة (١/٢٢، رقم ٥٧).

والمروزي في السنة (ص ١٧)، وابن بطة في الإبانة (ص ٢١٨) والحديث قال عنه الهيثمي (٧/٢٥٩):

فيه موسى بن عبيدة الربدى، وهو ضعيف.

«اللَّهُ أَفْضَلُ مَا كَانَ قَبْلَكُمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ افْتَرَقُوا عَلَى اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، وَإِنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ، اثْنَتَانِ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ وَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَهِيَ الْجَمَاعَةُ»<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه أحمد (١٠٢/٤)، رقم (١٦٩٧٩)، وأبو داود (١٩٨/٤)، رقم (٤٥٩٧)، والدارمي (٣١٤/٢)، رقم (٢٥١٨)، وابن أبي عاصم في السنة (٧/١)، رقم (٢)، والفسوي في المعرفة والتاريخ (٢/٢٣٣-٣٣٢) و(٣/٣٨٨)، والطبراني (٣٧٧/١٩)، رقم (٨٨٥)، والحاكم (٢١٨/١)، رقم (٤٤٣) والبيهقي في الدلائل (٥٤٢/٦) واللالكائي في أصول الاعتقاد (١٥٠) والحديث قال عنه ابن كثير في البداية والنهاية (٢٧/١): إسناده حسن، وحسنه العلامة الألباني في صحيح أبي داود، وصححه لغيره في ظلال الجنة (٦٥)، وقال الشيخ مقبل في صحيح دلائل النبوة (٥٧٧): حسن لغيره، وقال الأرناؤوط ومن معه في تحقيق المسند (١٣٥/٢٨): إسناده حسن، وحديث افتراق الأمة منه صحيح بشواهده.. (تنبيه) قال العلامة الألباني في الصحيحة تحت الحديث رقم (٢٠٤): وقد حاول بعض ذوي الأهواء من المعاصرين تضعيف هذا الحديث الصحيح، والغرض الآن إتمام الكلام على هذا اللفظ الصحيح، فقد تبين بوضوح أن الحديث ثابت لا شك فيه، ولذلك تتابع العلماء خلفا عن سلف على الاحتجاج به حتى قال الحاكم في أول كتابه «المستدرک»: «إنه حديث كبير في الأصول» ولا أعلم أحدا قد طعن فيه، إلا بعض من لا يعتد بتفرده، وشذوذه، أمثال الكوثري الذي سبق أن أشرنا إلى شيء من تنطعه وتحامله على الطريق الأولى لهذا الحديث، التي ليس فيها الزيادة المتقدمة: «كلها في النار»، جاهلا بل متجاهلا حديث معاوية وأنس على كثرة طرقه عن أنس كما رأيت. وليته اقتصر على ذلك إذن لما التفتنا إليه كثيرا، ولكنه دعم رأيه بالنقل عن بعض الأفاضل، ألا وهو العلامة ابن الوزير اليميني، وذكر أنه قال في كتابه: «العواصم والقواصم» ما نصه:

«إياك أن تغتر بزيادة «كلها في النار» إلا واحدة» فإنها زيادة فاسدة، ولا يبعد أن تكون من دسيس الملاحدة. وقد قال ابن حزم: إن هذا الحديث لا يصح. وقد وقفت على هذا التضعيف منذ سنوات. ثم أوقفني بعض الطلاب في الجامعة الإسلامية على قول الشوكاني في تفسيره «فتح القدير» (٢/٥٦): «قال ابن كثير في تفسيره: وحديث افتراق الأمم إلى بضعة وسبعين، مروى من طرق عديدة، قد ذكرناها في موضع آخر. انتهى. قلت: أما زيادة كونها في النار إلا واحدة فقد ضعفها جماعة من المحدثين (!)، بل قال ابن حزم: إنها موضوعة». ولا أدري من الذين أشار إليهم بقوله: «جماعة...» فإني لا أعلم أحدا من المحدثين المتقدمين ضعف هذه الزيادة، بل إن الجماعة قد صححوها وقد سبق ذكر أسمائهم، وأما ابن حزم فلا أدري أين ذكر ذلك، وأول ما يتبادر للذهن أنه في كتابه «الفصل في الملل والنحل» وقد رجعت إليه، وقلبت مظانه فلم أعثر عليه ثم إن النقل عنه مختلف، فابن الوزير قال عنه:

= « لا يصح »، والشوكاني قال عنه: « إنها موضوعة »، وشتان بين النقلين كما لا يخفى، فإن صح ذلك عن ابن حزم، فهو مردود من وجهين:

الأول: أن النقد العلمي الحديثي قد دل على صحة هذه الزيادة، فلا عبرة بقول من ضعفها. والآخر: أن الذين صححوها أكثر وأعلم بالحديث من ابن حزم، لاسيما وهو معروف عند أهل العلم بتشده في النقد، فلا ينبغي أن يحتج به إذا تفرد عند عدم المخالفة فكيف إذا خالف؟! وأما ابن الوزير، فكلامه الذي نقله الكوثري يشعر بأنه لم يطعن في الزيادة من جهة إسنادها، بل من حيث معناها، وما كان كذلك فلا ينبغي الجزم بفساد المعنى لإمكان توجيهه وجهة صالحة ينتفي به الفساد الذي ادعاه. وكيف استطاع الجزم بفساد معنى حديث تلقاه كبار الأئمة والعلماء من مختلف الطبقات بالقبول وصرحوا بصحته، هذا يكاد يكون مستحيلا! وإن مما يؤيد ما ذكرته أمرين:

الأول: أن ابن الوزير في كتاب آخر له قد صحح حديث معاوية هذا، ألا وهو كتابه القيم: « الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم » فقد عقد فيه فصلا خاصا في الصحابة الذين طعن فيهم الشيعة وردوا أحاديثهم، ومنهم معاوية رضي الله عنه، فسرده ما له من الأحاديث في كتب السنة مع الشواهد من طريق جماعة آخرين من الصحابة لم تطعن فيه الشيعة، فكان هذا الحديث منها!

الأمر الآخر: أن بعض المحققين من العلماء اليمانيين ممن نقطع أنه وقف على كتب ابن الوزير، ألا وهو الشيخ صالح المقبل، قد تكلم على هذا الحديث بكلام جيد من جهة ثبوته ومعناه، وقد ذكر فيه أن بعضهم ضعف هذا الحديث فكانه يشير بذلك إلى ابن الوزير. وأنت إذا تأملت كلامه وجدته يشير إلى أن التضعيف لم يكن من جهة السند، وإنما من قبل استشكال معناه، وأرى أن أنقل خلاصة كلامه المشار إليه لما فيه من الفوائد. قال رحمه الله تعالى في « العلم الشامخ في إظهار الحق على الآباء والمشايع » (ص ٤١٤): « حديث افتراق الأمة إلى ثلاث وسبعين فرقة، رواياته كثيرة يشد بعضها بعضا بحيث لا يبقى ريب في حاصل معناها. (ثم ذكر حديث معاوية هذا، وحديث ابن عمرو بن العاص الذي أشار إليه الحافظ العراقي وحسنه الترمذي ثم قال:) والإشكال في قوله: « كلها في النار إلا ملة »، فمن المعلوم أنهم خير الأمم، وأن المرجو أن يكونوا نصف أهل الجنة، مع أنهم في سائر الأمم كالشعرة البيضاء في الثور الأسود حسبما صرحت به الأحاديث، فكيف يتمشى هذا؟ فبعض الناس تكلم في ضعف هذه الجملة، وقال: هي زيادة غير ثابتة. وبعضهم تأول الكلام. قال: ومن المعلوم أن ليس المراد من الفرقة الناجية أن لا يقع منها أدنى اختلاف، فإن ذلك قد كان في فضلاء الصحابة. إنما الكلام في مخالفة تصوير صاحبها فرقة مستقلة ابتدعها. وإذا حققت ذلك فهذه البدع الواقعة في مهمات المسائل، وفيما يترتب عليه عظام المفاسد لا تكاد تنحصر، ولكنها لم تخص معينا من هذه الفرق التي قد تحزبت والتأم بعضهم إلى قوم وخالف آخرون بحسب مسائل عديدة.

ثم أجاب عن الإشكال بما خلاصته: إن الناس عامة وخاصة، فالعامة آخرهم كأولهم، كالنساء والعبيد





والفلاحين والسوقة ونحوهم ممن ليس من أمر الخاصة في شيء، فلا شك في براءة آخرهم من الابتداء كأولهم. وأما الخاصة، فمنهم مبتدع اخترع البدعة وجعلها نصب عينيه، وبلغ في تقويتها كل مبلغ، وجعلها أصلا يرد إليها صرائح الكتاب والسنة، ثم تبعه أقوام من نمطه في الفقه والتعصب، وربما جددوا بدعته وفرعوا عليها وحملوه ما لم يتحملوه، ولكنه إمامهم المقدم وهؤلاء هم المبتدعة حقا، وهو شيء كبير ﴿ تَكَاذُ السَّمَوَاتُ يَفْقَطْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ الْأَرْضُ وَخَرُّ الْجِبَالُ هَدًّا ﴾ [مريم: ٩٠]، كنفي حكمة الله تعالى، ونفي إقداره المكلف، وككونه يكلف ما لا يطاق، ويفعل سائر القبائح ولا تقبح منه، وأخواتهن! ومنها ما هو دون ذلك، وحقائقها جميعها عند الله تعالى، ولا ندري بأيها يصير صاحبها من إحدى الثلاث وسبعين فرقة.

ومن الناس من تبع هؤلاء وناصرهم وقوى سوادهم بالتدريس والتصنيف، ولكنه عند نفسه راجع إلى الحق، وقد دس في تلك الأبحاث نقوضها في مواضع لكن على وجه خفي، ولعله تخيل مصلحة دينية، أو عظم عليه انحطاط نفسه وإيذاؤهم له في عرضه وربما بلغت الأذية إلى نفسه. وعلى الجملة فالرجل قد عرف الحق من الباطل، وتخطب في تصرفاته، وحسابه على الله سبحانه، إما أن يحشره مع من أحب بظاهر حاله، أو يقبل عذره، وما تكاد تجد أحدا من هؤلاء النظار إلا قد فعل ذلك، لكن شرهم والله كثير، فلربما لم يقع خبرهم بمكان، وذلك لأنه لا يفتن لتلك اللمحة الخفية التي دسوها إلا الأذكياء المحيطون بالبحث، وقد أغناهم الله بعلمهم عن تلك اللمحة، وليس بكبير فائدة أن يعلموا أن الرجل كان يعلم الحق ويخفيه. والله المستعان. ومن الناس من ليس من أهل التحقيق، ولا هيء للهجوم على الحقائق، وقد تدرب في كلام الناس، وعرف أوائل الأبحاث، وحفظ كثيرا من غشاء ما حصلوه ولكن أرواح الأبحاث بينه وبينها حائل. وقد يكون ذلك لقصور الهمة والاكتفاء والرضى عن السلف لوقعهم في النفوس. وهؤلاء هم الأكثرون عددا، والأرذلون قدرا، فإنهم لم يحظوا بخصيصة الخاصة، ولا أدركوا سلامة العامة. فالقسم الأول من الخاصة مبتدعة قطعاً. والثاني ظاهره الابتداء، والثالث له حكم الابتداء.

ومن الخاصة قسم رابع ثلثة من الأولين، وقليل من الآخرين، أقبلوا على الكتاب والسنة وساروا بسيرها، وسكتوا عما سكتا عنه، وأقدموا وأحجموا بهما وتركوا تكلف ما لا يعينهم، وكانت تهمهم السلامة، وحياة السنة أثر عندهم من حياة نفوسهم، وقرة عين أحدهم تلاوة كتاب الله تعالى، وفهم معانيه على السليقة العربية والتفسيرات المروية، ومعرفة ثبوت حديث نبوي لفظاً وحكماً.

فهؤلاء هم السنية حقا، وهم الفرقة الناجية، وإليهم العامة بأسرهم، ومن شاء ربك من أقسام الخاصة الثلاثة المذكورين، بحسب علمه بقدر بدعتهم ونياتهم، إذا حققت جميع ما ذكرنا لك، لم يلزمك السؤال المحذور وهو الهلاك على معظم الأمة، لأن الأكثر عددا هم العامة قديما وحديثا، وكذلك الخاصة في الأعصار المتقدمة، ولعل القسمين الأوسطين، وكذا من خفت بدعته من الأول، تنقذهم

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ رَحِمَهُ اللَّهُ: رَحِمَ اللَّهُ عَبْدًا حَذَرَ هَذِهِ الْفِرَقَ، وَجَانَبَ الْبِدْعَ، وَأَتَّبَعَ وَلَمْ يَتَّبِعْ، وَلَزِمَ الْأَثَرَ فَطَلَبَ الطَّرِيقَ الْمُسْتَقِيمَ، وَاسْتَعَانَ بِمَوْلَاهُ الْكَرِيمِ.

٣٢- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي دَاوُدَ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاذٌ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ يَعْنِي ابْنَ سِيرِينَ قَالَ: كَانُوا يَقُولُونَ: «إِذَا كَانَ الرَّجُلُ عَلَى الْأَثَرِ فَهُوَ عَلَى الطَّرِيقِ»<sup>(١)</sup>.

= رحمة ربك من النظام في سلك الابتداء بحسب المجازاة الأخروية، ورحمة ربك أوسع لكل مسلم، لكننا تكلمنا على مقتضى الحديث ومصداقه، وأن أفراد الفرق المبتدعة وإن كثرت الفرق فلعلها لا يكون مجموع أفرادهم جزءاً من ألف جزء من سائر المسلمين: فتأمل هذا تسلم من اعتقاد مناقضة الحديث لأحاديث فضائل الأمة المرحومة. قلت: وهذا آخر كلام الشيخ المقبل رَحِمَهُ اللَّهُ، وهو كلام متين يدل على علم الرجل وفضله ودقة نظره، ومنه تعلم سلامة الحديث من الإشكال الذي أظن أنه عمدة ابن الوزير رَحِمَهُ اللَّهُ في إعلاله إياه. والحمد لله على أن وفقنا للإبانة عن صحة هذا الحديث من حيث إسناده، وإزالة الشبهة عنه من حيث متنه. وهو الموفق لا إله إلا هو. ثم وقفت على كلام لأحد الكتاب في العصر الحاضر ينكر في كتابه «أدب الجاحظ» (ص ٩٠) صحة هذا الحديث للدفاع عن شيخه الجاحظ! فهو يقول: «ولو صح هذا الحديث لكان نكبة كبرى على جمهور الأمة الإسلامية. إذ يسجل على أغليبتها الخلود في الجحيم ولو صح هذا الحديث لما قام أبو بكر في وجه مانعي الزكاة معتبراً إياهم في حالة ردة...» إلى آخر كلامه الذي يغني حكايته عن تكلف الرد عليه، لوضوح بطلانه لاسيما بعد قراءة كلام الشيخ المقبل المتقدم.

على أن قوله: «الخلود في الجحيم» ليس له أصل في الحديث، وإنما أورده الكاتب المشار إليه من عند نفسه ليتخذ ذلك ذريعة للطعن في الحديث. وهو سالم من ذلك كله كما بينا والحمد لله على توفيقه.

(١) أخرجه أيضاً الدارمي (١/ ٥٠)، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (١/ ٨٧)، والخلال في الإيمان (ق ١٠٧)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (ص ٢٠٣-٢٠٤) وإسناده صحيح.

وقد سئل شيخ الإسلام ابن تيمية كما في مجموع فتاواه (٣/ ٣٤٥-٣٥٨): عن قوله رَحِمَهُ اللَّهُ «تفترق أمتي ثلاثة وسبعين فرقة». ما الفرق؟ وما معتقد كل فرقة من هذه الصنوف؟.

فأجاب: الحمد لله الحديث صحيح مشهور في السنن والمساند؛ كسنن أبي داود والترمذي والنسائي وغيرهم، ولفظه: «افتترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، كلها في النار إلا واحدة، وافتترقت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة، وستفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة، كلها في النار إلا واحدة». وفي لفظ: «على ثلاث وسبعين ملة» وفي رواية قالوا: يا رسول الله، من الفرقة الناجية؟ قال: «من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي». وفي رواية قال: «هي الجماعة، يد الله على الجماعة». ولهذا وصف الفرقة الناجية بأنها أهل السنة والجماعة، وهم الجمهور الأكبر،

والسواد الأعظم. وأما الفرق الباقية، فإنهم أهل الشذوذ والتفرق والبدع والأهواء، ولا تبلغ الفرقه من هؤلاء قريباً من مبلغ الفرقه الناجية، فضلاً عن أن تكون بقدرها، بل قد تكون الفرقه منها في غاية القلة. وشعار هذه الفرق مفارقة الكتاب والسنة والإجماع. فمن قال بالكتاب والسنة والإجماع كان من أهل السنة والجماعة. وأما تعيين هذه الفرق، فقد صنف الناس فيهم مصنفات، وذكرهم في كتب المقالات، لكن الجزم بأن هذه الفرقه الموصوفة... [هنا كلمة لم تظهر بالأصل] هي إحدى الثنتين والسبعين لا بد له من دليل، فإن الله حرم القول بلا علم عموماً، وحرم القول عليه بلا علم خصوصاً، فقال تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُزَلِّ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف: ٣٣]، وقال تعالى: ﴿ تَكَايَأُ الْإِنْسَانُ كُلُّهُ فِي الْأَرْضِ حَلَاكًا طَيْبًا وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ ﴾ [النساء: ١١٨]، ﴿ إِنَّمَا يَأْمُرُكُمْ بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ١٦٨، ١٦٩]، وقال تعالى: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴾ [الإسراء: ٣٦].

وأيضاً، فكثير من الناس يخبر عن هذه الفرق بحكم الظن والهوى، فيجعل طائفته والمتسببة إلى متبوعه الموالية له هم أهل السنة والجماعة، ويجعل من خالفها أهل البدع، وهذا ضلال مبين، فإن أهل الحق والسنة لا يكون متبوعهم إلا رسول الله ﷺ، الذي لا ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى، فهو الذي يجب تصديقه في كل ما أخبر، وطاعته في كل ما أمر، وليست هذه المنزلة لغيره من الأئمة، بل كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ. فمن جعل شخصاً من الأشخاص غير رسول الله ﷺ من أحبه ووافقه كان من أهل السنة والجماعة، ومن خالفه كان من أهل البدعة والفرقة. كما يوجد ذلك في الطوائف من اتباع أئمة في الكلام في الدين وغير ذلك. كان من أهل البدع والضلال والتفرق. وبهذا يتبين أن أحق الناس بأن تكون هي الفرقه الناجية أهل الحديث والسنة، الذين ليس لهم متبوع يتعصبون له إلا رسول الله ﷺ، وهم أعلم الناس بأقواله وأحواله، وأعظمهم تمييزاً بين صحيحها وسقيمها، وأئمتهم فقهاء فيها وأهل معرفة بمعانيها واتباعاً لها، تصديقاً وعملاً وحباً وموالاة لمن والاه، ومعاداة لمن عاداه، الذين يروون المقالات المجملية إلى ما جاء به من الكتاب والحكمة، فلا ينصبون مقالة ويجعلونها من أصول دينهم، وجمل كلامهم إن لم تكن ثابتة فيما جاء به الرسول بل يجعلون ما بعث به الرسول من الكتاب والحكمة هو الأصل الذي يعتقدهونه ويعتمدونه. وما تنازع فيه الناس من مسائل الصفات والقدر والوعيد والأسماء والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وغير ذلك يردونه إلى الله ورسوله، ويفسرون الأنفاظ المجملية التي تنازع فيها أهل التفرق والاختلاف، فما كان من معانيها موافقاً للكتاب والسنة أثبتوه، وما كان منها مخالفاً للكتاب والسنة أبطلوه، ولا يتبعون الظن وما تهوى الأنفس، فإن اتباع الظن جهل، واتباع هوى النفس بغير هدى من الله ظلم. وجماع الشر الجهل والظلم، قال الله تعالى: ﴿ وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾

= إلى آخر السورة [الأحزاب: ٧٢، ٧٣]. وذكر التوبة لعلمه سبحانه وتعالى أنه لا بد لكل إنسان من أن يكون فيه جهل وظلم، ثم يتوب الله على من يشاء، فلا يزال العبد المؤمن دائماً يتبين له من الحق ما كان جاهلاً به، ويرجع عن عمل كان ظالماً فيه. وأدناه ظلمه لنفسه، كما قال تعالى: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ [البقرة: ٢٥٧]، وقال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُنَزِّلُ عَلَى عَبْدِهِ آيَاتٍ يَبَيِّنُ لِيُخْرِجَكُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ [الحديد: ٩]، وقال تعالى: ﴿الرَّكَعَاتُ أَرْزَلْنَاهُ لِنَخْرِجَ النَّاسَ مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ [إبراهيم: ١]. ومما ينبغي أيضاً أن يعرف: أن الطوائف المنتسبة إلى متبوعين في أصول الدين والكلام على درجات، منهم من يكون قد خالف السنة في أصول عظيمة، ومنهم من يكون إنما خالف السنة في أمور دقيقة. ومن يكون قد رد على غيره من الطوائف الذين هم أبعد عن السنة منه، فيكون محموداً فيما رده من الباطل وقاله من الحق، لكن يكون قد جاوز العدل في رده بحيث جحد بعض الحق وقال بعض الباطل، فيكون قد رد بدعة كبيرة ببدعة أخف منها، ورد بالباطل باطلاً بباطل أخف منه، وهذه حال أكثر أهل الكلام المنتسبين إلى السنة والجماعة. ومثل هؤلاء إذا لم يجعلوا ما ابتدعوه قولاً يفارقون به جماعة المسلمين، يوالون عليه ويعادون، كان من نوع الخطأ. والله سبحانه وتعالى يغفر للمؤمنين خطأهم في مثل ذلك. ولهذا وقع في مثل هذا كثير من سلف الأمة وأئمتها، لهم مقالات قالوها باجتهاد، وهي تخالف ما ثبت في الكتاب والسنة، بخلاف من وإلى موافقه وعادي مخالفه وفرق بين جماعة المسلمين، وكفر وفسق مخالفه دون موافقه في مسائل الآراء والاجتهادات، واستحل قتال مخالفه دون موافقه فهؤلاء من أهل التفرق والاختلافات. ولهذا كان أول من فارق جماعة المسلمين من أهل البدع [الخوارج] المارقون. وقد صح الحديث في الخوارج عن النبي ﷺ من عشرة أوجه خرجها مسلم في صحيحه، وخرج البخاري منها غير وجه. وقد قاتلهم أصحاب النبي ﷺ مع أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، فلم يختلفوا في قتالهم كما اختلفوا في قتال الفتنة يوم الجمل وصفين؛ إذ كانوا في ذلك ثلاثة أصناف: صنف قاتلوا مع هؤلاء، وصنف قاتلوا مع هؤلاء، وصنف أمسكوا عن القتال وقعدوا، وجاءت النصوص بترجيح هذه الحال.

فالخوارج لما فارقوا جماعة المسلمين وكفروهم واستحلوا قتالهم، جاءت السنة بما جاء فيهم، كقول النبي ﷺ: «يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم، وصيامه مع صيامهم، وقراءته مع قراءتهم يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية، أينما لقيتموهم فاقتلوهم، فإن في قتلهم أجراً عند الله لمن قتلهم يوم القيامة». وقد كان أولهم خرج على عهد رسول الله ﷺ، فلما رأى قسمة النبي ﷺ قال: يا محمد، اعدل؛ فإنك لم تعدل، فقال له النبي ﷺ: «لقد خبت وخسرت إن لم أعدل» فقال له بعض أصحابه: دعني يا رسول الله أضرب عنق هذا المنافق، فقال: «إنه يخرج من ضئضي هذا أقوام يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم، وصيامه مع صيامهم، وقراءته مع قراءتهم» الحديث.

فكان مبدأ البدع هو الطعن في السنة بالظن والهوى، كما طعن إبليس في أمر ربه برأيه وهواه. وأما تعيين الفرق الهالكة فأقدم من بلغنا أنه تكلم في تضليلهم يوسف بن أسباط، ثم عبد الله بن المبارك. وهما إمامان جليلان من أجلاء أئمة المسلمين. قالوا: أصول البدع أربعة: الروافض، والخوارج، والقدرية، والمرجئة.

ف قيل لابن المبارك: والجهمية؟ فأجاب بأن أولئك ليسوا من أمة محمد. وكان يقول: إنا لنحكي كلام اليهود والنصارى، ولا نستطيع أن نحكي كلام الجهمية. وهذا الذي قاله اتبعه عليه طائفة من العلماء من أصحاب أحمد وغيرهم، قالوا: إن الجهمية كفار فلا يدخلون في الاثنتين والسبعين فرقة، كما لا يدخل فيهم المنافقون الذين يطنون الكفر ويظهرون الإسلام، وهم الزنادقة. وقال آخرون من أصحاب أحمد وغيرهم: بل الجهمية داخلون في الاثنتين والسبعين فرقة، وجعلوا أصول البدع خمسة.

وهذا يبني على أصل آخر، وهو: تكفير أهل البدع. فمن أخرج الجهمية منهم لم يكفرهم؛ فإنه لا يكفر سائر أهل البدع، بل يجعلهم من أهل الوعيد بمنزلة الفساق والعصاة، ويجعل قوله: «هم في النار» مثل ما جاء في سائر الذنوب، مثل أكل مال اليتيم وغيره، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ آلِهَتِنَا ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ [النساء: ١٠]. ومن أدخلهم فيهم فهم على قولين:

منهم من يكفرهم كلهم، وهذا إنما قاله بعض المستأخرين المتسبين إلى الأئمة أو المتكلمين. وأما السلف والأئمة فلم يتنازعوا في عدم تكفير [المرجئة] و[الشعبة] المفضلة ونحو ذلك، ولم تختلف نصوص أحمد في أنه لا يكفر هؤلاء، وإن كان من أصحابه من حكى في تكفير جميع أهل البدع. من هؤلاء وغيرهم. خلافاً عنه، أو في مذهبه، حتى أطلق بعضهم تخليد هؤلاء وغيرهم. وهذا غلط على مذهبه، وعلى الشريعة. ومنهم من لم يكفر أحداً من هؤلاء إلحاقاً لأهل البدع بأهل المعاصي، قالوا: فكما أن من أصول أهل السنة والجماعة أنهم لا يكفرون أحداً بذنوب، وكذلك لا يكفرون أحداً ببدعة. والمأثور عن السلف والأئمة إطلاق أقوال بتكفير [الجهمية المحضة]، الذين ينكرون الصفات، وحقيقة قولهم أن الله لا يتكلم ولا يرى، ولا يبين الخلق، ولا له علم ولا قدرة، ولا سمع ولا بصر ولا حياة، بل القرآن مخلوق، وأهل الجنة لا يرونه كما لا يراه أهل النار، وأمثال هذه المقالات. وأما الخوارج والروافض، ففي تكفيرهم نزاع وتردد عن أحمد وغيره.

وأما القدرية الذين يتفنون الكتابة والعلم فكفروهم ولم يكفروا من أثبت العلم ولم يثبت خلق الأفعال. وفصل الخطاب في هذا الباب بذكر أصليين:

أحدهما: أن يعلم أن الكافر في نفس الأمر من أهل الصلاة لا يكون إلا منافقاً؛ فإن الله منذ بعث محمداً ﷺ، وأنزل عليه القرآن، وهاجر إلى المدينة، صار الناس ثلاثة أصناف: مؤمن به، وكافر به مظهر

= الكفر، ومنافق مستخف بالكفر؛ ولهذا ذكر الله هذه الأصناف الثلاثة في أول سورة البقرة، ذكر أربع آيات في نعت المؤمنين، وآيتين في الكفار، وبضع عشرة آية في المنافقين.

وقد ذكر الله الكفار والمنافقين في غير موضع من القرآن، كقوله: ﴿وَلَا تُطِيعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ﴾ [الأحزاب: ١]، وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا﴾ [النساء: ١٤]، وقوله: ﴿فَالْيَوْمَ لَا يُؤْخَذُ مِنْكُمْ فِدْيَةٌ وَلَا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الحديد: ١٥]، وعطفهم على الكفار ليميزهم عنهم بإظهار الإسلام، وإلا فهم في الباطن شر من الكفار، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾ [النساء: ١٤٥]، وكما قال: ﴿وَلَا تَصِلْ عَلَيْهِ أَحَدٌ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [التوبة: ٨٤]، وكما قال: ﴿قُلْ أَنْفِقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَنْ يُتَقَبَلَ مِنْكُمْ إِنَّكُمْ كُنْتُمْ قَوْمًا فَاسِقِينَ﴾ [٥٣] وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَلَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَى وَلَا يُنْفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَارِهُونَ﴾ [التوبة: ٥٣، ٥٤].

وإذا كان كذلك، فأهل البدع فيهم المنافق الزنديق فهذا كافر، ويكثر مثل هذا في الرافضة والجهمية، فإن رؤساءهم كانوا منافقين زنادة. وأول من ابتدع الرفض كان منافقاً. وكذلك التجهم فإن أصله زندقة ونفاق؛ ولهذا كان الزنادقة المنافقون من القرامطة الباطنية المتفلسفة وأمثالهم يميلون إلى الرافضة والجهمية لقربهم منهم.

ومن أهل البدع من يكون فيه إيمان باطنياً وظاهراً، لكن فيه جهل وظلم حتى أخطأ ما أخطأ من السنة، فهذا ليس بكافر ولا منافق، ثم قد يكون منه عدوان وظلم يكون به فاسقاً أو عاصياً، وقد يكون مخطئاً متولاً مغفوراً له خطؤه، وقد يكون مع ذلك معه من الإيمان والتقوى ما يكون معه من ولاية الله بقدر إيمانه وتقواه، فهذا أحد الأصلين.

والأصل الثاني: أن المقالة تكون كفراً، كجحد وجوب الصلاة والزكاة والصيام والحج، وتحليل الزنا والخمر والميسر ونكاح ذوات المحارم، ثم القائل بها قد يكون بحيث لم يبلغه الخطاب، وكذا لا يكفر به جاحده، كمن هو حديث عهد بالإسلام، أو نشأ ببادية بعيدة لم تبلغه شرائع الإسلام، فهذا لا يحكم بكفره بجحد شيء مما أنزل على الرسول إذا لم يعلم أنه أنزل على الرسول، ومقالات الجهمية هي من هذا النوع؛ فإنها جحد لما هو الرب تعالى عليه، ولما أنزل الله على رسوله. وتغلظ مقالاتهم من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن النصوص المخالفة لقولهم في الكتاب والسنة والإجماع كثيرة جداً مشهورة وإنما يردونها بالتحريف.

الثاني: أن حقيقة قولهم تعطيل الصانع، وإن كان منهم من لا يعلم أن قولهم مستلزم تعطيل الصانع. فكما أن أصل الإيمان الإقرار بالله، فأصل الكفر الإنكار لله.

الثالث: أنهم يخالفون ما اتفقت عليه الملل كلها وأهل الفطر السليمة كلها، لكن مع هذا قد يخفى كثير من مقالاتهم على كثير من أهل الإيمان، حتى يظن أن الحق معهم، لما يوردونه من الشبهات. ويكون

أولئك المؤمنون مؤمنين بالله ورسوله باطنًا وظاهرًا، وإنما التبس عليهم واشتبه هذا كما التبس على غيرهم من أصناف المبتدعة، فهؤلاء ليسوا كفارًا قطعًا، بل قد يكون منهم الفاسق والعاصي، وقد يكون منهم المخطئ المغفور له، وقد يكون معه من الإيمان والتقوى ما يكون معه به من ولاية الله بقدر إيمانه وتقواه.

وأصل قول أهل السنة الذي فارقوا به الخوارج والجهمية والمعتزلة والمرجئة: أن الإيمان يتفاضل ويتبعض، كما قال النبي ﷺ: «يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان» وحينئذ فتفاضل ولاية الله وتتبعض بحسب ذلك.

وإذا عرف أصل البدع فأصل قول الخوارج أنهم يكفرون بالذنوب، ويعتقدون ذنبًا ما ليس بذنوب، ويسرون اتباع الكتاب دون السنة التي تخالف ظاهر الكتاب - وإن كانت متواترة - ويكفرون من خالفهم، ويستحلون منه لارتداده عندهم ما لا يستحلونه من الكافر الأصلي، كما قال النبي ﷺ فيهم: «يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان». ولهذا كفروا عثمان وعليًا وشيعتهما، وكفروا أهل صفين - الطائفتين - في نحو ذلك من المقالات الخبيثة.

وأصل قول الرافضة: أن النبي ﷺ نص على عليٍّ نصًا قاطعًا للعذر، وأنه إمام معصوم، ومن خالفه كفر، وأن المهاجرين والأنصار كتموا النص وكفروا بالإمام المعصوم، واتبعوا أهواءهم وبدلوا الدين، وغيروا الشريعة، وظلموا واعتدوا، بل كفروا إلا نفرًا قليلًا: إما بضعة عشر أو أكثر، ثم يقولون: إن أبا بكر وعمر ونحوهما ما زالا منافقين. وقد يقولون: بل آمنوا ثم كفروا.

وأكثرهم يكفر من خالف قولهم، ويسمون أنفسهم المؤمنين، ومن خالفهم كفارًا، ويجعلون مدائن الإسلام التي لا تظهر فيها أقوالهم دار ردة، أسوأ حالًا من مدائن المشركين والنصارى؛ ولهذا يوالون اليهود والنصارى والمشركين على بعض جمهور المسلمين. ومعاداتهم ومحاربتهم، كما عرف من موالاتهم الكفار المشركين على جمهور المسلمين، ومن موالاتهم الإفرنج النصارى على جمهور المسلمين، ومن موالاتهم اليهود على جمهور المسلمين.

ومنهم ظهرت أمهات الزندقة والنفاق، كزندقة القرامطة الباطنية وأمثالهم، ولا ريب أنهم أبعد طوائف المبتدعة عن الكتاب والسنة؛ ولهذا كانوا هم المشهورين عند العامة بالمخالفة للسنة، فجمهور العامة لا تعرف ضد السنن إلا الرافضي، فإذا قال أحدهم: أنا سني، فإنما معناه: لست رافضيًا.

ولا ريب أنهم شر من الخوارج، لكن الخوارج كان لهم في مبدأ الإسلام سيف على أهل الجماعة، وموالاتهم الكفار أعظم من سيوف الخوارج، فإن القرامطة والإسماعيلية ونحوهم من أهل المحاربة لأهل الجماعة، وهم منتسبون إليهم، وأما الخوارج فهم معروفون بالصدق، والروافض معروفون بالكذب. والخوارج مرقوا من الإسلام، وهؤلاء نابذوا الإسلام.

وأما القدريّة المحضة، فهم خير من هؤلاء بكثير، وأقرب إلى الكتاب والسنة، لكن المعتزلة وغيرهم

= من القدريّة هم جهمية أيضًا، وقد يكفرون من خالفهم، ويستحلون دماء المسلمين فيقربون من أولئك.

وأما المرجئة، فليسوا من هذه البدع المغلظة، بل قد دخل في قولهم طوائف من أهل الفقه والعبادة، وما كانوا يُعدُّون إلا من أهل السنة، حتى تغلظ أمرهم بما زادوه من الأقوال المغلظة. ولما كان قد نسب إلى الإرجاء والتفضيل قوم مشاهير متبعون، تكلم أئمة السنة المشاهير في ذم المرجئة المفضلة تنفيرًا عن مقالتهم، كقول سفيان الثوري: من قَدَّم علينا على أبي بكر والشيخين فقد أزرى (أي: حطَّ من شأنهم) بالمهاجرين والأنصار، وما أرى يصعد له إلى الله عمل مع ذلك. أو نحو هذا القول. قاله لما نسب إلى تقديم على بعض أئمة الكوفيين. وكذلك قول أيوب السختياني: من قدم علينا على عثمان فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار، قاله لما بلغه ذلك عن بعض أئمة الكوفيين. وقد روى أنه رجع عن ذلك، وكذلك قول الثوري ومالك والشافعي وغيرهم في ذم المرجئة لما نسب إلى الإرجاء بعض المشهورين.

وكلام الإمام أحمد في هذا الباب جار على كلام من تقدم من أئمة الهدى، ليس له قول ابتدعه ولكن أظهر السنة وبينها، وذبح عنها وبين حال مخالفيها وجاهد عليها، وصبر على الأذى فيها لما أظهرت الأهواء والبدع، وقد قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ آيَةً يَهْدُونَ بِآثَرِنَا لِمَا صَبَرُوا﴾ [السجدة: ٢٤] فالصبر واليقين بهما تنال الإمامة في الدين، فلما قام بذلك قرنتم باسمه من الإمامة في السنة ما شهر به وصار متبوعًا لمن بعده، كما كان تابعًا لمن قبله.

وإلا فالسنة هي ما تلقَّاه الصحابة عن رسول الله ﷺ، وتلقَّاه عنهم التابعون ثم تابعوهم إلى يوم القيامة، وإن كان بعض الأئمة بها أعلم وعليها أصبر. والله سبحانه وتعالى أعلم وأحكم، والله أعلم. انتهى كلام شيخ الإسلام.

مسألة: في تعيين هذه الفرق. وهي مسألة - كما قال الطرطوشي - طاشت فيها أحلام الخلق، فكثير ممن تقدم وتأخر من العلماء عينوها، لكن في الطوائف التي خالفت في مسائل العقائد، فمنهم من عد أصولها ثمانية، فقال: كبار الفرق الإسلامية ثمانية: المعتزلة، والشيعة، والخوارج، والمرجئة، والنجارية، والجبرية، والمشبهة، والناجية. فإن كان رسول الله ﷺ أراد بتفرُّق أمته أصول العقائد التي تجرى مجرى الأجناس للأنواع، والمعاهد للفروع، لعلمهم - والعلم عند الله - ما بلغوا هذا العدد إلى الآن، غير أن الزمان باقٍ والتكليف قائم والخطرات متوقعة، وهل قرن أو عصر يخلو إلا وتحدث فيه البدع؟! وإن كان أراد بالتفرُّق كل بدعة حدثت في دين الإسلام مما لا يلائم أصول الإسلام ولا تقبلها قواعده، من غير التفات إلى التقسيم الذي ذكرنا، كانت البدع أنواعًا لأجناس، أو كانت متغايرة الأصول والمباني.

فهذا هو الذي أراد الله ﷻ - والعلم عند الله -، فقد وجد من ذلك عدد كثير من اثنتين وسبعين. ووجهه



= صحيح الحديث على هذا أن يخرج من الحساب غلاة أهل البدع، ولا يعدون من الأمة ولا في أهل القبلة، كنفاة الأعراض من القدرية -لأنه لا طريق إلى معرفة حدوث العالم وإثبات الصانع إلا بشبوت الأعراض - وكالحلولية، والنصيرية، وأشباههم من الغلاة.

هذا ما قال الطرطوشي رحمه الله تعالى، وهو حسن من التقرير، غير أنه يبقى للنظر في كلامه مجالان: (أحدهما): أن ما اختار من أنه ليس المراد الأجناس، فإن كان مراده مجرد أعيان البدع، وقد ارتضى اعتبار البدع القولية والعملية، فمشكل، لأننا إذا اعتبرنا كل بدعة دقت أو جلت، فكل من ابتدع (بدعة) كيف كانت لزم أن يكون هو ومن تابعه عليها فرقة، فلا تقف في مئة ولا مئتين، فضلاً عن وقوعها في اثنتين وسبعين، فإن البدع -كما قال- لا تزال تحدث مع مرور الأزمنة إلى قيام الساعة.

وقد مرَّ من الثقل ما يشعر بهذا المعنى، وهو قول ابن عباس: ما من عام إلا والناس يحيون فيه بدعة ويميتون فيه سنة، حتى تحيا البدع وتموت السنن.

وهذا موجود في الواقع، فإن البدع قد نشأت إلى الآن، ولا تزال تكثر، وإن فرضنا إزالة بدع الزائغين في العقائد كلها، لكان الذي يبقى أكثر من اثنتين وسبعين، فما قاله -والله أعلم- غير مخْلَص.

(والثاني): أن حاصل كلامه أن هذه الفرق لم تتعَيَّن بعد، بخلاف القول المتقدم، وهو أصح في النظر، لأن ذلك التعيين ليس عليه دليل، والعقل لا يقتضيه.

فالأولى ما قاله من عدم التعيين، وإن سلمنا (أن) الدليل قام له على ذلك، فلا ينبغي التعيين. أما أولاً: فإن الشريعة قد فهمنا منها أنها تشير إلى أوصافهم من غير تصريح ليحذر منها، ويبقى الأمر في تعيين الداخلين في مقتضى الحديث مرجئ، وإنما ورد التعيين في النادر، كما قال عليه الصلاة والسلام في الخوارج: «إن من ضئضىء هذا قوماً يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم..» الحديث، مع أنه ﷺ لم يعرف أنهم ممن شملهم حديث الفرق.

وأما الثانية: فلأن عدم التعيين هو الذي ينبغي أن يلتزم، ليكون سترًا على الأمة كما سترت عليهم قبائحهم فلم يفضحوا في الدنيا بها في الغالب. وأمرنا بالستر على المذنبين ما لم تبد لنا صفة الخلاف.

وأيضًا، فللستر حكمة أخرى، وهي أنها لو أظهرت مع أن أصحابها من الأمة، لكان في ذلك داع إلى الفرقة وعدم الألفة التي أمر الله ورسوله بها، حيث قال: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، وقال: ﴿فَأَقْوَ اللَّهِ أَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾ [الأنفال: ١]، وقال: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ [آل عمران: ١٠٥].

فإذا كان من مقتضى العادة أن التعريف بهم على التعيين يورث العداوة بينهم والفرقة، لزم من ذلك أن يكون منهياً عنه، إلا أن تكون البدعة فاحشة جداً، كبدعة الخوارج، وذكرهم بعلامتهم، حتى يعرفوا، ويلحق بذلك ما هو مثله في الشناعة أو قريب منه بحسب نظر المجتهد، وما عدا ذلك، فالسكوت عنه أولى.

= فمن هنا لا ينبغي للراسخ في العلم أن يقول: هؤلاء الفرق هم بنو فلان وبنو فلان! وإن كان يعرف بعلامتهم بحسب اجتهاده، اللهم إلا في موطنين:

(أحدهما): حيث نبه الشرع على تعيينهم، كالخوارج، فإنه ظهر من استقراءه أنهم متمكونون تحت حديث الفرق، ويجرى مجراهم من سلك سبيلهم، فإن أقرب الناس إليهم شيعة المهدي المغربي، فإنه ظهر فيهم الأمران اللذان عرف النبي ﷺ بهما في الخوارج، من أنهم يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم، وأنهم يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان.

(والثاني): حيث تكون الفرقة تدعو إلى ضلالتها وتزينها في قلوب العوام ومن لا علم عنده، فإن ضرر هؤلاء على المسلمين كضرر إبليس، وهم من شياطين الإنس، فلا بد من التصريح بأنهم من أهل البدعة والضلالة، ونسبتهم إلى الفرق إذا قامت له الشواهد على أنهم منهم، كما اشتهر عن عمرو بن عبيد وغيره.

فإذا فقد الأمران، فلا ينبغي أن يُذكَرُوا ولا أن يُعَيَّنُوا وإن وُجِدُوا، لأن ذلك أول مثير للشر والقاء العداوة والبغضاء، ومتى حصل باليد منهم أحد، ذاكره برفق، ولم ير أنه خارج من السنة، بل يريه أنه مخالف للدليل الشرعي، وأن الصواب الموافق للسنة كذا وكذا، فإن فعل ذلك من غير تعصب ولا إظهار غلبة، فهو أنجح وأنفع، وبهذه الطريقة دُعي الخلق أولاً إلى الله تعالى، حتى إذا عاندوا وأشاعوا الخلاف وأظهروا الفرقة، قوبلوا بحسب ذلك.

قال أبو حامد الغزالي في بعض كتبه: أكثر الجهالات إنما رسخت في قلوب العوام بتعصب جماعة من جهال أهل الحق، أظهروا الحق في معرض التحدى والإذلال، ونظروا إلى ضعفاء الخصوم بعين التحقير والازدراء، فنارت من بواطنهم دواعي المعاندة والمخالفة، ورسخت في قلوبهم الاعتقادات الباطلة، وتعدز على العلماء المتلطفين محوها مع ظهور فسادها، حتى انتهى التعصب بطائفة إلى أن اعتقدوا أن الحروف التي نطقوا بها في الحال بعد السكوت عنها طول العمر قديمة، ولولا استيلاء الشيطان بواسطة العناد والتعصب للأهواء، لما وجد مثل هذا الاعتقاد مستقراً في قلب مجنون، فضلاً عن قلب عاقل.

هذا ما قال، وهو الحق الذي تشهد له العوائد الجارية، فالواجب تسكين الثائرة ما قدر على ذلك، والله أعلم.

وقفة حول الفرق وتحديدها وتعدادها: اختلف أهل العلم قديماً وحديثاً في الفرق الثنتين والسبعين الهالكة من هي؟ ومن يدخل فيها من الفرق التي ظهرت ومن يخرج؟ وهل يمكن تعيينها نوعياً وعددياً وإحصائها على سبيل الحصر والتحديد؟

أما الفرقة الناجية فليست محل خلاف بين أهل العلم المعتمدين، لأن تعيينها بالوصف قاطع لا شك فيه، وبَيِّنْ لا لبس فيه إلا لمن عميت بصيرته، فلا حيلة فيه. فالفرقة الناجية وصفها الرسول ﷺ بأنها:



من كان على ما عليه الرسول ﷺ وأصحابه، وما كان عليه ﷺ وأصحابه، معلوم منقول مأثور مسطور، وهو السنة وسبيل المؤمنين، وقد تكفل الله تعالى ببقائه وحفظه وبقاء طائفة من الأمة عليه، ظاهرة بالحق، قائمة بالدين، والحمد لله.

وقبل أن أعرض أقوال أهل العلم، وشبهات أهل الأهواء ومزاعمهم أشير إلى ما تقرر عند جمهور السلف وهو: أن وقوع الافتراق في الأمة أمر ثابت قطعاً في القرآن والسنة، والواقع يشهد له.

أن الرسول ﷺ صرح عنه أن عدد الفرق الهالكة: ثنتين وسبعين، والناجية واحدة. أنه ﷺ، بين أن الفرقة الناجية هم أهل السنة حيث كانوا على ما وصف، أى على ما كان عليه هو ﷺ وأصحابه.

أن الفرق الهالكة من أهل الوعيد بالنار لكن ليسوا من المخلدين في النار إن دخلوها. أن من الفرق من يخرج عن مسمى جميع الفرق، لخروجهم من الملة أصلاً، وليسوا من عداد المسلمين كغلاة الجهمية، وغلاة الرافضة، والباطنية، والفلاسفة الخالصة، وأهل الحلول والاتحاد ووحدانية الوجود.

أن تحديد الفرق الثنتين والسبعين على سبيل التعيين، وتوزيع الأعداد تحديداً على أصول الفرق الكبرى أمر غيبى لا دليل عليه، وكذلك تسميتها من باب الأولى، لأن الافتراق يزداد، والأهواء والبدع تتجدد، وتتبع في كل عصر، وإلى قيام الساعة، والله أعلم.

أصول الفرق الهالكة عند بعض العلماء وإخراجهم الجهمية الخالصة من الثنتين والسبعين: لقد اجتهد بعض الأئمة في تعيين أصول الفرق الهالكة، وتقسيم عددها على أصول الفرق الكبرى في زمانهم. قال حفص بن حميد: «قلت لعبد الله بن المبارك: على كم افرقت هذه الأمة؟ فقال: الأصل أربع فرق: هم الشيعة، والحرورية، والقدرية، والمرجئة، فافترقت الشيعة على اثنتين وعشرين فرقة، وافترقت الحرورية على إحدى وعشرين فرقة، وافترقت القدرية على ست عشرة فرقة، وافترقت المرجئة على ثلاث عشرة فرقة. قال: قلت يا أبا عبد الرحمن لم أسمعك تذكر الجهمية، قال: إنما سألتني عن فرق المسلمين».

ويرى أكثر أهل العلم أن الجهمية الخالصة خارجة من عداد الفرق لأنها كفرت بالتعطيل، وكذلك الباطنية وملاحدة الفلاسفة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ولهذا قال عبد الله بن المبارك ويوسف بن أسباط وغيرهما: أصول البدع أربعة: الشيعة، والخوارج، والقدرية، والمرجئة. قالوا: والجهمية ليسوا من الثنتين وسبعين فرقة. وكذلك ذكر أبو عبد الله بن حامد عن أصحاب أحمد في ذلك قولين، هذا أحدهما، وهذا أرادوا به التجهم المحض، الذي كان عليه جهنم نفسه، ومتبعوه عليه، وهو نفى الأسماء مع نفى الصفات،



= بحيث لا يسمى الله بشيء من أسمائه الحسنى، ولا يسميه شيئاً ولا موجوداً ولا غير ذلك».

وقال أيضاً: «وشر منه نفاة الأسماء والصفات، وهم الملاحدة من الفلاسفة والقرامطة، ولهذا كان هؤلاء عند الأئمة قاطبة ملاحدة منافقين، بل فيهم من الكفر الباطن ما هو أعظم من كفر اليهود والنصارى، وهؤلاء لا ريب أنهم ليسوا من الثنتين وسبعين فرقة، وإذا أظهروا الإسلام فغايتهم أن يكونوا منافقين: كالمنافقين الذين كانوا على عهد رسول الله ﷺ وأولئك كانوا أقرب إلى الإسلام من هؤلاء، فإنهم كانوا يلتزمون شرائع الإسلام الظاهرة، وهؤلاء قد يقولون برفعها فلا صوم ولا صلاة ولا حج ولا زكاة، لكن قد يقال: إن أولئك كانوا قد قامت عليهم الحجة بالرسالة أكثر من هؤلاء».

وقال أيضاً: «والجهمية عند كثير من السلف، مثل: عبد الله بن المبارك، ويوسف بن أسباط، وطائفة من أصحاب الإمام أحمد، وغيرهم، ليسوا من الثنتين والسبعين فرقة التي افترقت عليها هذه الأمة، بل أصول هذه عند هؤلاء هم: الخوارج، والشيعة، والمرجئة، والقدرية، وهذا المأثور عن أحمد، وهو المأثور عن عامة أئمة السنة والحديث، أنهم كانوا يقولون: من قال القرآن مخلوق: فهو كافر، ومن قال: إن الله لا يرى في الآخرة: فهو كافر، ونحو ذلك».

تحديد الفرق الثنتين والسبعين الهالكة وتسميتها غير ممكن:

لقد حاول بعض العلماء ومؤلفو كتب المقالات تسمية الفرق الثنتين والسبعين وتحديدتها عددياً، وتوزيع ذلك على أصول الفرق الكبرى، وممن فعل ذلك الإمام عبد الله بن المبارك، ويوسف بن أسباط، وأبو حاتم الرازي، والملطى في التنبيه، والبغدادى في الفرق بين الفرق، وابن الجوزى في تلييس إيليس، والشهرستاني في الملل والنحل، والسكسكى في الرهان، والعراقى في الفرق المفترقة «الفرق وأصناف الكفرة»، وكل ذلك اجتهاد من هؤلاء لا يسنده دليل، لا سيما وأن المسألة غيبية، فإن النبي، ﷺ، حينما أخبر لم يتجاوز ذلك العدد، وقد أطلق المكان والزمان، فيبقى احتمال خروج الفرق إلى قيام الساعة، وعلى هذا فلا يستطيع أحد أن يحدد هذه الفرق على سبيل الجزم، لأن الأمر غيبى، والله أعلم.

وأما دعوى كل فرقة أنها الناجية مردودة بالنصوص: أما ما تتنازعه الفرق من أن كل واحدة تدعى أنها الناجية، فإنه محسوم برده إلى كتاب الله وسنة رسوله، ﷺ، أما الكتاب فمثل قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]. فاتباع الرسول ﷺ هو الميزان، أما دعوى أهل الأهواء أنهم متبعون للرسول ﷺ فهي مردودة بعرض أصولهم على السنة ومنهج السلف، فمن كان على سبيل السلف ونهجهم فهو المحق، ومن خالف السنة وهدى السلف ونهجهم فهو صاحب هوى، ولا تسلم له دعواه، بل ترد. انظر كتاب أصول وتاريخ الفرق (١/ ٥٨-٦٥).

## بَابُ ذِكْرِ خَوْفِ النَّبِيِّ عَلَى أُمَّتِهِ

## وَتَحْذِيرِهِ إِيَّاهُمْ سُنَنَ مَنْ قَبْلَهُمْ مِنَ الْأُمَمِ

٣٣ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى الْحُلَوَانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ، عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبِرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَتَأْخُذَنَّ أُمَّتِي مَا أَخَذُ الْأُمَمُ وَالْقُرُونُ قَبْلَهَا شَبْرًا بِشَبْرٍ، وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ» قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَمَا فَعَلَتْ فَارِسُ وَالرُّومُ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَمَنْ النَّاسُ إِلَّا أَوْلَئِكَ؟»<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه البخاري برقم (٧٣١٩).

قوله: « لا تقوم الساعة حتى تأخذ أمتي بأخذ القرون قبلها » كذا هنا بموحدة مكسورة وألف مهموزة وخاء معجمة ثم معجمة، والأخذ بفتح الألف وسكون الخاء على الأشهر هو السيرة، يقال أخذ فلان بأخذ فلان أي سار بسيرته، وما أخذ أخذه، أي ما فعل فعله ولا قصد قصده، وقيل الألف مثلثة وقرأه بعضهم «أخذ» بفتح الخاء جمع إخذة بكسر أوله مثل كسرة كسر، ووقع في رواية الأصيلي على ما حكاه ابن بطلال «بما أخذ القرون» بموحدة وما الموصولة، وأخذ بلفظ الفعل الماضي، وهي رواية الإسماعيلي، وفي رواية النسفي «أأخذ» بميم مفتوحة وهمزة ساكنة، و«القرون» جمع قرن بفتح القاف وسكون الراء الأمة من الناس، ووقع في رواية الإسماعيلي من طريق عبد الله بن نافع عن ابن أبي ذئب «الأمم والقرون».

قوله: «شبرا بشبرا وذراعا بذراع» في رواية الكشميهني «شبرا شبرا وذراعا ذراعا».

قوله: «ف قيل يا رسول الله» في رواية الإسماعيلي من طريق عبد الصمد بن النعمان عن ابن أبي ذئب . «فقال رجل» ولم أقف عليه مسمى.

قوله: «كفارس والروم» يعني الأمتين المشهورتين في ذلك الوقت، وهم الفرس في ملكهم كسرى، والروم في ملكهم قيصر وفي رواية الإسماعيلي المذكورة «كما فعلت فارس والروم».

قوله: «ومن الناس إلا أولئك» أي فارس والروم، لكونهم كانوا إذ ذاك أكبر ملوك الأرض وأكثرهم رعية وأوسعهم بلادا.

والتقدير: فمن هم غير أولئك، وقد أخرج الطبراني من حديث المستورد بن شداد رفعه «لا تترك هذه الأمة شيئا من سنن الأولين حتى تأتيه» ووقع في حديث عبد الله بن عمرو عند الشافعي بسند صحيح «لتركبن سنة من كان قبلكم حلوها ومرها» قال ابن بطلال: أعلم ﷺ أن أمته ستتابع المحدثات من الأمور والبدع والأهواء كما وقع للأمم قبلهم، وقد أنذر في أحاديث كثيرة بأن الآخر شر، والساعة لا تقوم إلا على شرار الناس، وأن الدين إنما يبقى قائما عند خاصة من الناس. قلت: وقد وقع معظم ما أنذر به ﷺ وسيقع بقية ذلك، وقال الكرمانى: حديث أبي هريرة مغاير لحديث أبي سعيد لأن الأول

٣٤ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْوَاسِطِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرُ ابْنِ مُحَمَّدٍ الْمَرْوَزِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُنَيْدُ بْنُ دَاوُدَ قَالَ: حَدَّثَنِي حَجَّاجٌ قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي زِيَادُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدِ بْنِ الْمُهَاجِرِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَتَتَّعَنَّ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ شَبْرًا بِشَبْرٍ، وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ وَبَاعًا بِبَاعٍ، حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جُحَرَ ضَبٍّ لَدَخَلْتُمُوهُ»<sup>(١)</sup>.

٣٥ - وَحَدَّثَنَا ابْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ أَيْضًا قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: أَنَا إِسْمَاعِيلُ

= فسر بفارس والروم، والثاني باليهود والنصارى، لكن الروم نصارى وقد كان في الفرس يهود، أو ذكر ذلك على سبيل المثال لأنه قال في السؤال كفارس انتهى. وذكر عليه جوابه ﷺ بقوله «ومن الناس إلا أولئك» لأن ظاهره الحصر فيهم، وقد أجاب عنه الكرمانى بأن المراد حصر الناس المعهود من المتبوعين.

قلت: ووجهه أنه ﷺ لما بعث كان ملك البلاد منحصرًا في الفرس والروم وجميع من عداهم من الأمم من تحت أيديهم أو كلا شيء بالنسبة إليهم، فصح الحصر بهذا الاعتبار، ويحتمل أن يكون الجواب اختلف بحسب المقام، فحيث قال فارس والروم كان هناك قرينة تتعلق بالحكم بين الناس وسياسة الرعية، وحيث قيل اليهود والنصارى كان هناك قرينة تتعلق بأمور الديانات أصولها وفروعها، ومن ثم كان في الجواب عن الأول «ومن الناس إلا أولئك» وأما الجواب في الثاني بالإيهام فيؤيد الحمل المذكور وأنه كان هناك قرينة تتعلق بما ذكرت، واستدل ابن عبد البر في باب ذم القول بالرأي إذا كان على غير أصل بما أخرجه من جامع ابن وهب «أخبرني يحيى بن أيوب عن هشام بن عروة أنه سمع أباة يقول «لم يزل أمر بني إسرائيل مستقيماً حتى حدث فيهم المولدون أبناء سبأيا الأمم فأحدثوا فيهم القول بالرأي وأضلوا بني إسرائيل» قال: وكان أبي يقول «السنن السنن فإن السنن قوام الدين» وعن ابن وهب أخبرني بكر بن مضر عن سمع ابن شهاب الزهري وهو يذكر ما وقع الناس فيه من الرأي وتركهم السنن، فقال «إن اليهود والنصارى إنما انسلخوا من العلم الذي كان بأيديهم حين استقلوا الرأي وأخذوا فيه» وأخرج ابن أبي خيثمة من طريق مكحول عن أنس «قيل: يا رسول الله متى يترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؟ قال إذا ظهر فيكم ما ظهر في بني إسرائيل، إذا ظهر الإدهان في خياركم والفحش في شراركم، والملك في صغاركم، والفقه في رذالكم» وفي مصنف قاسم بن أصبغ بسند صحيح عن عمر «فساد الدين إذا جاء العلم من قبل الصغير استعصى عليه الكبير، وصلاح الناس إذا جاء العلم من قبل الكبير تابعه عليه الصغير» وذكر أبو عبيد أن المراد بالصغر في هذا صغر القدر لا السن، والله أعلم. فتح الباري (١٣/٢٠٠).

(١) إسناده ضعيف لأجل سنيد بن داود، ولكنه صحيح بطرقه وبشواهده الكثيرة..

ابن أبي أُوَيْسٍ قَالَ: حَدَّثَنَا كَثِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ الْمُزْنِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: كُنَّا قُعُودًا حَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي مَسْجِدِهِ بِالْمَدِينَةِ، فَجَاءَهُ جِبْرِيلُ ﷺ بِالْوَحْيِ، فَذَكَرَ حَدِيثًا طَوِيلًا قَالَ فِيهِ: جَاءَكُمْ جِبْرِيلُ ﷺ يَتَعَاهَدُ دِينَكُمْ «لَتَسْلُكُنَّ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ حَذْوَ النَّعْلِ بِالنَّعْلِ وَلَتَأْخُذُنَّ بِمِثْلِ أَخَذِهِمْ، إِنْ شَبَّرَا بِشِبْرِ، وَإِنْ ذَرَاَعَا بِذِرَاعٍ، وَإِنْ بَاعَا بِبَاعٍ، حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جُحَرَ ضَبٍّ لَدَخَلْتُمْ فِيهِ»<sup>(١)</sup>.

٣٦ - أَخْبَرَنَا أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْبَغَوِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ بهْرَامَ قَالَ: حَدَّثَنَا شَهْرٌ يَعْنِي ابْنَ حَوْشَبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ غَنْمٍ أَنَّ شَدَّادَ بْنَ أَوْسٍ حَدَّثَهُ: عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَيَحْمِلَنَّ شِرَارُ هَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى سُنَنِ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِهِمْ حَذْوَ الْقُدَّةِ بِالْقُدَّةِ»<sup>(٢)</sup>.

٣٧ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي حَسَّانٍ الْأَنْمَاطِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ الدَّمَشَقِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ حَبِيبٍ بْنُ أَبِي الْعَشْرِينَ قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ قَالَ: ثنا يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ الصَّنَابِجِيِّ، عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ قَالَ: «لَتَتَّبِعَنَّ أَثَرُ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ حَذْوَ النَّعْلِ بِالنَّعْلِ، لَا تُخْطِثُونَ طَرِيقَتَهُمْ وَلَا تُخْطِثُنْكُمْ، وَلَتَنْقَضَنَّ عُرَى الْإِسْلَامِ عُرْوَةً فَعُرْوَةً، وَيَكُونُ أَوَّلُ نَقْضِهَا الْخُشُوعُ حَتَّى لَا يُرَى خَاشِعًا، وَحَتَّى يَقُولَ أَقْوَامٌ: ذَهَبَ النَّفَاقُ مِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ فَمَا بَالُ الصَّلَوَاتِ الْخُمْسِ؟

(١) أخرجه الطبراني (١٧/ ١٣، رقم ٣)، وابن أبي عاصم في السنة (١/ ٢٥)، والحاكم (١/ ٢١٩)، رقم (٤٤٥) قال الهيثمي (٧/ ٢٦٠): فيه كثير بن عبد الله وهو ضعيف وقد حسن الترمذي له حديثا وبقيّة رجاله ثقات، وقال العلامة الألباني في ظلال الجنة (٤٥): إسناده ضعيف جدا كثير بن عبد الله وهو ابن عمرو بن عوف المزني متروك، قلت وأبوه مقبول أيضا.

(٢) أخرجه الطيالسي (ص ١٥٣، رقم ١١٢١)، وأحمد (٤/ ١٢٥، رقم ١٧١٧٥)، وابن قانع (١/ ٣٣٣)، والطبراني (٧/ ٢٨١، رقم ٧١٤٠)، والبغوي في الجعديات (١/ ٤٩١، رقم ٣٤٢٤) والحديث إسناده ضعيف لأجل شهر بن حوشب، لذا ضعفه ابن عدي في الكامل (٥/ ٦٣)، وأقره ابن القيسراني في الذخيرة (٤/ ٢٠١٩)، قال الهيثمي (٧/ ٢٦١): رجاله مختلف فيهم، وقال العلامة الألباني في الصحيحة (٣٣١٢): هذا إسناده حسن في الشواهد؛ فإن شهورا مختلف فيه، وبعضهم يحسن حديثه، وبخاصة من رواية عبد الحميد بن بهرام عنه. وله شواهد كثيرة، أذكر المتيسر منها، ثم ذكر الشيخ شواهد.

لَقَدْ ضَلَّ مَنْ كَانَ قَبْلَنَا حَتَّى مَا يُصَلُّونَ بِصَلَاةٍ نَبِيَّهُمْ أُولَئِكَ الْمُكَذِّبُونَ بِالْقَدَرِ، وَهُمْ أَسْبَابُ الدَّجَالِ، وَحَقُّ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُلْحِقَهُمُ بِالْدَّجَالِ<sup>(١)</sup>.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ: مَنْ تَصَفَّحَ أَمْرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ مِنْ عَالِمٍ عَاقِلٍ، عَلِمَ أَنَّ أَكْثَرَهُمُ الْعَامَّ مِنْهُمْ يُجْرِي أُمُورَهُمْ عَلَى سُنَنِ أَهْلِ الْكِتَابَيْنِ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ، وَعَلَى سُنَنِ كِسْرَى وَقَيْصَرَ وَعَلَى سُنَنِ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ وَذَلِكَ مِثْلُ السُّلْطَنَةِ وَأَحْكَامِهِمْ وَأَحْكَامِ الْعُمَالِ وَالْأُمَرَاءِ وَغَيْرِهِمْ، وَأَمْرُ الْمَصَائِبِ وَالْأَفْرَاحِ وَالْمَسَاكِينِ وَاللِّبَاسِ وَالْحِلْيَةِ، وَالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَالْوَلَايِمِ، وَالْمَرَائِبِ وَالْخَدَمِ وَالْمَجَالِسِ وَالْمُجَالَسَةِ، وَالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ، وَالْمَكَاسِبِ مِنْ جِهَاتٍ كَثِيرَةٍ، وَأَشْبَاهَ لِمَا ذَكَرْتُ يَطُولُ شَرْحُهَا تَجْرِي بَيْنَهُمْ عَلَى خِلَافِ السُّنَّةِ وَالْكِتَابِ، وَإِنَّمَا تَجْرِي بَيْنَهُمْ عَلَى سُنَنِ مَنْ قَبْلَنَا، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ، مَا أَقَلُّ مَنْ يَتَخَلَّصُ مِنَ الْبَلَاءِ الَّذِي قَدْ عَمَّ النَّاسَ، وَلَنْ يُمَيِّزَ هَذَا إِلَّا عَاقِلٌ عَالِمٌ قَدْ أَذْبَهُ الْعِلْمُ، وَاللَّهُ الْمُوفِّقُ لِكُلِّ رَشَادٍ، وَالْمُعِينُ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>.

(١) حسن بطرقه وشواهد، وأخرجه أيضا الداني في السنن الواردة في الفتن (٣/ ٥٣٤)..

(٢) لما كان أمر الله قدراً مقدوراً، ولا تبديل لكلمات الله، فقد افرقت الأمة كما أخبر عن ذلك ﷺ، وكما حذر رسول الله ﷺ، ومن أكبر أسباب هذا الإفتراق هو التشبه بالأُمم الكافرة وترك هدي النبي الهادي ﷺ، ولا شك إن الفرق الضالة امتداد للأُمم الهالكة لأن تشبه الفرق الضالة بالأُمم الهالكة واتباعها لها أمر بين، فقد ذكر المحققون من أهل السنة وغيرهم، أن كثيراً من الفرق والأهواء والبدع التي ظهرت بين المسلمين، وخرجت عن السنة والجماعة، إنما هي امتداد للفرق والديانات الضالة القديمة التي كانت قبل الإسلام وبعده، وهذه حقيقة قطعية ذكرها الله تعالى وأخبر عنها الرسول ﷺ، قال الله تعالى: ﴿كَأَلَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوَالاً وَأَوَّلَئِكَ فَاسْتَمْتَعُوا بِخَلْقِهِمْ فَاسْتَمْتَعْتُمْ بِخَلْقِكُمْ كَمَا اسْتَمْتَعَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ بِخَلْقِهِمْ وَخُضِعَ كَالَّذِي خَاضُوا أُولَئِكَ حِطَّتْ أَغْمَامُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [التوبة: ٦٩] فقد ذكر العلماء أن قوله تعالى: ﴿وُخْضِعَ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ في بيان أن هذه الأمة ستكون منها طوائف تخوض في الشبهات والبدع كما خاض الأولون من قبلهم من ضلال الأُمم، وقال سبحانه: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْلِيفِينَ﴾ (١٨) إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لِأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [هود: ١١٨-١١٩] فالناجون من الاختلاف هم الذين استثناهم الله تعالى، والأكثر على الفرق والخلاف، وقال سبحانه: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٦]. قال ابن عباس ؓ يوم تبيض وجوه أهل السنة والجماعة، وتسود وجوه أهل البدعة والفرقة.



وقال سبحانه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيْعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٩] فالله تعالى إنما يرأى رسوله ﷺ من أمر لا بد حاصل وقد وقع وإلا لكان مما لا فائدة في ذكره... تعالى الله عن ذلك، وثبت عن النبي ﷺ أن طوائف من هذه الأمة ستتبع سنن الأمم الضالة السابقة فقال ﷺ: «لتتبعن سنن من كان قبلكم شبراً شبراً، وذراعاً ذراعاً حتى لو دخلوا جحر ضب تبعتموهم قلنا: يا رسول الله اليهود والنصارى؟ قال فمن؟»، وقال ﷺ: «لا تقوم الساعة حتى تأخذ أمتي بأخذ القرون قبلها شبراً شبراً وذراعاً بذراع، فقليل: يا رسول كفارس والروم؟ فقال: ومن الناس إلا أولئك؟»، وقال ﷺ «ليأتين على أمتي ما أتى على بني إسرائيل حذو النعل بالنعل...»

كما أن تلقي الفرق الضالة، المفارقة للسنة والجماعة عن الأمم والنحل والملل الأخرى حاصل بخبر الصادق المصدوق ﷺ بهذه النصوص القاطعة، كذلك هو معلوم بالاستقراء والتبعية، وبمقارنة العقائد والمقالات، فكثير من أصول الشيعة الرافضة امتداد لمقالات الفرس المجوس.

وأصول القدرية النفاة هي امتداد لمذاهب المجوس وبعض الصابئة وبعض فرق النصارى كذلك. وأصول الجهمية امتداد لمذاهب الفلاسفة وغيرهم. والمرجئة امتداد لمذاهب ومقالات كانت لبعض النصارى، والصابئة وبعض الديانات الهندية وغيرها.

والباطنية امتداد للزنادقة والملاحدة والفلاسفة في سائر الأمم الهالكة. والصوفية امتداد للديانات الهندية ولكثير من الديانات والمذاهب والفرق في الأمم الهالكة. وهكذا كثير من الفرق نجد أنها إما أن تكون امتداداً مباشراً للديانات والفرق القائمة في الأمم الهالكة أو تأثرت بها وهذا أمر مستفيض عند كتّاب المقالات والباحثين وأصحاب هذه المذاهب نفسها، كيف لا وقد أخبر به النبي ﷺ، لكن أهل الأهواء يكابرون ولا يفقهون، وكما ثبت بالنص والواقع المشهود والاستقراء الكامل أن أهل الأهواء والبدع والافتراق امتداد - كلياً أو جزئياً - للملل والنحل الباطلة، فكذلك ثبت بالنصوص القاطعة والواقع الملموس المشهود، والاستقراء الكامل: أنه كما أخبر النبي ﷺ في الأحاديث الصحيحة: «لا تزال طائفة من هذه الأمة ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم، ولا من عاداهم إلى قيام الساعة»، وهم السلف الصالح أهل السنة والجماعة. كما وصفهم النبي ﷺ، ولا ندعي العصمة لكل فرد من أفراد أهل السنة والجماعة فقد يحدث من بعض أهل السنة والمتسبين إليهم من العلماء والعامة أخطاء وزلات عقدية وغيرها، وهذا من طبع البشر فليس معصوماً إلا رسول ﷺ.

وهذه الأخطاء والزلات ليست محسوبة على المنهج الشرعي، منهج أهل السنة والجماعة، والسلف الصالح، وقد زعم بعض المفتونين من المعاصرين، أن أهل السنة والجماعة - السلف الصالح وقد يسميهم (الحنابلة) - يقوم منهجهم على أمور، هم على خلافها كالنصب والجبر والتكفير والغلو

## بَابُ ذَمِّ الْخَوَارِجِ وَسُوءِ مَذْهَبِهِمْ، وَابَاحَةِ قِتَالِهِمْ وَثَوَابِ مَنْ قَتَلَهُمْ أَوْ قَتَلُوهُ

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ: لَمْ يَخْتَلِفِ الْعُلَمَاءُ قَدِيمًا وَحَدِيثًا أَنَّ الْخَوَارِجَ قَوْمٌ سُوءُ عَصَاةٍ لِلَّهِ تَعَالَى وَلِرَسُولِهِ ﷺ، وَإِنْ صَلَّوْا وَصَامُوا، وَاجْتَهَدُوا فِي الْعِبَادَةِ، فَلَيْسَ ذَلِكَ بِنَافِعٍ لَهُمْ، وَإِنْ أَظْهَرُوا الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِنَافِعٍ لَهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ قَوْمٌ يَتَأَوَّلُونَ الْقُرْآنَ عَلَى مَا يَهُوُونَ، وَيَمُوهُونَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَقَدْ حَذَرَنَا اللَّهُ تَعَالَى مِنْهُمْ، وَحَذَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ، وَحَذَرَنَا هُمُ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ بَعْدَهُ، وَحَذَرَنَا هُمُ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَالْخَوَارِجُ هُمُ الشُّرَاةُ الْأَنْجَاسُ الْأَرْجَاسُ، وَمَنْ كَانَ عَلَى مَذْهَبِهِمْ مِنْ سَائِرِ الْخَوَارِجِ يَتَوَارَثُونَ هَذَا الْمَذْهَبَ قَدِيمًا وَحَدِيثًا، وَيَخْرُجُونَ عَلَى الْأُئِمَّةِ وَالْأَمْرَاءِ وَيَسْتَحِلُّونَ قَتْلَ الْمُسْلِمِينَ.

فَأَوَّلَ قَرْنٍ طَلَعَ مِنْهُمْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: هُوَ رَجُلٌ طَعَنَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ يَقْسِمُ الْغَنَائِمَ، فَقَالَ: اْعْدِلْ يَا مُحَمَّدُ، فَمَا أَرَاكَ تَعْدِلُ، فَقَالَ ﷺ: «وَيْلَكَ،

= والتعصب، والاعتماد على الموضوعات والضعف من المرويات، والأهواء، وعدم الفهم، وردود الأفعال، والاستعداد ضد المخالف، وإرهابه، ونحو ذلك مما زعمه بعض الموتورين وأهل الأهواء - قديمًا وحديثًا - والمتصف يدرك بدهاة أن هذا من الجهل أو التحامل والهوى. فإن أفراد أهل السنة والجماعة (من عامة، وعلماء وولاة) نعم قد يحدث من أحدهم أخطاء ومظالم وتجاوزات وبدع وزلات، وقد يكون ذلك عن هوى، أو اجتهد خاطئ أو زلل، أو تأويل سائغ، أو غير سائغ من بعض من يحدث منهم ذلك، لكن من المعلوم بالضرورة أنه ليس على ذلك منهجهم وعقيدتهم، وليس كلهم على ذلك بل العكس، فهم لا يجيزون ذلك، ولا يقرون الخطأ والزلة ولا يتابعون المخطئ، ولا يقتدون به في زلته. فالأصل عندهم الكتاب والسنة، (باعتماد الدليل ليس غير)، والأصل في أهل السنة: الحق والعدل والخيرية والاستقامة، وما يقع من أفرادهم من الخروج على الحق ينكرونه ولا يقرونه، وهو قليل نادرًا - بحمد الله - وهو على غير منهجهم. وهذا بخلاف أهل الأهواء فإن مناهجهم تقوم على الابتداع والظلم والعدوان والهوى، وقد يحدث منهم أو من بعض أفرادهم ما يوافق الحق والدليل، لكن الحق الذي يصدر عن أهل الأهواء - غالبًا - يكون ملتبسًا بالباطل؛ ولا ينفردون به عن أهل السنة، بل يكون عند أهل السنة من الحق والهدى ما لا لبس فيه. انظر حراسة العقيدة.

فَمَنْ يَغْدِلْ إِذَا لَمْ أَكُنْ أَغْدِلُ؟» فَأَرَادَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَتْلَهُ، فَمَنْعَهُ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ قَتْلِهِ وَأَخْبَرَ: «أَنَّ هَذَا وَأَصْحَابًا لَهُ يَحْقِرُ أَحَدُكُمْ صَلَاتَهُ مَعَ صَلَاتِهِ وَصِيَامَهُ مَعَ صِيَامِهِ، يَمُرُّ قَوْنٌ مِنَ الدِّينِ».

وَأَمَرَ ﷺ فِي غَيْرِ حَدِيثٍ بِقَتْلِهِمْ، وَبَيَّنَ فَضْلَ مَنْ قَتَلَهُمْ أَوْ قَتَلُوهُ. ثُمَّ إِنَّهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ خَرَجُوا مِنْ بُلْدَانِ شَتَّى، وَاجْتَمَعُوا وَأَطْهَرُوا الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، حَتَّى قَدِمُوا الْمَدِينَةَ، فَقَتَلُوا عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقَدْ اجْتَهَدَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِمَّنْ كَانَ بِالْمَدِينَةِ فِي أَنْ لَا يُقْتَلَ عُثْمَانُ، فَمَا أَطَافُوا عَلَى ذَلِكَ ﷺ ثُمَّ خَرَجُوا بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَلَمْ يَرْضَوْا لِحُكْمِهِ، وَأَطْهَرُوا قَوْلَهُمْ وَقَالُوا: لَا حُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ، فَقَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كَلِمَةُ حَقٍّ أَرَادُوا بِهَا الْبَاطِلَ، فَقَاتَلَهُمْ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَأَكْرَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِقَتْلِهِمْ، وَأَخْبَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِفَضْلِ مَنْ قَتَلَهُمْ أَوْ قَتَلُوهُ، وَقَاتَلَ مَعَهُ الصَّحَابَةُ فَصَارَ سَيْفُ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْخَوَارِجِ سَيْفَ حَقٍّ إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ<sup>(١)</sup>.

(١) الخوارج فرقة كبيرة من الفرق الاعتقادية، وتمثل حركة ثورية عنيفة في تاريخ الإسلام شغلت الدولة الإسلامية فترة طويلة من الزمن بل ولا يزال لهم وجودهم القوي إلى اليوم، ولقد بسطوا نفوذهم السياسي على بقاع واسعة من الدولة الإسلامية في المشرق وفي المغرب العربي، وفي عُمان وحضرموت وزنجبار وما جاورها من المناطق الأفريقية في المغرب العربي، ولا تزال لهم ثقافتهم المتمثلة في المذهب الإباضي المنتشر في تلك المناطق. ولا يخفى كذلك أن بعض أفكار الخوارج المتعلقة بتكفير العصاة لا يزال لها أتباع حتى وقتنا الحاضر.

هل للخوارج مصنفات تحمل آراءهم؟ يقول الدكتور غالب بن علي: وإذا استثنينا ما كتبه الإباضية - على قَلْبِهِ - فإننا لا نجد مرجعاً لمعرفة آراء بقية الخوارج إلا ما حكاه عنهم المؤرخون وعلماء الفرق، وفي هذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأقوال الخوارج إنما عرفناها من نقل الناس عنهم، لم نقف لهم على كتاب مصنف كما وقفنا على كتب المعتزلة والرافضة والزيدية والكرامية والأشعرية، وأهل المذاهب الأربعة، والظاهرية، ومذاهب أهل الحديث، والفلاسفة، والصوفية، ونحو هؤلاء».

ويقول الدكتور مصطفى حلمي فيما يعزوه إلى الخطيب علي بن الحسين الهاشمي: «ومن العسير الوقوف على معتقدات الخوارج من واقع كتبهم نفسها لحرصهم الشديد عليها وهي نادرة إن وجدت، فالغالب أن مكثبات المسلمين عارية عن مؤلفاتهم». ويرجع قلة تأليف الخوارج وضياع ما ألفوه إلى

= طبيعة حياتهم الثورية حيث كانت الثورات والمعارك تأخذ منهم جهودهم وأوقاتهم، فيصعب عليهم وضع المؤلفات في تاريخهم وتسجيل آرائهم.

التعريف بالخروج والخوارج:

عرف الشهرستاني في الملل والنحل الخوارج تعريفاً سياسياً عامّاً، اعتبر فيه الخروج على الإمام المتفق على إمامته الشرعية خروجاً في أي زمن كان حيث يقول: «كل من خرج على الإمام الحق الذي اتفقت الجماعة عليه يسمى خارجياً، سواء كان الخروج في أيام الصحابة على الأئمة الراشدين، أو كان بعدهم على التابعين بإحسان والأئمة في كل زمان».، وقد زاد ابن حزم على ذلك بأن اسم الخارجى يلحق كل من أشبه الخارجين على الإمام على وشاركهم في آرائهم فقال: «ومن وافق الخوارج من إنكار التحكيم، وتكفير أصحاب الكبائر، والقول بالخروج على أئمة الجور، وأن أصحاب الكبائر مخلدون في النار، وأن الإمامة جائزة في غير قریش فهو خارجي».

أسماء الخوارج وألقابهم: للخوارج أسماء كثيرة أطلقها عليهم علماء الفرق والمؤرخون. والخوارج يرضون ببعضها وينكرون البعض الآخر. ومن هذه الأسماء ما يأتي:

١- الخوارج: وهو أشهر أسمائهم وأكثرها استعمالاً، وقد ورد على السنة كتاب المقالات والتاريخ وتكاد بقية أسمائهم الأخرى بالنسبة إلى هذا الاسم تختفى وهو الاسم الذي يشمل جميع فرقهم، وهو اسم يحتمل أن يكون مدحاً لهم أو ذماً.

فإذا كانت التسمية - كما يريد الخوارج - مأخوذة من قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرْعَاً كَثِيراً وَسَعَةً وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِراً إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ [النساء: ١٠٠] فهي تسمية مدح وتكون هذه التسمية منهم، وقد سمو أنفسهم بذلك اعتباراً لهذا المعنى كما ستأتى أقوالهم في هذا قريباً، وأما إذا أخذت التسمية بمعنى الخروج على الأئمة أو على الناس أو عن الدين أو عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فهي ولا شك تسمية ذم لهم ويكون مخالفوهم هم الذين سموهم بهذا الاسم باعتبار هذه المعاني، وهو ما سار عليه كثير ممن كتب عن هذه الفرقة من علماء الفرق وغيرهم، على أن إنكار الخوارج لهذه المعاني إنما هي باعتبار أنهم مخطئون فيها، وإلا فإن الخروج على الأئمة أو على الناس أو عن علي بن أبي طالب كانت حقاً في نظرهم.

وقد أجمع مؤرخو الفرق على تسميتهم بهذا الاسم (الخوارج). وقد وردت روايات عديدة في فتح الباري معزوة إلى رسول الله ﷺ تشير إلى أن الرسول ﷺ قد أخبر عن الخوارج بهذا الاسم، فعند الزوار من طريق الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت: ذكر رسول الله ﷺ الخوارج: فقال: «هم شرار أمتي يقتلهم خيار أمتي». وسنده حسن. ثم أورد ابن حجر في فتح الباري عدة روايات من هذا القبيل. وجاء في الحديث أيضاً: «الخوارج كلاب أهل النار» وسيأتي تخريجه.

٢- الحرورية: نسبة إلى الموضع الذي خرج فيه أسلافهم حينما انشقوا وخرجوا عن جيش الإمام علي



فأتجهوا إلى هذا الموضع، فنسبت هذه الطائفة إليه وهو موضع قريب من الكوفة يسمى حروراء، يقول أبو الحسن الأشعري مبيناً سبب تسميتهم بالحرورية: «والذي سمو له حرورية نزولهم بحروراء في أول أمرهم»، وهكذا عند البغدادى، وقال ابن عباس: «ليس الحرورية بأشد اجتهاداً من اليهود والنصارى وهم يضلون».

٣- الشُّرَاة: يقول أبو الحسن الأشعري في سبب تسميتهم بالشُّرَاة: «والذى له سموا شُرَاة: قولهم: شربنا أنفسنا في طاعة الله أى بعناها بالجنة»، وهذا علي زعمهم، أما هذا الاسم عند أهل السنة فهو مشتق من شرى الغضبان: لجأه واستطارته ومنه اشتقاق الشُّرَاة لأنهم لجأوا في الباطل.

٤- المارقة: سموا بذلك بسبب خروجهم عن جيش الإمام على، وقال الشهرستاني: «وهم المارقة الذين اجتمعوا بالنهروان».

٥- الْمُحَكَّمَةُ: من أسمائهم أيضاً وهو من أوائل أسمائهم التى أطلقت عليهم، وقد أطلق عليهم بسبب إنكارهم تحكيم الحكيمين وقولهم: «لا حكم إلا لله».

تلك أسماء الخوارج وألقابهم، قال أبو الحسن الأشعري: «وهم يرضون بهذه الألقاب كلها إلا بالمارقة، فإنهم ينكرون أن يكونوا مارقة من الدين كما يمرق السهم من الرمية».

نشأة الخوارج:

١- متى خرجوا؟ يختلف المؤرخون في تحديد بدء نشأة الخوارج على أقوال أهمها ما يلي:

القول الأول: أن أول الخوارج هو ذو الخويصرة أو عبد الله بن ذى الخويصرة التميمي الذي بدأ الخروج بالاعتراض على النبي ﷺ في قسمة الفئء واتهامه إياه بعدم العدل، وقد ورد ذلك في حديث البخارى تحت «باب من ترك قتال الخوارج للتألف وأن لا ينفر الناس عنه» عن أبى سعيد قال: (بينما النبي ﷺ يقسم جاء عبد الله ابن ذى الخويصرة التميمي فقال: اعدل يا رسول الله فقال: ويلك من يعدل إذا لم أعدل؟! قال عمر بن الخطاب: دعنى أضرب عنقه. قال: دعه فإن له أصحاباً يحقر أحدكم صلاته مع صلاته وصيامه مع صيامه يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية، ينظر في قذذه فلا يوجد فيه شيء، ثم ينظر في نصله فلا يوجد فيه شيء، ثم ينظر في رصافه فلا يوجد فيه شيء، ثم ينظر في نضيه فلا يوجد فيه شيء قد سبق الفرث والدم، آيتهم رجل إحدى يديه -أو قال: ثديه- مثل ثدى المرأة- أو قال: مثل البضعة- تدردر يخرجون على حين فرقة من الناس. قال أبو سعيد: أشهد سمعت من النبي ﷺ، وأشهد أن علياً قتلهم وأنا معه جئى بالرجل على النعت الذى نعته النبي ﷺ. قال: فنزلت فيه: ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ﴾ [التوبة: ٥٨] فالبخاري -على ما يبدو من تبويه لهذا الحديث- يعتبر ذا الخويصرة أول الخوارج، وأن رسول الله ﷺ قد ترك قتله للتألف، وقد أخرج الإمام مسلم رحمه الله هذا الحديث مع اختلاف في الألفاظ. وفي بعض الروايات التى ذكرها الإمام مسلم عن أبى سعيد ذكر أوصاف ذلك الرجل دون ذكر أسمه كما في قوله: «بعث على ﷺ وهو باليمن بذهبة في تربتها إلى

= رسول الله ﷺ، فقسمها الرسول ﷺ بين أربعة نفر، الأقرع بن حابس الحنظلي، وعيينة بن بدر الفزاري، وعلقمة بن علاثة العامري، ثم أحد بنى كلاب، وزيد الخير الطائي، ثم أحد بنى نبهان، قال: فغضبت قريش فقالوا: أعطى صناديد نجد ويدعنا. فقال رسول الله ﷺ: «إني إنما فعلت ذلك لأنألفهم. فجاء رجل كثر اللحية مشرف الوجنتين غائر العينين ناتئ الجبين محلوق الرأس»، فقال: اتق الله يا محمد. قال: فقال: رسول الله ﷺ: «فمن يطع الله إن عصيته، أيأمنني على أهل الأرض ولا تؤمنوني؟» قال: ثم أدبر الرجل فاستأذن رجل من القوم في قتله (يرون أنه خالد بن الوليد)، فقال رسول الله: «إن من ضئضى هذا قومًا يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم، يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد».

القول الثاني: وهو للقاضي على بن أبي العز الحنفى شارح الطحاوية، الذى يرى أن نشأة الخوارج بدأت بالخروج على عثمان رضى الله عنه فى تلك الفتنة التى انتهت بقتله وتسمى الفتنة الأولى -يقول: «الخوارج والشيعة حدثوا فى الفتنة الأولى».

القول الثالث: أن نشأتهم بدأت بانفصالهم عن جيش الإمام على رضى الله عنه وخروجهم عليه، وهذا الرأى هو الذى عليه الكثرة الغالبة من العلماء إذ يعرفون الخوارج بأنهم هم الذين خرجوا على على بعد التحكيم، ومن هؤلاء أبو الحسن الأشعري فقد أرخ للخوارج، وأقدم من أرخ لهم قال: هم الخارجون على الإمام على وقال عنهم: «والسبب الذى سمو له خوارج خروجهم على على بن أبى طالب»، وقد أصبح إطلاق اسم الخوارج على الخارجين عن الإمام على أمرًا مشتهرًا بحيث لا يكاد ينصرف إلى غيرهم بمجرد ذكره.

هذه هى الأقوال فى بدء نشأة الخوارج، وعلينا فى اختيار ما نراه صحيحًا منها أن نفرق بين بدء نزع الخروج على صورة ما، وظهور الخوارج كفرقة لها آراؤها الخاصة، ولها تجمعها الذى تحافظ عليه وتعمل به على نصره هذه الآراء.

والواقع أن نزع الخروج -أو بتعبير أدق بدء نزع الخروج- قد بدأت بذرتها الأولى على عهد رسول الله ﷺ باعتراض ذى الخويصرة عليه. لكن هل كان خروجًا حقيقيًا أم كان مجرد حادثة فردية اعترض فيها واحد من المسلمين على طريقة تقسيم الفئء طمعًا فى أن يأخذ منه نصيبًا أكبر؟ وهو الأمر الذى سترجحه فيما بعد.

وأما القول بأن نشأتهم تبدأ بثورة الثائرين على عثمان ؓ، فلا شك أن ما حدث كان خروجًا عن طاعة الإمام إلا أنه لم يكن يتميز بأنه خروج فرقة ذات طابع عقائدى خاص لها آراء وأحكام فى الدين، غاية ما هنالك أن قومًا غضبوا على عثمان واستحوذ عليهم الشيطان حتى أدى بهم إلى ارتكاب جريمة قتله، ثم دخلوا بين صفوف المسلمين كأفراد منهم. وهكذا يتضح الفرق بين مجرد وجود نزع الاعتراض أو الثورة خروجًا عن طاعة الإمام، وبين الخروج فى شكل طائفة لها اتجاهها السياسى



== وأراؤها الخاصة، كخروج الذين خرجوا على عليّ رضي الله عنه منذ وقعة صفين، وهم الذين ينطبق عليهم مصطلح الخوارج بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة، والواقع أن هذا هو ما يشهد له واقع تلك الحركة التي أحدثت دورًا هائلًا في تاريخ هذه الأمة الإسلامية عدة قرون تميزت فيها بأراء ومعتقدات وأنظمة لفتت إليها أنظار علماء التاريخ والفرق الإسلامية، بخلاف ما سبقها من حركات فإنها لم يكن لها أثر فكري أو عقائدي يذكر.

## ٢- كيف خرجوا بعد قبول التحكيم في مقعة صفين؟

لقد تمت البيعة للإمام عليّ بعد مقتل عثمان رضي الله عنه وقام معاوية بن أبي سفيان - وكان واليًا على الشام - يطالب بدم عثمان ويطلب من عليّ تسليم قتلته وبدون هذا فإنه ممتنع عن البيعة له، وكان من رأى عليّ أن يتمكن أولاً من دخول جميع الأمصار في طاعته، خصوصاً وأن الخارجين كانوا أهل شوكة قوية وقد اندسوا في الأمصار وأصبح طلبهم إبان هذه الثورة العارمة زيادة في إيقاد نار الفتنة، أضف إلى ذلك أنه لا بد من التعرف على القتلة الحقيقيين وإقامة الحجة الشرعية عليهم حتى يمكن القصاص منهم، وكان ذلك كله يحتاج إلى وقت لم يمهله معاوية فيه خوفاً أن تطول المدة ويتفرق قتلة عثمان دون عقاب ولكل واحد من عليّ ومعاوية ما يبرر موقفه، وعليّ كان أقرب للحق، ولكن ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا ﴾ [الأحزاب: ٣٨].

وبدون الدخول في تفاصيل تاريخية ليس هذا موضعها تطور الخلاف بينهما إلى لقاء حربي في مقعة صفين المشهورة، حيث كان الإمام عليّ على رأس جيشه من أهل العراق وكان معاوية على رأس أهل الشام. وقد كان لهذه المعركة نتائج حاسمة بالغة الأهمية، ففي أثناء المعركة - وحينما بدت بوادر هزيمة جيش معاوية ولاح النصر في جانب جيش الإمام عليّ - استشار معاوية عمرو بن العاص في المخرج من هذا الأمر فأشار عمرو بن العاص بأن ترفع المصاحف فوق أسنة الرماح فرفع خمسمائة مصحف كما يقول المسعودي وطالبوا أهل العراق بتحكيم كتاب الله في هذه القضية التي سفكت فيها الدماء، فوافق هذا الطلب قبولاً من أهل العراق.

أما موقف عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه من هذا الطلب، فإن أكثر المؤرخين يذكرون أنه وقف منه موقف الحذر الحازم ورأى من أول وهلة أن هذا الطلب إنما يقصد به إيقاع الفتنة والفرقة بين جيشه من جهة وإعطاء الفرصة لجيش معاوية ليأخذ فترة يستعيد فيها قواه من جهة أخرى، فقد حذر عليّ أصحابه من مغبة قبول هذا الطلب. ولهذا أصر عليّ مواصلة القتال وكان له أنصار يقطرون شجاعة وبسالة أمثال الأشتر النخعي الذي أشرف على إلحاق الهزيمة بجيش الشام، لولا منع عليّ له عن مواصلة الحرب تحت تهديد تلك الفتنة التي قبلت الدعوة إلى التحكيم. ولكن قسمًا كبيرًا من جيش عليّ رضي الله عنه أبوا إلا إيقاف القتال فوراً والبدء في مفاوضة التحكيم وأبوا عليه إلا إفساد خطته والرضى برأيهم في إيقاف الحرب وحملوه على قبوله بالقوة. بل أنهم أبدوا موافقتهم عليه فوراً دون أن يستشيروا عليًا كما ==

يقول فلهوزن، ووصل بهم الأمر إلى أن هددوا عليًا نفسه بأنهم سيفعلون معه إذا لم يوقف القتال ما فعلوا بعثمان أو سيدفعونه برمته إلى معاوية. وهم جماعة القراء -الذين صاروا خوارج فيما بعد- فنادوه باسمه لا بإمرة المؤمنين قائلين له: يا علي أجب القوم إلى كتاب الله إذ دعيت إليه وإلا قتلناك كما قتلنا ابن عفان، فوالله لنفعلنها إن لم تجب، وكان أشدهم خروجًا عليه ومروقًا من الدين -كما يقول الشهرستاني- الأشعث بن قيس الكندي، وزيد بن حصين الطائي، ومسعر بن فذكي التميمي.

وقد اعتقد هؤلاء القراء أن الدين يأمر بذلك، ولهذا فما ينبغي لهم الإعراض عن قبوله واحتجوا بقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُدْعَوْنَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ يَتَوَلَّوْا فَرِيقًا مِّنْهُمْ مُّعْرِضُونَ﴾ [آل عمران: ٢٣]، فأرسلوا إلى أهل الشام طالبين منهم أن يعيشوا حكمًا من قبلهم وهم يبعثون حكمًا من قبلهم، وأن لا يحضر معهما إلا من لم يباشر القتال فمن رأوا الحق معه أطاعوه.

ولقد كان الأشعث ممن لعب دورًا مهمًا في هذا النزاع فكان ممن يجبذ قبول التحكيم وكان يطمئن عليًا بأن الناس قد سرهم التحكيم، وقد وصف بأن له دورًا مشكوكًا فيه، فقد مر بنا أن الشهرستاني وصفه بأنه من أشد الخارجين على علي وأشدهم مروقًا من الدين، ووصفه المسعودي بأنه كان «بدأ هذا الأمر -يعني التحكيم- والمانع لهم من قتال عدوهم حتى يفيثوا إلى أمر الله»، ويصفه علي يحيى معمر بأنه كان من أكبر صنائع معاوية. ومن هنا نرى مدى الدور الذي سلكه القراء في هذا المجال وأنهم كما وصفهم فلهوزن كانوا سريعي الإجابة إلى قبول تحكيم كتاب الله، وأن نداء أهل الشام أحدث «في أهل العراق الأثر المطلوب خصوصًا في القراء الأتقياء» كما ذكر.

ولقد تبين مصداق وصفه عليه السلام لهم بأنهم يقرؤون القرآن لا يجاوز حلقهم وأنهم أهل عبادة، حيث كان المطالبون بقبول التحكيم من جيش على هم القراء الذين صاروا خوارج فيما بعد.

٣- إكراه الإمام عليّ على قبول التحكيم واختيار أبي موسى الأشعري نائبًا، والقول بقبول الإمام عليّ للتحكيم مكرهاً هو المشهور في روايات المؤرخين وعلماء الفرق كما أسلفنا. لقد أكره الخوارج الإمام عليًا على قبول التحكيم كما ذكرنا آنفًا، وقد أراد أن يتلافى ما في ذلك التحكيم من مخاطر وذلك بإرسال من يمثله للمفاوضة ممن يرتضيهم في صدق نية ورجاحة الفكر، ولكن وقف الخوارج مرة أخرى في طريقه فأبوا إلا إرسال من يرتضونه هم، ذلك أن عليًا رضى الله عنه أراد أن يرسل الألمعي الذكي عبد الله بن عباس رضي الله عنه، فما رضى الخوارج بذلك وقالوا: هو منك، وهم يريدون -على حد زعمهم- رجلًا لم يكن قد انحاز إلى أي من الجانبين فأرادهم على الأكثر لما يعرف من إخلاصه له فأبوا أيضًا، فأكرهه ثانيًا على أن يكون المرسل من قبله رجلًا لم يختره بنفسه.

وأنا أستبعد -حسب رأيي- أن يقع الحال على ما ذكر، وقد أخطأ بعض الكتاب حينما نبز الصحابي الجليل أبا موسى الأشعري رضى الله عنه بأنه ما كان مخلصًا لعليّ ولا كان على جانب من الذكاء والفتنة، وأنه لم يكن أهلاً للمفاوضة ولا كفأ لعمر و ابن العاص إلى آخر ذمهم له، بما يتنافى مع الأدب



الواجب لصحابة رسول الله ﷺ، ولقد كان أبو موسى من خيرة الناس عقلاً وعدلاً ونصيحاً للمسلمين، فليس هناك دليل على صحة وصفه بهذه الأوصاف القبيحة من عدم الذكاء والنصح، مع ما له من السبق في الدين وشرف الصحبة والسفارة عن رسول الله ﷺ إلى أهل اليمن وتولية أمر القضاء وولايته لعمر على العراق، وهي أمور تشهد بفضله ورجاحة عقله.

ومن المؤسف أن كثيراً من كتاب المسلمين ومؤرخيهم قد اتخذوا بدس الرافضة في رواياتهم التي تطعن في فضلاء الصحابة في تصريحاتهم أو تلميحاتهم، مما يتوجب على من أراد الخير والحق أن يثبت من صحة تلك الروايات التي ملئت بها كتب الرافضة وسرت إلى كتب بعض أهل السنة عن حسن ظن منهم بصحة تلك الروايات. والواقع أن ما أوردته هنا من أن علياً قبل التحكيم مكرهاً إنما هو متابعة لما كتبه علماء الفرق وأهل التاريخ، وإلا فإن في النفس شكاً كبيراً في صحة ذلك، فإني أستبعد أن تكره تلك الشذمة علياً وجيشه على قبول أمر لم يكونوا مقتنعين به وأن يفرضوا عليه ما أرادوه. على أن ما يذكره أولئك الكتاب بعد ذلك عن صلابة أمير المؤمنين على في الثبات على قبول التحكيم، إنما هو دليل واضح على اقتناعه به، مما أستبعد أيضاً أن يكون اختيار على لأبي موسى على كره منه له أيضاً، فهذا قول سخيف، إذا لا يقبل أى شخص أن يفاوض باسمه إلا من ارتضاه وإلا كان أحق، وحاشا على من ذلك، خصوصاً وأن المفاوضات هي على أمر له ما بعده في مجرى حياة الناس، فكيف يجبر الحاكم -خصوصاً مثل على رضي الله عنه- على هذا الضيم؟!

٤- وثيقة التحكيم: والثيقة بنصها أوردها الطبرى وابن الأثير وابن أبى الحديد والمسعودى وغيرهم، وهى وثيقة مطولة تقرر فيها رضى الطرفين بالرجوع إلى كتاب الله حكماً بينهم، فإن لم يوجد فإلى سنة نبيه ﷺ، وأن كل طرف آمن من الآخر وأن الكل ضد المخالف لما يتفق عليه الحكمان، وأن أجل القضاء إلى رمضان، فإن أحبا تأخيره فلهما ذلك برضاهما، وإذا مات أحدهما في هذه المدة فعلى الطرف الآخر أن ينظر من يمثله ممن يرى فيه الصلاح، ولكل واحد من الحكمين ما اختار من الشهداء.

ثم كتبت أسماء الشهود من جانب على عشرة من أصحابه ومن جانب معاوية مثلهم، وكتبوا في آخرها «اللهم إنا نستنصرك على من ترك ما في هذه الصحيفة». ولقد تمت كتابة الوثيقة في يوم الأربعاء (١٣/٢/٣٧هـ) لثلاث عشرة خلت من صفر أو لليلة بقيت -كما يرى بعضهم- سنة سبع وثلاثين من الهجرة، وقد نصت هذه الوثيقة أيضاً على أن يكون التحكيم في شهر رمضان أى بعد ثمانية أشهر بدومة الجندل، على أن يحضر من كل جانب أربعمائة.

٥- إنكار الخوارج للتحكيم بعد إكراه الإمام على على قبوله: وقد أحدث هذا الكتاب ضجة كبيرة بين أهل العراق فحينما دار به الأشعث على الناس يقرأ عليهم فرحاً مسروراً كما وصفه المسعودى، ثارت نائرتهم فقد غضب عروة بن أدية فضرب عجز دابة الأشعث، قال: أُنحَكِّمُون في أمر الله ﷻ

= الرجال، لا حكم إلا الله. حقاً إنه لغريب أمر هؤلاء الخوارج فبعد أن اضطروا علياً إلى قبول التحكيم وكتب الكتاب وأعطيت اليهود والمواثيق في وفاء كل لصاحبه بما شرط، جاء زرعة بن البرج الطائي وحر قوص بن زهير السعدي إلى علي يطلبان منه نقض ما عاهد عليه وشرط علي نفسه بقولهما له: «تب من خطيئتك وأرجع عن قضيتك»، وأخرج بنا إلى عدونا نقاتلهم حتى نلقى ربنا. فقال علي: قد أردتكم على ذلك فعصيتموني وقد كتبنا بيننا وبين القوم كتاباً وشرطنا شروطاً وأعطينا عليهم عهداً وقد قال تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ﴾ [النحل: ٩١].

ولقد كان ثبات الإمام عليّ على التحكيم والوفاء بعهوده فيه دافعاً للخوارج إلى رفضه والخروج عليه، بل إلى تكفيره بهذا السبب، فقد اتفقوا بالإجماع على تكفيره كما ذكر ذلك كثير من كتاب المقالات، بل وصل بهم الأمر إلى أنهم لا يصححون المناكحات إلا باعتقاد البراءة من علي وعثمان، ويقدمون ذلك على كل طاعة.

٦- كيفية التحكيم: سبق أن ذكرنا أن وثيقة التحكيم كتبت في الثالث عشر من شهر صفر سنة ٣٧هـ، وحدد رمضان من نفس العام موعداً لتمام التحكيم، ولما انتهت المدة وجاء وقت الاجتماع بعث عليّ أربعمائة شخص ورئيسهم شريح بن هانئ الحارثي وعبد الله بن عباس إمامهم في الصلاة وإلى أمورهم. وبعث معاوية عمرو بن العاص في أربعمائة رجل ثم التقوا بدومة الجندل بأذرج.

٧- مدى صحة القول بوجود الخداع في التحكيم: هذه هي الصورة التي يشتهها كثير من المؤرخين لكيفية التحكيم وهم بذلك يثبتون أنه قد كان هناك خداع في التحكيم من جانب عمرو بن العاص، حيث أن الحكمين بعد أن اتفقا على خلع عليّ ومعاوية سرّاً ثم جاء دور الإعلان أعلن أبو موسى خلع صاحبه عليّاً وثبت عمرو صاحبه معاوية فتسابا.. إلخ تلك القصة التي تشبه أن تكون هزلاً أكثر منها جدّاً.

قال ابن العربي تعقيباً على ما روى في قضية التحكيم من الخداع: «هذا كله كذب صراح ما جرى منه حرف قط، وإنما هو شيء أخبر عنه المبتدعة ووضعته التاريخية للملوك، فتوارثه أهل المجانة والجهارة بمعاصي الله والبدع».

ويقول ابن كثير في وصف الحكمين: «والحكما كانا من خيار الصحابة.. وإنما نصبنا ليصلحاً بين الناس ويتفقا على أمر فيه رفع بالمسلمين وحقن لدمائهم، وكذلك وقع ولم يضل بسببهما إلا فرقة الخوارج».

٨- إمارة عبد الله بن وهب الراسبي على الخوارج: لقد تمت البيعة له في الكوفة بعد خلافهم الأخير مع الإمام عليّ وقبل أن تنتهي عملية التحكيم نفسها وتظهر نتيجتها. فعندما أرسل عليّ أبا موسى للتحكيم اجتمع الخوارج في منزل عبد الله بن وهب الراسبي فقام فيهم خطيباً، فحمد الله وأثنى عليه ثم زهدهم في الدنيا والرغبة فيما عند الله بإقامة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واحتساب ذلك لثواب الله، ثم قال لهم: «فاخرجوا بنا إخواننا من هذه القرية الظالمة أهلها إلى بعض كور الجبال أو إلى بعض

= هذه المدائن، منكرين لهذه البدع المضلة»، فقام حرقوص ابن زهير وتكلم وزهد في الدنيا والاغترار بها ثم قال لهم: «ولا تلفتنكم عن طلب الحق وإنكار الظلم، فإن الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون».... فقام حمزة بن سنان الأسدي وقال لهم: «يا قوم إن الرأي ما رأيتم فولوا أمركم رجالاً منكم، فإنه لا بد لكم من عماد وسناد ورأية تحفون بها وترجعون إليها». وهنا وقعوا في مشكلة من سيقبل الخلافة فقد صار كل واحد ممن يصلح لها يحيلها عنه إلى غيره، فقد عرضوها على زيد بن حصين الطائي فأبى، ثم على حرقوص ابن زهير فأبى أيضًا، ثم على حمزة بن سنان فأبى كذلك، ثم شريح بن أوفى العبسي فامتنع، ثم عرضوها على عبد الله بن وهب فقال: «هاؤها أما والله لا آخذها رغبة في الدنيا ولا أضعها فرقاً من الموت». وهكذا تمت بيعة ذى الثفنيات كما كان يقال له من شدة عبادته - في شهر شوال لعشر خلون منه سنة سبع وثلاثين من الهجرة.

محاورات الإمام عليٍّ للخوارج في النهروان: وقعت بين الإمام عليٍّ وبين الخوارج - قبل نشوب المعركة - عدة محاورات، وحينما طلب منهم عليٌّ رضى الله عنه بيان أسباب خروجهم عنه أجابوه بعدة أشياء، منها:

- ١ - لماذا لم يبيع لهم في معركة الجمل أخذ النساء والذرية كما أباح لهم أخذ المال؟
- ٢ - لماذا محى لفظة أمير المؤمنين وأطاع معاوية في ذلك عندما كتب كتاب الهدنة في صفين، ووافقه على عدم كتابة «عليٌّ أمير المؤمنين»؟
- ٣ - قوله للحكمين: إن كنتُ أهلاً للخلافة فأثبتاني. بأن هذا شك في أحقيته للخلافة.
- ٤ - لماذا رضى بالتحكيم في حق كان له.

هذه أهم الأمور التي تقموا عليه من أجلها كما يزعمون، وقد أجابهم عن كل تلك الشبه ودحضها جميعاً حيث أجابهم عن الشبهة الأولى والتي تدل على جهلهم بما يلي: أباح لهم المال بدل المال الذى أخذه طلحة والزبير من بيت مال البصرة، ثم هو مال قليل. النساء والذرية لم يشتركوا في قتال وهم أيضاً مسلمون بحكم دار الإسلام ولم تكن منهم ردة تبيح استرقاقهم. قال لهم: لو أبحت لكم استرقاق النساء والذرية فأيكم يأخذ عائشة سهمه فخجل القوم من هذا ورجع معه كثير منهم كما قيل.

وأجابه على الشبهة الثانية: بأنه فعل كما فعل رسول الله ﷺ يوم الحديبية، وذكر - إن صحت الرواية - أنه قال: أخبرني رسول الله ﷺ أن لى منهم يوماً مثل ذلك. والله أعلم بصحة هذه الرواية التي يتناقلها المؤرخون، ذلك أن معاوية رضى الله عنه ما كان يطالب بالخلافة حتى يحق له أن يطلب محو كلمة «أمير المؤمنين». ومعاوية كذلك يعرف أسبقية عليٍّ وفضله، وإنما النزاع حول أمر آخر غير الخلافة، اللهم إلا أن يكون هذا الفعل من صنيع المفاوضين دون علم معاوية بذلك.

وأجابه عن الشبهة الثالثة على افتراض صحة الرواية عنه: بأنه أراد النصفة لمعاوية ولو قال: احكما

لي، لم يكن تحكيماً، ثم استدلت بقصة وفد نصارى نجران ودعوة الرسول ﷺ لهم إلى المباحلة لأنصافهم.

وأجابهم عن الشبهة الرابعة: بأن رسول الله ﷺ حَكَّم سعد بن معاذ في بنى قريظة في حق كان له. ثم بعد هذه الإجابة النيرة الواضحة التي يعقلها من كان ذا قلب سليم على شبههم لم يرجع منهم من لم يشاء الله أن يهديه ثُمَّ نشبت المعركة مع من بقى منهم على عناده وهزم الخوارج شر هزيمة، وتذكر بعض كتب الفرق أنه لم ينج من الخوارج إلا تسعة، ولم يقتل من جيش على إلا تسعة، وصار هؤلاء التسعة من الخوارج هم نواة الخوارج في البلدان التي ذهبوا إليها، وفي هذا نظر، وقتل زعيم الخوارج في هذه المعركة وهو عبد الله بن وهب الراسبي سنة ٣٧ أو ٣٨ هـ.

أسباب خروج الخوارج: الراجع أن أسباباً مجتمعة هي التي أدت بهم إلى الخروج، ونوجز أهم الأسباب فيما يلي:

١- النزاع حول الخلافة: وربما يكون هذا هو أقوى الأسباب في خروجهم، فالخوارج لهم نظرة خاصة في الإمام معقدة وشديدة، والحكام القائمون في نظرهم لا يستحقون الخلافة، لعدم توفر شروط الخوارج القاسية فيهم، إضافة إلى أنهم فسروا الخلاف بين عليّ ومعاوية رضي الله تعالى عنهما بأنه نزاع حول الخلافة. ومن هنا استسهلوا الخروج على عليّ ومعاوية من بعده.

٢- قضية التحكيم: فقد أجبروا الإمام علياً على قبول التحكيم، وحينما تم ذلك طلبوا منه أن يرجع عنه بل ويعلن إسلامه، فرد عليهم ردّاً عنيفاً.

٣- جور الحكام وظهور المنكرات: هكذا كان الخوارج يرددون في خطبهم ومقالاتهم، أن الحكام ظلمة والمنكرات فاشية، والواقع أنهم حينما خرجوا فعلوا أضعاف ما كان موجوداً من المظالم والمنكرات. وهناك أسباب أخرى: عوامل اقتصادية، كقصة ذي الخويصرة مع الرسول ﷺ، وثورتهم الممقوتة على عثمان رضي الله عنه، حيث نهبوا بيت المال بعد قتله مباشرة، ونقمتهم على عليّ في معركة الجمل.

حركات الخوارج الثورية وفرقهم وعددهم:

أ- أشرنا فيما مضى إلى أن الخوارج قد كونوا لهم دولة وصار لهم نفوذ، وإذا تتبعنا حركاتهم الثورية فإننا نجد لها متصلة عنيفة، ابتداء من خروج المحكّمة على الإمام عليّ ومن خرج بعدهم على الإمام عليّ في شكل جماعات حربية تتورّحنا وهناك عليه وعلى الحكام الأمويين من بعده حرب عصابات، إلى أن جاء نافع بن الأزرق سنة ٦٤ هـ وبدأ الخوارج يظهرون كقوى كبيرة امتدت إلى عصر الدولة العباسية، لا يقرّ للخوارج قرار أو يستكينون إلا ريثما يتم عددهم وعدتهم يمثلون المعارضة بالتعبير الحديث، وتلك الحركات مدونة في كتب التاريخ والفرق مما لا نرى التطويل بذكره، لأنها أحداث تاريخية.

ب- فرق الخوارج: أما فرقهم، فإن من رحمة الله بالناس أن الخوارج تفرقوا فيما بينهم، ولو اتحدوا لكانوا كارثة على المسلمين المخالفين لهم، ويذكر العلماء أن الخوارج كانوا يختلفون ويفترقون



= لأنفه الأسباب، وحينما جاء نافع بن الأزرق ببعض التفاصيل في المذهب كحكم التقية والقعدة (ومعنى القعدة: أى هل يحل لهم المقام بين المخالفين أم لا يحل، ويكون المقيم بينهم كافرًا حلال الدم والمال، كما يرى نافع ذلك حتى وإن كان منهم، وحينما وصل نافع إلى إحداث تلك الأمور بينهم انفصلت عنه النجدة بقيادة نجدة بن عامر قائلين لنافع: أحدثت ما لم يكن عمله السلف من أهل النهروان وأهل القبلة، فأجابهم: بأن هذه حجة عرفها وقامت عليه وينبغي الأخذ بهذا، ففارقوه، فزاد الطين بله والنار اشتعالًا فتفرقوا فرقًا كثيرة قد لا يكون ضروريًا عدها هنا فإن بعض تلك الفرق انتهى في وقته، وبعضها اندمج مع فرق أخرى، وبعضها رجع عن مقالاته كما فصلته كتب الفرق.

ج- عدد فرق الخوارج: إن كتب الفرق الإسلامية لم تتفق على تقسيم فرقهم الرئيسة أو الفرعية على عدد معين، فنجد الأشعرى مثلاً يعد فرق الخوارج أربع فرق، وغيره يعدها خمسًا، وبعضهم يعدها ثمانية، وبعضهم سبعة، وآخرون خمسًا وعشرين، وقد تصل إلى أكثر من ثلاثين فرقة، والواقع أنه يصعب معرفة عدد فرق الخوارج، والسبب في ذلك يعود إلى:

أن الخوارج فرق حربية متقلبة، فلم يتمكن العلماء من حصرهم حصرًا دقيقًا.  
أن الخوارج كانوا يتفرون باستمرار لأقل الأسباب، كما أنهم يختلفون أيضًا لأقلها.  
أن الخوارج أخفوا كتبهم إما خوفًا عليها من الناس أو ضئًا بها عنهم، مما يجعل دراستهم من خلال كتبهم في غاية الصعوبة.

إيضاحات لبعض الآراء الاعتقادية للخوارج: وتشمل المسائل الآتية:

خاض الخوارج -كغيرهم من الفرق- في مسائل اعتقادية إلا أن الخوارج بصفة خاصة لم تصل إلينا أكثر آرائهم من كتبهم، وإنما وصلت إلينا من كتب أهل السنة، وقد صرح نقل أهل السنة وغيرهم من علماء الفرق الآخرين، وقد ذكرنا فيما مضى السبب في قبولنا لتلك النقول عن الخوارج، وفيما يلي نذكر أهم المسائل التي كان للخوارج فيها دور بارز:-

١- هل الخوارج يقولون بالتأويل أم بظاهر النص فقط؟

تعريف التأويل في اللغة: يطلق التأويل في اللغة على عدة معاني، منها التفسير والمرجع والمصير والعاقبة، وتلك المعاني موجودة في القرآن والسنة: قال الله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ﴾ [الأعراف: ٥٣] وقال الرسول ﷺ في دعائه لابن عباس: «اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل».

تعريفه في الاصطلاح: عند السلف له معنيان:

١- يطلق بمعنى التفسير والبيان وإيضاح المعاني المقصودة من الكلام، فيقال: تأويل الآية كذا، أى معناها.

٢- ويطلق بمعنى المآل والمرجع والعاقبة فيقال هذه الآية مضى تأويلها، وهذه لم يأت تأويلها. والفرق بينهما: أنه لا يلزم من معرفة التأويل بمعنى التفسير معرفة التأويل الذي هو بمعنى المصير

والعاقبة، فقد يعرف معنى النص ولكن لا تعرف حقيقته كأسماء الله وصفاته فحقيقتها وكيفيتها كما هي غير معلومة لأحد بخلاف معانيها.

وعند الخلف من علماء الكلام والأصول والفقه هو صرف اللفظ عن المعنى الراجع إلى المعنى المرجوح. وهذا التأويل مرفوض عند السلف واعتبروه تحريفاً باطلاً في باب الصفات الإلهية، وقد ظهر هذا المعنى للتأويل متأخراً عن عصر الرسول ﷺ وعصر الصحابة، بل ظهر مع ظهور الفرق ودخلوا منه إلى تحريف النصوص، وكانت له نتائج خطيرة، إذ كلما توغلوا في تأويل المعاني وتحريفها بعدوا عن المعنى الحق الذي تهدف إليه النصوص، وبالنسبة لموقف الخوارج فإن العلماء اختلفوا في الحكم على الخوارج بأنهم نصيون أو مؤولون.

١- فذهب بعضهم إلى أن الخوارج نصيون يجمدون على المعنى الظاهر من النص دون بحث عن معناه الذي يهدف إليه، وهذا رأى أحمد أمين وأبى زهرة.

٢- وذهب آخرون إلى أن الخوارج يؤولون النصوص تأويلاً يوافق أهواءهم، وقد غلطوا حين ظنوا أن تأويلهم هو ما تهدف إليه النصوص، وعلى هذا الرأى ابن عباس وشيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم.

٣- ومن العلماء من ذهب إلى القول بأن الخوارج ليسوا على رأى واحد في هذه القضية، بل منهم نصيون ومنهم مؤولون، كما ذهب إلى هذا الأشعري في مقالاته.

وهذا هو الراجح فيما يبدو من آراء الخوارج، ولا يقتصر الأمر على ما ذكره من اعتبار بعض الفرق نصيين وبعضهم مؤولين مجتهدين، وإنما يتردد أمر الخوارج بين هذين الموقفين داخل الفرق الواحدة، والواقع أن لكل من المواقف الثلاثة ما يبرر حكمهم على الخوارج، كما يتضح ذلك جلياً في مواقف الخوارج المختلفة.

ويبدو لى أن التأويل الذى نفاه الأستاذ أحمد أمين والشيخ أبو زهرة رحمهما الله إنما هو التأويل الصحيح الذى يفهم صاحبه النص على ضوء مقاصد الشريعة.

وأما التأويل الذى يثبت للخوارج أصحاب الاتجاه الثانى ويذمونهم به فهو حمل الكلام على غير محامله الصحيحة وتفسيره تفسيراً غير دقيق.

٢- موقف الخوارج من صفات الله ﷻ: هذه المسألة لم أجد فيما تيسر لى الإطلاع عليه من كتب علماء الفرق بياناً لرأى الخوارج فيها بصفة عامة.

وقد ذكر الشهرستانى عن فرقة الشيبانية قولاً لأبى خالد زياد بن عبد الرحمن الشيبانى في صفة العلم لله أنه قال: (إن الله لم يعلم حتى خلق لنفسه علماً، وأن الأشياء إنما تصير معلومة له عند حدوثها). وأما بالنسبة لفرقة الإباضية بخصوصهم - فقد تبين من أقوال علمائهم أنهم يقفون منها موقف النفى أو التأويل، بحجة الابتعاد عن اعتقاد المشبه فيها كما تقدم.

وموضوع الصفات والبحث فيها يحتاج إلى دراسة مستقلة، وبالرجوع إلى أى كتاب من كتب السلف



= يتضح الحق فيها بكل يسر وسهولة.

وأما بالنسبة لما ذكر عن رأى زياد بن عبد الرحمن أو الإباضية، فلا شك أنه لا يتفق مع المذهب الحق - مذهب السلف - ولو كان الأمر يخص زياد بن عبد الرحمن وحده لما كان له أدنى أهمية، ولكن الأمر أخطر من ذلك، فقد اعتقدت الجهمية ذلك أيضًا. وبطلان هذا القول ظاهر والتناقض فيه واضح.

فإن صفات الله ﷻ قديمة بقدمه غير مخلوقة، وما يخلق الله من الموجودات فإنما يخلقه عن علم وإرادة، إذ يستحيل التوجه إلى الإيجاد مع الجهل، ثم كيف علم الله أنه بغير علم حتى يخلق لنفسه علمًا؟ هذا تناقض ظاهر.

٣- حكم مرتكبي الذنوب عند الخوارج: اختلف حكم الخوارج على أهل الذنوب بعد اتفاقهم بصفة عامة على القول بتكفيرهم كفر ملة. وحاصل الخلاف نوجزه فيما يلي:

١- الحكم بتكفير العصاة كفر ملة، وأنهم خارجون عن الإسلام ومخلدون في النار مع سائر الكفار. وهذا رأى أكثرية الخوارج. وعلى هذا الرأى من فرق الخوارج: المحكّمة والأزارقة والمكرمية والشيبية من البيهسية واليزيدية والنجداث، إلا أنهم مختلفون في سبب كفره: فعند المكرمية أن سبب كفره ليس لتركه الواجبات أو انتهاك المحرمات، وإنما لأجل جهله بحق الله إذ لم يقدره حق قدره. وأما النجداث فقد فصلوا القول بحسب حال المذنب، فإن كان مصرًا فهو كافر، ولو كان إصراره على صغائر الذنوب، وإن كان غير مصر فهو مسلم، حتى وإن كانت تلك الذنوب من الكبائر، وهو تفصيل بمحض الهوى والأمانى الباطلة.

٢- أنهم كفار نعمة وليس كفار ملة: وعلى هذا المعتقد فرقة الإباضية كما تقدم. ومع هذا فإنهم يحكمون على صاحب المعصية بالنار إذا مات عليها، ويحكمون عليه في الدنيا بأنه منافق، ويجعلون النفاق مرادفًا لكفر النعمة ويسمونه بمنزلة بين المنزلتين أى بين الشرك والإيمان وأن النفاق لا يكون إلا في الأفعال لا في الاعتقاد. وهذا قلب لحقيقة النفاق، إذ المعروف أن المنافقين الذين كانوا على عهد رسول الله كان نفاقهم في الاعتقاد لا في الأفعال، فإن أفعالهم كانت في الظاهر كأفعال المؤمنين. أدلتهم: تَلَمَّسَ الخوارج لما ذهبوا إليه من تكفير أهل الذنوب بعض الآيات والأحاديث، وتكلفوا في رد معانيها إلى ما زعموه من تأييدها لمذاهبهم، وهى نصوص تقسم الناس إلى فريقين: مؤمن وكافر، قالوا: وليس وراء ذلك الحصر من شىء. ونأخذ من تلك الأدلة قوله تعالى:

﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَنُكِّرَكُمْ كَأِفْرٍ وَمَنْكُمْ مُّؤْمِنٌ﴾ [التغابن: ٢].

﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤].

﴿ذَلِكَ جَزَاءُ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ يُجْزِي الْكَاثِرِينَ﴾ [سبا: ١٧]. إلى غير ذلك من الآيات.

ووجه استدلالهم بالآية الأولى: أن الله تعالى حصر الناس في قسمين: قسم ممدوح وهم المؤمنون،

= وقسم مذموم وهم الكفار، والفساق ليسوا من المؤمنين، فإذا هم كفار لكونهم مع القسم المذموم واستدلّاهم هذا لا يسلم لهم، أن الناس ينحصرّون فقط في الإيمان أو الكفر. فهناك قسم ثالث وهم العصاة لم يذكروا هنا، وذكر فريقين لا يدلّ على نفى ما عداهما، والآية كذلك واردة على سبيل التبعية بمن، أي بعضكم كافر وبعضكم مؤمن. وهذا لا شك في وقوعه، ولم تدلّ الآية على مدعى الخوارج أن أهل الذنوب داخلون في الكفر.

وأما وجه استدلالهم بالآية الثانية: فقد زعموا أنها شاملة لكل أهل الذنوب، لأن كل مرتكب للذنوب لا بد وأنه قد حكم بغير ما أنزل الله. وقد شملت الفساق، لأن الذي لم يحكم بما أنزل الله يجب أن يكون كافرًا، والفساق لم يحكم بما أنزل الله حين فعل الذنب. وهذا الاستدلال مردود كذلك، لأن الآية قد تكون واردة على من استحّل الحكم بغير ما أنزل الله، أما أن يدعى الشخص إيمانه بالله ويعترف بأن الحق هو حكم الله فليس بكافر، وإنما هو من أصحاب المعاصي حتى تقام عليه الحجة. وأما وجه استدلالهم بالآية الثالثة: فهو أن صاحب الكبيرة لا بد وأن يجازى -على مذهبه- وقد أخبر الله في القرآن الكريم أنه لا يجازى إلا الكفور، والفساق ثبتت مجازاته عندهم فيكون كافرًا. وهذا الدليل مردود عليهم، وينقضه أن الله يجازى الأنبياء والمؤمنين وهم ليسوا كفارًا، وبأن الآية كانت تعقيبًا لبيان ذلك العقاب الذي حلّ بأهل سبأ، وهو عقاب الاستتصال، وهذا ثابت للكفار لا لأصحاب المعاصي.

وأما ما استدلّوا به من السنة على بدعتهم في تكفير العصاة من المسلمين فقد أساءوا فهم الأحاديث وحملوها المعاني التي يريدونها، ومن تلك الأحاديث ما جاء عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن، ولا ينتهب نهبة يرفع الناس إليه فيها أبصارهم وهو مؤمن». ولهم أدلة أخرى نكتفي منها بهذا الحديث.

فقد فهموا من هذا الحديث نفى الإيمان بالكلية عن من فعل شيئًا مما ذكر في الحديث، وهذا لا حجة لهم فيه، فإن الحديث -كما يذكر العلماء- إما أن يكون واردًا فيمن فعل شيئًا مما ذكر مستحلًا لتلك الذنوب، أو أن المراد به نفى كمال الإيمان عنهم، أو أن نفى الإيمان عنهم مقيد بحال مواقعتهم لتلك الذنوب.

ولو كانت تلك الكبائر تخرج الشخص عن الإيمان لما اكتفى بإقامة الحد فيها، ولهذا فقد ذكر بعض العلماء أن هذا الحديث وما أشبهه يؤمن بها ويمر على ما جاء، ولا يخاض في معناها. وقال الزهري في مثل هذه الأحاديث: «أمرؤها كما أمرها من قبلكم».

وقد جاء في حديث أبي ذر رضي الله عنه أنه قال: «ما من عبد قال: لا إله إلا الله ثم مات على ذلك إلا دخل الجنة» قلت: وإن زنى وإن سرق ثلاثًا، ثم قال في الرابعة: على رغم أنف أبي ذر، قال: «فخرج أبو ذر



= وهو يقول: وإن رغم أنف أبي ذر».

والكلام في أهل الكبائر مبسوط في موضعه من كتب التوحيد وكتب الفرق، والمقصود هنا هو التنبيه على خطأ الخوارج فيما ذهبوا إليه من تكفير أهل الذنوب من المسلمين، مخالفين ما تضافرت النصوص عليه من عدم كفر مرتكبي الذنوب كفر ملة إلا بتفصيلات مقررة في مذهب السلف.

٤- الإمامة العظمى: هذه هي مشكلة الخوارج الكبرى منذ نشأوا، وطوال عهد الدولة الأموية وزمن متقدم من عهد الدولة العباسية، شغلتهم قضية الإمامة عملياً، فجردوا السيوف ضد الحكام المخالفين لهم، ناقمين عليهم سياستهم في الرعية من عدم تمكينهم من اختيار إمامهم بأنفسهم، ثم سياستهم الداخلية في الناس، وشغلتهم فكرياً بتحديد شخصية الإمام وخصائصه ودوره في المجتمع، وكانوا يظهروا بمظهر الزاهد عن تولى الخلافة حينما يكون الأمر فيما بينهم وحرماً لا هوادة فيها ضد المخالفين لهم.

حكم الإمامة عند الخوارج: الإمامة منصب خطير وضرورة اجتماعية، إذ لا يمكن أن ينعم الناس بالأمن وتستقر الحياة إلا بحاكم يكون هو المرجع الأخير لحل الخلافات وحماية الأمة، وقد أطبق على هذا جميع العقلاء.

أما بالنسبة للخوارج فقد انقسموا فيها إلى فريقين:

الفريق الأول: وهم عامة الخوارج. وهؤلاء يوجبون نصب الإمام والانضواء تحت رايته والقتال معه ما دام على الطريق الأمثل الذي ارتأوه له.

الفريق الثاني: وهم المحكّمة والنجادات والإباضية فيما قيل عنهم. وهؤلاء يرون أنه قد يستغنى عن الإمام إذا تناصف الناس فيما بينهم، وإذا احتيج فمن أي جنس كان ما دام كفئاً لتولى الإمامة. ومن مبرراتهم:

استنادهم إلى المبدأ القائل: لا حكم إلا لله، والمعنى الحرفي لهذا المبدأ يشير صراحة إلى أنه لا ضرورة لوجود الحكومة مطلقاً.

أن الحكم ليس من اختصاص البشر بل تهيمن عليه قوة علوية.

إن الضروري هو تطبيق أحكام الشريعة، فإذا تمكن الناس من تطبيقها بأنفسهم فلا حاجة إلى نصب خليفة. ربما ينحصر وجود الإمام في بطانة قليلة وينعزل عن الأغلبية فيكون بعيداً عن تفهم مشاكل المسلمين فلا يبقى لوجوده فائدة.

أن النبي ﷺ لم يشر صراحة ولا وضع شروطاً لوجود الخلفاء من بعده. أن كتاب الله لم يبين حتمية وجود إمام، وإنما أبان وأمرهم شورى بينهم.

هذه مبرراتهم، فهل بقى القائلون بالاستغناء عن نصب الإمام على مبدأهم؟ والجواب بالنفي، فإن المحكّمة حينما انفصلوا ولوا عليهم عبد الله بن وهب الراسبي، والنجادات حينما انفصلوا تزعمهم

= نجدة بن عامر، وأما ما قيل عن الإباضية من أنهم يقولون بالاستغناء عن نصب الإمام فإن مصادرهم التي تسر لى قراءتها تذكر أن هذا القول إنما نسب إليه خصومهم، بقصد الإشاعة الباطلة عنهم. وأما تلك المبررات التي نسبت إلى من ذكرناهم فلا شك أنها مبررات واهية ولا تكفى للقول بالاستغناء عن نصب الخليفة، أما القول بعدم وجود الإنسان الكامل، فإنه لا يمنع من نصب الإمام حيث يختار أفضل الموجودين.

ومن التصور الساذج القول بتنصف الناس فيما بينهم. وأما انزعال الإمام فإن مدار الأمر على التزامه بواجباته الشرعية وعدم إيجاد الحجب بينه وبين رعيته، وذلك مناط الحكم بضرورة وجود الإمام شرعاً وعقلاً.

وقد ذهب الخلفية من الخوارج الإباضية إلى أن كل إقليم أو حوزة يستقل بها إمامها، فلا يجوز لإمام أن يجمع بين حوزتين ويكون لهذه المناطق أئمة بعدد تلك المناطق وهذا باطل ولا يتفق مع روح الإسلام وأهدافه، لأن ذلك يؤدي إلى المشاحنات والعداوة وتفريق كلمة المسلمين، وحينما قرروا أن كل إقليم ينبغي أن يكون مستقلاً عن الآخر - لا يخضع إقليم ولا منطقة لمنطقة أخرى - تجاهلوا دعوة المسلمين إلى الاتحاد الذي يكمن فيه عزهم وقوتهم.

شروط الإمام: وضع الخوارج شروطاً قاسية لمن يتولى الإمامة ومنها: أن يكون شديد التمسك بالعقيدة الإسلامية، مخلصاً في عبادته وتقواه حسب مفهومهم.

أن يكون قوياً في نفسه ذا عزم نافذ وتفكير ناضج وشجاعة وحزم.

أن لا يكون فيه ما يُخلُّ بإيمانه من حب المعاصي واللهو.

أن لا يكون قد حُدَّ في كبيرة حتى ولو تاب.

أن يتم انتخابه برضى الجميع، لا يغنى بعضهم عن بعض.

ولا عبرة بالنسب أو الجنس كما يقولونه ظاهراً دعاية لمذهبهم وفي باطنهم يملأهم التعصب، وكون الإمام ينتخب برضى أهل الحل والعقد، وهذا مبدأ إسلامي لم يأت به الخوارج، كما يقول بعض المستشرقين دعاية للخوارج.

ولم يلتفت الخوارج إلى ما صح من الأحاديث في اشتراط القرشية لتولى الخلافة وتقديم قريش فيها عند صلاحية أحدهم لها.

لم يشترط الشرع في الإمام أن يكون ليله قائماً ونهاره صائماً، أو أنه لا يلم بأى معصية، أو أن يكون انتخابه برضى كل المسلمين من أقصاهم إلى أدناهم، لا يغنى بعضهم عن بعض في مبايعتهم له كما يزعمه الخوارج.

محاسبة الإمام والخروج عليه: يعيش الإمام عند الخوارج بين فكي الأسد -عكس الشيعة- فالخوارج ينظرون إلى الإمام على أنه المثل الأعلى وينبغي أن يتصف بذلك قولاً وفعلًا، وبمجرد أقل خطأ ينبغي



= عليهم القيام في وجهه ومحاسبته، فإما أن يعتدل وإما أن يعتزل.

ومن غرائبهم ما يروى عن فرقة البيهسية منهم والعوفية، فقد اعتبر هؤلاء كفر الإمام سبباً في كفر رعيته، فإذا تركه رعيته دون إنكار فإنهم يكفرون أيضاً، ولا شك أن هذا جهل بالشريعة الإسلامية، وعلى هذا فما تراه من كثرة حروبهم وخروجهم على أئمتهم أو أئمة مخالفهم يعتبر أمراً طبيعياً إزاء هذه الأحكام الخاطئة.

وقد حث الإسلام على طاعة أولى الأمر والاجتماع تحت رايتهم إلا أن يظهروا كفراً بواحاً، فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، وينبغي معالجة ذلك بأخف الضرر، ولا يجوز الخروج عليهم ماداموا ملتزمين بالشريعة بأي حال.

إمامة المفضلون: اختلف الخوارج في صحة إمامة المفضلون مع وجود الفاضل إلى فريقين: ذهب فريق منهم إلى عدم الجواز، وأن إمامة المفضلون تكون غير صحيحة مع وجود الأفضل. وذهب الفريق الآخر منهم إلى صحة ذلك، وأنه تنعقد الإمامة للمفضلون مع وجود الأفضل، كما هو الصحيح.

إمامة المرأة: الإمامة مسئولية عظيمة وعبء ثقیل يتطلب سعة الفكر وقوة البصيرة، ويتطلب مزايا عديدة جعل الله معظمها في الرجال دون النساء، ولا أدل على هذا من اختيار الله ﷻ لتبليغ رسالته من جنس الرجال، وقد أطبق جميع أهل الحق على أن الخلافة لا يصلح لها النساء. ولكننا نجد فرقة من فرق الخوارج وهي الشيبية تذهب إلى جواز تولي المرأة الإمامة العظمى، مستدلين بفعل شبيب حينما تولت غزاة -زوجته وقيل أمه- بعده. موقف الخوارج من عامة المسلمين المخالفين لهم: انقسم الخوارج في نظرهم إلى المخالفين لهم إلى فريقين:

فريق منهم غلاة، وفريق آخر أبدى نوعاً من الاعتدال. ويذكر الأشعري رحمه الله في مقالاته أن الخوارج مجمعون على أن مخالفهم يستحقون السيف، ودمائهم حلال، إلا فرقة الإباضية فإنها لا ترى ذلك إلا مع السلطان.

واختلف علماء الفرق في أول من حكم بكفر المخالفين هل هم المحكّم الأولي أم هم الأزارقة ومن سار على طريقتهم من فرق الخوارج فيما بعد.

ويتبع حركة المحكّم الأولي نجد أنهم سبقوا إلى تكفير المخالفين لهم واستحلال دمائهم، والشواهد في كتب الفرق كثيرة قتلهم عبد الله بن خباب ابن صاحب رسول الله ﷺ وغيره في حوادث كثيرة، إلا أن أشد من بالغ في تكفير المخالفين لهم وأعمل فيهم السيف هم الأزارقة وفرقة منهم تسمى البيهسية، وكذلك أتباع حمزة بن أكرك.

أما المعتدلون منهم -وهو اعتدال لا يكاد يذكر - فنجد مثلاً الأخنسية منهم يحرمون الغدر

= بالمخالفين أو قتلهم قبل الدعوة، وجوزوا تزويج المسلمات منهم لمخالفهم الذين يعتبرونهم مشركين، وكذلك بعض البيهسية.

ومن أكثر المعتدلين والمتسامحين مع المخالفين هو تلك الشخصية المرموقة عند كافة الخوارج أبو بلال مرداس بن أدية، فقد خرج وهو يقول لمن يلقاه: إنا لا نخيف أمةً ولا نجرد سيفاً، وكان مما أثاره للخروج على الدولة أن زياداً ذات يوم خطب على المنبر وكان مرداس يسمعه فكان من قوله: «والله لأخذن المحسن منكم بالمسيء، والحاضر منكم بالغائب والصحيح بالسقيم».

وهذا بالطبع لا يحتمله الخوارج فقام إليه مرداس فقال: قد سمعنا ما قلت أيها الإنسان وما هكذا ذكر الله ﷻ عن نبيه إبراهيم عليه السلام، إذ يقول: ﴿وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى﴾ (٣٧) ﴿الْأَنْزَرُ وَأَزْرَهُ وَرَأَىٰ آخِرَىٰ﴾ [النجم: ٣٧-٣٨] وأنت تزعم أنك تأخذ المطيع بالعاصي، ثم خرج عقب هذا اليوم.

وينبغي أن يعلم أن كل فرقة لا بد فيها من غلاة يخرجون على جمهورهم، إلا أن السمة الغالبة على الخوارج الشدة على المخالفين لهم.... وقد تعود هذه الشدة، إلى ما يراه الخوارج من وجهة نظرهم من خروج مخالفهم عن النهج الإسلامي وبعدهم عنه، وبالتالي الرغبة في إرجاع الأمة إلى ما كانت عليه في أيام الرسول ﷺ وأيام أبي بكر وعمر رضي الله عنهما كما يدعى الخوارج.

حكم الخوارج في أطفال مخالفهم: لا بد وأن يكون في حكم العقل تمييز بين معاملة الصغير الذي لم يبلغ سن التكليف وبين الكبير المكلف. والخوارج لم يتفقوا على حكم واحد في الأطفال، سواء كان ذلك في الدنيا أو في الآخرة، ونوجز أهم آرائهم في هذه القضية فيما يلي:

منهم من اعتبرهم في حكم آبائهم المخالفين فاستباح قتلهم باعتبار أنهم مشركون لا عصمة لدمائهم ولا لدماء آبائهم.

ومنهم من جعلهم من أهل الجنة ولم يجوز قتلهم.

واعتبرهم بعضهم خدماً لأهل الجنة.

ومنهم من توقف فيهم إلى أن يبلغوا سن التكليف ويتبين حالهم.

والإباضية تولوا أطفال المسلمين وتوقفوا في أطفال المشركين، ومنهم من يلحق أطفال المشركين بأطفال المؤمنين.

أما القول الأول: فهو للأزارقة، واستدلوا بقول الله تعالى: ﴿إِنَّكَ إِن تَذَرَهُمْ بِيُضْلُوا عِبَادَكَ وَلَا يَلِدُوا إِلَّا فَاجِرًا كَفَّارًا﴾ [نوح: ٢٧]. وتبعهم في هذا بعض فرق الخوارج كالعجاردة والحزمية والخلفية.

وأما القول الثاني: فهو للنجدات والصفريه والميمونية، واستدلوا بقول الرسول ﷺ: «كل مولود يولد على الفطرة وإنما أبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه»، والذين توقفوا في الحكم عليهم قالوا: لم نجد في الأطفال ما يوجب ولايتهم ولا عداوتهم إلى أن يبلغوا فيدعوا إلى الإسلام فيقروا به أو ينكروه.



هذه خلاصة أهم آراء الخوارج في هذه القضية، والواقع أن هذه المسألة من المسائل الخلافية بين العلماء. فقد ذهب بعض أهل العلم إلى أن أطفال المؤمنين إذا ماتوا على الإيمان فإن الله تعالى يدخلهم الجنة مع آبائهم وإن نقصت أعمالهم عنهم لتقر أعين آبائهم بهم، فيكونون مع آبائهم في الجنة، تفضلاً من الله تعالى، على ضوء قوله ﷺ: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَالْبَنَاتُ دُرَّتُهُمْ دُرَّتُهُمْ بِإِيمَانِ الْحَقَّائِيهِمْ دُرَّتُهُمْ﴾ [الطور: ٢١].

ونقل ابن القيم عن الإمام أحمد أنه قال بأنهم في الجنة دون خلاف. وبعضهم ذهب إلى أنهم تحت المشيئة. وجدير بالذكر أن أطفال المؤمنين الذين نتحدث عنهم هنا هم الذين يعتبرهم الخوارج أطفالاً مشركين.

وأما أطفال المشركين الذين هم عبده الأوثان ومن في حكمهم فإن العلماء اختلفوا فيهم اختلافاً كثيراً. فذهب بعضهم إلى التوقف فلا يحكم لهم بجنة ولا نار وأمرهم إلى الله. وقيل أنهم في النار. وقيل أنهم في الجنة. وقيل أنهم في منزلة بين المنزلتين، أي الجنة والنار. وقيل أن حكمهم حكم آبائهم في الدنيا والآخرة، تبعاً لأبائهم حتى ولو أسلم الأبوان بعد موت أطفالهم لم يحكم لأطفالهما بالنار. وقيل أنهم يمتحنون في عرصات القيامة بطاعة رسول يرسله الله إليهم، فمن أطاعه منهم دخل الجنة، ومن عصاه دخل النار.

وقد استعرض ابن القيم أدلة القائلين بهذه الآراء وانتهى إلى نصرة الرأي الأخير ثم قال: «وبهذا يتألف شمل الأدلة كلها وتتوافق الأحاديث ويكون معلوم الله الذي أحال عليه النبي ﷺ حيث قال: «الله أعلم بما كانوا عاملين».

وأيّد ابن حزم القول بأن أطفال المشركين في الجنة، وكذا النووي، وقد توقف شيخ الإسلام في الحكم عليهم. وأما استباحة قتل النساء والذرية -كما يرى الخوارج- فقد أخطأوا حين جوزوا ذلك سواء كانوا من المسلمين أو من المشركين، فقد صحت الأحاديث بالمنع من قتلهم، إلا أن يكون ذلك في بيات لا يتميز فيه الأطفال والنساء فلا بأس من قتلهم إذا وقع دون عمد.

الخوارج في الميزان: وهذا الباب يتعلق بما لهم وما عليهم في نقاط يسيرة. الغلو في الدين: مما لا شك فيه أن الخوارج أهل طاعة وعبادة، فقد كانوا حريصين كل الحرص على التمسك بأهداب الدين وتطبيق أحكامه كاملة، والابتعاد الشديد عن جميع ما نهى عنه الإسلام، وكذلك التحرز التام عن الوقوع في أي معصية أو خطيئة تخالف الإسلام، حتى أصبح ذلك سمة بارزة في هذه الطائفة، لا يدانيهم في ذلك أحد، ولا أدل على ذلك من قول الرسول ﷺ: «يقراءون القرآن ليس قراءتكم إلى قراءتهم بشيء، ولا صيامكم إلى صيامهم بشيء» الحديث.

وقال عبد الله بن عباس رضي الله عنهما: «دخلت على قوم لم أر قط أشد

= منهم اجتهداً، جباههم قرحة من السجود وأيديهم كأنها ثفن الإبل، وعليهم قمص مرحضة مشمرين، مسهمة وجوههم من السهر». وعن جندب الأزدي: قال: «لما عدلنا إلى الخوارج ونحن مع علي ابن أبي طالب عليه السلام فأنتهينا إلى معسكرهم، فإذا لهم دوى كدوى النحل من قراءة القرآن». هذا حال الخوارج: فقد كانوا أهل صوم وصلاة وتلاوة للقرآن، لكنهم تجاوزوا حد الاعتدال إلى درجة الغلو والتشدد حيث قادهم هذا التشدد إلى مخالفة قواعد الإسلام بما تمليه عليهم عقولهم، كالقول بتكفير صاحب الكبيرة مثلاً وقد مر معنا بيان ذلك.

ومنهم من بالغ في ذلك حتى على كل من ارتكب ذنباً من الذنوب ولو كان صغيراً فإنه كافر مشرك مخلد في النار وكذلك أيضاً ما سبق بيانه من رأيهم في الخروج على الأئمة حيث رأوا الخروج على الإمام ولو لأتفه الأسباب ورأوا أن ذلك من إقامة الدين.

كان من نتيجة هذا التشدد الذي خرج بهم عن حدود الدين وأهدافه السامية، أن كفروا كل من لم ير رأيهم من المسلمين ورموهم بالكفر أو النفاق، حتى أنهم استباحوا دماء مخالفيهم ومنهم من استباح قتل النساء والأطفال من مخالفه كالأزارقة مثلاً. لا شك أن الخوارج بما اتصفوا به من الجهل والتشدد والجفاء قد شوهوا محاسن الدين الإسلامي تشويهاً غريباً، وهم في تعمقهم قد سلكوا طريقاً ما قال به محمد صلى الله عليه وآله ولا دعا إليه القرآن، ولذلك حذر النبي صلى الله عليه وآله عن التعمق والتشدد في الدين لأنه مخالفة للاعتدال وسماحة الإسلام وأخبر أن المتتبع مستحق للهلاك والخسران، فقد صح عنه صلى الله عليه وآله أنه قال: «هلك المتتبعون» قالها ثلاثاً.

بهذا يتبين لنا شذوذ الخوارج، وكذلك من سار على منهجهم المبني على التعسف والتشدد المخالف لسماحة الإسلام ويسره، فإن الإسلام دين السر والسماحة، وبين هذا قوله عليه الصلاة والسلام في الحديث الصحيح الذي يرويه أبو هريرة رضى الله عنه أنه قال: «إن الدين يسر، ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه، فسددوا وقاربوا» الحديث. إن الجهل بالدين بلية عظيمة، وهو صفة ذم لا صفة مدح، والجهل ضد العلم وأشد درجات الجهل هبوطاً إذا كان الجاهل لا يعلم أنه جاهل، فهذا هو الجهل المركب، فكيف إذا اعتقد الجاهل أنه أعلم من غيره، فلا شك أن هذا هو منتهى الجهل والحماقة، فإذا كان الأمر كذلك فكيف بمن يقف أمام رسول الله صلى الله عليه وآله ويقول له: «اعدل يا محمد فإنك لم تعدل» والذي قال هذا هو أصل الخوارج وهو: (ذو الخويصرة التميمي) فمن أين كان يريد العدل وقد نسب الرسول عليه الصلاة والسلام إلى الجور؟ ومن الذي يعدل إذا لم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله يعدل؟ وماذا يرجى لهذه الأمة من الخير إذا لم يكن نبيها يعدل؟ وهذا هو ما أجاب به رسول الله صلى الله عليه وآله ذا الخويصرة حينما قال مقالته، فقال النبي صلى الله عليه وآله: «ويلك ومن يعدل إن لم أكن أعدل لقد خبث وخسرت إذا لم أكن أعدل» وقد رُويت «خبث وخسرت» بفتح التاء ورويت بضمها، فعلى رواية فتح التاء نسبة الخيبة والخسارة إلى المخاطب ويشمل بقية الأمة إذا لم يكن نبيها يعدل، وبضمها تكون نسبة الخيبة والخسارة إلى المتكلم



== نفسه وهو النبي ﷺ لأنه والحالة هذه جائر وحاشاه عن ذلك.

ومن جهالاتهم الشنيعة موقفهم من أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام إذ طلبوا منه أن يقر على نفسه بالكفر ثم يستقبل التوبة فهل يليق بمسلم قد آمن بالله ودخل في الإسلام طائعا مختاراً لم يخالط إيمانه شك ولا ريب أن يعترف بالكفر عند أمر لا يستوجب. ومن جهالاتهم الشنيعة أيضاً، أنهم وجدوا عبد الله بن خباب عليه السلام ومعه أم ولد له حبلى فناقشوه في أمور، ثم سألوه رأيه في عثمان وعلي عليه السلام فأثنى عليهما خيراً، فنقموا عليه، وتوعده أن يقتلوه شر قتلة فقتلوه وبقرؤا بطن المرأة.

ومر بهم خنزير لأهل الذمة فقتله أحدهم، فتهرجوا من ذلك وبحثوا عن صاحب الخنزير وأرضوه في خنزيره. فيا للعجب! أنكون الخنازير، أشد حرمة من المسلمين عند أحد يدعى الإسلام!! لكنها عبادة الجاهل، التي أملاها عليهم الهوى والشيطان، نسأل الله السلامة والعافية.

قال ابن حجر رحمه الله: «إن الخوارج لما حكموا بكفر من خالفهم استباحوا دماءهم وتركوا أهل الذمة فقالوا نفى لهم بعدهم وتركوا قتال المشركين، واشتغلوا بقتال المسلمين، وهذا كله من آثار عبادة الجاهل الذين لم تنشرح صدورهم بنور العلم ولم يتمسكوا بحبل وثيق منه، وكفى أن رأسهم رد على رسول الله ﷺ أمره ونسبه إلى الجور، نسأل الله السلامة».

وبهذا يتبين لنا أن الجاهل كان من الصفات البارزة في تلك الطائفة التي هي إحدى الطوائف المنتسبة إلى الإسلام، فالجاهل مرض عضال يهلك صاحبه من حيث لا يشعر، بل قد يريد الخير فيقع في ضده كما قال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ۝ الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يُحْسِنُونَ كُنُوزَهُمْ﴾ [الكهف: ١٠٣-١٠٤].

شق عصا الطاعة واستباحة دماء المسلمين وأموالهم: لما فارق الخوارج جماعة المسلمين تميزوا بآراء خاصة فارقوا بها جماعة المسلمين، ورأوها من الدين الذي لا يقبل الله غيره، ومن خالفهم فيها فقد خرج من الدين في زعمهم فأوجبوا البراءة منه. بل إن منهم من غلا في ذلك، فأوجبوا قتال من خالفهم واستحلوا دماءهم.

قال ابن تيمية رحمه الله: «وظهرت الخوارج بمفارقة أهل الجماعة واستحلال دمائهم وأموالهم»، فمن ذلك أنهم قتلوا عبد الله بن خباب بغير سبب غير أنه لم يوافقهم على رأيهم.

وقال ابن كثير رحمه الله: «فجعلوا يقتلون النساء والولدان، ويقرؤون بطون الحبالى، ويفعلون أفعالا لم يفعلها غيرهم». هذا موقفهم من عامة المسلمين. وأما موقفهم من الولاة، فقد شقوا عصا الطاعة وسعوا في تفريق كلمة المسلمين يوضح هذا مواقفهم مع أمير المؤمنين علي بن أبي طالب -رضى الله عنه- حيث تخلوا عنه وخالفوه في أخرج المواقف، وعصوا أمره، وليت الأمر اقتصر على ذلك، بل طالبوه بوقف القتال بعدما شارف جيشه على الانتصار على أهل الشام، بل إنهم ربما هددوه بالقتل إذا لم يوقف القتال، فبعث إلى قائده يأمره بوقف القتال.

= صلابتهم وحماسهم لمبدئهم: لقد امتازت الخوارج بصفات طيبة وخصال حميدة، غير أنها لم تكتف في تلك الصفات عند الحد المعقول، بل تجاوزته إلى درجة التهور، ومجاوزه الحد توقع في الضد. فمن تلك الصفات، حماسهم لمبدئهم وتعصبهم لعقيدتهم فقد كانوا من أخلص الناس لعقيدتهم، ومن أبسل الناس في الدفاع عنها، غير أن ذلك الإخلاص كان يصاحبه الانحياز لناحية معينة فلم يسلم من التعصب ولا من التعمق، ولذلك كانت هذه الفرقة من أشد الفرق دفاعاً عن مذهبها، وحماسة لأرائها، مما جعلهم يندفعون وراء فكرتهم غير مباليين بما ينالهم في سبيلها، من قتال أو طرد أو اضطهاد، ولذلك صار الخوارج رجالاً ونساء مثلاً في الشجاعة والجرأة، والمتبع لتاريخهم يجد ألواناً من البطولة والتضحيات فقد كانت الفئة القليلة منهم تتصدى للجيوش العظيمة فلا ينالون منها إلا بعد عناء وزحوف ومعارك كثيرة دامية.

وهذا كله نابع من اعتقادهم أن مذهبهم هو الحق الذي لا يجوز غيره، ولا يقبل الله ديناً سواه، ومن أجل بشيء من تعاليمه، فلا حظ له من الدين. الأمر الذي جعل من المستحيل أن يلتقوا مع أحد من المسلمين في فكرة أو رأى، ولذا كان قبول الأعذار من مخالفيهم شيئاً غريباً عن منهجهم وطبعهم. ولهذا كانوا يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان كما أخبر بذلك النبي ﷺ في الحديث الآتي قريباً إن شاء الله.

حكمهم في نظر علماء الإسلام: عرفنا فيما تقدم من هذا البحث شيئاً من صفات الخوارج وشيئاً مما يمكن أن يقال عنهم من مدح أو ذم، ومن ذلك أنهم كانوا أهل عبادة، نعم، فقد كانوا مداومين على الصلاة والصيام وقراءة القرآن، وقد شهد لهم النبي ﷺ بذلك حيث قال: «تحقرون صلاتكم مع صلاتهم، وصيامكم مع صيامهم، وعملكم مع عملهم، يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم» الحديث. وشهد لهم التاريخ بذلك، فمن قرأ تاريخهم وسيرهم عرف ذلك عنهم، ولكنهم مع هذا كله يحملون قلوباً عمياً وآذاناً صماً، ونفوساً شريرة، أبعدتهم عن الحق وصدتهم عن الهدى حتى أصبحوا في معزل عن الإيمان وأهله، وظنوا أن ما معهم هو الحق، وتأولوا القرآن على ما تمليه عليهم نفوسهم حتى عمدوا إلى آيات نزلت في الكفار فجعلوها في المؤمنين. ولذلك «كان ابن عمر رضي الله عنهما يراهم شرار خلق الله، وقال: «إنهم انطلقوا إلى آيات نزلت في الكفار فجعلوها في المؤمنين»، لهذا حذرنا منهم النبي ﷺ وإن ظهر منهم ما ظهر من العبادة، كما حذرنا منهم صحابته -رضوان الله عليهم- بل حذرنا الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز ممن تكون فيه تلك الصفات: فقال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف: ١٠٣-١٠٤]. ولهذا اتفقت الأمة قديماً وحديثاً على ذم الخوارج وتضليلهم وأنهم قوم سوء وعصاة لله ﷻ، ولرسوله ﷺ وإن صلوا وصاموا واجتهدوا في العبادة لأنهم كانوا في هذا كله يعملون بما يرضى أنفسهم لا بما يرضى الله ورسوله. فقد أخرجهم الشيطان من الدين عن طريق التعمق والزيادة لا عن طريق التفريط والتقصير،





وذلك أنهم لم يلتزموا حدود الشريعة فيما أتوه من العبادة، بل تجاوزوا ذلك حتى خرجوا من الدين، وهذا هو المروق الذي وصفهم به النبي ﷺ حيث قال: «يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية». وقال عليه الصلاة والسلام في ذى الخويصرة حينما طلب عمر ابن الخطاب منه أن يأذن له في قتله. فقال: «دعه فإن له أصحابا يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم بقرءون القرآن لا يجاوز تراقيهم يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية». وقد ثبت هذا عند عامة علماء المسلمين، فأجمعوا على الحكم بفسق الخوارج وضلالهم. وفيما يلي سوف أذكر إن شاء الله حكمهم عند علماء المسلمين، وذلك من ناحيتين:

الأولى: حكم قتالهم. الثانية: حكم تكفيرهم.

حكم قتال الخوارج: لقد تقدم في هذا البحث ذكر الخوارج وصفاتهم وما ورد فيهم عن رسول الله ﷺ وعرفنا شيئا مما أحدثوه في الإسلام. فهؤلاء لا شك في وجوب قتالهم وقد دل على ذلك الكتاب والسنة والإجماع. فمن كتاب الله قوله تعالى: ﴿وَلَا طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَفُتِّلُوا إِلَىٰ بَيْتٍ رَبِّهِمَا فِي الْهَيْكَلِ الَّذِي بَنَىٰ اللَّهُ لِنَبِيِّهِ فَهُوَ يَمْلِكُ﴾ [الحجرات: ٩] الآية.

فهذا أمر واضح يدل على وجوب قتال الفئة الباغية حتى تنفىء وترجع إلى جماعة المسلمين، والخوارج حينما ظهروا فارقوا جماعة المسلمين وبغوا عليهم وناصبوهم العداء فوجب قتالهم. وهكذا كلما خرجوا في أى فترة من التاريخ فقتالهم واجب بكتاب الله. وقد دلت السنة على وجوب قتال الخوارج، وقد استفاضت عن النبي ﷺ الأحاديث في ذم الخوارج والأمر بقتالهم، وهى أحاديث ثابتة في الصحيحين وغيرهما: من ذلك ما رواه على ابن أبى طالب رضي الله عنه قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «يأتى في آخر الزمان قوم حدباء الأسنان، سفهاء الأحلام، يقولون من خير قول البرية يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية لا يجاوز إيمانهم حناجرهم، فأينما لقيتموهم فاقتلوهم، فإن في قتلهم أجر لمن قتلهم يوم القيامة»، بهذا الحديث ونحوه استدل من يرى جواز قتلهم ابتداء وإن لم يبدءوا بحرب، وهذا إذا أظهروا بدعتهم، وكذلك استدل به على جواز قتل المقدور عليه منهم.

قال ابن تيمية رحمته الله: «فأما قتل الواحد المقدور عليه من الخوارج كالحرورية والرافضة ونحوهم، فهذا فيه قولان للفقهاء، هما روايتان عن الإمام أحمد، والصحيح أنه يجوز قتل الواحد منهم». وقال ابن قدامة رحمته الله: والصحيح إن شاء الله أن الخوارج يجوز قتلهم ابتداء والإجهاز على جريحهم لأمر النبي ﷺ بقتلهم ووعد بالثواب لمن قتلهم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: (اتفق على قتالهم سلف الأمة وأئمتها).

وإنما وجب قتال الخوارج لإفسادهم أمر المسلمين، وتفريق كلمتهم وإضعافهم أمام عدوهم، قال ابن هبيرة «إن قتال الخوارج أولى من قتال المشركين، والحكمة فيه أن في قتالهم حفظ رأس مال الإسلام، وفي قتال أهل الشرك طلب الربح، وحفظ رأس المال أولى».

= حكم تكفير الخوارج: لقد اتفقت الأمة على ذم الخوارج وتضليلهم، وعلى وجوب قتالهم، وأما التكفير فإن مسألته صعبة جداً، ما لم يكن سببه ظاهراً صريحاً أما إذا لم يكن الأمر كذلك فإن مسألة التكفير أو عدمه مسألة من أشد المسائل إشكالا: إذ أن إخراج أحد من الإيمان بغير يقين أمر عظيم، وكذا إدخال أحد من الكفار في الإسلام وعده من المؤمنين والحال أن حقيقته الكفر هو أيضاً أمر عظيم وخطير، ومن أجل هذا وقع الخلاف في تكفير الخوارج وغيرهم من أهل البدع المظهرين للإسلام.

والمشهور في ذلك قولان للعلماء:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى (٥١٨/٢٨): فإن الأمة متفقون على ذم الخوارج وتضليلهم وإنما تنازعوا في تكفيرهم على قولين مشهورين في مذهب مالك وأحمد وفي مذهب الشافعي أيضاً نزاع في كفرهم، ولهذا كان فيهم وجهان في مذهب أحمد وغيره على الطريقة الأولى: أحدهما: أنهم بغاة.

والثاني: أنهم كفار كالمرتدين، يجوز قتلهم ابتداء، وقتل أسيرهم، واتباع مدبرهم، ومن قدر عليه منهم استتيب كالمرتد فإن تاب وإلا قتل. اهـ. كلامه

والغالب على الإمام أحمد التوقف عن تكفيرهم.

فالخلاصة مما سبق أن المسألة فيها ثلاثة أقوال وهذا أوان التفصيل لهذه الأقوال:

القول الأول: الحكم بتكفيرهم. واستدلوا بالأحاديث الواردة في حقهم ومن ذلك:

عن سويد بن غفلة، قال علي عليه السلام: سمعت النبي ﷺ يقول: «يأتي في آخر الزمان قوم حدثاء الأسنان سفهاء الأحلام، يقولون من خير قول البرية، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية، لا يجاوز إيمانهم حناجرهم، فأينما لقيتموهم فاقتلوهم، فإن قتلهم أجر لمن قتلهم يوم القيامة».

رواه البخاري (٦٩٣٠)، ومسلم (١٧٧١).

واستدلوا بحديث ذي الخويصرة عندما قال النبي ﷺ:

«إن هذا وأصحابه يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم، يمرقون منه كما يمرق السهم من الرمية».

رواه البخاري (٦٩٣٣)، ومسلم (١٧٦١).

وقد ذكر الحافظ ابن حجر في الفتح (٣١٣/١٢) جملة من العلماء الذين قالوا بتكفير الخوارج كالبخاري حيث قرنهم بالملحدين وأفرد عنهم المتأولين بترجمة قال فيها: باب من ترك قتال الخوارج للتألف ولئلا ينفر الناس عنه.

وممن يرى بتكفير الخوارج كما ذكر الحافظ أبو بكر بن العربي فقال الحافظ: وبذلك صرح القاضي أبو بكر بن العربي في شرح الترمذي فقال: الصحيح أنهم كفار لقوله ﷺ: «يمرقون من الإسلام» ولقوله: «لأقتلنهم قتل عاد»، وفي لفظ «ثمود»، وكل منهما إنما هلك بالكفر، وبقوله: «هم شر

«الخلق» ولا يوصف بذلك إلا الكفار، ولقوله: «إنهم أبغض الخلق إلى الله تعالى»، ولحكمهم على كل من خالف معتقدهم بالكفر والتخليد في النار فكانوا هم أحق بالاسم منهم. ١. هـ. وكذلك ممن قال بتكفيرهم السبكي، قال الحافظ: وممن جنح إلى ذلك من أئمة المتأخرين الشيخ تقي الدين السبكي فقال في فتاويه:

احتج من كفر الخوارج وغلاة الروافض بتكفيرهم أعلام الصحابة لتضمنه تكذيب النبي ﷺ في شهادته لهم بالجنة، قال: وهو عندي احتجاج صحيح. ١. هـ.

وكذا قال القرطبي في «المفهم»: والقول بتكفيرهم أظهر في الحديث.

وقال أيضا: فعلى القول بتكفيرهم يقتلون ويقتلون وتسمى أموالهم وهو قول طائفة من أهل الحديث في أموال الخوارج، وعلى القول بعدم تكفيرهم يسلك بهم مسلك أهل البغي إذا شقوا العصا ونصبوا الحرب. ١. هـ.

وهذا يدل على أنه غير جازم بالحكم فيهم وإن كان يرى ترك تكفيرهم أسلم لقوله:

وباب التكفير باب خطر ولا نعدل بالسلامة شيئا. وممن ذهب إلى تكفيرهم أيضا الحسن بن محمد بن علي ورواية عن الإمام الشافعي ورواية عن الإمام مالك وطائفة من أهل الحديث. انظر الإبانة الصغرى ١٥٢، الشفا ١٠٥٧/٢، المغني (٢٣٩/١٢). وممن ذهب إلى تكفيرهم من المعاصرين سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ اللهُ.

القول الثاني: الحكم بعدم تكفير الخوارج واستدلوا بأمور وهي:

أولا: أنهم نطقوا بالشهادتين ودخلوا في الإسلام وهذا يمنع من تكفيرهم أو إلحاقهم بمن لا يقر بذلك، ونفسيقهم إنما كان لما عرف عنهم من تكفيرهم المسلمين واستباحة دماهم وأموالهم. وهذا الرأي هو لأكثر أهل الأصول من أهل السنة.

قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٣١٤/١٢): وذهب أكثر أهل الأصول من أهل السنة إلى أن الخوارج فساق وأن حكم الإسلام يجري عليهم لتلفظهم بالشهادتين ومواظبتهم على أركان الإسلام، وإنما فسقوا بتكفيرهم المسلمين مستندين إلى تأويل فاسد وجرهم ذلك إلى استباحة دماء مخالفيهم وأموالهم والشهادة عليهم بالكفر والشرك. ١. هـ.

ثانيا: أنهم لم يصرحوا بالكفر وإن قالوا أقوالا تؤدي إليه لكن الحكم بالكفر لا بد من قيام المقتضى له وانتفاء الموانع وسبب ذلك أنهم متأولون وكان قصدهم اتباع القرآن إلا أنهم اخطأوا التأويل ولهذا عندما ناظرهم عبدالله بن عباس رجع منهم القان وخرج سائرهم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى (٢١٠/١٣): فإن الخوارج خالفوا السنة التي أمر القرآن باتباعها وكفروا المؤمنين الذين أمر القرآن بموالاتهم ولهذا تأول سعد بن أبي وقاص فيهم هذه الآية: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾ (٣١) الَّذِينَ يَفْضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ

= في الأرض ﴿البقرة: ٢٦ - ٢٧﴾ وصاروا يتبعون المتشابه من القرآن فيتأولونه على غير تأويله من غير معرفة منهم بمعناه ولا رسوخ في العلم ولا اتباع للسنة ولا مراجعة لجماعة المسلمين الذين يفهمون القرآن. ا.هـ.

ثالثا: مواظبتهم على أركان الإسلام ومحافظةهم عليها وعدم تفریطهم في شيء منها فمما لا شك فيه أن الخوارج أهل طاعة وعبادة فقد كانوا حريصين كل الحرص على التمسك بأهداب الدين وتطبيق أحكامه كاملة قال ابن عباس في وصفهم: فأتيتهم فدخلت على قوم لم أر أشد اجتهادا منهم، أيديهم كأنها ثفن الإبل، ووجوههم معلمة من آثار السجود

رابعا: إجماع علماء المسلمين على أن الخوارج فرقة من فرق المسلمين لم يخرجهم أحد من تلك الفرق بصفة العموم وإن خرجت بعض طوائف منهم للقطع بكفرهم كاليزيدية والميمونية. قال الخطابي فيما نقله عنه الحافظ ابن حجر: أجمع علماء المسلمين على أن الخوارج مع ضلالتهم فرقة من فرق المسلمين، وأجازوا مناكحتهم وأكل ذبائحهم، وأنهم لا يكفرون ما داموا متمسكين بأصل الإسلام. ا.هـ.

وقال ابن بطال: ذهب جمهور العلماء إلى أن الخوارج غير خارجين عن جملة المسلمين لقوله: «يتمارى في الفوق» لأن التماري من الشك، وإذا وقع الشك في ذلك لم يقطع عليهم بالخروج من الإسلام، لأن من ثبت له عقد الإسلام يبقين لم يخرج منه إلا بيقين. ا.هـ.

وممن ذهب إلى هذا القول - وهو عدم تكفير الخوارج - رواية عن الإمام أحمد ورواية عن الإمام مالك وهو قول الشافعي في رواية.

قال الطالبي: وأما الإمام الشافعي فإنه لم يفرق بين مذهب الخوارج وبين غيره من مذاهب الفرق الأخرى في عدم التكفير بها. ا.هـ.

وكذلك الإمام النووي في شرح مسلم (٢/ ٥٠) قال: المذهب الصحيح المختار الذي قاله الأكثرون والمحققون: أن الخوارج لا يكفرون كسائر أهل البدع. ا.هـ.

وقال الإمام الشاطبي في الاعتصام (٢/ ١٨٥): وقد اختلفت الأمة في تكفير هؤلاء أصحاب البدع العظمى ولكن الذي يقوى في النظر وبحسب الأثر عدم القطع بتكفيرهم والدليل عليه عمل السلف الصالح فيهم. ا.هـ.

وقال ابن قدامة في المغني (٨/ ١٠٦): الخوارج الذين يكفرون بالذنب، ويكفرون عثمان وعلياً وطلحة والزبير، وكثيراً من الصحابة، ويستحلون دماء المسلمين، وأموالهم، إلا من خرج معهم، فظاهر قول الفقهاء من أصحابنا المتأخرين أنهم بغاة، حكمهم حكمهم. وهذا قول أبي حنيفة، والشافعي، وجمهور الفقهاء، وكثير من أهل الحديث. ا.هـ.

والقول بعدم تكفيرهم هو رأي شيخ الإسلام ابن تيمية.

قال شيخ الإسلام في منهاج السنة (٢٤٧/٥): ومما يدل على أن الصحابة لم يكفروا الخوارج أنهم كانوا يصلون خلفهم وكان عبدالله بن عمر - رضي الله عنه - وغيره من الصحابة يصلون خلف نجدة الحروري وكانوا أيضا يحدثونهم ويخاطبونهم كما يخاطب المسلم المسلم كما كان عبدالله بن عباس يجيب نجدة الحروري لما أرسل إليه يسأله عن مسائل وحديثه في البخاري، وكما أجاب نافع بن الأزرق عن مسائل مشهورة وكان نافع يناظره في أشياء بالقرآن كما يتناظر المسلمان وما زالت سيرة المسلمين على هذا ما جعلوهم مرتدين كالذين قاتلهم الصديق. هذا مع أمر الرسول ﷺ بقتالهم في الأحاديث الصحيحة وما روي من أنهم شر قتلى تحت أديم السماء خير قتيل من قتلوه في الحديث الذي رواه أبو أمامة رواه الترمذي وغيره أي أنهم شر على المسلمين من غيرهم فإنهم لم يكن أحد شرا على المسلمين منهم لا اليهود ولا النصارى فإنهم كانوا مجتهدين في قتل كل مسلم لم يوافقهم مستحليين لدماء المسلمين وأموالهم وقتل أولادهم مكفرين لهم وكانوا متدينين بذلك لعظم جهلهم وبدعتهم المضلة ومع هذا فالصحابة رضي الله عنهم والتابعون لهم بإحسان لم يكفروهم ولا جعلوهم مرتدين ولا اعتدوا عليهم بقول ولا فعل بل اتقوا الله فيهم وساروا فيهم السيرة العادلة. ا.هـ.

القول الثالث: التوقف عن تكفير الخوارج وكما ذكرنا أنه الغالب على الإمام أحمد، روى الخلال في السنة (ص ١٤٥ رقم ١١١) بإسناده فقال: وأخبرني يوسف بن موسى أن أبا عبدالله قيل له: أكفر الخوارج؟ قال: هم مارقة. قيل: أكفار هم؟ قال: هم مارقة مرقوا من الدين.

قال المحقق د/ عطية الزهراني في الحاشية: إسناده حسن. وروى الخلال أيضا بإسناده (ص ١٤٦ رقم ١١٢) فقال: وأخبرني محمد بن أبي هارون أن إسحاق حدثهم أن أبا عبدالله سئل عن الحرورية والمارقة: يكفرون؟ قال: اعفني من هذا وقل كما جاء في الحديث.

قال المحقق: إسناده صحيح. وقد أخرجه ابن هاني في مسائله. وقال شيخ الإسلام في الفتاوى (١٢/٤٨٦): وأما «القدرية» المقرون بالعلم و«الروافض» الذين ليسوا من الغالية والجهمية والخوارج: فيذكر عنه (أي الإمام أحمد) في تكفيرهم روايتان هذا حقيقة قوله المطلق مع أن الغالب عليه التوقف عن تكفير القدرية المقرين بالعلم والخوارج مع قوله: ما أعلم قوما شرا من الخوارج. ا.هـ.

وممن توقف فيهم أيضا أبو المعالي عبدالملك بن يوسف إمام الحرمين قال القاضي عياض في الشفا (٢/١٠٥٨): ولمثل هذا ذهب أبو المعالي (أي التوقف) ﷺ في أجوبته لأبي محمد عبدالحق وكان سأله عن المسألة واعتذر له بأن الغلط فيها صعب لأن إدخال كافر في الملة أو إخراج مسلم عنها عظيم في الدين. ا.هـ.

## بَابُ ذِكْرِ السُّنَنِ وَالْآثَارِ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ

٣٨ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي دَاوُدَ قَالَ: حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ حَمَادٍ رُغْبَةَ قَالَ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَتَى رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ مُنْصَرَفِهِ مِنْ خَيْبَرَ، وَفِي ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِضَّةٌ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْبِضُ مِنْهَا فَيُعْطِي، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، اْعْدِلْ فَقَالَ: «وَيْلَكَ وَمَنْ يَعْدِلُ إِذَا لَمْ أَكُنْ أَعْدِلُ؟ لَقَدْ خَبْتُ وَخَسِرْتُ إِذَا لَمْ أَكُنْ أَعْدِلُ» فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ دَعْنِي فَأَقْتُلْ هَذَا الْمُنَافِقَ فَقَالَ: «مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ يَتَحَدَّثَ النَّاسُ أَنِّي أَقْتُلُ أَصْحَابِي إِنْ هَذَا وَأَصْحَابُهُ يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ».

٣٩ - وَحَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ هَارُونُ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ يَعْنِي مُحَمَّدًا الْعَدَنِيَّ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْسِمُ الْعَنَائِمَ بِالْجِعْرَانَةِ، غَنَائِمَ حُنَيْنٍ، وَالتَّبَرُّ فِي حَجَرٍ بِلَالٍ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ

= وقد توقف في المسألة أيضا الباقلاني والغزالي قال الحافظ في الفتح (٣١٤ / ١٢) نقلا عن القاضي عياض: وقد توقف قبله القاضي أبو بكر الباقلاني وقال: لم يصرح القوم بالكفر وإنما قالوا أقوالا تؤدي إلى الكفر.

وقال الغزالي في كتاب «التفرقة بين الإيمان والزندقة»: والذي ينبغي الاحتراز عن التكفير ما وجد إليه سبيلا فإن استباحة دماء المصلين المقرين بالتوحيد خطأ، والخطأ في ترك ألف كافر في الحياة أهون من الخطأ في سفك دم لمسلم واحد... هـ.

الخاتمة: هذه ثلاثة أقوال في المسألة نقلتها من كلام أهل العلم.

وهناك رأي قد يجعل قولاً رابعا ذكره د/ غالب عواجي في كتابه «الخوارج تاريخهم وآراؤهم الاعتقادية وموقف الإسلام منها» وهذا القول ما ترجح لديه فقال (ص ٥٤٤): والواقع أن الحكم بتكفير الخوارج على الإطلاق فيه غلو وأن الحكم بالتسوية بينهم وبين غيرهم من فرق المسلمين فيه تساهل، ثم قال: وفيما يظهر لي أن لا يعمم الحكم على جميع الخوارج بل يقال في حق كل فرقة بما تستحقه من الحكم حسب قربها أو بعدها عن الدين وحسب ما يظهر من اعتقاداتها وآرائها أما الحكم عليهم جميعا بحكم واحد مدحا أو ذما فإنه يكون حكما غير دقيق. انظر كتاب أصول وتاريخ الفرق (١ / ٦٦، وما بعدها).

الله، اَعْدِلْ، فَإِنَّكَ لَمْ تَعْدِلْ قَالَ: «وَيْلَكَ، فَمَنْ يَعْدِلُ إِذَا لَمْ أَكُنْ أَعْدِلُ؟» فَقَالَ عُمَرُ: دَعْنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ أَضْرِبُ عُنُقَهُ، فَقَالَ: «لَا، دَعُهُ فَإِنَّ هَذَا فِي أَصْحَابٍ لَهُ يَفْرَءُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ».

٤٠ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْوَاسِطِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُقْرِي قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْسِمُ الْعَنَاتِمَ بِالْجِعْرَانَةِ، فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: اَعْدِلْ، فَإِنَّكَ لَمْ تَعْدِلْ فَقَالَ: «وَيْحَكَ: فَمَنْ يَعْدِلُ إِذَا لَمْ أَكُنْ أَعْدِلُ؟» فَقَالَ عُمَرُ ﷺ: دَعْنِي أَضْرِبُ عُنُقَ هَذَا الْمُنَافِقِ، فَقَالَ: «دَعُهُ فَإِنَّ هَذَا مَعَ أَصْحَابٍ لَهُ - أَوْ فِي أَصْحَابٍ لَهُ - يَفْرَءُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ»<sup>(١)</sup>.

٤١ - حَدَّثَنَا أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ بْنُ أَبِي السَّقَطِيِّ قَالَ: حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ أَبِي مُزَاحِمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ يَوْسُفَ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَالضَّحَّاكِ الْهَمْدَانِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: بَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْسِمُ ذَاتَ يَوْمٍ قِسْمًا إِذْ قَالَ ذُو الْخُوَيْصِرَةِ التَّمِيمِيُّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ اَعْدِلْ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَيْحَكَ: فَمَنْ يَعْدِلُ إِذَا لَمْ أَكُنْ أَعْدِلُ» فَقَامَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتَأْذَنُ لِي أَضْرِبُ عُنُقَهُ؟ قَالَ: «لَا، إِنَّ لَهُ أَصْحَابًا يَحْفَرُ أَحَدُكُمْ صَلَاتَهُ مَعَ صَلَاتِهِ، وَصِيَامَهُ مَعَ صِيَامِهِ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، يَنْظُرُ إِلَى نَضْلِهِ فَلَا يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ، ثُمَّ يَنْظُرُ إِلَى رِصَافِهِ فَلَا يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ، ثُمَّ يَنْظُرُ إِلَى نَضْيِهِ فَلَا يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ، ثُمَّ يَنْظُرُ إِلَى قُدْذِهِ فَلَا يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ، سَبَقَ الْفَرْتُ وَالْدَّمُ، يَخْرُجُونَ عَلَى حِينٍ فُرْقَةٍ مِنَ النَّاسِ، آيُهُمْ رَجُلٌ أَدْعَجُ إِحْدَى يَدَيْهِ مِثْلُ ثُدْيِ الْمَرْأَةِ، أَوْ مِثْلُ الْبُضْعَةِ، تَذَرْدَرُ» قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: أَشْهَدُ: لَسَمِعْتُ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَشْهَدُ أَنِّي كُنْتُ مَعَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ حِينَ قَتَلَهُمُ وَالْتَمَسَ فِي الْقَتْلَى، فَأَتَى بِهِ عَلَى النَّعْتِ الَّذِي نَعَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه مسلم برقم (١٠٦٣).

(٢) أخرجه البخاري برقم (٦١٦٣).

قوله: «بينما النبي ﷺ يقسم» بفتح أوله من القسمة كذا هنا بحذف المفعول، ووقع في رواية الأوزاعي «يقسم ذات يوم قسماً» وفي رواية شعيب «بينما نحن عند النبي ﷺ وهو يقسم قسماً» زاد أفلح بن عبد

= الله في روايته «يوم حنين» وتقدم في الأدب من طريق عبد الرحمن بن أبي نعم عن أبي سعيد أن المقسوم كان تبرأ بعثه علي بن أبي طالب من اليمن فقسمه النبي ﷺ بين أربعة أنفس، وذكرت أسماءهم هناك.

قوله: «جاء عبد الله بن ذي الخويصرة التميمي» في رواية عبد الرزاق عن معمر بلفظ «بينما رسول الله ﷺ يقسم قسماً إذ جاءه ابن ذي الخويصرة التميمي» وكذا أخرجه الإسماعيلي من رواية عبد الرزاق ومحمد بن ثور وأبو سفيان الحميري وعبد الله بن معاذ أربعتهم عن معمر وأخرجه الثعلبي ثم الواحدي في أسباب النزول من طريق محمد بن يحيى الذهلي عن عبد الرزاق فقال ابن ذي الخويصرة التميمي وهو حرقوص بن زهير أصل الخوارج وما أدري من الذي قال وهو حرقوص إلخ وقد اعتمد على ذلك ابن الأثير في الصحابة فترجم لذي الخويصرة التميمي في الصحابة وساق هذا الحديث من طريق أبي إسحاق الثعلبي وقال بعد فراغه: فقد جعل في هذه الرواية اسم ذي الخويصرة حرقوصاً والله أعلم، وقد جاء أن حرقوصاً اسم ذي الثدية كما سيأتي. قلت: وقد ذكر حرقوص بن زهير في الصحابة أبو جعفر الطبري وذكر أنه كان له في فتوح العراق أثر وأنه الذي افتتح سوق الأهواز ثم كان مع علي في حروبه ثم صار مع الخوارج فقتل معهم، وزعم بعضهم أنه ذو الثدية الآتي ذكره، وليس كذلك، وأكثر ما جاء ذكر هذا القاتل في الأحاديث مبهماً ووصف في رواية عبد الرحمن بن أبي نعم المشار إليها بأنه مشرف الوجنتين غائر العينين ناشز الجبهة كث اللحية مخلوق الرأس مشمر الإزار، وتقدم تفسير ذلك في «باب بعث علي» من المغازي وفي حديث أبي بكرة عند أحمد والطبري «فأتاه رجل أسود طويل مشمر مخلوق الرأس بين عينيه أثر السجود» وفي رواية أبي الوضي عن أبي برزة عند أحمد والطبري والحاكم «أني رسول الله ﷺ بدنانير فكان يقسمها ورجل أسود مطموم الشعر بين عينيه أثر السجود» وفي حديث عبد الله بن عمرو عند البزار والطبري «رجل من أهل البادية حديث عهد بأمر الله».

قوله: «فقال: اعدل يا رسول الله» في رواية عبد الرحمن بن أبي نعم «فقال اتق الله يا محمد» وفي حديث عبد الله بن عمرو فقال «اعدل يا محمد» وفي لفظ له عند البزار والحاكم «فقال: يا محمد والله لئن كان الله أمرك أن تعدل ما أراك تعدل» وفي رواية مقسم التي أشرت إليها «فقال يا محمد قد رأيت الذي صنعت، قال وكيف رأيت؟ قال لم أراك عدلت» وفي حديث أبي بكرة «فقال يا محمد والله ما تعدل» وفي لفظ «ما أراك عدلت في القسمة» ونحوه في حديث أبي برزة.

قوله: «فقال ويحك» في رواية الكشميهني «ويلك» وهي رواية شعيب والأوزاعي كما تقدم الكلام عليها في كتاب الأدب.

قوله: «ومن يعدل إذا لم أعدل» في رواية عبد الرحمن بن أبي نعم. ومن يطع الله إذا لم أطعه ولمسلم من طريقه «أولست أحق أهل الأرض أن أطيع الله» وفي حديث عبد الله بن عمرو «عند من يلتمس العدل بعدي» وفي رواية مقسم عنه «فغضب ﷺ وقال: العدل إذا لم يكن عندي فعند من يكون» وفي



== حديث أبي بكرة « فغضب حتى احمرت وجنتاه » ومن حديث أبي برزة « قال فغضب غضبا شديدا وقال : والله لا تجدون بعدي رجلا هو أعدل عليكم مني » .  
قوله : « قال عمر بن الخطاب : يا رسول الله ائذن لي فأضرب عنقه »

في رواية شعيب ويونس « فقال » بزيادة فاء وقال « ائذن لي فيه فأضرب عنقه » وفي رواية الأوزاعي « فلاضرب » بزيادة لام ، وفي حديث عبد الله بن عمرو من طريق مقسم عنه « فقال عمر : يا رسول الله ألا أقوم عليه فأضرب عنقه » وقد تقدم في المغازي من رواية عبد الرحمن بن أبي نعم عن أبي سعيد في هذا الحديث « فسأله رجل أظنه خالد بن الوليد قتله » وفي رواية مسلم « فقال خالد بن الوليد » بالجزم ، وقد ذكرت وجه الجمع بينهما في أواخر المغازي وأن كلا منهما سأل ، ثم رأيت عند مسلم من طريق جرير عن عمارة بن القعقاع بسنده فيه « فقام عمر بن الخطاب فقال : يا رسول الله ألا أضرب عنقه ؟ قال : لا . ثم أدبر فقام إليه خالد بن الوليد سيف الله فقال : يا رسول الله أضرب عنقه ؟ قال : لا » فهذا نص في أن كلا منهما سأل . وقد استشكل سؤال خالد في ذلك لأن بعث على إلى اليمن كان عقب بعث خالد بن الوليد إليها ، والذهب المقسوم أرسله على من اليمن كما في صدر حديث ابن أبي نعم عن أبي سعيد ، ويجاب بأن عليا لما وصل إلى اليمن رجع خالد منها إلى المدينة فأرسل على الذهب فحضر خالد قسمته ، وأما حديث عبد الله بن عمرو فإنه في قصة قسم وقع بالجعرانة من غنائم حنين ، والسائل في قتله عمر بن الخطاب جزما ، وقد ظهر أن المعترض في الموضوعين واحد كما مضى قريبا .

قوله : « قال دعه » في رواية شعيب « فقال له دعه » كذا لأبي ذر وفي رواية الأوزاعي « فقال لا » وزاد أفلح بن عبد الله في روايته « فقال ما أنا بالذي أقتل أصحابي » .

قوله : « فإن له أصحابا » هذا ظاهره أن ترك الأمر بقتله بسبب أن له أصحابا بالصفة المذكورة ، وهذا لا يقتضي ترك قتله مع ما أظهره من مواجهة النبي ﷺ بما واجهه ، فيحتمل أن يكون لمصلحة التأليف كما فهمه البخاري لأنه وصفهم بالمبالغة في العبادة مع إظهار الإسلام ، فلو أذن في قتلهم لكان ذلك تنفيرا عن دخول غيرهم في الإسلام ، ويؤيده رواية أفلح ولها شواهد ، ووقع في رواية أفلح « سيخرج أناس يقولون مثل قوله » .

قوله : « يحقر أحدكم صلاته مع صلاته وصيامه مع صيامه » كذا في هذه الرواية بالإفراد ، وفي رواية شعيب وغيره « مع صلاتهم » بصيغة الجمع فيه وفي قوله « مع صيامهم » وقد تقدم في ثاني أحاديث الباب الذي قبله وزاد في رواية شعيب ويونس « يقرءون القرآن ولا يحاوز تراقيمهم » بمثناة وقاف جمع ترقية بفتح أوله وسكون الراء وضم القاف وفتح الواو وهي العظم الذي بين نقرة النحر والعاتق ، والمعنى أن قراءتهم لا يرفعها الله ولا يقبلها ، وقيل لا يعملون بالقرآن فلا يثابون على قراءته فلا يحصل لهم إلا سرده . وقال النووي : المراد أنهم ليس لهم فيه حظ إلا مروره على لسانهم لا يصل إلى حلوقهم فضلا عن أن يصل إلى قلوبهم ، لأن المطلوب تعقله وتدبره بوقوعه في القلب . قلت : وهو مثل قوله ==

فيهم أيضا « لا يجاوز إيمانهم حناجرهم » أي ينطقون بالشهادتين ولا يعرفونها بقلوبهم، ووقع في رواية لمسلم « يقرءون القرآن رطبا » قيل المراد الحذق في التلاوة أي يأتون به على أحسن أحواله، وقيل المراد أنهم يواظبون على تلاوته فلا تزال ألسنتهم رطبة به، وقيل هو كناية عن حسن الصوت به حكاها القرطبي، ويرجح الأول ما وقع في رواية أبي الوداك عن أبي سعيد عند مسدد « يقرءون القرآن كأحسن ما يقرؤه الناس » ويؤيد الآخر قوله في رواية مسلم عن أبي بكرة عن أبيه « قوم أشداء أحداء ذلقة ألسنتهم بالقرآن » أخرجه الطبري وزاد في رواية عبد الرحمن بن أبي نعم عن أبي سعيد « يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان، يمرقون » وأرجحها الثالث.

قوله: « يمرقون من الدين كما يمرق السهم » يأتي تفسيره في الحديث الثاني، وفي رواية الأوزاعي كمروق السهم.

قوله: « من الرمية » في رواية معبد بن سيرين عن أبي سعيد الآتية في آخر كتاب التوحيد « لا يعودون فيه حتى يعود السهم إلى فوقه » والرمية فعيلة من الرمي والمراد الغزاة المرمية مثلا. ووقع في حديث عبد الله بن عمرو من رواية مقسم عنه « فإنه سيكون لهذا شيعة يتعمقون في الدين يمرقون منه » الحديث، أي يخرجون من الإسلام بغتة كخروج السهم إذا رماه رام قوي الساعد فأصاب ما رماه فنفذ منه بسرعة بحيث لا يعلق بالسهم ولا بشيء منه من المرمي شيء، فإذا التمس الرامي سهمه وجده ولم يجد الذي رماه فينظر في السهم ليعرف هل أصاب أو أخطأ فإذا لم يره علق فيه شيء من الدم ولا غيره ظن أنه لم يصبه والفرض أنه أصابه، وإلى ذلك أشار بقوله « سبق الفرث والدم » أي جاوزهما ولم يتعلق فيه منهما شيء بل خرجا بعده، ووقع في رواية أبي نضرة عن أبي سعيد عند مسلم فضرب النبي ﷺ لهم مثلا الرجل يرمي الرمية الحديث، وفي رواية أبي المتوكل الناجي عن أبي سعيد عند الطبري « مثلهم كمثل رجل رمى رمية فتوخي السهم حيث وقع فأخذه فنظر إلى فوقه فلم يره دسما ولا دما » لم يتعلق به شيء من الدسم والدم، كذلك هؤلاء لم يتعلقوا بشيء من الإسلام، وعنده في رواية عاصم بن شمع بفتح المعجمة وسكون الميم بعدها معجمة بعد قوله من الرمية « يذهب السهم فينظر في النصل فلا يرى شيئا من الفرث والدم » الحديث، وفيه « يتركون الإسلام وراء ظهورهم » وجعل يديه وراء ظهره، وفي رواية أبي إسحاق مولى بني هاشم عن أبي سعيد في آخر الحديث « لا يتعلقون من الدين بشيء كما لا يتعلق بذلك السهم » أخرجه الطبري، وفي حديث أنس عن أبي سعيد عند أحمد وأبي داود والطبري « لا يرجعون إلى الإسلام حتى يرتد السهم إلى فوقه » وجاء عن ابن عباس عند الطبري وأوله في ابن ماجه بسياق أوضح من هذا ولفظه « سيخرج قوم من الإسلام خروج السهم من الرمية عرضت للرجال فرموها فانمرق سهم أحدهم منها فخرج فأناه فنظر إليه فإذا هو لم يتعلق بنصله من الدم شيء، ثم نظر إلى الفخذ فلم يره تعلق من الدم بشيء، فقال: إن كنت أصبت فإن بالريش والفوق شيئا من الدم، فنظر فلم ير شيئا تعلق بالريش والفوق. قال: كذلك يخرجون من الإسلام » وفي رواية بلال بن يقطين



عن أبي بكرة «يأتيهم الشيطان من قبل دينهم» وللحميدي وابن أبي عمر في مسنديهما من طريق أبي بكر مولى الأنصار عن علي «أن ناسا يخرجون من الدين كما يخرج السهم من الرمية ثم لا يعودون فيه أبدا».

قوله: «آيتهم» أي علامتهم، ووقع في رواية ابن أبي مريم عن علي عند الطبري «علامتهم». قوله: «رجل إحدى يديه أو قال ثديه» هكذا للأكثر بالثنية فيهما مع الشك هل هي ثنية يد أو ثدي بالمثلثة، وفي رواية المستملي هنا بالمثلثة فيهما فالشك عنده هل هو الثدي بالافراد أو بالثنية، ووقع في رواية الأوزاعي «إحدى يديه» ثنية يد ولم يشك، وهذا هو المعتمد، فقد وقع في رواية شعيب ويونس «إحدى عضديه».

قوله: «مثل الثدي المرأة أو قال مثل البضعة» بفتح الموحدة وسكون المعجمة أي القطعة من اللحم. قوله: «تدردر» بفتح أوله ودالين مهملتين مفتوحتين بينهما راء ساكنة وآخره راء وهو على حذف إحدى التاءين وأصله تدردر ومعناه تتحرك وتذهب وتجيء، وأصله حكاية صوت الماء في بطن الوادي إذا تدافع، وفي رواية عبيدة بن عمرو عن علي عند مسلم «فيهم رجل مخدج اليد أو مودن اليد أو مثدون اليد» والمخدج بخاء معجمة وجيم والمودن بوزنه والمثدون بفتح الميم وسكون المثلثة، وكلها بمعنى وهو الناقص، وله من رواية زيد بن وهب عن علي «و غاية ذلك أن فيهم رجلا له عضد ليس له ذراع على رأس عضده مثل حلمة الثدي عليه شعرات بيض» وعند الطبري من وجه آخر «فيهم رجل مجدع اليد كأنها ثدي حبشية» وفي رواية أفلح بن عبد الله «فيها شعرات كأنها سخلة سبع، وفي رواية أبي بكر مولى الأنصار» كثدي المرأة لها حلمة كحلمة المرأة حولها سبع هلبات» وفي رواية عبيد الله بن أبي رافع عن علي عند مسلم «منهم أسود إحدى يديه طبي شاة أو حلمة ثدي» فأما الطبي فهو بضم الطاء المهملة وسكون الموحدة وهي الثدي، وعند الطبري من طريق طارق بن زياد عن علي «في يده شعرات سود» والأول أقوى، وقد ذكر عليه السلام للخوارج علامة أخرى ففي رواية معبد بن سيرين عن أبي سعيد «قل ما سيماهم، قال: سيماهم التحليق» وفي رواية عاصم ابن شمع عن أبي سعيد «فقام رجل فقال: يا نبي الله هل في هؤلاء القوم علامة؟ قال: يحلقون رءوسهم فيهم ذو ثدية» وفي حديث أنس عن أبي سعيد «هم من جلدتنا ويتكلمون بألسنتنا، قيل: يا رسول الله ما سيماهم؟ قال التحليق» هكذا أخرجه الطبري، وعند أبي داود بعضه.

قوله: «يخرجون على خير فرقة من الناس» كذا للأكثر هنا، وفي علامات النبوة وفي الأدب «حين» بكسر المهملة وآخره نون و«فرقة» بضم الفاء. ووقع في رواية عبد الرزاق عند أحمد وغيره «حين فترة من الناس» بفتح الفاء وسكون المشناة، ووقع للكشميهني في هذه المواضع «على خير» بفتح المعجمة وآخره راء و«فرقة» بكسر الفاء والأول المعتمد وهو الذي عند مسلم وغيره وإن كان الآخر صحيحا ويؤيد الأول أن عند مسلم من طريق أبي نضرة عن أبي سعيد «تمرق مارقة عند فرقة من المسلمين»

يقتلهم أولى الطائفتين بالحق» وفي لفظ له «يكون في أمتي فرقان فيخرج من بينهما طائفة مارقة يلي قتلهم أولا هم بالحق» وفي لفظ له «يخرجون في فرقة من الناس يقتلهم أدنى الطائفتين إلى الحق» وفيه «فقال أبو سعيد: وأنتم قتلتموهم يا أهل العراق» وفي رواية الضحاك المشرقي عن أبي سعيد «يخرجون على فرقة مختلفة يقتلهم أقرب الطائفتين إلى الحق» وفي رواية أنس عن أبي سعيد عند أبي داود «من قاتلهم كان أولى بالله منهم».

قوله: «قال أبو سعيد» هو متصل بالسند المذكور.

قوله: «أشهد سمعت من النبي ﷺ» كذا هنا باختصار، وفي رواية شعيب ويونس «قال أبو سعيد فأشهد أي سمعت هذا الحديث من النبي ﷺ، وقد مضى في الباب الذي قبله من وجه آخر عن أبي سعيد «سمعت رسول الله ﷺ يقول يخرج في هذه الأمة» وفي رواية أفلح بن عبد الله «حضرت هذا من رسول الله ﷺ».

قوله: «وأشهد أن علياً قتلهم» في رواية شعيب «أن علي بن أبي طالب قاتلهم وكذا وقع في رواية الأوزاعي ويونس «قاتلهم» ووقع في رواية أفلح بن عبد الله «وحضرت مع علي يوم قتلهم بالنهر» ونسبة قتلهم لعلي لكونه كان القائم في ذلك، وقد مضى في الباب قبله من رواية سويد بن غفلة عن علي «أمر النبي ﷺ يقتلهم» ولفظه «فأينما لقيتموهم فاقتلوهم» وقد ذكرت شواهد، ومنها حديث نصر بن عاصم عن أبي بكره رفعه «إن في أمتي أقواما يقرءون القرآن لا يجاوز تراقيهم، فإذا لقيتموهم فأنيموهم» أي فاقتلوهم أخرجه الطبري، وتقدم في أحاديث الأنبياء وغيرها «لئن أدركتهم لأقتلهم» وأخرج الطبري من رواية مسروق قال «قالت لي عائشة: من قتل المخدج؟ قلت: علي قالت فأين قتله؟ قلت على نهر يقال لأسفله النهر» قالت: اتني على هذا بيينة، فأتيها بخمسين نفسا شهدوا أن علياً قتله بالنهر» أخرجه أبو يعلى والطبري، وأخرج الطبراني في «الأوسط» من طريق عامر بن سعد قال «قال عمار لسعد: أما سمعت رسول الله ﷺ يقول: يخرج أقوام من أمتي يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية يقتلهم علي بن أبي طالب؟ قال: إي والله» وأما صفة قتالهم وقتلهم فوُجعت عند مسلم في رواية زيد بن وهب الجهني أنه كان في الجيش الذين كانوا مع علي حين ساروا إلى الخوارج فقال علي بعد أن حدث بصفتهم عن النبي ﷺ: والله إني لأرجو أن يكونوا هؤلاء القوم، فإنهم قد سفكوا الدم الحرام وأغاروا في سرح الناس، قال فلما التقينا وعلي الخوارج يومئذ عبد الله بن وهب الراسبي فقال لهم: ألغوا الرماح وسلوا سيوفكم من جفونها فيأني أخاف أن يناشدوكم كما ناشدوكم يوم حروراء، قال فشجرهم الناس برماحهم، قال فقتل بعضهم على بعض، وما أصيب من الناس يومئذ إلا رجلان. وأخرج يعقوب بن سفيان من طريق عمران بن جرير عن أبي مجلز قال: كان أهل النهر أربعة آلاف فقتلهم المسلمون ولم يقتل من المسلمين سوى تسعة، فإن شئت فاذهب إلى أبي برزة فاسأله فإنه شهد ذلك. وأخرج إسحاق بن راهويه في مسنده من طريق حبيب بن أبي ثابت



قال: أتيت أبا وائل فقلت: أخبرني عن هؤلاء القوم الذين قتلهم عليّ فيم فارقوه وفيم استحل قتالهم؟ قال: لما كنا بصفين استحر القتل في أهل الشام فرفعوا المصاحف فذكر قصة التحكيم، فقال الخوارج ما قالوا ونزلوا حروراء، فأرسل إليهم عليّ فرجعوا ثم قالوا نكون في ناحيته فإن قبل القضية قاتلناه وإن نقضها قاتلنا معه، ثم افرقت منهم فرقة يقتلون الناس فحدث عليّ عن النبي ﷺ بأمرهم.

وعند أحمد والطبراني والحاكم من طريق عبد الله بن شداد أنه دخل على عائشة مرجعه من العراق ليألي قتل عليّ فقالت له عائشة تحدثني بأمر هؤلاء القوم الذين قتلهم عليّ، قال: إن علياً لما كاتب معاوية وحكما الحكمين خرج عليه ثمانية آلاف من قراء الناس فنزلوا بأرض يقال لها حروراء من جانب الكوفة واعتبوا عليه فقالوا: انسلخت من قميص ألبسكه الله ومن اسم سماك الله به، ثم حكمت الرجال في دين الله ولا حكم إلا لله، فبلغ ذلك علياً فجمع الناس فدعا بمصحف عظيم فجعل يضربه بيده ويقول: أيها المصحف حدث الناس، فقالوا ماذا إنسان؟ إنما هو مداد وورق، ونحن نتكلم بما رويانا منه، فقال: كتاب الله بيني وبين هؤلاء، يقول الله في امرأة رجل (فإن خفتن شقاق بينهما) الآية، وأمة محمد أعظم من امرأة رجل، ونقموا عليّ أن كاتبنا معاوية، وقد كاتب رسول الله ﷺ سهيل بن عمرو ولقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة. ثم بعث إليهم ابن عباس فناظرهم فرجع منهم أربعة آلاف فيهم عبد الله بن الكواء، فبعث عليّ إلى الآخرين أن يرجعوا فأبوا. فأرسل إليهم: كونوا حيث شئتم وبيننا وبينكم أن لا تسفكوا دماً حراماً ولا تقطعوا سيلاً ولا تظلموا أحداً، فإن فعلتم نبذت إليكم الحرب. قال عبد الله بن شداد: فوالله ما قتلهم حتى قطعوا السبيل وسفكوا الدم الحرام الحديث.

وأخرج النسائي في الخصائص صفة مناظرة ابن عباس لهم بطولها. وفي الأوسط للطبراني من طريق أبي السائغة عن جندب بن عبد الله البجلي قال: لما فارقت الخوارج علياً خرج في طلبهم فاتتهنا إلى عسكرهم فإذا لهم دوي كدوي النحل من قراءة القرآن، وإذا فيهم أصحاب البرانس أي الذين كانوا معروفين بالزهد والعبادة، قال فدخلني من ذلك شدة، فنزلت عن فرسي وقمت أصلي فقلت: اللهم إن كان في قتال هؤلاء القوم لك طاعة فائذن لي فيه. فمر بي عليّ فقال لما حاذاني تعود بالله من الشك يا جندب، فلما جئته أقبل رجل على بردون يقول إن كان لك بالقوم حاجة فإنهم قد قطعوا النهر، قال ما قطعوه ثم جاء آخر كذلك، ثم جاء آخر كذلك قال: لا ما قطعوه ولا يقطعونه وليقتلن من دونه عهد من الله ورسوله، قلت الله أكبر، ثم ركبنا فسايرته فقال لي: سأبعث إليهم رجلاً يقرأ المصحف يدعوهم إلى كتاب الله وسنة نبيه فلا يقبل علينا بوجهه حتى يرشقوه بالنبل ولا يقتل منا عشرة ولا ينجو منهم عشرة، قال فاتتهنا إلى القوم فأرسل إليهم رجلاً فرماه إنسان فأقبل علينا بوجهه فقعد وقال عليّ: دونكم القوم فما قتل منا عشرة ولا نجا منهم عشرة. وأخرج يعقوب بن سفيان بسند صحيح عن حميد بن هلال قال حدثنا رجل من عبد القيس قال: لحقت بأهل النهر فإني مع طائفة منهم أسير إذ أتينا على قرية بيننا نهر، فخرج رجل من القرية مروعا فقالوا له لا روع عليك، وقطعوا إليه النهر فقالوا له أنت ابن

= خباب صاحب النبي ﷺ؟ قال: نعم، قالوا: فحدثنا عن أبيك فحدثهم بحديث يكون فنة فإن استطعت أن تكون عبد الله المقتول فكن، قال فقدموه فضربوا عنقه، ثم دعوا سريره وهي حبلى فبقروا عما في بطنها. ولابن أبي شيبة من طريق أبي مجلز لاحق بن حميد قال قال علي لأصحابه: لا تبدءوهم بقتال حتى يحدثوا حدثا، قال فمر بهم عبد الله بن خباب فذكر قصة قتلهم له وبجاريته وأنهم بقروا بطنها وكانوا مروا على ساقته فأخذ واحد منهم ثمرة فوضعها فيه فقالوا له ثمرة معاهد فيم استحللتها؟ فقال لهم عبد الله بن خباب: أنا أعظم حرمة من هذه الثمرة. فأخذوه فذبحوه، فبلغ عليا فأرسل إليهم: أقيدونا بقاتل عبد الله بن خباب، فقالوا: كلنا قتله، فأذن حينئذ في قتالهم. وعند الطبري من طريق أبي مريم قال أخبرني أخي أبو عبد الله أن عليا سار إليهم حتى إذا كان حذاءهم على شط النهر وان أرسل يناشدهم فلم تزل رسله تختلف إليهم حتى قتلوا رسوله، فلما رأى ذلك نهض إليهم فقاتلهم حتى فرغ منهم كلهم.

قوله: «جيء بالرجل على النعت الذي نعته النبي ﷺ»

في رواية شعيب «على نعت النبي ﷺ الذي نعته» وفي رواية أفلح «فالتمس علي فلم يجده ثم وجده بعد ذلك تحت جدار على هذا النعت» وفي رواية زيد بن وهب فقال علي التمسوا فيهم المخدج فالتمسوه فلم يجده فقام علي بنفسه حتى أتى ناسا قد قتل بعضهم على بعض قال آخروهم فوجده مما يلي الأرض فكبر ثم قال: صدق الله وبلغ رسوله. وفي رواية عبيد الله بن أبي رافع «فلما قتلهم علي قال انظروا، فنظروا فلم يجدوا شيئا، فقال ارجعوا فوالله ما كذبت ولا كذبت مرتين أو ثلاثا ثم وجده في خربة فأتوا به حتى وضعوه بين يديه» أخرجه مسلم، وفي رواية للطبري من طريق زيد بن وهب: «فقال علي: اطلبوا ذا الثدي، فطلبوه فلم يجده فقال: ما كذبت ولا كذبت اطلبوه فطلبوه، فوجده في وهدة من الأرض عليه ناس من القتلى، فإذا رجل على يده مثل سبلات السنور، فكبر علي والناس وأعجبه ذلك» ومن طريق عاصم بن كليب حدثنا أبي قال: «بينما نحن قعود عند علي فقام رجل عليه أثر السفر فقال: إني كنت في العمرة فدخلت على عائشة فقالت: ما هؤلاء القوم الذين خرجوا فيكم؟ قلت: قوم خرجوا إلى أرض قريبة منا يقال لها حروراء، فقالت: أما إن ابن أبي طالب لو شاء لحدثكم بأمرهم، قال فأهل علي وكبر فقال: دخلت على رسول الله ﷺ وليس عنده غير عائشة فقال: كيف أنت وقوم يخرجون من قبل المشرق وفيهم رجل كأن يده ثدي حبشية، نشدكم الله هل أخبركم بأنه فيهم؟ قالوا: نعم، فحجتموني فقلت ليس فيهم فحلفت لكم أنه فيهم ثم أتيتوني به تسحبونه كما نعت لي. فقالوا: اللهم نعم. قال فأهل علي وكبر» وفي رواية أبي الوضي بفتح الواو وكسر الضاد المعجمة الخفيفة والتشديد عن علي «اطلبوا المخدج» فذكر الحديث وفيه «فاستخرجوه من تحت القتلى في طين» قال أبو الوضي: كأي أنظر إليه حبشي عليه طريق له إحدى يديه مثل ثدي المرأة عليها شعيرات مثل شعيرات تكون على ذنب اليربوع» ومن طريق أبي مريم قال «إن كان وذلك

٤٢ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ أَيُّوبَ قَالَ: حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ أَبِي مُزَاحِمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ يُوسُفَ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ قَتَادَةَ بْنِ دِعَامَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَأَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «سَيَكُونُ فِي أُمَّتِي اخْتِلَافٌ وَفُرْقَةٌ، ثُمَّ قَوْمٌ يُحْسِنُونَ الْقِيلَ وَيُسَيِّئُونَ الْفِعْلَ، يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، ثُمَّ لَا يَزِجِعُونَ حَتَّى يَزْتَدَّ عَلَى فَوْقِهِ، هُمْ شَرُّ الْخَلْقِ وَالْخَلِيقَةِ، طُوبَى لِمَنْ قَتَلَهُمْ أَوْ قَتَلُوهُ، يَدْعُونَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ، وَلَيْسُوا مِنْهُ فِي شَيْءٍ، مَنْ قَتَلَهُمْ كَانَ أَوْلَى بِاللَّهِ مِنْهُمْ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا سِمَاهُمْ؟ قَالَ: «التَّحْلِيْقُ»<sup>(١)</sup>.

٤٣ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْوَاسِطِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا سَيَّارُ بْنُ حَاتِمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا

= المخدج لمعنا في المسجد وكان فقيرا قد كسوته برنسا لي ورأيت يشهد طعام على وكان يسمى نافعا ذا الثدية وكان في يده مثل ثدي المرأة على رأسه حلمة مثل حلمة الثدي عليه شعيرات مثل سبلات السنور «أخرجهما أبو داود، وأخرجه الطبري من طريق أبي مريم مطولا وفيه «وكان على يحدثنا قبل ذلك أن قوما يخرجون وعلامتهم رجل مخدج اليد فسمعت ذلك منه مرارا كثيرة وسمعت المخدج حتى رأيت يتكره طعامه من كثرة ما يسمع ذلك منه « وفيه «ثم أمر أصحابه أن يلتمسوا المخدج فالتمسوه فلم يجدوه حتى جاء رجل فبشره فقال وجدناه تحت قتيلين في ساقية، فقال والله ما كذبت ولا كذبت « وفي رواية أفلح « فقال على أيكم يعرف هذا؟ فقال رجل من القوم: نحن نعرفه، هذا حرقوص وأمه هاهنا، قال فأرسل على إلى أمه فقالت: كنت أرعى غنما في الجاهلية فغشيني كهيئة الظلة فحملت منه فولدت هذا « وفي رواية عاصم بن شمش عن أبي سعيد قال حدثني عشرة من أصحاب النبي ﷺ أن عليا قال «التمسوا لي العلامة التي قال رسول الله ﷺ فإني لم أكذب ولا أكذب، فجيء به فحمد الله وأثنى عليه حين عرف العلامة « ووقع في رواية أبي بكر مولى الأنصار عن على حولها سبع هلبات وهو بضم الهاء وموحدة جمع هلبة، وفيه أن الناس وجدوا في أنفسهم بعد قتل أهل النهر فقال على: إني لا أراه إلا منهم، فوجدوه على شفير النهر تحت القتلى فقال على: صدق الله ورسوله، وفرح الناس حين رأوه واستبشروا وذهب عنهم ما كانوا يجدونه «. انظر فتح الباري (١٢/ ٢٩٢-٢٩٨).

(١) أخرجه أحمد (٣/ ٢٢٤)، وأبو داود (٤٧٦٥) وأبو يعلى (٣١١٧)، والحاكم (٢/ ١٤٨)، والبيهقي في السنن (٨/ ١٧١) والحديث صححه العلامة الألباني في صحيح أبي داود وقال الأرناؤوط (٢١/ ٥١): إسناده عن أنس صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين، وقَتَادَةُ لم يسمع من أبي سعيد الخدري، وإنما سمع هذا الحديث من أبي المتوكل الناجي عن أبي سعيد كما أخرجه الحاكم في «مستدركه» ١٤٨/ ٢.

أَبُو عِمْرَانَ الْجَوْنِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَبَاحٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ كَعْبِ الْأَخْبَارِ قَالَ: «لِلشَّهِيدِ نُورَانِ، وَلِمَنْ قَتَلَهُ الْخَوَارِجُ عَشْرَةُ أُنْوَارٍ لَهُ، وَلِجَهَنَّمَ سَبْعَةُ أَبْوَابٍ: بَابٌ مِنْهَا لِلْحُرُورِيَّةِ، وَلَقَدْ خَرَجُوا عَلَى دَاوُدَ نَبِيِّ اللَّهِ فِي زَمَانِهِ<sup>(١)</sup>.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ: هَذِهِ صِفَةُ الْحُرُورِيَّةِ، وَهُمْ الشُّرَاةُ الْخَوَارِجُ، الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَيَتَّبِعُونَ مَا نَشَبَهُ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] الْآيَةِ، وَقَدْ حَذَّرَ النَّبِيُّ ﷺ أُمَّتَهُ مِنْ هَذِهِ صِفَتِهِ.

٤٤ - حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ هَارُونُ بْنُ يُونُسَ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا نَشَبَهُ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] الْآيَةِ، فَقَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِيهِ فَهُمْ الَّذِينَ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى، فَاحْذَرُوهُمْ».

٤٥ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي دَاوُدَ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَكِيمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [آل عمران: ٧] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَمَا يَذْكُرُ إِلَّا أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ فَقَالَ: «يَا عَائِشَةُ، إِذَا رَأَيْتُمُ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِيهِ فَهُمْ الَّذِينَ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى، فَاحْذَرُوهُمْ»<sup>(٢)</sup>.

٤٦ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي دَاوُدَ قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُثَنَّى بْنُ أَحْمَدَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو

(١) أخرجه أيضا عبد الرزاق في المصنف (١٥٥/١٠)، وابن أبي شيبة (٣١٦/١٥)، وعبد الله بن أحمد في السنة (٦٣٨/٢) وهو حسن بطرقه، وكعب المذكور هو كعب الأخبار وكعب الأخبار رضي الله عنه، كان يهوديا من علماء اليهود ثم أسلم في الدولة العمرية وجعل يحدث عمر رضي الله عنه عن كتب قديمة، وربما استمع له عمر رضي الله عنه، فترخص الناس في استماع ما عنده ونقلوا ما عنده من الإسرائيليات، وهذه الأمة والله الحمد والمنة مستغنية عن كل ذلك بكمال نبينا ورسالته فلم يحوج الله الأمة بعده إلى أخبار كعب وغيره من أهل الكتاب، ولا محدث ولا ملهم ولا صاحب كشف ولا منام.

(٢) أخرجه البخاري برقم (٤٥٤٧)، ومسلم برقم (٢٦٦٥).

(تنبيه): مسألة المحكم والمتشابه سيأتي فيها باب خاص وسنوضحها هناك.



ابْنُ خَالِدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ لَهِيْعَةَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَخْرَجْنَا مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ مَنَّا﴾ [آل عمران: ٧] قَالَ: «أَمَّا الْمُتَشَابِهَاتُ: فَهُنَّ آيٌ فِي الْقُرْآنِ يَتَشَابِهْنَ عَلَى النَّاسِ إِذَا قَرَأُوهُنَّ، مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ يُضِلُّ مَنْ ضَلَّ مِمَّنْ ادَّعَى هَذِهِ الْكَلِمَةَ، كُلُّ فِرْقَةٍ يَقْرَأُونَ آيَاتِ مِنَ الْقُرْآنِ، وَيَزْعُمُونَ أَنَّهَا لَهُمْ أَصَابُوا بِهَا الْهُدَى وَمِمَّا تَتَّبِعُ الْحُرُورِيَّةُ مِنَ الْمُتَشَابِهِ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَتَّخِذْ يَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤] وَيَقْرَأُونَ مَعَهَا: ﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١] فَإِذَا رَأَوْا الْإِمَامَ يَحْكُمُ بِغَيْرِ الْحَقِّ قَالُوا: قَدْ كَفَرَ، وَمَنْ كَفَرَ عَدَلَ رَبُّهُ فَقَدْ أَشْرَكَ فَهَؤُلَاءِ الْأُئِمَّةُ مُبْشِرُونَ، فَيَخْرُجُونَ فَيَفْعَلُونَ مَا رَأَيْتَ؛ لِأَنَّهُمْ يَتَأَوَّلُونَ هَذِهِ الْآيَةَ»<sup>(١)</sup>.

٤٧- وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُقَرِّئِ قَالَ: ثنا سُفْيَانُ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: ذَكَرَ لِابْنِ عَبَّاسٍ الْخَوَارِجُ وَمَا يُصِيبُهُمْ عِنْدَ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ؟ قَالَ: «يُؤْمِنُونَ بِمُحْكَمِهِ، وَيَضِلُّونَ عَنْ مُتَشَابِهِهِ وَقَرَأَ ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾ [آل عمران: ٧]»<sup>(٢)</sup>.

٤٨- حَدَّثَنَا ابْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ أَيْضًا قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُقَرِّئِ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ وَذَكَرَ لَهُ الْخَوَارِجُ وَاجْتِهَادُهُمْ وَصَلَاتُهُمْ، قَالَ: «لَيْسَ هُمْ بِأَشَدَّ اجْتِهَادًا مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، وَهُمْ عَلَى ضَلَالَةٍ»<sup>(٣)</sup>.

٤٩- وَأَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ الْبُخَارِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي زُمَيْلٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْمَلِيحِ الرَّقِّيُّ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي نَشِيطٍ، عَنِ الْحَسَنِ، وَذَكَرَ الْخَوَارِجَ فَقَالَ: «حَيَارَى سَكَارَى، لَيْسَ بِيَهُودٍ وَلَا نَصَارَى، وَلَا مَجُوسٍ فَيَعْذُرُونَ»<sup>(٤)</sup>.

(١) عزاه السيوطي في الدر المنثور (١٤٦/٢) لابن المنذر أيضا، وإسناده ضعيف.

(٢) أخرجه أيضا ابن أبي شيبة في المصنف (٣١٣/١٥) وإسناده صحيح.

(٣) أخرجه أيضا عبد الرزاق في المصنف (١٥٣/١٠)، وابن أبي شيبة في المصنف (٣١٣/١٥) وإسناده صحيح.

(٤) إسناده لين، فيه سليمان بن أبي نَشِيط ذكره البخاري في التاريخ الكبير (٣٥٨/٤)، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (١٤٧/٤) ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا ومثل هذا يكون مجهول، ولا ينفعه توثيق ابن حبان له بذكره له في ثقافته (٣١٥/٤) لما هو معروف عن ابن حبان من توثيقه المجاهيل.

٥٠- وَحَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ شَاهِينَ قَالَ: حَدَّثَنَا الصَّلْتُ بْنُ مَسْعُودٍ قَالَ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُعَلَّى بْنُ زِيَادٍ قَالَ: قِيلَ لِلْحَسَنِ: يَا أَبَا سَعِيدٍ، خَرَجَ خَارِجِيٌّ بِالْخُرَيْبَةِ، فَقَالَ: « الْمُسْكِينُ رَأَى مُنْكَرًا فَأَنْكَرَهُ، فَوَقَعَ فِيمَا هُوَ أَنْكَرُ مِنْهُ »<sup>(١)</sup>.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ: فَلَا يَنْبَغِي لِمَنْ رَأَى اجْتِهَادَ خَارِجِيٍّ قَدْ خَرَجَ عَلَى إِمَامٍ عَدْلًا كَانَ الْإِمَامُ أَوْ جَائِزًا، فَخَرَجَ وَجَمَعَ جَمَاعَةً وَسَلَّ سَيْفَهُ، وَاسْتَحْلَ قِتَالَ الْمُسْلِمِينَ، فَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَغْتَرَّ بِقِرَاءَتِهِ لِلْقُرْآنِ، وَلَا بِطُولِ قِيَامِهِ فِي الصَّلَاةِ، وَلَا بِدَوَامِ صِيَامِهِ، وَلَا بِحُسْنِ أَلْفَاظِهِ فِي الْعِلْمِ إِذَا كَانَ مَذْهَبُهُ مَذْهَبَ الْخَوَارِجِ<sup>(٢)</sup>.

(١) إسناده حسن.

(٢) وقد وجد ما حذر منه المصنف سبيلا إلى قلوب الألف من الشباب المتحمس، فاستقر فيها اعتقادا جازما، فحرموا على أنفسهم، غشيان المساجد، والصلاة وراء أئمتها، وكفروا بالحكام الذين يشهدون أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، وعدّوهم مشركين، وتوكلوا على فهم غير قويم، لآيات من كتاب الله تعالى. ثم وسعوا دائرة حكمهم على المجتمع، فقالوا: إن كل أهله يدينون دين الجاهلية، ومن يرضى بحكم حكام المسلمين الآن؛ فهو كافر مثلهم، سواء أكان رضاه سكوتيا أو قوليا. قال العلامة الألباني في كتابه التحذير من فتنة التكفير: إن مسألة التكفير عموما - لا للحكام فقط بل وللمحكومين أيضا - هي فتنة عظيمة قديمة تبتتها فرقة من الفرق الإسلامية القديمة وهي المعروفة بـ (الخوارج) ومع الأسف الشديد فإن البعض من الدعاة أو المتحمسين قد يقع في الخروج عن الكتاب والسنة ولكن بأسم الكتاب والسنة، والسبب في هذا يعود إلى أمرين اثنين:

أحدهما: ضحالة العلم. والأمر الآخر - وهو مهم جدا - أنهم لم يتفقهوا بالقواعد الشرعية والتي هي أساس الدعوة الإسلامية الصحيحة التي يعد كل من خرج عنها من تلك الفرق المنحرفة عن الجماعة التي أثنى عليها رسول الله ﷺ في غير ما حديث بل والتي ذكرها ربنا ﷻ وبين أن من خرج عنها يكون قد شاق الله ورسوله وذلك في قوله ﷻ: ﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُولِهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴾ [النساء: ١١٥]. فإن الله - لأمر واضح عند أهل العلم - لم يقتصر على قوله: ﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُ الْهُدَى ... تُولِهِ مَا تَوَلَّى ... ﴾ وإنما أضاف إلى مشاققة الرسول اتباع غير سبيل المؤمنين فقال: ﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُولِهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴾ [النساء: ١١٥]. فاتباع سبيل المؤمنين أو عدم اتباع سبيلهم أمر هام جدا إيجابا وسلبا فمن اتبع سبيل المؤمنين: فهو الناجي عند رب العالمين ومن خالف سبيل المؤمنين: فحسبه جهنم وبئس المصير.

من هنا ضلت طوائف كثيرة جدا - قديما وحديثا - لأنهم لم يكتفوا بعدم التزام سبيل المؤمنين فحسب ولكن ركبوا عقولهم واتبعوا أهواءهم في تفسير الكتاب والسنة ثم بنوا على ذلك نتائج خطيرة جدا خرجوا بها عما كان عليه سلفنا الصالح رضوان الله تعالى عليهم جميعا، وهذه الفقرة من الآية الكريمة: ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ أكدها عليه الصلاة والسلام تأكيدا بالغيا في غير ما حديث نبوي صحيح، وهذه الأحاديث - التي سأورد بعضها منها - ليست مجهولة عند عامة المسلمين - فضلا عن خاصتهم - لكن المجهول فيها هو أنها تدل على ضرورة التزام سبيل المؤمنين في فهم الكتاب والسنة ووجوب ذلك وتأكيد هذه النقطة يسهو عنها - ويغفل عن ضرورتها ولزومها - كثير من الخاصة فضلا عن هؤلاء الذين عرفوا بـ (جماعة التكفير) أو بعض أنواع الجماعات التي تنسب نفسها للجهاد وهي في حقيقتها من فلول التكفير، فهؤلاء - وأولئك - قد يكونون في دواخل أنفسهم صالحين ومخلصين ولكن هذا وحده غير كاف ليكون صاحبه عند الله ﷻ من الناجين المفلحين إذ لا بد للمسلم أن يجمع بين أمرين اثنين:

صدق الإخلاص في النية لله ﷻ، وحسن الاتباع لما كان عليه النبي ﷺ، فلا يكفي - إذا - أن يكون المسلم مخلصا وجادا فيما هو في صدده من العمل بالكتاب والسنة والدعوة إليهما بل لا بد - بالإضافة إلى ذلك - من أن يكون منهجه منهجا سويا سليما وصحيحا مستقيما ولا يتم ذلك على وجهه إلا باتباع ما كان عليه سلف الأمة الصالحون رضوان الله تعالى عليهم أجمعين فمن الأحاديث المعروفة الثابتة التي تؤصل ما ذكرت - وقد أشرت إليها آنفا - حديث الفرق الثلاث والسبعين ألا وهو قوله عليه الصلاة والسلام: «افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة وافترت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة وستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة» قالوا: من هي يا رسول الله؟ قال: «الجماعة» وفي رواية: «ما أنا عليه وأصحابي».

ف نجد أن جواب النبي ﷺ يلتقي تماما مع الآية السابقة: ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ﴾. فأول ما يدخل في عموم الآية هم أصحاب الرسول ﷺ إذ لم يكتف الرسول ﷺ في هذا الحديث بقوله: «ما أنا عليه...» - مع أن ذلك قد يكون كافيا في الواقع للمسلم الذي يفهم حقا الكتاب والسنة - ولكنه عليه الصلاة والسلام يطبق تطبيقا عمليا قوله سبحانه وتعالى في حقه ﷺ أنه: ﴿بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٢٨] فمن تمام رأفته وكمال رحمته بأصحابه وأتباعه أن أوضح لهم صلوات الله وسلامه عليه أن علامة الفرق الناجية: أن يكون أبناؤها وأصحابها على ما كان عليه الرسول عليه الصلاة والسلام وعلى ما كان عليه أصحابه من بعده، وعليه فلا يجوز أن يقتصر المسلمون عامة والدعاة خاصة في فهم الكتاب والسنة على الوسائل المعروفة للفهم كمعرفة اللغة العربية والناسخ والمنسوخ وغير ذلك بل لا بد من أن يرجع قبل ذلك كله إلى ما كان عليه أصحاب النبي ﷺ لأنهم - كما تبين من آثارهم ومن سيرتهم - أنهم كانوا أحلص لله ﷻ في العبادة وأفقه منا في الكتاب والسنة إلى غير ذلك من

= الخصال الحميدة التي تخلقوا بها وتأدبوا بآدابها، ويشبه هذا الحديث تماما - من حيث ثمرته وفائدته - حديث الخلفاء الراشدين المروي في السنن من حديث العرياض بن سارية رضي الله تعالى عنه قال: وعظنا رسول الله ﷺ موعظة وجلت منها القلوب وذرفت منها العيون فقلنا: كأنها موعظة مودع فأوصنا يا رسول الله قال: «أوصيكم بالسمع والطاعة وإن ولي عليكم عبد حبشي وإنه من يعش منكم فسيرى اختلافا كثيرا فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي عضوا عليها بالنواجذ...» وذكر الحديث، والشاهد من هذا الحديث هو معنى جوابه على السؤال السابق إذ حض ﷺ أمته في أشخاص أصحابه أن يتمسكوا بسنته ثم لم يقتصر على ذلك بل قال: «وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي».

فلا بد لنا - والحالة هذه - من أن ندندن دائما وأبدا حول هذا الأصل الأصيل إذا أردنا أن نفهم عقيدتنا وأن نفهم عبادتنا وأن نفهم أخلاقنا وسلوكنا، ولا محيد عن العودة إلى منهج سلفنا الصالح لفهم كل هذه القضايا الضرورية للمسلم حتى يتحقق فيه - صدقا - أنه من الفرقة الناجية ومن هنا ضلت طوائف قديمة وحديثة حين لم ينتبهوا إلى مدلول الآية السابقة وإلى مغزى حديث سنة الخلفاء الراشدين وكذا حديث افتراق الأمة فكان أمرا طبيعيا جدا أن ينحرفوا كما انحرف من سبقهم عن كتاب الله وسنة رسول ﷺ ومنهج السلف الصالح.

ومن هؤلاء المنحرفين: الخوارج قدماء ومحدثين، فإن أصل فتنة التكفير في هذا الزمان - بل منذ أزمان - هو آية يدندنون دائما حولها ألا وهي قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤] فيأخذونها من غير فهم عميقة ويوردونها بلا معرفة دقيقة، ونحن نعلم أن هذه الآية الكريمة قد تكررت وجاءت خاتمتها بألفاظ ثلاثة وهي: ﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]، ﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥]، ﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٧].

فمن تمام جهل الذين يحتاجون بهذه الآية باللفظ الأول منها فقط: ﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾: أنهم لم يلمسوا على الأقل ببعض النصوص الشرعية - قرآنا أم سنة - التي جاء فيها ذكر لفظة (الكفر) فأخذوها - بغير نظر - على أنها تعني الخروج من الدين وأنه لا فرق بين هذا الذي وقع في الكفر وبين أولئك المشركين من اليهود والنصارى وأصحاب الملل الأخرى الخارجة عن ملة الإسلام.

بينما لفظة الكفر في لغة الكتاب والسنة لا تعني - دائما - هذا الذي يدندنون حوله ويسلطون هذا الفهم الخاطيء المغلوط عليه، فشأن لفظة ﴿الكَافِرُونَ﴾ - من حيث إنها لا تدل على معنى واحد - هو ذاته شأن اللفظين الآخرين: ﴿الظَّالِمُونَ﴾ و﴿الْفَاسِقُونَ﴾ فكما أن من وصف أنه ظالم أو فاسق لا يلزم بالضرورة ارتداده عن دينه فكذلك من وصف بأنه كافر سواء بسواء.

وهذا التنوع في معنى اللفظ الواحد هو الذي تدل عليه اللغة ثم الشرع الذي جاء بلغة العرب - لغة القرآن الكريم - فمن أجل ذلك كان الواجب على كل من يتصدى لإصدار الأحكام على المسلمين - سواء كانوا حكاما أم محكومين - أن يكون على علم واسع بالكتاب والسنة وعلى ضوء منهج السلف

الصالح والكتاب والسنة لا يمكن فهمهما - وكذلك ما تفرع عنهما - إلا بطريق معرفة اللغة العربية وآدابها معرفة دقيقة فإن كان لدى طالب العلم نقص في معرفة اللغة العربية فإن مما يساعده في استدراك ذلك النقص الرجوع إلى فهم من قبله من الأئمة والعلماء وبخاصة أهل القرون الثلاثة المشهود لهم بالخيرية.

ولنرجع إلى الآية: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَخُصِرْكُمْ بِمَا أُنْزِلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ فما المراد بالكفر فيها؟ هل هو الخروج عن الملة؟ أو أنه غير ذلك؟

فأقول: لا بد من الدقة في فهم هذه الآية فإنها قد تعني الكفر العملي وهو الخروج بالأعمال عن بعض أحكام الإسلام ويساعدنا في هذا الفهم خبر الأمة وترجمان القرآن عبدالله بن عباس رضي الله عنه الذي أجمع المسلمون جميعاً - إلا من كان من تلك الفرق الضالة - على أنه إمام فريد في التفسير فكأنه طرق سمعه يومئذ ما نسمعه اليوم تماماً من أن هناك أناساً يفهمون هذه الآية فهماً سطحيًا من غير تفصيل فقال رضي الله عنه: «ليس الكفر الذي تذهبون إليه وإنه ليس كفراً ينقل عن الملة وهو كفر دون كفر» ولعله يعني بذلك الخوارج الذين خرجوا على أمير المؤمنين علي رضي الله عنه ثم كان من عواقب ذلك أنهم سفكوا دماء المؤمنين وفعلوا فيهم ما لم يفعلوا بالمشركين: فقال: ليس الأمر كما قالوا أو كما ظنوا وإنما هو كفر دون كفر هذا الجواب المختصر الواضح من ترجمان القرآن في تفسير هذه الآية هو الحكم الذي لا يمكن أن يفهم سواه من النصوص التي أشرت إليها قبل، ثم إن كلمة (الكفر) ذكرت في كثير من النصوص القرآنية والحديثية ولا يمكن أن تحمل - فيها جميعاً - على أنها تساوي الخروج من الملة من ذلك مثلاً الحديث المعروف في الصحيحين عن عبدالله بن مسعود رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر». فالكفر هنا هو المعصية التي هي الخروج عن الطاعة ولكن الرسول عليه الصلاة والسلام - وهو أفصح الناس بيانا - بالغ في الزجر قائلاً: «... وقتاله كفر»، ومن ناحية أخرى هل يمكن لنا أن نفسر الفقرة الأولى من هذا الحديث - «سباب المسلم فسوق» - على معنى الفسق المذكور في اللفظ الثالث ضمن الآية السابقة: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَخُصِرْكُمْ بِمَا أُنْزِلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾؟

والجواب: أن هذا قد يكون فسقاً مرادفاً للكفر الذي هو بمعنى الخروج عن الملة وقد يكون الفسق مرادفاً للكفر الذي لا يعني الخروج عن الملة وإنما يعني ما قاله ترجمان القرآن إنه كفر دون كفر.

وهذا الحديث يؤكد أن الكفر قد يكون بهذا المعنى وذلك لأن الله ﷻ قال: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَجِئِلُوا لَئِي بَيْنَهُمَا عَلَىٰ تَبَتُّغٍ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾. إذ قد ذكر ربنا ﷻ هنا الفرقة الباغية التي تقتات الفرقة المحقة المؤمنة ومع ذلك فلم يحكم على الباغية بالكفر مع أن الحديث يقول: «... وقتاله كفر» إذا فقتاله كفر دون كفر كما قال ابن عباس في تفسير الآية السابقة تماماً

= فقتال المسلم للمسلم بغى واعتداء وفسق وكفر ولكن هذا يعني أن الكفر قد يكون كفرا عمليا وقد يكون كفرا اعتقاديا من هنا جاء هذا التفصيل الدقيق الذي تولى بيانه وشرحه الإمام - بحق - شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله وتولى ذلك من بعده تلميذه البار ابن قيم الجوزية إذ لهما الفضل في التنبيه والدندنة على تقسيم الكفر إلى ذلك التقسيم الذي رفع رايته ترجمان القرآن بتلك الكلمة الجامعة الموجزة فابن تيمية يرحمه الله وتلميذه وصاحبه ابن قيم الجوزية: يدندان دائما حول ضرورة التفريق بين الكفر الاعتقادي والكفر العملي وإلا وقع المسلم من حيث لا يدري في فتنة الخروج عن جماعة المسلمين التي وقع فيها الخوارج قديما وبعض أذناهم حديثا.

وخلاصة القول: إن قوله ﷺ: «... وقاتله كفر» لا يعني - مطلقا - الخروج عن الملة، والأحاديث في هذا كثيرة جدا فهي - جميعا - حجة دامغة على أولئك الذين يقفون عند فهمهم القاصر للآية السابقة ويلتزمون تفسيرها بالكفر الاعتقادي فحسبنا الآن هذا الحديث لأنه دليل قاطع على أن قتال المسلم لأخيه المسلم هو كفر بمعنى الكفر العملي وليس الكفر الاعتقادي فإذا عدنا إلى (جماعة التكفير) - أو من تفرع عنهم - وإطلاقهم على الحكم - وعلى من يعيشون تحت رايتهم بالأولى ويتنظمون تحت إمرتهم وتوظيفهم - الكفر والردة فإن ذلك مبني على وجهة نظرهم الفاسدة القائمة على أن هؤلاء ارتكبوا المعاصي فكفروا بذلك.

ومن جملة الأمور التي يفيد ذكرها وحكايتها: أنني التقيت مع بعض أولئك الذين كانوا من (جماعة التكفير) ثم هداهم الله ﷻ:

فقلت لهم: ها أنتم كفرتم بعض الحكم فما بالكم تكفرون أئمة المساجد وخطباء المساجد ومؤذي المساجد وخدمة المساجد؟ وما بالكم تكفرون أساتذة العلم الشرعي في المدارس وغيرها؟ قالوا: لأن هؤلاء رضا بحكم هؤلاء الحكماء الذين يحكمون بغير ما أنزل الله.

فأقول: إذا كان هذا الرضى رضى قلبيا بالحكم بغير ما أنزل الله فحيثذ ينقلب الكفر العملي إلى كفر اعتقادي. فأى حاكم يحكم بغير ما أنزل الله وهو يرى ويعتقد أن هذا هو الحكم اللائق بتبنيه في هذا العصر وأنه لا يليق به تبنيه للحكم الشرعي المنصوص في الكتاب والسنة فلا شك أن هذا الحاكم يكون كفره كفرا اعتقاديا وليس كفرا عمليا فقط ومن رضى ارتضاء واعتقاده: فإنه يلحق به.

ثم قلت لهم: فأنتم - أولا - لا تستطيعون أن تحكموا على كل حاكم يحكم بالقوانين الغربية الكافرة - أو بكثير منها - أنه لو سئل عن الحكم بغير ما أنزل الله؟ لأجاب: بأن الحكم بهذه القوانين هو الحق والصالح في هذا العصر وأنه لا يجوز الحكم بالإسلام لأنهم لو قالوا ذلك لصاروا كفارا - حقا - دون شك ولا ريب فإذا انتقلنا إلى المحكومين - وفيهم العلماء والصالحون وغيرهم - فكيف تحكمون عليهم بالكفر بمجرد أنهم يعيشون تحت حكم يشملهم كما يشملكم أنتم تماما؟ ولكنكم تعلنون أن

هؤلاء كفار مرتدون والحكم بما أنزل الله هو الواجب ثم يقولون معتذرين لأنفسكم: إن مخالفة الحكم الشرعي بمجرد العمل لا يستلزم الحكم على هذا العامل بأنه مرتد عن دينه وهذا عين ما يقوله غيركم سوى أنكم تزيدون عليهم - بغير حق - الحكم بالتكفير والردة ومن جملة المسائل التي توضح خطأهم وضلالهم أن يقال لهم: متى يحكم على المسلم الذي يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله - وقد يكون يصلي - بأنه ارتد عن دينه؟

أيكفي مرة واحدة؟ أو أنه يجب أن يعلن أنه مرتد عن الدين؟

إنهم لن يعرفوا جواباً ولن يهتدوا صواباً فنضطر إلى أن نضرب لهم المثل التالي فنقول: قاض يحكم بالشرع هكذا عادته ونظامه لكنه في حكومة واحدة زلت به القدم فحكم بخلاف الشرع أي: أعطى الحق للظالم وحرمه المظلوم فهذا - قطعاً - حكم بغير ما أنزل الله؟ فهل تقولون بأنه: كفر كفر ردة؟ سيقولون: لا لأن هذا صدر منه مرة واحدة فنقول: إن صدر نفس الحكم مرة ثانية أو حكم آخر وخالف الشرع أيضاً فهل يكفر؟ ثم نكرر عليهم: ثلاث مرات أربع مرات متى تقولون: أنه كفر؟ لن يستطيعوا وضع حد بعدد أحكامه التي خالف فيها الشرع ثم لا يكفرونه بها في حين يستطيعون عكس ذلك تماماً إذا علم منه أنه في الحكم الأول استحسّن الحكم بغير ما أنزل الله - مستحلاً له - واستبجح الحكم الشرعي فساعتئذ يكون الحكم عليه بالردة صحيحاً ومن المرة الأولى.

وعلى العكس من ذلك: لو رأينا منه عشرات الحكومات في قضايا متعددة خالف فيها الشرع وإذا سألناه: لماذا حكمت بغير ما أنزل الله ﷺ؟ فرد قائلاً: خفت وخشيت على نفسي أو ارتشيت مثلاً فهذه أسوأ من الأول بكثير ومع ذلك فإننا لا نستطيع أن نقول بكفّره حتى يعرب عما في قلبه بأنه لا يرى الحكم بما أنزل الله ﷺ فحينئذ فقط نستطيع أن نقول: إنه كافر كفر ردة

وخلاصة الكلام: لا بد من معرفة أن الكفر - كالفسق والظلم - ينقسم إلى قسمين:

كفر وفسق وظلم يخرج من الملة وكل ذلك يعود إلى الاستحلال القلبي وآخر لا يخرج من الملة يعود إلى الاستحلال العملي فكل المعاصي - وبخاصة ما فشا في هذا الزمان من استحلال عملي للربا والزنى وشرب الخمر وغيرها - هي من الكفر العملي فلا يجوز أن تكفر العصاة المتلبسين بشيء من المعاصي لمجرد ارتكابهم لها واستحلالهم إياها عملياً إلا إذا ظهر - يقينا - لنا منهم - يقينا - ما يكشف لنا عما في قراة نفوسهم أنهم لا يحرمون ما حرم الله ورسوله اعتقاداً فإذا عرفنا أنهم وقعوا في هذه المخالفة القلبية حكمنا حينئذ بأنهم كفروا كفر ردة.

أما إذا لم نعلم ذلك فلا سبيل لنا إلى الحكم بكفرهم لأننا نخشى أن نقع تحت وعيد قوله عليه الصلاة والسلام: «إذا قال الرجل لأخيه: يا كافر فقد باء بها أحدهما».

والأحاديث الواردة في هذا المعنى كثيرة جداً أذكر منها حديثاً ذا دلالة كبيرة وهو في قصة ذلك



= الصحابي الذي قاتل أحد المشركين فلما رأى هذا المشرك أنه صار تحت ضربة سيف المسلم الصحابي قال: أشهد أن لا إله إلا الله فما بالها الصحابي قتلته فلما بلغ خبره النبي ﷺ أنكر عليه ذلك أشد الإنكار فاعتذر الصحابي بأن المشرك ما قالها إلا خوفاً من القتل وكان جوابه ﷺ: «هلا شققت عن قلبه؟». أخرجه البخاري ومسلم من حديث أسامة بن زيد رضي الله عنه، إذا الكفر الاعتقادي ليس له علاقة أساسية بمجرد العمل إنما علاقته الكبرى بالقلب ونحن لا نستطيع أن نعلم ما في قلب الفاسق والفاجر والسارق والزاني والمرابي... ومن شابههم إلا إذا عبر عما في قلبه بلسانه أما عمله فينبى أنه خالف الشرع مخالفة عملية فنحن نقول: إنك خالفت وإنك فسقت وإنك فجرت لكن لا نقول: إنك كفرت وارتدت عن دينك حتى يظهر منه شيء يكون لنا عذر عند الله ﷻ في الحكم برده ثم يأتي الحكم المعروف في الإسلام عليه ألا وهو قوله عليه الصلاة والسلام: «من بدل دينه فاقتلوه».

ثم قلت - وما أزال أقول - لهؤلاء الذين يدندنون حول تكفير حكام المسلمين: هبوا أن هؤلاء الحكام كفار كفر ردة وهبوا - أيضاً - أن هناك حاكماً أعلى على هؤلاء فالواجب - والحالة هذه - أن يطبق هذا الحاكم الأعلى فيهم الحد.

ولكن الآن: ماذا تستفيدون أنتم من الناحية العملية إذا سلمنا - جدلاً - أن هؤلاء الحكام كفار كفر ردة؟ ماذا يمكن أن تصنعوا وتفعلوا؟ إذ قالوا: ولاء وبراء فنقول: الولاء والبراء مرتبطان بالموالاة والمعاداة - قلبية وعملية - وعلى حسب الاستطاعة فلا يشترط لوجودهما إعلان التكفير وإشهار الردة بل إن الولاء والبراء قد يكونان في مبتدع أو عاص أو ظالم ثم أقول لهؤلاء: ها هم هؤلاء الكفار قد احتلوا من بلاد الإسلام مواقع عدة ونحن مع الأسف ابتلينا باحتلال اليهود لفلسطين فما الذي نستطيع نحن وأنتم فعله مع هؤلاء؟ حتى تقفوا أنتم - وحدكم - ضد أولئك الحكام الذين تظنون أنهم من الكفار؟

هلا تركتم هذه الناحية جانباً وبدأتم بتأسيس القاعدة التي على أساسها تقوم قائمة الحكومة المسلمة وذلك باتباع سنة رسول الله ﷺ التي ربي أصحابه عليها ونشأهم على نظامها وأساسها.

نذكر هذا مراراً ونؤكد تكراراً: لا بد لكل جماعة مسلمة من العمل بحق لإعادة حكم الإسلام ليس فقط على أرض الإسلام بل على الأرض كلها وذلك تحقيقاً لقوله تبارك وتعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾ [الصف: ٩]. وقد جاء في بعض بشائر الأحاديث النبوية أن هذه الآية ستتحقق فيما بعد فلكي يتمكن المسلمون من تحقيق هذا النص القرآني والوعد الإلهي فلا بد من سبيل بين وطريق واضح فهل يكون ذلك الطريق بإعلان ثورة على هؤلاء الحكام الذين يظن هؤلاء أن كفرهم كفر ردة؟ ثم مع ظنهم هذا - وهو ظن غلط خاطئ - لا يستطيعون أن يعملوا شيئاً إذا ما هو المنهج؟ وما هو الطريق؟



لا شك أن الطريق الصحيح هو ما كان رسول الله ﷺ يدندن حوله ويذكر أصحابه به في كل خطبة: «وخير الهدي هدي محمد ﷺ» فعلى المسلمين كافة - وبخاصة منهم من يهتم بإعادة الحكم الإسلامي - أن يبدؤوا من حيث بدأ رسول الله ﷺ وهو ما نوجزه نحن بكلمتين خفيفتين: (التصفية والتربية) ذلك لأننا نعلم حقائق ثابتة وراسخة يغفل عنها - أو يتغافل عنها - أولئك الغلاة الذين ليس لهم إلا إعلان تكفير الحكام ثم لا شيء وسيظلون يعلنون تكفير الحكام ثم لا يصدر منهم - أو عنهم - إلا الفتن والمحن والواقع في هذه السنوات الأخيرة على أيدي هؤلاء بدءا من فتنة الحرم المكي إلى فتنة مصر وقتل السادات وأخيرا في سوريا ثم الآن في مصر والجزائر - منظور لكل أحد - : هدر دماء المسلمين الأبرياء بسبب هذه الفتن والبلايا وحصول كثير من المحن والرزايا كل هذا بسبب مخالفة هؤلاء لكثير من نصوص الكتاب والسنة وأهمها قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٢١]، إذا أردنا أن نقيم حكم الله في الأرض - حقا لا ادعاء - هل نبدأ بتكفير الحكام ونحن لا نستطيع مواجهتهم فضلا عن أن نقاتلهم؟ أم نبدأ - وجوبا - بما بدأ به الرسول عليه الصلاة والسلام؟

لاشك أن الجواب: (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة...) ولكن بماذا بدأ رسول الله ﷺ؟ من المتيقن عند كل من اهتم رائحة العلم أنه ﷺ بدأ بالدعوة بين الأفراد الذين كان يظن فيهم الاستعداد لتقبل الحق ثم استجاب له من استجاب من أفراد الصحابة - كما هو معروف في السيرة النبوية - ثم وقع بعد ذلك التعذيب والشدة التي أصابت المسلمين في مكة ثم جاء الأمر بالهجرة الأولى والثانية حتى وطد الله ﷺ الإسلام في المدينة المنورة وبدأت هناك المناوشات والمواجهات وبدأ القتال بين المسلمين وبين الكفار من جهة ثم اليهود من جهة أخرى... هكذا إذا لا بد أن نبدأ نحن بتعليم الناس الإسلام الحق كما بدأ الرسول عليه الصلاة والسلام لكن لا يجوز لنا الآن أن نقتصر على مجرد التعليم فقط فلقد دخل في الإسلام ما ليس منه وما لا يمت إليه بصلة من البدع والمحدثات مما كان سببا في تهمد الصرح الإسلامي الشامخ فلذلك كان الواجب على الدعاة أن يبدؤوا بتصفية هذا الإسلام مما دخل فيه هذا هو الأصل الأول: (التصفية) وأما الأصل الثاني: فهو أن يقرن مع هذه التصفية تربية الشباب المسلم الناشئ على هذا الإسلام المصنقى ونحن إذا درسنا واقع الجماعات الإسلامية القائمة منذ نحو قرابة قرن من الزمان وأفكارها وممارساتها لوجدنا الكثير منهم لم يستفيدوا - أو يفيدوا - شيئا يذكر برغم صياحهم وضجيجهم بأنهم يريدونها حكومة إسلامية مما سبب سفك دماء أبرياء كثيرين بهذه الحجة الواهية دون أن يحققوا من ذلك شيئا فلا نزال نسمع منهم العقائد المخالفة للكتاب والسنة والأعمال المنافية للكتاب والسنة فضلا عن تكرارهم تلك المحاولات الفاشلة المخالفة للشرع وختاما أقول: هناك كلمة لأحد الدعاة - كنت أتمنى من أتباعه أن يلتزموها وأن

= يحققوها - وهي: ( أقيموا دولة الإسلام في قلوبكم تقم لكم على أرضكم ) لأن المسلم إذا صح عقيدته بناء على الكتاب والسنة فلا شك أنه بذلك ستصلح عبادته وستصلح أخلاقه وسيصلح سلوكه... الخ لكن هذه الكلمة الطيبة - مع الأسف - لم يعمل بها هؤلاء الناس فظلوا يصيحون مطالبين بإقامة الدولة المسلمة... لكن دون جدوى ولقد صدق فيهم - والله - قول الشاعر:

ترجو النجاة ولم تسلك مسالكها      إن السفينة لا تجري على البس

لعل فيما ذكرت مقنا لكل منصف ومتتهى لكل متعسف. والله المستعان.

\* تقريب سماحة العلامة الشيخ عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ اللهُ:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وأصحابه ومن اهتدى بهداه أما بعد. فقد اطلعت على الجواب المفيد الذي تفضل به صاحب الفضيلة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني وفقه الله المنشور في صحيفة المسلمون الذي أجاب به فضيلته من سأله عن: « تكفير من حكم بغير ما أنزل الله من غير تفصيل ».

فألفتها كلمة قيمة أصاب فيها الحق وسلك فيها سبيل المؤمنين وأوضح وفقه الله أنه لا يجوز لأحد من الناس أن يكفر من حكم بغير ما أنزل الله بمجرد الفعل من دون أن يعلم أنه استحل ذلك بقلبه واحتج بما جاء في ذلك عن ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُما وعن غيره من سلف الأمة ولاشك أن ما ذكره في جوابه في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ و﴿ وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ و: ﴿ وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ هو الصواب وقد أوضح أن الكفر كفران: أكبر وأصغر كما أن الظلم ظلمات وهكذا الفسق فسقان: أكبر وأصغر فمن استحل الحكم بغير ما أنزل الله أو الزنى أو الربا أو غيرها من المحرمات المجمع على تحريمها فقد كفر كفرا أكبر وظلم ظلما أكبر وفسق فسقا أكبر: ومن فعلها بدون استحلال كان كفره كفرا أصغر وظلمه ظلما أصغر وهكذا فسقه لقول النبي ﷺ في حديث ابن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر» أراد بهذا ﷺ الفسق الأصغر والكفر الأصغر وأطلق العبارة تنفيرا من هذا العمل المنكر وهكذا قوله ﷺ: «انتان في الناس هما بهما كفر: الطعن في النسب والنياحة على الميت» أخرجه مسلم في صحيحه وقوله ﷺ: «لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض» أخرجه البخاري ومسلم من حديث جرير رَضِيَ اللهُ عَنْهُ والأحاديث في هذا المعنى كثيرة

فالواجب على كل مسلم ولا سيما أهل العلم الثبوت في الأمور والحكم فيها على ضوء الكتاب والسنة وطريق سلف الأمة والحذر من السبيل الوخيم الذي سلكه الكثير من الناس لإطلاق الأحكام وعدم التفصيل وعلى أهل العلم أن يعتنوا بالدعوة إلى الله سبحانه بالتفصيل وإيضاح الإسلام للناس بأدلته من الكتاب والسنة وترغيبهم في الاستقامة عليه والتواصي والنصح في ذلك مع الترهيب من كل ما

يخالف أحكام الإسلام وبذلك يكونون قد سلكوا مسلك النبي ﷺ ومسلك خلفائه الراشدين وصحابته المرضيين في إيضاح سبيل الحق والإرشاد إليه والتحذير مما يخالفه عملاً بقول الله سبحانه: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [فصلت: ٣٣]. وقوله ﷺ: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلُ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْ إِنَّا وَاعِدُونَ لَنَا بِمَا نَمْسِكُ وَنُفَعِّنُ لَكُمْ بِمَا نَسْأَلُ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ﴾ [يوسف: ١٠٨]. وقوله سبحانه: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَدِلْهُمْ بِلَاغٍ هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥] وقول النبي ﷺ: «من دل على خير فله مثل أجر فاعله» وقوله ﷺ: «من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور من تبعه لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً ومن دعا إلى ضلالة كان عليه من الإثم مثل آثام من تبعه لا ينقص ذلك من آثامهم شيئاً». وقول النبي ﷺ لعلي عليه السلام لما بعثه إلى اليهود في خيبر: «ادعهم إلى الإسلام وأخبرهم بما يجب عليهم من حق الله فيه فوالله لئن يهدي الله بك رجلاً واحداً خير لك من حمر النعم» متفق على صحته وقد مكث النبي ﷺ في مكة ثلاث عشرة سنة يدعو الناس إلى توحيد الله والدخول في الإسلام بالنصح والحكمة والصبر والأسلوب الحسن حتى هدى الله على يديه وعلى يد أصحابه من سبقت له السعادة ثم هاجر إلى المدينة عليه الصلاة والسلام.

واستمر في دعوته إلى الله سبحانه هو وأصحابه ﷺ بالحكمة والموعظة الحسنة والصبر والجدال بالتي هي أحسن حتى شرع الله له الجهاد بالسيف للكفار فقام بذلك عليه الصلاة والسلام هو وأصحابه ﷺ أكمل قيام فأيدهم الله ونصرهم وجعل لهم العاقبة الحميدة وهكذا يكون النصر وحسن العاقبة لمن تبعهم بإحسان وسار على نهجهم إلى يوم القيامة والله المسؤول أن يجعلنا وسائر إخواننا في الله من أتباعهم بإحسان وأن يرزقنا وجميع إخواننا الدعاة إلى الله البصيرة النافذة والعمل الصالح والصبر على الحق حتى نلقاه سبحانه إنه ولي ذلك والقادر عليه، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

\* تقرّظ العلامة الشيخ محمد العثيمين رَحِمَهُ اللهُ عَلَى كَلِمَتِي الْأَلْبَانِي وَبِن بَاز.

والذي فهم من كلام الشيخين: أن الكفر لمن استحل ذلك وأما من حكم به على أنه معصية مخالفة: فهذا ليس بكافر لأنه لم يستحلّه لكن قد يكون خوفاً أو عجزاً أو ما أشبه ذلك وعلى هذا فتكون الآيات الثلاث أي قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّدُنْ يَحْكُمُ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّدُنْ يَحْكُمُ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّدُنْ يَحْكُمُ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [سورة المائدة الآيات: ٤٤، ٤٥، ٤٧] منزلة على أحوال ثلاث:

١ - من حكم بغير ما أنزل الله بدلاً عن دين الله فهذا كفر أكبر مخرج عن الملة لأنه جعل نفسه - مشرعاً مع الله ﷻ ولأنه كاره لشريعته.

٢ - من حكم به لهوى في نفسه أو خوفاً عليها أو ما أشبه ذلك فهذا لا يكفر ولكنه يقتل - إلى الفسق.

وَقَدْ رَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيمَا قُلْتُهُ أَخْبَارًا لَا يَدْفَعُهَا كَثِيرٌ مِنْ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ، بَلْ لَعَلَّهُ لَا يَخْتَلِفُ فِي الْعِلْمِ بِهَا جَمِيعُ أَيْمَةِ الْمُسْلِمِينَ.

٥١- حَدَّثَنَا أَبُو شُعَيْبٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَسَنِ الْحَرَّانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو مَعْشَرٍ.

٥٢- وَأَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ الصُّوفِيُّ قَالَ: ثنا مُحَمَّدُ بْنُ بَكَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مَعْشَرٍ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ زَيْدِ بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: ذُكِرَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَجُلٌ ذُو نِكَايَةٍ لِلْعَدُوِّ وَاجْتِهَادٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا أَعْرِفُ هَذَا» فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، نَعْتُهُ كَذَا وَكَذَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا أَعْرِفُهُ»، فَبَيْنَا هُمْ كَذَلِكَ إِذْ طَلَعَ الرَّجُلُ، فَقَالُوا: هَذَا، يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: «مَا كُنْتُ أَعْرِفُ هَذَا، هَذَا أَوَّلُ قَرْنٍ رَأَيْتُهُ فِي أُمْتِي، إِنَّ بِهِ لَسَفْعَةً مِنَ الشَّيْطَانِ» قَالَ: فَلَمَّا دَنَا الرَّجُلُ، سَلَّمَ، فَرَدَّ عَلَيْهِ الْقَوْمُ السَّلَامَ قَالَ: فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَشَدْتُكَ بِاللَّهِ، هَلْ حَدَّثْتَ نَفْسَكَ حِينَ طَلَعْتَ عَلَيْنَا، أَنْ لَيْسَ فِي الْقَوْمِ أَحَدٌ أَفْضَلُ مِنْكَ؟» قَالَ: اللَّهُمَّ نَعَمْ، قَالَ: فَدَخَلَ الْمَسْجِدَ يُصَلِّي قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَبِي بَكْرٍ: «قُمْ فَاقْتُلْهُ» فَدَخَلَ أَبُو بَكْرٍ الْمَسْجِدَ فَوَجَدَهُ قَائِمًا يُصَلِّي، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ فِي نَفْسِهِ: إِنَّ لِلصَّلَاةِ لِحُرْمَةً وَحَقًّا وَلَوْ اسْتَأْمَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: فَجَاءَ إِلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ: «أَقْتُلْتُهُ؟» قَالَ: لَا، رَأَيْتُهُ قَائِمًا يُصَلِّي، وَرَأَيْتُ لِلصَّلَاةِ حَقًّا وَحُرْمَةً، وَإِنْ شِئْتُ أَنْ أَقْتُلَهُ، فَقُلْتُهُ قَالَ: «لَسْتُ بِصَاحِبِهِ» ثُمَّ قَالَ: «إِذْهَبْ يَا عُمَرُ فَاقْتُلْهُ» قَالَ: فَدَخَلَ عُمَرُ الْمَسْجِدَ، فَإِذَا هُوَ

= ٣- من حكم به عدوانا وظلما - وهذا لا يتأتى في حكم القوانين ولكن يتأتى في حكم خاص مثل أن يحكم على إنسان بغير ما أنزل الله ليعتقم منه - فهذا يقال إنه: ظالم.

فتنزل الأوصاف على حسب الأحوال.

ومن العلماء من قال: إنها أوصاف لموصوف واحد: أن كل كافر ظالم وكل كافر فاسق واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [البقرة: ٢٥٤] ويقولونه تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوَاهُمُ النَّارُ﴾ [السجدة: ٢٠]. وهذا هو الفسق الأكبر ومهما كان الأمر فكما أشار الشيخ الألباني رحمه الله أن الإنسان ينظر ماذا تكون النتيجة؟ ليست المسألة نظرية لكن المهم التطبيق العملي ما هي النتيجة؟ وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

سَاجِدًا قَالَ: فَانْتَظَرُهُ طَوِيلًا، ثُمَّ قَالَ: فِي نَفْسِهِ: إِنَّ لِلْسُّجُودِ لَحَقًّا، وَلَوْ أَنِّي اسْتَأْمَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَدْ اسْتَأْمَرُهُ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي قَالَ: فَجَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «أَقْتُلْتُهُ؟» قَالَ: لَا، رَأَيْتُهُ سَاجِدًا، وَرَأَيْتُ لِلْسُّجُودِ حَقًّا، وَإِنْ شِئْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْ أَقْتُلَهُ قَتَلْتُهُ قَالَ ﷺ: «لَسْتُ بِصَاحِبِهِ، فُمْ يَا عَلِيٌّ فَأَقْتُلْهُ، أَنْتَ صَاحِبُهُ إِنْ وَجَدْتَهُ» قَالَ: فَدَخَلَ عَلَيَّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ الْمَسْجِدَ، فَلَمْ يَجِدْهُ قَالَ: فَرَجَعَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ قُتِلَ الْيَوْمَ مَا اخْتَلَفَ رَجُلَانِ مِنْ أُمَّتِي حَتَّى يَخْرُجَ الدَّجَالُ» وَذَكَرَ بَاقِي الْحَدِيثِ.

٥٣ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ قَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَّا الْمَطَرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا فَضْلُ بْنُ سَهْلٍ الْأَعْرَجُ قَالَ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ قَالَ: أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ عُبَيْدَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي هُوْدُ بْنُ عَطَاءٍ الْحَنْفِيُّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ فِينَا شَابٌّ ذُو عِبَادَةٍ وَزُهْدٍ، فَوَصَفَنَاهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ، وَسَمَّيْنَاهُ بِاسْمِهِ، فَلَمْ يَعْرِفْهُ، فَبَيْنَا نَحْنُ كَذَلِكَ إِذْ أَقْبَلَ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ هُوَ ذَا، فَقَالَ: «إِنِّي لَأَرَى عَلَى وَجْهِهِ سَفْعَةً مِنَ الشَّيْطَانِ» فَجَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى الْقَوْمِ، فَرَدُّوا السَّلَامَ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَجَعَلْتَ فِي نَفْسِكَ أَنْ لَيْسَ فِي الْقَوْمِ أَحَدٌ خَيْرٌ مِنْكَ؟» قَالَ: نَعَمْ، ثُمَّ وَلَّى، فَدَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ يَقْتُلُ الرَّجُلَ؟» فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَدَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَوَجَدَهُ يُصَلِّي فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَجَدْتُهُ يُصَلِّي، وَقَدْ نَهَيْتَنَا عَنْ ضَرْبِ الْمُصَلِّينَ، فَقَالَ «مَنْ يَقْتُلُ الرَّجُلَ؟» فَقَالَ عُمَرُ ﷺ: أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ فَدَخَلَ الْمَسْجِدَ فَوَجَدَهُ سَاجِدًا، فَقَالَ: أَقْتُلُ رَجُلًا يُصَلِّي وَقَدْ نَهَانَا عَنْ ضَرْبِ الْمُصَلِّينَ فَجَاءَ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ: «مَهْ يَا عُمَرُ» قَالَ: وَجَدْتُهُ سَاجِدًا، وَقَدْ نَهَيْتَنَا عَنْ ضَرْبِ الْمُصَلِّينَ، ثُمَّ قَالَ: «مَنْ يَقْتُلُ الرَّجُلَ؟» فَقَالَ عَلِيٌّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ: أَنَا، فَقَالَ: «أَنْتَ تَقْتُلُهُ إِنْ وَجَدْتَهُ»، فَذَهَبَ عَلِيٌّ فَجَاءَ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «مَهْ يَا عَلِيٌّ» قَالَ: وَجَدْتُهُ قَدْ خَرَجَ، فَقَالَ: «أَمَّا إِنَّكَ لَوْ قَتَلْتَهُ لَكَانَ أَوْلَهُمْ وَآخِرُهُمْ، وَمَا اخْتَلَفَ مِنْ أُمَّتِي اثْنَانِ»<sup>(١)</sup>.

(١) قال الشيخ مشهور في كتابه العراق في أحاديث وأثار الفتن (١/ ٥٤): أخرجه أبو يعلى (٧/ ١٥٤-١٥٥) رقم (٤١٢٧)، ومحمد بن نصر المروزي في السنة (ص ٧١-٧٢ رقم ٥٤)، والبيهقي في الدلائل (٦/ ٢٨٧-٢٨٨)، وأبو نعيم في الحلية (٣/ ٥٢) من طريق يزيد الرقاشي، قال: حدثني أنس بن مالك، به. قلت: ورجاله رجال مسلم، غير الرقاشي، وهو ضعيف، وأخرجه من طريقه مختصراً دون الشاهد: =

= ابن جرير في التفسير (٧/ ٧٤، ٧٥ رقم ٧٥٧٧، ٧٥٧٨ - ط. شاكر)، وابن أبي حاتم في التفسير (٣/ ٧٢٣ رقم ٣٩١٥)، والخطيب في الفقيه والمتفقه (١/ ٤١٩، ٤٢٠ - رقم ٤٤٠، ٤٤١)، واللالكائي في السنة (١٤٨)، وأبو القاسم الأصبهاني في الحجة (١/ ١١٩ - ١٢٠ رقم ١٨). وتابعه موسى بن عبيدة: أخبرني هود بن عطاء، عن أنس، به بنحوه. وفيه أن أبا بكر قال: كرهت أن أقتله وهو يصلي، وقد نهيت عن قتل المصلين. أخرجه أبو يعلى (رقم ٩٠، ٤١٤٣)، والآجري في الشريعة (١/ ٣٤٩ - ٣٥١ رقم ٥٠).

قلت: وموسى بن عبيدة متروك. قاله الهيثمي في المجمع (٦/ ٢٧٧)، وفيه هود بن عطاء، قال بن حبان: لا يحتج به، منكر الرواية على قلتها. انظر: لسان الميزان (٦/ ٢٠١). وله طريق ثالثة، يرويه عبد الرحمن بن شريك: ثنا أبي، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن أنس، به نحوه. أخرجه البزار (رقم ١٨٥١ - زوائد).

قلت: وهذا إسناد فيه ضعف من أجل شريك وابنه. وقول الهيثمي في «المجمع» (٦/ ٢٢٧): «رواه البزار باختصار، ورجاله وثقوا على ضعف في بعضهم» فيه لين. وله طريق رابعة، يرويه أبو معشر عن يعقوب بن زيد بن طلحة، عن زيد ابن أسلم، عن أنس بنحوه، وفيه: «لوقتل اليوم ما اختلف رجلان من أمتي حتى يخرج الدجال». وفيه قول أبي بكر: «ورأيت للصلاة حرمة وحققاً». أخرجه أبو يعلى (٦/ ٣٤٢ - ٣٤٠ رقم ٣٦٦٨)، وابن مردويه - كما في «تفسير ابن كثير» (٢/ ٦٠٧ - ٦٠٨) -، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٢٢٦ - ٢٢٧)، وأخرجه المصنف هنا، وإسناده ضعيف، أبو معشر نجيب بن عبد الرحمن السندي، ضعيف، قد أسن واختلط. قال الهيثمي في المجمع (٧/ ٢٥٧ - ٢٥٨): رواه أبو يعلى، وفيه أبو معشر نجيب، وفيه ضعف، وقال ابن كثير: هذا حديث غريب جداً من هذا الوجه، وبهذا السياق، وقال ابن حجر في المطالب العالية (١٢/ ٥٣٨ رقم ٢٩٩٤) على إثره: هذا حديث غريب، وأبو معشر فيه ضعف. قلت: مرادهما بالغربة من هذا الوجه، قال أبو نعيم على إثر هذا الطريق: هذا حديث غريب من حديث زيد عن أنس، لم نكتبه إلا من حديث أبي معشر عن يعقوب، وقد رواه عن أنس عدة، وقد ذكرناهم في غير هذا الموضع.

ثم ظفرتُ بطريق أخرى عن أنس. أخرجه الضياء المقدسي في «المختارة» (٧/ ٨٨ - ٩٠ رقم ٢٤٩٧، ٢٤٩٨، ٢٤٩٩) بسند صحيح عن الوليد بن مسلم: ثنا الأوزاعي، عن قتادة، عن أنس رفعه. وهذا إسناد لا علة فيه؛ إن سلم من تدليس الوليد. وللحديث شواهد يصح بها عن أبي سعيد الخدري، وجابر بن عبد الله رضي الله عنه، لذا صححه العلامة الألباني في الصحيحة (٢٤٩٥)، وقال الشيخ مشهور في كتابه العراق في أحاديث وآثار الفتن (١/ ٥٨): الحديث بمجموع طرقه صحيح - إن شاء الله تعالى -، ولا مغمز فيه.

## بَابُ ذِكْرِ قَتْلِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ<sup>(١)</sup>

### لِلْخَوَارِجِ مِمَّا أَكْرَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِقِتَالِهِمْ

٥٤ - حَدَّثَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا صَفْوَانُ بْنُ صَالِحٍ قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ لَهِيْعَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي بُكَيْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشْجِ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ، مَوْلَى أُمِّ سَلَمَةَ: أَنَّ الْحُرُورِيَّةَ، لَمَّا خَرَجُوا وَهُمْ مَعَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي

(١) استعمال هذه العبارة من غلو الشيعة في علي ابن أبي طالب عليه السلام وليس لتخصيصه بذلك أي دليل شرعي فلا ينبغي استعمالها أيضاً، قال الدكتور بكر بن عبد الله أبو زيد في معجم المناهي اللفظية: قال السفاريني في غذاء الألباب: قد ذاع ذلك وشاع، وملاً الطروس والأسماع. قال الأشياخ: وإنما خص علي عليه السلام بقول: كرم الله وجهه؛ لأنه ما سجد إلى صنم قط، وهذا إن شاء الله لا بأس به، والله الموفق) اهـ. قلت (الكلام للدكتور بكر بن عبد الله): أما وقد اتخذته الرافضة أعداء علي عليه السلام والعترة الطاهرة فلا؛ منعاً لمجاراة أهل البدع. والله أعلم.

ولهم في ذلك تعليقات لا يصح منها شيء ومنه: لأنه لم يطلع على عورة أحد أصلاً، ومنها: لأنه لم يسجد لصنم قط. وهذا يشاركه فيه من ولد في الإسلام من الصحابة عليهم السلام علماً أن القول بأي تعليل لا بد له من ذكر طريق الإثبات اهـ. قلت ومما يحسن التنبيه عليه هنا أيضاً عبارة دارجة ومستعملة أيضاً في حق علي بن أبي طالب عليه السلام حيث يقولون عند ذكر علي عليه السلام. وقد اتفق أهل العلم على أن آل النبي عليهم السلام يصلون عليهم بغير خلاف بين الأمة كما قال العلامة ابن القيم في جلاء الأفهام في الصلاة والسلام على خير الأنام (ص ٢٥٩) والمسلمون يصلون على النبي وآله في صلواتهم، وأما أفراد علي بن أبي طالب عليه السلام بالسلام فهو تخصيص بدون مخصص، وهو من فعل الشيعة وتأثر بهم بعض نساخ الكتب الدينية على مر العصور والأزمان.

قال القسطلاني في المواهب اللدنية (٣/ ٣٥٥): وقد جرت عادة بعض النساخ أن يفرّدوا علياً وفاطمة عليهما السلام بالسلام فيقولوا عليه أو عليها السلام من دون سائر الصحابة عليهم السلام في ذلك. وهذا وإن كان معناه صحيحاً لكن ينبغي أن يساوى بين الصحابة عليهم السلام في ذلك فإن هذا من باب التعظيم والتكريم والشيخان وعثمان أولى بذلك منهما اهـ.

وقال الإمام النووي في الأذكار (ص ١٠٠): وأما السلام فقال الشيخ أبو محمد الجويني من أصحابنا هو في معنى الصلاة فلا يستعمل في الغائب فلا يفرّد به غير الأنبياء فلا يقال علي عليه السلام وسواء في هذا الأحياء والأموات اهـ.

وعلى الحافظ ابن حجر المنع من ذلك لكونه صار شعاراً للرافضة كما فتح الباري (١٣/ ٤٢٤).

طَالِبٍ، قَالُوا: لَا حُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ، فَقَالَ عَلِيٌّ: أَجَلٌ، كَلِمَةٌ حَقٌّ أُرِيدَ بِهَا بَاطِلٌ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَصَفَ أَنَا سَاءَ، إِنِّي لَأَعْرِفُ صِفَتَهُمْ، يَقُولُونَ الْحَقَّ لَا يُجَاوِزُ هَذَا مِنْهُمْ وَأَشَارَ إِلَى حَلْقِهِ، هُمْ أَبْغَضُ خَلْقِ اللَّهِ إِلَى اللَّهِ، فِيهِمْ أَسْوَدُ إِحْدَى يَدَيْهِ طُبْيُ شَاةٍ، أَوْ حَلْمَةٌ تُدْيِ فَلَمَّا قَتَلَهُمْ عَلِيٌّ ﷺ قَالَ: انْظُرُوا، فَنَظَرُوا فَلَمْ يَجِدُوا شَيْئًا، فَقَالَ: ارْجِعُوا فَوَاللَّهِ مَا كَذَبْتُ وَلَا كَذَبْتُ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً، ثُمَّ وَجَدُوهُ فِي خَرِيَةٍ، فَأَتَوْا بِهِ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ ﷺ، حَتَّى وَضَعُوهُ بَيْنَ يَدَيْهِ قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي رَافِعٍ: أَنَا حَضَرْتُ ذَلِكَ مِنْ أَمْرِهِمْ<sup>(١)</sup>.

٥٥ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي دَاوُدَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ يَغْنِي بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ يَغْنِي بْنِ الْأَشْجِ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ الْحُرُورِيَّةَ لَمَّا خَرَجَتْ وَهُمْ مَعَ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ قَالُوا: لَا حُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ، فَقَالَ عَلِيٌّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ: كَلِمَةٌ حَقٌّ أُرِيدَ بِهَا بَاطِلٌ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَصَفَ أَنَا سَاءَ إِنِّي لَأَعْرِفُ صِفَتَهُمْ فِي هَؤُلَاءِ يَقُولُونَ الْحَقَّ بَالِسِتِّهِمْ، وَلَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ وَأَشَارَ إِلَى حَلْقِهِ هُمْ أَبْغَضُ خَلْقِ اللَّهِ إِلَيْهِ تَعَالَى، مِنْهُمْ أَسْوَدُ، إِحْدَى يَدَيْهِ طُبْيُ شَاةٍ، أَوْ حَلْمَةٌ شَاةٍ قَالَ: فَلَمَّا قَتَلَهُمْ عَلِيٌّ ﷺ قَالَ: انْظُرُوا فَنَظَرُوا، فَلَمْ يَجِدُوا شَيْئًا، فَقَالَ: ارْجِعُوا، فَوَاللَّهِ مَا كَذَبْتُ وَلَا كَذَبْتُ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا ثُمَّ وَجَدُوهُ فِي خَرِيَةٍ فَأَتَوْا بِهِ حَتَّى وَضَعُوهُ بَيْنَ يَدَيْهِ قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: وَأَنَا حَاضِرٌ ذَلِكَ مِنْ أَمْرِهِمْ، وَقَوْلُ عَلِيٍّ فِيهِمْ<sup>(٢)</sup>.

٥٦ - أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ نَاجِيَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ لُؤِينٌ قَالَ: ثنا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ الضُّبَعِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَوْفٌ، وَهَشَامٌ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ عُبَيْدَةَ بْنِ يَغْنِي السَّلْمَانِيِّ قَالَ: شَهِدْتُ مَعَ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ النَّهْرَ، فَلَمَّا قُتِلَتِ الْخَوَارِجُ قَالَ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ﷺ: إِنَّ فِيهِمْ رَجُلًا مُخْدَجَ الْيَدِ<sup>(٣)</sup> أَوْ مَثْدُونُ الْيَدِ، قَالَ: فَنَظَرُوا فَلَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ، فَقَالَ ذَلِكَ ثَلَاثًا ثُمَّ قَالَ:

(١) أخرجه مسلم برقم (١٠٦٦).

(٢) تقدم تخريجه في الحديث السابق.

(٣) مخدج اليد: أي: ناقص اليد.



انظروا وقلُّبوا القنلى، فاستخر جوا رجلاً آدم مُثَدَّنًا يده اليمنى كأنها ثدي المرأة، فلما رآه استقبل القبلة ورفع يديه فحمد الله وأثنى عليه وشكر الله الذي ولَّاه قتلهم، والذي أكرمهم بقتالهم، ثم أقبل علينا بوجهه، فقال: لولا أن تبطروا الحدتكم بما سبق على لسان النبي ﷺ من الكرامة لمن قاتل هؤلاء القوم قال عبيدة: فقلت: يا أمير المؤمنين، أشيء بلغك عن النبي ﷺ أو شيء سمعته منه؟ قال: بل شيء سمعته منه ورب الكعبة<sup>(١)</sup>.

٥٧- وأخبرنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن صالح البخاري قال: حدثنا عبد الله بن عمر الكوفي قال: حدثنا وكيع، عن جرير بن حازم، وأبي عمرو بن العلاء النحوي، عن ابن سيرين، عن عبيدة السلماني، عن عليّ رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «سيخرج قوم فيهم رجل مُودُنُ اليد، أو مُثَدُّونُ اليد، أو مُحدجُ اليد»، ولولا أن تبطروا لأنبأتكم ما وعد الله تعالى الذين يقتلونهم على لسان نبيه ﷺ قال عبيدة: فقلت لعليّ رضي الله عنه: أنت سمعته من رسول الله ﷺ؟ قال: نعم، سمعته ورب الكعبة، سمعته إي ورب الكعبة، سمعته إي ورب الكعبة سمعته<sup>(٢)</sup>.

٥٨- وأخبرنا أبو محمد عبد الله بن صالح البخاري قال: حدثنا لوين محمد بن سليمان قال: حدثنا عبد الله بن الزبير، عن عبد الله بن شريك العامري، عن جندب قال: لما كان يوم قتل عليّ رضي الله عنه الخوارج نظرت إلى وجوههم وإلى شمائلهم، فشككت في قتالهم، فتنحيت عن العسكر غير بعيد، فنزلت عن دابتي، وركزت رُمحي، ووضعت درعي تحتي، وعلقت برؤسي مُستترًا به من الشمس، وأنا مُعتزل من العسكر ناحية، إذ طلع أمير المؤمنين رضي الله عنه على بَغْلَةِ رسول الله ﷺ، فقلت في نفسي: ما لي وله؟ أنا أفر منه، وهو يجيء إليّ، فقال لي: يا جندب، ما لك في هذا المكان تنحيت عن العسكر؟ فقلت: يا أمير المؤمنين، أصابني وعك، فشق عليّ الغبار، فلم أستطع الوقوف قال: فقال: أما بلغك ما للبعد في غبار العسكر من الأجر؟

(١) أخرجه مسلم برقم (١٠٦٦).

(٢) تقدم تخريجه في الحديث السابق.

ثُمَّ ثَنَى رِجْلَهُ، فَزَلَّ، فَأَخَذْتُ بِرَأْسِ دَابَّتِهِ، وَقَعَدَ فَقَعَدْتُ، فَأَخَذْتُ الْبُرْسَ بِيَدِي فَسَرْتُهُ مِنَ الشَّمْسِ، فَقَالَ: فَوَاللَّهِ إِنِّي لَقَاعِدٌ إِذْ جَاءَ فَارِسٌ يَرْكُضُ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنَّ الْقَوْمَ قَدْ قَطَعُوا الْجِسَرَ ذَاهِبِينَ، قَالَ: فَالْتَفَتَ إِلَيَّ، فَقَالَ: إِنَّ مَصَارِعَهُمْ دُونَ النَّهْرِ، قَالَ: وَإِنَّ الرَّجُلَ الَّذِي أَخْبَرَهُ عَنْهُ واقِفٌ، إِذْ جَاءَ رَجُلٌ آخَرُ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، قَدْ وَاللَّهِ عَبَرُوا، فَمَا بَقِيَ مِنْهُمْ أَحَدٌ قَالَ: وَيْحَكَ، إِنَّ مَصَارِعَهُمْ دُونَ النَّهْرِ، قَالَ: فَجَاءَ فَارِسٌ آخَرُ يَرْكُضُ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، وَالَّذِي بَعَثَ نَبِيَّ مُحَمَّدًا ﷺ بِالْحَقِّ لَقَدْ رَجَعُوا، ثُمَّ جَاءَ النَّاسُ، فَقَالُوا: قَدْ رَجَعُوا، حَتَّى إِنَّهُمْ لَيَتَسَاقُطُونَ فِي الْمَاءِ زِحَامًا عَلَى الْعُبُورِ قَالَ: ثُمَّ إِنَّ رَجُلًا جَاءَ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّ الْقَوْمَ قَدْ صَفُّوا الصُّفُوفَ، وَرَمَوْا فِينَا، وَقَدْ جَرَحُوا فُلَانًا، فَقَالَ عَلِيٌّ ﷺ: هَذَا حِينَ طَابَ الْقِتَالُ قَالَ: فَوَثَبَ فَقَعَدَ عَلَى بَعْلَتِهِ، فَقُمْتُ إِلَى سِلَاحِي فَلَيْسَتْهُ، ثُمَّ شَدَدْتُهُ عَلَيَّ، ثُمَّ قَعَدْتُ عَلَى فَرَسِي، وَأَخَذْتُ رُمْحِي، ثُمَّ خَرَجْتُ، فَلَا وَاللَّهِ يَا عَبْدَ اللَّهِ بَنَ شَرِيكَ، مَا صَلَّيْتُ الْعَصْرَ، قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ لُوَيْنٌ: أَوْ قَالَ: الظُّهْرَ حَتَّى قَتَلْتُ بِيَدِي سَبْعِينَ<sup>(١)</sup>.

٥٩ - وَأَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ الصُّوفِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكْرِيَّا، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ قَالَ: سَأَلْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ، عَنْ أَصْحَابِ النَّهْرِ، فَقَالَ: حَدَّثَنِي مَسْرُوقٌ، قَالَ سَأَلْتَنِي عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَقَالَتْ: «هَلْ أَبْصَرْتَ أَنْتَ الرَّجُلَ الَّذِي يَذْكُرُونَ ذَا التُّدَيْةِ؟» قَالَ: قُلْتُ لَمْ أَرَهُ، وَلَكِنْ قَدْ شَهِدَ عِنْدِي مَنْ قَدْ رَأَاهُ، قَالَتْ «فَإِذَا قَدِمْتَ الْأَرْضَ فَارْكُضْ إِلَيَّ بِشَهَادَةِ نَفَرٍ قَدْ رَأَوْهُ أَمْنَاءَ» فَجِئْتُ وَالنَّاسُ أَشْيَاعٌ قَالَ: فَكَلَّمْتُ مِنْ كُلِّ سَبْعَ عَشْرَةَ مِمن قَدْ رَأَاهُ قَالَ: فَقُلْتُ: كُلُّ هَؤُلَاءِ عُدُولٌ ﷺ، فَقَالَتْ: «فَاتْلُ اللَّهُ فُلَانًا، فَإِنَّهُ كَتَبَ إِلَيَّ أَنَّهُ أَصَابَهُ بِمِصْرَ»<sup>(٢)</sup>.

٦٠ - قَالَ إِسْمَاعِيلُ: قَالَ يَزِيدُ: وَحَدَّثَنِي مَنْ، سَمِعَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّهُمْ شِرَارُ أُمَّنِي يَقْتُلُهُمْ خِيَارُ أُمَّتِي» قَالَتْ: وَمَا كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ

(١) إسناده ضعيف من أجل عبد الله بن الزبير الأسدي والد أبي أحمد الزبيري.

(٢) أخرجه البيهقي أيضا في الدلائل (٦/ ٤٣٤) وإسناده ضعيف من أجل يزيد بن أبي زياد الهاشمي لأنه

إِلَّا مَا كَانَ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَأَحْمَائِهَا<sup>(١)</sup>.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ رَحِمَهُ اللَّهُ: رَضِيَ اللَّهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَرَضِيَ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، وَنَفَعَنَا بِحُبِّهِمَا، وَحُبِّ جَمِيعِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

## بَابُ ذِكْرِ ثَوَابِ مَنْ قَاتَلَ الْخَوَارِجَ فَقَتَلَهُمْ أَوْ قَتَلُوهُ

٦١- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ هَارُونَ أَبُو عِمْرَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ:

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ زُرٍّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُخْرَجُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ أَحَدَاتُ الْأَسْنَانِ، سُفَهَاءُ الْأَخْلَامِ، يَقُولُونَ مِنْ خَيْرِ قَوْلِ النَّاسِ، يَمُرُّونَ مِنَ الْإِسْلَامِ كَمَا يَمُرُّ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ فَمَنْ لَقِيَهُمْ فَلْيَقْتُلْهُمْ، فَإِنْ قَتَلَهُمْ أُجِرَ عِنْدَ اللَّهِ»<sup>(٢)</sup>.

٦٢- أَخْبَرَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْمُفَضَّلُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجَنْدِيُّ، بِالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ زِيَادٍ اللَّحْجِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو قُرَّةَ مُوسَى بْنُ طَارِقٍ قَالَ: سَمِعْتُ الْأَزْهَرَ بْنَ صَالِحٍ يَقُولُ: حَدَّثَنِي أَبُو غَالِبٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا أَمَامَةَ صَاحِبَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: خَرَجَتْ خَارِجَةٌ بِالسَّامِ فَقُتِلُوا، وَأَلْقُوا فِي جُبٍّ، أَوْ بئرٍ قَالَ: فَأَقْبَلَ أَبُو أَمَامَةَ وَأَنَا مَعَهُ، حَتَّى وَقَفَ عَلَيْهِمْ، ثُمَّ بَكَى، ثُمَّ قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ، مَا فَعَلَ الشَّيْطَانُ بِهَذِهِ الْأُمَّةِ؟ كِلَابُ النَّارِ، كِلَابُ النَّارِ، ثَلَاثًا، شَرُّ قَتْلَى تَحْتَ ظِلِّ السَّمَاءِ، شَرُّ قَتْلَى تَحْتَ ظِلِّ السَّمَاءِ، خَيْرٌ قَتْلَى تَحْتَ ظِلِّ السَّمَاءِ، خَيْرٌ قَتْلَى تَحْتَ ظِلِّ السَّمَاءِ، خَيْرٌ قَتْلَى تَحْتَ ظِلِّ السَّمَاءِ مَنْ قَتَلُوهُ قَالَ: قُلْتُ يَا أَبَا أَمَامَةَ، أَشَيْءٌ تَقُولُهُ بِرَأْيِكَ، أَمْ شَيْءٌ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: إِنِّي إِذَنْ لَجَرِيءٌ، إِنِّي إِذَنْ لَجَرِيءٌ، ثَلَاثًا، بَلْ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ غَيْرَ مَرَّةٍ،

(١) هو جزء من الحديث السابق.

(٢) أخرجه أحمد (٤٠٤/١)، رقم (٣٨٣١)، وابن أبي شيبة (٣٠٤/١٥)، والترمذي (٤٨١/٤)، رقم (٢١٨٨)، وابن ماجه (٥٩/١) رقم (١٦٨) وغيرهم والحديث قال عنه الترمذي: حسن صحيح، وقال الشيخ أحمد شاكر في تحقيق المسند: إسناده صحيح، وقال العلامة الألباني في صحيح الترمذي: حسن صحيح، وقال الأرناؤوط: صحيح وهذا إسناده حسن.

والحديث أخرجه البخاري برقم (٦٩٣٠)، ومسلم برقم (١٠٦٦) من حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَلَا مَرَّتَيْنِ، وَلَا ثَلَاثًا، حَتَّى عَدَّ عَشْرًا، سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ يَقُولُ: «سَيَأْتِي قَوْمٌ يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ، أَوْ لَا يَعْدُو تَرَاقِيَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ، كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، لَا يَعُودُونَ فِي الْإِسْلَامِ حَتَّى يَعُودَ السَّهْمُ عَلَى فَوْقِهِ، طُوبَى لِمَنْ قَتَلُوهُ أَوْ قَتَلَهُمْ»<sup>(١)</sup>.

٦٣- وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي دَاوُدَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَمِّي قَالَ: حَدَّثَنَا عِصْمَةُ بْنُ الْمُثَوَّكِلِ قَالَ: حَدَّثَنِي الْمُبَارَكُ بْنُ فَضَالَةَ، عَنْ أَبِي غَالِبٍ قَالَ: كُنْتُ بِالشَّامِ، وَبِهَا صُدِّيُّ بْنُ عَجَلَانَ أَبُو أُمَامَةَ، صَاحِبُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ لِي صَدِيقًا قَالَ: فَجِئْتُ بِرُءُوسِ الْحُرُورِيَّةِ، فَأَلْقَيْتُ بِالدَّرَجِ، فَجَاءَ أَبُو أُمَامَةَ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ تَوَجَّهَ نَحْوَ

(١) قال الشيخ مشهور في كتابه السلفيون وقضية فلسطين: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٣٠٧/١٥) - (٣٠٨)، وعبد الرزاق في المصنف (١٨٦٦٣)، والحميدي في المسند (٩٠٨)، والطيالسي في المسند (رقم ١١٣٦)، وأحمد في المسند (٢٥٣/٥، ٢٥٦)، والترمذي في الجامع (رقم ٣٠٠٠)، وابن ماجه في السنن (رقم ١٧٦)، والطبراني في الكبير (٣٢٧/١٥، ٣٢٨، ٣٢٨-٣٢٧/١٥)، والأوسط، والصغير (١١٧/٢)، والطحاوي في مشكل الآثار (٣٣٨-٣٣٩/٦)، وابن أبي عاصم في السنة (رقم ٦٨)، وابن نصر في السنة (ص ١٦-١٧)، وابن أبي حاتم في التفسير (١٤٢٩/٥)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٨٨/٨)، واللالكائي في السنة (١٥١، ١٥٢)، وابن الجوزي في الواهيات (١٦٣/١)، وابن المنذر في التفسير - كما في الدر المنثور (٢٩١/٢) - من طرق عن أبي غالب به، بالفاظ متقاربة، وبعضهم اختصره. قال الترمذي: «هذا حديث حسن». قلت: أبو غالب البصري حزور البصري، صاحب أبي أمامة، ضعيف، يعتبر به في الشواهد والمتابعات، وقد تابعه:

\* صفوان بن سليم - وهو ثقة -، عند أحمد في «المسند» (٢٦٩/٥)، وابنه عبد الله في «السنة» (رقم ١٥٤٦)، وسنده صحيح

\* سيار الأموي - وثقه ابن حبان (٣٣٥/٤) (في التابعين) وأعادته! (٤٢٣/٦) (في أتباع التابعين)، وفي «التقريب»: «صدوق» -، ومن منهجه في مثله قوله: مقبول - عند أحمد في «المسند» (٢٥٠/٥) - أيضًا. - ولقوله: «شرق قلتي...»، «كلاب أهل النار» شاهد من حديث عبد الله بن أبي أوفى. انظر: «مسند عبد الله بن أبي أوفى» لابن صاعد (رقم ٣٩، ٤٠)، و«الحنائيات» (رقم ٢٢٥) وتعليقي عليه، ففيه التخريج مطولاً. - هـ قلت والحديث قال عنه العلامة الألباني في صحيح الترمذي، حسن صحيح، وحسنه الشيخ مقبل في صحيح دلائل النبوة (٦٠٩)، وفي الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين (٤٨٦، ٤٨١)، وصححه الأرئوط ومن معه في تحقيق المسند.

الرُّؤُوسِ قَالَ: فَقُلْتُ: لَا تَبِعْنَهُ حَتَّى أَسْمَعَ مَا يَقُولُ، قَالَ: فَتَبِعْتُهُ حَتَّى وَقَفَ عَلَيْهِمْ فَبَكَى، ثُمَّ قَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ مَا صَنَعَ إِبْلِيسُ بِأَهْلِ هَذِهِ الْأُمَّةِ» قَالَ ثُمَّ قَالَ: «كِلَابُ أَهْلِ النَّارِ، كِلَابُ النَّارِ، كِلَابُ النَّارِ، ثَلَاثًا»، ثُمَّ قَالَ: «شَرُّ قَتْلَى قُتِلُوا تَحْتَ ظِلِّ السَّمَاءِ، وَخَيْرُ قَتْلَى الَّذِينَ قَتَلُوهُمْ» قَالَ: ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ (١) [آل عمران: ٧].

٦٤- وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي دَاوُدَ أَيْضًا قَالَ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي بَكْرُ بْنُ خَلْفٍ قَالَ: حَدَّثَنَا قُطْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحُدَانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو غَالِبٍ قَالَ: كُنْتُ فِي مَسْجِدِ دِمَشْقَ فَجَاءُوا بِسَبْعِينَ رَأْسًا مِنْ رُؤُوسِ الْخَوَارِجِ، فَنُصِبَتْ عَلَى دَرَجِ الْمَسْجِدِ، فَجَاءَ أَبُو أُمَامَةَ فَنَظَرَ إِلَيْهِمْ فَقَالَ: «كِلَابُ جَهَنَّمَ، شَرُّ قَتْلَى قُتِلُوا تَحْتَ ظِلِّ السَّمَاءِ، وَمَنْ قَتَلُوهُ خَيْرُ قَتْلَى تَحْتَ ظِلِّ السَّمَاءِ، وَبَكَى فَنَظَرَ إِلَيَّ، فَقَالَ: يَا أَبَا غَالِبٍ، إِنَّكَ بِلَيْدٍ هَؤُلَاءِ بِهِ كَثِيرٌ قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ قَالَ: أَعَاذَكَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْهُمْ، ثُمَّ قَالَ: تَقْرَأُ الْقُرْآنَ؟ قُلْتُ: نَعَمْ قَالَ: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ [آل عمران: ٧] إِلَى قَوْلِهِ ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ﴾ [آل عمران: ٧] قَالَ: قُلْتُ: يَا أَبَا أُمَامَةَ: إِنِّي رَأَيْتُ تَعَرَّعَتْ لَهُمْ عَيْنَاكَ قَالَ: رَحْمَةً لَهُمْ، إِنَّهُمْ كَانُوا مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ قَالَ: فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَا أَبَا أُمَامَةَ، أَمِنْ رَأْيِكَ تَقُولُهُ، أَمْ شَيْءٌ سَمِعْتَهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَ: إِنِّي إِذَا لَجَرِيءٌ، سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ غَيْرَ مَرَّةٍ وَلَا مَرَّتَيْنِ، وَلَا ثَلَاثٍ وَلَا أَرْبَعٍ وَلَا خَمْسٍ وَلَا سِتٍّ وَلَا سَبْعٍ (٢).

٦٥- حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ شُعَيْبٍ الْبَلْخِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو حَيْثِمَةَ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْرُقِيُّ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ ابْنِ أَبِي أَوْفَى: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

(١) إسناده ضعيف فيه أبو غالب، وقد تقدم في التعليق السابق، وفيه أيضا المبارك بن فضاله وهو يدللس تدليس التسوية وضعفه النسائي وغيره، وعصمة بن المتوكل فيه كلام، وقد تقدم تخريج الأثر في التعليق السابق.

(٢) تقدم تخريجه في التعليق قبل السابق.

قَالَ: «الْخَوَارِجُ كِلَابُ النَّارِ»<sup>(١)</sup>.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ: قَدْ ذَكَرْتُ مِنَ التَّحْذِيرِ مِنْ مَذَاهِبِ الْخَوَارِجِ مَا فِيهِ بَلَاغٌ

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٥٥٣/٧، رقم ٣٧٨٨٤)، وأحمد (٣٥٥/٤، رقم ١٩١٥٣)، وابنه عنه في السنة (٢/٦٣٥ رقم ١٥١)، وابن ماجه (١/٦١، رقم ١٧٣)، وابن أبي عاصم في السنة (٩٠٤)، ويحيى بن صاعد في جزء فيه مسند ابن أبي أوفى (ص ١٣٤ رقم ٣٩ و ٤٠)، والحكيم (١/٢١٩)، وأبو نعيم في الحلية (٥/٥٦)، والخطيب في تاريخه (٦/٣١٩)، واللالكائي في «أصول الاعتقاد» (٢٣١١)، وابن الجوزي في العلل المتناهية (١/١٦٨) قال الهيثمي (٦/٢٣٢): رواه الطبراني وأحمد، ورجال أحمد ثقات، وصححه العلامة الألباني في ظلال الجنة (٩٠٤)، والروض النضير (٩٠٦، ٩٠٨)، والمشكاة (٣٥٥٤)، وقال الأرئوط ومن معه في تحقيق المسند (٣١/٤٧٤): إسناده ضعيف، الأعمش لم يسمع من عبد الله بن أبي أوفى فيما قال أحمد، وغيره وبقية رجاله ثقات، وقال الشيخ مقبل في أحاديث معلقة ظاهرها الصحة (١٨٧): هذا الحديث بهذا السند إذا نظرت إلى رجاله وجدتهم رجالا الصحيح ولكن الصحيح أن الأعمش لم يسمع من ابن أبي أوفى ففي «تهذيب التهذيب» يقال: أنه مرسل وكذا في «تحفة الشراف» وفي «تهذيب التهذيب» أيضا: لم يسمع من ابن أبي أوفى. اهـ. وفي «جامع التحصيل»: ذكر الترمذي أنه لم يسمع من أحد من الصحابة. اهـ. وفي «مصباح الزجاجة» وإسناد ابن أبي أوفى رجاله ثقات إلا أنه منقطع والأعمش لم يسمع من ابن أبي أوفى، قاله غير واحد. اهـ.

هذا وأما أبو نعيم في «الحلية» (ج ٥ ص ٥٤) فقد قال: إن الأعمش رأى ابن أبي أوفى وسمع منه. اهـ. وأبو نعيم ليس بمنزلة من نفى حتى يقال: المثبت مقدم على من النافي، بل هو متساهل جمع في «الحلية» ما هب ودب. ثم إن إسحاق بن يوسف الأزرق قد خالفه عبد الله بن نمير فرواه عن الأعمش عن الحسين بن واقد عن أبي غالب عن أبي أمامة عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم كما في «تحفة الأشراف»، وقد قال أبو نعيم في «الحلية» (ج ٥ ص ٥٦): ويذكر أنه مما تفرد به إسحاق وروي من حديث الثوري عن الأعمش ثم ساقه بسنده إلى سفيان ولكن السند إلى سفيان يحتاج إلى نظر في رجاله. والله المستعان، وللحديث سند آخر حسن في «الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين» مسند عبد الله بن أبي أوفى، قلت هو هناك برقم (٥٤٢، ٦٠٨) ولفظه (لقيت عبد الله بن أبي أوفى وهو محجوب البصر فسلمت عليه. فقال لي: من أنت؟ قال قلت: أنا سعيد بن جهمان. قال: فما فعل والدك؟ قال قلت: قتلته الأزارقة. قال: لعن الله الأزارقة لعن الله الأزارقة حدثنا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أنهم كلاب النار. قال قلت: الأزارقة وحدهم أم الخوارج كلها؟ قال: بل الخوارج كلها. قال: قلت فإن السلطان يظلم الناس ويفعل بهم؟ قال: فتناول يدي فغمزها بيده غمزة شديدة ثم قال: ويحك يا ابن جهمان، عليك السواد الأعظم إن كان السلطان يسمع منك، فائته في بيته، فأخبره بما تعلم فإن قبل منك، وإلا فدعه فإنك لست بأعلم منه).

لِمَنْ عَصَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، عَنْ مَذْهَبِ الْخَوَارِجِ، وَلَمْ يَرَأَيْهُمْ، وَصَبَرَ عَلَى جَوْرِ الْأَئِمَّةِ، وَحَيْفِ الْأَمْرَاءِ، وَلَمْ يَخْرُجْ عَلَيْهِمْ بِسَيْفِهِ، وَسَأَلَ اللَّهُ تَعَالَى كَشْفَ الظُّلَمِ عَنْهُ، وَعَنِ الْمُسْلِمِينَ، وَدَعَا لِلْوَلَاةِ بِالصَّلَاحِ، وَحَجَّ مَعَهُمْ، وَجَاهَدَ مَعَهُمْ كُلَّ عَدُوٍّ لِلْمُسْلِمِينَ وَصَلَّى مَعَهُمْ الْجُمُعَةَ وَالْعِيدَيْنِ، فَإِنْ أَمَرُوهُ بِطَاعَةٍ فَأَمْكَنَهُ أَطَاعَهُمْ، وَإِنْ لَمْ يُمْكِنَهُ اعْتَذَرَ إِلَيْهِمْ، وَإِنْ أَمَرُوهُ بِمَعْصِيَةٍ لَمْ يُطِيعُهُمْ، وَإِذَا دَارَتْ الْفِتْنُ بَيْنَهُمْ لَزِمَ بَيْتَهُ وَكَفَّ لِسَانَهُ وَيَدَهُ، وَلَمْ يَهُوَ مَا هُمْ فِيهِ، وَلَمْ يُعِنْ عَلَى فِتْنَةٍ، فَمَنْ كَانَ هَذَا وَصْفُهُ كَانَ عَلَى الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ<sup>(١)</sup>.

(١) نختم الكلام على الخوارج بنقل كلام مهم ومفيد من كتاب العراق في آحاديث وآثار الفتن (١/ ٦١):  
فصل الخوارج والعراق:

وكان خروجهم في العراق، بعد مقتل عمر، وذكر ابن كثير في «البداية والنهاية» (٢٢٨/٧) قصة خروجهم، فقال: «قلت: وهذا الضرب من الناس من أغرب أشكال بني آدم، فسيحان من نوع خلقه كما أراد، وسبق في قدره العظيم، وما أحسن ما قال بعض السلف في الخوارج أنهم المذكورون في قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ (١٣) الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيَّهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُخْسِنُونَ صُنْعًا﴾ (١٤) وَلَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا يُبَايِعُ رَبَّهُمْ وَقُلُوبُهُمْ مُخِطَاتٌ بِأَعْمَالِهِمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَزَنًا﴾ [الكهف: ١٠٣-١٠٥] أَنَّ هَؤُلَاءِ الْجَهْلَةَ الضَّلَالِ، وَالْأَسْقِيَاءَ فِي الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ، اجتمع رأيهم على الخروج من بين أظهر المسلمين، وتواطؤوا على المسير إلى المدائن ليملكوها على الناس ويتحصنوا بها وبيعثوا إلى إخوانهم وأضرابهم -ممن هو على رأيهم ومذهبهم، من أهل البصرة وغيرها- فيوافوهم إليها، ويكون اجتماعهم عليها. فقال لهم زيد بن حصين الطائي: أن المدائن لا تقدر على، فإن بها جيشًا لا تطيقونه، وسيمنعوها منكم، ولكن واعدوا إخوانكم إلى جسر نهر جوحًا، ولا تخرجوا من الكوفة جماعات، ولكن اخرجوا وحدانًا لئلا يفظن بكم. فكتبوا كتابًا عامًا إلى من هو على مذهبهم ومسلكتهم من أهل البصرة وغيرها، وبعثوا به إليهم ليوافوهم إلى النهر، ليكونوا يدًا واحدة على الناس، ثم خرجوا يتسللون وحدانًا لئلا يعلم أحد بهم فيمنعوهم من الخروج، فخرجوا من بين الآباء والأمهات والأخوال والخالات، وفارقوا سائر القربات، يعتقدون بجهلهم وقلة علمهم وعقلهم أَنَّ هذا الأمر يُرضي رب الأرض والسموات، ولم يعلموا أنه من أكبر الكبائر والذنوب الموبقات، والعظائم والخطيئات، وأنه مما زينه لهم إبليس الشيطان الرجيم المطرود عن السموات الذي نصب العداوة لأبينا آدم، ثم لذريته ما دامت أرواحهم في أجسادهم مترددات، والله المسؤول أن يعصمنا منه بحوله إنه مجيب الدعوات.

وقال ابن عبد البر في «التمهيد» (٦٤/٦ - ط. الفاروق):

«وأخبار الخوارج بالنهران، وقتلهم للرجال والولدان، وتكفيرهم الناس واستحلالهم الدماء

= والأموال، مشهور معروف. ولأبي زيد عمر بن شبة في «أخبار النهروان وأخبار صفين» ديوان كبير، من تأمله اشتفى من تلك الأخبار، ولغيره في ذلك كتب حسان، والله المستعان.

فصل: استمرار خروج الخوارج ووصول فتنهم إلى كل مكان:

فهذا يمثل أول اشتداد الفتن والموج الذي يشبه موج البحر، إذ وصلت فتنهم إلى كل مكان، وبقي أثرهم إلى الآن، والواقع المعاش بارز للعيان، في كثير من البلدان، وسيستد مع مرور الزمان، وحسبنا الله، وعليه التكلان، وهذا هو الدليل والبرهان:

أخرج النسائي وغيره من حديث أبي برزة رفعه: «يخرج في آخر الزمان قوم كأن هذا منهم، يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية».

قال ابن تيمية - رحمه الله تعالى - في مجموع الفتاوى (٤٩٦/٢٨): «فإنه ﷺ قد أخبر في غير هذا الحديث أنهم لا يزالون يخرجون إلى زمن الدجال، وقد اتفق المسلمون على أن الخوارج ليسوا مختصين بذلك العسكر».

يشير شيخ الإسلام ابن تيمية إلى ما أخرجه ابن ماجه (١/١٧٧-١٧٨ رقم ١٧٤ - ط. عواد) وغيره بإسناد صحيح عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ينشأ نشء يقرؤون القرآن، لا يجاوز تراقيهم، كلما خرج فريق قطع، حتى يخرج في أعراضهم الدجال».

وبوب عليه شيخنا الألباني رحمته الله في «السلسلة الصحيحة» (٥/٥٨٢ رقم ٢٤٥٥): (استمرار خروج الخوارج). فمن سنة الله ﷻ التي لا تتخلف البتة في الخوارج ومن يسير على منهجهم في التغيير - كما في هذا الحديث -، أن هؤلاء يظهرون بين الفينة والفينة ثم يقطعون، وورد (القطع) بصيغة المبني للمجهول، فيقطعون بالحجة والبرهان من قبل العلماء كما فعل، والتخويف والتهديد من قبل السلطان، أو بهما جميعاً، أو بما يقضيه الله ﷻ في سنته الكونية.

وقد تظن لهذا الإمام وهب بن منبه لما قال في نصيحته إلى أبي سَيمر ذي خولان، -وهي طويلة جداً، وفيها: «ألا ترى يا ذا خولان! أني قد أدركت صدر الإسلام، فوالله ما كانت للخوارج جماعة قط إلا فرقها الله على شر حالاتهم، وما أظهر أحد منهم قوله إلا ضرب الله عنقه، وما اجتمعت الأمة على رجل قط من الخوارج، ولو أمكن الله الخوارج من رأيهم لفسدت الأرض، وقطعت السبل، وقُطع الحج عن بيت الله الحرام، وإذن لعاد أمر الإسلام جاهلية حتى يعود الناس يستعينون برؤوس الجبال، كما كانوا في الجاهلية، وإذن لقام أكثر من عشرة -أو عشرين- رجلاً ليس منهم رجل إلا وهو يدعو إلى نفسه بالخلافة، ومع كل رجل أكثر من عشرة آلاف يقاتل بعضهم بعضاً...».

قال أبو عبيدة: وهذا الذي حصل مع الخوارج من أول تاريخ نشأتهم، فقد قاتل علي رضي الله عنه ذلك العسكر في النهروان، وكاد أن يقضي عليهم، وقلعهم من مركزهم (حروراء) ورجعوا إلى (الكوفة)، وبقيت ثلة منهم ثارت في الأرض.



قال البغدادي في «الفرق بين الفرق» (ص ٦١):

«وقتل الخوارج يومئذ -أي يوم النهروان- فلم يفلت منهم غير تسعة أنفس، صار منهم رجлан إلى سجستان، ومن أتباعهما خوارج سجستان، ورجلان صارا إلى اليمن، ومن أتباعهما إباضية اليمن، ورجلان صارا إلى عُمان ومن أتباعهما خوارج عُمان، ورجلان صارا إلى ناحية الجزيرة، من أتباعهما كان خوارج الجزيرة، ورجل منهم صار إلى تل مورون، ثم خرج على علي بعد ذلك من الخوارج جماعة كانوا على رأي المحكمة الأولى، منهم أشرس بن عوف، وخرج عليه بالأنبار، وغلفة التيمي من تيم عدي خرج عليه بماسيدان، والأشهب بن بشر العرني خرج عليه بجر جرايا، وسعد بن قفل خرج عليه بالمدائن، وأبو مريم السعدي خرج عليه في سواد الكوفة، فأخرج عليّ إلى كل واحد منهم جيشاً مع قائد حتى قتلوا أولئك الخوارج، ثم قتل عليّ عليه السلام في تلك السنة في شهر رمضان، سنة ثمان وثلاثين من الهجرة».

وباض وفرّخ هذا المعسكر في كثير من البلدان، وكانت (العراق) هي مسرح أحداثه، فنار جنده على معاوية في الكوفة، وذلك سنة إحدى وأربعين. وقاموا بعدها بثورات متعددة ما بين سنة (٤١) وسنة (٦٤)، ووقف منهم الولاة الأمويون موقفًا حازمًا شديدًا، يقول الطبري -مثلاً- في حوادث سنة (٥٨هـ): «وفي هذه السنة اشتد عبد الله بن زياد على الخوارج، فقتل منهم صبراً جماعة كثيرة، وفي الحرب جماعة أخرى»، واشتدت شوكتهم بعد انهيار الدولة الأموية سنة أربع وستين، قال ابن جرير في حوادث سنة (٦٥هـ): «وفي هذه السنة اشتدت شوكة الخوارج بالبصرة». وقتل رئيس الأزارقة منهم: نافع بن الأزرق، وارتحلوا من حينها من نواحي البصرة والأهواز وأوغلوا شرقاً، فانتقلوا إلى أصبهان وكرمان وتمكنوا هناك، وخرجوا سنة اثنتين وسبعين، وغلبوا على البحرين، ودُجروا منها في سنة ثلاث وسبعين، وخرجوا بعدها مرات عديدة، وبقيت لهم بقية في العراق في عهد الدولة العباسية، وقاموا بعدة ثورات في خلافة الرشيد، وفي سنة إحدى وثلاثين ومئتين ظهر خارجي ببلاد ربيعة، فقاتله نائب الموصل، فكسره وانهمز أصحابه، وانتهى التطواف القلق بهم إلى الاستقرار في أماكن معينة، قال ابن حزم: «ولم يبق اليوم من فرق الخوارج إلا الإباضية والصفيرية فقط».

ويقول بعض معاصرينا عن أماكن وجودهم في زماننا: «وقد انقرض الخوارج إلا طائفة من الإباضية تقيم جهة عُمان، وفي جزيرة جربة تجاه تونس، وفي جنوبي الجزائر».

فصل: الخروج في عصرنا:

هذه ومضة تاريخية سريعة، لا يسمح المقام بأكثر منها حول الخوارج، ولا بد من التنويه -أيضاً- على (ظاهرة الخروج في عصرنا)، فإن بسببها أريق دماء، وأزهقت أرواح، تحت مسمى (الجهاد) و(القتال في سبيل الله)، وهي ظاهرة لها أسبابها ودوافعها، وهي في غاية التعقيد، ومن خلالها يظهر صحة ما عليه العلماء الربانيون وأئمة السنة في ترك الخروج على الحكام؛ إذ أن التغيير والإصلاح لا

يتعلق بوجود القوة، أو الجماعة القادرة على الثورة، ولا على التخريج الفقهي لجواز الخروج، أو وجوبه، أو منعه، وإنما يتعلق بأمر آخر، أهم من هذا كله؛ وهو: تفكك المجتمع الإسلامي، وظهور العصبية الجاهلية فيه، وتحكم الشبهات والشهوات في المسلمين، وتُعدُّهم عن أحكام دينهم الحنيف اعتقاداً وعملاً؛ يُعدُّا يجعلهم - في أنفسهم - أحقر من أن تُسمو همَّتْهم للعمل على إزالة المنكرات، وإقامة العدل، ويجعلهم عند ربِّهم أقلَّ شأنًا من أن يستحقوا التكريم الإلهي بالحكم بشريعته، التي هي مصدر الأمن والاستقرار، وسبب الخير والرخاء؛ ﴿وَكَذَلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا يُمَارُونَ﴾ [الأنعام: ١٢٩]، ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلَا مَرَدَ لَهُ وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ ﴿ [الرعد: ١١] ».

ويظهر صواب هذا الموقف من خلال خصائص الحق التي لا تفك عنه، من ثبات أهله عليه، وانسراح صدورهم به، وطول مسيرتهم وظهور ثمارهم، ورحم الله ابن حزم لما قال: «نَوَارُ الْفِتْنَةِ لَا يَفْقَدُ». والمعنى: أنَّ للفتنة مظهرًا خادعًا في مبدئه، قد يستحسن الناس صورتها، ويعقدون الآمال عليها، ولكن سرعان ما تموت وتلاشى، مثل الزهرة التي تموت قبل أن تفتح وتعطي ثمرتها. وهذه الكلمة القصيرة؛ حكمة عظيمة من نتاج فكر الإمام ابن حزم رَحِمَهُ اللهُ، الذي عاصر فتنة البربر في الأندلس، ورأى بنفسه كيف أن الناس يعقدون على كل ثائر وثورة، وشرارة فتنة جديدة؛ أمالاً كبيرة في الإصلاح والتغيير، ولكن سرعان ما تتحول الآمال إلى مأسٍ وأحزانٍ، وضحايا وتدمير، وهذه الكلمة تنطبق على كل عصر ومصر، ويفترض بنا -نحن أبناء هذا العصر- أن نكون أكثرَ فهمًا لمدلولها، واستحضارًا لمعانها، إذ نعيش في زمن قلَّ فيه العلم، وعمَّ فيه الجهل، ورفع الغوغاء رؤوسهم، وغلبت على النفوس الشبهات والشهوات.

فصل: مظاهر الخروج الجديد ونواره الذي لم ولن يعقد:

ومن ذلك فتنة جهيمان والحرم المكي، وللخروج الجديد مظاهر، وبدا له (نَوَار) في كثير من البلدان في أوقات متفرقات، ويا ليتة (لم يعقد) فقط، وإنما أفسد أصحابه، بعدم معرفتهم بـ (واجب الوقت)، ومن أبرز (الأمثلة) على (نَوَارِ الْفِتْنَةِ) الذي (لم يعقد) في القرن المنصرم، وإن كان لا يلزم منها التطابق التام بين (أصحابها) و(الخوارج)، وإنما خَصَّتْ للمشابهة في (المسلك) و(الطريقة) فحسب:

فتنة جهيمان والحرم المكي: فتنة جهيمان بن محمد بن سيف العتيبي في الحرم المكي، ابتدأت في وقت ظهر الثلاثاء الأول من المحرم، وانتهت بعصر الخميس السابع عشر من المحرم لسنة ١٤٠٠ هـ، وعليه تعطلت في هذه الفتنة شعيبة الأذان على مآذن الحرم اثنتين وثلاثين مرة. وسببها الظاهر اعتقاد جماعة من خلال الرؤى وإسقاط أحاديث الفتن على غير وجهها، أنَّ رجلاً منهم -واسمه: محمد بن عبدالله القحطاني- هو المهدي، فدخلوا المسجد الحرام، وسفكوا فيه الدماء، وأبلغوا الناس عند المغرب: اليوم ستخسف الأرض بالجيش القادم إلينا، ولم تخسف الأرض بالطبع، فقالوا للناس: =



= أُرِجِيَ الأمر أربعة أيام أخرى، وهلم جزاً، واستمر القتال عشرين يوماً تقريباً، وتوفي فيها من الجيش الذي حاربهم (١٢) ضابطاً و(١١٥) ضابط صف وجندي، وأدخل المستشفيات للمعالجة من الإصابات (٤٩) ضابطاً و(٤٠٢) ضابط صف وجندي. ونفذ حكم القتل في (٦٣) شخصاً من هؤلاء (بغاة الحرم)، وعثر على (١٥) جثة من هذه الفئة عند تطهير أقبية الحرم، وتم التعرف على أصحابها من قبل من اعتقلوا من هذه الفئة، وذكر أن (٢٧) شخصاً من هذه الفئة قد توفوا متأثرين بإصاباتهم، وأن عقوبة القتل قد خفضت إلى السجن لمدد مختلفة على (١٩) شخصاً، وأن عدد النساء والصبيان الذين وجدوا مع هذه الفئة قد بلغ (٢٣)، وأن (٣٨) شخصاً لم يثبت التحقيق اشتراكهم، وتم الإفراج عنهم. فهذه الفئة العظيمة التي حلت بأرض الحرم المكي الشريف سببها عدم فقه إسقاط أحاديث الفتنة على الواقع، على الرغم من أن بعض رؤوس المشاركين فيها لهم اطلاع على الأحاديث، ودراية بأهمية الوقوف على الصحيح منها، ونبد الواهي والضعيف، ووصفهم بيان هيئة كبار العلماء آنذاك في دورة مجلسهم الخامسة عشرة بأنهم «فئة ضالة آثمة؛ لاعتدائها على حرم الله، وسفكها فيه الدم الحرام، وقيامها بما يسبب فرقة المسلمين، وشق عصاهم»، ووصفوا بما دعت إليه هذه الفئة بأنه «بذور فتنة وضلال، وطريق إلى الفوضى والاضطراب، والتلاعب بمصالح العباد والبلاد، وأن دعواهم قد يغتر بظاهاها السذج، وفي باطنها الشر المستطير» وحذروا -جزاهم الله خيراً- المسلمين مما في تلك النشرات من التأويلات الباطلة، والشبه الآثمة، والاتجاهات السيئة.

ومن الجدير بالذكر هنا أمور:

أولاً: صلة هذه الفتنة بالعراق تظهر من خلال مقدمة؛ وهي: هل هذه الفرقة من الخوارج؟ فإن كانوا كذلك، فتكون هي من (المهيجات) التي جاءت من هناك، وخرجت من ضئضئ ذلك الرجل، الذي لو قتل، لارتاح الناس من شره، فهي حينئذ شر من تلك الشرارة.

ثانياً: نفى جهيمان في غير رسالة من رسائله أنهم من الخوارج، وذكر أن بعض العلماء وطلبة العلم الراكنين إلى المناصب والمراتب والرواتب ينعتهم بذلك!

ويفرق بين (الخارجي) و(الخارج بغياً عن الحكام) بقوله: «فمذهب الخوارج كفر، والخروج على الإمام ومنازعة ظلم، يجب رد صاحبه عنه وقتله». وبناءً عليه يقول عن نفسه وجماعته مع علماء عصره:

«أضف واحد فيهم»

«وإن خالفتم قتلوك بشبهة يُسَكِّتُون بها الأرنب»، فيقولون: هو خارجي، مع أن أرنبهم لا تعرف معنى الخارجي!!

ولا يخدعك تفرقه المذكور، فهو لعب بالألفاظ، لا تنوع فيه، فالخوارج -عند أهل التحقيق- ليسوا بكفار، وأبرز شيء في دينهم التكفير بالكبيرة، والخروج على الحكام، وهو يلتقي معهم في الأمر الثاني، فاسمع إليه وهو يقرر في آخر رسالته «الإمارة والبيعة» (ص ٣٧) بعد تقريره ضعف حديث أخرجه

= مسلم في «صحيحه» (رقم ١٨٥٥)، وفيه: «خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم»، يقول:

«وعلى فرض صحته، فليس لهؤلاء الحكام فيه حجة؛ لأنه يقول «أئمتكم»؛ يعني: أئمة المسلمين، فهؤلاء الحكام ليسوا أئمة؛ لأن إمامتهم للمسلمين باطلة، ومنكر يجب إنكاره كما تقدم ذلك بالأدلة؛ لأنهم ليسوا من قریش، ولا يقيمون الدين، ولم يجتمع عليهم المسلمون، وإنما أصحاب ملك، سخروا المسلمين لمصالحهم، بل جعلوا الدين وسيلة لتحقيق مصالحهم الدنيوية؛ فعطلوا الجهاد، ووالوا النصارى، وجلبوا على المسلمين كل شر وفساد».

فهو يلتقي في نظرته إلى الحكام مع الخوارج، من ضرورة الخروج عليهم، والزعم بأنهم ليسوا بأئمة! وقرر هذا في رسالة مفردة مطبوعة سماها «نصيحة الإخوان إلى المسلمين والحكام».

ويعجبني كلام الشيخ عبدالمحسن آل عبيكان، لما تكلم عن الخوارج، وذكر حادثة الحرم بالمحاجة، وقال عن أصحابها: «وهؤلاء الذين خرجوا (أي: مع جهيمان في حادثة الحرم) كانوا يزعمون أنهم أهل حديث، ولكنهم ضالون وليسوا كذلك، فهم «يقولون من قول خير البرية»، ويزعمون أنهم من أهل الحديث، وأنهم يتمسكون بالسنة، وليسوا كذلك، ولم يفهموا حديث رسول الله ﷺ، وأيضاً هم حدثاء أسنان، وهذا معلوم، ومن أدرك تلك الوقعة علم أن أكثرهم من صغار السن، ومن سفهاء الأحلام، وأكثرهم من الجهلة، وليسوا من كبار الناس، ولا ممن يتصدر المجالس، فهذا الحديث صدق على هؤلاء القوم، حسب ما اجتهدت في تطبيقه، وعلى كل حال؛ فهم خارجون عن الطاعة، وخارجون على الإمام، وأنهم فعلوا فعلاً منكراً، ولا شك».

ولا يعني هذا أن الخوارج كفار خارجون عن ملة الإسلام، فإن علياً ؓ لم يكفرهم، ولكن يكفي أنهم أهل ضلال، وأنه ينبغي أن يُقاتلوا، وأن لا يبقى منهم أحد بين أمة محمد ﷺ؛ لأن فسادهم عظيم، وشرهم كبير.

ومما يذكر في هذا المقام، أن بعض العلماء أدخل حديث: «يباع لرجل بين الركن والمقام، ولن يستحل هذا البيت إلا أهله، فإذا استحلوه فلا تسأل عن هلكة العرب» أدخلوه في باب المهدي، بينما أرى أنه ينطبق على من بوع في تلك الفتنة؛ لأن استحلال البيت لا يكون مع مبايعة المهدي، وقد حصل الاستحلال عند مبايعة ذلك الشخص في تلك الفتنة، والله أعلم».

وأخيراً كان الشيخ الألباني -رحمه الله تعالى- يسميهم في بعض مجالسه بـ: (الخوارج)، وقال شيخنا الألباني -رحمه الله تعالى- في «السلسلة الصحيحة» (٢٧٨/٥) تحت حديث رقم (٢٢٣٦)، ونصه: «ينزل عيسى ابن مريم، فيقول أميرهم المهدي: تعال صل بنا، فيقول: لا، إن بعضهم أمير بعض تكرمة الله لهذه الأمة»: «واعلم أيها الأخ المؤمن! أن كثيراً من الناس تطيش قلوبهم عند حدوث بعض الفتن، ولا بصيرة عندهم تجاهها، بحيث إنها توضح لهم السبيل الوسط الذي يجب عليهم أن يسلكوه إبانها، فيضلون عنه ضللاً بعيداً، فمنهم -مثلاً- من ادعى أنه المهدي أو عيسى؛ كالفاديانيين الذين اتبعوا

= ميرزا غلام أحمد القادياني، الذي ادعى المهدوية أولاً، ثم العيسوية، ثم النبوة، ومثل جماعة (جهيمان) السعودي، الذي قام بفتنة الحرم المكي على رأس سنة (١٤٠٠) هجرية، وزعم أن معه المهدي المنتظر، وطلب من الحاضرين في الحرم أن يبايعوه، وكان قد اتبعه بعض البسطاء والمغفلين والأشرار من أتباعه، ثم قضى الله على فتنهم بعد أن سفكوا كثيراً من دماء المسلمين، وأراح الله - تعالى - العباد من شرهم.

وفتنة المهدي والخوض فيها قديم، فها هو حفص بن غياث يقول: قلت لسفيان الثوري: يا أبا عبد الله! إن الناس قد أكثروا في المهدي، فما تقول فيه؟ قال: «إن مرَّ على بابك، فلا تكن منه في شيء حتى يجتمع الناس عليه»، وهذا تطبيق لقاعدة سلفية مهمة في الفتن، وهي الدوران مع النصوص، وعدم التعجل في إسقاطها، وضرورة فهمها على ظاهرها. والغفلة في هذا الباب قاتلة، وهي «زلة مضروب بها الطبل»، وقد وقعت لبعض الأقدمين، فَبَكَّتْ، وَتُكَلِّمَ معه شديداً.

نقل ابن سعد عن شيخه محمد بن عمر الواقدي في ترجمة (محمد ابن عجلان)، قال: «وخرج محمد بن عجلان مع محمد بن عبد الله بن حسن، حين خرج بالمدينة، فلما قُتِلَ محمد بن عبد الله وولي جعفر بن سليمان بن علي المدينة، بعث إلى محمد بن عجلان فأُتِيَ به، فَبَكَّتْهُ وَكَلَّمَهُ كلاماً، وقال: خرجت مع الكذاب، وأمر به تُقَطَّعَ يده. فلم يتكلم محمد بن عجلان بكلمة، إلا أنه يحرك شفثيه بشيء لا يدري ما هو، يظن أنه يدعو، قال: فقام من حَضَرَ جعفر بن سليمان من فقهاء أهل المدينة وأشرافهم. فقالوا: أَصْلَحَ اللهُ الأمير، محمد بن عجلان فقيه أهل المدينة وعابدها! وإنما شُبَّهَ عليه وطن أنه المهدي الذي جاءت فيه الرواية. فلم يزالوا يطلبون إليه حتى تركه، فولى محمد بن عجلان منصراً لم يتكلم حتى أتى منزله».

ومن الفتن التي (لم يعقد نوارها)، واصطلى المسلمون بنارها، وهي من مهتجات فتن العراق، وكانت لِرُقْعَتِهَا أثر قوي في استمرارها.

#### فصل: فتنة حماة:

ما وقع في مدينة (حماة) سنة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م، من أحداث شهر شباط، وانفجرت ثورة عارمة باسم (الإسلام) في سوريا، ووقع اشتباك بين مجموعة ثائرين للإسلام مع النظام السوري، وتركزت الأحداث في (حماة)، ودُمِّرَت بالقصف والتفجير والنسف أجزاء كبيرة من المدينة، وخلف ذلك نحو خمسة وعشرين ألف قتيل، ودماراً هائلاً، شَبَّهَتْهُ الصحافة الأجنبية بتدمير إحدى مدن الحرب العالمية الثانية، فضلاً عن اعتقال الآلاف من سكانها، وتشريد عشرات الآلاف الآخرين داخل سورية وخارجها.

وتبع ذلك، انشطارات وانقسامات في جماعة الإخوان المسلمين، وقيادتها السورية، ورمى قسم منهم نفسه في أحضان العراق، وراحوا يرددون: سنحرر سورية، بالدبابة العراقية والبندقية الفلسطينية،

= والبطل السوري!! وفتحت لهم من العراق إذاعة، بُحَّتْ أصواتهم فيها للثورة، وبالنشيد لها، وكان لهم فيها معسكرات تدريب للجهاد -زعموا-، وأصبح لا يخلو واحد منها -فيما بعد- من سجن للعلماء المدسوسين فما بينهم على -زعم القائمين عليها- في فتنة عمياء، رسمت في ليلة ظلماء، وسفكت فيها الدماء، وتراشق الساعون والقائمون فيها بالولايات وعظائم الأمور، مما يعسر حصره، ولا يفيد في هذا المقام ضبطه وتعداده.

والذي أراه -والله أعلم- أن سبب هذه الفتنة: العجلة، وعدم فقه واجب الوقت، وفقدان تربية العلماء على المنهج السلفي الرباني، وعدم التكيف الشرعي الصحيح لما يقومون به من مهالك ومصائب باسم الإسلام، وينطبق على هؤلاء نعت ابن خلدون، فها هو يقول عنهم، وكأنه يريد بهم بأسمائهم وشخوصهم:

«ممن أخذوا أنفسهم بإقامة الحق، ولا يعرفون ما يحتاجون إليه في إقامته».

ويقول: «إن كثيراً من المنتحلين للعبادة وسلوك طرق الدين، يذهبون إلى القيام على أهل الجور من الأمراء، داعين إلى تغيير المنكر، والأمر بالمعروف، ورجاء الثواب عليه من الله، فيكثر أتباعهم من الغوغاء والدهماء، يعرضون أنفسهم في ذلك إلى المهالك، وأكثرهم يهلكون في هذا السبيل، مأزورين غير مأجورين؛ لأن الله لم يكتب ذلك عليهم».

وقال عنهم -وأصاب كبد الحقيقة-: «لا يشعرون بمغبة أمرهم، ومآل أحوالهم».

وكان شيخنا الألباني -رحمه الله تعالى- آنذاك ينهى هؤلاء عما يقومون به، وكان بعضهم يتندر به، بل اتهمه بعضهم -عامله الله بما يستحق- بأنه يهودي، وكم سمعنا آنذاك من أفراد (الإخوان المسلمين) تهكمًا وسخرية من شيخنا (الألباني)؛ لأنه -في زعمهم- ينهاهم عن الجهاد، بل كان بعضهم يقول فيه: أشغل الناس بتحريك السبابة في الصلاة، وأما نحن فنشغلهم بتحريكها في الجهاد، وهذا مفكر منهم -زعموا- يقول عنه: يعلم الأمة الدخول إلى المسجد باليمين، ونحن نعلمهم كيف يتم تطهير المساجد من الكفار، وتحريرها منهم، فكم الفرق بيننا؟ نعم، إنه والله بعيد، وله أصول وجذور، وشتان بين ما يؤسس على الماء، ولا حقيقة له إلا الهباء، وبين تأسيس الفحول على منهج له أصول ثابتات راسخات، وفروع باسقات طاهرات، تأتي بأكلها كل حين بإذن ربها ﷻ.

فصل: فتنة الجزائر المتولدة عن الخروج الأول في العراق:

ومثل هذا: فتنة أخرى، أخذت مظهر (الثورة) و(الصدام العسكري المسلح) مع (السلطة)، وهي من (أعظم) ما جرى في هذا العصر من الفتنة، ويشد ذلك عندما نجد أن القائمين عليها منسوبون -زورًا وهتانًا- (للسلفية)! مع أن أئمة الدعوة الكبار، تبرؤوا منها ومن أهلها، وحذروا القائمين عليها قبل أن يمتطوا ظهرها! ألا وهي: فتنة الجزائر وجبهة الإنقاذ الإسلامية، الكلام على هذه الفتنة يطول، إذ لها متفرعات وذيل، ولستُ بصدد ذكر الأحداث التفصيلية لها إذ ليس هذا مجاله، ولكني بصدد التمثيل



= على تولّد هذه الفتنة من فتنة ذاك الرجل الخارجي الذي لو قُتل ما كانت فتنة بعدها، فهذه الفتنة مع التي قبلها (فتنة حماة) متولّدتان من عرس الشيطان في العراق، لما باض وفرّخ، وظهرت هاتان الفتنتان لما «وجد شيطان الخوارج موضع الخروج، فخرجوا»، وكانوا سبباً لسفك الدماء، ومقتل الأبرياء. وهذه الفتنة دخنها تحت أقدام أناس يظهرون (السلفية)، وهم ليسوا كذلك، بل هم طاعنون في أئمتها، متربّصون بها، ممن نهجوا (منهج الإخوان) ولهم تأثير بعمومات الدعوة السلفية، دون رسوخ في طريقة التغيير عندها، والوقوف على كلام أئمتها قديماً وحديثاً. ومما زاد وحل هذه (الفتنة):

أولاً: انتشار ذكرها بتأييد وإكبار على لسان الوعاظ والخطباء وطلبة العلم، وجلّهم من مدرسة محمد سرور زين العابدين، لتوافق المشارب، واتحاد المذاهب!

ثانياً: زعمُ الكثيرين من هؤلاء أنّ جبهة الإنقاذ امتداد لـ «جمعية العلماء» السلفية، التي كان العلامة السلفي عبدالحميد بن باديس من ورائها.

ثالثاً: الإشاعات المغرضة التي رافقتها، من أن علماء العصر كالشيخ الألباني، وابن باز -رحمهما الله- يؤيدونها، ويدعون لها، وهم معها، وهي تسير بفتاويهم وتوجيهاتهم! وهذا -والله- الكذب الصّراح، فقد سئل الشيخ العلامة عبدالعزيز بن باز -رحمته الله- في ٢٦/ ذي الحجة/ عام ١٤١٤ هـ في مكة المكرمة ما نصه:

الجماعة الإسلامية المسلحة بالجزائر تقر لكم بأنكم تؤيدون ما تقوم به من اغتيالات الشرطة وحمل السلاح عموماً، هل هذا صحيح؟ وما حكم فعلهم مع ذكر ما أمكن من الأدلة جزاكم الله خيراً؟

فأجاب -رحمه الله تعالى- ما نصه: بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله وصلى الله وسلم على رسول الله وعلى آله وأصحابه ومن اهتدى بهداه. أما بعد:

فقد نصحنّا إخواننا جميعاً في كل مكان -أعني: الدعاة-، نصحنّاهم أن يكونوا على علم وعلى بصيرة، وأن ينصحووا الناس بالعبارات الحسنة والأسلوب الحسن والموعظة الحسنة، وأن يجادلوا بالتي هي أحسن!

عملاً بقول الله -سبحانه وتعالى-: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَدِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥]، وقوله -سبحانه-: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ [العنكبوت: ٤٦].

فإنه -جل جلاله- أمر العباد بالدعوة إليه، وأرشدهم إلى الطريقة الحكيمة، والدعوة بالحكمة تعني الدعوة بالعلم: قال الله، قال رسوله، بالموعظة الحسنة، وجادلهم بالتي هي أحسن، عند الشبهة يحصل الجدل بالتي هي أحسن، والأسلوب الحسن حتى تزول الشبهة! وإن كان أحد من الدعاة في الجزائر قال عنيّ باني قلت لهم: يغتالون الشرطة أو يستعملون السلاح في الدعوة إلى الله هذا غلط! ليس بصحيح!! بل هو كذب، وإنما تكون الدعوة بالأسلوب الحسن: قال الله، قال رسوله!

كما كان عليه النبي -عليه الصلاة والسلام- وأصحابه في مكة المكرمة، قبل أن يكون لهم سلطان، ما كانوا يدعون الناس بالسلاح، يدعون الناس بالآيات القرآنية والكلام الطيب والأسلوب الحسن؛ لأن هذا أقرب إلى الصلاح وأقرب إلى قبول الحق! أما الدعوة بالاغتيالات أو بالقتل أو بالضرب فليس هذا من سنة النبي -عليه الصلاة والسلام-، ولا من سنة أصحابه!!

لكن لما ولّاه الله المدينة وانتقل إليها مهاجرًا، وكان السلطان له في المدينة، شرع الله الجهاد وإقامة الحدود، فجاهد -عليه الصلاة والسلام- المشركين وأقام الحدود بعد ما أمر الله بذلك! فالدعاة إلى الله عليهم أن يدعوا إلى الله بالأسلوب الحسن: بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية، وإذا لم تجد الدعوة قبولًا رفعوا الأمر للسلطان ونصحوا السلطان.

السلطان هو الذي ينفذ، يرفعون الأمر إليه فينصحونه بأن الواجب كذا والواجب كذا، حتى يحصل التعاون بين العلماء وبين الرؤساء من الملوك والأمراء ورؤساء الجمهوريات، الدعاة يرفعون الأمر إليهم في الأشياء التي تحتاج إلى فعل: إلى سجن، إلى قتل، إلى إقامة حد، وينصحون ولاية الأمور ويوجهونهم إلى الخير بالأسلوب الحسن والكلام الطيب!!!

ولهذا قال -جل وعلا-: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ [المنكوت: ٤٦]، فلو ظلم أحد من أهل الكتاب أو غيرهم، فعلى ولي الأمر أن يعامله بما يستحق. أما الدعاة إلى الله؛ فعليهم بالرفق والحكمة لقول النبي -عليه الصلاة والسلام-: «إن الرفق لا يكون في شيء إلا زانه، ولا ينزع من شيء إلا شانه» ويقول -عليه الصلاة والسلام-: «من يحرم الرفق يحرم الخير كله» [رواه مسلم].

فعليهم أن يعظوا الناس بالآيات، والأحاديث، ويذكروهم بالعذاب، ومن كان عنده شبهة يجادلونه بالتالي هي أحسن، الآية معناها كذا، الحديث معناه كذا، قال الله كذا، قال رسوله كذا، حتى تزول الشبهة، وحتى يظهر الحق!!!

هذا هو الواجب على إخواننا في الجزائر وغير الجزائر، الواجب عليهم أن يسلكوا مسلك الرسول -عليه الصلاة والسلام- وصحابته حينما كانوا في مكة، وذلك بالكلام الطيب والأسلوب الحسن!!! لأن السلطان ليس لهم الآن غيرهم، وعليهم أن ينصحوا السلطان والمسؤولين بالحكمة والكلام الطيب، والزيارات بالنية الطيبة حتى يتعاونوا على إقامة أمر الله في أرض الله! وحتى يتعاون الجميع في ردع المجرم وإقامة الحق، فالأمراء والرؤساء عليهم التنفيذ، والعلماء والدعاة إلى الله عليهم النصيحة، والبلاغ والبيان، نسأل الله للجميع الهداية.

ونشرت هذه الفتوى مع غيرها في كثير من الصحف والمجلات. وأما العلامة الألباني فكتب هذه السطور شاهد عيان على ما جرى بينهم وبين العلامة المحدث شيخنا محمد ناصر الدين بن نوح نجاتي الألباني -رحمه الله رحمة واسعة-، وهذا البيان: أرسل القائمون



= على (الجهة) المذكورة استفتاءً للشيخ الألباني في أصيل يوم الثلاثاء، الموافق للثامن عشر من شهر جمادى الآخرة، سنة ١٤١٢ هـ عبر جهاز (الناسخ) قبل يومين من الانتخابات العامة بالجزائر، فأرسل الشيخ ليلة اليوم الذي يليه عبر (الهاتف) إلى ثلاثة ممن يحسن الظن بهم، وأخبرهم أن الله ﷻ أمر نبيه ﷺ بالمشورة، وهذه الأسئلة - وعددها ستة - تدور حول (الانتخابات) و(البرلمانات)، وهذا نصها مع أجوبتها بالحرف، مأخوذة من خط الشيخ - رحمه الله -:

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

أما بعد؛ فألى لجنة الدعوة والإرشاد في الجهة الإسلامية للإنقاذ، وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته. وبعد؛ فقد تلقيت أصيل هذا اليوم الثلاثاء الموافق للثامن عشر من شهر جمادى الآخرة سنة (١٤١٢ هـ) رسالتكم المرسلة إليّ بواسطة (الناسخ)، فقرأتها وعلمتُ ما فيها من الأسئلة المتعلقة بالانتخابات، التي قلتُ إنها ستجري عندهم يوم الخميس؛ أي: بعد غد، ورغبتم مني التعجيل بإرسال أجوبتي عليها، فبادرت إلى كتابتها ليلة الأربعاء لإرسالها إليكم بـ(الناسخ) -أيضًا- صباح هذا اليوم -إن شاء الله-، شاكرًا لكم حسن ظنكم بأخيكم وطيب ثنائكم عليه الذي لا يستحقه، سائلًا المولى - سبحانه وتعالى - لكم التوفيق في دعوتكم وإرشادكم.

وإليكم الآن ما يَسَّرَ الله لي من الإجابة على أسئلتكم، راجيًا من المولى - سبحانه وتعالى - أن يلهمني السداد والصواب في ذلك:

السؤال الأول: ما الحكم الشرعي في الانتخابات التشريعية (ما يسمى بالبرلمان) التي نسعى من خلالها إلى إقامة الدولة الإسلامية، وإقامة الخلافة الراشدة؟

الجواب: إن أسعد ما يكون المسلمون في بلادهم يوم ترفع راية (لا إله إلا الله)، وأن يكون الحكم فيها بما أنزل الله، وإن مما لا شك فيه، أن على المسلمين جميعًا -كل حسب استطاعته- أن يسعوا إلى إقامة الدولة المسلمة، التي تحكم بكتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، وعلى منهج السلف الصالح، ومن المقطوع به عند كل باحث مسلم، أن ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا بالعلم النافع والعمل الصالح، وأول ذلك: أن يقوم جماعة من العلماء بأمرين هامين جدًا:

الأول: تقديم العلم النافع إلى من حولهم من المسلمين، ولا سبيل إلى ذلك إلا بأن يقوموا بتصنيف العلم الذي توارثوه مما دخل فيه من الشراكيات والوثنيات حتى صار أكثرهم لا يعرفون معنى قولهم: (لا إله إلا الله)، وأن هذه الكلمة الطيبة تستلزم توحيد الله في عبادته -تعالى- وحده لا شريك له، فلا يستغاث إلا به، ولا يذبح ولا ينذر إلا له، وأن لا يعبدوه -تعالى- إلا بما شرع الله على لسان رسول الله ﷺ



ﷺ، وأن هذا من مستلزمات قولهم: (محمد رسول الله)، وهذا يقتضيهم أن يُصَفُّوا كتب الفقه مما فيها من الآراء والاجتهادات المخالفة للسنة الصحيحة، حتى تكون عبادتهم مقبولة، وذلك يستلزم تصفية السنة مما دخل فيها -على مر الأيام- من الأحاديث الضعيفة والموضوعة، كما يستلزم ذلك تصفية السلوك من الانحرافات الموجودة في الطرق الصوفية، والغلو في العبادة والزهد، إلى غير ذلك من الأمور التي تنافي العلم النافع.

والآخر: أن يُرَبُّوا أنفسهم وذويهم ومن حولهم من المسلمين على هذا العلم النافع، ويومئذ يكون علمهم نافعاً وعملهم صالحاً؛ كما قال -تعالى-: ﴿فَن كَانَ رِزْقُ الْغَاةِ رَبِّهٖ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهٖ أَحَدًا﴾ [الكهف: ١١]، وحينئذ إذا قامت جماعة من المسلمين على هذه التصفية والتربية الشرعية، فسوف لا تجد فيهم من يختلط عليه الوسيلة الشريكة بالوسيلة الشرعية؛ لأنهم يعلمون أن النبي ﷺ قد جاء بشريعة كاملة بمقاصدها ووسائلها، ومن مقاصدها -مثلاً-: النهي عن التشبه بالكفار وتبني وسائلهم ونظمهم التي تتناسب مع تقاليدهم وعاداتهم. ومنها: اختيار الحكام والنواب بطريقة الانتخابات، فإن هذه الوسيلة تتناسب مع كفرهم وجهلهم الذي لا يفرق بين الإيمان والكفر، ولا بين الصالح والطالح، ولا بين الذكر والأنثى، وربنا يقول: ﴿أَتَجْعَلُ الْمُتَشَابِهِينَ كَالْمُتَجَرِّمِينَ﴾ (٢١) مَا لَكُمُ كَيْفَ تَحْكُمُونَ [القلم: ٣٥-٣٦] ويقول: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَى﴾ [آل عمران: ٣٦].

وكذلك يعلمون أن النبي ﷺ إنما بدأ بإقامة الدولة المسلمة بالدعوة إلى التوحيد، والتحذير من عبادة الطواغيت، وتربية من يستجيب لدعوته على الأحكام الشرعية، حتى صاروا كالجسد الواحد؛ إذا اشتكى منه عضو تداعى سائر الجسد بالسهر والحمى، كما جاء في الحديث الصحيح، ولم يكن فيها من يُصِرُّ على ارتكاب الموبقات والزنا والسرقات إلا ما ندر.

فمن كان يريد أن يقيم الدولة المسلمة حقاً لا يُكْتَل الناس ولا يجمعهم، على ما بينهم من خلاف فكري وتربوي، كما هو شأن الأحزاب الإسلامية المعروفة اليوم، بل لا بد من توحيد أفكارهم ومفاهيمهم على الأصول الإسلامية الصحيحة: الكتاب والسنة، وعلى منهج السلف الصالح كما تقدم، ﴿وَيُؤَيِّدُ بَقَرِحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ (١) يَنْصُرُ اللَّهُ [الروم: ٤-٥]. فمن أعرض عن هذا المنهج في إقامة الدولة المسلمة وسلك سبيل الكفار في إقامة دولتهم؛ فإنما هو (كالمستجير بالرمضاء من النار) وحسبه خطأ -إن لم أقل: إثمًا- أنه خالف هديي ﷺ ولم يتخذ أسوة، والله ﷻ يقول: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٢١].

السؤال الثاني: ما الحكم الشرعي في النصرة والتأييد المتعلقين بالمسألة المشار إليها سابقاً (الانتخابات الشرعية)؟

الجواب: في الوقت الذي لا تنصح أحداً من إخواننا المسلمين أن يرشح نفسه ليكون نائباً في برلمان لا يحكم بما أنزل الله، وإن كان قد نص في دستوره: (دين الدولة الإسلام)، فإن هذا النص قد ثبت عملياً

قل الصبح من أحد الشرطة المجدلة كذا الله إذا شريح أحد هذا شريح نبع



أنه وضع لتخدير أعضاء النواب الطَّبِيبِ القلوب!! ذلك لأنه لا يستطيع أن يغير شيئاً من مواد الدستور المخالفة للإسلام، كما ثبت عملياً في بعض البلاد التي في دستورها النص المذكور. هذا إن لم يتورط مع الزمن أن يُقر بعض الأحكام المخالفة للإسلام، بدعوى أن الوقت لم يحن بعد لتغييرها، كما رأينا في بعض البلاد؛ يُعَيَّرُ النائب زِيَهَ الإسلامي، ويتزأ بالزري الغربي مسaire منه لسائر النواب! فدخل البرلمان ليُصلح غيره فأفسد نفسه، وأوّل الغيث قطراً، ثم ينهمر! لذلك فنحن لا ننصح أحداً أن يرشح نفسه، ولكن لا أرى ما يمنع الشعب المسلم إذا كان في المرشحين من يعادي الإسلام وفيهم مرشحون إسلاميون من أحزاب مختلفة المناهج، فننصح -والحالة هذه- كل مسلم أن ينتخب من الإسلاميين فقط، ومن هو أقرب إلى المنهج العلمي الصحيح الذي تقدم بيانه. أقول هذا -وإن كنت أعتقد أن هذا الترشيح والانتخاب لا يحقق الهدف المنشود كما تقدم بيانه- من باب تقليل الشر، أو من باب دفع المفسدة الكبرى بالمفسدة الصغرى، كما يقول الفقهاء.

السؤال الثالث: حكم خروج النساء للانتخابات؟

الجواب: يجوز لهن الخروج بالشرط المعروف في حقهن؛ وهو أن يتجلبن الجلباب الشرعي، وأن لا يختلطن بالرجال، هذا أولاً. ثم أن ينتخبن من هو الأقرب إلى المنهج العلمي الصحيح من باب دفع المفسدة الكبرى بالصغرى كما تقدم.

السؤال الرابع: الأحكام الشرعية المتعلقة بأنماط العمل الشرعي في (البرلمان) ورجالاته؟

الجواب: فنقول: هذا سؤال غامض مرادكم منه غير ظاهر لنا؛ ذلك لأن المفروض أن النائب المسلم لا بد أن يكون عالماً بالأحكام الشرعية على اختلاف أشكالها وأنواعها، فإذا ما طرح أمر ما على بساط البحث فلا بد أن يوزن بميزان الشرع، فما وافق الشرع أيده، وإلا رفضه؛ كالثقة بالحكومة، والقسم على تأييد الدستور ونحو ذلك!!

وأما رجالات البرلمان! فلعلكم تعنون: ما موقف النواب الإسلاميين من رجالات البرلمان الآخرين؟ فإن كان ذلك مرادكم، فلا شك أنه يجب على المسلمين -نواباً وناخبين- أن يكونوا مع من كان منهم على الحق؛ كما قال رب العالمين: ﴿وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [النوبة: ١١٩].

وأما السؤال الخامس والسادس: فجوابهما يفهم مما تقدم من الأجوبة.

ونضيف إلى ذلك، أن لا يكون همكم -معشر الجبهة الإسلامية!- الوصول إلى الحكم قبل أن يصبح الشعب مهيناً لقبول الحكم بالإسلام، ولا يكون ذلك إلا بفتح المعاهد والمدارس التي يتعلم فيها الشعب أحكام دينه على الوجه الصحيح، ويربى على العمل بها، ولا يكون فيهم اختلاف جذري ينشأ منه التحزب والتفرق، كما هو الواقع الآن مع الأسف في الأفغان، ولذلك قال ربنا في القرآن: ﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُتَفَرِّقِينَ﴾ [٢١] مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِعْبًا كُلٌّ حِزْبٌ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ [الروم: ٢١].

٣١-٣٢]، وقال رسول الله ﷺ: «لا تقاطعوا ولا تدابروا ولا تباغضوا ولا تحاسدوا، وكونوا إخواناً كما أمركم الله» رواه مسلم.

فعلحكم إذن بالتصفية والتربية بالتأي؛ فإن «التأي من الرحمن، والعجلة من الشيطان»، كما قال نبينا - عليه الصلاة والسلام -، ولذلك قيل: من استعجل الشيء قبل أوانه ابتلي بجرمائه، ومن رأى العبرة بغيره فليعتبر، فقد جرب بعض الإسلاميين من قبلكم في غير ما بلد إسلامي الدخول في البرلمان بقصد إقامة دولة الإسلام، فلم يرجعوا من ذلك ولا بخفي حنين! ذلك لأنهم لم يعملوا بالحكمة القائلة: «أقيموا دولة الإسلام في قلوبكم تقم لكم في أرضكم»، وهكذا كما قال رسول ﷺ: «إن الله لا ينظر إلى صوركم وأموالكم، ولكن ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم» رواه مسلم.

فالله - سبحانه وتعالى - أسأل أن يلهمنا رشدنا، وأن يعلمنا ما ينفعنا، ويهدينا للعمل بشريعة ربنا، متبعين في ذلك سنة نبينا ومنهج سلفنا، فإن الخير كله في الاتباع، والشر كله في الابتداع، وأن يفرج عنا ما أهمنا وأغمتنا، وأن ينصرنا على من عادانا، إنه سميع مجيد. عمان صباح الأربعاء ١٩ جمادى الآخرة سنة ١٤١٢هـ.

وكتب: محمد ناصر الدين الألباني أبو عبد الرحمن

وسمعت الشيخ الألباني - رحمه الله - بعد صياغته للأجوبة، والفراغ منها، التأسف على ما آل إليه حال المسلمين، ويشكو من عجلة الشباب وتهورهم، وأن الجزائريين معروفون بحدتهم، ويخشى على خيارهم من فتنة عظيمة، قد تصل إلى إراقة الدماء، وزج بمئات أو ألوف - وقد يزيد - في السجون! إي والله! إني سمعت ذلك بأذني مني، ووعاء قلبي، ثم بعد فترة غير بعيدة من الزمن قرأت كلاماً للعلامة السلفي الجزائري محمد البشير الإبراهيمي، كتبه سنة ١٩٦٤م، ونشره في جريدته «البصائر» - وكأنه مكتوب بعد الذي حصل في الجزائر -، فتذكرت كلام شيخنا الألباني، فقرأته عليه في مجلس علمي في مكتبته، فأعجب الشيخ - رحمه الله تعالى -، وهذا نصه وفصّه: «أما في الجزائر؛ فالانتخابات - منذ سنت لعبة لاعب، وسخرية ساخر، ورهينة استبداد، ولدت شوهاء ناقصة، وما زالت متراجعة ناكصة، وضعت من أول يوم على أسوأ ما يعرف من التناقض، وأشنع ما يُعلم من التحكم والميز والعنصرية، وهو تمثيل الأكثرية في المجالس المنتخبة للأقلية من السكان، ولأقلية فيها للأكثرية منهم، قد كانت هذه الانتخابات شراً مستطيراً على الأمة الجزائرية، وأفتك سلاح رماها به الاستعمار، بعد أن نظر النظر البعيد، وكانت ضربة قاضية على ما كانت تصبو إليه وتستعد من وحدة الكلمة واجتماع الشمل، فكلما جهد المصلحون جهدهم في جمع كلمتها - وكادوا يفلحون - جاءت هذه الانتخابات فهدمت ما بنوا وتبرته تنبيراً؛ كان هذا كله قبل أن تقف الحكومة مواقفها المعروفة في انتخابات السنة الماضية، أما بعد أن ظهرت بذلك المظهر، وسنت للانتخابات الجزائرية دستوراً عنوانه: «الحيث والسيوف»، وارتكبت فيها تلك الفضائح التي يندى لها الجبين خجلاً، والتي يأنف الفرد المستبد من ركوبها فضلاً

عن حكومة جمهورية في مظهرها، ديمقراطية في دعواها، فإنّ الانتخاب أصبح وبالأعلى الأمة ووباء، وذهب بالبقايا المدخرة فيها من الأخلاق الصالحة هباء، وأصبحت هذه الكراسي عاملاً قوياً في إفساد الرجولة والعقيدة والدين، وإمراض العزائم والإرادات، وفيها من معاني الخمر أنّ من ذاقها أدمن، وفيها من آفات الميسر أنّ من جرّبها أمتع، وقد كنا نخشى آثارها في تفريق الشمل وتبديد المال، فأصبحنا نخشاها على الدين والفضيلة، فإنّ الحكومة اتخذت منها مقادة محكمة القتل لضعفاء الإيمان ومرضى العقيدة وأسرى المطامع منا، وما أكثرهم فينا، خصوصاً بعد أن أحدثت فيها هذه الأنواع التي تجر وراءها المرنبات الوافرة، والألقاب المغرية. ليت شعري؛ إلى متى تتناحر الأحزاب على الانتخاب وقد رأوا بأعينهم ما رأوا؟ وعلام تصطرع الجماعات؟ وعلام تنفق الأموال في الدعايات والاجتماعات إذا كانت الحكومة خصماً في القضية لا حكماً؟ وكانت تعتمد في خصوصتها على القوة وهي في يدها، وكانت ضامنة لنفسها الفوز في الخصومة قبل أن تنشب، ويخّ للأمة الجزائرية من الانتخاب، وويل للمفتونين به من يوم الحساب».

وكان الشيخ - رحمه الله تعالى - يسئل عما يجري في (الجزائر)، وهل يبشر بخير وتمكين للمسلمين؟ فكان لا يزيد على قوله: «فقايق صابون»، سمعته أذناي، ووعاء قلبي.

وأما (الجهة)، فقد زادوا أتون (الفتنة)، بأن أخذوا من (ناسوخ) الشيخ الألباني المرسل لهم ما يفهم الناس أن الشيخ يؤيدهم، وكنتمو الباقي، وركبوا رأسهم، ولم ينزلوا عند توجيهات العلماء، فكان ما كان، والله المستعان، وعليه التكلان.

وذهب ضحية هذه الفتنة عشرات الألوف من الشباب، وفتر قسم منهم في الجبال، وبايعوا (أميراً) لهم، وحصل بينهم خلاف، وانقسموا فرقاً، شأن سنة الله في أهل الباطل، وولغ بعضهم في دماء بعض، بل حدثني - عبر الهاتف واحد من كبارهم - ممن تاب أنّ النساء اللاتي في الجبل، كن يؤخذن سبايا للأمراء بعد الافتراق، وتحل الفروج باسم الجهاد، فعلى العلم والفهم، والدين والخلق والأعراض سلام؟!!

وكان هؤلاء بين الحين والحين يقومون بالغزو - على تسميتهم -، ويرتكبون المجازر ويفخخون السيارات، ويثورونها في أماكن ازدحام الناس، مما سببوا قتل عدد غير قليل من الأبرياء! ونشرت بعض الصحف على لسان بعض النائيين من هؤلاء مقالة تحت عنوان (كنا ضحايا فتاوى السلفية)، وهذا كذب، بل أولئك سلموا أنفسهم لقادة ساقوهم باسم الدين، والكذب على العلماء السلفيين؛ مثل: ابن باز، والألباني، وابن عثيمين - رحمهم الله تعالى -، فأوهموهم أنّ العلماء معهم، وأنهم يتزلون عند تقاريرهم، ويسيروا بفتاواهم وتوجيهاتهم! والأمر ليس كذلك، بل هم يقرون أنّ الذي جرى في الجزائر ليس إلا على منهج (الخوارج)!

فها هو شيخنا الألباني يقول عما حصل في الجزائر بعد كلام: «فإذا كان السؤال إذاً بأنّ هؤلاء حينما

= يفخّخون - كما يقولون - بعض السيارات ويفجّرونها، تصيب بشظاياها من ليس عليه مسؤولية إطلاقاً في أحكام الشرع، فما يكون هذا من الإسلام إطلاقاً، لكن أقول: إنَّ هذه جزئية من الكلِّية، أخطرها هو هذا الخروج الذي مضى عليه بضع سنين، ولا يزداد الأمر إلا سوءاً، لهذا نحن نقول: إنّما الأعمال بالخواتيم، والخاتمة لا تكون حسنة إلا إذا قامت على الإسلام، وما بُني على خلاف الإسلام فسوف لا يُثمر إلا الخراب والدمار.

فالشيخ الألباني - رَحِمَهُ اللهُ - يرى أنّ هذه المفاسد، من إراقة الدماء، وزعزعة الأمن، سببه (الخروج) الذي وقع في الجزائر، واستمر عليه (الخارجون) بضع سنين.

وبلا شك أن قتل المسلمين - أفراداً وجنوداً - لبعضهم بعضاً، واستحلال ذلك، هو عين مذهب الخوارج، وإن لم يقع التصريح بالتكفير بالكبيرة!!

ولذا لما سئل فقيه الزمان الشيخ ابن عثيمين عما يجري في الجزائر، فقليل له: تنطلق بعض الجماعات في محاربتها لأنظمتها من قاعدة تقول: «إنَّ محاربة الدول الإسلامية أولى من محاربة الدول الكافرة كفراً أصلياً؛ لأنَّ الدول الإسلامية مرتدة، والمرتدُّ مقدّم في المحاربة على الكافر، فما مدى صحة هذه القاعدة؟

فأجاب الشيخ - رحمه الله تعالى - بقوله: «هذه القاعدة هي قاعدة الخوارج الذين يقتلون المسلمين ويَدْعَوْنَ الكافرين، وهي باطلة». ولا أشك أنّ مراد النبي ﷺ في الحديث السابق الذي فيه ذكر الخوارج أفعالاً ومخالفاتٍ حذر منها، وليست العبرة بالاصطلاحات التي تواطأ عليها العلماء.

وعليه؛ فلا يقال: هذه خرجت من أناس سلفيين! عندهم بعض الأخطاء، وليسوا من الخوارج، فلا صلة لهذه الأحداث بما هُجِّج من فتن (العراق)!! بل هي خرجت من تحت قدمي أصناف، لهم وفاق وفراق مع (الخوارج)، بل بعضهم يتطابق معهم في دينه، ولا ينفك عنهم قيد أنملة، وقد أفصح عن هذه الأنواع بعضُ من تاب الله عليهم، عندما رجعوا إلى رشدهم وصوابهم، واتصل بالعلماء الربانيين، وطلبة العلم، المتقدمين النابهين، ولزمزيد البيان والإيضاح أنقل لإخواني القراء الكرام ما جرى بين هؤلاء والشيخ ابن عثيمين - رحمه الله تعالى -:

حوار بين ثوار الجزائر برووس الجبال مع العلامة ابن عثيمين بتاريخ: ١ رمضان ١٤٢٠ هـ  
قال السائل: نحن أولاً: نُعلمكم أنّ الذي يُخاطبكم الآن هم إخوانك المقاتلون، وبالضبط المقاتلون من (الجماعة السلفية للدعوة والقتال)، ونحن طبعاً سننقل كلامكم - إن شاء الله - إلى جميع إخواننا المقاتلين في هذه الجماعة وغيرها - أيضاً. وذلك بعد أن بلغنا نداؤكم ونصيحتكم المؤرّخة بتاريخ ١٣ من شهر صفر من العام الحالي.

والجدير بالذكر أنّ نداءكم ذلك لم يصل إلينا إلا منذ شهر ونصف، وهناك من الإخوة من لم يصلهم حتى الآن، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فإنَّ الكثير من الإخوة ميّز بلغتهم نصيحتكم وقعت لهم

= شبهةٌ حالت دون الاستجابة لما دعوتكم إليه، فكان لا بدَّ إذاً من إجراء هذا الحوار الجديد مع فضيلتكم؛ أملاً أن نتمكّن من خلاله من الإجابة على جميع التساؤلات المطروحة، وإزاحة جميع الشُّبه، وبيان الحقِّ البواح؛ حتى نصبح على مثل المحجّة البيضاء، لا يزيغ عنها إلّا هالك. وعلى هذا الأساس، فإننا نلتمس من سماحتكم - حفظكم الله - إعطائنا أكبر قدر من وقتكم، وأن تسهبوا في الشرح والبيان؛ لأنه لا يخفى عليكم - يا شيخنا! - أنّ الإخوة عندنا قد رسّخت فيهم سنوات القتال أفكاراً وعقائد ليس من السهل - يا شيخ! - ولا من البسيط التخلي عنها واعتقاد بطلانها، إلّا ببيان شافٍ منكم، وذلك لما لكم في قلوب الإخوة عندنا من عظيم المنزلة، ووافي التقدير والإجلال والاحترام؛ لأننا نعتقد أنكم من أعلام أهل السنة والجماعة في هذا العصر. وإليكم الآن الشبه المطروحة - يعني: عندنا -.

الشيخ: دعني أتكلّم قليلاً، ثم قال:  
الحمد لله رب العالمين، وأصلّي وأسلم على نبيّنا محمد وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد، فإنني من عزيزة القصيم - المملكة العربية السعودية - وفي أول يوم من رمضان عام عشرين وأربع مئة وألف، أتحدث إلى إخواني في الجزائر، وأنا: محمد بن صالح آل عثيمين.  
أقول لهم: إنّ النبي ﷺ قرّر في حجّة الوداع تحریم دماننا وأموالنا وأعراضنا تقريراً واضحاً جليّاً، بعد أن سأل أصحابه عن هذا اليوم، والشهر، والبلد، وقال: «إنّ دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام، كحرمة يومكم هذا، في شهركم هذا، في بلدكم هذا، ألا هل بلغت؟» فهذا أمرٌ مجمّع عليه، لا يختلف فيه اثنان، والإخوة الذين قاتلوا في الجزائر منذ سنوات قد يكون لهم شبهة، ففي أوّل الأمر، حينما اتّجه الشعب الجزائري إلى جبهة الإنقاذ، وعلت أصواتهم لصالح الجبهة، ولكن... هذه الجبهة، حتى سيطر غيرها، ولا شك أنّ هذا مؤسفٌ، وأنّ الواجب اتّباع الأكثر الذي وافق ما ينبغي أن تكون عليه الأمة الجزائرية، من قول الحقِّ واتّباع الحقِّ.

ولكن هذا لا يقتضي ولا يسوّغ حمل الإخوة السلاح بعضهم على بعض، وكان الواجب عليهم من أوّل الأمر أن يمشوا ويكتفوا الدعوة إلى تحكيم الكتاب والسنة، وفي الجولة الأخرى، تكون أصواتهم... ويكون وزنهم في الشعب الجزائري أكبر، ولكن نقول: قدّر الله وما شاء فعل، لو أراد الله أن يكون ما ذكرتُ لكان.

والآن، أرى أنّه يجب على الإخوة أن يدعوا هذا القتال، لا سيما وأنّ الحكومة الجزائرية عرضت هذا، وأمنت من يتّزع السلاح، فلم يبق عذرٌ.

والجزائر الآن تحمل الولايات بعد الولايات مما كانت عليه، وكنا قد تفاءلنا خيراً، حينما تولّى الرئيس

عبدالعزیز بوتفلیقة، وهذأت الأمور بعض الشيء.

لكننا - مع الأسف - سمعنا أنه حصل بعض العنف في هذه الأيام القريبة، وهو مما يؤسف له أن يعود العنف إلى الجزائر المسلمة... شهر رمضان المبارك. والذي يجب على المسلمين أن يجمعوا كلمتهم على الحق، في رمضان وفي غيره، لكن في رمضان أوكد.

فنصيحتي لإخوتنا المقاتلين...

ثم قاطعه السائل قائلاً: ... أحيطكم به علماً - يعني - حتى يخرج جوابكم موافقاً أو نافعاً للإخوة، يعني كأنكم تعتقدون أو تظنون أن الذي يخاطبكم الآن هم أنصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ؟ يا شيخ! الآن الساحة القتالية الجزائرية تضم ثلاث فصائل: - أتباع (الجبهة الإسلامية للإنقاذ) الذين خرجوا من أجل الانتخابات، وهلمَّ جرَّاً تلك الأمور. - وهناك (الجماعة السلفية للدعوة والقتال)، التي نكلّمكم باسمها، ونحن من أعضائها، هذه - يا شيخ - ليس لها علاقة بالجبهة الإسلامية للإنقاذ، وليس لها علاقة بالتحزُّب، وليس لها علاقة بالانتخاب، إنّما خرجت بناء على اعتقادها كفر هذا الحاكم، وجواز الخروج عليه.

- وهناك طائفة ثالثة - يا شيخ - (الهجرة والتكفير)، هذه التي لا زالت تمارس العنف، ولا تستمع إلى العلماء، أمّا نحن المقاتلون في (الجماعة السلفية للدعوة والقتال)، فكما أسلفت لك منذ قليل نحب العلماء ونجلّهم، خصوصاً علماء أهل السنة والجماعة كأمثالكم، ونأخذ بأقوالهم، غير أنه - كما ذكرت لك - هناك بعض التساؤلات والشبه حالت دون أن يُتلقَى كلامكم بالقبول التام. الشيخ: فهمتُ من كلامك الآن أنكم ثلاثة أقسام: جبهة الإنقاذ، الجماعة السلفية، والجماعة التكفيرية، هكذا؟

السائل: أي نعم، جيّد يا شيخ!

الشيخ: أما جبهة الإنقاذ، فأظنّها أنّها وافقت المصالحة؟

السائل: أي نعم، هم الآن في هدنة يا شيخ!

الشيخ: أما الجماعة السلفية؛ فأرى أن يُوافقوا؛ لأنه مهما كان الأمر الخروج على الحاكم ولو كان كفره صريحاً مثل الشمس - له شروط، فمن الشروط: ألا يترتب على ذلك ضررٌ أكبر، بأن يكون مع الذين خرجوا عليه قدرة على إزالته بدون سفك دماء، أما إذا كان لا يمكن بدون سفك دماء، فلا يجوز؛ لأنّ هذا الحاكم - الذي يحكم بما يقتضي كفره - له أنصار وأعوان لن يدعوه. ثمّ ما هو ميزان الكفر؟ هل هو الميزان المزاجي - يعني - الذي يوافق مزاج الإنسان لا يكفر، والذي لا يوافقه يكفر؟! من قال هذا؟!



الكفر لا يكون إلا من عند الله ومن عند رسوله، ثم إن له شروطاً، ولهذا قال النبي ﷺ: لَمَّا تَحَدَّثَ عَنْ أُمَّةِ الْجَوْرِ - وقيل له: أفلا نناذبهم - قال: «لا، إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم فيه من الله برهان»، وأين هذا؟ كثير من الإخوة - ولا سيما الشباب - الكفر عندهم عاطفي، مزاجي، ليس مبنياً على شريعة، ولا صدر عن معرفة بشروط التكفير، لهذا نشير إلى إخواننا في الجزائر أن يضعوا السلاح، وأن يدخلوا في الأمان، وأن يصلحوا بقدر المستطاع بدون إراقة دماء، هذا هو الذي يجب علينا أن نناصحهم به، ومن وُجِّهَتْ إليه النصيحة، فالواجب عليه على الأقل أن يتأثّر وينظر في هذه النصيحة، لا أن يردّها بانزعاج واستكبار وعناد، نسأل الله - تعالى - أن يطفى الفتنة، وأن يزيل الغمّة عن إخواننا في الجزائر.

السائل: هم الإخوة عندنا يعتمدون في الحكم بكفر حاكمهم على فتوى للشيخ ناصر الدين الألباني قديمة بُنيت - والله أعلم - على واقع غير صحيح وهذا كذب وليس هذا بصحيح ألبتة! - يعتمدون على هذا - يعني: في تكفير حاكمهم - وبالتالي، وكذلك هناك بعض طلبة العلم - أيضاً - يعتمدون عليهم في هذه المسألة، وعلى هذا الأساس فعندما ناديتهم بوضع السلاح - مع اعتقادهم كفر حاكمهم - شقّ ذلك عليهم كثيراً - يعني - وكبّر عليهم كثيراً - يعني - وضع السلاح والعودة تحت حكم من يعتقدون كفره - يعني - هذه معضلة كيف حلّها يا شيخ؟

الشيخ: والله ليست معضلة؛ أولاً: ننظر هل هناك دليل على كفر هذا الحاكم، والنظر هنا من وجهين: الوجه الأول: الدليل على أن هذا الشيء كفرٌ.

الثاني: تحقق الكفر في حقّ هذا الفاعل؛ لأنّ الكلمة قد تكون كفراً صريحاً، ولكن لا يكفر القائل، ولا يخفى علينا جميعاً قول الله ﷻ: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْثَرَهُ قُلُوبُهُ مُظْمِنٌ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ عَذَابٌ مِنْ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النحل: ١٠٦]، رفع الله ﷻ حكم الكفر عن المكروه وإن نطق به. ولقد أخبر النبي ﷺ أن الربّ ﷻ أشدّ فرحاً بتوبة عبده من رجل فقد راحلته، وعليها طعامه وشرابه، فلَمَّا أيس منها اضطجع تحت شجرة، فبينما هو كذلك إذا بناقته حضرت، فأخذ بزمائها وقال: اللهم! أنت عبدي وأنا ربك، قال النبي ﷺ: «أخطأ من شدة الفرح». وكذلك الرجل الذي كان... وقال: «لئن قدر الله عليّ ليعذبني عذاباً ما يعذبه أحدًا من العالمين، فأمر أهله إذا مات أن يحرقوه ويسحقوه في اليم، فجمعه الله وسأله؟ فقال: فعلت ذلك خوفاً منك يا رب»، ولم يكفر.

الحاكم قد يكون عنده حاشية خبيثة، ترقق له الأمور العظيمة وتسهلها عليه، وتزينها في نفسه، فيمضي فيما يعتقد أنه حلال، ولكنه ليس بكفر، ولا أظن أحدًا من الجزائريين يقول: نعم! أنا أعلم أن هذا حكم الله ولكنني أخالفه، ما أظن أحدًا يقول ذلك عن عقيدة، فإن كان قد يقوله في باب المناظرة، لكن عن عقيدة لا يمكن فيما أظن؛ لأن شعب الجزائر شعب مسلم، وهو الذي أخرج الفرنسيين عن إكراه

= من أرضه، فالواجب على هؤلاء أن ينظروا في أمرهم، وأن يلقوا السلاح، وأن يصطلحوا مع أمتهم، وأن ييثوا الدعوة إلى الله بتيسير... لا بعنف، نعم!

السائل: شيخنا -حفظكم الله- هل يستلزم -يعني: لو فرضنا كفر الحاكم- هل يستلزم الخروج عليه بدون شروط يعني؟

الشيخ: لا! لا بد من شروط، ذكرتها آنفاً.

السائل: أي نعم!

الشيخ: لو فرض أنه كافر مثل الشمس في رابعة النهار، فلا يجوز الخروج عليه إذا كان يستلزم إراقة الدماء، واستحلال الأموال.

السائل: الآن -يعني- بعض الإخوة عندنا مثلاً يقولون إنهم ما داموا خرجوا وحملوا السلاح وخاضوا هذه الحرب مع هذا النظام، هم اليوم وإن اعتقدوا أن ما هم فيه ليس بجهاد؛ لأنهم كما ذكرتم لم يستوفوا الشروط، لكن رغم ذلك يسألون: هل يمكنهم رغم ذلك المواصلة وإن أيقنوا الفناء والهلاك، أم يهاجرون، أم ماذا؟

الشيخ: والله! لا يجوز لهم، والله! لا يجوز لهم المضي فيما هم عليه من الحرب الآن؛ إذ أنها حرب عقيم ليس لها فائدة ولا تولد إلا الشر والشر.

السائل: أي نعم، شيخنا هم -يعني- إذا أنتم لا تعتقدون كفر حاكم الجزائر يعني، فترون ذلك؟

الشيخ: لا نرى أن أحداً كافر إلا من كفره الله ورسوله وصدقت عليه شروط التكفير، من أي بلد، ومن أي إنسان، الكفر ليس بأيدينا، وليس إلينا، بل هو إلى الله ورسوله، إن الرجل إذا كفر أخاه وليس بكافر عاد الأمر إليه: المكفر، وكفر إلا أن يتوب.

السائل: شيخنا! بعض الإخوة عندنا -بعد أن سلموا بأن هذا ليس بجهاد على وفق ما ذكرتم يعني- لم يثقوا في الحكومة -يعني- نسبياً، فيسألون هل يجوز لهم المكث في الجبال دون الرجوع إلى الحياة المدنية بدون قتال -يعني- يبقون بأسلحتهم في الجبال ويتوقفون عن القتال، لكن لا يرجعون إلى الحياة المدنية؟

الشيخ: أقول: إنهم لن يبقوا على هذه الحال، مهما كان الحال، ولا بد أن تحرّكهم نفوسهم في يوم من الأيام حتى ينقضوا على أهل القرى والمدن، فالإنسان مدني بالطبع.

يبقى في رؤوس الجبال وفي تلالها وشعابها، ومعه السلاح؟!!

في يوم من الأيام لا بد أن تهيجهم النفوس حتى يكونوا قطاع طرق!

السائل: إذا لا يجوز لهم المكث على هذه الحال؟

الشيخ: هذا ما أراه، أرى أن يتزلوا للمدن والقرى لأهلهم وذوهم وأصحابهم.



= السائل: يعني الآن ما يجب على كل - في حالة إذا لم تستجب القيادة لندائكم هذا، إذا لم تستجب يعني - إذا لم تستجب رؤوس المقاتلين لندائكم هذا، ما واجب كل مقاتل في حق نفسه؟  
الشيخ: الواجب وضع السلاح، وأن لا يطيعوا أمراءهم إذا أمرهم بمعصية؛ لأنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق.

السائل: شيخنا! هل يجوز أو يمكن - يعني - هل يجوز مخالفة نداءكم هذا من أجل فتاوى لبعض الدعاة؟

الشيخ: هذا يرجع إلى الإنسان نفسه، إن اعتقد أن ما يقوله أولئك القوم الذين يدعون إلى الاستمرار هو الحق لا يلزمهم الرجوع، ولكن يجب أن يتأمل الإنسان ويتدبر وينظر ما النتيجة في الاستمرار، كم للشعب الجزائري من سنة، وهو يرقب الولايات بعد الولايات ولم يستفد شيئاً؟!

السائل: الملاحظة أن هؤلاء الدعاة الذين ذكرتهم - يعني - دعاة غير معروفين - يعني - من أمثالهم أبو قتادة الفلسطيني الماكث في بريطانيا، هل تعرفونه يا شيخنا؟

الشيخ: لا نعرفه.

السائل: تعرفونه؟!

الشيخ: لا!

السائل: أبو مصعب السوري، ما تعرفونه؟

الشيخ: كلا لا نعرفه، لكني أقول لك، إن بعض الناس ولا أخص هذا ولا هذا؛ إذا رأى الشباب اجتمعوا حوله، انفرّد بما يذكر به، كما يقول القائل: خالف تُذكر، نعم!

السائل: شيخنا! هناك أحدهم يسمى أبا حنيفة الأريتيري، يدعي أنه تلميذكم، ويدعي أن الاتصال بكم أمر صعب، وأنكم محاطون بالمخابرات - يعني - وغير ذلك، والإخوة ههنا، الإخوة المقاتلين يعتقدون أن الاتصال بكم بين الاستحالة والصعوبة، بناءً على كلام هذا الإنسان، هل هذا صحيح؟

الشيخ: غير صحيح، أبداً كل الناس يأتون ويتصلون بنا، ونحن نمشي - والحمد لله - من المسجد إلى البيت، في خلال عشر دقائق في الطريق، وكل يأتي ويمشي، والدروس - والحمد لله - مستمرة، ونقول ما شئنا مما نعتقد أنه الحق.

السائل: هذا أبو حنيفة هل تعرفونه، أبو حنيفة الأريتيري هذا؟

الشيخ: والله! أنا لا أعرفه الآن، لكن ربما لو رأيته لعرفته، لكن كلامه الذي قاله كذب، لا أساس له من الصحة...

وبعد حوار بينهم وبين الشيخ حول الذين قتلوا، وحول تأجيل هذه المكالمة.

قال الشيخ: والله! لو أَجَلْتُمونا إلى ما بعد رمضان إذا أمكن؟

= السائل: يا شيخ! مستحيل؛ القضية جُذْ شائكة كما ترى، وقضية دماء، وقضية أمة يا شيخ!  
الشيخ: إذاً غداً...

ثم تقدم سائل آخر فقال: يا شيخ! لو تعطينا الآن خمس دقائق لسؤال أخير؟  
الشيخ: طيب!

السائل: إخواننا من الجماعة السلفية للدعوة والقتال يحبونكم، وينظرون إليكم على أنكم من علمائنا الذين يجب أن نسير وراءكم، لكن...  
الشيخ: جزاهم الله خيراً.

السائل: لكن هناك أسئلة تدور في رؤوسهم، من بين هذه الأسئلة يقولون: أننا إذا نقلنا إلى الشيخ عن طريق أشرطة مصورة -يعني- وبيننا له فيها قتالنا أننا لا نقتل الصبيان، ولا نقتل الشيوخ، ولا نفجر المدن، بل نقتل من يقاتلنا من هؤلاء الذين لا يحكمون كتاب الله ﷻ فينا، فإن الشيخ -يعني- بعد أن يعرف بأن عقيدتنا سليمة، وأن منهجنا سليماً، وأن قتالنا سليم، فإن فتواه ستتغير، ما قولكم في هذا بارك الله فيكم وجزاكم الله خيراً؟

الشيخ: لا! قلبي: إن الفتوى لا تتغير -مهما كانت نية المقاتل- فإنها لا تتغير؛ لأنه يترتب على هذا أمور عظيمة، قتل نفوس بريئة، استحلال أموال، فوضى!

السائل: شيخنا! حفظك الله، إذا كان في صعودنا إلى الجبال اعتمدنا على فتاوى، وإن كانت كما قال الأخ -يعني- ظهر خطؤها، ولو كانت من عند أهل العلم، وبعض فتاوى بعض الدعاة ظناً منا أن ذلك حجة في القتال، فصعدنا إلى الجبال وقاتلنا سنين، يعني فما دور المجتمع الآن في معاملتنا؟ هل يعاملنا كمجرمين، أم أننا كمجاهدين أخطأنا في هذه الطريق؟

الشيخ: أنت تعرف أن جميع المجتمعات لا تتفق على رأي واحد، فيكون الناس نحوكم على ثلاثة أقسام:

- قسم يكره هؤلاء ويقول: إنهم جلبوا الدمار وأزهقوا الأرواح وأتلفوا الأموال، ولن يرضى إلا بعد مدة طويلة.

- وقسم آخر راضٍ يشجع، وربما يلومهم إذا وضعوا السلاح!

- القسم الثالث: ساكت، يقول: هؤلاء تأولوا وأخطأوا، وإذا رجعوا فالرجوع إلى الحق فضيلة.

السائل: شيخنا! حفظك الله، نريد كلمة توجيهية إلى الطرفين، أقصد إلى الإخوة الذين سيتزلون إلى الحياة المدنية وإلى المجتمع؛ يعني: كيف نتعامل الآن؟ وأن ينسوا الأحقاد، نريد نصيحة في هذا الباب حفظكم الله؟

الشيخ: بارك الله فيكم، أقول: إن الواجب أن يكون المؤمنون إخوة، وأنه إذا زالت أسباب الخلاف

وأسباب العداوة والبغضاء فلنترك الكراهية، ولنرجع إلى ما يجب أن نكون عليه من المحبة والاتلاف، كما قال الله ﷻ: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ [الحجرات: ١٠].  
نسأل الله التوفيق والسداد، وهل أنتم على عزم أن تتصلوا غداً أم لا؟ أما الآن فنقطع، وما يمكن أن نزيد....

وعند الموعد قال السائل: المهم -يعني- أن أركز على أهم ما يمكن أن يؤثر على الإخوة عندنا -يعني- المقاتلين حتى يرجعوا إلى الحق.

الشيخ: طيب! توكل على الله.

السائل: إن شاء الله، أهم قضية -يا شيخ- ادعاؤهم أنكم لا تعلمون واقعنا في الجزائر، وأن العلماء لا يعرفون الواقع في الجزائر، وأنكم لو عرفتم أننا (سلفيين)! أن هذا سيغير فتواكم، فهل هذا صحيح؟  
الشيخ: هذا غير صحيح، وقد أجبنا عنه بالأمس، وقلنا مهما كانت المبالغات فإراقة الدماء صعب، فالواجب الكف الآن والدخول في السلم.

السائل: شيخنا! ما رأيكم فيمن يعتقد أن الرجوع إلى الحياة المدنية يعتبر ردة؟  
الشيخ: رأينا أن من قال هذا فقد جاء في الحديث الصحيح أن من كفر مسلماً أو دعا رجلاً بالكفر وليس كذلك عاد إليه.

السائل: شيخنا! ما رأيكم في قولهم أنه لا هدنة ولا صلح ولا حوار مع المرتدين؟  
الشيخ: رأينا أن هؤلاء ليسوا بمرتدين، ولا يجوز أن نقول إنهم مرتدون حتى يثبت ذلك شرعاً.

السائل: بناءً على ماذا شيخنا؟

الشيخ: بناءً على أنهم يصلون ويصومون ويحجون ويعتصرون ويشهدون أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله.

السائل: نعم! نعم يا شيخنا!

الشيخ: فكيف نقول إنهم كفار على هذه الحال؟! إن النبي ﷺ قال لأسامة بن زيد لما قتل الرجل الذي... بالسيف، فشهد أن لا إله إلا الله، أنكر الرسول ﷺ على أسامة، مع أن الرجل قال ذلك تعوداً كما ظنه أسامة، والقصة مشهورة.

السائل: شيخنا! سؤال عقائدي -يعني- قضية الفرق بين الكفر العملي والكفر الاعتقادي في مسألة الحكم بغير ما أنزل الله؟

الشيخ: يعني مثلاً من ترك الصلاة فهو كافر، من سجد لصنم فهو كافر، من قال إن مع الله خالقاً فهو كافر، وهذا كفر عملي، وأما الكفر الاعتقادي ففي القلب.

السائل: شيخنا! الكفر العملي هل يخرج من الملة؟

الشيخ: بعضه مخرج وبعضه غير مخرج، كقتال المؤمن، فقد قال النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-: «فقتاله كفر»، ومع ذلك لا يخرج من الملة من قاتل أخاه المؤمن بدليل آية الحجرات: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَآلِهِ تَتَّبَعُوا﴾، قال: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحجرات: ٩-١٠] السائل: متى يصبح الكفر العملي كفراً اعتقادياً شيخنا؟

الشيخ: إذا سجد لصنم، فهو كافر كفراً مخرجاً عن الملة، إلا أن يكون مكرهاً.  
السائل: وفي قضية الحكم بغير ما أنزل الله؟

الشيخ: هذا باب واسع، هذا باب واسع، قد يحكم بغير ما أنزل الله عدواناً وظلماً، مع اعترافه بأن حكم الله هو الحق، فهذا لا يكفر كفراً مخرجاً عن الملة، وقد يحكم بغير ما أنزل الله تشهياً ومحابة لنفسه، أو لقريبه، لا لقصد ظلم المحكوم عليه... ولا لكرهه حكم الله، فهذا لا يخرج عن الملة، إنما هو فاسق، وقد يحكم بغير ما أنزل الله كارهاً لحكم الله، فهذا كافر كفراً مخرجاً عن الملة، وقد يحكم بغير ما أنزل الله طالباً موافقة حكم الله، لكنه أخطأ في فهمه، فهذا لا يكفر، بل ولا يائمه؛ لقول النبي ﷺ: «إذا حكم الحاكم فاجتهد فأخطأ فله أجر واحد، وإن أصاب فله أجران».

السائل: شيخنا! مثلاً عندنا للأسف الشديد مسجد حُوِّلَ إلى ثكنة عسكرية، تشرب فيها الخمر، وتسمع فيها الموسيقى، وتعطل فيها الصلاة، ويسب فيها الله ورسوله -يعني- هذا ما حكمه؟  
الشيخ: هذا فسوق، فلا يحل تحويل المسجد إلى ثكنة عسكرية؛ لأنه تحويل للوقف عن جهته وتعطيل للصلاة فيه.

السائل: شيخنا! كلامكم واضح والحمد لله، وبهذه الصيغة يزيح -إن شاء الله- الشبه التي تحول دون أن يعمل الحق عمله -إن شاء الله-.

الشيخ: نسأل الله أن يهديهم، وأن يرزقهم البصيرة في دينه، ويحقن دماء المسلمين.

السائل: هلا شرحت لنا قوله ﷺ: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده...» الحديث؟  
الشيخ: لا يتسع المجال؛ لأنه ما بقي إلا دقيقة واحدة.

السائل: أعطينا تاريخ المكالمة واسمك.

الشيخ: هذه المكالمة يوم الجمعة في شهر رمضان، أجراها مع إخوانه محمد بن صالح العثيمين من عناية بالمملكة العربية السعودية ١٤٢٠هـ.

بهذا يظهر لنا من هذه المكالمة، أن اتجاهًا خارجيًا عشمش في قلوب وعقول صغار الطلبة، وتعجلوا البلاء، فَجَرَتْ على أيديهم أحداث فيها فتن، أريقَت بسببها دماء، وهتكت أعراض، ولا حول ولا قوة إلا بالله -تعالى-.

وهذا كله، من مهيّجات الفتن العراقية المنشأ، الخارجية المذهب، التي ثارت من تحت قدمي ذاك الرجل الذي أخبر النبي ﷺ أنه لو قُتِل ما كانت فتنة، ولكن ليقضي الله أمراً كان مفعولاً. اهـ.

مسألة: هناك نوع من الخوارج يسمى ( القعدية ) وهم الذين يزينون الخروج على الأئمة ولا يباشرون ذلك، والقعدية: فرقة من الخوارج، فلا يظن ظاناً أن الخوارج هم الذين يخرجون بالسيف لقتال الحاكم فقط؛ فتنبه !!! بل هم غالباً أخطر من الخوارج الذين يخرجون أنفسهم؛ إذ أن الكلام وشحن القلوب وإثارة العامة على ولاة الأمر له أبلغ الأثر في النفوس وخاصة إذا خرج من رجل بليغ متكلم يخدع الناس بلسانه وتلبسه بالسنة.

وقد يظن كثير من الناس أن الخوارج هم فقط من يكفرون أصحاب الكيثر وهذا فهم خاطئ فالتكفير بالكبيرة والحكم على صاحبها بالخلود في النار لا يوجد في بعض فرق الخوارج المشهورة والمتفق على أنها من أكبر فرق الخوارج كالنجدية.

قال أبو الحسن الأشعري رحمه الله تعالى في كتابه مقالات الإسلاميين (١/ ١٨٣): وأصل قول الخوارج إنما هو قول الأزارقة والأباضية والصفورية والنجدية. اهـ.

فالنجدية من رؤوس الخوارج كما ترى، ومع ذلك فقد وصفهم بأنهم لا يكفرون صاحب الكبيرة حيث قال رحمه الله تعالى وهو يتكلم عن صفات الخوارج في (١/ ١٦٨): وأجمعوا على أن كل كبيرة كفر إلا النجديات فإنها لا تقول بذلك. اهـ.

وقد نقل هذا القول عن الأشعري شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في كتابه منهاج السنة (٣/ ٤٦١) دون أن يتعقبه.

\* وقد روى أبو داود في مسائل الإمام أحمد (ص/ ٢٧١): عن عبدالله بن محمد الضعيف - رحمه الله - أنه قال: قعد الخوارج هم أخبث الخوارج. اهـ.

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى عنهم في كتابه الإصابة (٥/ ٣٠٣) في ترجمة عمران بن حطان: وكان من رؤوس الخوارج من القعدية بفتحتيهم وهم الذين يحسنون لغيرهم الخروج على المسلمين ولا يباشرون القتال قاله المبرد قال وكان من الصفورية وقيل القعدية لا يورن الحرب وإن كانوا يزينونه وقال أبو الفرج اللاصهباني إنما صار عمران قعديا بعد أن كبر وعجز عن الحرب. اهـ.

وقال السخاوي في فتح المغيب (١/ ٣٣٢): فالقعدية قوم من الخوارج كانوا يقولون بقولهم ولا يرون الخروج بل يدعون إلى آرائهم ويزينون مع ذلك الخروج ويحسنونه. اهـ.

وتأمل رحمك الله في كلام بعض العلماء رحمهم الله تعالى في مسألة: عقوبة المثبط عن ولي الأمر والمثير عليه.

قال الشوكاني رحمه الله في كتابه السيل الجرار (٤/ ٥١٤): في شرح قول صاحب الأزهار رحمه الله تعالى: ويؤدب من يشبط عنه أو ينفى ومن (عاداه بقلبه مخطئ) وبلسانه فاسق وييده محارب.

قال الشوكاني رحمه الله تعالى: وأما قوله: ويؤدب من يشبط عنه؛ فالواجب دفعه عن هذا التشبيط فإن

والفرق بين (يؤدب) و(يؤدب) =  
الذكر المعاصي - إلى خلق الصالحين

كفّ وإلا كان مستحقاً لتغليظ العقوبة والحيلولة بينه وبين من صار يسعى لديه بالتشبيط بحبس أو غيره لأنه مرتكب لمحرّم عظيم وساع في إثارة فتنة تراق بسببها الدماء وتهتك عندها الحرم وفي هذا التشبيط نزاعٌ ليدّيه من طاعة الإمام، وقد ثبت في الصحيح عنه عليه السلام أنه قال: (من نزع يده من طاعة الإمام فإنه يجيء يوم القيامة ولا حجة له ومن مات وهو مفارق للجماعة فإنه يموت موتة جاهلية). اهـ.

وقال القرافي في كتابه الذخيرة (١٣/ ٢٣٤): قاعدة ضبط المصالح العامة واجب ولا ينضبط إلا بعظمة الأئمة في نفس الرعية، ومتى اختلفت عليهم -أو أهينوا- تعذرت المصلحة اهـ.

وقال ابن القيم -رحمه الله- في كتابه بدائع الفوائد (١٦٧/ ٢) فائدة عوتب ابن عقيل في تقبيل يد السلطان حين صافحه فقال: أرايتم لو كان والذي فعل ذلك فقبلت يده، أكان خطأ، أم واقعاً موقعه؟ قالوا: بلي، قال فالأب يربي ولده تربية خاصة والسلطان يربي العالم تربية عامة، فهو بالإكرام أولى، ثم قال: وللحال الحاضرة حكم من لبسها، وكيف يطلب من المبتلي بحال، ما يطلب من الخالي عنها اهـ.

وقال ابن فرحون رحمه الله تعالى في كتابه تبصرة الحكام (١/ ٢٢٧): ومن تكلم بكلمة لغير موجب في أمير من أمراء المسلمين لزمته العقوبة الشديدة ويسجن شهراً ومن خالف أميراً وقد كرر دعوته لزمته العقوبة الشديدة بقدر اجتهاد الإمام. اهـ.

وقال أبو عبد الله القلمي الشافعي في كتابه تهذيب الرياسة (ص ٩٤-٩٥): نظام أمر الدين والدنيا مقصود، ولا يحصل ذلك إلا بإمام موجود. لو لم نقل بوجوب الإمامة، لأدي ذلك إلي دوام الاختلاف والهرج إلي يوم القيامة. لو لم يكن للناس إمام مطاع، لتلثم شرف الإسلام وضاع. لو لم يكن للأمة إمام قاهر، لتعطلت المحاريب والمنابر، وانقطعت السبل للوارد والصادر. لو خلى عصر من إمام، لتعطلت فيه الأحكام، وضاعت الأيتام، ولم يحج البيت الحرام. لولا الأئمة والقضاة والولاة، لما نكحت الأيامي، ولا كفلت اليتامي. لولا السلطان، لكان الناس فوضي، ولأكل بعضهم بعضاً اهـ.

\* وسئل العلامة ابن باز كما في مجموع فتاواه (٨/ ٢١٠): هل من منهج السلف نقد الولاة من فوق المنابر؟ وما منهج السلف في نصح الولاة؟.

فأجاب: ليس من منهج السلف التشهير بعيوب الولاة، وذكر ذلك على المنابر؛ لأن ذلك يفضي إلى الفوضى وعدم السمع والطاعة في المعروف، ويفضي إلى الخوض الذي يضر ولا ينفع، ولكن الطريقة المتبعة عند السلف: النصيحة فيما بينهم وبين السلطان، والكتابة إليه، أو الاتصال بالعلماء الذين يتصلون به حتى يوجه إلى الخير.

أما إنكار المنكر بدون ذكر الفاعل: فينكر الزنا، وينكر الخمر، وينكر الربا من دون ذكر من فعله، فذلك واجب؛ لعدم الأدلة. ويكفي إنكار المعاصي والتحذير منها من غير أن يذكر من فعلها لا حاكماً ولا غير حاكم.





ولما وقعت الفتنة في عهد عثمان رضي الله عنه قال بعض الناس لأسامة بن زيد رضي الله عنه: ألا تكلم عثمان؟ فقال: إنكم ترون أني لا أكلمه، إلا أسمعكم؟ إني أكلمه فيما بيني وبينه دون أن أفتتح أمراً لا أحب أن أكون أول من افتتحه.

ولما فتح الخوارج الجهاد باب الشر في زمان عثمان رضي الله عنه وأنكروا على عثمان علنا عظمت الفتنة والقتال والفساد الذي لا يزال الناس في آثاره إلى اليوم، حتى حصلت الفتنة بين علي ومعاوية، وقتل عثمان وعلي رضي الله عنه بأسباب ذلك، وقتل جمع كثير من الصحابة وغيرهم بأسباب الإنكار العلني، وذكر العيوب علناً، حتى أبغض الكثيرون من الناس ولي أمرهم وقتلوه، وقد روى عياض بن غنم الأشعري،

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من أراد أن ينصح لذي سلطان فلا يبدئه علانية، ولكن يأخذ بيده فيخلو به، فإن قبل منه فذاك وإلا كان قد أدى الذي عليه» ١. هـ.

\* وقد سئل الشيخ صالح آل الشيخ كما في شرح مسائل الجاهلية (ص ٧٣): هل يعتبر من الخروج الكلام في المجالس العامة؟

فأجاب: نعم الخوارج نوعان: خوارج باللسان، وخوارج باللسان. والثاني أشد من الأول، يعني: الخوارج الذين يخرجون باللسان الذين يؤذون الناس أژاً على الخروج وَيَغْضُؤْنَ ولاة الأمور إلى القلوب ويجعلون ديدنهم الحديث في مفساد وما عليه ولاة الأمور من المعاصي ونحوها حتى أنهم يتدخلون في خصائص الله أعلم باطلاعهم عليها هؤلاء خوارج كذلك ولو كانوا خطباء ولو كانوا من كانوا، ولذلك ذكر ابن حجر رحمه الله تعالى القعدية ولمز به شخصاً قال: وهم الذين يخرجون على الحكام باللسان لا باللسان. وهي فرقة من الخوارج تسمى القعدية، يعني: قاعدون لا يخرجون بالسيف، وإنما يخرجون باللسان فقط، هؤلاء شرهم أعظم من أولئك الذين يخرجون باللسان.

\* وقال العلامة العثيمين كما في رسالة حقوق الراعي والرعية: فالله الله في فهم منهج السلف الصالح في التعامل مع السلطان، وأن لا يتخذ من أخطاء السلطان سبيلاً لإثارة الناس وإلي تنفير القلوب عن ولاة الأمور، فهذا عين المفسدة، وأحد الأسس التي تحصل بها الفتنة بين الناس.

كما أن ملء القلوب على ولاة الأمر يحدث الشر والفتنة والفوضى. وكذا ملء القلوب على العلماء يحدث التقليل من شأن العلماء، وبالتالي التقليل من الشريعة التي يحملونها.

فإذا حاول أحد أن يقلل من هبة العلماء وهبة ولاة الأمر ضاع الشرع والأمن. لأن الناس إن تكلم العلماء لم يثقوا بكلامهم وأن تكلم الأمراء تمردوا على كلامهم، فحصل الشر والفساد.

فالواجب أن ننظر ماذا سلك السلف تجاه ذوي السلطان وأن يضبط الإنسان نفسه وأن يعرف العواقب

وليعلم أن من يثور إنما يخدم أعداء الإسلام، فليست العبرة بالثورة ولا بالانفعال، بل العبرة بالحكمة. مسألة: في حكم المظاهرات:

سئل سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله: هل المظاهرات الرجالية والنسائية ضد الحكام والولاة تعتبر وسيلة من وسائل الدعوة وهل من يموت فيها يعتبر شهيداً؟

الجواب: لا أرى المظاهرات النسائية والرجالية من العلاج، ولكن أنا أرى أنها من أسباب الفتن، ومن أسباب الشرور، ومن أسباب بغض الناس، والتعدي على الناس بغير حق، ولكن الأسباب الشرعية: المكاتبة، والنصيحة، والدعوة إلى الخير بالطرق الشرعية، شرحها أهل العلم، وشرحها أصحاب رسول الله ﷺ وأتباعه بإحسان: بالمكاتبة، والمشافهة؛ مع الأمير ومع السلطان، والاتصال به، ومناصحته والمكاتبة له، دون التشهير على المنابر بأنه فعل كذا، وصار منه كذا، والله المستعان. اهـ. نقلاً من كتاب كيف نعالج واقعة الأليم (ص ١٤٧).

وقال أيضاً رحمه الله كما في مجموع فتاوه (٣٧٩/١٨): كما أوصي العلماء وجميع الدعاة وأنصار الحق أن يتجنبوا المسيرات والمظاهرات التي تضر الدعوة ولا تنفعها وتسبب الفرقة بين المسلمين والفتنة بين الحكام والمحكومين.

وإنما الواجب سلوك السبيل الموصلة إلى الحق واستعمال الوسائل التي تنفع ولا تضر وتجمع ولا تفرق وتنشر الدعوة بين المسلمين، وتبين لهم ما يجب عليهم بالكتابات والأشرطة المفيدة والمحاضرات النافعة، وخطب الجمع الهادفة التي توضح الحق وتدعو إليه، وتبين الباطل وتحذر منه، مع الزيارات المفيدة للحكام والمستولين، والمناصحة كتابية أو مشافهة بالرفق والحكمة والأسلوب الحسن، عملاً بقول الله ﷻ في وصف نبيه محمد ﷺ: ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَئِنْ لَمْ يَكُنْ قَطًّا غَلِظَ الْقَلْبُ لَا تَقْضُوا مِنْ حَوْلِكَ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، الآية. وقوله ﷺ -لموسى وهارون عليهما الصلاة والسلام لما أرسلهما إلى فرعون: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَئِنَّا لَمَلَكٌ يَذْكُرُ أَوْ يَنْخُسُ﴾ [طه: ٤٤]، وقول النبي ﷺ: «يسروا ولا تعسروا وبشروا ولا تنفروا، ولا تطاعوا ولا تختلفوا»، وقوله ﷺ: «إن الرفق لا يكون في شيء إلا زانه ولا ينزع من شيء إلا شانه»، وقوله ﷺ: «من يحرم الرفق يحرم الخير كله»، وكل هذه الأحاديث صحيحة ثابتة عن رسول الله ﷺ. اهـ.

وقال أيضاً كما في مجموع فتاوه (٤١٨/٦): والأسلوب السيئ العنيف من أخطر الوسائل في رد الحق وعدم قبوله أو إثارة القلاقل والظلم والعدوان والمضاربات ويلحق بهذا الباب ما يفعله بعض الناس من المظاهرات التي تسبب شراً عظيماً على الدعاة، فالمسيرات في الشوارع والهناتات ليست هي الطريق الصحيح للإصلاح والدعوة بالطريق الصحيح، بالزيارة والمكاتبات بالتي هي أحسن. اهـ.

فتوى العلامة الألباني: فيما يلي تلخيص مختصر لبعض فتاوى العلامة الألباني.

= فتاوى جدة/ الشريط ١٢ / الدقيقة (٣-٢٢:٣٠) أجاب فيه عن حُكم المظاهرات.

خلاصة الجواب: المظاهرات تَشْبِيهُ بِالْكَفَّارِ فِي أَسَالِيبِ اسْتِنكَارِهِمْ لبعض القوانين التي تُفَرِّضُ عَلَيْهِمْ مِنْ حُكَّامِهِمْ أو إظهارًا منهم لِرِضا بعض تلك الأحكام أو القرارات. مع تنبيهه رَحِمَهُ اللهُ إلى درجة أعلى من عدم التشبُّه، وهي: تَقَصُّدُ المخالفة. والمظاهرات خُرُوجٌ عن سَبِيلِ المسلمين. والمظاهرات ليست وَسِيلَةً شرعيةً لإصلاح الحُكم، وبالتالي إصلاح المجتمع، ومن هنا يخطئ كُلُّ الْجَمَاعَاتِ وَكُلُّ الْأَحْزَابِ الْإِسْلَامِيَّةِ الَّذِينَ لَا يَسْلُكُونَ مَسْلَكَ النَّبِيِّ ﷺ في تغيير المجتمع، لا يكون تغييرُ المجتمع في النُّظَامِ الْإِسْلَامِيِّ بالهتافات والصِّحَاحَاتِ وَبِالتَّظَاهُرَاتِ، وإنما يكون ذلك على الصَّمَتِ، وعلى بَثِّ الْعِلْمِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَتَرْبِيَتِهِمْ عَلَى هَذَا الْإِسْلَامِ، حَتَّى تَوْقِيْ هَذِهِ التَّريَةُ أَكْلَهَا وَلَوْ بَعْدَ زَمَنٍ بَعِيدٍ، فَالْوَسَائِلُ التَّربَوِيَّةُ فِي الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ تَخْتَلِفُ كُلُّ الْاِخْتِلَافِ عَنِ الْوَسَائِلِ التَّربَوِيَّةِ فِي الدُّوَلِ الْكَافِرَةِ. وَفِي الشَّرِيطِ نَفْسِهِ / الدقيقة (٣٢:٣٠-٣٥:٣٥): رَدٌّ عَلَى شِبْهَةِ اسْتِدْلَالِ نَاصِرِي الْمَظَاهِرَاتِ بِمَا رُوِيَ فِي قِصَّةِ إِسْلَامِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ مِنْ خُرُوجِ الْمُسْلِمِينَ فِي صَفَّيْنِ؛ صَفٍّ فِيهِ حِمْزَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وَصَفٍّ فِيهِ عُمَرُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

خلاصة الرد: على افتراض صِحَّةِ الْقِصَّةِ؛ -والقصة ضعيفة- كم مَرَّةً وَقَعَتْ مِثْلُ هَذِهِ الظَّاهِرَةِ فِي الْمَجْتَمَعِ الْإِسْلَامِيِّ؟ مرة واحدة؛ تَصِيرُ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ؟!

علماء الفقه يقولون: لو ثبت عن النبي ﷺ عِبَادَةٌ مَشْرُوعَةٌ يُثَابَ فَاعِلُهَا؛ فَلَا يَنْبَغِي الْمَوَاطَبَةُ عَلَيْهَا دَائِمًا أَبَدًا؛ خَشْيَةً أَنْ تَصِيحَ تَقْلِيدًا مُتَّبَعًا، بَحِيثٌ مَعَ الزَّمَنِ يَصْبِحُ ذَلِكَ الْأَمْرُ -الذي كان أصله مستحبًا- مَفْرُوضًا فِي أَفْكَارِ النَّاسِ وَعَادَاتِهِمْ، بَحِيثٌ إِنْ أَحَدًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ لَوْ تَرَكَ هَذَا الْمُسْتَحَبَّ لِقَامِ التَّكْيِيرِ الشَّدِيدِ عَلَيْهِ، قَالُوا هَذَا، وَهَذَا مِنْ فِقْهِهِمْ، فَمَا بِالْكُمْ إِذَا جَاشَتْ الْعَاطِفَةُ بِمُنَاسِبَةٍ مَا، فَخَرَجَتْ مِثْلُ هَذِهِ الْجَمَاعَةِ الَّتِي جَاءَ ذِكْرُهَا فِي السِّيرَةِ، فَتُخَذُّ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ، بَلْ تُتَّخَذُ حِجَّةٌ لِمَا يَفْعَلُهُ الْكَفَّارُ دَائِمًا وَأَبَدًا عَلَى الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ لَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ بَعْدَ هَذِهِ الْحَادِثَةِ مُطْلَقًا، مَعَ شِدَّةِ وَقُوعِ مَا يَسْتَلْزِمُ ذَلِكَ، فَنَحْنُ نَعْلَمُ -مَعَ الْأَسْفِ الشَّدِيدِ- أَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْحُكَّامِ السَّابِقِينَ كَانَتْ تَصْدُرُ مِنْهُمْ أَحْكَامٌ مُخَالِفَةٌ لِلْإِسْلَامِ، وَكَانَ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ يُسَجِّنُونَ ظُلْمًا وَبَغْيًا، وَرَبِمَا يُقْتَلُونَ، فَمَاذَا يَكُونُ مَوْقِفُ الْمُسْلِمِينَ؟

أَمَرَ الرَّسُولُ ﷺ فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ بِوَجوبِ إِطَاعَةِ الْحَاكِمِ وَلَوْ أَخَذَ مَالَكَ، وَجَلَدَكَ ظَهْرَكَ، أَعْنِي بِهَذَا أَنَّهُ وَقَعَ فِي الْقُرُونِ الَّتِي مَضَتْ أَشْيَاءٌ مِمَّا يَنْبَغِي اسْتِنكَارُهَا جَمَاهِيرِيًّا، وَلَكِنْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَقَعْ.

وَمِنْ هُنَا نَحْنُ نَخْشَى مِنْ هَذِهِ الَّتِي تُسَمَّى بِالصَّحْوَةِ، نَخْشَى مِنْهَا حَقِيقَةً كَمَا نَرْضَى بِهَا؛ نَخْشَى مِنْهَا؛ لِأَنَّهَا صَحْوَةٌ عَاطِفِيَّةٌ، وَلَيْسَتْ صَحْوَةٌ عِلْمِيَّةٌ بِالمَقْدَارِ الَّذِي يُخَصِّنُ هَذِهِ الصَّحْوَةُ مِنْ أَنْ تَمِيدَ يَمِينًا وَيَسَارًا.

وَلَا شَكَّ أَنَّ فِي الْجَزَائِرِ وَفِي كُلِّ بِلَادِ الْإِسْلَامِ مِثْلُ هَذِهِ الصَّحْوَةِ الَّتِي تَنْجَلِي بِانْتِطَالِقِ الشَّبَابِ الْمُسْلِمِ

بعد أن كانوا نياماً غير أيقاظ، ولكن تراهم قد ساروا مسيرة تدلّ على أنهم لم يتفقهوا في دين الله ﷺ، والأمثلة على ذلك كثيرة جداً، فلا نخرج عما نحن في صدد، فحسبنا الآن هذا الاستدلال! هذا الاستدلال يدلّ على الجهل بالفقه الإسلامي، ذلك لما أشرتُ إليه آنفاً. وأستدرك على نفسي: إني أذكر أن هذه الحادثة قد وردت في السيرة، ولكنني لا أستحضر الآن إن كانت صحيحة الإسناد.

على افتراض ثبوت هذه التظاهرة حينما أسلم عمر رضي الله عنه؛ هذه وقعت مرة، فإذا وقع مرة لا يصبح ذلك سنة، بحيث نؤيد ما يفعله الكفار، ثم نجعل المسلمين تحت المخالفة لهذه السنة؛ لأنها لم تتكرر، وإن تكررت؛ فعلى مدى العصور كلها هذه السنوات الطويلة، فهي نقطة في بحر، ما يصح أن نتخذ دليلاً لمثل هذا الواقع الذي يفعله الكفار ثم نحن نتبعهم في ذلك. هذا الاستدلال معناه تسليك وتمريض وتسويع هذا الواقع مهما كان شأنه!

سلسلة الهدى والنور/ الشريط ٢١٠ / الدقيقة (٣٩:٣٣-٣٦:٤٢): ردّ فيه الوالد رحمه الله على شبهة: أن المظاهرات وسيلة من باب المصالح المرسلّة، وأن الأصل في الأشياء الإباحة. خلاصة الرد: أن الوسائل إذا كانت عبارة عن تقليد لمنهج غير إسلامية؛ تصبح وسائل غير شرعية. ويجب أن نفرّق في التقليد بين ما يتّسجم مع الإسلام ومبادئه وقواعده، وبين ما ينبو وينفر عنه.

فتوى العلامة العثيمين: استل فضيلة الشيخ العلامة محمد بن عثيمين - رحمه الله تعالى - هل تعتبر المظاهرات وسيلة من وسائل الدعوة المشروعة؟

فأجاب: الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد: فإن المظاهرات أمر حادث، لم يكن معروفاً في عهد النبي ﷺ ولا في عهد الخلفاء الراشدين، ولا عهد الصحابة رضي الله عنهم. ثم إن فيه من القوضى والشغب ما يجعله أمراً ممنوعاً، حيث يحصل فيه تكسير الزجاج والأبواب وغيرها ويحصل فيه أيضاً اختلاط الرجال بالنساء، والشباب بالشيوخ، وما أشبه من المفاصد والمنكرات، وأما مسألة الضغط على الحكومة: فهي إن كانت مسلمة فيكفيها واعظاً كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، وهذا خير ما يعرض على المسلم، وإن كانت كافرة فإنها لا تبالي بهؤلاء المتظاهرين وسوف تجاملهم ظاهراً، وهي ما هي عليه من الشر في الباطن، لذلك نرى إن المظاهرات أمر منكر. وأما قولهم إن هذه المظاهرات سلمية، فهي قد تكون سلمية في أول الأمر أو في أول مرة ثم تكون تخريبية، وانصح الشباب أن يتبعوا سبيل من سلف فإن الله سبحانه وتعالى أثنى على المهاجرين والأنصار، وأثنى على الذين اتبعوهم بإحسان. هـ. وسئل العلامة العثيمين كما في لقاءات الباب المفتوح (ص ٤٢١): ابتلينا في بلادنا بمن يرى بجواز المظاهرات في إنكار المنكر، فإذا رأوا منكراً معيناً تجمعوا وعملوا مظاهرة ويحتجون أن ولي الأمر



وقال فضيلة الشيخ صالح آل الشيخ وزير الشؤون الإسلامية حفظه الله: ليست كل وسيلة يظنها العبد ناجحة بالفعل يجوز فعلها، مثال ذلك المظاهرات، مثلاً: إذا أتى طائفة كبيرة وقالوا إذا عملنا مظاهرة فإن هذا يسبب الضغط على الوالي، بالتالي يصلح وإصلاحه مطلوب والوسيلة تبرر الغاية، نقول: هذا باطل لأن الوسيلة في أصلها محرمة كالتداوي بالمحرم ليوصل إلى الشفاء اهـ.

وقال فضيلة العلامة الشيخ صالح اللحيدان حفظه الله في جريدة الرياض العدد (١٢٩١): أن المظاهرات والمسيرات ليست من الطرق المشروعة،..... وأن على السلطة أن تمنع مثل هذه الأمور) اهـ. **وسئل الشيخ مقبل هل يجوز الصمت من الشعوب العربية والإسلامية حتى الآن على ما يحدث في قطاع غزة ألم يحزن الآوان لتخرجوا عن صمتكم في مظاهرات عارمة؟** فلا ننسى قول النبي ﷺ «انصر اخاك ظالماً أو مظلوماً» وأن الساكت عن الحق شيطان أخرس وكلكم ستسألون فماذا تقولون؟ فأجاب: لا يجوز الصمت لمن كان بيده ما يستطيع فعله. وأما المظاهرات فهي وسيلة غريبة، ثم هي سلاح الضعفاء، ولن تؤثر في قوى الشر شيئاً اهـ.

ويقول الشيخ أحمد النجمي في كتابه المورد العذب الزلال (ص ٢٢٨): تنظيم المسيرات والتظاهرات، والإسلام لا يعترف بهذا الصنيع ولا يقره، بل هو محدث،..... اهـ.

وجاء في فتوى هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية برقم (١٩٩٣٦): كما ننصحك وكل مسلم ومسلمة بالابتعاد عن هذه المظاهرات الغوغائية التي لا تحترم مالا ولا نفسا ولا عرضا، ولا تمت إلى الإسلام بصلة، ليسلم للمسلم دينه ودينه، ويأمن على نفسه وعرضه وماله اهـ.

مسألة: قال الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن محمد آل الشيخ: الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد: فنظرا لكثرة الأسئلة والاستفسارات الواردة إلينا حول ما جرى في الولايات المتحدة الأمريكية منذ أيام، -وهو اصطدام الطائرتين بمبنى التجارة العالمي- وما موقف الشريعة منها؟ وهل دين الإسلام يقر مثل التصرفات أم لا؟.

فأقول مستعينا بالله الواحد القهار: إن الله سبحانه قد من علينا بهذا الدين الإسلامي، وجعله شريعة كاملة؛ صالحة لكل زمان ومكان، مصلحة لأحوال الأفراد والجماعات، تدعو إلى الصلاح والاستقامة والعدل والخيرية، ونبد الشرك والشر والظلم والجور والغدر، وإن من عظيم نعم الله علينا نحن المسلمين: أن هدانا لهذا الدين، وجعلنا من أتباعه وأنصاره، فكان المسلم المترسم لشريعة الله، المتبع لسنة رسول الله، المستقيم حق الاستقامة على هذا الدين؛ هو الناجي السالم في الدنيا والآخرة، هذا وإن ما جرى في الولايات المتحدة الأمريكية من أحداث خطيرة راح بسببها آلاف الأنفس، لمن الأعمال التي لا تقرها شريعة الإسلام، وليست من هذا الدين، ولا تتوافق مع أصوله الشرعية، وذلك من وجوه:

**الوجه الأول:** أن الله سبحانه أمر بالعدل وعلى العدل قامت السماوات والأرض، وبه أرسلت الرسل وأنزلت الكتب، يقول الله سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٩٠]، ويقول سبحانه: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحديد: ٢٥].

وحكم الله ألا تحمل نفس إثم نفس أخرى، لكمال عدله سبحانه: ﴿أَلَا نُنَزِّلُ الْوَرْثَةَ وَنَزَّلْنَا فِيهِ﴾ [النجم: ٣٨].

**الوجه الثاني:** أن الله سبحانه حرم الظلم على نفسه، وجعله بين عباده محرما، كما قال سبحانه في الحديث القدسي: «يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرما فلا تظالموا».

وهذا عام لجميع عباد الله، مسلمهم وغير مسلمهم؛ لا يجوز لأحد منهم أن يظلم غيره، ولا ينبغي عليه ولو مع العداوة والبغضاء، يقول الله سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاكُومُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ فالعداوة والبغضاء ليست مسوغا شرعا للتعدي والظلم. وبناء على ما سبق؛ يجب أن يعلم الجميع دولا وشعوبا مسلمين وغير مسلمين أمورا:

أولها: أن هذه الأحداث التي وقعت في الولايات المتحدة وما كان من جنسها من خطف لطائرات، أو ترويع لأمنين، أو قتل أنفس بغير حق.

ما هي إلا ضرب من الظلم والجور والبغي الذي لا تقره شريعة الإسلام، بل هو محرم فيها ومن كبائر الذنوب.

ثانيها: أن المسلم المدرك لتعاليم دينه، العامل بكتاب الله وسنة نبيه، يتأى بنفسه أن يدخل في مثل هذه الأعمال، لما فيها من التعرض لسخط الله، وما يترتب عليها من الضرر والفساد.

ثالثها: أن الواجب على علماء الأمة الإسلامية أن يبينوا الحق في مثل هذه الأحداث، ويوضحوا للعالم أجمع شريعة الله، وأن دين الإسلام لا يقر أبدا مثل هذه الأعمال.

رابعها: على وسائل الإعلام ومن يقف وراءها ممن يلصق التهم بالمسلمين ويسعى في الطعن في هذا الدين القويم، ويصمه بما هو منه براء؛ سعيًا لإشاعة الفتنة وتشويه سمعة الإسلام والمسلمين وتآليب القلوب وإيغار الصدور.

يجب عليه أن يكف عن غيه، وأن يعلم أن كل منصف عاقل يعرف تعاليم الإسلام لا يمكن أن يصفه بهذه الصفات، ولا أن يلصق به مثل هذه التهم؛ لأنه على مر التاريخ لم تعرف الأمم من المتبعين لهذا الدين الملتزمين به إلا رعاية الحقوق وعدم التعدي والظلم.

هذا ما جرى بيانه إيضاحا للحق وإزالة للبس، والله أسأل أن يلهمنا رشدنا ويهدينا سبل السلام، وأن

يعز دينه ويعلي كلمته إنه جواد كريم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.  
المفتي العام للمملكة العربية السعودية ورئيس هيئة كبار العلماء وإدارة البحوث العلمية والإفتاء: عبد العزيز بن عبد الله بن محمد آل الشيخ، فتاوى الأئمة في التنازل المدلهمة (ص ٥١-٥٤).  
وقال العلامة العثيمين: عند قوله تعالى: ﴿لَا تُذِرْكُم يَهُدُ وَمَنْ يُلَغْ﴾ ﴿لَا تُذِرْكُم يَهُدُ﴾: أحذركم به من المخالفة.. وفي قوله: ﴿وَمَنْ يُلَغْ﴾: إشارة إلى أن من لم يبلغه القرآن لم تقم عليه الحجة، وكذلك من بلغه القرآن على وجه مشوش فالحجة لا تقوم عليه؛ لكنه ليس كعذر الأول الذي لم يبلغه نهائياً؛ لأن من بلغته على وجه مشوش يجب عليه أن يبحث، لكن قد يكون في قلبه من الثقة بمن بلغه ما لا يحتاج معه في نظره إلى البحث.

السؤال الآن: هل بلغ الدين الإسلامي لعامة الكفار على وجه غير مشوش؟  
الجواب: لا، أبداً، ولما ظهرت قضية الذين يتصرفون بغير حكمة ازداد تشويه الإسلام في نظر الغربيين وغير الغربيين، وأعني بهم أولئك الذين يلقون المتفجرات في صفوف الناس؛ زعماً منهم أن هذا من الجهاد في سبيل الله، والحقيقة أنهم أساءوا إلى الإسلام، أو ازدادوا نفرة منه؟  
وأهل الإسلام يكاد الإنسان يغطي وجهه لئلا ينسب إلى هذه الطائفة المرجفة المروعة، والإسلام بريء منها، الإسلام بريء منها. حتى بعد أن فرض الجهاد ما كان الصحابة يذهبون إلى مجتمع الكفار يقتلونهم أبداً؛ إلا بجهاد، له راية من ولي قادر على الجهاد. أما هذا الإرهاب فهو والله نقص على المسلمين، أقسم بالله؛ لأننا لا نجد نتائجه أبداً، بل هو العكس؛ فيه تشويه السمعة، ولو أننا سلكتنا الحكمة فاتقينا الله في أنفسنا وأصلحنا أنفسنا أولاً ثم حاولنا إصلاح غيرنا بالطرق الشرعية لكان نتيجة هذا نتيجة طيبة ١. هـ فتاوى الأئمة في التنازل المدلهمة (ص ٥٥-٥٦).

مسألة: سئل العلامة الألباني: هناك داعية ألف كتاباً يدعي فيه بأن الاغتيالات من السنن المهجورة، يحتاج بقصة قتل كعب بن أبي الأشرف، وقتل اليهودي الذي اطلع على عورة امرأة مسلمة، فما رأي فضيلتكم بذلك؟

فأجاب: ليت هذا المؤلف الذي تشير إليه يعرف السنن المهجورة ويشاركنا في إحيائها حقاً، أما هذه التي زعم أنها سنة مهجورة، وأنه ينبغي إحيائها في زمننا هذا؛ فهذا من جملة ما نشكو منه: الجهل بهدي النبي ﷺ نحن نفهم الحادثة الأولى من القتل، وهي صحيحة، ونشك في صحة الحادثة الأخرى، ولكن سواء صحت هذه أو لم تصح، فالجواب عن الحادثة الأولى الصحيحة يشملها أيضاً.

نحن نقول: إن القتل بتلك الطريقة-التي قد يجوز في عرف بعض الناس أن يسميها اغتيالاً-لم يكن قبل كل شيء قد وقع والمسلمون ضعفاء، وفي عهد الضعف، والمشركون يعذبونهم ألوان العذاب، وإنما كان والدولة الإسلامية قد بدأت تقوم قائمتها في المدينة المنورة التي كان فيها رسول الله ﷺ، هذا



أولاً، وخلاصة ما أريد من ذلك أن أقول: إن هذا كان في وقت القوة والوحدة، وليس في وقت الضعف والافتراق.

ثانياً: لم يكن عملاً فردياً يندفع إليه صاحبه بعاطفة، ولو أنها عاطفة إسلامية، ولكنها ليست عاطفة مقرونة بالعلم الإسلامي الصحيح؛ وذلك لأن الذي باشر ذلك القتل إنما كان بتوجيه من الحاكم المسلم، وهو رسول الله ﷺ ولذلك فنحن نقول لهذا الذي يسمى ذلك القتل بالسنة المهجورة: اتخذ الأسباب الشرعية؛ التي أشرت إليها في أثناء كلامي السابق من التصفية والترية؛ ليأخذ المسلمون طريقة البدء بإقامة دولة مسلمة في أرض من أراضي الله الواسعة، ويوم تقوم قائمة المسلمين، ويقوم عليهم رجل مسلم تتوفر فيه الشروط ليكون أميراً على جماعة مسلمة؛ فإذا هذا الأمير أمر بذلك الأمر وجب تنفيذه.

أما أن ينطلق كل فرد يتصرف برأيه دون أن يكون مأموراً ممن يجب إطاعة أمره؛ فهذا ليس من السنة إطلاقاً، بل هذا مما يدخل في القاعدة التي تندن حولها دائماً وأبداً، وهي من الحكمة بمكان عظيم، تؤكدُها الحوادث التي نسمع عنها الشيء الكثير المؤسف، تلك القاعدة هي التي تقول: من استعجل الشيء قبل أوانه ابتلي بحرمانه. ذلك لأن الذي يسلك سبيل اغتيال رجل من الكفار، ولو له صولة وله دولة، فسيكون عاقبة ذلك أن يتقم الكفار، ولأنهم أقوى من هذا المسلم ومن حوله؛ فستكون العاقبة ضعفاً في المسلمين على ضعف، بينما تلك الحادثة كانت عاقبتها نصراً للمسلمين، فشتان بين هذه العاقبة وبين تلك العاقبة. والأمر كما قال ﷺ، ولو في غير هذه المناسبة «إنما الأعمال بالخواتيم» هذا جوابي عن هذه السنة المهجورة المزعومة. هـ فتاوى الأئمة في النوازل المدلّهمة (ص ١٥٢-١٥٣).

وسئل الشيخ صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان: هل القيام بالاغتيالات وعمل التفجيرات في المنشآت الحكومية في بلاد الكفار ضرورة وعمل جهادي؟

الجواب: الاغتيالات والتخريب هذا أمر لا يجوز؛ لأنه يجر على المسلمين شراً وتقتيلاً وتشريداً، إنما المشروع مع الكفار الجهاد في سبيل الله، ومقابلتهم في المعارك، فإذا كان عند المسلمين استطاعة بأن يجهزوا الجيوش، ويغزوا الكفار، ويقاثلوهم كما فعل النبي ﷺ لما هاجر إلى المدينة، وصار له أنصار وأعداء، أما التخريب والاغتيالات فهذا يجر على المسلمين شراً.

الرسول ﷺ يوم كان في مكة قبل الهجرة كان مأموراً بكف اليد: ﴿الرَّزَقَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً وَقَالُوا رَبَّنَا لِمَ كُتِبَ عَلَيْنَا الْقِتَالُ لَوْلَا أَخَّرْنَا إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ قُلْ مَنِ الدُّنْيَا قَلِيلٌ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِمَنِ اتَّقَى وَلَا تظْلُمُونَ فَبَيِّنًا﴾ [النساء: ٧٧]

كان مأموراً بكف اليد عن قتال الكفار؛ لأنه لم يكن عنده استطاعة لقتال الكفار، ولو قتلوا أحداً من الكفار، لقتلهم الكفار عن آخرهم، واستأصلوهم عن آخرهم، لأنهم أقوى منهم، وهم تحت وطأتهم وشوكتهم.

= فالاغتيال يسبب قتل المسلمين الموجودين في البلد الذي يعيشون فيه كالذي تشاهدون الآن وتسمعون، فهو ليس من أمور الدعوة، ولا هو من الجهاد في سبيل الله، كذلك التخريب والتفجيرات، هذه تجر على المسلمين شرا كما هو حاصل، فلما هاجر الرسول ﷺ وكان عنده جيش وأنصار؛ حيث ذأ أمر بجهاد الكفار.

هل الرسول ﷺ والصحابه يوم كانوا في مكة، هل كانوا يعملون هذه الأعمال؟. أبدا، بل كانوا منهيين عن ذلك.

هل كانوا يخربون أموال الكفار حين كانوا في مكة؟. أبدا، كانوا منهيين عن ذلك، مأمورين بالدعوة والبلاغ فقط، أما الإلزام والقتال فهذا إنما كان في المدينة لما صار للإسلام دولة. فتاوى الأئمة في النوازل المدلهمة (ص ٦٥-٦٦).

مسألة: سئل العلامة العثيمين: ما حكم الإضراب عن العمل في بلد مسلم؛ للمطالبة بإسقاط النظام العلماني؟

فأجاب حفظه الله قائلا: « هذا السؤال لا شك أن له خطورته بالنسبة لتوجيه الشباب المسلم، وذلك أن قضية الإضراب عن العمل؛ سواء كان هذا العمل خاصا أو بالمجال الحكومي؛ لا أعلم لها أصلا من الشريعة يبنى عليه، ولا شك أنه يترتب عليه أضرار كثيرة حسب حجم هذا الإضراب شمولا، وحسب حجم هذا الإضراب ضرورة. ولا شك أنه من أساليب الضغط على الحكومات، والذي جاء في السؤال أن المقصود به إسقاط النظام العلماني، وهنا يجب علينا إثبات أن النظام علماني أولا، ثم إذا كان الأمر كذلك؛ فليعلم أن الخروج على السلطة لا يجوز إلا بشروط.

وسئل فضيلته أيضا: بعد الإضراب يقدم الذين أضربوا مطالبهم وفي حالة عدم الاستجابة لهذه المطالب، هل يجوز مواجهة النظام بتفجير ثورة شعبية؟

فأجاب رحمه الله تعالى قائلا: لا أرى أن تقام ثورة شعبية في هذه الحال؛ لأن القوة المادية بيد الحكومة كما هو معروف، والثورة الشعبية ليس بيدها إلا سكين المطبخ وعصا الراعي، وهذا لا يقاوم الدبابات والأسلحة، لكن يمكن أن يتوصل إلى هذا من طريق آخر إذا تمت الشروط السابقة، ولا ينبغي أن نستعجل الأمر؛ لأن أي بلد عاش سنين طويلة مع الاستعمار لا يمكن أن يتحول بين عشية وضحاها إلى بلد إسلامي، بل لا بد أن تتخذ طول النفس لنيل المآرب. فالإنسان إذا بنى قصرا فقد أسس؛ سواء سكنه أو فارق الدنيا قبل يسكنه، فالمهم أن يبنى الصرح الإسلامي؛ وإن لم يتحقق المراد إلا بعد سنوات، فالذي أرى ألا تتعجل في مثل هذه الأمور، ولا تثير أو تفجر ثورة شعبية غالبها غوغائية لا تثبت على شيء، لو تأتى القوات إلى حي من الأحياء وتقضي على بعضه لكان كل الآخرين يتراجعون عما هم عليه. هـ فتاوى الأئمة في النوازل المدلهمة (ص ١٧٥-١٧٦).

## بَابُ فِي السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ لِمَنْ وَلِيَ أَمْرَ الْمُسْلِمِينَ

وَالصَّبْرِ عَلَيْهِمْ وَإِنْ جَارُوا وَتَرَكَ الْخُرُوجَ عَلَيْهِمْ مَا أَقَامُوا الصَّلَاةَ

٦٦- أَخْبَرَنَا أَبُو زَكْرِيَّا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ الْحِمْيَرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ بْنِ حَسَّابٍ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ يَزِيدَ، صَاحِبُ الطَّعَامِ قَالَ: سَمِعْتُ الْحَسَنَ أَيَّامَ يَزِيدَ بْنِ الْمُهَلَّبِ قَالَ: وَأَتَاهُ رَهْطٌ فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَلْزُمُوا بُيُوتَهُمْ، وَيُعْلِقُوا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَهُمْ، ثُمَّ قَالَ: «وَاللَّهِ لَوْ أَنَّ النَّاسَ إِذَا ابْتَلُوا مِنْ قِبَلِ سُلْطَانِهِمْ صَبَرُوا مَا لَبِثُوا أَنْ يَرْفَعَ اللَّهُ ذَلِكَ عَنْهُمْ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ يَفْزَعُونَ إِلَى السَّيْفِ فَيُوكَلُوا إِلَيْهِ، وَاللَّهُ مَا جَاءُوا بِيَوْمٍ خَيْرٍ قَطُّ، ثُمَّ تَلَا: ﴿وَتَمَتَّ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَى عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ بِمَا صَبَرُوا وَدَمَرْنَا مَا كَانَتْ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُ وَمَا كَانُوا بَعْرِشُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٧] <sup>(١)</sup>.

٦٧- أَخْبَرَنَا أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى الْحُلَوَانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ هِشَامٍ قَالَ: نَا الْحَسَنُ، عَنْ ضَبَّةَ بْنِ مِحْصَنٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَكُونُ عَلَيْكُمْ أُمَرَاءُ تَعْرِفُونَ وَتُنْكِرُونَ، فَمَنْ عَرَفَ بَرِيءٌ، وَمَنْ كَرِهَ سَلِمَ، وَلَكِنْ مِنْ رَضِي وَتَابَعَ» قَالُوا: أَفَلَا نُقَاتِلُهُمْ؟ قَالَ: «لَا مَا صَلَّوْا» <sup>(٢)</sup>.

٦٨- وَحَدَّثَنَا أَيْضًا أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى الْحُلَوَانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا هُدْبَةُ بْنُ خَالِدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ قَالَ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ ضَبَّةَ بْنِ مِحْصَنٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَكُونُ عَلَيْكُمْ أُمَرَاءُ تَعْرِفُونَ وَتُنْكِرُونَ، فَمَنْ عَرَفَ بَرِيءٌ، وَمَنْ كَرِهَ سَلِمَ، وَلَكِنْ مِنْ رَضِي وَتَابَعَ» قَالُوا: أَفَلَا نُقَاتِلُهُمْ؟ قَالَ: «لَا مَا صَلَّوْا» <sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه أيضا ابن سعد في الطبقات (٧/ ١٦٤-١٦٥)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٣/ ١٧٨ ب) وفي إسناده عمر بن يزيد لم يوثقه معتبر، وقد ذكره البخاري في تاريخه (٦/ ٢٠٦) ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، ولا ينفعه ذكر ابن حبان له في الثقات (٧/ ١٨٧) لما هو معلوم عند أهل الصنعة.

(٢) أخرجه مسلم برقم (١٨٥٤).

(٣) تقدم تخريجه في الحديث السابق.

٦٩ - حَدَّثَنَا أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْبَغَوِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْفَوَارِسِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ شُعْبَةَ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو التَّيَّاحِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا، وَإِنْ اسْتُعْمِلَ عَلَيْكُمْ حَبِشِيٌّ كَأَنَّ رَأْسَهُ زَبِيَّةٌ»<sup>(١)</sup>.

٧٠ - وَحَدَّثَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَادَةُ بْنُ الْوَلِيدِ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «بَايَعَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي الْيُسْرِ وَالْعُسْرِ وَالْمَنْشَطِ وَالْمَكْرَهِ، وَأَنْ لَا تَنَازَعَ الْأَمْرَ أَهْلُهُ، وَأَنْ نَقُومَ أَوْ نَقُولَ بِالْحَقِّ حَيْثُمَا كُنَّا، لَا نَخَافُ فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَائِمَةً»<sup>(٢)</sup>.

٧١ - حَدَّثَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، يَعْني الثَّقَفِيَّ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي عُبَادَةُ بْنُ الْوَلِيدِ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، أَنَّ الْوَلِيدَ بْنَ عُبَادَةَ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي قَالَ: «بَايَعَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي الْعُسْرِ وَالْيُسْرِ وَالْمَكْرَهِ وَالْمَنْشَطِ» فَذَكَرَ مِثْلَهُ<sup>(٣)</sup>.

٧٢ - حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ شَاهِينَ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا فَرْجُ بْنُ فَضَالَةَ، عَنْ لُقْمَانَ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ: عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «اسْمَعُوا لَهُمْ وَأَطِيعُوا فِي عُسْرِكُمْ وَيُسْرِكُمْ وَمَنْشَطِكُمْ وَمَكْرَهِكُمْ، وَأَثَرَهُ عَلَيْكُمْ، وَلَا تَنَازَعُوا الْأَمْرَ أَهْلُهُ، وَإِنْ كَانَ لَكُمْ»<sup>(٤)</sup>.

٧٣ - وَأَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى الْحُلَوَانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ عُلْقَمَةَ بْنِ وائِلِ الْحَضْرَمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَأَلَ يَزِيدُ بْنُ سَلَمَةَ الْجُعْفِيُّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَامَتْ عَلَيْنَا أُمَرَاءُ، فَسَأَلُونَا حَقَّهُمْ، وَمَنْعُونَا حَقَّنَا، فَمَا تَأْمُرُنَا؟ فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ سَأَلَهُ الثَّانِيَةَ أَوْ الثَّلَاثَةَ، فَجَبَذَهُ الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ، وَقَالَ: «اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا، فَإِنَّمَا عَلَيْهِمْ مَا حُمِّلُوا،

(١) أخرجه البخاري برقم (٧١٤٢).

(٢) أخرجه البخاري برقم (٧١٩٩)، ومسلم برقم (١٧٠٩).

(٣) تقدم تخريجه في الحديث السابق.

(٤) إسناده ضعيف من أجل الفرغ بن فضالة، ولكنه حسن لما مر له من شواهد.

وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ»<sup>(١)</sup>.

٧٤ - حَدَّثَنَا أَبُو شُعَيْبٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَسَنِ الْحَرَّانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي جَدِّي قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ أَعْيَنَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى، عَنْ سُؤَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ قَالَ: قَالَ لِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: «لَعَلَّكَ أَنْ تُخَلَّفَ بَعْدِي، فَأَطِيعِ الْإِمَامَ، وَإِنْ كَانَ عَبْدًا حَبَشِيًّا وَإِنْ صَرَبَكَ فَاصْبِرْ، وَإِنْ حَرَمَكَ فَاصْبِرْ، وَإِنْ دَعَاكَ إِلَى أَمْرٍ مَنَقَصَةٍ فِي دُنْيَاكَ فَقُلْ: سَمْعًا وَطَاعَةً، دَمِي دُونَ دِينِي»<sup>(٢)</sup>.

٧٥ - وَأَخْبَرَنَا أَبُو زَكْرِيَّا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ الْحَنَائِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ بْنِ حَسَّابٍ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى، عَنْ سُؤَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ قَالَ: قَالَ لِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه: «لَا أَذْرِي لَعَلَّكَ أَنْ تُخَلَّفَ بَعْدِي فَأَطِيعِ الْإِمَامَ، وَإِنْ أُمِرَ عَلَيْكَ عَبْدٌ حَبَشِيٌّ مُجَدَّعٌ، وَإِنْ ظَلَمَكَ فَاصْبِرْ، وَإِنْ حَرَمَكَ فَاصْبِرْ، وَإِنْ دَعَاكَ إِلَى أَمْرٍ يَنْقُصُكَ فِي دُنْيَاكَ فَقُلْ: سَمْعًا وَطَاعَةً، دَمِي دُونَ دِينِي»<sup>(٣)</sup>. قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ: فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِيْشِ الَّذِي يَحْتَمِلُ عِنْدَكَ قَوْلَ عُمَرَ رضي الله عنه فِيمَا قَالَهُ؟

قِيلَ لَهُ: يَحْتَمِلُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنْ نَقُولَ: مَنْ أُمِرَ عَلَيْكَ مِنْ عَرَبِيٍّ أَوْ غَيْرِهِ أَسْوَدٌ أَوْ أَبْيَضٌ أَوْ عَجَمِيٌّ فَأَطِيعْهُ فِيمَا لَيْسَ لِلَّهِ فِيهِ مَعْصِيَةٌ، وَإِنْ حَرَمَكَ حَقًّا لَكَ، أَوْ صَرَبَكَ ظُلْمًا لَكَ، أَوْ أَنْتَهَكَ عِرْضَكَ، أَوْ أَخَذَ مَالَكَ، فَلَا يَحْمِلُكَ ذَلِكَ عَلَى أَنْ تَخْرُجَ عَلَيْهِ بِسَيْفِكَ حَتَّى يُقَاتِلَهُ، وَلَا تَخْرُجَ مَعَ خَارِجِيٍّ يُقَاتِلُهُ، وَلَا تُحَرِّضَ غَيْرَكَ عَلَى الْخُرُوجِ عَلَيْهِ، وَلَكِنْ اصْبِرْ عَلَيْهِ.

وَقَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَدْعُوكَ إِلَى مَنَقَصَةٍ فِي دِينِكَ مِنْ غَيْرِ هَذِهِ الْجَهَةِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَأْمُرَكَ بِقَتْلِ مَنْ لَا يَسْتَحِقُّ الْقَتْلَ، أَوْ بِقَطْعِ عَضْوٍ مِنْ لَا يَسْتَحِقُّ ذَلِكَ، أَوْ بِضَرْبِ مَنْ لَا يَحِلُّ ضَرْبُهُ، أَوْ بِأَخْذِ مَالٍ مِنْ لَا يَسْتَحِقُّ أَنْ تَأْخُذَ مَالَهُ، أَوْ بِظُلْمِ مَنْ لَا يَحِلُّ لَهُ وَلَا لَكَ

(١) أخرجه مسلم مرفوعاً برقم (١٨٤٦).

(٢) إسناده صحيح.

(٣) إسناده ضعيف من أجل الليث بن أبي سليم، ولكن يشهد له ما قبله.

ظَلَمُهُ، فَلَا يَسْعَكَ أَنْ تُطِيعَهُ، فَإِنْ قَالَ لَكَ: لَيْنَ لَمْ تَفْعَلْ مَا أَمْرُكَ بِهِ وَإِلَّا قَتَلْتُكَ أَوْ ضَرَبْتُكَ، فَقُلْ: دَمِي دُونَ دِينِي؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ «لَا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ ﷻ»<sup>(١)</sup> وَلِقَوْلِهِ ﷺ «إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ»<sup>(٢)</sup>.

٧٦- حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ الْبَرْدَعِيُّ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ سَنَةَ تِسْعٍ وَسَبْعِينَ وَمِائَتَيْنِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سَهْلٍ الرَّمْلِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ ابْنِ جَابِرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي رَزِيْقُ مَوْلَى بَنِي فَرَّازَةَ قَالَ: سَمِعْتُ مُسْلِمَ بْنَ قَرْظَةَ الْأَشْجَعِيَّ، يَقُولُ: سَمِعْتُ عَمِّي عَوْفَ بْنَ مَالِكٍ الْأَشْجَعِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «خِيَارُ أَيْمَتِكُمُ الَّذِينَ تُحِبُّوهُمْ وَيُحِبُّونَكُمْ، وَتُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ وَيُصَلُّونَ عَلَيْكُمْ، وَشِرَارُ أَيْمَتِكُمُ الَّذِينَ تُبْغِضُونَهُمْ وَيُبْغِضُونَكُمْ، وَتَلْعَنُونَهُمْ وَيَلْعَنُونَكُمْ» قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَفَلَا تُنَادِيهِمْ عَلَى ذَلِكَ؟ قَالَ: لَا، مَا أَقَامُوا فِيكُمْ الصَّلَاةَ، لَا مَا أَقَامُوا فِيكُمْ الصَّلَاةَ، أَلَا مَنْ وَلِيَ عَلَيْكُمْ مِنْهُمْ، فَرَأَاهُ يَأْتِي شَيْئًا مِنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ ﷻ، فَلْيُنْكِزْ مَا يَأْتِي بِهِ مِنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ، وَلَا تَنْزِعَنَّ يَدًا مِنْ طَاعَةِ اللَّهِ ﷻ» قُلْتُ لِرَزِيْقٍ: اللَّهُ، يَا أَبَا الْمِقْدَامِ لَسَمِعْتَ مُسْلِمَ بْنَ قَرْظَةَ، يَقُولُ: سَمِعْتُ عَمِّي عَوْفَ بْنَ مَالِكٍ، يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: مَا أَخْبَرْتُ بِهِ عَنْهُ؟ قَالَ ابْنُ جَابِرٍ: فَجَأَ رَزِيْقٌ عَلَى رُكْبَتَيْهِ، وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، وَحَلَفَ عَلَى مَا سَأَلْتُهُ أَنْ يَحْلِفَ عَلَيْهِ قَالَ ابْنُ جَابِرٍ: وَلَمْ أَسْتَحْلِفْهُ أَتَاهَا لَهُ، وَلَكِنِّي اسْتَحْلَفْتُهُ اسْتِثْبَاتًا<sup>(٣)</sup>.

(١) ورد عن عدة من الصحابة، وهو حديث صحيح، وانظر الصحيحة رقم (١٧٩، ١٨٠، ١٨١).

(٢) أخرجه البخاري برقم (٧١٤٥)، ومسلم برقم (١٨٤٠).

(٣) أخرجه مسلم برقم (١٨٥٥).

#### فقه المسألة:

قال العلامة ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ كما في مجموع فتاواه الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وأصحابه، ومن اتبع هدايته، أما بعد: فهذه أسئلة مهمة وأجوبتها رأيت تقديمها لإخواني المسلمين للاستفادة منها، وأسأل الله أن ينفع بها عباده، وأن يتقبل منا جهدنا، وأن يضاعف لنا الأجر، وأن ينصر دينه ويعلي كلمته ويصلح أحوال المسلمين، وأن يولي عليهم خيارهم، وأن يصلح قاداتهم، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

س ١: سماحة الشيخ: هناك من يرى أن اقتراف بعض الحكام للمعاصي والكبائر موجب للخروج

عليهم ومحاولة التغيير وإن ترتب عليه ضرر للمسلمين في البلد، والأحداث التي يعاني منها عالمنا الإسلامي كثيرة، فما رأي سماحتكم؟

ج ١: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على رسول الله، وعلى آله وأصحابه، ومن اهتدى بهداه، أما بعد: فقد قال الله ﷻ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

فهذه الآية نص في وجوب طاعة أولي الأمر، وهم: الأمراء والعلماء، وقد جاءت السنة الصحيحة عن رسول الله ﷺ تبين أن هذه الطاعة لازمة، وهي فريضة في المعروف.

والنصوص من السنة تبين المعنى، وتقيد إطلاق الآية بأن المراد: طاعتهم في المعروف، ويجب على المسلمين طاعة ولاية الأمور في المعروف لا في المعاصي، فإذا أمروا بالمعصية فلا يطاعون في المعصية، لكن لا يجوز الخروج عليهم بأسبابها؛ لقوله ﷻ: «ألا من ولي عليه وال فرأه يأتي شيئا من معصية الله فليكره ما يأتي من معصية الله ولا ينزعن يدا من طاعة» ولقوله ﷻ: «من خرج من الطاعة وفارق الجماعة فمات مات ميتة جاهلية» وقال ﷻ: «على المرء السمع والطاعة فيما أحب وكره إلا أن يؤمر بمعصية فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة» وسأله الصحابة رضي الله عنهم لما ذكر أنه يكون أمراء تعرفون منهم وتكرهون - قالوا: فما تأمرنا؟ قال: أدوا إليهم حقهم وسلوا الله حقكم» قال عبادة بن الصامت رضي الله عنه «بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا وعسرنا ويسرنا وأثرة علينا وأن لا ننازع الأمر أهله وقال إلا أن تروا كفرا بواحا عندكم من الله فيه برهان» فهذا يدل على أنه لا يجوز لهم منازعة ولاية الأمور، ولا الخروج عليهم إلا أن يروا كفرا بواحا عندهم من الله فيه برهان؛

وما ذاك إلا لأن الخروج على ولاية الأمور يسبب فسادا كبيرا وشرا عظيما، فيختل به الأمن، وتضيع الحقوق، ولا يتيسر ردع الظالم، ولا نصر المظلوم، وتختل السبل ولا تأمن، فيترتب على الخروج على ولاية الأمور فساد عظيم وشر كثير، إلا إذا رأى المسلمون كفرا بواحا عندهم من الله فيه برهان، فلا بأس أن يخرجوا على هذا السلطان لإزالته إذا كان عندهم قدرة، أما إذا لم يكن عندهم قدرة فلا يخرجوا، أو كان الخروج يسبب شرا أكثر فليس لهم الخروج؛ رعاية للمصالح العامة. والقاعدة الشرعية المجمع عليها: (أنه لا يجوز إزالة الشر بما هو أشد منه، بل يجب درء الشر بما يزيله أو يخففه). أما درء الشر بشر أكثر فلا يجوز بإجماع المسلمين، فإذا كانت هذه الطائفة التي تريد إزالة هذا السلطان الذي فعل كفرا بواحا عندها قدرة تزيله بها، وتضع إماما صالحا طيبا من دون أن يترتب على هذا فساد كبير على المسلمين، وشر أعظم من شر هذا السلطان فلا بأس، أما إذا كان الخروج يترتب عليه فساد كبير، واختلال الأمن، وظلم الناس، واغتيال من لا يستحق الاغتيال... إلى غير هذا من الفساد العظيم، فهذا لا يجوز، بل يجب الصبر، والسمع والطاعة في المعروف، ومناصحة ولاية الأمور،

= والدعوة لهم بالخير، والاجتهاد في تخفيف الشر وتقليله وتكثير الخير. هذا هو الطريق السوي الذي يجب أن يسلك؛ لأن في ذلك مصالح للمسلمين عامة، ولأن في ذلك تقليل الشر وتكثير الخير، ولأن في ذلك حفظ الأمن وسلامة المسلمين من شر أكثر. نسأل الله للجميع التوفيق والهداية.

س ٢: سماحة الوالد: نعلم أن هذا الكلام أصل من أصول أهل السنة والجماعة، ولكن هناك - للأسف - من أبناء أهل السنة والجماعة من يرى هذا فكوا انهما، وفيه شيء من التحايل، وقد قيل هذا الكلام؛ لذلك يدعون الشباب إلى تبني العنف في التغيير.

س ج ٢: هذا غلط من قائله، وقلة فهم؛ لأنهم ما فهموا السنة ولا عرفوها كما ينبغي، وإنما تحملهم الحماسة والغيرة لإزالة المنكر على أن يفعلوا فيما يخالف الشرع كما وقعت الخوارج والمعتزلة، حملهم حب نصر الحق أو الغيرة للحق، حملهم ذلك على أن وقعوا في الباطل حتى كفروا المسلمين بالمعاصي كما فعلت الخوارج، أو خلدوهم في النار بالمعاصي كما تفعل المعتزلة. فالخوارج كفروا بالمعاصي، وخلدوا العصاة في النار، والمعتزلة وافقوهم في العاقبة، وأنهم في النار مخلدون فيها. ولكن قالوا: إنهم في الدنيا بمنزلة بين المنزلتين، وكله ضلال.

والذي عليه أهل السنة - وهو الحق - أن العاصي لا يكفر بمعصيته ما لم يستحلها، فإذا زنى لا يكفر، وإذا سرق لا يكفر، وإذا شرب الخمر لا يكفر، ولكن يكون عاصياً ضعيف الإيمان فاسقاً تقام عليه الحدود، ولا يكفر بذلك إلا إذا استحل المعصية وقال: إنها حلال، وما قاله الخوارج في هذا باطل، وتكفيرهم للناس باطل؛ ولهذا قال فيهم النبي ﷺ: إنهم يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية ثم لا يعودون إليه، يقاتلون أهل الإسلام، ويدعون أهل الأوثان. هذه حال الخوارج بسبب غلوهم وجهلهم وضلالهم، فلا يليق بالشباب ولا غير الشباب أن يقلدوا الخوارج والمعتزلة، بل يجب أن يسيروا على مذهب أهل السنة والجماعة على مقتضى الأدلة الشرعية، فيقفوا مع النصوص كما جاءت، وليس لهم الخروج على السلطان من أجل معصية أو معاص وقعت منه، بل عليهم المناصحة بالمكاتب والمشافهة، بالطرق الطيبة الحكيمة، وبالجدال بالتي هي أحسن، حتى ينجحوا، وحتى يقل الشر أو يزول ويكثر الخير. هكذا جاءت النصوص عن رسول الله ﷺ، والله ﷻ يقول: ﴿فَمَا رَحِمَ مَن اللَّهُ إِنِّي لَأَعْلَمُ لَكُمْ شَيْئًا وَلَوْ كُنْتُ فَظًّا غَيِظَ الْقُلُوبَ لَأَفْقَضُوا مِنْ حَوْلِكَ﴾ [آل عمران: ١٥٩] فالواجب على الغيورين الله وعلى دعاة الهدى أن يلتزموا حدود الشرع، وأن يناصحوا من ولاهم الله الأمور، بالكلام الطيب، والحكمة، والأسلوب الحسن، حتى يكثر الخير ويقل الشر، وحتى يكثر الدعاة إلى الله، وحتى ينشطوا في دعوتهم بالتي هي أحسن، لا بالعنف والشدة، ويناصحوا من ولاهم الله الأمر بشتى الطرق الطيبة السليمة، مع الدعاء لهم بظهر الغيب: أن الله يهديهم، ويوفقهم، ويعينهم على الخير، وأن الله يعينهم على ترك المعاصي التي يفعلونها وعلى إقامة الحق. هكذا يدعو المؤمن الله ويضرب إليه: أن يهدي الله ولاة الأمور، وأن يعينهم على ترك الباطل، وعلى إقامة الحق بالأسلوب الحسن وبالتي هي أحسن،



= وهكذا مع إخوانه الغيورين ينصحهم ويعظهم ويذكرهم حتى ينشطوا في الدعوة بالتّي هي أحسن، لا بالعنف والشدّة، وبهذا يكثر الخير، ويقل الشر، ويهدي الله ولأه الأمور للخير والاستقامة عليه، وتكون العاقبة حميدة للجميع.

س٣: لو افترضنا أن هناك خروجاً شرعياً لدى جماعة من الجماعات، هل هذا يبرر قتل أعوان هذا الحاكم وكل من يعمل في حكومته مثل الشرطة والأمن وغيرهم؟  
ج٣: سبق أن أخبرتك: أنه لا يجوز الخروج على السلطان إلا بشرطين: أحدهما: وجود كفر بواح عندهم من الله فيه برهان.

والشرط الثاني: القدرة على إزالة الحاكم إزالة لا يترتب عليها شر أكبر منه، وبدون ذلك لا يجوز.  
س٤: يظن بعض الشباب أن مجافاة الكفار - ممن هم مستوطنون في البلاد الإسلامية أو من الوافدين إليها - من الشرع، ولذلك البعض يستحل قتلهم وسلبهم إذا رأوا منهم ما ينكرون.  
ج٤: لا يجوز قتل الكافر المستوطن أو الوافد المستأمن الذي أدخلته الدولة آمناً، ولا قتل العصاة ولا التعدي عليهم، بل يحالون فيما يحدث منهم من المنكرات للحكم الشرعي، وفيما تراه المحاكم الشرعية الكفاية.

س٥: وإذا لم توجد محاكم شرعية؟  
ج٥: إذا لم توجد محاكم شرعية، فالنصيحة فقط، النصيحة لولاة الأمور، وتوجيههم للخير، والتعاون معهم حتى يحكموا شرع الله، أما أن الأمر والنهي يمد يده فيقتل أو يضرب فلا يجوز، لكن يتعاون مع ولأه الأمور بالتّي هي أحسن حتى يحكموا شرع الله في عباد الله، وإلا فواجهه النصيح، وواجهه التوجيه إلى الخير، وواجهه إنكار المنكر بالتّي هي أحسن، هذا هو واجبه، قال الله تعالى: ﴿فَأَقْوَ اللَّهِ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦] لأن إنكاره باليد بالقتل أو الضرب يترتب عليه شر أكثر وفساد أعظم بلا شك ولا ريب لكل من سبر هذه الأمور وعرفها.

س٦: هل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وبالذات التغيير باليد حق للجميع، أم أنه حق مشروط لولي الأمر ومن يعينه ولي الأمر؟

ج٦: التغيير للجميع حسب استطاعته؛ لأن الرسول ﷺ يقول: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان» لكن التغيير باليد لا بد أن يكون عن قدرة لا يترتب عليه فساد أكبر وشر أكثر، فليغير باليد في بيته: على أولاده، وعلى زوجته، وعلى خدمه، وهكذا الموظف في الهيئة المختصة المعطى له صلاحيات، يغير بيده حسب التعليمات التي لديه، وإلا فلا يغير شيئاً بيده ليس له فيه صلاحية؛ لأنه إذا غير بيده فيما لا يدخل تحت صلاحيته يترتب عليه ما هو أكثر شراً، ويترتب بلاء كثير وشر عظيم بينه وبين الناس، وبينه وبين الدولة. ولكن عليه أن يغير باللسان كأن يقول: (اتق الله يا فلان، هذا لا يجوز)، (هذا حرام عليك)، (هذا واجب عليك)، يبين له

بالأدلة الشرعية باللسان، أما باليد فيكون في محل الاستطاعة، في بيته، أو فيمن تحت يده، أو فيمن أذن له فيه من جهة السلطان أن يأمر بالمعروف، كالهياث التي يأمرها السلطان ويعطيها الصلاحيات، يغيرون بقدر الصلاحيات التي أعطوها على الوجه الشرعي الذي شرعه الله لا يزيدون عليه، وهكذا أمير البلد يغير بيده حسب التعليمات التي لديه.

س٧: هناك من يرى - حفظك الله - أن له الحق في الخروج على الأنظمة العامة التي يضعها ولي الأمر كالمرور والجمارك والجوازات.. إلخ، باعتبار أنها ليست على أساس شرعي، فما قولكم حفظكم الله؟

ج٧: هذا باطل ومنكر، وقد تقدم: أنه لا يجوز الخروج ولا التغيير باليد، بل يجب السمع والطاعة في هذه الأمور التي ليس فيها منكر، بل نظمها ولي الأمر لمصالح المسلمين، فيجب الخضوع لذلك، والسمع والطاعة في ذلك؛ لأن هذا من المعروف الذي ينفع المسلمين، وأما الشيء الذي هو منكر، كالضريبة التي يرى ولي الأمر أنها جائزة فهذه يراجع فيها ولي الأمر؛ للنصيحة والدعوة إلى الله، وبالتوجيه إلى الخير، لا بيده يضرب هذا أو يسفك دم هذا أو يعاقب هذا بدون حجة ولا برهان، بل لا بد أن يكون عنده سلطان من ولي الأمر يتصرف به حسب الأوامر التي لديه وإلا فحسبه النصيحة والتوجيه، إلا فيمن هو تحت يده من أولاد وزوجات ونحو ذلك ممن له السلطة عليهم.

س٨: هل من مقتضى البيعة - حفظك الله - الدعاء لولي الأمر؟

ج٨: من مقتضى البيعة النصح لولي الأمر، ومن النصح: الدعاء له بالتوفيق والهداية وصلاح النية والعمل وصلاح البطانة؛ لأن من أسباب صلاح الوالي ومن أسباب توفيق الله له: أن يكون له وزير صدق يعينه على الخير، ويذكره إذا نسي، ويعينه إذا ذكر، هذه من أسباب توفيق الله له.

فالواجب على الرعية وعلى أعيان الرعية التعاون مع ولي الأمر في الإصلاح وإماتة الشر والقضاء عليه، وإقامة الخير بالكلام الطيب والأسلوب الحسن والتوجيهات السديدة التي يرجى من ورائها الخير دون الشر، وكل عمل يترتب عليه شر أكثر من المصلحة لا يجوز؛ لأن المقصود من الولايات كلها: تحقيق المصالح الشرعية، ودرء المفساد، فأى عمل يعمل الإنسان يريد به الخير ويترتب عليه ما هو أشد مما أراد إزالته وما هو منكر لا يجوز له.

وقد أوضح شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ هذا المعنى إيضاحاً كاملاً في كتاب «الحسبة» فليراجع؛ لعظم الفائدة.

س٩: ومن يمتنع عن الدعاء لولي الأمر - حفظك الله -؟

ج٩: هذا من جهله، وعدم بصيرته؛ لأن الدعاء لولي الأمر من أعظم القربات، ومن أفضل الطاعات، ومن النصيحة لله ولعباده، والنبي ﷺ لما قيل له: (إن دوسا عصت وهم كفار قال: اللهم اهد دوسا واثبت بهم فهداهم الله وأتوه مسلمين). فالمرء من يدعو للناس بالخير، والسلطان أولى من يدعى له؛ لأن صلاحه صلاح للأمة، فالدعاء له من أهم الدعاء، ومن أهم النصح: أن يوفق للحق وأن يعان عليه، وأن يصلح الله

السؤال  
الفرائض

له البطانة، وأن يكفيه الله شر نفسه وشر جلساء السوء، فالدعاء له بالتوفيق والهداية وبصلاح القلب والعمل وصلاح البطانة من أهم المهمات، ومن أفضل القربات، وقد روي عن الإمام أحمد رحمته الله أنه قال: (لو أعلم أن لي دعوة مستجابة لصرفتها للسلطان)، ويروى ذلك عن الفضيل بن عياض رحمته الله.

س ١٠: هل من منهج السلف نقد الولاة من فوق المنابر؟ وما منهج السلف في نصح الولاة؟  
ج ١٠: ليس من منهج السلف التشهير بعيوب الولاة، وذكر ذلك على المنابر؛ لأن ذلك يفضي إلى الفوضى وعدم السمع والطاعة في المعروف، ويفضي إلى الخوض الذي يضر ولا ينفع، ولكن الطريقة المتبعة عند السلف: النصيحة فيما بينهم وبين السلطان، والكتابة إليه، أو الاتصال بالعلماء الذين يتصلون به حتى يوجه إلى الخير. أما إنكار المنكر بدون ذكر الفاعل: فينكر الزنا، وينكر الخمر، وينكر الربا من دون ذكر من فعله، فذلك واجب؛ لعموم الأدلة. ويكفي إنكار المعاصي والتحذير منها من غير أن يذكر من فعلها لا حاكما ولا غير حاكم. ولما وقعت الفتنة في عهد عثمان رضي الله عنه: قال بعض الناس لأسامة بن زيد رضي الله عنه: (ألا تكلم عثمان؟ فقال: إنكم ترون أي لا أكلمه، إلا أسمعكم؟ إني أكلمه فيما بيني وبينه دون أن أفتح أمرا لا أحب أن أكون أول من افتتحه).

ولما فتح الخوارج الجهاد باب الشر في زمان عثمان رضي الله عنه وأنكروا على عثمان علنا عظمت الفتنة والقتال والفساد الذي لا يزال الناس في آثاره إلى اليوم، حتى حصلت الفتنة بين علي ومعاوية، وقتل عثمان وعلي رضي الله عنه بأسباب ذلك، وقتل جمع كثير من الصحابة وغيرهم بأسباب الإنكار العلني، وذكر العيوب علنا، حتى أبغض الكثيرون من الناس ولي أمرهم وقتلوه، وقد روى عياض ابن غنم الأشعري، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (من أراد أن ينصح لذي سلطان فلا يبيده علانية ولكن يأخذ بيده فيخلو به فإن قبل منه فذاك وإلا كان قد أدى الذي عليه).

نسأل الله العافية والسلامة لنا ولإخواننا المسلمين من كل شر، إنه سميع مجيب.

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد، وآله وصحبه أ.هـ

(وقال الشيخ عبد السلام بن برجس رحمته الله في كتاب معاملة الحكام في ضوء الكتاب والسنة:)

**\* القاعدة الأولى:** وجوب عقد البيعة للإمام القائم المستقر المسلم والتغليظ على من ليس في عنقه

بيعة والترهيب من نقضها

قال الإمام الحسن بن علي البرهاري - رحمه الله تعالى - في كتاب (السنة) - له -: «من ولي الخلافة بإجماع الناس عليه ورضاهم به، فهو أمير المؤمنين، لا يحل لأحد أن يبيت ليلة ولا يرى أن ليس عليه إمام برّا كان أو فاجرا... هكذا قال أحمد بن حنبل» اهـ.

وقد دل على ذلك ما أخرجه الإمام مسلم في (صحيحه) - كتاب الإمارة - أن عبد الله بن عمر جاء إلي عبد الله بن مطيع - حين كان أمر الحرة ما كان: زمن يزيد بن معاوية -، فقال عبد الله بن مطيع: أطرخوا لأبي عبد الرحمن وسادة، فقال: أي لم آت لك لأجلس، أتيتك لأحدثك حديثا سمعت رسول

الله يقول، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من خلع يدًا من طاعة، لقي الله يوم القيامة لا حجة له، ومن مات ليس في عنقه بيعة، مات ميتة جاهلية».

قال الحافظ بن كثير في (البداية والنهاية): (ولما خرج أهل المدينة عن طاعته - أي: يزيد -، وولوا عليهم بن مطيع، وابن حنظلة، لم يذكروا عنه - وهم أشد الناس عداوة له - إلا ما ذكره عنه من شرب الخمر وإتيانه بعض القاذورات... بل قد كان فاسقًا، والفاسق لا يجوز خلع، لأجل ما يشور بسبب ذلك من الفتنة ووقوع الهرج - كما وقع في زمن الحرة - وقد كان عبد الله بن عمر بن الخطاب وجماعات أهل بيت النبوة ممن لم ينقض العهد، لم يبايع أحد بعد بيعته ليزيد كما قال الإمام أحمد: حدثنا إسماعيل ابن علي: حدثني صخر بن جورية، عن نافع قال: لما خلع الناس يزيد بن معاوية جمع ابن عمر بنية وأهله، ثم تشهد، ثم قال: (أما بعد، فإننا بايعنا هذا الرجل على بيع الله ورسوله، وأي سمعت رسول الله يقول: (إن الغادر ينصب له لواء يوم القيامة، يقال: هذا غدره فلان). وإن من أعظم الغدر - إلا أن يكون الإشراك بالله -: أن يبايع رجل رجلًا على بيع الله ورسوله، ثم ينكث بيعته فلا يخلعن أحد منكم يزيد ولا يسرفن أحد منكم في هذا الأمر، فيكون الفيل بيني وبينه. وقد رواه مسلم والترمذي من حديث صخر بن جورية، قال الترمذي: حسن صحيح) ١هـ. كلام ابن كثير.

قلت: هو في كتاب الفتن من صحيح البخاري بالقصة نفسها. قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - في الفتح: وفي هذا الحديث وجوب طاعة الإمام الذي انعقدت له البيعة، والمنع من الخروج عليه ولو جار في حكمه، وأنه لا ينخلع بالفسق ١هـ.

**\* القاعدة الثانية:** من غلب فتولي الحكم واستتب له، فهو إمام تجب بيعته وطاعته، وتحرم منازعته ومعصيته.

قال الإمام أحمد - رحمه الله تعالى - في العقيدة التي رواها عنه عبدوس بن مالك العطار: (... ومن غلب عليهم - يعني الولاة - بالسيف حتى صار خليفة، وسمي أمير المؤمنين، فلا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يبيت ولا يراء إمامًا، برًا كان أو فاجرًا) ١هـ واحتج الإمام أحمد بما ثبت عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: «... وأصلي وراء من غلب».

وفي صحيح البخاري - كتاب الأحكام باب كيف يبايع الإمام الناس - عن عبد الله بن دينار قال: شهدت ابن عمر حيث اجتمع الناس على عبد الملك، قال: كتب: أي أقر بالسمع والطاعة لعبد الله عبد الملك أمير المؤمنين، على سنة الله وسنة رسوله ما استطعت، وإن بني قد أقروا بمثل ذلك.

وهذا الذي فعله ابن عمر من مبايعة المتغلب هو الذي عليه الأئمة، بل انعقد عليه الإجماع من الفقهاء: ففي الاعتصام للشاطبي: فقال: يحيى بن يحيى قيل له: البيعة مكروهة؟ قال: لا. قيل له: فإن كانوا أئمة جور؟ فقال: قد بايع ابن عمر لعبد الملك بن مروان، وبالسيف أخذ الملك، أخبرني بذلك مالك عنه، أنه كتب إليه: وأقر لك بالسمع والطاعة على كتاب الله وسنة نبيه محمد ﷺ. قال يحيى بن يحيى:

= والبيعة خير من الفرقة اهـ.

وروى البيهقي في مناقب الشافعي عن حرمة قال: سمعت الشافعي يقول: كل من غلب على الخلافة بالسيف حتى يسمى خليفة، ويجمع الناس عليه، فهو خليفة. اهـ.

وقد حكى الإجماع على ذلك الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - في الفتح، فقال:

وقد أجمع الفقهاء على وجوب طاعة السلطان المتغلب والجهاد معه، وأن طاعته خير من الخروج عليه لما في ذلك من حقن الدماء، وتسكين الدهماء. اهـ.

وقد حكى الإجماع - أيضاً - شيخ الإسلام الشيخ محمد بن عبد الوهاب - رحمه الله تعالى - فقال: الأئمة مجموعون من كل مذهب على أن من تغلب على بلد - أو بلدان - له حكم الإمام في جميع الأشياء....

وقال الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ - رحم الله الجميع -: وأهل العلم.... متفقون على طاعة من تغلب عليهم في المعروف، يرون نفوذ أحكامه، وصحة إمامته، لا يختلف في ذلك اثنان، ويرون المنع من الخروج عليهم بالسيف وتفريق الأمة، وإن كان الأئمة فسقة ما لم يروا كفراً بواحاً ونصوصهم في ذلك موجودة عن الأئمة الأربعة وغيرهم وأمثالهم ونظرائهم اهـ

**\* القاعدة الثالثة:** إذا لم يستجمع المتغلب شروط الإمامة وتم له التمكين واستتب له الأمر وجبت طاعته، وحرمت معصيته

قال الغزالي: لو تعذر وجود الورع والعلم فيمن يتصدى للإمامة - بأن يغلب عليها جاهل بالأحكام، أو فاسق - وكان في صرفه عنها إثارة فتنة لا تطاق، حكمنا بانعقاد إمامته.

لأننا بين أن نحرك فتنة بالاستبدال، فما يلقي المسلمون فيه - أي: في هذا الاستبدال - من الضرر يزيد على ما يقوتهم من نقصان هذه الشروط التي أثبتت لمزية المصلحة. فلا يهدم أصل المصلحة شغفاً بمزاياها، كالذي يبنى قصراً ويهدم مصرًا. وبين أن نحكم بخلو البلاد عن الإمام، وبفساد الأفضية وذلك محال. ونحن نقضي بنفوذ قضاء أهل البغي في بلادهم لمسيس حاجتهم، فكيف لا نقضي بصحة الإمامة عند الحاجة والضرورة؟!

قال ابن العربي:

وقد قال ابن الخياط أن بيعة عبد الله ليزيد كانت كرها، وأين يزيد من ابن عمر؟ ولكن رأى يدينه وعلمه التسليم لأمر الله، والفرار من التعرض لفتنة فيها من ذهاب الأموال والأنفس ما لا يفي بخلع يزيد، لو تحقق أن الأمر يعود في نصابه، فكيف ولا يعلم ذلك؟

قال وهذا أصل عظيم فنفهموه والزموه، ترشدوا - إن شاء الله - انتهى من الاعتصام للشاطبي

**\* القاعدة الرابعة:** يصح في الاضطراب تعدد الأئمة، ويأخذ كل إمام منهم في قطره حكم الإمام الأعظم

ومن لم يفرق بين حالي الاختيار والاضطرار، فقد جهل المعقول والمنقول.

= قال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب - رحمه الله تعالى -: الأئمة مجموعون من كل مذهب على أن من تغلب على بلد - أو بلدان - له حكم الإمام في جميع الأشياء ولولا هذا ما استقامت الدنيا، لأن الناس من زمن طويل - قبل الإمام أحمد إلي يومنا هذا - ما اجتمعوا على إمام واحد ولا يعرفون أحدًا من العلماء ذكر أن شيئًا من الأحكام لا يصح إلا بالإمام الأعظم اهـ.

وقال العلامة الصنعاني - رحمه الله تعالى - في شرح حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا: من خرج عن الطاعة وفارق الجماعة ومات، فميته ميتة جاهلية

قوله: (عن الطاعة)، أي: طاعة الخليفة الذي وقع الاجتماع عليه، وكأن المراد خليفة أي قطر من الأقطار، إذ لم يجمع الناس على خليفة في جميع البلاد الإسلامية من أثناء الدولة العباسية بل استقل أهل كل إقليم بقائم بأمرهم، إذ لو حمل الحديث على خليفة أجمع عليه أهل الإسلام، لقلت فائدته.

وقوله: (وفارق الجماعة)، أي: خرج عن الجماعة الذين اتفقوا على طاعة إمام انتظم به شملهم واجتمعت به كلمتهم وحاطهم عن عدوهم اهـ.

وقال العلامة الشوكاني - رحمه الله تعالى - في شرح صاحب (الأزهار): (ولا يصح إمامان): وأما بعد انتشار الإسلام واتساع رقعته وتباعد أطرافه، فمعلوم أنه قد صار في كل قطر - أو أقطار - الولاية إلى إمام أو سلطان، وفي القطر الآخر كذلك، ولا يتعقد لبعضهم أمر ولا نهي في قطر الآخر وأقطاره التي رجعت إلى ولايته. فلا بأس بتعدد الأئمة والسلطين ويجب الطاعة لكل واحد منهم بعد البيعة له على أهل القطر الذي ينفذ فيه أوامره ونواهيه، وكذلك صاحب القطر الآخر. فإذا قام من ينزعه في القطر الذي ثبت فيه ولايته، وبإيعه أهله، كان الحكم فيه أن يقتل إذا لم يتب. ولا تجب على أهل القطر الآخر طاعته، ولا الدخول تحت ولايته، لتباعد الأقطار، فإنه قد لا يبلغ إلي ما تباعد منها خبر إمامها أو سلطانها، ولا يدري من قام منهم أو مات، فالتكليف بالطاعة والحال هذا تكليف بما لا يطاق.

وهذا معلوم لكل من له إطلاع على أحوال العباد والبلاد....

فاعرف هذا، فإنه المناسب للقواعد الشرعية، والمطابق لما تدل عليه الأدلة، ودع عنك ما يقال في مخالفته، فإن الفرق بين ما كانت عليه الولاية الإسلامية في أول الإسلام وما هي عليه الآن أوضح من شمس النهار. ومن أنكر هذا، فهو مباهاة ولا يستحق أن يخاطب بالحجة لأنه لا يعقلها اهـ.

فهذه أقوال ثلاثة من علماء الأمة المجتهدين تقرر صحة تعدد الأئمة في بيعة الاضطرار، وموعولها على الأدلة الشرعية والقواعد المرعية والمصالح الكلية، وقد سبقهم إلي نحو هذا ثلة من العلماء المحققين.

\* فصل: الصبر على جور الأئمة أصل من أصول السنة والجماعة لا تكاد تري مولفًا في السنة يخلو من تقرير هذا الأصل، والحض عليه وقد بلغت الأحاديث حد التواتر في ذلك.

وهذا من محاسن الشريعة فإن الأمر بالصبر على جور الأئمة وظلمهم يجلب من المصالح ويدراً من

المفاسد ما يكون به صلاح العباد والبلاد. قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى -: وأما ما يقع من ظلمهم وجورهم بتأويل سائغ أو غير سائغ، فلا يجوز أن يزال لما فيه من ظلم وجور، كما هو عادة أكثر النفوس، تزيل الشر بما هو شر منه، وتزيل العدوان بما هو أعدى منه، فالخروج عليهم يوجب من الظلم والفساد أكثر من ظلمهم فيصبر عليه، كما يصبر عند الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على ظلم المأمور والمنهي - في مواضع كثيرة - كقوله - تعالى -: ﴿يَبْنِيْ أَقْرَبَ الصَّلَاةِ وَأَنْتَ بِالْمَعْرُوفِ وَأَنَّهُ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ﴾ [لقمان: ١٧] وقوله: ﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرْنَا وَلَوْ أَلْعَزَمُوا الْغَرْبَ مِنْ أَرْسُلٍ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، وقوله: ﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨] انتهى.

فالصبر على السلاطين إذا جاروا من عزائم الدين ومن وصايا الأئمة الناصحين جاء في الشريعة للأجري: عن عمر بن يزيد، أنه قال: سمعت الحسن - أيام يزيد بن المهلب يقول - وأتاه زهط - فأمرهم أن يلزموا بيوتهم ويغلقوا عليهم أبوابهم، ثم قال: والله لو أن الناس إذا ابتلوا من قبل سلطانهم صبروا ما لبثوا أن يرفع الله - عز وجل - ذلك عنهم وذلك أنهم يفزعون إلى السيف فيوكلون إليه، والله ما جاؤا يوم خير قط، ثم تلا: ﴿وَكَمْ تَكُنْتُ رَبِّكَ الْخَشْيَ عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ يَمَّا صَبَرُوا وَدَمَرْنَا مَا كَانَتْ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُ وَمَا كَانُوا يَعْرِشُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٧] وقال الحسن - أيضا -: أعلم - عافاك الله - أن جور الملوك نعمة من نعم الله - تعالى -، ونعم الله لا تلاقي بالسيف، وإنما تنقي وتستدفع بالدعاء والتوبة والإنابة والإقلاع عن الذنوب. إن نعم الله متي لقيت بالسيف كانت هي أقطع ولقد حدثني مالك بن دينار أن الحجاج كان يقول: علموا أنكم كلما أحدثتم ذنبا أحدث الله في سلطانكم عقوبة. ولقد حدثت أن قائلاً قال للحجاج: إنك تفعل بأمة رسول الله كيت وكيت! فقال: أجل، إنما أنا نعمة على أهل العراق لما أحدثوا في دينهم ما أحدثوا، وتركوا من شرع نبيهم - ﷺ - ما تركوا! هـ. وقيل: سمع الحسن رجلاً يدعو على الحجاج، فقال: لا تفعل - رحمك الله -، إنكم من أنفسكم أتيتم، إنما نخاف إن عزل الحجاج أو مات: أن تليكم القردة والخنازير.

ولقد بلغني أن رجلاً كتب إلي بعض الصالحين يشكو إليه جور العمال فكتب إليه: يا أخي! وصلني كتابك تذكر ما أنتم فيه من جور العمال، وإنه ليس ينبغي لمن عمل بالمعصية أن ينكر العقوبة، وما أظن الذي أنتم فيه إلا من شؤم الذنوب. اهـ.

فهذا موقف أهل السنة والجماعة من جور السلطان يقابلونه بالصبر والاحتساب، ويعززون حلول ذلك الجور بهم علي ما اقترفته أيديهم من خطايا وسيئات، كما قال الله - جلا وعلا -: ﴿وَمَا أَصْبَحْتُمْ مِنْ مُّصِيبَةٍ فَمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ﴾ [الشورى: ٣٠]، فيهرعون إلى التوبة والاستغفار ويسألون الله - جل وعلا - أن يكشف ما بهم من ضرر. ولا يقدمون على شيء مما نهى عنه الشرع المطهر في هذه الحال - من حمل السلاح أو إثارة فتنة أو نزع يد من طاعة -، لعلهم أن هذه الأمور إنما يفزع إليها من لا قدر لنصوص الشرع في قلبه من أهل الأهواء الذين تسيرهم الآراء لا الآثار،

= وتتخطفهم الشبه، ويستزلهم الشيطان. ولقد جاء في النصوص من التحذير عن مذهب الخوارج ما فيه بلاغ لمن عصمه الله - ﷺ الكريم - عن مذهب الخوارج ولم ير رأيهم وصبر على جور الأئمة وحيف الأمراء، ولم يخرج عليهم بسيفه، وسأل الله العظيم كشف الظلم عنه وعن جميع المسلمين، ودعا للولاء بالصلاح، وحج معهم، وجاهد معهم كل عدو للمسلمين، وصلى خلفهم الجمعة والعيدين وإن أمروه بطاعتهم فأمكنه طاعتهم أطاعهم، وإن لم يمكنه اعتذر إليهم وإن أمروه بمعصية لم يطعهم وإذا دارت بينهم الفتنة لزم بيته، وكف لسانه ويده، ولم يهو ما هم فيه، ولم يعلن على فتنة فمن كان هذا وصفه كان على الطريق المستقيم - إن شاء الله -

وقد وردت أحاديث كثيرة عن النبي تأمر بالصبر على جور الأئمة وظلمهم، أسوق طرفاً منها

#### الدليل الأول:

أخرج البخاري ومسلم في صحيحيهما عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه أن النبي قال: «من رأي من أميره شيئاً يكرهه فليصبر، فإنه من فارق الجماعة شبراً فمات فميتة جاهلية».

وفي رواية لمسلم: «من كره من أميره شيئاً، فليصبر عليه، فإنه ليس أحد من الناس خرج من السلطان شبراً، فمات عليه إلا مات ميتة جاهلية».

قال ابن أبي جمة: ( المراد بالمفارقة السعي في حل عقد البيعة التي حصلت لذلك الأمير ولو بأدنى شيء، فكفى عنها بمقدار الشبر، لأن الأخذ في ذلك يؤول إلي سفك الدماء بغير حق ) اهـ. والمراد بالميتة الجاهلية: حالة الموت كموت أهل الجاهلية على ضلال، وليس له إمام مطاع، لأنهم كانوا لا يعرفون ذلك وليس المراد أنه يموت كافراً، بل يموت عاصياً، قاله الحافظ في الفتح.

#### فصل: مشروعية الدعاء لولاء الأمر بالصلاح

صلاح ولاية الأمر مطلب لكل مسلم غيور على دينه إذ صلاحهم صلاح للعباد والبلاد، كما قال أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، عند موته: ( أعلموا أن الناس لن يزوالوا بخير ما استقامت لهم ولاتهم وهداتهم ). أخرجه البيهقي في السنن - كتاب قتال أهل البغي، باب فصل الإمام العادل - بإسناد صحيح.

وفيها - أيضاً - عن القاسم بن مخيمرة قال: ( إنما زمانكم سلطانكم، فإذا صلح سلطانكم، صلح زمانكم، وإذا فسد سلطانكم، فسد زمانكم ). وصلاح الولاية إلى الله - تعالى - وحده يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم، فكان حقاً على كل مؤمن بالله - تعالى - واليوم الآخر، أن يدعوا لهم بالهداية والتوفيق إلى طاعة الله - تعالى -، والسير في مرضاته، لأن نفع ذلك يعود على كل مؤمن بالخير في الدين والدنيا.

ذكر ابن المنير المالكي رحمته الله في ( الانتصاف )، أنه نقل عن بعض السلف أنه دعا لسلطان ظالم فقيل له: أتدعوا له وهو ظالم؟ فقال: إي - والله -، أدعو له إن ما يدفع الله ببقائه أعظم مما يدفع بزواله. اهـ.



وأخرج البيهقي في (شعب الإيمان) عن أبي عثمان سعيد ابن إسماعيل الواعظ الزاهد أنه قال - بعد روايته لحديث تميم الداري - مرفوعاً -: «الدين النصيحة»، قال: فانصح للسلطان، وأكثر له من الدعاء بالصلاح والرشاد بالقول والعمل والحكم، فإنهم إذا صلحوا، صلح العباد بصلاحهم. وإياك أن تدعوا عليهم باللعنة، فيزدادوا شرًا ويزداد البلاء علي المسلمين، ولكن أدعو لهم بالتوبة، فيتركوا الشر، فيرتفع البلاء عن المؤمنين... ١هـ.

ولقد أعتني علماء المسلمين بهذه القضية - الدعاء لولاة الأمر - عناية واضحة وتجلت في صور ناصعة رائعة منها:

أولاً: إيداع الأمر بالدعاء لولاة الأمر في مختصرات العقائد السلفية التي يطالب المسلم باعتقاد ما فيها لكونه مبنياً على الحجج الشرعية من الكتاب والسنة وإجماع الأئمة، وسيأتي نماذج من ذلك إن شاء الله. ثانياً: تخصيص بعض علماء الإسلام مؤلفاً في ذلك.

فقد ألف الإمام العلامة المفتي المحدث الرحال، بقية السلف، سيد المعمرين الأخيار علم السنة يحيى بن منصور الحراني الحنبلي - المعروف بابن الجيشي - كتاباً سماه: (دعائم الإسلام في وجوب الدعاء للإمام). وابن الجيشي هذا له مناقب جمة، عدد بعضها ابن رجب في ذيل طبقات الحنابلة فكان منها: قول الحق، وإنكار المنكر على من كان ولم يكن عنده من المداينة والمراعاة شيء أصلاً، يقول الحق ويصدق به. ١هـ.

وإنما ذكرت ذلك ليعلم أن علماء الإسلام والسنة يؤلفون في هذه الأمور بعيداً عن الأغراض الدنيئة الدنيوية، بل ألفوا في ذلك ديانة الله - تعالى - وخوفاً على الأمة من الاختلاف المؤدي إلي الهرج والمرج، وهو الخلاف على السلطان. فلا تغتر بأولئك المنافقين، الذين ينهون عن التأليف - بل الحديث - في ذلك، ويرجعون بأن ذلك مداينة ورياء بل هو دين وشرع.

ثالثاً: جعل بعض العلماء المحققين علامة من كان سنياً سلفياً: الدعاء لولاة الأمر، وعكسه من كان مبتدعاً ضالاً، دعا على ولادة الأمر.

قال العلامة البربهاري - رحمه الله تعالى - في (شرح السنة): وإذا رأيت الرجل يدعوا على السلطان، فاعلم أنه صاحب هوى وإذا رأيت الرجل يدعو للسلطان بالصلاح، فاعلم أنه صاحب سنة - إن شاء

الله - ١هـ

فأنت ترى هذا الاهتمام القوي من السلف بالدعاء لولاة الأمر واضحاً جلياً وهم في ذلك متبعون، سالمون من الهوى، مقدمون لنصوص الشريعة على حظوظ النفس وما تهوى.

واليك - أيها الموفق - جملة مما جاء عن أهل السنة المرضيين في ذلك:

١- أخرج الخلال في السنة، عن أبي مسلم الخولاني رحمته الله أنه قال قال عن الأمير: إنه مؤمر عليك مثلك، فإن أهتدي فاحمد الله، وإن عمل بغير ذلك، فادع له بالهدى، ولا تخالفه فضل.

٢- أخرج أبو نعيم في الحلية حدثنا محمد بن إبراهيم: ثنا أبو يعلى الموصلي: ثنا عبد الصمد بن يزيد البغدادي - ولقبه مردويه -، قال: سمعت الفضل بن عياض يقول: لو أن لي دعوة مستجابة، ما صيرتها إلا في إمام. قيل: وكيف ذلك يا أبا علي؟

قال: متي صيرتها في نفسي لم تجزني، ومتي صيرتها في الإمام - يعني - عمت، فصلاحي الإمام صلاح العباد والبلاد... فقبل ابن المبارك جبهته وقال: يا معلم الخير من يحسن هذا غيرك؟ إسناده صحيح، محمد بن إبراهيم هو أبو بكر المشهور بابن المقرئ، الإمام، محدث أصبهان، الحافظ الثقة، راوي المسند الكبير عن أبي يعلى، صاحب سنة.

وعبد الصمد بن يزيد، هو عبد الله الصائغ المعروف بمردويه، خدام الفضيل بن عياض، قال ابن معين: لا بأس به، ليس ممن يكذب، وقال الحسين بن فهم: كان ثقة من أهل السنة والورع. ١هـ من تاريخ بغداد

٣- أخرج الخلال في السنة عن حنبل، أن الإمام أحمد قال عن الإمام: وإني لأدعو له بالتسديد والتوفيق في الليل والنهار والتأييد، وأري ذلك واجباً علي.

وأخرج أيضاً عن أبي بكر المروزي، قال: سمعت أبا عبد الله، وذكر الخليفة المتوكل - رحمه الله تعالى - فقال: إني لأدعو له بالصلاح والعافية. وقال: لئن حدث به حدث، لتتظرن ما يحل بالإسلام.

٤- وقال أبو عثمان الصابوني المتوفى سنة (٤٤٩ هـ) في عقيدة السلف أصحاب الحديث: ويرون الدعاء لهم بالصلاح والتوفيق والصلاح، وبسط العدل في الرعية ١هـ.

٥- وقال البربهاري - أبو محمد الحسن بن علي - المتوفى سنة (٣٢٩ هـ) في شرح السنة: فأمرنا أن ندعوا لهم بالصلاح، ولم نؤمر أن ندعو عليهم، وإن ظلموا وجاروا، لأن ظلمهم وجورهم على أنفسهم، وصلاحهم لأنفسهم وللمسلمين ١هـ.

٦- وقال أبو بكر الإسماعيلي، المتوفى في سنة (٣٧١ هـ) في اعتقاد أهل السنة: ويرون الدعاء لهم بالصلاح والعطف إلي العدل ١هـ.

( فحقيق على كل رعية أن ترغب إلي الله - تعالى - في إصلاح السلطان، وأن تبذل له نصحتها، وتخصه بصلاح دعائها، فإن في صلاحه صلاح العباد والبلاد وفي فساده فساد البلاد والعباد )

٧- أنشد ابن عبد البر في ( جامع بيان العلم ) عن أحمد ابن عمر بن عبد الله، أنه أنشد لنفسه:

نسأل الله صلاحاً للولاة الرؤساء      فصلاح الدين والدنيا صلاح الأمراء

فبهم يلتزم الشمل على بعد التناء.

فهذه جملة مختارة من نصوص السلف تكفي وتغني لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد.

انتهى بتصرف. انظر كتاب تحذير أولي النهى من الأحاديث التي لا أصل لها (١/ ٢٩٦-٣١٦).

## بَابُ فَضْلِ الْقُعُودِ فِي الْفِتْنَةِ عَنِ الْخَوْضِ فِيهَا وَتَخَوُّفِ الْعُقَلَاءِ عَلَى قُلُوبِهِمْ أَنْ تَهْوَى مَا يَكْرَهُهُ اللَّهُ تَعَالَى وَلَزُومِ الْبُيُوتِ وَالْعِبَادَةِ لِلَّهِ تَعَالَى

٧٧ - حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى الْحُلَوَانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «تَكُونُ فِتْنَةٌ الْقَاعِدُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْمَاشِي، وَالْمَاشِي فِيهَا خَيْرٌ مِنَ السَّاعِي، مَنْ يَسْتَشْرِفُ لَهَا تَسْتَشْرِفُ لَهُ، وَمَنْ وَجَدَ مِنْهَا مَلْجَأً أَوْ مَعَاذًا فَلْيَعُذْ بِهِ»<sup>(١)</sup>.

٧٨ - حَدَّثَنَا الْفَرَزَابِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ بَقِيَّةٍ الْوَاسِطِيُّ، قَالَ: أَنَا خَالِدٌ، يَغْنِي ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْوَاسِطِيُّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَكُونُ فِتْنٌ كَرِيَّاحِ الصَّيْفِ، الْقَاعِدُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْقَائِمِ، وَالْقَائِمُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْمَاشِي، مَنْ اسْتَشْرَفَ لَهَا اسْتَشْرَفَتْهُ»<sup>(٢)</sup>.

٧٩ - حَدَّثَنَا أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْبَغَوِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ قَالَ: ثنا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ، عَنْ رَجُلٍ كَانَ مَعَ الْخَوَارِجِ ثُمَّ فَارَقَهُمْ.

٨٠ - قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ وَحَدَّثَنِي جَدِّي، وَأَبُو خَيْثَمَةَ قَالَا: نَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ كَانَ مَعَ الْخَوَارِجِ، ثُمَّ فَارَقَهُمْ قَالَ: دَخَلُوا قَرْيَةً فَخَرَجَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ خَبَّابٍ دُعْرًا، يَجْرُ رِدَاءُهُ، فَقَالُوا لَمْ تُرْعَ؟ لَمْ تُرْعَ؟ مَرَّتَيْنِ، فَقَالَ: وَاللَّهِ لَقَدْ رُعْتُمُونِي قَالُوا: أَنْتَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ خَبَّابٍ صَاحِبُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: نَعَمْ، قَالُوا: فَهَلْ سَمِعْتَ مِنْ أَبِيكَ حَدِيثًا يُحَدِّثُ بِهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تُحَدِّثُنَاهُ؟ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّهُ ذَكَرَ فِتْنَةً، الْقَاعِدُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ

(١) أخرجه البخاري برقم (٧٠٨١)، ومسلم برقم (٢٨٨٦).

(٢) تقدم في الحديث السابق.

الْقَائِمِ، وَالْقَائِمُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْمَاشِي، وَالْمَاشِي فِيهَا خَيْرٌ مِنَ السَّاعِي»، قَالَ: «فَإِنْ أَدْرَكْتَهَا فَكُنْ عَبْدَ اللَّهِ الْمُقْتُولَ» قَالَ أَيُّوبُ: وَلَا أَعْلَمُهُ إِلَّا قَالَ: «وَلَا تَكُنْ عَبْدَ اللَّهِ الْقَاتِلَ»، قَالُوا: أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ أَبِيكَ يُحَدِّثُ بِهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ نَعَمْ، فَقَدَّمُوهُ عَلَى ضَفَةِ النَّهْرِ، فَضَرَبُوا عُنُقَهُ، فَسَالَ دَمُهُ كَأَنَّهُ شِرَاكٌ مَا امْدَقَرَ يَعْنِي مَا اخْتَلَطَ بِالْمَاءِ الدَّمُ وَبَقَرُوا أُمَّ وَلَدِهِ عَمَّا فِي بَطْنِهَا»<sup>(١)</sup>.

٨١- حَدَّثَنَا أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ أَيْضًا قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَارِبِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ قَالَ: أَنَا عَاصِمٌ، عَنْ أَبِي كَبْشَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا مُوسَى يَقُولُ عَلَى الْمِنْبَرِ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ فِتْنًا كَقَطْعِ اللَّيْلِ الْمُظْلِمِ، يُصْبِحُ الرَّجُلُ فِيهَا مُؤْمِنًا، وَيُمْسِي كَافِرًا، وَيُمْسِي مُؤْمِنًا، وَيُصْبِحُ كَافِرًا، الْقَاعِدُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْقَائِمِ، وَالْقَائِمُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْمَاشِي، وَالْمَاشِي فِيهَا خَيْرٌ مِنَ السَّاعِي» قَالُوا: فَمَا تَأْمُرُنَا؟ قَالَ: «كُونُوا أَخْلَاسَ يُبُوتِكُمْ»<sup>(٢)</sup>.

٨٢- وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي دَاوُدَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ قَالَ: حَدَّثَنِي

(١) أخرجه أحمد (١١٠/٥)، وعبد الرزاق (١٨٨/١٠)، رقم (١٨٥٧٨)، وابن أبي شيبة (١٢٣/١٥) - (١٢٤/١٥) و(٣٠٨/١٥-٣٠٩)، وابن سعد في الطبقات (٢٤٥-٢٤٦)، وأبو يعلى (٧٢١٥)، والطبراني في الكبير (٣٦٣٠)، (٣٦٣١)، والدارقطني (١٣٢/٣) والخطيب في تاريخه (٢٠٥/١) وإسناده ضعيف فيه مبهم، وقد دلت رواية عبد الرزاق على أنه والد حميد، وهو مجهول لم يوثقه معتبر، وقد ذكره البخاري في تاريخه (١٤٤/٤) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وكذا ابن حاتم في الجرح والتعديل (٢٣٣/٤) ولا ينفعه ذكر ابن حبان له في الثقات (٣٢٣/٤) لما هو معلوم عند أهل الصنعة. ولكن القدر المرفوع منه صحيح لشواهده، والحديث قال عنه الهيثمي (٢٤٧/٧): لم أعرف الرجل الذي من عبد القيس، وبقيّة رجاله رجال الصحيح، وقال البوصيري في إتحاف الخيرة (٧٤٥٦): رواه أبو بكر بن أبي شيبة وأحمد بن منيع وأبو يعلى وأحمد بن حنبل، ومدار أسانيدهم على راو لم يُسم، وقال الأرنؤوط ومن معه في تحقيق المسند (٥٤٣/٣٤): رجاله ثقات رجال الشيخين، والرجل المبهم الذي روى عنه حميد إن كان ثقة عنده فالإسناد صحيح، والله تعالى أعلم.

(٢) أخرجه أحمد (٤٣٢/٣٢)، الرسالة، وأبو داود (٤٢٦٢)، والحاكم (٤٤٠/٤)، والبيهقي في الشعب (٧٥٢) والحديث في إسناده أبا كبشة، وهو مجهول. ولكن للمتن شواهد، لذا قال العلامة الألباني في صحيح الترغيب (٢٧٤٢): صحيح لغيره، وصححه أيضاً الأرنؤوط ومن معه في تحقيق المسند (٤٣٢/٣٢).

ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ أَبِي عِمْرَانَ، أَنَّ الْحَكَمَ بْنَ مَسْعُودٍ النَّجْرَانِيَّ، حَدَّثَهُ، أَنَّ أَنَسَ بْنَ أَبِي مَرْثِدٍ الْأَنْصَارِيَّ حَدَّثَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «سَتَكُونُ فِتْنَةٌ بَيْنَ صَمَاءَ عَمِيَاءَ، الْمُضْطَّحِّعِ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْقَاعِدِ، وَالْقَاعِدِ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْقَائِمِ، وَالْقَائِمِ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْمَاشِي، وَالْمَاشِي خَيْرٌ مِنَ السَّاعِي، وَمَنْ أَبِي فَلْيَمْدُدْ عُنُقَهُ»<sup>(١)</sup>.

٨٣- وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي دَاوُدَ قَالَ: حَدَّثَنَا أُسَيْدُ بْنُ عَاصِمٍ الْأَصْبَهَانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَمْرِو قَالَ: أَخْبَرَنَا قَيْسٌ، عَنْ حُصَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ شَقِيقِ ابْنِ سَلَمَةَ، عَنْ حُذَيْفَةَ.

٨٤- وَعَنْ مُجَالِدٍ، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَتَقَارَبُ الْفِتْنُ، وَلَا يَنْجُو مِنْهَا إِلَّا مَنْ كَرِهَهَا، وَلَمْ يَأْخُذْ الْمَالَ، فَإِنْ أَخَذَ الْمَالَ فَهُوَ شَرِيكُهُمْ فِي الدَّمَاءِ وَغَيْرِهَا»<sup>(٢)</sup>.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ: قَدْ ذَكَرْتُ هَذَا الْبَابَ فِي كِتَابِ الْفِتَنِ فِي أَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ، وَقَدْ ذَكَرْتُ هُنَا طَرَفًا مِنْهَا؛ لِيَكُونَ الْمُؤْمِنُ الْعَاقِلُ يَحْتَاطُ لِدِينِهِ، فَإِنَّ الْفِتْنَ عَلَى وَجْهِ كَثِيرَةٍ، وَقَدْ مَضَى مِنْهَا فِتْنٌ عَظِيمَةٌ، نَجَا مِنْهَا أَقْوَامٌ، وَهَلَكَ فِيهَا أَقْوَامٌ بِاتِّبَاعِهِمُ الْهَوَى، وَإِثَارِهِمُ لِلدُّنْيَا، فَمَنْ أَرَادَ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا فَتَحَ لَهُ بَابَ الدُّعَاءِ، وَالتَّجَا إِلَى مَوْلَاهُ الْكَرِيمِ، وَخَافَ عَلَى دِينِهِ، وَحَفِظَ لِسَانَهُ، وَعَرَفَ زَمَانَهُ، وَلَزِمَ الْمَحَجَّةَ الْوَاضِحَةَ السَّوَادَ الْأَعْظَمَ، وَلَمْ يَتَلَوَّنْ فِي دِينِهِ، وَعَبَدَ رَبَّهُ تَعَالَى، فَتَرَكَ الْخَوْصَ فِي الْفِتْنَةِ، فَإِنَّ الْفِتْنَةَ يَفْتَضِحُ عِنْدَهَا خَلْقٌ كَثِيرٌ، أَلَمْ تَسْمَعْ إِلَى قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهُوَ مُحَدِّثُ أُمَّتِهِ الْفِتْنِ؟ قَالَ: «يُضْبِحُ الرَّجُلُ مُؤْمِنًا، وَيُمْسِي كَافِرًا، وَيُضْبِحُ كَافِرًا».

٨٥- حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الصَّفَرِ الشُّكْرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ

(١) أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٣٠/٢)، وابن قانع (١٧/١). وعزاه الحافظ في الإصابة

(١/١٣٨)، ترجمة (٢٩٥): لبقى بن مخلد في مسنده، والبخاري في تاريخه، والبخاري في معجمه، وأبو

علي بن السكن، وابن شاهين، والحديث إسناده ضعيف لجهالة حال الحكم بن مسعود النجرائي.

(٢) كلا إسناده ضعيف، الطريق الأول فيه: إسماعيل بن عمرو البجلي وهو ضعيف، وفي الطريق الثانية

مجالد وهو بن سعيد وهو ضعيف أيضا.



المُصَنِّفِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: ثنا الْوَلِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي السَّائِبِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَزِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «سَتَكُونُ فِتْنٌ يُصْبِحُ الرَّجُلُ فِيهَا مُؤْمِنًا وَيُؤْمِسِي كَافِرًا، إِلَّا مَنْ أَحْيَاهُ اللَّهُ بِالْعِلْمِ»<sup>(١)</sup>.

٨٦ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ مُحَمَّدُ بْنُ هَارُونَ بْنِ الْمُجَدَّرِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ ابْنِ خِرَاشٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «بَادِرُوا بِالْأَعْمَالِ، سَتَكُونُ فِتْنٌ كَقَطْعِ اللَّيْلِ الْمُظْلِمِ، يُصْبِحُ الرَّجُلُ مُؤْمِنًا، وَيُؤْمِسِي كَافِرًا، وَيُؤْمِسِي مُؤْمِنًا وَيُصْبِحُ كَافِرًا، يَبِيعُ الرَّجُلُ دِينَهُ بِعَرَضٍ مِنَ الدُّنْيَا»<sup>(٢)</sup>.

٨٧ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْوَاسِطِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الْوَرَّاقُ قَالَ: أَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ، عَنِ الْأَشْجَعِيِّ، عَنْ سُفْيَانَ يَعْنِي الثَّوْرِيَّ، عَنْ أَبِي سِنَانٍ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: قَالَ لِي رَاهِبٌ: يَا سَعِيدُ فِي الْفِتْنَةِ يَتَبَيَّنُ لَكَ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ تَعَالَى، وَمَنْ يَعْبُدُ الطَّاغُوتَ<sup>(٣)</sup>.

٨٨ - أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ الْبُخَارِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ لَوْيْنٌ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنِ الْمُعَلَّى بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ، عَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْعِبَادَةُ فِي الْهَرَجِ كَالْهَجْرَةِ إِلَيَّ»<sup>(٤)</sup>.

(١) أخرجه ابن ماجه (٢/ ١٣٠٥، رقم ٣٩٥٤)، والدارمي (١/ ١٠٩، رقم ٣٣٨)، والرويانى (٢/ ٢٨٠، رقم ١٢٠٢)، والطبرانى (٨/ ٢٣٣، رقم ٧٩١٠)، وابن بطة فى الإبانة (ص ٢١٧، ٤٧٥)، والفريابى فى صفة المنافق (ص ٧٩)، وابن عساكر (١٧/ ٤١٣ / ١) والحديث قال عنه البوصيرى فى مصباح الزجاجة (٤/ ١٧٠): هذا إسناد ضعيف، وقال العلامة الألبانى فى الضعيفة (٣٦٩٦): وهذا إسناد ضعيف جدا؛ علي بن يزيد - وهو الألهانى - متروك؛ كما قال الدارقطنى، وقال البخارى: «منكر الحديث»، وقال الشيخ فى ضعيف ابن ماجه: ضعيف جدا - وهو صحيح دون جملة العلم يقصد قوله فى الحديث (إلا من أحياه الله بالعلم).

(٢) أخرجه مسلم برقم (١١٨).

(٣) أخرجه أيضا ابن بطة فى الإبانة الكبرى (ص ٤٨٥، رقم ٧٥٥) وإسناده صحيح، وأبى سنان فى هذا الإسناد هو ضرار بن مرة والله أعلم.

(٤) أخرجه مسلم برقم (٢٩٤٨).

لقد حذر النبي ﷺ أمته من كل شر يعترض طريقها، فحذرهما ﷺ من جميع الفتن الكبار والصغار. وما ترك ﷺ خبر طائر يقلب جناحيه في السماء إلا ذكر لهم ﷺ منه خبراً؛ كل ذلك شفقة على هذه الأمة من أن تضل أو تهلك وفيها كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وفي ذلك الشفاء الكامل، والدواء الناجع لكل المضلات والمشكلات العارضة التي تنتاب هذه الأمة.

يقول النبي ﷺ ناصحاً لأمته مشفقاً عليها «إنه لم يكن نبي قبلي إلا كان حقاً عليه أن يدل أمته على خير ما يعلمه لهم، وينذرهم شر ما يعلمه لهم، وإن أمتكم هذه جعل عافيتها في أولها، وسيصيب آخرها بلاء وأمور تنكرونها، وتجيء فتنة فيرقق بعضها بعضها» أي يهون بعضها بعضاً، حيث تتابع حتى تكون الأولى أخف من الثانية.

يقول: «وتجيء الفتنة فيقول المؤمن هذه مهلكتي ثم تنكشف، وتجيء الفتنة فيقول المؤمن هذه هذه، فمن أحب أن يرحل عن النار ويدخل الجنة فلتأته منيته وهو يؤمن بالله واليوم الآخر، وليأت إلى الناس الذي يحب أن يؤتى له» أي يضع نفسه في مكان إخوانه، فلا يقدم على أمر من الأمور إلا وقد وضع نفسه مكان هذا الأخ من المؤمنين، فلا يصل إليه بشيء من السوء والمكروه الذي يكرهه لنفسه. ولقد أشرف النبي ﷺ مرة على أطعم من أطام المدينة: أي على بناء مرتفع من قلاعها، فقال ﷺ مخاطباً أصحابه: «هل ترون ما أرى؟» ومعلوم أن من علا أطعم من أطام المدينة فإنه يشاهد بيوت المدينة جلية واضحة تحته. قال: «هل ترون ما أرى؟» قالوا: لا، قال: «فلأنى لأرى مواقع الفتن خلال بيوتكم كمواقع القطر» كان رسول الله ﷺ يرى الفتن بين بيوت الناس كمواقع المطر.

وأخبر ﷺ كما في حديث حذيفة بن اليمان ؓ على ضعف في إسناده -عن كل ما يتعلق بالفتن، حتى قال حذيفة ؓ: «والله ما ترك رسول الله ﷺ من قائد فتنة إلى انقضاء الدنيا يبلغ من معه ثلاثمائة فصاعداً إلا قد سماه لنا باسمه واسم أبيه واسم قبيلته».

أخبرهم ﷺ عن هؤلاء القادة والزعماء ممن يترعمون هذه الفتن ممن يبلغ معه من الأتباع والمأمورين والمريدين ممن يبلغون ثلاثمائة فصاعداً، فكم هؤلاء الذين أخبر عنهم ﷺ؟

كما أخبر -عليه الصلاة والسلام- عن تنوع هذه الفتن، فمنها الكبار، ومنها الصغار؛ كما في حديث حذيفة -رضي الله تعالى عنه- قال -عليه الصلاة والسلام-: «منها ثلاث لا يكذن يذرن شيئاً، ومنهن فتن كرباب الصيف، منها صغار ومنها كبار»: أي فيها شيء من الشدة، ولكنها شدة تنقضي وليست كرباب الشتاء. قال حذيفة: فذهب أولئك الرهط الذين سمعوه معي كلهم غيري: أي أن كل من سمع مع حذيفة هذا الحديث عن الفتن من النبي ﷺ قد ماتوا ولم يبق منهم إلا حذيفة ؓ وكأنه يخشى أن تدركه شيء من هذه الفتن! وقال رسول الله ﷺ: «والذي نفسي بيده، لا تذهب الدنيا حتى يأتي على الناس يوم لا يدري القاتل فيم قُتل، ولا المقتول فيم قُتل»، فقيل: كيف يكون ذلك؟ قال: «الهرج، القاتل والمقتول في النار» أي أن هذه الفتن يكسر فيها الهرج، وهو الاختلاف في الآراء، وتفاوت

= الأهواء، وتداخل الناس حتى يحصل القتال بينهم.

ثم بعد ذلك يكون لهؤلاء المقاتلين أحوال وصفها ﷺ، حيث إن الواحد منهم ليدخل في القتال وليس له هدف واضح محدد، وليس له قضية يقاتل من أجلها، فلو سئل هؤلاء الأفراد المقتحمون في هذا القتال: ما هي أهدافكم؟ وما هي مطالبكم؟ لم يستطيعوا أن يفصحوا عن شيء من ذلك. وأخبر ﷺ عن تقلب الناس في هذه الفتن ظهرًا لبطن كما في حديث أبي هريرة -رضي الله تعالى عنه- الذي قال فيه ﷺ: «بادروا بالأعمال فتناً كقطع الليل المظلم»: أي لشدة إدلهمامها وظلمتها وخفائها وسوادها وفلوحها، قال: «يصبح الرجل مؤمنًا ويمسي كافرًا، ويمسي مؤمنًا ويصبح كافرًا، يبيع دينه بعرض من الدنيا».

كما أخبرنا ﷺ عن الحال التي نعيشها في هذه الأيام من تداعي أمم الكفر من كل حذب وصوب على هذه الأمة، كما في حديث ثوبان -رضي الله تعالى عنه- عن رسول الله ﷺ: «يوشك الأمم أن تداعى عليكم كما تداعى الأكلة إلى قصعتها»: أي: كما يتداعى الأكلون على القصعة التي يأكلون منها طعامهم، فقال قائل: من قلة نحن يومئذ يا رسول الله؟: هل نحن قليل فيطمع عدونا بنا بسبب قلتنا؟ قال: «بل أنتم يومئذ كثير، ولكنكم غثاء كغثاء السيل»: والغثاء هو ما يحمله السيل من وسخ مما لا وزن له.

قال: «ولينزعن الله من صدور عدوكم المهابة منكم، وليقذفن في قلوبكم الوهن»، فقال قائل: يا رسول الله، وما الوهن؟ قال: «حب الدنيا، وكراهية الموت».

ومما أخبر به النبي -ﷺ- أيضًا عن تمايز الناس وتفاوت أحوالهم في هذه الفتن -وهذا من دلائل نبوته- عليه الصلاة والسلام- ما جاء في حديث أبي بكرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ بإسناد حسن أنه قال: «ينزل ناس من أمتي بغائط يسمونه البصرة»: أي بأرض منخفضة يطلق عليها مدينة البصرة، وذلك قبل أن توجد البصرة، فهذا يدل على أن رسول الله ﷺ يحدث عن الوحي عن الله -تبارك وتعالى-.

يقول: «ينزل ناس من أمتي بغائط يسمونه البصرة، عند نهر يقال له: دجلة، يكون عليه جسر، يكثُر أهلها، وتكون من أمصار المسلمين، فإذا كان في آخر الزمان جاء بنو قنطوراء»: وبنو قنطوراء وصفهم رسول الله ﷺ بقوله: «عراض الوجوه، صغار الأعين، حتى ينزلوا على شط النهر»: وهؤلاء هم الترك، كما فسر ذلك العلماء -رحمهم الله-، وهم التتار الذين نزلوا وخرّبوا بغداد. قال: «فيتفرق أهلها ثلاث فرق، فرقة يأخذون أذناب البقر والبرية وهلكوا»: أي أن فرقة من هذه الثلاث الفرق يعرضون عن المقاتلة هربًا منها وطلبًا لخلاص أنفسهم ومواشيهم، ويحملون على البقر فيهممون في البوادي ويهلكون فيها، أو يعرضون عن المقاتلة ويشغلون بالزراعة ويتبعون البقر للحرثة إلى البلاد الشاسعة فيهلكون. يقول: «وفرقة يأخذون لأنفسهم وكفروا»: أي أن الفرقة الثانية يطلبون أو يقبلون الأمان والعهد من بني قنطوراء، فيدخلون تحت طاعتهم، ويبقون تحت لوائهم. يقول ﷺ: «وفرقة يجعلون



= ذراريهم خلف ظهورهم ويقاتلونهم، وهم الشهداء: «أي يتركون أطفالهم ونساءهم خلفهم فيقاتلون الكفار فيقتلون في سبيل الله فأولئك هم الشهداء الكاملون». قال بعض أهل العلم: وهذا من معجزاته ﷺ؛ فإنه وقع كما أخبر وكانت هذه الواقعة في صفر سنة ست وخمسين وست مائة.

وفي حديث عبد الله بن عمرو بن العاص -رضي الله تعالى عنه- قال: «كنا قعوداً عند رسول الله ﷺ فذكر الفتن، فأكثر في ذكرها حتى ذكر فتنة الأحلاس: «فتنة الأحلاس سميت بذلك لشدة ملازمتها للناس كالحلس وهو الغطاء أو الشعار أو الثوب الذي يجعل على ظهر البعير، فإنه يلزمه ويلصقه. فقال قائل: يا رسول الله، وما فتنة الأحلاس؟ قال: «هي هَرَبٌ وَحَرَبٌ: هَرَبٌ أي كرار يفر بعضهم من بعض لما بينهم من العداوة والمحاربة، وَحَرَبٌ: الحَرَبُ -بفتح الحاء والراء- نهب مال الإنسان وأهله وتركه لا شيء له، فالمراد فقد للأموال والذرية والنساء.

قال: «ثم فتنة السراء». والمراد بالسراء النعماء التي تسر الناس من الصحة والرخاء والعافية من البلاء والوباء، وأصبحت إلى السراء؛ لأن السبب في وقوعها ارتكاب المعاصي بسبب كثرة التمتع، أو لأنها تسر العدو. «دخنها من تحت قَدَمَيَّ رجل من أهل بيتي، يزعم أنه مني وليس مني، وإنما أوليائي المتقون»: دخنها يعني ظهورها وإثارتها شبهها بالدخان المرتفع.

وإنما قال: «من تحت قدمي رجل من أهل بيتي»: تنبيهاً على أنه هو الذي يسعى في إثارتها، أو إلى أنه يملك أمرها. وقوله: «يزعم أنه مني» أي في الفعل وإن كان مني في النسب، والحاصل أن تلك الفتنة بسببه وأنه باعث على إقامتها.

وقوله: «وليس مني»: أي من أخلائي أو من أهلي في الفعل؛ لأنه لو كان من أهلي لم يهيج الفتنة، ونظيره قوله تعالى: «إِنَّهُمْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُمْ عَمَلٌ عَصِيٌّ» [سورة هود: ١٢] أو ليس من أوليائي في الحقيقة ويؤيده قوله «وإنما أوليائي المتقون» يقول -عليه الصلاة والسلام-: «ثم يصطلح الناس على رجل كوركٍ على ضلع»: شبه ذلك الصلح بوضع ورك على ضلع إذ من المعلوم أن الورك لا يستقيم ولا يثبت على الضلع لثقل الورك ودقة الضلع، ومعنى ذلك أنها تستقر للناس ولاية وصلاح لكنه على شيء من الضعف والوهن، لأنهم يجتمعون على بيعة رجل غير خليق للملك ولا مستقل به لقلة عمله وخفة رأيه.

قال: «ثم فتنة الدهياء»: وفتنة الدهياء قيل لها ذلك؛ لشدة حلوكها ودهمتها وسوادها. قال: «لا تدع أحداً من هذه الأمة إلا لطمته لطمه، فإذا قيل انقضت تمادت»: أي لا تترك تلك الفتنة أحداً «إلا لطمته لطمه» أي أصابته بمحنة ومسته ببليه، وأصل اللطم هو الضرب على الوجه بيطن الكف والمراد أن أثر تلك الفتنة يعم الناس ويصل لكل أحد من ضررها، «فإذا قيل انقضت تمادت» أي: كلما ظن الناس أنها قد انقضت استمرت.

قال: «يصبح الرجل فيها مؤمناً ويمسي كافراً»: أي حقيقة، أو كافراً للنعمة، أو مشابهاً للكفرة، أو عاملاً عمل الكافر، وقيل: المعنى يصبح محرماً ما حرمه الله ويمسي مستحلاً إياه. «حتى يصير الناس إلى فسطاطين»: أي فرقتين وقيل: مدينتين، «فسطاط إيمان لا نفاق فيه، وفسطاط نفاق لا إيمان فيه، فإذا كان ذاكم فانتظروا الدجال من يومه أو من غده».

إن حقيقة الفتن أن يلتبس الحق فيها بالباطل، وأن يبقى خفياً على كثير من الناس، والسعيد من نجاه الله ﷺ من الفتن كما أخبر بذلك النبي ﷺ بقوله: «إن السعيد لمن جنب الفتن، إن السعيد لمن جنب الفتن، إن السعيد لمن جنب الفتن، إن السعيد لمن جنب الفتن، ولمن ابتلى فصبر فواها» قوله: «واها» معناه التلهف والتحسر أي واها لمن باشر الفتنة وسعى فيها، وقيل: معناه الإعجاب والاستطابة، أي ما أحسن وما أطيب صبر من صبر عليها.

إن المخرج من هذه الفتن يكمن في لزوم كتاب الله ﷻ وفي لزوم سنة رسول الله ﷺ في الفقه في دين الله -تبارك وتعالى-؛ فإن الإنسان إنما يؤتى بسبب جهله وقصور علمه فيضل، أو أن يؤتى بسبب غلبة الهوى على قلبه فيضل بسبب ذلك.

ولنا في حذيفة مثلاً وقُدوة في العلم والمعرفة، فقد كان الناس يسألون رسول الله ﷺ عن الخير من أجل أن يفعلوه، وكان حذيفة رضي الله عنه يسأل رسول الله ﷺ عن الشر مخافة أن يدركه.

قال حذيفة بن اليمان: «كان الناس يسألون رسول الله ﷺ عن الخير، وكنت أسأله عن الشر؛ مخافة أن يدركني، فقلت: يا رسول الله، إنا كنا في جاهلية وشر، فجاءنا الله بهذا الخير، فهل بعد هذا الخير من شر؟ قال: نعم، قلت: وهل بعد ذلك الشر من خير؟ قال: نعم، وفيه دخن، قلت: وما دخنه؟ قال: قوم يهدون بغير هدي تعرف منهم وتنكر، قلت: فهل بعد ذلك الخير من شر؟ قال: نعم، دعاة على أبواب جهنم من أجابهم إليها قذفوه فيها، قلت: يا رسول الله، صفهم لنا، قال: هم من جلدتنا، ويتكلمون بألسنتنا، قلت: فما تأمرني إن أدركني ذلك؟ قال: تلزم جماعة المسلمين وإمامهم، قلت: فإن لم يكن لهم جماعة ولا إمام؟ قال: فاعتزل تلك الفرق كلها ولو أن تعض بأصل شجرة، حتى يدركك الموت وأنت على ذلك». وفي رواية: إن كان الله تعالى خليفة في الأرض فضرب ظهره وأخذ مالك فأطعته، وإلا فمت وأنت عاصٍ يجذل شجرة قلت: ثم ماذا؟ قال: ثم يخرج الدجال معه نهر ونار، فمن وقع في ناره وجب أجره وحط وزره، ومن وقع في نهره وجب وزره وحط أجره قال: قلت: ثم ماذا؟ قال: ثم هي قيام الساعة.

وفي رواية: قال: ثم يخرج الدجال قال: قلت: فيم يجيء به معه؟ قال: بنهر أو قال: ماء ونار، فمن دخل نهره حط أجره ووجب وزره، ومن دخل ناره وجب أجره وحط وزره قال: قلت: ثم ماذا؟ قال: لو أنتجت فرساً لم تركب فلوها حتى تقوم الساعة.

فهكذا عرف حذيفة الفتن، لما سأل وتعلم من النبي ﷺ عنها وما الذي يقيه منها، فقد جعل النبي ﷺ

= قدوته وأسوته ودليله - وهو كذلك - وهكذا ينبغي للمسلم أن يكون على بصيرة وعلم، وله منهج وطريق لا يحيد عنه حتى يموت والله راض عنه، وحتى يقي نفسه شر فتن الدنيا والخزي والتكال في الآخرة.

ومما بقي من الفتن الثبات على المبادئ فإن مبادئ دين الله هو الطريق المنجي - بإذن الله ﷻ من الفتن، ودين الله ﷻ منصور ومحفوظ، وقد أحسن القائل:  
والدين منصورٌ وممتحنٌ فلا... تجزع فهذه سنة الرحمن  
ويقول ابن القيم رحمه الله:

وإذا تكاثرت الخصوم وصيحوا فائت فصيحتهم كمثل دخانٍ

يرقى إلى الأرج الرفيع وبعده يهوي إلى قعر الحضيض الداني

وقد تكفل الله ﷻ بحفظ هذا الدين، وحفظ كتابه: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩].  
والنبي ﷺ قال: « لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم كذلك ».

فعليك أيها المسلم بالإكثار من العبادة والأعمال الصالحة في أوقات الفتن، لأن الناس ينشغلون عن العمل الصالح في ذلك الوقت؛ بسبب اختلاف آرائهم، ولا تشغلهم بالأخبار وتتبعها.

عن أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه أن النبي ﷺ لما ذكر الفتن قال: « فإن من ورائكم أيام الصبر، الصبر فيهن مثل قبض على الجمر، للعامل فيهن مثل أجر خمسين رجلاً يعملون مثل عملكم »: أي مثل عمل الصحابة - قالوا: يا رسول الله أجر خمسين رجلاً منهم؟ قال: « أجر خمسين رجلاً منكم ».

وفي حديث معقل بن يسار عن النبي ﷺ - قال: « العبادة في الهرج كهجرة إلي »، والمقصود بالعبادة في الهرج أي العبادة عند الفتن وكثرة اختلاف الآراء والأهواء؛ بسبب كثرة فضل العبادة فيه أن الناس يغفلون عنها ويستغلون عنها ولا يتفرغ لها إلا الأفراد. ومما يوصى به في أوقات الفتن أن يأخذ الإنسان ما يعرف، وأن يترك ما ينكر، فالزموا ما تعرفون من دين الله ﷻ فقد جاء في حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه قال: شبك النبي ﷺ أصابعه وقال: « يا عبد الله بن عمرو، كيف بك إذا بقيت في حثالة من الناس »: أي صارت أمورهم متداخلة، قال: قلت: يا رسول الله، كيف ذلك؟ قال: « إذا مرجحت عهودهم وأماناتهم وكانوا هكذا »، وشبك بين أصابعه يصف ذاك، قال: قلت: ما أصنع عند ذاك يا رسول الله؟ قال: « اتق الله ﷻ وخذ ما تعرف ودع ما تنكر، وعليك بخاصتك وإياك وعوامهم ».

وفي رواية أنه ﷺ قال: « كيف بكم وزمان - أو - يوشك أن يأتي زمان يغربل الناس فيه غربلة، تبقى حثالة من الناس قد مرجحت عهودهم وأماناتهم واختلفوا فكأنوا هكذا » وشبك بين أصابعه، فقالوا: كيف بنا يا رسول الله؟ قال: « تأخذون ما تعرفون وتلدرون ما تنكرون، وتقبلون على أمر خاصتكم وتلدرون أمر عامتكم »، والحثالة كحثالة الشعير والتمر وهو القشر وما لا يعاب به منه. وفي رواية: « بينما

العلم بتطهير العرجة عند البقاء حكيماً اختياراً بالواجب.....

= نحن حول رسول الله ﷺ إذ ذكر الفتنة أو ذكرت عنده فقال: «إذا رأيتم الناس قد مرجت عهودهم وخفت أماناتهم وكانوا هكذا» - وشبك بين أصابعه - قال: فقمتم إليه فقلت: كيف أفعل عند ذلك جعلني الله فداك؟ قال: «الزم بيتك وأملك عليك لسانك، وخذ بما تعرف، ودع ما تنكر، وعليك بأمر خاصة نفسك، ودع عنك أمر العامة».

وفي حديث أبي ذر قال ﷺ: يا أبا ذر قلت: لبيك يا رسول الله وسعديك، وقال فيه: «كيف أنت إذا أصاب الناس موت يكون البيت فيه بالوصيف؟»: أي أن الإنسان يدفن بمقابل أجره عبد يعطى لهذا الدافن أو الحافر لقبره؛ لكثرة القتلى، أو اشتغال الناس عن دفنهم.

قلت: الله ورسوله أعلم! أو قال: ما خار الله لي ورسوله، قال: «عليك بالصبر - أو قال -: تصبر»: أي تصبر على أمر الله، وتجتنب نبيه، وتحبس نفسك عن الدخول بالفتنة. ثم قال لي: «يا أبا ذر» قلت: لبيك وسعديك، قال: «كيف أنت إذا رأيت أحجار الزيت قد غرقت بالدم؟»: وأحجار الزيت مكان معروف في المدينة، وقد وقع مصداق ما أخبر به ﷺ. قال: ما خار الله لي ورسوله، قال: «عليك بمن أنت منه» قلت: يا رسول الله، أفلا أخذ سيفي فأضعه على عاتقي؟، قال: «شاركت القوم إذن»، قال: قلت: فما تأمرني؟ قال: «تلزم بيتك» قلت: فإن دخل علي بيتي؟، قال: «إن خشيت أن يبهرك شعاع السيف فألقي ثوبك على وجهك بيوء بإثمك وإثمه»: أي لا تقاتل من أجل دفاعك عن نفسك.

وفي حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه لما ذكر النبي ﷺ الفتنة قال: «إن بين يدي الساعة فتناً كقطع الليل المظلم يصبح الرجل فيها مؤمناً ويمسي كافراً، ويمسي مؤمناً ويصبح كافراً، القاعد فيها خير من القائم، والماشي فيها خير من الساعي، فكشروا بزيكم، وقطعوا أوتاركم، واضربوا سيوفكم بالحجارة، فإن دخل على أحد منكم فليكن كخيري ابن آدم».

يشير ﷺ إلى قول الآخر من ولد آدم: ﴿لَيْسَ بَسَطَ إِلَيَّ يَدَكَ لَتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِي إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾ (٢٨) إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبْوَأَ بَيْتِي وَإِنَّكَ فَتَكُونُ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ [سورة المائدة: ٢٨-٢٩]. كما أوصى ﷺ، في الحديث الآخر: «ستكون فتن القاعد فيها خير من القائم، والقائم فيها خير من الماشي، والماشي فيها خير من الساعي، من تشرف لها تستشرفه، ومن وجد ملجأ أو معاداً فليعذ به».

وقال - عليه الصلاة والسلام - : «إنها ستكون فتن، ألا ثم تكون فتنة القاعد فيها خير من الماشي، والماشي فيها خير من الساعي إليها، ألا فإذا نزلت أو وقعت فمن كان له إبل فليلحق بإبله، ومن كان له غنم فليلحق بغنمه، ومن كانت له أرض فليلحق بأرضه» قال: فقال رجل: يا رسول الله، أرايت من لم تكن له إبل ولا غنم ولا أرض؟ قال: «يعمد إلى سيفه فيدق على حده بحجر، ثم لينج إن استطاع النجاء، اللهم هل بلغت؟ اللهم هل بلغت؟ اللهم هل بلغت؟» قال: فقال رجل: يا رسول الله أرايت إن أكرهت حتى ينطلق بي إلى أحد الصنفين، أو إلى إحدى الفئتين فضر بني رجل بسيفه، أو يجيء سهم



فيقتلني؟ قال: «يؤء بإثمك وإثمه ويكون من أصحاب النار».

وعن أبي سعيد رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «يوشك أن يكون خير مال المسلم غنم يتبع بها شعف الجبال، ومواقع القطر، يفر بدينه من الفتن». وعن أبي هريرة رضي الله عنه: «ويل للعرب من شر قد اقترب، أفلح من كف يده».

وجاء علي رضي الله عنه في وقت القتال مع أهل الشام إلى أبي بن كعب رضي الله عنه ودعاه إلى الخروج معه إلى القتال، فقال أبي: «إن خليلي وابن عمك عهد إلي إذا اختلف الناس أن أتخذ سيفاً من خشب فقد اتخذته، فإن شئت خرجت به معك، فتركه علي رضي الله عنه».

ومما ينجي من الفتن الحذر من الأئمة المضلين الملبسين على الناس دينهم، خاصة وأن هؤلاء يرفعون عقيرتهم عادة في أوقات الفتن، فقد جاء في حديث يزيد بن عميرة وكان من أصحاب معاذ بن جبل رضي الله عنه أنه قال: «كان لا يجلس مجلساً للذكر -يعني معاذ- إلا قال حين يجلس: «الله حكم قسط، هلك المرتابون» فقال معاذ بن جبل يوماً: «إن من ورائكم فتناً فيها المال، ويفتح فيها القرآن حتى يأخذه المؤمن والمنافق، والرجل والمرأة، والعبد والحر، والصغير والكبير، فيوشك قائل أن يقول: ما للناس لا يتبعوني وقد قرأت القرآن، وما هم بمتبعي حتى أبتدع لهم غيره، فإياكم وما ابتدع، فإن ما ابتدع ضلالة، وأحذركم زبغة الحكيم، فإن الشيطان قد يقول كلمة الضلالة على لسان الحكيم، وقد يقول المنافق كلمة الحق»، قال -يزيد بن عميرة -: قلت لمعاذ: وما يدريني -رحمك الله- أن الحكيم قد يقول كلمة الضلالة، وأن المنافق يقول كلمة الحق؟ قال: بلى، اجتنب من كلام الحكيم المشتهرات التي يقال ما هذه؟، ولا يثنيك ذلك عنه، فإنه لعله يراجع، وتلقى الحق إذا سمعته، فإن على الحق نوراً».

فقد يخطئ العالم، وقد يخطئ الفقيه، ومن أمارة ذلك أن يأتي بشيء غريب شاذ تستغربه الأسماع، وفي حديث حذيفة رضي الله عنه: «كان الناس يسألون رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الخير وكنت أسأله عن الشر...»، إلى أن قال صلى الله عليه وسلم بعدما سأله حذيفة: وهل بعد ذلك الشر من خير؟ قال: «نعم وفيه دخن»، قلت: وما دخنه؟ قال: «قوم يستنون بغير سنتي، ويهدون بغير هديي، تعرف منهم وتنكر» فقلت: فهل بعد ذلك الخير من شر؟ قال: «نعم دعاة على أبواب جهنم من أجابهم إليها قذفوه فيها» قلت: يا رسول الله صفهم لنا؟ قال: «نعم من جلدتنا، ويتكلمون بالسنتنا» فقلت: يا رسول الله فما ترى إن أدركني ذلك؟ قال: «تلزم جماعة المسلمين وإمامهم...» إلخ الحديث وفي رواية: «قوم لا يستنون بسنتي، وسيكون فيهم رجال قلوبهم قلوب الشياطين»، في جثمان إنس قلت: كيف أصنع يا رسول الله؟ الحديث...».

فهؤلاء يدعون الناس إلى أبواب جهنم، يشككون في ثوابتهم، وفي عقيدتهم، وفي دينهم، وفي أئمتهم وعلمائهم قديماً وحديثاً، يشككونهم في مناهجهم التعليمية، ويشككونهم بكل قيمهم، وما يحترزون عليه.

وأخيرًا: علينا أن نكثر من دعاء الله ﷻ وسؤاله التثبيت، وأن يجنبنا مضلات الفتن. اللهم يا مقلب القلوب ثبت قلوبنا على دينك، اللهم يا مقلب الأبصار ثبت قلوبنا على طاعتك، اللهم ثبتنا على الإيمان، وتوفنا على الإيمان، اللهم توفنا وأنت راضي عنا، اللهم أصلح لنا شأننا كله، دقه وجله، اللهم إنا نعوذ بك من مضلات الفتن، اللهم إنا نعوذ بك من مضلات الفتن، اللهم إنا نعوذ بك من مضلات الفتن، اللهم أصلح أحوال المسلمين شبيهم وشبابهم، كبارهم وصغارهم، اللهم أبرم لهذه الأمة أمرًا رشداً، يعز فيه أهل طاعتك، ويدل فيه أهل معصيتك، ويؤمر فيه بالمعروف، وينهى فيه عن المنكر، يا رب العالمين.

انظر كتاب المخرج من الفتن.

مسألة: اختلف العلماء في موقف المسلم عند الفتن، والجمهور على أن الوقوف في جانب الحق واجب، لعموم الأدلة على وجوب نصره المظلوم والأخذ على يد الظالم، والكف عن القتال يكون في حالة اشتباه الأمر على المسلم، بحيث لا يستطيع تمييز الحق من الباطل، وقد بين الشوكاني رحمه الله ذلك بياناً وافياً في نيل الأوطار (٦١/٦) نذكره لك فيه تفصيل مفيد، قال رحمه الله: والأحاديث المذكورة في الباب تدل على مشروعية ترك المقاتلة وعدم وجوب المدافعة عن النفس والمال، وقد اختلف العلماء في ذلك فقالت طائفة: لا يقاتل في فتن المسلمين، وإن دخلوا عليه بيته وطلبوا قتله، ولا تجوز له المدافعة عن نفسه، لأن الطالب متأول، وهذا مذهب أبي بكر الصحابي وغيره، وقال ابن عمرو وعمران بن الحصين وغيرهما: لا يدخل فيها لكن إن قُصِدَ دَفْعُ نفسه، قال النووي: فهذان المذهبان متفقان على ترك الدخول في جميع فتن المسلمين، قال القرطبي: اختلف السلف في ذلك فذهب سعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمر ومحمد بن مسلمة وغيرهم إلى أنه يجب الكف عن المقاتلة، فمنهم من قال: يجب عليه أن يلزم بيته، وقالت طائفة: يجب عليه التحول عن بلد الفتنة أصلاً، ومنهم من قال: يترك المقاتلة، حتى لو أراد قتله لم يدفعه عن نفسه، ومنهم من قال: يدافع عن نفسه وعن ماله وعن أهله، وهو معذور إن قُتل أو قُتل.

وذهب جمهور الصحابة والتابعين إلى وجوب نصر الحق وقتال الباغي، وكذا قال النووي وزاد: أنه مذهب عامة علماء الإسلام واستدلوا بقوله تعالى: ﴿فَقَاتِلُوا آلَ لُحْيَانَ الَّذِي تَبِعَ هَيْهَاتَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الحجرات: ٩] قال النووي: وهذا هو الصحيح، وتأول الأحاديث على من لم يظهر له المحق، أو على طائفتين ظالمتين لا تأويل لواحدة منهما، قال: ولو كان كما قال الأولون لظهر الفساد واستطال أهل البغي والمبطلون. انتهى.

وقال بعضهم بالتفصيل، وهو أنه إذا كان القتال بين طائفتين لا إمام لهما فالقتال ممنوع يومئذ، وتنزل الأحاديث على هذا، وهو قول الأوزاعي كما تقدم، وقال الطبري: إنكار المنكر واجب على من يقدر

٨٩- وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ زَاكِيَا قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ لُؤَيْنٌ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ وَذَكَرَ الْحَدِيثَ، مِثْلَهُ إِلَى آخِرِهِ.

## بَابُ الْحَثِّ عَلَى التَّمَسُّكِ بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ وَسُنَّةِ أَصْحَابِهِ ﷺ وَتَرْكِ الْبِدْعِ وَتَرْكِ النَّظَرِ وَالْجِدَالِ فِيمَا يُخَالِفُ فِيهِ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَقَوْلَ الصَّحَابَةِ ﷺ

٩٠- أَخْبَرَنَا الْفَرِيزَابِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا حَبَّانُ بْنُ مُوسَى قَالَ: أَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِي خُطْبَتِهِ: «تَحْمَدُ اللَّهُ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ» ثُمَّ يَقُولُ «مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، أَصْدَقُ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ ﷻ، وَأَحْسَنُ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا، وَكُلُّ مُحَدَّثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ»<sup>(١)</sup>.

<sup>=</sup> عليه، فمن أعان المحق أصاب، ومن أعان المخطئ أخطأ، وإن أشكل فهي الحالة التي ورد النهي عن القتال فيها، وذهب البعض إلى أن الأحاديث وردت في حق ناس مخصوصين، وأن النهي مخصوص بمن خوطب بذلك، وقيل: إن النهي إنما هو في آخر الزمان، حيث يحصل التحقق أن المقاتلة إنما هي في طلب الملك، وقد أتى هذا في حديث ابن مسعود، فأخرج أبو داود عنه أنه قال له وابصة بن معبد: ومتى ذلك يا ابن مسعود؟ فقال: تلك أيام الهرج، وهو حيث لا يأمن الرجل جليسه، ويؤيد ما ذهب إليه الجمهور قوله الله تعالى: ﴿فَمَنْ أَعَدَّكُمْ عَلَيْهِمْ فَأَعَدُّوا عَلَيْهِمْ يَمِئًا مَا أَعَدَدْتُمْ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ١٩٤]، وقوله: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠].

ونحو ذلك من الآيات والأحاديث، ويؤيده أيضًا الآيات والأحاديث الواردة في وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وحديث سهل بن حنيف، وما ورد في معناه، يدل على أنه يجب نصر المظلوم، ودفع من أراد إذلاله بوجه من الوجوه، وهذا مما لا أعلم فيه خلافاً، وهو مندرج تحت أدلة النهي عن المنكر. انتهى.

(١) إسناده المصنف حسن، والحديث أخرجه مسلم برقم (٨٦٧) ولفظه عنده «كان رسول الله ﷺ إذا خطب احمرت عيناه وعلا صوته واشتد غضبه حتى كأنه منذر جيش يقول صبحكم ومساكم ويقول: بعثت أنا والساعة كهاتين ويقرن بين أصبعيه السبابة والوسطى ويقول: أما بعد فإن خير الحديث كتاب

٩١- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ مُحَمَّدُ بْنُ اللَّيْثِ الْجَوْهَرِيُّ قَالَ: نَا أَبُو هِشَامِ الرَّفَاعِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عِيَّاشٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو حُصَيْنٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا، وَكُلُّ مُحَدَّثَةٍ بَدْعَةٌ، وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»<sup>(١)</sup>.

٩٢- أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى الْجَوَزِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ ثَوْرِ بْنِ يَزِيدٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرٍو السُّلَمِيِّ، وَحُجْرٍ الْكَلَاعِيِّ قَالَا: دَخَلْنَا عَلَى الْعِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ، وَهُوَ الَّذِي نَزَلَتْ فِيهِ: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ﴾ [التوبة: ٩٢] الْآيَةَ وَهُوَ مَرِيضٌ قَالَ: فَقُلْنَا لَهُ: إِنَّا جِئْنَاكَ زَائِرِينَ وَعَائِدِينَ، وَمُقْتَبِسِينَ، فَقَالَ عِرْبَاضٌ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى صَلَاةَ الْعَدَاةِ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا فَوَعظَنَا مَوْعِظَةً بَلِيغَةً، ذَرَفَتْ مِنْهَا الْعُيُونُ وَوَجَلَتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ فَقَالَ قَائِلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنَّ هَذِهِ لَمَوْعِظَةٌ مُودَّعٌ، فَمَا تَعْهَدُ إِلَيْنَا؟ قَالَ: «أَوْصِيكُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ، وَالطَّاعَةِ وَالسَّمْعِ، وَإِنْ كَانَ عَبْدًا حَبَشِيًّا، فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ بِعِدِّي سَبَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي، وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمُهَدِّينَ، عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِدِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ مُحَدَّثَةٍ بَدْعَةٌ، وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»<sup>(٢)</sup>.

= الله وخير الهدي هدي محمد وشر الأمور محدثاتها وكل بدعة ضلالة ثم يقول أنا أولى بكل مؤمن من نفسه من ترك ما لا فلاهله ومن ترك ديناً أو ضياعاً فإلي وعلي « وانظر طرق وشواهد هذا الحديث في رسالة خطبة الحاجة للعلامة الألباني.

(١) إسناده ضعيف لضعف أبي هشام الرفاعي، ولكن المتن صحيح بشواهده.  
(٢) أخرجه أحمد (١٢٦/٤)، وأبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، وابن ماجه (٤٢)، والدارمي (٩٥)، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد: (١/ ٧٤-٧٥)، وابن أبي عاصم في السنة (١٧/ ١-١٩)، وأبو عبيد في الخطب والمواظ (٢)، والحاكم: (١/ ٩٥)، والبيهقي في شرح السنة (١/ ٢٠٥)، وابن وضاح في البدع (ص ٢٣، ٢٤)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٥/ ٢٢٠، ٢٢١، ١٠/ ١١٤، ١١٥)، والطحاوي في مشكل الآثار (٢/ ٦٩) وغيرهم، والحديث صحيحه الترمذي، وصححه البزار كما في جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٩٢٤)، وحسنه البيهقي في شرح السنة، وقال أبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم: حديث جيد من صحيح حديث الشاميين كما في جامع العلوم والحكم (ص ٢٢٦)، وصححه ابن حبان والحاكم، وقال الجوزقاني في الأباطيل والمناكير (١/ ٤٧٢): صحيح ثابت مشهور، وقال ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١١٦٤): ثابت صحيح، وقال شيخ الإسلام



٩٣- وَحَدَّثَنَا أَبُو الْفَضْلِ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّنْدَلِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ زِيَادٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا ثَوْرُ بْنُ يَزِيدَ، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ مِثْلَهُ إِلَى آخِرِهِ.

٩٤- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي دَاوُدَ قَالَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ الْمِصْرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَسَدُ بْنُ مُوسَى قَالَ: نَا مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ قَالَ: حَدَّثَنَا صَمْرَةُ بْنُ حَبِيبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرٍو السَّلْمِيِّ، أَنَّهُ سَمِعَ عَزْبَاضَ بْنَ سَارِيَةَ السَّلْمِيِّ يَقُولُ: وَعَظَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَوْعِظَةً دَرَفَتْ مِنْهَا الْعُيُونُ، وَوَجَلَتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ، قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ هَذِهِ مَوْعِظَةٌ مُوَدَّعٌ، فَمَا تَعْهَدُ إِلَيْنَا؟ قَالَ: «قَدْ تَرَكْتُكُمْ عَلَى الْبَيْضَاءِ، لَيْلُهَا وَنَهَارُهَا، وَلَا يَزِيغُ عَنْهَا بَعْدِي إِلَّا هَالِكٌ، وَمَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ بَعْدِي فَسَيَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِمَا عَرَفْتُمْ مِنْ سُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ وَعَلَيْكُمْ بِالطَّاعَةِ، وَإِنْ عَبْدًا حَبَشِيًّا، عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِدِ»<sup>(١)</sup>.

٩٥- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْوَاسِطِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَرْوَرِيُّ قَالَ: أَنَا أَبُو عَاصِمٍ الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ، عَنْ ثَوْرِ بْنِ يَزِيدَ، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ نَحْوًا مِنْهُ إِلَى آخِرِهِ.

٩٦- وَحَدَّثَنَا ابْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ أَيُّضًا قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ قَالَ: أَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي يَزِيدُ بْنُ عَمِيرَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ فِي كُلِّ مَجْلِسٍ يَجْلِسُهُ: «هَلَكَ الْمُؤْتَابُونَ، إِنَّ مِنْ وَرَائِكُمْ

= الانصاري هو أجود حديث في أهل الشام وأحسنه كما في تحفة الطالب (٤٦)، وصححه الضياء المقدسي في جزء في اتباع السنن واجتناب البدع (رقم ٢)، وصححه شيخ الإسلام في الإقتضاء (٨٣/٢)، وحسنه ابن القيم في أعلام الموقعين (١١٩/٤)، وجوده ابن رجب في جامع العلوم والحكم (ص ٣١٣)، وقال العراقي في الباعث على الخلاص (رقم ١): صحيح مشهور، وصححه الألباني في صحيح ابن ماجة وانظر الصحيحة (٩٣٧)، وحسنه الشيخ مقبل في الجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين (٥/٢٤-٢٥)، وصححه الحويني في تخريج فضائل القرآن (ص ٦٩)، وقال الأرناؤوط ومن معه في تحقيق المسند: حديث صحيح ورجاله ثقات.

(١) تقدم تخريجه في التعليق السابق.

فَتَنَّا يَكْثُرُ فِيهَا الْمَالُ، وَيُفْتَحُ فِيهَا الْقُرْآنُ، حَتَّى يَأْخُذَهُ الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ وَالْحُرُّ وَالْعَبْدُ، وَالصَّغِيرُ وَالْكَبِيرُ، فَيُوشِكُ الرَّجُلُ أَنْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ فَيَقُولُ: مَا بَالُ النَّاسِ لَا يَتَّبِعُونِي وَقَدْ قَرَأْتُ الْقُرْآنَ، فَيَقُولُ: مَا هُمْ بِمُتَّبِعِيَّ حَتَّى أَتَّبِعَ لَهُمْ غَيْرَهُ، فَيَأْيَاكُمْ وَمَا أَتَّبِعُ، فَإِنَّمَا أَتَّبِعُ ضَلَالَةَ»<sup>(١)</sup>.

٩٧- وَأَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى الْجَوَازِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ زَنْجُوَيْهِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيَّ، يَقُولُ: أَذْرَكْتُ أَبَا الدَّرْدَاءِ وَوَعَيْتُ عَنْهُ، وَأَذْرَكْتُ عَبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ وَوَعَيْتُ عَنْهُ، وَأَذْرَكْتُ شَدَّادَ بْنَ أَوْسٍ وَوَعَيْتُ عَنْهُ، وَفَاتَنِي مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، فَأَخْبَرَنِي بِرَيْدِ بْنِ عَمِيرَةَ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي كُلِّ مَجْلِسٍ يَجْلِسُهُ: «اللَّهُ حَكَمَ عَذْلَ قِسْطُ، تَبَارَكَ اسْمُهُ، هَلَكَ الْمُرْتَابُونَ، إِنَّ مِنْ وَرَائِكُمْ فِتْنًا يَكْثُرُ فِيهَا الْمَالُ، وَيُفْتَحُ فِيهَا الْقُرْآنُ، حَتَّى يَأْخُذَ الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ، وَالْحُرُّ وَالْعَبْدُ، وَالصَّغِيرُ وَالْكَبِيرُ، فَيُوشِكُ الرَّجُلُ أَنْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ فَيَقُولُ: قَدْ قَرَأْتُ الْقُرْآنَ فَمَا لِلنَّاسِ لَا يَتَّبِعُونِي، وَقَدْ قَرَأْتُ الْقُرْآنَ ثُمَّ يَقُولُ: مَا هُمْ بِمُتَّبِعِيَّ حَتَّى أَتَّبِعَ لَهُمْ غَيْرَهُ، فَيَأْيَاكُمْ وَمَا أَتَّبِعُ، فَإِنَّ مَا أَتَّبِعُ ضَلَالَةَ، اتَّقُوا زَيْغَةَ الْعَالَمِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يُلْقِي عَلَيَّ فِي الْحَكِيمِ كَلِمَةَ الضَّلَالَةِ، وَيُلْقِي الْمُنَافِقُ كَلِمَةَ الْحَقِّ قَالَ: قُلْنَا: وَمَا يُذَرِّبُنَا رَحِمَكَ اللَّهُ أَنْ الْمُنَافِقُ يُلْقِي كَلِمَةَ الْحَقِّ، وَأَنَّ الشَّيْطَانَ يُلْقِي عَلَيَّ فِي الْحَكِيمِ كَلِمَةَ الضَّلَالَةِ؟ قَالَ: اجْتَنِبُوا مِنْ كَلِمَةِ الْحَكِيمِ كُلَّ مُتَشَابِهٍ، الَّذِي إِذَا سَمِعْتَهُ قُلْتَ: مَا هَذِهِ؟ وَلَا يَنَاقِظُكَ ذَلِكَ عَنْهُ، فَإِنَّهُ لَعَلَّهُ أَنْ يُرَاجَعَ، وَيُلْقِي الْحَقَّ إِذَا سَمِعَهُ، فَإِنَّ عَلَى الْحَقِّ نُورًا»<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه أبو داود (٤٦١١)، والدارمي (٥٩/١)، رقم (٢٠٥) والفريابي في صفة المنافق (ص ٥٨-٥٩، رقم ٤١، ٤٢)، والحاكم (٤٦٦/٤)، وأبو نعيم في الحلية (٢٣٣/١)، واللالكائي في شرح أصول السنة (٨٩/١)، رقم (١١٧)، والأصبهاني في الحجة (ص ٢٣٧)، وابن وضاح في البدع والنهي عنها (ص ٢٦) والأثر قال عنه العلامة الألباني في صحيح أبي داود (٨٧٢/٣): صحيح الإسناد موقوف.

(٢) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٣٦٣/١١)، رقم (٢٠٧٥٠)، والفسوي في المعرفة والتاريخ (٣٢١/٢٠)، واللالكائي في شرح أصول السنة (٨٨/١)، رقم (١١٦)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (ص ١٤٧، رقم ١٢٢) وإسناده صحيح أيضا كسابقه.

٩٨ - أَخْبَرَنَا الْفَرَزْبَايِيُّ قَالَ: نَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ، بِطَرَسُوسَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَثَلَاثِينَ وَمِائَتَيْنِ قَالَ: سَمِعْتُ مُطَرَفَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: سَمِعْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ إِذَا ذَكَرَ عِنْدَهُ الزَّائِعُونَ فِي الدِّينِ يَقُولُ: قَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: «سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَوَلَاهُ الْأَمْرَ مِنْ بَعْدِهِ سُنَّتًا، الْأَخْذُ بِهَا أَتْبَاعُ لِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَاسْتِكْمَالُ لِبَطَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَقُوَّةُ عَلَى دِينِ اللَّهِ، لَيْسَ لِأَحَدٍ مِنَ الْخَلْقِ تَغْيِيرُهَا، وَلَا تَبْدِيلُهَا، وَلَا النَّظَرُ فِي شَيْءٍ خَالَفَهَا، مَنْ اهْتَدَى بِهَا فَهُوَ مُهْتَدٍ، وَمَنْ اسْتَنْصَرَ بِهَا فَهُوَ مَنْصُورٌ، وَمَنْ تَرَكَهَا أَتْبَعَ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ، وَوَلَاهُ اللَّهُ مَا تَوَلَّى، وَأَصْلَاهُ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا»<sup>(١)</sup>.

٩٩ - حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَسَنُ بْنُ عَلَوِيهِ الْقَطَّانُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَجِّ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَالَ: «إِنَّ نَاسًا يُجَادِلُونَكُمْ بِشَيْبَةِ الْقُرْآنِ، فَخَذُّوهُمْ بِالسُّنَنِ، فَإِنَّ أَصْحَابَ السُّنَنِ أَعْلَمُ بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى»<sup>(٢)</sup>. أَمَّا لَهُمُ الْإِحَادِثُ سَائِلُهُمْ فَلَوْهَا مَعَهُ لَوَافِدُ

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٤/ ١٠٦٧، رقم ٥٩٦٩)، وعبد الله بن أحمد في السنة (١/ ٣٥٧، رقم ٧٦٦)، والفسوي في المعرفة والتاريخ (٣/ ٤٨٦)، واللالكائي في شرح أصول السنة (١/ ١٩٤، رقم ١٣٤)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٢٣٢٦)، والخطيب في الفقيه والمتفقه (١/ ٧٣)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (ص ١٩٩، رقم ٢٠٩، ٢١٠) والأثر إسناده صحيح إلى مالك، ولكن في سماع مالك من عمر بن عبد العزيز نظر، فقد توفي عمر بن عبد العزيز وكان عمر مالك ثمان سنين، ولكن سن التحمل عند كثير من العلماء أقل من ذلك.

(٢) أخرجه الدارمي (١/ ٤٧، رقم ١٢١)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (ص ٥٨، رقم ٦٢) و(ص ٨٦، رقم ٦٣) و(ص ٤٩٨، رقم ٧٧٦)، واللالكائي في شرح أصول السنة (١/ ١٢٣، رقم ٢٠٣)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (١٩٢٧)، والأصبهاني في الحجة (ص ٢٤٨) وهو منقطع بين بكير بن عبد الله بن الأشج، وعمر رضي الله عنه.

(مسألة) تعريف البدع وبيان حكمها:-

**البدعة في اللغة** اسم هيئة من الابتداء كالرفعة من الارتفاع وهي: كل شيء أحدث على غير مثال سابق.

سواء أكان محموداً أم مذموماً. وهي مأخوذة من بدع الشيء يبدعه بدعاً إذا أنشأه واخترعه.

قال ابن فارس في معجم مقاييس اللغة (١/ ٢٠٩): «بدع». الباء والdal والعين أصلان: أحدهما ابتداء الشيء وصنعه لا عن مثال والآخر الانقطاع والكلال (وجاء في لسان العرب مادة بدع (٨/ ٦-٧):

(بدع الشيء يبدعه بدعاً وابتدعه: أنشأه وبدأه... والبديع والبدع: الشيء يكون أولاً. وفي التنزيل: ﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعًا مِنْ أَلْسِنَةٍ أَرْسِلُ﴾ [الأحقاف: ٩] أي ما كنت أول من أرسل، قد أرسل قبلي رسل كثير. والبدعة:

= الحدث وما ابتدع في الدين بعد الإكمال.... وأبدع وابتدع وتبدع: أتى ببدعة. قال الله تعالى: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا﴾ [الحديد: ٢٧] وبدعه: نسبه إلى البدعة... والبديع: المحدث العجيب،.... وأبدعت الشيء: اخترعته لا على مثال. والبديع من أسماء الله - تعالى - لإبداعه الأشياء وإحداثه إياها. وهو البديع الأول قبل كل شيء. ورجل بدع وامرأة بدعة: إذا كان غاية في كل شيء، كان عالما أو شريفا أو شجاعا.

هذا ما يختص بالأصل الأول من معاني الكلمة، وهو الاختراع والإحداث وأما ما يختص بالأصل الثاني: وهو الانقطاع والكلال، فمته قولهم - كما جاء في لسان العرب: (... أبدعت الإبل: بركت في الطريق من هزال أو داء أو كلال، وفي الحديث عند مسلم: «إني أبداع فأحملني»... كأنه جعل انقطاعها عما كانت مستمرة عليه من عادة السير إبداعا أي إنشاء أمر خارج عما اعتيد منها). وهذا راجع إلى المعنى الأول. لأن انقطاع الدابة عن السير طارئ على عاداتها وأمر حادث لم يكن من قبل. ومن هذا المعنى الثاني أخذت البدعة أيضا، لأنها وإن كانت شيئا مخترعا لم يسبق له مثل إلا أن فيها معنى الانقطاع، لأنها تنقطع بصاحبها عن سلوك الصراط المستقيم.

وعلى هذا فالكلمة تدور على معنى الإحداث والاختراع والخروج عن حد المألوف والمعهود. قال الشاطبي في الاعتصام (٣٦/١): «ومن هذا المعنى - أي الإحداث والاختراع - سميت البدعة بدعة، فاستخرجها للسلوك عليها هو الابتداع، وهيئتها هي البدعة، وقد يسمى العمل المعمول على ذلك الوجه بدعة. فمن هذا المعنى سمي العمل الذي لا دليل عليه في الشرع بدعة، وهو إطلاق أخص منه في اللغة».

تعريف البدعة اصطلاحاً: بعد بيان المعنى اللغوي للبدعة أنتقل لبيان معناها الاصطلاحي لنرى العلاقة بين المعنيين، وأول ما يقابلنا في البحث عن تعريف العلماء للبدعة هو أنه ليس هناك تعريف موحد متفق عليه بين العلماء، إذ انقسم العلماء في تعريف البدعة إلى فريقين:

✓ - الفريق الأول وسع مدلول البدعة لتشمل كل ما حدث بعد رسول الله ﷺ سواء كان مذموماً أو محموداً.

✓ - والفريق الثاني قصر مدلول البدعة على الحادث المذموم الذي لم يرد به الشرع ولم يندرج تحت أصل يعمل به. مما يدخل في العبادة أو قصد به التعبد من العادات وبالجمله فهي تطلق عند هذا الفريق في مقابلة السنة.

وتبعاً لذلك انقسم تعريف البدعة بسبب هذين الاتجاهين، فالاتجاه الأول يرى أن البدعة تنقسم إلى محمودة ومذمومة، والاتجاه الثاني يرى أن البدعة لا تكون إلا مذمومة. وسنعرض لتعريف البدعة لدى كل فريق بشيء من التفصيل، ونتبع ذلك بتحديد معنى البدعة الشرعية وبيان حكمها.

أولاً - القائلون بالتقسيم: يرى هذا الفريق أن البدعة: هي كل ما أحدث في الدين بعد رسول الله ﷺ

سواء أكان محموداً أم مذموماً، وعلى ذلك فالبدعة عندهم تنقسم إلى محمودة ومذمومة، لكن منهم من اكتفى بذلك، ومنهم من قال بجريان الأحكام الخمسة عليها. فممن ذهب إلى أنها تنقسم إلى محمودة ومذمومة الإمام الشافعي رحمته الله حيث قال: «البدعة بدعتان، بدعة محمودة وبدعة مذمومة، فما وافق السنة فهو محمود وما خالف السنة فهو مذموم». واحتج بقول عمر رضي الله عنه في قيام رمضان «نعمت البدعة هي». وروى عن الشافعي قول آخر يفسر ما سبق. فأخرج البيهقي في مناقب الشافعي (١/ ٤٦٨ - ٤٦٩) بسنده عنه قال: «المحدثات من الأمور ضربان: أحدهما: ما أحدث مما يخالف كتاباً أو سنة أو أثراً أو إجماعاً فهي البدعة الضلالة. والثانية ما أحدث من الخير لا خلاف فيه لواحد من هذا - أي لا يخالف هذا الحادث الكتاب أو السنة أو الأثر أو الإجماع - فهي محدثة غير مذمومة».

وقال ابن الجوزي في تلييس إيليس (ص ١٦ - ١٧): «البدعة عبارة - عن فعل لم يكن فابتدع، والأغلب في المبتدعات أنها تصادم الشريعة بالمخالفة وتوجب التعاطي عليها بزيادة أو نقصان. فإن ابتدع شيء لا يخالف الشريعة ولا يوجب التعاطي عليها فقد كان جمهور السلف يكرهونه وكانوا ينفرون من كل مبتدع وإن كان جائزاً حفظاً للأصل وهو الاتباع... وقد جرت محدثات لا تصادم الشريعة ولا يتعاطى عليها فلم يروا يفعلها بأساً» واستشهد بقول عمر: «نعمت البدعة هذه». ثم قال: «ومتى أسند المحدث إلى أصل مشروع لم يذم، فأما إذا كانت البدعة كالمتمم فقد اعتقد نقص الشريعة، وإن كانت مضادة فهي أعظم».

وإذا كان الشافعي ومن تابعه قد اكتفى بتقسيم البدعة إلى قسمين: بدعة محمودة أو مستحسنة، وبدعة مذمومة. فإن العز بن عبد السلام ومن حذا حذوه مالوا إلى التفصيل. فالبدعة عندهم تجري عليها الأحكام الخمسة.

قال العز بن عبد السلام في قواعد الأحكام في مصالح الأنام (٢/ ٢٠٤): «البدعة: فعل ما لم يعهد في عهد رسول الله ﷺ وهي منقسمة إلى: بدعة واجبة، وبدعة محرمة، وبدعة مندوبة، وبدعة مكروهة، وبدعة مباحة، والطريق في معرفة ذلك أن تعرض البدعة على قواعد الشريعة فإن دخلت في قواعد الإيجاب فهي واجبة، وإن دخلت في قواعد التحريم فهي محرمة، وإن دخلت في قواعد المندوب فهي مندوبة، وإن دخلت في قواعد المكروه فهي مكروهة، وإن دخلت في قواعد المباح فهي مباحة».

وبمثل هذا قسمهما القرافي في الفروق (٤/ ٢٠٢). والنووي في تهذيب الأسماء واللغات (١/ ٢٢ - ٢٣)، وابن حجر في أحد المواضع في الفتح (٤/ ٢٥٣).

ثانياً - القائلون بدم البدعة مطلقاً.

يرى هذا الفريق أن البدعة تطلق على كل ما أحدث في الدين مما لا أصل له في الشرع وأن البدعة مذمومة مطلقاً. وقد ذهب إلى هذا جمع من الأئمة، والعلماء منهم الإمام مالك رحمته الله حيث قال كما في

الاعتصام (١/ ٤٩): « من ابتدع في الإسلام بدعة يراها حسنة فقد زعم أن محمدا ﷺ خان الرسالة لأن الله يقول: ﴿أَلَيْسَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣] فما لم يكن يومئذ دينا فلا يكون اليوم دينا ». وقال الإمام أحمد رحمه الله كما في طبقات الحنابلة لأبي يعلى الفراء (١/ ٢٤١): « أصول السنة عندنا التمسك بما كان عليه أصحاب الرسول ﷺ، والافتداء بهم وترك البدع وكل بدعة ضلالة ». وممن سار على هذا النهج ابن وضاح في كتابه البدع والنهي عنها حيث عقد بابا بعنوان كل محدثة بدعة وساق الآثار التي تؤكد ذلك وتؤيده.

ويعرف ابن تيمية البدعة بقوله: « إن البدعة في الدين هي ما لم يشرعه الله ورسوله، وهو ما لم يأمر به أمر إيجاب ولا استحباب » مجموع الفتاوى (٤/ ١٠٧ - ١٠٨). ويقول ابن رجب في جامع العلوم والحكم (ص ٢٣٣): « والمراد بالبدعة: ما أحدث مما لا أصل له في الشريعة يدل عليه، وأما ما كان له أصل من الشرع يدل عليه فليس ببدعة شرعا، وإن كان بدعة لغة ». وإلى هذا ذهب الحافظ ابن حجر عند شرحه لقول ابن مسعود رضي الله عنه: « وشر الأمور محدثاتها » حيث قال: « والمراد بقوله: كل بدعة ضلالة: ما أحدث ولا دليل له من الشرع بطريق خاص ولا عام » فتح الباري (١٣/ ٢٥٣، ٢٥٤). ولعل أحسن من فصل القول في هذا المجال الإمام الشاطبي رحمه الله - حيث عرف البدعة بتعريفين:

أولهما: أنها « طريقة في الدين مخترعة تضاهي الشريعة يقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله سبحانه وتعالى.

وهذا التعريف على رأى من لا يدخل العادات في معنى البدعة وإنما يخصها بالعبادات. ثانيهما: البدعة طريقة في الدين مخترعة تضاهي الشريعة يقصد بالسلوك عليها ما يقصد بالطريقة الشرعية » وهذا على رأى من أدخل العادات في معنى البدع. وليس هذا التعريف داخلا معنا لأن الصحيح أن البدعة لا تدخل العادات إلا ما قصد به التعبد منها. ثم أخذ الشاطبي يشرح ألفاظ التعريف، ويتلخص ما قاله فيما يأتي: الطريقة والطريق: ما رسم للسلوك عليه. في الدين: قيد يخرج الاختراع في أمور الدنيا.

وإنما قيدت بالدين لأنها فيه تخرع، وإليه يضيفها صاحبها، ولو كانت الطريقة مخترعة في الدنيا لم تسم بدعة، وذلك كإنشاء المدن الحديثة واختراع الآلات التي لم تكن موجودة من قبل. مخترعة: أي لا أصل لها في الشريعة، ولا تعلق لها بها. لأن البدعة تتميز بأنها خارجة عما رسمه الشرع. وهذا القيد يخرج ما حدث وله أصل في الشرع كتصنيف العلوم الشرعية مثلا، فإنها وإن لم توجد في الزمان الأول، فأصولها موجودة في الشرع، وهي مستمدة من قاعدة المصالح المرسله، ولا ينبغي أن تسمى بدعة أصلا، ومن سمي مثل ذلك بدعة فإما أن يريد المفهوم اللغوي لها، « كما سمي عمر بن الخطاب رضي الله عنه جمع الناس على قيام رمضان بدعة » وإما من جهله بمواقع السنة والبدعة.



تضاهي الشرعية: أي أن البدعة تشابه الطريقة الشرعية من غير أن تكون كذلك بل هي مضادة لها من أوجه متعددة منها:

- وضع الحدود، وذلك كالناذر للصيام قائما لا يقصد، ضاحيا لا يستظل، والاقتصار من المأكّل والملبس على صنف دون صنف.

- ومنها التزام الكيفيات والهيئات المعينة، كالذكر بهيئة الاجتماع على صوت واحد، واتخاذ يوم ولادة النبي ﷺ عيداً، وما أشبه ذلك.

- ومنها التزام العبادات المعينة في أوقات معينة، لم يوجد لها ذلك التعيين في الشريعة، وذلك كالترام صيام يوم النصف من شعبان، وقيام ليلته.

وكون البدعة تضاهي الأمور المشروعة وصف لازم لها، وإلا لكانت من باب الأفعال العادية، ويبين ذلك أن صاحب البدعة يخترعها ليضاهي بها السنة، سواء لبس بها صاحبها على الناس، أو كانت مما التبست عليه - هو - بالسنة ويؤكد هذا انتصار المبتدع لبدعته بأمور تخيل أنها مشروعة، ولو بدعوى الاقتداء بفلان المعروف منصبه في أهل الخير.

- يقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله - تعالى - . هذا القصد قيد لإخراج العادات التي لا يقصد بها التعبد من البدع، وبيان أن ما ابتدع من الأمور الزائدة على المشروع، والمنسوبة للشرع، مقصود بها المبالغة في التعبد، أو تجديد النشاط إلى العبادة. الاعتصام (١/ ٣٧ - ٤٢).

وعرفها الشمني كما في الإبداع في مضار الابتداع: بأنها « ما أحدث على خلاف الحق المتلقي عن رسول الله ﷺ من علم أو عمل أو حال بنوع شبهة أو استحسان، وجعل ديناً قوياً وصراطاً مستقيماً، والمراد بالعلم: الاعتقاد، وبالحال: هيئة العمل. أدلة القائلين بالتقسيم:

وبعد أن استعرضنا تعريف كل من الفريقين للبدعة أتقل إلى عرض أدلة كل فريق ومناقشتها حتى يتسنى لنا تحديد معنى البدعة في الشرع.

وسأبدأ بالفريق الأول: وهم القائلون بالتقسيم:

إن مراد هذا الفريق باستدلالهم بهذه الأدلة هو بيان أنها تخصص العموم الوارد في ذم البدعة، وأنها ليست كلها ضلالة، بل منها المحمود والمذموم، وقد استدلوا بعدة أدلة منها:

- قول عمر رضي الله عنه - عن جمع الناس على قيام رمضان - : « نعمت البدعة هذه » ووجه الاستدلال بهذا القول: أن عمر قد سمى ذلك الفعل بدعة، ووصفها بما يفيد حسنيتها فدل ذلك على أن هناك بدعة حسنة في الشرع.

- ومنها ما أخرجه مسلم بسنده عن جرير بن عبد الله رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: « من سن في الإسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها بعده من غير أن ينقص من أجورهم شيء، ومن سن في

= الإسلام سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها من بعده من غير أن ينقص ذلك من أوزارهم شيء. قال النووي: «.... وفي هذا الحديث تخصيص قوله ﷺ: «كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة» وأن المراد به المحدثات الباطلة والبدع المذمومة (صحيح مسلم بشرح النووي (٧/ ١٠٤)).  
ويشرح الشاطبي وجه استدلالهم بهذا الحديث:

بأنه صريح في أن من سن سنة خير فذلك خير، وأن سن هنا بمعنى اخترع وابتدع لكون الاستئذان قد نسب إلى المكلف دون الشارع، ولو كان المراد من عمل سنة ثابتة في الشرع لما قال: «من سن»، ويدل على ذلك قوله ﷺ عند البخاري: «ليس من نفس تقتل ظلما إلا كان على ابن آدم الأول كفل منها - من دمها - لأنه أول من سن القتل» فقوله ﷺ: «سن» بمعنى اخترع. لأنه أول من اخترع القتل بين الناس ولم يكن موجودا. ومثله قوله ﷺ: «من سن في الإسلام سنة حسنة». أي اخترعها من نفسه وأحدثها. لكن بشرط أن تكون حسنة حتى يكون له الأجر، إذا فليس المراد: من عمل سنة ثابتة، ولو كان المراد كذلك لقال من عمل بسنتي، أو بسنة من سنتي، أو من أحيا سنة من سنتي. الاعتصام. (١/ ١٧٨-١٧٩).

ومن الأدلة ما أخرجه الترمذي بسنده عن بلال بن الحارث: «أن النبي ﷺ قال لبلال بن الحارث: «اعلم: قلت: ما أعلم يا رسول الله؟ قال: إنه من أحيا سنة من سنتي قد أميتت بعدي كان له من الأجر مثل من عمل بها من غير أن ينقص من أجورهم شيئا، ومن ابتدع بدعة ضلالة لا يرضاها الله ورسوله كان عليه مثل أثام من عمل بها لا ينقص ذلك من أوزار الناس شيئا».

قال الشاطبي: فقوله «من أحيا سنة من سنتي قد أميتت بعدي»، واضح في العمل بما ثبت أنه سنة... بخلاف قوله: من سن كذا، فإنه ظاهر في الاختراع أولا من غير أن يكون ثابتا في السنة. وأما قوله ﷺ لبلال بن الحارث «ومن ابتدع بدعة ضلالة» فظاهر أن البدعة لا تدم بإطلاق. بل بشرط أن تكون ضلالة، وأن تكون لا يرضاها الله ورسوله، فافتضى هذا كله أن البدعة إذا لم تكن كذلك لم يلحقها ذم، ولا تبع صاحبها وزر، فعادت إلى أنها سنة حسنة، ودخلت تحت الوعد بالأجر. الاعتصام (١/ ١٧٩).

ومما استدلوا به أيضا: أن السلف الصالح من الصحابة والتابعين ومن بعدهم. قد استحسنا أشياء لم يرد بها نص معين في كتاب ولا سنة مما رأوه حسنا وأجمعوا عليه، ولا تجتمع أمة محمد ﷺ على ضلالة، وإنما يجتمعون على هدى وعلى ما هو حسن. مثال ذلك: أنهم أجمعوا على جمع القرآن وكتابه في المصحف وعلى جمع الناس على المصاحف العثمانية واطراح ما سواها، ثم اقتفى الناس أثرهم في ذلك الرأي الحسن، فجمعوا العلم ودونوه وكتبوه. ومثل ذلك قتل عمر الجماعة بالواحد، وتضمين الصناعات، وكل هذه محدثات لم تكن في عهد رسول الله ﷺ وقد استحسنتها الصحابة ومن بعدهم، فدل ذلك على أن البدع تنقسم إلى حسنة وقيحة وربما استدلوا بالحديث الموقوف على ابن



مسعود عليه السلام وهو قوله: «ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن».

قال الشيخ علي محفوظ في الإبداع في مضار الابتداع (ص ١٢٨): «وجه الشبهة فيه ظاهر وهو أنه قال: «ما رآه المسلمون والظاهر ما رأوه بقولهم فرجع التحسين إليهم فهم المخترعون، ولو كان التحسين بالدليل لما نسب الرؤية إلى المسلمين، فدل على أن البدعة فيها الحسن والقبیح».

وبناء على ما تقدم فإن هذا الفريق يرى:

- أن البدعة تطلق على كل ما أحدث في الدين بعد رسول الله ﷺ سواء كان محمودا أو مذموما.
  - أن كل ما ورد في ذم البدع. مثل قوله ﷺ: «كل بدعة ضلالة» عام مخصوص.
  - أن البدعة تدور عليها الأحكام الخمسة.
- ثانياً أدلة القائلين بدم البدعة:

تتركز أدلة هذا الفريق حول إثبات أن البدعة سيئة ومذمومة مطلقاً، وقد استدلوا على ذلك بأدلة من القرآن والسنة، فمن القرآن قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَبَشَّرْتُكُمْ بِتَمَامِ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣] فهذه الآية تدل على أن الشريعة قد جاءت كاملة فلا تحتاج إلى زيادة ولا نقصان. وحاصل كلام المبتدع وحاله، أن الشريعة لم تتم وأنه بقي منها أشياء يجب أو يستحب استدراكها في زعمه، ولو كان معتقداً لكمالها وتامها من كل وجه لم يبتدع ولم يستدرك عليها، ولا شك أن من اعتقد هذا فهو ضال عن الصراط المستقيم.

قال الإمام مالك: «من ابتدع في الإسلام بدعة يراها حسنة فقد زعم أن محمداً ﷺ خان الرسالة، لأن الله يقول ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ فما لم يكن يومئذ دينا فلا يكون اليوم دينا».

ومن الأدلة قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّيْتُكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣]. فالصراط المستقيم هو سبيل الله الذي دعا إليه،

وهو السنة، والسبيل هي سبل أهل الاختلاف الحائدين عن الصراط المستقيم، وهم أهل البدع.

وليس المراد بالسبيل: المعاصي، لأن المعاصي - من حيث هي - لم يضعها أحد طريقاً تسلك دائماً للتعبد. وإنما هذا الوصف خاص بالبدع والمحدثات.

فعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: «خط لنا رسول الله ﷺ خطاً بيده ثم قال: هذا سبيل الله مستقيماً قال: ثم خط عن يمينه وشماله ثم قال: هذه السبل ليس منها سبيل إلا عليه شيطان يدعو إليه، ثم قرأ: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ﴾».

قال مجاهد في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ﴾ قال: البدع والشبهات.

ومن الآيات التي استدلوا بها قوله تعالى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ وَمِنْهَا حَكِيمٌ وَلَوْ شَاءَ لَهَدَيْتُكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [النحل: ٩]، فالسبيل القصد هو طريق الحق، وما سواه جائر عن الحق، أي منحرف عنه إلى طرق البدع والضلالات والمعاصي.

= وعن مجاهد: ﴿قَصْدُ السَّبِيلِ﴾ أي المقتصد منها بين الغلو والتقصير وذلك يفيد أن الجائر هو الغالي أو المقصر، وكلاهما من أوصاف البدع.

ومن الأدلة الواردة في القرآن مما يدل على ذم المبتدعين قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] فهذه الآية تبين حال الزائغين عن اتباع الحق، وذلك باتباعهم لما تشابه من الكتاب. بقصد الفتنة في الدين وما ذاك إلا بسبب زيف في قلوبهم وفساد في أفهامهم، وهذا صنيع أهل البدع لأنهم يتركون محكم الكتاب ويتمسكون بمتشابهه، وقد ورد في الحديث ما يفسر الآية ويحذر من المبتدعة وأشباههم فقد أخرج البخاري بسنده «عن عائشة رضي الله عنها قالت: «تلا رسول الله ﷺ هذه الآية ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾ إلى قوله: ﴿أُولَئِكَ الْأَلْبَابُ﴾ قالت: قال رسول الله ﷺ: فإذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى الله فاحذروهم». وأخرج الآجري بسنده عن طاووس قال: «ذكر لابن عباس رضي الله عنه الخوارج وما يصيبهم عند قراءة القرآن؟ فقال - رضي الله تعالى عنه - «يؤمنون بمحكمه ويضلون عن متشابهه. ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾ ولا شك أن الخوارج كانوا أوائل المبتدعة، وكانت تلك سمتهم وسمه من أتى بعدهم من أهل البدع على اختلاف بدعهم وهي التمسك بالمتشابه وترك المحكم لزيف في القلب.

وهذه الآيات قد تضمنت ذم الابتداع وأهله بطريق الإجمال ولم تخصص نوعا من البدع أو المحدثات دون نوع أو قسما دون قسم بل هي عامة، يستفاد منها ذم البدع مطلقا. وبعد أن استعرضنا بعض الآيات التي تشير إلى ذم البدعة وأهلها تنتقل إلى السنة لاستعراض الأحاديث التي استدلت بها القائلون بدم البدع مطلقا:

- فمن ذلك ما أخرجه أحمد وغيره عن العرياض بن سارية رضي الله عنه قال: «صلى بنا رسول الله ﷺ الصبح، فوعظنا موعظة بليغة، ذرفت منها العيون ووجلّت منها القلوب، فقال قائل: يا رسول الله كأنها موعظة مودع فأوصنا. فقال: «أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة، وإن كان عبدا حبشيا، فإنه من يعش منكم بعدي فسيرى اختلافا كثيرا، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين فتمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة» فهذا الحديث نص في أن البدع كلها ضلالة بلا استثناء في ذلك ولا يحتمل تخصيصا يخرج بعض البدع عن هذا الوصف، وذلك لورود التعميم في أحاديث أخرى، ولم يرد في حديث منها ما يخص ذلك العموم.

- ومن الأدلة ما أخرجه مسلم بسنده عن جابر بن عبد الله قال: «كان رسول الله ﷺ إذا خطب احمرت عيناه وعلا صوته، واشتد غضبه، حتى كأنه منذر جيش يقول: صبحكم ومساكم. ويقول: «بعثت أنا



= والساعة كهاتين» ويقرن بين أصبعيه السبابة والوسطى، ويقول: أما بعد. فإن خير الحديث كتاب الله، وخير الهدى هدى محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها وكل بدعة ضلالة».

قال الحافظ ابن حجر في الفتح (١٣ / ٢٦٧ - ٢٦٨): «قوله: «كل بدعة ضلالة» قاعدة شرعية كلية بمنطوقها ومفهومها، أما منطوقها، فكأن يقال: حكم كذا بدعة، وكل بدعة ضلالة، فلا تكون من الشرع لأن الشرع كله هدى. فإن ثبت أن الحكم المذكور بدعة، صحت المقدمتان وأنتجتا المطلوب».

- ومن الأدلة أيضا ما أخرجه البخاري ومسلم عن عائشة - رضي الله تعالى عنها: قالت: قال رسول الله ﷺ: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد». وفي رواية لمسلم: «من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد» فهذا الحديث يدل على أن من أحدث في الدين شيئا وليس أصل في الشرع يدل عليه فهو باطل ومردود على صاحبه.

قال النووي (١٢ / ١٦) عند شرحه لهذا الحديث بروايته: «... وهذا الحديث قاعدة عظيمة من قواعد الإسلام وهو من جوامع كلمه ﷺ فإنه صريح في رد كل البدع والمخترعات. وفي الرواية الثانية زيادة، وهي أنه قد يعاند بعض الفاعلين في بدعة سبق إليها فإذا احتج عليه بالرواية الأولى يقول: أنا ما أحدثت شيئا فيحتاج عليه بالثانية التي فيها التصريح برد كل المحدثات، سواء أحدثها الفاعل أو سبق بإحداثها.. وهذا الحديث مما ينبغي حفظه، واستعماله في إبطال المنكرات وإشاعة الاستدلال به».

ومع ما سبق فالحديث يعتبر ميزانا توزن به الأعمال هل هي موافقة للشرع أم لا؟

قال الحافظ ابن رجب في جامع العلوم والحكم (ص ٥٢): «وهذا الحديث أصل عظيم من أصول الإسلام، كما أن حديث: «إنما الأعمال بالنيات» ميزان للأعمال في باطنها، فهذا ميزان للأعمال في ظاهرها فكما أن كل عمل لا يرا به وجه الله - تعالى - فليس لعامله فيه ثواب، فكذلك كل عمل لا يكون عليه أمر الله ورسوله فهو مردود على عامله وكل من أحدث في الدين ما لم يأذن به الله ورسوله فليس من الدين في شيء، ثم قال: «فهذا الحديث بمنطوقه يدل على أن كل عمل ليس عليه أمر الشارع فهو مردود ويدل بمفهومه على أن كل عمل عليه أمره فهو غير مردود، والمراد بأمره هاهنا: دينه وشرعه كالمراد بقوله في الرواية الأخرى «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد». فالمعنى إذاً أن كل من كان عمله خارجا عن الشرع، ليس متقيدا بالشرع فهو مردود».

وقوله: «ليس عليه أمرنا» إشارة إلى أن أعمال العاملين كلهم ينبغي أن تكون تحت أحكام الشريعة فتكون أحكام الشريعة حاكمة عليها بأمرها ونهيها، فمن كان عمله جاريا تحت أحكام الشريعة موافقا لها فهو مقبول، ومن كان خارجا عن ذلك فهو مردود».

- ومنها قوله ﷺ: «....» فمن رغب عن سنتي فليس مني» فهذا الحديث فيه تحذير ووعيد شديد لمن رغب عن السنة وعدل عنها إلى غيرها من الأهواء والبدع.

وبناء على ما سبق فإن هذا الفريق من العلماء يرى:

- = - أن جميع ما ورد في ذم البدع من نحو قوله ﷺ: «كل بدعة ضلالة» عام باق على عمومه.
- أن البدعة لا تكون إلا مذمومة، وإن استحسنتها صاحبها.
- إن البدعة تطلق على ما أحدث في الدين بعد رسول الله ﷺ مما لا دليل عليه في الشرع بطريق خاص ولا عام.
- أن البدعة المقصودة بالذم شرعا لا تقبل التقسيم، أما التي قسمها العلماء فهي البدعة اللغوية وهي أعم وأشمل من البدعة الشرعية.
- وبناء على ذلك فقد ناقشوا القائلين بالتقسيم في دعواهم.
- وقد سبق أن ذكرنا أن أصحاب هذا الاتجاه قد انقسموا إلى فريقين:
- ففريق يرى أن البدعة تنقسم إلى محمودة ومذمومة واكتفى بذلك. ويمثله الإمام الشافعي ومن تابعه.
- والفريق الثاني زاد على ذلك بالقول بتقسيمها إلى خمسة أقسام وكان هذا الفريق أكثر تفصيلا وتوضيحا. ويمثله العز بن عبد السلام وتلميذه القرافي ومن تابعهما، أما الإمام الشافعي فقد ورد عنه قولان يفسر أحدهما الآخر. وحاصلهما أنه يرى أن البدعة المذمومة ما ليس لها أصل في الشريعة، وأن البدعة المحمودة ما أحدثت ولها أصل في الشريعة.
- وقد نبه الحافظ ابن رجب على ذلك في جامع العلوم والحكم (ص ٢٣٤-٢٣٥) فقال: «وقد روى الحافظ أبو نعيم بإسناده عن إبراهيم بن الجندب قال: سمعت الشافعي يقول: البدعة بدعتان: بدعة محمودة، وبدعة مذمومة، فما وافق السنة فهو محمود، وما خالف السنة فهو مذموم. واحتج بقول عمر رضي الله عنه: «نعمت البدعة هي». ومراد الشافعي رحمه الله ما ذكرناه من قبل أن أصل البدعة المذمومة ما ليس لها أصل في الشريعة ترجع إليه وهي البدعة في إطلاق الشرع. وأما البدعة المحمودة فما وافق السنة: يعني ما كان لها أصل من السنة ترجع إليه، وإنما هي بدعة لغة لا شرعا لموافقتها السنة. وقد روى عن الشافعي كلام آخر يفسر هذا، أنه قال: المحدثات ضربان: ما أحدث مما يخالف كتابا أو سنة أو أثرا أو إجماعا فهذه البدعة الضلالة، وما أحدث من الخير لا خلاف فيه لواحد من هذا فهذه محدثة غير مذمومة».
- أما القائلون بالتقسيم فقد سبق إيراد أدلتهم والآن أبدأ بمناقشتها.
- أولا: استدلالهم بقول عمر رضي الله عنه: «نعمت البدعة هذه» وأن عمر قد سمى جمع الناس على قيام رمضان بدعة واستحسنها.
- ليس فيه دليل على ما ذهبوا إليه من وجود البدعة الحسنة شرعا. ذلك أن عمر رضي الله عنه لم يرد ذلك وإنما أراد المفهوم اللغوي لها وهو أوسع من المفهوم الشرعي. لأنها تطلق في اللغة على الحادث محمودا كان أو مذموما بخلاف الشرع فلا تطلق إلا على الحادث المذموم.
- أما ما فعله عمر رضي الله عنه فقد كان سنة من كل وجه، ويوضح ذلك: أن قيام رمضان سنة وأنه ﷺ قد حث

عليه ورغب فيه فقال: « من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه »، ثم إنه ﷺ صلى القيام في المسجد جماعة بأصحابه عدة ليال فلما كثر الناس في المسجد امتنع من الخروج إليهم خشية أن تفرض عليهم. فظل الأمر على ذلك حتى توفاه الله. ويبين ذلك الحديث الذي أخرجه البخاري عن عروة بن الزبير أن عائشة رضي الله عنها أخبرته « أن رسول الله ﷺ خرج ليلة من جوف الليل فصلى في المسجد، وصلى رجال بصلاته فأصبح الناس فتحدثوا فاجتمع أكثر منهم، فصلى فصلوا معه، فأصبح الناس فتحدثوا فكثر أهل المسجد من الليلة الثالثة، فخرج رسول الله ﷺ فصلوا بصلاته، فلما كانت الليلة الرابعة عجز المسجد عن أهله حتى خرج لصلاة الصبح، فلما قضى الفجر أقبل على الناس فتشهد ثم قال: أما بعد، فإنه لم يخف علي مكانكم، ولكن خشيت أن تفرض عليكم فتعجزوا عنها. فتوفي رسول الله ﷺ والأمر ذلك ».

وعلى ذلك فالجماعة في القيام سنة وليست بدعة، فلما توفي رسول الله ﷺ وزال المانع بانقطاع الوحي بقيت على سنتيتها وظل الأمر على ذلك في خلافة أبي بكر - رضي الله عنه - وصدرنا من خلافة عمر - رضي الله عنه - حتى رأى عمر أن يجمع الناس على القيام وراء إمام واحد بدلاً من صلاتهم في المسجد أوزاعاً متفرقين. فعن عبد الرحمن بن عبد القاري أنه قال: « خرجت مع عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - ليلة في رمضان إلى المسجد فإذا الناس أوزاع متفرقون، يصلي الرجل لنفسه، ويصلي الرجل فيصلي بصلاته الرهط. فقال عمر: إني أرى لو جمعت هؤلاء على قارئ واحد لكان أمثل. ثم عزم فجمعهم على أبي بن كعب ثم خرجت معه ليلة أخرى والناس يصلون بصلاة قارئهم، قال: نعم البدعة هذه، والتي ينامون عنها أفضل من التي يقومون - يريد آخر الليل - وكان الناس يقومون أوله ».

ثم أجمع الصحابة على صحة ما فعله عمر وأقروه فصار إجماعهم حجة. هذا بالإضافة إلى أنه سنة خليفة راشد أمرنا باتباعها لما روى الترمذي بسنده عن العرياض بن سارية أنه قال: وعظنا رسول الله ﷺ موعظة بليغة. الحديث، وفيه: « فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي »، وعلى ذلك فالجماعة في قيام رمضان سنة وليست بدعة، وإنما سماها عمر رضي الله عنه بذلك إرادة منه للمفهوم اللغوي، لا الشرعي، ولأن رسول الله ﷺ قد تركها لمانع - وهو خوف الإقراض - قد زال بوفاته واتفق أنها لم تصل جماعة في زمان أبي بكر رضي الله عنه إما لأنه رأى أن قيام الناس آخر الليل أفضل من جمعهم على إمام أول الليل، وإما لضيق زمانه عن النظر في هذه الفروع لاشتغاله بحروب الردة وغير ذلك.

فلما تمهد الإسلام في زمان عمر رضي الله عنه رأى جمعهم على إمام واحد وكان له الفضل في إحياء هذه السنة. وعلى ذلك فاستدلال القائلين بالتقسيم بهذا القول لا يؤدي إلى ما ذهبوا إليه من وجود البدعة الحسنة شرعاً، ولو افترضنا صحة استدلالهم بهذا فليس قول الصحابي حجة إذا خالف الحديث، كيف وقد أتت الأحاديث تشهد بالضلالة لكل بدعة.

يقول ابن تيمية في اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٥٨٩ - ٥٩٠): «وأما قول عمر: «نعمت البدعة هذه» فأكثر المحتجين بهذا لو أردنا أن نثبت حكما بقول عمر الذي لم يخالف فيه، لقالوا: «قول الصحاب ليس بحجة» فكيف يكون حجة لهم في خلاف قول رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - ومن اعتقد أن قول الصحاب حجة فلا يعتقده إذا خالف الحديث فعلى التقديرين: لا تصلح معارضة الحديث بقول الصحاب..... ثم نقول: أكثر ما في هذا تسمية عمر تلك بدعة مع حسنها، وهذه تسمية لغوية لا تسمية شرعية، وذلك أن البدعة في اللغة تعم كل ما فعل ابتداء من غير مثال سابق، وأما البدعة الشرعية فكل ما لم يدل عليه دليل شرعي».

وأما استدلالهم بحديث: «من سن في الإسلام سنة حسنة» - وأن سن بمعنى اخترع وابتدع - على وجود البدعة الحسنة شرعا.

فالجواب: أنه ليس المراد بالاستئان هنا الاختراع، وإنما المراد به العمل بما ثبت في السنة النبوية، أو إحياء أمر مشروع غفل عنه الناس أو تركوه، وبيان ذلك من وجهين:

- الأول: أن سبب ورود الحديث يفسر المراد بذلك. ففي صحيح مسلم عن جرير بن عبد الله رضي الله عنه قال: «كنا عند رسول الله ﷺ في صدر النهار. قال فجاء قوم حفاة عراة مجتايي النمار أو العباء، متقلدي السيوف عامتهم من مضر، بل كلهم من مضر، فتمعر وجه رسول الله ﷺ لما رأى بهم من الفاقة فدخل ثم خرج. فأمر بلال فأذن وأقام. فصلى ثم خطب فقال: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَنَجَدَكُمْ﴾، إلى آخر الآية: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ والآية التي في الحشر: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَلْتَنْظُرْ نَفْسٌ مِمَّا قَلَّمَتْ لِغَيْرِهَا وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ تصدق رجل من ديناره من درهمه، من ثوبه، من صاع بره، من صاع تمره، حتى قال: ولو بشق تمره، قال فجاء رجل من الأنصار بصرة كادت كفه تعجز عنها، بل قد عجزت. قال: ثم تتابع الناس. حتى رأيت كومين من طعام وثياب، حتى رأيت وجه رسول الله ﷺ يتهلل كأنه مذهبة فقال رسول الله ﷺ: «من سن في الإسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها بعده، من غير أن ينقص من أجورهم شيء، ومن سن في الإسلام سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها من بعده، من غير أن ينقص من أوزارهم شيء».

فهذا الحديث يدل على أن المراد بالسنة الحسنة هو مثل ما فعله ذلك الصحابي، حيث أتى بتلك الصرة فانفتح بسببه باب الصدقة وتتابع الناس بعده فكان فاتحة الخير في هذا الإحسان، وإذا نظرنا إلى ما فعله هذا الصحابي نجد أن هذه الصدقة أمر مشروع وأنه لم يخترع شيئا جديدا.

غاية الأمر أنه كان له الفضل في تنبيه الصحابة وتشجيعهم - بفعله - على الصدقة وعلى ذلك فالمراد بالسنة الحسنة في الحديث: هو العمل بالسنة، خاصة إذا غفل عنها الناس أو تركوها، ويتسع معنى السنة الحسنة ليشمل كل ما كان من أبواب الخير مما نبه إليه الشرع وحث عليه بشرط أن يكون على مقصود الشرع من الاتباع.



= - الوجه الثاني: أن قوله ﷺ: « من سن في الإسلام سنة حسنة » لا يمكن حمله على الاختراع، لأن كون السنة حسنة أو سيئة لا يعرف إلا بموافقة الشرع أو بمخالفته فما وافق الشرع وأوامره فهو من السنة الحسنة، ويدل على ذلك معنى الحديث.

وتطلق السنة السيئة على أمرين:

أحدهما: إحداث المعاصي واختراع الفجور كما في حديث ابن آدم الأول ولفظه: « ليس من نفس تقتل ظلماً إلا كان على ابن آدم الأول كفل منها - وربما قال سفيان: من دمها - لأنه سن القتل أولاً ».

والثاني: هو الإحداث في الدين والابتداع فيه.

وأيضاً لو صح حمل هذا الحديث على وجود البدعة الحسنة شرعاً لكان معارضاً بالأحاديث الدالة على عموم ذم البدعة، وقد تكرر ذم البدعة في عموم أحاديث كثيرة من غير تخصيص وإذا تعارضت أدلة العموم والتخصيص، لم يقبل بعد ذلك التخصيص.

وأما حديث بلال بن الحارث: وفيه « ومن ابتدع بدعة ضلالة ».... فهذا الحديث لا يحتج به ولا يصلح للاستدلال لأنه ضعيف. وسبب ضعفه أنه من رواية كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني، وهو أحد المتروكين المجروحين ممن لا يعتد بحديثه قال عنه أحمد بن حنبل: منكر الحديث ليس بشيء، وقال الآجري: سئل عنه أبو داود فقال: كان أحد الكذابين، ومثل ذلك قال الشافعي: وقال ابن حبان: روى عن أبيه عن جده نسخة موضوعة لا يحل ذكرها في الكتب ولا في الرواية عنه إلا على جهة التعجب، وقال ابن عبد البر: مجمع على ضعفه. قال الحافظ الذهبي: وأما الترمذي فقد صحح له بعض الأحاديث ولذلك لا يعتمد العلماء على تصحيحه.

وأما استدلالهم بقول ابن مسعود: « ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن » فقد اعتاد كثير من الناس - المتسبين للعلم منهم والجهال - الاحتجاج بهذا الأثر على أن في الدين بدعة حسنة، وأن الدليل على حسنيتها اعتياد الناس عليها - ويروون هذا الأثر على أنه مرفوع إلى النبي ﷺ هذا مع أن الحديث موقوف على ابن مسعود لا يصح رفعه بحال من الأحوال.

وقبل الجواب أورده بنصه. عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: « إن الله نظر في قلوب العباد، فوجد قلب محمد ﷺ خير قلوب العباد فاصطفاه لنفسه وابتعثه برسالته، ثم نظر في قلوب العباد بعد قلب محمد، فوجد قلوب أصحابه خير قلوب العباد، فجعلهم وزراء نبيه، يقاتلون على دينه، فما رأى المسلمون حسناً فهو عند الله حسن وما رأوه سيئاً فهو عند الله سيئ »، وهذا الحديث ليس فيه دليل على ما ذهبوا إليه وذلك:

- لأن الحديث موقوف فلا يجوز أن يحتج به في معارضة النصوص القاطعة في أن: « كل بدعة ضلالة » كما صح عن النبي ﷺ في أكثر من حديث.

- وعلى التسليم بأنه حجة، فإنه لا يعارض تلك النصوص القاطعة في ذم البدعة لأمر:

١ - أن المراد بهذا الأثر إجماع الصحابة وعلى ذلك فاللام في « المسلمون » ليست للاستغراق، بل هي للعهد لأن سياق الأثر يدل على ذلك. كما وضحته زيادة الحاكم على هذا الأثر، ونص هذه الزيادة: « وقد رأى الصحابة أن يستخلفوا أبا بكر رضي الله عنه ».

٢ - وعلى التسليم بأن المراد به غير الصحابة فلا يعني أن المقصود به عموم المسلمين عالمهم وجاهلهم بل المقصود به أهل الإجماع. ولو كان المقصود به عموم المسلمين عالمهم وجاهلهم لاستلزم الباطل لأمرين:

- أحدهما: أنه سيقاض قوله رضي الله عنه: « ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلهم في النار إلا واحدة ». ووجه التناقض:

- أن الحديث الأول يفيد - في نظر المستدلين به - أن كل مسلم مصيب لأن الحديث قد حكم بالحسن على مذهبه.

- الثاني: أنه يقتضي أن يكون العمل حسنا عند بعض الناس قبيحا عند البعض الآخر وهذا باطل ولو كان المراد منه استحسان عامة المسلمين لكان هذا فتحا لباب الابتداع في الدين.

وبعد هذا أرى أنه لا يمكن الاحتجاج بقول ابن مسعود على وجود البدعة الحسنة أو جوازها، وأما الاحتجاج به من المبتدعة وأشباههم إنما يكون لهوى في نفوسهم، وإلا فابن مسعود - رضي الله عنه - كان من أشد الصحابة تحذيرا من الابتداع ومقاومة للبدع.

وأما استدلالهم بما فعله السلف وعملوا به مما لم يرد فيه نص صريح أو خاص من كتاب أو سنة ومثلوا لذلك بجمع القرآن وتصنيف العلوم وغير ذلك - على وجود البدعة الحسنة.

والجواب عن ذلك: أن ما ذكره واستدلوا به من فعل الصحابة ليس دليلا على ما ذهبوا إليه. لأن ما فعله الصحابة كان من قبيل ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب أو من قبيل المصلحة المرسله عند من يأخذ بها.

وأما جمع أبي بكر رضي الله عنه للقرآن وجمع عثمان رضي الله عنه الناس على مصحف واحد فقد كان سببه الخوف من تفلت القرآن من الصدور وضياعه، فقام أبو بكر رضي الله عنه بجمعه بين الدفتين، ثم جاء عثمان رضي الله عنه فجمع الناس على مصحف واحد، وأمر بإحراق ما عده من المصاحف خشية الاختلاف في القرآن ووقوع الفتنة بسبب ذلك.

فهذا الأمر - أعني جمع القرآن - لم يرد فيه نص عن النبي ﷺ بفعله على وجه الخصوص. لكن نصوص الشرع العامة تؤيده.

فقد كان النبي ﷺ يأمر بكتابة القرآن، ولا فرق بين أن يكتب مفردا أو مجموعا بل صار جمعه أصلح وأيضا فجمع القرآن راجع إلى حفظ الشريعة، والأمر بحفظها معلوم، وراجع إلى سد ذريعة وقوع الاختلاف في القرآن، وقد علم النهي عن الاختلاف في القرآن، بنصوص الشرع المستفيضة. ويرى ابن





= تيمية أن جمع القرآن لم يخرج عن كونه سنة، لأن السنة - بمعناها الواسع - هي ما قام الدليل الشرعي على أنه طاعة لله ورسوله، سواء فعله الرسول ﷺ، أو فعل في زمانه أو لم يفعله في زمانه لعدم المقتضى حينئذ لفعله، أو وجود المانع منه، وإذا ثبت أنه أمر به أو استحبه فهو سنة، كما أمر بإجلاء اليهود والنصارى من جزيرة العرب، وكما جمع الصحابة القرآن في المصحف، وداوموا على قيام رمضان في المسجد جماعة. وقد قال ﷺ: «لا تكتبوا عني غير القرآن، ومن كتب عني غير القرآن صحته فليمحاه» فشرع كتابة القرآن، وعلى ذلك فكتابة القرآن مشروعة لكن لم يجمعه الرسول ﷺ في مصحف واحد لاحتمال نزول آيات أو سور أو احتمال نسخ لبعض آياته، فلاجل هذا الاحتمال لم يمكن جمعه في مصحف واحد حتى مات رسول الله ﷺ فقام أبو بكر رضي الله عنه بجمعه وقام عثمان رضي الله عنه بجمع الناس على مصحف واحد، وأجمع الصحابة على ذلك فصار إجماعهم دليلاً شرعياً. وأما تدوين السنة والعلوم الشرعية فهو من باب تبليغ الشريعة. وقد ورد الأمر بذلك والحث عليه. فقال ﷺ: «ليبلغ الشاهد منكم الغائب» وقال: «بلغوا عني ولو آية».

وثبت في السنة الأمر بكتابة العلم كقوله عليه الصلاة والسلام «اكتبوا لأبي شاة» وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «ليس أحد من أصحاب رسول الله ﷺ أكثر حديثاً مني عن رسول الله ﷺ، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب». فهذه الأحاديث تدل على أن كتابة العلم وتدوينه أمر مشروع ويتأكد هذا إذا خيف عليه الضياع والدروس. وقد كتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن حزم: «أن انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ فاكتبه فإنني خفت دروس العلم. وذهاب العلماء، ولا يقبل إلا حديث النبي ﷺ وليفشوا العلم، وليجلسوا حتى يعلم من لا يعلم، فإن العلم لا يهلك حتى يكون سرا».

أما قتل عمر رضي الله عنه الجماعة بالواحد حينما اشتركوا في قتله، فإنه وإن لم يرد في الشرع دليل على خصوصه إلا أنه مستند إلى المصلحة التي أيدتها نصوص الشرع الدالة على وجوب حفظ الدماء والنفوس. ويبين وجه المصلحة في ذلك، أن القتل معصوم الدم، وقد قتل عمداً، فإهدار دمه داع إلى هدم أصل القصاص، واتخاذ الاستعانة والاشتراك ذريعة إلى السعي بالقتل إذا علم أنه لا قصاص فيه، فأيقاع القصاص عليهم أمر تدعو إليه المصلحة الشرعية المعبرة على وجه العموم وهي حفظ الدماء والنفوس، فلا يعد ذلك من قبيل الابتداع لموافقته مقاصد الشرع وأصوله المعبرة.

ثم هو بعد ذلك فعل خليفة راشد أجمع عليه الصحابة.

أما تضمين الصانع فقد قضى الخلفاء الراشدون بتضمينهم، وقال علي رضي الله عنه: «لا يصلح الناس إلا ذاك» ووجه المصلحة في ذلك: أن الناس لهم حاجة إلى الصانع والغالب عليهم التفريط في عين الأمتعة، فلو لم يضمّنوا مع شدة الحاجة إليهم لأفضى ذلك إلى أحد أمرين:

- إما ترك الاستصناع بالكلية، وذلك شاق على الخلق.

- وإما أن يعملوا ولا يضمّنوا بدعواهم الهلاك، فتضيع الأموال، وتنتشر الخيانة، فكانت المصلحة في

= التضمنين، وهذا معنى قول علي: لا يصلح الناس إلا ذاك.

وبعد عرض أدلة الفريقين ومناقشة القائلين بالتقسيم تبين أن أدلة القائلين بدم البدع مطلقاً أقوى وأسلم من المعارضة لأنه لم يرد في نصوص الشرع ما يعارضها وينقلها من العموم إلى الخصوص، ومن الإطلاق إلى التقييد، وأما ما ذكره الفريق الأول من أدلة فلا يتعارض مع أحاديث العموم الواردة في ذم البدعة. وذلك لأن البدعة هي ما أحدث في الدين وليس عليه دليل صحيح من الشرع لا خاص ولا عام. وما ذكروه من أمثلة فإما أن يكون داخلاً في السنة بمعناها العام. وإما أن يكون وسيلة لتحقيق أمر مشروع كبناء المدارس لنشر العلم الشرعي، وتصنيف العلوم النافعة واستخدام وسائل العصر النافعة في نشر الدين والعلم وهذا كله يندرج تحت معنى السنة الحسنة.

ثم إنه لا خلاف بين الفريقين في ذم البدع المذمومة وإنما الخلاف في تسمية السنة الحسنة بالبدعة الحسنة والاستدلال بما لا ينهض من الأدلة على وجود البدعة الحسنة. ولهذا الأمر خطورته لأن المبتدعة وأهل الأهواء يتذرعون بالخلاف في هذه المسألة ويعدون بدعهم المذمومة من قبيل البدعة الحسنة ويحاولون تخريجها على أصول الشرع، لأجل هذا كان تحرير محل النزاع في هذه المسألة مهما جداً، فالجميع متفقون على أن البدع المذمومة ضلالة، ومتفقون أيضاً على أنه قد أحدثت بعد رسول الله ﷺ أشياء حسنة، ولكنهم اختلفوا في تسميتها.

فالفريق الأول: سماها بدعة حسنة وحاول أن يثبت بالأدلة وجود البدعة الحسنة شرعاً ليندرج تحتها كل ما أحدث من أمور الخير. وليس مقصدهم إلا ذلك.

والفريق الثاني: قال بأنها ليست من البدع في شيء - لأن البدع كلها ضلالة لا حسن فيها - وإنما هي من قبيل السنة الحسنة. طالما أنها مندرجة تحت نصوص الشرع وقواعده العامة.

فالخلاف لفظي، ومآل القولين واحد بين أهل العلم في هذه المسألة وإن كان الصحيح الذي لا مرية فيه هو أن البدعة كلها ضلالة، وأن ما سمي بدعة مما ثبت حسنة فإطلاق اسم البدعة عليه شرعاً لا ينطبق ولا يسوغ، أما الخلاف الحقيقي فهو بين أهل العلم وأهل الأهواء حينما يريد المبتدعة تسويق بدعهم المذمومة ونشرها استناداً إلى أنها بدعة حسنة، وأن فريقاً من العلماء قالوا بوجود البدعة الحسنة فهنا يكون الخلاف الحقيقي، وتظهر خطورته في انتشار البدع الكثيرة بسبب الاعتماد على وجود مسمى البدعة الحسنة شرعاً. فيجب المحافظة - والحالة هذه - على عموم قوله ﷺ « كل بدعة ضلالة ».

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٣٧٠/١٠ - ٣٧١): «... إن المحافظة على عموم قول النبي ﷺ: « كل بدعة ضلالة » متعين، وأنه يجب العمل بعمومه، وأن من أخذ يصنف « البدع » إلى حسن وقبيح، ويجعل ذلك ذريعة إلى أن لا يحتج بالبدعة إلا على النهي فقد أخطأ، كما يفعل طائفة من المتفكّهة، والمتكلمة والمتصوفة، والمتعبدة إذا نهوا عن « العبادات المبتدعة » والكلام في التدين

## بَابُ التَّحْذِيرِ مِنْ طَوَائِفِ يُعَارِضُونَ سُنَنَ النَّبِيِّ ﷺ

### بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَشِدَّةِ الْإِنْكَارِ عَلَى هَذِهِ الطَّبَقَةِ

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ: يَنْبَغِي لِأَهْلِ الْعِلْمِ وَالْعَقْلِ إِذَا سَمِعُوا قَائِلًا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي شَيْءٍ قَدْ ثَبَتَ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ، فَعَارَضَ إِنْسَانٌ جَاهِلٌ فَقَالَ: لَا أَقْبَلُ إِلَّا مَا كَانَ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى.

وَقِيلَ لَهُ: أَنْتَ رَجُلٌ سُوءٍ، وَأَنْتَ مِمَّنْ يُحْذَرُ نَاكَ النَّبِيُّ ﷺ، وَحَذَّرَ مِنْكَ الْعُلَمَاءُ

= «المتدع»، إدعوا أن لا بدعة مكروهة إلا ما نهي عنه، فيعود الحديث إلى أن يقال: «كل ما نهي عنه» أو «كل ما حرم» أو «كل ما خالف نص النبوة فهو ضلالة» وهذا أوضح من أن يحتاج - في رده - إلى بيان، بل كل ما لم يشرع من الدين فهو ضلالة».

وقال أيضا في مجموع الفتاوى (٢٧/١٥٢): «... ومعلوم أن كل ما لم يسنه ولا استحبه رسول الله ﷺ ولا أحد من هؤلاء الذين يقتدي بهم المسلمون في دينهم، فإنه يكون من البدع المنكرات ولا يقول أحد في مثل هذا إنه بدعة حسنة. إذ البدعة الحسنة - عند من يقسم البدع إلى حسنة وسيئة - لا بد أن يستحبها أحد من أهل العلم الذين يقتدي بهم، ويقوم عليها دليل شرعي على استحبابها، وكذلك من يقول البدعة الشرعية كلها مذمومة لقوله ﷺ في الحديث «كل بدعة ضلالة» ويقول: قول عمر في التراويح إن أسماها بدعة: باعتبار وضع اللغة. فالبدعة في الشرع عند هؤلاء ما لم يقم دليل شرعي على استحبابه. ومآل القولين واحد، إذ هم متفقون على أن ما لم يستحب أو يجب من الشرع فليس بواجب ولا مستحب، فمن اتخذ عملا من الأعمال عبادة ودينا وليس ذلك في الشريعة واجبا ولا مستحبا فهو ضال باتفاق المسلمين».

وعلى ذلك فالبدعة المنصوص على ضالتها في الشرع هي:

- ✓ - كل ما عارض السنة من الأقوال أو الأفعال أو العقائد.
  - ✓ - كل أمر يتقرب به إلى الله، وقد نهي عنه الشرع. *الهلة في مسجده*
  - ✓ - كل أمر لا دليل عليه من الشرع، مما يلحق بالعبادات أو العقائد.
  - ✓ - كل عبادة لم تأت كقيمتها إلا في حديث ضعيف أو موضوع. *صباح ٢٧ رجب*
  - ✓ - كل عبادة أطلقها الشارع وقيدتها الناس ببعض القيود مثل المكان والزمان أو الهيئة أو العدد مثل *الركعة الجماعية*
  - ✓ - كل أمر لا يمكن أن يشرع إلا بنص أو توقيف ولا نص عليه فهو بدعة، إلا ما كان عن صحابي.
  - ✓ - ما نص على استحبابه بعض العلماء سيما المتأخرين منهم ولا دليل عليه. *ذكر الأركان العشرة التي في زيارة أمير المؤمنين*
- \* انظر كتاب محبة الرسول بين الاتباع والابتداع.



## التعليقات البديعة على كتاب الشريعة

وَقِيلَ لَهُ: يَا جَاهِلٌ، إِنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ فَرَائِضَهُ جُمْلَةً، وَأَمَرَ نَبِيَّهُ ﷺ أَنْ يُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا أَنْزَلَ إِلَيْهِمْ قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤] فَأَقَامَ اللَّهُ تَعَالَى نَبِيَّهُ ﷺ مَقَامَ الْبَيَانِ عَنْهُ، وَأَمَرَ الْخَلْقَ بِطَاعَتِهِ، وَنَهَاهُمْ عَنْ مَعْصِيَتِهِ، وَأَمَرَهُمْ بِالْإِنْتِهَاءِ عَمَّا نَهَاهُمْ عَنْهُ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً بَيْنَ الْأَشْقَاتِ﴾ [الحشر: ٧]، ثُمَّ حَذَّرَهُمْ أَنْ يُخَالِفُوا أَمْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣] وَقَالَ ﷻ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥] ثُمَّ فَرَضَ عَلَى الْخَلْقِ طَاعَتَهُ ﷻ فِي نَيْفٍ وَثَلَاثِينَ مَوْضِعًا مِنْ كِتَابِهِ تَعَالَى وَقِيلَ لِهَذَا الْمُعَارِضِ لُسْنِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: يَا جَاهِلٌ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣] أَيْنَ تَجِدُ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى أَنَّ الْفَجْرَ رَكْعَتَانِ، وَأَنَّ الظُّهْرَ أَرْبَعٌ، وَالْعَصْرُ أَرْبَعٌ، وَالْمَغْرِبُ ثَلَاثٌ، وَأَنَّ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ أَرْبَعٌ؟ أَيْنَ تَجِدُ أَحْكَامَ الصَّلَاةِ وَمَوَاقِيتَهَا، وَمَا يُصَلِّحُهَا وَمَا يُبْطِلُهَا إِلَّا مِنْ سُنَنِ النَّبِيِّ ﷺ؟ وَمِثْلُهُ الزَّكَاةُ، أَيْنَ تَجِدُ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ مِائَتِي دِرْهَمٍ خُمُسُهُ دَرَاهِمَ، وَمِنْ عَشْرِينَ دِينَارًا نِصْفُ دِينَارٍ، وَمِنْ أَرْبَعِينَ شَاةً شَاةً، وَمِنْ خُمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ شَاةً، وَمِنْ جَمِيعِ أَحْكَامِ الزَّكَاةِ، أَيْنَ تَجِدُ هَذَا فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى؟

وَكَذَلِكَ جَمِيعُ فَرَائِضِ اللَّهِ، الَّتِي فَرَضَهَا اللَّهُ فِي كِتَابِهِ، لَا يُعْلَمُ الْحُكْمُ فِيهَا إِلَّا بِسُنَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

هَذَا قَوْلُ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ، مَنْ قَالَ غَيْرَ هَذَا خَرَجَ عَنْ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ، وَدَخَلَ فِي مِلَّةِ الْمُتَلَحِّدِينَ، نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الضَّلَالَةِ بَعْدَ الْهُدَى وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَعَنْ صَحَابَتِهِ ﷺ مِثْلُ مَا بَيَّنْتُ لَكَ فاعْلَمْ ذَلِكَ.

١٠٠ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى الْحُلَوَانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْجِمَانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ سَالِمِ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا أَلْفَيْنَ أَحَدُكُمْ مُتَكِنًا عَلَى أَرِيكَتِهِ يُلْقِيهِ الْأَمْرُ عَنِّي،

فَيَقُولُ: مَا وَجَدْنَا فِي كِتَابِ اللَّهِ اتَّبَعْنَاهُ لَمْ أَجِدْ هَذَا فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى <sup>(١)</sup>.

١٠١- وَحَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ سَهْلٍ الْأَشْثَانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ ابْنِ الْأَسْوَدِ الْعَجَلِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ سَالِمِ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا أَعْرِفَنَّ أَحَدَكُمْ مُتَّكِئًا عَلَى أَرِيكَتِهِ، يَأْتِيهِ الْأَمْرُ مِنْ أَمْرِي، مِمَّا أَمَرْتُ بِهِ، أَوْ نَهَيْتُ عَنْهُ فَيَقُولُ: لَا نَذْرِي، مَا وَجَدْنَا فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى اتَّبَعْنَاهُ» <sup>(٢)</sup>.

١٠٢- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْوَاسِطِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَرْوَزِيُّ قَالَ: أَنَا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مَعْشَرٍ قَالَ: ثنا سَعِيدٌ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «لَا أَعْرِفَنَّ أَحَدًا مِنْكُمْ أَنَاهُ عَنِّي حَدِيثٌ، وَهُوَ مُتَّكِئٌ عَلَى أَرِيكَتِهِ يَقُولُ أَتْلُ بِهِ قُرْآنًا» <sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه الشافعي (١/١٥١)، وأحمد (٨/٦)، رقم (٢٣٩١٢)، وأبو داود (٤/٢٠٠، رقم ٤٦٠٥)، والترمذي (٥/٣٧، رقم ٢٦٦٣) وابن ماجه (١/٦، رقم ١٣)، والرويانى (١/٤٧٣، رقم ٧١٦)، وابن حبان (١/١٩٠، رقم ١٣)، والطبرانى (١/٣١٦، رقم ٩٣٤)، والطحاوي في شرح المعاني (٤/٢٠٩)، والحاكم (١/١٩٠، رقم ٣٦٨)، والبيهقي في الكبرى (٧/٧٦، رقم ١٣٢١٩)، وفي دلائل النبوة (٦/٥٤٩)، وابن عبد البر في التمهيد (١/١٥٠-١٥١)، والبخاري في شرح السنة (١٠١)، والخطيب في الفقيه والمتفقه (ص ٨٨) والحديث قال عنه الترمذي: حسن صحيح، وصححه الحاكم، وأقره الذهبي، وحسنه البخاري، وصححه ابن حزم في أصول الأحكام (١/٢١٦)، وقال ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٨/٢١): هذا المعنى محفوظ عن النبي ﷺ من غير وجه، وصححه ابن القيم في مختصر الصواعق (٥٨٣)، وصححه ابن مفلح في الآداب الشرعية (٢/٢٩٢)، وصححه العلامة ابن باز في مجموع فتاواه (١/٢٢٠)، وصححه العلامة الألباني في صحيح الجامع (٧١٧٢)، وقال الشيخ مقبل في الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين (١٢٣٦): صحيح على شرط الشيخين، وصححه الأرئوط ومن معه في تحقيق المسند (٣٩/٣٠٢).

(٢) تقدم تخريجه في الحديث السابق.

(٣) أخرجه أحمد (٢/٤٨٣)، والبخاري (١٢٦ كشف الأستار) وإسناده ضعيف من أجل أبي معشر، ولأجله ضعف الحديث عبد الحق الإشبيلي في الأحكام (٧/٢)، والهيتمي في المجموع (١/١٥٤)، وأخرجه ابن ماجه (٢١) والخطيب في تاريخه (١٢/٤٤) من طريق عبد الله بن سعيد المقبري، عن جده، عن أبي هريرة، وعبد الله بن سعيد المقبري متهم بالكذب، والحديث ضعفه العلامة الألباني أيضا في الضعيفة (١٠٨٦)، وضعفه الأرئوط ومن معه في تحقيق المسند (١٤/٤٠١).

١٠٣ - أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَفِيرٍ الْأَنْصَارِيُّ قَالَ: ثنا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا حَرِيزُ بْنُ عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَوْفٍ، عَنْ الْمُقْدَامِ بْنِ مَعْدٍ يَكْرِبُ الْكِنْدِيُّ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ، أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْقُرْآنَ وَمِثْلَهُ، أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْقُرْآنَ وَمِثْلَهُ، أَلَا إِنَّهُ يُوشِكُ رَجُلٌ شَبْعَانٌ عَلَى أَرِيكَتِهِ يَقُولُ: عَلَيْكُمْ بِهَذَا الْقُرْآنِ، فَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَلَالٍ فَأَحِلُّوهُ، وَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَرَامٍ فَحَرِّمُوهُ» وَذَكَرَ الْحَدِيثَ <sup>(١)</sup>.

١٠٤ - أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَهْلٍ الْأَشْثَانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْأَسْوَدِ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْحُسَيْنِ أَنَّهُ قَالَ لِرَجُلٍ: «إِنَّكَ أَمْرٌ أَحْمَقُ، أَتَجِدُ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى الظُّهْرَ أَرْبَعًا لَا تَجْهَرُ فِيهَا بِالْقِرَاءَةِ؟ ثُمَّ عَدَدَ عَلَيْهِ الصَّلَاةَ وَالزَّكَاةَ وَنَحْوَهُمَا، ثُمَّ قَالَ: أَتَجِدُ هَذَا فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى مُفَسَّرًا؟ إِنَّ كِتَابَ اللَّهِ أَحْكَمَ ذَلِكَ، وَإِنَّ السُّنَّةَ تُفَسِّرُ ذَلِكَ» <sup>(٢)</sup>.

١٠٥ - وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَهْلٍ قَالَ: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ قَالَ: حَدَّثَنَا ثَوْبَانُ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ يَعْلَى بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ أَنَّهُ

(١) أخرجه أحمد (٤/١٣٠، رقم ١٧٢١٣)، وأبو داود (٤/٢٠٠، رقم ٤٦٠٤)، والترمذي (٢٦٦٤)، وابن زنجويه في الأموال (٦٢٠)، والطحاوي في المشكل (٤/٢٠٩)، وابن حبان (١٢)، والدارقطني (٤/٢٨٧)، والبيهقي في الكبرى (٩/٣٣٢)، وفي الدلائل (٦/٥٤٩)، والطبراني (٢٠/٢٨٣)، رقم ٦٧٠، والخطيب في الفقيه والمتفقه (١/٨٩)، وابن عبد البر في التمهيد (١/١٥٠) والحديث صحيحه ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى، وصححه الفيروزآبادي في سفر السعادة (ص ٣٥٥)، وقال الذهبي في المذهب: إسناده قوي، وقال ابن حجر في موافقة الخبر الخبر: حسن صحيح، وصححه العلامة الألباني في المشكاة (١٦٣)، وفي صحيح أبي داود، وقال الشيخ مقبل في رسالة ردود أهل العلم على الطاعنين في حديث السحر (ص ٣٤): حسن لغيره، وصححه الحويني في تحقيق تفسير ابن كثير (١/١١١-١١٢)، وقال الأرناؤوط في تحقيق المسند: إسناده صحيح رجاله ثقات رجال الصحيح غير عبد الرحمن بن أبي عرووف الجرشي فمن رجال أبي داود والنسائي وهو ثقة.

(٢) أخرجه أيضا الحاكم (١/١٠٩)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (ص ٤٨، رقم ٤٦)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٢/١٩٩٢، رقم ٢٣٤٨) وإسناده ضعيف لضعف علي بن زيد بن جدعان، وأيضاً لضعف الحسين بن علي بن الأسود.

حَدَّثَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثًا فَقَالَ رَجُلٌ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ فِي كِتَابِهِ: كَذَا وَكَذَا فَقَالَ: أَلَا أَرَاكَ تُعَارِضُ حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَعْلَمُ بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى<sup>(١)</sup>.

١٠٦ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَهْلٍ قَالَ: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَدَمَ قَالَ: حَدَّثَنَا قُطَيْبَةُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ عِيَّاشٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ أَنَّهُ رَأَى مُخْرَمًا عَلَيْهِ ثِيَابَهُ، فَهَيَّ الْمُخْرِمَ، فَقَالَ: اتَّبِنِي بِآيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى بِنَزْعِ ثِيَابِي، فَقَرَأَ عَلَيْهِ: ﴿وَمَا أَنْتُمْ بِالرُّسُولِ فَخُذُوهُ وَمَنْهُكُمْ عَنْهُ فَأَنْهَوْا﴾ [الحشر: ٧]<sup>(٢)</sup>.

١٠٧ - حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَسَنُ بْنُ عَلْوِيَةَ الْقَطَّانُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَجِّ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: إِنَّ نَاسًا يُجَادِلُونَكُمْ بِشَبَهِهِ الْقُرْآنِ، فَخُذُوهُمْ بِالسُّنَنِ، فَإِنَّ أَصْحَابَ السُّنَنِ أَعْلَمُ بِكِتَابِ اللَّهِ ﷻ<sup>(٣)</sup>.

١٠٨ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي دَاوُدَ قَالَ: حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ حَمَّادٍ رُغْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَشَجِّ قَالَ: إِنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَيَأْتِي نَاسٌ يُجَادِلُونَكُمْ بِشَبَهَاتِ الْقُرْآنِ فَخُذُوهُمْ بِالسُّنَنِ، فَإِنَّ أَصْحَابَ السُّنَنِ أَعْلَمُ بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى<sup>(٤)</sup>.

١٠٩ - وَأَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ يَعْقُوبَ الْقَاضِي قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ يَغْنِي الزَّهْرَانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ يَغْنِي ابْنَ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ قَالَ:

(١) أخرجه من طريق المصنف ابن بطة في الإبانة الكبرى (ص ٨٣، رقم ٦٠)، وأخرجه من وجه آخر الدارمي (١/ ١٥٤، رقم ٥٩٠) وإسناد الدارمي صحيح.

(٢) أخرجه من طريق المصنف ابن بطة في الإبانة الكبرى (ص ٨٤، رقم ٦١)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١١٨٢) وإسناده لين لحال الحسين بن علي بن الأسود، قال عنه الحافظ في التقریب: صدوق يخطئ كثيرًا.

(٣) أخرجه الدارمي (١/ ٦٢، رقم ١٢١)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (ص ٥٨، رقم ٦٢) و(ص ٨٦، رقم ٦٣) و(ص ٤٩٨، رقم ٧٧٦)، واللالكائي في شرح أصول السنة (١/ ١٢٣، رقم ٢٠٣)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (١٩٢٧) وهو منقطع بين بكير بن عبد الله بن الأشج، وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) تقدم في التعليق السابق.

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: «لَعَنَ اللَّهُ الْوَائِشِمَاتِ وَالْمُسْتَوْشِمَاتِ وَالْمُتَفَلِّجَاتِ لِلْحُسْنِ، الْمُغَيَّرَاتِ لِخَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى» فَبَلَغَ ذَلِكَ امْرَأَةً مِنْ بَنِي أَسَدٍ يُقَالُ لَهَا أُمُّ يَعْقُوبَ كَانَتْ تَقْرَأُ الْقُرْآنَ فَأَتَتْهُ فَقَالَتْ لَهُ: مَا حَدِيثٌ بَلَغَنِي عَنْكَ أَنَّكَ لَعَنْتَ الْوَائِشِمَاتِ وَالْمُسْتَوْشِمَاتِ وَالْمُتَفَلِّجَاتِ لِلْحُسْنِ الْمُغَيَّرَاتِ لِخَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَمَا لِي لَا أَلْعَنُ مَنْ لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، فَقَالَتْ: لَقَدْ قَرَأْتُ مَا بَيْنَ لَوْحِي الْمُصْحَفِ فَمَا وَجَدْتُ هَذَا، قَالَ: فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَيْنَ كُنْتُ قَرَأْتَهُ لَقَدْ وَجَدْتِيهِ، ثُمَّ قَالَ: ﴿وَمَا أَنْتُمْ إِلَّا الرُّسُلُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَأَنْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧] <sup>(١)</sup>.

١١٠ - أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ يَعْقُوبَ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُهْدِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْوَائِشِمَاتِ» فَذَكَرَ نَحْوَ الْحَدِيثِ قَبْلَهُ.

١١١ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَهْلٍ الْأَشْجَنِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَدَمَ قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُفَضَّلُ بْنُ الْمُهْلَهْلِ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ امْرَأَةً مِنْ بَنِي أَسَدٍ وَذَكَرَ الْحَدِيثَ نَحْوَهُ.

١١٢ - وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَهْلٍ أَيْضًا قَالَ: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَدَمَ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ عَطَاءٍ، فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ نَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩] قَالَ: إِلَى اللَّهِ، إِلَى كِتَابِ اللَّهِ، وَإِلَى الرَّسُولِ إِلَى سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ <sup>(٢)</sup>.

١١٣ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْوَاسِطِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَرْوَزِيُّ قَالَ: أَنَا الْحَوْطِيُّ عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ نَجْدَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ قَالَ: حَدَّثَنَا سَوَادَةُ بْنُ زِيَادٍ، وَعَمْرُو بْنُ مُهَاجِرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، أَنَّهُ

(١) أخرجه البخاري برقم (٤٨٨٦)، ومسلم برقم (٢١٢٥).

(٢) إسناده لين لحال الحسين بن علي بن الأسود، قال عنه الحافظ في التتريب: صدوق يخطئ كثيراً، ولكن المعنى صحيح بلا ريب، قال ابن القيم في إعلام الموقعين (١/ ٤٩-٥٠): «أجمع المسلمون على أن الرد إلى الله هو الرد إلى كتابه، والرد إلى الرسول - صلوات الله وسلامه عليه - هو الرد إليه نفسه في حياته، وإلى سنته بعد مماته».



كَتَبَ إِلَى النَّاسِ: إِنَّهُ لَا رَأْيَ لِأَحَدٍ مَعَ سُنَّةِ سَنِّهَا رَسُولُ اللَّهِ <sup>(١)</sup>.

١١٤- وَأَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ الصُّوفِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ

الْحَرَّانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عِيسَى يَعْغَبِي ابْنُ يُونُسَ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ مَكْحُولٍ قَالَ: السُّنَّةُ

سُتَتَانِ: سُنَّةُ الْإِخْذِ بِهَا فَرِيضَةً، وَتَرْكُهَا كُفْرٌ وَسُنَّةُ الْإِخْذِ بِهَا فَضِيلَةٌ، وَتَرْكُهَا إِلَيَّ غَيْرُ

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ: فِيمَا ذَكَرْتُ فِي هَذَا الْجُزْءِ مِنَ التَّمَسُّكِ بِشَرِيعَةِ الْحَقِّ، وَالْإِلَهَةِ الْوَاحِدَةِ

وَالْإِسْقَامَةَ عَلَى مَا نَدَّبَ اللَّهُ تَعَالَى إِلَيْهِ أُمَّةَ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَنَدَبَهُمْ إِلَيْهِ الرَّسُولُ ﷺ، مَا

إِذَا تَدَبَّرَهُ الْعَاقِلُ عَلِمَ أَنَّهُ قَدْ أَلْزَمَهُ التَّمَسُّكُ بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، سَبِيلَهُ إِلَى الْمَعَادِ

وَبِسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ، وَجَمِيعِ الصَّحَابَةِ عليهم السلام، وَجَمِيعِ مَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَأَثَمَةِ عليهم السلام عِلْمِهِ عليه السلام سَلَّمَ

الْمُسْلِمِينَ، وَتَرَكِ الْجِدَالَ وَالْمِرَاءَ وَالْخُصُومَةَ فِي الدِّينِ، وَلَزِمَ مُجَانِبَهُ أَهْلَ الْبِدْعِ،

وَالِإِتِّبَاعُ، وَتَرْكُ الْإِيتِدَاعِ، فَقَدْ كَفَانَا عِلْمُ مَنْ مَضَى مِنْ أَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ لَا حُجْرَ لَهُمْ

يُسْتَوْحَشُ مِنْ ذِكْرِهِمْ، مِنْ مَذَاهِبِ أَهْلِ الْبِدْعِ وَالضَّلَالَاتِ، وَاللَّهُ الْمُوفِّ لِكُلِّ رِسَالَةٍ،

وَالْمُعِينُ عَلَيْهِ (۳).

(١) أخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرى (ص ٩٩، رقم ٧٩) وإسناده حسن.

(٢) أخرجه الدارمي (١/ ١٧٧، رقم ١١٧)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (ص ٩٩، رقم ٧٩) وإسناده

محتمل للتحسين.

(٣) قال الإمام ابن القيم في كتابه أعلام الموقعين وهو يرد على أهل الرأي: وقال القائل: هذه زيادة على ما في

كتاب الله فلا تقبل ولا يعمل بها، وهذا بعينه هو الذي أخبر رسول الله ﷺ أنه سيقع وحذر منه كما في

السَّنَنُ مِنْ حَدِيثِ الْمُقَدِّمِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْقُرْآنَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ، أَلَا

يوشك رجل شعبان على أريكته يقول: عليكم بهذا القرآن فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه وما وجدتم

فيه من حرام فحمه، ألا لا يحل لكم الحمار الأهلي، ولا كل ذي ناب من السباع، ولا لقطة مال

المعاهد، في لفظ: «هـ شك أن يقعد إل حال عل، أركته فحدث يحدث، فقول: ينم، وسنكم كتاب

اللّٰهُ، فَمَا وَجَدْنَا فِيهِ حَلَالًا وَجَدْنَا فِيهِ حَرَامًا وَجَدْنَا فِيهِ حَرَامًا، وَإِنْ مَا حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَمَا

ح. و الله. قال الترمذي في حديث حسن، وقال البيهقي: إسناده صحيح.

قالوا يا رسول الله انك تعلم اننا نؤمن بك ونؤمن بالله ونؤمن بالذي بيننا وبينك ولكن الجاهلون هم الذين هم يفترون

وقال صالح بن موسى عن عبد العزيز بن ربيع عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ

إِذَا قَدْ حُكِّمَ بَيْنَهُنَّ بَعْدَ مَا كَتَبَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَلَيْسَ ذَلِكَ جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ عُسْرًا شَدِيدًا

فلا يجوز التفريق بين ما جمع الله بينهما ويرد أحدهما بالآخر، بل سكوته عما يقضى به ولا يمكن حمله =

= أن يطرد ذلك ولا الذين أصلوا هذا الأصل، بل قد نقضوه في أكثر من ثلاثمائة موضع منها ما هو مجمع عليه ومنها ما هو مختلف فيه.

والسنة مع القرآن على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون موافقة له من كل وجه؛ فيكون توارد القرآن والسنة على الحكم الواحد من باب توارد الأدلة وتظافرها.

الثاني: أن تكون بياناً لما أريد بالقرآن وتفسيراً له.

الثالث: أن تكون موجبة لحكم سكت القرآن عن إيجابه أو محرمة لما سكت عن تحريمه.

ولا تخرج عن هذه الأقسام، فلا تعارض القرآن بوجه ما، فما كان منها زائداً على القرآن فهو تشريع مبتدأ من النبي ﷺ تجب طاعته فيه، ولا تحل معصيته، وليس هذا تقديماً لها على كتاب الله، بل امتثال لما أمر الله به من طاعة رسوله، ولو كان رسول الله ﷺ لا يطاع في هذا القسم لم يكن لطاعته معنى، وسقطت طاعته المختصة به، وإنه إذا لم تجب طاعته إلا فيما وافق القرآن لا فيما زاد عليه لم يكن له طاعة خاصة تختص به، وقد قال الله تعالى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠] وكيف يمكن أحداً من أهل العلم أن لا يقبل حديثاً زائداً على كتاب الله؟ فلا يقبل حديث تحريم المرأة على عمته ولا على خالتها، ولا حديث التحريم بالرضاعة لكل ما يحرم من النسب، ولا حديث خيار الشرط، ولا أحاديث الشفعة، ولا حديث الرهن في الحضر مع أنه زائد على ما في القرآن، ولا حديث ميراث الجدة، ولا حديث تخير الأمة إذا أعتقت تحت زوجها، ولا حديث منع الحائض من الصوم والصلاة، ولا حديث وجوب الكفارة على من جامع في نهار رمضان، ولا أحاديث إحداد المتوفى عنها زوجها مع زيادتها على ما في القرآن من العدة، فهلا قلتم: إنها نسخ للقرآن وهو لا ينسخ بالسنة، وكيف أوجبتم الوتر مع أنه زيادة محضة على القرآن بخبر مختلف فيه؟ وكيف زدتم على كتاب الله فجوزتم الوضوء بنبذ التمر بخبر ضعيف؟ وكيف زدتم على كتاب الله فشرطتم في الصداق أن يكون أقله عشرة دراهم بخبر لا يصلح البتة وهو زيادة محضة على القرآن؟ اهـ (من أراد التوسع فعليه بأصل الكتاب)

\* قال الشيخ الألباني في كتابه «الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام»:

الفصل الأول: وجوب الرجوع إلى السنة وتحريم مخالفتها

أيها الإخوان الكرام: إن من المتفق عليه بين المسلمين الأولين كافة أن السنة النبوية - على صاحبها أفضل الصلاة والسلام - هي المرجع الثاني والأخير في الشرع الإسلامي في كل نواحي الحياة من أمور غيبية اعتقادية، أو أحكام عملية أو سياسية أو تربوية وأنه لا يجوز مخالفتها في شيء من ذلك لرأي أو اجتهد أو قياس كما قال الإمام الشافعي رحمه الله في آخر «الرسالة»: «لا يحل القياس والخبر موجود» ومثله ما اشتهر عند المتأخرين من علماء الأصول: «إذا ورد الأثر بطل النظر»، «لا اجتهد في مورد النص» ومستندهم في ذلك الكتاب الكريم والسنة المطهرة.



\* القرآن يأمر بالاحتكام إلى سنة الرسول ﷺ:

أما الكتاب ففيه آيات كثيرة أجتزئ بذكر بعضها في هذه المقدمة على سبيل الذكرى ﴿فَإِنَّ الذِّكْرَ نَافِعُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الذاريات: ٥٥]:

١ - قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَىٰ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ [الأحزاب: ٣٦].

٢ - وقال ﷺ: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْدُمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْقَوَا اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الحجرات: ١]

٣ - وقال: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ﴾ [آل عمران: ٣٢]

٤ - وقال عز من قائل: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ (٣٨) ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّىٰ فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِظًا﴾ [النساء: ٧٩، ٨٠]

٥ - وقال: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]

٦ - وقال: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾.

[الأنفال: ٤٦]

٧ - وقال: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاحْذَرُوا فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِكَ الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [المائدة: ٩٢]

٨ - وقال: ﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ لِيُنْصِتَ لَكُمْ كَدْعَاءِ بَعْضِكُمْ بِبَعْضٍ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَسْتَلْلُونَ مِنْكُمْ لِيُؤَادَّ فَلَاحِذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِمْ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]

٩ - وقال: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَهٌِ مُخْتَصِرٌ﴾ [الأنفال: ٢٤]

١٠ - وقال: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ (٣٩) ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ [النساء: ١٣ - ١٤]

١١ - وقال: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ (٦٠) ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتُ الْمُسْتَفِيقِينَ يُصَدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا﴾ [النساء: ٦٠ - ٦١]

١٢ - وقال سبحانه: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (٥١) ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَخَشِيَ اللَّهَ وَتَقَرَّبَ إِلَى اللَّهِ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ [النور: ٥١، ٥٢]

١٣ - وقال: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَنْهَنكُمْ عَنْهُ فَأَنْهَوْا وَأَتَقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الحشر: ٧]

١٤ - وقال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَذِكْرًا﴾

[الأحزاب: ٢١]

١٥ - وقال: ﴿وَالنَّجِيرِ إِذَا هَوَىٰ ۖ ① مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ۖ ② وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۚ ③ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾

[النجم: ١ - ٤]

١٦ - وقال تبارك وتعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]  
إلى غير ذلك من الآيات المباركات.

\* الأحاديث الداعية إلى اتباع النبي ﷺ في كل شيء.

وأما السنة ففيها الكثير الطيب مما يوجب علينا اتباعه عليه الصلاة والسلام اتباعا عاما في كل شيء من أمور ديننا واليكم النصوص الثابتة منها:

١ - عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبى» قالوا: ومن يأبى؟ قال: «من أطاعني دخل الجنة ومن عصاني فقد أبى». أخرجه البخاري في صحيحه «كتاب الاعتصام».

٢ - عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: «جاءت ملائكة إلى النبي ﷺ وهو نائم فقال بعضهم: إنه نائم وقال بعضهم: إن العين نائمة والقلب يقظان فقالوا: إن لصاحبكم هذا مثلا فاضربوا له مثلا فقالوا: مثله كمثل رجل بنى دارا وجعل فيه مأدبة وبعث داعيا فمن أجاب الداعي دخل الدار وأكل من المأدبة ومن لم يجب الداعي لم يدخل الدار ولم يأكل من المأدبة فقالوا: أولوها يفقهها فقال بعضهم: إنه نائم وقال بعضهم: إن العين نائمة والقلب يقظان فقالوا فالدار الجنة والداعي محمد ﷺ فمن أطاع محمدا ﷺ فقد أطاع الله ومن عصى محمدا ﷺ فقد عصى الله ومحمد ﷺ فرق بين الناس» أخرجه البخاري أيضا.

السير

٣ - عن أبي موسى رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال:

«إنما مثلي ومثل ما بعني الله به كمثل رجل أتى قوما فقال: يا قوم إني رأيت الجيش بعيني وإني أنا النذير العريان فالتجاء التجاء فأطاعه طائفة من قومه فأدلجوا فانطلقوا على مهلهم فنجوا وكذبت طائفة منهم فأصبحوا مكانهم فصبحهم الجيش فأهلكهم واجتاحهم فذلك مثل من أطاعني فاتبع ما جئت به ومثل من عصاني وكذب بما جئت به من الحق» أخرجه البخاري ومسلم.

٤ - عن أبي رافع رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:

«لا ألفين أحذكم متكتا على أريكته يأتيه الأمر من أمري مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول: لا أدري ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه وإلا فلا». رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه وابن ماجه والطحاوي وغيرهم بسند صحيح

٥ - عن المقدم بن معدي كرب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول: عليكم بهذا القرآن فما وجدتم فيه حلال فأحلوه وما وجدتم فيه من حرام فحرموه وإن ما حرم رسول الله كما حرم الله ألا لا يحل لكم الحمار الأهلي ولا كل ذي ناب من السباع ولا لقطة معاهد إلا أن يستغني عنها صاحبها ومن نزل بقوم فعليه أن يقرؤهم فإن لم يقرؤهم فله أن يعقبهم بمثل قراه». رواه أبو داود والترمذي والحاكم وصححه وأحمد بسند صحيح.



٦ - عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:

« تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهم » ما تمسكنم بهما « كتاب الله وسنتي ولن يتفرقا حتى يردا على الحوض ». أخرجه مالك ومرسلا والحاكم مسندا وصححه.  
ما تدل عليه النصوص السابقة:

وفي هذه النصوص من الآيات والأحاديث أمور هامة جدا يمكن إجمالها فيما يلي:

١ - أنه لا فرق بين قضاء الله وقضاء رسوله وأن كلا منهما ليس للمؤمن الخيرة في أن يخالفهما وأن عصيان الرسول ﷺ كعصيان الله تعالى وأنه ضلال مبین.

٢ - أنه لا يجوز التقدم بين يدي الرسول ﷺ كما لا يجوز التقدم بين يدي الله تعالى وهو كناية عن عدم جواز مخالفة سنته ﷺ قال الإمام ابن القيم في « إعلام الموقعين »: « أي لا تقولوا حتى يقول وتأمروا حتى يأمر ولا تفتوا حتى يفتي ولا تقطعوا أمرا حتى يكون هو الذي يحكم فيه ويمضي ».

٣ - أن المطيع للرسول ﷺ مطيع لله تعالى.

٤ - أن التولي عن طاعة الرسول ﷺ إنما هو من شأن الكافرين.

٥ - وجوب الرد والرجوع عند التنازع والاختلاف في شيء من أمور الدين إلى الله وإلى الرسول ﷺ قال ابن القيم: « فأمر تعالى بطاعته وطاعة رسوله وأعاد الفعل ( يعني قوله: وأطيعوا الرسول ) إعلاما بأن طاعته تجب استقلالاً من غير عرض ما أمر به على الكتاب بل إذا أمر وجبت طاعته مطلقاً سواء كان ما أمر به في الكتاب أو لم يكن فيه فإنه أوتي الكتاب ومثله معه ولم يأمر بطاعة أولي الأمر استقلالاً بل حذف الفعل وجعل طاعتهم في ضمن طاعة الرسول ».

ومن المتفق عليه عند العلماء أن الرد إلى الله إنما هو الرد إلى كتابه والرد إلى الرسول هو الرد إليه في حياته وإلى سنته بعد وفاته وأن ذلك من شروط الإيمان.

٦ - أن الرضى بالتنازع بترك الرجوع إلى السنة للخلاص من هذا التنازع سبب هام في نظر الشرع لإخفاق المسلمين في جميع جهودهم ولذهاب قوتهم وشوكتهم. (محل الشك للمفسرين هو الربا)

٧ - التحذير من مخالفة الرسول ﷺ لما لها من العاقبة السيئة في الدنيا والآخرة.

٨ - استحقاق المخالفين لأمره ﷺ الفتنة في الدنيا والعذاب الأليم في الآخرة.

٩ - وجوب الاستجابة لدعوة الرسول ﷺ وأمره وأنها سبب الحياة الطيبة والسعادة في الدنيا والآخرة.

١٠ - أن طاعة النبي ﷺ سبب لدخول الجنة والفوز العظيم وأن معصيته وتجاوز حدوده سبب لدخول النار والعذاب المهين.

١١ - أن من صفات المنافقين الذين يتظاهرون بالإسلام ويبطنون الكفر أنهم إذا دعوا إلى أن يتحاكموا إلى الرسول ﷺ وإلى سنته لا يستجيبون لذلك بل يصدون عنه صدوداً.

١٢ - أن المؤمنين على خلاف المنافقين فإنهم إذا دعوا إلى التحاكم إلى الرسول ﷺ يبادروا إلى الاستجابة لذلك وقالوا بلسان حالهم ومقالهم: « سمعنا وأطعنا » وأنهم بذلك يصيرون مفلحين

= ويكونون من الفائزين بجنت النعيم.

- ١٣ - كل ما أمرنا به الرسول ﷺ يجب علينا اتباعه فيه كما يجب علينا أن ننتهي عن كل ما نهانا عنه.
- ١٤ - أنه ﷺ أسوتنا وقدوتنا في كل أمور ديننا إذا كنا ممن يرجو الله واليوم الآخر.
- ١٥ - أن كل ما نطق به رسول الله ﷺ مما له صلة بالدين والأمر الغيبية التي لا تعرف بالعقل ولا بالتجربة فهو وحى من الله إليه ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبُطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ [فصلت: ٤٢].
- ١٦ - أن سنته ﷺ هي بيان لما أنزل إليه من القرآن.
- ١٧ - أن القرآن لا يغني عن السنة بل هي مثله في وجوب الطاعة والاتباع وأن المستغني به عنها مخالف للرسول عليه الصلاة والسلام غير مطيع له فهو بذلك مخالف لما سبق من الآيات.
- ١٨ - أن ما حرم رسول الله ﷺ مثل ما حرم الله وكذلك كل شيء جاء به رسول الله ﷺ مما ليس في القرآن فهو مثل ما لو جاء في القرآن لعموم قوله: «ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه».
- ١٩ - أن العصمة من الانحراف والضلال إنما هو التمسك بالكتاب والسنة وأن ذلك حكم مستمر إلى يوم القيامة فلا يجوز التفريق بين كتاب الله وسنة نبيه ﷺ تسليما كثيرا.

\* لزوم اتباع السنة على كل جيل في العقائد والأحكام:

أيها الأخوة الكرام هذه النصوص المتقدمة من الكتاب والسنة كما أنها دلت دلالة قاطعة على وجوب اتباع السنة اتباعا مطلقا في كل ما جاء به النبي ﷺ وأن من لم يرض بالتحاكم إليها والخضوع لها فليس مؤمنا فإني أريد أن ألفت نظركم إلى أنها تدل بعموماتها وإطلاقاتها على أمرين آخرين هامين أيضا:

الأول: أنها تشمل كل من بلغته الدعوة إلى يوم القيامة وذلك صريح في قوله تعالى: ﴿لَا تُذِرْكُم بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩]، وقوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ [سبا: ٢٨]، وفسره ﷺ بقوله في الحديث: «وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة وبعث إلى الناس كافة» متفق عليه، وقوله: «والذي نفسي بيده لا يسمع بي رجل من هذه الأمة ولا يهودي ولا نصراني ثم لم يؤمن بي إلا كان من أهل النار» رواه مسلم وابن منده وغيرهما.

والثاني: أنها تشمل كل أمر من أمور الدين لا فرق بين ما كان منه عقيدة علمية أو حكما عمليا أو غير ذلك فكما كان يجب على كل صحابي أن يؤمن بذلك كله حين يبلغه من النبي ﷺ أو من صحابي آخر عنه كان يجب كذلك على التابعي حين يبلغه عن الصحابي فكما كان لا يجوز للصحابي مثلا أن يرد حديث النبي ﷺ إذا كان في العقيدة بحجة أنه خبر آحاد سمعه عن صحابي مثله عنه ﷺ فكذلك لا يجوز لمن بعده أن يرده بالحجة نفسها ما دام أن المخبر به ثقة عنده وهكذا ينبغي أن يستمر الأمر إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وقد كان الأمر كذلك في عهد التابعين والأئمة المجتهدين كما سيأتي النص بذلك عن الإمام الشافعي رحمه الله تعالى.

## تمر الجزء الأول، ويليه الجزء الثاني، وأول: باب: ذكر الجدال والنصوصات فاعل الدين

= \* تحكم الخلف بالسنة بدل التحاكم إليها:

ثم خلف من بعدهم خلف أضاعوا السنة النبوية وأهملوها بسبب أصول تبناها بعض علماء الكلام وقواعد زعمها بعض علماء الأصول والفقهاء المقلدين كان من نتائجها الإهمال المذكور الذي أدى بدوره إلى الشك في قسم كبير منها ورد قسم آخر منها لمخالفتها لتلك الأصول والقواعد فتبدلت الآية عند هؤلاء فبدل أن يرجعوا بها إلى السنة ويتحاكموا إليها فقد قلبوا الأمر ورجعوا بالسنة إلى قواعدهم وأصولهم فما كان منها موافقا لقواعدهم قبلوه وإلا رفضوه وبذلك انقطعت الصلة التامة بين المسلم وبين النبي ﷺ وخاصة عند المتأخرين منهم فعادوا جاهلين بالنبي ﷺ وعقيدته وسيرته وعبادته وصيامه وقيامه وحجه وأحكامه وفتاويه فإذا سئلوا عن شيء من ذلك أجابوك إما بحديث ضعيف أو لا أصل له أو بما في المذهب الفلاني فإذا اتفق أنه مخالف للحديث الصحيح وذكروا به لا يذكرون ولا يقبلون الرجوع إليه لشبهات لا مجال لذكرها الآن وكل ذلك سببه تلك الأصول والقواعد المشار إليها وسيأتي قريباً ذكر بعضها إن شاء الله تعالى، ولقد عم هذا الوباء وطم كل البلاد الإسلامية والمجالات العلمية والكتب الدينية إلا نادراً فلا تجد من يفتي فيها على الكتاب والسنة إلا أفراداً قليلين غرباء بل جماهيرهم يعتمدون فيها على مذهب من المذاهب الأربعة وقد يتعدونها إلى غيرها إذا وجدوا في ذلك مصلحة - كما زعموا - وأما السنة فقد أصبحت عندهم نسياً منسياً إلا إذا اقتضت المصلحة عندهم الأخذ بها كما فعل بعضهم بالنسبة لحديث ابن عباس في الطلاق بلفظ ثلاث وأنه كان على عهد النبي ﷺ طلقة واحدة فقد أنزلوها منزلة بعض المذاهب المرجوحة وكانوا قبل أن يتبنوه يحاربونه ويحاربون الداعي إليه.

\* غربة السنة عند المتأخرين:

وإن مما يدل على غربة السنة في هذا الزمان وجهل أهل العلم والفتوى بها جواب إحدى المجلات الإسلامية السيارة عن سؤال: «هل تبعت الحيوانات...» ونصه: قال الإمام الألوسي في تفسيره: «ليس في هذا الباب - يعني بعث الحيوانات - نص من كتاب أو سنة يعول عليه يدل على حشر غير الثقلين من الوحوش والطيور»

هذا كل ما اعتمده المحجيب وهو شيء عجيب يدلكم على مبلغ إهمال أهل العلم - فضلاً عن غيرهم - لعلم السنة فقد ثبت فيها أكثر من حديث واحد يصرح بأن الحيوانات تحشر ويقتص لبعضها من بعض من ذلك حديث مسلم في «صحيحه»: «لنؤدون الحقوق إلى أهلها حتى يقاد للشاة الجلحاء من الشاة القرناء». وثبت عن ابن عمرو وغيره أن الكافر حين يرى هذا القصاص يقول: «يَكَلِّتُنِي كُتُّ رَبِّا» [النبأ: ٤٠] انتهى. انظر كتاب تحذير أولي النهى من الأحاديث التي لا أصل لها (٣/ ١٢٧-١٣٨).

## الجزء الثاني

### بَابُ ذَمِّ الْجِدَالِ وَالْخُصُومَاتِ فِي الدِّينِ

١١٥ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْوَاسِطِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُرُوزِيُّ قَالَ: أَنَا يَعْلَى بْنُ عُبَيْدٍ قَالَ: نَا الْحَجَّاجُ بْنُ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي غَالِبٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا ضَلَّ قَوْمٌ بَعْدَ هُدًى كَانُوا عَلَيْهِ إِلَّا أَوْتُوا الْجِدَلَ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿مَاضِرْبُوهُ لَكَ إِجْدَالًا بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾» <sup>(١)</sup> [الزخرف: ٥٨].

١١٦ - وَحَدَّثَنَا أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ بْنُ أَيُّوبَ السَّقَطِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا مَحْفُوظُ بْنُ أَبِي تَوْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ الْعَبْدِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي غَالِبٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا ضَلَّ قَوْمٌ بَعْدَ هُدًى كَانُوا عَلَيْهِ إِلَّا أَوْتُوا الْجِدَلَ، ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿مَاضِرْبُوهُ لَكَ إِجْدَالًا بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾» <sup>(٢)</sup> [الزخرف: ٥٨].

١١٧ - وَحَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ أَيُّوبَ السَّقَطِيُّ، أَيُّضًا قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ الْجَرَّائِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا كَثِيرُ بْنُ مَرْوَانَ الْفَلَسْطِينِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ الدَّمَشَقِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو

(١) أخرجه أحمد (٢٥٢/٥)، رقم (٢٢٢١٨)، والترمذي (٣٧٨/٥)، رقم (٣٢٥٣)، وابن ماجه (١٩/١)، رقم (٤٨)، والطبراني (٢٧٧/٨)، رقم (٨٠٦٧)، والحاكم (٤٨٦/٢)، رقم (٣٦٧٤)، والعقيلي في الضعفاء (٢٨٦/١) ترجمة ٣٤٧ حجاج بن دينار الواسطي، وابن عدي (١٦١٣/٤)، والسهامي في تاريخ جرجان (ص ٧٤)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١١٤/١)، وابن أبي عاصم في السنة (٤٨/١) وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٩٦-٩٧) وغيرهم والحديث ضعفه العقيلي، وقال الترمذي: حسن صحيح، إنما نعرفه من حديث حجاج بن دينار، وحجاج ثقة مقارب الحديث، وأبو غالب اسمه حزور، وقال الحاكم: حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي، وحسنه ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٦٥٤/٥)، وحسنه ابن مفلح في الآداب الشرعية (٢٢٣/١)، وحسنه العلامة الألباني في صحيح الجامع (٥٦٣٣)، وقال الشيخ مقبل في الجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين (١٠٦/١): حسن صحيح، وقال الحويني في تحقيق كتاب الصمت (١٠٣/١): إسناده ضعيف وهو حديث حسن، وقال الأرناؤوط في تحقيق المسند: حديث حسن بطرقه وشواهده.

(٢) تقدم تخريجه في التعليق السابق.



عزف المجدد - المجموعه المجلد العاشر  
- رد القلم وعليته عنه قصه باليه

## التعليقات البديعة على كتاب الشريعة

أمراد - المجموعه المجلد العاشر  
المجلد العاشر  
خلفه واهلها به كثير  
معرض

الذِّدَاءُ، وَأَبُو أَمَامَةَ، وَوَائِلَةُ بْنُ الْأَسْقَعِ، وَأَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالُوا: خَرَجَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ نَتَمَارَى فِي شَيْءٍ مِنَ الدِّينِ، فَغَضِبَ غَضَبًا شَدِيدًا لَمْ يَغْضَبْ مِثْلَهُ، ثُمَّ قَالُوا: «أَبْهَذَا أَنْتَهَرْنَا، فَقَالَ: «يَا أُمَّةُ مُحَمَّدٍ، لَا تَهَيِّجُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ وَهَجَ النَّارِ - ثُمَّ قَالَ ﷺ: «أَبْهَذَا أَمَرْتُمْ؟ أَوْ لَيْسَ عَنْ هَذَا نُهَيْتُمْ، أَوْ لَيْسَ إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِهَذَا؟ - ثُمَّ قَالَ ﷺ: -  
ذُرُوا الْمِرَاءَ لِقَلَّةِ خَيْرِهِ، ذُرُوا الْمِرَاءَ، فَإِنَّ نَفْعَهُ قَلِيلٌ، وَيَهَيِّجُ الْعَدَاوَةَ بَيْنَ الْإِخْوَانِ، ذُرُوا الْمِرَاءَ، فَإِنَّ الْمِرَاءَ لَا تَوْمَنُ فِتْنَتُهُ، ذُرُوا الْمِرَاءَ، فَإِنَّ الْمِرَاءَ يُورِثُ الشُّكَّ وَيُحْبِطُ الْعَمَلَ، ذُرُوا الْمِرَاءَ، فَإِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يُمَارِي، ذُرُوا الْمِرَاءَ، فَإِنَّ الْمُمَارِي قَدْ تَمَّتْ حَسْرَتُهُ، ذُرُوا الْمِرَاءَ، فَكَفَى بِكَ إِثْمًا لَا تَزَالُ مُمَارِيًا، ذُرُوا الْمِرَاءَ فَإِنَّ الْمُمَارِي لَا أَشْفَعُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، ذُرُوا الْمِرَاءَ، فَإِنَّا زَعِيمٌ بِثَلَاثَةِ آيَاتٍ فِي الْجَنَّةِ: فِي وَسْطِهَا، وَرِبَاضِهَا، وَأَعْلَاهَا لِمَنْ تَرَكَ الْمِرَاءَ وَهُوَ صَادِقٌ، ذُرُوا الْمِرَاءَ، فَإِنَّهُ أَوَّلُ مَا نَهَانِي رَبِّي تَعَالَى عَنْهُ بَعْدَ عِبَادَةِ الْأَوْثَانِ، وَشُرْبِ الْخَمْرِ، ذُرُوا الْمِرَاءَ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ آيَسَ أَنْ يُعْبَدَ وَلَكِنَّهُ قَدْ رَضِيَ مِنْكَ بِالْتَّخْرِيشِ، وَهُوَ الْمِرَاءُ فِي الدِّينِ، ذُرُوا الْمِرَاءَ، فَإِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ افْتَرَقُوا عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَالنَّصَارَى عَلَى اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَإِنْ أُمْنِي سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثَلَاثِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهَا عَلَى الضَّلَالَةِ، إِلَّا السَّوَادَ الْأَعْظَمَ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا السَّوَادُ الْأَعْظَمُ؟ قَالَ: «مَنْ كَانَ عَلَى مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي، مَنْ لَمْ يُمَارَ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى وَلَمْ يُكْفَرْ أَحَدًا مِنَ أَهْلِ التَّوْحِيدِ بِذَنْبٍ» وَذَكَرَ الْحَدِيثَ <sup>(١)</sup>.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ: لَمَّا سَمِعَ هَذَا أَهْلُ الْعِلْمِ مِنَ التَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنْ أُمَّةِ الْمُسْلِمِينَ لَمْ يُمَارُوا فِي الدِّينِ، وَلَمْ يُجَادِلُوا، وَحَذَرُوا الْمُسْلِمِينَ الْمِرَاءَ وَالْجِدَالَ،

(١) أخرجه الطبراني (١٥٢/٨)، رقم (٧٦٥٩)، وابن عدي في الكامل (٢٠٨٩/٦)، وابن حبان في المجروحين (٢٢٥/٢)، ترجمة ٨٩٩ كثير بن مروان، وابن بطة في الإبانة الكبرى (ص ٣٦١)، رقم (٥١١)، والديلمي في مسند الفردوس (٣٠١/٥)، رقم (٨٢٥٤) والحديث قال عنه ابن حبان في المجروحين: منكر، وقال العراقي في المغني (٢٢٤/٢): إسناده ضعيف، وقال الهيثمي (٢٥٩/٧): فيه كثير بن مروان وهو ضعيف جدًا، وضعف الحديث أيضا الهيثمي في الزواجر (١٢٢/١)، والغزي في إتقان ما يحسن (٢٧٢/١)، وقال الألباني في ضعيف الترغيب (١١٤): موضوع.  
(تنبيه): بعض الفقرات الواردة في هذا الحديث صحت في أحاديث أخرى.

وَأَمْرُوهُمْ بِالْأَخْذِ بِالسُّنَنِ، وَبِمَا كَانَ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ رضي الله عنهم، وَهَذَا طَرِيقُ أَهْلِ الْحَقِّ مِمَّنْ وَفَّقَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَسَنَذْكُرُ عَنْهُمْ مَا دَلَّ عَلَى مَا قُلْنَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

١١٨ - حَدَّثَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ وَاسِعٍ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «إِيَّاكُمْ وَالْمِرَاءَ فَإِنَّهَا سَاعَةُ جَهْلِ الْعَالِمِ، وَبِهَا يَبْتَغِي الشَّيْطَانُ زَلَّتُهُ»<sup>(١)</sup>.

١١٩ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْوَاسِطِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَرْوَزِيُّ، قَالَ حَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ النُّعْمَانِ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ وَاسِعٍ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: إِنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «إِيَّاكُمْ وَالْمِرَاءَ، فَإِنَّهَا سَاعَةُ جَهْلِ الْعَالِمِ، وَبِهَا يَبْتَغِي الشَّيْطَانُ زَلَّتُهُ»<sup>(٢)</sup>.

١٢٠ - وَحَدَّثَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: ثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ قَالَ: كَانَ أَبُو قَلَابَةَ يَقُولُ: «لَا تُجَالِسُوا أَهْلَ الْأَهْوَاءِ، وَلَا تُجَادِلُوهُمْ، فَإِنِّي لَا أَمْنُ أَنْ يَغْمِسُوكُمْ فِي الضَّلَالَةِ، أَوْ يُلْبِسُوا عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ بَعْضَ مَا لُبَسَ عَلَيْهِمْ»<sup>(٣)</sup>.

١٢١ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ أَيُّوبَ السَّقَطِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا هُشَيْنُ بْنُ بَشِيرٍ، عَنِ الْعَوَّامِ بْنِ حَوْشَبٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ قَالَ: الْخُصُومَاتُ فِي الدِّينِ تُخْبِطُ الْأَعْمَالَ<sup>(٤)</sup>. (نقول هنا عهد المناظرة نفسها (اجرها)

(١) أخرجه الدارمي في (١/ ٩١، رقم ٤٠٢)، وعبد الله بن أحمد في زوائده على الزهد لأبيه (١/ ص ٢٥١)، والفريابي في القدر (١/ رقم ٣٨٣)، وابن أبي الدنيا في الصمت وآداب اللسان (رقم ١٢٥)، ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٥٨/ ص ١٤٥)، وأبو إسماعيل الأنصاري في ذم الكلام وأهله (٥/ رقم ٨١٤)، وأبو نعيم في الحلية (٢/ ص ٢٩٤) وإسناده صحيح إلى مسلم بن يسار.

(٢) تقدم تخريجه في التعليق السابق.

(٣) أخرجه الدارمي في (١/ رقم ٣٩١)، وابن سعد في الطبقات الكبرى (٧/ ص ١٨٤)، والفريابي في القدر (١/ رقم ٣٧٠)، وابن أبي زمنين في رياض الجنة (١/ رقم ٢٣٦)، والبيهقي في (الاعتقاد) (ص ٢٣٨)، وفي الشعب (٧/ ص ٦٠، رقم: ٩٤٦١)، وفي القضاء والقدر (١/ رقم ٤٦٠)، وأبو نعيم في الحلية (٢/ ٢٨٧)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٨/ ص ٢٩٨، ٢٩٩) وإسناده صحيح.

(٤) أخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرى (ص ٣٧٥، رقم ٥٤١)، وأبو إسماعيل الأنصاري في ذم الكلام وأهله (٥/ رقم ٧٨٥)، وأبو نعيم في الحلية (٢/ ص ٣٠١)، واللالكائي في اعتقاد أهل السنة

١٢٢- وَحَدَّثَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ: مَنْ جَعَلَ دِينَهُ غَرَضًا لِلْخُصُومَاتِ أَكْثَرَ التَّنْقُلِ<sup>(١)</sup>.

١٢٣- وَحَدَّثَنَا الْفَرِيَابِيُّ، أَيُّضًا قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ الْحِزَامِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا مَعْنُ بْنُ عِيسَى قَالَ: أَنْصَرَفَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ يَوْمًا مِنَ الْمَسْجِدِ، وَهُوَ مُتَكَبِّرٌ عَلَى يَدَيْهِ فَلَحَقَهُ رَجُلٌ يَقَالُ لَهُ: أَبُو الْجَوَيْرِيَّةِ كَانَ يَتَّبِعُهُم بِالْإِزْجَاءِ، فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ اسْمَعْ مِنِّي شَيْئًا أَكَلَمْتُكَ بِهِ وَأَحَاجُّكَ وَأُخْبِرُكَ بِرَأْيِي قَالَ: فَإِنْ غَلَبْتَنِي؟ قَالَ: إِنْ غَلَبْتُكَ اتَّبَعْتَنِي قَالَ: فَإِنْ جَاءَ رَجُلٌ آخَرُ، فَكَلَّمْنَا فَعَلَبْنَا؟ قَالَ: نَتَّبِعُهُ، قَالَ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ: يَا عَبْدَ اللَّهِ، بَعَثَ اللَّهُ ﷺ مُحَمَّدًا ﷺ بِدِينٍ وَاحِدٍ، وَأَرَاكَ تَتَقَلَّبُ مِنْ دِينٍ إِلَى دِينٍ قَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: مَنْ جَعَلَ دِينَهُ غَرَضًا لِلْخُصُومَاتِ أَكْثَرَ التَّنْقُلِ<sup>(٢)</sup>.

١٢٤- وَحَدَّثَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: ثنا مُحَمَّدُ بْنُ دَاوُدَ الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى قَالَ ثنا مَخْلَدٌ، عَنْ هِشَامِ يَعْنِي ابْنَ حَسَّانَ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى الْحَسَنِ فَقَالَ: يَا أَبَا سَعِيدٍ، تَعَالَ حَتَّى أَخَاصِمَكَ فِي الدِّينِ، فَقَالَ الْحَسَنُ: أَمَا أَنَا فَقَدْ أَبْصَرْتُ دِينِي، فَإِنْ كُنْتَ أَضَلَلْتَ دِينَكَ فَالْتِمِسْهُ<sup>(٣)</sup>.

= (١/ رقم ٢٢١)، والأصبهاني في الحجة (ص ٢٤٩)، وأخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٢/ ص ٩٣) من قول العوام بن حوشب، وهو أثر صحيح.

(١) إسناده صحيح. أخرجه الدارمي في (١/ ٣٠٤)، والفريابي في القدر رقم (٣٨٤، ٣٨٥)، وابن سعد في الطبقات الكبرى (٥/ ص ٣٧١)، والأصبهاني في الحجة (ق ٢/ ٢٠)، وابن البناء (ق ٣/ ١)، واللالكائي في اعتقاد أهل السنة (١/ رقم ٢١٦)، وابن أبي الدنيا في الصمت رقم (١٦١، ٦٧٠)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (ص ٣٧٦، رقم ٥٤٤، ٥٤٨)، والخطيب في الفقيه والمتفقه (١/ ص ٥٦٢)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٢/ ص ٩٣).

(٢) إسناده حسن. أخرجه أيضا من طريق المصنف ابن بطة في الإبانة الكبرى (ص ٣٨٢، رقم ٥٦٢).

(٣) أخرجه الفريابي في القدر رقم (٣٨٠)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (ص ٣٨٤، رقم ٥٦٥)، والأصبهاني في الحجة (ق ٢/ ٢١)، من هذا الوجه، ورواية هشام بن حسان عن الحسن فيها مقال، ولكنه توبع، تابعه حوشب بن مسلم الثقفي، كما عند اللالكائي في اعتقاد أهل السنة (١/ ٢١٥) من طريق محمد بن عاصم القرشي قال حدثنا حوشب عن الحسن ولكن محمد بن عاصم القرشي ذكره البخاري في التاريخ الكبير، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا ومثله

١٢٥- وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْوَاسِطِيُّ قَالَ: ثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ مَسْعَدَةَ قَالَ: كَانَ عِمْرَانُ الْقَصِيرُ يَقُولُ: إِيَّاكُمْ وَالْمُنَازَعَةَ وَالْخُصُومَةَ، وَإِيَّاكُمْ وَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَقُولُونَ أَرَأَيْتَ أَرَأَيْتَ<sup>(١)</sup>.

١٢٦- وَحَدَّثَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْخَطَّابِ، زِيَادُ بْنُ يَحْيَى قَالَ: ثنا سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سَلَامُ بْنُ أَبِي مُطِيعٍ: أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ الْأَهْوَاءِ قَالَ لَأَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيَّ يَا أَبَا بَكْرٍ؟ أَسَأَلْتُكَ عَنْ كَلِمَةٍ قَالَ: فَوَلَّى أَيُّوبُ، وَجَعَلَ يُشِيرُ بِإِصْبَعِهِ: وَلَا نِصْفَ كَلِمَةٍ وَلَا نِصْفَ كَلِمَةٍ<sup>(٢)</sup>.

١٢٧- وَحَدَّثَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ قَالَ سَمِعْتُ جَدِّي، أَسْمَاءَ بْنَ خَارِجَةَ يُحَدِّثُ قَالَ: دَخَلَ رَجُلَانِ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ، فَقَالَا: يَا أَبَا بَكْرٍ نَحَدِّثُكَ بِحَدِيثٍ؟ قَالَ: لَا، قَالَا: فَتَقْرَأُ عَلَيْكَ آيَةً مِنْ كِتَابِ اللَّهِ ﷻ؟ قَالَ: لَا، لَتَقُومَنَّ عَنِّي أَوْ لَا قُومَنَّ<sup>(٣)</sup>.

١٢٨- وَحَدَّثَنَا ابْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ أَيُّوبَ الْأَنْطَاكِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَتَّابُ بْنُ بَشِيرٍ، عَنْ خُصَيْفٍ، قَالَ: مَكْتُوبٌ فِي التَّوْرَةِ يَا مُوسَى لَا تُخَاصِمَ أَهْلَ الْأَهْوَاءِ يَا مُوسَى لَا تُجَادِلَ أَهْلَ الْأَهْوَاءِ، فَيَقَعَ فِي قَلْبِكَ شَيْءٌ، فَيَرِدِيكَ فَيَدْخِلَكَ النَّارَ<sup>(٤)</sup>.  
١٢٩- قَالَ زُهَيْرٌ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ مَرْوَانَ بْنَ شُجَاعٍ

= هذا يكون مجهول ، ولا ينفعه توثيق ابن حبان له بذكره له في ثقاته لما هو معروف عن ابن حبان من توثيقه المجاهيل .

(١) أسنده حسن. أخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرى (ص ٤٠٥ ، رقم ٦١٦).

(٢) أسنده صحيح. أخرجه الدارمي في سننه (١/ ٩١ ، رقم ٤٠٤) وابن بطة في الإبانة الكبرى (ص ٣١٠ ، رقم ٣٨١) ، وأبو نعيم في الحلية (٩/ ٣) .

(٣) إسناده صحيح. أخرجه الدارمي في سننه (١/ ٩١ ، رقم ٤٠٣) ، والفريابي في القدر (١/ رقم ٣٧٣) ، واللالكائي في اعتقاد أهل السنة (١/ رقم ٢٤٢) ، وابن بطة في الإبانة الكبرى (ص ٣٠٧ ، رقم ٣٧٧) .

(٤) أخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرى (ص ٢٩٣ ، رقم ٣٣٨) ، والهروي في ذم الكلام (ق ٨٨/ ١) وإسناده ضعيف ، وهو أيضا من الإسرائيليات كما هو بين .

جعل عدو له خلف ذلك  
الخاص على المخالف والتشجيع عليه بها يخرج عنه العسر  
لا يدرى من هذا الجاهل زيادة على السيرة في ربههم  
التعليقات البديعة على كتاب الشريعة

(كلام شيخ الاسلام)



أمر يقول: سَمِعْتُ عَبْدَ الْكَرِيمِ الْجَزَرِيَّ يَقُولُ: مَا خَاصَمَ وَرَعَ قَطُّ فِي الدِّينِ <sup>(١)</sup>.  
أصف ١٣٠ - وَحَدَّثَنَا ابْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ قَالَ، أَخْبَرَنَا أَبُو خَالِدٍ قَالَ:  
١٤٢م حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَعْنَى ابْنِ قَيْسٍ قَالَ: قُلْتُ لِلْحَكَمِ: مَا اضْطَرَّ النَّاسَ إِلَى  
الْأَهْوَاءِ؟ قَالَ: الْخُصُومَاتُ <sup>(٢)</sup>.

١٣١ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ أَيُّوبَ السَّقَطِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا مَحْفُوظُ بْنُ أَبِي تَوْبَةَ قَالَ:  
حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ الْعَبْدِيُّ، عَنْ زِيَادِ بْنِ كُلَيْبٍ قَالَ: قَالَ أَبُو حَمْزَةَ لِإِبْرَاهِيمَ: يَا أَبَا  
عِمْرَانَ أَيُّ هَذِهِ الْأَهْوَاءِ أَعْجَبُ إِلَيْكَ؟ فَإِنِّي أَحِبُّ أَنْ أَخْذَ بِرَأْيِكَ وَأَقْتَدِيَ بِكَ، قَالَ: مَا  
جَعَلَ اللَّهُ فِي شَيْءٍ مِنْهَا مِثْقَالَ ذَرَّةٍ مِنْ خَيْرٍ، وَمَا هِيَ إِلَّا زِينَةُ الشَّيْطَانِ وَمَا الْأَمْرُ إِلَّا  
سيرة الأُمُرُ الْأَوَّلُ <sup>(٣)</sup>.

١٣٢ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ أَيُّوبَ قَالَ: حَدَّثَنَا مَحْفُوظٌ قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ خَالِدٍ  
الصَّنْعَانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا رَبَاحُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَجُلًا قَالَ  
لِابْنِ عَبَّاسٍ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ هَوَانًا عَلَى هَوَاكُم قَالَ: فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: الْهَوَى  
كُلُّهُ ضَلَالَةٌ <sup>(٤)</sup>.

١٣٣ - حَدَّثَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ بْنِ مَرْزُودٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي  
قَالَ: سَمِعْتُ الْأَوْزَاعِيَّ يَقُولُ: عَلَيْكَ بِأَثَارِ مَنْ سَلَفَ، وَإِنْ رَفَضَكَ النَّاسُ، وَإِيَّاكَ وَآرَاءَ  
الرَّجَالِ، وَإِنْ زَخَرُوا لَكَ بِالْقَوْلِ <sup>(٥)</sup>.

(١) إسناده حسن. أخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرى (ص ٤٠٤).

(٢) أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة (١/١٣٧، رقم ٩٧)، واللالكائي في اعتقاد أهل السنة (١/٢٨)،  
رقم ٢١٨)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (ص ٣٧٣، رقم ٥٣٦)، والأصبهاني في الحجة (ص ٢١٤)  
وإسناده ضعيف جدا من أجل أبو خالد وهو والعلم عند الله: عمرو بن خالد القرشي وهو متروك رماه  
وكيع بالكذب.

(٣) إسناده ضعيف من أجل محفوظ بن أبي توبة فهو ضعيف، وأبو حمزة ضعيف أيضا.

(٤) إسناده صحيح. أخرجه عبد الرزاق في المصنف (١١/١٢٦، رقم ٢٠١٠٢)، واللالكائي في اعتقاد  
أهل السنة (١/١٣٠، رقم ٢٢٥)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (ص ٢٠٢، رقم ٢١٧)، والهروي في  
ذم الكلام (ق ٥٤/أ).

(٥) إسناده حسن، وصححه العلامة الألباني في مختصر العلو للذهبي (ص ١٣٨).

١٣٤ - حَدَّثَنَا أَبُو زَكْرِيَا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ الْحَنْثَلِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ بْنِ حَسَّابٍ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ وَاسِعٍ قَالَ: رَأَيْتُ صَفْوَانَ بْنَ مُحْرَزٍ وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى نَاحِيَةِ مِنَ الْمَسْجِدِ، وَشَبَّهَ قَرِيبٌ مِنْهُ، يَتَجَادَلُونَ، فَرَأَيْتُهُ يَنْفُصُ ثَوْبَهُ وَقَامَ وَقَالَ: إِنَّمَا أَنْتُمْ جَرَبٌ إِنَّمَا أَنْتُمْ جَرَبٌ<sup>(١)</sup>.

١٣٥ - حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ صَاعِدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ الْحَسَنِ الْمُرُوزِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، أَخْبَرَنَا أَبُو الْحَكَمِ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ أَبِي كَرْدَمَ وَقَالَ غَيْرُهُ: ابْنُ أَبِي دَرَمٍ، عَنْ وَهْبِ بْنِ مُنْبِهٍ قَالَ: بُلِّغْ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ مَجْلِسٍ، كَانَ فِي نَاحِيَةِ بَابِ بَنِي سَهْمٍ، يَجْلِسُ فِيهِ نَاسٌ مِنْ قُرَيْشٍ فَيَخْتَصِمُونَ، فَتَرْفَعُ أَصْوَاتُهُمْ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: انْطَلِقُوا بِنَا إِلَيْهِمْ، فَانْطَلَقْنَا حَتَّى وَقَفْنَا، فَقَالَ لِي ابْنُ عَبَّاسٍ: أَخْبِرْهُمْ عَنْ كَلَامِ الْفَتَى الَّذِي كَلَّمَ بِهِ أَيُّوبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَهُوَ فِي بَلَاءِهِ، قَالَ وَهْبٌ: فَقُلْتُ: قَالَ الْفَتَى: يَا أَيُّوبُ أَمَا كَانَ فِي عَظْمَةِ اللَّهِ وَذِكْرِ الْمَوْتِ مَا يَكِلُ لِسَانَكَ وَيَقْطَعُ قَلْبَكَ وَيَكْسِرُ حُجَّتَكَ، يَا أَيُّوبُ أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ لِلَّهِ تَعَالَى عِبَادًا أَسَكَنَتْهُمْ خَشْيَةُ اللَّهِ مِنْ غَيْرِ عِيٍّ وَلَا بُكْمٍ، وَإِنَّهُمْ لَهُمُ النَّبَلَاءُ الْفَصَحَاءُ الطُّلَقَاءُ الْأَلْيَاءُ الْعَالِمُونَ بِاللَّهِ وَأَيَّامِهِ، وَلَكِنَّهُمْ إِذَا ذَكَرُوا عَظْمَةَ اللَّهِ تَعَالَى تَقَطَّعَتْ قُلُوبُهُمْ وَكَلَّتْ أَلْسِنَتُهُمْ وَطَاشَتْ عُقُولُهُمْ وَأَخْلَاهُمُ فَرَقًا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى وَهَيَّيْ لَهُ فَإِذَا اسْتَفَافُوا مِنْ ذَلِكَ اسْتَبَقُوا إِلَى اللَّهِ بِالْأَعْمَالِ الرَّائِيَةِ، لَا يَسْتَكْبِرُونَ لِلَّهِ الْكَثِيرَ وَلَا يَرْضَوْنَ لَهُ بِالْقَلِيلِ يَعُدُّونَ أَنْفُسَهُمْ مَعَ الظَّالِمِينَ الْخَاطِئِينَ، وَإِنَّهُمْ لَا نَزَاةَ، أَبْرَارُ، أَخْيَارُ، وَمَعَ الْمُضْطَبِّعِينَ الْمُفْرِطِينَ، وَإِنَّهُمْ لَا كِيَّاسَ أَقْوِيَاءَ، نَاحِلُونَ دَائِبُونَ، يَرَاهُمُ الْجَاهِلُ فَيَقُولُ: مَرَضَى وَلَيْسُوا بِمَرْضَى، وَقَدْ خُوِلُوا

١٣٦ - حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ مُخْلِدٍ الْعَطَّارُ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَسَّانَ بْنِ فَيْرُوزَ الْأَزْرَقِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَجِيدِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي رَوَادٍ قَالَ: حَدَّثَنِي

(١) إسناده صحيح. أخرجه ابن وضاح في البدع والنهي عنها (ص ٥٣)، وابن بطة في الإبانة الكبرى

(ص ۳۹۰-۳۹۱، رقم ۵۷۴-۵۷۷).

(٢) أخرجه ابن المبارك في الزهد (ص ٥٣٦)، والعدني في الإيمان (ص ٧١)، وأبو الشيخ في العظمة

(۱/۳۴۷) وإسناده ضعيف من أجل موسى بن كردم فهو كوفي مجهول .

مُوسَى بْنُ أَبِي دَرَمٍ، عَنْ يُوسُفَ يَعْنِي ابْنَ مَاهَكٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ مَجْلِسٍ فِي نَاحِيَةِ بَنِي سَهْمٍ فِيهِ شَبَابٌ مِنْ قُرَيْشٍ يَخْتَصِمُونَ وَيَرْتَفِعُ أَصْوَاتُهُمْ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لِيُوْهَبِ بْنِ مُنْبِيهِ: انْطَلِقْ بِنَا إِلَيْهِمْ قَالَ: فَانْطَلَقْنَا حَتَّى وَقَفْنَا عَلَيْهِمْ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لِيُوْهَبِ بْنِ مُنْبِيهِ: أَخْبِرِ الْقَوْمَ عَنْ كَلَامِ الْفَتَى الَّذِي كَلَّمَ بِهِ أَيُّوبَ عليه السلام وَهُوَ فِي بَلَائِهِ، فَقَالَ وَهَبٌ: قَالَ الْفَتَى: لَقَدْ كَانَ فِي عَظَمَةِ اللَّهِ تعالى، وَذِكْرِ الْمَوْتِ، مَا يَكُلُّ لِسَانُكَ، وَيَقْطَعُ قَلْبُكَ، وَيَكْسِرُ حُجَّتَكَ؟ أَفَلَمْ تَعْلَمْ يَا أَيُّوبُ أَنَّ لِلَّهِ عِبَادًا، أَسَكَّتَهُمْ خَشْيَةُ اللَّهِ مِنْ غَيْرِ عِيٍّ وَلَا بَكَمٍ، وَإِنَّهُمْ لَهُمُ الْفُصَحَاءُ الطُّلُقَاءُ الْعَالِمُونَ بِاللَّهِ وَآيَاتِهِ، وَلَكِنْهُمْ إِذَا ذَكَرُوا عَظَمَةَ اللَّهِ تَعَالَى تَقَطَّعَتْ قُلُوبُهُمْ، وَكَلَّتْ أَلْسِنَتُهُمْ، وَكَلَّتْ أَحْلَامُهُمْ فَرَقًا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى وَهَيْبَتِهِ لَهُ، حَتَّى إِذَا اسْتَفَافُوا مِنْ ذَلِكَ ابْتَدَرُوا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِالْأَعْمَالِ الرَّأكِيَةِ، لَا يَسْتَكْثِرُونَ لِلَّهِ الْكَثِيرَ، وَلَا يَرْضَوْنَ لَهُ بِالْقَلِيلِ، نَاحِلُونَ ذَائِبُونَ، يَرَاهُمُ الْجَاهِلُ فَيَقُولُ: مَرَضَى، وَقَدْ خُولِطُوا، وَقَدْ خَالَطَ الْقَوْمَ أَمْرٌ عَظِيمٌ<sup>(١)</sup>.

١٣٧ - وَحَدَّثَنَا ابْنُ عَبْدِ الْحَمِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو حَذِيفَةَ

الصَّنْعَانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ مَعْقِلٍ، أَنَّهُ سَمِعَ وَهْبًا يَقُولُ: دَعِ الْمِرَاءَ وَالْجِدَالَ عَنْ أَمْرِكَ، فَإِنَّكَ لَا تُعْجِزُ أَحَدَ رَجُلَيْنِ: رَجُلٌ هُوَ أَعْلَمُ مِنْكَ، فَكَيْفَ تُمَارِي وَتُجَادِلُ مَنْ هُوَ أَعْلَمُ مِنْكَ؟ وَرَجُلٌ أَنْتَ أَعْلَمُ مِنْهُ، فَكَيْفَ تُمَارِي وَتُجَادِلُ مَنْ أَنْتَ أَعْلَمُ مِنْهُ، وَلَا يَطِيعُكَ، فَاقْطَعْ ذَلِكَ عَلَيْكَ<sup>(٢)</sup>.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ رحمته الله: مَنْ كَانَ لَهُ عِلْمٌ وَعَقْلٌ، فَمَيَّزَ جَمِيعَ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرِي لَهُ مِنْ أَوَّلِ الْكِتَابِ إِلَى هَذَا الْمَوْضِعِ عَلِمَ أَنَّهُ مُحْتَاجٌ إِلَى الْعَمَلِ بِهِ، فَإِنْ أَرَادَ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا لَزِمَ سُنَنَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله، وَمَا كَانَ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ رضي الله عنهم وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ مِنْ أُمَّةٍ الْمُسْلِمِينَ فِي كُلِّ عَصْرِ، وَتَعَلَّمَ الْعِلْمَ لِنَفْسِهِ، لِيَتَنَفَّى عَنْهُ الْجَهْلُ، وَكَانَ مُرَادُهُ أَنْ يَتَعَلَّمَهُ لِلَّهِ تَعَالَى وَلَمْ يَكُنْ مُرَادُهُ، أَنْ يَتَعَلَّمَهُ لِلْمِرَاءِ وَالْجِدَالِ وَالْخُصُومَاتِ، وَلَا

(١) تقدم في التعليق السابق .

(٢) أخرجه ابن بطه في الإبانة الكبرى (ص ٥٢٦، رقم ٦٣٨) وفي إسناده أبو حذيفة الصنعاني لم يوثقه معتبر .

لِلدُّنْيَا، وَمَنْ كَانَ هَذَا مُرَادَهُ سَلِمَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الْأَهْوَاءِ وَالْبِدَعِ وَالضَّلَالَةِ،  
وَاتَّبَعَ مَا كَانَ عَلَيْهِ مَنْ تَقَدَّمَ مِنْ أَيْمَةِ الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ لَا يُسْتَوْحَشُ مِنْ ذِكْرِهِمْ، وَسَأَلَ  
اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يُوفِّقَهُ لِذَلِكَ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَإِنْ كَانَ رَجُلٌ قَدْ عَلَّمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عِلْمًا، فَجَاءَهُ رَجُلٌ يَسْأَلُهُ عَنْ  
مَسْأَلَةٍ فِي الدِّينِ، يُنَازِعُهُ فِيهَا وَيُخَاصِمُهُ، تَرَى لَهُ أَنْ يُنَاطِرَهُ، حَتَّى تَثْبُتَ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ،  
وَيَرُدَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ؟

قول  
الاعلام  
الاجره

قِيلَ لَهُ: هَذَا الَّذِي نُهِنَا عَنْهُ، وَهُوَ الَّذِي حَدَرْنَاهُ مَنْ تَقَدَّمَ مِنْ أَيْمَةِ الْمُسْلِمِينَ.  
فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَمَاذَا نَصْنَعُ؟

قِيلَ لَهُ: إِنْ كَانَ الَّذِي يَسْأَلُكَ مَسْأَلَتَهُ مُسْتَرْشِدٌ إِلَى طَرِيقِ الْحَقِّ لَا مُنَاطِرَةً،  
فَأَرْشِدْهُ بِالطَّفِّ مَا يَكُونُ مِنَ الْبَيَانِ بِالْعِلْمِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَقَوْلِ الصَّحَابَةِ، وَقَوْلِ  
أَيْمَةِ الْمُسْلِمِينَ (عليهم السلام) وَإِنْ كَانَ يُرِيدُ مُنَاطِرَتَكَ، وَمُجَادَلَتَكَ، فَهَذَا الَّذِي كَرِهَ لَكَ  
الْعُلَمَاءُ، فَلَا تُنَاطِرْهُ، وَاحْذَرْهُ عَلَى دِينِكَ، كَمَا قَالَ مَنْ تَقَدَّمَ مِنْ أَيْمَةِ الْمُسْلِمِينَ إِنْ  
كُنْتَ لَهُمْ مُتَّبِعًا فَإِنْ قَالَ: فَدَعُهُمْ يَتَكَلَّمُونَ بِالْبَاطِلِ، وَتَسَكُّتُ عَنْهُمْ؟ قِيلَ لَهُ: سُكُوتُكَ  
عَنْهُمْ وَهَجْرَتُكَ لِمَا تَكَلَّمُوا بِهِ أَشَدُّ عَلَيْهِمْ مِنْ مُنَاطِرَتِكَ لَهُمْ كَذَا قَالَ مَنْ تَقَدَّمَ مِنْ  
السَّلَفِ الصَّالِحِ مِنْ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ.

١٣٨- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: أَنَا مَنْصُورُ  
ابْنِ سُفْيَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ أَنَّهُ قَالَ: لَسْتُ بِرَادٍّ عَلَيْهِمْ، أَشَدُّ مِنْ  
السُّكُوتِ<sup>(١)</sup>.

١٣٩- أَخْبَرَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو تَقِيٍّ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْحِمَصِيُّ قَالَ:  
حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ سُلَيْمَانَ بْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ أَبِي حُصَيْنٍ، عَنْ أَبِي  
صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَا تُجَالِسْ أَهْلَ الْأَهْوَاءِ، فَإِنَّ مُجَالَسَتَهُمْ مَمْرُضَةٌ  
لِلْقُلُوبِ<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرى (ص ٤٧١، رقم ٤٧٩) وإسناده ضعيف لأجل منصور بن سفيان.

(٢) إسناده حسن. وأخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرى (ص ٤٠٠، رقم ٥٩٨).



١٤٠ - حَدَّثَنَا الْفَرَّايِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ دَاوُدَ قَالَ: حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَعْنِي ابْنَ سِيرِينَ: وَمَارَاهُ رَجُلٌ فِي شَيْءٍ فَقَالَ مُحَمَّدٌ: إِنِّي أَعْلَمُ مَا تُرِيدُ، وَأَنَا أَعْلَمُ بِالْإِمْرَاءِ مِنْكَ، وَلَكِنِّي لَا أَمَارِيكَ<sup>(١)</sup>.  
قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ: أَلَمْ تَسْمَعْ رَحِمَكَ اللَّهُ إِلَى مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُنَا لَهُ مِنْ قَوْلِ أَبِي قَلَابَةَ: لَا تُجَالِسُوا أَهْلَ الْأَهْوَاءِ وَلَا تُجَادِلُوهُمْ، فَإِنِّي لَا أَمْنُ أَنْ يَغْمِسُوكُمْ فِي الضَّلَالَةِ، أَوْ يَلْبِسُوا عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ بَعْضَ مَا لُبَسَ عَلَيْهِمْ.  
أَوْ لَمْ تَسْمَعْ إِلَى قَوْلِ الْحَسَنِ وَقَدْ سَأَلَهُ رَجُلٌ عَنْ مَسْأَلَةٍ فَقَالَ: أَلَا تُنَاطِرُنِي فِي الدِّينِ؟

فَقَالَ لَهُ الْحَسَنُ: أَمَّا أَنَا فَقَدْ أَبْصَرْتُ دِينِي، فَإِنْ كُنْتَ أَنْتَ أَضَلَلْتَ دِينَكَ فَالْتِمِسْهُ.  
أَوْ لَمْ تَسْمَعْ إِلَى قَوْلِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ: مَنْ جَعَلَ دِينَهُ غَرَضًا لِلْخُصُومَاتِ أَكْثَرَ التَّنَقُّلِ؟

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَمَنْ اقْتَدَى بِهِؤُلَاءِ الْأَئِمَّةِ سَلِمَ لَهُ دِينُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَإِنْ اضْطَرَّنِي فِي الْأَمْرِ وَقْتًا مِنَ الْأَوْقَاتِ إِلَى مُنَاطَرَتِهِمْ، وَاثْبَاتِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِمْ أَلَا أَنُاطِرُهُمْ؟ قِيلَ لَهُ: الْإِضْطِرَارُ إِنَّمَا يَكُونُ مَعَ إِمَامٍ لَهُ مَذْهَبٌ سَوِيٌّ، فَيَمْتَحِنُ النَّاسَ وَيَدْعُوهُمْ إِلَى مَذْهَبِهِ، كَفَعْلٍ مَنْ مَضَى فِي وَفْتِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: ثَلَاثَةُ خُلَفَاءَ امْتَحَنُوا النَّاسَ، وَدَعَوْهُمْ إِلَى مَذْهَبِهِمُ السَّوِيِّ، فَلَمْ يَجِدِ الْعُلَمَاءَ بُدًّا مِنَ الذَّبِّ عَنِ الدِّينِ، وَأَرَادُوا بِذَلِكَ مَعْرِفَةَ الْعَامَّةِ الْحَقَّ مِنَ الْبَاطِلِ، فَنَاطَرُوهُمْ صَرُورَةً لَا اخْتِيَارًا، فَأَثْبَتَ اللَّهُ تَعَالَى الْحَقَّ مَعَ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وَمَنْ كَانَ عَلَى طَرِيقَتِهِ وَأَذَلَّ اللَّهُ تَعَالَى الْمُعْتَزِلَةَ وَفَضَحَهُمْ وَعَرَفَتْ الْعَامَّةُ أَنَّ الْحَقَّ مَا كَانَ عَلَيْهِ أَحْمَدُ وَمَنْ تَابَعَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، أَرْجُو أَنْ يُعِيدَ اللَّهُ الْكَرِيمُ أَهْلَ الْعِلْمِ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ مِنْ مِحنةٍ تَكُونُ أَبَدًا.

١٤١ - وَبَلَغَنِي عَنِ الْمَهْتَدِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ قَالَ: مَا فَطَعَ أَبِي يَعْنِي الْوَائِقِ إِلَّا شَيْخٌ جِيءَ بِهِ مِنَ الْمَصِيبَةِ، فَمَكَثَ فِي السَّجْنِ مُدَّةً، ثُمَّ إِنَّ أَبِي ذَكَرَهُ يَوْمًا، فَقَالَ: عَلَيَّ بِالشَّيْخِ، فَأَتَيْتُ بِهِ مُقَيَّدًا، فَلَمَّا أَوْقَفَ بَيْنَ يَدَيْهِ سَلَّمَ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ الشَّيْخُ: يَا أَمِيرَ

الْمُؤْمِنِينَ، مَا اسْتَعْمَلْتَ مَعِيَ آدَبَ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَا آدَبَ رَسُولِهِ ﷺ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ بِبَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا﴾ [النساء: ٨٦] وَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِرَدِّ السَّلَامِ، فَقَالَ لَهُ: وَعَلَيْكَ السَّلَامُ، ثُمَّ قَالَ لَابْنِ أَبِي دُوَادٍ: سَلُهُ، فَقَالَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ: أَنَا مَحْبُوسٌ مُقَيَّدٌ، أَصْلِي فِي الْحَبْسِ بَيْتِي، مُنِعْتُ الْمَاءَ فَمَرُّ بِقِيُودِي تَحُلُّ، وَمُرُّ لِي بِمَاءٍ أَنْظَهْرُ وَأَصْلِي، ثُمَّ سَلْنِي قَالَ: فَأَمَرَ، فَحَلَّ قَيْدَهُ وَأَمَرَ لَهُ بِمَاءٍ، فَتَوَضَّأَ وَصَلَّى ثُمَّ قَالَ: لَابْنِ أَبِي دُوَادٍ: سَلُهُ، فَقَالَ الشَّيْخُ: الْمَسْأَلَةُ لِي، تَأْمُرُهُ أَنْ يُجِيبَنِي فَقَالَ: سَلْ، فَأَقْبَلَ الشَّيْخُ عَلَى ابْنِ أَبِي دُوَادٍ فَقَالَ: أَخْبِرْنِي عَنْ هَذَا الَّذِي تَدْعُو النَّاسَ إِلَيْهِ، أَشَيْءٌ دَعَا إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَشَيْءٌ دَعَا إِلَيْهِ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ بَعْدَهُ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَشَيْءٌ دَعَا إِلَيْهِ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ بَعْدَهُمَا؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَشَيْءٌ دَعَا إِلَيْهِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ بَعْدَهُمْ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَشَيْءٌ دَعَا إِلَيْهِ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ بَعْدَهُمْ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَشَيْءٌ لَمْ يَدْعُ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَا أَبُو بَكْرٍ، وَلَا عُمَرُ وَلَا عُثْمَانُ، وَلَا عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، تَدْعُو أَنْتَ النَّاسَ إِلَيْهِ؟ لَيْسَ يَخْلُو أَنْ تَقُولَ: عَلِمُوهُ أَوْ جَهِلُوهُ، فَإِنْ قُلْتَ: عَلِمُوهُ، وَسَكَنُوا عَنْهُ، وَسَعْنَا وَإِيَّاكَ مَا وَسِعَ الْقَوْمُ مِنَ السُّكُوتِ، وَإِنْ قُلْتَ: جَهِلُوهُ وَعَلِمْتُهُ أَنَا، فَيَا لُكْعُ بْنُ لُكْعٍ، يَجْهَلُ النَّبِيُّ ﷺ وَالْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ ﷺ شَيْئًا تَعْلَمُهُ أَنْتَ وَأَصْحَابُكَ؟ قَالَ الْمُهْتَدِي: فَرَأَيْتَ أَبِي أَوْثَبَ قَائِمًا وَدَخَلَ الْحَبْرِي، وَجَعَلَ ثَوْبَهُ فِي فِيهِ، يَضْحَكُ؟ ثُمَّ جَعَلَ يَقُولُ: صَدَقَ، لَيْسَ يَخْلُو مِنْ أَنْ يَقُولَ: جَهِلُوهُ أَوْ عَلِمُوهُ، فَإِنْ قُلْنَا: عَلِمُوهُ وَسَكَنُوا عَنْهُ وَسَعْنَا مِنَ السُّكُوتِ مَا وَسِعَ الْقَوْمُ، وَإِنْ قُلْنَا: جَهِلُوهُ وَعَلِمْتَهُ أَنْتَ، فَيَا لُكْعُ بْنُ لُكْعٍ يَجْهَلُ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ شَيْئًا تَعْلَمُهُ أَنْتَ وَأَصْحَابُكَ؟ ثُمَّ قَالَ: يَا أَحْمَدُ، قُلْتُ: لَبَّيْكَ، قَالَ: لَسْتُ أَعْنِيكَ، إِنَّمَا أَعْنِي ابْنَ أَبِي دُوَادٍ، فَوَثَبَ إِلَيْهِ فَقَالَ: أَعْطِ هَذَا الشَّيْخَ نَفَقَتَهُ وَأَخْرِجْهُ عَنْ بَلَدِنَا<sup>(١)</sup>.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ: وَبَعْدَ هَذَا نَأْمُرُ بِحِفْظِ السُّنَنِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَسُنَنِ أَصْحَابِهِ ﷺ، وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَقَوْلِ أَيْمَةِ الْمُسْلِمِينَ مِثْلَ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَالْأَوْزَاعِيِّ، وَسُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَابْنَ الْمُبَارَكِ وَأَمَالِيهِمْ، وَالشَّافِعِيَّ وَأَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ،

وَالْقَاسِمِ بْنِ سَلَامٍ، وَمَنْ كَانَ عَلَى طَرِيقَةٍ هَؤُلَاءِ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَيُنْبَذُ مَنْ سِوَاهُمْ، وَلَا تُنَاطَرُ، وَلَا تُجَادَلُ وَلَا تُخَاصِمُ، وَإِذَا لَقِيَ صَاحِبَ بِدْعَةٍ فِي طَرِيقٍ أَخَذَ فِي غَيْرِهِ، وَإِنْ خَضَرَ مَجْلِسًا هُوَ فِيهِ قَامَ عَنْهُ هَكَذَا أَدَبْنَا مَنْ مَضَى مِنْ سَلَفِنَا.

١٤٢- حَدَّثَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَصْبَغِ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ يَحْيَى الْحَرَّانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الْفَرَارِيُّ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ: إِذَا لَقِيتَ صَاحِبَ بِدْعَةٍ فِي طَرِيقٍ فَخُذْ فِي غَيْرِهِ<sup>(١)</sup>.

١٤٣- وَحَدَّثَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: إِنَّ أَهْلَ الْأَهْوَاءِ أَهْلُ الضَّلَالَةِ، وَلَا أَرَى مَصِيرَهُمْ إِلَّا إِلَى النَّارِ<sup>(٢)</sup>. أَوْ (عَلَى مَسِيلِ الذَّجَرِ الْوَالِدَةِ مَعْرِفَةِ سَائِرِهِ)

١٤٤- وَحَدَّثَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُثْمَانَ الْمِصْبِصِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا مَخْلَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ الْحَسَنِ قَالَ: صَاحِبُ الْبِدْعَةِ لَا تُقْبَلُ لَهُ صَلَاةٌ وَلَا صِيَامٌ وَلَا حُجٌّ وَلَا عُمْرَةٌ وَلَا جِهَادٌ، وَلَا صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ<sup>(٣)</sup>.

١٤٥- وَحَدَّثَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادٍ قَالَ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ قَالَ: إِنَّمَا ابْتَدَعَ الرَّحْلُ بِدْعَةً إِلَّا اسْتَحْلَلَ السَّيْفَ<sup>(٤)</sup>.

١٤٦- وَحَدَّثَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ، بِطَرَسُوسَ سَنَةِ ثَلَاثٍ وَثَلَاثِينَ وَمِائَتَيْنِ قَالَ: سَمِعْتُ مُطَرِّفَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ سَمِعْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ إِذَا ذُكِرَ عِنْدَهُ الزَّائِعُونَ فِي الدِّينِ يَقُولُ: قَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: سَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَوَلَاةُ الْأَمْرِ مِنْ بَعْدِهِ سُنَّتَنَا، الْأَخْذُ بِهَا اتِّبَاعٌ لِكِتَابِ اللَّهِ، وَاسْتِكْمَالٌ لِبَطَاعَةِ اللَّهِ،

(١) إسناده حسن. وأخرجه ابن وضاح في البدع والنهي عنها (ص ٤٨)، وابن بطه في الإبانة الكبرى (ص ٣٤٢-٣٤٣، رقم ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١).

(٢) إسناده صحيح.

(٣) أخرجه ابن وضاح في البدع والنهي عنها (ص ٢٧)، واللالكائي في اعتقاد أهل السنة (١/ ١٣٨، رقم ٢٧٠) وإسناده ضعيف.

(٤) أخرجه الدارمي (رقم ١٠٠)، واللالكائي في اعتقاد أهل السنة (١/ ١٣٤، رقم ٢٤٧) وإسناده الدارمي صحيح.

وَقُوَّةٌ عَلَى دِينِ اللَّهِ لَيْسَ لِأَحَدٍ مِنَ الْخَلْقِ تَغْيِيرُهَا وَلَا تَبْدِيلُهَا، وَلَا النَّظَرُ فِي شَيْءٍ خَالَفَهَا، مَنْ اهْتَدَى بِهَا فَهُوَ مُهْتَدٍ وَمَنْ اسْتَنْصَرَ بِهَا فَهُوَ مَنْصُورٌ، وَمَنْ تَرَكَهَا وَاتَّبَعَ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ، وَلَاَهُ اللَّهُ مَا تَوَلَّى، وَأَصْلَاهُ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا<sup>(١)</sup>.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ: فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَذَا الَّذِي ذَكَرْتَهُ وَيَبَيِّنُهُ قَدْ عَرَفْنَاهُ، فَإِذَا لَمْ تَكُنْ مُنَاطِرُنَا فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَهْوَاءِ الَّتِي يُنْكِرُهَا أَهْلُ الْحَقِّ، وَنُهِينَا عَنِ الْجِدَالِ وَالْمِرَاءِ وَالْخُصُومَةِ فِيهَا، فَإِنْ كَانَتْ مَسْأَلَةٌ مِنَ الْفِقْهِ فِي الْأَحْكَامِ، مِثْلُ الطَّهَارَةِ وَالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصِّيَامِ وَالْحَجِّ وَالنِّكَاحِ وَالطَّلَاقِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْأَحْكَامِ، هَلْ لَنَا مُبَاحٌ أَنْ نُنَاطِرَ فِيهِ وَنُجَادِلَ، أَمْ هُوَ مَحْظُورٌ عَلَيْنَا، عَرَفْنَا مَا يَلْزَمُ فِيهِ كَيْفَ السَّلَامَةِ، قِيلَ لَهُ: هَذَا الَّذِي ذَكَرْتَهُ مَا أَقَلَّ مَنْ يَسْلَمُ مِنَ الْمُنَاطَرَةِ فِيهِ، حَتَّى لَا يَلْحَقَهُ فِيهِ فِتْنَةٌ وَلَا مَأْتَمٌ، وَلَا يَظْفَرُ فِيهِ الشَّيْطَانُ فَإِنْ قَالَ كَيْفَ؟ قِيلَ لَهُ: هَذَا، قَدْ كَثُرَ فِي النَّاسِ جِدًّا فِي أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْفِقْهِ فِي كُلِّ بَلَدٍ يُنَاطِرُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ يُرِيدُ مُغَالَبَتَهُ، وَيَعْلُو صَوْتُهُ، وَالْإِسْتَظْهَارَ عَلَيْهِ بِالْإِجْتِاجِ، فَيَحْمَرُّ لِذَلِكَ وَجْهُهُ، وَتَنْتَفِخُ أَوْدَاجُهُ، وَيَعْلُو صَوْتُهُ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُحِبُّ أَنْ يُخْطِئَ صَاحِبَهُ، وَهَذَا الْمُرَادُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا خَطَأٌ عَظِيمٌ، لَا يُحْمَدُ عَوَاقِبُهُ وَلَا يَحْمَدُهُ الْعُلَمَاءُ مِنَ الْعُقَلَاءِ؛ لِأَنَّ مُرَادَكَ أَنْ يُخْطِئَ مُنَاطِرُكَ: خَطَأٌ مِنْكَ، وَمَعْصِيَةٌ عَظِيمَةٌ، وَمُرَادُهُ أَنْ تُخْطِئَ خَطَأً مِنْهُ وَمَعْصِيَةٌ، فَمَتَى يَسْلَمُ الْجَمِيعُ؟ فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَإِنَّمَا نُنَاطِرُ لِتَخْرُجَ لَنَا الْفَائِدَةُ؟ قِيلَ لَهُ: هَذَا كَلَامٌ ظَاهِرٌ، وَفِي الْبَاطِنِ غَيْرُهُ وَقِيلَ لَهُ: إِذَا أَرَدْتَ وَجْهَ السَّلَامَةِ فِي الْمُنَاطَرَةِ لِطَلَبِ الْفَائِدَةِ، كَمَا ذَكَرْتَ، فَإِذَا كُنْتَ أَنْتَ حِجَازِيًّا، وَالَّذِي يُنَاطِرُكَ عِرَاقِيًّا، وَبَيْنَكُمَا مَسْأَلَةٌ، تَقُولُ أَنْتَ: حَلَالٌ، وَيَقُولُ هُوَ: بَلْ حَرَامٌ فَإِنْ كُنْتُمَا تَرِيدَانِ السَّلَامَةَ، وَطَلَبَ الْفَائِدَةَ، فَقُلْ لَهُ: رَحِمَكَ اللَّهُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ قَدْ

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٤/١٠٦٧، رقم ٥٩٦٩)، وعبد الله بن أحمد في السنة (١/٣٥٧، رقم ٧٦٦)، والفسوي في المعرفة والتاريخ (٣/٤٨٦)، واللالكائي في شرح أصول السنة (١/١٩٤، رقم ١٣٤)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٢٣٢٦)، والخطيب في الفقيه والمتفقه (١/٧٣)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (ص ١٩٩، رقم ٢٠٩، ٢١٠) والأثر إسناده صحيح إلى مالك، ولكن في سماع مالك من عمر بن عبد العزيز نظر، فقد توفي عمر بن عبد العزيز وكان عمر مالك ثمان سنين، ولكن سن التحمل عند كثير من العلماء أقل من ذلك.

اختلفَ فِيهَا مَنْ تَقَدَّمَ مِنَ الشُّيُوخِ، فَتَعَالَ حَتَّى تَنَازَلَ فِيهَا مُنَاصَحَةٌ لَا مُغَالَبَةٌ فَإِنْ يَكُنِ الْحَقُّ فِيهَا مَعَكَ، اتَّبَعْتُكَ، وَتَرَكْتُ قَوْلِي، وَإِنْ يَكُنِ الْحَقُّ مَعِي، اتَّبَعْتَنِي وَتَرَكْتُ قَوْلَكَ، لَا أَرِيدُ أَنْ تُخْطِئَ وَلَا أَغَالِيكَ، وَلَا تُرِيدُ أَنْ أُخْطِئَ، وَلَا تُغَالِيَنِي فَإِنْ جَرَى الْأَمْرُ عَلَى هَذَا فَهُوَ حَسَنٌ جَمِيلٌ، وَمَا أَعَزَّ هَذَا فِي النَّاسِ إِذَا قَالَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا: لَا نُطِيقُ هَذَا، وَصَدَقَا عَنْ أَنْفُسِهِمَا قِيلَ: لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، قَدْ عَرَفْتَ قَوْلَكَ وَقَوْلَ صَاحِبِكَ وَأَصْحَابِكَ وَاجْتِنَاجِهِمْ، وَأَنْتَ فَلَا تَرْجِعْ عَنْ قَوْلِكَ، وَتَرَى أَنَّ خَضَمَكَ عَلَى الْخَطَا وَقَالَ خَضَمُكَ كَذَلِكَ، فَمَا بِكُمْ إِلَى الْمُجَادَلَةِ وَالْمِرَاءِ وَالْخُصُومَةِ حَاجَةٌ إِذَا كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْكُمَا لَيْسَ يُرِيدُ الرُّجُوعَ عَنْ مَذْهَبِهِ، وَإِنَّمَا مُرَادُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْكُمَا أَنْ يُخْطِئَ صَاحِبُهُ، فَأَنْتُمَا آثِمَانِ بِهَذَا الْمُرَادِ، أَعَادَ اللَّهُ الْعُلَمَاءَ الْعُقَلَاءَ عَنْ مِثْلِ هَذَا الْمُرَادِ فَإِذَا لَمْ تُجَرَ الْمُنَازَعَةُ عَلَى الْمُنَاصَحَةِ، فَالْشُّكُوتُ أَسْلَمُ، قَدْ عَرَفْتَ مَا عِنْدَكَ وَمَا عِنْدَهُ وَعَرَفَ مَا عِنْدَهُ وَمَا عِنْدَكَ، وَالسَّلَامُ ثُمَّ لَا تَأْمَنُ أَنْ يَقُولَ لَكَ فِي مُنَازَعَتِهِ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَوْلُ لَهُ: هَذَا حَدِيثٌ ضَعِيفٌ، أَوْ تَقُولَ: لَمْ يَقُلْهُ النَّبِيُّ ﷺ كُلُّ ذَلِكَ، لِيَرُدَّ قَوْلُهُ، وَهَذَا عَظِيمٌ، وَكَذَلِكَ يَقُولُ لَكَ أَيْضًا، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْكُمَا يَرُدُّ حُجَّةَ صَاحِبِهِ بِالْمُجَارَفَةِ وَالْمُغَالَبَةِ وَهَذَا مَوْجُودٌ فِي كَثِيرٍ مِمَّنْ رَأَيْنَا يَنَازِلُ وَيُجَادِلُ وَيَتَجَادَلُ، حَتَّى رُبَّمَا خَرَقَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ هَذَا الَّذِي خَافَهُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى أُمَّتِهِ، وَكَرِهَهُ الْعُلَمَاءُ مِمَّنْ تَقَدَّمَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ<sup>(١)</sup>.

(١) قال ابن فارس في معجم مقاييس اللغة (٥ / ٤٤٤) : ( النون والطاء والراء أصل صحيح يرجع فروعه إلى معنى واحد وهو تأمل الشيء ومعانيته ثم يستعار ويتسع فيه )

وقال الراغب في المفردات (ص ٥١٨) : ( النظر : تقليب البصر والبصيرة لإدراك الشيء ورؤيته وقد يراد به التأمل والفحص وقد يراد به المعرفة الحاصلة بعد الفحص وهو الروية .. )

ويؤخذ من كلام ابن فارس والراغب أن النظر يقع في المحسوسات والمعاني فما كان من المحسوسات فالنظر إليه بالبصر وما كان من المعاني فالنظر إليه بالبصيرة والعقل. فمن النظر بالبصر قوله تعالى : ﴿ وَجِبْرِتُ وَسِيلٌ نَاضِرٌ ۖ ﴾ إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ ﴿ [القيامة: ٢٢، ٢٣].

ومن النظر بالبصيرة وهو التفكير والتدبر قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ ۚ ﴾ [الاعراف: ١٨٥] وقوله : ﴿ قُلْ أَنْظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَوَاتِ ﴾ [يونس: ١٠١] ويطلق النظر ويراد به الانتظار فيقال : نظرت فلانا وانتظرت منه قوله تعالى : ﴿ أَنْظُرُوا نَفْسٍ مِنْ نَفْسِكُمْ ﴾ [سورة

= الحديد: ١٣] وقوله: ﴿وَمَا كَانُوا إِذَا مُنْظَرِينَ﴾ [سورة الحجر: ٨] وقوله: ﴿لَا يَنْفَعُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِيْمَانُهُمْ وَلَا هُمْ يُنْظَرُونَ﴾ [سورة السجدة: ٢٩] ونحوها.

وقال الراغب في المفردات (ص ٥١٨): (والمناظرة: المباحثة والمباراة في النظر واستحضار كل ما يراه ببصيرته، والنظر: البحث وهو أعم من القياس لأن كل قياس نظر وليس كل نظر قياس) وقال الخليل بن أحمد: (والمناظرة: أن تناظر أخاك في أمر إذا نظرتما فيه معا كيف تأتياه) العين (٨/ ١٥٦).

وينظر تاج العروس (١/ ٣٥٥٤) لسان العرب (٥/ ٢١٥) مادة نظر تهذيب اللغة للأزهري (١٤/ ٣٧١) مادة نظر.

ويقال ناظرت فلانا إذا صرت له نظيرا في المخاطبة.

#### أما المناظرة اصطلاحاً:

١ - فقال الجرجاني والمناوي في تعريفها هي النظر بالبصيرة من الجانبين في النسبة بين الشيئين إظهاراً للصواب. التعريفات (ص ٢٩٨) التعاريف للمناوي (ص ٦٧٨).

٢ - وقيل هي: تردد الكلام بين شخصين يقصد كل منهما تصحيح قوله وإبطال قول صاحبه مع رغبة كل منهما في ظهور الحق. ينظر: مناهج الجدل في القرآن د. زاهر الألمعي (ص ٢٤).

ويظهر لنا معنى الترابط بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي للمناظرة في كون المناظرة يحصل فيها التدبر والتفكير والبحث كما أن فيها معنى التقابل بين المتناظرين وبين ادلتها وقوليها، وفيها معنى الانتظار لكون كل من المتناظرين ينتظر صاحبه حتى يتم كلامه ثم يجيب عنه وينظره فيه، كما أن فيها معنى النظر الحسي فكل من المتناظرين غالباً ينظر في مناظره ليسمع كلامه ويستوعب قوله وحجته.

#### وللمناظرة أغراض صحيحة وأغراض باطلة:

أما الأغراض الصحيحة فمنها الأخروي ومنها الدنيوي أما الأخروي فهو طلب مرضاة الله والأجر والثواب؛ لأن المناظرة نوع من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والنصيحة لله ولكتابه ولرسوله وللمسلمين.

ولذا قال الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لأقوامهم وهم يجادلونهم وينظرونهم ويدعونهم كتوحيد الله وترك الشرك قالوا جميعاً - نوح وهود وصالح ولوط وشعيب عليهم السلام - : ﴿وَمَا آتَيْنَاكُمْ عَلَيْكُمْ أَجْرٌ إِنْ أَجْرِي إِلَّا عَلَىٰ رَبِّ الْمَلَكِينَ﴾ [الشعراء: ١٠٩]

وقال الله تعالى لنبيينا محمد ﷺ: ﴿قُلْ مَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ فَهُوَ لَكُمْ إِنِ أَجْرِي إِلَّا عَلَى اللَّهِ﴾ [سبا: ٤٧].

#### وأما الغرض الدنيوي فأمران:

١ - بيان الحق وإظهار الصواب في المسائل العلمية والعملية وهذا يشمل الحق من الأقوال والحق



= من الأدلة والراجع منهما ويدخل في هذا مناظرة الكفار من المشركين وأهل الكتاب، ومناظرة أهل البدع من الرافضة والخوارج والمعتزلة والأشاعرة والصوفية والقبورية ونحوهم. ويكون الغرض بيان عقيدة الإسلام للمخالف من الكفار وعقيدة أهل السنة والجماعة للمخالف من أهل القبلة.

كما يدخل في هذا المناظرة في المسائل العملية في الفروع بين أصحاب المذاهب من الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية والظاهرية وغيرهم. ويكون الغرض من هذا بيان الرائج من الأقوال في مسائل الفروع.

٢- كشف الباطل ودفع الشبه والشكوك وإزالة الإشكال وهذا يشمل أيضا الأقوال والأدلة أو الشبه. وذلك كمناظرة المشركين وأهل الكتاب في بيان عقائدهم الباطلة وكشف الفساد فيها كما حدث في مناظرة إبراهيم الخليل عليه السلام لقومه ومناظرته للنمرود.

وكذا مناظرة أهل البدع في بيان بدعهم وكشف الشبه التي يستدلون بها لباطلهم كما حدث في مناظرة ابن عباس للخوارج ومناظرة أحمد للمعتزلة في مسألة القول بخلق القرآن. ثم ليعلم أن المقصود بالغرضين هو إظهار مقابله فالمناظرة لبيان الحق تستلزم بيان بطلان ما عدها فالحق واحد لا يتعدد في جميع مسائل الشريعة، بينما المناظرة لبيان الباطل لا تستلزم ظهور الحق إلا فيما لا يوجد فيه إلا قول واحد باطل؛ لأن بيان بطلان قول الخصم لا يلزم منه ترجيح ما يراه المناظر حقا لاحتمال ورود أقوال أخرى غير ما أبطله ولذلك كانت مناظرات الطوائف من المتكلمين وغيرهم التي كل منها يخالف السنة - ولو بقليل - أعظم ما يستفاد منها بيان إبطال بعضهم لمقالة بعض.

قال ابن تيمية رحمته الله : ( ولهذا كان كثير من مناظرة أهل الكلام إنما هي في بيان فساد مذهب المخالفين وبيان تناقضهم؛ لأنه يكون كل من القولين باطلا فما يمكن أحدهم نصر قوله مطلقا فيبين فساد قول خصمه وهذا يحتاج إليه إذا كان صاحب المذهب حسن الظن بمذهبه قد بناء على مقدمات يعتقدها صحيحة فإذا أخذ الإنسان معه في تقرير نقيض تلك المقدمات لم يقبل ولا يبين الحق ويطول الخصام كما طال بين أهل الكلام فالوجه في ذلك أن يبين لذلك رجحان مذهب غيره عليه أو فساد مذهب بتلك المقدمات وغيرها فإذا رأى تناقض قوله أو رجحان قول غيره على قوله اشتاق حيثذ إلى معرفة الصواب وبيان جهة الخطأ فيبين له فساد تلك المقدمات التي بنى عليها وصحة نقيضها ومن أي وجه وقع الغلط .. ). منهاج السنة النبوية (٢/٣٤٣)

وأما الأغراض الباطلة فهي :

١- دحض الحق وكسره ومحاولة بيان الخطأ فيه للناس.

٢- إظهار الباطل ونشره وبيان أنه الحق والصواب.

٣- كسر المناظر والخصم ومحاولة إنتقاصه والتقليل من شأنه.

٤ - طلب غرض من أغراض الدنيا كالشهرة والعلو والمال والمنصب ونحو ذلك.

وتحديد الغرض من المناظرة له أثر كبير في نتائجها فالذي يكون غرضه صحيحاً يدرك الحق لا محالة إما على لسانه أو على لسان مناظره فهو لا يهمه على لسان من يظهر فيكون قصده لطلب الحق سبباً للوصول إليه وقد بين الله تعالى أن من حسن قصده وجاهد للوصول إلى الحق أن الله يوفقه كما في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت: ٦٩] وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ يَهْدِيَهُمْ رَبُّهُمْ بِإِيمَانِهِمْ﴾ [يونس: ٩] وقوله تعالى: ﴿وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى﴾ [مريم: ٧٦] وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ﴾ [محمد: ١٧] وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَنِييسًا﴾ [٦٦] وَإِذَا لَا تَنِيْسُهُمْ مِنْ لَدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٦٧﴾ وَلَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلًا مُسْتَقِيمًا﴾ [النساء: ٦٦-٦٨].

وبعكسه من أعرض عن طلب الحق يعاقب بزيادة الضلال كما قال تعالى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [سورة الصف: ٥] ، كما أن المناظر إذا حسن قصده وغرضه أثيب على هذا القصد، وأعانه الله وسدده وقويت حجته.

أما الفوائد التي يمكن أن يحصل عليها المناظر من المناظرة فمنها :

١ - القيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والذي يعظم ويقبل بحسب موضوع المناظرة وآثارها ونتائجها.

٢ - تحصيل ملكة الجدل والمناظرة والبحث والاستنباط والفهم والتعليل وتقوية الذهن وفتح نوافذ العقل في فهم المسائل.

٣ - الوصول إلى الحق في المسائل العلمية والعملية.

٤ - إبطال الباطل وبيان الخطأ من الأقوال والمرجوح منها.

٥ - رفع الإشكال واللبس والاشتباه الواقع في الأدلة عند المناظر أو الشبه التي يستدل بها المخالف.

٦ - تبادل الفوائد ودقائق المسائل بين المتناظرين.

٧ - تقليل الخلافات بين المسلمين في المسائل العلمية والعملية.

٨ - مذاكرة المسائل العلمية وتثبيتها وتثبيت الإيمان بها واعتقادها.

المبحث الرابع : مشروعية المناظرة :

وردت نصوص في الكتاب والسنة وآثار عن السلف تدل على مشروعية المناظرة والجدال كما وردت نصوص أخرى وآثار عن السلف تدم المناظرة والجدال وعند التحقيق نجد أن المناظرة والجدال نوعان :

النوع الأول : المناظرة المحمودة والجدل المحمود وهي تشمل :

١ - المناظرة في المسائل العملية في الأحكام في الطهارة والصلاة والزكاة ونحوها إذا كانت لطلب



= الحق ولمن هو أهل لذلك.

قال ابن عبد البر: (وأما الفقه فاجمعوا على الجدل فيه والتناظر لأنه علم يحتاج فيه إلى رد الفروع على الأصول للحاجة إلى ذلك).

٢ - مناظرة أهل الكتاب بالتي هي أحسن عند الحاجة لمن كان أهلاً لذلك.

٣ - مناظرة أهل الأهواء والبدع عند الحاجة إذا كان صاحب الهوى قد قويت شوكته كالحاكم أو من اعتضد به كما حدث في مسألة خلق القرآن في عهد الإمام أحمد، أو رجي من المناظرة رجوعه. ويدل على مشروعية المناظرة المحموده الكتاب والسنة وعمل الصحابة: فمن أدلة الكتاب:

١ - ما ذكر الله تبارك وتعالى عن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام من مناظرات مع أقوامهم كنوح وشعيب وهود وصالح ولوط وإبراهيم وموسى وعيسى عليهم السلام.

٢ - ما ذكره الله تبارك وتعالى من حجج وأدلة وإبراهيم عقلية في الرد على المشركين واليهود والنصارى وكذا ما حصل مع إبليس.

٣ - قوله تعالى: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [العنكبوت: ٤٦].

٤ - وقوله تعالى: ﴿وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥].

٥ - ما ورد من الآيات التي فيها ذم الجدل بغير علم فيفهم منها جواز ذلك بالعلم ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَتَجَعُّ كُلَّ شَيْطَانٍ مَّرِيدٍ﴾ [الحج: ٣]، ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُّنِيرٍ﴾ [الحج: ٨].

٦ - قوله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَيَّ اللَّهُ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا﴾ [المجادلة: ١]، وقد ذهب بعض أهل العلم من السلف إلى أن آيات الجدل منسوخة بآية السيف وروي هذا عن قتادة وقد أجاب أهل العلم - كشيخ الإسلام ابن تيمية في الجواب الصحيح (١ / ٢١٨) - عن دعوى النسخ بأجوبة:

الأول: إن النسخ إنما يكون إذا كان الحكم الناسخ مناقضاً للحكم المنسوخ كمنافضة الأمر باستقبال المسجد الحرام في الصلاة للأمر باستقبال بيت المقدس بالشام ومنافضة الأمر بصيام رمضان للمقيم للتخيير بين الصيام وبين إطعام كل يوم مسكيناً.. فهذا لا يناقض الأمر بجهاد من أمر بجهادهم منهم ولكن الأمر بالقتال يناقض النهي عنه والاختصار على المجادلة. فأما مع إمكان الجمع بين الجدل والمأمور به والقتال المأمور به فلا منافاة بينهما وإذا لم يتنافيا بل أمكن الجمع لم يجوز الحكم بالنسخ ومعلوم أن كلا منهما ينفع حيث لا ينفع الآخر وأن استعمالهما جميعاً أبلغ في إظهار الهدى ودين الحق.

الثاني: أنه قال في سورة العنكبوت: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ [العنكبوت: ٤٦] فالظالم لم يؤمر بجذاله بالتي هي أحسن فمن كان ظالماً مستحقاً للقتال غير طالب للعلم

= والدين فهو من هؤلاء الظالمين الذين لا يجادلون بالتي هي أحسن بخلاف من طلب العلم والدين ولم يظهر منه ظلم سواء كان قصده الاسترشاد أو كان يظن أنه على حق يقصد نصر ما يظنه حقاً.

الثالث : أن من كان من أهل الذمة والعهد والمستأمن منهم لا يجاهد بالقتال فهو داخل فيمن أمر الله بدعوته ومجادلته بالتي هي أحسن وليس هو داخلاً فيمن أمر الله بقتاله.

الرابع : أنه من المعلوم أن القتال إنما شرع للضرورة ولو أن الناس آمنوا بالبرهان والآيات لما احتيج إلى القتال فيآيات الإسلام وبراهينه واجب مطلقاً وجوباً أصلياً وأما الجهاد فم شروع للضرورة فكيف يكون هذا مانعاً من ذلك.

الخامس : أن النسخ يحتاج إلى دليل يثبت به ولا دليل.

٧ - الآيات التي ورد فيها الأمر بالرد بالحجج والبراهين على من ادعى خلاف الحق ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةٌ إِذْ هُنَّ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [البقرة: ١٣٥]، وقوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [البقرة: ١١١]، وقوله تعالى : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبُّهُمْ قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُمْ بِذُنُوبِكُمْ بَلْ أَنْتُمْ بَشَرٌ مِمَّنْ خَلَقَ يَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبْ مَنْ يَشَاءُ وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ ﴾ [المائدة: ١٨]، وقوله تعالى : ﴿ كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حَلَالًا لِّبَنِي إِسْرَءِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَءِيلُ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُنَزَّلَ التَّوْرَةُ قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَةِ فَاتْلُوهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [آل عمران: ٩٣].

٨ - الآيات التي ورد فيها استخدام الأدلة العقلية والبراهين في تقرير القول الحق ورد الأقوال الباطلة مما هو مستعمل في المناظرات ومن ذلك :

أ - السبر والتقسيم كما في قوله تعالى : ﴿ أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمْ الْخَلْفُونَ ﴾ [الطور: ٣٥]، وقوله تعالى : ﴿ أَطَّلَعَ الْغَيْبَ أَمْ آتَاهُ عِنْدَ الرِّحْرِ عَهْدًا ﴾ [مريم: ٧٨]، وقوله تعالى : ﴿ مَا اللَّهُ أَذُنٌ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْقَهُونَ ﴾ [يونس: ٥٩].

ب - التلازم كما في قوله تعالى : ﴿ يَتَّأَهَّلُ الْكَاتِبُ لِمَ تَكْفُرُونَ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْتُمْ تَشْهَدُونَ ﴾ [آل عمران: ٧٠]، وقوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [الأنبياء: ٢٢]، وقوله تعالى : ﴿ قُلْ لَوْ أَنَّ عِنْدِي مَا تَسْتَعِجِلُونَ بِهِ لَفُضِّي أَلَمْ تَبَيِّنْ وَيَبَيِّنْكُمْ ﴾ [الأنعام: ٥٨]، وربما يسمى قياس الخلف.

ج - المطالبة بالدليل على الدعوى كما في قوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا ﴾ [الأنعام: ١٤٨]

د - قياس الأولى : ومنه قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فَادِرٌّ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ يَتْلُمُهُ ﴾ [الإسراء: ٩٩]، وقوله تعالى : ﴿ لَخَلَقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [غافر: ٥٧]، وقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَرُ عَلَيْهِ ﴾ [الروم: ٢٧]، وغير ذلك من الأدلة العقلية الكثيرة والتي يمكن أن ننظر في الكتب التي ألفت في الأدلة العقلية في القرآن ومنها على سبيل المثال الأدلة العقلية النقلية على أصول الاعتقاد تأليف سعود



ابن عبد العزيز العريفي (رسالة ماجستير). ومعرفة هذه الأدلة العقلية وطريقة القرآن فيها أمر مهم لا سيما في مناظرة من يقدمون العقل في الاحتجاج من المتكلمين والعقلانيين علما أن طريقة القرآن في استخدام هذه الأدلة أكمل لاكتمال شروطها وانتفاء موانعها بخلاف كثير من الأدلة العقلية التي يستدل بها المتكلمون فكثير منها ترد عليه القوادح والمعارضات والممانعات ولذلك ضل كثير من هؤلاء لإعراضهم عن أدلة القرآن واعتقادهم أن دلالة الكتاب إنما هي طريقة الخبر المجرد وهذا غلط كبير وضلال مبين ولذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: (.. فإنه وإن كان يظن طوائف من المتكلمين والمتفلسفة أن الشرع إنما يدل بطريق الخبر الصادق فدلالته موقوفة على العلم بصدق المخبر ويجعلون ما يبنى عليه صدق المخبر معقولات محضة فقد غلطوا في ذلك غلطا عظيما بل ضلوا ضلالا مبينا في ظنهم أن دلالة الكتاب والسنة إنما هي بطريق الخبر المجرد بل الأمر ما عليه سلف الأمة وأئمتها أهل العلم والإيمان من أن الله سبحانه وتعالى بين من الأدلة العقلية التي يحتاج إليها في العلم بذلك ما لا يقدر أحد من هؤلاء قدره، ونهاية ما يذكرونه جاء القرآن بخلاصته على أحسن وجه وذلك كالأمثال المضروبة التي يذكرها الله تعالى في كتابه التي قال فيها: ﴿وَلَقَدْ صَرِّفْنَا لِّلنَّاسِ فِي هَٰذَا الْقُرْآنِ مِن كُلِّ مَثَلٍ﴾ [الروم: ٥٨] فإن الأمثال المضروبة هي الأقيسة العقلية سواء كانت قياس شمول أو قياس تمثيل ويدخل في ذلك ما يسمونه براهين) مجموع الفتاوى (٢٩٦/٣).

وقال أيضا: (والقرآن قد دل على الأدلة العقلية التي بها يعرف الصانع وتوحيده وصفاته وصدق رسله وبها يعرف إمكان المعاد ففي القرآن من بيان أصول الدين التي تعلم مقدماتها بالعقل الصريح ما لا يوجد مثله في كلام أحد من الناس بل عامة ما يأتي به حذاق النظر من الأدلة العقلية يأتي القرآن بخلاصتها وبما هو أحسن منها قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَرِّفْنَا لِّلنَّاسِ فِي هَٰذَا الْقُرْآنِ مِن كُلِّ مَثَلٍ﴾ [الروم: ٥٨]، وقال تعالى: ﴿وَلَوْلَا أَلَمْتُمْ لِّلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الحشر: ٢١]، وأما الحجج الداحضة التي يحتج بها الملاحدة وحجج الجهمية معطلة الصفات وحجج الدهرية وأمثالها كما يوجد مثل ذلك في كلام المتأخرين الذين يصنفون في الكلام المبتدع وأقوال المتفلسفة ويدعون أنها عقليات ففيها من الجهل والتناقض والفساد ما لا يحصىه إلا رب العباد ..) مجموع الفتاوى (٨١/١٢).

وقال أيضا: (والعلوم ثلاثة أقسام: منها ما لا يعلم إلا بالأدلة العقلية وأحسن الأدلة العقلية التي بينها القرآن وأرشد إليها الرسول فينبغي أن يعرف أن أجل الأدلة العقلية وأكملها وأفضلها مأخوذ عن الرسول فإن من الناس من يذهل عن هذا فمتهم من يقدر في الدلائل العقلية مطلقا؛ لأنه قد صار في ذهنه أنها هي الكلام المبتدع الذي أحدثه من أحدثه من المتكلمين ومنهم من يعرض عن تدبر القرآن وطلب الدلائل اليقينية العقلية منه لأنه قد صار في ذهنه أن القرآن إنما يدل بطريق الخبر فقط فلا بد أن يعلم بالعقل قبل ذلك ثبوت النبوة وصدق الخبر حتى يستدل بعد ذلك بخبر من ثبت بالعقل

= صدقه... مجموع الفتاوى (١٣/ ١٣٧).

ومن أدلة السنة :

١ - ما حدث من مناظرة بين النبي ﷺ و نصارى نجران وقد ذكر الله أمرهم في سورة آل عمران.  
٢ - قصة إسلام عبد الله بن سلام ﷺ وقد روى القصة البخاري في صحيحه من حديث أنس رضي الله عنه :  
أن عبد الله بن سلام بلغه مقدم النبي ﷺ المدينة فأتاه يسأله عن أشياء فقال إني سائلك عن ثلاث لا يعلمهن إلا نبي ما أول أشراط الساعة وما أول طعام يأكله أهل الجنة وما بال الولد ينزع إلى أبيه أو إلى أمه ؟ قال : «أخبرني به جبريل أنفا». قال ابن سلام ذاك عدو اليهود من الملائكة قال : «أما أول أشراط الساعة فنار تحشرهم من المشرق إلى المغرب وأما أول طعام يأكله أهل الجنة فزيادة كبد الحوت وأما الولد فإذا سبق ماء الرجل ماء المرأة نزع الولد وإذا سبق ماء المرأة ماء الرجل نزلت الولد». قال أشهد أن لا إله إلا الله وأنت رسول الله، قال يا رسول الله إن اليهود قوم بهت فاسألهم عني قبل أن يعلموا بإسلامي فجاءت اليهود فقال النبي ﷺ : «أي رجل عبد الله بن سلام فيكم». قالوا خيرنا وابن خيرنا وأفضلنا وابن أفضلنا. فقال النبي ﷺ : «أرايتم إن أسلم عبد الله بن سلام». قالوا أعاذة الله من ذلك فأعاد عليهم فقالوا مثل ذلك فخرج إليهم عبد الله فقال أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله قالوا شربنا وابن شربنا وتنقصوه قال هذا كنت أخاف يا رسول الله.

٣ - وقد ثبت عن النبي ﷺ الرد والمناظرة والمحااجة في كثير من الأحاديث ومن ذلك :

أ - ما حدث مع الثلاثة الذين تقالوا عبادة النبي ﷺ وقد ورد حديثهم في الصحيحين من حديث أنس رضي الله عنه .

ب - ما حدث مع ذي الخويصرة التميمي عندما اعترض على قسمة النبي ﷺ والقصة في الصحيحين من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

ج - قصة ذات أنواط وقد وردت من حديث أبي واقد الليثي رضي الله عنه [ أخرجه أحمد (٥/ ٢١٨)، رقم ٢١٩٥٠، والترمذي (٢١٨٠)، والنسائي في الكبرى (١١١٨٥)، والطبراني (٣/ ٢٤٤)، والحميدي (٢/ ٣٧٥)، رقم ٨٤٨، وابن أبي شيبه (١٥/ ١٠١)، والطبراني (٣/ ٢٤٤)، وأبو يعلى (١٤٤١)، وابن أبي عاصم في السنة (١/ ٣٧)، وغيرهم والحديث قال عنه الترمذي حسن صحيح، وصححه ابن حبان، وقال ابن القيم في إغاثة اللهفان (٢/ ٤١٨) ثابت، وصححه الألباني في المشكاة (٥٣٣٥)، وقال الأرئوط ومن معه : إسناده صحيح على شرط الشيخين ] .

٤ - عن حماد بن سلمة حدثنا حميد عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : «جاهدوا المشركين بأموالكم وأنفسكم واستنكم». [أخرجه أحمد (٣/ ١٢٤)، وأبو داود (٢٥٠٤)، والنسائي (٦/ ٧)، والدارمي (٢/ ٢٨٠)، وأبو يعلى (٦/ ٤٦٨)، وابن حبان (١١/ ٦)،

= والحاكم (٢ / ٩١)، والبيهقي في السنن الكبرى (٩ / ٢٠) بإسناد صحيح وقد صححه الحاكم على شرط مسلم ووافقه الذهبي وصححه النووي].

٥ - عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « ما من نبي بعثه الله في أمة قبلي، إلا كان له من أمته حواريون وأصحاب يأخذون بسنته ويقتدون بأمره، ثم إنها تخلف من بعدهم خلوف يقولون ما لا يفعلون، ويفعلون ما لا يؤمرون، فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن، ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن، ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن، وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل » رواه مسلم.

ومن عمل الصحابة :

١ - مناظرة علي رضي الله عنه للخوارج.

٢ - مناظرة ابن عباس رضي الله عنه للخوارج.

٣ - المناظرات بين الصحابة رضي الله عنهم في كثير من المسائل.

قال ابن حزم : ( وقد تحاج المهاجرون والأنصار وسائر الصحابة رضوان الله عليهم، وحاج ابن عباس الخوارج بأمر علي رضي الله عنه وما أنكر قط أحد من الصحابة الجدل في طلب الحق ) الإحكام (٣٠ / ١).

النوع الثاني : المناظرة المذمومة والجدل المذموم، وعليه تحمل النصوص وآثار السلف.

فمن الكتاب :

١ - وقوله تعالى : ﴿ مَا يُجَدِّدُ فِي آيَاتِ اللَّهِ إِلَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَا يَغْرُرُكَ تَقْلُبُهُمْ فِي الْيَلْدِ ① ﴾ [غافر: ٤].

٢ - وقال تعالى : ﴿ وَمَنْ آتَاكَ مِنْ بَدَلٍ فِي اللَّهِ يَغْيِرْ عَلَيْهِ وَلَا هُدًى وَلَا كُنْزٌ مُبِيرٌ ② ﴾ ثَانِي عَطْفِهِ يُضِلُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَنَذِيرُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ عَذَابُ الْحَرِيقِ ③ ﴾ ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتَ يَدَاكَ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَمٍ لِلْعَبِيدِ [الحج: ٨-١٠].

٣ - وقال تعالى : ﴿ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَتْهُمْ كُفْرًا مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ الَّذِينَ ءَامَنُوا كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٌ ④ ﴾ [غافر: ٣٥].

٤ - وقال تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَتْهُمْ مِنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَأْهُمْ يَلْفِيفُ فَاَسْتَوَى بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ⑤ ﴾ [غافر: ٥٦].

٥ - قال تعالى : ﴿ وَجَدِّدِ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالْبَطْلِ لِيُدْحَضُوا بِهِ الْحَقَّ وَاتَّخَذُوا آيَاتِي وَمَا أُنذِرُوا هُزُوًا ⑥ ﴾.

[الكهف: ٥٦]

٦ - وقال تعالى : ﴿ وَجَدِّدُوا بِالْبَطْلِ لِيُدْحَضُوا بِهِ الْحَقَّ فَأَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ ⑦ ﴾ [غافر: ٥].

٧ - وقال تعالى : ﴿ وَمَنْ آتَاكَ مِنْ بَدَلٍ فِي اللَّهِ يَغْيِرْ عَلَيْهِ وَيَتَّبِعْ كُلَّ شَيْطَانٍ مَرِيدٍ ⑧ ﴾ كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَنْ تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ وَيَهْدِيهِ إِلَى عَذَابِ السَّعِيرِ ⑨ ﴾ [الحج: ٣-٤]

ومن السنة :

١ - ما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث علي عليه السلام «أن النبي ﷺ طرقة وفاطمة ليلا، فقال: ألا تصليان؟ فقلت: يا رسول الله إنما أنفسنا بيد الله إن شاء أن يبعثنا بعثنا، فانصرف حين قلت ذلك ولم يرجع إلي شيئا، ثم سمعته يضرب فخذه ويقول: «وكان الإنسان أكثر شيء جدلا».

٢ - عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله يرضى لكم ويكره لكم ثلاثا، فيرضى لكم أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئا وأن تعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا ويكره لكم قيل وقال وكثرة السؤال وإضاعة المال» رواه مسلم.

٣ - عن جابر رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «لا تعلموا العلم لتباهوا به العلماء ولا لتماروا به السفهاء ولا تخيروا بالمجالس فمن فعل ذلك فالنار النار». [أخرجه ابن ماجه (٩٣/١)، رقم (٢٥٤)، وابن حبان (٢٧٨/١)، رقم (٧٧)، وابن عدى (٢١٦/٧)، ٢١١٣ ترجمة يحيى بن أيوب الغافقي)، والحاكم (١٦١/١)، رقم (٢٩٠)، والبيهقي في شعب الإيمان (٢٨٢/٢)، رقم (١٧٧١)، وقد روي هذا الحديث عن عدة من الصحابة. قال العقيلي في الضعفاء (٢ / ١٣٠): (في هذا الباب أحاديث عن جماعة من أصحاب النبي ﷺ لينة الأسانيد عن النبي ﷺ) ولكن الحديث صححه العلامة الألباني في صحيح الجامع (٧٣٧٠) ].

٤ - عن أبي أمامة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «ما ضل قوم بعد هدى كانوا عليه إلا أوتوا الجدل» ثم تلا هذه الآية ﴿بَلْ فَرَّقُوا فِئَتَيْنِ خَاصَّةً﴾ [الزخرف: ٥٨]، وهو حديث صحيح تقدم تخريجه في أصل الكتاب.

٥ - عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «دعوني ما تركتكم إنما أهلك من كان قبلكم سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم» متفق عليه، وفي رواية لمسلم: «فإنما أهلك من كان قبلكم كثرة مسائلهم واختلافهم على أنبيائهم».

٦ - عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ خرج يخبر بليلة القدر فتلاحى رجلان من المسلمين فقال: «إني خرجت لأخبركم بليلة القدر، وإنه تلاحى فلان وفلان فرفعت، وعسى أن يكون خيرا لكم، التمسوها في السبع والتسع والخمس» رواه البخاري.

٧ - عن أم سلمة رضي الله عنها قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «أول ما عهد إلي فيه ربي ونهاني عنه بعد عبادة الأوثان وشرب الخمر لملاحاة الرجال» [أخرجه الطبراني في الكبير (٢٣ / ٢٥٠)، وابن أبي شيبه في المصنف (٧ / ٢٦٧)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٠ / ١٩٤)، وفي شعب الإيمان (٦ / ٣٤٢)، وابن أبي الدنيا في الصمت (ص ١٠٢) برقم (١٣٤) من طريق يحيى المتوكل عن إسماعيل

ابن رافع عن ابن أم سلمة عن أم سلمة به وهذا إسناد ضعيف فيه علتان : الأولى : يحيى المتوكل ضعيف ضعفه أحمد وابن المديني وابن معين وأبو حاتم وأبو زرعة والنسائي



= وغيرهم وقال بن عبد البر هو عند جميعهم ضعيف.

الثانية : أن في الإسناد اختلافا يعرف بتتبع طرقه [.

٨ - عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال : «إن أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم» أخرجه الشيخان.  
الألد الخصم : هو الدائم الخصومة كما قال البخاري في تفسير ذلك في صحيحه والاسم اللدد مأخوذ من لذيدي الوادي والدد الجدال مشتق من اللديدين وهما صفحتا العنق والمعنى أنه من أي جانب أخذ في الخصومة قوي.

قال الحافظ ابن حجر في الفتح ( ١٣ / ١٨٠ ) : ( ويحتمل أن يكون المراد الشديد الخصومة فإن الخصم من صيغ المبالغة فيحتمل الشدة ويحتمل الكثرة )  
ويحتمل أمرا ثالثا وهو الإعراض عن الحق يقال فيه لدد أي ميل واعوجاج عن الحق ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية . مجموع الفتاوى ( ١٤ / ٤٤٥ )  
وقال أيضا : (والدد جمع الألد وهو الأعوج في المناظرة الذي يروغ عن الحق) الجواب الصحيح (٧٠ / ٢).

قال الخليل بن أحمد : (والتدد في التلفت أن يعطف بعنقه مرة كذا ومرة كذا والدد مصدر الألد أي السيء الخلق الشديد الخصومة العسر الانقياد ورجل ألدند ويلندد : كثير الخصومات شرس المعاملة) العين (٩ / ٨).

وأما آثار السلف في ذم الجدال والمناظرة والخصومة :

فأولا ما بوب به أهل العلم في هذا الأمر في كتبهم في السنة :

- أبو داود في سننه ( ٢ / ٦٠٨ ) : ( باب النهي عن الجدال واتباع المتشابه من القرآن ) و ( ٢ / ٦٠٩ ) : ( باب النهي عن الجدال في القرآن ) .

- ابن ماجه في سننه ( ١ / ١٧ ) : ( باب اجتناب البدع والجدل ) .

- ابن حبان في صحيحه ( ١ / ٢٨٠ ) : ( ذكر الزجر عن مجالسة أهل الكلام والقدر ومفاتحتهم بالنظر والجدال ) .

- الدارمي في سننه ( ١ / ١٢٠ ) : ( باب اجتناب أهل الأهواء والبدع والخصومة ) .

- ابن بطة في الإبانة ( باب النهي عن المراء في القرآن ) .

- اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة ( ١ / ١١٤ ) : ( النهي عن مناظرة أهل البدع ، وجدالهم والمكالمة معهم والاستماع إلى أقوالهم المحدثه وآرائهم الخبيثة ) .

- ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله ( ٢ / ١١٣ ) ( باب ما يكره فيه المناظرة والمجادلة والمراء ) .

- قوام السنة في الحجة على تارك المحجة ( ١ / ٣١١ ) : ( فصل في النهي عن مناظرة أهل البدع

= وجدالهم والاستماع إلى أقوالهم).

- ابن أبي الدنيا في كتاب الصمت (ص ٩٩) : (باب ذم المراء).

ثانيا : النصوص عن الأئمة الأربعة في هذا :

**أولا : الإمام أبو حنيفة رحمته الله :**

كان أبو حنيفة رحمته الله في أول أمره صاحب جدل وخصومات وكان يخاصم أهل الأهواء ويجادلهم ورحل في سبيل ذلك من الكوفة إلى البصرة عشرين مرة ونيفا حتى صار رأسا في ذلك منظورا إليه، وكان يأمر ابنه حمادا بذلك، ثم ترك الجدل والكلام ورجع إلى الفقه والسنة وصار إماما، ثم صار يحذر من ذلك وينهى عن الكلام.

قال رحمته الله : «من طلب الدين بالكلام تزندق» وقال : «الكلام في الدين أكرهه».

**ثانيا : الإمام مالك بن أنس رحمته الله :**

قال الهيثم بن جميل : «قيل لمالك : يا أبا عبد الله الرجل عالما بالسنة أيجادل عنها ؟ قال : لا !، ولكن يخبر بالسنة فإن قيلت منه واللاسكت» رواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٢ / ٩٤) وذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك (٢ / ٣٩).

- وقال ابن وهب سمعت مالكا يقول : «القرآن هو الإمام فأما هذا المراء فما أدري ما هو !» رواه ابن بطة في الإبانة (٢ / ٥١٠).

- وقال أيضا : «ليس الجدل من الدين بشيء». ذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء (٨ / ٦٧)، والقاضي عياض في ترتيب المدارك (٢ / ٣٩).

- وروى البيهقي في شعب الإيمان (٦ / ٣٥٤) عن مالك بن أنس أنه قال : «اجتنب الجدل في الدين»، ويقول : «كل ما جاءنا رجل أجدل من رجل أردنا أن نرد ما جاء به جبريل إلى النبي ﷺ».

**ثالثا : الإمام الشافعي رحمته الله :**

روى البيهقي في شعب الإيمان (٦ / ٣٥٤) عن الشافعي قال : «المراء في العلم يقسي القلب ويورث الضغائن».

قال الذهبي رحمته الله : (تواتر عن الشافعي ذم الكلام وأهله وكان شديد الإتياع للآثار في الأصول والفروع) العلو (ص ١٦٦).

**رابعا : الإمام أحمد رحمته الله :**

- قال الإمام أحمد في رسالة عبدوس : «أصول السنة عندنا التمسك بما كان عليه أصحاب الرسول ﷺ، والاعتداء بهم وترك البدع، وكل بدعة ضلالة، وترك المراء والجدال والخصومات في الدين» طبقات الحنابلة (١ / ٢٤١) الاعتقاد للالكائي (١ / ١٥٦).

- وقال في رسالته للمتوكل : «ولست بصاحب كلام ولا أرى الكلام في شيء من هذا إلا ما كان في



= كتاب الله ﷻ أو في حديث عن النبي ﷺ أو عن أصحابه أو عن التابعين فأما غير ذلك فإن الكلام فيه غير محمود» (السنة لعبد الله بن أحمد) (١ / ١٣٩) رسالة في أن القرآن غير مخلوق لإبراهيم الحربي (ص ٦١).

ثالثا : ما روي عن السلف عموما :

- قال الحسن البصري : «لا تجالسوا أهل الأهواء ولا تجادلوهم ولا تسمعوا منهم» رواه ابن بطة في الإبانة (٢ / ٤٤٤)، واللالكائي في الاعتقاد (١ / ١٣٣).

- قال الليث بن سعد (بلغت الثمانين، وما نازعت صاحب هوى قط) أحاديث في ذم الكلام وأهله للمقري (٥ / ١٥٥).

- عن يونس قال : كتب لي ميمون بن مهران «إياك والخصومة والجدال في الدين ولا تجادلن عالما ولا جاهلا أما العالم فإنه يخزن عنك علمه ولا يبالي ما صنعت وأما الجاهل فإنه يخشن بصدره ولا يطيعك» رواه الدارمي في سننه (١ / ١٠٢)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (١ / ١٥٦).

- عن عمر بن عبد العزيز قال : «من جعل دينه غرضا للخصومات أكثر التنقل» رواه الدارمي في سننه (١ / ١٠٢).

- عن معروف الكرخي قال : «إذا أراد الله بعبد خيرا فتح عليه باب العمل وأغلق عليه باب الجدل وإذا أراد بعبد شرا أغلق عليه باب العمل وفتح عليه باب الجدل» رواه البيهقي في شعب الإيمان (٢ / ٢٩٥) وأبو نعيم في الحلية (٨ / ٣٦١).

- قال أبو قلابة : «لا تجالسوا أهل الأهواء ولا تجادلوهم فإن لا آمن أن يغمسوكم في ضلالتهم أو يلبسوا حليكم ما كنتم تعرفون» رواه الدارمي في السنن (١ / ١٠٨)، واللالكائي في الاعتقاد (١ / ١٣٤)، والبيهقي في الاعتقاد (ص ٢٣٨).

- عن محمد بن واسع قال كان مسلم بن يسار يقول : «إياكم والمراء فإنها ساعة جهل العالم وبها يتبغي الشيطان زلته» رواه الأجرى في الشريعة (ص ٦٤).

وهذا الأمر مشهور عند السلف حتى جعلوه ضمن عقائدهم :

قال البرهاري في شرح السنة (ص ١٢٧ - ١٣١) : (وإذا أردت الاستقامة على الحق وطريق أهل السنة قبلك فاحذر الكلام وأصحاب الكلام والجدال والمراء والقياس والمناظرة في الدين فإن استماعك منهم وإن لم تقبل منهم يقدح الشك في القلب وكفى به قبولا فتهلك وما كانت قط زندقة ولا بدعة ولا هوى ولا ضلالة إلا من الكلام والجدال والمراء والقياس وهي أبواب البدع والشكوك والزندقة .

فإن الله في نفسك عليك بالآثار وأصحاب الأثر والتقليد فإن الدين إنما هو التقليد يعني للنبي ﷺ وأصحابه رضوان الله عليهم أجمعين ومن قبلنا لم يدعونا في لبس فقلدهم واسترح ولا تجاوز الأثر

## عالم الشيخ محمد بن عمر بن الخطاب في المناسك

= وأهل الأثر وقف عند مشابه القرآن والحديث ولا تقس شيئاً ولا تطلب من عندك حيلة ترد بها على أهل البدع فإنك أمرت بالسكوت عنهم فلا تمكنهم من نفسك أما علمت أن محمد بن سيرين مع فضله لم يجب رجلاً من أهل البدع في مسألة واحدة ولا سمع منه آية من كتاب الله ﷻ فقل له فقال أخاف أن يحرفها فيقع في قلبي شيء.

وإذا سمعت الرجل يقول إنا نحن نعظم الله إذا سمع آثار رسول الله ﷺ فاعلم أنه جهمي يريد أن يرد أثر رسول الله ﷺ ويدفعه بهذه الكلمة وهو يزعم أنه يعظم الله وينزهه إذا سمع حديث الرؤية وحديث النزول وغيره أفليس قد رد أثر رسول الله ﷺ إذ قال إنا نحن نعظم الله أن ينزل من موضع إلى موضع فقد زعم أنه أعلم بالله من غيره فاحذر هؤلاء فإن جمهور الناس من السوق وغيرهم على هذا الحال وحذر الناس منهم وإذا سألك الرجل عن مسألة في هذا الباب وهو مسترشد فكلمه وأرشده وإذا جاءك يناظر فاحذره فإن في المناظرة المراء والجدال والمغالبة والخصومة والغضب وقد نهيت عن جميع هذا وهو يزيل عن طريق الحق ولم يبلغنا عن أحد من فقهاءنا وعلمائنا أنه جادل أو ناظر أو خاصم.

- قال الحسن: «الحكيم لا يماري ولا يداري حكمته ينشروها، إن قبلت حمد الله وإن ردت حمد الله». وجاء رجل إلى الحسن فقال أنا أناظرك في الدين فقال الحسن: «أنا قد عرفت ديني فإن كان دينك قد ضل منك فاذهب فاطلبه».

- وسمع رسول الله ﷺ قوماً على باب حجرته يقول أحدهم: ألم يقل الله كذا؟ ويقول الآخر: ألم يقل الله كذا؟ فتخرج مغضباً فقال: أبهذا أمرتكم؟ أم بهذا بعثت إليكم أن تضربوا كتاب الله ببعضه ببعض؟ فنهاهم عن الجدل.

- كان ابن عمر يكره المناظرة ومالك بن أنس ومن فوقه ومن دونه إلى يومنا هذا، وقول الله ﷻ أكبر من قول الخلق قال الله تعالى: ﴿مَا يَجْدِلُ فِي آيَاتِ اللَّهِ إِلَّا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [غافر: ٤].

- وسأل رجل عمر بن الخطاب فقال: «ما الناشطات نشطا؟ فقال: لو كنت مخلوقاً لضربت عنقك...» أ.هـ.

وينظر بالإضافة إلى ما سبق ذكره: عقيدة السلف وأصحاب الحديث للصابوني (ص ٢٩٨) شرح السنة للبريهاري (ص ٧١) السنة للخلال (١/ ٢٢٩) مقالات الإسلاميين لأبي الحسن الأشعري (ص ٢٩٤). وإذا علم ما ورد عن السلف في هذا الباب فلا بد من معرفة ما يتدرج في المناظرة والجدل المذموم. أنواع الجدال المذموم:

ينبغي أن يعلم أن الذم في المناظرة تارة يعود إلى موضوع المناظرة وتارة يعود إلى حال المتناظرين وتارة يعود إلى وقت المناظرة وتارة يعود إلى نتيجة المناظرة وهذا بيان أنواع المناظرة المذمومة:

النوع الأول: الجدال في الله وآياته وصفاته:

- قوله تعالى: ﴿وَهُمْ يُجَادِلُونَ فِي اللَّهِ وَهُوَ شَدِيدُ الْحَالِ﴾ [الرعد: ١٣]

= - وقوله تعالى: ﴿ مَا يُجِدِلُ فِي آيَاتِ اللَّهِ إِلَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَا يَغْزُوكَ تَقْلُبُهُمْ فِي الْيَلْدِ ﴾ [عافر: ٤]، والمراد بهذا الخوض في كيفيتها أو تأويلها أو تحريفها أو تشبيه الله بخلقه أو الاعتماد في إثبات الصفات ونفيها على العقل.

قال المغوي في شرح السنة (١ / ٢١٦): (واتفق علماء السلف من أهل السنة على النهي عن الجدل والخصومات في الصفات وعلى الزجر عن الخوض في علم الكلام وتعلمه).  
 \* قال مالك رحمته الله: «أدركت أهل هذا البلد - يعني المدينة - وهم يكرهون المناظرة والجدل إلا فيما تحته عمل» رواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (١٩ / ٢٣٢).

قال ابن عبد البر في التمهيد (١٩ / ٢٣٢): (يريد مالك رحمته الله الأحكام في الصلاة والزكاة والطهارة والصيام والبيوع ونحو ذلك ولا يجوز عنده الجدل فيما تعتقده الأفئدة مما لا عمل تحته أكثر من الاعتقاد وفي مثل هذا خاصة نهى السلف عن الجدل وتناظروا في الفقه وتقايسوا فيه).  
 قال ابن قدامة رحمته الله: (والذي قاله مالك رحمه الله تعالى عليه جماعة العلماء والفقهاء قديما وحديثا من أهل الحديث والفتوى وإنما خالف ذلك أهل البدع فأما الجماعة فعلى ما قال مالك. فإذا أردتم الكلام والتوسع في العلم فابحثوا في الفقه ومسائله وأحكامه والفرائض ومسائلها والمناسخات وقسم التركات ومسائل الإقرار والولاء... فلكم في هذا سعة عما قد نهيتم عن الخوض فيه مما لم يتكلم فيه سلفكم، وكرهه إمامكم، ولا يفضي بكم إلى خير ولا تخلون فيه من إحداه بدعة إمامكم فيها إبليس يفتكم الله بها...). تحريم النظر في كتب الكلام (ص ٧١).

وهذا الذي أشار إليه مالك رحمته الله هو علم الكلام وهو الجدل والمناظرة في إثبات العقائد بالطرق الكلامية وقد أطبق السلف على ذمه، حتى من خاض فيه من المتكلمين انقلب أمرهم عليه ذما وتحذيرا منه كالجويني والغزالي والرازي والشهرستاني وابن عقيل وغيرهم.

وقد ورد النهي عن الجدل في كتاب الله والخوض فيه فمن ذلك:  
 عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ - قال: «المراء في القرآن كفر»، وفي رواية: «الجدال في القرآن كفر».

[ أخرجه أحمد (٢ / ٢٥٨، ٢٨٦)، وأبو داود (٢ / ٦١٠) برقم (٤٦٠٣)، وابن أبي شيبة في المصنف (٦ / ١٤٢)، وابن حبان (٤ / ٣٢٤)، والحاكم في المستدرک (٢ / ٢٤٣)، والبيهقي في شعب الإيمان (٢ / ٤١٦)، وصححه ابن حبان والحاكم ووافقه الذهبي وصححه الألباني].

قال ابن حبان في صحيحه في تفسير الحديث (٤ / ٣٢٤): (إذا ماري المراء في القرآن أداه ذلك - إن لم يعصمه الله - إلى أن يرتاب في الآي المتشابهة منه وإذا ارتاب في بعضه أداه ذلك إلى الجحد فأطلق ﷺ اسم الكفر الذي هو الجحد على بداية سببه الذي هو المراء).

ويقول الطحاوي في عقيدته (ص ٣١٤ مع الشرح): (ولا نجادل في القرآن ونشهد أنه كلام رب

= العالمين نزل به الروح الأمين فعلمه سيد المرسلين محمداً ﷺ وهو كلام الله تعالى لا يساويه شيء من كلام المخلوقين ولا نقول بخلقه ولا نخالف جماعة المسلمين).  
وبوب أبو داود في سننه (٢ / ٦١٠): (باب النهي عن الجدل في القرآن) والنسائي في السنن الكبرى (٥ / ٣٣): (المراء في القرآن).

قال ابن تيمية رحمه الله: (كل من عارض القرآن وجادل في ذلك بعقله ورأيه فهو داخل في ذلك وإن لم يزعم تقديم كلامه على كلام الله ورسوله بل إذا قال ما يوجب المرية والشك في كلام الله فقد دخل في ذلك فكيف بمن يزعم أن ما يقوله بعقله ورأيه مقدم على نصوص الكتاب والسنة). درء تعارض العقل والنقل (٣ / ٣).

والجدال في القرآن يدخل فيه أمور منها:

أ- الجدل في كونه كلام الله تبارك وتعالى نزل به الروح الأمين والخوض فيه كما خاض الجهمية ومن وافقهم.

ب- الجدل في القراءات فيه كأن يصحح قراءته ويطنع في القراءات الأخرى ذكره هذا المصنف في الباب القادم وغيره ويؤيده ما ثبت في حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال: سمعت رجلاً قرأ آية سمعت من النبي ﷺ خلافها فجنحت به النبي ﷺ فأخبرته فعرفت في وجهه الكراهية وقال: «كلاكما محسن ولا تختلفوا فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا» رواه البخاري.

ج- اتباع ما تشابه منه ابتاغ الفتنة وضرب بعضه ببعض كما قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَسْلُمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران: ٧].

وروى الإمام أحمد في مسنده (٦ / ٤٨) عن عائشة رضي الله عنها قالت قرأ رسول الله ﷺ: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَسْلُمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران: ٧] فإذا رأيتم الذين يجادلون فيه فهم الذين عنى الله ﷻ فاحذروهم.

النوع الثاني: الجدل في القدر:

قال ابن بطة في الإبانة (١ / ٢٣٨): (وقد كان سلفنا وأئمتنا رحمة الله عليهم يكرهون الكلام في القدر وينهون عن خصومة أهله ومواضعهم القول أشد النهي ويتبعون في ذلك السنة وآثار المصطفى).

وبوب الترمذي (٤ / ٤٤٣) فقال: (باب ما جاء من التشديد في الخوض في القدر) وبوب اللالكائي في الاعتقاد (٤ / ٦٢٧) فقال: (سياق ما روي عن النبي ﷺ في النهي عن الكلام في القدر والجدال فيه والأمر بالإمساك عنه).

وقال الإمام أحمد رحمته الله في عقيدته : ( ... فإن الكلام في القدر والرؤية والقرآن وغيرها من السنن مكروه منهى عنه ولا يكون صاحبه إن أصاب بكلامه السنة من أهل السنة حتى يدع الجدل ويسلم ويؤمن بالآثار ... ) . أصول السنة ( ص ٢٠ ) الاعتقاد للالكائي ( ١ / ١٥٧ ) .

وأجود ما روي في هذا الباب ما رواه أحمد في المسند ( ٢ / ١٧٨ ، ١٩٥ ) وابن ماجه في سننه برقم ( ٨٥ ) وابن بطة في الإبانة ( ١ / ٢٣٩ ) ( ٢ / ٣٠٩ ) واللالكائي في الاعتقاد ( ١ / ١١٥ ) ( ٤ / ٦٢٧ ) والطبراني في الأوسط ( ١ / ١٦٥ ) ( ٢ / ٧٩ ) من طرق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ خرج على أصحابه وهم يتنازعون في القدر فكانما فقيء في وجهه حب الرمان فقال : « أبهذا أمرتم ؟ أبهذا وكلتم ؟ انظروا ما أمرتم به فاتبعوه وما نهيتهم عنه فاجتنبوه » وبعضه في صحيح مسلم ، وصححه العلامة الألباني في الطحاوية .

قال ابن تيمية في اقتضاء الصراط المستقيم ( ص ٤٢ ) : ( هذا حديث محفوظ عن عمرو بن شعيب رواه عنه الناس ورواه ابن ماجه في سننه من حديث أبي معاوية كما سقناه .

وقد كتب أحمد في رسالته إلى المتوكل هذا الحديث وجعل يقول لهم في مناظرته يوم الدار إنا قد نهينا أن نضرب كتاب الله بعضه ببعض ) .

وقال القاسمي في إيثار الحق على الخلق ( ص ٩٧ ) : ( وأما أحاديث النهي عن الخوض في القدر فعشرة أحاديث رجال بعضها ثقات وبعضها شواهد لبعض كما أوضحته في العواصم وأقل من هذا مع شهادة القرآن والبرهان لذلك يكفي المنصف وما حدث بسبب الخوض من الضلالات زيادة عبء وحيرة ) .  
النوع الثالث : مناظرة أهل الأهواء :

وهذا من أخطر أنواع المناظرات وعليه يحمل أكثر كلام السلف وذلك لما يترتب عليه من آثار مثل :  
١ - ما يمكن أن يقع في قلب من يناظر أهل البدع من شبه أو شكوك .

٢ - أن في مناظرتهم نشر لبدعتهم وفي الإعراض عنهم إخماد لها .

٣ - أن في مناظرتهم تقوية لهم ورفع لشأنهم .

ومن أشهر ما روي في التعامل مع المبتدعة وعدم فتح المجال لهم في المناظرة وتأديبهم قصة صبيغ العراقي :

فقد روى الإمام أحمد في فضائل الصحابة ( ١ / ٤٤٦ ) ، واللالكائي في الاعتقاد ( ٤ / ٦٣٤ ) ، وابن عساكر في تاريخ دمشق ( ٢٣ / ٤١٢ ) من طريق مكّي بن إبراهيم قال : حدثنا الجعيد بن عبد الرحمن عن يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد قال : أتى إلى عمر بن الخطاب فقالوا يا أمير المؤمنين إنا لقينا رجلاً يسأل عن تأويل القرآن فقال اللهم أمكني منه قال فيينا عمر ذات يوم جالس يغدي الناس إذ جاءه وعليه ثياب وعمامة فغداه ثم إذا فرغ قال يا أمير المؤمنين والذاريات ذروا فالحاملات وقرأ قال عمر

أنت هو فمال إليه وحسر عن ذراعيه فلم يزل يجلدته حتى سقطت عمامته ثم قال: واحملوه حتى تقدموه بلادته ثم ليقيم خطيئاً ثم ليقل ان صبيغاً ابتغى العلم فاخطأ فلم يزل وضيعاً في قومه حتى هلك وكان سيد قومه.

والجعيد هو الجعد بن عبد الرحمن وثقه ابن معين والنسائي.

وزيد هو ابن عبد الله بن خصيفة وثقة أحمد وابن معين وأبو حاتم والنسائي وابن سعد وذكره ابن حبان في الثقات، وصحح الحافظ ابن حجر إسناد هذا الحديث في الإصابة في ترجمة صبيغ (٤٥٩/٣)، والقصة مشهورة في كتب السنة وقد أثبتها يزيد بن هارون والشافعي وأحمد وابن معين والدارمي وغيرهم وقد ذكر أصل القصة مالك في الموطأ بسند صحيح عن ابن عباس رضي الله عنهما.

قال الخلال في السنة (١/٢٢٨): (ولو شاء عمر بن الخطاب أن يناظر صبيغ ويجمع له أصحاب رسول الله حتى يناظروه ويحاجوه ويبينوا عليه لفعل ولكنه قمع جهله وأوجع ضربه ونفاه في جلده وتركه يتغصص بريقه وينقطع قلبه حسرة بين ظهري الناس مطروداً منفيًا مشرداً لا يكلم ولا يجالس ولا يشفى بالحجة والنظر بل تركه يختنق على حرته ولم يبلعه ريقه ومنع الناس من كلامه ومجالسته).

النوع الرابع: الجدال بدون علم صحيح:

قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّعِ كُلَّ شَيْطَانٍ مَّرِيدٍ﴾ (٢) كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ وَيَهْدِيهِ إِلَى عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿[الحج: ٣-٤]، وقال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُّثِيرٍ﴾ (٨) قَالَىٰ عَظِيمُهُ يُضِلُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَيُذِيقُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ عَذَابَ الْحَرِيقِ ﴿١﴾ ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتَ يَدَكَ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَمٍ لِلْعَبِيدِ ﴿[الحج: ٨-١٠]، وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَتْهُمْ كُتُبٌ مُّقَرَّرَةٌ مِنْ قَبْلِ اللَّهِ وَعِنْدَ الَّذِينَ آمَنُوا كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبٍ مُّكِيدٍ جَبَّارٍ﴾ (٢٥) ﴿[غافر: ٣٥]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَتْهُمْ إِنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَّا هُمْ بِسَلْفِينَ فَاَسْتَوِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [غافر: ٥٦]، وقال تعالى: ﴿هَكَانَئِمْ هَوَّلَاءُ خَجَجْتُمْ فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ فَلَمَّ تُعَاجِلُونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ﴾ [آل عمران: ٦٦].

النوع الخامس: الجدال بقصد دحض الحق ونصرة الباطل:

قال تعالى: ﴿وَيُجَادِلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ وَاتَّخَذُوا آيَاتِي وَمَآئِدَهُمْ رُكُومًا﴾ [الكهف: ٥٦] أي ليطلوا به الحق ويزيلوه ويذهبوا به يقال: دحض الشيء إذا زال وذهب، ثم سلخوا مسلك الاستهزاء بالحجج والبراهين وهو أشد أنواع التكذيب وقال تعالى: ﴿وَجَادِلُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ فَأَخَذْتُمْ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ﴾ [غافر: ٥] أي ما حلوا



بالشبهة ليردوا الحق الواضح الجلي.

النوع السادس : أن يكثر من الجدل حتى يكون صفة له :

قال تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ ﴾ [البقرة: ٢٠٤] ، وقال تعالى : ﴿ وَقَالُوا أَلَهْتُمْ بِخَيْرَ أَرْهُوَ مَا صَرُّهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ ﴾ [الزخرف: ٥٨] .

ومنه أيضا ما جاء في الصحيحين من حديث عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال : « إن أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم ».

النوع السابع : أن يجادل المرء عن الخائن حتى عن نفسه إذا كانت خائنة :

قال تعالى : ﴿ وَلَا تُجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَلُونَ أَنفُسَهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ خَوَّانًا أَثِيمًا ﴾ [النساء: ١٠٧] .  
هذه الآية أحسنها غنى حسنة وهذه الآية أعلاها  
 لدخالة هذه في حادثة

قال ابن تيمية رحمته الله : (ودل قوله) : ﴿ وَلَا تُجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَلُونَ أَنفُسَهُمْ ﴾ [النساء: ١٠٧] أنه لا يجوز الجدل عن الخائن ولا يجوز للإنسان أن يجادل عن نفسه إذا كانت خائنة لها في السر أهواء وأفعال باطنة تخفى على الناس فلا يجوز المجادلة عنها قال تعالى : ﴿ يَلْمِزُكَ آيَاتُ الْآعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ ﴾ [غافر: ١٩] ، وقال تعالى : ﴿ وَذَرُوا ظُلُمَاتِ الْإِثْمِ وَبَاطِنَهُ ﴾ [الأنعام: ١٢٠] ، وقال تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ﴾ [الأعراف: ٣٣] ، وقد قال تعالى : ﴿ بَلِ الْإِنسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ ﴾ [العلق: ١٤] وَلَوْ لَقِيَ مَعَاذِرُهُ ﴾ [القيامة: ١٤ ، ١٥] فإنه يعتذر عن نفسه بأعذار ويجادل عنها وهو يبصرها بخلاف ذلك ، وقال تعالى : ﴿ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا ﴾ [الإسراء: ١٤] ، وقال تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ ﴾ [البقرة: ٢٠٤] .

وقد قال النبي ﷺ : « أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم » فهو يجادل عن نفسه بالباطل وفيه لدد أي ميل واعوجاج عن الحق وهذا على نوعين :

أحدهما : أن تكون مجادلته وذبه عن نفسه مع الناس .

والثاني : فيما بينه وبين ربه بحيث يقيم أعدار نفسه ويظنها محقة وقصدها حسنا وهي خائنة ظالمة لها أهواء خفية قد كتمتها حتى لا يعرف بها الرجل حتى يرى وينظر ، قال شداد بن أوس : « إن أخوف ما أخاف عليكم الشهوة الخفية » قال أبو داود : هي حب الرياسة .. مجموع الفتاوى ( ١٤ / ٤٤٤ - ٤٤٥ ) .

النوع الثامن : أن يجادل في الحق بعدما تبين له :

قال تعالى : ﴿ يُجَادِلُونَكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَ مَا بَيَّنَّ ﴾ [الأنفال: ٦] ، وقوله تعالى : ﴿ أَفَتَمُرُّونَ عَلَى مَا يَرَىٰ ﴾ [النجم: ١٢] على قراءة الجمهور أي أفتجادلونه جدالا ترومون به دفعه عما علمه وشاهده ؟ ، وقرأ

النوع التاسع : الجدال في الحج :

اختلف في المراد بالجدال في الحج على أقوال أهمها :

٢ - وقيل الجدال السباب.

النوع العاشر : أن يكون القصد من الجدل المماراة والخصام ذاته لا الوصول إلى الحق :

١ - عموم النصوص الواردة في النهي عن الجدال والمراء.

الأمهات وواد البنات ومنع وهات، وكره لكم قيل وقال وكثرة السؤال وإضاعة المال» وروى نحوه

٣ - ولما روي : «أنا زعيم بيت في ربض الجنة لمن ترك المراء وإن كان محقا وبيت في وسط الجنة

٤ - ولأن الجدل مظنة الوقوع في الشبه.

٥ - ولأن الجدل غالبا يقسى القلب ويورث الضغائن.

٦- ولأن الجدل لا يقصد لذاته وإنما هو وسيلة للوصول على الحق، والقاعدة عند أهل العلم «أن

الوسيلة إذا لم يحصل مقصدها سقط اعتبارها وكل تصرف لا يترتب عليه مقصوده لا يشرع، وكلما سقط اعتبار المقصد سقط اعتبار الوسيلة» وقد قرر هذه القاعدة العز بن عبد السلام والقرافي وغيرهما.

والمقصود: أن المناظرة قد تكون واجبة وقد تكون مستحبة وقد تكون مباحة وقد تكون مكروهة وقد تكون محرمة بحسب ما يعرض لها :

قال الكرمانى: الجدل هو الخصام ومنه قبيح وحسن وأحسن فما كان للفرائض فهو أحسن وما كان للمستحبات فهو حسن وما كان لغير ذلك فهو قبيح قال أو هو تابع للطريق فباعثاره يتنوع انواعا وهذا



هو الظاهر... فتح الباري (١٣ / ٣١٤).

وقال ابن حجر (ويؤخذ منه الإشارة إلى مراتب الجدل فإذا كان فيما لا بد له منه تعيين نصر الحق بالحق فإن جاوز الذي ينكر عليه المأمور نسب إلى التقصير وإن كان في مباح اكتفى فيه بمجرد الأمر والإشارة إلى ترك الأولى) فتح الباري (١٣ / ٣١٤).

وقال القرطبي في تفسير آية المجادلة: (وتدل على إثبات المناظرة والمجادلة وإقامة الحجة وفي القرآن والسنة من هذا كثير لمن تأمله قال الله تعالى: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١] إن عندكم من سلطان أي من حجة وقد وصف خصومة إبراهيم عليه السلام قومه ورده عليهم في عبادة الأوثان كما في سورة الأنبياء وغيرها وقال في قصة نوح عليه السلام ﴿قَالُوا يَسْخَرُونَ مِنْكَ بَدَلًا فَاجْلِدْهُمْ فِي عَذَابٍ مُلْتَمَسٍ﴾ [هود: ٣٢] الآيات إلى قوله وأنا بريء مما تجرمون وكذلك مجادلة موسى مع فرعون إلى غير ذلك من الآي فهو كله تعليم من الله ﷻ السؤال والجواب والمجادلة في الدين لأنه لا يظهر الفرق بين الحق والباطل إلا بظهور حجة الحق ودحض حجة الباطل وجادل رسول الله أهل الكتاب وبأهلهم بعد الحجة على ما يأتي بيانه في آل عمران وتحاج آدم وموسى فغلبه آدم بالحجة وتجادل أصحاب رسول الله يوم السقيفة وتدافعوا وتقررروا وتناظروا حتى صدر الحق في أهله وتناظروا بعد مبايعة أبي بكر في أهل الردة إلى غير ذلك مما يكثر إيراده وفي قول الله ﷻ ﴿فَلِمَ تُمَاجِدُونَ فِيْمَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ﴾ [آل عمران: ٦٦] دليل على أن الاحتجاج بالعلم مباح شائع لمن تدبر) الجامع لأحكام القرآن (٣ / ٢٧١).

وقال في موضع آخر: (والجدل في الدين محمود ولهذا جادل نوح والأنبياء قومهم حتى يظهر الحق فمن قبله أنجح وأفلح ومن رده خاب وخسر وأما الجدل لغير الحق حتى يظهر الباطل في صورة الحق فمذموم وصاحبه في الدارين ملوم) (٩ / ٢٧).

وقال ابن تيمية رحمه الله: (الجدل قد يكون واجبا أو مستحبا كما قال تعالى: ﴿وَحَدِّثْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥]، وقد يكون الجدل محرما في الحج وغيره كالجدل بغير علم وكالجدل في الحق بعد ما تبين) مجموع الفتاوى (٢٦ / ١٠٧).

وقال النووي رحمه الله في الأذكار (ص ٥٣٠-٥٣١) (٢ / ٨٩٦ تحقيق الهاللي): (اعلم أن الجدل قد يكون بحق وقد يكون باطل قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [العنكبوت: ٤٦]، وقال تعالى: ﴿وَحَدِّثْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥]، وقال الله تعالى: ﴿مَا يُجَادِلُ فِي دِينِهِ﴾ [الله: ٤] غافر: ٤).

ومما تقدم تعلم أن مراد المصنف من النهي عن الجدل هو الجدل المذموم وهو الجدل بغير حق.

## بَابُ ذِكْرِ النَّهْيِ عَنِ الْمِرَاءِ فِي الْقُرْآنِ

- ١٤٧- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي دَاوُدَ السَّجِسْتَانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو قَالَ: أَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مِرَاءٌ فِي الْقُرْآنِ كُفْرٌ»<sup>(١)</sup>.
- ١٤٨- حَدَّثَنَا أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ بْنُ أَيُّوبَ السَّقَطِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَعْلَى التِّيمِيُّ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمِرَاءُ فِي الْقُرْآنِ كُفْرٌ»<sup>(٢)</sup>.
- ١٤٩- حَدَّثَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عُبيدُ بْنُ حَسَابٍ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرٍو الْجَوْنِيُّ قَالَ: كَتَبَ إِلَيَّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَبَاحٍ الْأَنْصَارِيُّ: إِنِّي سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو يَقُولُ: هَاجَرْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا إِذْ سَمِعَ صَوْتَ رَجُلَيْنِ اخْتَلَفَا فِي آيَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ فَخَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعْرِفُ فِي وَجْهِهِ الْعُصْبُ، فَقَالَ: «إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِاخْتِلَافِهِمْ فِي الْكِتَابِ»<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه أحمد (٢/ ٢٥٨ و ٢٨٦ و ٣٠٠ و ٤٢٤ و ٤٧٥ و ٤٧٨ و ٤٩٤ و ٥٠٣ و ٤/ ٢٠٥)، وأبو داود (٤/ ١٩٩، رقم ٤٦٠٣)، والحاكم (٢/ ٢٤٣، رقم ٢٨٨٣)، والدارمي في الرد على الجهمية (رقم ١٦)، وابن جرير في تفسيره (١/ ١١)، وأبو يعلى في المسند (١٠/ ٣٠٣ و ٤١٠)، وابن حبان (٤/ ٣٢٤، رقم ١٤٦٤)، والطبراني في الأوسط (٣/ ٦١، رقم ٢٤٧٨)، وفي الصغير (١/ ٢٩٩، رقم ٤٩٦)، وفي الشاميين (٢/ ٢٦٣، رقم ١٣٠٥)، وأبو نعيم في الحلية (٦/ ١٣٤)، والبيهقي في شعب الإيمان (٢/ ٤١٦، رقم ٢٢٥٥، ٢٢٥٦) والحديث صححه الحاكم وأقره الذهبي، وصححه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٩٢٨)، وصححه ابن العربي في العارضة (٤/ ٣٥٢)، وصححه النووي في التبيان (٢٠٦)، وحسنه ابن القيم في تهذيب السنن (١٢/ ٣٥٣)، وقال ابن كثير في تفسيره (٩/ ٢): إسناده صحيح، وصححه العلامة الألباني في صحيح سنن أبي داود، وصححه الشيخ أحمد شاكر في تحقيقه للمسند، وكذا صححه الأرئوط ومن معه في نفس المصدر، وصححه الشيخ مشهور في تعليقه على الموافقات (٣/ ٤٠)، وحسنه إسناده الحويني في فضائل القرآن (ص ١١٥).

(٢) تقدم في التعليق السابق.

(٣) أخرجه مسلم برقم (٢٦٦٦).

١٥٠ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْوَاسِطِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَرْوَزِيُّ قَالَ: أَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَمْرِو ابْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: سَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَوْمًا يَتَدَارَوْنَ فِي الْقُرْآنِ، فَقَالَ: «إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِهَذَا ضَرْبُوا كِتَابَ اللَّهِ ﷻ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ وَإِنَّمَا كِتَابُ اللَّهِ يُصَدِّقُ بَعْضُهُ بَعْضًا، فَلَا تُكَذِّبُوا بَعْضُهُ بِبَعْضٍ، فَمَا عَلِمْتُمْ مِنْهُ فَقُولُوا بِهِ، وَمَا جَهِلْتُمْ فَكَلُمُوهُ إِلَى عَالِمِهِ»<sup>(١)</sup>.

١٥١ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ أَيُّوبَ السَّقَطِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُبَيْدَةَ قَالَ: أَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ ثَوْبَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «دَعُوا الْمِرَاءَ فِي الْقُرْآنِ، فَإِنَّ الْأُمَّةَ قَبْلَكُمْ لَمْ يَلْعَنُوا حَتَّى اخْتَلَفُوا فِي الْقُرْآنِ، وَإِنَّ الْمِرَاءَ فِي الْقُرْآنِ كُفْرٌ»<sup>(٢)</sup>.

١٥٢ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ قَالَ: حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ أَبُو حَاتِمٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ نَتَذَكَّرُ عِنْدَ بَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْقُرْآنَ، يَنْزِعُ هَذَا بِآيَةٍ وَهَذَا بِآيَةٍ فَخَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَكَأَنَّمَا صُبَّ عَلَى وَجْهِهِ الْخُلُ، فَقَالَ: «يَا هَؤُلَاءِ، لَا تَضْرِبُوا كِتَابَ اللَّهِ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ، فَإِنَّهُ لَمْ تَضِلْ أُمَّةٌ إِلَّا أَوْتُوا الْجَدَلَ»<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه أحمد (٢/ ١٨١، ١٨٥)، وابن سعد في الطبقات الكبرى (٤/ ١٩٢)، وعبد الرزاق (٢٠٣٦٧)، والبخاري في خلق أفعال العباد (ص ٤٣)، والبخاري (١٢١)، والبيهقي في الشعب (٢٢٥٨)، وابن ماجه (٨٥)، وابن الضريس في فضائله، وابن مردويه - كما في الدار المشور (٢/ ٦) والحديث قال عنه العراقي في المغني (٢/ ٤٥٢): إسناده حسن، وقال البوصيري في مصباح الزجاجة (١/ ٥٨): إسناده صحيح رجاله ثقات، وصححه العلامة الألباني في صحيح ابن ماجه، وصححه الشيخ أحمد شاكر في تحقيقه للمسند، وكذا صححه الأرئوط ومن معه في نفس المصدر، وحسنه إسناده الشيخ مشهور في تعليقه على الموافقات (٥/ ١٤٤).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٦/ ١٤٢، رقم ٣٠١٦٦)، وابن بطة في الإبانة (ص ٥٠٠، رقم ٧٧٩) قال الهيثمي في مجمع زوائد (١/ ١٥٧): فيه موسى بن عبيدة وهو ضعيف جدًا، قلت وعبد الرحمن بن ثوبان فيه وقفة.

(٣) أخرجه البزار (١/ ١٠١، كشف)، وابن بطة في الإبانة (ص ٣٥٧، رقم ٥٠٧) وإسناده ضعيف.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: عَرَّفْنَا هَذَا الْمِرَاءَ الَّذِي هُوَ كُفْرٌ، مَا هُوَ؟ قِيلَ لَهُ: نَزَلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، وَمَعْنَاهَا: عَلَى سَبْعِ لُغَاتٍ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُلْقِنُ كُلَّ قَبِيلَةٍ مِنَ الْعَرَبِ الْقُرْآنَ عَلَى حَسَبِ مَا يَحْتَمِلُ مِنْ لُغَتِهِمْ، تَخْفِيفًا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى بِأَمْرِهِ مُحَمَّدٍ ﷺ، فَكَانُوا رُبَّمَا إِذَا التَّقَوَّا، يَقُولُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: لَيْسَ هَكَذَا الْقُرْآنُ، وَلَيْسَ هَكَذَا عَلَّمَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَيَعِيبُ بَعْضُهُمْ قِرَاءَةَ بَعْضٍ فَهُوَ عَنْ هَذَا: اقْرَءُوا كَمَا عَلَّمْتُمْ، وَلَا يَجْحَدُ بَعْضُكُمْ قِرَاءَةَ بَعْضٍ، وَاحْذَرُوا الْجِدَالَ وَالْمِرَاءَ فِيمَا قَدْ تَعَلَّمْتُمْ، وَالْحُجَّةُ فِيمَا قُلْنَا.

١٥٣ - مَا حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ صَاعِدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو هِشَامٍ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الرَّفَاعِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ عِيَّاشٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَاصِمٌ، عَنْ زُرٍّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قُلْتُ لِرَجُلٍ: أَقْرَأْنِي مِنَ الْأَحْقَافِ ثَلَاثِينَ آيَةً، فَأَقْرَأَنِي خِلَافَ مَا أَقْرَأَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قُلْتُ لِأَخْرَ: أَقْرَأْنِي مِنَ الْأَحْقَافِ ثَلَاثِينَ آيَةً، فَأَقْرَأَنِي خِلَافَ مَا أَقْرَأَنِي الْأَوَّلَ، وَآتَيْتُ بِهِمَا النَّبِيَّ ﷺ، فَغَضِبَ، وَعَلَيَّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَهُ جَالِسٌ فَقَالَ عَلِيٌّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ: قَالَ ﷺ لَكُمْ: «اقْرَءُوا كَمَا عَلَّمْتُمْ»<sup>(١)</sup>.

١٥٤ - وَحَدَّثَنَا أَيْضًا أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ صَاعِدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سِنَانٍ الْقَطَّانُ قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَنَا شَرِيكٌ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ زُرٍّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ قَالَ: أَقْرَأَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سُورَةَ، فَدَخَلْتُ الْمَسْجِدَ فَقُلْتُ: أَفِيكُمْ مَنْ يَقْرَأُ؟ فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: أَنَا أَقْرَأُ فَقَرَأَ السُّورَةَ الَّتِي أَقْرَأْنِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا هُوَ يَقْرَأُ بِخِلَافِ مَا أَقْرَأَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَانْطَلَقْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَا وَالرَّجُلُ، وَإِذَا عِنْدَهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اخْتَلَفْنَا فِي قِرَاءَتِنَا، فَتَغَيَّرَ وَجْهُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ عَلِيُّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ

(١) أخرجه أحمد (١ / ٤١٩ و ٤٢١ و ٤٥٢)، وابن جرير (١ / ٢٣ / ١٢ و ١٣)، وابن حبان (١٧٨٣)، وأبو يعلى (٥٠٥٧)، والحاكم (٢ / ٢٢٣-٢٢٤)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (ص ٥٠٦، رقم ٧٨٩) والحديث قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه بهذه السياقة، ووافقه الذهبي، وحسنه العلامة الألباني في الصحيحة تحت الحديث رقم (١٥٢٢)، وصححه الشيخ أحمد شاكر في تحقيقه للمسند، وحسنه الأرئوط ومن معه في تحقيق المسند (٧ / ٨٨).

بِالْإِخْتِلَافِ، فَلْيَقْرَأْ كُلُّ رَجُلٍ مِنْكُمْ مَا أُقْرِئَ»<sup>(١)</sup>.

١٥٥- وَأَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى الْجَوَزِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّوْرَقِيُّ، قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ قَالَ: أَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِيِّ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيمٍ، يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ فِي الصَّلَاةِ عَلَى غَيْرِ مَا أَقْرَأُهَا، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَقْرَأْنِيهَا، فَأَخَذْتُ بِثَوْبِهِ، فَذَهَبْتُ بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي سَمِعْتُ هَذَا يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ عَلَى غَيْرِ مَا أَقْرَأْتَنِيهَا، فَقَالَ: «أَقْرَأْ» فَقَرَأَ الْفِرَاءَةَ الَّتِي سَمِعْتُهَا مِنْهُ، فَقَالَ: «هَكَذَا أَنْزَلَ إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ نَزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ فَاقْرَأُوا مَا تيسَّرَ مِنْهُ»<sup>(٢)</sup>.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ: فَصَارَ الْمِرَاءُ فِي الْقُرْآنِ كُفْرًا بِهَذَا الْمَعْنَى يَقُولُ هَذَا: قِرَاءَتِي أَفْضَلُ مِنْ قِرَاءَتِكَ، وَيَقُولُ الْآخَرُ: بَلْ قِرَاءَتِي أَفْضَلُ مِنْ قِرَاءَتِكَ، وَيَكْذِبُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، فَقِيلَ لَهُمْ: لِيَقْرَأْ كُلُّ إِنْسَانٍ كَمَا عَلِمَ، وَلَا يَعْجَبُ بَعْضُكُمْ قِرَاءَةَ غَيْرِهِ، وَاتَّقُوا اللَّهَ، وَاعْمَلُوا بِمُحْكَمِهِ، وَآمِنُوا بِمُتَشَابِهِهِ، وَاعْتَبِرُوا بِأَمْثَالِهِ، وَأَجْلُوا حَلَالَهُ، وَحَرِّمُوا حَرَامَهُ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَقَدْ ذَكَرْتُ فِي تَأْلِيفِ كِتَابِ الْمُصْحَفِ، مُصْحَفَ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الَّذِي أَجْمَعَتْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ وَالصَّحَابَةُ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ، وَأَئِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ فِي كُلِّ بَلَدٍ، وَقَوْلِ السَّبْعَةِ الْأُئِمَّةِ فِي الْقُرْآنِ مَا فِيهِ كِفَايَةٌ<sup>(٣)</sup>

(١) تقدم في التعليق السابق .

(٢) أخرجه البخاري برقم (٤٩٩٢)، ومسلم برقم (٨١٨) .

(٣) قال السيوطي في الإتقان (١/٢٣٦): اعلم أن القاضي جلال الدين البلقيني قال: القراءة تنقسم إلى متواتر وأحاد وشاذ. فالمتواتر القراءات السبعة المشهورة والآحاد قراءات الثلاثة التي هي تمام العشر، ويلحق بها قراءة الصحابة. والشاذ قراءات التابعين كالأعمش ويحيى بن وثاب وابن جبير ونحوهم، وهذا الكلام فيه نظر يعرف مما سنذكره. وأحسن من تكلم في هذا النوع إمام القراء في زمانه شيخ شيوخنا أبو الخير بن الجزري قال في أول كتابه النشر: كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً وصح سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها سواء كانت عن

الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواء كانت عن السبعة أم عن أكبر منهم، هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف، صرح بذلك الداني ومكي والمهدوي وأبو شامة، وهو مذهب السلف الذي لا يعرف عن أحد منهم خلافة. قال أبو شامة في المرشد الوجيز: لا ينبغي أن يغتر بكل قراءة تعزى إلى أحد السبعة ويطلق عليها لفظ الصحة وأنها أنزلت هكذا، إلا إذا دخلت في ذلك الضابط وحينئذ لا يتفرد بنقلها عن غيره، ولا يختص ذلك بنقلها عنهم، بل إن نقلت عن غيرهم من القراء فذلك لا يخرجها عن الصحة، فإن الاعتماد على استجماع تلك الأوصاف لا على من تنسب إليه، فإن القراءة المنسوبة إلى كل قارئ من السبعة وغيرهم منقسمة إلى المجمع عليه والشاذ غير أن هؤلاء السبعة لشهرتهم وكثرة الصحيح المجمع عليه في قراءتهم تركن النفس إلى ما نقل عنهم فوق ما ينقل عن غيرهم.

ثم قال ابن الجزري: فقولنا في الضابط ولو بوجه نريد به وجهاً من وجوه النحو سواء كان أفصح أم فصيحاً مجمعاً عليه أم مختلفاً فيه اختلافاً لا يضر مثله إذا كانت القراءة مما شاع وذاع وتلقاه الأئمة بالإسناد الصحيح، إذ هو الأصل الأعظم والركن الأقوم، وكم من قراءة أنكرها بعض أهل النحو أو كثير منهم ولم يعتبر إنكارهم كإسكان بارتكهم وبأمرهم، وخفض والأرحام، ونصب ليجزي قوماً، والفصل بين المضافين في قتل أولادهم شركائهم وغير ذلك. قال الداني: وأئمة القراء: لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الإفشاء في اللغة، والأقيس في العربية بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل، وإذا ثبتت الرواية لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها. قلت: أخرج سعيد بن منصور في سننه عن زيد بن ثابت قال: القراءة سنة متبعة. قال البيهقي: أراد أن أتباع من قبلنا في الحروف سنة متبعة لا يجوز مخالفة المصحف الذي هو إمام، ولا مخالفة القراءات التي هي مشهورة وإن كان غير ذلك سائغاً في اللغة أو أظهر منها. ثم قال ابن الجزري: ونعني بموافقة أحد المصاحف ما كان ثابتاً في بعضها دون بعض كقراءة ابن عامر، فقالوا: اتخذ الله ولداً في البقرة بغير واو، وبالزبر وبالكتاب إثبات الباء فيهما، فإن ذلك ثابت في المصحف الشامي. وكقراءة ابن كثير تجري من تحتها الأنهار في آخر براءة بزيادة من فإنه ثابت في المصحف المكي ونحو ذلك، فإن لم يكن في شيء من المصاحف العثمانية فشاذا لمخالفتها الرسم المجمع عليه.

وقولنا: ولو احتمالاً نعني به ما وافقه ولوتقدير كملك يوم الدين، فإنه كتب في الجميع بلا ألف، فقراءة الحذف توافقه تحقيقاً وقراءة الألف توافقه تقديرأ لحذفها في الخط اختصاراً كما كتب ملك الملك، وقد يوافق اختلاف القراءات الرسم تحقيقاً نحو تعلمون بالتاء والياء، ويغفر لكم بالياء والنون ونحو ذلك، مما يدل تجرده عن النقط وأشكل في حذفه وإثباته على فضل عظيم للمصحابة ﷺ في علم الهجاء خاصة، وفهم ثاقب في تحقيق كل علم. وانظر كيف كتبوا الصراط بالصاد المبدلة من السين،

تحقيقاً وهو المصحابة ﷺ ونفساً هم المصحابة ﷺ

القراءة لا  
بالنحو

وعدلوا عن السين التي هي الأصل لتكون قراءة السين وإن خالفت الرسم من وجه قد أتت على الأصل فيعتدلان، وتكون قراءة الإمام محتملة، ولو كتب ذلك بالسين على الأصل لفات ذلك وعدت قراءة غير السين مخالفة للرسم والأصل، ولذلك اختلف في بسطه الأعراف دون بسطه البقرة لكون حرف البقرة كتب بالسين والأعراف بالصاد، على أن مخالف صريح الرسم في حرف مدغم أو مبدل أو ثابت أو محذوف أو نحو ذلك لا يعد مخالفاً إذا ثبتت القراءة به ووردت مشهورة مستفاضة، ولذا لم يعدوا إثبات ياء الزوائد وحذف ياء تستلني في الكهف وواو وأكون من الصالحين والطاء من (يظنين) بعضه ونحوه من مخالفة الرسم المردودة، فإن الخلاف في ذلك مغتفر، إذ هو قريب يرجع إلى معنى واحد وتمشية صحة القراءة وشهرتها وتلقيها بالقبول، بخلاف زيادة كلمة ونقصانها وتقديمها وتأخيرها حتى ولو كانت حرفاً واحداً من (حروف المعاني) فإن حكمه في حكم الكلمة لا يسوغ مخالفة الرسم فيه، وهذا هو الحد الفاصل في حقيقة أتباع الرسم ومخالفته. قال: وقولنا وصح إسنادها نعني به أن يروي تلك القراءة العدل الضابط عن مثله وهكذا حتى ينتهي وتكون مع ذلك مشهورة عند أئمة هذا الشأن غير معدودة عندهم من الغلط أو مما شذ بعضهم.

قال: وقد شرط بعض المتأخرين التواتر في هذا الركن، ولم يكتف بصحة السند وزعم أن القرآن لا (الجزري) يثبت إلا بالتواتر، وأن ما جاء معجى الأحاد لا يثبت في قرآن. قال: وهذا مما لا يخفى فيه، فإن التواتر ما لا إذا ثبت لا يحتاج فيه إلى الركنين الأخيرين من الرسم وغيره، إذ ما ثبت من أحرف الخلاف متواتراً عن النبي ﷺ وجب قبوله وقطع بكونه قرآناً سواء وافق الرسم أم لا، وإذا شرطنا التواتر في كل حرف من حروف الخلاف انتفى كثير من أحرف الخلاف الثابت عن السبعة. وقد قال أبو شامة: شاع على ألسنة جماعة من المقرئين المتأخرين وغيرهم من المقلدين أن السبع كلها متواترة: أي كل فرد فيما روى عنهم. قالوا: والقطع بأنها منزلة من عند الله واجب ونحن بهذا نقول، ولكن فيما اجتمعت على نقله عنهم الطرق واتفقت عليه الفرق من غير تكبر له فلا أقل من اشتراط ذلك إذا لم يتفق التواتر في بعضها. وقال الجعبري: الشرط واحد وهو صحة النقل ويلزم الآخرين، فمن أحكم معرفة حال النقلة وأمعن في العربية وأتقن الرسم انجلت له هذه الشبهة. وقال مكي: مما روى في القرآن على ثلاثة أقسام: قسم يقرأ به ويكفر جاحده، وهو ما نقله الثقات ووافق العربية وخط المصحف. وقسم صح نقله عن الأحاد وصح في العربية وخالف لفظه الخط فيقبل ولا يقرأ به لأمرين: مخالفته لما أجمع عليه، وأنه لم يؤخذ بإجماع بل بخبر الأحاد ولا يثبت به قرآن ولا يكفر جاحده، ولبس ما صنع إذا جحد. وقسم نقله ثقة ولا حجة له في العربية، أو نقله غير ثقة فلا يقبل وإن وافق الخط. وقال ابن الجزري: مثال الأول كثير، كمالك ومالك ويخدعون ويخادعون، ومثال الثاني: قراءة ابن مسعود وغيره (والذكر) والأثر، وقراءة ابن عباس، وكان أمامهم ملك بأخذ كل سفينة صالحة ونحو ذلك. قال: واختلف العلماء في القراءة بذلك، والأكثر على المنع لأنها لم تتواتر، وإن ثبتت بالنقل فهي منسوخة بالعرضة

قال ابن مسعود لا تفسيراً حول السبع

= الأخيرة أو بإجماع الصحابة على المصحف العثماني.

ومثال ما نقله غير ثقة كثير مما في كتب الشواذ مما غالب إسناده ضعيف، وكالقراءة المنسوبة إلى الإمام أبي حنيفة التي جمعها أبو الفضل محمد بن جعفر الخزاعي ونقلها عنه أبو القاسم الهذلي، ومنها: إنما يخشى الله من عباده العلماء، برفع الله ونصب العلماء. وقد كتب الدارقطني وجماعة بأن هذا الكتاب موضوع لا أصل له. ومثال ما نقله ثقة ولا وجه له في العربية قليل لا يكاد يوجد، وجعل بعضهم منه رواية خارجة عن نافع معائش بالهمز. قال: وبقي قسم رابع مردود أيضاً، وهو ما وافق العربية والرسم ولم ينقل ألبتة، فهذا رده أحق ومنعه أشد ومرتكبه مرتكب لعظيم من الكبائر. وقد ذكر جواز ذلك عن أبي بكر بن مقسم وعقد له بسبب ذلك مجلس وأجمعوا على منعه، ومن ثم امتنعت القراءة القياس المطلق الذي لا أصل يرجع إليه، ولا ركن يعتمد في الأداء عليه. قال: أما ما له أصل كذلك فإنه مما يصار إلى قبول القياس عليه كقياس إدغام قال رجال، على قال رب ونحوه مما لا يخالف نصاً ولا يرد إجماعاً مع أنه قليل جداً. قلت: أتقن الإمام ابن الجزري هذا الفصل جداً، وقد تحرر لي منه أن القراءات أنواع الأول: المتواترة وهو ما نقله جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم إلى متناه، وغالب القراءات كذلك. الثاني: المشهور وهو ما صح سنده ولم يبلغ درجة المتواتر ووافق العربية والرسم واشتهر عند القراء فلم يعده من الغلط ولا من الشذوذ، ويقرأ به على ما ذكره ابن الجزري ويفهمه كلام أبي شامة السابق، ومثاله: ما اختلفت الطرق في نقله عن السبعة فرواه بعض الرواة عنهم دون بعض، وأمثلة ذلك كثيرة في فرش الحروف من كتب القراءات كالذي قبله. ومن أشهر ما صنف في ذلك التيسير الداني، وقصيدة الشاطبي وأوعية النشر في القراءات العشر، وتقريب النشر كلاهما لابن الجزري.

الثالث: الأحاد، وهو ما صح سنده وخالف الرسم أو العربية أولم يشتهر الاشتهار المذكور ولا يقرأ به، وقد عقد الترمذي في جامعه والحاكم في مستدركه لذلك باباً أخرجا فيه شيئاً كثيراً صحيح الإسناد. انتهى من الإتيان. ملاحظة الأحاد كقراءة بن مسعود كما في سورة البقرة أبداً س

مسألة: لمعرفة القراءة الصحيحة والشاذة في هذه الأعصار مصادر معلومة عند أهل الأداء وأئمة القراء ومصادر القراءة الصحيحة على قسمين:

القسم الأول: العشر الصغرى، وهي حرز الأمانى ووجه التهاني المعروفة بالشاطبية في القراءات السبع للإمام القاسم بن فيره الشاطبي (ت ٥٩٠ هـ) وتجيير التيسير في القراءات العشر للحافظ أبي الخير محمد ابن الجزري (ت ٨٣٣ هـ) وسميت بالعشر الصغرى لأنها أخذت عن كل راو طريقاً واحداً فقط، وينضوي تحت تلك المصادر كل من وافقها من الكتب أو أسند إليها، ومن أشهرها غيث النفع في القراءات السبع من طريق الشاطبية للصفافسي (ت ١١١٨ هـ) والدرة المضية في القراءات الثلاث للحافظ ابن الجزري (ت ٨٣٣ هـ) والبدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريق الشاطبية والدرة للشيخ عبد الفتاح القاضي (ت ١٤٠٣ هـ).



وَلَمْ أَحِبَّ تَرْدَادَهُ هَاهُنَا، وَإِنَّمَا مُرَادِي هَاهُنَا تَرْكُ الْجِدَالِ وَالْمِرَاءِ فِي الْقُرْآنِ، فَإِنَّا قَدْ نَهَيْنَا عَنْهُ، وَلَا يَقُولُ إِنْسَانٌ فِي الْقُرْآنِ بَرَأِيَهُ، وَلَا يُفَسِّرُ الْقُرْآنَ، إِلَّا مَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ أَوْ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، أَوْ عَنْ أَحَدٍ مِنَ التَّابِعِينَ أَوْ عَنْ إِمَامٍ مِنْ أئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَا يُجَادِلُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَإِنَّا قَدْ نَرَى الْفُقَهَاءَ يَتَنَاطَرُونَ فِي الْفِقْهِ، فَيَقُولُ أَحَدُهُمْ: قَالَ اللَّهُ

القسم الثاني: العشر الكبرى، وهي التي اعتمدت عن كل راو ثمانية طرق أصلية، ولذلك أطلق عليها العشر الكبرى، وهي في النشر في القراءات العشر وتقريب النشر وطيبة النشر، كلاهما للحافظ ابن الجزري (ت ٨٣٣ هـ)، وكذلك من وافقه كما في إتحاف فضلاء البشر للبنا الديماطي (ت ١١١٧ هـ) فيما يرويه عن القراء العشرة.

فما ورد في هذين المصدرين أي العشرة الكبرى والصغرى فهو الصحيح، وما عدا تلك القراءات فهو الشاذ.

وهنا أمور ينبغي التنبيه لهما، وهي:

الأمر الأول: أن الأوجه التي في القراءات العشر الصغرى قد تضمنتها القراءات العشر الكبرى إلا أربع كلمات زادت فيها الدرة وجها آخر لابن وردان ليس في الطيبة.

الأمر الثاني: حيث إنه ربما يشق على غير المتخصصين الرجوع إلى جميع المصادر المذكورة في هذا النوع من القراءات، وهي القراءات المتواترة التي عليها الاعتماد عند علماء العصر الحاضر، فإنه يمكن للباحث الرجوع إلى كتاب إتحاف فضلاء البشر للبنا الديماطي (ت ١١١٧ هـ) فيما يرويه عن القراء العشرة، فإن هذا الكتاب قد اشتمل على المتواتر عن هؤلاء العشرة، لأنه تضمن النشر وطيبته وتقريبه وشروحها وما يدور في فلكها.

الأمر الثالث: اشتملت كتب الشواذ على بعض القراءات المتواترة، ولذلك ينبغي الحيلة من الاستعجال في إطلاق الشذوذ على القراءة لمجرد وجودها في كتب الشواذ، بل لابد من الرجوع إلى

مصادر القراءات الصحيحة الميينة في أول التعليق للتثبت من عدم ورودها فيها. ليس كل شاذ، ولكنه شاذ في

الأمر الرابع: خلو بعض المصادر الصحيحة من بعض أوجه القراءات المعتمدة لا يخلدش في ثبوتها في المصادر الأخرى، لأن المعتمد في كتب القراءات الرواية والمشافهة، فالأصل أن المصنف لا يثبت فقط إلى ما رواه أو شافه به، وغاية ما يدل عليه اختلاف المصادر عن أحد القراء أو الرواة أن الوجهين هما الشاذ المذكور والمتروك وردا عنه حسب الطرق التي أدت تلك الروايات والقراءات إلى تلك المصادر.

الأمر الخامس: ليس كل ما يعزى إلى القراء السبعة أو العشرة تجوز القراءة به، بل لابد من وجود هذا العزو في الكتب التي ذكرناها في مصدرين القراءة الصحيحة في أول التعليق.

الأمر السادس: إذا ثبتت القراءة فلا يضرها تضعيف النحاة أو غيرهم لها.

تَعَالَى كَذَا، وَقَالَ النَّبِيُّ كَذَا وَكَذَا، فَهَلْ يَكُونُ هَذَا مِنْ مِرَاءٍ فِي الْقُرْآنِ؟ قِيلَ: مَعَاذَ اللَّهِ، لَيْسَ هَذَا مِرَاءً فَإِنَّ الْفَقِيهَ رُبَّمَا نَاطَرَهُ الرَّجُلُ فِي مَسْأَلَةٍ، فَيَقُولُ لَهُ عَلَى جِهَةِ الْبَيَانِ وَالنَّصِيحَةِ حُجَّتْنَا فِيهِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى كَذَا وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى جِهَةِ النَّصِيحَةِ وَالْبَيَانِ، لَا عَلَى جِهَةِ الْمُمَارَاةِ، فَمَنْ كَانَ هَكَذَا، وَلَمْ يُرِدِ الْمُغَالَبَةَ، وَلَا أَنْ يُخْطِئَ خَصْمَهُ وَيَسْتَظْهَرَ عَلَيْهِ سَلِمَ، وَقِيلَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى كَمَا ذَكَرْنَا فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ.

قَالَ الْحَسَنُ: الْمُؤْمِنُ لَا يُدَارِي وَلَا يُمَارِي، يَنْشُرُ حِكْمَةَ اللَّهِ، فَإِنْ قُبِلَتْ حَمْدُ اللَّهِ وَإِنْ رُدَّتْ حَمْدُ اللَّهِ ﷻ وَعَلَا.

وَبَعْدَ هَذَا فَأُكْرِهَ الْجِدَالَ وَالْمِرَاءَ وَرَفَعُ الصَّوْتِ فِي الْمُنَاطَرَةِ فِي الْفِقْهِ إِلَّا عَلَى الْوَقَارِ وَالسَّكِينَةِ الْحَسَنَةِ.

١٥٦ - وَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﷺ: تَعَلَّمُوا الْعِلْمَ، وَتَعَلَّمُوا لِلْعِلْمِ السَّكِينَةَ وَالْحِلْمَ، وَتَوَاضَعُوا لِمَنْ تَعَلَّمُونَ مِنْهُ وَلِيَتَوَاضَعَ لَكُمْ مَنْ تَعَلَّمُونَهُ وَلَا تَكُونُوا جَبَابِرَةً الْعُلَمَاءَ، فَلَا يَقُومُ عِلْمُكُمْ بِجَهْلِكُمْ<sup>(١)</sup>.

## بَابُ تَحْذِيرِ النَّبِيِّ أُمَّتَهُ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ

### بِمُتَشَابِهِ الْقُرْآنِ وَعُقُوبَةِ الْإِمَامِ لِمَنْ يُجَادِلُ فِيهِ

١٥٧ - أَخْبَرَنَا أَبُو زَكَرِيَّا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ الْحَنَائِي قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ بْنِ حَسَّابٍ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، أَنَّ عَائِشَةَ

(١) جاء هذا الكلام في حديث عن أبي هريرة مرفوعاً، أخرجه ابن عدي (٣٣٥/٤) ترجمة ١١٦٥ عباد بن كثير الثقفي)، الديلمي (١/٧٩، رقم ٢٣٨)، والخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١/٣٥٠، رقم ٨٠٩) والحديث ضعفه ابن عدي، وتابعه على تضعيفه ابن القيسراني في الذخيرة (١/٤١٦)، والذهبي في الميزان (٢/٣٧٣)، وقال البيهقي في المدخل (٢/١٥٣): الصحيح عن عمر من قوله وروي مرفوعاً وهو ضعيف، وقال المناوي في الفيض (٣/٢٧٣) قال الذهبي: رفعه لا يصح وروي من قول عمر هو الصحيح، وضعفه العراقي في المغني (٣/٢١٨)، وقال العلامة الألباني في الضعيفة (٣٤١٨): ضعيف جداً.

وأما أثر عمر ﷺ فأخرجه المصنف في أخلاق أهل القرآن (ص ١٢٢، رقم ٥١)، وأحمد في الزهد (ص ١٢٠).

قَالَتْ: تَلَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ مَا هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ [آل عمران: ٧] إِلَى آخِرِ الْآيَةِ فَقَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِيهِ، أَوْ بِهِ، فَهُمْ الَّذِينَ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى، فَاحْذَرُوهُمْ»<sup>(١)</sup>.

١٥٨ - حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ هَارُونُ بْنُ يُونُسَ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ الْعَدَنِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ [آل عمران: ٧] إِلَى آخِرِ الْآيَةِ فَقَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِيهِ، فَهُمْ الَّذِينَ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى، فَاحْذَرُوهُمْ».

١٥٩ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي دَاوُدَ قَالَ: ثنا يَحْيَى بْنُ حَكِيمٍ قَالَ: ثنا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ، قَالَ: ثنا أَيُّوبُ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ﴾ [آل عمران: ٧] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿أُولَؤُلَا أَلَا لَيْتَ﴾ فَقَالَ: «يَا عَائِشَةُ إِذَا رَأَيْتُمُ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِيهِ فَهُمْ الَّذِينَ عَنِ اللَّهِ فَاحْذَرُوهُمْ» وَلِهَذَا الْحَدِيثِ طُرُقٌ جَمَاعَةٌ.

١٦٠ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْوَاسِطِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي الْحَارِثِ قَالَ: حَدَّثَنَا مَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا الْجُعَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُصَيْفَةَ، عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: أَتَيْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالُوا: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنَّا لَقَيْنَا رَجُلًا يَسْأَلُ عَنْ تَأْوِيلِ الْقُرْآنِ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ أَمْكِنِي مِنْهُ قَالَ: فَبَيْنَا عُمَرُ ذَاتَ يَوْمٍ يُعَذِّي النَّاسَ، إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ عَلَيْهِ ثِيَابٌ وَعِمَامَةٌ يَتَغَدَّى حَتَّى إِذَا فَرَّغَ قَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُوكَ﴾ ① فَلَمَّحَلَّتْ وَفَرَا ② [الذاريات: ١، ٢] فَقَالَ عُمَرُ: أَنْتَ هُوَ؟ فَقَامَ إِلَيْهِ فَحَسَرَ عَنْ ذِرَاعَيْهِ فَلَمْ يَزَلْ يَجْلِدُهُ حَتَّى سَقَطَتْ عِمَامَتُهُ، فَقَالَ: «وَالَّذِي نَفْسُ عُمَرَ بِيَدِهِ، لَوْ وَجَدْتُكَ مَحْلُوقًا لَضَرَبْتُ رَأْسَكَ، أَلَيْسَ ثِيَابُهُ، وَأَحْمَلُوهُ عَلَى قَتَبٍ، ثُمَّ أَخْرِجُوهُ حَتَّى تَقْدُمُوا بِهِ بِلَادَهُ، ثُمَّ لِيَقُمْ خَطِيبًا، ثُمَّ لِيَقُلْ: إِنَّ صَبِيغًا طَلَبَ الْعِلْمَ فَأَخْطَأَهُ» فَلَمْ يَزَلْ وَضِعًا فِي قَوْمِهِ حَتَّى هَلَكَ وَكَانَ سَيِّدَ قَوْمِهِ<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه البخاري برقم (٤٥٤٧)، ومسلم برقم (٢٦٦٥).

(٢) أخرج هذه القصة ابن أبي شيبة في المصنف (١١/ ٤٢٦)، والدارمي في السنن (١/ ٥٥-٥٦)، وعبد

١٦١- أَخْبَرَنَا أَبُو عُبَيْدٍ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ حَرْبٍ الْقَاضِي قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَشْعَثِ أَحْمَدُ بْنُ الْمُقْدَامِ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ حَازِمٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ ابْنِ يَسَارٍ: أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي تَمِيمٍ يُقَالُ لَهُ: صَبِغُ بْنُ عَسَلٍ، قَدِمَ الْمَدِينَةَ، وَكَانَتْ عِنْدَهُ كُتُبٌ، فَجَعَلَ يَسْأَلُ عَنْ مُتَشَابِهِ الْقُرْآنِ، فَبَلَغَ ذَلِكَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَبَعَثَ إِلَيْهِ وَقَدْ أَعَدَّ لَهُ عَرَاجِينَ النَّخْلِ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ جَلَسَ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: مَنْ أَنْتَ؟ فَقَالَ: أَنَا عَبْدُ اللَّهِ صَبِغٌ فَقَالَ عُمَرُ: وَأَنَا عَبْدُ اللَّهِ عُمَرُ، ثُمَّ أَهْوَى إِلَيْهِ فَجَعَلَ يَضْرِبُهُ بِتِلْكَ الْعَرَاجِينَ، فَمَا زَالَ يَضْرِبُهُ حَتَّى شَجَّهُ، فَجَعَلَ الدَّمُ يَسِيلُ عَلَى وَجْهِهِ، فَقَالَ: حَسْبُكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، فَقَدْ وَاللَّهِ ذَهَبَ الَّذِي كُنْتُ أَجِدُ فِي رَأْسِي <sup>(١)</sup>.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ: فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَمَنْ يَسْأَلُ عَنْ تَفْسِيرِ ﴿وَالَّذِينَ ذَرَوْا﴾ فَالْحِلَالَ وَفَرَأَ [الذاريات: ١، ٢] اسْتَحَقَّ الضَّرْبَ، وَالتَّنْكِيلَ بِهِ وَالْهَجْرَةَ قِيلَ لَهُ: لَمْ يَكُنْ ضَرْبُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَهُ سَبَبٌ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَلَكِنْ لَمَّا تَأَدَّى إِلَى عُمَرَ مَا كَانَ يَسْأَلُ عَنْهُ مِنْ مُتَشَابِهِ الْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَرَاهُ عَلِمَ أَنَّهُ مَفْتُونٌ، قَدْ شَغَلَ نَفْسُهُ بِمَا لَا يَعُودُ عَلَيْهِ نَفْعُهُ، وَعَلِمَ أَنَّ اسْتِغَالَه بِطَلَبِ عِلْمِ الْوَاجِبَاتِ مِنْ عِلْمِ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ أَوْلَى بِهِ، وَتَطَلُّبُ عِلْمِ سُنَنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْلَى بِهِ، فَلَمَّا عَلِمَ أَنَّهُ مُقْبِلٌ عَلَى مَا لَا يَنْفَعُهُ، سَأَلَ عُمَرَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يُمَكِّنَهُ مِنْهُ، حَتَّى يُنْكَلَ بِهِ، وَحَتَّى: يُحَدِّثُ غَيْرَهُ؛ لِأَنَّهُ رَاعٍ يَجِبُ عَلَيْهِ تَفْقُّدُ رَعِيَّتِهِ فِي هَذَا وَفِي غَيْرِهِ، فَأَمَكَّنَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْهُ وَقَدْ قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: سَيَكُونُ أَقْوَامٌ

<sup>=</sup> الله بن أحمد في فضائل الصحابة (١/ رقم ٧١٧)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٤/ رقم ١١٣٦)، والخلال - كما قال أبو يعلى في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (ق ١٢٢-١٢٣)، وابن بطة في الإبانة (رقم ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣٢، ٣٣٣، ٧٨٩)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٣/ ص ٤١٢)، وابن الأثير في المصاحف ذكره بسنده القرطبي في تفسيره (١٧/ ص ٢٩) وغيرهم، والقصة صحيحة مشهورة، قال ابن كثير في مسند الفاروق (٢/ ٦٠٦) بعد عزوه للبخاري: قلت: المستغرب من هذا السياق رفع هذا التفسير إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وإلا؛ فقصة صبيغ بن عسل التميمي مع عمر مشهورة وكأنه - والله أعلم - إنما ضربه لما ظهر له من حاله أن سؤاله سؤال استشكال، لا سؤال استرشاد واستدلال، كما قد يفعله كثير من المتفلسفة الجهال، والمبتدعة الضلال؛ فنسأل الله العافية في هذه الحياة الدنيا وفي المآل.

يُجَادِلُونَكُمْ بِمُتَشَابِهِ الْقُرْآنِ فَخُذُوهُمْ بِالسُّنَنِ، فَإِنْ أَصْحَابُ السُّنَنِ أَعْلَمَ بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى.

١٦٢- حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَسَنُ بْنُ عَلْوِيَةَ الْقَطَّانُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَجِّ قَالَ: إِنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَالَ: إِنَّ نَاسًا يُجَادِلُونَكُمْ بِشِبْهِ الْقُرْآنِ، فَخُذُوهُمْ بِالسُّنَنِ، فَإِنْ أَصْحَابُ السُّنَنِ أَعْلَمَ بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى <sup>(١)</sup>.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ رحمته الله: وَهَكَذَا كَانَ مِنْ بَعْدِ عُمَرَ، عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه، إِذَا سَأَلَهُ إِنْسَانٌ عَمَّا لَا يَغْنِيهِ عَنْهُ وَرَدَّهُ إِلَى مَا هُوَ أَوْلَى بِهِ.

١٦٣- رُوِيَ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ قَالَ يَوْمًا: سَلُونِي، فَقَامَ ابْنُ الْكَوَّاءِ فَقَالَ: مَا السَّوَادُ الَّذِي فِي الْقَمَرِ؟ فَقَالَ لَهُ: قَاتَلَكَ اللَّهُ، سَلْ تَفْقُهَا، وَلَا تَسْأَلْ تَعْتَنَّا، أَلَا سَأَلْتَ عَنْ شَيْءٍ يَنْفَعُكَ فِي أَمْرِ دُنْيَاكَ أَوْ أَمْرِ آخِرَتِكَ؟ ثُمَّ قَالَ: ذَلِكَ مَحْضُ اللَّيْلِ <sup>(٢)</sup>.

قُلْتُ: وَقَدْ كَانَ الْعُلَمَاءُ قَدِيمًا وَحَدِيثًا يَكْرَهُونَ عُضْلَ الْمَسَائِلِ وَيَرُدُّونَهَا، وَيَأْمُرُونَ بِالسُّؤَالِ عَمَّا يَغْنِي خَوْفًا مِنَ الْمِرَاءِ وَالْجِدَالِ الَّذِي نُهُوا عَنْهُ.

(١) أخرجه الدارمي (١/ ٤٧، رقم ١٢١)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (ص ٥٨، رقم ٦٢) و (ص ٨٦، رقم ٦٣) و (ص ٤٩٨، رقم ٧٧٦)، واللالكائي في شرح أصول السنة (١/ ١٢٣، رقم ٢٠٣)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (١٩٢٧)، والأصبهاني في الحجة (ص ٢٤٨) وهو منقطع بين بكير ابن عبد الله بن الأشج، وعمر رضي الله عنه.

(٢) قال الشيخ مشهور في تعليقه على الموافقات (١/ ٥٢): أخرجه عبد الرزاق في التفسير (٢/ ٢٤١)، وابن جرير في التفسير (٢٦/ ١١٥-١١٧)، والحاكم في المستدرک (٢/ ٤٦٦-٤٦٧)، والفريابي وسعيد ابن منصور والحرث بن أبي أسامة وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن الأثيري في المصاحف - كما في الدر المنثور (٦/ ١١١)، وابن عبد البر في الجامع (١/ ٤٦٤ / رقم ٧٢٦ - ط الجديدة)، وابن بطة في الإبانة (رقم ٣٣٤)، والآجري في أخلاق العلماء (ص ١٢٦ - ط المغرب) من طرق عن علي رضي الله عنه وبعضها إسناده صحيح، وانظر: مسند الشاشي (٢/ ٩٦ / رقم ٦٢٠)، والاعتصام للمصنف (١/ ٦٥-٦٦): فقد أطال في ذكر الروايات التي فيها إنكار علي رضي الله عنه على هذا المبتدع.

١٦٤- نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ قِيلَ وَقَالَ، وَكَثَرَةُ السُّؤَالِ<sup>(١)</sup>.

١٦٥- وَنَهَى عَنِ الْأَغْلُوطَاتِ<sup>(٢)</sup>.

١٦٦- وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَعْظَمُ الْمُسْلِمِينَ فِي جُزْمًا مَنْ سَأَلَ عَنْ شَيْءٍ لَمْ يُحَرِّمْ، فَحَرَّمَ مِنْ أَجْلِ مَسْأَلَتِهِ»<sup>(٣)</sup>.

كُلُّ هَذَا خَوْفًا مِنَ الْمِرَاءِ وَالْجِدَالِ، فَاتَّقُوا اللَّهَ يَا أَهْلَ الْقُرْآنِ، وَيَا أَهْلَ الْحَدِيثِ، وَيَا أَهْلَ الْفِقْهِ، وَدَعُوا الْمِرَاءَ وَالْجِدَالَ وَالْخُصُومَةَ فِي الدِّينِ وَاسْلُكُوا طَرِيقَ مَنْ سَلَفَ مِنْ أُمَّتِكُمْ، يَسْتَقِمَ لَكُمْ الْأَمْرُ الرَّشِيدُ، وَتَكُونُوا عَلَى الْمَحَجَّةِ الْوَاضِحَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ

(١) أخرجه البخاري برقم (١٤٧٦)، ومسلم برقم (١٧١٥).

(٢) أخرجه أحمد (٤٣٥/٥)، وسعيد بن منصور (١١٧٩)، والبخاري في التاريخ الكبير (١٠٦/٥)، وأبو داود (٣٦٥٦)، ويعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ (٣٠٥/١)، والمصنف في أخلاق العلماء (ص ١١٦-١١٧)، والطبراني في الكبير (١٩/ رقم ٨٩٢)، والخطابي في غريب الحديث (١/ ٣٥٤)، وتمام في الفوائد (١١٤) و (١١٥) و (١١٦)، والبيهقي في المدخل (٣٠٥)، والخطيب في الفقيه والمتفقه (١١/ ٢)، وابن عبد البر في الاستذكار (٢٧/ ٣٦٥-٣٦٦)، وفي جامع بيان العلم وفضله (ص ٤٢٤ و ٤٢٤-٤٢٥)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٩/ ٣٥٢-٣٥٣)، والمزي في ترجمة عبد الله بن سعد من تهذيب الكمال (١٥/ ٢١) والحديث ضعفه ابن القطان في الوهم والإيهام (٤/ ٦٦) بقوله: لا أعلم أن أحداً من المحدثين يقول فيه صحيح، وضعفه العلامة الألباني في ضعيف الجامع (٦٠٣٥)، وضعفه الشيخ مشهور في تعليقه على الموافقات (٥/ ٣٧٩)، وضعفه الأرئؤوط ومن معه في تحقيق المسند (٩٢/ ٣٩).

\* قال الخطابي في «غريب الحديث» ١/ ٣٥٤ (الغلوطات) وهي المسألة التي يعيا بها المسؤول، فيغلط فيها، كره ﷺ أن يعترض بها العلماء، فيغالطوا، ليستزلوا ويستسقط رأيهم فيها، يقال: مسألة غلوط، إذا كان يغلط فيها، كما يقال: شاة حلوب وفرس ركوب، إذا كانت تركب وتحلب، فإذا جعلتها اسما زدت فيها الهاء فقلت: غلوطه، كما يقال: ركوبة وحلوبة، وتجمع على الغلوطات كما تجمع الحلوبة على الحلويات، قال الشاعر:

أودى الزمان حلوياتي وما جمعت كفاي من سبد الأموال والبلد

والأغلوطه: أفعولة، من الغلط، كالأحدوثة والأحموقة ونحوهما.

وقال الهروي كما في «النهاية» لابن الأثير: الغلوطات الأصل فيه «الأغلوطات» ثم تركت الهمزة، كما تقول جاء الأحمر، وجاء الحمر بطرح الهمزة، وقد غلط من قال: إنها جمع غلوطه.

(٣) أخرجه البخاري برقم (٧٢٨٩)، ومسلم برقم (٢٣٥٨).

تَعَالَى، فَقَدْ أُثْبِتَ فِي تَرْكِ الْمِرَاءِ وَالْجِدَالِ مَا فِيهِ كِفَايَةٌ لِمَنْ عَقَلَ، وَاللَّهُ الْمُؤَفِّقُ لِمَنْ أَحَبَّ (١).

(١) مسألة المحكم والمتشابه مسألة طويلة الذيل متشعبة الأجزاء، وحتى تفهمها فهما جليا أحب أن أفصل القول فيها في فروع:

### (الفرع الأول)

اعلم رحمنا الله وإياك وجعلك مباركا حيثما كنت أن الله تعالى وصف كتابه بأنه محكم كله وذلك في قوله تعالى: ﴿الرَّكَنُ أَكْمَلُ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَيْرٍ﴾ [هود: ١] ووصفه جميعا بأنه متشابه، كما قال تعالى ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْكِتَابِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَابَى نَفْسُهُ مِنْهُ جُلُودٌ الَّذِينَ يَحْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٢٣] فهذا الإحكام يسميه أهل العلم بالاحكام العام، والتشابه هذا كذلك يقول فيه أهل العلم إنه التشابه العام، ولا تنافي بين هذين الوصفين، لأن القرآن الكريم كله محكم وكله متشابه، والاحكام العام هو بعينه التشابه العام ومعناهما أن القرآن محكم كله في ألفاظه ومعانيه، فهو يصدق بعضه بعضا، ويؤيد بعضه بعضا، فأمثاله وقصصه كلها يصدق بعضها بعضا، فلا اختلاف بينها، ولا تناقض ولا تنافي، فلا يخبر في مكان ثم ينقض خبره في مكان، ولا يحكم في مكان ويأمر بضده في مكان، وأحكامه كلها عدل وحكمة وخير وبر ومصالح، فهو محكم في إتقانه وبلاغته وإعجازه، ومتقن كله في ألفاظه ودلالاته، فأوامره تشابه في أنها كلها جاءت لتقرير المصالح وتكميلها، ونواهيها كلها جاءت لتعطيل المفساد وتقليلها، فليس فيه شيء يعاب، فهو أحسن الحديث وأصدق الحديث، وهو الذي يهدي للتي هي أقوم، فبشاراته كلها تبعث في النفوس الراحة والعزيمة على مواصلة المسيرة في التمسك بطريق الحق والهدى، وإنذاراته كلها تبعث في القلب الخوف والوجل، وتزجر النفوس عن التمادي في طريق الضلال والرضى به، فكل بشاراته تشابه في تحقيق مقصود الرجاء، وكل إنذاراته تشابه في تحقيق مقصود الخوف، فيبقى العبد دائرا في سيره إلى الله تعالى بين الخوف والرجاء، وجمع البابين مع بعضهما البعض يتشابهان في تحقيق مقصود الخشية، لأن الخشية مزيج بين الخوف والرجاء، فالتشابه العام ثمرة من ثمرات الإحكام العام، ولأنه محكم الإحكام الكامل المطلق، فقد أعجز البلغاء الفصحاء أن يأتوا بمثله أو بعشر سور من مثله، أو بسورة من مثله، لأنه كلام الله تعالى منزل غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود، فالتشابه العام هو الإحكام العام، وهذا متفق عليه لم ينزع فيه عالم ممن له قدم صدق في الأمة، فالقرآن محكم كله في ألفاظه ومعانيه فهو غاية في البلاغة والإعجاز، ومتشابه بمعنى أنه يشبه بعضه بعضا في الإعجاز والصدق والبيان والعدل هذا محصل ما ذكره أهل العلم في مسألة الإحكام العام والتشابه العام، والله أعلم.

### (الفرع الثاني)

واعلم رحمك الله تعالى وجعلك مباركا حيثما كنت أن القرآن موصوف كذلك بأن بعضه محكم

= وبعضه متشابه، وهذا يسميه الأصوليون رحمهم الله تعالى ( التشابه الخاص والإحكام الخاص )، وقد ورد فيه قوله تعالى ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ﴾ [آل عمران: ٧] وقد اختلف أهل العلم في معنى هذا الإحكام وهذا التشابه على أقوال كثيرة، وأصح هذه الأقوال عندي - والله أعلم - أن المحكم الخاص هو ما اتضح معناه وعرف المراد منه، وتحدد المقصود منه، والمتشابه هو ما لم يعرف المراد منه ولم يتضح المقصود منه ولم يتحدد معالمه، وقد يطلق السلف الإحكام الخاص ويريدون به ما قابل المنسوخ، فيقولون هذه الآية محكمة غير منسوخة، وهو من الإحكام الخاص أيضا، والمشهور عند المتأخرين من الأصوليين هو أن المحكم ما اتضح معناه والمتشابه ما خفي معناه ولم يتضح، وعلى ذلك سوف نسير إن شاء الله تعالى، والله أعلم.

### ( الفرع الثالث )

اعلم أرشدك الله لطاعته ورزقك الفهم والعلم أن التشابه الخاص نسبي عرضي فقولنا ( نسبي ) أي أنه يختلف اختلافا كبيرا باعتبار الأفراد على حسب رسوخهم في العلم ودرايتهم بالكتاب والسنة، وعلى اختلاف فهمهم في الأدلة، فما يكون متشابها خفيا في حق فلان قد يكون من أوضح الواضحات في حق غيره، فيكون هذا الأمر من المتشابه في حق فرد دون فرد على اختلافهم في علمهم وفهمهم، لأن الناس يتفاوتون في الفهم، فمنهم من أوتي فهما تصدر عنه الأمة، ومنهم من لم يؤت من الفهم إلا بعضه، ولذلك فالآية الواحدة قد لا يستطيع البعض أن لا يستخرج منها إلا وجها واحدا، بينما يستخرج الآخر منها مائة وجه، وذلك فضل الله تعالى يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم، فهذا معنى قولنا ( نسبي ) أي أنه يختلف بين الأشخاص على حسب قدرهم في العلم وفهمهم، وتوفيق الله تعالى لفهم كتابه، وأما قولنا: ( عرضي ) أي أنه ليس بذاتي، ولكنه عارض يزول بالتعلم، فتكون الآية مما يخفى معناها على البعض، ثم يطلب علمها عند العارفين به فيزول عنه الجهل بها، وتكون من المحكم في حقه، ولو كان التشابه ذاتي لما انفك عنها الخفاء مطلقا، لكنه عرضي ولذلك زال بالتعلم، فتحصل لنا من ذلك أن التشابه النسبي تشابه نسبي عرضي، فانتبه لهذا بارك الله فيك لأنه مهم في هذا الباب، والله أعلم.

### ( الفرع الرابع )

اعلم رحمك الله تعالى وجعلك من أهل السنة أن الواجب على كل أحد أن يعمل بما استبان له، وأن يؤمن بما اشتباه عليه، وأن يرد المتشابه للمحكم، ويأخذ من المحكم ما يفسر به المتشابه، حتى تنفق دلالاته مع دلالة المحكم، وتتوافق النصوص، ويصدق بعضها بعضا، لأن كلها من عند الله تعالى، وما كان من عند الله تعالى فإنه لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فهذه طريقة سلف الأمة وأئمتها





من الصحابة والتابعين وتابعيهم وأئمة السلف المعتد بأقوالهم في الأمة فالقاعدة عند السلف هي وجوب رد المتشابه إلى المحكم، حتى تتفق دلالاته مع المحكم، فيجعلون المحكم هو الأصل الذي يجب اتباعه واعتماده، وأما المتشابه فهم يردونه للمحكم، فإن بان واتضح وإلا فيكلون علمه إلى الله تعالى مع الإيمان به ويقولون: أمنا به كل من عند ربنا، كما أوضح الله تعالى هذه الطريقة الراسخة المنجية في قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ٧﴾ ﴿فنسأل الله تعالى أن يجعلنا من الذين اعتمدوا طريقة الراسخين في العلم في كل المسائل، فإياك ثم إياك أيها المسلم أن تجعل المتشابه مكدرا لصفو المحكم، وأن تعارض المحكم به، وأن تقدمه عليه وأن تبطل الناس به، وأن تجعله حاكما على النصوص المحكمة، فإن هذه الطريقة زيغ وضلال ومفضية إلى إنكار ما هو ثابت، وإثبات ما هو منفي، وإبطال ما هو حق، وإحقاق ما هو باطل وأنا أضرب لك أمثلة على أن تقديم المتشابه على المحكم باب من أبواب الشر والفساد في العقيدة والعمل فمن ذلك: استدلال الجهمية النفاة بقوله تعالى ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [سرم: ٦٥] على نفي الصفات والأسماء عن الله تعالى، وبقوله ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وبقوله: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١].

فعمد الجهمية إلى هذه النصوص المحكمة وحملوها من أوجه الإشكال ما لا تحتمله، وحرفوا معانيها وتكبروا عن صراط دلالتها الصحيحة إلى دلالات غريبة على اللسان العربي، فتوصلوا إلى فهم هذه الآيات بالطرق الفلسفية الضالة المعوجة، وبالقواعد المنطقية المخالفة للمتنقول والمناقضة للمعقول، حتى صارت عندهم هذه الآيات من قبيل المتشابه، ففهموا منها فهما غريبا جعلوه هو العمدة الذي تقاس عليه آيات الأسماء والصفات، وأهملوا بسبب هذا الفهم المغلوط المنكوس الآيات الكثيرة المتواترة المحكمة الواردة في إثبات الأسماء والصفات، فوقعوا فيها تحريفا وتعطيلا، وإنكارا وتكديبا، بسبب الدلالة المتشابهة في الآيات السابقة، وتالله إن هذه الآيات لا تفيد إلا أن الله تعالى ليس كمثله شيء ولا سمي له في ذاته ولا في صفاته ولا في أسمائه ولا في أفعاله جل وعلا، لكن انظر كيف ضربوا دلالة القرآن بعضه ببعض بسبب اعتمادهم على المتشابه وإعراضهم عن المحكم، فيأتون إلى قوله تعالى ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] وهي محكمة فيقولون: لا تجوز نسبة الاستواء إلى الله تعالى لأنه ليس كمثله شيء، ولا سمي له، وهو الله الأحد، فيجعلون الدلالة التي فهموها من هذه الآيات الثلاث مكدرة لصفو الآيات المحكمة الكثيرة التي امتلأ بها القرآن، وقررتها السنة الصحيحة، وتالله لقد أفسدوا في الدين أيما إفساد، وفتحوا الباب لأعداء الملة على مصراعيه، وساموا العقيدة الصحيحة في مؤلفاتهم وتقريراتهم سوم العذاب، فالنصوص التي تثبت لله تعالى صفات الكمال من العلم والقدرة والإرادة والحياة والكلام والسمع والبصر والوجه واليدين والغضب

ومنها : وهو من العجب العجائب ، ما يستدل به بعض النصارى على المسلمين من تعدد الإله إلى ثلاثة  
آلهة ، الأب والابن وروح القدس بقوله تعالى : «إنا بصيغة الجمع أو بقوله : «نحن» أو بقوله : «أنزلنا»  
ونحو ذلك مما يخبر به عن نفسه بنون الجمع ، وهذا هو الكفر بعينه والضلال برمته والحقم والجهل  
بعروقه وحذايره ، أين هذه الآيات وما في معناها من قوله تعالى ﴿ فَأَعْلَمُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [محمد : ١٩]  
ومن قوله تعالى ﴿ وَاللَّهُزُّكُّ إِلَهُ وَاحِدٌ ﴾ [البقرة : ١٦٣] ، ومن قوله تعالى ﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا  
إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَنَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [التوبة : ٣١] ، ومن قوله تعالى ﴿ وَمَا  
أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ حَافِظِينَ لَهُ الَّذِينَ خَفَاءَ ﴾ [البينة : ٥] ، ومن قوله تعالى : ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ  
وَأَلَمَّا تَكُنْ أَتَوْهُم بِالنَّبِيِّ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْغَرِيبُ الْمَحْكِيءُ ﴾ [آل عمران : ١٨] ، والآيات في هذه  
المعنى كثيرة ، فتركوا ذلك كله وأهملوه ، ووضعوه جانبا واعتمدوا الدلالة المتشابهة في إخبار الله تعالى  
عن نفسه بضمير الجمع ، فبالله عليك هل هذا من العدل ؟ مع أن ( النون ) الواردة فيما يخبر به الرب  
جل وعلا عن نفسه إنما هي ( نون ) المعظم نفسه ، وليست هي نون الجمع ، وهو أسلوب عربي تعرفه  
العرب في كلامها ، ولكنها العقول الفاسدة والأفهام العفنة التتنة ، والنفوس التي عشعشت فيها  
الشياطين ، فإننا لله وإننا إليه راجعون فانظر - رعاك الله تعالى - كيف يؤدي تقديم المتشابه على  
المحكم ، فهذه نتائجه وهذه آثاره وسوف ترى من ذلك أكثر إن عشت ، لأنه من يعيش منا فسيروا  
اختلافا كثيرا ، فنسأل الله تعالى أن نموت على الإسلام والإيمان والسنة .

ومنها : اعتماد الرافضة على المتشابه في قوله تعالى ﴿ وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَنْ تُنْكِرُوا آيَاتِهِ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا ﴾ [الأحزاب: ٥٣] وعلى أن الصحابة كانوا يؤذون النبي ﷺ، فنزل فيهم القرآن وأن منهم من كان عازما على الزواج ببعض نسائه إن مات، فيجعلون ذلك من القوادح في

سبب الذود ( خوف )

الصحابة ومن الأسباب التي ينالون بها منهم، ونسوا قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَثَلُهُ فِي الْإِنْجِيلِ كَرَجٍ أَخْرَجَ شَطَنَهُ فَفَازَهُ فَاسْتَفَلَّتْ عَلَى شَرِّهِ يَعْجِبُ الزَّيَّاعُ لِيَغِظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾، وقوله تعالى: ﴿وَالسَّيْفُوتُ الْأُولُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، وقوله تعالى ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨]، وقوله تعالى ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَن قَتَلَ نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَن يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَلُوا بُدِيلًا﴾ [الأحزاب: ٢٣]، وقوله ﷺ: «خير الناس قرني» والنصوص في ذلك لا تكاد تحصر، وكلها مثبتة لعدالة الصحابة، وأنهم قوم ثقات عدول أثبات، لا كان ولا يكون مثلهم في علمهم ودينهم وأخلاقهم ومحبتهم لله ولرسوله ﷺ، وأنهم أبر هذه الأمة قلوبا وأعمقها علما وأقلها تكلفا، وأشدهم تمسكا بالشريعة، وأعظمهم غيرة على محارم الله تعالى، فمن بالله عليك كالصحابة في دينهم وفضلهم وسابقتهم ونصرتهم لله تعالى ولرسوله عليه الصلاة والسلام؟ لكن الرافضة - لعنهم الله تعالى - أهملوا ذلك كله وهو من المحكم الواضح وأقبلت قلوبهم على الدلالات المحتملة المتشابهة، فجعلوا المتشابه هو الحاكم على المحكم وجعلوا المحكم في قفص الانهزام حتى تثبت براءته، ألا فشاهت وجوه المبتدعة المعاندين للشريعة.

ومنها: ما حكاه ابن القيم في الإعلام بقوله (ردهم - أي الجهمية - المعلوم المحكم بالضرورة أن الرسل جاءوا به من إثبات علو الله على خلقه واستوائه على عرشه بمتشابه قول الله تعالى ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد: ٤]، وقوله ﴿وَمَنْ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦]، وقوله ﴿مَا يَكْشُوفُ مِنْ تَحْتِهَا يَلْهَبُ إِلَّا هُوَ سَائِمٌهُمْ وَلَا آدَنُ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرُ إِلَّا هُوَ مُهَرِّقٌ مَّا كَانُوا﴾ [المجادلة: ٧]، ونحو ذلك، ثم تحيلوا وتمحلوا حتى ردوا نصوص العلو والوقية بمتشابهة....

قلت: مع أن علو الله تعالى من أكثر الصفات التي وردت بإثباتها الأدلة على أوجه مختلفة كما شرحنا ذلك في موضع آخر.

ومنها: أن القدرية قد فهموا من قوله تعالى ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦]، ومن قوله ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩] أن الله تعالى لا يمكن أن يخلق فعل العبد، إذ كيف يخلق فعل العبد ثم يعاقبه عليه، هذا من الظلم فيجعلوا ذلك الفهم من الآية حاكما على جميع النصوص التي فيها عموم خلق الله تعالى لكل شيء، وأن الأشياء إنما تكون بقدر الله تعالى، فجعلوا تلك الدلالة المتشابهة من الآية هي المقدمة على النصوص المحكمة المتواترة من أنه تعالى خالق كل شيء، كقوله تعالى ﴿قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦]، وقوله تعالى ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠]، وغير ذلك من النصوص المحكمة القاطعة في دلالاتها من أن فعل العبد مخلوق لله تعالى، وأن العبد لا يريد إلا ما يشاء الله، وما فهموا أن الإرادة قسمان: إرادة كونية قدرية، وإرادة شرعية أمرية دينية، تمسكا منهم

بالمتشابه وإهمالا منهم للمحكم الصريح، وأما أهل السنة فإنهم جمعوا بين الأمرين، ووجدوا بين الدالتين فقالوا: إن أفعال العباد داخلة تحت عموم خلق الله تعالى، فالله تعالى هو الذي خلق العباد وخلق أفعالهم، لكنها تنسب إلى العبد باعتبار أنه هو الذي باشر فعلها، فأفعال العباد تنسب إلى الله تعالى خلقا وإيجادا، وتنسب إلى العباد تحصيلًا واكتسابًا، فالآيات أصلا ليس بينها أي نوع من أنواع التعارض - حاشا وكلا - ولكن القدرية حملوها ما لا تحتمل من الدلالات المتشابهة الخفية المنكوسة، وجعلوا تلك الدلالات هي الحاكمة على النصوص القاطعة المحكمة، فجاءوا بتلك الخرافات والبهذيان الذي أوجب لهم الخروج عن دائرة الحق إلى دائرة الكفر والبدعة والزندقة، ولو أنهم وقفوا عند المحكم، واعتمدوه وردوا دلالة المتشابه له لما وقعوا في مثل ذلك، ولكنه قدر الله تعالى، ومن يضل الله فما له من هاد والله المستعان.

ومنها: رد الجبرية النصوص المحكمة في إثبات كون العبد قادرا ومختارا وفاعلا بمشيئته بالمتشابه في قوله ﴿وَمَا أَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾، وقوله ﴿وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [المندر: ٥٦]، وقوله ﴿وَمَنْ يَشَاءُ يَجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ٣٩]، وأمثال ذلك، ثم استخرجوا لتلك النصوص من الاحتمالات التي يقطع السامع أن المتكلم لم يردّها، ما صيروها به من متشابهة، أفاده العلامة ابن القيم، أي أنهم فهموا من نسبة المشيئة لله تعالى أن العبد لا قدرة له ولا اختيار ولا مشيئة، فنفوا عنه مطلق المشيئة، فهو مجبور على فعله لا قدرة له فيه ولا حيلة ولا اختيار، بل هو كالمندفع دفعا إليه، فاعتمدوا تلك الدلالة التي فهموها، وجعلوها هي الحاكمة على النصوص الكثيرة المتواترة من نسبة الأفعال إلى العباد، كقوله تعالى ﴿وَمَا أَصْبَحْكُمْ مِنْ مِصْبَكَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ آيَاتِكُمْ﴾ [الشورى: ٣٠]، وقوله ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [المندر: ٣٨]، وقوله ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتِ آيَاتِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٢]، والنصوص التي فيها نسبة الخير والشر والكسب والفعل إلى العبد لا تكاد تحصر كثرة، وكلها تدل الدلالة المحكمة القطعية على أن العبد هو الفاعل وأن له إرادة ومشيئة، لكن الجبرية لم تحتمل عقولهم ذلك، ووقفوا عند المتشابه المحتمل وردوا الدلالة الصريحة المحكمة، كما هو حال أهل البدع والأهواء، فحرموا بذلك التوفيق للحق، وزاغت قلوبهم عن الهدى كما قال تعالى ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: ٥]، وأما أهل الحق والهدى فجمعوا بين الآيات ووجدوا بين الدلالات، وقدموا المحكم على المتشابه، فقالوا: إن العبد له قدرة ومشيئة واختيار، وأن له عقلا يميز به بين النافع والضار والحق والباطل والهدى والضلال، وأنه يقدم على فعله الاختياري بقدرته وإرادته، لكن هذه القدرة والمشيئة والاختيار ليست مطلقة، بل هي مقيدة بمشيئة الله تعالى وإرادته، فصار أهل السنة والجماعة بذلك المذهب وسطا بين طرفين فالقدرية أعطوا العبد القدرة المطلقة والمشيئة المطلقة والإرادة المطلقة، والجبرية نفوا عن العبد مطلق القدرة ومطلق المشيئة ومطلق



الاختيار، وأما أهل السنة فإنهم لم يعطوه القدرة المطلقة والمشبهة المطلقة والاختيار المطلق، ولم يسلبوه مطلق القدرة ولا مطلق الاختيار ولا مطلق المشبهة أي أن العبد عنده قدرة لكنها خاضعة وتابعة لقدرة الله تعالى، وعنده مشيئة لكنها خاضعة وتابعة لمشيئة الله تعالى، وعنده اختيار لكنه خاضع وتابع لاختيار الله تعالى، فهذا هو الحق المتوافق مع الكتاب والسنة ومذهب سلف الأمة، وما وفق أهل السنة لذلك الحق إلا لأنهم قدموا المحكم على المتشابه فالله الله بهذه الطريقة الراسخة، فإنها الطريق التي ترضي الله تعالى من فوق سبع سماوات.

ومنها : لقد أثبت النص القاطع أمر الشفاعة يوم القيامة، فوردت بذلك النصوص الصريحة المحكمة التي لا تدع مجالاً للشك ولا للاحتمال في عدم ثبوتها، فأثبت النص منها الشفاعة العظمى والشفاعة في أهل الكبائر، والشفاعة في أهل الجنة ليدخلوا الجنة، وشفاعة التخفيف في أبي طالب، والشفاعة في رفعة الدرجات، وكل ذلك ثابت بالأدلة الصحيحة الصريحة، لا سيما الشفاعة في أهل الكبائر، فإن النصوص الواردة فيها قد بلغت مبلغ التواتر، كما نص على ذلك الناظم في قوله في سرد بعض المتواترات : مما تواتر حديث «من كذب» و«من بنى لله بيتا واحتسب» و(رؤية) (شفاعة) (والحوض) (ومسح خفين)، فنصوص إثبات الشفاعة نصوص محكمة قطعية الدلالة، قطعية الثبوت، ولكن أبي المعتزلة والخوارج ذلك، وما قبلوه، بل ردوه واتهموه، بسبب قوله تعالى ﴿فَمَا نَفَعُهُمْ شَفَعَةُ الشَّافِعِينَ﴾ [المذثر: ٤٨]، وفهموا من ذلك نفي الشفاعة عن كل أحد، وأن هذا النص باق على عمومته، لم يخص منه أحد فاعتمدوا هذه الدلالة المتشابهة، وجعلوها حاكمة على النصوص القطعية المتواترة، وردوا المحكم إلى المتشابه، وأبطلوا دلالة المحكم وكفروا به، محافظة منهم على تلك الدلالة التي فهموها من النص العام، فأدى بهم ذلك إلى نفي أمر الشفاعة عن أهل الكبائر يوم القيامة، وهذا من أثر تقديم المتشابه على المحكم، وأما أهل السنة والجماعة - رحم الله أمواتهم وثبت أحياءهم - فإنهم قالوا : إن قوله تعالى ﴿فَمَا نَفَعُهُمْ شَفَعَةُ الشَّافِعِينَ﴾ [المذثر: ٤٨]، إنما هي في حق الكفار الذين ماتوا على الكفر والشرك، أو نقول : إنها من العام المخصوص فالأصل عدم الشفاعة، وأنها لا تنفع إلا من أثبت الدليل الصحيح الصريح أنها تنفعه، فيخرج من ورد فيه الدليل من النص العام، لأن المتقرر في قواعد الأصول أن الخاص مقدم على العام، ولكن أهل الباطل عاندوا في ذلك، واستمروا على غيهم وضلالهم، تعصبا وجحدا للحق، والمقصود : أن الوعيدية من الخوارج والمعتزلة إنما وقعوا في رد الأدلة الصحيحة في أمر الشفاعة لأنهم قدموا المتشابه على المحكم، وأن أهل السنة إنما وقفوا في ذلك للحق لأنهم قدموا المحكم على المتشابه، وردوا دلالة المتشابه إلى المحكم، فالله الله يا طالب العلم باعتماد ذلك، والله أعلم.

ومنها : لقد أثبت النص القاطع المحكم الأفعال الاختيارية في حق الله تعالى، وقيامها به ، فالله يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد جل وعلا ، فالفعل الاختياري ثابت في حقه تعالى ، كما قال تعالى ﴿كُلُّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩]، وقوله ﴿فَسِيرَى اللَّهِ عَلَيْكُمُ﴾ [التوبة: ١٠٥]، وقوله ﴿وَعَصَبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ [الفتح: ٦]، وقوله ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩]، وقوله ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠]، وقوله ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]، وقوله ﴿فَلَمَّا تَخَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ الْأَعْرَافِ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، وقوله ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُنْقَرِبُهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَرْنَاهَا تَدْمِيرًا﴾ [١٦] [الإسراء: ١٦]، وقوله ﴿إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [الحج: ١٤]، وقوله ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١]، وقوله ﷺ: «ينزل ربنا إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر الحديث» ونحو ذلك من النصوص المثبتة لفعله جل وعلا، فالله تعالى يفعل ما يشاء وقال أهل السنة بذلك كله، مع الإيمان بأن فعله يقال فيه ما يقال في سائر صفاته جل وعلا، فالله تعالى له ذات لا تماثل الذوات، وله صفات لا تماثل الصفات، وله أفعال لا تماثل أفعال العباد فليس كمثل الله تعالى شيء لا في ذاته ولا في أسمائه ولا في صفاته ولا في أفعاله جل وعلا وتبارك وتقدس، فالنصوص المحكمة المتواترة أثبتت قيام الأفعال الاختيارية به جل وعلا، لكن أبى أهل البدع ذلك ورفضوه أيما رفض، بل وكفروا من قال بذلك، ووصفوه بالأوصاف القبيحة المستهجنة المنكرة، استدلالا بقوله تعالى ﴿لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ﴾ [الأنعام: ٧٦]، والأقول عندهم محصور في الحركة أي أن إبراهيم عليه الصلاة والسلام قد استدلل على بطلان إلهية الكوكب بأنه أفل - أي تحرك عن مكانه - فقالوا : فيما أنه استدلل على بطلان إلهيته بالحركة، فهذا دليل على أن الله تعالى لا يقوم به فعل، ولا يصدر منه شيء من الأفعال، فانظر إلى مبلغ الحمق والجهل الذي بلغ بهؤلاء القوم الذين يدعون أن طريقتهم أعلم وأحكم من طريقة سلف الأمة وأئمتها، وتالله إن طريقة البهيمة أعلم وأحكم من طريقة هؤلاء **المتهوكين** لأنها لم تتدخل فيما لا شأن لها به، فيا أيها الناس أين عقول هؤلاء البقر؟ الذين ينكرون كل هذه النصوص المحكمة القطعية المتواترة، من أجل شيء فهموه من نص يحتمل عدة احتمالات، فمال هؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثا، وتالله إن هم إلا كالأنعام بل هم أضل سبيلا، فجعلوا تلك الدلالة المتشابهة حاكمة على تلك النصوص المحكمة القطعية في ثبوتها ودلائلها، فحرفوها عن مدلولاتها الصحيحة، وحملوها ما لا تحتمل من المعاني الغريبة الباطلة، وتعسفوا في إنكار معانيها الصحيحة، لأنهم فهموا من قوله ﴿لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ﴾ [الأنعام: ٧٦] معنى واحدا، فأنزلوا على هذا المعنى كل النصوص التي تفيد قيام الأفعال الاختيارية في حق الرب جل وعلا، تقديمها منهم للمتشابه على المحكم، وردا لدلالة المحكم من أجل مراعاة دلالة التشابه فانظر كيف أنكروا نصوصا كثيرة بسبب تقديم التشابه على المحكم، مع أن الأقول لا يأتي بمعنى الحركة في كلام العرب، بل الأقول هنا يراد به الغياب، فقلوه: ﴿فَلَمَّا أَفَلَ﴾ أي غاب، والرب لا يغيب عنه أمر الخلق،

المستهتر

بل لا يد وأن يكون الرب مطلعاً على خلقه، وعالماً بأمورهم لا يخفى عليه شيء منها كبر أو صغر، وذلك هو الله تعالى وحده لا شريك له، كما قال تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾ [آل عمران: ٥٠]، وقوله ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ تَعْلَمُ مَا نُخْفِي وَمَا تُخْلِي﴾ [إبراهيم: ٣٨]، وقوله ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد: ٤]، وقوله: ﴿وَمَا تَشْقُطُ مِنْ رَوْقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبْرٌ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ تُبَيِّنُ﴾ [٣٦]، والآيات في هذا المعنى كثيرة، ومن العجائب أن العرب قالت: إن الأقول يأتي بمعنى نقصان العقل، فتقول العرب: المأفول وهو على وزن: مأفون، أي الناقص في عقله، أفاده ابن منظور في لسان العرب، وهؤلاء الحمقى ما وقعوا في رد النصوص المتواترة المثبتة لقيام الأفعال الاختيارية في حق الرب جل وعلا استدلالاً بأفول القمر والكوكب والشمس إلا لبغيهم وعنادهم، وهو بعينه دليلنا على أفول عقولهم وغياها عن معرفة الحق لنقصها وامتلانها من نجاسة التقييد الفلسفي الكفري الباطل، المناقض للمعقول والمصادم للمنقول، والمقصود أن المبتدعة أنكروا دلالة النصوص المحكمة وقدموا عليها الدلالة المحتملة المتشابهة، وأما أهل السنة فإنهم اعتمدوا على الدلالة المحكمة، وردوا الدلالة المتشابهة إليها والله أعلم.

→ ومنها: اتعقد إجماع أهل السنة والجماعة - رحمهم الله تعالى - على أنه جل وعلا يرى رؤية حقيقية في الآخرة على ما يريده جل وعلا من كیفيتها، فالرؤية في الآخرة من المسائل المتفق عليها ومستند هذا الإجماع القرآن والسنة، قال تعالى ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا لَخَيْرٌ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]، وقد ورد في تفسيرها أنها رؤية الله تبارك وتعالى، وقال تعالى ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ الْأَشْجَارُ﴾ [٢٣] ﴿إِلَّا رِبًّا نَّاطِرٌ﴾ [٢٤] [القيامة: ٢٢-٢٣]، وقد تواترت أدلة السنة في ذلك فالأدلة في إثبات الرؤية محكمة متواترة قطعية الدلالة قطعية الثبوت، لا ينزع فيها أحد من أهل السنة، ولكن أبى ذلك أهل البدع والضلال، وردوه وحاربوه، ووصفوا من أثبتته بأنه مجسم حشوي، ولم يأبهوا بتلك الأدلة المتواترة، ولم ينظروا فيها، بل حرفوها وأخرجوها عن دلائلها الصحيحة، وحملوها من المعاني الباطلة الغريبة عن لسان العرب، وكل ذلك بسبب الدلالة المتشابهة في قوله تعالى: ﴿لَنْ تَرَنِ﴾، وقوله تعالى ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، ففهموا من هاتين الآيتين بأنه تعالى لا يمكن أن يرى، فجعلوا تلك الدلالة المتشابهة هي الأصل، وحققها الاعتماد، وأما الأدلة المتواترة في إثبات الرؤية فحقها التحريف والتعطيل والجحد والإنكار، فأدى بهم ذلك إلى إنكار رؤية الرب جل وعلا يوم القيامة، فانظر كيف وصلت بهم الحال إلى تعطيل عشرات النصوص المتواترة بسبب تقديم المحتمل المتشابه على الدلالة المحكمة القطعية، وأما أهل السنة فإنهم قد اعتمدوا على المحكم وردوا المتشابه إلى المحكم فانفتحت الأدلة وتآلفت، وقال أهل السنة: إن نفي الرؤية في قوله ﴿لَنْ تَرَنِ﴾ إنما هو نفي لها في الدنيا فقط، ونحن نقول بذلك فإله تعالى لا يرى ولن يرى في الدنيا، والخلاف الآن إنما هو في الرؤية يوم القيامة، وأما قوله تعالى ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] فإنه ليس نفياً للرؤية، وإنما هو نفي للإدراك فقط، فالأعين إذا رأت ربه تعالى

= يوم القيامة، فإنها لا تحيط به رؤية، فالرؤية شيء والإدراك شيء آخر، فأنت ترى السماء لكن هل تحيط برؤيتها كلها؟ وأنت ترى الأرض لكن هل تحيط برؤيتها كلها؟ بالطبع لا فالسما لا تحيط برؤيتها كلها، والأرض ترى ولا يحاط بها، فالله تعالى يرى في الآخرة ولا يحاط به فقوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] إنما هو نفي للإدراك وليس نفياً للرؤية، بل إن نفي الإدراك يتضمن إثبات الرؤية، ولو تدبرت ذلك لرأيت صحيحاً، والمراد: أن أهل البدع قدموا دلالة المتشابه على المحكم، فوقعوا في رد الأدلة الصحيحة المتواترة القطعية، وأما أهل السنة فإنهم قدموا المحكم على المحتمل فإتزن قولهم، وصار وسطاً بين طرفين وهدى بين ضلالتين، ذلك لأن الصوفية الغلاة يعتقدون أن الله تعالى يرى في الدنيا رؤية حقيقية فضلاً عن رؤيته في الآخرة، بينما ذهب أهل البدع من المعتزلة والجهمية والأشاعرة ومن نحا نحوهم إلى أنه جل وعلا لا يرى لا في الدنيا ولا في الآخرة، وأما أهل الحق فإنهم توسطوا بين المذهبين فقالوا: إنه جل وعلا لا يرى في الدنيا، وإنما يرى في الآخرة، فالحق معهم، ولا يخرج البتة عنهم، ونحن نقول بما قالوا، والله ربنا يتولانا وإياك لما فيه صلاح الدين والدنيا.

ومنها: قال ابن القيم رحمه الله تعالى (المثال التاسع: رد النصوص الصحيحة الصريحة الكثيرة الدالة على ثبوت الأسباب شرعاً وقدرها كقوله ﴿يَمَّا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ١٠٥]، ﴿يَمَّا كُنْتُمْ تَكْسِبُونَ﴾ [الأعراف: ٣٩]، ﴿يَمَّا قَدْ مَتَّ أَيْدِيَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٢]، ﴿يَمَّا قَدْ مَتَّ يَدَاكَ﴾ [الحج: ١٠]، ﴿يَمَّا كُنْتُمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ وَكُنْتُمْ عَنْ آيَاتِهِ تَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الأنعام: ٩٣]، ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ اسْتَحْبَبُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ﴾ [النحل: ١٠٧]، ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَا أُنْزِلَ اللَّهُ فَاحْبَطُوا أَعْمَلَهُمْ﴾ [محمد: ٩]، ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَا أُنْزِلَ اللَّهُ فَاحْبَطُوا أَعْمَلَهُمْ﴾ [محمد: ٩]، وقوله ﴿يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ﴾ [المائدة: ١٦]، ﴿يُفَصِّلُ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦]، وقوله ﴿وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُبَارَكًا فَأَنْبَتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ﴾ [ق: ٩]، وقوله ﴿فَأَنْزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾ [الأعراف: ٥٧]، وقوله ﴿فَأَنْشَأْنَا لَكَ بِهِ جَنَّتَيْنِ مِنْ نَحْلٍ وَأَعْنَبٍ﴾ [المؤمنون: ١٩]، وقوله ﴿فَتَلَوْتُمْ يَعْبُودُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ﴾ [التوبة: ١٤]، وقوله في الغسل ﴿فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ﴾ [النحل: ٦٩]، وقوله ﴿وَنَزَّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الإسراء: ٨٢] إلى أضعاف أضعاف ذلك من النصوص المثبتة للسبب، فردوا ذلك كله بالمتشابه من قوله ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣]، وقوله ﴿تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾، وقول النبي ﷺ: «ما أنا حملتكم ولكن الله حملكم»، ونحو ذلك، وقوله: «إني لا أعطي أحداً ولا أمنعه» وقوله للذي سأله عن العزل عن أمته: «اعزل عنها وسيأتيها ما قدر لها» وقوله: «لا عدوى ولا طيرة» وقوله: «فمن أعدى الأول» وقوله: «أرأيت إن منع الله الثمرة» ولم يقل: منعها البرد أو الآفة التي تصيب الثمار، ونحو ذلك من المتشابه الذي إنما يدل على أن مالك السبب وخالقه يتصرف فيه بأن يسلبه



## الرد على قولهم بسخرية

سببته إن شاء وبيتها عليه إن شاء، كما سلب النار قوة الإحراق على الخليل، وبالله العجب أترى من أثبت الأسباب وقال إن الله خالقها قد أثبت خالقا غير الله؟ أما قوله ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتُمْ إِذْ رَمَيْتُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ [الأنفال: ١٧] فغاب عنهم فقه الآية وفهمها، والآية من أكبر معجزات النبي ﷺ، والخطاب بها خاص بأهل بدر وكذلك القبضة التي رمى بها النبي ﷺ، فأوصلها الله تعالى إلى جميع وجوه المشركين، وذلك خارج عن قدرته ﷺ، وهو الرمي الذي نفاه عنه، وأثبت له الرمي الذي هو في محل قدرته وهو الخذف، وكذلك القتل الذي نفاه عنهم، هو قتل لم تبشره أيديهم، وإنما بشارته أيدي الملائكة، فكان أحدهم يشتد في أثر الفارس، وإذا برأسه قد وقع أمامه من ضربة الملك، ولو كان المراد ما فهمه هؤلاء الذين لا فقه لهم في فهم النصوص لم يكن فرق بين ذلك وبين كل قتل وكل فعل من شرب أو زنا أو سرقة أو ظلم، لأن الله تعالى خالق الجميع وكلام الله ينزه عن هذا وكذلك قوله: «ما أنا حملتكم ولكن الله حملكم» لم يرد أن الله حملهم بالقدر وإنما كان النبي ﷺ متصرفا بأن الله منفذا له، فالله سبحانه أمره بحملهم فنفذ أوامره، فكأن الله هو الذي حملهم، وهذا معنى قوله: «والله إني لا أعطي أحدا شيئا ولا أمنعه» ولهذا قال: «وإنما أنا قاسم» والله سبحانه هو المعطي على لسانه وهو يقسم ما يقسمه بأمره وكذلك قوله في العزل: «فسأيتها ما قدر لها» ليس فيه إسقاط الأسباب، فإن الله سبحانه إذا قدر خلق الولد، سبق من الماء ما يخلق منه الولد، ولو كان أقل شيء، فليس من كل الماء يكون الولد ولكن أين في السنة أن الوطاء لا تأثير له في الولد البتة، وليس سببا له، وأن الزوج أو السيد إن وطئ أو لم يطأ فكل الأمرين بالنسبة إلى حصول الولد وعدمه على حد سواء، كما يقوله منكرو الأسباب، وكذلك قوله: «لا عدوى ولا طيرة»

لو كان المراد به نفي السبب كما زعمتم لم يدل على نفي كل سبب، وإنما غايته أن هذين الأمرين ليسا من أسباب الشر، كيف والحديث لا يدل على ذلك، وإنما ينفي ما كان المشركون يثبتون من سببية مستمرة على طريقة واحدة لا يمكن إبطالها، ولا صرفها عن محلها ولا معارضتها بما هو أقوى منها، لا كما يقوله من قصر علمه: إنهم كانوا يرون ذلك فاعلا مستقلا بنفسه، فالتناس في الأسباب لهم ثلاث طرق: إبطالها بالكلية وإثباتها على وجه لا يتغير ولا يقبل سلب سببيتها، ولا معارضتها بمثلها، أو

أقوى منها، كما يقوله الطبايعية والمنجمون والذهرية، والثالث: - ما جاءت به الرسل ودل عليه الحس والعقل والفترة - إثباتها أسبابا، وجواز وقوع سلب سببيتها عنها إذا شاء الله تعالى ودفعها بأمور أخرى نظيرها أو أقوى منها، مع بقاء مقتضى السببية فيها، كما تصرف كثير من أسباب الشر بالتوكل والدعاء والصدقة والذكر والاستغفار والعتق والصلة، وتصرف كثير من أسباب الخير بعد انعقادها بضد ذلك، فلله كم من خير انعقد سببه ثم صرف عن العبد بأسباب أحدثها منعت حصوله وهو يشاهد السبب حتى كأنه أخذ باليد وكم من شر انعقد سببه ثم صرف عن العبد بأسباب أحدثها منعت حصوله، ومن لا فقه له في هذه المسألة فلا انتفاع له بنفسه ولا بعلمه، والله المستعان وعليه

## بَابُ ذِكْرِ الْإِيمَانِ بِأَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى وَأَنَّ كَلَامَهُ لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ فَقَدْ كَفَرَ

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ: اَعْلَمُوا رَحِمَنَا اللَّهُ وَإِيَّاكُمْ أَنَّ قَوْلَ الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ لَمْ يُزِغْ قُلُوبَهُمْ عَنِ الْحَقِّ، وَوَفَّقُوا لِلرَّشَادِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ، وَعِلْمُ اللَّهِ لَا يَكُونُ مَخْلُوقًا، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ. دَلَّ عَلَى ذَلِكَ الْقُرْآنُ وَالسُّنَّةُ، وَقَوْلُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَقَوْلُ أئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ لَا يُنْكِرُ هَذَا إِلَّا جَهْمِيُّ خَبِيثٌ وَالْجَهْمِيُّ <sup>(١)</sup> عِنْدَ الْعُلَمَاءِ كَاْفِرٌ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ

= (التكلان) اه كلامه البديع رحمه الله تعالى، وأحببت أن أنقله مع ما فيه من الطول لأهميته ولخطورة هذه المسألة، والخلاصة من هذا الفرع :- أن الأدلة المثبتة لتأثير الأسباب كثيرة جدا تفوق الحصر، ولكن المبتدعة عطلوها بسبب بعض الدلالات المتشابهة المحتملة، فقدموا المتشابه على المحكم كعادتهم في مخالفة الحق، وأما أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى فإنهم قالوا: إن الأسباب مؤثرة لكن لا بذاتها، بل بجعل الله تعالى لها مؤثرة، فجمعوا بين الأدلة، ولم يطرحوا شيئا منها وذلك ببركة هذه القاعدة الطيبة التي تنص على وجوب تقديم المحكم على المتشابه. والله أعلم -انظر تعريف الطلاب بأصول الفقه في سؤال وجواب سؤال رقم (٩٥).

(١) لقد كان لآراء هذه الطائفة - أي الجهمية - التي قامت على مبدأ التعطيل والجبر صولة وجولة في تاريخ الأمة الإسلامية، ولقد تمكنوا وعلا شأنهم وقتاً من الزمن.

وآراء هذه الطائفة لا تزال في بعض المجتمعات، ولا يزال الخصام بينهم وبين أهل الحق قائماً على أشده، كما كان سابقاً في الزمن القديم حتى وإن اختلفت في بعض الأحيان المسميات، خصوصاً بعد ظهور العصريين الجدد بمفاهيمهم الباطلة، الذين لم يقفوا عند حد في إثارة كل ما يمتُّ إلى هواهم ولو بأدنى صلة، فهم جادون في إحياء تلك المفاهيم الجهمية الباطلة باسم التجديد حيناً والتطوير أحياناً أخرى.

فمثلاً الاكتفاء بمعرفة وجود الله عن العمل، أو الاعتقاد بعدم وجود الجنة الآن، وكذا النار، أو قولهم أو زعمهم أن الله لا يوصف بوصف، أو ليس في جهة. وغير ذلك من الآراء التي يعتقدها بعض الناس اليوم هي نفسها آراء الجهمية قديماً.

وإذا كان المثال للانفلات من الالتزام بالعقيدة الصحيحة والسير لهدمها تحت شعارات بارقة في دعوى التجديد والتطوير، وأحياناً في صورة تمجيد للعقل والعلم أو التراث مما اهتم به كثير من الكتاب والكتابات قديماً وحديثاً، فإنه يتوجب على كل طالب علم أن يحذر هؤلاء ويحذر منهم،

وَأَلَا يَرْكُنُ إِلَى كِتَابَتِهِمْ، بَلْ وَلَا يَنْبَغِي الْإِهْتِمَامُ بِقِرَاءَةِ كِتَابِهِمْ قَبْلَ أَنْ يَطْلُعَ عَلَى مَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْبَاطِلِ، فَإِنْ تَلَّكَ الْكُتُبَ مَمْلُوءَةً بِالْدَسِّ وَالْإِنْحِرَافِ تَحْتَ زَخْرَفٍ مِنَ الْقَوْلِ.

التعريف بالجهمية وبمؤسسها : ترجع الجهمية في نسبتها إلى مؤسسها الجهم بن صفوان الترمذى، وهذا الرجل هو حامل لواء الجهمية، واسمه الجهم بن صفوان، وهو من أهل خراسان، ظهر في المائة الثانية من الهجرة، ويكنى بأبى محرز، وهو من الجبرية الخالصة، وأول من ابتدع القول بخلق القرآن وتعطيل الله عن صفاته. وكان مولى لبنى راسب إحدى قبائل الأزد، وكان من أخلص أصدقاء الحارث بن سريج، وتاريخه طويل، وكتبت فيه مؤلفات عديدة ورسائل جامعية.

وقد قال عنه الإمام أحمد بن حنبل في الرد على الزنادقة والجهمية (ص ٢٣) : (وكذلك الجهم وشيعته دعوا الناس إلى المتشابه من القرآن والحديث فضلوهم وأضلوا بكلامهم بشراً كثيراً، فكان مما بلغنا من أمر الجهم عدو الله أنه كان من أهل خراسان من أهل ترمذ، وكان صاحب خصومات وكلام).

نشأة الجهمية : قامت أفكار الجهم بن صفوان على البدع الكلامية والآراء المخالفة لحقيقة العقيدة السلفية متأثراً بشتى الاتجاهات الفكرية الباطلة.

وقد ذكر شيخ الإسلام في الفتاوى الكبرى درجات الجهمية ومدى تأثير الناس بهم، وقسمهم إلى ثلاث : وكذلك الجهمية على ثلاث درجات فشرها الغالية الذين ينفون أسماء الله وصفاته وإن سموه بشيء من أسمائه الحسنى قالوا : هو مجاز فهو في الحقيقة عندهم ليس بحي ولا عالم ولا قادر ولا سميع ولا بصير ولا متكلم ولا يتكلم.

وكذلك وصف العلماء حقيقة قولهم كما ذكره الإمام أحمد فيما أخرجه في الرد على الزنادقة والجهمية قال : فعند ذلك تبين للناس أنهم لا يثبتون شيئاً ولكنهم يدفعون عن أنفسهم الشبهة بما يقرون في العلانية فإذا قيل لهم : فمن تعبدون ؟ قالوا : نعبد من يدبر أمر هذا الخلق.

فقلنا : فهذا الذي يدبر أمر هذا الخلق هو مجهول لا يعرف بصفة ؟ قالوا : نعم قلنا : قد عرف المسلمون أنكم لا تثبتون شيئاً إنما تدفعون عن أنفسكم الشبهة بما تظهرون.

فقلنا لهم : هذا الذي يدبر هو الذي كلم موسى ؟ قالوا : لم يتكلم ولا يتكلم لأن الكلام لا يكون إلا بجارحة والجوارح عن الله منتفية وإذا سمع الجاهل قولهم يظن أنهم من أشد الناس تعظيماً لله ولا يعلم أنهم إنما يقود قولهم إلى ضلال وكفر.

وقال أبو الحسن الأشعري في كتاب الإبانة باب الرد على الجهمية في نفهم علم الله وقدرته قال الله ﷻ : ﴿أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾ [النساء: ١٦٦] وقال سبحانه : ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَى وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ﴾ [فاطر: ١١]، وذكر العلم في خمسة مواضع من كتابه وقال سبحانه : ﴿فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ أَنْزَلْتُمْ بِعِلْمِ اللَّهِ﴾ [هود: ١٤] وقال سبحانه : ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وذكر تعالى القوة فقال : ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ [فصلت: ١٥]، وقال : ﴿ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينِ﴾ [الذاريات: ٥٨]،

= وقال سبحانه : ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾ [الذاريات: ٤٧] ، وزعمت الجهمية والقدرية : أن الله لا علم له ولا قدرة ولا حياة ولا سمع ولا بصر أرادوا أن ينفوا أن الله عالم قادر حي سميع بصير فمنعهم من ذلك خوف السيف من إظهار نفي ذلك فأتوا بمعناه لأنهم إذا قالوا لا علم ولا قدرة لله فقد قالوا أنه ليس بعالم ولا قادر ووجب ذلك عليهم.

قال : وهذا إنما أخذه عن أهل الزندقة والتعطيل لأن الزنادقة قال كثير منهم ليس بعالم ولا قادر ولا حي ولا سميع ولا بصير فلم تقدر المعتزلة أن تفصح بذلك فأتت بمعناه وقالت إن الله عز وجل عالم قادر حي سميع بصير من طريق التسمية من غير أن تثبت له علما أو قدرة أو سمعا أو بصرا.

وكذلك قال في كتاب المقالات : الحمد لله الذي بصرنا خطأ المخطئين وعمي العميين وحيرة المتحيرين الذين نفوا صفات رب العالمين وقالوا إن الله جل ثناؤه وتقدست أسماؤه لا صفات له وأنه لا علم له ولا قدرة له ولا حياة له ولا سمع له ولا بصر له ولا عزة له ولا جلال له ولا عظمة له ولا كبرياء له.

وكذلك قالوا في سائر صفات الله تعالى التي وصف بها نفسه قال : وهذا قول أخذه عن إخوانهم من المتفلسفة الذين يزعمون أن للعالم صانعا لم يزل ليس بعالم ولا قادر ولا حي ولا بصير ولا قدير وعبروا عنه أن قالوا نقول غير لم يزل ولم يزدوا على ذلك غير أن هؤلاء الذين وصفنا قولهم من المعتزلة في الصفات لم يستطيعوا أن يظهرها من ذلك ما كانت الفلاسفة تظهره فأظهروا معناه فنفوا أن يكون للباري علم وقدرة وسمع وبصر وحياة ولولا الخوف لأظهروا ما كانت الفلاسفة تظهره من ذلك ولأفصحوا به غير أن خوف السيف يمنعهم من إظهار ذلك، قال : وقد أفصح رجل يعرف بابن الأباري كان يتحل قولهم فرعم أن الباري عالم قادر سميع بصير في المجاز لا في الحقيقة وهذا القول هو قول الغالية النفاة للأسماء حقيقة هو قول القرامطة الباطنية ومن سبقهم من إخوانهم الصابئية الفلاسفة.

والدرجة الثانية من التجهم : هو تجهم المعتزلة ونحوهم الذين يقررون بأسماء الله الحسنى في الجملة لكن ينفون صفاته وهم أيضا لا يقررون بأسماء الله الحسنى كلها على الحقيقة بل يجعلون كثيرا منها على المجاز وهؤلاء هم الجهمية المشهورون.

وأما الدرجة الثالثة : فهم الصفاتية المبتنون المخالفون للجهمية لكن فيهم نوع من التجهم كالذين يقررون بأسماء الله وصفاته في الجملة لكن يردون طائفة من أسمائه وصفاته الخبرية أو غير الخبرية ويتأولونها كما تأول الأولون صفاته كلها ومن هؤلاء من يقر بصفاته الخبرية الواردة في القرآن دون الحديث كما عليه كثير من أهل الكلام والفقه وطائفة من أهل الحديث ومنهم من يقر بالصفات الواردة في الأخبار أيضا في الجملة لكن مع نفي وتعطيل لبعض ما ثبت بالنصوص وبالمعقول وذلك كأبي محمد بن كلاب ومن اتبعه.

وفي هذا القسم يدخل أبو الحسن الأشعري وطوائف من أهل الفقه والكلام والحديث والتصوف



المشتبهون إلى

= وهؤلاء إلى أهل السنة المحضة أقرب منهم إلى الجهمية والرافضة والخوارج والقدرية لكن انتسب إليهم طائفة هم إلى الجهمية أقرب منهم إلى أهل السنة المحضة فإن هؤلاء ينازعون المعتزلة نزاعاً عظيماً فيما يثبتونه من الصفات أعظم من منازعتهم لسائر أهل الإثبات فيما ينفونه.

وأما المتأخرون فإنهم والوا المعتزلة وقاربوهم أكثر وقدموهم على أهل السنة والإثبات وخالفوا أوليهم ومنهم من يتقارب نفيه وإثباته وأكثر الناس يقولون إن هؤلاء يتناقضون فيما يجمعونه من النفي والإثبات.

ذكر أهم عقائد الجهمية إجمالاً:

١- إنكار الجهمية لجميع الأسماء والصفات : تنكر الجهمية جميع الأسماء التي سمى الله بها نفسه وجميع الصفات التي وصف بها نفسه بحجج واهية وتأويلات باطلة.

شبهات الجهمية في نفي الصفات : لقد أقدم الجهمية على نفي الأسماء والصفات بمزاعم من أهمها:

أ- أن إثبات الصفات يقتضى أن يكون الله جسماً، لأن الصفات لا تقوم إلا بالأجسام، لأنها أعراض والأعراض لا تقوم بنفسها.

ب- إرادة تنزيه الله تعالى.

ج- أن وصف الله تعالى بتلك الصفات التي ذكرت في كتابه الكريم أو في سنة نبيه العظيم يقتضى مشابهة الله بخلقه، فينبغي نفي كل صفة نسبت إلى الله تعالى وتوجد كذلك في المخلوقات لئلا يؤدي إلى تشبيه الله بزمعهم - بمخلوقاته التي تحمل اسم تلك الصفات.

الرد عليهم : مما يدركه طلاب العلم أن الله ﷻ وصف نفسه في كتابه الكريم ووصفه به نبيه ﷺ بصفات تعرف معانيها ولا تدرك كيفياتها، وهي معروفة في القرآن والحديث.

وقد وقف السلف من الصحابة الكرام إلى وقتنا الحاضر إزاء هذه الصفات موقفاً واضحاً جلياً لا لبس فيه، يتلخص في كلمات يسيرة ومعان واضحة، ألا وهو الإيمان التام بكل ما وصف الله به نفسه ووصفه به نبيه ﷺ، كما جاءت به النصوص من غير تحريف ولا تعطيل ولا تمثيل ولا تكييف.

يقولون عن كل صفة: الصفة معلومة والكيف مجهول والسؤال عنها بدعة، ولم ينتطعوا تنطع المشبهة ولم يسلكوا مسالك المعطلة، لأنهم على معرفة تامة أن الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات، فلا يصفون ذاتاً غير مدركة الماهية بصفات تكيفها، لأن هذا هو القول على الله بغير علم.

إذ كيف تكيف ذاتاً لم تدركها ولم توصف لك أكثر من صفات مجملة قابلة للاشتراك في الأسماء متباينة الحقائق، ومن هنا نجد أنه لم يعرف عن أى شخص من الصحابة أنه سأل النبي ﷺ عن كيفية أى صفة من الصفات التي أخبر الله بها في القرآن الكريم أو أخبرهم بها نبيهم ﷺ.

وهذه دلالة على قوة ذكائهم وصفاء عقولهم، لأنهم يعرفون بدهاء أن الاشتراك في التسمية لا يوجب الاشتراك والمماثلة في الذات، إذ يقال: رأس الرجل ورأس الجمل ورأس النملة ورأس الجبل، وبين

= ذوات هذه الأشياء من الفروق ما لا يخفى على عاقل.

ومن العجائب أن يثبت الله لنفسه الصفة وهم ينفونها عنه، ومثلهم في هذا كمثل شخص سأل آخر عن اسمه وهو لا يعرفه فأخبره فقال له: لا، إن اسمك ليس هذا، ذلك أن الله تعالى قال: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] وهم يقولون: لا يجوز إثبات هذه الصفة بل يجب نفيها مطلقاً، أو تأويلها بمعنى استولى أو قصد، أو غير ذلك من تأويلاتهم الباطلة.

وحينما قال تعالى عن نفسه: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، قالوا: يجب نفي مدلول هذا نفيًا تاماً أو تأويله، إما أن يكون بمعنى سمع بلا سمع بصير بلا بصر، أو أنه سمع بذاته بصير بذاته، إلى آخر مواقفهم الخاطئة تجاه كل الصفات والأسماء.

إن تنزيه الله ﷻ لا يمكن أن يكون بسلب صفاته وما تدل عليه من العظمة والكمال، إنه من الإجماع أن ينزه الله عن ما يمدح به: ﴿قُلْ أَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٤٠].

إن التنزيه الصحيح إنما يكون في إثبات الصفة في أعلى كمالها، لأن الكمال المطلق لا يوصف به أحد غير الله تعالى، وأى تنزيه في أن تقول: إن الله ليس فوق ولا تحت ولا عن يمين ولا عن يسار ولا خلف ولا أمام لا خارج العالم ولا داخل العالم، ولا يرى أبداً ولا يكلم أحداً، وإنه في كل مكان بذاته، وإنه لا سمع ولا بصر له، ولا يوصف بالرحمة ولا بالغضب ولا بالمجى، إلى آخر تلك الأوصاف التي لا تقال إلا للمعدوم.

إنها صفات سلبية نتيجتها أن لا معبود إلا العدم، فليس هناك رب بائن من خلقه مستو على عرشه له كل صفات الكمال والجلال.

ومن هنا وجد الملاحدة ضالتهم المنشودة في تقوية إلحادهم واحتجاجهم على ذلك بما زعموا أنه من كلام المسلمين السابق، وهم يعلمون تمام العلم أن كلام الجهمية السابق ليس له بالإسلام أية صلة، وأنه ليس من كلام المسلمين، وإنما هو من أفكار ملاحدة الفلاسفة.

إن الجسمية التي يزعمونها حينما يثبتون الصفات لله تعالى، إنما هو من باب تغطية إلحادهم ومروقهم عن الدين، وهم أقل وأذل من أن يجدوا كلاماً ما لعلماء المسلمين فضلاً عن الصحابة فضلاً عن الكتاب والسنة، يشير إلى هذا المفهوم الذى تنبهوا له بزعمهم ونفوا بموجبه صفات الله وأسمائه.

إن كلمة الجسمية لله تعالى نفيًا أو إثباتًا هي من الألفاظ المخترعة التي لم ترد في الشرع لا في الكتاب ولا في السنة، وهي تخفى وراءها هدفًا ما، ولو وقف هؤلاء الذين يطلقون لفظ الجسم عند الحدود الشرعية لرأوا أنه يجب عليهم لزماً ألا يطلقوا على الله إلا ما ثبت له من الأسماء والصفات، وترك ذلك التنطع المذموم، لأن لفظ الجسم لفظ عام يحتاج إلى بيان وتوضيح ممن يقول به، لأنه لم يرد في الشرع لا بالنفى ولا بالإثبات، ولهذا كان في إطلاقه حق وباطل ويجب على القائل به تفصيل ما يريد، فهناك من ينفى لفظ الجسم من الجهمية والمعتزلة ليخفى ما يهدف إليه من نفي ما أثبتته الله لنفسه من



= الأسماء والصفات، وهناك من يثبت الجسم من المشبهة ليخفى ما يهدف إليه من إثبات ما نفاه الله عن نفسه، وقد أجاب العلامة ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ عن هذه المسألة وفصلها تفصيلاً شافياً كافياً كما في مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة (ص ١٧٥، ١٧٧) فقال:

«واعلم أن لفظ الجسم لم ينطق به الوحي إثباتاً فيكون له الإثبات، ولا نفيًا فيكون له النفي. فمن أطلقه نفيًا أو إثباتاً سئل عما أراد به، فإن قال: أردت بالجسم معناه في لغة العرب وهو البدن الكثيف الذي لا يسمى في اللغة جسم سواء، فلا يقال للهوى: جسم لغة، ولا للنار ولا للماء. فهذه اللغة وكتبها بين أظهرنا، فهذا المعنى منفي عن الله عقلاً وسمعاً، وإن أردتم به المركب من المادة والصورة والمركب من الجواهر الفردة فهذا منفي عن الله قطعاً. والصواب نفيه عن الممكنات أيضاً، فليس الجسم المخلوق مركباً من هذا ولا من هذا، وإن أردتم بالجسم ما يوصف بالصفات ويرى بالأبصار ويتكلم ويكلم ويسمع ويبصر ويرضى ويغضب، فهذه المعاني ثابتة لله تعالى وهو موصوف بها فلا ننفيها عنه بتسميتكم للموصوف بها جسمًا، كما أننا لا نسب الصحابة لأجل تسمية الروافض لمن يحبهم ويواليهم نواصبًا، ولا ننفي قدر الرب ونكذب به لأجل تسمية القدرية لمن أثبتة جبريًا، ولا نرد ما أخبر به الصادق عن الله وأسمائه وصفاته وأفعاله لتسمية أعداء الحديث لنا حشوية، ولا نحدد صفات خالقنا وعلوه على خلقه واستوائه على عرشه لتسمية الفرعونية المعتلة لمن أثبت ذلك مجسمًا مشبهًا».

إلى أن قال: «وإن أردتم بالجسم ما يشار إليه إشارة حسية فقد أشار أعرف الخلق بإصبعه رافعًا بها إلى السماء بمشهد الجمع الأعظم مشهدًا له لا للقبلة، وإن أردتم بالجسم ما يقال أين هو؟ فقد سأل أعلم الخلق ب: «أين»، منبهًا على علوه على عرشه وسمع السؤال ب: «أين» وأجاب عنه، ولم يقل: هذا السؤال إنما يكون عن الجسم.

وإن أردتم بالجسم ما يلحقه (مِنْ-و-إلى). فقد نزل جبريل من عنده وعرج برسوله إليه، وإليه يصعد الكلم الطيب، وعنده المسيح رفع إليه، وإن أردتم بالجسم ما يتميز منه أمر غير أمر فهو سبحانه موصوف بصفات الكمال جميعها من السمع والبصر والعلم والقدرة والحياة، وهذه صفات متميزة متغايرة... إلى أن قال: ... «وإن أردتم بالجسم ما له وجه ويدان وسمع وبصر فنحن نؤمن بوجه ربنا الأعلى وبيديه وبسمعه وبصره وغير ذلك من صفاته التي أطلقها على نفسه. وإن أردتم بالجسم ما يكون فوق غيره ومستويًا على غيره فهو سبحانه فوق عبادته مستو على عرشه» انتهى.

فينبغي للعاقل أن يتفطن لكلام أهل الزيغ ونبزهم لعلماء السنة تنفيرًا للعامة عنهم، كما أنه يجب على المؤمن ألا ينساق وراء مغالطات أصحاب البدع، فهم من ذاهبهم قلب الحقائق والتلبس على الناس لتقوية ما اقتنعوا به من أفكار الملاحدة وفلاسفة اليونان.

٢- قول الجهمية بالإرجاء والجبر: لقد كان الجهم بن صفوان مؤسسًا حقيقيًا لكثير من الشبهات في

= الدين، ومؤجلاً لكثير من الفتن بين المسلمين بفعل من جاء بعده ممن رافت في نظره آراء جهم، ويظهر الإرجاء عند الجهمية في تلك الآراء التي نادى بها الجهم، ومن أهمها عدم اعتبار العمل من الإيمان، فإن الإيمان وحقيقته في نظرهم إنما هو مجرد الإقرار بالقلب ولا قيمة لعمل في الإيمان، ولهذا سارع أصحاب الفسق والاستهتار بالقيم إلى التمسك بهذا المذهب، لأنه يسائر رغباتهم ويثبت لهم الإيمان بغض النظر عن جميع المعاصي التي يرتكبونها، فهم مؤمنون كاملوا الإيمان بالمفهوم الجبري والإرجائي، فهم لا يمكن أن يطلقوا الكفر على أحد إلا إذا لم يقر بقلبه حسب زعمهم. وقد قام أساس إرجاء الجهمية على موقفهم من حقيقة الإيمان وفي مبحث المرجئة دراسة حول المرجئة وموقفهم من الإيمان، وأنه المعرفة فقط وأنه كذلك لا يزيد ولا ينقص، ومن العمل وأنه لا صلة له بالإيمان، ومن مرتكب الكبيرة، وأن الذنوب لا تعلق لها بالاعتقاد وإنما هي تابعة للأعمال، وبالتالي فلا أثر لها على الإيمان الذي في القلب فهونوا المعاصي وشجعوا على الركون إلى الكسل والخمول في العبادات.

ومع ذلك فهم يزعمون أن إيمان أي واحد منهم هو مثل إيمان جبريل ومحمد عليهما الصلاة والسلام، لاتفاقهم في المعرفة بالله التي بنى الجهميون عقيدتهم في الإيمان عليها، وهم أجهل الناس بمعرفته ﷺ إذ نفوا أسماء الحسنى وصفاته العلا، إضافة إلى ما أحدثوه من الآراء والبدع الفاسدة. وأما الجبر - بفتح الجيم وسكون الباء - فمعناه إسناد ما يفعله الشخص من أعمال إلى الله ﷻ، وأن العبد لا قدرة له البتة على الفعل، وإنما هو مجبور على فعله، وحركته في الفعل بمثابة حركة النباتات والجمادات، ومن هنا فإنه لا يضر مع الإيمان ذنب كما لا ينفع مع الكفر طاعة، لأن العبد مجبور على فعله لا حول له ولا قوة.

وقالوا: إن هذا ليس بظلم، لأن الإنسان ملك لله، لأن الظلم في مفهومهم هو المحال لذاته غير المتصور وقوعه، وهذا الاعتقاد باطل وليس هو المراد من نفى الظلم عن الله تعالى، وهو تكذيب لقول الله: ﴿ثُمَّ تَوَفَّيْ كُلَّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٨١]، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُخْرِجَنَّهَا مِنْهَا وَلَا يُخْلِفْهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [الأنعام: ١٦٠]، إلى غير ذلك من الآيات الكثيرة في هذا المعنى الذي يفيد أن الله تعالى حرم الظلم على نفسه، وقد تمدح بذلك لبيان كمال عدله، فأين هذا المفهوم من مفهوم الجهمية حينما يقررون أن الإنسان مجبور على فعله، لا لوم عليه فيما يأتيه من الأفعال القبيحة والمنكرات، ويصح على مفهوم هؤلاء الجهمية ألا يقال للزاني: إنه زان، ولا للسارق: إنه سارق، ولا للمصلى: إنه مصل .. إلخ، لأن هذه الأفعال هي أفعال الله فيهم، وإنما هم منفذون لها، لقد أعظموا على الله الفرية وقَفَرُوا ما ليس لهم بحق!!

٣- إنكار الجهمية الصراط : الصراط من الأمور الغيبية التي أعدها الله في يوم القيامة، وقد ثبت في الشرع بأحاديث صحيحة إضافة إلى قول الله ﷻ: ﴿وَلَا تَنْكُرْهُ إِنَّهُ كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾



[مريم: ٧١]، وللصراط أوصاف كثيرة، فهو أحد من السيف وأدق من الشعرة، عليه كالليب تخطف الناس بأعمالهم ولا ينجو عليه إلا من كتبت له السعادة، ولا صحة لأقوال المتأولين له فإنها في مقابلة النصوص، وفي مرورهم عليه يعطون أنواراً كل شخص نوره على قدر عمله.

ثم يقال لهم: امضوا على قدر نوركم، فمنهم من يمر كانهضاض الكواكب، ومنهم من يمر كالريح، ومنهم من يمر كالطرف، ومنهم من يمر كشذو الرجل يرمل رملًا. وقد نصبه الله لحكمة فلو شاء لاجتاز الخلق بغير نصبه، وقد تلمس بعض العلماء حكماً كثيرة لذلك إلا أنه ينبغي الإيمان التام بأن الله حكيم قد تظهر وقد لا تظهر حقيقتها لأحد، ولسنا مكلفين باستخراج الحكمة وقد كلفنا بالإيمان بكل ما صح ثبوته. كما أنه قد ورد في تحديد مسافة الصراط أقوال كثيرة تفتقر إلى دليل من الشرع، فهي من اجتهادات العلماء واستنباطهم، وينبغي معرفة أن المسافة وطولها أو قصرها إنما تعود إلى العمل، فالاجتياز عليه إنما هو بقدر العمل كما ثبت ذلك في عدة نصوص. وإنكار الجهمية وغيرهم للصراط

ليس لهم ما يتمسكون به إلا شبهات باطلة واستبعاد له، ظانين أن استبعاده في عقولهم يصح أن يكون دليلاً على إنكاره، وبغض النظر عن سرد تلك الشبهات فإن النتيجة واحدة وهي إنكار الصراط، ويكفي في الرد عليهم أن يقال لهم: إنكم تردون أقوال نبيكم ﷺ بمحض الهوى والشبهات، وليس لكم أي دليل، ومن رد أقوال النبي ﷺ بعد صحة ثبوتها، فلا ريب في خسارته ومفارقة طريق المؤمنين.

٤- إنكار الجهمية للميزان: الميزان من أمور الآخرة الغيبية التي يجب الإيمان بها وقد أنكرته الجهمية، والمراد به في الاصطلاح الشرعي: الميزان الذي أخبر الله تعالى عنه في كثير من آيات القرآن الكريم، وأخبر عنه رسول الله ﷺ في الأحاديث الشريفة في أكثر من مناسبة تنويعاً بعضها بغير شأنه وخطورة أمره.

وهو ميزان حقيقى له كفتان توزن به أعمال العباد خيرها وشرها، وقد أخبر الله عنه في القرآن الكريم إخباراً مجملاً من غير تفصيل لحقيقته، وجاءت السنة النبوية فيبينته. يظهره الله في يوم القيامة لإظهار مقادير أعمال الخلق، وثبت أن العمل يوزن ويوزن أيضاً العامل، وتوزن صحائف الأعمال، وروى أن أشد ما يكون الناس خوفاً في يوم القيامة عندما يأتي دور الوزن. (الحديث الشريف) (لخصيف)

وقد تلقى المسلمون أخباره بالقبول والتصديق لثبوته بالكتاب والسنة والإجماع، ولكن أبت الجهمية وغيرهم من أهل البدع إلا إنكاره بلا دليل، لأنه في -زعهم- يستحيل وزن الأعراض، كما أنكروا أن يكون هناك ميزان حقيقى له كفتان ولسان، معرضين عن النصوص الثابتة بذلك كما قدمنا بعضها.

٥- قول الجهمية بقاء الجنة والنار: اقتضت حكمة الله تعالى أن يوجد الجنة وأن تكون دار أوليائه إلى الأبد، وأن يوجد النار وتكون دار أعدائه إلى الأبد، خلقتها الله وكتب لهما البقاء الأبدى بإبقاء الله تعالى لهما وهذا الثابت في الشريعة الإسلامية. وخالفت الجهمية وجاءوا بأفكار ومعتقدات ما أنزل الله بها من سلطان، قال شمس الدين ابن القيم في النونية (٢/ ٣٩٣):

«والجهم أفتاها وأفتى أهلها - تبا لذلك الجاهل الفتان»

ولم يكن لهم ما يستدلون به على إنكارهم ذلك إلا مجرد الظن، وإن الظن لا يغنى من الحق شيئاً، وصاروا يشنعون على السلف أهل الحق ما يعتقدونه في وجود الجنة والنار الآن ودوامها في المستقبل. لقد زعم الجهم وأتباعه أن الجنة والنار ستفنى بحجة أن ما لا نهاية له من الأمور الحادثة المتجددة بعد أن لم تكن يستحيل - حسب زعمه - أنها تبقى إلى ما لا نهاية، ولم يتصور أن بعض الأشياء التي شاء الله لها البقاء أنه يمتنع فناؤها.

ثم زعم جهم أن الرب يمتنع عليه إيجاد حوادث لا أول لها، مخافة تعدد الآلهة إذا قلنا بوجودها، ثم قاس هذا على نهاية الحوادث، فكما أنه يستحيل عنده وجود حوادث لا أول لها، فكذلك يمتنع القول بوجود حوادث لا آخر لها، لأن الله وحده هو الأول والآخر. وقد ظن أن هذا من تنزيه الله تعالى، وهو في الواقع إساءة ظن بقدرة الله تعالى، ولم يعلم أن ما أراد الله له البقاء فإنه يمتنع عليه الانتهاء، فإن الجنة أراد الله لها البقاء والنار كذلك فيستحيل أن تفنى، وإلا كان فناؤهما تكذيباً لكتاب الله وسنة نبيه، فإن القرآن الكريم مملوء بالأخبار عن بقاءهما إلى الأبد.

ولئن نازع هؤلاء في دوامهما فقد نازعوا في وجودهما الآن. وقد ذكر الله ﷻ في القرآن الكريم أدلة على وجودهما الآن بما لا يخفى إلا على أهل البدع، فقد قال تعالى عن الجنة: ﴿أَعَدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٣]. وقال عن النار: ﴿أَعَدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٤]، لقد أعدهما الله تعالى قبل نزول أهلها فيهما.

وقد جاء في السنة النبوية ما يؤكد وجودهما الآن كما جاء ما يؤكد بقاءهما أبداً كما تقدم. ومن الأحاديث التي تؤكد وجودهما الآن ما جاء في حديث الإسراء والمعراج عند البخاري قوله ﷺ: «ثم انطلق جبريل حتى أتى سدره المنتهى، فغشيها ألوان لا أدرى ما هي قال: ثم دخلت الجنة فإذا هي جنابذ اللؤلؤ وإذا ترابها المسك».

وقوله ﷺ: عند البخاري أيضاً: «إن أحدكم إذا مات عرض عليه مقعده بالغداة والعشي، إن كان من أهل الجنة فمن أهل الجنة، وإن كان من أهل النار فمن أهل النار، يقال: هذا مقعدك حتى يبعثك الله يوم القيامة».

وقد أخبر ﷺ كما في صحيح مسلم بأنه: رأى الجنة وتناول منها عنقوداً، وقال لهم: (ولو أخذته لأكلتم منه ما بقيت الدنيا).

إلى غير ذلك من الأحاديث الصحيحة التي تؤكد وجودهما الآن، إضافة إلى ما جاء في القرآن الكريم، ولكن أهل البدع لا ينظرون إلى الحق إلا من زاوية هواهم، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل.

الحكم على الجهمية: يتورع السلف كثيراً عن إكفار أى جماعة أو شخص، ويرهبون إطلاق التكفير، فلا يتسرعوا فيه كما تفعل الفرق الباطلة في تكفير الناس أو في تكفير بعضهم بعضاً أيضاً، إلا أن السلف لا يتورعون عن إطلاق كلمة الكفر على من جاءت النصوص بتكفيرهم أو بتسميتهم كفاراً، عملاً بالنصوص ووقفاً عند مفهومها الصحيح. ومن هنا تجد أن السلف حينما يطلقون الكفر على

الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجَرَهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ﴿التوبة: ٦﴾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَدْ كَانَ قَرِيْبٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ مَحْرُوفُهُ، مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ﴾ [البقرة: ٧٥] وَقَالَ تَعَالَى لِنَبِيِّهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: ﴿قُلْ يَأَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَتَأْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيُّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يُوْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ﴾ [الأعراف: ١٥٨] وَهُوَ الْقُرْآنُ، وَقَالَ لِمُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَتِي وَبِكَلِمِي﴾ [الأعراف: ١٤٤].

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ: وَمِثْلُ هَذَا فِي الْقُرْآنِ كَثِيرٌ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنْ أَلْعَلِمِ﴾ [ال عمران: ٦١] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَكِنْ أَتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنْ أَلْعَلِمِ إِنَّكَ إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٤٥].

= فرد أو جماعة لهم ضوابط قوية ودرجات في التكفير، من لا يفتن لها وقع -ولا بد- في الخطأ سواء أكان خطأ شرعياً أم خطأ في مفهومه للتكفير عند السلف.

ولقد ذهب كثير من علماء السلف إلى تكفير الجهمية وإخراجهم من أهل القبلة، ومن هؤلاء الإمام أبو سعيد عثمان بن سعيد الدارمي، فقد جعل في كتابه (كتاب الرد على الجهمية) باباً سماه (باب الاحتجاج في إكفار الجهمية)، وباباً آخر سماه (باب قتل الزنادقة والجهمية واستتابتهم من كفرهم). وأورد تحت هذين البابين أدلة كثيرة من الكتاب الكريم ومن السنة النبوية، ومن الآثار وأقوال العلماء ما يطول ذكره، وحاصله أن الجهمية كفار للأمر الآتية:

١- بدلالة القرآن الكريم، حيث أخبر عن قريش أنهم قالوا عن القرآن: (إن هذا إلا قول البشر) أي مخلوق، وهو نفسه قول الجهم بخلقه، ثم أورد كثيراً من الآيات في هذا.

٢- ومن الأثر ما ورد عن علي وابن عباس في قتلهم الزنادقة، قال الرسول ﷺ: «من بدل دينه فاقتلوه» أخرجه البخاري، والجهمية أفحش زنادقة وأظهر كفراً منهم.

٣- قال الدارمي: (ونكفرهم أيضاً بكفر مشهور)، ثم ذكر من ذلك قولهم بخلق القرآن، وتكذيبهم لما أخبر الله تعالى أنه يتكلم متى شاء وكلم موسى تكليماً، وهؤلاء ينفون عنه صفة الكلام فيجعلونه بمنزلة الأصنام التي لا تتكلم، ثم بكفرهم في عدم إيمانهم بالله تعالى ما أثبتته لنفسه من الصفات: كالوجه والسمع والبصر والعلم والكلام. وبكفرهم في أنهم لا يدرون أين الله تعالى ولا يصفونه بأين ولا يثبتون له مطلق الفوقية الثابتة بالنصوص الصريحة في كتاب الله تعالى وسنة نبيه ﷺ. كما أورد الدارمي جملة من أسماء الذين حكموا بكفر الجهمية صراحة، ومنهم: سلام بن أبي مطيع، وحماد بن زيد، ويزيد بن هارون، وابن المبارك، ووكيع، وحماد بن أبي سليمان، ويحيى بن يحيى، وأبو توبة الربيع ابن نافع، ومالك بن أنس. انظر كتاب أصول وتاريخ الفرق (١/ ٤٨١-٤٩٧).

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ رَحِمَهُ اللَّهُ: لَمْ يَزَلِ اللَّهُ عَالِمًا مُتَكَلِّمًا سَمِيعًا بَصِيرًا بِصِفَاتِهِ قَبْلَ خَلْقِ الْأَشْيَاءِ <sup>(١)</sup>، مَنْ قَالَ غَيْرَ هَذَا كَفَرَ وَسَدَّكَرُ مِنَ السُّنَنِ وَالْآثَارِ وَقَوْلِ الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ

(١) في هذا الموضع نذكر مسألة من أصعب المباحث التي تعرض للدارس في دراسة العقيدة، وهي مسألة التسلسل، وقبل الخوض فيها ننبه على أن البحث في هذه المسألة من دقائق العلم فلو مات الإنسان من غير بحث فيه لما كان أئماً إلا إذا خشي من عدم المعرفة أن يعتقد في الله نقصاً فإنه يجب عليه أن يحقق كما قال العلامة العثيمين رحمه الله، ويجب الاعتقاد قطعاً بأن كل ما سوى الله حادث مخلوق وما ثم قديم أزلي إلا الله وحده كما صرح شيخ الإسلام بذلك، وليعلم أيضاً إن هذه المسألة من المباحث العويصة والصعبة حتى قال شيخ الإسلام في منهاج السنة (١/٢٩٩) وذلك بعد الكلام على مسألة قدم العالم وتسلسل الحوادث قال: ويدخل في ذلك الكلام في حدوث العالم والكلام في كلام الله وأفعاله، والكلام في هذين الأصلين من محاربات المعقول اهـ.

وقال في موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول (١/٢٧٥): فمن تدبر هذه الحقائق، وتبين له ما فيها من الاشتباه والالتباس: تبين له محاربات أكابر النظائر في هذه المهامه التي تحار فيها الأبصار، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم. اهـ.

وينبغي أن يعلم أن أساس هذه المسألة والمدخل لتصورها وفهمها على حقيقتها وإدراك أهمية الخلاف فيها هو: هل يقال بدوام فاعلية الرب وأنه لم يزل فاعلاً؟ ولم يأت يوم وهو معطل عن الفعل أم لا سبحانه، فمن قال بذلك كان قائلاً بالقدم النوعي أو وجوب تسلسل الحوادث أي أفعال الرب ومن ثم بجواز تسلسل الحوادث أي المخلوقات أو الآثار. ومن نفى دوام فاعلية الرب قال بعدم التسلسل إلا أنهم اختلفوا فمنهم من قال إن الفعل كان ممتنعاً عليه كالجهمية، ومنهم من قال إن الفعل كان ممتنعاً منه كالكلاية والأشعرية كما سيأتي. والدليل على أن هذا هو أساس المسألة واضح من كلام شيخ الإسلام وكلام المخالفين له.

ولتوضيح المسألة نقول: لقد اختلف أهل القبلية في اتصاف الله بصفاته هل هو متصف بها بعد ظهور آثارها، وأسماء الرب هل سمي بها بعد ظهور آثارها أم هو متصف بصفاته ومسمى بأسمائه قبل ذلك على مذاهب:

**المذهب الأول:** مذهب الجهمية والمعتزلة وهؤلاء ذهبوا إلى أن الفعل كان ممتنعاً على الله ثم انقلب من الامتناع الذاتي إلى الإمكان الذاتي، وحقيقة هذا المذهب هو أن الله تعالى لم يصر له صفات ولا أسماء إلا بعد أن ظهرت آثارها، فلما خلق صارت له صفة الخلق، وصار من أسمائه الخالق. وذلك على أصل عندهم، وهو أن أسماء الله مخلوقة، فلما خلق سمي الخالق، وخلق له اسم الخالق. فعندهم أن الزمان لما ابتدأ فيه الخلق أو الرزق أو الإنشاء صار بعده له اسم الخالق، وقبل ذلك لم يكن له هذا الاسم ولم تكن له هذه الصفات.

فقبل أن يكون ثم سامع لكلامه فليس هو سبحانه متكلماً، فلما خلق سامعاً لكلامه، خلق كلاماً - عند



= المعتزلة والجهمية - فأسمعهم إياه، فصار له اسم المتكلم أو صفة الكلام، لما خلق من يسمع كلامه. كذلك صفة الرحمة على تأويلهم الذي يؤولونه، والمنعم والمحيي والمميت كل هذه لا تطلق على الله عندهم إلا بعد أن وجد الفعل منه على أصلهم أن الأسماء عندهم والصفات مخلوقة.

المذهب الثاني: مذهب الكلائية والأشعرية والماتريدية - ومذهب طوائف من أهل الكلام وقد ذهبوا إلى أن الفعل كان ممتنعاً منه لا عليه أي يثبت له القدرة لكن لا يثبت له الفعل لأن المقدور ممتنع منه. وهذا يعني أن الرب سبحانه كان متصفاً بالصفات وله الأسماء، ولكن لم تظهر آثار صفاته ولا آثار أسمائه بل كان زمناً طويلاً معطلاً عن الأفعال، له صفة الخلق وليس ثم ما يخلقه، له صفة الفعل ولم يفعل شيئاً، له صفة الإرادة وأراد أشياء كونية مؤجلة غير منجزة وهكذا.

فمن أسمائه عند هؤلاء الخالق، ولكنه لم يخلق، ومن أسمائه عندهم أو من صفاته الكلام ولم يتكلم، ومن صفاته الرحمة بمعنى -إرادة الإنعام على تأويلهم المذموم- وليس ثم منعم عليه، ومن أسمائه المحيي وليس ثم من أحيأ، ومن أسمائه الباري وليس ثم برأ، وهكذا حتى أنشأ الله سبحانه وخلق تعالى هذا الخلق المنظور الذي تراه من الأرض والسموات وما قص الله علينا في كتابه، ثم بعد ذلك ظهرت آثار أسمائه وصفاته، فعندهم أن الأسماء والصفات متعلقة بهذا العالم المنظور أو المعلوم دون غيره من العوالم التي قد تكون قد سبقته.

والسبب الذي أوقع المتكلمين في تعطيل الرب عن الفعل أزلاً هو إن القوم لما أسسوا لهم أصلاً، وبنوا عليه جميع قواعدهم، فقادهم هذا الأصل الفاسد رغماً عنهم إلى التعطيل والإنكار وهذا الأصل هو امتناع قيام الحوادث بذاته سبحانه، وقد ابتدعت الجهمية والمعتزلة هذا الدليل، ثم تبعهم على ذلك الكلائية والأشعرية والماتريدية وغيرهم، وأصل هذه المسألة تطورت عند الجهمية وعند جهم بخصوصه فأصل لها أصلاً. وهو أنه نظر في أصل الدين فوجد أنه مبني على إثبات وجود الله سبحانه، ويقال أن جهم ابتلي بطائفة من منكري وجود الإله، وحبروه فيما أوردوا عليه من الأسئلة. فقالوا له: أقم لنا برهاناً عقلياً على أن الله سبحانه أو على أن هذا الخلق له رب وله خالق وأنه موجود. فتحير ونظر في هذه المسألة، ثم قال لهم: وجدتها. فأقام البرهان بما يسمى عند أهلهم بحلول الأعراض في الأجسام. وهو أصل الانحراف في مذهب الجهمية ثم المعتزلة ثم الأشاعرة والماتريدية. ولهذا السلف ينسبون كل من انحرف في الصفات إلى جهم فيقولون هو جهمي؛ لأنه ما انحرف إلا بموافقة لجهم في هذا الأصل الذي أصله وانحرف به عن منهج السلف. وهذا البرهان ليس ببرهان بل هو دليل باطل، قال في تقريره:

إن الجسم تحل فيه الأعراض - الجسم هو المتحيز: كتاب متحيز، كرسي متحيز، مبنى متحيز، إلى آخره - الأجسام تحل فيها الأعراض.

والأعراض مثل البرودة، الحرارة، مثل الارتفاع، الانخفاض، مثل الطول العرض العمق، مثل الحركة

= فيه والتحرك إلى آخره، هذه الأشياء معلوم أنها لا توجد بنفسها وإنما وجدت بالجسم. والجسم حلت فيه هذه الأعراض دون اختياره، فبهذا صار هذا الجسم جسماً محتاجاً إلى العرض، لأن العرض وحده لا يقوم بنفسه وإنما يقوم بالأجسام. وحلول الأعراض بالأجسام دل على أنها مخلوقة وعلى أنها محتاجة لهذه الأشياء التي تميزها عن غيره وتصلح معها للوجود. فلهذا صار الجسم قابلاً لحلول الأعراض أي الصفات فيه. وصار إذا الجسم محتاجاً لغيره فصار إذا مخلوقاً. إذا تبين هذا، قالوا له هذا دليل صحيح في أن الجسم لم يوجد نفسه - يعني الجسم المعين، العين المعينة هذه - لم يوجد نفسه وأنه موجود واقتنعوا بهذا البرهان مع أنه في حقيقته غير مقنع وغير مستقيم، فأثبت لهم وجود خالق، وجود رب لهذه الأشياء. فلما نظروا في هذا قالوا له: هذا دليل صحيح، فصف لنا ربك.

فلما سأله هذا السؤال، نظر في الصفات التي جاءت في الكتاب والسنة فتحير في أنه لو أثبت هذه الصفات لعادت على هذا الدليل الذي لم يجد غيره في إثبات وجود الله عادت عليه بالإبطال. لأنه وجد في الكتاب والسنة أن من الصفات الاستواء، من الصفات العلو، من الصفات الرحمة، من الصفات الانتقام، من الصفات الإعطاء، من الصفات الغضب، من الصفات الرضا إلى آخره، وهذه كلها معاني لا تقوم بنفسها، وهي تأتي وتذهب يعني من حيث آحادها. فلهذا قال إنه لو قال لهم إن صفات الرحمن ﷻ هي التي جاءت في الكتاب والسنة على ظاهرها فإنه يعود إلى أن يقال له: إذا فالذي يتصف بهذه الصفات هو محتاج، إذا هو مثل الجسم فهو جسم كالأجسام.

فلهذا قال لهم إن الله سبحانه لا صفة له إلا صفة الوجود المطلق. وعلى هذا الأصل مشى جهنم في نفي الكلام ونفي جميع الصفات، حتى أسماء الرحمن سبحانه يفسرها بالآثار المخلوقة.

ثم جاء بعده المعتزلة فقالوا هذا البرهان صحيح، ولكن ثم صفات دل عليها العقل لا يمكن أن يكون الرب سبحانه موجوداً دون هذه الصفات.

ثم جاء الأشاعرة وقالوا كلام المعتزلة صحيح لكن الصفات أكثر من الثلاث التي أثبتها المعتزلة فهي سبع وتؤول إلى عشرين عندهم. الصفات السبع عند الأشاعرة هي: القدر - الإرادة - العلم - الحي - ثم بعد ذلك جاء الماتريدية وقالوا الصفات ثمان، لا بد من زيادة على السبع صفة التكوين وهكذا. السبع - العلم - ثم إذن منشأ الضلال في هذه المسألة هو هذا البرهان الباطل على وجود الله سبحانه الذي جعل فيه دليل البرهان، الأعراض هو الدليل على حدوث الأجسام، ومنه أبطل وصف الله سبحانه بصفاته.

**المذهب الثالث** مذهب أهل السنة والجماعة أهل الحديث والأثر وقد ذهبوا إلى أن الله سبحانه وتعالى لم يزل متصفاً بصفات الكمال: صفات الذات وصفات الفعل. ما زال بصفاته قبل خلقه، لم يزد بكونهم شيئاً لم يكن قبلهم من صفته، كما كان بصفاته أزلياً، كذلك لا يزال عليها أبدياً، ولا يجوز أن يعتقد أن الله وصف بصفة بعد أن لم يكن متصفاً بها، لأن صفاته - سبحانه - صفات كمال، وفقدتها

المخلوق  
مؤثر في  
الخلق

الصفات  
له المفعول  
على  
القدر  
الإرادة  
العلم

صفة نقص، ولا يجوز أن يكون قد حصل له الكمال بعد أن كان متصفا بضده. ولا يرد على هذا صفات الفعل والصفات الاختيارية ونحوها، كالخلق والتصوير، والإحياء والإماتة، والقبض والبسط والطبي، والاستواء والإتيان والمجيء والنزول، والغضب والرضا، ونحو ذلك مما وصف به نفسه ووصفه به رسوله، وإن كنا لا ندرلكنه وحقيقته التي هي تأويله، ولا ندخل في ذلك متأولين بأرائنا، ولا متوهمين بأهوائنا، ولكن أصل معناه معلوم لنا، كما قال الإمام مالك عليه السلام لما سئل عن قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ كيف استوى؟ فقال: الاستواء معلوم، والكيف مجهول. وإن كانت هذه الأحوال تحدث في وقت دون وقت، كما في حديث الشفاعة: «إن ربي قد غضب اليوم غضبا لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله»؛ لأن هذا الحدوث بهذا الاعتبار غير ممتنع، ولا يطلق عليه أنه حدث بعد أن لم يكن، ألا ترى أن من تكلم اليوم وكان متكلما بالأمس لا يقال: أنه حدث له الكلام، ولو كان غير متكلم لآفة كالصغير والخرس، ثم تكلم يقال: حدث له الكلام، فالساکت لغير آفة يسمى متكلما بالقوة، بمعنى أنه يتكلم إذا شاء، وفي حال تكلمه يسمى متكلما بالفعل، وكذلك الكاتب في حال الكتابة هو كاتب بالفعل، ولا يخرج عن كونه كاتباً في حال عدم مباشرته للكتابة.

وحلول الحوادث بالرب تعالى، المنفي في علم الكلام المذموم، لم يرد نفيه ولا إثباته في كتاب ولا سنة. وفيه إجمال: فإن أريد بالنفي أنه سبحانه لا يحل في ذاته المقدسة شيء من مخلوقاته المحدثه، ولا يحدث له وصف متجدد لم يكن - فهنا نفي صحيح. وإن أريد به نفي الصفات الاختيارية، من أنه لا يفعل ما يريد، ولا يتكلم بما شاء إذا شاء، ولا أنه يغضب ويرضى لا كأحد من الورى، ولا يوصف بما وصف به نفسه من النزول والاستواء والإتيان كما يليق بجلاله وعظمته - فهذا نفي باطل. ونسوق هنا بعض ما ورد عن السلف مما يدل على دوام فاعلية الرب فمن ذلك:

١- قول ابن عباس عليه السلام: روى البخاري في صحيحه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس (أنه سأله سائل عن قوله: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ ﴿عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ ﴿سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ فكانه كان ثم مضى، فقال ابن عباس: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ سمي نفسه ذلك، وذلك قوله، أي: لم يزل كذلك) هذا لفظ البخاري وهو رواه مختصراً، ولفظ البوشنجي محمد بن إبراهيم الإمام، عن شيخ البخاري الذي رواه من جهته البرقاني في صحيحه: «فإن الله سمي نفسه ذلك ولم ينحله غيره، فذلك قوله: ﴿وَكَانَ اللَّهُ﴾ أي: لم يزل كذلك» هكذا رواه البيهقي عن البرقاني.

وذكر الحميدي لفظه: (فإن الله جعل نفسه وسمى نفسه، وجعل نفسه ذلك ولم ينحله أحد غيره) ﴿وَكَانَ اللَّهُ﴾ أي: لم يزل كذلك).

ولفظ يعقوب بن سفيان عن يوسف بن عدي شيخ البخاري: (فإن الله سمي نفسه ذلك، ولم يجعله غيره) ﴿وَكَانَ اللَّهُ﴾ أي: لم يزل كذلك) فقد أخبر ابن عباس أن معنى القرآن: أن الله سمي نفسه بهذه الأسماء لم ينحله ذلك غيره، وقوله: ﴿وَكَانَ اللَّهُ﴾ يقول: إني لم أزل كذلك. ومن المعلوم أن الذي قاله

= ابن عباس هو مدلول الآيات، ففي هذا دلالة على فساد قول الجهمية من وجوه:

أحدها: أنه إذا كان عزيزاً حكيماً، ولم يزل عزيزاً حكيماً، والحكمة تتضمن كلامه ومشيتته، كما أن الرحمة تتضمن مشيئته، دل على أنه لم يزل متكلماً مريداً، وقوله: ﴿عَفُورًا﴾ أبلغ، فإنه إذا كان لم يزل غفوراً فأولى أنه لم يزل متكلماً، وعند الجهمية بل لم يكن متكلماً ولا رحيماً ولا غفوراً، إذ هذا لا يكون إلا بخلق أمور منفصلة عنه، فحيث كان كذلك.

والثاني: قول ابن عباس: فإن الله سمي نفسه ذلك، يقتضي أنه هو الذي سمي نفسه بهذه الأسماء، لا أن المخلوق هو الذي سماه بها، ومن قال: إنها مخلوقة في جسم، لزمه أن يكون ذلك الجسم هو الذي سماه بها.

لوهيق الثالث: قوله: ولم ينحله ذلك غيره، وفي اللفظ الآخر: ولم يجعله ذلك غيره، وهذا يتبين بجعله ذلك في الرواية أي: هو الذي حكم لنفسه بذلك لا غيره، ومن جعله مخلوقاً لزمه أن يكون الغير هو الذي جعله كذلك ونحله ذلك.

الرابع: أن ابن عباس ذكر ذلك في بيان معنى قوله: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَفُورًا رَحِيمًا﴾ ﴿عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ ﴿سَمِيعًا بَصِيرًا﴾، ليبين حكمة الإتيان بلفظ كان في مثل هذا، فأخبر في ذلك أنه هو الذي سمي نفسه ذلك ولم ينحله ذلك غيره. ووجه مناسبة هذا الجواب، أنه إذا نحل ذلك غيره كان ذلك مخلوقاً بخلق ذلك الغير، فلا يخبر عنه بأنه كان كذلك، وأما إذا كان هو الذي سمي به نفسه ناسب أن يقال: إنه كان كذلك وما زال كذلك، لأنه هو لم يزل - سبحانه وتعالى - وهذا التفريق إنما يصح إذا كان غير مخلوق، ليصح أن يقال: لما كان هو المسمي لنفسه بذلك، كان لم يزل كذلك. اهـ من التسعينية لشيخ الإسلام (٥٧٨/٢).

٢- الإمام الدارمي فقد قال إن الفعل لازم للحياة، فكل حي لا بد أن يكون فعالاً، وما ليس بفعال فهو ليس بحي، فالحياة والفعل متلازمان لا ينفك أحدهما عن الآخر في الوجود. انظر شرح هراس على النونية (١٧٠/١).

٣- الإمام أحمد بن حنبل: قال في رده على الجهمية (ص ٣٤): وقلنا للجهمية من القائل يوم القيامة: يا عيسى ابن مريم أنت قلت للناس اتخذوني وأمي إلهين من دون الله، أليس الله هو القائل؟ قالوا: فيكون الله شيئاً فيعبر عن الله، كما يكون شيئاً فيعبر لموسى. قلنا: فمن القائل: ﴿فَلَنَسْأَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْأَلَنَّ الْمُرْسَلِينَ﴾ ١ ﴿فَلَنَقُصَّنَّ عَنْهُمْ بَعْلَهُمْ﴾ [الأعراف: ٦، ٧]، أليس الله هو الذي يسأل؟ قالوا هذا كله إنما يكون شيئاً فيعبر عن الله. فقلنا قد أعظمتم على الله الفرية حين زعمتم أنه لا يتكلم. فشبهتموه بالأصنام التي تعبد من دون الله، لأن الأصنام لا تتكلم ولا تتحرك ولا تزول من مكان إلى مكان فلما ظهرت عليه الحجة قال: إن الله يتكلم ولكن كلامه مخلوق. قلنا: وكذلك بنو آدم كلامهم مخلوق، فقد شبهتم الله بخلقه حين زعمتم أن كلامه مخلوق. ففي مذهبكم قد كان في وقت من الأوقات لا يتكلم



= حتى خلق التكلم، وكذلك بنو آدم كانوا ولا يتكلمون حتى خلق الله لهم كلاماً. فقد جمعتم بين كفر وتشبيه، فتعالى الله عن هذه الصفة، بل نقول: إن الله لم يزل متكلماً إذا شاء، ولا تقول إنه كان ولا يتكلم حتى خلق الكلام. ولا نقول أنه قد كان ولا قدرة له حتى خلق لنفسه قدرة ولا نقول أنه قد كان ولا عظمة له حتى خلق لنفسه، عظمة، فقالت الجهمية لنا لما وصفنا الله بهذه الصفات: إن زعمتم أن الله ونوره والله وقدرته والله وعظمته فقد قلتم يقول النصارى حين زعمتم أن الله لم يزل ونوره ولم يزل وقدرته. قلنا لا نقول: عن الله لم يزل وقدرته ولم يزل ونوره ولكن نقول لم يزل بقدرته ونوره، لا متى قدر، ولا كيف قدر فقالوا: لا تكونن موحدين أبداً حتى تقولوا: قد كان الله ولا شيء. قلنا: نحن نقول قد كان الله ولا شيء. ولكن إذا قلنا: إن الله لم يزل بصفاته كلها. أليس إنما يصف إلهاً واحداً بجميع صفاته وضرينا لهم في ذلك مثلاً.

فقلنا: أخبرنا عن هذه النخلة، أليس لها جذع وكرب وليف وسعف وخوص وجمار، واسمها اسم شيء واحد وسميت نخلة. بجميع صفاتها؟ فكذلك الله وله المثل الأعلى بجميع صفاته إله واحد لا نقول أنه قد كان في وقت من الأوقات ولا بقدرة حتى خلق قدرة والذي ليس له قدرة هو عاجز ولا نقول قد كان في وقت من الأوقات، ولا يعلم حتى خلق له علماً فاعلم، والذي لا يعلم هو جاهل، ولكن نقول لم يزل الله عالماً قادراً. لا متى ولا كيف.

٤- الإمام ابن المبارك قال: لم يزل الله متكلماً إذا شاء، نقله شيخ الإسلام في منهاج السنة (٢/٣٨٣).

٥- الإمام البخاري قال في كتابه خلق أفعال العباد (ص ١٠٧): ولقد بين نعيم بن حماد أن كلام الرب ليس بخلق وأن العرب لا تعرف الحي من الميت إلا بالفعل، فمن كان له فعل فهو حي ومن لم يكن له فعل فهو ميت، وأن أفعال العباد مخلوقة.

بعد فهم هذه المقدمة نعود لمسألة التسلسل فنقول: وليعلم أيضاً أن الحوادث لها معنيان المعنى الأول: تطلق ويراد بها المخلوقات ومنه قول النحراوي: الصفة الرابعة الواجبة له تعالى المخالفة للحوادث أي المخلوقات.

المعنى الثاني: تطلق ويراد بها التجدد. وبهذا نعلم أنه ليس كل حادث مخلوقاً. وتسلسل الحوادث يراد بها تسلسل أفعال الرب التي نفاها أهل الكلام بحجة أن لا تحل في الذات الإلهية، وأما أهل السنة فيقولون يثبت هذه الأفعال ويقولون إن نوع الحوادث قديم أي أن صفة الفعل وهو نوع أو جنس الصفات الفعلية قديم، أما أفرادها أو آحادها فهي حادثة وهذا الذي بمعنى التجدد، وهذا التسلسل للحوادث واجب التسلسل. أما الحوادث التي بمعنى المخلوقات وهو تسلسل الأعيان التي هي المفعولات وهي قديمة النوع أيضاً لا قديمة الأعيان، لأنه نتيجة القول بدوام فاعلية الرب، أما أفرادها فلا شك أنها مسبوقة بالعدم، وجائز أن يقال ما من زمن يفترض فيه خلق العالم إلا وجائز أن يقع قبله ذلك لأن الله أزلي وهو من التسلسل الجائز لا الواجب.

قال شيخ الإسلام في درء التعارض (٢٧٩/٨): والمقصود هنا أن هؤلاء المتكلمين الذين جمعوا في كلامهم بين حق وباطل. وقابلوا الباطل بباطل، وردوا البدعة ببدعة، لما ناظروا الفلاسفة وناظروهم، في مسألة حدوث العالم ونحوها، استطال عليهم الفلاسفة لما رأوهم قد سلكوا تلك الطريق، التي هي فاسدة عند أئمة الشرع والعقل، وقد اعترف حذاق النظر بفسادها، فظن هؤلاء الفلاسفة الملاحدة أنهم إذا أبطلوا قول هؤلاء بامتناع حوادث لا أول لها، وأقاموا الدليل على دوام الفعل، لزم من ذلك قدم هذا العالم، ومخالفة نصوص الأنبياء. وهذا جهل عظيم، فإنه ليس للفلاسفة ولا لغيرهم دليل واحد عقلي صحيح يخالف شيئاً من نصوص الأنبياء وهذه مسألة حدوث العالم وقدمه، لا يقدر أحد من بني آدم بيقين دليلاً على قدم الأفلاك أصلاً، وجميع ما ذكره ليس فيه ما يدل على قدم شيء بعينه من العالم أصلاً، وإنما غايتهم أن يدلوا على قدم نوع الفعل، وأن الفاعل لم يزل فاعلاً، وأن الحوادث لا أول لها، ونحو ذلك مما لا يدل على قدم شيء بعينه من العالم، وهذا لا يخالف شيئاً من نصوص الأنبياء، بل يوافقها.

وأما النصوص المتواترة عن الأنبياء بأن الله خلق السماوات والأرض وما بينهما في ستة أيام، وأن الله خالق كل شيء، فكل ما سواه مخلوق كائن بعد أن لم يكن، فلا يمكن أحداً أن يذكر دليلاً عقلياً يناقض هذا، وقد بسط هذا في غير هذا الموضوع. اهـ.

وقال في الفتاوى (٢٨٠/٩): ولكن موضع النظر والتزاع (نوع الحوادث) وهو أنه هل يمكن أن يكون النوع دائماً فيكون الرب لا يزال يتكلم أو يفعل بمشيئته وقدرته أم يمتنع ذلك؟ اهـ.

وقال في منهاج السنة (١٤٨/١) وعمدة الفلاسفة على قدم العالم هو قولهم: يمتنع حدوث الحوادث بلا سبب حادث، فيمتنع تقدير ذات معطلة عن الفعل لم تفعل ثم فعلت من غير حدوث سبب. وهذا القول لا يدل على قدم شيء بعينه من العالم لا الأفلاك ولا غيرها، إنما يدل على أنه لم يزل فعالاً وإذا قدر أنه فعال لأفعال تقوم بنفسه أو مفعولات حادثة شيئاً بعد شيء، كان ذلك وفاء بموجب هذه الحجة، مع القول بأن كل ما سوى الله محدث مخلوق بعد أن لم يكن، كما أخبرت الرسل أن الله خالق كل شيء، وإن كان النوع لم يزل متجدداً، كما في الحوادث المستقبلية: كل منها حادث مخلوق، وهي لا تزال تحدث شيئاً بعد شيء. اهـ.

وقال ابن القيم في شفاء العليل (ص ١٥٦): وأجابت طائفة أخرى من أهل السنة والحديث عن هذا بالتزام التسلسل، وقالوا: ليس في العقل ولا في الشرع ما ينفي دام فاعلية الرب سبحانه؛ وتعاقب أفعاله شيئاً قبل شيء إلى غير غاية، كما تتعاقب شيئاً بعد شيء إلى غير غاية، فلم يزل فعالاً.

قالوا: والفعل صفة كمال ومن يفعل أكمل ممن لا يفعل.

قالوا: ولا يقتضي صريح العقل إلا هذا، ومن زعم أن الفعل كان ممتنعاً عليه سبحانه في مدد [غير مقدرة] لا نهاية لها، ولا يقدر أن يفعل، ثم انقلب الفعل من الاستحالة الذاتية إلى الإمكان الذاتي، من

= غير حدوث سبب ولا تغير في الفاعل فقد نادى على عقله بين الأنام.

قالوا: وإذا كان هذا في العقول، جاز أن يتقلب العالم من العدم إلى الوجود من غير فاعل، وإن امتنع هذا في بداية العقول، فكذلك تجدد إمكان الفعل وانقلابه من الامتناع الذاتي إلى الإمكان الذاتي بلا سبب، وأما أن يكون هذا ممكناً، وذاك ممتنعاً، فليس في العقول ما يقتضي بذلك.

قالوا: والتسلسل لفظ مجمل لم يرد بنفيه ولا إثباته كتاب ناطق، ولا سنة متبعة فيجب مراعاة لفظه، وهو ينقسم إلى واجب وممكن وممكن، فالتسلسل في المؤثرين محال ممتنع لذاته، وهو أن يكون بين مؤثرين كل واحد منهما استفاد تأثيره ممن قبله لا إلى غاية التسلسل الواجب ما دل عليه العقل والشرع من دوام أفعال الرب تعالى في الأبد وأنه كلما انقضى لأهل الجنة نعيم أحدث لهم نعيماً آخر لا نفاذ له، وكذلك التسلسل في أفعاله سبحانه من طرف الأزل وأن كل فعل مسبوق بفعل آخر فهذا واجب في كلامه، لأنه لم يزل متكلماً إذا شاء، ولم تحدث له صفة الكلام في وقت، وهكذا أفعاله التي هي من لوازم حياته، فإن كل حي فعال، والفرق بين الحي والميت بالفعل، ولهذا قال غير واحد من السلف: الحي الفعال وقال عثمان بن سعيد: كل حي فعال، ولم يكن ربنا تبارك وتعالى قط في وقت من الأوقات المحققة أو المقدرة معطلاً عن كماله من الكلام [والإرادة والفعل].

وأما التسلسل الممكن فالتسلسل في مفعولاته من هذا الطرف، كما يتسلسل في طرف الأبد، فإنه إذا لم يزل حياً قادراً مريداً متكلماً، وذلك من لوازم ذاته، فالفعل ممكن له بوجوب هذه الصفات له، وأن يفعل أكمل من أن لا يفعل، ولا يلزم من هذا أنه لم يزل الخلق معه، فإنه سبحانه متقدم على كل فرد فرد من مخلوقاته تقدماً لا أول له، فلكل مخلوق أول، والخالق سبحانه لا أول له، فهو وحده الخالق، وكل ما سواه مخلوق كائن بعد أن لم يكن.

قالوا: وكل قول سوى هذا فصريح العقل يرده، ويقضي بطلانه، وكل من اعترف بأن الرب سبحانه لم يزل قادراً على الفعل لزمه أحد أمرين لا بد له منهما، إما بأن يقول بأن الفعل لم يزل ممكناً، وإما أن يقول لم يزل واقعاً، وإلا تناقض تناقضاً بيناً، حيث زعم أن الرب سبحانه لم يزل قادراً على الفعل، والفعل محال ممتنع لذاته لو أراد له لم يمكن وجوده، بل فرض إرادته عنده محال، وهو مقدور له، وهذا قول يناقض بعضه بعضاً.

وقال الشنيطي في كتابه رحلة الحج إلى بيت الله الحرام (ص ٥١): وهذا الكلام كله في استحالة تسلسل تأثير بعض أفراد الوجود في بعض أفعالهم بالخلق إلى وجود حوادث لا أول لها بإيجاد الله، فذلك لا محال فيه ولا يلزمه محذور لأنها موجودة بقدرة وإرادة من لا أول له جل وعلا. وهو في كل لحظة من وجوده يحدث ما يشاء كيف يشاء فالحكم عليه بأن أحداثه للحوادث له مبدأ بوجه أنه كان قبل ذلك المبدأ عاجزاً عن الإيجاد سبحانه وتعالى عن ذلك. وإيضاح المقام أنك لو فرضت تحليل زمن وجود الله في الماضي إلى الأزل إلى أفراد زمانية أقل من لحظات العين أن تفرض أن ابتداء إيجاد الحوادث مقترن

بلحظة من تلك اللحظات فإنك ان قلت هو مقترن باللحظة الأولى قلنا ليس هناك أولى البتة، وإن فرضت اقترانه بلحظة أخرى فإن الله موجود قبل تلك اللحظة بجميع صفات الكمال والجلال بما لا يتناهى من اللحظات وهو في كل لحظة يحدث ما شاء كيف شاء فالحكم عليه بأن لفعله مبدأ، لم يكن فعل قبله شيئاً يتوهم أن له مانعاً من الفعل قبل ابتداء الفعل، فالحاصل أن وجوده جل وعلا لا أول له وهو في كل لحظة من وجوده يفعل ما يشاء كيف يشاء فجميع ما سوى الله كله مخلوق حادث بعد عدم، إلا أن الله لم يسبق عليه زمن هو فيه ممنوع الفعل سبحانه وتعالى عن ذلك. فظهر أن وجود حوادث لا أول لها إن كانت بإيجاد من لا أول له لا محال فيه وكل فرد منها كائن ما كان فهو حادث مسبوق بعدم لكن محدثه لا أول له وهو في كل وقت يحدث ما شاء كيف شاء سبحانه وتعالى. اهـ.

وقال العلامة العثماني في شرح السفارينية (ص ٣١٥): بعد أن لم تكن، والسماء مخلوقة بعد أن لم تكن، والأرض مخلوقة بعد أن لم تكن، وكل شيء مخلوق من العدم بعد أن لم يكن. وهذه المسألة ضل فيها من ضل من الناس، وزعموا أن المخلوقات قديمة النوع، وأن المادة أزلية، كما أنها أبدية، ولهذا يقولون: إن المادة لا تنفى ولا تستحدث من العدم؛ فليست معدومة من قبل، ولا تنفى من بعد. وكل هذا ضلال؛ لأنك إذا قلت: يقدم الأشياء وأنها لم تكن حادثاً، أشركت بالله وجعلت له شريكاً في القدم وهذا شرك. ولكن هل الله ﷻ أتى عليه وقت لم يكن يفعل شيئاً؟

قال بعض العلماء: نعم، أتى عليه وقت لم يكن يفعل شيئاً، ثم حدث الفعل، لأنك إن لم تقل بذلك لزم أن تجعل المفعول قديماً، فإنك إذا أثبت لله فعلاً - فلا فعل إلا بمفعول - وحيث يلزمك أن تقول يقدم المفعولات، فتقع في الضلال.

ولهذا اختلف الناس في هذه المسألة، فمنع قوم التسلسل في الماضي، كان منعه في المستقبل، وقالوا: إن الله تعالى في الأول لم يكن يفعل، وفي النهاية أيضاً لا يفعل، وبنوا على ذلك أن الجنة تنفى، والنار تنفى، أي ينعدم بالكلية، بل ولا يبقى شيء أبداً؛ لا سماء ولا أرض، ولا نجوم، ولا شمس، ولا قمر، ولا يبقى إلا الله ﷻ، وهذا مذهب الجهمية، حيث قالوا: بأن الأشياء لا تدوم فكما أن لها ابتداء فلها انتهاء.

وقال بعض منهم بل تنفى الحركات دون الذوات، فحركات الحي تنفى دون ذاته، فيبقى الناس كأهم أصنام، وهذا مذهب العلاف وهو من المعتزلة، وقد سخر به ابن القيم رحمه الله في التوبة فقال: على زعمه: أن الإنسان من أهل الجنة إذا رفع إلى فمه فاكهة وجاء وقت الفناء جمع على ما هو عليه، وبقيت الفاكهة بيده لم تصل إلى فمه إلى أبد الأبد، وإذا كان على أهله من الحور العين أو من نساء الدنيا وأتى وقت فناء الحركات بقي على ما هو عليه إلى أبد الأبد. وهذا كلام غير معقول، بل أنه ضلال والعباد بالله، وغالباً ما يكون من لا يبني على علم من الشرع ضحكة. وقال قوم بعكس القول السابق حيث قالوا بالتسلسل في الابتداء والانتهاء، وأن الخلق قديم كما أنه لا نهاية له، فطردوا المسألة من

الوجهين، فقالوا: إذا كنا نقول بإمكان تسلسل الحوادث في المستقبل، وأن الجنة والنار باقية إلى أبد الأبدين، فكذلك في الماضي.

وقال آخرون-وزعموا أنهم أهل السنة- بأن التسلسل في المستقبل واجب وفي الماضي مستحيل، ومعنى ذلك أنه في الزمن الآتي لا تنفى الجنة، ولا تنفى النار ولا ينفي ما فهمما، وأما في الماضي فالتسلسل مستحيل لأنه يلزم منه أن تكون الحوادث قديمة كقدم الله، وهذا شرك.

وهنا قول رابع: وهو أن التسلسل في المستقبل ممكن في الذوات نفسها، وفي ذوات أخرى تستجد فيما بعد، وأما التسلسل في الماضي ففي الذوات مستحيل، ومعنى ذلك أن قولنا: إن هذه الذات لم تنزل ولا تزال موجودة وهذا مستحيل؛ لأنه ليس هناك شيء من المخلوقات يوصف بالقدم كقدم الله.

لكن ليكن معلوماً أن الله لم يزل ولا يزال خلّاقاً، وأن هناك مخلوقات غير السماء والأرض؛ لأن المصلي يقول: «ملء السموات وملء الأرض وملء ما بينهما وملء ما شئت من شيء بعد»، فهناك مخلوقات قبل السموات وقبل العرش لا نعرف ما هي؛ لأن الله لم يزل ولا يزال فعالاً، ولا يلزم من هذا أن قدم المفعول كقدم الفاعل؛ لأنه باتفاق العقلاء أن المفعول مسبوق بالفاعل؛ لأن المفعول نتيجة فعل الفاعل، وفعل الفاعل وصف له، ولا بد أن يكون الموصوف سابقاً على الصفة، ثم المفعول بعد الصفة.

يعني لما كان عندنا مفعول وفعل وفاعل، فالمفعول لا شك أنه متأخر عن فعل الفاعل، وفعل الفاعل متأخر عن الفاعل، وعلى ذلك فلا يلزم من قولنا بقدم الحوادث أن تكون قديمة كقدم الله، وأن تكون شريكة لله في الوجود.

وهذا هو الحق الذي ذهب إليه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، وقد شنع عليه خصومه تشنيعاً عظيماً، وقالوا: هذا قول الفلاسفة، وهذا قول باطل، ولكنه رحمه الله تخلص منهم بأنه لا يلزم من قدم المفعول أن يكون مساوياً للفاعل، لأنه بضرورة العقل أن المفعول لا بد أن يكون مسبوقاً بفعل، والفعل لا بد أن يكون مسبوقاً بفاعل، وهذا هو الحق.

وقول المؤلف: (وضل من أثنى عليها بالقدم) إن أراد من أثنى عليها بالنوع فليس بصحيح، وإن أراد من أثنى عليها بالعين فهذا صحيح؛ لأن ما من شيء من المخلوقات يكون قديماً ليس له أول أبداً.

وخلاصة القول: في ذلك أنه ليس في الوجود إلا خالق ومخلوقا، وأن الخالق جل وعلا لم يزل ولا يزال موجوداً، وأما المخلوق فالأزل في حقه ممتنع، فليس هناك شيء من المخلوقات يكون أزلياً أبداً، بل ما من مخلوق إلا وهو حادث بعد أن لم يكن؛ فالسموات والأرض والجبال والشجر والدواب والعرش والكرسي والقلم وغير ذلك كله مخلوق من العدم، ولم يقل أحد بقدمه إلا الفلاسفة.

فالفلاسفة هم الذين قالوا بقدم العالم، وأن العالم لم يزل ولا يزول، ولهذا يقولون: إن المادة لا تنفى كما أنها ليست حادثاً، وهذا لا شك أنه شرك مخرج عن الملة، ومن ادعى أن مع الله شريكاً في الوجود

= فهو مشرك.

وهذه المخلوقات منها شيء أبدي خلقه الله للبقاء، ومنها شيء أمدي يعني له مدة ثم ينتهي، فمن الأشياء الأبدية الروح، فإن الله خلق أرواح للأبد، ولا يقال: إن الحيوان يموت فتفقد روحه؛ لأن موت الحيوان ليس فقداً لروحه، بل مفارقة الروح للبدن.

اللهم إلا روح من لم يخلق للأبد فهذه قد تفتنى، وليس عندي في ذلك إثارة من علم، لكن هذا هو الظاهر، فأرواح الحيوان سوف تعاد في أجسادها يوم القيامة، كما قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا الْوُحُوشُ حُشِرَتْ﴾ [التكوير: ٥] ولكن يأمرها الله ﷻ بعد أن يقضي بينها بعدله أن تكون تراباً فتكون تراباً، وظاهر هذا أنها تفتنى الأرواح والأجساد، لأن بقاء الأرواح بعد هذا الفصل والحكم لا فائدة منه فيما يظهر لنا.

إذا فالذي خلق للبقاء من الأرواح هو أرواح المكلفين؛ يعني بني آدم والجن، وكذلك الحور والولدان الذين في الجنة، فهؤلاء خلقوا للبقاء فلا يموتون.

إذا فمن جهة الأزلية ليس هناك مخلوق يكون أزلياً أبداً، ومن جهة الأبدية ففيه تفصيل منه ما خلق على أنه أبدي، ومنه ما خلق على أنه أمدي؛ يفتنى ويزول. اهـ.

(تنبيه): لقد خالف شيخ الإسلام في هذه المسألة بعضهم مثل السبكي في السيف الصقيل (ص ٨٦)، والحافظ ابن حجر في الفتح (٦/ ٤٢١)، وابن حجر الهيتمي في الفتاوى الحديثية (ص ١١٦)، وتقى الدين الحصني في كتابه دفع شبه من شبه وتمرد (ص ٦٠)، وزاهد الكوثري في حاشيته على السيف الصقيل (ص ٨١)، وفي حاشيته على الإجماع لابن حزم (ص ١٦٩) وغيرهم، ولكن الإشكال في خلاف العلامة الألباني كما في الصحيحة (رقم ١٣٣) حيث قال: وفيه رد أيضاً على من يقول بحوادث لا أول لها، وأنه ما من مخلوق، إلا ومسبوق بمخلوق قبله، وهكذا إلى ما لا بداية له، بحيث لا يمكن أن يقال: هذا أول مخلوق، فالحديث يبطل هذا القول ويعين أن القلم هو أول مخلوق فليس قبله قطعاً أي مخلوق. ولقد أطلت ابن تيمية رحمه الله الكلام في رده على الفلاسفة محاولاً إثبات حوادث لا أول لها، وجاء في أثناء ذلك بما تحار فيه العقول، ولا تقبله أكثر القلوب، حتى اتهمه خصومه بأنه يقول بأن المخلوقات قديمة لا أول لها، مع أنه يقول ويصرح بأن ما من مخلوق إلا وهو مسبوق بالعدم، ولكنه مع ذلك يقول بتسلسل الحوادث إلى ما لا بداية له. كما يقول هو وغيره بتسلسل الحوادث إلى ما لا نهاية، فذلك القول منه غير مقبول، بل هو مرفوض بهذا الحديث، وكم كنا نود أن لا يلج ابن تيمية رحمه الله هذا المولج، لأن الكلام فيه شبيه بالفلسفة وعلم الكلام الذي تعلمنا منه التحذير والتنفير منه، ولكن صدق الإمام مالك رحمه الله حين قال: «ما منا من أحد إلا رد ورد عليه إلا صاحب هذا القبر» - اهـ. وقال في تعليقه على الطحاوية (ص ٥٣) طبعة المكتب الإسلامي الثانية: قلت ذكر الشارح هنا أن العلماء اختلفوا هل القلم أول المخلوقات، أو العرش؟ على قولين لا ثالث لهما وأنا وإن كان الراجح عندي الأول، كما كنت صرحت به في تعليقي عليه فإني أقول الآن: سواء كان الراجح

هذا أم ذاك، فالاختلاف المذكور يدل بمفهومه على أن العلماء اتفقوا على أن هناك أول مخلوق، والقائلون بحوادث لا أول لها، مخالفون لهذا الاتفاق، لأنهم يصرحون بأن ما من مخلوق إلا وقبلة مخلوق، وهكذا إلى ما لا أول له، كما صرح بذلك ابن تيمية في بعض كتبه، فإن قالوا: العرش أول مخلوق، كما هو ظاهر كلام الشارح، نقضوا قولهم بحوادث لا أول لها وإن لم يقولوا بذلك خالفوا الاتفاق! فتأمل هذا فإنه مهم والله الموفق اهـ.

وبالرجوع إلى أصل كلام الشارح نجد:

١- إنه قال (على قولين ذكرهما الحافظ أبو العلاء....) فجمله «لا ثالث لهما» من كلام الشيخ ناصر رحمته.

٢- أنه لم يقل إن العرش أول مخلوق بل قال (أصحهما أن العرش قبل القلم).

٣- أن هذا الكلام إنما هو في الفقرة الخاصة بالإيمان باللوح والقلم أما في الفقرة التي تعرض فيها الشارح للموضوع نفسه أي هل للحوادث أول فكلامه صريح في التقييد بهذا العالم المشهود لا جنس المخلوقات وذلك في جمل كثيرة منها:-

أ- قوله (واختلفوا في أول هذا العالم ما هو)

ب- قوله عن حديث كتابة المقادير (فأخبر ﷺ أن تقدير هذا العالم المخلوق في ستة أيام كان قبل خلقه السموات بخمسين الف سنة).

ج- قوله عن حديث عمران بن حصين (وقد أجابهم النبي ﷺ عن بدء هذا العالم المشهود لا عن جنس المخلوقات).

وأوضح من هذا كله وأهم أن الشارح إنما نقل كلامه عن شيخ الإسلام من منهاج السنة (١/ ٣٦٠-٣٦٢) والشيخ أجل من أن يتناقض بل صرح بأن المراد هو هذا العالم لا جنس الخلق. وإنما أوردنا هذا لأن شبهة أهل البدع في تكفير شيخ الإسلام أو تضليله هي دعوى مخالفة الإجماع وربما اعتضدوا بكلام الشيخ الألباني - رحمه الله - كما فعل السقاف. والذي يبدو أن الشيخ الألباني لم يقرأ كلام شيخ الإسلام بتدبر وأجزم أنه لو قرأه بتدبر مع ما أوتي من التجرد ودقة الفهم لأقره وأيده لا سيما شرحه حديث عمران بن حصين. وعلى أي حال فالشيخ الألباني نقل (ص ٤١) من الكتاب نفسه قول الشارح (أنه تعالى لم يزل متكلمًا إذا شاء ومتى شاء وكيف شاء. وأن نوع الكلام قديم وإن لم يكن الصوت

المعين قديمًا وهذا المأثور عن أئمة السنة والحديث) وقد أقر الشيخ هذا القول وهو حق وهذا بعينه قول شيخ الإسلام عن صفة الخلق فنوع المخلوقات قديم قدم نوع الكلام وإن لم يكن شي من المخلوقات المعينة قديمًا ومخلوقاته هي أثر كلماته قال تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، وقال: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]، فمن سلم بمذهب أهل السنة في الكلام فليسلم بكلامهم في الخلق كما ذكره شيخ الإسلام مؤيداً كلامه بأقوال أئمة السنة فيه كالإمام

لَا يُسْتَوْحَشُ مِنْ ذِكْرِهِمْ مَا إِذَا سَمِعَهَا مَنْ لَهُ عِلْمٌ وَعَقْلٌ، زَادَهُ عِلْمًا وَفَهَمًا، وَإِذَا سَمِعَهَا مَنْ فِي قَلْبِهِ زَيْغٌ، فَإِنَّ أَرَادَ اللَّهُ هِدَايَتَهُ إِلَى طَرِيقِ الْحَقِّ رَجَعَ عَنْ مَذْهَبِهِ، وَإِنْ لَمْ يَرْجِعْ قَالِبَلَاءٌ عَلَيْهِ أَعْظَمُ.

١٦٧- حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ بْنِ ذَرِيحِ الْعُكْبَرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ التَّمِيمِيِّ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الْفَرَزَارِيُّ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ النَّخَعِيِّ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه يَقُولُ عَلَى مَنِيرِهِ: أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ فَلَا أَعْرِفَنَّ مَا عَطَفْتُمُوهُ عَلَى أَهْوَائِكُمْ، فَإِنَّ الْإِسْلَامَ قَدْ خَضَعَتْ لَهُ رِقَابُ النَّاسِ، فَدَخَلُوهُ طَوْعًا وَكَرْهًا، وَقَدْ وَضِعَتْ لَكُمْ السُّنَنُ، وَلَمْ يُتْرَكْ لِأَحَدٍ مَقَالًا إِلَّا أَنْ يَكْفُرَ عَبْدٌ عَمْدًا عَيْنًا، فَاتَّبِعُوا وَلَا تَبْتَدِعُوا، فَقَدْ كُنْيتُمْ، اْعْمَلُوا بِمُحْكَمِهِ، وَأَمِنُوا بِمُتَشَابِهِهِ<sup>(١)</sup>.

١٦٨- أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحِ الْبُخَارِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي

<sup>=</sup> أحمد والبخاري وابن المبارك والدارمي ومن قبلهم من الصحابة والتابعين.

ومما يجلي ذلك أن شيخ الإسلام قد نص على أن أشباه النوع بالعين وقع لكثير من الناس في الخلق كما وقع في الكلام انظر مجموع الفتاوى (١٢/ ١٨٤-١٩١ و ١٥٤-١٥٧) وكذلك منهاج السنة (١/ ١٩٥) وغيرها. والشيخ الألباني رحمته الله لم يقع له الاشتباه في الكلام بل نقل قول الشارح كما ذكرنا عارفاً بمضمونه مقرأ له لكن وقع له الاشتباه في الخلق كما رأيت.

ولا ريب أن المسألة بتفصيلاتها ولوازمها دقيقة المتزوع وعرة المسلك بعيدة الغور إلا أننا نذكر خلاصة ما يجب على المسلم - لا سيما طالب العلم - معرفته في هذا الشأن وهو هذه الأمور:

١- أن الله تعالى هو الأول الذي ليس قبله شيء.

٢- أن الله تعالى متصف بصفات الكمال أزلاً وأبداً ومنها كونه خالقاً لما يشاء متى شاء فعال لما يريد فلم يأت عليه زمن كان معطلاً فيه عن الخلق أو الكلام أو غير ذلك من صفات كماله ونعوت جلاله.

٣- أن كل ما سوى الله تعالى مخلوق له مربوب كائن بعد أن لم يكن.

وبعد هذا إن أمكنه أن يفهم الفرق بين النوع والآحاد وبين حكم الواحد وحكم المجموع فقد انكشف

له أصل المسألة، وإن لم يفهمه فلا يضيره الوقوف بالساحل وإنما الضير في التخييط بلا هدى، وأسوأ

منه الجهل المركب الذي اشترك فيه من كفروا الشيخ أو خطأوه ومن دافع عنه بنفي ما يعلم كل مطلع

على كتبه أنه من مشهور أقواله.

(١) في إسناده محمد بن عبد المجيد التيمي، لم أعرفه.



شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ لَيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ أَبِي الزَّعْرَاءِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هَانِيٍّ قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه: الْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ فَلَا تُصَرِّفُوهُ عَلَى آرَائِكُمْ<sup>(١)</sup>.

١٦٩- حَدَّثَنَا أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْبَغَوِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو حَفْصٍ الْأَبَّارُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ، عَنْ فَرْوَةَ بْنِ نَوْفَلٍ قَالَ: أَخَذَ خَبَابُ بْنُ الْأَرْثِ يَدَيَّ فَقَالَ: يَا هَنَاهُ، تَقَرَّبْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِمَا اسْتَطَعْتَ، فَإِنَّكَ لَسْتَ تَتَقَرَّبُ إِلَيْهِ بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ كَلَامِهِ<sup>(٢)</sup>.

١٧٠- حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي عَوْفٍ الْبَزْزُورِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمَّارٍ قَالَ: سُئِلَ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ رضي الله عنه عَنِ الْقُرْآنِ، أَخَالِقُ أَوْ مَخْلُوقٌ؟ قَالَ: «لَيْسَ خَالِقًا وَلَا مَخْلُوقًا، وَلَكِنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى»<sup>(٣)</sup>.

١٧١- حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ مَخْلَدٍ الْعَطَّارُ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ السَّجِسْتَانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ الصَّبَّاحِ الْبَزَّازُ قَالَ: حَدَّثَنَا مَعْبُدُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ ثِقَّةً، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ: سَأَلْتُ جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ عَنِ الْقُرْآنِ؟ فَقَالَ: لَيْسَ بِخَالِقٍ وَلَا مَخْلُوقٍ، وَلَكِنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى<sup>(٤)</sup> قَالَ: وَهُوَ مَعْبُدُ بْنُ رَاشِدٍ كُوفِيٌّ رَوَى عَنْ

(١) أخرجه الدارمي في سننه (٣١٧/٢)، رقم (٣٣٥٨)، وفي الرد على الجهمية (ص ٣٣٠)، وعبد الله بن أحمد في السنة (١/١٤٤-١٤٥)، رقم (١١٧، ١١٨)، والبيهقي في الأسماء والصفات (١/٣٧٨) وإسناده ضعيف من أجل ليث بن أبي سليم.

(٢) صحيح بطرقه. أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١٠/٥١٠)، والخلال في الإيمان (ق ١٧٦ ب)، وعبد الله بن أحمد في السنة (١/١٤١)، والدارمي في الرد على الجهمية (ص ٣٣٢)، والبيهقي في الأسماء والصفات (١/١٣٦)، وفي الاعتقاد (ص ٣٧-٣٨).

(٣) صحيح بطرقه. أخرجه الدارمي في الرد على بشر المريسي (ص ٤٧٤)، وأبو داود في مسائل الإمام أحمد (ص ٢٦٥)، وعبد الله بن أحمد في السنة (١/١٥٢)، والطبري في صريح السنة (ص ١٩)، واللالكائي في شرح أصول أهل السنة (٢/٢٣٨)، وأبو نعيم في الحلية (٣/١٨٨)، والبيهقي في الأسماء والصفات (١/٣٨٣)، وفي الاعتقاد (ص ٣٩) والأثر صححه البيهقي في الاعتقاد (ص ٣٩)، وقال شيخ الإسلام في منهاج السنة (٢/١٨١): قد استفاد هذا القول عن جعفر بن محمد، وصححه العلامة الألباني في مختصر العلو (ص ١٤٨).

(٤) تقدم في التعليق السابق.

مُوسَى بْنِ دَاوُدَ وَرُوَيْمِ بْنِ يَزِيدَ.

١٧٢ - وَحَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ جَعْفَرُ بْنُ إِدْرِيسَ الْقَزْوِينِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمُوَيْهِ بْنُ يُونُسَ إِمَامُ مَسْجِدِ جَامِعِ قَزْوِينَ قَالَ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ فَضِيلِ الرَّاسِي، رَأْسُ الْعَيْنِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ، كَاتِبُ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ﴾ [الزمر: ٢٨] قَالَ: غَيْرُ مَخْلُوقٍ<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ حَمُوَيْهِ بْنُ يُونُسَ: بَلَغَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ هَذَا الْحَدِيثَ، فَكَتَبَ إِلَى جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ فَضِيلٍ، يَكْتُبُ إِلَيْهِ بِإِجَارَتِهِ فَكَتَبَ إِلَيْهِ بِإِجَارَتِهِ فَسَرَّ أَحْمَدُ بِهِذَا الْحَدِيثَ وَقَالَ كَيْفَ فَاتَنِي عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَالِحٍ هَذَا الْحَدِيثُ.

١٧٣ - حَدَّثَنَا أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ بْنُ أَيُّوبَ السَّقَطِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ الصَّبَّاحِ الْبَرَّارُ قَالَ: حَدَّثَنِي أَخِي لِي مِنَ الْأَنْصَارِ، عَنْ أَبِي زَكْرِيَّا يَحْيَى بْنُ يُونُسَ الرَّمِّي قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ إِدْرِيسَ: وَسَأَلَهُ رَجُلٌ عَمَّنْ يَقُولُ: الْقُرْآنُ مَخْلُوقٌ فَقَالَ: مِنَ الْيَهُودِ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: مِنَ النَّصَارَى؟ قَالَ: لَا، قَالَ: مِنَ الْمَجُوسِ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَمِمَّنْ؟ قَالَ: مِنَ أَهْلِ التَّوْحِيدِ، قَالَ: مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ يَكُونَ هَذَا مِنْ أَهْلِ التَّوْحِيدِ، هَذَا زَنْدِيقٌ، مَنْ زَعَمَ أَنَّ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ فَقَدْ زَعَمَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَخْلُوقٌ، يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١] فَالْزَّحْمَنُ لَا يَكُونُ مَخْلُوقًا، وَالرَّحِيمُ لَا يَكُونُ مَخْلُوقًا، وَاللَّهُ لَا يَكُونُ مَخْلُوقًا، فَهَذَا أَصْلُ الزَّنْدَقَةِ<sup>(٢)</sup>.

١٧٤ - قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ: وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي عَوْفٍ قَالَ: سَأَلْتُ الْحَسَنَ ابْنَ عَلِيِّ الْحُلَوَانِي، فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّ النَّاسَ قَدْ اخْتَلَفُوا عِنْدَنَا فِي الْقُرْآنِ، فَمَا تَقُولُ رَحِمَكَ اللَّهُ؟ قَالَ: الْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، مَا نَعْرِفُ غَيْرَ هَذَا<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات (١/ ٣٧٧)، والأصبهاني في الحجة (ص ١٤٨) وإسناده ضعيف.

(٢) أخرجه البخاري في خلق أفعال العباد (ص ١١٨)، والخلال في الإيمان (ق ١٧٨/ أ)، وعبد الله بن

أحمد في السنة (١/ ١١٤)، واللالكائي في شرح أصول أهل السنة (٢/ ٢٥٦)، وابن بطة في الإبانة

الكبرى (٢/ ٥٧٣) وصححه العلامة الألباني في مختصر العلو (ص ١٥٨).

(٣) صحيح: وأخرجه بنحوه اللالكائي في شرح أصول أهل السنة (٢/ ٣٢٥).

١٧٥ - قَالَ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي عَوْفٍ: وَسَمِعْتُ هَارُونَ الْقَزَوِينِي يَقُولُ: لَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْمَدِينَةِ، وَأَهْلِ السُّنَنِ، إِلَّا وَهُمْ يُنْكِرُونَ عَلَى مَنْ قَالَ: الْقُرْآنُ مَخْلُوقٌ، وَيُكْفَرُونَهُ قَالَ هَارُونَ: وَأَنَا أَقُولُ بِهَذِهِ السُّنَّةِ وَقَالَ لَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي عَوْفٍ: وَأَنَا أَقُولُ بِمِثْلِ مَا قَالَ هَارُونَ قَالَ ابْنُ أَبِي عَوْفٍ، وَسَمِعْتُ هَارُونَ يَقُولُ: مَنْ وَقَفَ عَلَى الْقُرْآنِ بِالشَّكِّ، وَلَمْ يَقُلْ غَيْرَ مَخْلُوقٍ، فَهُوَ كَمَنْ قَالَ هُوَ مَخْلُوقٌ<sup>(١)</sup>.

١٧٦ - وَحَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ مَخْلَدٍ الْعَطَّارُ قَالَ: ثنا أَبُو دَاوُدَ السَّجِسْتَانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَزَةُ بْنُ سَعِيدٍ الْمُرَوَّرِيُّ وَكَانَ ثِقَةً مَأْمُونًا قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا بَكْرٍ بْنَ عِيَّاشٍ فَقُلْتُ: يَا أَبَا بَكْرٍ، قَدْ بَلَغَكَ مَا كَانَ مِنْ أَمْرِ ابْنِ عُثَيْبٍ فِي الْقُرْآنِ، فَمَا تَقُولُ فِيهِ؟ فَقَالَ: اسْمَعْ إِلَيَّ وَبِئْسَ مَنْ زَعَمَ أَنَّ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ فَهُوَ عِنْدَنَا كَافِرٌ زَنْدِيقٌ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَعَالَى، لَا تُجَالِسُهُ وَلَا تُكَلِّمُهُ<sup>(٢)</sup>.

١٧٧ - حَدَّثَنَا أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْبَغَوِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْعِجْلِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ قَالَ سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْمُبَارَكِ قَرَأَ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ ثُمَّ قَالَ: مَنْ زَعَمَ أَنَّ هَذَا مَخْلُوقٌ، فَقَدْ كَفَرَ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ<sup>(٣)</sup>.

١٧٨ - أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ الْبُخَارِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا الْعُمَرِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ إِسْمَاعِيلَ بْنَ أَبِي أُوَيْسٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ، يَقُولُ: الْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ، وَكَلَامُ اللَّهِ مِنَ اللَّهِ، وَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ شَيْءٌ مَخْلُوقٌ<sup>(٤)</sup>.

١٧٩ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ أَيُّوبَ السَّقَطِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ الصَّبَّاحِ الْبَزَّازُ قَالَ:

(١) صحيح: وأخرجه عبد الله بن أحمد في السنة (١/١٧٣)، واللالكائي في شرح أصول أهل السنة (٢/٣٢٥).

(٢) إسناده صحيح: أخرجه أبو داود في مسائل الإمام أحمد (ص ٢٦٧). قال الذهبي في الميزان (١/٢٢٠): قلت: إمامة إسماعيل وثيقة لا نزاع فيها، وقد بدت منه هفوة وتاب، فكان ماذا! إني أخاف الله، لا يكون ذكرنا له من الغيبة، وأما القرآن فقد قال عبد الصمد بن يزيد مردويه: سمعت ابن علية يقول: القرآن كلام الله غير مخلوق.

(٣) أخرجه بنحوه اللالكائي في شرح أصول أهل السنة (٢/٢٥٥) وإسناده فيه ضعف.

(٤) أخرجه بنحوه عبد الله بن أحمد في السنة (١/١٥٦)، واللالكائي في شرح أصول أهل السنة (٢/٢٤٩) وإسناده فيه ضعف.

حَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ التَّعْمَانِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ قَالَ: كَانَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ يَقُولُ: الْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ، وَيَسْتَفْظِعُ قَوْلَ مَنْ يَقُولُ: الْقُرْآنُ مَخْلُوقٌ، قَالَ مَالِكٌ: يُوجَعُ ضَرْبًا، وَيُحْبَسُ حَتَّى يَمُوتَ<sup>(١)</sup>.

١٨٠- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ أَيُّوبَ قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ الصَّبَّاحِ قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ ابْنُ زِيَادٍ قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مَهْدِيٍّ فَقُلْتُ: مَا تَقُولُ فِيمَنْ يَقُولُ: الْقُرْآنُ مَخْلُوقٌ؟ فَقَالَ: لَوْ أَنِّي عَلَى سُلْطَانٍ لَقُمْتُ عَلَى الْجِسْرِ، فَكَانَ لَا يَمُرُّ بِي رَجُلٌ إِلَّا سَأَلْتُهُ، فَإِذَا قَالَ: الْقُرْآنُ مَخْلُوقٌ، ضَرَبْتُ عُنُقَهُ، وَأَلْقَيْتُهُ فِي الْمَاءِ<sup>(٢)</sup>.

١٨١- وَحَدَّثَنَا ابْنُ مَخْلَدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ قَالَ: قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: لَوْ كَانَ لِي الْأَمْرُ لَقُمْتُ عَلَى الْجِسْرِ، فَلَا يَمُرُّ بِي أَحَدٌ يَقُولُ: الْقُرْآنُ مَخْلُوقٌ، إِلَّا ضَرَبْتُ عُنُقَهُ، وَأَلْقَيْتُهُ فِي الْمَاءِ<sup>(٣)</sup>.

١٨٢- حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ أَيُّوبَ قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ الصَّبَّاحِ قَالَ: قَالَ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: وَذَكَرَ الْجَهْمِيَّةَ قَالَ: هُمْ وَاللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ زَانِدَةٌ، عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ<sup>(٤)</sup>.

١٨٣- حَدَّثَنَا أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ: حَدَّثَنَا حَنْبَلُ بْنُ إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ وَسَأَلَهُ يَعْقُوبُ الدَّوْرَقِيُّ عَمَّنْ قَالَ: الْقُرْآنُ مَخْلُوقٌ؟ فَقَالَ: مَنْ زَعَمَ أَنَّ عِلْمَ اللَّهِ وَأَسْمَاءَهُ مَخْلُوقَةٌ فَقَدْ كَفَرَ، يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٦١] أَفَلَيْسَ هُوَ الْقُرْآنُ؟ فَمَنْ زَعَمَ أَنَّ عِلْمَ اللَّهِ وَأَسْمَاءَهُ وَصِفَاتَهُ مَخْلُوقَةٌ فَهُوَ كَافِرٌ لَا يُشْكُ فِي ذَلِكَ، إِذَا أَعْتَقَدَ ذَلِكَ، وَكَانَ رَأْيُهُ وَمَذْهَبُهُ وَكَانَ دِينًا يَتَدَيَّنُ بِهِ، كَانَ عِنْدَنَا كَافِرًا<sup>(٥)</sup>.

(١) صحيح . أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة (١٠٦/١) .

(٢) صحيح : أخرجه أبو داود في مسائل الإمام أحمد (ص ٢٦٧) ، وعبد الله بن أحمد في السنة (١٢٠/١) ، واللالكائي في شرح أصول أهل السنة (٣١٦/٢) ، وابن بطّة في الإبانة الكبرى (٥٧٦/٢) .

(٣) تقدم في التعليق السابق .

(٤) صحيح : أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة (١٢٢/١) .

(٥) إسناده صحيح .

(تنبيه): من البدع التي أحدثها أهل الكلام أن أسماء الله غير الله ، وما كان غيره فهو مخلوق ، وهذا من حماقاتهم وبذلك يمهدون الطريق لبدعة القول بخلق أسماء الله ، قال ابن جرير في كتابه صريح السنة:

= (وأما القول في الاسم هو المسمى أم هو غيره فإنه من الحماقات الحادثة التي لا أثر فيها فيُتبع ولا قول من إمام فيُستمع). قلت: قول ابن جرير: (ولا قول من إمام فيستمع) يشير إلى أن النزاع في هذه المسألة حدث بعد أئمة السلف الأوائل، وذكر ابن أبي يعلى أن الإمام أحمد كان يشق عليه الكلام في الاسم والمسمى ويقول: (هذا كلام محدث، ولا يقول إن الاسم غير المسمى ولا هو هو ولكن يقول: إن الاسم للمسمى اتباعا لقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]. [انظر: طبقات الحنابلة (٢/ ٢٧٠)]. وقال شيخ الإسلام: (وهذا هو القول بأن الاسم للمسمى، وهذا الإطلاق اختيار أكثر المنتسبين إلى السنة من أصحاب أحمد وغيره). [انظر: الفتاوى (٦/ ١٨٧)]. وعقد اللالكائي في كتابه بابا في (سياق ما فُسر من كتاب الله تعالى وما روي عن رسول الله ﷺ وورد في لغة العرب على أن الاسم والمسمى واحد وأنه هو هو لا غير) قال المحقق في الحاشية هنا في حاشية الأصل بخط دقيق كأنه جديد: (وأن الاسم للمسمى)، وذكر الأدلة من الكتاب والسنة منها قوله تعالى: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [النساء: ٣٦]. ومن أعظم الشرك أن يقال (إن العبادة لاسمه واسمه مخلوق وقد أمر بالعبادة للمخلوق) وهذا قول المعتزلة والنجارية وغيرهم من أهل البدع والكفر والضلالة. وقال تبارك وتعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾. [الإخلاص: ١]، وقد أجمع المسلمون على أن هو إشارة إليه لا أن اسمه هو، وقال تبارك وتعالى: ﴿فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافٍ﴾ [الحج: ٣٦]، فأمر الله تبارك وتعالى أن يُذكر اسمه على البُدن حيث نحرها للتقرب إليه، وعلى مذهب المبتدعة لو ذكر اسم زيد أو عمرو أو اللات والعزى يجزيه لأن هذه الأسماء مخلوقة، وأسماء الله ﷻ عندهم مخلوقة، وقال في آية أخرى: ﴿فَكَلِّمُوا مِمَّا ذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾. [الأنعام: ١١٨]، وأجمع المسلمون على أن المؤذن إذا قال: أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا رسول الله، فإنه قد أتى بالتوحيد وأقر بالنبوة إلا المعتزلة فإنه يلزمهم أن يقولوا: أشهد أن الذي اسمه (الله) لا إله إلا هو وأشهد أن الذي اسمه محمد رسول الله، وهذا خلاف ما وردت به الشريعة وخلاف ما عليه المسلمون، وكذلك هذه الأيمان التي بالله تبارك وتعالى كلها عندهم يجب أن تكون مخلوقة والناس يحلفون بالمخلوق دون الخالق لأن الاسم غير المسمى والاسم مخلوق عندهم، والذي عن النبي ﷺ أنه كان يقول في دعائه: «باسمك اللهم أحيأ وأموت»، وكان يستشفى للمرضى بقوله: «أعذك بكلمات الله التامة»، وكان يعوذ بها حسنا وحسنا، وجبريل حين اشتكى رسول الله ﷺ عوذها بها، ثم قول الناس في الأدعية: اللهم اغفر لي وارحمني: معناه عندهم: من اسمه اللهم الذي هو مخلوق اغفر لي، وهذا كفر بالله وخلاف كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وإجماع المسلمين ولغة العرب والعرف والعادة، والحاصل أن هاهنا ثلاث صور. الأولى: الاسم غير المسمى. والثانية: الاسم هو المسمى. والثالثة: الاسم للمسمى.

فأما صورتان الأوليان فتحتملان حقا وباطلا، فقول القائل إن الاسم غير المسمى إن أراد أن لفظ

١٨٤ - أَخْبَرَنَا أَبُو الْقَاسِمِ أَيُّضًا قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ نُصَيْرٍ أَبُو عُمَانَ الْوَاسِطِيُّ فِي مَجْلِسِ خَلْفِ الْبَزَارِ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُيَيْنَةَ يَقُولُ: مَا يَقُولُ هَذِهِ الدَّوْيَبَةُ؟ يَعْني بِشَرِّ الْمَرْيَسِيِّ قَالُوا: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ يَزْعُمُ أَنَّ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ فَقَالَ: كَذَبَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤] فَالْخَلْقُ: خَلَقَ اللَّهُ، وَالْأَمْرُ: الْقُرْآنُ<sup>(١)</sup>.

= الاسم غير الذات وأنه مخلوق ، فهذا معنى باطل لأن أسماء الله تعالى من كلامه وكلامه غير مخلوق فأسماء الله غير مخلوقة .

وإن أراد القائل أن أسماء الله غير ذات الله ، فهذا كلام صحيح عقلا ولغة ، لأن لفظ زيد مثلا غير زيد الأكل الشارب . وأما الصورة الثانية : أن الاسم عين المسمى ، فأیضا تحتل حقا وباطلا ، فمن قال إن الاسم عين المسمى وأراد بالاسم الذات وأراد أن ألفاظ أسماء الله مخلوقة ، فهذا معنى باطل كما سبق . وإن أراد أن الاسم عين المسمى بمعنى الاسم لا ينفك عن المسمى ولم يقل يخلق أسماء الله ، فهو كلام حق . وأما الصورة الثالثة : وهي أن الاسم للمسمى فهو كلام واضح لا تلبس فيه ولا تدليس وليس من الكلمات المحدثه بل الكتاب والسنة يدلان عليه ، فقد قال الله تبارك وتعالى : ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ . فالحاصل أن قول القائل إن الاسم عين المسمى أو غير المسمى إن صدر عن إمام من أئمة السنة فيحمل على المعنى الحق ، وإن جرى على لسان إمام من أئمة أهل الكلام فيحمل على المعنى الباطل ، ولذلك نبه طلبة العلم إلى معرفة مصطلحات أهل الكلام لغموضها وتلبسها ولما في طياتها من التعطيل والشطط ، والله المستعان .

الخلاصة : الراجح عند أهل السنة أن يقال : إن الاسم للمسمى ؛ لورود الأدلة بذلك ، ولا يقال الاسم هو المسمى أو غير المسمى إلا ببيان المعنى الحق إذ إنها تحتل حقا وباطلا . انظر كتاب اعتقاد أهل السنة (ص ١٠٨) .

(١) إسناده حسن : أخرجه نحوه عبد الله بن أحمد في السنة (١/١٦٩) ، والخلال في الإيمان (ق ١٥١) ، والبيهقي في الأسماء والصفات (١/٣٨٨) قال الإمام الذهبي في السير (١٠/١٩٩) : المريسي بشر بن غياث بن أبي كريمة العدوي المولاهم ، البغدادي ، المريسي ، من موالى آل زيد بن الخطاب رضي الله عنه . كان بشر من كبار الفقهاء . أخذ عن : القاضي أبي يوسف .

وروى عن حماد بن سلمة ، وسفيان بن عيينة . ونظر في الكلام ، فغلب عليه ، وانسلخ من الورع والتقوى ، وجرد القول بخلق القرآن ، ودعا إليه ، حتى كان عين الجهمية في عصره وعالمهم ، فمقتة أهل العلم ، وكفره عدة ، ولم يدرك جهم بن صفوان ، بل تلقف مقالاته من أتباعه . قال البويطي : سمعت الشافعي يقول : ناظرت المريسي ، فقال : القرعة قمار . فذكرت له حديث عمران بن حصين في القرعة ، ثم ذكرت قوله لأبي البختري القاضي ، فقال : شاهدا آخر وأصلبه .

١٨٥- أَخْبَرَنَا أَبُو الْقَاسِمِ قَالَ: نَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْبَغَوِيُّ وَحَدَّثَنَا ابْنُ عَمِّ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ: وَسُئِلَ عَمَّنْ قَالَ: الْقُرْآنُ مَخْلُوقٌ؟ فَقَالَ: كَافِرٌ<sup>(١)</sup>.

وقال أبو النضر هاشم بن القاسم: كان والد بشر يهوديا، قصارا، صباغا في سوققة نصر. وللمريسي تصانيف جمّة. ذكره النديم، وأطنب في تعظيمه. وقال: كان ديننا، ورعا، متكلمنا. ثم حكى أن البلخي قال: بلغ من ورعه أنه كان لا يظأ أهله ليلا مخافة الشبهة، ولا يتزوج إلا من هي أصغر منه بعشر سنين، مخافة أن تكون رضيعته. وكان جهميا، له قدر عند الدولة، وكان يشرب النبيذ، وقال مرة لرجل اسمه كامل: في اسمه دليل على أن الاسم غير المسمى. وصنف كتابا في التوحيد، وكتاب (الإرجاء)، وكتاب (الرد على الخوارج)، وكتاب (الاستطاعة)، و(الرد على الرافضة في الإمامة)، وكتاب (كفر المشبهة)، وكتاب (المعرفة)، وكتاب (الوعيد)، وأشياء غير ذلك في نحلته.

ونقل غير واحد: أن رجلا قال ليزيد بن هارون: عندنا ببغداد رجل يقال له: المريسي، يقول: القرآن مخلوق. فقال: ما في فتيانكم من يفتك به؟

قلت: قد أخذ المريسي في دولة الرشيد، وأهين من أجل مقالته.

روى: أبو داود، عن أحمد بن حنبل: أنه سمع ابن مهدي أيام صنع يبشر ما صنع يقول: من زعم أن الله لم يكلم موسى، يستتاب، فإن تاب، وإلا ضربت عنقه.

وقال المروذي: سمعت أبا عبد الله - وذكر المريسي - فقال: كان أبوه يهوديا، أي شيء تراه يكون؟! وقال أبو عبد الله: كان بشر يحضر مجلس أبي يوسف، فيصيح، ويستغيث، فقال له أبو يوسف مرة: لا تنتهي أو تفسد على خشية. ثم قال أبو عبد الله: ما كان صاحب حجج، بل صاحب خطب. وقال أبو بكر الأثرم: سئل أحمد عن الصلاة خلف بشر المريسي، فقال: لا تصل خلفه.

وقال قتيبة: بشر المريسي كافر. وقلت: وقع كلامه إلى عثمان بن سعيد الدارمي الحافظ، فصنف مجلدا في الرد عليه.

ومات: في آخر سنة ثمان عشرة ومائتين، وقد قارب الثمانين، فهو بشر الشر، وبشر الحافي بشر الخير، كما أن أحمد بن حنبل هو أحمد السنة، وأحمد بن أبي دواد أحمد البدعة.

ومن كفر ببدعة - وإن جلت - ليس هو مثل الكافر الأصلي، ولا اليهودي، والمجوسي، أبى الله أن يجعل من آمن بالله ورسوله، واليوم الآخر، وصام، وصلى، وحج، وزكى - وإن ارتكب العظائم، وضل، وابتدع - كمن عاند الرسول، وعبد الوثن، ونبذ الشرائع، وكفر، ولكن نبأ إلى الله من البدع وأهلها.

(١) إسناده صحيح: أخرجه اللالكائي في شرح أصول أهل السنة (٢/٢٦٣)، وعبد الله بن أحمد نحوه في السنة (١/١٠).

١٨٦ - قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ: أَنَا وَهَبُ بْنُ بَقِيَّةٍ الْوَاسِطِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ وَكِيعًا يَقُولُ: مَنْ قَالَ: الْقُرْآنُ مَخْلُوقٌ فَهُوَ كَافِرٌ<sup>(١)</sup>.

١٨٧ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ مُحَمَّدُ بْنُ هَارُونَ الْعَسْكَرِيُّ الْفَقِيهُ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ بْنِ الطَّبَّاعِ قَالَ: سَمِعْتُ رَجُلًا سَأَلَ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ، فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، أَصْلِي خَلْفَ مَنْ يَشْرَبُ الْمُسْكِرَ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَأَصْلِي خَلْفَ مَنْ يَقُولُ: الْقُرْآنُ مَخْلُوقٌ؟ قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ أَنْتَ عَنْ مُسْلِمٍ، وَتَسْأَلُنِي عَنْ كَافِرٍ؟<sup>(٢)</sup>

١٨٨ - أَخْبَرَنَا ابْنُ مَخْلَدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ قَالَ سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ، وَذَكَرَ لَهُ رَجُلٌ أَنَّ رَجُلًا قَالَ: إِنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ مَخْلُوقَةٌ وَالْقُرْآنُ مَخْلُوقٌ فَقَالَ أَحْمَدُ: كُفْرٌ بَيْنَ، قُلْتُ لِأَحْمَدَ: مَنْ قَالَ: الْقُرْآنُ مَخْلُوقٌ فَهُوَ كَافِرٌ؟ قَالَ: أَقُولُ: هُوَ كَافِرٌ<sup>(٣)</sup>.

١٨٩ - حَدَّثَنَا أَبُو الْفَضْلِ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّنْدَلِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ زِيَادٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو طَالِبٍ قَالَ: قَالَ لِي أَحْمَدُ: يَا أَبَا طَالِبٍ لَيْسَ شَيْءٌ أَشَدَّ عَلَيْهِمْ مِمَّا أَدْخَلْتَ عَلَيَّ مَنْ قَالَ: الْقُرْآنُ مَخْلُوقٌ، قُلْتُ: عَلِمَ اللَّهُ مَخْلُوقٌ؟ قَالُوا: لَا، قُلْتُ: فَإِنَّ عِلْمَ اللَّهِ هُوَ الْقُرْآنُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَكِنْ أَتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنْ أَلِيمٍ إِنَّكَ إِذًا لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٤٥] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْوَعْدِ﴾ [آل عمران: ٦١] هَذَا فِي الْقُرْآنِ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ<sup>(٤)</sup>.

١٩٠ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَصَّاصُ قَالَ: حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ يَقُولُ وَذَكَرَ الْقُرْآنَ وَمَا يَقُولُ حَفْصُ الْفَرْدُ، وَكَانَ الشَّافِعِيُّ يَقُولُ: حَفْصُ الْمُتَفَرِّدِ، وَنَاطَرُهُ بِحَضْرَةِ وَالٍ كَانَ بِمِصْرَ فَقَالَ لَهُ الشَّافِعِيُّ ﷺ فِي الْمُنَاطَرَةِ: كَفَرْتَ وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، ثُمَّ قَامُوا، فَانْصَرَفُوا، فَسَمِعْتُ حَفْصًا يَقُولُ: أَشَاطَ وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الشَّافِعِيُّ بِدَمِي.

(١) إسناده صحيح .

(٢) إسناده صحيح : أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة (١/ ١٥٨) ، واللالكائي في شرح أصول أهل السنة

(٢/ ٢٥٧) ، والبيهقي في الأسماء والصفات (١/ ٣٧٨) .

(٣) إسناده صحيح : أخرجه أبو داود في مسائل الإمام أحمد (ص ٢٦٢) .

(٤) إسناده قوي .



قَالَ الرَّبِيعُ: وَسَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: الْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ غَيْرَ مَخْلُوقٍ، وَمَنْ قَالَ: مَخْلُوقٌ فَهُوَ كَافِرٌ<sup>(١)</sup>.

١٩١ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُسَيْنِ الْقَطَّانُ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الصَّاعَانِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عُبَيْدٍ الْقَاسِمَ بْنَ سَلَامٍ يَقُولُ: «مَنْ قَالَ: الْقُرْآنُ مَخْلُوقٌ فَقَدْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ، وَقَالَ عَلَى اللَّهِ مَا لَمْ يَقُلْهُ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى»<sup>(٢)</sup>.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ: وَقَدْ احْتَجَّ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ الْقَلَمَ.

وَذَكَرَ أَنَّهُ حُجَّةٌ قَوِيَّةٌ عَلَى مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ، كَأَنَّهُ يَقُولُ: قَدْ كَانَ الْكَلَامُ قَبْلَ خَلْقِ الْقَلَمِ، وَإِذَا كَانَ أَوَّلَ خَلْقِ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ الْقَلَمَ دَلَّ عَلَى أَنَّ كَلَامَهُ لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ؛ وَلِأَنَّهُ قَبْلَ خَلْقِ الْأَشْيَاءِ.

١٩٢ - حَدَّثَنَا أَبُو الْفَضْلِ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّنْدَلِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ زِيَادٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبَّاسِ النَّرْسِيِّ، فَقُلْتُ: كَانَ صَاحِبُ سُنَّةٍ؟ فَقَالَ: رَضِيَ اللَّهُ قُلْتُ: بَلَّغْنِي عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: مَا قَوْلِي: الْقُرْآنُ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، إِلَّا كَقَوْلِي: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَضَحِكَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، وَسُرَّ بِذَلِكَ، قُلْتُ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، أَلَيْسَ هُوَ كَمَا قَالَ؟ قَالَ: بَلَى، وَلَكِنْ هَذَا الشَّيْخُ دَلَّنَا عَلَيْهِ لَوْيْنُ عَلَى شَيْءٍ لَمْ نَقْطِنَ لَهُ، قَوْلُهُ: إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ شَيْءٍ خَلَقَ الْقَلَمَ، وَالْكَلامُ قَبْلَ الْقَلَمِ، قُلْتُ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، أَنَا سَمِعْتُهُ يَقُولُهُ قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ، مَا أَحْسَنَ مَا قَالَ كَأَنَّهُ كَشَفَ عَنْ وَجْهِهِ الْغِطَاءَ، وَرَفَعَ يَدَهُ إِلَى وَجْهِهِ، قُلْتُ: إِنَّهُ شَيْخٌ قَدْ نَشَأَ بِالْكُوفَةِ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: إِنَّ وَاحِدَ الْكُوفَةِ وَاحِدٌ، ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ: إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ الْقَلَمَ فَقَالَ: كَمْ تَرَى، قَدْ كَتَبْنَاهُ؟ ثُمَّ قَالَ: نَظَرْتُ فِيهِ، فَإِذَا قَدْ رَوَاهُ خَمْسَةٌ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ<sup>(٣)</sup>.

(١) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي حاتم في آداب الشافعي (ص ١٩٤)، واللالكائي في شرح أصول أهل السنة (٢/ ٢٥٧)، والبيهقي في الأسماء والصفات (١/ ٢٥٢-٢٥٣).

(٢) إسناده صحيح: أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة (١/ ١٢٩)، واللالكائي في شرح أصول أهل السنة (٢/ ٣٩١).

(٣) إسناده صحيح.

وقد اختلف العلماء في مسألة أول المخلوقات في هذا العالم المشهود على عدة أقوال:

**القول الأول:** إن القلم أول المخلوقات، وأنه أسبق في الخلق من العرش، وهذا القول هو اختيار ابن جرير الطبري وابن الجوزي والعلامة الألباني، وهو ما يفهم في الظاهر من قول من صنف في الأوائل كابن أبي عروبة الحراني، وأبو القاسم الطبراني.

والدليل على هذا القول حديث عبادة بن الصامت قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن أول ما خلق الله القلم، فقال له: اكتب، قال: رب ماذا أكتب؟ قال: اكتب مقادير كل شيء حتى تقوم الساعة...» الحديث.

قال ابن جرير في تاريخه (١/٣٥، ٣٦) عند تخريج هذا القول: «وقول رسول الله ﷺ الذي رويناه عنه أولى قول في ذلك بالصواب لأنه كان أعلم قائل في ذلك قولاً بحقيقته وصحته من غير استثناء منه شيئاً من الأشياء أنه تقدم خلق الله إياه خلق القلم، بل عم بقوله ﷺ: «إن أول شيء خلقه الله القلم»، كل شيء وأن القلم مخلوق قبله من غير استثناءه من ذلك عرشاً ولا ماء ولا شيئاً غير ذلك».

وقال العلامة الألباني في الصحيحة (١٣٣) بعد ما أورد الحديث بلفظ: «إن أول شيء خلقه الله تعالى القلم وأمره أن يكتب كل شيء يكون»: وفي الحديث إشارة إلى ما يتناقله الناس حتى صار ذلك عقيدة راسخة في قلوب كثيرة منهم وهو أن النور المحمدي هو أول ما خلق الله تبارك وتعالى. وليس لذلك أساس من الصحة، وحديث عبد الرزاق غير معروف إسناداً. ولعلنا نفرده بالكلام في «الأحاديث الضعيفة» إن شاء الله تعالى.

وفيه رد على من يقول بأن العرش هو أول مخلوق، ولا نص في ذلك عن رسول الله ﷺ، وإنما يقول به من قاله كابن تيمية وغيره استنباطاً واجتهاداً فالأخذ بهذا الحديث - وفي معناه أحاديث أخرى - أولى لأنه نص في المسألة، ولا اجتهد في مورد النص كما هو معلوم.

وتأويله بأن القلم مخلوق بعد العرش باطل، لأنه يصح مثل هذا التأويل لو كان هناك نص قاطع على أن العرش أول المخلوقات كلها ومنها القلم، أما ومثل هذا النص مفقود، فلا يجوز هذا التأويل.

**القول الثاني:** إن الماء أول المخلوقات، وإنه مخلوق قبل العرش.

وهذا القول ذكره ابن جرير ونقله عنه ابن كثير في البداية والنهاية (١/٩)، وذكره أيضاً ابن حجر في فتح الباري (٦/٢٨٩)، واستدل له بما رواه أحمد والترمذي وصححه من حديث أبي رزبن العقيلي مرفوعاً «إن الماء خلق قبل العرش».

وقال ابن حجر: «وروى السدي في تفسيره بأسانيد متعددة «أن الله لم يخلق شيئاً مما خلق قبل الماء»».

**القول الثالث:** أن أول شيء خلقه الله ﷻ من خلقه النور والظلمة.

وهذا القول ذكره ابن جرير في تاريخه (١/٣٣) وعزاه إلى ابن إسحاق.

**القول الرابع:** أن العرش هو أول المخلوقات.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ: وَقَدْ خَرَجْتُ هَذَا الْبَابَ فِي كِتَابِ الْقَدَرِ، وَأَنَا أَذْكُرُهُ هَهُنَا لِنَتَّقُوهُ بِهِ حُجَّةَ أَهْلِ الْحَقِّ عَلَى أَهْلِ الزَّيْغِ.

= وهذا القول هو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (٢١٣/١٨)، وابن القيم كما في اجتماع الجيوش الإسلامية (٢٥٣-٢٥٤)، وابن كثير كما في البداية والنهاية (٩/١)، وشارح العقيدة الطحاوية (ص ٢٩٥)، ونسبه ابن كثير وابن حجر -نقلاً عن أبي العلاء الهمداني- إلى الجمهور، ومال إليه ابن حجر أيضاً كما في فتح الباري (٢٨٩/٦).  
واستدلوا على قولهم هذا بما رواه مسلم في صحيحه بسنده عن عبدالله بن عمرو بن العاص مرفوعاً قال: «كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، قال: وعرشه على الماء».

ففي هذا الحديث تصريح بأن التقدير وقع بعد خلق العرش وحديث عبادة صريح بأن التقدير وقع عند أول خلق القلم، فدل ذلك على أن العرش سابق على القلم.  
ومما يؤيد هذا القول أيضاً حديث عمران بن حصين: «كان الله ولم يكن شيء قبله وكان عرشه على الماء وكتب في الذكر كل شيء ثم خلق السموات والأرض».  
فالحديث يدل على أن العرش كان موجوداً قبل كتابة المقادير.  
وأقوى الأقوال هو القول الأول والرابع، وأما القول الثاني (أن الماء أول المخلوقات) واستدلال ابن حجر بحديث أبي رزين (أن الماء خلق قبل العرش) فغير صحيح، لأنه لم يرد في حديث أبي رزين هذا اللفظ، وإنما ورد فيه (ثم خلق عرشه على الماء) وليس في هذا ما يدل على أولية الماء.  
وأما ما رواه السدي فهو أيضاً لا يصلح للاحتجاج لكونه أثراً ولم يثبت عن النبي ﷺ ما يدل على ذلك.

وأما القول الثالث: وهو قول ابن إسحاق فهو أيضاً غير صحيح، ولعله أخذه من الإسرائيليات كما أخذ غيره من الأمور، وقد قال ابن جرير في تاريخه (٣٣/١) في هذا القول: «وأما ابن إسحاق فإنه لم يسند قوله الذي قاله في ذلك إلى أحد، وذلك من الأمور التي لا يدرك علمها إلا بخبر من الله ﷻ أو من خبر رسول الله ﷺ».

أما القول الأول فقوي وقد أجاب الجمهور على استدلالهم بحديث عبادة ابن الصامت بقولهم لا يخلو قوله «أول ما خلق الله القلم... إلخ» من أن يكون جملة أو جملتين، فإن كان جملة -وهو الصحيح- كان معناه أنه عند أول خلقه قال له (اكتب) كما في اللفظ، (أول ما خلق الله القلم قال له اكتب) بنصب (أول) و (القلم) فعلى هذا تكون الأولية راجعة إلى الكتابة لا إلى الخلق.  
وإن كانت جملتين وهو مروي برفع (أول) و (القلم) فيتعين حملة على أنه أول المخلوقات من هذا العالم، فيتفق بهذا الحديثان، إذ حديث عبد الله بن عمرو صريح في أن العرش سابق على التقدير، والتقدير مقارن لخلق القلم.

١٩٣ - أَخْبَرَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مَرْوَانَ هِشَامُ بْنُ خَالِدٍ الدَّمَشْقِيُّ يَعْنِي الْأَزْرَقَ قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ يَحْيَى الْخُسْنِيُّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مَوْلَى بَنِي أُمَيَّةَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «أَوَّلُ شَيْءٍ خَلَقَ اللَّهُ الْقَلَمَ، ثُمَّ خَلَقَ بَعْدَهُ النُّونَ، وَهِيَ الدَّوَاةُ، ثُمَّ قَالَ: اكْتُبْ قَالَ: وَمَا أَكْتُبُ؟ قَالَ: اكْتُبْ مَا يَكُونُ، وَمَا هُوَ كَائِنٌ مِنْ عَمَلٍ، أَوْ أَثَرٍ، أَوْ رِزْقٍ، فَكُتِبَ مَا يَكُونُ، وَمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ ﷺ: ﴿تَ وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ [القلم: ١] ثُمَّ خَتَمَ عَلَى الْقَلَمِ، فَلَمْ يَنْطِقْ، وَلَا يَنْطِقُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»<sup>(١)</sup>.

١٩٤ - وَأَخْبَرَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَيُّوبُ بْنُ زِيَادٍ الْحِمَصِيُّ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الْوَلِيدِ بْنِ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى عُبَادَةَ وَهُوَ مَرِيضٌ يَرَى فِيهِ الْمَوْتَ فَقَالَ: يَا أَبَتِ أَوْصِنِي وَاجْتَهِدْ قَالَ: اجْلِسْ، إِنَّكَ لَنْ تَجِدَ طَعْمَ الْإِيمَانِ، وَلَنْ تَبْلُغَ حَقِيقَةَ الْإِيمَانِ، حَتَّى تُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، قُلْتُ وَكَيْفَ لِي أَنْ أَعْلَمَ خَيْرَهُ وَشَرَّهُ؟ قَالَ: تَعْلَمُ أَنَّ مَا أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ، وَأَنَّ مَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ يَقُولُ: «إِنَّ أَوَّلَ شَيْءٍ خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى الْقَلَمَ، فَقَالَ لَهُ: اجْرِ، فَجَرَى تِلْكَ السَّاعَةَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ بِمَا هُوَ كَائِنٌ، فَإِنْ مِتَّ وَأَنْتَ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ، دَخَلْتَ النَّارَ»<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه الفريابي في القدر (٢٩/١)، وابن بطه في الإبانة الكبرى (٣٣٥/٢)، رقم (١٣٦٤)، وابن عساکر في تاريخ دمشق (٨٣/٢) والحديث قال عنه العلامة الألباني في الضعيفة (٦٣٠٩): منكر.

(٢) أخرجه أحمد (٣١٧/٥)، رقم (٢٢٧٥٧)، وابن أبي شيبة (٢٦٤/٧)، رقم (٣٥٩٢٢)، والطبراني (٥٧٧)، وأبو داود (٢٢٥/٤)، رقم (٤٧٠٠)، والترمذي (٤٥٢/٤)، رقم (٣٣١٩)، وابن جرير في تفسيره (١٧/٢٩)، وابن أبي عاصم (١٠٤، ١٠٥، ١١١)، وابن قانع في معجم الصحابة (١٩١/٢) - (١٩٢)، والشاشي (١١٩٣)، والطبراني في مسند الشاميين (٥٨/١)، رقم (٥٩)، والبيهقي في الكبرى (٢٠٤/١٠)، رقم (٢٠٦٦٤)، والضياء في المختارة (٣٥٢/٨)، رقم (٤٣١)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٣٥٧) و (١٠٩٧)، والمزي في ترجمة عبد الواحد بن سليم من تهذيب الكمال (٤٥٦/١٨) - (٤٥٧) و (٤٥٧) والحديث حسنه الترمذي في موضع، وصححه الطبري في تاريخه (٣٢/١)، وقال ابن العربي في أحكام القرآن (٤٢٠/٤) ثابت، وقال شيخ الإسلام في بغية المرتاد (٣٧٥) معروف، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٢٠١٧)، وقال الأرناؤوط ومن معه في تحقيق المسند (٣٧٩/٣٧): حديث صحيح.

١٩٥ - حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ شَاهِينَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْكُوفِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ يَحْيَى، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي فَقَالَ: إِلَيَّ بُنَيَّ إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ أَوَّلَ شَيْءٍ خَلَقَ اللَّهُ الْقَلَمَ فَقَالَ: اكْتُبْ، قَالَ: وَمَا أَكْتُبُ؟ قَالَ: اكْتُبِ الْقَدْرَ، فَجَرَى تِلْكَ السَّاعَةُ بِمَا هُوَ كَاتِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»<sup>(١)</sup> وَلِهَذَا الْحَدِيثُ طُرُقُ جَمَاعَةٍ.

١٩٦ - وَحَدَّثَنَا ابْنُ شَاهِينَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو هِشَامِ الرَّفَاعِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْفُضَيْلِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَطَاءٌ، عَنْ أَبِي الضُّحَى، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى: الْقَلَمَ، فَقَالَ: اكْتُبْ قَالَ: وَمَا أَكْتُبُ؟ قَالَ: اكْتُبْ مَا هُوَ كَاتِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، ثُمَّ خَلَقَ النَّوْنَ فَكَبَسَ عَلَى ظَهْرِهِ الْأَرْضَ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿تَ وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ [القلم: ١]»<sup>(٢)</sup>.

١٩٧ - وَأَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا مِنْجَابُ بْنُ الْحَارِثِ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ مُسْهِرٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي ظَبْيَانَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ الْقَلَمَ» وَذَكَرَ الْحَدِيثَ<sup>(٣)</sup>.

١٩٨ - وَأَخْبَرَنَا أَبُو عُبَيْدٍ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ حَرْبٍ الْقَاضِي قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَشْعَثِ أَحْمَدُ بْنُ الْمُقْدَامِ قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا عِصْمَةُ أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ مِقْسَمٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ شَيْءٍ الْقَلَمَ...» وَذَكَرَ الْحَدِيثَ وَلِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ طُرُقُ جَمَاعَةٍ.

(١) تقدم في التعليق السابق .

(٢) إسناده ضعيف: أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة (٢/ ٤٠١)، والطبري في تفسيره (٢٩/ ١٥)، وفي التاريخ (١/ ٣٤)، وابن بطة (٢/ ١٠٥)، وقد رواه أبو يعلى (١٢٦/ ١) والبيهقي في «الأسماء والصفات» (ص ٢٧١) من طريق أحمد: حدثنا عبد الله بن المبارك قال: حدثنا رباح ابن زيد عن عمر ابن حبيب عن القاسم بن أبي بزة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعاً مختصراً بلفظ «إن أول شيء خلقه الله تعالى القلم وأمره أن يكتب كل شيء يكون».

(٣) إسناده صحيح: أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة (٢/ ٤٠١)، والطبري في تفسيره (٢٩/ ١٤)، وفي التاريخ (١/ ٣٣)، والحاكم (٢/ ٤٩٨)، والبيهقي في الإسماء والصفات (٢/ ١١٧-١١٨)، وابن بطة (٢/ ١٠٧).

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ: وَفِي حَدِيثِ آدَمَ مَعَ مُوسَى عَلَيْهِمَا السَّلَامُ حُجَّةٌ قَوِيَّةٌ أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى، لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ، وَسَنَذْكُرُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

١٩٩ - حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الصَّقَرِ الشَّكْرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ الْحِزَامِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ.

٢٠٠ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي دَاوُدَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ الْمِصْرِيُّ، وَأَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ.

٢٠١ - وَأَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مَسْعُودٍ أَحْمَدُ بْنُ الْفَرَاتِ قَالَ: أَصْبَغُ بْنُ الْفَرَجِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «إِنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: يَا رَبِّ، أَرْنَا آدَمَ الَّذِي أَخْرَجْنَا مِنَ الْجَنَّةِ، فَأَرَاهُ اللَّهُ تَعَالَى آدَمَ، فَقَالَ: أَنْتَ أَبُوْنَا آدَمَ؟ فَقَالَ لَهُ آدَمُ: نَعَمْ، قَالَ: أَنْتَ الَّذِي نَفَخَ اللَّهُ فِيكَ مِنْ رُوحِهِ، وَعَلَّمَكَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا، وَأَمَرَ مَلَائِكَتَهُ فَسَجَدُوا لَكَ؟ قَالَ: نَعَمْ قَالَ: فَمَا حَمَلَكَ عَلَى أَنْ أَخْرَجْتَنَا وَنَفْسَكَ مِنَ الْجَنَّةِ؟ قَالَ لَهُ آدَمُ: وَمَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: أَنَا مُوسَى قَالَ: أَنْتَ نَبِيُّ بَنِي إِسْرَائِيلَ، أَنْتَ الَّذِي كَلَّمَكَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ، وَلَمْ يَجْعَلْ بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ رَسُولًا مِنْ خَلْقِهِ؟ قَالَ: نَعَمْ قَالَ: فَمَا وَجَدْتَ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ ذَلِكَ كَانَ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى قَبْلَ أَنْ أُخْلَقَ؟ قَالَ نَعَمْ قَالَ: فَلِمَ تَلُومُنِي فِي شَيْءٍ سَبَقَ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى فِيهِ الْقَضَاءُ قَبْلِي؟ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ ذَلِكَ: «فَحَجَّجَ آدَمُ مُوسَى»<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه أبو داود (٢٢٦/٤)، رقم (٤٧٠٢)، وأبو يعلى رقم (٢٤٣)، وابن خزيمة في التوحيد (ص ٩٤)، والبيهقي في الأسماء والصفات (ص ١٩٣) والحديث صححه ابن منده في الرد على الجهمية (٦٨)، وقال ابن عبد البر في الاستذكار (٧/٢٦١): حسن صحيح الألفاظ والسياقة، وصححه ابن تيمية في تلييس الجهمية (٨/٩٣)، وقال العلامة الألباني في الصحيحة (١٧٠٢): هذا إسناد حسن، رجاله ثقات رجال الشيخين غير هشام بن سعد وهو صدوق له أوهام، وقد حسنه ابن تيمية في أول رسالته في «القدر». والحديث في «الصحيحين» وغيرهما من حديث أبي هريرة مختصرا. قوله: «فحجج آدم موسى» أي غلبه بالحجة. واعلم أن العلماء قد اختلفوا في توجيه ذلك، وأحسن ما وقفت عليه ما أفاده شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى، إنما هو أن موسى لأمه على ما فعل لأجل ما حصل لذريته من المصيبة بسبب أكله من الشجرة، لا لأجل حق الله في الذنب، فإن آدم كان قد تاب من الذنب، وموسى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يعلم أن بعد التوبة والمغفرة لا يبقى ملام على الذنب، ولهذا قال: «فما

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ: فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَيْنَ مَوْضِعُ الْحُجَّةِ فِيمَا قُلْتَ؟ قِيلَ لَهُ: قَوْلُ آدَمَ لِمُوسَى: أَنْتَ الَّذِي كَلَّمَكَ اللَّهُ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ، وَلَمْ يَجْعَلْ بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ رَسُولًا مِنْ خَلْقِهِ؟ وَإِنَّمَا كَانَ بَيْنَهُمَا الْكَلَامُ فَدُلَّ عَلَى أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ، إِذْ قَالَ: «لَمْ يَجْعَلْ بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ رَسُولًا، مِنْ خَلْقِهِ» فَتَفَهَّمُوا هَذَا تَفَقُّهُوا إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

٢٠٢ - حَدَّثَنَا ابْنُ مَخْلَدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ قَالَ سَمِعْتُ إِسْحَاقَ بْنَ رَاهُوَيْهَ، وَهَنَادَ بْنَ السَّرِيِّ، وَعَبْدَ الْأَعْلَى بْنَ حَمَّادٍ، وَعُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، وَحَكِيمَ بْنَ سَيْفٍ الرَّقِّيَّ، وَأَيُّوبَ بْنَ مُحَمَّدٍ، وَسَوَّارَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، وَالرَّبِيعَ بْنَ سُلَيْمَانَ، صَاحِبَ الشَّافِعِيِّ وَعَبْدَ الْوَهَّابِ بْنَ عَبْدِ الْحَكَمِ، وَمُحَمَّدَ بْنَ الصَّبَّاحِ، وَعُثْمَانَ بْنَ أَبِي شَيْبَةَ، وَمُحَمَّدَ بْنَ بَكَّارَ بْنَ الرِّيَّانِ، وَأَحْمَدَ بْنَ جَوَّاسٍ الْحَنْفِيَّ، وَوَهْبَ بْنَ بَقِيَّةٍ، وَمَنْ لَا أَحْصِيَهُمْ مِنْ عُلَمَائِنَا، كُلُّ هَؤُلَاءِ سَمِعْتُهُمْ يَقُولُونَ: الْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ، وَبَعْضُهُمْ قَالَ: غَيْرُ مَخْلُوقٍ<sup>(١)</sup>.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ: فِيمَا ذَكَرْتُ مِنْ هَذَا الْبَابِ بَلَاغُ لِمَنْ عَقَلَ وَسَلِمَ لَهُ دِينُهُ، وَاللَّهُ الْمُوفِّقُ لِكُلِّ رَشَادٍ<sup>(٢)</sup>.

= حملك على أن أخرجتنا و نفسك من الجنة ؟، لم يقل : لماذا خالفت الأمر ؟ والناس مأمورون عند المصائب التي تصيبهم بأفعال الناس أو بغير أفعالهم بالتسليم للقدر وشهود الربوبية ... فراجع كلامه في ذلك فإنه مهم جدا في الرسالة المذكورة وفي «كتاب القدر» من «الفتاوى» المجلد الثامن وكلام غيره في «مرقاة المفاتيح» (١/١٢٣ - ١٢٤).

(١) إسناده صحيح : أخرجه أبو داود في مسائل الإمام أحمد (ص ٢٦٦).

(٢) الذي يجب علينا أن نعتقده نحن المسلمين ، هو ما جاءنا من الله ﷻ ، وما أخبرنا رسول الله ﷺ ، فقد أخبرنا الله ﷻ أنه يتكلم قال تعالى : ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٨٧] وقال تعالى : ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾ [النساء: ١٢٢].

ففي هاتين الآيتين إثبات أن الله يتكلم ، وأن كلامه صدق ، وحق ، ليس فيه كذب بوجه من الوجوه . وقال تعالى : ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَحْيَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ١٦٦] ففي هذه الآية أن الله يقول ، وأن قوله مسموع فيكون بصوت ، وأن قوله كلمات وجمل ، والدليل على أنه بحرف قول الله تعالى : ﴿يَمُوسَى﴾ [١١-١٢] فإن هذه الكلمات حروف وهي من كلام الله . والدليل على أنه بصوت قوله تعالى : ﴿وَنَدَيْنَاهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَفَرَّقْنَاهُ يَمِينًا﴾ [مريم: ٥٢] ، والنداء والمناجاة لا تكون إلا بصوت .

= ولهذا كانت عقيدة أهل السنة والجماعة أن الله يتكلم بكلام حقيقي متى وكيف شاء بما شاء بحرف وصوت لا يماثل أصوات المخلوقين ، والدليل على أنه لا يماثل أصوات المخلوقين ، قوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] ، فعرف ابتداء أن هذه العقيدة هي عقيدة أهل السنة والجماعة ، وأهل السنة والجماعة يعتقدون أن القرآن كلام الله ، ومن الأدلة على هذا الاعتقاد قول الله تعالى : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦] والمراد القرآن بالاتفاق ، وأضاف الكلام إلى نفسه فدل على أن القرآن كلامه .

وعقيدة أهل السنة والجماعة أن القرآن كلام الله منزل غير مخلوق منه بدأ وإليه يعود . والأدلة على أنه منزل ما يأتي : قول الله ﷻ : ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾ [البقرة: ١٨٥] ، وقوله تعالى : ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: ١] ، وقوله : ﴿وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكِنٍ وَنَزَّلْنَاهُ نَزِيلًا﴾ [الإسراء: ١٠٦] ، قوله : ﴿وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَكَاتٍ آيَةً وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفَتِّرٌ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [١١] قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ لِيُثَبِّتَ الَّذِينَ آمَنُوا وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ [١٢] وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِمَا نَزَّلَ الْقُرْآنَ بِإِذْنِهِ أَفَعَبَكُمُ هَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾ [النحل: ١٠١-١٠٣] . والذي يدل آية مكان آية هو الله سبحانه وتعالى .

والأدلة على أنه غير مخلوق قوله تعالى : ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤] فجعل الخلق شيئا والأمر شيئا آخر لأن العطف يقتضي المغايرة والقرآن من الأمر بدليل قوله تعالى : ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَنُ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا تَهْدِي بِهِ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيكَ﴾ [الشورى: ٥٢] ، فإذا كان القرآن أمرا وهو قسيم للخلق ، صار غير مخلوق ، لأنه لو كان مخلوقا ما صح التقسيم فهذا هو الدليل من القرآن .

والدليل العقلي أن نقول القرآن كلام الله والكلام ليس عينا قائمة بنفسها حتى يكون باثنا من الله ولو كان عينا قائمة بنفسها باثنة من الله لقلنا إنه مخلوق لكن الكلام صفة للمتكلم فإذا كان صفة للمتكلم به وكان من الله كان غير مخلوق لأن صفات الله ﷻ كلها غير مخلوقة . فيجب علينا أن نعتقد ذلك ونوقن به ، ولا نحرف آيات الله ﷻ عن مرادها ، فإنها صريحة الدلالة على أن القرآن منزل من عند الله ، ولذلك قال الإمام الطحاوي رحمه الله : «وإن القرآن كلام الله منه بدأ بلا كيفية قولا ، وأنزله على رسوله وحيا ، وصدقه المؤمنون على ذلك حقا ، وأيقنوا أنه كلام الله تعالى بالحقيقة ليس بمخلوق ككلام البرية ، فمن سمعه فزعم أنه كلام البشر فقد كفر وقد ذمه الله وعابه وأوعده بسقر حيث قال تعالى : ﴿سَأُصْلِبُ سَفْرًا﴾ [المائدة: ٢٦] ، فلما أوعده بسقر لمن قال : ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾ [المائدة: ٢٥] علمنا وأيقنا أنه قول خالق البشر ولا يشبه قول البشر .

وهذه المسألة وهي مسألة القرآن وكون القرآن كلام الله ﷻ منزل غير مخلوق ، هذه أكبر المسائل التي





= اختلف فيها المنتسبون إلى القبلية. ولأجلها وكثرة الكلام فيها سمي أهل الكلام بأهل الكلام. فهي مسألة شرقت وغربت في القرن الثاني الهجري، وكثر الكلام فيها وإثبات ذلك ونفيه؛ يعني إثبات أن القرآن كلام الله وأن الله يتكلم حقيقة وما أشبه ذلك، والكلام في نفي ذلك، حتى صارت عنوانا على الانحراف في التوحيد بما سمي بعلم الكلام.

ومما ينبغي أن يعلم أن نشأة القول بخلق القرآن كانت على يد الجعد بن درهم وقد ابتلي بطائفة من منكري وجود الإله - وحبروه فيما أوردوا عليه من الأسئلة، فقالوا له: أقم لنا برهانا عقليا على أن الله - أو على أن هذا الخلق له رب وله خالق وأنه موجود. فتحير ونظر في هذه المسألة، ثم قال لهم: وجدتها.

فأقام البرهان بما يسمى عند أهله بحلول الأعراض في الأجسام. وهو أصل الانحراف في مذهب الجهمية ثم المعتزلة ثم الأشاعرة والماتريدية. ولهذا السلف ينسبون كل من انحرف في الصفات إلى جهم فيقولون هو جهمي؛ لأنه ما انحرف إلا بموافقة لجهم في هذا الأصل الذي أصله وانحرف به عن منهج السلف. وهذه المسألة أو هذا البرهان الباطل - هو ليس ببرهان بل هو دليل باطل - قال في تقريره: إن الجسم تحل فيه الأعراض - الجسم هو المتحيز: كتاب متحيز، كرسي متحيز، مبنى متحيز، إلى آخره - الأجسام تحل فيها الأعراض.

والأعراض مثل البرودة، الحرارة، مثل الارتفاع، الانخفاض، مثل الطول، العرض، العمق، مثل الحركة فيه والتحرك إلى آخره، هذه الأشياء معلوم أنها لا توجد بنفسها وإنما وجدت بالجسم. والجسم حلت فيه هذه الأعراض دون اختياره، فهذا صار هذا الجسم جسما محتاجا إلى العرض، لأن العرض وحده لا يقوم بنفسه وإنما يقوم بالأجسام. وحلول الأعراض بالأجسام دل على أنها مخلوقة وعلى أنها محتاجة لهذه الأشياء التي تميزها عن غيره وتصلح معها للوجود. فلهذا صار الجسم قابلا لحلول الأعراض فيه. وصار إذا الجسم محتاجا لغيره فصار إذا مخلوقا موجدا.

إذا تبين هذا، قالوا له هذا دليل صحيح في أن الجسم لم يوجد نفسه - يعني الجسم المعين، العين المعينة هذه - لم يوجد نفسه وأنه موجود واقتنعوا بهذا البرهان مع أنه في حقيقته غير مقنع وغير مستقيم، فأثبت لهم وجود خالق، وجود رب لهذه الأشياء. فلما نظروا في هذا قالوا له: هذا دليل صحيح، فصف لنا ربك.

كان جهم فقيها عنده علم بالكتاب والسنة، ولما سأله هذا السؤال، نظر في الصفات التي جاءت في الكتاب والسنة فتحير في أنه لو أثبت هذه الصفات لعادت على هذا الدليل الذي لم يجد غيره في إثبات وجود الله عادت عليه بالإبطال.

= لأنه وجد في الكتاب والسنة أن من الصفات الاستواء، من الصفات العلو، من الصفات الرحمة، من الصفات الانتقام، من الصفات الإعطاء، من الصفات الغضب، من الصفات الرضا إلى آخره، وهذه كلها معاني لا تقوم بنفسها، وهي تأتي وتذهب يعني من حيث هي. فلهذا قال إنه لو قال لهم إن صفات الرحمن ﷻ هي التي جاءت في الكتاب والسنة على ظاهرها فإنه يعود إلى أن يقال له: إذا فالذي يتصف بهذه الصفات هو محتاج، إذا هو مثل الجسم فهو جسم كالأجسام.

فلهذا قال لهم إن الله سبحانه لا صفة له إلا صفة الوجود المطلق. وعلى هذا الأصل مشى جهم في نفي الكلام ونفي جميع الصفات، حتى أسماء الرحمن ﷻ يفسرها بالآثار المخلوقة.

جاء بعده المعتزلة فقالوا هذا البرهان صحيح، ولكن ثم صفات دل عليها العقل لا يمكن أن يكون الرب ﷻ موجودا دون هذه الصفات.

جاء الأشاعرة وقالوا كلام المعتزلة صحيح لكن الصفات أكثر من الثلاث التي أثبتها المعتزلة فهي سبع وتؤول إلى عشرين عندهم.

بعد ذلك جاء الماتريدية وقالوا الصفات ثمان، لابد من زيادة على السبع صفة التكوين وهكذا. إذا منشأ الضلال في هذه المسألة هو هذا البرهان الباطل على وجود الله ﷻ الذي جعل فيه دليل الأعراض هو الدليل على حدوث الأجسام، ومنه أبطل وصف الله ﷻ بصفاته ونفى الكلام. وهذه المسألة هي أعظم المسائل التي بحث فيها لأنه ورثها جهم من الجعد بن درهم وكانت أصل المسائل التي يفكر فيها من جهة الصفات، فلما أقام برهانه صارت هذه المسألة أو هذه الصفة من أوائل الصفات التي نفاها لأجل إقامة برهانه واستقامته.

والمخالفون لأهل السنة في القرآن سبع طوائف ذكرهم شيخ الإسلام ابن تيمية في المنهاج وابن القيم في الصواعق وهذا نصه، قال رحمه الله تعالى:

«فصل. اختلف أهل الأرض في كلام الله تعالى، فذهب «الانحادي» القائلون بوحدة الوجود أن كل كلام في الوجود كلام الله نظمه ونثره وحقه وباطله سحره وكفره، والسب والشتم والهجر والفحش وأضداده كله عين كلام الله تعالى القائم به كما قال عارفهم:

وكل كلام في الوجود كلامه سواء علينا نثره ونظامه

وهذا المذهب مبني على أصلهم الذي أصلوه، وهو أن الله سبحانه هو عين هذا الوجود، فصفاته هي صفات الله وكلامه هو كلام الله وأصل هذا المذهب إنكار مسألة المبينة والعلو، فإنهم لما أصلوا أن الله تعالى غير مبين لهذا العالم المحسوس صاروا بين أمرين لا ثالث لهما إلا المكابرة: أحدهما: أنه معدوم لا وجود له، إذ لو كان موجودا لكان إما داخل العالم وإما خارجا عنه، وهذا معلوم بالضرورة،



فإنه إذا كان قائما بنفسه فإما أن يكون مباينا للعالم أو محايثا له إما داخلا فيه وإما خارجا عنه. الأمر الثاني : أن يكون هو عين هذا العالم، فإنه يصح أن يقال فيه حيثنذ أنه لا داخل العالم ولا خارجه ولا مباينا له ولا حالا فيه، إذ هو عينه، والشيء لا يباين نفسه ولا يحايثها، فرأوا أن هذا خير من إنكار وجوده والحكم عليه بأنه معدوم، ورأوا أن الفرار من هذا إلى إثبات موجود قائم بنفسه لا داخل العالم ولا خارجه ولا متصل به ولا منفصل عنه ولا مباين له ولا محايث ولا فوقة ولا عن يمينه ولا عن يساره ولا خلفه ولا أمامه فرارا إلى ما لا يسيغه عقل ولا تقبله فطرة ولا تأتي به شريعة. ولا يمكن أن يقر برب هذا شأنه إلا على أحد وجهين لا ثالث لهما: أحدهما : أن يكون ساريا فيه حالا فيه فهو في كل مكان بذاته، وهو قول جميع الجهمية الأقدمين. الوجه الثاني : أن يكون وجوده في الذهن لا في الخارج فيكون وجوده سبحانه وجودا عقليا إذ لو كان موجودا في الأعيان لكان إما عين هذا العالم أو غيره، ولو كان غيره لكان إما باثنا عنه أو حالا فيه وكلاهما باطل، فثبت أنه عين هذا العالم فله حيثنذ كل اسم حسن وقبيح وكل صفة كمال ونقص وكل كلام حق وباطل، نعوذ بالله من ذلك.

المذهب الثاني : مذهب «الفلاسفة» المتأخرين أتباع أرسطو، وهم الذين يحكي ابن سينا والفارابي والطوسي قولهم: إن كلام الله فيض فاض من العقل الفعال على النفوس الفاضلة الزكية بحسب استعدادها، فأوجب لها ذلك الفيض تصورات وتصديقات بحسب ما قبلته منه. ولهذه النفوس عندهم ثلاث قوى: قوة التصور، وقوة التخيل، وقوة التعبير. فتدرك بقوة تصورها من المعاني ما يعجز عن غيرها، وتدرك بقوة تخيلها شكل المعقول في صورة المحسوس، فتتصور المعقول صورة نورانية تخاطبها وتكلمها بكلام تسمعه الأذان، وهو عندهم كلام الله، ولا حقيقة له في الخارج وإنما ذلك كله من القوة الخيالية الوهمية قالوا وربما قويت هذه القوة على إسماع ذلك الخطاب لغيرها، وتشكيل تلك الصورة العقلية لعين الرائي، فيرى الملائكة ويسمع خطابهم، وكل ذلك من الوهم والخيال لا في الخارج. فهذا أصل هؤلاء في إثبات كلام الرب وملائكته ورسله وأنبيائه، والأصل الذي قادهم إلى هذا عدم الإقرار بالرب الذي عرفت به الرسل ودعت إليه، وهو القائم بنفسه المباين لخلقه العالي فوق سمواته فوق عرشه الفعال لما يريد بقدرته ومشيتته العالم بجميع المعلومات القادر على كل شيء، فهم أنكروا ذلك كله.

المذهب الثالث : مذهب «الجهمية» النفاة لصفات الرب تعالى القائلين: إن كلامه مخلوق ومن بعض مخلوقاته فلم يقم بذاته سبحانه، فاتفقوا على هذا الأصل واختلفوا في فروعه. قال الأشعري في كتاب المقالات: اختلفت المعتزلة في كلام الله تعالى هل هو جسم أو ليس بجسم، وفي خلقه على ستة أقاويل: فالفرقة الأولى منهم يزعمون أن كلام الله جسم وأنه مخلوق وأنه لا شيء إلا جسم. والفرقة الثانية زعموا أن كلام الخلق عرض وهو حركة؛ لأنه لا عرض عندهم إلا الحركة، وأن كلام الخالق جسم وأن ذلك الجسم صوت منقطع مؤلف مسموع وهو فعل الله وخلق، وهذا قول أبي الهذيل

= وأصحابه. وأحال النظام أن يكون كلام الله في أماكن كثيرة أو مكانين في وقت واحد، وزعم أنه في المكان الذي خلق فيه. والفرقة الثالثة من المعتزلة تزعم أن القرآن مخلوق لله وأنه عرض وأنه يوجد في أماكن كثيرة في وقت واحد إذا تلاه تال فهو يوجد مع تلاوته، وإذا كتبه وجد مع كتابته، وإذا حفظه وجد مع حفظه، وهو يوجد في الأماكن بالتلاوة والحفظ والكتابة ولا يجوز عليه الانتقال والزوال. والفرقة الرابعة يزعمون أن كلام الله ﷻ عرض وأنه مخلوق، وأحالوا أن يوجد في مكانين في وقت واحد وزعموا أن المكان الذي خلقه الله تعالى فيه محال انتقاله وزواله منه ووجوده في غيره، وهذا قول جعفر بن حرب وأكثر البغداديين. الفرقة الخامسة أصحاب معمر يزعمون أن القرآن عرض، والأعراض عندهم قسمان: قسم منهما يفعله الأحياء، وقسم منهما يفعله الأموات ومحال أن يكون ما يفعله الأموات فعلا للأحياء، والقرآن مفعول وهو عرض ومحال أن يكون الله فعله في الحقيقة؛ لأنهم يحيلون أن تكون الأعراض فعلا لله وزعموا أن القرآن فعل للمحل الذي يسمع منه إذا سمع من الشجرة فهو فعل لها، وحيث سمع فهو فعل المحل الذي حل فيه. الفرقة السادسة يزعمون أن كلام الله عرض مخلوق وأنه يوجد في أماكن كثيرة في وقت واحد، وهذا قول الإسكافي. واختلفت المعتزلة في كلام الله هل يبقى؟ فقالت فرقة منه: يبقى بعد خلقه، وقالت فرقة أخرى: لا يبقى، وإنما يوجد في الوقت الذي خلقه الله ثم يعدم بعد ذلك. وهذا المذهب هو من فروع ذلك الأصل الباطل المخالف لجميع كتب الله ورسله ولصريح المعقول والفطر من جحد صفات الرب وتعطيل حقائق أسمائه وصفاته ونفي قيام الأفعال به، فلما أصلوا أنه لا يقوم به وصف ولا فعل كان من فروع هذا الأصل أنه لم يتكلم بالقرآن ولا بغيره، وأن القرآن مخلوق، وطرد ذلك إنكار ربوبيته وإلهيته فإن ربوبيته سبحانه إنما تتحقق بكونه فعلا مدبرا متصرفا في خلقه يعلم ويقرر ويريد ويسمع ويبصر، فإذا انتفت عنه صفة الكلام انتفى الأمر والنهي ولوازهما وذلك ينفي حقيقة الإلهية، فطرد ما أصلوه أن الله سبحانه ليس برب العالمين ولا إله فضلا عن أن يكون لا رب غيره ولا إله سواه.

المذهب الرابع: مذهب «الكلائية» أتباع عبد الله بن سعيد بن كلاب أن القرآن معنى قائم بالنفس لا يتعلق بالقدرة والمشيئة، وأنه لازم لذات الرب كلزوم الحياة والعلم، وأنه لا يسمع على الحقيقة، والحروف والأصوات حكاية له دالة عليه وهي مخلوقة، وهي أربعة معاني في نفسه: الأمر والنهي والخبر والاستفهام، فهي أنواع لذلك المعنى القديم الذي لا يسمع، وذلك المعنى هو المتلو المقروء، وهو غير مخلوق، والأصوات والحروف هي تلاوة العباد وهي مخلوقة. وهذا المذهب أول من يعرف أنه قال به ابن كلاب وبناء على أن الكلام لا بد أن يقوم بالمتكلم، والحروف والأصوات حادثة فلا يمكن أن تقوم بذات الرب تعالى؛ لأنه ليس محلا للحوادث، فهي مخلوقة منفصلة عن الرب، والقرآن اسم لذلك المعنى وهو غير مخلوق.

المذهب الخامس: مذهب «الأشعري» ومن وافقه أنه معنى واحد قائم بذات الرب تعالى؛ لأنه ليس

= بحرف ولا صوت ولا يتقسم ولا له أبعاد ولا له أجزاء وهو عين الأمر وعين النهي وعين الخبر وعين الاستخبار، الكل واحد، وهو عين التوراة وعين الإنجيل والقرآن والزبور، وكونه أمراً ونهياً وخبراً واستخباراً صفات لذلك المعنى الواحد لا أنواع له، فإنه لا يتقسم بنوع ولا جزء وكونه قرآناً وتوراة وإنجيلاً تقسيم للعبارات عنه لا لذاته، بل إذا عبر عن ذلك المعنى بالعربية كان قرآناً، وإذا عبر عنه بالعبرانية كان توراة، وإن عبر عنه بالسريانية كان إنجيلاً والمعنى واحد وهذه الألفاظ عبارة عنه ولا يسميها حكاية، وهي خلق من المخلوقات، وعنده لم يتكلم الله بهذا الكلام العربي ولا سمع من الله، وعنده ذلك المعنى سمع من الله حقيقة ويجوز أن يرى ويشم ويداق ويلمس ويدرك بالحواس الخمس، إذ المصحح عنده لإدراك الحواس هو الوجود، فكل وجود يصح تعلق الإدراكات كلها به كما قرره في مسألة رؤية من ليس في جهة الرائي وأنه يرى حقيقة وليس مقابلاً للرائي. هذا قولهم في الرؤية وذلك قولهم في الكلام. والبلية العظمى نسبة ذلك إلى الرسول ﷺ وأنه جاء بهذا ودعا إليه الأمة وأنهم أهل الحق ومن عداهم أهل الباطل. وجمهور العقلاء يقولون: إن تصور هذا المذهب كاف في الجزم بطلانه، وهو لا يتصور إلا كما تتصور المستحيلات الممتنعات. وهذا المذهب مبني على مسألة إنكار قيام الأفعال والأمور الاختيارية بالرب تعالى ويسمونها مسألة حلول الحوادث وحقيقتها إنكار أفعاله وربوبيته وإرادته ومشيتته.

وأقول والحق يقال: لا نشك أن ابن القيم وشيخه ابن تيمية رحمهما الله تعالى من أعلم من صنف في المقالات والملل والنحل وأدراهم بمواردها ومصادرها وأبصرهم برد الباطل منها وإدحاضه وأوفاهم تقريراً لمذهب السلف أهل السنة والجماعة وأشدّهم تمسكاً به ونصرة له وأكملهم تحريراً لبراهينه عقلاً ونقلاً، وأكثرهم اشتغالاً بهذا الباب وتنقياً عن عامل البدع فيه واجتثاثاً لأصولها، ولكن هذا الذي ذكره رحمه الله تعالى عن الأشعري في مسألة القرآن هو الذي وجدناه عن يتسبب إلى الأشعري ويسمون أنفسهم أهل الحق ويقرون ذلك ويكررونه في كتبهم ويناطرون عليه. وأما أبو الحسن الأشعري نفسه رحمه الله تعالى فالذي قرره في كتابه «الإبانة» الذي هو من آخر ما صنف هو قول أهل الحديث ساقه بحروفه وجاء به برمته واحتج فيه ببراهينهم العقلية والنقلية، ثم نقل أقوال الأئمة في ذلك كأحمد بن حنبل ومالك بن أنس والشافعي وأصحابه والحمدادين والسفيانيين وعبد العزيز بن الماجشون والليث بن سعد وهشام وعيسى بن يونس وحفص بن غياث وسعد بن عامر وعبد الرحمن بن مهدي وأبي بكر بن عياش ووكيع وأبي عاصم النبيل ويعلى بن عبيد ومحمد بن يوسف وبشر بن المفضل وعبد الله بن داود وسلام بن أبي مطيع وابن المبارك وعلي بن عاصم وأحمد بن يونس وأبي نعيم وقيصة بن عقبة وسليمان بن داود وأبي عبيد القاسم بن سلام وغيرهم، ولولا خوف الإطالة لسقنا فصول كلامه بحروفه، فإنه وإن أخطأ في تأويل بعض الآيات وأجمل في بعض المواضع فكلامه يدل على أنه مخالف للمتسبين إليه من المتكلمين في مسألة القرآن كما هو مخالف لهم في إثباته

الاستواء والنزول والرؤية والوجه واليدين والغضب والرضا وغير ذلك، وقد صرح في مقالاته بأنه قائل بما قال الإمام أحمد بن حنبل وأئمة الحديث معتقد ما هم عليه مثبت لما أثبتوه محرم ما أحدث المتكلمون من تحريف الكلم عن مواضعه وصرف اللفظ عن ظاهره وإخراجه عن حقيقته، وبالجمله فينه وبين المنتسبين إليه بن يعيد بل هو بريء منهم وهم منه برآء، والموعود الله وكفى بالله حسيبا وهو حسبنا ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلا بالله.

قال ابن القيم رحمه الله تعالى: المذهب السادس مذهب «الكرامية» وهو أنه متعلق بالمشيئة والقدرة قائم بذات الرب تعالى، وهو حروف وأصوات مسموعة، وهو حادث بعد أن لم يكن، فهو عندهم متكلم بقدرته ومشيئته بعد أن لم يكن متكلمًا، كما يقوله سائر فرق المتكلمين أنه فعل بقدرته ومشيئته بعد أن لم يكن فاعلا، كما ألزموا به الكرامية في مسألة الكلام فهو لازم لهم في مسألة الفعل، والكرامية أقرب إلى الصواب منهم، فإنهم أثبتوا كلاما وفعلًا حقيقة قائمين بذات المتكلم الفاعل، وجعلوا لها أولا فرارا من القول بحوادث لا أول لها، ومنازعوهم أبطلوا حقيقة الكلام والفعل وقالوا لم يقم به فعل ولا كلام البتة، وأما من أثبت منهم معنى قائما بنفسه سبحانه فلو كان ما أثبتته مفعولا لكان من جنس الإرادة والعلم لم يكن شيئا خارجا عنهما، فهم لم يثبتوا الله كلاما ولا فعلا، وأما الكرامية فإنهم جعلوه متكلمًا بعد أن لم يكن متكلمًا كما جعله خصومهم فاعلا بعد أن لم يكن فاعلا.

المذهب السابع: مذهب «السالمية» ومن وافقهم من أتباع الأئمة الأربعة وأهل الحديث أنه صفة قديمة قائمة بذات الرب تعالى، لم يزل ولا يزال لا يتعلق بقدرته ومشيئته ومع ذلك هو حروف وأصوات وسور وآيات سمعه جبريل منه وسمعه موسى بلا واسطة ويسمعه سبحانه من يشاء. وإسماعه نوعان: بواسطة وبلا واسطة، ومع ذلك فحروفه وكلماته لا يسبق بعضها بعضا بل هي مقترنة الباء مع السين مع الميم في آن واحد ثم لم تكن معدومة في وقت من الأوقات ولا تعدم بل لم تزل قائمة بذاته سبحانه قيام صفة الحياة والسمع والبصر، وجمهور العقلاء قالوا: إن تصور هذا المذهب كاف في الجزم ببطلانه، والبراهين العقلية والأدلة القطعية شاهدة ببطلان هذه المذاهب كلها وأنها مخالفة لصريح العقل والنقل. والعجب أنها هي الدائرة بين فضلاء العالم لا يكادون يعرفون غيرها. ثم ذكر رحمه الله تعالى قول أتباع الرسل وأطال على ذلك، ثم مسألة تكلم العباد بالقرآن وساق فيه كثيرا من كلام البخاري رحمه الله تعالى في صحيحه، وفي كتاب خلق أفعال العباد؛ لأنه من أحسن الأئمة توضيحا وتفصيلا في هذه المسألة لما جرى عليه من المحنة في شأنها. ثم ذكر الكلام على حروف المعجم وساق فيه أقوال الأئمة. ثم ذكر اللفظية في أثناء ذلك والواقفة. ثم ذكر فصلا في الكتابة له في الرق وغيره، ثم فصلا في السماع، ثم فصلا من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في أول من أظهر إنكار أن الله سبحانه يتكلم بصوت في أثناء المائة الثالثة ابن كلاب وأنكر عليه ذلك أئمة الحديث كأحمد والبخاري وغيرهما. وفي غضون هذه الفصول أبحاث نفيسة لا يستغنى عنها فلتراجع منه ثم قال رحمه الله تعالى:

فصل. منشأ النزاع بين الطوائف أن الرب تعالى هل يتكلم بمشيئته أم كلامه بغير مشيئته؟ على قولين: فقالت طائفة: كلامه بغير مشيئته واختياره. ثم انقسم هؤلاء أربع فرق. قالت فرقة: هو فيض فاض منه بواسطة العقل الفعال على نفس شريفة فتكلمت به كما يقول ابن سينا وأتباعه وينسبونه إلى أرسطو. وفرقة قالت: بل هو معنى قائم بذات الرب تعالى هو به متكلم وهو قول الكلائية ومن تبعهم. وانقسم هؤلاء فرقتين: فرقة قالت: هو معان متعددة في أنفسها أمر ونهي وخبر واستخبار، ومعنى جامع لهذه الأربعة. وفرقة قالت: بل هو معنى واحد بالعين لا ينقسم ولا يتبعض. وفرقة قالت: كلامه هو هذه الحروف والأصوات خلقها خارجة عن ذاته فصار بها متكلماً، وهذا قول المعتزلة، وهو في الأصل قول الجهمية تلقاه عنهم أهل الاعتزال فنسب إليهم. وفرقة قالت: يتكلم بقدرته ومشيئته كلاماً قائماً بذاته سبحانه كما يقوم به سائر أفعاله لكنه حادث النوع، وعندهم أنه صار متكلماً بعد أن لم يكن متكلماً كما قاله من لم نصفهم من المتكلمين أنه صار فاعلاً بعد أن لم يكن فاعلاً. فقول هؤلاء في الفعل المتصل كقول أولئك في الفعل المنفصل، وهذا قول الكرامية. وفرقة قالت: يتكلم بمشيئته، وكلامه سبحانه هو الذي يتكلم به الناس كله حقه وباطله وصدقه وكذبه كما يقوله طوائف الاتحادية. وقال أهل الحديث والسنة: إنه لم يزل سبحانه متكلماً إذا شاء ويتكلم بمشيئته ولم تتحدد له هذه الصفة بل كونه متكلماً بمشيئته هو من لوازم ذاته المقدسة وهو بائن عن خلقه بذاته وصفاته وكلامه ليس متحداً بهم ولا حالاً فيهم. واختلفت الفرق هل يسمع كلام الله على الحقيقة؟ فقالت فرقة: لا يسمع كلامه على الحقيقة، إنما تسمع حكايته والعبارة عنه، وهذا قول الكلائية ومن تبعهم. وقالت بقية الطوائف: بل يسمع كلامه حقيقة. ثم اختلفوا فقالت فرقة: يسمعه كل أحد من الله تعالى، وهذا قول الاتحادية. وقالت فرقة: بل لا يسمع إلا من غيره، وعندهم أن موسى لم يسمع كلام الله منه، فهذا قول الجهمية والمعتزلة. وقال أهل السنة والحديث: يسمع كلامه سبحانه منه تارة بلا واسطة كما سمعه موسى وجبريل وغيرهما، وكما يكلم عباده يوم القيامة ويكلم أهل الجنة ويكلم الأنبياء في الموقف، ويسمع من المبلغ عنه كما سمع الأنبياء الوحي من جبريل تبليغاً عنه وكما سمع الصحابة القرآن من الرسول ﷺ عن الله فسمعوا كلام الله بواسطة المبلغ، وكذلك نسمع نحن بواسطة التالي. فإذا قيل: المسموع مخلوق أو غير مخلوق؟ قيل: إن أردت المسموع عن الله تعالى فهو كلامه غير مخلوق، وإن أردت المسموع من المبلغ ففيه تفصيل؛ إن سألت عن الصوت الذي روي به كلام الله فهو مخلوق، وإن سألت عن الكلام المؤدى بذلك الصوت فهو غير مخلوق. والذين قالوا: إن الله يتكلم بصوت أربع فرق: فرقة قالت: يتكلم بصوت مخلوق منفصل عنه وهم المعتزلة. وفرقة قالت: يتكلم بصوت قديم لم يزل ولا يزال وهم السالمية والاقترانية. وفرقة قالت: يتكلم بصوت حادث في ذاته بعد أن لم يكن وهم الكرامية. وقال أهل السنة والحديث: لم يزل الله تعالى متكلماً بصوت إذا شاء. والذين قالوا لا يتكلم بصوت فرقتان: أصحاب الفيض، والقائلون إن الكلام معنى قائم بالنفس.

## بَابُ ذِكْرِ النَّهْيِ عَنْ مَذَاهِبِ الْوَاقِفَةِ

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ: وَأَمَّا الَّذِينَ قَالُوا: الْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ وَوَقَفُوا فِيهِ وَقَالُوا: لَا نَقُولُ: غَيْرُ مَخْلُوقٍ، فَهَؤُلَاءِ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ مِمَّنْ رَدَّ عَلَى مَنْ قَالَ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ، قَالُوا: هَؤُلَاءِ الْوَاقِفَةُ: مِثْلُ مَنْ قَالَ: الْقُرْآنُ مَخْلُوقٌ وَأَشْرُ؛ لِأَنَّهُمْ شَكُّوا فِي دِينِهِمْ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِمَّنْ يَشْكُ فِي كَلَامِ الرَّبِّ: إِنَّهُ غَيْرُ مَخْلُوقٍ وَأَنَا أَذْكُرُ مَا تَأْدَى إِلَيْنَا مِنْهُ مِمَّنْ أَنْكَرَ عَلَى الْوَاقِفَةِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ.

٢٠٣- حَدَّثَنَا ابْنُ مَخْلَدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ السَّجِسْتَانِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ يَسْأَلُ: هَلْ لَهُمْ رُخْصَةٌ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ: الْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ، ثُمَّ يَسْكُتُ؟ فَقَالَ: وَلَمْ يَسْكُتْ؟ لَوْلَا مَا وَقَعَ فِيهِ النَّاسُ كَانَ يَسَعُهُ السُّكُوتُ، وَلَكِنْ حَيْثُ تَكَلَّمُوا فِيمَا تَكَلَّمُوا، لَا يَشَيْءٌ لَا يَتَكَلَّمُونَ؟<sup>(١)</sup>

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ: مَعْنَى قَوْلِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ فِي هَذَا الْمَعْنَى يَقُولُ: لَمْ يَخْتَلَفْ أَهْلُ الْإِيمَانِ أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى؟ فَلَمَّا جَاءَ جَهْمُ بْنُ صَفْوَانَ فَأَخَذَتْ الْكُفْرَ يَقُولُهُ: الْقُرْآنُ مَخْلُوقٌ لَمْ يَسْعِ الْعُلَمَاءُ إِلَّا الرَّدَّ عَلَيْهِ بِأَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ بِلَا شَكٍّ، وَلَا تَوَقَّفٍ فِيهِ، فَمَنْ لَمْ يَقُلْ غَيْرَ مَخْلُوقٍ سُمِّيَ وَاقِفِيًّا، شَاكًّا فِي دِينِهِ.

٢٠٤- وَحَدَّثَنَا ابْنُ مَخْلَدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ قَالَ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ: وَذَكَرَ رَجُلَيْنِ كَانَا وَقَفَا فِي الْقُرْآنِ، وَدَعَا إِلَيْهِ فَجَعَلَ يَدْعُو عَلَيْهِمَا وَقَالَ لِي: هَؤُلَاءِ فِتْنَةٌ عَظِيمَةٌ، وَجَعَلَ يَذْكُرُهُمَا بِالْمَكْرُوهِ<sup>(٢)</sup>.

= انتهى ما أردنا إيراده من كلامه رحمه الله تعالى وقد أودع هذه الأقوال وغيرها في مسألة القرآن وغيرها في نونيته الشافية الكافية. وأما مذهب أتباع الرسل فقد قدمنا فيه الشفاء الكافي من نصوص الكتاب والسنة وأقوال سلف الأمة بما لا يحتاج معه إلى غيره. وبالله التوفيق. انظر معارج القبول (١/ ٣٧٣)، وشرح الطحاوية للشيخ صالح آل الشيخ (٢/ ٢٣).

(١) إسناده صحيح: أخرجه أبو داود في مسائل الإمام أحمد (ص ٢٦٣-٢٦٤)، والخلال في الإيمان (ق ١٥٤ ب)، والأصبهاني في المحجة (ص ٣٤٠).

(٢) إسناده صحيح: أخرجه أبو داود في مسائل الإمام أحمد (ص ٢٦٤).



قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَرَأَيْتُ أَحْمَدَ سَلَّمَ عَلَيْهِ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ بَغْدَادَ، مِمَّنْ وَقَفَ فِيمَا بَلَغَنِي، فَقَالَ لَهُ: اغْرُبْ، لَا أَرَاكَ تَجِيءُ إِلَى بَابِي فِي كَلَامٍ غَلِيظٍ، وَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَقَالَ لَهُ: مَا أَحْوَجَكَ أَنْ يَصْنَعَ بِكَ مَا صَنَعَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ بِصُبَيْغٍ وَدَخَلَ بَيْتَهُ وَرَدَّ الْبَابَ<sup>(١)</sup>.

٢٠٥ - حَدَّثَنَا ابْنُ مَخْلَدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ قَالَ: سَمِعْتُ إِسْحَاقَ بْنَ رَاهَوِيَةَ يَقُولُ: مَنْ قَالَ لَا أَقُولُ الْقُرْآنَ غَيْرُ مَخْلُوقٍ فَهُوَ جَهْمِي<sup>(٢)</sup>.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَسَمِعْتُ قُتَيْبَةَ بْنَ سَعِيدٍ: وَقِيلَ لَهُ الْوَاقِفَةُ، فَقَالَ: هَؤُلَاءِ الْوَاقِفَةُ شَرٌّ مِنْهُمْ، يَعْنِي مِمَّنْ قَالَ: الْقُرْآنُ مَخْلُوقٌ<sup>(٣)</sup>.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَسَمِعْتُ عُثْمَانَ بْنَ أَبِي شَيْبَةَ يَقُولُ: هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: الْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ وَيَسْكُتُونَ شَرٌّ مِنْ هَؤُلَاءِ، يَعْنِي مِمَّنْ قَالَ: الْقُرْآنُ مَخْلُوقٌ<sup>(٤)</sup>.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَسَأَلْتُ أَحْمَدَ بْنَ صَالِحٍ: عَمَّنْ قَالَ: الْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ، وَلَا يَقُولُ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَلَا مَخْلُوقٍ؟ فَقَالَ: هَذَا شَاكٌ، وَالشَّاكُ كَافِرٌ<sup>(٥)</sup>.

٢٠٦ - وَحَدَّثَنَا ابْنُ مَخْلَدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ قَالَ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ، يَقُولُ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ مُقَاتِلِ الْعَبَّادَانِيَّ وَكَانَ مِنْ خِيَارِ الْمُسْلِمِينَ يَقُولُ فِي الْوَاقِفَةِ: هُمْ عِنْدِي شَرٌّ مِنَ الْجَهْمِيَّةِ<sup>(٦)</sup>.

٢٠٧ - حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّنْدَلِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ زِيَادٍ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو طَالِبٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَمَّنْ أَمْسَكَ فَقَالَ: لَا أَقُولُ: لَيْسَ هُوَ مَخْلُوقًا، إِذَا

(١) أخرجه أبو داود في مسائل الإمام أحمد (ص ٢٦٣-٢٦٤)، والخلال عن أبي داود في الإيمان (ق ١٥٧).

(٢) إسناده صحيح: أخرجه أبو داود في مسائل الإمام أحمد (ص ٢٧٠).

(٣) أخرجه أبو داود في مسائل الإمام أحمد (ص ٢٧٠)، والخلال عن أبي داود في الإيمان (ق ١٥٦ ب).

(٤) أخرجه أبو داود في مسائل الإمام أحمد (ص ٢٧١)، والخلال عن أبي داود في الإيمان (ق ١٥٦ ب).

(٥) أخرجه أبو داود في مسائل الإمام أحمد (ص ٢٧١)، والخلال عن أبي داود في الإيمان (ق ١٥٦ ب).

بدون زيادة (والشاك كافر).

(٦) إسناده حسن: أخرجه أبو داود في مسائل الإمام أحمد (ص ٢٧١)، والخلال عن أبي داود في الإيمان

(ق ١٥٦ ب).

لَقِينِي فِي الطَّرِيقِ وَسَلَّمْ عَلَيَّ، أُسَلِّمْ عَلَيْهِ؟ قَالَ: لَا تُسَلِّمْ عَلَيْهِ، وَلَا تُكَلِّمُهُ، كَيْفَ يَعْرِفُهُ النَّاسُ إِذَا سَلَّمْتَ عَلَيْهِ؟ وَكَيْفَ يَعْرِفُ هُوَ أَنَّكَ مُنْكَرٌ عَلَيْهِ؟ فَإِذَا لَمْ تُسَلِّمْ عَلَيْهِ عَرَفَ الذُّلَّ، وَعَرَفَ أَنَّكَ أَنْكَرْتَ عَلَيْهِ، وَعَرَفَهُ النَّاسُ<sup>(١)</sup>.

٢٠٨- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْوَاسِطِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْحَسَنِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَبِي بَرَّةَ قَالَ: سَمِعْتُ الْمُؤَمَّلَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقُولُ: الْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ، وَلَيْسَ بِمَخْلُوقٍ<sup>(٢)</sup>.

قَالَ ابْنُ أَبِي بَرَّةَ: مَنْ قَالَ: الْقُرْآنُ مَخْلُوقٌ، أَوْ وَقَفَ، وَمَنْ قَالَ: لَنُظْفِي بِالْقُرْآنِ مَخْلُوقٌ، أَوْ شَيْءٌ مِنْ هَذَا، فَهُوَ عَلَى غَيْرِ دِينِ اللَّهِ تَعَالَى، وَدِينِ رَسُولِهِ حَتَّى يَتُوبَ.

(١) إسناده صحيح .

(٢) إسناده ضعيف .

هؤلاء يعرفون بالواقفة: لوقوفهم وإمساكهم عن إطلاق القول بخلق القرآن أو عدم خلقه وهم ثلاثة أصناف: ١- صنف: وقفوا شكًا ولم يتبين لهم الأمر بزعمهم ويطلق عليهم شكّاك، وبعضهم بدع من خالفه. وقد أنكر السلف على هذا الصنف أشد النكير، وعدّوهم من الجهمية، فهذا إمام أهل السنة الإمام أحمد ابن حنبل يقول وقد سئل عن الواقفة: «من كان منهم يخاصم ويعرف بالكلام فهو جهمي». (انظر: السنة/ لعبد الله بن أحمد ص: ٣٦)، ويقول (في كتاب السنة له ص: ٥١) ضمن مجموعة شذرات البلاطين: «وهم شرّ الأصناف وأخبثها، وقد عقد الإمام الدارمي بابًا في الاحتجاج عليهم في كتابه (الردّ على الجهمية ص: ١٠٢-١٠٥)، وقد نقل الإمام اللالكائي في (شرح اعتقاد أصول أهل السنة ص: ٣٢١) عن جماعة من أهل العلم كابن الماجشون وغيره أنهم قالوا: من وقف في القرآن بالشك فهو كافر.

٢- وصنف: سكتوا عن الخوض في ذلك مع اعتقادهم بأن القرآن كلام الله غير مخلوق تورعًا ورأوا أن من كان قبلهم من السلف لم يتكلموا في ذلك. ولمثل هؤلاء يقول الإمام أحمد وقد سئل هل لهم رخصة أن يقول الرجل: كلام الله ثم يسكت فقال ولم يسكت؟ لولا ما وقع فيه الناس كان يسعه السكوت لكن حيث تكلموا فيما تكلموا لأي شيء لا يتكلمون. (انظر: مسائل أحمد لأبي داود ٢٦٤)، فكان الأولى أن يبينوا للناس ولا سيما إذا كانوا من أهل العلم والحديث، لأن الناس بهم يقتدون وإلهم ينظرون.

٣- وصنف جاهل: «وهذا عليه أن يسأل ليتعلم».

ويجمع كل هذه الأصناف ما رواه عبد الله بن أحمد (في كتاب السنة ص ٣٦): «سمعت أبي سئل عن الواقفة فقال أبي: «من كان منهم يخاصم ويعرف بالكلام فهو جهمي، ومن لم يكن يعرف بالكلام بجانب حتى يرجع، ومن لم يكن له علم يسأل حتى يتعلم».

## بَابُ ذِكْرِ اللَّفْظِيَّةِ، وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ هَذَا الْقُرْآنَ حِكَايَةٌ لِلْقُرْآنِ الَّذِي فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ كَذَبُوا

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ: اخْذَرُوا رَحِمَكُمُ اللَّهُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّ لَفْظَهُ بِالْقُرْآنِ مَخْلُوقٌ، وَهَذَا عِنْدَ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَمَنْ كَانَ عَلَى طَرِيقَتِهِ مُنْكَرٌ عَظِيمٌ، وَقَائِلٌ هَذَا مُبْتَدِعٌ، خَبِيثٌ وَلَا يُكَلِّمُ، وَلَا يُجَالِسُ، وَيُحَذِّرُ مِنْهُ النَّاسَ، لَا يَعْرِفُ الْعُلَمَاءُ غَيْرَ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُنَا لَهُ، وَهُوَ أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَمَنْ قَالَ مَخْلُوقٌ، فَقَدْ كَفَرَ، وَمَنْ قَالَ: الْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ وَوَقَفَ فَهُوَ جَهْمِيٌّ، وَمَنْ قَالَ لَفْظِي بِالْقُرْآنِ مَخْلُوقٌ فَهُوَ جَهْمِيٌّ أَيْضًا، كَذَا قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَغَلَطَ فِيهِ الْقَوْلُ جِدًّا وَكَذَا مَنْ قَالَ: إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ الَّذِي يَقْرَأُوهُ النَّاسُ، وَهُوَ فِي الْمَصَاحِفِ حِكَايَةٌ لِمَا فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ، فَهَذَا قَوْلٌ مُنْكَرٌ، يُنْكَرُهُ الْعُلَمَاءُ يُقَالُ لِقَائِلٍ هَذِهِ الْمَقَالَةُ الْقُرْآنُ يُكَذِّبُكَ، وَيَرُدُّ قَوْلَكَ، وَالسُّنَّةُ تُكَذِّبُكَ وَتَرُدُّ قَوْلَكَ.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦] فَأَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى: إِنَّهُ إِنَّمَا يَسْمَعُ النَّاسُ كَلَامَ اللَّهِ، وَلَمْ يَقُلْ: حِكَايَةَ كَلَامِ اللَّهِ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٤]. فَأَخْبَرَ أَنَّ السَّامِعَ إِنَّمَا يَسْمَعُ الْقُرْآنَ، وَلَمْ يَقُلْ: حِكَايَةَ الْقُرْآنِ. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّذِي هُوَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوا أَنْصِتُوا فَلَمَّا قُضِيَ وَلَوْا إِلَى قَوْمِهِمْ مُنْذِرِينَ ﴿١٩﴾ قَالُوا يَنْقُومُنَا إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنْزِلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ وَإِلَى طَرِيقٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الأحقاف: ٢٩، ٣٠] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَوْحَى إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا ﴿١﴾ يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَآمَنَّا بِهِ﴾ [الجن: ١، ٢] وَلَمْ يَقُلْ يَسْتَمِعُونَ حِكَايَةَ الْقُرْآنِ وَلَا قَالَتِ الْجِنُّ: إِنَّا سَمِعْنَا حِكَايَةَ الْقُرْآنِ، كَمَا قَالَ مَنْ ابْتَدَعَ بِدْعَةَ ضَلَالَةٍ، وَآتَى بِخِلَافِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَبِخِلَافِ قَوْلِ الْمُؤْمِنِينَ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَأَقْرَهُوهُ مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ [المزمل: ٢٠].  
قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ: وَهَذَا فِي الْقُرْآنِ كَثِيرٌ لِمَنْ تَدَبَّرَهُ.

- ٢٠٩- وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ»<sup>(١)</sup>.
- ٢١٠- وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ الرَّجُلَ الَّذِي كُنِسَ فِي جَوْفِهِ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْءٌ، كَالْبَيْتِ الْخَرِبِ»<sup>(٢)</sup>.
- ٢١١- وَقَالَ ﷺ: «مَثَلُ الْقُرْآنِ مَثَلُ الْإِبِلِ الْمُعَقَّلَةِ، إِنْ تَعَاهَدَهَا صَاحِبُهَا أَمْسَكَهَا، وَإِنْ تَرَكَهَا ذَهَبَتْ»<sup>(٣)</sup>.
- وَقَالَ ﷺ: «لَا تُسَافِرُوا بِالْقُرْآنِ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ»<sup>(٤)</sup>.
- ٢١٢- وَقَالَ ﷺ فِي حَدِيثٍ آخَرَ: «لَا تُسَافِرُوا بِالْمَصَاحِفِ إِلَى الْعَدُوِّ، فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَنَالُوهَا»<sup>(٥)</sup>.

(١) أخرجه البخاري برقم (٥٠٢٧).

(٢) أخرجه أحمد (٢٢٣/١)، والدارمي (٥٢١/٢)، رقم (٣٣٠٦). والترمذي (١٧٧/٥)، رقم (٢٩١٣)، وابن الضريس في فضائل القرآن (ص ١٥٨ رقم ٣٣٧)، وابن عدي في الكامل (٤٩/٦)، والطبراني (١٠٩/١٢)، رقم (١٢٦١٩)، والحاكم (٧٤١/١)، رقم (٢٠٣٧)، والبيهقي في الشعب (٢٢٨/٢)، رقم (١٩٤٣)، والسهمي في تاريخ جرجان (ص ٤/٢)، والضياء في المختارة (٥٣٧/٩)، رقم (٥٢٥)، والبغوي في «شرح السنة» (٤/٤٤٣) والحديث قال عنه الترمذي: حسن صحيح، وصححه الحاكم فرداه الذهبي بقوله: قابوس لين، قلت ولأجل قابوس بن أبي ظبيان ضعفه ابن القيسراني في الذخيرة (١/٥٥٤)، والمنذري في الترغيب (٢/٣٠٥)، وابن حجر في تخريج المشكاة (٢/٣٧٢)، وضعفه الألباني في ضعيف الترغيب (٨٧١)، وضعفه الحويني في مجلة التوحيد (ذو الحجة/١٤١٧هـ)، وفي فضائل القرآن (ث ٢٨٤)، وقال الأرناؤوط في تحقيق المسند: إسناده ضعيف.

(٣) أخرجه البخاري برقم (٥٠٣١)، ومسلم برقم (٧٨٩).

(٤) أخرجه البخاري برقم (٢٩٩٠)، ومسلم برقم (١٨٦٩).

(٥) هذا اللفظ ورد في حديث عن ابن عمر رضيهما الله عنهما ولفظه (قال: سمعت رسول الله ﷺ ينهى أن يسافر بالمصحف إلى أرض العدو) وهذا الحديث قال عنه الأرناؤوط ومن معه في تحقيق المسند (٩/٣٣٥): حديث صحيح، محمد بن إسحاق - وإن كان مدلسا وقد عنعن - قد توبع، وبقيته رجاله ثقات رجال الشيخين، وأخرجه ابن أبي داود في «المصاحف» (ص ١٨٠) من طريق عبدة، عن محمد بن إسحاق، به، وقال البخاري في كتاب الجهاد، باب كراهية السفر بالمصاحف إلى أرض العدو: وتابعه ابن إسحاق عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، الفتح (٦/١٣٣)، وقد سلف برقم (٤٥٠٧) انتهى. قلت: في ثبوت لفظه (المصحف) هنا وقفة لخشية أن يكون روي الحديث هنا بالمعنى لأن أكثر روايات الحديث فيها القرآن بدل المصحف، والله أعلى وأعلم.

٢١٣- وَقَالَ ﷺ: «لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ: رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ ﷻ الْقُرْآنَ، فَهُوَ يَقُومُ بِهِ آتَاءَ اللَّيْلِ وَآتَاءَ النَّهَارِ»<sup>(١)</sup>.

٢١٤- وَقَالَ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى: قَرَأَ طَهُ، وَبَسَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ آدَمَ بِأَلْفِ عَامٍ، فَلَمَّا سَمِعَتِ الْمَلَائِكَةُ الْقُرْآنَ، قَالُوا: طُوبَى لِأُمَّةٍ يَنْزِلُ عَلَيْهِمْ هَذَا، وَطُوبَى لِأَلْسِنٍ تَتَكَلَّمُ بِهَذَا، وَطُوبَى لِأَجْوَافٍ تَحْمِلُ هَذَا»<sup>(٢)</sup>.

٢١٥- وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «تَعَلَّمُوا الْقُرْآنَ وَاتْلُوهُ، فَإِنْ لَكُمْ بِكُلِّ حَرْفٍ عَشْرَ حَسَنَاتٍ»<sup>(٣)</sup>.

وَفِي السُّنَنِ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ كَثِيرٌ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ: فَيَنْبَغِي لِلْمُسْلِمِينَ أَنْ يَقْتُوا اللَّهَ تَعَالَى، وَيَتَعَلَّمُوا الْقُرْآنَ، وَيَتَعَلَّمُوا أَحْكَامَهُ، فَيَحِلُّوا حَلَالَهُ وَيُحَرِّمُوا حَرَامَهُ، وَيَعْمَلُوا بِمُحْكَمِهِ، وَيُؤْمِنُوا بِمُتَشَابِهِهِ، وَلَا يُمَارُوا فِيهِ، وَيَعْلَمُوا أَنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى، غَيْرَ مَخْلُوقٍ، فَإِنْ عَارَضَهُمْ

(١) أخرجه البخاري برقم (٧٥٢٨).

(٢) أخرجه الدارمي (٢/ ٥٤٧، رقم ٣٤١٤)، وابن أبي عاصم (١/ ٢٦٩، رقم ٦٠٧)، وابن خزيمة في التوحيد (ص ٢٣٦)، والعقيلي (١/ ٦٦)، ترجمة ٦٥ إبراهيم بن المهاجر بن مسمار)، والطبراني في الأوسط (٥/ ١٣٣، رقم ٤٨٧٦)، واللالكائي في شرح السنة (٣٦٨)، وابن عدي في الكامل (١/ ٢١٦)، ترجمة ٦٠ إبراهيم بن مهاجر بن مسمار)، وابن حبان في المجروحين (١/ ١٠٨)، ترجمة ١٨ إبراهيم بن مهاجر)، والبيهقي في الشعب (٢/ ٤٧٦، رقم ٢٤٥٠)، والدبلي (١/ ١٦٢، رقم ٦٠١)، والرافعي في تاريخ قزوين (٢/ ٤٧٥) وغيرهم والحديث قال عنه ابن عدي: لم أجد لابراهيم حديثاً أنكر من هذا لانه لا يرويه غيره، وقال أبو حاتم بن حبان: هذا متن موضوع، وأقره الحافظ في اللسان (١/ ١١٤)، وقال ابن الجوزي في الموضوعات (١/ ١٥٥، رقم ٢٣٨): هذا حديث موضوع، وقال الذهبي في السير (١٠/ ٦٩١): هذا حديث منكر، فابن مهاجر وشيخه ضعيفان، وقال ابن كثير في تفسيره (٥/ ٢٦٦): غريب وفيه نكارة وإبراهيم بن مهاجر وشيخه تكلم فيهما، وقال العراقي في المغني (١/ ٣٦٣): إسناده ضعيف، وقال الهيثمي (٧/ ٥٦): فيه إبراهيم بن مهاجر بن مسمار، وضعفه البخاري بهذا الحديث وقال العلامة الألباني في ظلال الجنة (٦٠٧): ضعيف.

(٣) أخرج نحوه مرفوعاً البخاري في التاريخ الكبير (١/ ٢١٦) والترمذي (٥/ ١٧٥، رقم ٢٩١٠)، والبيهقي في شعب الإيمان (٢/ ٣٤٢، رقم ١٩٨٣) والحديث صححه الترمذي، وصححه الألباني في الصحيحة (٦٦٠)، وصححه الحويني في كتاب الإنشراح في أدب النكاح (رقم ١٢١، ١٤٧).

إِنْسَانٌ جَهْمِيٌّ فَقَالَ: مَخْلُوقٌ، أَوْ قَالَ: الْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ وَوَقَفَ، أَوْ قَالَ: لَفْظِي بِالْقُرْآنِ مَخْلُوقٌ، أَوْ قَالَ: هَذَا الْقُرْآنُ حِكَايَةٌ لِمَا فِي اللُّوحِ الْمَحْفُوظِ فَحُكْمُهُ أَنْ يُهَجَرَ وَلَا يُكَلَّمُ، وَلَا يُصَلَّى خَلْفَهُ، وَيُحَذَّرُ مِنْهُ، وَعَلَيْكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ بِالسُّنَنِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَسُنَنِ أَصْحَابِهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ، وَقَوْلِ التَّابِعِينَ، وَقَوْلِ أَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ مَعَ تَرْكِ الْمِرَاءِ وَالْخُصُومَةِ وَالْجِدَالِ فِي الدِّينِ، فَمَنْ كَانَ عَلَى هَذَا الطَّرِيقِ رَجَوْتُ لَهُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى كُلَّ خَيْرٍ، وَسَأَذْكُرُ بَعْدَ ذَلِكَ مَا لَا بُدَّ لِمَنْ كَانَ هَذَا مَذْهَبَهُ وَعِلْمُهُ، عَمَلٌ بِهِ مِنْ مَعْرِفَةِ الْإِيمَانِ، وَشَرِيعَةِ الْإِسْلَامِ، حَالًا بَعْدَ حَالٍ، وَاللَّهُ الْمُوَفِّقُ لِكُلِّ رَشَادٍ، وَالْمُعِينُ عَلَيْهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ.

٢١٦- حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ جَعْفَرُ بْنُ إِدْرِيسَ الْقُرَوَيْنِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْمُتَمَتِّعِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ الْقُرَشِيُّ التَّيْمِيُّ قَالَ: أَنَا أَبُو الْفَضْلِ صَالِحُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ يَعْقُوبَ بْنِ الْمَنْصُورِ الْهَاشِمِيِّ وَكَانَ مِنْ وُجُوهِ بَنِي هَاشِمٍ وَأَهْلِ الْجَلَالَةِ، وَالشَّانِ مِنْهُمْ قَالَ: حَضَرْتُ الْمُهْتَدِيَّ بِاللَّهِ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، وَقَدْ جَلَسَ يَنْظُرُ فِي أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ فِي دَارِ الْعَامَّةِ، فَظَنَرْتُ إِلَى قِصَصِ النَّاسِ تُقْرَأُ عَلَيْهِ مِنْ أَوَّلِهَا إِلَى آخِرِهَا فَيَأْمُرُ بِالتَّوْقِيعِ فِيهَا وَإِنْ شَاءَ الْكُتُبِ لِأَصْحَابِهَا، وَيَخْتِمُ وَيَدْفَعُ إِلَى صَاحِبِهِ، بَيْنَ يَدَيْهِ، فَسَرَرَنِي ذَلِكَ، وَجَعَلْتُ أَنْظُرَ إِلَيْهِ، فَقَطِنَ وَنَظَرَ إِلَيَّ، فَغَضَضْتُ عَنْهُ حَتَّى كَانَ ذَلِكَ مِنِّي وَمِنْهُ مِرَارًا ثَلَاثًا، وَإِذَا نَظَرَ غَضَضْتُ، وَإِذَا اشْتَغَلَ نَظَرْتُ، فَقَالَ لِي: يَا صَالِحُ، فَقُلْتُ: لَبَّيْكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، فَقُمْتُ قَائِمًا، فَقَالَ: فِي نَفْسِكَ مِمَّا شَيْءٌ يَجِبُ أَنْ تَقُولَهُ؟ أَوْ قَالَ: تُرِيدُ أَنْ تَقُولَهُ؟ فَقُلْتُ: نَعَمْ، يَا سَيِّدِي يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ قَالَ لِي: عُدْ إِلَى مَوْضِعِكَ، فَعُدْتُ، وَعَادَ فِي النَّظَرِ، حَتَّى إِذَا قَامَ قَالَ لِلْحَاجِبِ: لَا يَبْرَحُ صَالِحُ، فَانصَرَفَ النَّاسُ ثُمَّ أَذِنَ لِي، وَقَدْ أَهْمَنِي نَفْسِي فَدَخَلْتُ فَدَعَوْتُ لَهُ، فَقَالَ لِي: اجْلِسْ، فَجَلَسْتُ، فَقَالَ: يَا صَالِحُ، تَقُولُ لِي، مَا دَارَ فِي نَفْسِكَ، أَوْ أَقُولُ أَنَا: مَا دَارَ فِي نَفْسِي أَنَّهُ دَارَ فِي نَفْسِكَ؟ قُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، مَا تَعَزَّمُ عَلَيْهِ، وَمَا تَأْمُرُ بِهِ فَقَالَ: أَقُولُ: كَأَنِّي بِكَ وَقَدْ اسْتَحْسَنْتَ مَا رَأَيْتَ مِنَّا، فَقُلْتُ: أَيُّ خَلِيفَةِ خَلِيفَتُنَا، إِنْ لَمْ يَكُنْ يَقُولُ: الْقُرْآنُ مَخْلُوقٌ؟ فَوَرَدَ عَلَى قَلْبِي أَمْرٌ عَظِيمٌ، وَأَهْمَنِي نَفْسِي، ثُمَّ قُلْتُ: يَا نَفْسُ، هَلْ تَمُوتِينَ إِلَّا مَرَّةً؟

وَهَلْ تَمُوتِينَ قَبْلَ أَجَلِكِ؟ وَهَلْ يَجُوزُ الْكَذِبُ فِي جَدِّ أَوْ هَزْلِ؟ فَقُلْتُ: وَاللَّهِ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، مَا دَارَ فِي نَفْسِي إِلَّا مَا قُلْتُ، ثُمَّ أَطْرَقَ مَلِيًّا، ثُمَّ قَالَ لِي: وَيَحَكَ، اسْمَعْ مِنِّي مَا أَقُولُ، فَوَاللَّهِ لَتَسْمَعَنَّ مِنِّي الْحَقَّ، فَسَرَّيْ عَنِّي فَقُلْتُ: يَا سَيِّدِي وَمَنْ أَوْلَى بِقَوْلِ الْحَقِّ مِنْكَ، وَأَنْتَ خَلِيفَةُ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَابْنُ عَمِّ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ، مِنَ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ فَقَالَ لِي: مَا زِلْتُ أَقُولُ: إِنَّ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ صَدْرًا مِنْ خِلَافَةِ الْوَاثِقِ، حَتَّى أَقْدَمَ عَلَيْنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي دُوَادٍ شَيْخًا مِنْ أَهْلِ الشَّامِ مِنْ أَهْلِ أَذْنَةِ فَأَدْخَلَ الشَّيْخُ عَلَى الْوَاثِقِ مُقَيَّدًا، وَهُوَ جَمِيلُ الْوَجْهِ تَامُ الْقَامَةِ، حَسَنُ الشَّيْئَةِ، فَرَأَيْتُ الْوَاثِقَ قَدْ اسْتَحْيَى مِنْهُ، وَرَقَّ لَهُ، فَمَا زَالَ يُذْنِيهِ وَيَقْرُبُهُ، حَتَّى قُرِبَ مِنْهُ، فَسَلَّمَ الشَّيْخُ فَأَحْسَنَ السَّلَامَ، وَدَعَا فَأَبْلَغَ الدُّعَاءَ، وَأَوْجَزَ، فَقَالَ لَهُ الْوَاثِقُ اجْلِسْ ثُمَّ قَالَ لَهُ: يَا شَيْخُ، نَاطِرُ ابْنِ أَبِي دُوَادٍ عَلَى مَا يُنَاطِرُكَ عَلَيْهِ فَقَالَ الشَّيْخُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، ابْنُ أَبِي دُوَادٍ يَقِلُّ وَيَضِيقُ، وَيَضَعُفُ عَنِ الْمُنَاطَرَةِ فَغَضِبَ الْوَاثِقُ، وَعَادَ مَكَانَ الرَّأْفَةِ لَهُ غَضَبًا عَلَيْهِ، فَقَالَ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنُ أَبِي دُوَادٍ يَضِيقُ وَيَقِلُّ وَيَضَعُفُ عَنِ مُنَاطَرَتِكَ أَنْتَ؟ فَقَالَ لَهُ الشَّيْخُ: هَوْنٌ عَلَيْكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ مَا بِكَ وَانْثَنُ لِي فِي مُنَاطَرَتِهِ، فَقَالَ الْوَاثِقُ: مَا دَعَوْتُكَ إِلَّا لِلْمُنَاطَرَةِ فَقَالَ الشَّيْخُ: يَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي دُوَادٍ، إِلَى مَا دَعَوْتَ النَّاسَ وَدَعَوْتَنِي إِلَيْهِ؟ فَقَالَ: إِلَى أَنْ تَقُولَ: الْقُرْآنُ مَخْلُوقٌ؛ لِأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ دُونَ اللَّهِ مَخْلُوقٌ فَقَالَ الشَّيْخُ: إِنْ رَأَيْتَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْ تَحْفَظَ عَلَيَّ وَعَلَيْهِ مَا نَقُولُ، قَالَ: أَفْعَلُ، قَالَ الشَّيْخُ: أَخْبِرْنِي يَا أَحْمَدُ عَنْ مَقَالَتِكَ هَذِهِ، أَوَاجِبُهُ دَاخِلَةٌ فِي عَقْدِ الدِّينِ، فَلَا يَكُونُ الدِّينُ كَامِلًا حَتَّى يُقَالَ فِيهِ مَا قُلْتَ؟ قَالَ: نَعَمْ قَالَ الشَّيْخُ: يَا أَحْمَدُ أَخْبِرْنِي عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ بَعَثَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِلَى عِبَادِهِ، هَلْ سَتَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَيْئًا مِمَّا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ فِي دِينِهِ؟ قَالَ: لَا قَالَ الشَّيْخُ: فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْأُمَّةَ إِلَى مَقَالَتِكَ هَذِهِ؟ فَسَكَتَ ابْنُ أَبِي دُوَادٍ فَقَالَ الشَّيْخُ: تَكَلَّمْ فَسَكَتَ، فَالْتَمَتِ الشَّيْخُ إِلَى الْوَاثِقِ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، وَاحِدَةٌ فَقَالَ الْوَاثِقُ: وَاحِدَةٌ، فَقَالَ الشَّيْخُ: يَا أَحْمَدُ، أَخْبِرْنِي عَنِ اللَّهِ تَعَالَى، حِينَ أَنْزَلَ الْقُرْآنَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣] أَكَانَ اللَّهُ تَعَالَى الصَّادِقُ فِي إِكْمَالِ دِينِهِ، أَمْ أَنْتَ الصَّادِقُ فِي نَقْصَانِهِ،

فَلَا يَكُونُ الدِّينُ كَامِلًا حَتَّى يُقَالَ فِيهِ بِمَقَالَتِكَ هَذِهِ؟ فَسَكَتَ ابْنُ أَبِي دُوَادٍ فَقَالَ الشَّيْخُ:  
 أَجِبْ يَا أَحْمَدُ، فَلَمْ يُجِبْهُ، فَقَالَ الشَّيْخُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، اثْنَانِ فَقَالَ الْوَائِقُ: اثْنَانِ  
 فَقَالَ الشَّيْخُ: يَا أَحْمَدُ أَخْبِرْنِي عَنْ مَقَالَتِكَ هَذِهِ، أَعَلِمَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَمْ جَهْلَهَا؟ قَالَ  
 ابْنُ أَبِي دُوَادٍ: عَلِمَهَا قَالَ الشَّيْخُ: فَدَعَا النَّاسَ إِلَيْهَا؟ فَسَكَتَ ابْنُ أَبِي دُوَادٍ فَقَالَ الشَّيْخُ:  
 يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، ثَلَاثٌ فَقَالَ الْوَائِقُ: ثَلَاثٌ فَقَالَ الشَّيْخُ: يَا أَحْمَدُ، فَاتَّسَعَ لِرَسُولِ اللَّهِ  
 ﷺ إِذْ عَلِمَهَا كَمَا رَعِمْتَ، وَلَمْ يُطَالِبْ أُمَّتَهُ بِهَا؟ قَالَ: نَعَمْ قَالَ الشَّيْخُ: وَاتَّسَعَ لِأَبِي بَكْرٍ  
 وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ ﷺ؟ فَقَالَ ابْنُ أَبِي دُوَادٍ: نَعَمْ فَأَعْرَضَ الشَّيْخُ عَنْهُ، وَأَقْبَلَ عَلَى  
 الْوَائِقِ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، قَدْ قَدَّمْتُ لَكَ الْقَوْلَ أَنَّ أَحْمَدَ يَضِيقُ وَيَقِلُّ وَيَضْعُفُ  
 عَنِ الْمُنَاطَرَةِ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنْ لَمْ يَتَّسِعْ لَكَ الْإِمْسَاكُ عَنْ هَذِهِ الْمَقَالَةِ، مَا اتَّسَعَ  
 لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ ﷺ، فَلَا وَسَعَ اللَّهُ عَلَى مَنْ لَمْ يَتَّسِعْ  
 لَهُ مَا اتَّسَعَ لَهُمْ مِنْ ذَلِكَ فَقَالَ الْوَائِقُ: نَعَمْ إِنْ لَمْ يَتَّسِعْ لَنَا مِنَ الْإِمْسَاكِ عَنْ هَذِهِ الْمَقَالَةِ  
 مَا اتَّسَعَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ ﷺ، فَلَا وَسَعَ اللَّهُ عَلَيْنَا،  
 اقْطَعُوا قَيْدَ الشَّيْخِ، فَلَمَّا قُطِعَ ضَرَبَ الشَّيْخُ بِيَدِهِ إِلَى الْقَيْدِ لِيَأْخُذَهُ فَجَادَبَهُ الْحَدَّادُ عَلَيْهِ،  
 فَقَالَ الْوَائِقُ: دَعِ الشَّيْخَ لِيَأْخُذَهُ، فَأَخَذَهُ الشَّيْخُ فَوَضَعَهُ فِي كُمِّهِ، فَقَالَ الْوَائِقُ: لِمَ  
 جَادَبْتُ عَلَيْهِ؟ قَالَ الشَّيْخُ: لِأَنِّي نَوَيْتُ أَنْ أَتَقَدَّمَ إِلَى مَنْ أَوْصِي إِلَيْهِ إِذَا مِتُّ أَنْ يَجْعَلَهُ  
 بَيْنِي وَبَيْنَ كَفْنِي، حَتَّى أُحَاصِمَ بِهِ هَذَا الظَّالِمَ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَأَقُولُ: يَا  
 رَبِّ، سَلْ عَبْدَكَ هَذَا لِمَ قَيْدَنِي وَرَوَّعَ أَهْلِي وَوَلَدِي وَإِخْوَانِي بِلَا حَقٍّ وَأَوْجَبَ ذَلِكَ  
 عَلَيَّ؟ وَبَكَى الشَّيْخُ فَبَكَى الْوَائِقُ وَبَكَيْنَا، ثُمَّ سَأَلَهُ الْوَائِقُ أَنْ يَجْعَلَهُ فِي حِلٍّ وَسَعَةٍ مِمَّا  
 نَالَهُ فَقَالَ الشَّيْخُ: وَاللَّهِ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، لَقَدْ جَعَلْتُكَ فِي حِلٍّ وَسَعَةٍ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ إِكْرَامًا  
 لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِذْ كُنْتُ رَجُلًا مِنْ أَهْلِهِ فَقَالَ الْوَائِقُ: لِي إِلَيْكَ حَاجَةٌ فَقَالَ الشَّيْخُ: إِنْ  
 كَانَتْ مُمَكِّنَةً فَعَلْتُ فَقَالَ الْوَائِقُ: تُقِيمُ فِينَا فَيَنْتَفِعَ بِكَ فَنِيَانَا، فَقَالَ الشَّيْخُ: يَا أَمِيرَ  
 الْمُؤْمِنِينَ، إِنْ رَدَّكَ إِيَّايَ إِلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي أَخْرَجَنِي مِنْهُ هَذَا الظَّالِمُ أَنْتَفَعُ لَكَ مِنْ  
 مَقَامِي عِنْدَكَ، وَلَا أُخْبِرُكَ بِمَا فِي ذَلِكَ: أَصِيرُ إِلَى أَهْلِي وَوَلَدِي وَأَكْفُ دُعَاءَهُمْ عَلَيْكَ،  
 فَقَدْ خَلَفْتُهُمْ عَلَى ذَلِكَ فَقَالَ لَهُ الْوَائِقُ: فَتَقَبَّلْ مِنَّا مَا تَسْتَعِينُ بِهَا عَلَى دَهْرِكَ فَقَالَ



الشَّيْخُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لَا تَحِلْ لِي، أَنَا عَنْهَا غَنِيٌّ، وَذُو مَرَّةٍ سَوِيٌّ قَالَ: فَسَلْ حَاجَتَكَ قَالَ: أَوْ تَقْضِيهَا يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟ قَالَ: نَعَمْ قَالَ: فَحَلَّ سَبِيلِي إِلَى الثَّغْرِ السَّاعَةِ، وَتَأَذَّنْ لِي قَالَ: قَدْ أَذْنْتُ لَكَ، فَسَلَّم الشَّيْخُ، وَخَرَجَ قَالَ صَالِحٌ: قَالَ الْمُهْتَدِي بِاللهِ رَحِمَهُ اللهُ عَلَيْهِ: فَرَجَعْتُ عَنْ هَذِهِ الْمَقَالَةِ مُنْذُ ذَلِكَ الْيَوْمِ، وَأَظُنُّ الْوَاقِعَ بِاللهِ كَانَ رَجَعَ عَنْهَا مِنْ ذَلِكَ الْوَقْتِ<sup>(١)</sup>.

٢١٧- وَأَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ الْقَزْوِينِيُّ أَيْضًا قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللهِ الْقَزْوِينِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ يُوسُفَ الزَّمِّيَّ، يَقُولُ: بَيْنَا أَنَا قَائِلٌ فِي بَعْضِ بَيُوتِ خَانَاتِ مَرْوٍ فَإِذَا أَنَا بِهَوَلٍ عَظِيمٍ، قَدْ دَخَلَ عَلَيَّ، فَقُلْتُ: مَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: لَيْسَ تَخَافُ، يَا أَبَا زَكَرِيَّا قَالَ قُلْتُ: فَتَعَمْ، مَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: وَقُمْتُ وَتَهَيَّأْتُ لِقِتَالِهِ، فَقَالَ: أَنَا أَبُو مَرَّةٍ قَالَ: فَقُلْتُ: لَا حَيَاكَ اللهُ، فَقَالَ: لَوْ عَلِمْتُ أَنَّكَ فِي هَذَا الْبَيْتِ لَمْ أَذْخُلْ، وَكُنْتُ أَنْزِلُ بَيْتًا آخَرَ،

(١) إسناده الضعيف: وقد أورد القصة الخطيب في تاريخ بغداد (١٠/٧٥)، وابن تيمية في التسعينية (٢/٥١٦-٥١٨)، ودرء التعارض (١/٢٣٤)، والذهبي في تاريخ الإسلام (ص ١٤٠-١٤١)، وابن كثير في البداية والنهاية (١٠/٣٢١)، وابن الجوزي في مناقب الإمام أحمد (ص ٤٣٢)، والشاطبي في الاعتصام (٢/٤٦)، والسيوطي في تاريخ الخلفاء (ص ٣٤١-٣٤٢)، وابن تغري بردي في النجوم الزاهرة (٢/٣٢٣-٣٢٥)، وأشار إليها الحافظ ابن حجر في التهذيب (٦/٥) وقال: (القصة مشهورة حكاهما المسعودي وغيره).

وابن أبي دؤاد هو: أحمد بن أبي دؤاد فرج بن حريز الإيادي، القاضي الكبير، أبو عبد الله أحمد بن فرج ابن حريز الإيادي، البصري، ثم البغدادي، الجهمي، عدو أحمد بن حنبل. كان داعية إلى خلق القرآن، وقد كان ابن أبي دؤاد يوم المحنة إلّا على الإمام أحمد، يقول: يا أمير المؤمنين، اقتله، هو ضال مضل. قال الخلال: حدثنا محمد بن أبي هارون، حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن هانئ، قال: حضرت العيد مع أحمد بن حنبل، فإذا بقاص يقول: على ابن أبي دؤاد اللعنة، وحشا الله قبره ناراً. فقال أبو عبد الله: ما أنفعهم للعامة!

وقد كان ابن أبي دؤاد محسناً إلى علي بن المديني بالمال؛ لأنه بلديه، ولشيء آخر، وقد شاخ ورمي بالفالج، وعاده عبد العزيز الكنان، وقال: لم أتك عائداً، بل لأحمد الله على أن سجنك في جلدك. قال المغيرة بن محمد المهلب: مات هو وولده محمد متكويين، الولد أولاً، ثم مات الأب في المحرم، سنة أربعين ومائتين، ودفن بداره ببغداد. قلت (الكلام للذهبي): صادرة المتوكل، وأخذ منه ستة عشر ألف درهم، وافتقر، وولى القضاء يحيى بن أكثم، ثم عزله بعد عامين، وأخذ منه مائة ألف دينار وأربعة آلاف جريب كانت له بالبصرة. فالدنيا محن. انظر سير أعلام النبلاء (١١/١٦٩-١٧١).

وَكَانَ هَذَا مَنَزِلِي حِينَ آتَى خُرَاسَانَ قَالَ: فَقُلْتُ: مِنْ أَيْنَ أَتَيْتَ؟ قَالَ: مِنَ الْعِرَاقِ قَالَ وَقُلْتُ: وَمَا عَمِلْتَ بِالْعِرَاقِ؟ قَالَ: خَلَفْتُ فِيهَا خَلِيفَةً، قُلْتُ: وَمَنْ هُوَ؟ قَالَ: بِشَرُّ الْمَرِيئِيِّ، قُلْتُ: وَإِلَى مَا يَدْعُو؟ قَالَ: إِلَى خَلْقِ الْقُرْآنِ قَالَ: وَآتَى خُرَاسَانَ فَأَخْلَفُ فِيهَا خَلِيفَةً أَيْضًا قَالَ: قُلْتُ: إِيَّشِ تَقُولُ فِي الْقُرْآنِ أَنْتَ؟ قَالَ: أَنَا وَإِنْ كُنْتُ شَيْطَانًا رَجِيمًا أَقُولُ: الْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ غَيْرَ مَخْلُوقٍ<sup>(١)</sup>.

٢١٨- حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْعَبَّاسِ الطَّيَالِسِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا بَنْدَارٌ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ.

٢١٩- وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْوَاسِطِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: كُنَّا نَقْرَأُ عَلَى شَيْخٍ صَرِيرٍ بِالْبَصْرَةِ، فَلَمَّا أَخَذْتُمَا بِبَغْدَادِ الْقَوْلِ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ قَالَ الشَّيْخُ: إِنْ لَمْ يَكُنِ الْقُرْآنُ مَخْلُوقًا، فَمَحَا اللَّهُ الْقُرْآنَ مِنْ صَدْرِي قَالَ: فَلَمَّا سَمِعْنَا هَذَا مِنْ قَوْلِهِ تَرَكْنَاهُ وَأَنْصَرَفْنَا عَنْهُ، فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ مُدَّةٍ لَقِينَاهُ، فَقُلْنَا يَا فُلَانُ مَا فَعَلَ الْقُرْآنُ؟ قَالَ: مَا بَقِيَ فِي صَدْرِي مِنْهُ شَيْءٌ، قُلْنَا: وَلَا ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] قَالَ: وَلَا ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] إِلَّا أَنْ أَسْمَعَهَا مِنْ غَيْرِي يَقْرُؤُهَا<sup>(٢)</sup>.

(١) إسناده ضعيف ولكن له طرق أخرى: أخرجه الخلال في الإيمان (ق ١٥٠ ب)، واللالكائي في شرح أصول السنة (٣/ ٣٨٤-٣٨٥)، والخطيب في تاريخه (٧/ ٦٤).

(٢) إسناده صحيح.

اللفظية: هم الذين يقولون ألفاظنا بالقرآن مخلوقة، أو لفظي بالقرآن مخلوق، وهؤلاء قسم من الجهمية ويقصدون بقولهم ألفاظنا مخلوقة يقصدون باللفظ الملفوظ أي القرآن ويقصدون باللفظ كلمات الالفاظ أو المتكلم وهذه الطائفة نشأت في عصر المتوكل، لما انهزم الجهمية وانكسروا بعدما كانوا أعزة في عصر المأمون والواثق والمعتصم، فلما جاء المتوكل وبدأ يحارب الجهمية فبدأوا يسترون بهذا القول، فبدل أن يقول القرآن مخلوق كما كانوا يصرحون في وقت عزتهم استبدلوا به عبارة لا تثير الناس وهي عبارة ملبسة وتحتل حقاً وباطلاً، فقالوا ألفاظنا مخلوقة ويريدون بذلك القرآن وهؤلاء اكتشفهم الإمام أحمد ومن معه ولذلك كفروهم، وقالوا إنهم جهمية.

قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري في كتاب التوحيد في باب قوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة: ٢٢] ما ملخصه واشتد إنكار الإمام أحمد ومن تبعه على من قال لفظي بالقرآن مخلوق ويقال أول من قاله الحسين بن علي الكرابيسي أحد أصحاب الشافعي فلما بلغه ذلك بدعه وهجره ثم قال

= بذلك داود بن علي الأصهباني رأس الظاهرية وهو يومئذ بنيسابور فأنكر عليه إسحاق حتى بالغ فأنكر على من يتوقف فلا يقول مخلوق ولا يقول غير مخلوق وعلى من قال لفظي بالقرآن مخلوق لثلاث يتدرج بذلك من يقول القرآن بلفظي مخلوق.

وأما البخاري فابتلي بمن يقول أصوات العباد غير مخلوقة حتى بالغ بعضهم فقال والمداد والورق بعد الكتابة فكان أكثر كلامه في الرد عليهم وبالع في الاستدلال بأن أفعال العباد كلها مخلوقة بالآيات والأحاديث في ذلك مع أن قول من قال إن الذي يسمع من القارئ هو الصوت القديم لا يعرف عن السلف ولا قاله أحمد ولا أصحابه وإنما سبب نسبة ذلك لأحمد قوله من قال لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي فظنوا أنه سوى بين اللفظ والصوت بل صرح في مواضع بأن الصوت المسموع من القارئ هو صوت القارئ والفرق بينهما أن اللفظ يضاف إلى المتكلم به ابتداء فيقال عمن روى الحديث بلفظه هذا لفظه ولمن رواه بغير لفظه هذا معناه ولا يقال في شيء من ذلك هذا صوته فإن القرآن كلام الله ومعناه ليس هو كلام غيره أما قوله تعالى إنه لقول رسول كريم فاختلف فيه هل المراد جبريل أو الرسول عليهما الصلاة والسلام والمراد به التبليغ لأن جبريل مبلغ عن الله تعالى إلى رسوله والرسول إلى الناس ولم يتقل عن أحمد أنه قال أن فعل العبد قديم ولا صوته إنما أنكر إطلاق اللفظ وصرح البخاري بأن أصوات العباد مخلوقة وأن أحمد لا يخالفه في ذلك ولكن أهل العلم كرهوا التنقيب عن الأشياء الغامضة وتجنبوا الخوض فيها والتنازع إلا بما بينه الرسول ﷺ ومن شدة اللبس في هذه المسألة كثر نهي السلف عن الخوض فيها واستغنوا بالاعتقاد أن القرآن كلام الله غير مخلوق ولم يزيدوا على ذلك شيئاً وهو اسلم الأقوال وبالله المستعان اهـ.

وهذه المسألة من المسائل التي تولدت بسبب فتنة القول بخلق القرآن، ولم تظهر إلا في زمن الإمام أحمد وهو الذي تصدى لها أولاً وبين كفر قائلها، يدل على هذا ما رواه اللالكائي عن ابن جرير رحمته أنه قال: «وأما القول في ألفاظ العباد بالقرآن فلا اثر فيه نعلمه عن صحابي مضى ولا عن تابعي قفى إلا أن عمن في قوله الشفا والغناء وفي اتباعه الرشد والهدى ومن يقوم لدينا مقام الأئمة الأولى أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، ثم ذكر القول المتقدم: ثم قال: «ولا قول عندنا في ذلك يجوز أن نقول غير قوله إذ لم يكن لنا إمام نأتم به سواء وفيه الكفاية والمقنع وهو الإمام المتبع». (السنة ٣٥٥ / ٢). فهذا يدل على أنها ظهرت في زمنه وأنه أول من رد على قائلها.

ومسألة اللفظ بالقرآن مسألة متداخلة إذ قول الإنسان «لفظي بالقرآن مخلوق» يحتمل أن المراد به «المقروء» وهو القرآن فيكون هذا عين قول الجهمية والمعتزلة، ويحتمل أن يكون المراد به «فعل القارئ» وهو قراءته وصوته وهو مخلوق وهو من أفعال العباد التي صرح السلف بأنها مخلوقة، ولهذا التداخل فيها وعدم وضوحها لكل أحد نهى الإمام أحمد عن هذا وقال: «من قال لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي ومن قال غير مخلوق فهو مبتدع». وهذا سد منه رحمته لهذا الباب. فالصواب

## تمر الجزء الثاني. ويليل الجزء الثالث. وأول. باب. تفريع معرفة الإيمان والإسلام وشرائع الدين

\* \* \*

= المقطوع به أن القارئ إذا قرأ لا يجوز أن نقول (لفظه بالقرآن مخلوق) ولا يجوز أن نقول (لفظه بالقرآن غير مخلوق). بل هذا بدعة وهذا بدعة أما مسألة التلاوة والتمتلو ففيها ثلاثة أقوال :  
القول الأول: قول إن التلاوة هي التملو والقراءة هي المقروء، فعلى هذا لا يفرقون بين صوت القارئ بالقرآن ولا المقروء فيجعلونها شيئاً واحداً وكلاهما غير مخلوق. وهو قول القاضي أبي يعلى في المعتمد.

والقول الثاني: من فرق بين القراءة والمقروء والكتابة والمكتوب والتلاوة والتمتلو فقالوا: القراءة فعل القارئ وأفعال العباد مخلوقة والمقروء هو كلام الله عز وجل وهو غير مخلوق.  
والقول الثالث: قول من توقفوا فيها وقالوا: هذه بدعة لم يتكلم الناس فيها ولم يتعاطوها فتوقفوا فيها.  
والقول الأسعد بالحق من هذه الأقوال من فرق بين القراءة والمقروء والتلاوة والتمتلو، وقد قامت الأدلة واضحة على أن أفعال العباد مخلوقة. وقد دلت الأدلة أيضاً على أن القرآن كلام الله غير مخلوق، وممن فصل هذا القول ووضحه شافياً كافياً الإمام البخاري صاحب الصحيح رَحِمَهُ اللهُ، فقد وقعت عليه محنة بسبب ما نسب إليه من القول إن لفظي بالقرآن مخلوق، فنبأ من هذا القول وبين أنه لم يقله وإنما قال أفعال العباد مخلوقة وألف كتابه (خلق أفعال العباد) لبيان هذه المسألة، فأقام الأدلة صريحة واضحة من القرآن والسنة على أن القراءة غير المقروء والتلاوة غير التملو والكتابة غير المكتوب، وكذلك بينها ابن قتيبة في كتابه (الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية)، كما بينها شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم - رحمهم الله - وغيرهم وملخص كلامهم القاعدة المعروفة (الكلام كلام الباري والصوت صوت القاري) الكلام كلام الله والصوت صوت القارئ ؟

لأن الله قال: ﴿حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦] فالمسموع من جهة الصوت هو صوت القارئ، ومن جهة الألفاظ والحروف والمعاني هذه هي كلام الله جل وعلا.

كذلك من جهة الكتابة، المكتوب هو القرآن وهو كلام الله جل وعلا، وأما نفس الورق والمداد والألوان ونحو ذلك فهذه مخلوقة.

انظر للمزيد : خلق أفعال العباد (ص ١٣٩-١٤٠، ١٦٧، ٢٠٠-٢٠٢) ضمن عقائد السلف،  
الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية (ص ٢٤٥-٢٥٠) ضمن عقائد السلف، وانظر محنة البخاري في هذه المسألة في: تاريخ بغداد (٢/ ٣٠-٣٣)، وانظر في بيان مسألة اللفظ: الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية (١٢/ ١٧٠، ٢١٠-٢١١، ٣٠٦، ٣٧٣)، والصواعق المرسلة لابن القيم (٢/ ٣٠٦-٣١٧).



## الجزء الثالث

### الرَّدُّ عَلَى الْمُرْجئة<sup>(١)</sup>

(١) المرجئة من أوائل الفرق التي تنتسب إلى الإسلام في الظهور، وقد احتلت مكاناً واسعاً في أذهان الناس وفي اهتمام العلماء بأخبارهم وبيان معتقداتهم، وقبل البدء بتفاصيل فكر المرجئة وبيان نشأته وما آل إليه، قبل هذا نذكر على سبيل الإيجاز التعريف بالمرجئة لغة واصطلاحاً:

يقول الشهرستاني في الملل والنحل (١/ ١٣٩): الإرجاء على معنيين:

أحدهما: بمعنى التأخير كما في قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخْذُ﴾ [الشعراء: ٣٦] أى أمهله وأخره.

والثاني: إعطاء الرجاء.

أما إطلاق اسم المرجئة على الجماعة بالمعنى الأول فصحيح، لأنهم كانوا يؤخرون العمل عن النية والعقد، وأما بالمعنى الثاني فظاهر، فإنهم كانوا يقولون: لا تضر مع الإيمان معصية كما لا تنفع مع الكفر طاعة، والأساس الذي قام عليه مذهب الإرجاء هو الخلاف في حقيقة الإيمان ومم يتألف، وتحديد معناه، وما يتبع ذلك من أبحاث، وهل الإيمان فعل القلب فقط أو فعل اللسان، أو هو فعل القلب واللسان معاً؟ أى والعمل غير داخل في حقيقته، وبالتالي لا يزيد الإيمان ولا ينقص، إذ التصديق واحد لا يختلف أهله فيه كما يقولون، هذه أهم ميزات بحوث هذه الطوائف المرجئة، وإلى كل قسم من تلك الأقسام ذهب فريق من المرجئة، فذهب الجهم بن صفوان إلى أن الإيمان هو مجرد ما في القلب ولا يضر مع ذلك أن يظهر من عمله ما ظهر، حتى وإن كان كفراً وزندقة، ولا عبرة عنده بالإقرار باللسان ولا الأعمال أيضاً، لأنها ليست جزءاً من حقيقة الإيمان.

وذهبت الكرامية إلى أن الإيمان هو القول باللسان، ولا يضر مع ذلك أن يبطن أى معتقد حتى وإن كان الكفر.

وذهب أبو حنيفة رحمته الله إلى أن الإيمان هو التصديق بالقلب والإقرار باللسان، لا يغنى أحدهما عن الآخر، أى فمن صدق بقلبه وأعلن التكذيب بلسانه لا يسمى مؤمناً، وعلى هذا قام مذهب الحنفية وهو أقرب مذاهب المرجئة إلى أهل السنة لموافقتهم أهل السنة في أن العاصي تحت المشيئة، وأنه لا يخرج عن الإيمان، وخالفوهم في عدم إدخال العمل في الإيمان وفي أن الإيمان يزيد وينقص، فلم يقولوا بذلك، هذا هو المشهور عن أهل الفقه والعبادة من المرجئة، وهو ما ذهب إليه أبو حنيفة ومن قال بقوله من فقهاء الكوفة الذين أخرجوا العمل عن حقيقة الإيمان وماهيته.

على أن في نسبة الإرجاء إلى أبي حنيفة من الخلاف الكثير بين العلماء ما لا يخفى، هل كان أبو حنيفة من المرجئة كما وصفه كتاب المقالات والفرق، أم كان ضد الإرجاء كما يصفه المتعصبون له، لأن

= الإرجاء يتميز بالتساهل في الأعمال وتأخيرها عن منزلة الإيمان، وأبو حنيفة رحمه الله تعالى بلغ حداً كبيراً في الاهتمام بالفروع، مما يدل على أنه يهتم بالعمل وهذا عكس الإرجاء، فكيف يوصف بالإرجاء حسب هذا الدفاع عنه!!

وأما ما جاء في الكتاب المنسوب إليه الفقه الأكبر، من عبارات تدل دلالة واضحة على إرجائه - فقد شكك هؤلاء المدافعون عنه في صحة نسبة هذا الكتاب إليه، بل كذبوا نسبته إليه، ودافع عنه الشهرستاني وذهب إلى أن نسبة الإرجاء إلى أبي حنيفة إنما كان سببه في رأيه - المعترلة والقدرية - عن سوء فهم منهم لرأى أبي حنيفة الذي يرى بأن الإيمان هو التصديق بالقلب، وأنه لا يزيد ولا ينقص، فظنوا أنه يؤخر العمل عن الإيمان، إضافة إلى أن المعترلة - كما يرى الشهرستاني - كانوا يسمون كل من خالفهم مرجئاً (الملل والنحل ١/ ١٤١).

والواقع أن النقول بإرجاء أبي حنيفة كثيرة، وعلماء الفرق أغلبهم يقر نسبة الإرجاء إليه بالمعنى الذي قدمنا ذكره. وهذا هو الثابت، ولا يقال: إن أبا حنيفة كان من غلاة المرجئة كالجهمية مثلاً، وذلك لموافقة أهل السنة والاعتقاد السليم في جوانب كثيرة في باب الإيمان وإن خالفهم فيما ذكر.

ولقد بذل كثير من علماء الأحناف جهدهم ليجعلوا الخلاف بينهم وبين أهل السنة في حقيقة الإيمان لفظياً، فلم يتم لهم ذلك مع أنهم يستندون إلى جعل الخلاف لفظياً على الاتفاق الحاصل فعلاً بينهم وبين أهل السنة في مرتكب الكبيرة عند الله، إذ لا يسمى كافراً ولا يحكم له بالخلود في النار يوم القيامة، بل هو تحت المشيئة إن شاء الله عفى عنه بفضله وإن شاء عاقبه بعدله.

وكذلك اتفاهم على أن الأعمال لا بد منها، وأن العبد لو صدق بقلبه وأقر بلسانه ولكن امتنع عن العمل - فلم يرقم به - أنه يستحق اللوم والعقوبة، وأنه من العصاة. إلا أن كل هذه الحجج لا تجعل الخلاف لفظياً، وذلك أن أهل السنة لا يخرجون الأعمال عن مسمى الإيمان، فالتفرقة بين الأعمال والإيمان لا يقول بها السلف، كما أن السلف لا يرون أن الناس على درجة واحدة في الإيمان والتوحيد، كذلك حُكِّم الأحناف للعصاة بالإيمان الكامل لم يوافقهم فيه السلف، كما أن السلف لا يوافقونهم في القول بعدم زيادة الإيمان ونقصانه.

والحاصل: أن المرجئة أقسام كثيرة وأنهم يختلفون في بعض أسس الإرجاء، كما سيوضح ذلك إن شاء الله.

بيان أول من قال بالإرجاء :

يذكر العلماء أن الحسن بن محمد بن الحنفية هو أول من ذكر الإرجاء في المدينة بخصوص على عثمان وطلحة والزبير، حينما خاض الناس فيهم وهو ساكت ثم قال: قد سمعت مقالتكم ولم أر شيئاً أمثل من أن يرجأ على عثمان وطلحة والزبير، فلا يتولوا ولا يتبرأ منهم. ولكنه ندم بعد ذلك على هذا الكلام وتمنى أنه مات قبل أن يقوله، فصار كلامه بعد ذلك طريقاً لنشأة القول بالإرجاء، وقد

بلغ أباه محمد بن الحنفية كلام الحسن فضربه بعضا فشجه، وقال: لا تتولى أباك علياً؟ ولم يلتفت الذين تبنوا القول بالإرجاء إلى ندم الحسن بعد ذلك، فإن قوله عن الإرجاء انتشر بين الناس وصادف هوى في نفوس كثيرة فاعتنقوه، ولكن ينبغي معرفة أن إرجاء الحسن إنما هو في الحكم بالصواب أو الخطأ على من ذكرهم، ولم يتعلق إرجاؤه بالإيمان أو عدمه كما هو الحال في مذهب المرجئة أخيراً. وقيل: إن أول من قال بالإرجاء على طريقة الغلو فيه هو رجل يسمى ذر بن عبد الله الهمداني وهو تابعي، وقد ذمه علماء عصره من أهل السنة، بل كان بعضهم - مثل إبراهيم النخعي - لا يرد عليه إذا سلم، وكذلك سعيد بن جبير.

وهناك أقوال أخرى في أول من دعا إلى الإرجاء فقيل: إن أول من أحدثه رجل بالعراق اسمه قيس بن عمرو الماضري.

وقيل: إن أول من أحدثه حماد بن أبي سليمان وهو شيخ أبي حنيفة وتلميذ إبراهيم النخعي، ثم انتشر في أهل الكوفة، وقد عاصر حماد ذر بن عبد الله. ويذكر شيخ الإسلام عن نشأة الإرجاء بالكوفة أن أول من قاله فيهم حماد بن أبي سليمان (مجموع الفتاوى ٧/ ٢٩٧، ٣١١).

وقيل: إن أول من قال به رجل اسمه سالم الأفطس، ويطلق على إرجاء هؤلاء أنه إرجاء الفقهاء، ويظهر أن تلك الأقوال لا تباعد بينها، لأن هؤلاء كانوا في عصر واحد، وكانوا أيضاً على اتفاق في إرجائهم.

وفيما يلي تفصيل واضح لأقسام اتجاهات الناس في حقيقة الإيمان كما في رسالة عن الإرجاء (ص ٢٧٣): إن منطلق الشبهات كلها في الإيمان وأساس ضلال الفرق جميعها فيه هو أصل واحد اتفقت عليه الأطراف المتناقضة جميعها، ثم تضاربت عقائدها المؤسسة عليه:

وذلك أن الخوارج والمعتزلة والمرجئة - الجهمية منهم والفقهاء والكرامية - اتفقوا على أصل واحد انطلقوا منه: هو أن الإيمان شيء واحد لا يزيد ولا ينقص، وأنه لا يجتمع في القلب الواحد إيمان ونفاق، ولا يكون في أعمال العبد الواحد شعبة من الشرك وشعبة من الإيمان.

والعجيب أن هذه الفرق تحسب أن هذا موضع إجماع وتدعي ذلك، وعليه تبني معتقدها، وإنما هو إجماع بينها فقط، وربما كان ذلك لأن أكثر المصنفين في الفرق والمقالات هم من غير أهل السنة، ولا يذكرون مذهب أهل السنة، وإنما يذكرون مذاهب أهل الكلام والجدل.

على هذا الأصل بنى الخوارج قولهم: أن مرتكب الكبيرة غير مؤمن، لأن إيمانه زال بارتكاب الكبيرة، ثم اختلف عليهم بعض فرقهم في معنى هذا الكفر وبعض لوازم هذا القول.

ووافقهم المعتزلة على هذا، لكن لما رأوا أن التسوية في الحكم بين الكافر والمتردد، وبين الزاني والسارق والشارب يستبعد العقل والشرع، حيث فرق الله بين حكم كل من هذين في الدنيا والآخرة، اكتفوا بإزالة اسم الإيمان عنه ولم يدخلوه في مسمى الكفر، فابتدعوا ما أسموه «المنزلة بين المنزلتين».



= أما في المآل والعاقبة - أي أحكام الآخرة - فهم والخوارج سواء، فقد اتفقتا في الحكم وهو التخليد في النار، واختلفتا في الاسم، فالخوارج سموه كافرا، وهؤلاء جعلوه في منزلة بين المنزلتين. وأما المرجئة فإنهم - مع الإيمان بالأصل المذكور - وجدوا النصوص الكثيرة كنصوص دخول الموحدين الجنة مهما عصوا ولو بعد حين، ونصوص إثبات الإسلام لمرتكب الكبيرة، والنظر العقلي يدلان على فساد قول الخوارج ومعهم المعتزلة، ووجدوا كذلك - وهذه الشبهة أساس عندهم - أن ارتكاب المحظورات وترك الفرائض هو من جنس الأعمال لا الاعتقادات، فاتفقت سائر فرقهم على إخراج الأعمال من مسمى الإيمان حتى يسلم لهم الأصل المذكور، فيظل تارك الفريضة أو مرتكب المحرم مؤمنا، بل لم يتورع بعضهم عن التصريح بمساواة إيمانه بإيمان الملائكة والنبين بناء على هذا الأصل.

ثم إن المرجئة اختلفت فرقهم، فمنهم من يقول: الإيمان محله القلب، ومنهم من يضيف إليه إقرار اللسان، والذين قالوا محله القلب اختلفوا في التسمية، فقال بعضهم: هو المعرفة، وقال آخرون: هو التصديق.

والذين قالوا: أن الإيمان يشمل الاعتقاد والإقرار معا افترقوا، فمنهم من خص الاعتقاد بالتصديق، ومنهم من أدخل سائر أعمال القلب فيه، والذين خصوه بالتصديق أولوا أصل مذهبهم في الإقرار والنطق بأنه علامة على ما في القلب فقط، أو ركن زائد وليس بأصلي ونحو ذلك.

والكرامية - خاصة - بقوا على الأصل نفسه أنه شيء واحد، لكن جعلوه الإقرار والنطق فقط. وبهذا الإيجاز والإجمال يتبين لنا أنه يمكن هدم مذاهب المخالفين في الإيمان جميعها بهدم هذا الأصل الفاسد الذي هو رأي مجرد عن النصوص، كما يمكن وضع ضابط لمعرفة مذاهب الناس في الإيمان - ولا سيما المرجئة - بحسب محل الإيمان من الأعضاء.

ثانيا: هدم هذا الأصل شرعا:

من أسهل الأمور وأجلاها بيان فساد هذا الأصل، ولهذا سنكتفي بإيراد هذه الأدلة المجملة:

١ - انعقاد الإجماع على ذلك من الصحابة والتابعين وتابعيهم - كما سبق - وهو إجماع مستند إلى النصوص الصريحة من الكتاب والسنة في زيادة الإيمان ونقصه، واجتماع النفاق والإيمان في القلب الواحد واجتماع الشرك والإيمان في عمل الرجل الواحد والمقصود هو النفاق الأصغر والشرك الأصغر.

٢ - تفاضل المؤمنين في الأعمال الظاهرة تفاضلا لا ينكره إلا مكابر، فمنهم القانت الأواب، والمجاهد الدائب، ومنهم المقتصد، ومنهم الظالم لنفسه المنهمك في فسقه.

٣ - تفاوت المؤمنين في الأعمال الباطنة، كالحب والخوف والرجاء والذكر والتفكير في آلاء الله وآياته والخشوع واليقين... ونحو ذلك مما لا يحجده إلا معاند عامد.





٤ - تفاوت الناس في العلم بما يؤمن به - حتى لو سلم جدلاً أنه التصديق - فمنهم من يعلم من صفات الله وآياته وأسباب سخطه ومرضاته الشيء الكثير، ويؤمن بذلك ويعتقده مفصلاً، ومنهم من لا يعلم منه إلا النزر اليسير المجمل، فلا مرأى في أن الأول مصدق بأضعاف ما الآخر مصدق به، فالمعرفة والعلم واليقين كل منها درجات متفاوتة، والإنسان الواحد نفسه يكون إيمانه بشيء أقوى من إيمانه بشيء آخر، ويكون إيمانه بالشيء اليوم أقوى منه غداً أو العكس.

٥ - أن الإيمان يتفاوت بتفاوت سببه ومستنده، فمن آمن بسبب آية خارقة رآها، ليس كمن آمن تبعاً لإيمان غيره من الناس أو نحو ذلك من الأسباب العارضة.

ثالثاً : ضابط معرفة أصول الفرق في الإيمان :

يمكن معرفة أصول الفرق المختلفة في الإيمان بتقسيم الأقوال منطقياً حسب الأعضاء الثلاثة : « القلب ، اللسان ، والجوارح » وقد وضع هذا الضابط - نصاً أو تلميحاً - بعض المؤلفين من العلماء، عوضاً من استعراض الفرق الذي سارت عليه كتب الفرق والمقالات، ومنهم الإمام الطبري وابن حزم وشيخ الإسلام ابن تيمية وابن أبي العز، وقد رأيت أن أستفيد من مجموع كلامهم، وأوجز كلامهم وأستخرج منه مع الزيادة والإيضاح ضابطاً محدداً يعين على معرفة الأقوال والتفريق بينها بيسر وسهولة فكان هذا التقسيم :

١- أن الإيمان بالقلب واللسان والجوارح :

\* أهل السنة

\* الخوارج

\* المعتزلة

٢- أن الإيمان بالقلب واللسان فقط :

\* المرجئة الفقهاء

\* ابن كلاب

٣- أن الإيمان باللسان والجوارح فقط :

\* الغسانية أو فرقة مجهولة ذكر الطبري قولها ولم يسمها، ولكنه قريب مما ذكره الأشعري والشهرستاني عن غسان.

٤- أن الإيمان بالقلب فقط :

\* الجهمية

\* المريسية

\* الصالحية

\* الأشعرية

= \* الماتريديّة

وسائر فرق المقالات

٥- أن الإيمان باللسان فقط :

\* الكرامية

وبعض هذه الأقسام تحتاج لتفصيل إيضاحي وهي :

أ- الذين قالوا إنه بالقلب واللسان والجوارح طائفتان :

١- الذين قالوا : الإيمان فعل كل واجب وترك كل محرم، ويذهب الإيمان كله بترك الواجب أو فعل الكبيرة هم :

\* - الخوارج : ومرتكب الكبيرة عندهم كافر.

\* - المعتزلة : ومرتكب الكبيرة عندهم في منزلة بين المنزلتين.

٢- الذين قالوا : الإيمان قول وعمل، وكل طاعة هي شعبة من الإيمان أو جزء منه، الإيمان يكمل باستكمال شعبه وينقص بنقصها، ولكن منها ما يذهب الإيمان كله بذهابه ومنها ما ينقص بذهابه. فمن شعب الإيمان أصول لا يتحقق إلا بها، ولا يستحق مدعيه مطلق الاسم بدونها، ومنها واجبات لا يستحق الاسم المطلق بدونها، ومنها كمالات يرتقى صاحبها إلى أعلى درجاته. (وتفصيل هذا كله حسب النصوص) وهم أهل السنة والجماعة.

ب- الذين قالوا : إنه يكون بالقلب واللسان فقط : طائفتان :

١- الذين منهم يدخلون أعمال القلب وهم بعض قدماء المرجئة الفقهاء وبعض محدثي الحنفية المتأخرين.

٢- الذين لا يدخلون أعمال القلب، وقد تطور بهم الأمر إلى إخراج قول اللسان أيضا من الإيمان وجعلوه علامة فقط وهم عامة الحنفية (الماتريديّة).

ج- الذين قالوا : إنه يكون بالقلب فقط : ثلاث طوائف :

١- الذين يدخلون فيه أعمال القلب جميعا، وهم سائر فرق المرجئة كاليونسية والشمريّة والتومنية.

٢- الذين يقولون : هو المعرفة فقط : الجهم بن صفوان.

٣- الذين يقولون : هو التصديق فقط : الأشعرية والماتريديّة.

هذه هي الأصول النظرية عامة.

أما في واقع الظاهرة فقد تقلصت هذه الفرق إلى أقل من ذلك نظرا للتداخلات والتطورات الفكرية التي كان أهمها وأجلاها :

١- استخدام قواعد المنطق وإدخاله علما معياريا يحكم في القضايا النظرية الخلافية عامة، ومنها قضية الإيمان.



٢ - تحول مباحث العقيدة أو التوحيد والإيمان إلى «علم الكلام» الذي يقوم على أسس فلسفية ويستخدم القواعد المنطقية، وإجمالاً هو مباحث نظرية عقلية ليس للنصوص فيها - إن وجدت - إلا مكانة ثانوية، لا سيما في العصور الأخيرة. وهذا ما سوف نفصل الحديث فيه عما قليل. والمهم هنا أن هذه الأسباب وغيرها من الأسباب التاريخية البحتة أدت إلى انقراض بعض الفرق الإرجائية وهي :

١ - الكرامية : لم يعد لهم وجود ولا لفكرهم إلا في كتب المخالفين، مع أنها آخر المذاهب المبتدعة في الإيمان ظهوراً.

وانقراضهم قديم نسبياً، يقول الذهبي في سير أعلام النبلاء (١١ / ٥٢٤) (في القرن الثامن) : « وكان الكرامية كثيرين بخراسان ولهم تصانيف، ثم قتلوا وتلاشوا، نعوذ بالله من الأهواء. هذا مع أنه كان لهم وجود ظاهر حتى نهاية القرن السادس ومطلع السابع، فإن المؤرخين للرازي وعلى رأسهم ابن السبكي في طبقاته (٨ / ٨١) ذكروا مناظراته لهم، وكتب الرازي تنضح بذلك، والرازي هو الإمام الثاني للأشعرية توفي سنة ٦٠٦هـ.

وقبل ذلك أثناء ظهور إمام الأشعرية الأول وناشر المذهب (أبو بكر الباقلاني)، كان في مقدمهم ابن الهيصم يكتب وينظر في الطرف الآخر.

قال شيخ الإسلام : « وقد رأيت لابن الهيصم فيه مصنفاً في أنه قول اللسان فقط، ورأيت لابن الباقلاني فيه مصنفاً أنه تصديق القلب فقط، وكلاهما في عصر واحد وكلاهما يرد على المعتزلة والرافضة » مجموع الفتاوى (١٣ / ٥٨).

٢ - الجهمية وأصحاب المقالات (كاليونسية والشمرية) :

انقرض القائلون بأن الإيمان هو مجرد المعرفة القلبية.

ولكن العجيب هو قيام أعظم مذهبين في الإرجاء وهما الأشعرية والماتريدية - اللذان يشكلان جملة الظاهرة العامة - على أصوله في أن الإيمان هو ما في القلب فقط، حتى إن الماتريدية أولت ما هو مشهور عن أبي حنيفة أن الإقرار باللسان ركن آخر للإيمان، وجعلوه علامة فقط كما سيأتى عنهم، هذا مع أن الأشعري نفسه صرح بمذهب جهم وجعله الفرقة الأولى من فرق المرجئة، والمتسبون إليه يقرؤون ذلك إلى اليوم، بل إن كلام إمامهم المتقدم « الباقلاني » في الإيمان يماثل ما ذكره إمامهم المتسبون إليه « الأشعري » عن جهم !! وهذا من تناقضهم، وعلى هذا يصح أن نقول إن مذهب الجهمية في جملته لم ينقرض، وإنما انقرض القسمان الأولان من الأقسام الثلاثة المتفقة على أن الإيمان يكون بالقلب وحده - أعني سائر الفرق ذات المقالات والجهمية - (راجع الجدول).

أما الفرقة الثالثة فكل ما عملته هو تحوير أو تعديل في كلام جهم، فوضعت التصديق بدلاً من المعرفة، وصرحت بنفي أعمال القلب الأخرى مثلما صرح جهم وجعلت الأعمال المكفرة مجرد علامة علي

= الكفر الباطن، وجعلت كل من حكم الشرع بكفره فاقدا للتصديق القلبي، ونحو ذلك من الآراء واللوازم التي لم يخالفوها في شيء منها، إلا إذا صح أن جهما التزم القول بأن من أعلن التثليث في دار الإسلام وحمل الصليب بلا تقية أنه يكون مؤمناً إذا كان يعرف الله، على أن ابن حزم هذا الالتزام للأشعرى معه، ولا يصح هذا عن الأشعرى.

لكن الأشعرية يقولون إنه يمكن أن يكون مؤمناً في الباطن، ولكن إعلانه التثليث وحمله الصليب دليل على كفره، وعلامة عليه، فهو كافر «ظاهراً» مع كونه مؤمناً «باطناً» إذا كان مصداقاً!!

وعلى أية حال فإن الفرق بين التصديق المجرد من أعمال القلب وبين المعرفة مما يتعذر على العقول إدراكه، كما نص شيخ الإسلام على أن الانقراض قد شمل أيضاً آراء بعض قدماء المذهب الأشعرى؛ فمؤسسه ابن كلاب كان على عقيدة المرجئة الفقهاء، وأما أبو عبد الله بن مجاهد تلميذ الأشعرى وشيخ الباقلاني، وأبو العباس القلانسي ونحوهم؛ فكانوا على عقيدة السلف في الإيمان كما نقله عنهم أبو القاسم الأنصارى شيخ الشهرستاني في شرح كتاب الإرشاد للجويني، وكل هؤلاء لم يبق لهم في مذهب الأشعرية أثر.

٣ - المرجئة الفقهاء : بعد أن استقرت الأمة على التمذهب بالمذاهب الأربعة المشهورة، استقر مذهب المرجئة الفقهاء ضمن مذهب أبي حنيفة رحمته الله، ولهذا أصبح يسمى مذهب الحنفية، وأشهر من يمثل هذا المذهب هم فقهاء الحنفية المتمسكون بعقيدة السلف وعلى رأسهم الإمام أبو جعفر الطحاوي صاحب العقيدة المشهورة، والإمام القاضي ابن أبي العز شراحها، وقليل من المتأخرين. وحقيقة الأمر أن مذهب هؤلاء مضطرب متردد، ولهذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية في كتاب الإيمان (ص ١٨٣) : «إنهم إذا لم يدخلوا أعمال القلوب في الإيمان لزمهم قول جهنم، وإن أدخلوها في الإيمان لزمهم دخول أعمال الجوارح أيضاً، فإنها لازمة لها».

وعبارة الطحاوي رحمته الله تدل على هذا فإنه قال : «والإيمان هو الإقرار باللسان والتصديق بالجنان، وجميع ما صح عن رسول الله ﷺ من الشرع والبيان كله حق، والإيمان واحد، وأهله في أصله سواء، والتفاضل بينهم بالخشية والتقوى ومخالفة الهوى، ملازمة الأولى»

فقوله : «والإيمان واحد» شاهد لما قلنا من أن أصل الشبهة ومنطلقها هو هذا.

وقوله : «في أصله سواء» والتفاضل بينهم بالخشية والتقوى، إلخ، مخالف لذلك، فاضطربت عبارته؛ لأن قوله : «وأهله في أصله سواء» يدل على أن للإيمان أصلاً و فرعاً أو فروعاً - هو أعمال الجوارح وأعمال القلب -.

فيقال : إن كان الفرع داخلياً في مسمى الأصل كما هو الشرع واللغة والعرف لم يعد الإيمان واحداً، بل متفاوتاً متفاوتاً - كإثباته التفاضل في الخشية والتقوى -.

وإن كان غير داخل في مسماه فقوله : «وأهله في أصله سواء» غير دقيق فينبغي أن يقول «وأهله فيه سواء» =

والذي دفعه رَحْمَةُ اللهِ إِلَى الوقوع في هذا هو محاولة الجمع بين مذهبي السلف وأبي حنيفة، لأن الرجل حنفي سلفي، وكذا شارح عقيدته فإنه حاول ذلك أيضاً وأراد، ولهذا قال في شرح العبارة «ولهذا - والله أعلم - قال الشيخ رَحْمَةُ اللهِ : «وأهله في أصله سواء» يشير إلى أن التساوي إنما هو في أصله، ولا يلزم منه التساوي من كل وجه».

فيقال له : ما هذا الأصل من التصديق الذي يكون أهل الإيمان كلهم مشتركين فيه ويكون ما فوقه زيادة عليه ؟ ومن الذي وضعه ؟ وهذا في الحقيقة يقودنا إلى قضية فلسفية منطقية هي إثبات الماهية المشتركة خارج الذهن، وهو ما لا يقره رَحْمَةُ اللهِ.

وها هنا قضية مهمة، وهي أن بعض الناس يشبّون أن الخلاف بين مذهب السلف ومذهب أبي حنيفة لفظي بإطلاق مستدلين بظواهر بعض كلام شيخ الإسلام وبمثل صنيع الطحاوي والشارح، والأخير نص على أن الخلاف صوري، ونحن وإن كان غرضنا هنا ليس التفصيل وإنما هو إثبات الظاهرة، فإننا نبين وجه الحق في ذلك وعلاقته بتطور الظاهرة قائمة أيضاً؛ لأن بعض الناس قد يحسب أن الماتريدية - وهي الطور النهائي للظاهرة بالنسبة للمرجئة الفقهاء - هي على مذهب أبي حنيفة كما تزعم، والخلاف بينها وبين السلف صوري، وسوف نبطل ذلك ببيان حقيقة الخلاف بين أبي حنيفة والسلف، ثم نبين بعد خروج مذهب الماتريدية عن حقيقة مذهب الإمام، بل إن بيان مذهب أبي حنيفة والمرجئة الفقهاء عامة لهو مما يدل على انقراضه إلا من أمثال هذين الإمامين.

\* فما حقيقة الخلاف بين مذهب السلف ومذهب الحنفية ؟

قبل الإجابة المباشرة يجب أن نتذكر ما سبق في فصل «المرجئة الفقهاء» من نقل ذم علماء السلف للمرجئة وأنهم هم هؤلاء، وبيان ضلالهم وبدعتهم، وهو ما تنصح به كتب العقيدة الأثرية عامة، فهل يعقل أن يكون هذا كله والخلاف لفظي فقط ؟!

والذي تبينته من خلال الدراسة والتتبع أن سبب اللبس الواقع أحياناً هو أن للمسألة جانبيين :

\* الأول : ما يتعلق بحقيقة الإيمان أو ماهيته التصورية إن صح التعبير :

والخلاف فيها حقيقي قطعاً، وله ثمراته الواضحة وأحكامه المترتبة مثل :

- ١ - فالسلف يقولون بزيادته ونقصانه، وهؤلاء يقولون بعدمها.
- ٢ - إطلاقه على الفاسق أو عدمه، فالسلف لا يطلقونه على الفاسق إلا مقيداً، وهؤلاء بعكسهم.
- ٣ - هل يقع تاماً في القلب مع عدم العمل أم لا ؟ عند السلف لا يقع تاماً في القلب مع عدم العمل، وعند هؤلاء يقع.
- ٤ - وعند السلف أعمال القلب هي من الإيمان، وعند هؤلاء خشية وتقوى لا تدخل في حقيقته.
- ٥ - وعند السلف الإيمان يتنوع باعتبار المخاطبين به ... فيجب على كل أحد بحسب حاله وعلمه ما لا يجب على الآخر من الإيمان، وعند هؤلاء لا ينوع.

## بَابُ تَضْرِيْعِ مَعْرِفَةِ الْإِيْمَانِ وَالْإِسْلَامِ وَشَرَائِعِ الدِّينِ

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بِنِعْمَتِهِ تَتِمُّ الصَّالِحَاتُ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، أَمَّا بَعْدُ فَأَعْلَمُوا رَحِمَنَا وَإِيَّاكُمْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى بَعَثَ مُحَمَّدًا ﷺ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً لِيُقَرُّوا بِتَوْحِيدِهِ، يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ فَكَانَ مَنْ قَالَ هَذَا مُوقِنًا مِنْ قَلْبِهِ وَنَاطِقًا بِلِسَانِهِ أَجْزَأَهُ، وَمَنْ مَاتَ عَلَى هَذَا فَإِلَى الْجَنَّةِ، فَلَمَّا آمَنُوا بِذَلِكَ، وَأَخْلَصُوا تَوْحِيدَهُمْ، فَرَضَ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةَ بِمَكَّةَ، فَصَدَّقُوا بِذَلِكَ، وَآمَنُوا وَصَلُّوا، ثُمَّ فَرَضَ عَلَيْهِمُ الْهَجْرَةَ، فَهَاجَرُوا، وَفَارَقُوا الْأَهْلَ وَالْوَطَنَ، ثُمَّ فَرَضَ عَلَيْهِمُ بِالْمَدِينَةِ الصِّيَامَ، فَآمَنُوا وَصَدَّقُوا وَصَامُوا شَهْرَ رَمَضَانَ، ثُمَّ فَرَضَ عَلَيْهِمُ الزَّكَاةَ، فَآمَنُوا وَصَدَّقُوا، وَأَدَّوْا ذَلِكَ كَمَا أُمِرُوا، ثُمَّ فَرَضَ عَلَيْهِمُ الْجِهَادَ، فَجَاهَدُوا الْبَعِيدَ وَالْقَرِيبَ، وَصَبَرُوا وَصَدَّقُوا، ثُمَّ فَرَضَ عَلَيْهِمُ الْحَجَّ، فَحَجُّوا وَآمَنُوا بِهِ، فَلَمَّا آمَنُوا بِهِذِهِ الْفَرَائِضِ، وَعَمِلُوا بِهَا تَصَدِّيقًا بِقُلُوبِهِمْ، وَقَوْلًا بِأَلْسِنَتِهِمْ، وَعَمَلًا بِجَوَارِحِهِمْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣] ثُمَّ أَعْلَمَهُمْ أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ فِي الْآخِرَةِ إِلَّا دِينَ الْإِسْلَامِ فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: ١٩]، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَصَوْمِ شَهْرِ رَمَضَانَ، وَحَجِّ الْبَيْتِ الْحَرَامِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا»<sup>(١)</sup>.

ثُمَّ بَيَّنَّ النَّبِيُّ ﷺ لِأُمَّتِهِ شَرَائِعَ الْإِسْلَامِ، حَالًا بَعْدَ حَالٍ، وَسَدَّكُرُ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ

٦ - السلف يقولون إنه يستثنى فيه باعتبار، وهؤلاء يقولون لا يجوز ذلك لأنه شك.

٧ - إطلاق نصوص الإيمان على العمل أهو حقيقة أم مجاز؟ فالسلف يقولون حقيقة، وهؤلاء يقولون مجاز.

٨ - وهؤلاء يقولون: يجوز أن يقول أحد: إن إيماني كإيمان جبريل، والسلف يقولون: لا يجوز بحال.

(١) سيأتي تخريجه قريباً.

تَعَالَى، وَهَذَا رَحِمَكُمُ اللَّهُ طَرِيقُ الْمُسْلِمِينَ فَإِنْ اِحتَجَّ مُحْتَجٌّ بِالْأَحَادِيثِ الَّتِي رُوِيَتْ: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ».

قِيلَ لَهُ: هَذِهِ كَانَتْ قَبْلَ نَزُولِ الْفَرَائِضِ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُنَا لَهُ، وَهَذَا قَوْلُ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ، مِمَّنْ نَفَعَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى بِالْعِلْمِ، وَكَانُوا أئِمَّةً يُقْتَدَى بِهِمْ، سِوَى الْمُرْجِئَةِ الَّذِينَ خَرَجُوا عَنْ جُمْلَةِ مَا عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ، وَالتَّابِعُونَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَقَوْلِ الْأَئِمَّةِ الَّذِينَ لَا يُسْتَوْحَشُ مِنْ ذِكْرِهِمْ فِي كُلِّ بَلَدٍ<sup>(١)</sup>.

(١) قال العلامة الألباني في الصحيحة (١٣١٤) تحت الحديث: «أبشروا وبشروا الناس من قال لا إله إلا الله صادقاً بها دخل الجنة» وفي الباب عن معاذ بن جبل رضي الله عنه وهو الآتي بعده، وفيه: «قلت: أفلا أبشروهم يا رسول الله؟ قال: دعهم يعملوا». وقد أخرجه البخاري (١/١٩٩-فتح) ومسلم (١/٤٥) وغيرهما من حديث أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعاذ رديفه على الرحل قال: يا معاذ... الحديث وفيه: «أفلا أخبر به الناس فيستبشروا؟ قال: إذا يتكلموا. وأخبر بها معاذ عند موته تأثماً». وأخرجه أحمد (٥/٢٢٨ و ٢٢٩ و ٢٣٠ و ٢٣٢ و ٢٣٦) من طرق عن معاذ قال في أحدها: «أخبركم بشيء سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يمنعي أن أحذثكموه إلا أن تتكلموا، سمعته يقول: «من شهد أن لا إله إلا الله مخلصاً من قلبه، أو يقينا من قلبه لم يدخل النار، أو دخل الجنة. وقال مرة: دخل الجنة ولم تمسه النار». وإسناده صحيح على شرط الشيخين. وقد ترجم البخاري رحمته الله لحديث معاذ بقوله: «باب من خص بالعلم قوما دون قوم كراهية أن لا يفهموا، وقال علي: حدثوا الناس بما يعرفون، أنتحبون أن يكذب الله ورسوله». ثم ساق إسناده بذلك وزاد آدم بن أبي إياس في «كتاب العلم» له: «وَدَعُوا مَا يَنْكُرُونَ». أي ما يشبهه عليهم فهمه. ومثله قول ابن مسعود: «ما أنت بمحدث قوما حديثاً لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة». رواه مسلم (١/٩). قال الحافظ: «وممن كره التحديث ببعض دون بعض أحمد في الأحاديث التي ظاهرها الخروج على السلطان ومالك في أحاديث الصفات، وأبو يوسف في الغرائب. ومن قبلهم أبو هريرة كما تقدم عنه في الجرايين وأن المراد ما يقع من الفتن. ونحوه عن حذيفة. وعن الحسن أنه أنكر تحديث أنس للحجاج بقصة العرنين لأنه اتخذها وسيلة إلى ما كان يعتمد منه من المبالغة في سفك الدماء بتأويله الواهي. وضابط ذلك أن يكون ظاهر الحديث يقوي البدعة، وظاهره في الأصل غير مراد، فالإمساك عنه عند من يخشى عليه الأخذ بظاهره مطلوب. والله أعلم». هذا وقد اختلفوا في تأويل حديث الباب وما في معناه من تحريم النار على من قال لا إله إلا الله على أقوال كثيرة ذكر بعضها المنذري في «الترغيب (٢/٢٣٨)» وترى سائرهما في «الفتح». والذي تطمئن إليه النفس وينشرح له الصدر وبه تجتمع الأدلة ولا تتعارض، أن تحمل على أحوال ثلاثة:

الأولى: من قام بلوازم الشهادتين من التزام الفرائض والابتعاد عن الحرمات، فالحديث حينئذ على

= ظاهره ، فهو يدخل الجنة و تحرم عليه النار مطلقا .

الثانية : أن يموت عليها ، و قد قام بالأركان الخمسة و لكنه ربما تهاون ببعض الواجبات و ارتكب بعض المحرمات ، فهذا ممن يدخل في مشيئة الله و يغفر له كما في الحديث الآتي بعد هذا و غيره من الأحاديث المكفرات المعروفة .

الثالثة : كالذي قبله و لكنه لم يقم بحقها و لم تحجزه عن محارم الله كما في حديث أبي ذر المتفق عليه : « وإن زنى و إن سرق ... » الحديث ، ثم هو إلى ذلك لم يعمل من الأعمال ما يستحق به مغفرة الله ، فهذا إنما تحرم عليه النار التي وجبت على الكفار ، فهو وإن دخلها ، فلا يخلد معهم فيها بل يخرج منها بالشفاعة أو غيرها ثم يدخل الجنة و لابد ، و هذا صريح في قوله ﷺ : « من قال لا إله إلا الله نفعته يوما من دهره ، يصيبه قبل ذلك ما أصابه » . و هو حديث صحيح كما سيأتي في تحقيقه إن شاء الله برقم ( ١٩٣٢ ) . والله سبحانه و تعالى أعلم ، انتهى .

وقال العلامة ابن باز كما في مجموع فتاواه ( ٥٤ / ٧ ) : لا شك أن هذه الكلمة وهي لا إله إلا الله هي أساس الدين ، وهي الركن الأول من أركان الإسلام ، مع شهادة أن محمدا رسول الله ، كما في الحديث الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال : « بني الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله و أن محمدا رسول الله و إقام الصلاة و إيتاء الزكاة و صوم رمضان و حج البيت » متفق على صحته من حديث ابن عمر رضي الله عنهما .

وفي الصحيحين عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ لما بعث معاذًا رضي الله عنه إلى اليمن ، قال له : « إنك تأتي قوما من أهل الكتاب فادعهم إلى أن يشهدوا أن لا إله إلا الله و أني رسول الله فإن أطاعوك لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في اليوم و الليلة فإن أطاعوك لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد في فقرائهم » الحديث متفق عليه ، و الأحاديث في هذا الباب كثيرة .

و معنى شهادة أن لا إله إلا الله : لا معبود حق إلا الله ، وهي تنفي الإلهية بحق عن غير الله سبحانه ، و تثبتها بالحق لله وحده ، كما قال الله ﷻ في سورة الحج : ﴿ ذَلِكَ يَأْتِيَنَّ اللَّهُ هَؤُلَاءِ وَلَهُ الْحَقُّ وَ أُنْزِلَتْ مِنْ دُونِهِ الْبُيُوتُ ﴾ [لقمان : ٣٠] ، و قال سبحانه في سورة المؤمنين : ﴿ وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾ [المؤمنون : ١١٧] و قال ﷻ في سورة البقرة : ﴿ وَلِلَّهِ حُكْمُ رَبِّهِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ أَرَحَمَنَّ الرَّحِيمِ ﴾ [البقرة : ١٦٣] ، و قال في سورة البينة : ﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ ﴾ [البينة : ٥] و الآيات في هذا المعنى كثيرة ، و هذه الكلمة العظيمة لا تنفع قائلها ولا تخرجه من دائرة الشرك إلا إذا عرف معناها و عمل به ، و صدق به ، و قد كان المنافقون يقولونها وهم في الدرك الأسفل من النار لأنهم لم يؤمنوا بها و لم يعملوا بها ، و هكذا اليهود تقولها وهم من أكفر الناس - لعدم إيمانهم بها - و هكذا عباد القبور و الأولياء من كفار هذه الأمة يقولونها وهم يخالفونها بأقوالهم و أفعالهم و عقيدتهم ، فلا تنفعهم ولا يكونون بقولها مسلمين لأنهم ناقضوها بأقوالهم و أعمالهم





وعقائدهم، وقد ذكر بعض أهل العلم أن شروطها ثمانية جمعها في بيتين فقال :  
 علم يقين وإخلاص وصدقك مع      محبة وانقياد والقبول لها  
 وزيد ثامنها الكفران منك بما      سوى الإله من الأشياء قد ألهها  
 وهذا البيتان قد استوفيا جميع شروطها :

الأول: العلم بمعناها المنافي للجهل وتقدم أن معناها لا معبود بحق إلا الله فجميع الآلهة التي يعبدها الناس سوى الله سبحانه كلها باطلة .

الثاني: اليقين المنافي للشك فلا بد في حق قائلها أن يكون على يقين بأن الله سبحانه هو المعبود بالحق .  
 الثالث: الإخلاص وذلك بأن يخلص العبد لربه سبحانه وهو الله ﷻ جميع العبادات ، فإذا صرف منها شيئاً لغير الله من نبي أو ولي أو ملك أو صنم أو جني أو غيرها فقد أشرك بالله ونقض هذا الشرط وهو شرط الإخلاص .

الرابع: الصدق ومعناه أن يقولها وهو صادق في ذلك ، يطابق قلبه لسانه ، ولسانه قلبه ، فإن قالها باللسان فقط وقلبه لم يؤمن بمعناها فإنها لا تنفعه ، ويكون بذلك كافراً كسائر المنافقين .

الخامس: المحبة ، ومعناها أن يحب الله ﷻ ، فإن قالها وهو لا يحب الله صار كافراً لم يدخل في الإسلام كالمنافقين . ومن أدلة ذلك قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٣١] الآية ، وقوله سبحانه : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّوهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ ﴾ [البقرة: ١٦٥] والآيات في هذا المعنى كثيرة .

السادس: الانقياد لما دلت عليه من المعنى ، ومعناه أن يعبد الله وحده وينقاد لشريعته ويؤمن بها ، ويعتقد أنها الحق . فإن قالها ولم يعبد الله وحده ، ولم ينقد لشريعته بل استكبر عن ذلك ، فإنه لا يكون مسلماً كإبليس وأمثاله .

السابع: القبول لما دلت عليه ، ومعناه : أن يقبل ما دلت عليه من إخلاص العبادة لله وحده وترك عبادة ما سواه وأن يلتزم بذلك ويرضى به .

الثامن: الكفر بما يعبد من دون الله ، ومعناه أن يتبرأ من عبادة غير الله ويعتقد أنها باطلة ، كما قال الله سبحانه : ﴿ قَمَن يَكْفُرُ بِالْطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنُ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة: ٢٥٦] وصح عن رسول الله ﷺ أنه قال : « من قال لا إله إلا الله وكفر بما يعبد من دون الله حرم ماله ودمه وحسابه على الله » ، وفي رواية عنه ﷺ أنه قال : « من وحد الله وكفر بما يعبد من دون الله حرم ماله ودمه » أخرجهما مسلم في صحيحه

فالواجب على جميع المسلمين أن يحققوا هذه الكلمة بمراعاة هذه الشروط ، ومتى وجد من المسلم معناها والاستقامة عليه فهو مسلم حرام الدم والمال ، وإن لم يعرف تفاصيل هذه الشروط لأن المقصود وهو العلم بالحق والعمل به وإن لم يعرف المؤمن تفاصيل الشروط المطلوبة .

= والطاغوت هو كل ما عبد من دون الله كما قال الله ﷻ: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمَرْ بِاللَّهِ فَقَدْ

اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انْفِصَامَ لَهَا﴾ الآية .

وقال سبحانه: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦] ومن كان لا يرضى بذلك من المعبودين من دون الله كالأنبياء والصالحين والملائكة فإنهم ليسوا بطواغيت، وإنما الطاغوت هو الشيطان الذي دعا إلى عبادتهم وزينها للناس نسأل الله لنا وللمسلمين العافية من كل سوء، وأما الفرق بين الأعمال التي تنافي هذه الكلمة وهي لا إله إلا الله، والتي تنافي كمالها الواجب فهو: أن كل عمل أو قول أو اعتقاد يقع صاحبه في الشرك الأكبر فهو ينافيها بالكلية ويضادها. كدعاء الأموات والملائكة والأصنام والأشجار والأحجار والنجوم ونحو ذلك، والذبح لهم والنذر والسجود لهم وغير ذلك .

فهذا كله ينافي التوحيد بالكلية، ويضاد هذه الكلمة ويبطلها وهي: لا إله إلا الله، ومن ذلك استحلال ما حرم الله من المحرمات المعلومة من الدين بالضرورة والإجماع كالزنا وشرب المسكر وعقوق الوالدين والربا ونحو ذلك، ومن ذلك أيضا جحد ما أوجب الله من الأقوال والأعمال المعلومة من الدين بالضرورة والإجماع كوجوب الصلوات الخمس والزكاة وصوم رمضان وبر الوالدين والنطق بالشهادتين ونحو ذلك .

أما الأقوال والأعمال والاعتقادات التي تضعف التوحيد والإيمان وتنافي كماله الواجب فهي كثيرة ومنها: الشرك الأصغر كالرياء والحلف بغير الله، وقول ما شاء الله وشاء فلان، أو هذا من الله ومن فلان ونحو ذلك، وهكذا جميع المعاصي كلها تضعف التوحيد والإيمان وتنافي كماله الواجب، فالواجب الحذر من جميع ما ينافي التوحيد والإيمان أو ينقص ثوابه، والإيمان عند أهل السنة والجماعة قول وعمل يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، والأدلة على ذلك كثيرة أوضحها أهل العلم في كتب العقيدة وكتب التفسير والحديث فمن أرادها وجدها والحمد لله انتهى.

وقال في معارج القبول (٢/ ٤٢٤): ثم اعلم رحماني الله وإياك: أن الأحاديث الدالة على أن الشهادتين سبب لدخول الجنة والنجاة من النار لا تناقض بينها وبين أحاديث الوعيد التي فيها: من فعل ذنب كذا فالجنة عليه حرام، أو لا يدخل الجنة من فعل كذا؛ لإمكان الجمع بين النصوص بأنها جنان كثيرة كما أخبر النبي ﷺ وبأن أهل الجنة أيضا متفاوتون في دخول الجنة في السبق وارتفاع المنازل، فيكون فاعل هذا الذنب لا يدخل الجنة التي أعدت لمن لم يرتكبه، أو لا يدخلها في الوقت الذي يدخل فيه من لم يرتكب ذلك الذنب، وهذا واضح مفهوم للعارف بلغة العرب. وكذلك لا تناقض بين الأحاديث التي فيها تحريم أهل هاتين الشهادتين على النار، وبين الأحاديث التي فيها إخراجهم منها بعد أن صاروا حمما لإمكان الجمع بأن تحريم من يدخلها بذنبه من أهل التوحيد بأن تحريمه عليها يكون بعد خروجه منها برحمة الله ثم بشفاعة الشافعين، ثم يغتسلون في نهر الحياة ويدخلون الجنة، فحينئذ قد

حرموا عليها فلا تمسهم بعد ذلك. أو يكون المراد أنهم يحرمون مطلقا على النار التي أعدت للكافرين التي لا يخرج منها من دخلها، وهي ما عدا الطبقة العليا من النار التي يدخلها بعض عصاة أهل التوحيد ممن شاء الله تعالى عقابه وتطهيره بها على قدر ذنبه، ثم يخرجون فلا يبقى فيها أحد. وهذه إشارة كافية في هذا الموضع وسنذكر إن شاء الله تعالى بسط ذلك في موضعه عند ذكر الشفاعات، ونذكر الأحاديث التي فيها هذا وهذا والأحاديث التي يكون بها الجمع بين ذلك، وقد ذكر الحافظ ابن رجب رحمه الله تعالى في هذا الباب كلاما حسنا بعد سياقه حديث معاذ وحديث عتيان وحديث أبي ذر وحديث عبادة وقد تقدمت مع غيرها من الأحاديث. قال: وأحاديث هذا الباب نوعان:

أحدهما: ما فيه أن من أتى بالشهادتين دخل الجنة ولم يحجب عنها، وهذا ظاهر فإن النار لا يدخل فيها أحد من أهل التوحيد الخالص بل يدخل الجنة ولا يحجب عنها إذا طهر من ذنوبه بالنار، وقد يعفو الله عنه فيدخله الجنة بلا عقاب قبل. وحديث أبي ذر معناه: أن الزنى والسرق لا يمنعان دخول الجنة مع التوحيد وهذا حق لا مرية فيه، وليس فيه أن لا يعذب عليهما مع التوحيد، وفي مسند البزار عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا: «من قال: لا إله إلا الله نفعتة يوما من الدهر يصيبه قبل ذلك ما أصابه».

الثاني: فيه أن يحرم على النار، وقد حمله بعضهم على الخلود فيها أو على ما يدخل فيها أهلها، وهي ما عدا الدرك الأعلى من النار، فإن الدرك الأعلى يدخله كثير من عصاة الموحدين بذنوبهم ثم يخرجون بشفاعة الشافعين وبرحمة أرحم الراحمين. وفي الصحيحين: «إن الله تعالى يقول: وعزتي وجلالي لأخرجن من النار من قال: لا إله إلا الله» وقالت طائفة من العلماء: المراد من هذه الأحاديث أن لا إله إلا الله سبب لدخول الجنة والنجاة من النار مقتضى لذلك، ولكن مقتضى عمله لا يعمل عمله إلا باستجماع شروطه وانتفاء موانعه فقد يتخلف عنه مقتضاه لفوات شرط من شروطه أو لوجود مانع، وهذا قول الحسن وهب بن منبه وهو أظهر. وقال الحسن للفرزدق وهو يدفن امرأته: ما أعددت لهذا اليوم؟ قال: شهادة أن لا إله إلا الله منذ سبعين سنة قال الحسن: نعم العدة، لكن لشهادة أن لا إله إلا الله شروطا فأياك وقذف المحصنات. وقيل للحسن: إن ناسا يقولون: من قال لا إله إلا الله دخل الجنة فقال: من قال لا إله إلا الله فآدى حقها وفرضها دخل الجنة. وقال وهب بن منبه لمن سأل: أليس مفتاح الجنة لا إله إلا الله؟ قال: بلى، ولكن ما من مفتاح إلا له أسنان، فإن أتيت بمفتاح له أسنان فتح لك وإلا لم يفتح لك، وهذا الحديث: «إن مفتاح الجنة لا إله إلا الله» أخرجه الإمام أحمد بإسناد منقطع عن معاذ رضي الله عنه قال: قال لي رسول الله ﷺ: «إذا سألك أهل اليمن عن مفتاح الجنة فقل: لا إله إلا الله» ويدل على هذا كون النبي ﷺ رتب دخول الجنة على الأعمال الصالحة في كثير من النصوص كما في الصحيحين عن أبي أيوب أن رجلا قال: يا رسول الله أخبرني بعمل يدخلني الجنة قال: «تعبد الله لا تشرك به شيئا وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصل الرحم»، وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلا قال: يا رسول الله دلني على عمل إذا عملته دخلت الجنة قال: «تعبد الله لا تشرك به شيئا وتقيم

= الصلاة المكتوبة وتؤدي الزكاة المفروضة وتصوم رمضان» فقال الرجل: والذي نفسي بيده لا أزيد على هذا شيئا ولا أنقص منه، فقال النبي ﷺ: «من سره أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة فلينظر إلى هذا».

وفي المسند عن بشير بن الخصاصية قال: أتيت النبي ﷺ لأبايعه فاشترط علي شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله وأن أقيم الصلاة وأن أوتي الزكاة وأحج حجة الإسلام وأن أصوم رمضان وأن أجاهد في سبيل الله فقلت: يا رسول الله أما اثنتين فوالله ما أطيقهما: الجهاد والصدقة. فقبض رسول الله ﷺ يده ثم حركها وقال: «فلا جهاد ولا صدقة فبم تدخل الجنة إذن؟» قلت: أبايحك فبايعته عليهن كلهن. وإسناده فيه ضعف. ومع كل الحديث فيه أن الجهاد والصدقة شرط في دخول الجنة مع حصول التوحيد والصلاة والصيام والحج، ونظير هذا أن النبي ﷺ قال: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ﷺ» ففهم عمر وجماعة من الصحابة أن من أتى الشهادتين امتنع من عقوبة الدنيا بمجرد ذلك، فتوقفوا في قتال مانعي الزكاة. وفهم الصديق ﷺ أنه لا يمتنع قتاله إلا بأداء حقوقها؛ لقوله ﷺ: «فإذا فعلوا ذلك منعوا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها، وحسابهم على الله» وقال: الزكاة حق المال. وهذا الذي فهمه الصديق ﷺ قد رواه عن النبي ﷺ صريحا غير واحد من الصحابة؛ منهم ابن عمر وأنس وغيرهما ﷺ، وأنه قال: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ﷺ ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة». ودل على ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ﴾ [التوبة: ٥] الآية ولا تثبت إلا بأداء الفرائض مع التوحيد، ولما قرر أبو بكر ﷺ هذا للصحابة رجعوا إلى قوله ورأوه صوابا، فإذا علم أن عقوبة الدنيا لا ترتفع عمن أدى الشهادتين مطلقا بل يعاقب بإخلاله بحق من حقوق الإسلام، فكذلك عقوبة الآخرة. وقد ذهب طائفة إلى أن هذه الأحاديث المذكورة أولا وما في معناها كانت قبل نزول الفرائض والحدود، منهم الزهري وبعضها أنه كان في غزوة تبوك وهي في آخر حياة النبي ﷺ، وهؤلاء منهم من يقول: هذه الأحاديث منسوخة، ومنهم من يقول: هي محكمة ولكن ضم إليها شرائط، وبلغت هذا إلى أن زيادة النص هل هي نسخ أم لا؟ والخلاف في ذلك بين الأصوليين مشهور وقد صرح الثوري بأنها منسوخة وأنه نسخها الفرائض والحدود. وقد يكون مرادهم بالنسخ البيان والإيضاح، فإن السلف كانوا يطلقون النسخ على مثل ذلك كثيرا ويكون مرادهم أن آيات الفرائض والحدود تبين توقف دخول أهل الجنة والنجاة من النار على فعل الفرائض واجتناب المحارم فصارت النصوص منسوخة أي: مبينة مفسرة، ونصوص الحدود والفرائض ناسخة أي: مفسرة لمعنى تلك النصوص موضحة لها. وقالت طائفة: تلك النصوص المطلقة قد جاءت مقيدة في أحاديث أخر ففي بعضها: «من قال: لا إله إلا الله مخلصا دخل الجنة»، وفي بعضها «مستيقنا»، وفي بعضها: «مصدقها قلبه لسانه»، وفي بعضها: «يقولها من



قلبه»، وفي بعضها: «قد ذل بها لسانه واطمأن بها قلبه». وهذا كله إشارة إلى عمل القلب وتحققه بمعنى الشهادتين، فتحققه بمعنى شهادة أن لا إله إلا الله: أن لا ياله قلبه غير الله حبا ورجاء وخوفا وطمعا وتوكلا واستعانة وخضوعا وإنابة وطلبا، وتحققه بشهادة أن محمدا رسول الله ﷺ أن لا يعبد غير ما شرعه على لسان نبيه محمد ﷺ وهذا المعنى جاء مرفوعا إلى النبي ﷺ أنه قال: «من قال: لا إله إلا الله مخلصا دخل الجنة» قيل: ما إخلاصها يا رسول الله؟ قال: «أن تحجزك عما حرم الله عليك» وهذا يروى من حديث أنس بن مالك وزيد بن أرقم، ولكن إسنادهما لا يصح، وجاء أيضا من مراسيل الحسن نحوه وتحقيق هذا المعنى وإيضاحه أن قول العبد: «لا إله إلا الله» يقتضي أن لا إله غير الله والإله الذي يطاع ولا يعصى هبة وإجلالا ومحبة وخوفا ورجاء وتوكلا عليه وسؤالا منه ودعاء له، ولا يصلح ذلك كله لغير الله ﷻ، فمن أشرك مخلوقا في شيء من هذه الأمور التي هي من خصائص الإلهية كان ذلك قدحا في إخلاصه في قوله: لا إله إلا الله ونقصا في توحيده، وكان فيه من عبودية المخلوق بحسب ما فيه من ذلك وهذا كله من فروع الشرك؛ ولهذا ورد إطلاق الكفر والشرك على كثير من المعاصي التي منشؤها من طاعة غير الله ﷻ أو خوفه أو رجائه أو التوكل عليه أو العمل، كما ورد إطلاق الكفر والشرك على الربا وعلى الحلف بغير الله ﷻ وعلى التوكل على غير الله والاعتماد عليه وعلى من سوى بين الله وبين المخلوق في المشيئة مثل أن يقول: ما شاء الله وشاء فلان، وكذا قوله: ما لي إلا الله وأنت، وكذلك ما يقدح في التوحيد وتفرد الله بالنفع والضرر كالطيرة والرقى المكروهة وإتيان الكهان وتصديقهم بما يقولون، كذلك اتباع هوى النفس فيما نهى الله عنه قاذح في تمام التوحيد وكماله؛ ولهذا أطلق الشرع على كثير من الذنوب التي منشؤها من هوى النفس أنها كفر وشرك كقتال المسلم ومن أتى حائضا أو امرأة في دبرها ومن شرب الخمر في المرة الرابعة وإن كان ذلك لا يخرج من الملة بالكلية؛ ولهذا قال السلف: كفر دون كفر وشرك دون شرك، وقد ورد إطلاق الإله على الهوى المتبع قال تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ﴾ [الفرقان: ٤٣].

قال الحسن رحمه الله: هو الذي لا يهوى شيئا إلا ركه، وقال قتادة: هو الذي كلما هوى شيئا ركه، وكلما انتهى شيئا أتاه لا يحجزه عن ذلك ورع. وروي من حديث أبي أمامة مرفوعا بإسناد ضعيف: «ما تحت ظل السماء إله يعبد أعظم عند الله من هوى متبع»، وفي حديث آخر: «لا تزال لا إله إلا الله تدفع عن أصحابها حتى يؤثروا دنياهم على دينهم، فإذا فعلوا ذلك ردت عليهم ويقال لهم: كذبتم». ويشهد لهذا الحديث الصحيح عن النبي ﷺ: «تعس عبد الدينار، تعس عبد الدرهم، تعس عبد القطيفة، تعس عبد الخميصة، تعس وانتكس، وإذا شيك فلا انتقش»، فدل هذا على أن من أحب شيئا وأطاعه وكان من غاية قصده ومطلوبه ووالى لأجله وعادى لأجله، فهو عبده وكان ذلك الشيء معبوده وإلهه. ويدل عليه أيضا أن الله تعالى سمى طاعة الشيطان في معصيته عبادة للشيطان، كما قال تعالى: ﴿أَلَمْ نَأْمُرْكُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾ [يس: ٦٠]. وقال تعالى حاكيا عن خليله

وَسَنَذْكُرُ مِنْ ذَلِكَ مَا حَضَرْنَا ذِكْرُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى الْمُوَفِّقُ لِكُلِّ رَشَادٍ، وَالْمُعِينُ عَلَيْهِ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

٢٢٠- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ عُمَرُ بْنُ سَعِيدٍ الْقَرَاطِيسِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ مَنْصُورِ الرَّمَادِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ لِيَرْدَادُوا بِيَمِينِنَا مَعَ إِيْمَانِهِمْ﴾ [سورة الفتح: ٤] قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى بَعَثَ نَبِيَّهُ مُحَمَّدًا ﷺ بِشَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَلَمَّا صَدَّقَ بِهَا الْمُؤْمِنُونَ زَادَهُمُ اللَّهُ الصَّلَاةَ، فَلَمَّا صَدَّقُوا بِهَا زَادَهُمُ اللَّهُ الصِّيَامَ، فَلَمَّا صَدَّقُوا بِهِ زَادَهُمُ الزَّكَاةَ، فَلَمَّا صَدَّقُوا بِهَا زَادَهُمُ الْحَجَّ، فَلَمَّا صَدَّقُوا بِهِ زَادَهُمُ الْجِهَادَ، ثُمَّ أَكْمَلَ لَهُمْ دِينَهُمْ، فَقَالَ تَعَالَى ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: وَكَانَ الْمُشْرِكُونَ وَالْمُسْلِمُونَ يَحْجُونَ جَمِيعًا فَلَمَّا نَزَلَتْ بَرَاءَةُ نَفِي الْمُشْرِكُونَ عَنِ الْبَيْتِ الْحَرَامِ، وَحَجَّ الْمُسْلِمُونَ لَا يُشَارِكُهُمْ فِي الْبَيْتِ الْحَرَامِ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، وَكَانَ ذَلِكَ مِنْ تَمَامِ النُّعْمَةِ، أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿الْيَوْمَ يَبْسُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي

= إبراهيم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَأَبِيهِ: ﴿يَتَأْتِ لَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلرَّحْمَنِ عَصِيًّا﴾ [مريم: ٤٤] فمن لم يتحقق بعبودية الرحمن وطاعته فإنه يعبد الشيطان بطاعته، ولم يخلص من عبادة الشيطان إلا من أخلص عبودية الرحمن وهم الذين قال فيهم: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾ [الحجر: ٤٢] فهم الذين حققوا قول: لا إله إلا الله وأخلصوا في قولها وصدقوا قولهم بفعلهم فلم يلتفتوا إلى غير الله محبة ورجاء وخشية وطاعة وتوكلا، وهم الذين صدقوا في قول: لا إله إلا الله وهم عباد الله حقاً. فأما من قال: لا إله إلا الله بلسانه ثم أطاع الشيطان وهواه في معصية الله ومخالفته فقد كذب قوله فعله، ونقص من كمال توحيد بقدرة معصية الله في طاعة الشيطان والهوى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ اتَّبَعَ هَوَاهُ بَغْيَ هُدًى مِّنَ اللَّهِ﴾ [القصص: ٥٠]، ﴿وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [ص: ٢٦]، ثم قال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فإيا هذا كن عبداً لله لا عبداً للهوى، فإن الهوى يهوى بصاحبه في النار: ﴿أَتَذَرُونَ مَثَلَهُ تَتْرُكُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ [يوسف: ٣٩]، «تعس عبد الدرهم، تعس عبد الدينار» والله لا ينجو غداً من عذاب الله إلا من حقق عبودية الله وحده ولم يلتفت إلى شيء من الأغيار، من علم أن إلهه ومعبوده فرد فليفرده بالعبودية ولا يشرك بعبادة ربه أحداً.

وَرَضِيتْ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا ﴿[المائدة: ٣]﴾<sup>(١)</sup>.

٢٢١- وَحَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ مَخْلَدٍ الْعَطَّارُ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو يَعْقُوبَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الصَّفَّارُ قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْمَصِصِيُّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ فِي سَنَةِ سَبْعِينَ وَمِائَةٍ فَسَأَلَهُ رَجُلٌ عَنِ الْإِيمَانِ؟ فَقَالَ: قَوْلٌ وَعَمَلٌ قَالَ: يَزِيدُ وَيَنْقُصُ؟ قَالَ: «يَزِيدُ مَا شَاءَ اللَّهُ، وَيَنْقُصُ حَتَّى لَا يَبْقَى شَيْءٌ مِنْهُ مِثْلُ هَذِهِ، وَأَشَارَ سُفْيَانُ بِيَدِهِ، قَالَ الرَّجُلُ: كَيْفَ نَصْنَعُ بِقَوْمٍ عِنْدَنَا يَزْعُمُونَ أَنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ بِلَا عَمَلٍ؟ قَالَ سُفْيَانُ: كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُمْ قَبْلَ أَنْ تَنْزِلَ أَحْكَامُ الْإِيمَانِ وَحُدُودُهُ، ثُمَّ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى بَعَثَ نَبِيَّنَا مُحَمَّدًا ﷺ إِلَى النَّاسِ كُلِّهِمْ كَافَّةً أَنْ يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ، فَإِذَا قَالُوهَا، عَصَمُوا بِهَا دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، فَلَمَّا عَلِمَ اللَّهُ تَعَالَى صِدْقَ ذَلِكَ مِنْ قُلُوبِهِمْ، أَمَرَهُ أَنْ يَأْمُرَهُمْ بِالصَّلَاةِ، فَأَمَرَهُمْ فَفَعَلُوا، فَوَاللَّهِ لَوْ لَمْ يَفْعَلُوا مَا نَفَعَهُمُ الْإِقْرَارُ الْأَوَّلُ، فَلَمَّا عَلِمَ اللَّهُ صِدْقَ ذَلِكَ مِنْ قُلُوبِهِمْ، أَمَرَهُ أَنْ يَأْمُرَهُمْ بِالْهَجْرَةِ إِلَى الْمَدِينَةِ، فَأَمَرَهُمْ فَفَعَلُوا، فَوَاللَّهِ لَوْ لَمْ يَفْعَلُوا مَا نَفَعَهُمُ الْإِقْرَارُ الْأَوَّلُ وَلَا صَلَاتُهُمْ، فَلَمَّا عَلِمَ اللَّهُ صِدْقَ ذَلِكَ مِنْ قُلُوبِهِمْ أَمَرَهُ أَنْ يَأْمُرَهُمْ بِالرُّجُوعِ إِلَى مَكَّةَ فَيَقَاتِلُوا آبَاءَهُمْ وَأَبْنَاءَهُمْ، حَتَّى يَقُولُوا

(١) أخرجه الطبري في تفسيره (٢٦/٧٢)، وابن بطة في الإبانة (ص ٥١٥) وفي إسناده عبد الله بن صالح كاتب الليث وهو ضعيف، وأيضاً علي بن أبي طلحة لم يسمع من ابن عباس وقد مشا رواية علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في التفسير جماعة من الأفاضل فالله أعلم، قال السيوطي في الإتقان (٢/٤٩٦) وقد ورد عن ابن عباس في التفسير ما لا يحصى كثرة، وفيه روايات وطرق مختلفة، فمن جيدها طريق علي بن أبي طلحة الهاشمي عنه قال أحمد بن حنبل: بمصر صحيفة في التفسير رواها علي بن أبي طلحة لو رحل فيها رجل إلى مصر قاصداً ما كان كثيراً. أسنده أبو جعفر النحاس في ناسخه. قال ابن حجر: وهذه النسخة كانت عند أبي صالح كاتب الليث، رواها عن معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس، وهي عند البخاري عن أبي صالح، وقد اعتمد عليها في صحيحه كثيراً فيما يعلقه عن ابن عباس، وأخرج منها ابن جرير وابن أبي حاتم وابن المنذر كثيراً بوسائط بينهم وبين أبي صالح، وقال قوم: لم يسمع ابن أبي طلحة من ابن عباس التفسير، وإنما أخذه عن مجاهد أو سعيد بن جبير. قال ابن حجر: بعد أن عرفت الوساطة وهو ثقة فلا ضير في ذلك. وقال الخليلي في الإرشاد: تفسير معاوية بن صالح قاضي الأندلس عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس رواه الكبار عن أبي صالح كاتب الليث عن معاوية، وأجمع الحفاظ على أن ابن أبي طلحة لم يسمعه من ابن عباس.

كَتُولِهِمْ، وَيُصَلُّوا صَلَاتَهُمْ، وَيُهَاجِرُوا هِجْرَتَهُمْ، فَأَمَرَهُمْ فَعَعَلُوا، حَتَّى أَتَى أَحَدُهُمْ  
بِرَأْسِ أَبِيهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذَا رَأْسُ شَيْخِ الْكَافِرِينَ فَوَاللَّهِ لَوْ لَمْ يَفْعَلُوا مَا نَفَعَهُمْ  
الْإِقْرَارُ الْأَوَّلُ، وَلَا صَلَاتُهُمْ، وَلَا هِجْرَتُهُمْ، وَلَا قِتَالُهُمْ، فَلَمَّا عَلِمَ اللَّهُ ﷻ صِدْقَ ذَلِكَ  
مِنْ قُلُوبِهِمْ، أَمَرَهُ أَنْ يَأْمُرَهُمْ بِالطَّوَّافِ بِالْبَيْتِ تَعْبُدًا، وَأَنْ يَخْلُقُوا رُءُوسَهُمْ تَذَلُّلاً  
فَفَعَلُوا، فَوَاللَّهِ لَوْ لَمْ يَفْعَلُوا مَا نَفَعَهُمُ الْإِقْرَارُ الْأَوَّلُ، وَلَا صَلَاتُهُمْ، وَلَا مُهَاجِرَتُهُمْ، وَلَا  
قَتْلُ آبَائِهِمْ، فَلَمَّا عَلِمَ اللَّهُ ﷻ صِدْقَ ذَلِكَ مِنْ قُلُوبِهِمْ، أَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً  
تُطَهِّرُهُمْ، فَأَمَرَهُمْ فَعَعَلُوا، حَتَّى أَتَوْا بِهَا، قَلِيلَهَا وَكَثِيرَهَا، وَاللَّهُ لَوْ لَمْ يَفْعَلُوا مَا نَفَعَهُمُ  
الْإِقْرَارُ الْأَوَّلُ، وَلَا صَلَاتُهُمْ، وَلَا مُهَاجِرَتُهُمْ، وَلَا قَتْلُهُمْ آبَاءَهُمْ، وَلَا طَوَّافُهُمْ، فَلَمَّا  
عَلِمَ اللَّهُ ﷻ الصَّدَقَ مِنْ قُلُوبِهِمْ فِيمَا تَتَابَعَ عَلَيْهِمْ مِنْ شُرَائِعِ الْإِيمَانِ وَحُدُودِهِ قَالَ لَهُ: قُلْ  
لَهُمْ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].  
قَالَ سُفْيَانُ: فَمَنْ تَرَكَ خَلَّةً مِنْ خِلَلِ الْإِيمَانِ جَاحِدًا كَانَ بِهَا عِنْدَنَا كَافِرًا، وَمَنْ  
تَرَكَهَا كَسَلًا أَوْ تَهَاوُنًا، أَذْنَبَاهُ، وَكَانَ بِهَا عِنْدَنَا نَاقِصًا، هَكَذَا السُّنَّةُ أُلْبِغَهَا عَنِّي مَنْ  
سَأَلَكَ مِنَ النَّاسِ <sup>(١)</sup>.

## بَابُ مَعْرِفَةِ أَيِّ يَوْمٍ نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ

### قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣] الْآيَةُ

٢٢٢- حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ يَحْيَى بْنُ صَاعِدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ الْعَلَاءِ الْعَطَّارُ  
قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مِسْعَرٍ وَغَيْرِهِ، عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ  
شِهَابٍ قَالَ: إِنَّ رَجُلًا مِنَ الْيَهُودِ قَالَ لِعُمَرَ رضي الله عنه: لَوْ عَلَيْنَا أَنْزَلْتَ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿الْيَوْمَ  
أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣] لَاتَّخَذْنَاهَا عِيدًا، فَقَالَ عُمَرُ: «أَنَا أَعْلَمُ أَيَّ يَوْمٍ أَنْزَلْتَ  
أَنْزَلْتَ يَوْمَ عَرَفَةَ فِي يَوْمِ جُمُعَةٍ» <sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه أبو نعيم في الحلية (٧/ ٢٩٥)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (ص ٥١٧) وفي إسناده: محمد بن

عبد الملك المصيصي لم يوثقه معتبر.

(٢) أخرجه البخاري برقم (٤٥، ٧٢٦٨)، ومسلم (٣٠١٧).



٢٢٣- أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحِ الْبُخَارِيِّ قَالَ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ قَالَا: نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شَهَابٍ قَالَ: قَالَ يَهُودِيٌّ لِعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَوْ أَنَا نَعْلَمُ أَيَّ يَوْمٍ أُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ لَا تَخَذْنَاهَا عِيدًا: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣] فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَدْ عَلِمْتُ الْيَوْمَ الَّذِي أُنْزِلَتْ فِيهِ، أُنْزِلَتْ وَنَحْنُ وَقُوفٌ بِعَرَافَاتٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

٢٢٤- أَخْبَرَنَا إِبرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى الْجَوَزِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُوسَى الْقَطَّانُ

قوله: «أن رجلا من اليهود» هذا الرجل هو كعب الأحبار، بين ذلك مسدد في مسنده والطبري في تفسيره والطبراني في الأوسط، كلهم من طريق رجاء بن أبي سلمة عن عبادة بن نسي - بضم النون وفتح المهملة - عن إسحاق بن خرخشة عن قبيصة بن ذؤيب عن كعب. وللمصنف في المغازي من طريق الثوري عن قيس بن مسلم، أن ناسا من اليهود. وله في التفسير من هذا الوجه بلفظ: قالت اليهود. فيحمل على أنهم كانوا حين سؤال كعب عن ذلك جماعة، وتكلم كعب على لسانهم. قوله: «لاتخذنا الخ» أي: لعظمتاه وجعلناه عيدا لنا في كل سنة، لعظم ما حصل فيه من إكمال الدين. والعيد فعل من العود، وإنما سمي به لأنه يعود في كل عام. قوله: «نزلت فيه على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» زاد مسلم عن عبد بن حميد عن جعفر بن عون في هذا الحديث ولفظه: «إني لأعلم اليوم الذي أنزلت فيه، والمكان الذي نزلت فيه»، وزاد عن جعفر بن عون «والساعة التي نزلت فيها على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ». فإن قيل: كيف طابق الجواب السؤال لأنه قال: لاتخذناه عيدا، وأجاب عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بمعرفة الوقت والمكان، ولم يقل جعلناه عيدا؟ والجواب عن هذا: أنها نزلت في أخريات نهار عرفة، ويوم العيد إنما يتحقق بأوله، وقد قال الفقهاء: إن رؤية الهلال بعد الزوال للقبالة، قاله هكذا بعض من تقدم، وعندي أن هذه الرواية اكتفى فيها بالإشارة، وإلا فرواية إسحاق عن قبيصة التي قدمناها قد نصت على المراد ولفظه: «نزلت يوم الجمعة يوم عرفة وكلاهما بحمد الله لنا عيد» لفظ الطبري والطبراني: «وهما لنا عيدان» وكذا عند الترمذي من حديث ابن عباس: «أن يهوديا سأله عن ذلك فقال: نزلت في يوم عيدين، يوم الجمعة ويوم عرفة» فظهر أن الجواب تضمن أنهم اتخذوا ذلك اليوم عيدا وهو يوم الجمعة، واتخذوا يوم عرفة عيدا لأنه ليلة العيد، وهكذا كما جاء في الحديث الآتي في الصيام: «شهرنا عيد لا يتقصان: رمضان وذو الحجة» فسمي رمضان عيد لأنه يعقبه العيد. فإن قيل: كيف دلت هذه القصة على ترجمة الباب؟ أجيب: من جهة أنها بينت أن نزولها كان بعرفة، وكان ذلك في حجة الوداع التي هي آخر عهد البعثة، حين تمت الشريعة وأركانها. والله أعلم. وقد جزم السدي بأنه لم ينزل بعد هذه الآية شيء من الحلال والحرام. انظر فتح الباري (١/ ١٠٥-١٠٦).

قَالَ: ثَنَا وَكِيعٌ قَالَ: ثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ عَمَّارِ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ قَالَ: قَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣] وَعِنْدَهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ فَقَالَ: لَوْ عَلِمْنَا فِي أَيِّ يَوْمٍ أَنْزَلْتَ هَذِهِ الْآيَةَ جَعَلْنَاهَا عِيدًا فَقَالَ: «لَقَدْ أَنْزَلْتَ يَوْمَ عَرَفَةَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ»<sup>(١)</sup>.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ: هَذَا بَيِّنٌ لِمَنْ عَقَلَ، يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ الدِّينُ إِلَّا بِالتَّصْدِيقِ بِالْقَلْبِ، وَالْإِقْرَارِ بِاللِّسَانِ، وَالْعَمَلِ بِالْجَوَارِحِ، مِثْلُ الصَّلَاةِ، وَالزَّكَاةِ وَالصَّيَامِ، وَالْحَجِّ، وَالْجِهَادِ، وَمَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ.

## بَابُ عَلَى كَمْ بَنِي الْإِسْلَامِ؟

٢٢٥- حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ هَارُونُ بْنُ يُونُسَ بْنِ زِيَادٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي عُمَرُ الْعَدَنِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْخَمْسِ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامَ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ، وَصَوْمَ رَمَضَانَ، وَحَجَّ الْبَيْتِ»<sup>(٢)</sup>.

٢٢٦- حَدَّثَنَا أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْبَغَوِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعُ بْنُ الْجَرَّاحِ قَالَ: حَدَّثَنَا حَنْظَلَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ الْجَمَحِيُّ، عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامَ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ، وَحَجَّ الْبَيْتِ، وَصَوْمَ شَهْرِ رَمَضَانَ»<sup>(٣)</sup>.

٢٢٧- وَأَخْبَرَنَا أَبُو عُبَيْدٍ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ حَرْبٍ الْقَاضِي قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ ابْنُ مُحَمَّدٍ الزَّعْفَرَانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَاصِمٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا

(١) إسناده حسن .

(٢) حديث صحيح انظر تخريجه في التعليق التالي .

(٣) أخرجه البخاري برقم (٨) ، ومسلم (٢٢) .

عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَإِقَامَ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ، وَحَجِّ الْبَيْتِ». ٢٢٨- وَحَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْأَشْثَانِيُّ الْكُوفِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ عَلِيٍّ الشَّقِيقِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو حَمْزَةَ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ الْإِسْلَامَ بُنِيَ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامَ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَحَجِّ الْبَيْتِ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ» <sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه أحمد (٢٦٣/٤)، وأبو يعلى (٧٥٠٢)، والطبراني في الكبير (٢٣٦٣) و (٢٣٦٨)، وفي الصغير (٧٨٢) وإسناده ضعيف ولكنه حديث صحيح بما قبله.

قوله: «بني الإسلام» ذكر المصنف هذا الحديث في كتاب الإيمان ليعين أن الإسلام يطلق على الأفعال، وأن الإسلام والإيمان بمعنى واحد، ولا شتماله على لفظ البناء الدال على تركيب الإيمان صراحة، ولا محتواه على أهم أجزاء الإيمان، وقد تقدم أن الإيمان عند السلف مركب ذو أجزاء، وأن الأعمال داخلة في حقيقتها. «على خمس» أي خمس دعائم، كما في رواية عبد الرزاق ومحمد بن نصر في كتاب الصلاة، أو خصال أو قواعد أو نحو ذلك، مثلت حالة الإسلام مع أركانه الخمس بحالة خباء أقيمت على خمسة أعمدة وقطبها الذي تدور عليه الأركان هو الشهادة المشبهة بالعمود الوسط للخيمة، وبقية شعب الإيمان وخصاله بمنزلة الأوتاد للخباء وتمتة لها، فإذا فقد منها شيء نقص الخباء وهو قائم لا ينقض بنقص ذلك بخلاف نقص هذه الدعائم الخمس، فإن الإسلام يزول بفقدها جميعاً بغير إشكال، وكذلك يزول بفقد الشهادتين، واختلفوا في ترك الصلاة، فذهب أحمد وطائفة من السلف والخلف إلى أن تركها كفر، واستدلوا بأحاديث متعددة تدل على كون تاركها كافراً، قال محمد بن نصر: هو قول جمهور أهل الحديث، وذهب طائفة منهم إلى أن من ترك شيئاً من أركان الإسلام الخمس عمداً أنه كافر، قال النووي: حكم الإسلام في الظاهر يثبت بالشهادتين، وإنما أضيف إليهما الصلاة ونحوها لكونها أظهر شعائر الإسلام وأعظمها، وبقيامه بها يتم إسلامه، وتركه لها يشعر بانحلال قيد انقياده أو اختلاله، فإن قيل المبنى لا بد أن يكون غير المبنى عليه، أوجب بأن الإسلام عبارة عن المجموع، والمجموع غير كل واحد من أركانه، أو يقال: إن المراد بالإسلام هو التذلل العام الذي هو اللغوي لا التذلل الشرعي الذي هو فعل الواجبات حتى يلزم بناء الشيء على نفسه، ومعنى الكلام أن التذلل اللغوي يترتب على هذه الأفعال مقبولاً من العبد طاعة وقربة. «شهادة أن لا إله إلا الله» بالجر على البدل من خمس، ويجوز الرفع على حذف الخبر، والتقدير: منها شهادة أن لا إله إلا الله، أو على حذف المبتدأ والتقدير: أحدها شهادة أن لا إله إلا الله، ويجوز النصب بتقدير أعني. «وإقام» أصله إقامة، حذف تاءؤه للإلزام، وقيل: هما مصدران «الصلاة» المفروضة أي

## بَابُ ذِكْرِ سُؤَالِ جَبْرِيلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ

### عَنِ الْإِسْلَامِ مَا هُوَ؟ وَعَنِ الْإِيمَانِ مَا هُوَ؟

٢٢٩- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَرِّيَّابِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوْنَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ قَالَ: حَدَّثَنَا كَهْمَسُ بْنُ الْحَسَنِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَالَ: بَيْنَا نَحْنُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ طَلَعَ عَلَيْنَا رَجُلٌ شَدِيدُ بَيَاضِ الثِّيَابِ، شَدِيدُ سَوَادِ الشَّعْرِ، لَا يَعْرِفُهُ أَحَدٌ مِنَّا، حَتَّى جَلَسَ إِلَى نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ، فَأَسْنَدَ رُكْبَتَيْهِ إِلَى رُكْبَتَيْهِ، وَوَضَعَ كَفَّيْهِ عَلَى فِخْذَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: يَا مُحَمَّدُ أَخْبِرْنِي عَنِ الْإِسْلَامِ، وَمَا الْإِسْلَامُ؟ قَالَ: «أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتَحُجَّ الْبَيْتَ إِنْ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا»، قَالَ: صَدَقْتَ، فَعَجِبْنَا أَنَّهُ يَسْأَلُهُ وَيُصَدِّقُهُ قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِيمَانِ؟ قَالَ: «أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ»، قَالَ: صَدَقْتَ قَالَ فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِحْسَانِ قَالَ: «أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ، فَإِنَّهُ يَرَاكَ»، قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ السَّاعَةِ؟ قَالَ: «مَا الْمَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ» قَالَ عُمَرُ: فَلَبِثْتُ مَلِيًّا، ثُمَّ قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عُمَرُ، هَلْ تَدْرِي مِنَ السَّائِلِ؟» فَقُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «فَإِنَّهُ جَبْرِيلُ أَنَاكُمْ

= المداومة عليها ، أو الإتيان بها بشروطها وأركانها «وإيتاء الزكاة» أي إعطائها أهلها «والحج وصوم رمضان» لم يذكر الجهاد ؛ لأنه من فروض الكفاية وتلك فرائض الأعيان ، ولم يذكر الإيمان بالأنبياء والملائكة وغير ذلك مما تضمنه حديث جبريل ؛ لأن المراد بالشهادة تصديق الرسول بكل ما جاء به ، فيستلزم جميع ما ذكر من المعتقدات ، والواو لمطلق الجمع فلا يرد أن الصوم فرض في السنة الثانية من الهجرة ، والحج سنة ست أو تسع على أنه ورد في رواية لمسلم بتقديم الصوم على الحج ، ووجه الحصر في الخمس أن العبادة إما قولية وهي الشهادة ، أو غير قولية فهي إما تركي وهو الصوم ، أو فعلي وهو إما بدني وهو الصلاة ، أو مالي وهو الزكاة ، أو مركب منهما وهو الحج. انظر مراعاة المفاتيح (٩٣/١).

يُعَلِّمُكُمْ أَمْرٌ دِينَكُمْ»<sup>(١)</sup>.

٢٣٠ - وَأَخْبَرَنَا الْفَرَّايِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ قَالَ: حَدَّثَنَا كُثَيْبُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ قَالَ: كَانَ أَوَّلَ مَنْ قَالَ بِالْقَدَرِ بِالْبَصْرَةِ مَعْبُدُ الْجَهَنِيِّ، فَاَنْطَلَقْتُ أَنَا وَحُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فَلَقِينَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، فَقُلْنَا: إِنَّهُ قَدْ ظَهَرَ قِبَلَنَا أَنَاسٌ يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ وَيَتَعَمَّقُونَ الْعِلْمَ، وَيَزْعُمُونَ أَنَّ لَا قَدَرَ، وَأَنَّ الْأَمْرَ أَنْفُ قَالَ: إِذَا لَقِيتَ أَوْلَيْكَ، فَأَخْبِرْهُمْ أَنِّي مِنْهُمْ بَرِيءٌ، وَهُمْ مِنِّي بَرَاءٌ، وَالَّذِي حَلَفَ بِهِ ابْنُ عُمَرَ، لَوْ أَنَّ لِأَحَدِهِمْ أُحْدَا ذَهَبًا، فَأَنْفَقَهُ مَا قَبِلَهُ اللَّهُ مِنْهُ حَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ، ثُمَّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بَيْنَا نَحْنُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، إِذْ طَلَعَ عَلَيْنَا رَجُلٌ شَدِيدُ بَيَاضِ الثِّيَابِ، شَدِيدُ سَوَادِ الشَّعْرِ، لَا يُرَى عَلَيْهِ أَثَرُ السَّفَرِ، حَتَّى جَلَسَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَأَسْنَدَ رُكْبَتَهُ إِلَى رُكْبَتِهِ، وَوَضَعَ كَفَّيْهِ عَلَى فَخْذَيْهِ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ أَخْبِرْنِي عَنِ الْإِسْلَامِ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتَحُجَّ الْبَيْتَ إِنْ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا»، قَالَ: صَدَقْتَ، قَالَ: فَعَجَبْنَا لَهُ أَنَّهُ يَسْأَلُهُ وَيُصَدِّقُهُ قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِيمَانِ؟ قَالَ: «أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ» قَالَ: صَدَقْتَ قَالَ فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِحْسَانِ؟ قَالَ: «أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ» قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ السَّاعَةِ؟ قَالَ: «مَا الْمَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ» قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ أَمَارَاتِهَا قَالَ: «أَنْ تَلِدَ الْأُمَةُ رَبَّتَهَا، وَأَنْ يَرَى الْخُفَاءُ الْعُرَاءُ رِعَاءَ الشَّاءِ يَنْطَافُونَ فِي الْبُيُوتِ» قَالَ: ثُمَّ انْطَلَقَ، فَلَبِثْتُ ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ لِي: «يَا عُمَرُ تَدْرِي مِنَ السَّائِلِ؟» قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ قَالَ: «إِنَّهُ جَبْرِيلُ أَتَاكُمْ يُعَلِّمُكُمْ أَمْرَ دِينِكُمْ»<sup>(٢)</sup>.

٢٣١ - حَدَّثَنَا أَبُو شُعَيْبٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَسَنِ الْحَرَّانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي رَوَّادٍ الْحَرَّانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ

(١) أخرجه مسلم برقم (٨).

(٢) تقدم تخريجه في التعليق السابق.

قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عُمَرَ: إِنَّ عِنْدَنَا بِالْعِرَاقِ رَجَالًا يَقُولُونَ: إِنْ شَاءُوا عَمِلُوا، وَإِنْ شَاءُوا لَمْ يَعْمَلُوا، وَإِنْ شَاءُوا دَخَلُوا الْجَنَّةَ، وَإِنْ شَاءُوا دَخَلُوا النَّارَ، وَيَصْنَعُونَ مَا شَاءُوا، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: أَخْبِرْهُمْ أَنِّي مِنْهُمْ بَرِيءٌ، وَهُمْ مِنِّي بُرَاءٌ، ثُمَّ قَالَ: جَاءَ جَبْرِيلُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ قَالَ: «لَبَّيْكَ» قَالَ: مَا الْإِسْلَامُ؟ قَالَ: «أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ لَا تُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا، وَتُصَلِّيَ الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ، وَتَصُومَ شَهْرَ رَمَضَانَ، وَتَحُجَّ الْبَيْتَ» قَالَ: فَإِذَا فَعَلْتُ ذَلِكَ فَأَنَا مُسْلِمٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ» قَالَ: صَدَقْتَ قَالَ: فَمَا الْإِحْسَانُ؟ قَالَ: «أَنْ تَخْشَى اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ» قَالَ: فَإِذَا فَعَلْتُ ذَلِكَ فَأَنَا مُحْسِنٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ» قَالَ: صَدَقْتَ قَالَ: فَمَا الْإِيمَانُ؟ قَالَ: «تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْبَعْثِ مِنْ بَعْدِ الْمَوْتِ وَالْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَالْقَدَرِ كُلِّهِ» قَالَ: فَإِذَا فَعَلْتُ ذَلِكَ فَأَنَا مُؤْمِنٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ» قَالَ: «صَدَقْتَ».

٢٣٢- أَخْبَرَنَا أَبُو عُبَيْدٍ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ حَرْبٍ الْقَاضِي قَالَ: حَدَّثَنَا حَسَنُ الزَّعْفَرَانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ قَالَ: أَنَا الْعَوَّامُ بْنُ حَوْشَبٍ، عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: بَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ فِي الْمَسْجِدِ، إِذْ أَقْبَلَ رَجُلٌ شَدِيدُ بَيَاضِ الثِّيَابِ، شَدِيدُ سَوَادِ الشَّعْرِ، لَا يُرَى عَلَيْهِ أَثَرُ السَّفَرِ، وَلَا يُعْرَفُ، فَاتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَتَّى جَلَسَ بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَسْنَدَ رُكْبَتَيْهِ إِلَى رُكْبَتَيْهِ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ أَخْبِرْنِي عَنِ الْإِسْلَامِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَشْهَدُ أَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَتَقِيمُ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتَحُجَّ الْبَيْتَ إِنْ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا، وَتَغْتَسِلَ مِنَ الْجَنَابَةِ» فَقَالَ: صَدَقْتَ، فَعَجِبُوا مِنْهُ أَنَّهُ يَسْأَلُهُ وَيُصَدِّقُهُ قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِيمَانِ؟ قَالَ: «أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَالْبَعْثِ وَالْحِسَابِ، وَبِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، وَحُلُوبِهِ وَمُرِّهِ» قَالَ: صَدَقْتَ، فَعَجِبُوا مِنْهُ أَنَّهُ يَسْأَلُهُ وَيُصَدِّقُهُ، قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ السَّاعَةِ؟ قَالَ: «مَا الْمَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ» قَالَ: صَدَقْتَ، ثُمَّ ذَهَبَ، فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعُمَرَ: «بَا عُمَرُ، تَدْرِي مَنْ الرَّجُلُ؟» قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ قَالَ: «ذَلِكَ جَبْرِيلُ أَتَاكُمْ يُعَلِّمُكُمْ أَمَرَ دِينِكُمْ، وَمَا

آتاني في سورةٍ إلا عرَفْتُه فيها، إلا في صورته هذه»<sup>(١)</sup>.

(١) حديث صحيح : أخرجه محمد بن نصر في تعظيم قدر الصلاة (١/ ٣٨٢).

لا يخفى على كل مسلم أهمية الإيمان ، وعظم شأنه ، وكثرة عوائده وفوائده على المؤمن في الدنيا والآخرة ، بل إن كل خير في الدنيا والآخرة متوقف على تحقق الإيمان الصحيح ، فهو أجل المطالب ، وأهم المقاصد ، وأنبى الأهداف ، وبه يحيا العبد حياة طيبة سعيدة ، وينجو من المكارهِ والشُرور والشدائد ، وينال ثواب الآخرة ونعيمها المقيم وخيرها الدائم المستمر الذي لا يحول ولا يزول .

قال تعالى : ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنَّىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيٰوةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [النحل : ٩٧] ، وقال تعالى : ﴿ وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ كَانَ سَعْيُهُمْ مَشْكُورًا ﴾ [الإسراء : ١٩] ، وقال تعالى : ﴿ وَمَنْ يَأْتِهِ مُؤْمِنًا قَدْ عَمِلَ الصَّالِحَاتِ فَأُولَٰئِكَ لَهُمُ الدَّرَجَاتُ الْعُلَىٰ ﴾ [طه : ٧٥] ، وقال تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا ۖ خَالِدِينَ فِيهَا لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا ﴾ [الكهف : ١٠٧-١٠٨] ، والآيات في هذا المعنى في القرآن الكريم كثيرة .

وقد دلت نصوص الكتاب والسنة على أن الإيمان يقوم على الأصول الستة ، وهي : الإيمان بالله ، وملائكته ، وكتبه ، ورسله ، واليوم الآخر ، والقدر خيره وشره ، وقد جاء ذكر هذه الأصول في القرآن الكريم والسنة النبوية في مواطن عديدة منها :

١ - قوله تعالى : ﴿ يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ءَامِنُوا بِاللّٰهِ وَرَسُولِهِ ۚ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِ ۚ وَالصَّالِحِينَ ۚ أُولَٰئِكَ سَنَجْزِيهِمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ۚ ﴾ [البقرة : ١٧٧] .

[النساء : ١٣٦]

٢ - وقوله تعالى : ﴿ لَيْسَ الْإِسْلَامُ أَن تَقُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْإِسْلَامَ أَن تَقُولُوا ءَامَنَّا بِاللّٰهِ وَرَسُولِهِ ۚ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِ ۚ وَالصَّالِحِينَ ۚ أُولَٰئِكَ سَنَجْزِيهِمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ۚ ﴾ [البقرة : ١٧٧] .

٣ - وقوله تعالى : ﴿ ءَامِنُوا بِاللّٰهِ وَرَسُولِهِ ۚ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِ ۚ وَالصَّالِحِينَ ۚ أُولَٰئِكَ سَنَجْزِيهِمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ۚ ﴾ [البقرة : ١٧٧] .

٤ - وقوله تعالى : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ۚ ﴾ [القمر : ٤٩] .

٥ - وثبت في صحيح مسلم من حديث عمر بن الخطاب المشهور بحديث جبريل « أن جبريل سأل النبي ﷺ فقال : أخبرني عن الإيمان ، قال : « أن تؤمن بالله ، وملائكته ، وكتبه ، ورسله ، واليوم الآخر ، وتؤمن بالقدر خيره وشره » فهذه أصول ستة عظيمة يقوم عليها الإيمان ، بل لا إيمان لأحد إلا بالإيمان بها ، وهي أصول مترابطة متلازمة ، لا ينفك بعضها عن بعض ، فالإيمان ببعضها مستلزم للإيمان بباقيها ، والكفر ببعضها كفر بباقيها ، ولذا كان متأكدا في حق كل مسلم أن تعظم عنايته واهتمامه بهذه الأصول علما وتعلما وتحقيقا .

وفيما يلي بيان ما يتعلق بالأصل الأول من هذه الأصول وهو الإيمان بالله :

## = الفصل الأول : توحيد الربوبية:

المبحث الأول : معناه وأدلته من الكتاب والسنة والعقل والفطرة :

أولاً : تعريفه :

أ- لغة : الربوبية مصدر من الفعل ربب، ومنه الربُّ، فالربوبية صفة الله، وهي مأخوذة من اسم الرب، والرب في كلام العرب يطلق على معان : منها المالك، والسيد المطاع، والمُصلح.

ب- أما في الاصطلاح : فإن توحيد الربوبية هو إفراد الله بأفعاله.

ومنها الخلق والرزق والسيادة والإنعام والملك والتصوير، والعطاء والمنع، والنفع والضرر، والإحياء والإماتة، والتدبير المحكم، والقضاء والقدر، وغير ذلك من أفعاله التي لا شريك له فيها، ولهذا فإن الواجب على العبد أن يؤمن بذلك كله.

ثانياً : أدلته :

أ- من الكتاب : قوله تعالى : ﴿ خَلَقَ السَّمَوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا وَالْأَرْضَ رَوْسَى أَنْ تُمِيدَ بِكُمْ وَبَيْنَ يَدَيْهِ مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ أَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ ۝١٠﴾ هَذَا خَلْقُ اللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِۦٓ بَلِ الظَّالِمُونَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ۝١١﴾ [سورة لقمان: ١٠-١١]، وقوله تعالى : ﴿ أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمْ الْخَالِقُونَ ۝٣٥﴾ [الطور : ٣٥].

ب- من السنة : ما رواه الإمام أحمد وأبو داود من حديث عبد الله بن الشخير رضي الله عنه مرفوعاً وفيه : «السيد الله تبارك وتعالى . . .» وقد ثبت في الترمذي وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في وصيته لابن عباس رضي الله عنه : «...واعلم أن الأمة لو اجتمعت على أن ينفعوك بشيء لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك، وإن اجتمعوا على أن يضروك بشيء لم يضروك إلا بشيء قد كتبه الله عليك، رفعت الأقلام وجفت الصحف».

ج- دلالة العقل : دل العقل على وجود الله تعالى وانفراده بالربوبية وكمال قدرته على الخلق وسيطرته عليهم، وذلك عن طريق النظر والتفكير في آيات الله الدالة عليه، وللنظر في آيات الله والاستدلال بها على ربوبيته طرق كثيرة بحسب تنوع الآيات وأشهرها طريقتان :

الطريق الأول : النظر في آيات الله في خلق النفس البشرية وهو ما يعرف بـ (دلالة الأنفس)، فالنفس آية من آيات الله العظيمة الدالة على تفرد الله وحده بالربوبية لا شريك له، كما قال تعالى : ﴿ وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ۝﴾ [الذاريات : ٢١]، وقال تعالى : ﴿ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ۝﴾ [الشمس : ٧]، ولهذا لو أن الإنسان أمعن النظر في نفسه وما فيها من عجائب صنع الله لأرشده ذلك إلى أن له رباً خالقاً حكيماً خبيراً؛ إذ لا يستطيع الإنسان أن يخلق النطفة التي كان منها، أو أن يحولها إلى علقة، أو يحول العلقة إلى مضغة، أو يحول المضغة عظاماً، أو يكسو العظام لحماً.

الطريق الثاني : النظر في آيات الله في خلق الكون وهو ما يعرف بـ (دلالة الآفاق)، وهذه كذلك آية من آيات الله العظيمة الدالة على ربوبيته، قال الله تعالى : ﴿ سَرَّيْهُمْ عَالَمِينَ فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ





يَبَيِّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَّلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴿٥٣﴾ [فصلت: ٥٣]، ومن تأمل الآفاق وما في هذا الكون من سماء وأرض، وما اشتملت عليه السماء من نجوم وكواكب وشمس وقمر، وما اشتملت عليه الأرض من جبال وأشجار وبحار وأنهار، وما يكتنف ذلك من ليل ونهار وتسيير هذا الكون كله بهذا النظام الدقيق؛ دله ذلك على أن هناك خالقاً لهذا الكون، موجداً له مدبراً لشؤونه، وكلما تدبر العاقل في هذه المخلوقات وتغلغل فكره في بدائع الكائنات علم أنها خلقت للحق وبالحق، وأنها صحائف آيات، وكتب براهين ودلالات على جميع ما أخبر به الله عن نفسه وأدلة على وحدانيته، وقد جاء في بعض الآثار أن قوماً أرادوا البحث مع الإمام أبي حنيفة في تقرير توحيد الربوبية، فقال لهم **رَبُّنَا اللَّهُ**: «أخبروني قبل أن نتكلم في هذه المسألة عن سفينة في دجلة تذهب فتمتلىء من الطعام وغيره بنفسها وتعود بنفسها، فترسو بنفسها وترجع، كل ذلك من غير أن يديرها أحد؟». فقالوا: «هذا محال لا يمكن أبداً». فقال لهم: إذا كان هذا محالاً في سفينة فكيف في هذا العالم كله علوه وسفله؟». فنه إلى أن اتساق العالم ودقة صنعه وتماثل خلقه دليل على وحدانية خالقه وتفرده.

المبحث الثاني: بيان أن الإقرار بهذا التوحيد وحده لا ينجي من العذاب:

إن توحيد الربوبية هو أحد أنواع التوحيد الثلاثة كما تقدم؛ ولذا فإنه لا يصح إيمان أحد ولا يتحقق توحيد إلا إذا وحد الله في ربوبيته، لكن هذا النوع من التوحيد ليس هو الغاية من بعثة الرسل عليهم السلام، ولا ينجي وحده من عذاب الله ما لم يأت العبد بلازمه وهو توحيد الألوهية، ولذا يقول الله تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦]، والمعنى أي: ما يقر أكثرهم بالله رباً وخالقاً ورازقاً ومدبراً - وكل ذلك من توحيد الربوبية - إلا وهم مشركون معه في عبادته غيره من الأوثان والأصنام التي لا تضر ولا تنفع، ولا تعطي ولا تمنع، وبهذا المعنى للآية قال المفسرون من الصحابة والتابعين.

قال ابن عباس **رضي الله عنهما**: «من إيمانهم إذا قيل لهم من خلق السماء، ومن خلق الأرض ومن خلق الجبال؟ قالوا: الله وهم مشركون».

وقال **عكرمة**: «تسألهم من خلقهم ومن خلق السماوات والأرض فيقولون الله فذلك إيمانهم بالله، وهم يعبدون غيره».

وقال مجاهد: «إيمانهم قولهم: الله خالقنا ورازقنا ويميتنا فهذا إيمان مع شرك عبادتهم غيره».

وقال عبد الرحمن بن زيد بن أسلم بن زيد: «ليس أحد يعبد مع الله غيره إلا وهو مؤمن بالله ويعرف أن الله ربُّه، وأنَّ الله خالقه ورازقه، وهو يشرك به، ألا ترى كيف قال إبراهيم: ﴿قَالَ أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ﴾ (٧٧) أَتُنْتَدُونَ وَإِبَادُكُمْ الْأَقْدَمُونَ (٧٨) فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾ [سورة الشعراء: ٧٥-٧٧]».

والنصوص عن السلف في هذا المعنى كثيرة، بل لقد كان المشركون زمن النبي **ﷺ** مقرين بالله رباً خالقاً ورازقاً ومدبراً، وكان شركهم به من جهة العبادة حيث اتخذوا الأنداد والشركاء يدعونهم

== ويستغيثون بهم وينزلون بهم حاجاتهم وطلباتهم . وقد دل القرآن الكريم في مواطن عديدة منه على إقرار المشركين بربوبية الله مع إشراكهم به في العبادة ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ ﴾ [العنكبوت : ٦١] ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ نَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنبَا بِهَ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ [العنكبوت : ٦٣] ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ ﴾ [الزخرف : ٨٧] ، وقوله تعالى : ﴿ قُلِ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [سَبِّحُوا لِلَّهِ قُلُوفًا قَلِيلًا تَذَكَّرُونَ] ﴿ ٨٥ ﴾ قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴿ ٨٦ ﴾ سَبِّحُوا لِلَّهِ قُلُوفًا قَلِيلًا تَذَكَّرُونَ ﴿ ٨٧ ﴾ قُلْ مَنْ يُبْيِئُ مَلَائِكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿ ٨٨ ﴾ سَبِّحُوا لِلَّهِ قُلُوفًا قَلِيلًا تَذَكَّرُونَ ﴿ ٨٩ ﴾ [المؤمنون : ٨٤-٨٩] .

فلم يكن المشركون يعتقدون أن الأصنام هي التي تنزل الغيث وترزق العالم وتدبر شؤونه ، بل كانوا يعتقدون أن ذلك من خصائص الرب سبحانه ، ويقولون أن أوثانهم التي يدعون من دون الله مخلوقة لا تملك لأنفسها ولا لعبادها ضرا ولا نفعا استقلالاً ، ولا موتاً ولا حياة ولا نشوراً ، ولا تسمع ولا تبصر ، ويقولون أن الله هو المتفرد بذلك لا شريك له ، ليس إليهم ولا إلى أوثانهم شيء من ذلك ، وأنه سبحانه الخالق وما عداه مخلوق والرب وما عداه مربوب ، غير أنهم جعلوا له من خلقه شركاء ووسائط ، يشفعون لهم بزعمهم عند الله ويقربونهم إليه زلفى ؛ ولذا قال الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى ﴾ [الزمر : ٢٣] ، أي ليشفعوا لهم عند الله في نصرهم ورزقهم وما ينوبهم من أمر الدنيا ، ومع هذا الإقرار العام من المشركين لله بالربوبية إلا أنه لم يدخلهم في الإسلام بل حكم الله فيهم بأنهم مشركون كافرون وتوعدهم بالنار والخلود فيها واستباح رسوله ﷺ دماءهم وأموالهم لكونهم لم يحققوا لازم توحيد الربوبية وهو توحيد الله في العبادة .

وبهذا يتبين أن الإقرار بتوحيد الربوبية وحده دون الإتيان بلازمه توحيد الألوهية لا يكفي ولا ينجي من عذاب الله ، بل هو حجة بالغة على الإنسان تقتضي إخلاص الدين لله وحده لا شريك له ، وتستلزم إفراد الله وحده بالعبادة ، فإذا لم يأت بذلك فهو كافر حلال الدم والمال .

المبحث الثالث : مظاهر الانحراف في توحيد الربوبية :

بالرغم من أن توحيد الربوبية أمر مركوز في الفطر ، مجبولة عليه النفوس ، متكاثرة على تقريره الأدلة ، إلا أنه وجد في الناس من حصل عنده انحراف فيه ، ويمكن تلخيص مظاهر الانحراف في هذا الباب فيما يلي :

١ - جحد ربوبية الله أصلاً وإنكار وجوده سبحانه ، كما يعتقد ذلك الملاحدة الذين يسندون إيجاد هذه المخلوقات إلى الطبيعة ، أو إلى قلب الليل والنهار ، أو نحو ذلك ﴿ وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا أَلْهَانًا لَدُنَّا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يَكُنَّا إِلَّا آلَهُ مَهِمَّ ﴾ [الحج : ٢٤] .

٢- جحد بعض خصائص الرب سبحانه وإنكار بعض معاني ربوبيته ، كمن ينفي قدرة الله على إمامته أو إحيائه بعد موته ، أو جلب النفع له أو دفع الضر عنه ، أو نحو ذلك .

٣- إعطاء شيء من خصائص الربوبية لغير الله سبحانه ، فمن اعتقد وجود متصرف مع الله ﷻ في أي شيء من تدبير الكون من إيجاد أو إعدام أو إحياء أو إماتة أو جلب خير أو دفع شر أو غير ذلك من معاني الربوبية فهو مشرك بالله العظيم .

الفصل الثاني : توحيد الألوهية :

المبحث الأول : أدلته ، وبيان أهميته :

المطلب الأول : أدلته :

لقد تضافرت النصوص وتظاهرت الأدلة على وجوب إفراد الله بالألوهية ، وتنوعت في دلالتها على ذلك :

١ - وتارة بالأمر به ، كما في قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة : ٢١] ، وقوله : ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تَشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [النساء : ٣٦] ، وقوله : ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [الإسراء : ٢٣] ، ونحوها من الآيات .

٢ - وتارة ببيان أنه الأساس لوجود الخليفة والمقصود من إيجاد الثقلين ، كما قال تعالى : ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِعِبَادُونَ﴾ [الذاريات : ٥٦] .

٣ - وتارة ببيان أنه المقصود من بعثة الرسل كما في قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل : ٣٦] ، وقوله : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء : ٢٥] .

٤ - وتارة ببيان أنه المقصود من إنزال الكتب الإلهية ، كما في قوله تعالى : ﴿يُرِزُّ الْمَلَائِكَةُ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ عَلَىٰ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ أَنْ تُذِرُوا أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاتَّقُونِ﴾ [النحل : ٢] .

٥ - وتارة ببيان عظيم ثواب أهله وما أعد لهم من أجور عظيمة ونعم كريمة في الدنيا والآخرة ، كما قال الله تعالى : ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ [الأنعام : ٨٢] .

٦ - وتارة بالتحذير من ضده ، وبيان خطورة مناقضته ، وذكر ما أعد سبحانه من عقاب أليم لمن تركه ، كقوله تعالى : ﴿إِنَّهُ مَنْ يَشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾ [المائدة : ٧٢] ، وقوله تعالى : ﴿وَلَا يَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتُلْقَىٰ فِي جَهَنَّمَ مَلُومًا مَدْحُورًا﴾ [الإسراء : ٣٩] .

إلى غير ذلك من أنواع الأدلة المشتملة على تقرير التوحيد والدعوة إليه والتنويه بفضله وبيان ثواب أهله وعظم خطورة مخالفته .

والسنة النبوية كذلك مليئة بالأدلة على هذا التوحيد وأهميته ، من ذلك :

١ - ما رواه البخاري في صحيحه عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ : « يا معاذ أئدري ما حق الله

= على العباد؟ قال: الله ورسوله أعلم. قال: أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً، أتدري ما حقهم عليه؟ قال: الله ورسوله أعلم. قال: أن لا يعذبهم".

٢- وعن ابن عباس رضي الله عنه قال : لما بعث النبي ﷺ معاذًا نحو اليمن قال له : « إنك تقدم على قوم من أهل الكتاب فليكن أول ما تدعوهم إلى أن يوحدوا الله تعالى فإذا عرفوا ذلك فأخبرهم أن الله فرض عليهم خمس صلوات ». . . . ، الحديث رواه البخاري .

٣- وعن ابن مسعود رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: « من مات وهو يدعو من دون الله نذًا دخل النار » رواه البخاري .

٤ - وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه : أن رسول الله ﷺ قال : « من لقي الله لا يشرك به شيئاً دخل الجنة ، ومن لقيه يشرك به شيئاً دخل النار » ، رواه مسلم . والأحاديث في هذا الباب كثيرة .

**المطلب الثاني : بيان أهميته وأنه أساس دعوة الرسل :**

لا ريب أن توحيد الألوهية هو أعظم الأصول على الإطلاق وأكملها وأفضلها وألزمها لصالح الإنسانية، وهو الذي خلق الله الجن والإنس لأجله، وخلق المخلوقات وشرع الشرائع لقيامه، وبوجوده يكون الصلاح، ويفقده يكون الشر والفساد، ولذا كان هذا التوحيد زبدة دعوة الرسل وغاية رسالتهم وأساس دعوتهم، يقول الله تبارك وتعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، وقال: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِيَ إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥].

وقد دل القرآن الكريم في مواطن عديدة أن توحيد الألوهية هو مفتاح دعوة الرسل، وأن كل رسول يبعثه الله يكون أول ما يدعو قومه إليه توحيد الله وإخلاص العبادة له، قال الله تعالى: ﴿وَالْأَوَّلُ عَلَيْهِمْ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ فَاعْبُدْهُ﴾ [الأعراف: ٦٥]، وقال تعالى: ﴿وَالْأَوَّلُ عَلَيْهِمْ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ فَاعْبُدْهُ﴾ [الأعراف: ٧٣]، وقال تعالى: ﴿وَالْأَوَّلُ عَلَيْهِمْ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ فَاعْبُدْهُ﴾ [الأعراف: ٨٥].

المطلب الثالث : بيان أنه محور الخصومة بين الرسل وأممهم :

ما تقدم أن توحيد العبادة هو مفتاح دعوات الرسل جميعهم ، فما من رسول بعثه الله إلا وكان أول ما يدعو قومه إليه هو توحيد الله ، ولذا كانت الخصومة بين الأنبياء وأقوامهم في ذلك ، فالأنبياء يدعونهم إلى توحيد الله وإخلاص العبادة له ، والأقوام يصرون على البقاء على الشرك وعبادة الأوثان إلا من هداه الله منهم .

قال الله تعالى عن قوم نوح ﷺ : ﴿ وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَافُوثَ وَيَعْقُوبَ وَيَسْرَأَ ﴾ [٢٣-٢٤] ، وقال عن قوم هود ﷺ : ﴿ قَالُوا إِنَّمَا بُنِيَ بَيْنَنَا وِبْنَهُمَا فَتَمَكَّنَ عَنْهُمَا فَأَنَّى يُبْعَثُ إِذَا مَاتَ ثَلَاثُونَ أَلْفًا وَسَبْعُونَ أَلْفًا عِشْرِينَ إِلَىٰ رَبِّكَ فَيُعْذِرُهُمْ لِمَ ظَلَمُوا وَإِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ لَبَصِيرٌ ﴾ [١١٠-١١١] ، وقال عن قوم عاد ﷻ : ﴿ قَالُوا يَا حِمْيَرُ مَا جَاءَكَ مِنْ إِلَهِكَ فَاصْبِرْ لَهُمْ رِسَالَاتِهِ إِنَّهُمْ عَلَىٰ صُورٍ ﴾ [٥٦]

بِسِتَّةٍ وَمَا تَحْنُ بِسَارِكِي إِلَهَيْنَا عَنْ قَوْلِكَ وَمَا تَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴿٥٣﴾ [هود: ٥٣].

وقال عن قوم صالح عليه السلام : ﴿ قَالُوا يَصْنَعُ فِدْكَتٍ فَمِمَّا مَرْجُوا قَبْلَ هَذَا أَتَنْهَوْنَ أَنْ تُعْبُدَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا وَإِنَّا لَنَاقِلُونَ شَيْئًا مِمَّا تَدْعُونَا إِلَيْهِ مُرْسِبًا ﴾ [هود: ٦٢].

وقال عن قوم شعيب عليه السلام : ﴿ قَالُوا يَنْشَعِيبُ أَصْلُوكَ تَأْمُرُكَ أَنْ تَتْرَكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِيهِ أَمْثَلًا مِمَّا نَشْتَرِيكَ لَأَنْتَ الْخَلِيلُ الرَّشِيدُ ﴾ [هود: ٨٧].

وقال عن كفار قريش : ﴿ وَجِئُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ وَقَالَ الْكُفَرُونَ هَذَا سِحْرٌ كَذَابٌ ﴿٤١﴾ أَجْعَلُ لَكُمْ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ مُجْتَبَأٌ ﴿٤٢﴾ وَأَنْطَلِقُ الْمَلَائِكَةُ مِنْهُمْ أَنْ أَمْشُوا وَأَصْبَرُوا عَلَى إِلَهٍ كَرِهُوا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ يُرَادُ ﴿٤٣﴾ مَا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي الْمِلَّةِ الْآخِرَةِ إِنْ هَذَا إِلَّا اخْتِلَافٌ ﴾ [ص: ٤-٧]. وقال : ﴿ وَإِذَا رَأَوْكَ إِذَا يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُؤًا أَهْذًا الَّذِي بِسْمِ اللَّهِ رَسُولًا ﴿٤٤﴾ إِنْ كَادَ لَيُضِلَّنَا عَنْ إِلَهِنَا لَوْلَا أَنْ صَبَرْنَا عَلَيْهَا وَسَوْفَ يَعْلَمُونَ حَيْثُ يَرَوْنَ الْعَذَابَ مَنْ أَضَلَّ سَبِيلًا ﴿٤٥﴾ أَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ أَفَأَنْتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا ﴿٤٦﴾ أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا لَا يَفْقَهُونَ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا ﴾ [سورة الفرقان: ٤١-٤٤].

فهذه النصوص وما جاء في معناها تدل أوضح دلالة أن المعتكف والخصومة بين الأنبياء وأقوامهم إنما كان حول توحيد العبادة والدعوة إلى إخلاص الدين لله .

وقد ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ قال : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله وقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله » ، وثبت في الصحيح أيضا عن النبي ﷺ قال : « من قال لا إله إلا الله وكفر بما يعبد من دون الله حرم ماله ودمه وحسابه على الله » .

المبحث الثاني :

وجوب إفراد الله بالعبادة ، وتحت مطالب :

المطلب الأول : معنى العبادة والأصول التي تُبنى عليها :

العبادة في اللغة : الذل والخضوع ، يقال : بغير معبد ، أي : مذلل ، وطريق معبد : إذا كان مذلا قد وطئته الأقدام .

وشرعا : هي اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة . وسيأتي ما يوضح ذلك عند ذكر بعض أنواع العبادة .

وهي تبنى على ثلاثة أركان :

الأول : كمال الحب للمعبود سبحانه ، كما قال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ ﴾ [البقرة: ١٦٥].

الثاني : كمال الرجاء ، كما قال تعالى : ﴿ وَرَجُونَ رَحْمَتَهُ ﴾ [الإسراء: ٥٧].

الثالث : كمال الخوف من الله سبحانه ، كما قال تعالى : ﴿ وَتَخَافُونَ عَذَابَهُ ﴾ [الإسراء: ٥٧].

وقد جمع الله سبحانه بين هذه الأركان الثلاثة العظيمة في فاتحة الكتاب في قوله سبحانه : ﴿ اَلْعَسَىٰ يُؤْتِي

نَبِّ الْقَسِيَمَاتِ ﴿١٤﴾ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿١٥﴾ تِلْكَ يَوْمَ الَّذِينَ ﴿١٦﴾ ، فالآية الأولى فيها المحبة ؛ فإن الله منعم ، والمنعم يُحِبُّ على قدر إنعامه ، والآية الثانية فيها الرجاء ، فالمتصف بالرحمة ترجى رحمته ، والآية الثالثة فيها الخوف ، فمالك الجزاء والحساب يخاف عذابه .

ولهذا قال تعالى عقب ذلك : ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ ، أي : أعبدك يا رب هذه الثلاث : بمحبتك التي دل عليها : ﴿الْعَمَلُ نَبِّ الْقَسِيَمَاتِ﴾ ، ورجائك الذي دل عليه : ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ، وخوفك الذي دل عليه : ﴿تِلْكَ يَوْمَ الَّذِينَ﴾ .

والعبادة لا تقبل إلا بشرطين :

١ - الإخلاص فيها للمعبود ؛ فإن الله لا يقبل من العمل إلا الخالص لوجهه سبحانه ، قال تعالى : ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ﴾ [البينة: ٥] ، وقال تعالى : ﴿إِلَّا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ﴾ [الزمر: ٣] ، وقال تعالى : ﴿قُلِ اللَّهُ أَعْبَدُ مُخْلِصًا لَهُ دِينِي﴾ [الزمر: ١٤] .

٢ - المتابعة للرسول ﷺ ؛ فإن الله لا يقبل من العمل إلا الموافق لهدي الرسول ﷺ ، قال الله تعالى : ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧] ، وقال تعالى : ﴿فَلَا وَرَيْكَ لَا يَوْمُوتُ حَتَّى يَحْكُمَكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ .

[النساء: ٦٥]

وقوله ﷺ : « من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد » (أي مردود عليه) .

فلا عبرة بالعمل ما لم يكن خالصا لله صوابا على سنة رسول الله ﷺ ، قال الفضيل بن عياض رَحِمَهُ اللَّهُ فِي قوله تعالى : ﴿لِيَسْبُلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [هود: ٧ ، الملك: ٢] : « أخلصه وأصوبه » ، قيل : يا أبا علي ، وما أخلصه وأصوبه ؟ قال : « إن العمل إذا كان خالصا ولم يكن صوابا لم يقبل ، وإذا كان صوابا ولم يكن خالصا لم يقبل حتى يكون خالصا صوابا ، والخالص ما كان لله ، والصواب ما كان على السنة » . ومن الآيات الجامعة لهذين الشرطين قوله تعالى في آخر سورة الكهف : ﴿قُلْ إِنَّمَا آتَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحِي إِلَىٰ أَنْتُمْ إِلَهُهُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ [الكهف: ١١٠] .

المطلب الثاني : ذكر بعض أنواع العبادة :

العبادة أنواعها كثيرة ، فكل عمل صالح يحبه الله ويرضاه قولِي أو فعلي ظاهر أو باطن فهو نوع من أنواعها وفرد من أفرادها ، وفيما يلي ذكر بعض الأمثلة على ذلك :

١ - فمن أنواع العبادة : الدعاء بنوعيه دعاء المسألة ، ودعاء العبادة

قال الله تعالى : ﴿قَادِعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [غافر: ١٤] ، وقال تعالى : ﴿وَأَنْ الْمَسْكُوحَةَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [البجن: ١٨] ، وقال تعالى : ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَهُمْ عَنْ دُعَائِهِمْ غَافِلُونَ﴾ [وَإِذَا حُشِرَ النَّاسُ كَانُوا لَهُمْ أَعْدَاءً وَكَانُوا بِعِبَادَتِهِمْ كَافِرِينَ] ﴿٦﴾ [سورة الأحقاف: ٥-٦] ، فمن دعا غير الله ﷻ بشيء لا يقدر عليه إلا الله فهو مشرك كافر سواء كان المدعو حيا أو ميتا ، ومن



دعا حيا بما يقدر عليه مثل أن يقول : يا فلان أطعمني ، أو يا فلان اسقني ، ونحو ذلك فلا شيء عليه ، ومن دعا ميتا أو غائبا بمثل هذا فإنه مشرك ؛ لأن الميت والغائب لا يمكن أن يقوم بمثل هذا . والدعاء نوعان : دعاء المسألة ودعاء العبادة :

فدعاء المسألة هو سؤال الله من خيرتي الدنيا والآخرة ، ودعاء العبادة يدخل فيه كل القربات الظاهرة والباطنة لأن المتعبد لله طالب بلسان مقاله ولسان حاله من ربه قبول تلك العبادة والإثابة عليها ، وكل ما ورد في القرآن من الأمر بالدعاء والنهي عن دعاء غير الله والثناء على الداعين يتناول دعاء المسألة ودعاء العبادة .

٢، ٣، ٤ - ومن أنواع العبادة : المحبة والخوف والرجاء ، وقد تقدم الكلام عليها وبيان أنها أركان للعبادة .

٥ - ومن أنواعها : التوكل : وهو الاعتماد على الشيء .

والتوكل على الله : هو صدق تفويض الأمر إلى الله تعالى اعتمادا عليه وثقة به مع مباشرة ما شرع وأباح من الأسباب لتحصيل المنافع ودفع المضار ، قال الله تعالى : ﴿ وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ [المائدة : ٢٣] ، وقال تعالى : ﴿ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ ﴾ [الطلاق : ٣] .

٦، ٧، ٨ - ومن أنواع العبادة : الرغبة والرغبة والخشوع .

فأما الرغبة : فمحبة الوصول إلى الشيء المحبوب ، والرغبة : الخوف المثمر للهرب من المخوف ، والخشوع : الذل والخضوع لعظمة الله بحيث يستسلم لقضائه الكوني والشرعي ، قال الله تعالى في ذكر هذه الأنواع الثلاثة من العبادة : ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا يُسْأَرَعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا وَكَانُوا لَنَا خَشِيعِينَ ﴾ [الأنبياء : ٩٠] .

٩ - ومن أنواعها : الخشية ، وهي الخوف المبني على العلم بعظمة من يخشاه وكمال سلطانه ، قال الله تعالى : ﴿ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي ﴾ [البقرة : ١٥٠] . ﴿ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي ﴾ [المائدة : ٣] .

١٠ - ومنها الإنابة : وهي الرجوع إلى الله تعالى بالقيام بطاعته واجتناب معصيته ، قال الله تعالى : ﴿ وَإِنِّي لَأَنِيبٌ إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَأَسْلُمُ أَلَيْسَ ﴾ [الزمر : ٥٤] .

١١ - ومنها : الاستعانة ، وهي طلب العون من الله في تحقيق أمور الدين والدنيا ، قال الله تعالى : ﴿ وَإِلَٰهَ رَبُّكَ فَإِلَيْهِ تَسْتَعِينُ ﴾ ، وقال ﷺ في وصيته لابن عباس : « إذا استعنت فاستعن بالله » .

١٢ - ومنها : الاستعاذة ، وهي طلب الإعاذة والحماية من المكروه ، قال الله تعالى : ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ أَلْفَلَقِ ١ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ ٢ ﴾ [سورة الفلق : ١-٢] ، وقال تعالى ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ ١ مَلِكٍ ٢ إِلَٰهِ النَّاسِ ٣ مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ ٤ ﴾ [سورة الناس : ١-٤] .

١٣ - ومنها : الاستغاثة ، وهو طلب الغوث ، وهو الإنقاذ من الشدة والهلاك ، قال الله تعالى : ﴿ إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَبْ لَكُمْ ﴾ [الأنفال : ٩] .



١٤ - ومنها الذبح : وهو إزهاق الروح بإزهاق الدم على وجه الخصوص تقرباً إلى الله ، قال الله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ صَلَّيْتُ وَنَسِيتُ وَنَحَايَ وَمَمَافٍ لِلرَّبِّ الْعَلِيمِ ﴾ [الأنعام : ١٦٢] ، وقال تعالى : ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنحَرْ ﴾ [الكوثر : ٢] .

١٥ - ومنها النذر : وهو إلزام المرء نفسه بشيء ما ، أو طاعة لله غير واجبة ، قال الله تعالى : ﴿ يُؤْتُونَ بِاللَّذِرِ وَيَخَافُونَ يُومَأَنَّ شَرْهُهُ مُسْتَطِيراً ﴾ [الإنسان : ٧] .

فهذه بعض الأمثلة على أنواع العبادة ، وجميع ذلك حق لله وحده لا يجوز صرف شيء منه لغير الله .  
والعبادة بحسب ما تقوم به من الأعضاء على ثلاثة أقسام :

القسم الأول : عبادات القلب ، كالمحبة والخوف والرجاء والإنابة والخشية والرهبة والتوكل ونحو ذلك .

القسم الثاني : عبادات اللسان ، كالحمد والتهليل والتسبيح والاستغفار وتلاوة القرآن والدعاء ونحو ذلك .

القسم الثالث : عبادات الجوارح ، كالصلاة والصيام والزكاة والحج والصدقة والجهاد ، ونحو ذلك .  
الفصل الثالث : توحيد الأسماء والصفات :

إن للإيمان بأسماء الله وصفاته آثاراً عظيمة في نفس المسلم وتحقيقه لعبادة ربه ، فمن آثارها تلك المعاني التي يجدها العبد في عبوديته القلبية التي تثمر التوكل على الله تعالى والاعتماد عليه ، وحفظ جوارحه ، وخطرات قلبه ، وضبط هواجسه حتى لا يفكر إلا فيما يرضي الله تعالى ، ويحب لله وفي الله ، به يسمع ، وبه يبصر ، ومع ذلك هو واسع الرجاء وحسن الظن بربه ، هذه المعاني وغيرها مما يتعلق بالإيمان بمعاني الأسماء والصفات تثمر العبودية الظاهرة والباطنة على تفاوت بين شخص وآخر وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ، فلا اسمه « الغفار » أثره العظيم في محبته وعدم اليأس من رحمته وإسمه « شديد العقاب » أثره الكبير في خشيته وعدم الجرأة على محارمه ، وهكذا لأسمائه الأخرى وصفاته آثارها بحسب دلالاتها المتنوعة في نفس المسلم واستقامته على شرع الله بل وتحقيق محبته في القلوب التي هي أساس سعادة المسلم في الدنيا والآخرة ، ومفتاح كل خير وأعظم عون للعبد على عبادته لربه على أكمل الوجوه إذ الأعمال الظاهرة تخف وتثقل على النفس بحسب المحبة القلبية لله تعالى ، فإكمال العمل وتحسينه على ما أراد الله منوط بالمحبة القلبية لله ، والمحبة منوطة بمعرفة الله بأسمائه وصفاته ، ولهذا كان أعظم الناس عبادة لله رسل الله الذين هم أعظم الناس محبة له وأعرفهم به .

المبحث الأول : تعريف توحيد الأسماء والصفات وأدلته :

أولاً : تعريفه :

توحيد الأسماء والصفات : هو إثبات ما أثبت الله لنفسه ، وأثبت له رسوله ﷺ ، ونفي ما نفى الله عن نفسه ، ونفاه عنه رسوله ﷺ من الأسماء والصفات والإقرار لله تعالى بمعانيها الصحيحة ودلالاتها





= واستشعار آثارها ومقتضياتها في الخلق .

ثانياً : المنهج في إثباته :

يقوم المنهج الحق في باب الأسماء والصفات على الإيمان الكامل والتصديق الجازم بما وصف الله به نفسه ووصفه به رسوله ﷺ من غير تحريف ولا تعطيل ، ومن غير تكييف ولا تمثيل .

والتحريف : هو التغير وإمالة الشيء عن وجهه ، وهو قسمان :

١ - تحريف لفظي : وذلك بالزيادة في الكلمة أو النقص أو تغيير حركة في الكلمة كتحريف كلمة استوى في قوله تعالى : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه : ٥] إلى استولى ، قال صاحب النونية :

نون اليهود ولام جهمي هما في وحي رب العرش زائدتان

٢ - تحريف معنوي : وذلك بتفسير اللفظ على غير مراد الله ورسوله منه كمن فسر « اليد » لله تعالى بالقوة أو النعمة ، فإن هذا تفسير باطل لا يدل عليه الشرع ولا اللغة .

والتعطيل : هو نفي صفات الله تعالى كمن زعم أن الله تعالى لا يتصف بصفة .

والفرق بين التحريف والتعطيل : هو أن التحريف نفي المعنى الصحيح الذي دلت عليه النصوص واستبداله بمعنى آخر غير صحيح أما التعطيل فهو نفي المعنى الصحيح من غير استبدال له بمعنى آخر .

والتكييف : تعيين كيفية الصفة والهيئة التي تكون عليها كفعل بعض المنحرفين في هذا الباب الذين يكيّفون صفات الله فيقولون كيفية يده : كذا وكذا ، وكيفية استوائه على هيئة كذا وكذا ، فإن هذا باطل إذ لا يعلم كيفية صفات الله إلا هو وحده وأما المخلوقون فإنهم يجهلون ذلك ويعجزون عن إدراكه .

والتمثيل : هو التشبيه كمن يقول لله سمع كسمعنا ووجه كوجهنا تعالى الله عن ذلك .

وينتظم المنهج الحق في باب الأسماء والصفات في ثلاثة أصول من حققها سلم من الانحراف في هذا الباب وهي :

الأصل الأول : تنزيه الله جل وعلا عن أن يشبه شيء من صفاته شيئاً من صفات المخلوقين .

الأصل الثاني : الإيمان بما سمى ووصف الله به نفسه وبما سماه ووصفه به رسوله ﷺ على الوجه اللائق بجلال الله وعظمته .

الأصل الثالث : قطع الطمع عن إدراك حقيقة كيفية صفات الله تعالى لأن إدراك المخلوق لذلك مستحيل .

فمن حقق هذه الأصول الثلاثة فقد حقق الإيمان الواجب في باب الأسماء والصفات على ما قرره الأئمة المحققون في هذا الباب .

ثالثاً : أدلة هذا المنهج :

دلت الأدلة من كتاب الله تعالى على تقرير هذا المنهج :



= \* فمن الأدلة على الأصل الأول : وهو تنزيه الرب ﷻ عن مشابهة المخلوقين ، قول الله تبارك وتعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى : ١١] ، ومقتضى الآية نفى المماثلة بين الخالق والمخلوق من كل وجه مع إثبات السمع والبصر لله ﷻ وفي هذا إشارة إلى أن ما يثبت لله من السمع والبصر ليس كما يثبت للمخلوقين من هاتين الصفتين مع كثرة من يتصف بهما من المخلوقين ، وما يقال في السمع والبصر يقال في غيرهما من الصفات ، وقرأ قوله تعالى : ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَدِّدُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْكِي إِلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ [١] . أورد ابن كثير في تفسير الآية ما رواه البخاري في التوحيد (١٣ / ٣٧٢) والإمام أحمد في المسند (٦ / ٤٦) عن عائشة رضي الله عنها قالت : «الحمد لله الذي وسع سمعه الأصوات لقد جاءت المجادلة إلى النبي ﷺ تكلمه وأنا في ناحية البيت ما أسمع ، فأنزل الله ﷻ ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَدِّدُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ . . . إلى آخر الآية . ومن الأدلة أيضا قول الله تعالى : ﴿فَلَا تَقْرَأُ لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾ [النحل : ٧٤] . قال الطبري في تفسير الآية : «فلا تمثلوا الله الأمثال ولا تشبهوا له الأشياء فإنه لا مثل له ولا شبه . وقال تعالى : ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مریم : ٦٥] قال ابن عباس رضي الله عنهما في تفسيرها : «هل تعلم للرب مثلاً أو شبيهاً» .

ومن الأدلة لهذا الأصل : قول الله تبارك وتعالى : ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص : ٤] قال الطبري : « ولم يكن له شبيه ولا عدل وليس كمثل شيء » .

\* ومن الأدلة على الأصل الثاني : وهو الإيمان بما جاء في الكتاب والسنة من أسماء الله وصفاته قول الله ﷻ : ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ [البقرة : ٢٥٥] ، وقوله تعالى : ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد : ٣] ، وقوله تعالى : ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالشَّهَادَةُ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [٢٢] هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَنَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [٣٣] هُوَ اللَّهُ الْخَلَّاقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [سورة الحشر : ٢٢-٢٤] .

ومن السنة حديث أبي هريرة الذي أخرجه مسلم في صحيحه قال : كان رسول الله ﷺ يأمرنا إذا أخذنا مضجعنا أن نقول : « اللهم رب السماوات ورب الأرض ورب العرش العظيم ربنا ورب كل شيء فالتق الحب والنوى ، ومنزل التوراة والإنجيل والفرقان أعوذ بك من شر كل دابة أنت أخذ بناصيتها ، اللهم أنت الأول فليس قبلك شيء ، وأنت الآخر فليس بعدك شيء ، وأنت الظاهر فليس فوقك شيء ، وأنت الباطن فليس دونك شيء ، اقض عنا الدين وأغننا من الفقر » . والنصوص في تقرير هذا الباب كثيرة تجل عن الحصر .



= \* وأما الأصل الثالث : وهو قطع الطمع عن إدراك كيفية صفات الله تبارك وتعالى فقد دل عليه قول الله تعالى : ﴿ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا ﴾ [طه : ١١٠] ، قال بعض أهل العلم في معنى الآية : « لا إحاطة للعلم البشري برب السماوات والأرض فينفي جنس أنواع الإحاطة عن معرفتها » . ومن الأدلة لهذا الأصل أيضا قول الله تعالى : ﴿ لَا تَدْرِكُهُ الْبَصَرُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْبَصَرَ ﴾ [الأنعام : ١٠٣] قال بعض العلماء في معرض حديثه عن الآية : « وهذا يدل على كمال عظمته وأنه أكبر من كل شيء ، وأنه لكمال عظمته لا يدرك بحيث يحاط به فإن الإدراك وهو الإحاطة بالشيء قدر زائد على الرؤية فالرب يرى في الآخرة ولا يدرك كما يعلم ولا يحاط بعلمه وينبغي للعاقل أن يعلم أن للعقل حداً يصل إليه ولا يتعداه كما أن للسمع والبصر حداً يتهيان إليه ، فمن تكلف ما لا يمكن أن يدرك بالعقل كالتفكر في كيفية صفات الله ، فهو كالذي يتكلف أن يبصر ما وراء الجدار أو يسمع الأصوات في الأماكن البعيدة جدا عنه .

المبحث الثالث : قواعد في باب الأسماء والصفات :

القاعدة الأولى : القول في الصفات كالقول في الذات .

وبيانها : أن الله تعالى ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا صفاته ، ولا أفعاله ، فإذا كان لله ذات حقيقية لا تماثل الذوات بلا خلاف فكذلك الصفات الثابتة له في الكتاب والسنة ، هي صفات حقيقية لا تماثل سائر الصفات فالقول في الذات والصفات من باب واحد .

وهذه قاعدة عظيمة يناقش بها من ينكر الصفات مع إثباته الذات فإن إثبات الذات للرب ﷻ محل إجماع الأمة .

فإذا قال قائل : لا أثبت الصفات لأن في إثباتها تشبيهاً لله بخلقه .

يقال له : أنت تثبت لله ذاتاً حقيقية وتثبت للمخلوقين ذواتاً أفليس هذا تشبيهاً على قولك !!

فإن قال : إنما أثبت ذاتاً لله لا تشبه الذوات ولا يسعه غير هذا .

قيل له : يلزمك هذا في باب الصفات فإن كانت الذات لا تشبه الذوات وهو حق فكذلك صفات الذات الإلهية لا تشبه الصفات .

فإن قال : كيف أثبت صفة لا أعلم كيفيتها .

قلنا : له كما تثبت ذاتاً لا تعلم كيفيتها .

القاعدة الثانية : القول في بعض الصفات كالقول في بعضها الآخر .

وشرحها : أن القول في بعض صفات الله من حيث الإثبات والنفي كالقول في البعض الآخر وهذه

القاعدة يخاطب بها من يثبت بعض الصفات وينكر البعض الآخر ، فإذا كان الرجل يثبت بعض

الصفات كالحياة والعلم والقدرة والسمع والبصر وغيرها ويجعل ذلك كله حقيقة ثم ينازع في صفة

المحبة والرضا والغضب وغيرها ، ويجعل ذلك مجازاً فيقال له : لا فرق بين ما أثبتته وبين ما نفيت

= فالقول في أحدهما كالقول في الآخر، فإن كنت تثبت له حياة وعلماً وقدرة وسمعاً وبصراً لا تشبه ما يثبت للمخلوقين الذين يتصفون بهذه الصفات فكذلك يلزمك أن تثبت له محبة ورضاً وغضباً كما أخبر هو عن نفسه من غير مشابهة للمخلوقين وإلا وقعت في التناقض .  
القاعدة الثالثة : الأسماء والصفات توقيفية .

أسماء الله وصفاته توقيفية لا مجال للعقل فيها وعلى هذا فيجب الوقوف فيها على ما جاء به الكتاب والسنة فلا يزداد فيها ولا ينقص لأن العقل لا يمكنه إدراك ما يستحقه الله تعالى من الأسماء والصفات فوجب الوقوف على النص، قال تعالى : ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴾ [الإسراء : ٣٦] ، وقد كان أئمة الإسلام على هذا المنهج . قال الإمام أحمد رحمته الله : « لا يوصف الله إلا بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله لا يتجاوز القرآن والحديث » ، وقرر بعض أهل العلم أن العلم بالشيء حتى يُمكن وصفه له ثلاثة طرق : إما رؤيته ، أو رؤية مثيله ، أو وصفه ممن يعرفه . وعلمنا برؤينا وأسمائه وصفاته محصور في الطريق الثالث وهو وصفه ممن يعرفه وليس أحد أعلم بالله من الله ثم رسله الذين أوحى إليهم وعلمهم فوجب لزوم طريق الوحي في أسماء الله وصفاته إذ لم نر ربنا في الدنيا فنصفه وليس له مثل من خلقه فيوصف بوصفه تعالى ربنا وتقدس .  
القاعدة الرابعة : أسماء الله كلها حسنى .

أسماء الله كلها حسنى أي بالغة في الحسن غايته، قال تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ [الأعراف : ١٨٠] وذلك لدلالاتها على أحسن مسمى وأشرف مدلول وهو الله تعالى ولأنها متضمنة لصفات كاملة لا نقص فيها بوجه من الوجوه لا احتمالاً ولا تقديراً .

مثال ذلك : (الحي) اسم من أسماء الله تعالى متضمن للحياة الكاملة التي لم تسبق بعدم ولا يلحقها زوال، الحياة المستلزمة لكمال الصفات من العلم والقدرة والسمع والبصر وغيرها، ومثال آخر : (العليم) اسم من أسماء الله تعالى متضمن للعلم الكامل الذي لم يسبق بجهل ولا يلحقه نسيان، قال تعالى ﴿ عَلَّمَهَا عِنْدَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنْسَى ﴾ ﴿ ٥٢ ﴾ [طه : ٥٢] العلم الواسع المحيط بكل شيء جملة وتفصيلاً سواء ما يتعلق بأفعاله أو أفعاله خلقه، كما قال تعالى : ﴿ يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ ﴾ ﴿ ١٩ ﴾ [غافر : ١٩] ، والحسن في أسماء الله تعالى يكون باعتبار كل اسم على انفراد ، ويكون باعتبار جمعه إلى غيره فيحصل بجمع الاسم إلى آخر كمال فوق كمال، مثال ذلك : (العزیز الحكيم) فإن الله تعالى يجمع بينهما في القرآن كثيراً فيكون كل منهما دالاً على الكمال الخاص الذي يقتضيه وهو العزة في العزيز والحكم والحكمة في الحكيم، والجمع بينهما دال على كمال آخر وهو أن العزة لله تعالى مقرونة بالحكمة فعزته لا تقتضي ظلمًا وجورًا كما يكون من بعض أعزاء المخلوقين فإن بعضهم قد تأخذ العزة بالإثم فيظلم ويجور ، وكذلك حكمه تعالى وحكمته مقرونان بالعز الكامل بخلاف حكم المخلوق وحكمته فإنهما يعتريهما الذل . هذا والله أعلم .

الركن الثاني : الإيمان بالملائكة .

المبحث الأول : تعريف الملائكة وأصل خلقهم، وصفاتهم، وخصائصهم :  
تعريفهم : الملائكة : جمع مَلَك . أخذ من (الألوك) وهي : الرسالة .

وهم : خلق من مخلوقات الله ، لهم أجسام نورانية لطيفة قادرة على التشكل والتمثل والتصور بالصور الكريمة ، ولهم قوى عظيمة ، وقدرة كبيرة على التنقل ، وهم خلق كثير لا يعلم عددهم إلا الله ، قد اختارهم الله واصطفاهم لعبادته والقيام بأمره ، فلا يعصون الله ما أمرهم ، ويفعلون ما يؤمرون .

أصل خلقهم : والمادة التي خلق الله منها الملائكة هي « النور » . فعن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ : « خلقت الملائكة من نور ، وخلق الجان من نار ، وخلق آدم مما وصف لكم » . والمارج هو : اللهب المختلط بسواد النار .

صفاتهم : قد تضمن الكتاب والسنة الكثير من النصوص المبينة صفات الملائكة وحقائقها فمن ذلك : أنهم موصوفون بالقوة والشدة : كما قال تعالى ﴿ يَتَأْتِيهِمُ اللَّيْلُ مَسْوُوفُونَ أَنفُسَهُمْ وَأَهْلِيكُم نَارًا وَقُدُوهَا أَلْفَ نَفْسٍ وَجَنَادٌ عَلَيْهِمْ مَلَكُوتُهُمْ غَلَاظٌ شِدَادٌ ﴾ [التحریم : ٦] ، وقال تعالى في وصف جبريل عليه السلام ﴿ عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى ﴾ [النجم : ٥] ، وقال في وصفه أيضا ﴿ ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ ﴾ [التكوير : ٢٠] ، وهم موصوفون بعظم الأجسام والخلق : ففي صحيح مسلم من حديث عائشة رضي الله عنها وقد سألت النبي ﷺ عن معنى قوله تعالى ﴿ وَلَقَدْ رَآهُ بِالْأَفْقِ الْمُبِينِ ﴾ فقال : « إنما هو جبريل لم أره على صورته التي خلق عليها غير هاتين المرتين رأته منهبطا من السماء سادا عظم خلقه ما بين السماء إلى الأرض » ، وروى الإمام أحمد عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : « رأى رسول الله ﷺ جبريل في صورته ، وله ستمائة جناح كل جناح منها قد سد الأفق يسقط من جناحه من التهاويل والدر والياقوت ما الله به عليم » ، قال الحافظ ابن كثير : إسناده جيد ، وروى أبو داود من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « أذن لي أن أحدث عن ملك من ملائكة الله من حملة العرش إن ما بين شحمة أذنه وعاتقه مسيرة سبعمائة عام » قال الهيثمي في المجمع : رجاله رجال الصحيح .

ومن صفاتهم أنهم يتفاوتون في الخلق والمقدار : فهم ليسوا على درجة واحدة فمنهم من له جناحان ومنهم من له ثلاثة ، ومنهم من له أربعة ، ومنهم من له ستمائة جناح ، قال تعالى ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا أُولَى أَجْنَحَةٍ مَّتَنَّى وَثَلَّثَ وَرَبُّكَ يَبْدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ ﴾ [فاطر : ١] .

ومن صفاتهم الحسن والجمال فهم على درجة عالية من ذلك : قال تعالى في حق جبريل عليه السلام ﴿ عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى ﴾ [سورة النجم : ٥-٦] ، قال ابن عباس رضي الله عنه ( ذو مرة : ذو منظر حسن ) وقال قتادة : ( ذو خلق طويل حسن ) ، وقال تعالى مخبرا عن النسوة عند رؤيتهن ليوسف عليه السلام : ﴿ فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْتُمُوهُنَّ عَنِ الْعَيْنِ وَلَقَدْ حَسَنَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾ [يوسف : ٣١] وإنما قلنا ذلك لما هو مقرر عند الناس من وصف الملائكة بالجمال الباهر .

= ومن صفاتهم التي وصفهم الله بها أنهم كرام أبرار: قال تعالى ﴿يَا أَيُّهَا سَفَرَةُ ٱلْعَالَمِينَ ۝١٥ كِرَامٌ بَرَرُوا﴾ [عبس: ١٥، ١٦]، وقال ﷺ ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ ۝١٠ كِرَامًا كُنِينًا ۝١١﴾ [الانفطار: ١٠-١١].

ومن صفاتهم الحياء: لقول النبي ﷺ في حق عثمان رضي الله عنه: «ألا أستحي من رجل تستحي منه الملائكة». ومن صفاتهم أيضا العلم: قال تعالى في خطابه للملائكة ﴿قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٣٠] فأثبت الله ﷻ للملائكة علما وأثبت لنفسه علما لا يعلمونه، وقال تعالى في حق جبريل عليه السلام ﴿عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى﴾ [النجم: ٥] قال الطبري: (علم محمدا ﷺ هذا القرآن جبريل عليه السلام) هـ، وهذا متضمن وصف جبريل بالعلم والتعليم.

إلى غير ذلك مما ثبت في الكتاب والسنة من صفاتهم العظيمة وأخلاقهم الكريمة الدالة على علو شأنهم وسمو منازلهم عليهم السلام.

خصائصهم: للملائكة عليهم السلام خصائص وصفات قد اختصهم الله تعالى بها، وامتازوا بها عن الجن والإنس وسائر المخلوقات. فمنها:

أن مساكنهم في السماء وإنما يهبطون إلى الأرض تنفيذا لأمر الله في الخلق وما أسند إليهم من تصريف شؤنهم. قال تعالى: ﴿يُزِيلُ الْمَلَكُةَ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ عَلَىٰ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾ [النحل: ٢]، وقال تعالى: ﴿وَرَرَى الْمَلَكُةَ حَافِيَةً مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾ [الزمر: ٧٥]، وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار، ويجتمعون في صلاة الصبح وصلاة العصر، ثم يعرج الذين باتوا فيكم فيسألهم الله وهو أعلم بهم كيف تركتم عبادي؟ فيقولون: تركناهم وهم يصلون، وأتيناهم وهم يصلون»، والنصوص في هذا كثيرة جدًا يصعب حصرها هنا.

ومن خصائصهم أنهم لا يوصفون بالأنوثة: قال تعالى منكرًا على الكفار ذلك: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَكُةَ الَّتِي هِيَ مِنْ عِنْدِ الرَّحْمَنِ إُنْثَىٰ فَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ سَتُكُنَبُ شُهَدَاتُهُمْ وَيُسْتَأْذَنُ ۝١٩﴾ [الزخرف: ١٩]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ لَيَسْمَعُونَ الْمَلَكُةَ قَسِيَةً ٱلَّتِي هِيَ﴾ [النجم: ٢٧].

ومن خصائصهم أنهم لا يعصون الله في شيء، ولا تصدر منهم الذنوب، بل طيعهم الله على طاعته، والقيام بأمره: كما قال تعالى في وصفهم: ﴿لَا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحریم: ٦]، وقال أيضا ﴿لَا يَسْتَفِئُونَهُ ۚ بِٱلْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٧].

ومن خصائصهم أيضا أنهم لا يفترون عن العبادة ولا يسأمون: قال تعالى: ﴿وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ ۝١٩ يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ﴾ [سورة الأنبياء: ١٩-٢٠]، وقال في آية أخرى: ﴿فَإِنْ أَسْتَكْبَرُوا فَٱلَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَهُمْ لَا يَسْأَمُونَ ۝﴾ [فصلت: ٣٨].

فهذه بعض خصائص الملائكة التي اختصهم الله بها دون الثقلين من الإنس والجن، وبالجمله فالملائكة جنس آخر، يتميزون في أصل خلقتهم وتكوينهم عن الإنس والجن، كما أن لكل من الإنس والجن خصائصهما التي يتميز بها أحد الجنسين عن الآخر والله أعلم.



== المبحث الثاني : منزلة الإيمان بالملائكة وكيفيته وأدلة ذلك.

منزلة الإيمان بهم : الإيمان بالملائكة ركن من أركان الإيمان في الدين الإسلامي ، لا يتحقق الإيمان إلا به ، وقد نص الله على ذلك في كتابه وأخبر عنه النبي ﷺ في سنته .

قال تعالى : ﴿ ءَاَمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ ۚ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلُّ ءَاَمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَكَيْهِ ۖ وَكُتُبِهِ ۚ وَرُسُلِهِ ۚ ﴾ [البقرة : ٢٨٥] فأخبر أن الإيمان بالملائكة مع بقية أركان الإيمان مما أنزله على رسوله وأوجبه عليه وعلى أمته وأنهم امتثلوا ذلك ، وقال تعالى في آية أخرى : ﴿ لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَاَمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۖ وَالْمَلَائِكَةِ ۖ وَالْكِتَابِ ۖ وَالرِّسَالِ ۖ ﴾ [البقرة : ١٧٧] ، فجعل الإيمان بهذه الخصال دليل البر - والبر اسم جامع للخير - وذلك أن هذه الأشياء المذكورة هي أصول الأعمال الصالحة ، وأركان الإيمان التي تنفرد منها سائر شعبه ، كما أخبر الله ﷻ في مقابل هذا أن من كفر بهذه الأركان فقد كفر بالله فقال : ﴿ وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَكَيْهِ ۖ وَكُتُبِهِ ۖ وَرُسُلِهِ ۖ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا ﴾ [النساء : ١٣٦] فأطلق الكفر على من أنكر هذه الأركان ، ووصفه بالبعد في الضلال ، فدل ذلك أن الإيمان بالملائكة ركن عظيم من أركان الإيمان وأن تركه مخرج من الملة .

وقد دلت السنة كذلك على هذا : وهو ما جاء موضحاً في حديث جبريل المشهور الذي أخرجه الإمام مسلم في صحيحه من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : « بينما نحن عند رسول الله ﷺ ذات يوم إذ طلع علينا رجل شديد بياض الثياب ، شديد سواد الشعر ، لا يرى عليه .... الحديث » .

فهذا حديث عظيم اشتمل على أصول الدين ومراتبه كلها وهو منهج فريد في تعليم هذا الدين جاء على طريقة الحوار بين الرسول الملكي أفضل الملائكة وهو جبريل ﷺ وبين الرسول الإنسي أفضل البشر وهو محمد ﷺ ، فينبغي للمسلمين أن يعنوا بهذا الحديث العظيم وأن يستمدوا منهجهم في التعلم والتعليم منه كما كان على ذلك السلف رضوان الله عليهم ، وقد تضمن الحديث ذكر الملائكة وأن الإيمان بهم ركن من أركان الإيمان وهو المقصود هنا . والله أعلم .

كيفية الإيمان بالملائكة :

الإيمان بالملائكة يتضمن عدة أمور لا بد للعبد من تحقيقها حتى يتحقق له الإيمان بالملائكة وهي :

١ - الإقرار بوجودهم والتصدق بهم كما دلت على ذلك النصوص المتقدمة من أن الإيمان بهم ركن من أركان الإيمان فلا يتحقق الإيمان إلا بذلك .

٢ - الإيمان بأنهم خلق كثير جداً لا يعلم عددهم إلا الله تعالى كما دلت على ذلك النصوص ، قال تعالى ﴿ وَيَتَّبِعُ مَنْ يَشَاءُ وَمَا يَعْلَمُ جُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ ﴾ [المدثر : ٣١] أي لا يعلم جنود ربك وهم الملائكة إلا هو وذلك لكثرتهم قال بذلك بعض السلف وجاء في حديث الإسراء الطويل الذي أخرجه الشيخان من حديث مالك بن صعصعة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : ... « ثم رفع لي البيت المعمور ، فقلت : يا جبريل ! ما هذا ؟ قال : هذا البيت المعمور . يدخله كل يوم سبعون ألف ملك ، إذا خرجوا منه لم يعودوا فيه آخر ما

عليهم»، وفي صحيح مسلم عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « يؤتى بعنهم يومئذ لها سبعون ألف زمام ، مع كل زمام سبعون ألف ملك يجرونها » . فدل الحديثان على كثرة الملائكة ، فإذا كان البيت المعمور يدخله كل يوم سبعون ألف ملك ثم لا يعودون إليه وإنما يأتي غيرهم ، وجهنم يأتي بها يوم القيامة هذا العدد من الملائكة ، فكيف بغيرهم من الملائكة الموكلين بأعمال أخرى ممن لا يعلم عددهم إلا خالقهم تبارك وتعالى .

٣ - الإقرار لهم بمقاماتهم العظيمة عند ربهم وكرمهم عليه وشرفهم عنده : كما قال تعالى : ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴿١٦﴾ لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ ﴿١٧﴾ ﴾ [الأنبياء : ٢٦-٢٧] ، وقال جل وعلا ﴿ يَا أَيُّهَا سَفَرُ ﴿١٥﴾ كَرَامٍ رَزَوُ ﴿١٦﴾ ﴾ [عبس : ١٥ ، ١٦] ، فوصفهم بأنهم مكرمون منه سبحانه ، وقال تعالى في حقهم ﴿ فَأَلَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَهُمْ لَا يَسْأَمُونَ ﴿٣٨﴾ ﴾ [فصلت : ٣٨] فوصفهم بأنهم عنده وهذا تشريف لهم ، مع مقام التعبد له بلا سامة ، كما أنه تعالى أقسم بهم في غير موطن من كتابه وهذا لشرفهم عنده فقال : ﴿ وَالصَّغَفَاتِ صَفَا ﴿١﴾ فَأَلَّرَجَزَتِ رَجَزًا ﴿٢﴾ فَأَلَّتِلَّتِ ذِكْرًا ﴿٣﴾ ﴾ [الصافات : ١-٣] ، وقال ﷺ : ﴿ فَأَلْفَرَقَتْ فَرَقًا ﴿٤﴾ فَأَلْمَلَقِيَتْ ذِكْرًا ﴿٥﴾ ﴾ [المرسلات : ٤ ، ٥] ، وشواهد صور إكرام الملائكة وتنوع أساليبها وتعدد سياقاتها من كتاب الله كثيرة لا تخفى على متدبر مما يحتم تقرير هذا في الشرع والله أعلم .

٤ - اعتقاد تفاضلهم وعدم تساويهم في الفضل والمنزلة عند الله على ما دلت على ذلك النصوص : قال تعالى : ﴿ اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ﴿٧٥﴾ ﴾ [الحج : ٧٥] ، وقال ﷺ : ﴿ لَنْ يَسْتَنكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ ﴾ [النساء : ١٧٢] فأخبر أن منهم مصطفين بالرسالة ومقربين ، فدل على فضلهم على غيرهم ، وأفضل الملائكة : المقربون مع حملة العرش ، وأفضل المقربين الملائكة الثلاثة الوارد ذكرهم في دعاء النبي ﷺ الذي كان يفتتح به صلاة الليل فيقول : « اللهم رب جبريل وميكائيل وإسرافيل فاطر السموات والأرض عالم الغيب والشهادة » . . ) ، وأفضل الثلاثة جبريل عليه السلام وهو الموكل بالوحي ، فشرفه بشرف وظيفته ، وقد ذكره الله في كتابه بما لم يذكر غيره من الملائكة ، وسماه بأشرف الأسماء ، ووصفه بأحسن الصفات ، فمن أسمائه الروح : قال تعالى : ﴿ نَزَّلَ بِهِ الرُّوحَ الْأَمِينُ ﴿١٥٦﴾ ﴾ [الشعراء : ١٩٣] ، وقال ﷺ : ﴿ نَزَّلَ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا ﴿٤﴾ ﴾ [القدر : ٤] ، وقد ورد هذا الاسم مضافاً إلى الله تعالى إضافة تشريف فقال تعالى : ﴿ فَارْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴿١٧﴾ ﴾ [مريم : ١٧] ، وورد مضافاً إلى القدس فقال تعالى ﴿ قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ ﴿١٠٢﴾ ﴾ [النحل : ١٠٢] والقدس هو الله على الصحيح من أقوال المفسرين ، ومما جاء في وصفه قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿١٦﴾ ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ ﴿٢٠﴾ مُطَاعٌ ثَمَّ أَمِينٌ ﴿٢١﴾ ﴾ [التكوير : ١٩-٢١] ، وقال تعالى ﴿ عَلَيْهِ سُدُّ الْقَوَى ﴿٥﴾ ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى ﴿٦﴾ ﴾ [النجم : ٥-٦] ، فوصفه الله تعالى بأنه رسول وأنه كريم عنده ، وأنه ذو قوة ومكانة عند ربه سبحانه ، وأنه مطاع في السموات ، وأنه أمين



= على الوحي وأنه ذو مرة (أي مظهر حسن).

٥ - موالاتهم والحذر من عداوتهم لقوله تعالى : ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [التوبة : ٧١] فدخل الملائكة في هذه الآية لأنهم مؤمنون قائمون بطاعة ربهم كما أخبر الله عنهم ﴿لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحریم : ٦]، وأخبر جل وعلا عن موالاته الملائكة لرسوله وللمؤمنين فقال : ﴿وَأَن تَطْلَحَ لَهَا عَلَيْهِ فَنَ اللَّهِ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [التحریم : ٤]، وقال ﷺ : ﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ لِيُخْرِجَكُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ [الأحزاب : ٤٣]، وقال : ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَمُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا﴾ [فصلت : ٣٠]، فوجبت موالاته الملائكة على المؤمنين لموالاتهم لهم ونصرهم وتأيدهم واستغفارهم لهم، وقد حذر الله تعالى من عداوة الملائكة فقال : ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ﴾ [البقرة : ٩٨]، فأخبر أن عداوة الملائكة موجبة لعداوة الله وسخطه، وذلك لأنهم إنما يصدر عن أمره وحكمه ، فمن عاداهم فقد عادى ربه.

٦ - الاعتقاد بأن الملائكة خلق من خلق الله لا شأن لهم في الخلق والتدبير وتصريف الأمور ، بل هم جند من جنود الله يعملون بأمر الله ، والله تعالى هو الذي بيده الأمر كله لا شريك له في ذلك ، كما أنه لا يجوز صرف شيء من أنواع العبادة لهم ، بل يجب إخلاص العبادة لخالقهم وخالق الخلق أجمعين ، الذي لا شريك له في ربوبيته وألوهيته ولا مثيل له في أسمائه وصفاته، وقد بين الله تعالى ذلك فقال عز من قائل : ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران : ٨٠]، وقال تعالى : ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴿٦٧﴾ لَا يَسْجُدُونَ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ ﴿٦٨﴾ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنْ أَرَادَ مِنْهُمْ مِنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ ﴿٦٩﴾ وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَهٌ مِنْ دُونِهِ فَذَلِكَ نَجْزِي جَهَنَّمَ كَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ﴾ [الأنبياء : ٢٦-٢٩]، فأخبر سبحانه أنه لم يأمر بعبادتهم وكيف يأمر بعبادتهم وهي كفر بالله العظيم ثم أبطل تعالى دعوى من زعم أن الملائكة بنات الله ونزه نفسه عن ذلك ، وبين أنهم عباد مكرمون بكرامته لهم عاملون بأمره مشفقون من خشيتهم وأنهم لا يملكون الشفاعة لأحد إلا من رضي الله عنه من أهل التوحيد، ثم ختم السياق ببيان جزاء من ادعى الألوهية منهم وأن جزاء جهنم ، فظهر من ذلك أنهم عباد مريبون لا حول لهم ولا قوة إلا بربهم وخالقهم .

٧ - الإيمان المفصل بمن جاء التصريح بذكرهم من الملائكة على وجه الخصوص في الكتاب والسنة : كجبريل ، وميكائيل ، وإسرافيل ، ومالك ، وهاروت وماروت ، ومنكر ونكير ، وغيرهم ممن جاءت النصوص بتسميتهم، وكذلك من جاءت النصوص بالإخبار عنه بالوصف : كركيب وعتيد ، أو بذكر وظيفته : كملك الموت وملك الجبال ، أو من جاءت النصوص بذكر وظائفهم في الجملة : كحملة العرش ، والكرام الكاتبين والموكلين بحفظ الخلق ، والموكلين بحفظ الأجنة والأرحام ،

= وطواف البيت المعمور ، والملائكة السياحين ، إلى آخر من أخبر الله ورسوله ﷺ عنهم ، فيجب الإيمان بذلك إيماناً مفصلاً على نحو ما جاء في النصوص من أسمائهم وصفاتهم ، ووظائفهم ، وأخبارهم ، والتصديق بكل ذلك مما سيأتي بيانه في المبحث القادم إن شاء الله تعالى ، فهذه جملة ما يجب اعتقاده في حق الملائكة الكرام مما دلت عليه النصوص الشرعية والله تعالى أعلم .

المبحث الثالث : وظائف الملائكة .

الملائكة جند من جنود الله تعالى ، أسند الله إليهم كثيراً من الأعمال الجليلة ، والوظائف الكبيرة ، وأعطاهم القدرة على تأديتها على أكمل وجه ، وهم بحسب ما هيأهم الله تعالى له ووكلمهم به على أقسام :

- فمنهم الموكل بالوحي من الله تعالى إلى رسله عليهم الصلاة والسلام : وهو جبريل ﷺ ، قال تعالى : ﴿ نَزَّلَ بِهِ الرُّوحَ الْأَمِينُ ﴾ (٣٣) عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ ﴿٣٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَفٍ مُبِينٍ ﴿٣٥﴾ [الشعراء: ١٩٣-١٩٥] ، وقد تقدم أنه أفضل الملائكة وأكرمهم على الله ، وقد وصفه الله بالقوة والأمانة على تأدية مهمته ، وفي صحيح مسلم من حديث عائشة رضي الله عنها أنها سألت النبي ﷺ عن تفسير الآيتين المتقدمتين فقال : « إنما هو جبريل لم أره على صورته التي خُلق عليها غير هاتين المراتين ، رأيتُه منهبطاً من السماء ساداً عَظُمَ خَلْقُهُ ما بين السماء إلى الأرض » .

- ومنهم الموكل بالقطر والنبات : وهو ميكائيل ﷺ ، وقد ورد ذكره في القرآن ، قال تعالى : ﴿ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ ﴾ [البقرة: ٩٨] ، وهو ذو مكانة عالية ، ومنزلة رفيعة عند ربه ، ولذا خصه الله هنا بالذكر مع جبريل ، وعطفهما على الملائكة ، مع أنهما من جنسهم لشرفهما ، من قبيل عطف الخاص على العام ، وكذا ورد ذكره في السنة على ما تقدم في دعاء النبي ﷺ في صلاة الليل أنه يقول : « اللهم رب جبريل وميكائيل وإسرافيل » . . . ، ولذا قال العلماء إن هؤلاء الثلاثة المذكورين هم أفضل الملائكة ، ولم ير النبي ﷺ جبريل في صورته التي خُلق عليها إلا مرتين ، وبقية الأوقات يأتيه في صورة رجل ، رآه مرة بالأفق من ناحية المشرق وفي ذلك يقول الله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ رَآهُ بِالْأُفُقِ الْمُبِينِ ﴾ (١٢) [التكوير: ٢٣] ، ورآه مرة ثانية ليلة الإسراء في السماء وهذا ما أخبر الله عنه بقوله : ﴿ وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى ﴿١٣﴾ عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى ﴿١٤﴾ عِنْدَ هَاجَتِهِ أُنْزِلَتْ ﴿١٥﴾ [النجم: ١٣-١٥] .

- ومنهم الموكل بالصُّور : وهو إسرافيل ﷺ ، وهو ثالث الملائكة المفضلين المتقدم ذكرهم ، وهو على قول بعض أهل العلم أحد حملة العرش ، والصُّور : قرن عظيم ينفخ فيه ، روى الإمام أحمد في المسند عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : « جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فقال : ما الصُّور ؟ فقال : قرن ينفخ فيه » ورواه أيضاً الحاكم وصححه ووافقه الذهبي وصححه العلامة الألباني في الصحيحة (١٠٨٠) ، وأخرج الإمام أحمد والترمذي من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « كيف أنعم وقد التقم صاحب القرن والقرن وحني جبهته وأصغى سمعه ينظر متى يؤمر ، قال المسلمون : يا رسول الله فما

نقول ؟ قال : قولوا حسبنا الله ونعم الوكيل على الله توكلنا » قال الترمذي حديث حسن، وصححه العلامة الألباني في الصحيحة (١٠٧٩)، وصححه غيرهما من أهل العلم، وينفخ إسرافيل في الصور نفختان وقيل ثلاث نفحات : نفخة الفزع ، ونفخة الصعق ، ونفخة البعث . قال تعالى : ﴿ وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَتُفْرِعُ مِنَ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ ﴾ [النمل : ٨٧]، وهذه هي نفخة الفزع وقد دل على النفختين الآخرين قوله تعالى : ﴿ وَيُفْخَخُ فِي الصُّورِ فَصَيِّقُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ نَفَخَ فِيهِ أُخْرَى فَإِذَا هُمْ فِي يَوْمٍ نَبْظُرُونَ ﴾ [الزمر : ٦٨].

- ومنهم الموكل بقبض الأرواح وهو ملك الموت : قال تعالى : ﴿ قُلْ يَتُوفَكُم مَّلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي ذُكِّرَ بِكُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ ﴾ [السجدة : ١١]، ولملك الموت أعوان من الملائكة ، يأتون العبد بحسب عمله، وإن كان محسنًا ففي أحسن هيئة ، وإن كان مسيئًا ففي أسوأ هيئة، قال تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفِرُّونَ ﴾ [الأنعام : ٦١].

- ومنهم الموكل بالجبال وهو ملك الجبال : وقد ورد ذكره في حديث خروج النبي ﷺ إلى أهل الطائف في بداية البعثة ودعوته إياهم وعدم استجابتهم له وفيه يقول النبي ﷺ : « فإذا أنا بسحابة قد أظلمتني ، فنظرت فإذا فيها جبريل ، فناداني فقال : إن الله قد سمع قول قومك لك وما ردوا عليك ، وقد بعث الله إليك ملك الجبال لتأمره بما شئت فيهم ، فناداني ملك الجبال ، فسلم عليّ ثم قال : يا محمد ، فقال : ذلك فيما شئت ، إن شئت أن أطبق عليهم الأخشبين »، فقال النبي ﷺ : « بل أرجو أن يخرج الله من أصلابهم من يعبد الله وحده لا يشرك به شيئاً »، والأخشبان : هما جبلا مكة : أبو قبيس والذي يقابله.

- ومنهم الملك الموكل بالرحم : على ما دل عليه حديث أنس بن مالك ؓ عن النبي ﷺ قال : « إن الله ﷻ وكل ملكاً يقول : يا رب ! نظفة ، يا رب ! علقه ، يا رب ! مضغة ، فإذا أراد أن يقضي خلقه ، قال : أذكر أم أنثى ؟ شقي أم سعيد ؟ فما الرزق والأجل ؟ فيكتب في بطن أمه ».

- ومنهم حملة العرش : قال تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا ﴾ [غافر : ٧]، وقال تعالى : ﴿ وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَنِيَّةٌ ﴾ [الحاقة : ١٧]، قال بعض العلماء : الذين حول العرش هم الملائكة (الكروبيون) وهم مع حملة العرش أشرف الملائكة . - ومنهم خزنة الجنة : قال تعالى : ﴿ وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ ﴾ [الزمر : ٧٣]، وقال تعالى : ﴿ جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ ﴾ [الرعد : ٢٣].

- ومنهم خزنة النار عباداً بالله منها وهم الزبانية ورؤساؤهم تسعة عشر : قال تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ فِي النَّارِ لِخَزَنَةِ جَهَنَّمَ ادْعُوا رَبَّكُمْ يُخَفِّفْ عَنَّا يَوْمًا مِنَ الْعَذَابِ ﴾ [غافر : ٤٩]، وقال تعالى : ﴿ فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ ۖ ﴾ [ص : ١٧]، وقال تعالى : ﴿ عَلَيْنَا سِتْعَةُ عَشْرَ ۖ ﴾ [ص : ١٨]، وقال تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلْنَا أَحْبَابَكُمُ لِلْإِثْمِ كَمَا جَعَلْنَا عَدُوَّكُمْ لِلْإِيمَانِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [سورة المدثر : ٣٠-٣١]، وقال تعالى : ﴿ وَكَادُوا يَمْلِكُ لِيَقْضِيَ إِلَيْنَا أَرْكَكَ قَالَ إِنَّمَا أَنتُم مَّرْكُومٌ ﴾ [الأنعام : ٦١].

= مَكْتُوْمٌ ﴿٧٧﴾ [الزخرف : ٧٧]، وقد جاء في السنة ذكر مالك وأنه خازن النار ورؤية النبي ﷺ له ، ففي صحيح البخاري من حديث سَمُرَةَ بن جُنْدُبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ قال : « رأيت الليلة رجلين أتياي فقالا : الذي يوقد النار مالك خازن النار ، وأنا جبريل ، وهذا ميكائيل . »

- ومنهم زوار البيت المعمور : يدخل في كل يوم منهم البيت المعمور سبعون ألف ملك ثم لا يعودون إليه على ما ثبت من حديث مالك بن صعصعة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ قال : ( . . . ) « ثم رفع لي البيت المعمور ، فقلت : يا جبريل ! ما هذا ؟ قال : هذا البيت المعمور ، يدخله كل يوم سبعون ألف ملك ، إذا خرجوا منه لم يعودوا فيه آخر ما عليهم . »

- ومنهم ملائكة سياحون يتبعون مجالس الذكر : فقد روى الشيخان من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال : « إن لله ملائكة يطوفون في الطرق يلتمسون أهل الذكر فإذا وجدوا قوماً يذكرون الله تنادوا هلموا إلى حاجتكم قال فيحفونهم بأجنحتهم إلى السماء الدنيا » . . . قال العلماء : وهؤلاء الملائكة زائدون عن الحفظة وغيرهم من المرتبين مع الخلائق ، وقد ثبت أيضاً أنهم يبلغون النبي ﷺ من أمته السلام لما روى أحمد والنسائي بإسناد صحيح عن عبد الله بن مسعود قال : قال رسول الله ﷺ : « إن لله ملائكة سياحين في الأرض يبلغوني من أمتي السلام » ، وصححه العلامة الألباني في الصحيحة (٢٨٥٣) .

- ومنهم الكرام الكاتبون : وعملهم كتابة أعمال الخلق وإحصاؤها عليهم ، قال تعالى : ﴿ وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ ﴿١٠﴾ كِرَامًا كَاتِبِينَ ﴿١١﴾ يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ ﴾ [الانقطار : ١٠-١٢] ، وقال تعالى : ﴿ إِذْ يَنْفَلِقُ اللَّيْلَ يَنفَلِقَانِ عَنِ الْيَمِينِ ﴿١٧﴾ وَفَعَلْنَا لَمْحَاتٍ فِيمَا ﴿١٨﴾ تَأْتِي لَفْظٌ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴾ [سورة ق : ١٧-١٨] ، قال مجاهد في تفسير الآية : ملك عن يمينه وآخر عن يساره فأما الذي عن يمينه فيكتب الخير ، وأما الذي عن شماله فيكتب الشر .

- ومنهم الموكلون بفتنة القبر وسؤال العباد في قبورهم : وهما مُنْكَرٌ وَنَكِيرٌ ، وقد دلت على ذلك الأحاديث الصحيحة ، أخرج الشيخان من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ قال : « إن العبد إذا وضع في قبره وتولى عنه أصحابه وإنه ليسمع قرع نعالهم أتاه ملكان ، فيقعدانه فيقولان : ما كنت تقول في هذا الرجل لمحمد ﷺ فأما المؤمن فيقول أشهد أنه عبد الله ورسوله فيقال له : انظر إلى مقعدك من النار قد أبدلك الله به مقعداً من الجنة فيراهما جميعاً » ، وأخرج الترمذي وابن حبان عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا قبر الميت أو قال أحدكم - أتاه ملكان أسودان أزرقان يقال لأحدهما المنكر والآخر النكير فيقولان : ما كنت تقول في هذا الرجل » . . . الحديث . قال الترمذي حديث حسن ، وحسنه العلامة الألباني في الصحيحة (١٣٩١) .

فهؤلاء هم أشهر من جاءت النصوص بذكر وظائفهم وأسمائهم من الملائكة ممن يتعين على العبد الإيمان بهم والتصديق بمدلولات النصوص في حقهم والله تعالى أعلم .

الركن الثالث : الإيمان بالكتب المنزلة .

تمهيد : في تعريف الوحي لغة وشرعا وبيان أنواعه .

= التعريف اللغوي : الوحي في اللغة : هو الإعلام السريع الخفي .

ويطلق الوحي على : الإشارة ، والكتابة ، والرسالة ، والإلهام ، وكل ما ألقيته على غيرك حتى علمه فهو وحي كيف كان وهو لا يختص بالأنبياء ولا بكونه من عند الله تعالى .  
والوحي بمعناه اللغوي يتناول :

١ - الإلهام الفطري للإنسان كالوحي لأم موسى: قال تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّ مُوسَىٰ أَنْ أَرْضِعِيهِ﴾.

[المقصص : ٧]

٢ - الإلهام الغريزي للحيوان كالوحي إلى النحل: قال تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا﴾ [النحل: ٦٨].

٣ - الإشارة السريعة على سبيل الرمز والإيحاء كإيحاء ذكرى لقومه: قال تعالى ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ مِنَ الْمِحْرَابِ فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ أَنْ سَبِّحُوا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ [مريم: ١١].

٤ - وسوسة الشيطان وتزيين الشر في نفوس أوليائه: قال تعالى: ﴿وَإِنَّ الشَّيْطَانَ لِرَبِّهِمْ لَیُخَوِّنُ﴾ [الأنعام: ١٢١].

٥ - ما يليق به الله تعالى إلى ملائكته من أمر ليفعلوه: قال تعالى: ﴿إِذْ يُوحَىٰ رَبُّكَ إِلَى الْمَلَائِكَةِ أَنِّي مَعَكُمْ فَفَعِلُوا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [الأنفال: ١٢].

التعريف الشرعي : هو « إعلام الله أنبياءه بما يريد أن يبلغه إليهم من شرع أو كتاب بواسطة أو غير واسطة ».

أنواع الوحي : لتلقي الوحي من الله تعالى طرق بينها الله تعالى بقوله في سورة الشورى : ﴿وَمَا كَانَ لِنَشْرِ أَنْ تُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِلَاذِيهِ مَا يَكَلِّمُ إِنَّهُ عَلَىٰ حَكِيمٌ﴾ [الشورى: ٥١] فأخبر الله تعالى أن تكليمه ووحيه للبشر يقع على ثلاث مراتب :

المرتبة الأولى : الوحي المجرد وهو ما يقذفه الله في قلب الموحى إليه مما أراد بحيث لا يشك فيه أنه من الله، ودليله قوله تعالى : ﴿الْأَوْحَى﴾ [الشورى : ٥١]، ومثال ذلك ما جاء في حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال : « إن روح القدس نفث في روعي لن تموت نفس حتى تستكمل رزقها فاتقوا الله وأجملوا في الطلب » أخرجه ابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک وصححه ووافقه الذهبي وابن ماجه في سننه وغيرهم، وحسنه العلامة الألباني في الصحيحة (٢٨٦٦)، وألحق بعض أهل العلم بهذا القسم رؤى الأنبياء في المنام كروى إبراهيم رضي الله عنه على ما أخبر الله عنه في قوله : ﴿قَالَ يَبْنَؤُ إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُ﴾ [الصفات : ١٠٢]، وكروى النبي ﷺ في بداية البعثة على ما روى الشيخان من حديث عائشة رضي الله عنها قالت : « أول ما بدئ به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصالحة في النوم فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح ».

= المرتبة الثانية : التكليم من وراء حجاب بلا واسطة كما ثبت ذلك لبعض الرسل والأنبياء كتكليم الله تعالى لموسى على ما أخبر الله به في أكثر من موضع من كتابه ، قال تعالى : ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾ [النساء : ١٦٤] ، وقال : ﴿ وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ ﴾ [الأعراف : ١٤٣] ، وتكليم الله لآدم : قال تعالى : ﴿ فَفَلَقْنَا أَدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَتٍ ﴾ [البقرة : ٣٧] ، وتكليم الله تعالى لنبينا محمد ﷺ ليلة الإسراء على ما هو ثابت في السنة ، ودليل هذه المرتبة من الآية قوله تعالى : ﴿ أَوْ مِنْ وَرَائِ حِجَابٍ ﴾ [الشورى : ٥١] .

المرتبة الثالثة : الوحي بواسطة الملك ، ودليله قوله تعالى : ﴿ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ ﴾ [الشورى : ٥١] ، وهذا كنزول جبريل ﷺ بالوحي من الله على الأنبياء والرسل ، والقرآن كله نزل بهذه الطريقة تكلم الله به ، وسمعه جبريل ﷺ من الله ﷻ ، وبلغه جبريل لمحمد ﷺ ، قال تعالى : ﴿ وَإِنَّمَا نُنَزِّلُ رِبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ﴿ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴾ ﴿ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ﴾ [الشعراء : ١٩٢-١٩٤] ، وقال تعالى : ﴿ قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ ﴾ [النحل : ١٠٢] .

ولجبريل ﷺ في تبليغه الوحي لنبينا ﷺ ثلاثة أحوال :

١ - أن يراه الرسول ﷺ على صورته التي خلق عليها ولم يحصل هذا إلا مرتين كما تقدم تقريره في الفصل السابق .

٢ - أن يأتيه الوحي في مثل صلصلة الجرس فيذهب عنه وقد وعى الرسول ﷺ ما قال .

٣ - أن يتمثل له جبريل في صورة رجل ويخاطبه بالوحي كما مر في حديث جبريل السابق في سؤاله النبي ﷺ عن مراتب الدين .

وقد أخبر النبي ﷺ عن الحالتين الأخيرتين في إجابته للحارث بن هشام لما سأل رسول الله ﷺ فقال : « يا رسول الله كيف يأتيك الوحي ؟ » فقال رسول الله ﷺ : « أحياناً يأتيني مثل صلصلة الجرس ، وهو أشده عليّ ، فيفصم عني وقد وعيت عنه ما قال ، وأحياناً يتمثل لي الملك رجلاً فيكلمني فأعي ما يقول » متفق عليه ، ومعنى فصم : أي أقلع وانكشف .

المبحث الأول : حكم الإيمان بالكتب وأدلتها .

تعريف الكتب : الكتب جمع كتاب ، والكتاب مصدر كتب يكتب كتاباً ، ثم سمي به المكتوب والكتاب في الأصل اسم للصحيفة مع المكتوب فيها كما في قوله تعالى : ﴿ تَبْتَأُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تَنْزَلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِنَ السَّمَاءِ ﴾ [النساء : ١٥٣] يعني صحيفة مكتوباً فيها ، والمراد بالكتب هنا : الكتب والصحف التي حوت كلام الله تعالى الذي أوحاه إلى رسله عليهم السلام ، سواء ما ألقاه مكتوباً كالتوراة ، أو أنزله عن طريق الملك مشافهة فكتب بعد ذلك كسائر الكتب .

حكم الإيمان بالكتب : الإيمان بكتب الله التي أنزل على رسله كلها ركن عظيم من أركان الإيمان وأصل كبير من أصول الدين ، لا يتحقق الإيمان إلا به ، وقد دل على ذلك الكتاب والسنة : فمن

= الكتاب قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ءَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ. وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ مِن قَبْلُ وَمَن يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [النساء : ١٣٦] فأمر الله عباده المؤمنين في الآية بالدخول في جميع شرائع الإيمان وشعبه وأركانه ، فأمرهم بالإيمان بالله ورسوله وهو محمد ﷺ والكتاب الذي أنزل على رسوله وهو القرآن ، والكتاب الذي أنزل من قبل وهو جميع الكتب المتقدمة : كالنوراة ، والإنجيل ، والزبور ، ثم بين في ختام الآية أن من كفر بشيء من أركان الإيمان فقد ضل ضلالا بعيدا وخرج عن قصد السبيل ومن أركان الإيمان المذكورة الإيمان بكتب الله ، وقال تعالى : ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَن تُولُواْ وَجُوهَكُمْ وَكَلَّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَن ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَآلَمَ الْكِتَابِ وَالنَّبِيِّنَ﴾ [البقرة : ١٧٧] فأخبر ﷺ أن حقيقة البر : هو الإيمان بما ذكر من أركان الإيمان ، والعمل بخصال البر الواردة في الآية بعد هذا ، وذكر من أركان الإيمان : « الإيمان بالكتاب » قال ابن كثير : هو اسم جنس يشمل الكتب المنزلة من السماء على الأنبياء حتى ختمت بأشرفها ، وهو القرآن المهيم على ما قبله من الكتب ولتقرير الإيمان بالكتب كلها أمر الله عباده المؤمنين أن يخاطبوا أهل الكتاب بقوله تعالى : ﴿قُولُواْ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة : ١٣٦] . فتضمنت الآية إيمان المؤمنين بما أنزل الله عليهم بواسطة رسوله ﷺ ، وما أنزل على أعيان الرسل المذكورين في الآية ، وما أنزل على بقية الأنبياء في الجملة وأنهم لا يفرقون بين الرسل في الإيمان ببعضهم دون بعض فانتظم ذلك الإيمان بجميع الرسل وكل ما أنزل الله عليهم من الكتب ، والآيات في تقرير هذا من كتاب الله كثيرة .

وأما السنة فقد دلت كذلك على وجوب الإيمان بالكتب ، وأن الإيمان بها ركن من أركان الإيمان ، دل على ذلك حديث جبريل ، وسؤاله النبي ﷺ أركان الإيمان ، فذكر النبي ﷺ في إجابته : الإيمان بالكتب مع بقية أركان الإيمان ، وقد تقدم الحديث بنصه فأغنى عن إعادته هنا .

فتقرر بهذا وجوب الإيمان بالكتب والتصديق بها جميعها ، واعتقاد أنها كلها من الله تعالى أنزلها على رسله بالحق والهدى والنور والضياء ، وأن من كذب بها أو جحد شيئا منها فهو كافر بالله خارج من الدين .

المبحث الثاني : كيفية الإيمان بالكتب .

الإيمان بكتب الله يشتمل على عدة جوانب دلت النصوص على وجوب اعتقادها وتقريرها لتحقيق هذا الركن العظيم من أركان الإيمان وهي :

١ - التصديق الجازم بأنها كلها منزلة من الله ﷻ ، وأنها كلام الله تعالى لا كلام غيره ، وأن الله تكلم بها حقيقة كما شاء وعلى الوجه الذي أراد سبحانه : قال تعالى : ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ ﴿٢﴾ نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنجِيلَ ﴿٣﴾ مِن قَبْلِ هَٰذَا لِلنَّاسِ وَأَنزَلَ الْفُرْقَانَ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ

لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ ﴿٤﴾ [آل عمران: ٢-٤] فأخبر الله ﷻ أنه أنزل هذه الكتب المذكورة وهي: التوراة، والإنجيل، والقرآن من عنده وهذا يدل على أنه هو المتكلم بها وأنها منه بدأت لا من غيره، ولذا توعد في نهاية السياق من كفر بآيات الله بالعذاب الشديد، وقال مخبراً عن التوراة ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ﴾ [المائدة: ٤٤] فبين أنه تعالى هو الذي أنزل التوراة وأن ما فيها من الهدى والنور منه سبحانه، وقال تعالى في سياق آخر مبيناً أن التوراة من كلامه وذلك في معرض إخباره عن اليهود ﴿وَأَفْطَمُوا أَنْ يُؤْمِنُوا بِكَلِمَاتِ اللَّهِ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلِمَاتِ اللَّهِ ثُمَّ مَحَبُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ﴾ [البقرة: ٧٥] فكلام الله الذي سمعوه ثم حرفوه هو التوراة، قاله السُّدِّي وابن زيد وجمع من المفسرين.

وقال تعالى في الإنجيل ﴿وَلِيَحْكُمَ أَهْلَ الْإِنجِيلِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ﴾ [المائدة: ٤٧] أي من الأوامر والنواهي التي هي من كلام الله، وقال في القرآن الكريم: ﴿الرَّكَنُ الْأَوَّلُ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود: ١]، وقال تعالى مخاطباً رسوله ﷺ ﴿وَلَيْكَ لَتَلْقَى الْقُرْآنَ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ [النمل: ٦]، وقال تعالى: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ﴾ [النحل: ١٠٢]، وقال تعالى ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَةَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، وإنما أمروا أن يسمعوا القرآن الذي أنزله على رسوله ﷺ فهو كلام الله على الحقيقة.

٢ - الإيمان بأنها دعت كلها إلى عبادة الله وحده وقد جاءت بالخير والهدى والنور والضياء: قال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٩]، فبين الله أنه ما ينبغي لأحد من البشر، آتاه الله الكتاب والحكم والنبوَّة، أن يأمر الناس أن يتخذوه إلهاً من دون الله، وذلك أن كتب الله إنما جاءت بإخلاص العبادة لله وحده، وقال تعالى مبيناً أن كتبه جاءت بالحق والهدى ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنْزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنجِيلَ ﴿٢﴾ مِنْ قَبْلِ هَذِهِ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ٣-٤]، وقال تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ﴾ [البقرة: ٢١٣]، وقال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ﴾ [المائدة: ٤٤]، وقال تعالى: ﴿وَمَا آتَيْنَاهُ إِلَّا نَجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ﴾ [المائدة: ٤٦]، وقال تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ﴾ [البقرة: ١٨٥]، إلى غير ذلك من الآيات المتضمنة أن كتب الله تعالى قد جاءت بالهدى والنور من الله تعالى.

٣ - الإيمان بأن كتب الله يصدق بعضها بعضاً فلا تناقض بينها ولا تعارض: كما قال تعالى في القرآن ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيِّئًا عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٤٨]، وقال في الإنجيل: ﴿وَمَا آتَيْنَاهُ إِلَّا نَجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ﴾ [المائدة: ٤٦]، فيجب الإيمان بهذا واعتقاد سلامة كتب الله من كل تناقض أو تعارض، وهذا من أعظم خصائص كتب الله عن كتب



الخلق وكلام الله عن كلام الخلق فإن كتب المخلوقين عرضة للنقص والخلل والتعارض كما قال تعالى في وصف القرآن ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

٤ - الإيمان بما سمي الله ﷻ من كتبه على وجه الخصوص ، والتصديق بها ، وإخبار الله ورسوله عنها . وهذه الكتب هي :

(أ) التوراة : وهي كتاب الله الذي آتاه موسى ﷺ : قال تعالى : ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ مِنْ بَعْدِ مَا أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ الْأُولَىٰ بَصَائِرَ لِلنَّاسِ﴾ [القصص: ٤٣] ، وفي حديث الشفاعة الطويل الذي أخرجه الشيخان من حديث أنس بن مالك ﷺ مرفوعاً: "... فيأتون إبراهيم فيقول: لست هناكم وبذكر خطيئته التي أصابها ولكن اتوا موسى عبداً آتاه الله التوراة وكلمه تكليماً ، وقد ألقى الله التوراة على موسى مكتوبة في الألواح وفي ذلك يقول سبحانه ﴿وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَحِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأعراف: ١٤٥] ، قال ابن عباس (يريد ألواح التوراة) ، وفي حديث احتجاج آدم وموسى من رواية أبي هريرة ﷺ عن النبي : "... قال له آدم: يا موسى اصطفاك الله بكلامه وخط لك التوراة بيده" أخرجه في الصحيحين من طرق كثيرة ، والتوراة هي أعظم كتب بني إسرائيل وفيها تفصيل شريعتهم وأحكامهم التي أنزلها الله على موسى وقد كان على العمل بها أنبياء بني إسرائيل الذين جاءوا من بعد موسى كما قال تعالى : ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ﴾ [المائدة: ٤٤] ، وقد أخبر الله في كتابه عن تحريف اليهود للتوراة وتبديلها على ما سياتي بسط هذا في المبحث القادم إن شاء الله .

(ب) الإنجيل : وهو كتاب الله الذي أنزله على عيسى ابن مريم ﷺ : قال تعالى : ﴿وَقَفَّيْنَا عَلَىٰ مَائِثَتِهِم بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ وَآيَاتِنَا فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [المائدة: ٤٦] ، وقد أنزل الله الإنجيل مصدقاً للتوراة وموافقاً لها كما تقدم في الآية السابقة ، قال بعض العلماء : لم يخالف الإنجيل التوراة إلا في قليل من الأحكام مما كانوا يختلفون فيه كما أخبر الله عن المسيح أنه قال لبني إسرائيل: ﴿وَلَا أُحِلُّ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي حُرِّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [آل عمران: ٥٠] ، وقد أخبر الله تعالى في كتابه الكريم أن التوراة والإنجيل نصا على البشارة بنبينا محمد ﷺ ، قال تعالى ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ﴾ [الأعراف: ١٥٧] ، وقد لحق الإنجيل من التحريف ما لحق التوراة ، كما سياتي بيانه في المبحث القادم بحول الله .

(ج) الزبور : وهو كتاب الله الذي أنزله على داود ﷺ . قال تعالى : ﴿وَأَتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا﴾ [السماء: ١٦٣] ، قال قتادة في تفسير الآية : «كنا نحدث أنه دعاء علمه الله داود وتحميد وتمجيد لله ﷻ ليس فيه حلال ولا حرام ولا فرائض ولا حدود» .

(د) صحف إبراهيم وموسى : وقد جاء ذكرها في موضعين من كتاب الله ، الأول في سورة النجم في قول الله تعالى : ﴿أَمْ لَمْ يَلْبَسْنَا بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَىٰ ۖ وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّىٰ ۖ﴾ (٧) ﴿الْأَنْزِيلُ وَابْرَهُ وَزَكَرَىٰ ۖ﴾ (٣٨) وَأَنْ لَّيْسَ

لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴿[النجم: ٣٦-٣٩]، والثاني في سورة الأعلى في قول الله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى﴾ (١٨) وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ﴿١٩﴾ بَلْ تُؤْخِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴿٢٠﴾ وَالْآخِرَةَ خَيْرٌ وَأَبْقَى ﴿٢١﴾ إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَى ﴿٢٢﴾ صُحُفٍ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى ﴿[سورة الأعلى: ١٤-١٩]، فأخبر الله ﷻ عن بعض ما جاء في هذه الصحف من وحيه الذي أنزله على رسوله إبراهيم وموسى عليهما السلام . والعلم عند الله .

هـ) القرآن العظيم : وهو كتاب الله الذي أنزله على نبينا محمد ﷺ مصدقاً لما بين يديه من الكتاب ومهيئاً عليه ، وهو آخر كتب الله نزولاً وأشرفها وأكملها ، والناسخ لما قبله من الكتب وقد كانت دعوته لعامة الثقلين من الإنس والجن ، قال تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيِّمًا عَلَيْهِ ﴾ [المائدة: ٤٨] ، ومهيماً : أي شهيداً على ما قبله من الكتب وحاكماً عليها ، وقال تعالى : ﴿ قُلْ أَتُشْكِرْ شَيْءٌ أَكْثَرَ شَيْءٍ قُلْ اللَّهُ شَهِيدُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ أُذَكِّرَكُمْ بِهِ وَمَنْ يَلْعَلْ ﴾ [الأنعام: ١٩] ، وقال ﷻ : ﴿ تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا ﴾ ﴿[الفرقان: ١] ، وللقرآن أسماء كثيرة أشهرها : القرآن ، والفرقان ، والكتاب ، والتنزيل ، والذكر .

فيجب الإيمان بهذه الكتب على ما جاءت به النصوص ، من ذكر أسمائها ، ومن أنزلت فيهم ، وكل ما أخبر الله به ورسوله ﷺ عنها ، وما قُصَّ علينا من أخبار أهلها .

٥ - الاعتقاد الجازم بنسخ جميع الكتب والصحف التي أنزلها الله على رسله ، بالقرآن الكريم ، وأنه لا يسع أحداً من الإنس أو الجن ، لا من أصحاب الكتب السابقة ، ولا من غيرهم ، أن يعبدوا الله بعد نزول القرآن بغير ما جاء فيه أو يتحاكموا إلى غيره ، والأدلة على ذلك كثيرة من الكتاب والسنة : قال تعالى : ﴿ تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا ﴾ ﴿[الفرقان: ١] ، وقال ﷻ : ﴿ يَتَأَهَّلِ الْكِتَابَ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِمَّا كُنْتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ ﴾ ﴿١٥﴾ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ [سورة المائدة: ١٥-١٦] ، وقال تعالى أمراً نبيه ﷺ أن يحكم بين أهل الكتاب بالقرآن ﴿ فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ ﴾ [المائدة: ٤٨] ، وقال أيضاً ﴿ وَأَنْ أَحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ ﴾ [المائدة: ٤٩] ، ومن السنة حديث جابر بن عبد الله ﷺ أن عمر بن الخطاب ﷺ أتى النبي ﷺ بكتاب أصابه من بعض أهل الكتاب فقراه على النبي ﷺ فغضب وقال : « أمتهوكون فيها يا ابن الخطاب والذي نفسي بيده لقد جئتكم بها بيضاء نقية ، لا تسألوهم عن شيء فيخبروكم بحق فتكذبوا به ، أو يباطل فتصدقوا ، والذي نفسي بيده ، لو أن موسى كان حياً ، ما وسعه إلا أن يتبعني » رواه أحمد والبخاري والبيهقي وغيرهم وهو حديث حسن بمجموع طرقه كما قال العلامة الألباني في الإرواء (١٥٨٩) ومعنى متهوكون : متحيرون . فهذا ما يجب اعتقاده في كتب الله على سبيل الإجمال وسيأتي تفصيل ما يجب اعتقاده في القرآن على



وجه الخصوص في مبحث مستقل إن شاء الله تعالى .

المبحث الثالث : بيان أن التوراة والإنجيل وبعض الكتب الأخرى المنزلة دخلها التحريف وسلامة القرآن من ذلك.

\* تحريف أهل الكتاب لكلام الله :

أخبر الله ﷻ في القرآن الكريم عن تحريف أهل الكتاب لكتب الله المنزلة عليهم وتغييرها وتبديلها فقد قال تعالى في حق اليهود : ﴿ أَفَنظَمُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٧٥] ، وقال ﷻ : ﴿ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ ﴾ [النساء: ٤٦] ، وقال تعالى مخبراً عن النصارى : ﴿ وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصْرَدِجٌ أَخَذْنَا مِنْهُمُ آلِهَتَهُمْ فَسَبَّوْا حَطًّا وَمَا ذُكِّرُوا بِهِ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ وَسَوْفَ يُنَبِّئُهُمُ اللَّهُ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ ﴾ ﴿١٤﴾ يَتَّأْهَلُ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِمَّا كُنْتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ كَثِيرًا ﴿[المائدة: ١٤-١٥] ، فدللت الآيات على تحريف اليهود والنصارى كتب الله المنزلة عليهم ، وقد كان هذا التحريف بالزيادة تارة وبالنقص تارة أخرى ، فدلل الزيادة قوله تعالى : ﴿ قَوْلٌ لِلَّذِينَ يُكَلِّبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا قَوْلٌ لَهُمْ مِمَّا كُتِبَ أَيْدِيهِمْ وَقَوْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ ﴾ [البقرة: ٧٩] ، ودليل النقص قوله تعالى : ﴿ يَتَّأْهَلُ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِمَّا كُنْتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ ﴾ [المائدة: ١٥] ، وقوله تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِلنَّاسِ لِيَجْزِلُوهُ قَرِيطِسَ يُبَدِّلُونَهَا وَيُخْفُونَ كَثِيرًا ﴾ [الأنعام: ٩١] .

\* تحريف التوراة والإنجيل وأدلة ذلك :

هذا ما جاء في تحريف أهل الكتاب لكلام الله وكتبه في الجملة ، وأما التوراة والإنجيل خاصة فقد دلت الأدلة مما تقدم وغيرها على وقوع التحريف فيهما ، فمن أدلة تحريف التوراة قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِلنَّاسِ لِيَجْزِلُوهُ قَرِيطِسَ يُبَدِّلُونَهَا وَيُخْفُونَ كَثِيرًا وَعَلِمْتُمْ مَا لَا تَعْلَمُونَ أَتَسْتَدْرِكُونَ ﴾ [الأنعام: ٩١] ، وجاء في تفسير الآية : (أي تجعلون الكتاب الذي جاء به موسى في قراطيس تضعونه فيها لئتم لكم ما تريدونه من التحريف والتبديل وكنتم صفة النبي ﷺ المذكورة فيه) ، وقال تعالى : ﴿ أَفَنظَمُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ ﴾ [البقرة: ٧٥] ، قال السدي في تفسير الآية : (هي التوراة حرفوها) ، وقال ابن زيد : (التوراة التي أنزلها عليهم يحرفونها يجعلون الحلال فيها حراماً والحرام فيها حلالاً والحق فيها باطلاً والباطل فيها حقاً) ، ودليل تحريف الإنجيل قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصْرَدِجٌ أَخَذْنَا مِنْهُمُ آلِهَتَهُمْ فَسَبَّوْا حَطًّا وَمَا ذُكِّرُوا بِهِ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ وَسَوْفَ يُنَبِّئُهُمُ اللَّهُ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ ﴾ ﴿١٤﴾ يَتَّأْهَلُ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا

يُتَّبِعُ لَكُمْ كَثِيرًا مِمَّا كُنْتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَعْقُوا عَنْ كَثِيرٍ ﴿المائدة: ١٤﴾ - [١٥]، قال بعض أئمة التفسير في تفسير الآية الأخيرة : (أي يبين ما بدلوه وحرفوه وأولوه وافتروا على الله فيه ويسكت عن كثير مما غيره ولا فائدة في بيانه، فدللت هذه الآيات على وقوع التحريف والتبديل في التوراة والإنجيل، ولهذا اتفق علماء المسلمين على أن التوراة والإنجيل قد دخلهما التحريف والتغيير.

\* سلامة القرآن من التحريف وحفظ الله له وأدلة ذلك :

أما القرآن العظيم فهو سليم مما طرأ على الكتب السابقة من التحريف والتبديل وهو محفوظ من كل ذلك بحفظ الله له وصيانته إياه كما أخبر الله عن ذلك بقوله : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر : ٩]، قال الطبري في تفسير الآية : « قال وإنا للقرآن لحافظون من أن يزد فيه باطل ما ليس منه ، أو ينقص منه ما هو منه من أحكامه وحدوده وفرائضه »، كما أخبر الله في آيات أخرى عن تمام إحكامه للقرآن وتفصيله وتنزيهه من كل باطل فقال عز من قائل : ﴿ لَا يَأْتِيهِ الْبُطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾ [فصلت : ٤٢]، وقال تعالى : ﴿ الرُّكُوبُ أَتَوَكَّلْتُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا نَزَّلُهُمْ فَتُتْلَى مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴾ [هود : ١]، وقال ﷺ : ﴿ لَا تَحْزَنْ لَهُ يَوْمَئِذٍ سَائِلُكَ لَتَعْمَلَ بِهِ ﴾ (١٧) ﴿ إِنَّا عَيْنًا جَمَعَهُ وَقَرَأْنَاهُ ﴾ (١٧) [القيامة : ١٦-١٧].

فدللت هذه الآيات على كمال حفظ الله للقرآن لفظاً ومعنى بدءاً بنزوله إلى أن يأذن الله برفعه إليه سليماً من كل تغيير أو تبديل، إذ تكفل بتعليمه لنبيه ﷺ، ثم جمعه في صدره وبيانه له وتفسيره في سنته المطهرة، ثم ما هياً الله له بعد ذلك من عدول الرجال الذين حفظوه في الصدور والسطور، عبر الأجيال والقرون، فبقي سليماً منزهاً من كل باطل، يقرؤه الصغار والكبار، على مختلف الأعصار والأصناف، غضا طرباً كما أنزل من الله على رسوله ﷺ، وقد نبه العلماء في هذا المقام إلى سر لطيف ونكتة بديعة تتعلق بجواز التحريف على التوراة وعدم جوازه على القرآن على ما روى أبو عمرو الداني عن أبي الحسن المنتاب قال : كنت يوماً عند القاضي أبي إسحاق إسماعيل بن إسحاق ف قيل له : لم جاز التبديل على أهل التوراة ولم يجز على أهل القرآن ؟ فقال القاضي : قال الله ﷻ في أهل التوراة ﴿ وَمَا اسْتُخْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ ﴾ [المائدة : ٤٤] فوكل الحفظ إليهم فجاز التبديل عليهم، وقال في القرآن ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر : ٩] فلم يجز التبديل عليهم. قال : فمضيت إلى أبي عبد الله المحاملي فذكرت له الحكاية فقال : « ما سمعت كلاماً أحسن من هذا ».

الركن الرابع : الإيمان بالرسول .

المبحث الأول : حكم الإيمان بالرسول وأدلته :

الإيمان برسول الله تعالى واجب من واجبات هذا الدين وركن عظيم من أركان الإيمان وقد دلت على ذلك الأدلة من الكتاب والسنة : قال تعالى : ﴿ ءَامَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَمَلَكِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا تَفْرِقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ﴾ [البقرة : ٢٨٥]، فذكر الله

تعالى الإيمان بالرسول في جملة ما آمن به الرسول والمؤمنون ، من أركان الإيمان ، وبين أنهم في إيمانهم بالرسول لا يفرقون بينهم فيؤمنوا ببعضهم دون بعض ، بل يصدقون بهم جميعاً ، وقد بين الله في كتابه حكم من ترك الإيمان بالرسول فقال تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُوا نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا ۖ أُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا ۖ ﴾ [النساء: ١٥٠-١٥١] ، فأطلق الكفر على من كذب بالرسول أو فرق بينهم بالإيمان ببعضهم والكفر ببعضهم ، ثم قرر أن هؤلاء هم الكافرون حقاً أي الذين تحقق كفرهم وتقرر صراحة ، كما بين الله في مقابل ذلك في السياق نفسه ما عليه أهل الإيمان من ذلك فقال : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ أُولَٰئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أَجُورُهُمْ ۗ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا رَحِيمًا ۖ ﴾ [النساء: ١٥٢] فوصفهم بالإيمان بالله ورسوله كلهم من غير تفريق بين الرسل في الإيمان ببعضهم دون بعض وإنما يعتقدون أنهم مرسلون من الله تعالى ، وأما السنة فدللت كذلك على ما دل عليه الكتاب من أن الإيمان بالرسول ركن من أركان الإيمان وقد دل على ذلك حديث جبريل المتقدم بنصه في مبحث « الإيمان بالملائكة » وفيه أن النبي ﷺ أجاب لما سأله جبريل ﷺ عن الإيمان فقال : « أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر . . . » الحديث . فذكر الإيمان بالرسول مع بقية أركان الإيمان الأخرى الواجب على المسلم تحقيقها واعتقادها ، وفي دعاء النبي ﷺ في التهجد عند قيام الليل أنه كان يقول : « اللهم لك الحمد أنت نور السماوات والأرض ، ولك الحمد أنت قيم السماوات والأرض ، ولك الحمد أنت رب السماوات والأرض ومن فيهن ، أنت الحق ، ووعدك الحق ، وقولك الحق ، ولقاؤك الحق ، والجنة حق ، والنار حق ، والنبون حق ، والساعة حق . . . » ، فشهادة النبي ﷺ أن النبيين حق ضمن ما ذكر من أصول الإيمان العظيمة كالإيمان بالله وبوجود الجنة والنار وقيام الساعة وتقديمه ذلك بين يدي دعائه وقيامه دليل على أهمية الإيمان بالرسول والأنبياء ومكانته في الدين .

فتقرر وجوب الإيمان بالرسول وأنه من أعظم دعائم هذا الدين ومن أكبر خصال الإيمان وأن من كذب بالرسول أو بأحد منهم فإنه كافر بالله العظيم كفراً صريحاً بجحد هذا الركن العظيم من أركان الإيمان .

المبحث الثاني : تعريف النبي والرسول والفرق بينهما :

النبي في اللغة : مشتق من النبأ وهو الخبر ذو الفائدة العظيمة ، قال تعالى : ﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ۚ ﴾ [التين: ١] ، وسمي النبي نبياً لأنه مُخْبِرٌ من الله ، وَيُخْبِرُ عن الله فهو مُخْبِرٌ ومُخْبِرٌ . وقيل النبي مشتق من النبوة : وهي الشيء المرتفع .

وسمي النبي نبياً على هذا المعنى : لرفعة محله على سائر الناس قال تعالى : ﴿ وَرَفَعْنَاهُ مَكَانًا عَلِيًّا ۖ ﴾ [مريم: ٥٧] والرسول في اللغة : مشتق من الإرسال وهو التوجيه ، قال تعالى مخبراً عن ملكة سبأ : ﴿ وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ ۖ ﴾ [النمل: ٣٥] .

وقد اختلف العلماء في تعريف كل من النبي والرسول في الشرع على أقوال أرجحها :



= أن النبي : هو من أوحى الله إليه بما يفعله ويأمر به المؤمنين.

والرسول : هو من أوحى الله إليه وأرسله إلى من خالف أمر الله ليبلغ رسالة الله .

والفرق بينهما: أن النبي هو من نبأه الله بأمره ونهيه ليخاطب المؤمنين ويأمرهم بذلك ولا يخاطب الكفار ولا يرسل إليهم.

وأما الرسول فهو من أرسل إلى الكفار والمؤمنين ليبلغهم رسالة الله ويدعوهم إلى عبادته.

وليس من شرط الرسول أن يأتي بشريعة جديدة فقد كان يوسف على ملة إبراهيم ، وداد وسليمان كانا على شريعة التوراة وكلهم رسل ، قال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ جَاءَكُمْ يُوسُفُ مِنْ قَبْلُ بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا زِلْتُمْ فِي شَكٍّ مِمَّا جَاءَكُمْ بِهِ حَقًّا إِذَا هَلَكَ فُلْتُمْ أَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ مِنْ بَعْدِهِ رَسُولًا ﴾ [غافر : ٣٤] ، وقال تعالى : ﴿ إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالذِّينِ مِنْ بَعْدِهِ وَأَوْحَيْنَا إِلَيْكَ إِزْهِيماً وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطَ وَعِيسَى وَأَيُّوبَ وَيُوشَعَ وَهَارُونَ وَمُوسَى وَآدِينَ دَاوُدَ زُورًا ﴾ ﴿ ١٧٣ ﴾ وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾ [النساء : ١٦٣ ، ١٦٤] ، وقد يطلق على النبي أنه رسول كما قال تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ ﴾ [الحج : ٥٢] فذكر الله ﷻ أنه يرسل النبي والرسول ، وبيان ذلك أن الله تعالى إذا أمر النبي بدعوة المؤمنين إلى أمر فهو مرسل من الله إليهم لكن هذا الإرسال مقيد ، وأما الإرسال المطلق فهو بإرسال الرسل إلى عامة الخلق من الكفار والمؤمنين .

المبحث الثالث : كيفية الإيمان بالرسل :

الإيمان بالرسل هو اعتقاد ما أخبر الله به عنهم في كتابه وأخبر به النبي ﷺ في سنته إجمالاً وتفصيلاً .

فالإيمان المجمل : هو التصديق الجازم بأن الله تعالى بعث في كل أمة رسولا يدعوهم إلى عبادة الله وحده لا شريك له والكفر بما يعبد من دون الله ، قال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنْ يَعْبُدُوا اللَّهَ وَأَجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ ﴾ [النحل : ٣٦] ، وبأنهم جميعهم صادقون ، بارون ، راشدون ، كرام بررة ، أتقياء أمناء ، هداة مهتدون ، قال تعالى : ﴿ هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ ﴾ [يس : ٥٢] ، وقال تعالى بعد أن ذكر طائفة كبيرة من الأنبياء والرسل : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ وَإِخْوَانِهِمْ وَاجْتَبَيْنَاهُمْ وَهَدَيْنَاهُمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ ﴿ ٨٧ ﴾ ذَلِكَ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ ﴾ [سورة الانعام : ٨٧-٨٨] ، وبأنهم كلهم كانوا على الحق المبين ، والهدى المستبين جاءوا بالبينات من ربهم إلى أقوامهم ، قال تعالى حكاية عن أهل الجنة : ﴿ وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا بِالْحَقِّ ﴾ [الأعراف : ٤٣] ، وقال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ ﴾ [الحديد : ٢٥] ، وبأن أصل دعوتهم واحدة وهي الدعوة إلى توحيد الله وأما شرائعهم فمختلفة ، قال تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِي ﴾ [الأنبياء : ٢٥] . وقال ﷺ : ﴿ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَا جَاءُوا وَلَوْ شَاءَ ﴾ [المائدة : ٤٨] ، وبأنهم قد بلغوا جميع ما أرسلوا به البلاغ المبين ، فقامت بذلك الحجة على

الخلق، قال تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ أَنْ تَقْبَلُوا مِنْ دُونِ رَبِّكُمْ وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ وَأَخْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾ [الجن: ٢٨]، وقال تعالى: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥]، ويجب الإيمان بأن الرسل بشر مخلوقون، ليس لهم من خصائص الربوبية شيء، وإنما هم عباد أكرمهم الله بالرسالة، قال تعالى: ﴿قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَن يَرْسُلُهُ مِنْ عِبَادِهِ﴾ [إبراهيم: ١١]، وقال تعالى عن نوح: ﴿وَلَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ إِنِّي مَلَكٌ﴾ [هود: ٣١]، وقال ﷺ أن يقول لقومه: ﴿قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ إِنْ أَتَيْتُ إِلَّا بِمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ﴾ [الأنعام: ٥٠]، ومما يجب اعتقاده أيضًا في حق الرسل أنهم منصورون مؤيدون من الله، وأن العاقبة لهم ولأتباعهم، قال تعالى: ﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّهُمْ لَأَشْهَدُونَ﴾ [غافر: ٥١]، كما يجب اعتقاد تفاضل الرسل على ما أخبر ﷺ في قوله تعالى: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِنْهُمْ مَن كَلَّمَ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٣] فيجب الإيمان بكل هذا وبكل ما جاء في الكتاب والسنة عن الرسل على وجه العموم إيمانًا مجملًا. وأما الإيمان المفصل: فيكون بالإيمان بمن سمي الله تعالى في كتابه والنبي ﷺ في سنته منهم، إيمانًا مفصلًا على نحو ما جاءت به النصوص من ذكر أسمائهم وأخبارهم وفضائلهم وخصائصهم.

والمذكورون في القرآن من الأنبياء والرسل خمسة وعشرون ورد ذكر ثمانية عشر منهم في قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَّن نَّشَاءُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ (٨٣) ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ وَمِن دُرِّيَّةٍ لِّدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَارُونَ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾ (٨٤) ﴿وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِيلَاسَ كُلٌّ مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ (٨٥) ﴿وِإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيُوسُفَ وَنُوحًا وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ٨٣-٨٦]، وورد ذكر الباقين في مواضع أخرى من القرآن، قال تعالى: ﴿وَإِلَىٰ عَادِ آلِهَامُ هُودًا﴾ [الأعراف: ٦٥]، وقال: ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا﴾ [الأعراف: ٧٣]، وقال: ﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا﴾ [الأعراف: ٨٥]، وقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا﴾ [آل عمران: ٣٣]، وقال: ﴿وَإِسْمَاعِيلَ وَإِذْرِيسَ وَذَا الْكِفْلِ كُلٌّ مِّنَ الصَّابِرِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٥]، وقال: ﴿مُحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩]، فيجب الإيمان هؤلاء الأنبياء والمرسلين إيمانًا مفصلًا، والإقرار لكل واحد منهم بالنبوة أو الرسالة على ما أخبر الله ورسوله ﷺ عنهم، كما يجب اعتقاد صحة ما جاءت به النصوص من ذكر فضائلهم وخصائصهم وأخبارهم، كاتخاذ الله إبراهيم ومحمدًا صلى الله عليهما وسلم خليلين لقوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥]، ولقول النبي ﷺ: «إن الله اتخذني خليلًا كما اتخذ إبراهيم خليلًا» أخرجه مسلم، وكتكليم الله تعالى لموسى لقوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، وكذلك تسخير الجبال والطير لداود يسبحن بتسبيحه، قال تعالى: ﴿وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُدَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَالطَّيْرَ وَكُنَّا فَاعِلِينَ﴾ [الأنبياء: ٧٩]، وإلانة الحديد لداود كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلًا يَجْعَالُ آوِيَّ مَعَهُ وَالطَّيْرَ

وَأَلَّنَا لَهُ الْحَدِيدَ ﴿سبأ: ١٠﴾، وتسخير الرياح لسليمان تسير بأمره، وتسخير الجن له يعملون بين يديه ما يشاء، قال تعالى: ﴿وَلَسُلَيْمَنَّ الرِّيحُ عُدُوَهَا شَهْرًا وَوَأَخُهَا شَهْرًا وَاسَلْنَا لَهُ عَيْنَ الْقَظِيرِ وَمَنْ آلَيْنَ مِنْ يَمِينٍ يَدَيَهُ يَأْذِنُ رَبِّيَّ﴾ ﴿سبأ: ١٢﴾، وتعليم سليمان منطق الطير، قال تعالى: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَنُ دَاوُدَ وَقَالَ يَتَىئَهَا النَّاسُ عِلْمَنَا مَنْطِقَ الطَّيْرِ وَأَوْيْتَنَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ١٦].

كما يجب الإيمان على وجه التفصيل بما قص الله ﷻ في كتابه من أخبار الرسل مع أقوامهم، وما جرى بينهم من الخصومة، ونصر الله لرسله وأتباعهم، كقصة موسى مع فرعون، وإبراهيم مع قومه، وقصص نوح وهود وصالح وشعيب ولوط مع أقوامهم، وما قص الله علينا في شأن يوسف مع إخوته وأهل مصر، وقصة يونس مع قومه، إلى آخر ما جاء في كتاب الله من أخبار الأنبياء والرسل، وكذلك ما جاء في السنة فيجب الإيمان به إيماناً مفصلاً بحسب ما جاءت به النصوص.

وبذلك يتحقق الإيمان بالرسول بقسميه المجلد والمفصل. والله تعالى أعلم.

الركن الخامس: الإيمان باليوم الآخر.

المبحث الأول: أشرط الساعة وأنواعها.

تعريف أشرط الساعة: الأشرط: جمع شرط وهو: العلامة، وقيل أشرط الشيء: أوائله، جاء في لسان العرب: والاشتقاقان متقاربان لأن علامة الشيء أوله.

والساعة: جزء من أجزاء الزمن، ويعبر به عن القيامة، قال تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ [الزخرف: ٨٥]، والساعة من أشهر أسماء يوم القيامة في النصوص الشرعية وكلام الناس، وسمي ذلك اليوم بالساعة: لأنه يأتي بغتة فيفاجأ الناس في ساعة.

وأشرط الساعة: علاماتها وأماراتها التي تقع قبل قيامها، قال تعالى: ﴿فَهَلْ يُنظَرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ [محمد: ١٨].

أقسام أشرط الساعة: أشرط الساعة وأماراتها تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: الأمارات البعيدة: وهي التي ظهرت وانقضت.

منها بعثة الرسول ﷺ على ما جاء في الصحيحين من حديث أنس بن مالك ﷺ عن النبي ﷺ أنه قال: «بعثت أنا والساعة كهاتين». وضم السبابة والوسطى». ومنها انشقاق القمر على ما أخبر الله في كتابه، قال تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتِ السَّاعَةَ أَشْشَقَّ الْقَمَرُ﴾ [القمر: ١]، ومنها خروج نار من أرض الحجاز تضيء لها أعناق الإبل ببصرى على ما أخرج الشيخان من حديث أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «لا تقوم الساعة حتى تخرج نار من أرض الحجاز تضيء أعناق الإبل ببصرى»، وقد خرجت هذه النار على ما أخبر النبي ﷺ في مستهل جمادى الآخرة سنة أربع وخمسين وستمائة وكان خروجها من شرقي المدينة النبوية وسالت بسببها أودية من نار وارتاع الناس منها ورأى ضوءها أهل الشام ورأى أهل بصرى - وهي إحدى قرى دمشق -، أعناق الإبل في ضوءها كما أخبر النبي ﷺ.



القسم الثاني : الأمارات المتوسطة : وهي التي ظهرت ولم تنقض بل تتزايد وتكثر وهي كثيرة جداً .  
منها أن تلد الأمة ربها وتطاول الحفاة العراة رعاء الشاء في البنيان على ما جاء في حديث جبريل المشهور الذي أخرجه مسلم وقد تقدم في الفصل الأول من هذا الباب وفيه : « قال فأخبرني عن الساعة؟ قال : ما المسئول عنها بأعلم من السائل . قال : فأخبرني عن أماراتها ، قال : أن تلد الأمة ربها ، وأن ترى الحفاة العراة العالة رعاء الشاء يتطاولون في البنيان » .

ومنها خروج دجالين ثلاثين يدعون النبوة كما جاء في حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تقوم الساعة حتى يبعث دجالون كذابون قريباً من ثلاثين كلهم يزعم أنه رسول الله » ، وفي سنن أبي داود والترمذي من حديث ثوبان عن النبي ﷺ : « وإنه سيكون في أمتي ثلاثون كذابون كلهم يزعم أنه نبي ، وأنا خاتم النبيين لا نبي بعدي » .

ومنها انحسار الفرات عن جبل من ذهب يقتتل الناس عليه على ما جاء في حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « لا تقوم الساعة حتى يحسر الفرات عن جبل من ذهب يقتتل الناس عليه ، فيقتل من كل مائة تسعة وتسعون ويقول كل رجل منهم لعلني أكون أنا الذي أنجو » وهذه العلامة لم تقع بعد .  
القسم الثالث : العلامات الكبرى : وهي التي تعقبها الساعة إذا ظهرت .

وهي عشر علامات ولم يظهر منها شيء ، روى مسلم في صحيحه من حديث حذيفة بن أسيد قال : « أطلع النبي ﷺ علينا ونحن نتذاكر ، فقال : ما تذكرون ؟ قالوا : نذكر الساعة . قال : إنها لن تقوم حتى تروا قبلها عشر آيات : فذكر الدخان ، والدجال ، والدابة ، وطلوع الشمس من مغربها ، ونزول عيسى ابن مريم ﷺ ، وبأجوج ومأجوج ، وثلاثة خسوف : خسف بالمشرق وخسف بالمغرب وخسف بجزيرة العرب ، وآخر ذلك نار تخرج من اليمن تطرد الناس إلى محشرهم » ، وجاء في بعض الأحاديث الأخرى ذكر المهدي ، وهدم الكعبة ، ورفع القرآن من الأرض على ما سيأتي ذكر الأحاديث في ذلك .

والذي عليه أكثر المحققين من أهل العلم أن العلامات العشر العظمى هي هذه الثلاث وما ذكر في حديث حذيفة بن أسيد سوى الخسوف فإنها وإن كانت من علامات الساعة بلا شك كما هو نص الحديث إلا أنها تقع قبل العشر العظمى ، وهي مقدمة لها ، ويشهد لهذا ما جاء في رواية أخرى من حديث حذيفة بن أسيد وقد أخرجه مسلم أيضاً وفيها تقديم الخسوف في الذكر على غيرها من العلامات حيث قال ﷺ : « إن الساعة لا تكون حتى تكون عشر آيات خسف بالمشرق وخسف بالمغرب وخسف في جزيرة العرب والدخان والدجال » . ثم ذكر بقية العلامات . قال القرطبي : ( فأول الآيات على ما في هذه الرواية الخسوفات الثلاثة وقد وقع بعضها في زمن النبي ﷺ ذكره ابن وهب ... ) .  
وفيما يلي عرض لهذه العلامات العشر مفصلة بأدلتها :

١ - العلامة الأولى : خروج المهدي : وهو رجل من أهل البيت من ولد الحسن بن علي رضي الله عنهما يخرج وقد ملئت الأرض جوراً وظلماً فيملؤها قسماً وعدلاً يوافق اسمه اسم النبي ﷺ واسم أبيه اسم أبي

= النبي ﷺ على ما روى أبو داود والترمذي من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال : « لا تذهب الدنيا حتى يملك العرب رجل من أهل بيتي يواطئ اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي ، يملأ الأرض عدلا وقسطا كما ملئت جورا وظلما » . والحديث صححه العلامة الألباني في صحيح أبي داود .

٢- العلامة الثانية : ظهور المسيح الدجال : وهو رجل من بني آدم يخرج في آخر الزمان فيفتن به كثير من الخلق ، يجري الله على يديه بعض الأعمال الخارقة ، ويدعي الربوبية ولا يروج باطله على المؤمن ويدخل الأمصار كلها إلا مكة والمدينة ، ومعه نار وجنة فناره جنة وجنته نار ، وقد دلت الأحاديث الصحيحة على خروجه ، منها حديث عبد الله بن عمرو بن العاص الذي أخرجه مسلم في صحيحه أن رسول الله ﷺ قال : « يخرج الدجال في أمتي فيمكث أربعين لا أدري أربعين يوما أو أربعين شهرا أو أربعين عاما فيبعث الله عيسى ابن مريم كأنه عروة بن مسعود فيطلبه فيهلكه » ( ... ) الحديث ، وفي الصحيحين عن عبد الله بن عمر قال : قام رسول الله ﷺ في الناس فأثنى على الله بما هو أهله ثم ذكر الدجال فقال : « إني أنذركموه وما من نبي إلا قد أنذره قومه لقد أنذره نوح قومه ولكن سأقول لكم فيه قولا لم يقله نبي لقومه تعلمون أنه أعور ، وأن الله ليس بأعور » .

٣- العلامة الثالثة : نزول عيسى ابن مريم عليه السلام من السماء إلى الأرض حكما عدلا فيكسر الصليب ويقتل الخنزير ويقضي على الدجال كما دلت على ذلك النصوص من الكتاب والسنة ، أما الكتاب فيقول الله تعالى : « وَإِنَّهُ لَآتِيهِمُ الْغَاسِقَةُ ﴿٦١﴾ » [الزخرف : ٦١] ، وقد استدلت بهذه الآية على نزول عيسى كثير من المفسرين وينقل هذا عن ابن عباس على ما أخرج أحمد في مسنده عن ابن عباس رضي الله عنه في تفسير هذه الآية قال : « هو خروج عيسى ابن مريم عليه السلام قبل يوم القيامة » ، كما دلت على نزول عيسى عليه السلام الأحاديث الصحيحة : ففي الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « والذي نفسي بيده ليوشكن أن ينزل فيكم ابن مريم حكما عدلا فيكسر الصليب ويقتل الخنزير ، ويضع الجذبة ويفيض المال حتى لا يقبله أحد ، حتى تكون السجدة الواحدة خيرا من الدنيا وما فيها » .

٤- العلامة الرابعة : خروج يأجوج ومأجوج : وهم خلق كثير لا يدين لأحد يقتلهم قيل إنهم من ولد يافث من ولد نوح عليه السلام وقد دل على خروجهم الكتاب والسنة ، قال تعالى : « حَقَّقْ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ ﴿١١﴾ وَأَقْرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هُمْ شَرُفُوا بِأَبْصَارِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴿١٢﴾ » [الأنبياء : ٩٦ ، ٩٧] ، وأخرج الشيخان عن زينب بنت جحش رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ دخل عليها يوما فزعا يقول : « لا إله إلا الله ويل للعرب من شر قد اقترب فتح من رد يأجوج ومأجوج مثل هذه » وحلق بأصبعه الإبهام والتي تليها « ... » ( الحديث .

٥- العلامة الخامسة : هدم الكعبة وسلب حليها على يد ذي السويقتين من الحبشة كما صحت بذلك السنة ، فقد أخرج الشيخان من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « يخرب الكعبة ذو السويقتين من الحبشة » ، وروى الإمام أحمد بسند صحيح عن عبد الله بن عمرو أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : « يخرب الكعبة »



الكعبة ذو السويتين من الحبشة، ويسلبها حليها ويجردها من كسوتها، ولكأنى أنظر إليه أصيلع أفيدع يضرب عليها بمسحاته ومعوله». وقواه بشواهد العلامة الألباني في الصحيحة تحت الحديث (٢٧٤٣).

٦- العلامة السادسة : الدخان : وهو انبعاث دخان عظيم من السماء يغشى الناس ويعمهم ، وقد دل على ذلك الكتاب والسنة، قال تعالى : ﴿ فَأَرْقَبَ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ ۝ يَغْشَى النَّاسَ هَذَا عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [الدخان : ١٠ ، ١١] ، ومن السنة حديث حذيفة بن أسيد المتقدم عن النبي ﷺ أنه قال : «إنها لن تقوم حتى تروا قبلها عشر آيات فذكر الدخان والدجال والدابة » الحديث .

٧- العلامة السابعة : رفع القرآن من الأرض إلى السماء فلا يبقى منه آية في سطر ولا صدر إلا رفعت، وقد دلت على ذلك السنة فقد أخرج ابن ماجه والحاكم من حديث حذيفة عن النبي ﷺ أنه قال : «يدرس الإسلام كما يدرس وشي الثوب حتى لا يدرى ما صيام ولا صلاة ولا نسك ، وليسرى على كتاب الله ﷻ في ليلة فلا يبقى في الأرض منه آية » . ( . . . ) وصححه العلامة الألباني في الصحيحة (٨٧).

٨- العلامة الثامنة : طلوع الشمس من مغربها . وقد دلت على هذه الآية النصوص من الكتاب والسنة، قال تعالى : ﴿ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ أَلْحَتٍ رَّيْكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْتَهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا ﴾ [الأنعام : ١٥٨] ، فقد ذهب جمع من المفسرين إلى أن بعض آيات ربك ، هي طلوع الشمس من مغربها، قال الطبري بعد ذكره أقوال المفسرين في الآية : (وأولى الأقوال بالصواب في ذلك ما تظاهرت به الأخبار عن رسول الله ﷺ أنه قال ذلك حين تطلع الشمس من غربها)، وروى الشيخان من حديث أبي هريرة ؓ أن رسول الله ﷺ قال : « لا تقوم الساعة حتى تطلع الشمس من مغربها فإذا طلعت فرأها الناس آمنوا أجمعون فذاك حين لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيراً » .

٩- العلامة التاسعة : خروج الدابة : وهي مخلوق عظيم قيل إن طولها ستون ذراعاً ذات قوائم ووبر ، وقيل هي مختلفة الخلقة تشبه عدة من الحيوانات وقد دل الكتاب والسنة على خروجها قبل قيام الساعة، قال تعالى : ﴿ وَإِذَا وَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِّنَ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ النَّاسَ كَانُوا بِآيَاتِنَا لَا يُوقِنُونَ ﴾ [النمل : ٨٢] ، وروى مسلم عن أبي هريرة ؓ قال : قال رسول الله ﷺ : « ثلاث إذا خرجن لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيراً ، طلوع الشمس من مغربها والدجال ودابة الأرض » ، وأخرج الإمام أحمد عن أبي أمامة ؓ عن النبي ﷺ قال : « تخرج الدابة فنسم الناس على خراطيمهم ثم يغمرون فيكم حتى يشتري الرجل البعير فيقول ممن اشتريته فيقول : من أحد المخطمين » ، وقد صحح سند الحديث الهيثمي ، وقواه العلامة الألباني في الصحيحة (٣٢٢).

١٠- العلامة العاشرة : خروج نار عظيمة تخرج من عدن تحشر الناس إلى محشرهم وهي آخر العلامات العظام، وقد دلت على هذه العلامة السنة كما جاء في حديث حذيفة بن أسيد المتقدم والذي أخرجه مسلم وفيه : « وآخر ذلك نار تخرج من اليمن تطرد الناس إلى محشرهم » ، وفي رواية من حديث حذيفة « ونار تخرج من قعرة عدن ترحل الناس » .

فهذه الأمارات أعظم أشرط الساعة التي تقع قبل قيامها فإذا انقضت قامت الساعة بإذن الله تعالى وقد ورد أن هذه الأمارات متتابعة كتتابع الخرز في النظام فإذا ظهرت إحداها تبعها الأخرى، روى الطبراني في الأوسط عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « خروج الآيات بعضها على إثر بعض ، يتتابعن كما تتابع الخرز في النظام ».

المبحث الثاني : نعيم القبر وعذابه.

ويبحث هذا الموضوع يتم من خلال ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : الإيمان بنعيم القبر وعذابه وأدلة ذلك : الإيمان بنعيم القبر لأهل الطاعة وبعذاب القبر لمن كان مستحقا له من أهل المعصية والفجور من أصول الإيمان التي دلت عليها نصوص الكتاب والسنة :

فمن أدلة الكتاب على نعيم القبر قول الله تعالى : ﴿ يَتَّبِعُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ ﴾ [إبراهيم : ٢٧]، فدللت الآية على تثبيت الله تعالى للمؤمنين عند السؤال في القبر وما يتبع ذلك من النعيم، أخرج البخاري من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إذا أُنْعِمَ المؤمن في قبره أتى ثم شهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله فذلك قوله : ﴿ يَتَّبِعُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ ﴾ »، ودليل عذاب القبر من القرآن قول الله تعالى : ﴿ وَهَاقُ بِمَا يَفْرِغُونَ سَوْءَ الْعَذَابِ ﴾ [غافر : ٤٥-٤٦]، قال القرطبي : « الجمهور على أن هذا العرض يكون في البرزخ وهو حجة في تثبيت عذاب القبر »، وقال الحافظ ابن كثير : « وهذه الآية أصل كبير في استدلال أهل السنة على عذاب البرزخ في القبر »، كما دل على عذاب القبر من القرآن أيضا قوله تعالى : ﴿ سَنَعَذِّبُهُمْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّوْنَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ ﴾ [التوبة : ١٠١]، فقد استدلل بها كثير من السلف على عذاب القبر ، فعن مجاهد أنه قال في تفسير الآية : « بالجوع وعذاب القبر ، قال : ﴿ ثُمَّ يُرَدُّوْنَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ ﴾ يوم القيامة »، وعن قتادة قال : « عذاب الدنيا وعذاب القبر ثم يردون إلى عذاب عظيم »، وقد استدلل بهذه الآية والتي قبلها على عذاب القبر الإمام البخاري في ترجمته للأحاديث في عذاب القبر.

وأما ما جاء في السنة من الأدلة على نعيم القبر وعذابه فكثير جدا من ذلك ما جاء في الصحيحين من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن أحداكم إذا مات عرض عليه مقعده بالغداة والعشي إن كان من أهل الجنة فمن أهل الجنة وإن كان من أهل النار فمن أهل النار فيقال هذا مقعدك حتى يبعثك الله يوم القيامة »، وفي صحيح مسلم من حديث أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لولا أن لا تدافنوا لدعوت الله أن يسمعكم من عذاب القبر »، والأدلة على هذا كثيرة من الكتاب والسنة وقد ذكرت ما يستدل به في إثبات عذاب القبر ونيعمه ، والله أعلم.



= المطلب الثاني : وقوع نعيم القبر وعذابه على الروح والجسد معا :

نعيم القبر وعذابه يكون للروح والبدن جميعا ، فتنعم الروح أو تعذب متصلة بالبدن فيكون النعيم والعذاب عليهما جميعا كما أنه قد تنعم الروح أو تعذب أحيانا منفصلة عن البدن ، فيكون النعيم أو العذاب للروح منفردا عن البدن ، وقد دلت على هذا النصوص وعليه اتفق أهل السنة والجماعة ، خلافا لمن زعم أن عذاب القبر ونيعمه يكون للروح فقط على كل حال ولا يتعلق بالبدن ، فمن الأدلة على ذلك حديث أنس بن مالك الذي أخرجه البخاري أن رسول الله ﷺ قال : « إن العبد إذا وضع في قبره وتولى عنه أصحابه وإنه ليسمع قرع نعالهم أتاه ملكان فيقعدانه فيقولان : ما كنت تقول في هذا الرجل (لمحمد ﷺ) فأما المؤمن فيقول : أشهد أنه عبد الله ورسوله فيقال له انظر إلى مقعدك من النار قد أبدلك الله به مقعدا من الجنة فيراهما جميعا ، وأما المنافق والكافر فيقال له ما كنت تقول في هذا الرجل ؟ فيقول : لا أدري كنت أقول ما يقول الناس ، فيقال : لا دريت ولا تليت ، ويضرب بمطارق من حديد ضربة فيصيح صيحة يسمعها من يليه غير الثقلين » ، وفي حديث البراء بن عازب الطويل الذي أخرجه أحمد وأبو داود والحاكم وغيرهم مرفوعا للنبي ﷺ قال بعد أن ذكر خروج الروح وصعود روح المؤمن إلى السماء : « فتعاد روحه في جسده فيأتيه ملكان فيجلسانه فيقولان له من ربك » الحديث ، وقد صحح هذا الحديث الحاكم ، وصححه العلامة الألباني في صحيح أبي داود . فدل الحديثان على وقوع النعيم أو العذاب في القبر على الروح والجسد جميعا ففي قول النبي ﷺ : « إن العبد إذا وضع في القبر » دلالة ظاهرة على هذا إذ لفظ (العبد) مسمى للروح والجسد جميعا ، وكذلك تصريحه بإعادة الروح إلى الجسد عند السؤال كما في حديث البراء بن عازب هذا مع ما جاء في الحديثين من الألفاظ التي هي من صفات الجسد كقوله : « يسمع قرع نعالهم » ، « فيقعدانه » ، « ويضرب بمطارق من حديد » ، « فيصيح صيحة » ، فإن هذا كله يفيد أن ما يحصل في القبر من النعيم أو العذاب متعلق بالروح والجسد جميعهما .

هذا مع أنه قد جاء في بعض النصوص ما يفيد أن النعيم أو العذاب قد يقع على الروح منفردة في بعض الأحوال على ما جاء في حديث عبد الله بن عباس ؓ قال : قال رسول الله ﷺ : « لما أصيب إخوانكم يعني يوم أحد - جعل الله أرواحهم في أجواف طير خضر ترد أنهار الجنة وتأكل من ثمارها وتأوي إلى قناديل من ذهب في ظل العرش » .

فتلخص من هذا أن النعيم والعذاب يقع على الروح والجسد جميعا في القبر وقد تنفرد الروح بهذا أحيانا ، قال بعض الأئمة المحققين في السنة في تقرير هذه المسألة : « والعذاب والنعيم على النفس والبدن جميعا باتفاق أهل السنة والجماعة ، تنعم النفس وتعذب منفردة عن البدن ، وتعذب متصلة بالبدن والبدن متصل بها ، فيكون النعيم والعذاب عليهما في هذه الحال مجتمعين كما يكون للروح منفردة عن البدن » .

المطلب الثالث : الإيمان بالملكين منكر ونكير : تقدم في مبحث الملائكة ذكر منكر ونكير وأنها الملكان الموكلان بسؤال الميت في قبره في معرض الحديث عن وظائف الملائكة، والقصد هنا تقرير الإيمان بهما إيماناً مفصلاً وما يحصل منهما من فتنة المقبورين إذ تقرير هذا هنا فرع عن الإيمان بنعيم القبر وعذابه في الجملة.

وقد دلت الأحاديث الصحيحة على وصف هذين الملكين وسؤالهما أهل القبور بعد الدفن كما جاء في الحديث الذي أخرجه الترمذي وابن حبان عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا قبر الميت أو قال أحدكم - أتاه ملكان أسودان أزرقان يقال لأحدهما المنكر والآخر النكير ، فيقولان ما كنت تقول في هذا الرجل ، فيقول : ما كان يقول هو عبد الله ورسوله ، أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله ، فيقولان : قد كنا نعلم أنك تقول هذا ثم يفسح له في قبره سبعون ذراعاً في سبعين ، وإن كان منافقاً قال : سمعت الناس يقولون فقالت مثله لا أدري ، فيقولان : قد كنا نعلم أنك تقول ذلك ، فيقال للأرض انثمي عليه فتلتثم عليه فتختلف أضلاعه فلا يزال فيها معذباً حتى يبعثه الله من مضجعه ذلك » . والحديث حسنه العلامة الألباني في الصحيحة (١٣٩١) وقد دل على سؤال الملكين أيضاً حديث أنس المتقدم في المطلب السابق.

فيجب الإيمان بما دلت عليه الأحاديث من اسم الملكين ووصفهما وسؤالهما المقبورين وكيفية ذلك وما يجيب به المؤمن وما يجيب به المنافق وما يعقب ذلك من النعيم أو العذاب على التفصيل الذي جاءت به الأحاديث.

وقد اختلف العلماء هل السؤال في القبر خاص بهذه الأمة كما ذهب لذلك البعض أم أنه عام في كل الأمم كما هو قول فريق آخر من أهل العلم ، والذي يظهر من النصوص عدم اختصاص هذه الأمة به بل هو عام في كل الأمم وعلى هذا أكثر المحققين من أهل العلم والله تعالى أعلم .

المبحث الثالث : الإيمان بالبعث :

الإيمان بالبعث من أعظم أصول الإيمان في هذا الدين وهو مشتمل على جوانب متعددة مما دلت عليه النصوص في هذا الباب ، وسيكون بحثه هنا من خلال عدة مطالب تجلي حقيقته وتبرز أهمية الإيمان به وما يجب على المؤمن أن يؤمن به من أحواله وأحداثه :

المطلب الأول : معنى البعث وحقيقته :

البعث في كلام العرب يأتي على وجهين :

أحدهما : الإرسال ، ومنه قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِم مُّوسَى ﴾ [الأعراف : ١٠٣] ، أي : أرسلنا .

والثاني : الإثارة والتحريك ، تقول بعثت البعير فانبعث أي أثرتة فثار ، ومنه بعث الموتى وذلك بإحيائهم وإخراجهم من قبورهم ، قال تعالى : ﴿ ثُمَّ بَعَثْنَاكُمْ مِنْ بَعْدِ مَوْتِكُمْ ﴾ ... الآية [البقرة : ٥٦] ، أي : أحييناكم .



= والبعث في الشرح : هو إحياء الله للموتى وإخراجهم من قبورهم .

وحقيقة البعث : أن الله تعالى يجمع أجساد المقبورين التي تحللت ويعيدها بقدرته كما كانت ثم يعيد الأرواح إليها ويسوقهم إلى محشرهم لفصل القضاء، قال تعالى : ﴿ وَصَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَشِئًا خَلَقَهُ . قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴾ (٧٨) قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴿ [يس : ٧٨-٧٩] .

وعن حذيفة رضي الله عنه أنه قال : قال رسول الله ﷺ : « إن رجلاً حضره الموت لما أيس من الحياة أوصى أهله : إذا مت فاجمعوا لي حطباً كثيراً ثم أوروها ناراً حتى إذا أكلت لحمي وخلصت إلى عظمي فخذوها فاطحنوها فذروني في اليوم في يوم حار أو راح فجمعه الله فقال : لم فعلت ؟ قال : خشيتك ، فغفر له . » فدلّت الآية والأحاديث على أن الله تعالى يعيد الأجساد نفسها ويجمع رفات المتحلل حتى تعود كما كانت فيعيد إليها أرواحها فسيحان من لا يعجزه شيء وهو على كل شيء قدير .

وقد جاء في السنة بيان كيفية البعث وأن الله ينزل إلى الأرض ماءً فينبت به أهل القبور كما ينبت العشب وقد دل على ذلك حديث أبي هريرة الذي أخرجه الشيخان « أن رسول الله ﷺ قال : « ما بين النفتختين أربعون » قال : أربعون يوماً ، قال : أيّت ، قال : أربعون شهراً ؟ قال : أيّت ، قال : أربعون سنة ؟ قال : أيّت . قال : « ثم ينزل الله من السماء ماء فينبتون كما ينبت البقل ليس من الإنسان شيء إلا يلبى إلا عظماً واحداً ، وهو عجب الذنب ومنه يركب الخلق يوم القيامة » ، فقد دل هذا الحديث على كيفية البعث وأن أهل القبور يبقون في قبورهم أربعين بين النفتختين وهما نفخة الإماتة ونفخة البعث ولم يجزم الراوي بتحديد الأربعين ما هي وهل المراد أربعون يوماً أو شهراً أو سنة على أنه جاء في بعض الروايات أنها أربعون سنة ، ثم إذا أراد الله بعث الخلائق أنزل مطراً من السماء ، جاء في بعض الروايات أنه مثل مني الرجال فينبت أهل القبور من ذلك الماء كما ينبت العشب بعد أن فتت أجسادهم إلا عجب الذنب وهذا بخلاف الأنبياء فإن أجسادهم لا تبلى كما تقدم تقريره فتبين بهذا حقيقة البعث ووقته وكيفيته والله أعلم .

المطلب الثاني : أدلة البعث من الكتاب والسنة والنظر :

دَلَّ الكتابُ والسنة على بعث الله تعالى للأَمْوات وجاء تقريره في مواطن كثيرة من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ .

فمن الكتاب قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَعَثْنَاكَ مِنْ بَعْدِ مَوْتِكَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ [البقرة : ٥٦] ، وقوله ﷺ : ﴿ مَا خَلَقَكُمْ وَلَا يَحْسَبُكُمْ إِلَّا كَفَّيْنِ وَجَدَ إِنْ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ﴾ [لقمان : ٢٨] ، وقوله تعالى : ﴿ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُعْطُوا قُلُوبًا لَّا يُفْقَهُنَّ ثُمَّ لِلَّهِ لَمَّا عَمِلْتُمْ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ﴾ [التغابن : ١٧] .

ومن السنة حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال : « لا تفضلوا بين أنبياء الله فإنه ينفخ في الصور فيصعق من في السماوات ومن في الأرض إلا من شاء الله قال : ثم ينفخ فيه مرة أخرى فأكون أول من بعث أو في أول من بعث فإذا موسى أخذ بالعرش . . . » وفي حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه في الصحيحين : « فأكون أول من تنشق عنه الأرض » ، فدل الحديثان على بعث الله تعالى للأَمْوات يوم

= القيامة من قبورهم إلى أرض المحشر وفيهما فضيلة للنبي ﷺ لكونه أول من يبعث، كما دل النظر الصحيح على تقرير البعث وذلك أن البعث هو إعادة للخلق ومعلوم لكل عاقل أن الإعادة للشيء أهون من إنشائه وابتدائه ولهذا قال الله تعالى في كتابه مقررًا للبعث ووقوعه بإبداء خلق الإنسان ونشأته الأولى وبأن القادر على الابتداء قادر على الإعادة من باب أولى ، فقال المعترض على البعث كما حكى الله عنه : ﴿ مَنْ يُحْيِ الْعِظْمَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴾ [يس : ٧٨] ، قال تعالى : ﴿ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾ [يس : ٧٩] ، وقال تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَتْ عَلَيْهِ ﴾ [الروم : ٢٧] ، فهذا دليل شرعي عقلي من كتاب الله للرد على كل معاند مكذب بالبعث ، وهو دليل لا يستطيع رده .

#### المطلب الثالث : الحشر :

دلت النصوص على حشر العباد بعد بعثهم إلى أرض المحشر حفاة عراة غرلا ، قال تعالى : ﴿ وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا ﴾ [الكهف : ٤٧] ، وقال تعالى : ﴿ يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَوَاتُ وَبَرَزُوا لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ ﴾ [إبراهيم : ٤٨] .

وعن عائشة رضي الله عنها قالت : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « يحشر الناس يوم القيامة حفاة عراة غرلا » قلت : يا رسول الله ! النساء والرجال جميعًا ، ينظر بعضهم إلى بعض ؟ قال ﷺ : « يا عائشة الأمر أشد من أن ينظر بعضهم إلى بعض » ، هذا الحشر عام لجميع الخلائق ، وقد دلت النصوص أن هناك حشرا آخر إما في الجنة وإما في النار فيحشر المؤمنون إلى الجنة وفدا والوفد هم القائمون الركبان ، قال تعالى : ﴿ يَوْمَ تَحْشُرُ الْمُتَّقِينَ إِلَى الرَّحْمَنِ وَفْدًا ﴾ [مريم : ٨٥] .

أخرج الطبري عن علي رضي الله عنه في قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَحْشُرُ الْمُتَّقِينَ إِلَى الرَّحْمَنِ وَفْدًا ﴾ ، قال : « أما والله ما يحشر الوفد على أرجلهم ، ولا يساقون سوقا ولكنهم يؤتون بنوق لم ير الخلائق مثلها ، عليها رحال الذهب ، وأزمتها الزبرجد فيركبون عليها حتى يضربوا أبواب الجنة » ، وأما الكفار فإنهم يحشرون إلى النار على وجوههم عميا وبكما وصما ، قال تعالى : ﴿ الَّذِينَ يُحْشَرُونَ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ أُولَٰئِكَ سَرُّ مَكَانًا وَأَصْلُ سَبِيلًا ﴾ [الفرقان : ٣٤] ، قال تعالى : ﴿ وَتَحْشَرُهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمًا وَبُكْمًا وَصُمًّا مَأْوَاهُمْ ﴾ [الإسراء : ٩٧] .

#### المطلب الرابع : الحوض : صفته وأدلته :

الحوض مورد عظيم أعطاه الله لنبينا محمد ﷺ في المحشر يرده هو وأمته ، جاء وصفه في النصوص أنه أشد بياضا من اللبن ، وأبرد من الثلج ، وأحلى من العسل ، وأطيب ريحا من المسك ، وهو في غاية الاتساع ، عرضه وطوله سواء ، كل زاوية من زواياه مسيرة شهر ، يمد ماؤه من الجنة ، فيه ميزابان يمدانه من الجنة ، أحدهما من ذهب والآخر من فضة ، وأنيته كعدد نجوم السماء .

وقد دل على ثبوت الحوض وأنه حق كثير من الأحاديث الصحيحة ذكر بعض المحققين أنها تبلغ حد التواتر ورواها عن النبي ﷺ بضعة وثلاثون صحابيًا ، منها حديث أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال : =





« إن قدر حوضي كما بين أبلة إلى صنعاء من اليمن وإن فيه من الأباريق كعدد نجوم السماء »، وعن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : قال رسول الله ﷺ : « حوضي مسيرة شهر وزواياه سواء ماؤه أبيض من اللبن ، وريحه أطيب من المسك ، وكيزانه كنجوم السماء من يشرب منها فلا يظمأ أبداً » ، والحوض يكون في أرض المحشر ويمد ماؤه من الكوثر وهو نهر آخر أعطاه الله لنبينا ﷺ في الجنة قال تعالى : ﴿ إِنَّا آعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ﴾ [الكوثر : ١] ، وقد اختلف أهل العلم في الميزان والحوض أيهما يكون قبل الآخر ف قيل الميزان قبل ، وقيل : الحوض ، والصحيح أن الحوض قبل . قال القرطبي : والمعنى يقتضيه فإن الناس يخرجون عطاشا من قبورهم .

المطلب الخامس : الميزان صفته وأدله :

مما يجب الإيمان به في أحداث اليوم الآخر : الميزان ، وهو ميزان حقيقي له لسان وكفتان ، توزن فيه أعمال العباد فيرجح بمثقال ذرة من خير أو شر ، وقد دلت الأدلة من الكتاب والسنة على ثبوت الميزان ، قال تعالى : ﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئاً ﴾ . الآية [الأنبياء : ٤٧] ، وقال ﷺ : ﴿ فَأَمَّا مَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ ۖ ﴿٦﴾ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ ﴿٧﴾ وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ ۖ ﴿٨﴾ فَأُمُّهُ هَاوِيَةٌ ﴾ [القارة : ٦-٩] ، وأخرج الشيخان عن أبي هريرة ؓ قال : قال رسول الله ﷺ : « كلمتان حبيبتان إلى الرحمن خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم » ، وروى الإمام أحمد والحاكم وغيرهما عن ابن مسعود ؓ « أنه تسلق أراكة وكان دقيق الساقين فجعلت الريح تكفوه (أي تحركه) فضحك القوم ، فقال رسول الله ﷺ : « مم تضحكون ؟ » قالوا : يا نبي الله من دقة ساقيه . فقال : « والذي نفسي بيده لهما أثقل في الميزان من أحد » صححه الحاكم ووافقه الذهبي ، وصححه العلامة الألباني في الصحيحة (٢٧٥٠) .

والذي يوزن في الميزان ثلاثة ، وقد دلت على ذلك النصوص :

١ - الأعمال : فقد ثبت أنها تجسم وتوزن في الميزان ودل عليه حديث أبي هريرة السابق : « كلمتان حبيبتان إلى الرحمن . . . » الحديث .

٢ - صحف الأعمال : وقد دل على ذلك حديث عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ قال : « إن الله سيخلص رجلا من أمتي على رؤوس الخلائق يوم القيامة ، فينشر له تسعة وتسعين سجلا كل سجل مثل مد البصر ثم يقول : أتكر من هذا شيئا ؟ أظلمك كتبتي الحافظون ؟ فيقول : لا يا رب . فيقول : ألك عذر أو حسنة ؟ فيبهت الرجل ، فيقول : لا يا رب . فيقول : بلى إن لك عندنا حسنة واحدة ، لا ظلم عليك اليوم فتخرج له بطاقة فيها : أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، فيقول : فتوضع السجلات في كفة والبطاقة في كفة ، قال : فطاشت السجلات وثقلت البطاقة ولا يثقل شيء بسم الله الرحمن الرحيم » .

٣ - العامل نفسه : وقد دل على وزنه قوله تعالى : ﴿ فَلَا تُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَزَنًا ﴾ [الكهف : ١٠٥] ، وكذلك حديث عبد الله بن مسعود السابق وأن ساقيه في الميزان أثقل من أحد .

= المطلب السادس : الشفاعة ، تعريفها وأنواعها وأدلتها :

الشفاعة في اللغة : الوسيلة والطلب، وفي العرف : سؤال الخير للغير .

والشفاعة عند الله : سؤال الله التجاوز عن الذنوب والآثام للغير .

وحقيقتها أن الله تعالى بلطفه وكرمه يأذن يوم القيامة لبعض الصالحين من خلقه من الملائكة والمرسلين والمؤمنين أن يشفعوا عنده في بعض أصحاب الذنوب من أهل التوحيد إظهاراً للكرامة الشافعين عنده ورحمة بالمشفوع فيهم .

ولا تصح الشفاعة عند الله تعالى إلا بشرطين :

أحدهما : إذن الله تعالى للشافع أن يشفع ، وقد دل على هذا الشرط قوله تعالى : ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ ﴾ [البقرة : ٢٥٥] ، وقوله تعالى : ﴿وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ ﴾ [سبا : ٢٣] .

الثاني : رضا الله عن المشفوع له أن يشفع فيه ، وقد دل على هذا الشرط قوله تعالى : ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى ﴾ [الأنبياء : ٢٨] ، وقد دلت النصوص أن الله لا يرضى أن يشفع إلا في أهل التوحيد لما ثبت في صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « لكل نبي دعوة مستجابة فتعجل كل نبي دعوته وإني أختبأت دعوتي شفاعة لأمتي يوم القيامة فهي نائلة إن شاء الله من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئاً » ، وقال تعالى في الكفار : ﴿فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَعَةُ الشَّافِعِينَ ﴾ [المائدة : ٤٨] .

وقد دلت الأدلة من الكتاب والسنة على إثبات الشفاعة عند الله يوم القيامة ، أما الكتاب فقد تقدم ذكر بعضها ، وأما من السنة فالأحاديث في إثبات الشفاعة كثيرة منها حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : . . « يقول الله تبارك وتعالى شفعت الملائكة وشفعت النبيون وشفعت المؤمنون ولم يبق إلا أرحم الراحمين فيقبض قبضة من النار فيخرج منها قومًا لم يعملوا خيراً قط » ، والأحاديث في إثبات الشفاعة كثيرة جداً وقد صرح الأئمة المحققون بتواترها واشتهارها في كتب الصحاح والمسانيد ، ففي الصحيحين : « يُخرج من النار من كان في قلبه حبة من خردل من إيمان » .

أقسام الشفاعة :

والشفاعة تنقسم من حيث القبول والرد إلى قسمين : مردودة وهي ما فقدت أحد شروط الشفاعة السابقة ، ومقبولة وهي ما تحققت فيها شروط الشفاعة ، وقد ثبت لدينا محمد ﷺ منها ثمانية أنواع ، وهي :

١ - الشفاعة العظمى وهي شفاعة ﷺ في أهل الموقف أن يقضي الله بينهم وهي المقام المحمود وهذه الشفاعة مما اختص بها نبينا ﷺ على غيره من الرسل صلوات الله عليهم أجمعين .

٢ - شفاعة ﷺ في قوم تساوت حسناتهم وسيئاتهم فيشفع فيهم أن يدخلوا الجنة .

٣ - شفاعة في أقوام استحقوا النار أن لا يدخلوها .

٤ - شفاعة ﷺ رفع درجات أهل الجنة في الجنة .



٥ - شفاعة ﷺ في أقوام أن يدخلوا الجنة بغير حساب .

٦ - شفاعة ﷺ في تخفيف العذاب عمن كان يستحقه كشفاعته في عمه أبي طالب .

٧ - شفاعة ﷺ في أهل الجنة أن يؤذن لهم بدخول الجنة .

٨ - شفاعة ﷺ في أهل الكباير من أمته ممن دخل النار أن يخرج منها .

وقد دلت النصوص الصحيحة على هذه الأنواع كلها وهي مبسوبة في مواضعها من كتب السنة والاعتقاد، وهذه الأنواع منها ما هو خاص بالنبي ﷺ كالشفاعة العظمى وشفاعته في عمه أبي طالب وشفاعته في أهل الجنة أن يدخلوها ومنها ما يشاركه فيها غيره من الأنبياء والصالحين كالشفاعة في أهل الكباير وغيرها من الأنواع الأخرى على اختلاف بين أهل العلم في اختصاصه ببعضها من عدمه ، والله تعالى أعلم .

المطلب السابع : الصراط ، صفته وأدلته :

الصراط في اللغة : الطريق الواضح .

وفي الشرع : جسر ممدود على متن جهنم يرده الأولون والآخرون وهو طريق أهل المحشر لدخول الجنة .

وقد دلت الأدلة من الكتاب والسنة على إثبات الصراط : قال تعالى : ﴿ وَإِنْ مَسَّكَ الزَّلازلُ فَاصْبِرْ إِلَىٰ آيَاتِنَا أَنْتُمْ نَجَىٰ ۝٧١ ثُمَّ نَبْحِ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثَّتًا ۝٧٢ ﴾ [مريم: ٧١-٧٢] ذهب أكثر المفسرين أن المقصود بورود النار هنا : المرور على الصراط وهو متقول عن ابن عباس وابن مسعود وكعب الأبحار وغيرهم، وفي الصحيحين من حديث أبي سعيد الخدري (رضي الله عنه) وهو حديث طويل في الرؤية والشفاعة وفيه عن رسول الله ﷺ أنه قال : « . . . ثم يؤتى بالجسر فيجعل بين ظهري جهنم قلنا يا رسول الله وما الجسر ؟ قال : مدحضة مزلة ، عليه خطاطيف وكلايب وحسكة مفلطحة لها شوكة عقيفاء تكون بتجد يقال لها السعدان ، المؤمن عليها كالطرف والبرق ، وكالريح وكأجاويد الخيل والركاب فجاج مسلم وناج مخدوش ومكدوس في نار جهنم يمر آخرهم يسحب سحباً ، وقد جاء وصف الصراط في نصوص كثيرة وملخص ما جاء فيها أنه أدق من الشعر وأحد من السيف دحض مزلة لا تثبت عليه قدم إلا من ثبته الله وأنه ينصب في ظلمة فيعطى الناس أنواراً على قدر إيمانهم ويمرون فوقه على قدر إيمانهم على ما جاء في الحديث السابق .

المطلب الثامن : الجنة والنار ، صفتها وكيفية الإيمان بهما وأدلة ذلك :

مما يجب اعتقاده والإيمان به الجنة والنار والجنة هي دار الثواب لمن أطاع الله وموضعها في السماء السابعة عند سدرة المنتهى، قال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ ذَرَأْنَاهُ نَزْلَةَ أُخْرَىٰ ۝١٣ عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَىٰ ۝١٤ عِنْدَ حَاجَةِ الْوَيْلَىٰ ۝١٥ ﴾ [النجم: ١٣-١٥] ، وللمجاهدين في الجنة مائة درجة بين كل درجة والأخرى كما بين السماء والأرض كما جاء في صحيح البخاري من حديث أبي هريرة عن رسول الله ﷺ أنه قال : « إن في الجنة مائة درجة

أعدّها الله للمجاهدين في سبيل الله، ما بين الدرجتين كما بين السماء والأرض»، وأعلى الجنة الفردوس الأعلى وفوقه العرش ومنه تتفجر أنهار الجنة كما جاء في حديث أبي هريرة السابق عن النبي ﷺ قال: «إذا سألتكم الله فسلوه الفردوس فإنه أوسط الجنة وأعلى الجنة وفوقه عرش الرحمن ومنه تفجر أنهار الجنة»، وللجنة ثمانية أبواب كما جاء في حديث سهل بن سعد رضي الله عنه في صحيح البخاري عن النبي ﷺ أنه قال: «في الجنة ثمانية أبواب فيها باب يسمى الريان لا يدخله إلا الصائمون» وقد أعد الله لأهل الجنة فيها من النعيم ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر.

وأما النار فهي دار العقاب الأبدي للكافرين والمشركين والمنافقين النفاق الاعتقادي، ولمن شاء الله من عصاة الموحدين بقدر ذنوبهم ثم مآلهم إلى الجنة، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]، وموضعها في الأرض السابعة كذا نقل عن ابن عباس رضي الله عنه، وللنار دركات بعضها أسفل من بعض، قال عبد الرحمن بن أسلم: درجات الجنة تذهب علوا ودرجات النار تذهب سفولا، وأسفل الدرجات هي دار المنافقين كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾. . الآية [النساء: ١٤٥]، وللنار سبعة أبواب، قال تعالى: ﴿لَهَا سَبْعَةُ أَبْوَابٍ لِكُلِّ بَابٍ مِنْهُمْ جُزْءٌ مَقْسُومٌ﴾ [الحجر: ٤٤]، ونار الدنيا جزء من سبعين جزءا من نار جهنم على ما جاء في حديث أبي هريرة الذي أخرجه الشيخان عن النبي ﷺ قال: «ناركم جزء من سبعين جزءا من نار جهنم».

والإيمان بالجنة والنار يتحقق بثلاثة أمور:

الأول: الاعتقاد الجازم بأنهما حق وأن الجنة دار المتقين والنار دار الكافرين والمنافقين، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يَتَنَبَّهْنَ أَنَّكُمْ نَصَبَ بَنِيكُمْ جُلُودًا عَنْهُمْ بَدَلَتْهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [٥٦-٥٧].

الثاني: اعتقاد وجودهما الآن، قال تعالى في الجنة: ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٣]، وقال تعالى في النار: ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٤]، وجاء في الصحيحين من حديث عمران بن حصين عن النبي ﷺ أنه قال: «اطلعت في الجنة فرأيت أكثر أهلها الفقراء، واطلعت في النار فرأيت أكثر أهلها النساء».

الثالث: اعتقاد دوامهما وبقائهما وأنهما لا تفتيان ولا يفنى من فيهما، قال تعالى في الجنة: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [النساء: ١٣]، وقال تعالى عن النار: ﴿وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنْ لَهُ نَارُ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا أَبَدًا﴾ [الجن: ٢٣]، والمقصود من المعصية هنا الكفر، لتأكيد الخلود في النار بالتأييد، قال القرطبي قوله (أبدا) دليل على أن العصيان هنا هو الشرك. وروى الشيخان من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «يدخل الله أهل الجنة الجنة، وأهل النار النار، ثم يقوم مؤذن بينهم فيقول: يا أهل الجنة لا موت ويا أهل النار لا موت كل خالد فيما هو فيه».



= الركن السادس : الإيمان بالقضاء والقدر .

المبحث الأول : تعريف القضاء والقدر، وأدلة ثبوتها مع بيان الفرق بينهما :

تعريف القضاء والقدر : القضاء لغة : الحكم والفصل .

وشرعا : هو ما قضى به الله سبحانه وتعالى في خلقه من إيجاد أو إعدام أو تغيير .

والقدر : مصدر قدرت الشيء أقدره إذا أحطت بمقداره .

والقدر في الشرع : هو ما قدره الله تعالى في الأزل ، أن يكون في خلقه بناء على علمه السابق بذلك .

الفرق بين القضاء والقدر : ذكر العلماء في التفريق بين القضاء والقدر، أن القدر : هو تقدير الشيء قبل قضائه، والقضاء هو الفراغ من الشيء، ومن الشواهد التي ذكرها أبو حاتم للتفريق بين القضاء والقدر أن القدر منزلة تقدير الخياط للثوب فهو قبل أن يفصله يقدره فيزيد وينقص فإذا فصله فقد قضاه وفرغ منه وفاته التقدير، وعلى هذا يكون القدر سابقا للقضاء. قال ابن الأثير : (فالقضاء والقدر أمران متلازمان لا ينفك أحدهما عن الآخر لأن أحدهما بمنزلة الأساس وهو القدر ، والآخر بمنزلة البناء وهو القضاء فمن رام الفصل بينهما فقد رام هدم البناء ونقضه).

والقضاء والقدر إذا اجتماعا في الذكر افترقا في المعنى فأصبح لكل منهما معنى يخصه ، وإذا افترقا في الذكر دخل أحدهما في معنى الآخر، ذكر ذلك بعض أهل العلم.

الأدلة على إثبات القدر : الإيمان بالقدر ركن من أركان الإيمان وقد دلت الأدلة من الكتاب والسنة على إثباته وتقديره ، فمن الكتاب قول الله تعالى : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ [القمر : ٤٩]، وقوله تعالى ﴿ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا ﴾ [الأحزاب : ٣٨]، وقوله تعالى : ﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقْدَرَهُ نَقْدِيرًا ﴾ [الفرقان : ٢].

وأما السنة فقد دلت كذلك على إثبات القدر في أحاديث كثيرة منها حديث جبريل وسؤاله للنبي ﷺ عن أركان الإيمان فذكر منها : « الإيمان بالقدر خيره وشره » وقد تقدم الحديث بنصه في مبحث الملائكة، وروى مسلم في صحيحه عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة وقال : وكان عرشه على الماء ».

والإيمان بالقدر محل إجماع الأمة من الصحابة ومن بعدهم، أخرج مسلم في صحيحه عن طائوس أنه قال : (أدركت ناسا من أصحاب رسول الله ﷺ يقولون كل شيء بقدر)، قال : وسمعت عبد الله بن عمر يقول : قال رسول الله ﷺ : « كل شيء بقدر حتى العجز والكيس أو الكيس والعجز » ، والكيس : ضد العجز وهو النشاط والحدق بالأمر، قال الإمام النووي : (تظاهرت الأدلة القطعية من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة وأهل الحل والعقد من السلف والخلف على إثبات قدر الله سبحانه وتعالى).

المبحث الثاني : مراتب القدر :

للقدر أربع مراتب دلت عليها النصوص وقررها أهل العلم، وهي :

## بَابُ ذِكْرِ أَفْضَلِ الْإِيمَانِ مَا هُوَ؟ وَأَدْنَى الْإِيمَانِ مَا هُوَ؟

٢٣٣- حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى الْحُلَوَانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْحُمَانِيُّ قَالَ: أَنَا خَالِدٌ يَعْنِي الْوَاسِطِيَّ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْإِيمَانُ بَضْعٌ وَسِتُّونَ، أَوْ بَضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً، أَفْضَلُهَا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ» (١).

٢٣٤- حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ شُعَيْبٍ الْبَلْخِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ الْعَابِدِيُّ قَالَ:

= المرتبة الأولى: علم الله بكل شيء من الموجودات والمعدومات والممكنات والمستحيلات وإحاطته بذلك علماً فعمل ما كان وما يكون وما لم يكن لو كان كيف يكون، وقد دل على ذلك قوله تعالى: ﴿لِنَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْماً﴾ [الطلاق: ١٢]، وفي الصحيحين من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: «سئل النبي ﷺ عن أولاد المشركين فقال: الله أعلم بما كانوا عاملين».

المرتبة الثانية: كتابة الله تعالى لكل شيء مما هو كائن إلى قيام الساعة، قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحج: ٧٠]، وقال تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ﴾ [يس: ١٢]، ومن السنة حديث عبد الله بن عمرو بن العاص المتقدم في كتابة الله مقادير الخلائق قبل خلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة.

المرتبة الثالثة: المشيئة فإن ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، وقال تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩]، وأخرج الشيخان من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «لا تقولن أحدكم اللهم اغفر لي إن شئت! اللهم ارحمني إن شئت! ليعزم في الدعاء فإن الله صانع ما شاء لا مكره له».

المرتبة الرابعة: خلق الله تعالى للأشياء وإيجادها وقدرته الكاملة على ذلك فهو سبحانه خالق لكل عامل وعمله وكل متحرك وحركته وكل ساكن وسكونه، قال تعالى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾ [الزمر: ٦٢]، وقال تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصفات: ٩٦]، وروى البخاري في صحيحه من حديث عمران بن حصين عن النبي ﷺ: «... كان الله ولم يكن شيء غيره وكان عرشه على الماء وكتب في الذكر كل شيء وخلق السماوات والأرض».

فيجب الإيمان بهذه المراتب الأربع لتحقيق الإيمان بالقدر ومن أنكر شيئاً منها لم يحقق الإيمان بالقدر. والله تعالى أعلم.

انظر كتاب أصول الإيمان في ضوء الكتاب والسنة.

(١) أخرجه البخاري برقم (٩)، ومسلم برقم (٣٥).

حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسِتُّونَ، أَوْ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً أَفْضَلُهَا قَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَدْنَاهَا: إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ».

٢٣٥- وَأَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى الْجَوَزِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، وَيَعْقُوبُ الدَّوْرَقِيُّ، وَمُجَاهِدُ بْنُ مُوسَى، لَفْظُهُ، قَالُوا: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْإِيمَانَ بِضْعٌ وَسِتُّونَ شُعْبَةً أَوْ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً، أَفْضَلُهَا: قَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَدْنَاهَا: إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ» <sup>(١)</sup>.

(١) تقدم تخريجه والذي قبله في التعليق السابق .

قوله : (الإيمان بضع وسبعون شعبة) البضع بكسر الباء وقد تفتح : القطعة من الشيء ، وهو في العدد ما بين الثلاث إلى التسع ؛ لأنه قطعة من العدد ، وكونه عدداً مبهماً مقيداً بما بين الثلاث إلى التسع هو الأشهر ، وفيه أقوال أخرى ذكرها العيني ، واختلفت الروايات الصحيحة في ذكر العدد من غير شك ، ففي مسلم وأبي داود والترمذي والنسائي (بضع وسبعون) ، وفي رواية البخاري (بضع وستون) ، فرجح الحليمي وعياض والنووي الرواية الأولى ؛ لأنها زيادة من ثقة فتقبل وتقدم ، وليس في رواية الأقل ما يمنعها ويخالفها ، قال الحافظ : لا يستقيم ذلك إذ الذي زادها لم يستمر على الجزم ، لاسيما مع اتحاد المخرج ، وقد رجح ابن الصلاح الأقل لكونه المتيقن . انتهى ، وقيل : هو كناية عن الكثرة ، وليس المراد التحديد ، فإن كثيراً من أسماء العدد تجيء كذلك ، ويحمل الاختلاف على تعدد القضية ولو من جهة راوٍ واحد ، و (الشعبة) بالضم القطعة والفرقة ، وهي واحدة «الشعب» وهي أغصان الشجر ، والمراد في الحديث الخصلة أي الإيمان ذو خصال متعددة ، وكما شبه الإسلام في حديث ابن عمر المتقدم بخباء ذات أعمدة وأطناب شبه الإيمان في هذا الحديث بشجرة ذات أغصان وشعب ، ومن المعلوم أن الشعب وكذا الأوراق والثمار أجزاء للشجرة ، والأغصان والأوراق والثمار قد تكون وقد لا تكون مع بقاء الشجرة ، كذلك الأعمال قد تكون وقد لا تكون مع بقاء أصل الإيمان ، فنسبة الأعمال إلى الإيمان كنسبة الأغصان والأوراق والثمار إلى الشجرة ، (أفضلها) هو جزاء شرط محذوف ، كأنه قيل : إذا كان الإيمان ذا شعب يلزم التعدد ، وحصول الفاضل والمفضول بخلافه إذا كان أمراً واحداً ، (قول لا إله إلا الله) المراد به مجموع الشهادتين عن صدق قلب ، أو الشهادة بالتوحيد فقط لكن عن صدق قلب على أن الشهادة بالرسالة شعبة أخرى (وأدناها) أو أدونها مقداراً ومرتبة ، بمعنى أقربها تناولاً وأسهلها تواضلاً من الدنو بمعنى القرب (إمطة الأذى) أي إزالته وتحتيته

## بَابُ ذِكْرِ مَا دَلَّ عَلَى زِيَادَةِ الْإِيمَانِ وَنُقْصَانِهِ

٢٣٦- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْوَاسِطِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنَا صَفْوَانُ بْنُ عِيْسَى، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ الْقَعْقَاعِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا أَذْنَبَ كَانَتْ نُكْتَةً سَوْدَاءَ فِي قَلْبِهِ، فَإِنْ تَابَ وَنَزَعَ وَاسْتَغْفَرَ، صُقِلَ مِنْهَا قَلْبُهُ فَإِنْ زَادَ زَادَتْ حَتَّى تَعْلُوا قَلْبَهُ، فَذَلِكَ الرَّأْيُ» قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [المطففين: ١٤] <sup>(١)</sup>.

وإبعاده، والأذى اسم لما يؤذي في الطريق كالشوك والحجر والنجاسة ونحوها، وفي الحديث إشارة إلى أن مراتب الإيمان متفاوتة (والحياء) بالمد (شعبة) أي عظيمة (من الإيمان) أي من شعبه، وهو في اللغة تغير وانكسار يعتري الإنسان من خوف ما يعاب به، وقد يطلق على مجرد ترك الشيء بسبب، والترك إنما هو من لوازمه، وفي الشرع خلق يبعث على اجتناب القبيح، ويمنع من التقصير في حق ذي الحق، ولهذا جاء في الحديث: «الحياء خير كله»، فإن قيل: الحياء من الغرائز، فكيف جعل شعبة من الإيمان؟ أجيب بأنه قد يكون غريزة، وقد يكون تخلقاً، ولكن استعماله على وفق الشرع يحتاج إلى اكتساب وعلم ونية، فهو من الإيمان لهذا، ولكونه باعثاً على أفعال الطاعة وحاجزاً عن فعل المعصية، ولا يقال: رب حياء يمنع عن قول الحق أو فعل الخير، فكيف يصح أن يقال: الحياء خير كله، ولا يأتي إلا بخير؛ لأن ذلك ليس شرعياً بل هو عجز وخور، وإنما أفرد الحياء بالذكر من بين سائر الشعب لأنه كالداعي إلى سائر الشعب، فإن الحي يخاف فضيحة الدنيا والآخرة فيأتمر وينتجر، وقال الطيبي: معنى إفراد الحياء بالذكر بعد دخوله في الشعب كأنه يقول: هذه شعبة واحدة من شعبه، فهل تحصى شعبه كلها؟ هيهات إن البحر لا يغرف، قال القاضي عياض: تكلف جماعة حصر هذه الشعب بطريق الاجتهاد وفي الحكم بكون ذلك مراد النبي ﷺ صعوبة، ثم إنه لا يلزم معرفة أعيانها، ولا يقدح عدم معرفة حصر ذلك على التفصيل في الإيمان، إذ أصول الإيمان وفروعه معلومة محققة، والإيمان بأنها هذا العدد واجب في الجملة. انتهى. انظر مراعاة المفاتيح (١/٩٢).

(١) أخرجه أحمد (٢/٢٩٧، رقم ٧٩٣٩)، والترمذي (٥/٤٣٤، رقم ٣٣٣٤)، والنسائي في الكبرى (٦/١١٠، رقم ١٠٢٥١)، وابن ماجه (٢/١٤١٨، رقم ٤٢٤٤)، وابن أبي الدنيا في التوبة (ص ١٤٣، رقم ١٩٨)، وابن حبان (٧/٢٧، رقم ٢٧٨٧)، والحاكم (١/٤٥، رقم ٦)، والبيهقي في الشعب (٥/٤٤٠، رقم ٧٢٠٣)، والبغوي في شرح السنة (٥/٨٩)، والحديث قال عنه الترمذي: حسن صحيح، وصححه الطبري في تفسيره (١/٢٦٠)، وصححه الحاكم وأقره الذهبي، وصححه شيخ الإسلام في تفسير آيات أشكلت (١/٣٨٣)، وحسنه الألباني في صحيح الترمذي، وقال الشيخ أحمد



٢٣٧- وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى الْحُلَوَانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ: حَدَّثَنِي صَفْوَانُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَبِيعَةَ الْحَضْرَمِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «الْإِيمَانُ يَزْدَادُ وَيَنْقُصُ»<sup>(١)</sup>.

٢٣٨- وَحَدَّثَنَا أَيُّضًا الْحُلَوَانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ، عَنْ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ قَالَا: «الْإِيمَانُ يَزْدَادُ وَيَنْقُصُ»<sup>(٢)</sup>.

٢٣٩- وَأَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ الْخَطْمِيُّ، عَنْ جَدِّهِ عُمَيْرِ بْنِ حَبِيبٍ قَالَ: «الْإِيمَانُ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ، قِيلَ لَهُ: وَمَا زِيَادَتُهُ وَنُقْصَانُهُ؟ قَالَ: إِذَا ذَكَرْنَا اللَّهَ ﷻ وَحَمِدْنَاهُ وَخَشِينَاهُ، فَذَلِكَ زِيَادَتُهُ، فَإِذَا غَفَلْنَا وَضَيَعْنَا، فَذَلِكَ نُقْصَانُهُ»<sup>(٣)</sup>.

٢٤٠- حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّنْدَلِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ زِيَادٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الْخَطْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ عُمَيْرِ بْنِ حَبِيبٍ قَالَ: «الْإِيمَانُ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ، فَقِيلَ: وَمَا زِيَادَتُهُ وَنُقْصَانُهُ؟ قَالَ: إِذَا ذَكَرْنَا اللَّهَ وَحَمِدْنَاهُ وَسَبَّحْنَاهُ، فَذَلِكَ زِيَادَتُهُ، وَإِذَا غَفَلْنَا وَضَيَعْنَا وَنَسِينَا، فَذَلِكَ نُقْصَانُهُ»<sup>(٤)</sup>.

= شاكر في تحقيق المسند: إسناده صحيح، وقال الأرئوط ومن معه: إسناده قوي.

(١) أخرجه الخلال في الإيمان (ق ١٠٩/أ)، وعبد الله بن أحمد في السنة (١/٢١٤)، وابن بطة في الإبانة (ص ٧٣١) وفي إسناده عبد الله بن ربيعه الحضرمي ذكره البخاري في التاريخ الكبير (٥/٨٥)، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٥/٥١) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ومثل هذا يكون مجهولاً، ولا ينفعه توثيق ابن حبان له بذكره له في ثقافته (٥/٢٧) لما هو معروف عن ابن حبان من توثيقه المجاهيل.

(٢) أخرجه ابن ماجة في المقدمة (١/٢٨)، وابن بطة في الإبانة (ص ٧٣٢) وإسناده ضعيف جداً فيه عبد الوهاب بن مجاهد بن جبر وهو متروك.

(٣) انظر التعليق التالي.

(٤) إسناده لين: أخرجه الخلال في الإيمان (ق ١١٠/ب)، (ق ١٤٠/أ)، وابن أبي شيبة في المصنف (١٣/١١)، وابن سعد في الطبقات (٤/٩٢)، وأبو عثمان الصابوني في عقيدة السلف أصحاب الحديث (ص ٦٧)، وعبد الله بن أحمد في السنة (١/٣١٥)، وابن بطة في الإبانة (ص ٧٣٢)، والبيهقي في الشعب (٢/٢٩).

٢٤١- وَحَدَّثَنَا جَعْفَرٌ قَالَ: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ قَالَ: أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ، عَنْ زُبَيْدٍ، عَنْ ذَرٍّ قَالَ كَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ لِأَصْحَابِهِ: «هَلُمُّوا نَزِدَادُ إِيْمَانًا، فَيَذْكُرُونَ اللَّهَ تَعَالَى» <sup>(١)</sup>.

٢٤٢- وَحَدَّثَنَا جَعْفَرٌ قَالَ: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ شَرِيكٍ، عَنْ هِلَالٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُكَيْمٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ فِي دُعَائِهِ: «اللَّهُمَّ زِدْنِي إِيْمَانًا وَبِقِيْنًا وَفَقْهًا» <sup>(٢)</sup>.

٢٤٣- وَحَدَّثَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ حُمَيْدٍ بْنُ كَاسِبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ الدَّرَاوَرْدِيُّ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِلنِّسَاءِ: «مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتٍ عَقْلٍ وَدِينٍ أَغْلَبَ لِأَلْبَابِ ذَوِي الرَّأْيِ مِنْكُمْ» <sup>(٣)</sup>.

٢٤٤- وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْوَاسِطِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ قَالَ: نَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَزْنِي الْعَبْدُ حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ» <sup>(٤)</sup>.

٢٤٥- وَحَدَّثَنَا أَبُو شُعَيْبٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَسَنِ الْحَرَانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ قَالَ: أَخْبَرَنَا سَفْيَانٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ ذُكْوَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَزْنِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرُ حِينَ يَشْرَبُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَالتَّوْبَةُ مَعْرُوضَةٌ بَعْدُ» <sup>(٥)</sup>.

(١) أخرجه الخلال في الإيمان (ق ١٤١/أ)، وابن بطة في الإبانة (ص ٧٣٣) وإسناده ضعيف لانقطاعه .

(٢) أخرجه الخلال في الإيمان (ق ١٤٩/أ)، وعبد الله بن أحمد في السنة (٣٦٨/١)، وابن بطة في الإبانة (ص ٧٣٣) وإسناده ضعيف لأجل شريك بن عبد الله النخعي .

(٣) أخرجه مسلم برقم (٨٠) .

(٤) حديث صحيح: أخرجه أحمد (١٣٩/٦)، وابن أبي شيبة (١٤/١١)، والبخاري (١١٢) (زوائد)، وأبي نعيم في الحلية (٢٥٦/٦)، الطبري في «تهذيب الآثار» (٩٢٠) الطبراني في الأوسط (١٢٥٣)، وبحشل في تاريخ واسط (ص ٢٢٧)، والخطيب في تاريخ بغداد (٢٢٣/٥)، وابن بطة في الإبانة (ص ٧٤٠) .

(٥) أخرجه البخاري برقم (٦٨١٠)، ومسلم برقم (٥٧) .

٢٤٦- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي حَسَّانَ الْأَنْمَاطِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ الدَّمَشَقِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَجَلَانَ، عَنِ الْقَعْقَاعِ ابْنِ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرِبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ».

٢٤٧- وَحَدَّثَنَا ابْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ يَغْنِي الطَّيَالِسِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي فِرَاسٌ قَالَ: سَمِعْتُ مُدْرِكَ بْنَ عُمَارَةَ، يُحَدِّثُ عَنْ ابْنِ أَبِي أَوْفَى يَعْنِي عَبْدَ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرِبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ»<sup>(١)</sup>.

٢٤٨- حَدَّثَنَا ابْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ أَيْضًا قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو هِشَامِ الرَّفَاعِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ قَالَ: أَنَا أَبِي، عَنْ فَضِيلِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: قِيلَ لِأَبِي جَعْفَرٍ، فِي قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ» قَالَ: فَدَوَّرَ دَائِرَةً، فَقَالَ: هَذَا الْإِسْلَامُ، ثُمَّ دَوَّرَ حَوْلَهَا دَائِرَةً فَقَالَ: وَهَذَا الْإِيمَانُ مَحْصُورٌ فِي الْإِسْلَامِ، فَإِذَا سَرَقَ أَوْ زَنَى خَرَجَ مِنَ الْإِيمَانِ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَلَا يُخْرِجُهُ عَنْهُ مِنَ الْإِسْلَامِ إِلَّا الشُّرْكُ<sup>(٢)</sup>.

٢٤٩- حَدَّثَنَا أَبُو نَصْرِ مُحَمَّدُ بْنُ كُرْدِيِّ الْفَلَّاسُ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْمَرْوَزِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَارِمٍ، عَنْ الْفُضَيْلِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ: «هَذَا الْإِسْلَامُ وَدَوَّرَ دَائِرَةً فِي وَسْطِهَا أُخْرَى وَهَذَا الْإِيمَانُ الَّذِي فِي وَسْطِهَا مَقْصُورٌ فِي الْإِسْلَامِ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرِبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ» ثُمَّ قَالَ: «يُخْرِجُ مِنَ الْإِيمَانِ إِلَى الْإِسْلَامِ،

(١) أخرجه أحمد (٣٥٢/٤)، والطيالسي (٨٢٣)، وابن أبي شيبة (٤٠٤/٤) و(٣٣/١١)، والبخاري (١١١)، والبغوي في الجعديات (٢٦٧)، وعبد بن حميد (٥٢٥) وهو صحيح بما قبله.

(٢) أخرجه البخاري (١١٧) كشف، والخلال في الإيمان (ق ١٢٢/ب)، وعبد الله بن أحمد في السنة (٣٤٢/١)، وابن بطه في الإبانة (ص ٧٤١) وإسناده ضعيف جدا فيه فضيل بن يسار وهو متهم كما في

وَلَا يَخْرُجُ مِنَ الْإِسْلَامِ، فَإِذَا تَابَ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ وَرَجَعَ إِلَى الْإِيمَانِ<sup>(١)</sup>.  
 قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ: مَا أَحْسَنَ مَا قَالَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ عليه السلام، وَذَلِكَ أَنَّ الْإِيمَانَ  
 يَزِيدُ وَيَنْقُصُ، يَزِيدُ بِالطَّاعَاتِ، وَيَنْقُصُ بِالْمَعَاصِي وَالْإِسْلَامُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: يَزِيدُ  
 وَيَنْقُصُ<sup>(٢)</sup>.

وَقَدْ رَوَى جَمَاعَةٌ مِمَّنْ تَقَدَّمَ أَنَّهُمْ قَالُوا: إِذَا زَنَى نُزِعَ مِنْهُ الْإِيمَانُ، فَإِنْ تَابَ رَدَّهَ اللَّهُ  
 إِلَيْهِ، كُلُّ ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْإِيمَانَ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ، وَالْإِسْلَامُ لَيْسَ كَذَلِكَ، أَلَا تَرَى إِلَى  
 قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «بَيْنَ الْعَبْدِ وَبَيْنَ الْكُفْرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ، فَمَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ فَقَدْ كَفَرَ»<sup>(٣)</sup>.  
 وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى: قَرَنَ الزَّكَاةَ فِي كِتَابِهِ مَعَ الصَّلَاةِ، فَمَنْ  
 لَمْ يَزُكَّ فَلَا صَلَاةَ لَهُ».

(١) تقدم في التعليق السابق.

(٢) هذا القول فيه نظر، قال صالح بن عبد العزيز آل الشيخ في شرح الطحاوية: هل الإسلام مثل الإيمان  
 يزيد وينقص؟ أم أن الإسلام شيء واحد، والإيمان هو الذي يزيد وينقص؟  
 وهذا بحث أهل العلم واختلفوا فيه، هل الإسلام مثل الإيمان يزيد وينقص؟  
 أم أن الإسلام شيء واحد، والإيمان هو الذي يزيد وينقص؟  
 أم أن كلا منهما شيء واحد؟ أم العكس؟

على أقوال متنوعة، والذي ينطبق على طريقة أهل السنة والجماعة، وإن لم يُصَرَّحْ به الأوائل؛ لكن  
 صَرَّحَ به المتأخرون مثل ابن تيمية ونحوه من أهل العلم، أن الإسلام يزيد وينقص باعتبار الاستسلام،  
 وأن الإسلام له كمال وله نقص، وهذا ظاهر باعتبار الاستسلام.

فإذا نظرنا إلى إسلام الوجه والعمل والقلب أو القصد لله، فالتاس في ذلك متباينون تبايناً شديداً.  
 وإذا نظرنا إلى التقسيم السالف وهو أن الإسلام ينقسم إلى إسلام وإيمان وإحسان، والناس في الصلاة  
 مختلفو المراتب وفي الصدقة الواجبة الزكاة مختلفو المراتب، وأن الناس في الصيام مختلفو المراتب،  
 وفي الحج مختلفو المراتب، ثم في الإيمان أيضاً مختلفو المراتب، فلا بد أن يكون ما تَكُونُ من هذه  
 مُتَّفَاضِلاً.

ولذلك ليس من كان وصفه الإسلام على مرتبة واحدة.

كذلك ليس كل مؤمن على مرتبة واحدة.

فأهل الإيمان في الإيمان متفاوتو المراتب، وكذلك أهل الإسلام في الإسلام متفاوتو المراتب؛ لأنَّ  
 الإسلام الذي هو الاستسلام يقبل التفاوت ويقبل الزيادة والنقص.

(٣) سيأتي تخريجه.

٢٥٠- حَدَّثَنَا أَبُو شُعَيْبٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَسَنِ الْحَرَّانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي جَدِّي قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ أَعْيَنَ، عَنْ عُيَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَيْسَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: «إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا زَنَى نَزَعَ اللَّهُ تعالى مِنْهُ نُورَ الْإِيمَانِ، فَإِنْ شَاءَ رَدَّهُ إِلَيْهِ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَهُ»<sup>(١)</sup>.

٢٥١- وَحَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ أَيُّوبَ السَّقَطِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ الْقَطِيعِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يُسَمِّي غِلْمَانَهُ تَسْمِيَةَ الْعَرَبِ وَيَقُولُ: لَا تَزْنُوا: فَإِنَّ الرَّجُلَ إِذَا زَنَى نَزَعَ مِنْهُ نُورُ الْإِيمَانِ<sup>(٢)</sup>.

٢٥٢- حَدَّثَنَا أَبُو نَصْرِ مُحَمَّدُ بْنُ كُرْدَيْيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْمُرْوزِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُهَاجِرِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ قَالَ لِغِلْمَانِهِ: «مَنْ أَرَادَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ رَوَّجَهَا، لَا يَزْنِي مِنْكُمُ زَانٍ إِلَّا نَزَعَ اللَّهُ مِنْهُ نُورَ الْإِيمَانِ، فَإِنْ شَاءَ أَنْ يَرُدَّهُ عَلَيْهِ، رَدَّهُ، وَإِنْ شَاءَ أَنْ يَمْنَعَهُ مِنْهُ مَنَعَهُ»<sup>(٣)</sup>.

٢٥٣- وَحَدَّثَنَا أَبُو نَصْرِ أَيُّضًا قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْمُرْوزِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ يَعْنِي بَنَ هَارُونَ قَالَ: أَخْبَرَنَا الْعَوَّامُ قَالَ: حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ مُدْرِكٍ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «الْإِيمَانُ نَزْهٌ، فَمَنْ زَنَا فَارَقَهُ الْإِيمَانُ، فَإِنْ لَمْ نَفْسَهُ وَرَاجَعَ، رَاجَعَهُ الْإِيمَانُ»<sup>(٤)</sup>.

٢٥٤- وَحَدَّثَنِي أَبُو نَصْرِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ قَالَ: نَا أَحْمَدُ قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنِ

(١) أخرجه مختصر ابن بطة في الإبانة (ص ٦٠٥) ولكن قال علي بن المديني لا يثبت سماع الأعمش من مجاهد إلا ما قال سمعت كما في التهذيب (٢٢٥/٤) وهو هنا قد عنعن.

(٢) أخرجه بنحوه ابن أبي شيبة في الإيمان (ص ٢٢)، وعبد الله بن أحمد في السنة (٣٥٢/١) وهو كسابقه في عنعنة الأعمش عن مجاهد.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في الإيمان (ص ٣٢)، والخلال في الإيمان (ورقة ١٢٢)، والطبري في تهذيب الآثار (١٥٩/٢)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (ص ٦٠٦) وفيه إبراهيم بن مهاجر: صدوق لـين الحفظ، والأثر حسنة العلامة الألباني في الإيمان لابن أبي شيبة.

(٤) أثر صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة في الإيمان (ص ٧)، وأحمد في الإيمان (ص ١٢١)، وعبد الله بن أحمد في السنة (٣٥١/١)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (ص ٦٠٩).

الْفَضْلُ بْنُ دَلْهَمٍ، عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ، يَنْزِعُ اللَّهُ مِنْهُ نُورَ الْإِيمَانِ كَمَا يَخْلَعُ أَحَدُكُمْ قِمِيصَهُ فَإِنْ تَابَ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ»<sup>(١)</sup>.

٢٥٥- وَحَدَّثَنَا أَيُّضًا أَبُو نَضْرٍ قَالَ: ثَنَا أَبُو بَكْرِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ أَشْعَثَ، عَنِ الْحَسَنِ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يُنْزَعُ مِنْهُ نُورُ الْإِيمَانِ فَإِنْ تَابَ أُعِيدَ إِلَيْهِ الْإِيمَانُ»<sup>(٢)</sup>.

٢٥٦- قَالَ: وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عَوْفٍ قَالَ: قَالَ الْحَسَنُ: «يُجَانِبُهُ الْإِيمَانُ مَا كَانَ كَذَلِكَ، فَإِنْ رَجَعَ رَاجَعَهُ الْإِيمَانُ»<sup>(٣)</sup>.

٢٥٧- وَحَدَّثَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ رَهَوَائِهِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيْمَانًا: أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا»<sup>(٤)</sup>.

(١) أخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرى (ص ٧٤٢) وإسناده ضعيف على إرساله .

(٢) أخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرى (ص ٧٤٢) ومع كونه مرسلًا إسناده ضعيف أيضا .

(٣) إسناده صحيح : أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة (١/ ٣٥٢).

(٤) أخرجه أحمد (٢/ ٢٥٠، ٤٧٢)، وابن أبي شيبة ٥١٥/ ٨، والقضاعي في مسند الشهاب (١٢٩١)، وأبو داود (٤٦٨٢)، والترمذي (١١٦٢)، وابن حبان (٤١٧٦)، والحاكم ٣/ ١، والبيهقي في شعب الإيمان (٧٩٨١)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (ص ٧٤٢)، وأبو نعيم في الحلية (٢٤٨/ ٩)، والبيهقي (٢٣٤١) و (٣٤٩٥) والحديث قال عنه الذهلي كما في شعب الإيمان (٦/ ٢٧١٨) : أرجو أن يكون محفوظًا، وقال الترمذي : حسن صحيح ، وصححه الحاكم وأقره الذهبي ، وصححه العلامة الألباني في صحيح أبي داود ، وقال الشيخ أحمد شاکر في تحقيق المسند (١٣/ ١٣٣) : إسناده صحيح ، وقال الأرئوط ومن معه في تحقيق المسند (١٢/ ٣٦٤) : حديث صحيح بمجموع طرقه وشواهده ، وهذا إسناده حسن ، وحسنه الشيخ مقل في الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين (١٣٤٩)، ثم عاد وقال في أحاديث معلقة ظاهرها الصحة (رقم ٤٦٩) : الحديث ظاهره الحسن ، ولكن ابن أبي حاتم رحمه الله يقول في العلل (ج ٢ ص ٢٦٦) : وسألت أبي عن حديث رواه محمد بن إسحاق ، عن الحارث بن عبد الرحيم بن أبي ذباب ، عن أبي سلمة ، عن عائشة ، عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم (أكمل المؤمنين إيمانًا أحسنهم خلقًا). ورواه محمد بن عمرو ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم . قال أبي : حديث الحارث أشبه ، ومحمد بن عمرو لزم الطريق .

٢٥٨- وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي دَاوُدَ قَالَ: ثنا أَبُو طَاهِرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَجَلَانَ، عَنِ الْقَعْقَاعِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا».

٢٥٩- حَدَّثَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، وَهُوَ يَعْظُ أَخَاهُ فِي الْحَيَاءِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «دَعُهُ، فَإِنَّ الْحَيَاءَ مِنَ الْإِيمَانِ»<sup>(١)</sup>.

٢٦٠- وَحَدَّثَنَا أَبُو نَصْرِ مُحَمَّدُ بْنُ كُرْدَيْ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْمُرُوزِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ خَيْثَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: «يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَجْتَمِعُونَ فِي الْمَسَاجِدِ لَيْسَ فِيهِمْ مُؤْمِنٌ»<sup>(٢)</sup>.

٢٦١- وَحَدَّثَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ عِيَاضٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ خَيْثَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: «يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَجْتَمِعُونَ فِي مَسَاجِدِهِمْ، لَيْسَ فِيهِمْ مُؤْمِنٌ»<sup>(٣)</sup>.

٢٦٢- وَحَدَّثَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ خَيْثَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: «لَيَأْتِيَنَّ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَجْتَمِعُونَ فِي مَسَاجِدِهِمْ، مَا فِيهِمْ مُؤْمِنٌ»<sup>(٤)</sup>.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ: كُلُّ هَذِهِ الْأَثَارِ تَدُلُّ عَلَى زِيَادَةِ الْإِيمَانِ وَنُقْصَانِهِ، وَسَنَذَكُرُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا يَدُلُّ عَلَى مَا قُلْنَاهُ وَهَذَا طَرِيقٌ مَنِ ارْتَادَ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا مَا أَنْزَلْتُ سُورَةً فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا فَأَمَّا

(١) أخرجه البخاري برقم (٢٤)، ومسلم برقم (٣٦).

(٢) أخرجه الخلال عن الإمام أحمد في الإيمان (ق ١٤٢/أ)، ووكيع في الزهد (٢٧١)، وابن أبي شيبة في المصنف (٢٣/١١)، وفي الإيمان (ص ٣٣)، والحاكم (٤/٤٤٢)، والفريابي في صفة المنافق (ص ٨٠) والأثر صححه الحاكم وأقره الذهبي، وقال العلامة الألباني في تعليقه على الإيمان لابن أبي شيبة: إسناده موقوف صحيح على شرط الشيخين.

(٣) تقدم في التعليق السابق.

(٤) تقدم في التعليق قبل السابق.

الَّذِينَ آمَنُوا فَرَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿١٢٤﴾ [سورة التوبة: ١٢٤] ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ﴾ [سورة الفتح: ٤] ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ أَهْدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَءَانَّهُمْ يَقْبَلُهُمْ﴾ ﴿١٧﴾ [سورة محمد: ١٧] ، وَقَالَ تَعَالَى فِيمَا أَتَى بِهِ عَلَى أَصْحَابِ الْكَهْفِ: ﴿إِنَّهُمْ فِي سَبِيلِ مَا آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَزَادَهُمْ هُدًى﴾ ﴿٣٢﴾ وَرَبَطْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ ﴿[الكهف: ١٣، ١٤] . وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تَلَيَّتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ ﴿٢﴾ [سورة الأنفال: ٢] ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَيَسْتَفِيقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَزَادَ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا﴾ [سورة المدثر: ٣١] ، وَهَذَا فِي الْقُرْآنِ كَثِيرٌ . وَقَالَ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ ﴿١٧٣﴾ [سورة آل عمران: ١٧٣] .

٢٦٣- حَدَّثَنَا أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ بْنُ أَيُّوبَ السَّقَطِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ مُحَمَّدَ بْنَ سُلَيْمَانَ لُونِيًا يَقُولُ: سَمِعْتُ سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ، يَقُولُ غَيْرَ مَرَّةٍ: «الْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ قَالَ: ابْنُ عُيَيْنَةَ: فَأَخَذْنَاهُ مِمَّنْ قَبْلَنَا: قَوْلٌ وَعَمَلٌ، وَإِنَّهُ لَا يَكُونُ قَوْلٌ إِلَّا بِعَمَلٍ قِيلَ لِابْنِ عُيَيْنَةَ: يَزِيدُ وَيَنْقُصُ؟ قَالَ: فَأَيُّ شَيْءٍ إِذَا؟<sup>(١)</sup>

٢٦٤- وَحَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ أَيُّوبَ قَالَ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّوْرَقِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْفَتْحِ نَصْرُ بْنُ الْمُغِيرَةِ قَالَ: قِيلَ لِسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ الْإِيمَانُ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ؟ قَالَ: «الْيَسَ تَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ؟ ﴿فَزَادَهُمْ إِيمَانًا﴾ [آل عمران: ١٧٣] فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ، قِيلَ: يَنْقُصُ؟ قَالَ: لَيْسَ شَيْءٌ يَزِيدُ إِلَّا وَهُوَ يَنْقُصُ»<sup>(٢)</sup>.

٢٦٥- وَحَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ أَيُّوبَ قَالَ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ الدَّوْرَقِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ الْأَسَدِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ يَقُولُ: «إِنَّ الْإِيمَانَ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ قَالَ سُفْيَانُ: وَأَقُولُ: إِنَّ الْإِيمَانَ مَا وَفَّرَ فِي الصُّدُورِ، وَصَدَّقَهُ الْعَمَلُ»<sup>(٣)</sup>.

(١) إسناده صحيح : أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة (٣٤٦/١)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (ص ٧٤٢).

(٢) إسناده صحيح : أخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرى (ص ٧٣٧).

(٣) إسناده تالف فيه محمد بن القاسم الأسدي كذبوه كما في التقريب (٢/ ٢٠١) .



٢٦٦- وَحَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ مَخْلَدٍ الْعَطَّارُ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ زَنْجُوَيْهِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: سَمِعْتُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ، وَابْنَ جَرِيحٍ، وَمَعْمَرًا يَقُولُونَ: «الْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، يَزِيدُ وَيَنْقُصُ»<sup>(١)</sup>.

٢٦٧- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي دَاوُدَ قَالَ: حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: سَمِعْتُ مَعْمَرًا، وَسُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ، وَمَالِكَ بْنَ أَنَسٍ، وَابْنَ جَرِيحٍ، وَسُفْيَانَ ابْنَ عُيَيْنَةَ يَقُولُونَ: «الْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، يَزِيدُ وَيَنْقُصُ»<sup>(٢)</sup>.

٢٦٨- أَخْبَرَنَا خَلْفُ بْنُ عَمْرٍو الْعُكْبَرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَمِيدِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُيَيْنَةَ يَقُولُ: «الْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، يَزِيدُ وَيَنْقُصُ، فَقَالَ لَهُ أَخُوهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُيَيْنَةَ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، لَا تَقُولَنَّ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ، فَغَضِبَ وَقَالَ: اسْكُتْ يَا صَبِيٍّ، بَلَى حَتَّى لَا يَبْقَى مِنْهُ شَيْءٌ»<sup>(٣)</sup>.

٢٦٩- أَخْبَرَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ مُوسَى بْنِ زَنْجُوَيْهِ الْقَطَّانُ قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْوَلِيدِ الْقُرَشِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا فُذَيْكُ بْنُ يَغْنِيٍّ ابْنَ سُلَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ الْأَوْزَاعِيَّ يَقُولُ: «الْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، يَزِيدُ وَيَنْقُصُ فَمَنْ زَعَمَ أَنَّ الْإِيمَانَ يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ فَاحْذَرُوهُ، فَإِنَّهُ مُبْتَدِعٌ»<sup>(٤)</sup>.

٢٧٠- وَحَدَّثَنَا ابْنُ مَخْلَدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ قَالَ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يَقُولُ: «الْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، يَزِيدُ وَيَنْقُصُ»<sup>(٥)</sup>.

٢٧١- وَحَدَّثَنَا ابْنُ مَخْلَدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ قَالَ: حَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ النُّعْمَانِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ قَالَ: كَانَ مَالِكٌ يَقُولُ: «الْإِيمَانُ قَوْلٌ

(١) إسناده صحيح وانظر تخريجه في التعليق القادم .

(٢) إسناده صحيح : أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة (٣٤٢/١)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (ص ٧٠٠).

(٣) إسناده صحيح : أخرجه الحميدي في أصول السنة الملحق بمسنده (٥٤٧/٢)، وأبو عثمان الصابوني في عقيدة السلف أصحاب الحديث (ص ٦٩)، والعدني في الإيمان (ص ٩٤)، وابن بطة في الإبانة (ص ٧٤١).

(٤) إسناده ضعيف .

(٥) إسناده صحيح : أخرجه أبو داود في مسائل الإمام أحمد (ص ٢٧٢)، والخلال عن الإمام أحمد في الإيمان (ق ٩٧/أ) .

وَعَمَلٌ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ»<sup>(١)</sup>.

٢٧٢- حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّنْدَلِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ زِيَادٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ يَغْنِي أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «مَا نَقَصَتْ أَمَانَةُ عَبْدٍ إِلَّا نَقَصَ إِيْمَانُهُ»<sup>(٢)</sup>.  
قَالَ الْفَضْلُ: وَسَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ وَسُئِلَ عَنْ نَقْصَانِ الْإِيْمَانِ فَقَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «مَا انْتَقَصَتْ أَمَانَةُ عَبْدٍ إِلَّا انْتَقَصَ إِيْمَانُهُ»<sup>(٣)</sup>.

قَالَ: وَقَالَ أَحْمَدُ: قَالَ وَكِيعٌ: «الْإِيْمَانُ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ» وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ.  
٢٧٣- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْوَاسِطِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُوسَى الْقَطَّانُ قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي الْهَيْثَمِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ: ﴿وَلَكِنْ لِيُظْمِنَ قَلْبِي﴾ [سورة البقرة: ٢٦٠] قَالَ: لِيَزْدَادَ إِيْمَانًا<sup>(٤)</sup>.  
قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ: فِيمَا ذَكَرْتُ مِنْ هَذَا الْبَابِ مُقْنِعٌ لِمَنْ وَفَّقَهُ اللَّهُ تَعَالَى لِلرَّشَادِ، وَسَلِمَ مِنَ الْأَهْوَاءِ الضَّالَّةِ<sup>(٥)</sup>.

(١) إسناده صحيح: أخرجه الخلال عن الإمام أحمد في الإيمان (ق ٩٧/ب).  
(٢) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة في الإيمان (ص ٦)، وعبد الله بن أحمد في السنة (١/٣٦٨)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (ص ٧٣٩).  
(٣) إسناده صحيح: أخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرى (ص ٧٣٩).  
(٤) إسناده حسن: أخرجه ابن جرير في تفسيره (٥/٤٩٣)، وعبد الله بن أحمد في السنة (١/٣٦٩)، وابن بطة في الإبانة (ص ٧٢١).

(٥) الأدلة من الكتاب والسنة متضافرة على أن الإيمان قول واعتقاد وعمل، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، وأجمع عليه أهل العلم، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيْمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالْكَاسِرِينَ لَرُءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٤٣].

قال الحليمي في كتابه المنهاج [١/٣٧٩]: (أجمع المفسرون على أنه أراد صلاتكم إلى بيت المقدس فثبت أن الصلاة إيمان وإذا ثبت ذلك فكل طاعة إيمان إذ لم أعلم فارقا فرق في هذا التسمية بين الصلاة وسائر الطاعات).

وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [الأنفال: ٢].

## بَابُ الْقَوْلِ بِأَنَّ الْإِيمَانَ تَصْدِيقٌ بِالْقَلْبِ، وَإِقْرَارٌ بِاللِّسَانِ ، وَعَمَلٌ بِالْجَوَارِحِ لَا يَكُونُ مُؤْمِنًا، إِلَّا أَنْ تَجْتَمَعَ فِيهِ هَذِهِ الْخِصَالُ الثَّلَاثُ

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ: اَعْلَمُوا رَحِمَنَا اللَّهُ وَإِيَّاكُمْ أَنَّ الَّذِي عَلَيْهِ عُلَمَاءُ الْمُسْلِمِينَ أَنَّ الْإِيمَانَ وَاجِبٌ عَلَى جَمِيعِ الْخَلْقِ، وَهُوَ تَصْدِيقٌ بِالْقَلْبِ، وَإِقْرَارٌ بِاللِّسَانِ، وَعَمَلٌ

= وقول النبي ﷺ: «الإيمان بضع وستون شعبة، والحياء من الإيمان». أخرجه البخاري، زاد مسلم في رواية «فأفضلها لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق».

قال ابن منده: (فجعل الإيمان شعبا بعضها باللسان وبعضها بالقلب وبعضها بسائر الجوارح). [الإيمان، (١/ ٣٣٢)].

وعقد البخاري باب (زيادة الإيمان ونقصانه) وقول الله تعالى: ﴿وَزِدْنَاهُمْ هُدًى﴾ [الكهف: ١٣]، ﴿وَزِدَادَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّهُمْ﴾ [المصدر: ٣١]. وقال: ﴿أَلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾. [المائدة: ٣]. فإذا ترك شيئا من الكمال فهو ناقص، ثم ساق حديث أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه وزن شعيرة من خير، ويخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه وزن برة من خير، ويخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه وزن ذرة من خير». وحكى اتفاق السلف على أن الإيمان اعتقاد وقول وعمل يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية غير واحد من أهل العلم؛ كالشافعي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣ / ٨٨٦، ٨٨٧)، وأحمد كما في مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي ص (٢٢٨)، والبخاري كما في فتح الباري (١ / ٤٧)، وابن عبد البر في التمهيد (٩ / ٢٣٨)، والبيهقي في شرح السنة (١ / ٣٨، ٣٩)، وعبد الرزاق الصنعاني كما في شرح مسلم (١ / ١٤٦).

وقد خالف إجماع أهل السنة طوائف هم:

١ - قول المرجئة قاطبة: سواء منهم الجهمية والكرامية أو الأشاعرة أو مرجئة الفقهاء، فكلهم يقولون الإيمان لا يزيد ولا ينقص بل هو شيء واحد؛ لأن الإيمان عندهم التصديق وهو لا يزيد ولا ينقص، وكذا المعرفة والعلم.

٢ - مذهب الخوارج والمعتزلة: عندهم الإيمان لا يزيد ولا ينقص لأنه إن نقص فهو كفر، ولا يمكن أن تقع فيه الزيادة، إلا أن المعتزلة عندهم تفصيل في مسألة الزيادة، فهو باعتبار الإيمان لا يزيد ولا ينقص، أما باعتبار المكلف والتكليف يزيد، فالغني الذي عنده مال التكليف عليه أكثر فيجب عليه الزكاة، فهو أكثر إيمانا من الفقير الذي لا تجب عليه الزكاة، فمن هذه الحيثية إيمان هذا أزيد من إيمان ذاك، وعند هؤلاء الطوائف ما عدا أهل السنة أن الإيمان شيء واحد لا يزيد ولا ينقص، ولا يتفاضل الناس في الإيمان، فإيمان أبي بكر كإيمان أي شخص من المؤمنين، وإيمان الصحابة كإيمان التابعين.

بِالْجَوَارِحِ.

ثُمَّ اَعْلَمُوا: أَنَّهُ لَا تُجْزِي الْمَعْرِفَةُ بِالْقَلْبِ وَالتَّصَدِيقُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُ الْإِيمَانُ  
بِاللِّسَانِ نُطْقًا، وَلَا تُجْزِي مَعْرِفَةُ بِالْقَلْبِ، وَنُطْقُ بِاللِّسَانِ، حَتَّى يَكُونَ عَمَلٌ  
بِالْجَوَارِحِ، فَإِذَا كَمَلَتْ فِيهِ هَذِهِ الثَّلَاثُ الْخِصَالِ: كَانَ مُؤْمِنًا.

دَلَّ عَلَى ذَلِكَ الْقُرْآنُ، وَالسُّنَّةُ، وَقَوْلُ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ: فَأَمَّا مَا لَزِمَ الْقَلْبَ مِنْ فَرَضِ  
الْإِيمَانِ فَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْمَائِدَةِ: ﴿يَتَأَيُّهَا الرَّسُولُ لَا يَحْزَنْكَ الَّذِينَ  
يُكَفِّرُونَ فِي الْكُفْرِ﴾ [المائدة: ٤١]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إيمَانِهِ إِلَّا مَنْ  
أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ عَذَابٌ مِنَ اللَّهِ  
وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النحل: ١٠٦]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا  
وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤] الْآيَةُ فَهَذَا مِمَّا يَدُلُّكَ عَلَى  
أَنَّ عَلَى الْقَلْبِ الْإِيمَانُ، وَهُوَ التَّصَدِيقُ وَالْمَعْرِفَةُ، وَلَا يَنْفَعُ الْقَوْلُ إِذْ لَمْ يَكُنِ الْقَلْبُ  
مُصَدِّقًا بِمَا يُنْطَقُ بِهِ اللَّسَانُ مَعَ الْعَمَلِ، فَاعْلَمُوا ذَلِكَ وَأَمَّا فَرَضُ الْإِيمَانِ بِاللِّسَانِ: فَقَوْلُهُ  
تَعَالَى فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ ﴿قُولُوا ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ  
وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ  
وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [١٣٦] فَإِنْ ءَامَنُوا بِمِثْلِ مَا ءَامَنَ بِهِ فَقَدْ ءَامَدُوا<sup>(١)</sup> الْآيَةُ وَقَالَ تَعَالَى مِنْ سُورَةِ  
آلِ عِمْرَانَ: ﴿قُلْ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ﴾ [آل عمران: ٨٤] الْآيَةُ.

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ»<sup>(١)</sup>  
وَذَكَرَ الْحَدِيثَ فَهَذَا الْإِيمَانُ بِاللِّسَانِ نُطْقًا فَرَضًا وَاجِبًا وَأَمَّا الْإِيمَانُ بِمَا فُرِضَ عَلَى  
الْجَوَارِحِ تَصَدِيقًا بِمَا آمَنَ بِهِ الْقَلْبُ، وَنُطْقُ بِهِ اللَّسَانُ: فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ  
ءَامَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾، إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلْيَحْذَرُوا﴾ [الحج: ٧٧] وَقَالَ  
تَعَالَى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣] فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنَ الْقُرْآنِ، وَمِثْلُهُ فَرَضُ  
الصِّيَامِ عَلَى جَمِيعِ الْبَدَنِ، وَمِثْلُهُ فَرَضُ الْجِهَادِ بِالْبَدَنِ، وَبِجَمِيعِ الْجَوَارِحِ.

فَالْأَعْمَالُ رَحِمَكُمُ اللَّهُ بِالْجَوَارِحِ: تَصَدِيقٌ عَنِ الْإِيمَانِ بِالْقَلْبِ وَاللِّسَانِ، فَمَنْ لَمْ

(١) أخرجه البخاري برقم (٢٥)، ومسلم برقم (٢٢) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

يُصَدِّقُ الْإِيمَانَ بِعَمَلِهِ وَبِجَوَارِحِهِ: مِثْلُ الطَّهَارَةِ، وَالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ، وَالصَّيَامِ وَالْحَجِّ وَالْجِهَادِ، وَأَشْبَاهُ لِهَذِهِ وَرَضِيَ مِنْ نَفْسِهِ بِالْمَعْرِفَةِ وَالْقَوْلِ لَمْ يَكُنْ مُؤْمِنًا، وَلَمْ يَنْفَعَهُ الْمَعْرِفَةُ وَالْقَوْلُ، وَكَانَ تَرْكُهُ لِلْعَمَلِ تَكْذِيبًا مِنْهُ لِإِيمَانِهِ، وَكَانَ الْعَمَلُ بِمَا ذَكَرْنَاهُ تَصَدِيقًا مِنْهُ لِإِيمَانِهِ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِنَبِيِّهِ ﷺ: ﴿لَتُبَيِّنَنَّ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَنْفَكُرُونَ﴾ [النحل: ٤٤] فَقَدْ بَيَّنَّ النَّبِيُّ ﷺ لِأُمَّتِهِ شَرَائِعَ الْإِيمَانِ أَنَّهَا عَلَى هَذَا النَّعْتِ فِي أَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ، وَبَيَّنَّ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ أَنَّ الْإِيمَانَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِعَمَلٍ، وَبَيَّنَّهُ النَّبِيُّ ﷺ خِلَافَ مَا قَالَتِ الْمُرْجئةُ، الَّذِينَ لَعِبَ بِهِمُ الشَّيْطَانُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَءَاتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ وَالْمُؤْتُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ﴾ [البقرة: ١٧٧] إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الْمُتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٧].

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ: سَأَلَ أَبُو ذَرٍّ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْإِيمَانِ فَتَلَا عَلَيْهِ هَذِهِ الْآيَةَ.  
 ٢٧٤ - أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي دَاوُدَ قَالَ: حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْجَرَرِيِّ، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: إِنَّ أَبَا ذَرٍّ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْإِيمَانِ؟ فَقَرَأَ عَلَيْهِ: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٧] الْآيَةَ (١).  
 قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ: وَبِهَذَا الْحَدِيثِ وَغَيْرِهِ يَحْتَجُّ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ أَنَّهُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، وَجَاءَ بِهِ مِنْ طَرَفَيْنِ.

٢٧٥ - حَدَّثَنَا أَبُو نَضِيرٍ الْفَلَّاسُ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْمَرْوَزِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، وَذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي دَاوُدَ، مِنْ غَيْرِ طَرِيقٍ.

(١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (١١/١٣٨)، والخلال في الإيمان (ق/١١٥ ب)، والمروزي في الصلاة (١/٤١٧)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (ص ٦٦١) وهو منقطع لأن مجاهد لم يدرك أبا ذر رضي الله عنه، لذا قال ابن كثير في تفسيره (١/٢٩٦): منقطع، وقال الحافظ في المطالب العالية (٣/٣٠٧): مرسل صحيح الإسناد.

٢٧٦- وَأَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي دَاوُدَ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ قَالَ: أَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمَسْعُودِيُّ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ، فَسَأَلَهُ عَنِ الْإِيمَانِ؟ فَقَرَأَ عَلَيْهِ: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ [البقرة: ١٧٧]، قَالَ: يَعْنِي الرَّجُلُ: لَيْسَ عَنِ الْبِرِّ سَأَلْتُكَ، قَالَ لَهُ أَبُو ذَرٍّ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسَأَلَهُ كَمَا سَأَلْتَنِي؟ فَقَرَأَ عَلَيْهِ كَمَا قَرَأْتَ عَلَيْكَ فَأَبَى أَنْ يَرْضَى كَمَا أُبَيَّتْ أَنْ تَرْضَى، فَقَالَ: اذْنُ مِنِّي، فَدَنَا مِنْهُ، فَقَالَ: «الْمُؤْمِنُ الَّذِي يَعْمَلُ حَسَنَةً فَتَسْرُهُ وَيَرْجُو ثَوَابَهَا، وَإِنْ عَمِلَ سَيِّئَةً فَتَسُوءُهُ وَيَخَافُ عَاقِبَتَهَا»<sup>(١)</sup>.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ: اَعْلَمُوا رَحِمَنَا اللَّهُ وَإِيَّاكُمْ يَا أَهْلَ الْقُرْآنِ، وَيَا أَهْلَ الْعِلْمِ، وَيَا أَهْلَ السُّنَنِ وَالْأَثَارِ، وَيَا مَعْشَرَ مَنْ فَقَهُهُمْ اللَّهُ تَعَالَى فِي الدِّينِ، يَعْلَمُ الْحَلَالَ وَالْحَرَامَ أَنَّكُمْ إِنْ تَدَبَّرْتُمْ الْقُرْآنَ، كَمَا أَمَرَكُمُ اللَّهُ تَعَالَى عَلِمْتُمْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَوْجَبَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ بَعْدَ إِيْمَانِهِمْ بِهِ وَبِرَسُولِهِ: الْعَمَلَ، وَأَنَّهُ تَعَالَى لَمْ يُشْنِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ بِأَنَّهُ قَدْ رَضِيَ عَنْهُمْ وَأَنَّهُمْ قَدْ رَضُوا عَنْهُ وَأَنَابَهُمْ عَلَى ذَلِكَ الدُّخُولِ إِلَى الْجَنَّةِ، وَالنَّجَاةِ مِنَ النَّارِ، إِلَّا الْإِيمَانَ وَالْعَمَلَ الصَّالِحَ وَقَرَنَ مَعَ الْإِيمَانِ الْعَمَلَ الصَّالِحَ، لَمْ يُدْخِلْهُمُ الْجَنَّةَ بِالْإِيمَانِ وَحْدَهُ، حَتَّى ضَمَّ إِلَيْهِ الْعَمَلَ الصَّالِحَ، الَّذِي قَدْ وَفَّقَهُمْ لَهُ، فَصَارَ الْإِيمَانُ لَا يَتِمُّ لِأَحَدٍ حَتَّى يَكُونَ مُصَدَّقًا بِقَلْبِهِ، وَنَاطِقًا بِلِسَانِهِ، وَعَامِلًا بِجَوَارِحِهِ لَا يَخْفَى عَلَى مَنْ تَدَبَّرَ الْقُرْآنَ وَتَصَفَّحَهُ، وَجَدَهُ كَمَا ذَكَرْتُ وَاعْلَمُوا رَحِمَنَا اللَّهُ تَعَالَى وَإِيَّاكُمْ أَنِّي قَدْ تَصَفَّحْتُ الْقُرْآنَ فَوَجَدْتُ فِيهِ مَا ذَكَرْتُهُ فِي سِتَّةٍ وَخَمْسِينَ مَوْضِعًا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ ﷻ أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَمْ يُدْخِلِ الْمُؤْمِنِينَ الْجَنَّةَ بِالْإِيمَانِ وَحْدَهُ، بَلْ أَدْخَلَهُمُ الْجَنَّةَ بِرَحْمَتِهِ إِيَّاهُمْ، وَبِمَا وَفَّقَهُمْ لَهُ مِنَ الْإِيمَانِ بِهِ، وَالْعَمَلَ الصَّالِحَ، وَهَذَا رَدُّ عَلَى مَنْ قَالَ: الْإِيمَانُ: الْمَعْرِفَةُ، وَرَدُّ عَلَى مَنْ قَالَ: الْمَعْرِفَةُ وَالْقَوْلُ، وَإِنْ لَمْ يَعْمَلْ نَعُودُ بِاللَّهِ مِنْ قَائِلِ هَذَا فَإِنَّ قَالَ: فَاذْكُرْ هَذَا الَّذِي بَيَّنَّتهُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ ﷻ، لَيْسَتْغْنَى غَيْرُكَ عَنِ التَّصَفُّحِ لِلْقُرْآنِ، قِيلَ لَهُ: نَعَمْ، وَاللَّهُ تَعَالَى الْمُؤَقِّقُ لِدَلِيلِكَ، وَالْمُعِينُ عَلَيْهِ.

(١) أخرجه محمد بن نصر في تعظيم قدر الصلاة (١/٤١٦) وهو منقطع لأن القاسم بن عبد الرحمن لم يدرك أبا ذرٍّ رضي الله عنه، لذا قال ابن كثير في تفسيره (١/٢٩٦): منقطع، وكذا قال الحافظ في المطالب العالية (٣/٧٤).

قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا قَالُوا هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ وَأَتُوا بِهِ مُتَشَبِهًا وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٢٥] وَقَالَ ﷺ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٧].

وَقَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ: ﴿فَالَّذِينَ كَفَرُوا فَاعَذِّبْهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ﴾ (٥٦) وَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾ [آل عمران: ٥٦، ٥٧].

وَقَالَ ﷺ فِي سُورَةِ النَّسَاءِ: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا لَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَنُدْخِلُهُمْ ظِلًّا ظَلِيلًا﴾ [النساء: ٥٧] ، وَقَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾ [النساء: ١٢٢] ، وَقَالَ جَلَّ وَعَلَا: ﴿لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ وَمَنْ يَسْتَنْكِفَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمُ إِلَهِهُ جَمِيعًا﴾ (٧٧) فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ وَيَزِيدُهُمْ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النساء: ١٧٢، ١٧٣] الْآيَةَ.

وَقَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي سُورَةِ الْمَائِدَةِ: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ (١) وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾ [المائدة: ٩] وَقَالَ ﷺ فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ: ﴿وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ فَمَنْ ءَامَنَ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (٥٨) [سورة الأنعام: ٤٨].

وَقَالَ ﷺ فِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ (٤٦) وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ لَقَدْ جَاءَتْ رَسُولُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ وَنُودُوا أَنْ تِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ٤٢، ٤٣].

وَقَالَ ﷺ فِي سُورَةِ بَرَاءَةِ: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ

أَعْظَمُ دَرَجَةً عِنْدَ اللَّهِ وَأَوْلَيْكَ هُمُ الْفَآرُضُونَ ﴿٢٠﴾ يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُمْ بِرَحْمَةٍ مِّنْهُ وَرِضْوَانٍ وَجَنَّتْ لَهُمْ فِيهَا نَعِيمٌ مُّقِيمٌ ﴿٢١﴾ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ ﴿٢٢﴾ [النوبة: ٢٠ - ٢٢].

وَقَالَ ﷺ فِي سُورَةِ بَرَاءَةِ أَيْضًا: ﴿لَكِنَّ الرُّسُولَ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ جَهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ وَأَوْلِيَّكَ لَهُمُ الْخَيْرَاتُ وَأَوْلَيْكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [النوبة: ٨٨].

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: اعْتَبِرُوا رَحِمَكُمُ اللَّهُ بِمَا تَسْمَعُونَ، لَمْ يُعْطِهِمْ مَوْلَاهُمْ الْكَرِيمُ هَذَا الْخَيْرَ كُلَّهُ بِالْإِيمَانِ وَحْدَهُ، حَتَّى ذَكَرَ ﷺ هِجْرَتَهُمْ وَجَهَادَهُمْ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ وَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّ اللَّهَ ﷻ ذَكَرَ قَوْمًا ءَامَنُوا بِمَكَّةَ، وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مَاذَا قَالَ فِيهِمْ؟ وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِّنْ وَلِيَّتِهِمْ مِّنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا﴾ [سورة الأنفال: ٧٢].

ثُمَّ ذَكَرَ قَوْمًا ءَامَنُوا بِمَكَّةَ، وَأَمَكَّتَهُمُ الْهَجْرَةُ إِلَيْهَا، فَلَمْ يُهَاجِرُوا، فَقَالَ فِيهِمْ قَوْلًا، هُوَ أَعْظَمُ مِنْ هَذَا، وَهُوَ قَوْلُهُ ﷺ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَسِعَةً فَهَاجِرُوا فِيهَا فَأَوْلَيْكَ مَا وَدَّعْتُمْ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾

[النساء: ٩٧]

ثُمَّ عَذَرَ جَلَّ ذِكْرُهُ مَنْ لَمْ يَسْتَطِعِ الْهَجْرَةَ وَلَا النُّهُوضَ بَعْدَ إِيْمَانِهِ، فَقَالَ ﷺ: ﴿إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا﴾ ﴿٩٨﴾ إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ٩٨] الْآيَةَ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: كُلُّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِيمَانَ تَصْدِيقٌ بِالْقَلْبِ، وَقَوْلٌ بِاللِّسَانِ وَعَمَلٌ بِالْجَوَارِحِ، وَلَا يَجُوزُ عَلَى هَذَا رَدًّا عَلَى الْمُرْجِئَةِ، الَّذِينَ لَعِبَ بِهِمُ الشَّيْطَانُ، مَيَّزُوا هَذَا تَفَقُّهُوا إِنَّ شَاءَ اللَّهُ، وَقَالَ ﷺ فِي سُورَةِ يُوسُفَ: ﴿إِلَىٰ مَرْجِعِكُمْ جَمِيعًا وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا إِنَّهُ يَبْدُوهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ، لِيَجْزِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ بِالْقِسْطِ﴾ [يونس: ٤].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ يَهْدِيهِمْ رَبُّهُمْ بِإِيمَانِهِمْ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ﴾ [يونس: ٩].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾ ﴿١٢٦﴾ لَهُمُ الْبُشْرَىٰ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا



وَفِي الْآخِرَةِ لَا يَبْدِيلُ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ ذَٰلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿٦٤﴾ [يونس: ٦٣، ٦٤].

وَقَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ الرَّعْدِ: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ﴾ (٦٨) الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ طُوبَى لَهُمْ وَحُسْنُ مَآبٍ ﴿[الرعد: ٢٨، ٢٩]﴾  
وَقَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ إِبْرَاهِيمَ: ﴿وَأَدْخِلْ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ تَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ﴾ [إبراهيم: ٢٣].

وَقَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ سُبْحَانَ: ﴿إِنَّ هَٰذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّذِي هُوَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا﴾ [الإسراء: ٩].

وَقَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْكَهْفِ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا ﴿١﴾ فِيمَا يَسْتَدِيرُ بِأَسَاسٍ شَدِيدًا مِنْ لَدُنْهُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا ﴿٢﴾ مَتَكِينٍ فِيهِ أَبَدًا﴾ [الكهف: ١-٣].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴿٢٠﴾ أُولَٰئِكَ لَهُمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِنْ سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ مُتَّكِئِينَ فِيهَا عَلَى الْأَرَائِكِ نِعَمَ الثَّوَابِ وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا ﴿٣١﴾﴾ [الكهف: ٣٠، ٣١].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفُورِ دُونَ نُزُلًا ﴿١٧﴾ خَالِدِينَ فِيهَا لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا﴾ [الكهف: ١٠٧، ١٠٨].

وَقَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ مَرْيَمَ: ﴿خَلَفَ مِنْ بَعدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهْوَةَ فَسُوفَ يَلْقَوْنَ غِيًّا ﴿٥٩﴾ إِلَّا مَنْ تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا﴾ [مريم: ٥٩، ٦٠].

وَقَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ مَرْيَمَ أَيْضًا: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا﴾ [مريم: ٩٦].

وَقَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ طه: ﴿وَمَنْ يَأْتِهِ مُؤْمِنًا قَدْ عَمِلَ الصَّالِحَاتِ فَأُولَٰئِكَ لَهُمُ الدَّرَجَاتُ الْعُلَى ﴿٧٥﴾ جَنَّاتُ عَدْنٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَٰلِكَ جَزَاءُ مَنْ تَزَكَّى ﴿٧٦﴾﴾ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلِإِنِّي لَفَقَّارٌ لِمَنْ تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى ﴿٨٢﴾﴾ [طه: ٧٥ - ٨٢].

وَقَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْحَجِّ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَدْخُلُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [الحج: ١٤] قَالَ ﷺ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَدْخُلُ الَّذِينَ

ءَامِنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ يُكَلِّفُ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ ﴿٢٣﴾ [الحج: ٢٣] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ يَتَىٰهَا النَّاسُ إِنَّمَا أَنَا لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾ ﴿٥٩﴾ فَالَّذِينَ ءَامِنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴿٥٩﴾ [الحج: ٥٩، ٥٠] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿الْمَلَأْتُ يَوْمَئِذٍ لَهَّ بِحُكْمٍ بَيْنَهُمْ فَالَّذِينَ ءَامِنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ﴾ [الحج: ٥٦].

وَقَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْعَنْكَبُوتِ: ﴿وَالَّذِينَ ءَامِنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَحْسَنَ الَّذِي كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [العنكبوت: ٧] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ ءَامِنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ غُرًّا فَتَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا نِعَمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ﴾ ﴿٥٨﴾ الَّذِينَ صَبَرُوا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٥٨﴾ [العنكبوت: ٥٨، ٥٩].

وَقَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ الرُّومِ: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يَوْمَئِذٍ يَتَفَرَّقُونَ﴾ ﴿١٤﴾ فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامِنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَهُمْ فِي رَوْحَةٍ يُحْبَرُونَ ﴿١٤﴾ [الرُّوم: ١٤، ١٥].

وَقَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْقَمَانَ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامِنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ جَنَّاتُ النَّعِيمِ﴾ ﴿٨﴾ خَالِدِينَ فِيهَا وَعْدَ اللَّهِ حَقًّا وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿٨﴾ [القمان: ٨، ٩].

وَقَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ السَّجْدَةِ: ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ﴾ ﴿١٨﴾ أَمَّا الَّذِينَ ءَامِنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ جَنَّاتُ الْمَأْوَىٰ نُزُلًا يَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٨﴾ [السجدة: ١٨، ١٩].

وَقَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ سَبَأٍ: ﴿لَنَجْزِيَنَّ الَّذِينَ ءَامِنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَجْرَهُمْ أَكْمَلًا مِّنْ أَمْنٍ وَعَمِلَ صَالِحًا فَأُولَٰئِكَ لَهُمْ جَزَاءُ الضَّعِيفِ بِمَا عَمِلُوا وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ ءَامِنُونَ﴾ ﴿٣٧﴾ [سبأ: ٣٧]. وَقَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ فَاطِرٍ: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَالَّذِينَ ءَامِنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَرِيمٌ﴾ [فاطر: ٧].

وَقَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ الزُّمَرِ: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُمَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿أَجْرُ الْعَامِلِينَ﴾ [الزمر: ٧٣، ٧٤].

وَقَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ حَمَّ عَسَقٍ: ﴿تَرَى الظَّالِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا كَسَبُوا وَهُمْ وَاقِعٌ بِهِمْ﴾ وَالَّذِينَ ءَامِنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فِي رَوْضَاتِ الْجَنَّاتِ لَهُمْ مَا يَشَاءُونَ عِندَ

رَبِّهِمْ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ ﴿٢٤﴾. وقال تعالى: ﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [الشورى: ٢٣، ٢٤].

وَقَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ الزُّحُرِفِ: ﴿الْأَخِلَاءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا الْمُتَّقِينَ﴾ [٢٦] ﴿بِعِبَادٍ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ أَیُّوْمَ وَلَا أَنتُمْ تَحْزَنُونَ﴾ [٢٧] ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا بِتَايَاتِنَا وَكَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [٢٨] ﴿أَدْخِلُوا الْجَنَّةَ أَنْتُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ تُحْبَرُونَ﴾ [الزخرف: ٦٧-٧٠]، إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الزخرف: ٧٢].

وَقَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْجَاثِيَةِ: ﴿وَرَرَى كُلُّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً﴾ [الجاثية: ٢٨] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَيُدْخِلُهُمْ رَبُّهُمْ فِي رَحْمَتِهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْمُبِينُ﴾ [الجاثية: ٣٠].

وَقَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْأَحْقَافِ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَمُوا فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [١٣] ﴿أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأحقاف: ١٣، ١٤].

وَقَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ أَضَلَّ أَعْمَالُهُمْ﴾ [١] ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَءَامَنُوا بِمَا نُزِّلَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَهُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ كَفَّرَ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَأَصْلَحَ بَالَهُمْ﴾ [محمد: ١، ٢]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَدْخِلُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿وَالنَّارُ مَنُورٌ لَّهُمْ﴾ [محمد: ١٢].

وَقَالَ فِي سُورَةِ النَّعَّافِ: ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُكَفِّرْ عَنْهُ سَيِّئَاتِهِ وَيُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [النعاين: ٩].

وَقَالَ فِي سُورَةِ الطَّلَاقِ: ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [الطلاق: ١١].

وَقَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَوْفَى كَيْلِبَهُ، بِسَمِينِهِ﴾ [الانشقاق: ٧] إِلَى قَوْلِهِ ﴿إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾ [الانشقاق: ٢٥].

وَقَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْبُرُوجِ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْكَبِيرُ﴾ [البروج: ١١].

وَقَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ التَّيْنِ وَالزُّيْتُونِ: ﴿إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾ [التين: ٦].

وَقَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْبَيِّنَةِ: ﴿لَا يَكْفُرُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ [البينة: ١] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَٰئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ﴾ [البينة: ٧].

وَقَالَ ﷺ فِي سُورَةِ الْعَصْرِ: ﴿وَالْعَصْرِ ۝١ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خَسِيرٌ ۝٢ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ [سورة العصر: ١-٢].

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ: مَيَّزُوا رَحِمَكُمُ اللَّهُ قَوْلَ مَوْلَاكُمُ الْكَرِيمِ: هَلْ ذَكَرَ الْإِيمَانَ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ مِنَ الْقُرْآنِ إِلَّا وَقَدْ قَرَنَ إِلَيْهِ الْعَمَلُ الصَّالِحُ؟ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠] فَأَخْبَرَ تَعَالَى بِأَنَّ الْكَلِمَ الطَّيِّبَ حَقِيقَةٌ أَنْ يُرْفَعَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِالْعَمَلِ، إِنْ لَمْ يَكُنْ عَمَلٌ بَطَلَ الْكَلَامُ مِنْ قَائِلِهِ، وَرُدَّ عَلَيْهِ، وَلَا كَلَامٌ طَيِّبٌ أَجَلَ مِنَ التَّوْحِيدِ وَلَا عَمَلٌ مِنْ أَعْمَالِ الصَّالِحَاتِ أَجَلَ مِنْ أَدَاءِ الْفَرَائِضِ.

٢٧٧- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْوَاسِطِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الرَّعْفَرَانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَطَاءٍ قَالَ: نَا أَبُو عُبَيْدَةَ النَّاجِيَّ أَنَّهُ سَمِعَ الْحَسَنَ يَقُولُ: قَالَ قَوْمٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّا لَنُحِبُّ رَبَّنَا فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى بِذَلِكَ قُرْآنًا: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [آل عمران: ٣١]»<sup>(١)</sup>.

فَجَعَلَ اتِّبَاعَ نَبِيِّهِ ﷺ عَلَمًا لِحُبِّهِ، وَكَذَّبَ مَنْ خَالَفَهُ، ثُمَّ جَعَلَ عَلَى كُلِّ قَوْلٍ دَلِيلًا مِنْ عَمَلٍ يُصَدِّقُهُ، وَمِنْ عَمَلٍ يُكَذِّبُهُ، وَإِذَا قَالَ قَوْلًا حَسَنًا، وَعَمِلَ عَمَلًا حَسَنًا، رَفَعَ اللَّهُ قَوْلَهُ بِعَمَلِهِ، وَإِذَا قَالَ قَوْلًا حَسَنًا، وَعَمِلَ عَمَلًا سَيِّئًا، رَدَّ اللَّهُ الْقَوْلَ عَلَى الْعَمَلِ، وَذَلِكَ فِي كِتَابِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠].

٢٧٨- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي دَاوُدَ قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ قَالَ: حَدَّثَنَا آدَمُ، يَغْنِي ابْنَ أَبِي إِيَّاسٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ الرَّازِيُّ، عَنْ الرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ: فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا﴾ [البقرة: ١٧٧] يَقُولُ: تَكَلَّمُوا بِكَلَامِ الْإِيمَانِ، وَحَقَّقُوهُ بِالْعَمَلِ.

(١) أخرجه الطبري في تفسيره (٣/ ٢٣٢)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (ص ٦٧٧) وإسناده ضعيف جدا فيه أبو عبيدة الناجي وهو ضعيف وهو أيضا من مراسيل الحسن وهي عند أهل الصنعة شبه الريح.

قَالَ الرَّبِيعُ بْنُ أَنَسٍ: وَكَانَ الْحَسَنُ يَقُولُ: «الْإِيمَانُ كَلَامٌ، وَحَقِيقَتُهُ الْعَمَلُ، فَإِنْ لَمْ يُحَقِّقِ الْقَوْلُ بِالْعَمَلِ، لَمْ يَنْفَعَهُ الْقَوْلُ»<sup>(١)</sup>.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ: وَكَذَلِكَ ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى الْمُتَّقِينَ فِي كِتَابِهِ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنْهُ، وَدُخُولَهُمُ الْجَنَّةَ، فَقَالَ: ﴿ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٣٢] وَهَذَا فِي الْقُرْآنِ كَثِيرٌ يَطُولُ بِهِ الْكِتَابُ لَوْ جَمَعْتُهُ، مِثْلُ قَوْلِهِ فِي الزُّخْرَفِ: ﴿الْأَخِلَاءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا الْمُتَّقِينَ﴾ [الزخرف: ٦٧] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الزخرف: ٧٢] وَمِثْلُ قَوْلِهِ فِي سُورَةِ ق، وَالذَّارِيَاتِ، وَالطُّورِ، مِثْلُ قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَعِيمٍ ﴿٧﴾ فَكِهِينَ يَمَآءَ النَّهْمِ رَبُّهُمْ وَوَقَدْهُمْ رَبُّهُمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ ﴿٨﴾ كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الطور: ١٧-١٩] وَقَالَ فِي سُورَةِ الْمُرْسَلَاتِ: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي ظِلَالٍ وَعُيُونٍ ﴿١١﴾ وَفُورَةٍ مِمَّا يَبْشَهُونَ ﴿١٢﴾ كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [المرسلات: ٤١-٤٣].

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ: كُلُّ هَذَا يَدُلُّ الْعَاقِلَ عَلَى أَنَّ الْإِيمَانَ لَيْسَ بِالتَّحَلِّيِّ وَلَا بِالتَّمَنِّيِّ وَلَكِنْ مَا وَقَرَ فِي الْقُلُوبِ، وَصَدَّقَتْهُ الْأَعْمَالُ، كَذَا قَالَ الْحَسَنُ<sup>(٢)</sup> وَغَيْرُهُ.

(١) أخرجه الطبري في تفسيره بنحوه (١٠٢/٢)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (ص ٦٧٩) وإسناده ضعيف.  
(٢) أثر الحسن ورد في حديث مرفوع، قال عنه العلامة الألباني في الضعيفة (١٠٩٨): موضوع. رواه ابن النجار في «الذيل» (٢/٨٨/١٠) عن عبد السلام بن صالح: حدثنا يوسف بن عطية: حدثنا قتادة عن الحسن عن أنس مرفوعا. قلت: وهذا إسناد هالك، يوسف بن عطية وهو الصفار الأنصاري قال البخاري: «منكر الحديث». وقال النسائي والدولابي: «متروك الحديث». زاد النسائي: «وليس بثقة». وعبد السلام بن صالح، وهو أبو الصلت الهروي أورده الذهبي في «الضعفاء» وقال: «اتهمه بالكذب غير واحد، قال أبو زرعة: لم يكن بثقة، وقال ابن عدي: متهم. وقال غيره: رافضي». قلت: وقد رواه بعض الضعفاء عن الحسن موقوفا عليه. أخرجه ابن أبي شيبه في «كتاب الإيمان» (رقم ٩٣ بتحقيقي) من طريق جعفر بن سليمان: نا زكريا قال: سمعت الحسن يقول: «إن الإيمان ليس بالتحلي ولا بالتلمي، إنما الإيمان ما قر في القلب وصدق العمل». وهذا سند ضعيف من أجل زكريا هذا وهو ابن حكيم الحبطي، قال الذهبي في «الميزان»: «هالك». وأقره الحافظ في «اللسان». لكن قال المناوي في «الفيض» تحت قول السيوطي: «رواه ابن النجار والديلمي في «مسند الفردوس» عن أنس: «قال العلائي: حديث منكر، تفرد به عبد السلام بن صالح العابد، قال النسائي متروك. وقال ابن عدي: مجمع على ضعفه، وقد روي معناه بسند جيد عن الحسن من قوله. وهو الصحيح.

وَأَنَا بَعْدَ هَذَا أَذْكُرُ مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَعَنْ جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَعَنْ كَثِيرٍ مِنَ التَّابِعِينَ أَنَّ الْإِيمَانَ تَصْدِيقُ بِالْقَلْبِ، وَقَوْلُ بِاللِّسَانِ، وَعَمَلٌ بِالْجَوَارِحِ، وَمَنْ لَمْ يَقُلْ عِنْدَهُمْ بِهَذَا فَقَدْ كَفَرَ.

٢٧٩ - حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ عِيسَى بْنُ الشُّكَيْنِ الْبَلَدِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَرْبٍ الْمُوصِلِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ صَالِحٍ الْخُرْسَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ مُوسَى الرِّضَا، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ (ع) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «الْإِيمَانُ قَوْلٌ بِاللِّسَانِ، وَعَمَلٌ بِالْأَرْكَانِ، وَيَقِينٌ بِالْقَلْبِ»<sup>(١)</sup>.

= إلى هنا كلامه، وبه يعرف أن سكوت المصنف عليه لا يرضى «قلت: فلعل العلاتي وقف على سند آخر لهذا الأثر عن الحسن؛ ولذلك جوده. والله أعلم.

(١) أخرجه ابن ماجه (١/٢٥-٢٦، رقم ٦٥)، والعقيلي في الضعفاء (٤/١٥٦)، والطبراني في الأوسط (٧/١٤١، رقم ٦٢٥٠) و(٩/٢٦٣-٢٦٤، رقم ٨٥٧٥)، والبيهقي في الشعب (١/٤٧-٤٨، رقم ١٧، ١٦)، والخطيب البغدادي في تاريخه (١٠/٣٤٣، ١١/٤٧) ومن طريقه ابن الجوزي في: الموضوعات (١/١٢٨)، والدولابي في الكنى والأسماء (ص ١١٢)، والشجري في الأمالي الخميسية (١/١٠)، وتمام في الفوائد (١/٢٩٤ رقم ٧٣٧)، وابن ثرثال في: (جزئه ٨/ب)، وعبد الرحمن بن عثمان بن أبي نصر في: (مسند علي [٢/ب])، والحديث قال عنه العقيلي: «... والحمل فيه على أبي الصلت» اهـ. وأبو الصلت متهم (كما تقدم ص/٥٤٨)، والحديث سرقه جماعة منه، فرووه عن علي ابن موسى... ومنهم:

١- أحمد بن سلمة، أبو عمرو الكوفي... أخرج روايته: ابن عدي في: (الكامل ١/١٩٠)، وقال: «هذا الحديث يعرف بأبي الصلت الهروي عن أبي معاوية [هكذا] سرقه منه أحمد بن سلمة هذا، ومعه جماعة ضعفاء».

٢- أحمد بن عامر بن سليمان الطائي... أخرج روايته: الطبراني (كما في: اللآلئ المصنوعة ١/٣٣)، والخطيب في: (تأريخه ٩/٣٨٦) ومن طريقه: ابن الجوزي في: الموضوعات (١/١٢٨)... وروايته هنا من طريق ولده عبد الله عنه، قال ابن الجوزي في: (الموضوعات ٢/١٠٧): (يرويان عن أهل البيت نسخة كلها موضوعة)، وقال (١/١٢٨) عن عبد الله بن عامر: «روى عن أهل البيت نسخة باطلة».

٣- أحمد بن عيسى العلوي... أخرج روايته: تمام في: (الفوائد ١/٢٩٤ رقم الحديث/٧٣٦). وأحمد لم أقف على ترجمة له، وشيخه فيه: عباد بن صهيب، متروك (انظر: الميزان ٣/٨١ ت/١٤٢٢).

٤- الحسن بن علي التميمي، أبو سعيد العدوي... أخرج روايته: ابن عدى في: (الكامل ٢/ ٣٤٢)،  
وتمام في: (الفوائد ١/ ٢٩٥ ورقمه/ ٧٣٩).

والحسن كذاب، يسرق (انظر: الكامل ٢/ ٣٣٨، والميزان ٢/ ٢٩ ت/ ١٩٠٤).

٥- الحسن بن علي السيد المحجوب... أخرج روايته: الشيرازي في الألقاب (كما في: تنزيه الشريعة لابن عراق ١/ ١٥١)، والحسن هذا لم أقف على ترجمة له.

٦- داود بن سليمان الغازي... أخرج روايته: ابن الجوزي في: (الموضوعات ١/ ١٢٨)، وأبو زكريا البخاري في فوائده (كما في الآلي المصنوعة للسيوطي ١/ ٣٤)...

وداود قال عنه أبو حاتم (كما في الجرح والتعديل ٣/ ٤١٣ ت/ ١٨٩١): «لا أعرفه».

وقال الذهبي في: (الميزان ٢/ ١٩٨ ت/ ٢٦٠٨): «شيخ كذاب، له نسخة موضوعة على الرضى..».

٧- عبد الله بن يحيى بن موسى بن جعفر... أخرج روايته: ابن السني في: الأخوة والأخوات (كما في: تنزيه الشريعة لابن عراق ١/ ١٥٢)، وابن الأعرابي في: معجمه (كما في: النكت الظراف لابن حجر ٧/ ٣٦٦)، وتنزيه الشريعة لابن عراق ١/ ١٥٢). وعبد الله لم أقف على ترجمة له.

٨- علي بن غراب... أخرج روايته: الخطيب في: (تأريخه ١/ ٢٥٥)، والطبراني (كما في: اللآلئ ١/ ٣٤)، وابن الجوزي في: (الموضوعات ١/ ١٢٨)...

وعلي هذا هو: أبو يحيى الفزاري، الكوفي، قال ابن حبان في: (المجروحين ٢/ ١٠٥): «كان غالباً في التشيع، كثير الخطأ فيما يروي حتى وجد الأسانيد المقلوبة في روايته كثيراً، والأشياء الموضوعة التي يرويها عن الثقات، فبطل الاحتجاج به، وإن وافق الثقات».

٩- محمد بن أسلم... أخرج روايته: البيهقي في: (الشعب ١/ ٤٨ ورقمها/ ١٧) وفي السند إليه: محمد بن الفضل، غال في التشيع (انظر: لسان الميزان ٤/ ٤٤٨ ت/ ١٣٦٨)، وشيخ البيهقي فيه هو: عبيد بن محمد بن مهدي القشيري لم أقف على ترجمة له.

١٠- محمد بن سهل البجلي... أخرج روايته: الخطيب في: (تأريخه ١/ ٢٥٥)، وابن الجوزي في: (الموضوعات ١/ ١٢٨)...

ومحمد قال عنه السيوطي في: (اللآلئ ١/ ٣٥): (شيخ كذاب له نسخة موضوعة عن الرضى..).

١١- محمد بن زياد السهمي... أخرج روايته: الصابوني في: المتيين (كما في اللآلئ المصنوعة ١/ ٣٥، وتنزيه الشريعة ١/ ١٥١)، وقال: «هذا حديث غريب لم أكتبه إلا من حديث أهل البيت» اهـ. والسهمي لم أقف على ترجمة له.

ورواه: أبو بكر الشافعي في: (مسند موسى بن جعفر [٥/ أ]) عن محمد ابن خلف عن موسى بن إبراهيم عن موسى بن جعفر به.. وفيه: محمد بن خلف، كذاب (انظر الميزان ٤/ ٤٥٨ ت/ ٧٤٩٠). هذا، والحديث إنما هو حديث أبي الصلت عن الرضى، وهو المتهم بوضعه، ولم يحدث به إلا من

٢٨٠ - حَدَّثَنَا أَبُو يَعْقُوبَ إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي حَسَّانَ الْأَنْطَاطِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ الدَّمَشَقِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا شَهَابُ بْنُ خِرَاشٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الْكَرِيمِ الْجَزَرِيُّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنهما قَالَا: «لَا يَنْفَعُ قَوْلٌ إِلَّا بِعَمَلٍ، وَلَا عَمَلٌ

= سرقه منه من المتهمين، والمجهولين، فهو الإبتداء في هذا الحديث. انظر: الكامل (٣٣٢/٥)، وتاريخ بغداد (٣٤٣/١٠، ٥١/١١)، والموضوعات لابن الجوزي (١٢٩/١)، والأحاديث الموضوعة للموصللي (ص/٢٤)، وتهذيب الكمال (٨٢/١٨).

كما جاء الحديث من أوجه أخرى عن النبي ﷺ ومنها:

١- حديث أبي قتادة الأنصاري... رواه البيهقي في: (الشعب ١/٤١ ورقمه ٩) وشيخ البيهقي: أبو نصر بن قتادة، هو: عمر بن عبد العزيز بن عمر ابن قتادة، لم أقف على ترجمة له، إلا أن البيهقي أكثر عنه في كتبه. وفي الإسناد: عبد الله بن يرفأ، له ترجمة في: (التأريخ الكبير ٥/٢٣٥ ت/٧٧٥، والجرح والتعديل ٥/٢٠٦ ت/٩٦٢) و: عبد الرحمن بن فروخ، له ترجمة في: (التأريخ الكبير ٥/٣٣٨ ت/١٠٧٨) ولم أقف على جرح وتعديل فيهما.

٢- حديث عائشة: رواه الديلمي (٣٥٩/٢/١) كما في: سلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني (٢٧٤/٥)، والشيرازي في: الألقاب (كما في تنزيه الشريعة لابن عراق ١/١٥٢، واللائئ ١/٣٦، والجامع الصغير ١/٤٧٨ ورقمه ٣٠٩٥ كلاهما للسيوطي) من طريق عيسى بن إبراهيم عن الحكم بن عبد الله عن الزهري عن عروة عن عائشة به، مرفوعا... والحكم بن عبد الله هو: الأيلي، ليس بثقة، ممن يروي الموضوعات (انظر: المجروحين لابن حبان ١/٢٧١، والميزان ٢/٩٥).

وعيسى بن إبراهيم هو: ابن طهمان الهاشمي، متروك (انظر: الجرح والتعديل ٦/٢٧١ ت/١٥٠٥)، ورمز السيوطي في الجامع لضعف الحديث.

وقال الألباني في: (ضعيف الجامع ص/٣٣٩ رقم ٢٣٠٦، وسلسلة الأحاديث الضعيفة ٥/٢٧٤): «موضوع».

٣- حديث أنس: رواه ابن الجوزي في: (الموضوعات ١/١٢٩)، وقال: «وهذا إسناد ضعيف، وفيه مجاهيل». اهـ وفي الإسناد: سعيد بن هبيرة، قال ابن حبان في: (المجروحين ١/٣٢٧): «كثيرا ما يحدث بالموضوعات عن الثقات، كأنه كان يضعها، أو توضع له، فيجيب فيها، لا يحل الاحتجاج به بحال».

هذا، ومع إجماع السلف الصالح على ما دلت عليه هذه الأحاديث، وعلى صحة معناها إلا أنه لا يصح رفع شيء منها إلى رسول الله ﷺ وليست هذه الألفاظ حديثا عنه عليه الصلاة والسلام فقد ذكر أئمة هذا الشأن أن كل حديث فيه أن: (الإيمان يزيد، وينقص) هو كذب مختلق، ومن روى ذلك عن النبي ﷺ فقد غلط.

انظر المهورايات بتحقيق د. سعود بن عيد بن عمير بن عامر الجربوعي (٥٢٥/٢).



إِلَّا يَقُولُ، وَلَا قَوْلَ وَعَمَلٍ إِلَّا بِنِيَّةٍ، وَلَا نِيَّةٌ إِلَّا بِمُوافَقَةِ السُّنَّةِ»<sup>(١)</sup>.

٢٨١ - وَأَخْبَرَنَا خَلْفُ بْنُ عَمْرٍو الْعُكْبَرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو حَيَّانَ قَالَ: سَمِعْتُ الْحَسَنَ يَقُولُ: «الْإِيمَانُ قَوْلٌ، وَلَا قَوْلٌ إِلَّا بِعَمَلٍ، وَلَا قَوْلَ وَعَمَلٍ إِلَّا بِنِيَّةٍ، وَلَا قَوْلَ وَعَمَلٍ وَنِيَّةٌ إِلَّا بِسُنَّةٍ»<sup>(٢)</sup>.

٢٨٢ - وَأَخْبَرَنَا أَيْضًا خَلْفُ بْنُ عَمْرٍو قَالَ: حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ قَالَ: سَأَلْتُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ: عَنِ الْإِيمَانِ؟ فَقَالَ: «قَوْلٌ وَعَمَلٌ» وَسَأَلْتُ ابْنَ جَرِيحٍ، فَقَالَ: «قَوْلٌ وَعَمَلٌ» وَسَأَلْتُ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عُثْمَانَ، فَقَالَ: «قَوْلٌ وَعَمَلٌ»، وَسَأَلْتُ نَافِعَ بْنَ عُمَرَ الْجُمَحِيِّ، فَقَالَ: «قَوْلٌ وَعَمَلٌ»، وَسَأَلْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ، فَقَالَ: «قَوْلٌ وَعَمَلٌ» وَسَأَلْتُ فَضِيلَ بْنَ عِيَّاضٍ، فَقَالَ: «قَوْلٌ وَعَمَلٌ» وَسَأَلْتُ سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ، فَقَالَ: «قَوْلٌ وَعَمَلٌ».

قَالَ الْحُمَيْدِيُّ: وَسَمِعْتُ وَكَيْعًا يَقُولُ: «أَهْلُ السُّنَّةِ يَقُولُونَ: الْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَالْمَرْجُئَةُ يَقُولُونَ: الْإِيمَانُ قَوْلٌ، وَالْجَهْمِيَّةُ يَقُولُونَ: الْإِيمَانُ الْمَعْرِفَةُ»<sup>(٣)</sup>.

٢٨٣ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي دَاوُدَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَشْرَمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ الطَّائِفِيُّ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ الْحَسَنِ قَالَ: «الْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَقَالَ يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ: فَقُلْتُ لِهِشَامٍ: فَمَا تَقُولُ أَنْتَ؟ فَقَالَ: «الْإِيمَانُ: قَوْلٌ وَعَمَلٌ» وَكَانَ مُحَمَّدُ الطَّائِفِيُّ يَقُولُ: «الْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ».

قَالَ يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ: وَكَانَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ يَقُولُ: «الْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ» قَالَ يَحْيَى: وَكَانَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ يَقُولُ: «الْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ»، قَالَ: وَكَانَ فَضِيلُ بْنُ عِيَّاضٍ يَقُولُ: «الْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ»<sup>(٤)</sup>.

(١) أخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرى (ص ٦٩٠) وإسناده ضعيف .

(٢) أخرجه اللالكائي في شرح أصول أهل السنة (١/ ٥٧)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (ص ٦٩٠) وإسناده

لين ، فيه يحيى بن سليم الطائفي وهو صدوق سعى الحفظ .

(٣) أخرجه اللالكائي في شرح أصول أهل السنة (٤/ ٨٤٨)، وأبو عثمان الصابوني (ص ٦٨)، وابن بطة في

الإبانة الكبرى (ص ٦٩١) وإسناده لين ، فيه يحيى بن سليم الطائفي وهو صدوق سعى الحفظ .

(٤) أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة (١/ ٣١٧)، واللالكائي في شرح أصول أهل السنة (٤/ ٨٤٧)، وابن

٢٨٤ - وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي دَاوُدَ قَالَ: حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: سَمِعْتُ مَعْمَرًا، وَسُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ، وَمَالِكَ بْنَ أَنَسٍ، وَابْنَ جَرِيحٍ، وَسُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ يَقُولُونَ: «الْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، يَزِيدُ وَيَنْقُصُ»<sup>(١)</sup>.

٢٨٥ - حَدَّثَنَا ابْنُ مَخْلَدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ السَّجِسْتَانِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ قَالَ: «الْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، يَزِيدُ وَيَنْقُصُ. قَالَ أَحْمَدُ: وَبَلَغَنِي أَنَّ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ وَابْنَ جَرِيحٍ، وَفُضَيْلَ بْنَ عِيَّاضٍ قَالُوا: «الْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ»<sup>(٢)</sup>.

٢٨٦ - وَحَدَّثَنَا ابْنُ مَخْلَدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ شَمَّاسٍ قَالَ: سَمِعْتُ جَرِيرَ بْنَ عَبْدِ الْحَمِيدِ يَقُولُ: «الْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، يَزِيدُ وَيَنْقُصُ».

قَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ شَمَّاسٍ: وَسَأَلْتُ بَقِيَّةَ بْنَ الْوَلِيدِ وَأَبَا بَكْرٍ بْنَ عِيَّاشٍ فَقَالَا: «الْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ» قَالَ إِبْرَاهِيمُ: وَسَأَلْتُ أَبَا إِسْحَاقَ الْفَزَارِيَّ فَقُلْتُ: «الْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ؟ قَالَ: نَعَمْ» قَالَ: وَسَمِعْتُ ابْنَ الْمُبَارَكِ يَقُولُ: «الْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ»<sup>(٣)</sup>.

٢٨٧ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْوَاسِطِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْحَسَنِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَبِي بَرَّةٍ قَالَ: سَمِعْتُ الْمُؤَمَّلَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقُولُ: «الْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، وَيَزِيدُ وَيَنْقُصُ»<sup>(٤)</sup>.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ رَحِمَهُ اللَّهُ: فِيمَا ذَكَرْتُهُ مُنْعَجٌ لِمَنْ أَرَادَ اللَّهُ ﷻ بِهِ الْخَيْرَ، فَعَلِمَ أَنَّهُ لَا يُتِمُّ لَهُ الْإِيمَانُ إِلَّا بِالْعَمَلِ هَذَا هُوَ الدِّينُ الَّذِي قَالَ اللَّهُ ﷻ فِيهِ: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا

= بطة في الإبانة الكبرى (ص ٦٩٩) وإسناده ضعيف، فيه يحيى بن سليم الطائفي وهو صدوق سئ الحفظ، وفيه هشام بن حسان وقد عنعن عن الحسن.

(١) إسناده صحيح: أخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرى (ص ٧٠٠).

(٢) إسناده صحيح إلى الإمام أحمد: أخرجه أبو داود في مسائل الإمام أحمد (ص ٢٧٢)، والخلال في الإيمان (ق ١١٦/أ)، واللالكائي في شرح أصول أهل السنة (٤/٨٤٩)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (ص ٧٠٠).

(٣) إسناده صحيح: أخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرى (ص ٦٩٨-٦٩٩).

(٤) أخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرى (ص ٧٠١) وإسناده ضعيف.

اللَّهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الَّذِينَ حَقَّقَاءَ رُبِّقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ ﴿١﴾ [البينة: ٥].

(١) إن من المتقرر عند أهل السنة والجماعة تلازم عمل الجوارح الظاهرة وأعمال القلوب الباطنة لا يمكن تصور وجود أحدهما دون الآخر، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْفَتَاوَى (٧/ ٢٢١):  
والقرآن يبين أن إيمان القلب يستلزم العمل الظاهر بحسبه «أ.هـ»، وبهذا صرح أئمة الدين وحكوه  
عقيدة لأهل السنة، ولنذكر عدداً ممن قرر ذلك :

١- قال سهل بن عبد الله التستري رَحِمَهُ اللَّهُ كما نقله شيخ الإسلام في الْفَتَاوَى (٧/ ١٧١) مقرأً له أنه سئل  
عن الإيمان ما هو ؟ فقال : «هو قول ونية وعمل وسنة ؛ لأن الإيمان إذا كان قولاً بلا عمل فهو كفر ،  
وإذا كان قولاً وعملاً بلا نية فهو نفاق ، وإذا كان قولاً وعملاً ونية بلا سنة فهو بدعة». وانظر  
(الإبانة: ٢/ ٨١٤).

٢- وقال أبو طالب المكي رَحِمَهُ اللَّهُ كما نقله شيخ الإسلام في الْفَتَاوَى (٧/ ٣٣٣) : «الإيمان والإسلام  
أحدهما مرتبط بالآخر فهما كشيء واحد ، لا إيمان لمن لا إسلام له ، ولا إسلام لمن لا إيمان له ، إذ  
لا يخلو المسلم من إيمان به يصح إسلامه - ولا يخلو المؤمن من إسلام به يحقق إيمانه من حيث  
اشتراط الله للأعمال الصالحة الإيمان؛ واشتراط للإيمان الأعمال الصالحة ؛ فقال في تحقيق ذلك :  
﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِ﴾ [الأنبياء: ٩٤]، وقال في تحقيق الإيمان  
بالعمل : ﴿وَمَنْ بَآئِنَهُ مُؤْمِنًا قَدْ عَمِلَ الصَّالِحَاتِ فَأُولَئِكَ لَهُمُ الدَّرَجَاتُ الْأَعْلَى﴾ [طه: ٧٥]، فمن كان ظاهره أعمال  
الإسلام ولا يرجع إلى عقود الإيمان بالغيب فهو منافق نفاقاً ينقل عن الملة ، ومن كان عقده الإيمان  
بالغيب ولا يعمل بأحكام الإيمان وشرائع الإسلام فهو كافر كُفْرًا لا يثبت معه توحيد ؛ ومن كان مؤمناً  
بالغيب مما أخبر به الرسل عن الله عاملاً بما أمر الله فهو مؤمن مسلم ... فلا إيمان إلا بعمل ولا  
عمل إلا بعقد. ومثل ذلك مثل العمل الظاهر والباطن أحدهما مرتبط بصاحبه من أعمال القلوب  
وعمل الجوارح، ومثله قول رسول الله ﷺ : «إنما الأعمال بالنيات»؛ أي لا عمل إلا بعقد وقصد ، لأن  
إنما تحقيق للشيء ونفي لما سواه ؛ فأثبت بذلك عمل الجوارح من المعاملات ، وعمل القلوب من  
النيات، فمثل العمل من الإيمان كممثل الشفتين من اللسان لا يصح الكلام إلا بهما ؛ لأن الشفتين  
تجمع الحروف ، واللسان يظهر الكلام ، وفي سقوط أحدهما بطلان الكلام ، وكذلك في سقوط العمل  
ذهاب الإيمان ».

٣- وقال أبو جعفر الطبري في تهذيب الآثار - مسند ابن عباس (٢/ ٦٨٥) وذكر من حيث الأثر أحاديث  
مرسلة عن النبي ﷺ (أن الإيمان قول وعمل) فقال : « فأخبر النبي ﷺ أن اسم الإيمان المطلق ، إنما  
هو للمعرفة بالقلب والإقرار باللسان والعمل بالجوارح ، دون بعض ذلك. وأما من النظر : مما لا  
يدفع صحته ذو فطره صحيحة ، وذلك الشهادة لقول قائل قال قولاً أو وعدَ عِدَّةً ، ثم أنجز وعده ،  
وحقق بالفعل قوله : «صدق فلان قولَه بفعله».

= ولا يدفع مع ذلك ذو معرفة بكلام العرب ، صحة القول بأن الإيمان التصديق . فإذا كان الإيمان في كلامها التصديق ، والتصديق يكون بالقلب واللسان والجوارح ، وكان تصديق القلب العزم والإذعان ، وتصديق اللسان الإقرار ، وتصديق الجوارح السعي والعمل ؛ كان المعنى الذي به يستحق العبد المدح والولاية من المؤمنين ، هو إتيانه بهذه المعاني الثلاثة .

وذلك أنه لا خلاف بين الجميع أنه لو أقر ، وعمل على غير علم منه ومعرفة بربه ، أنه لا يستحق اسم مؤمن . وأنه لو عرف وعلم وجحد بلسانه وكذب وأنكر ما عرف من توحيد ربه ، أنه غير مستحق اسم مؤمن . فإذا كان ذلك كذلك ، وكان صحيحاً أنه غير مستحق غير المُقَرِّ اسم مؤمن ، ولا المُقَرِّ غير العارف مستحق ذلك ، كان كذلك غير مستحق ذلك بالإطلاق : العارف المُقَرِّ غير العامل ، إذ كان ذلك أحد معاني الإيمان التي بوجود جميعها في الإنسان يستحق اسم مؤمن بالإطلاق .

٤- وقال الإمام محمد بن نصر في تعظيم قدر الصلاة (١٧/٢) : «ولو أقر ، ثم لم يؤد حقه ، كان كمن جحد في المعنى ، إذ استويا في الترك للأداء ، فتحقيق ما قال أن يؤدي إليه حقه ، فإن أدى جزءاً منه ، حقق بعض ما قال ، ووفى ببعض ما أقر به ، وكلما أدى جزءاً ، ازداد تحقيقاً لما أقر به ، وعلى المؤمن الأداء أبداً لما أقر به ، حتى يموت» .

٥- وقال الخطابي رَحِمَهُ اللهُ كما في شرح السنة للبغوي (١١/١) : «أصل الإسلام : الاستسلام والانقياد ، وأصل الإيمان : التصديق . وقد يكون المرء مستسلماً في الظاهر غير منقاد في الباطن ، ولا يكون صادقاً الباطن غير منقاد في الظاهر» .

٦- وقال البغوي رَحِمَهُ اللهُ في شرح السنة (١٠/١) : «والتصديق والعمل يتناولهما اسم الإيمان والإسلام جميعاً ، ويدل عليه قوله سبحانه وتعالى : ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُوَ فِي الشَّامِ﴾ [آل عمران: ٩٦] ، ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣] ، ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥] ، فأخبر أن الدين الذي رضي به ويقبله من عباده هو الإسلام ، ولن يكون الذين في محل القبول والرضى إلا بانضمام التصديق إلى العمل» .

٧- وكذا قال الآجري هنا في الشريعة .

وقال أيضاً في كتابه الأربعين حديثاً (١٣٥-١٣٧) : «اعلموا رحمنا الله وإياكم أن الذي عليه علماء المسلمين : أن الإيمان واجب على جميع الخلق : وهو التصديق بالقلب ، وإقرار باللسان ، وعمل بالجوارح ... ولا تجزئ معرفة بالقلب والنطق باللسان حتى يكون معه عمل بالجوارح ، فإذا كملت الخصال الثلاث كان مؤمناً ... فالأعمال بالجوارح تصديق عن الإيمان بالقلب واللسان ، فمن لم يصدق الإيمان بعمله وبجوارحه مثل الطهارة والصلاة والزكاة والصيام والحج والجهاد أشباه لهذه ، ورضي لنفسه المعرفة والقول دون العمل لم يكن مؤمناً ، ولم تنفعه المعرفة والقول» .

٨- وقال ابن بطة العكبري في الإبانة (٢/ ٧٩٥) : « فقد تلوت عليكم من كتاب الله ﷻ ما يدل العقلاء من المؤمنين أن الإيمان قول وعمل ، وأن من صدق بالقول وترك العمل كان مكذباً وخارجاً من الإيمان ، وأن الله لا يقبل قولاً إلا بعمل ، ولا عملاً إلا بقول » .

٩- وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى (٧/ ٣٦٣) : « وقول القائل : الطاعات ثمرات التصديق الباطن ، يراد به شيان : يراد به أنها لوازم له ، فمتى وجد الإيمان الباطن وجدت ، وهذا مذهب السلف وأهل السنة . ويراد به : أن الإيمان الباطن قد يكون سبباً ، وقد يكون الإيمان الباطن تاماً كاملاً وهي لم توجد ، وهذا قول المرجئة من الجهمية وغيرهم » .

وقال في الفتاوى أيضاً (٧/ ١٢٨) : « بل القرآن والسنة مملوءان بما يدل على أن الرجل لا يثبت له حكم الإيمان إلا بالعمل مع التصديق ، وهذا في القرآن أكثر بكثير من معنى الصلاة والزكاة ، فإن تلك إنما فسرتها السنة ، والإيمان بين معناه الكتاب والسنة وإجماع السلف » .

وقال في الفتاوى (٧/ ٦٢١) : ( وقد تبين أن الدين لا بد فيه من قول وعمل ، وأنه يمتنع أن يكون الرجل مؤمناً بالله ورسوله بقلبه أو بقلبه ولسانه ولم يؤد واجباً ظاهراً ، ولا صلاة ولا زكاة ولا صياماً ولا غير ذلك من الواجبات ، لا لأجل أن الله أوجبها ، مثل أن يؤدي الأمانة ويصدق الحديث ، أو يعدل في قسمه وحكمه ، من غير إيمان بالله ورسوله ، لم يخرج بذلك من الكفر ، فإن المشركين وأهل الكتاب يرون وجوب هذه الأمور ، فلا يكون الرجل مؤمناً بالله ورسوله مع عدم شيء من الواجبات التي يختص بإيجابها محمد ﷺ ) .

وقال في الفتاوى (٧/ ٦١١) : « ومن الممتنع أن يكون الرجل مؤمناً إيماناً ثابتاً في قلبه ، بأن الله فرض عليه الصلاة والزكاة والصيام والحج ويعيش دهره لا يسجد لله سجدة ولا يصوم من رمضان ولا يؤدي لله زكاة ولا يحج إلى بيته ، فهذا ممتنع ، ولا يصدر هذا إلا مع نفاق في القلب وزندقته لا مع إيمان صحيح ، ولهذا إنما يصف سبحانه بالامتناع عن السجود الكفار » .

١٠- وقال ابن القيم في الفوائد (٢٨٣) : « الإيمان له ظاهر وباطن ، وظاهره قول اللسان وعمل الجوارح وباطنه تصديق القلب وانقياده ومحبته ، فلا ينفع ظاهر لا باطن له وإن حقن به الدماء وعصم به المال والذرية ، ولا يجرىء باطن لا ظاهر له إلا إذا تعذر بعجز أو إكراه وخوف هلاك ، فتخلف العمل ظاهراً مع عدم المانع دليل على فساد الباطن وخلوه من الإيمان » .

وقال أيضاً في الفوائد (٢٠٤) : « فكل إسلام ظاهر لا ينفذ صاحبه منه إلى حقيقة الإيمان الباطنة ، فليس بنافع حتى يكون معه شيء من الإيمان الباطن . وكل حقيقة باطنة لا يقوم صاحبها بشرائع الإسلام الظاهرة لا تنفع ولو كانت ما كانت ، فلو تمزق القلب بالمحبة والخوف ولم يتعبد بالأمر وظاهر الشرع لم يُنْجِه ذلك من النار ، كما أنه لو قام بظواهر الإسلام وليس في باطنه حقيقة الإيمان لم يُنْجِه » .

= من النار».

١١- وقال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب في الدرر السنية (١/ ١٢٤): وذكر قول وهب بن منبه - مفتاح الجنة لا إله إلا الله ولا بد لها من أسنان فإن جاء بالأعمال وإلا لم يفتح له - قال : «إذا فهمت ذلك فالمسألة الأولى واضحة ، مراده الرد على من ظن دخول الجنة بالتوحيد وحده بدون الأعمال».

١٢- وقال سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ في شرح كشف الشبهات (١٢٦) : «بل إجماع بين أهل العلم (أن التوحيد لا بد أن يكون بالقلب واللسان والعمل] ، فلا بد من الثلاثة ، لا بد أن يكون هو المعتقد في قلبه ، ولا بد أن يكون هو الذي ينطق به لسانه ، ولا بد أن يكون هو الذي تعمل به جوارحه ، فإن اختلف شيء من هذا لو وُحِدَ بلسانه دون قلبه ما نفعه توحيده ، ولو وحده بقلبه وأركانه دون لسانه ما نفعه ذلك ، ولو وُحِدَ بأركانه دون الباقي لم يكن الرجل مسلماً ، هذا إجماع أن الإنسان لا بد أن يكون موحداً باعتقاده ولسانه وعمله ، فإن عرف التوحيد ولم يعمل به فهو كافر معاند إذا اعتقد ولا نطق ولا عمل بالحق بأركانه فهذا كافر عند جميع الأمة».

١٣- وقال الشيخ حافظ الحكمي في معارج القبول (٢/ ٢٣) : «ومحال أن يتنفي انقياد الجوارح بالأعمال الظاهرة مع ثبوت عمل القلب ، قال النبي ﷺ : «إن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله ، وإذا فسدت فسد الجسد كله ، ألا وهي القلب».

وقد حكى جماعة ممن لا يسع رد قولهم من الأئمة الإجماع على أن الإيمان بلا عمل لا يصح ولا يجزئ أو نسبوه لأهل السنة وفقهاء الملة ، قال ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ فِي تَفْسِيرِهِ (١/ ٣٩) عند قوله تعالى (يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ) وذكر قول من قال يؤمنون : أي يصدقون فقال : «قال ابن جرير : والأولى أن يكونوا موصوفين بالإيمان بالغيب قولاً واعتقاداً وعملاً ، وقد تدخل الخشية لله في معنى الإيمان الذي هو تصديق القول بالعمل ، والإيمان كلمة جامعة للإيمان : بالله وكتبه ورسله ، وتصديق الإقرار بالفعل . قلت : أما الإيمان في اللغة فيطلق على التصديق المحض ، وقد يستعمل في القرآن والمراد به ذلك كما قال تعالى : ﴿يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْيَوْمِئَاتِ﴾ [التوبة: ٦١] ، وكما قال إخوة يوسف لأبيهم : ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾ [يوسف: ١٧] ، وكذلك إذا استعمل مقروناً مع الأعمال كقوله تعالى : ﴿إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ . فأما إذا استعمل مطلقاً ، فالإيمان الشرعي المطلوب لا يكون إلا اعتقاداً وقولاً وعملاً . هكذا ذهب إليه أكثر الأئمة ، بل قد حكاه الشافعي وأحمد بن حنبل وأبو عبيدة وغير واحد إجماعاً : أن الإيمان قول وعمل ، ويزيد وينقص» .أ.هـ. وإليك نصوص الأئمة في ذلك :

١- قال الأوزاعي رَحِمَهُ اللهُ (الإبانة لابن بطة ٢/ ٨٠٧) : قال : «لا يستقيم الإيمان إلا بالقول ، ولا يستقيم

الإيمان والقول إلا بالعمل ، ولا يستقيم الإيمان والقول والعمل إلا بنية موافقة للسنة. وكان من مضى من سلفنا لا يفرقون بين الإيمان والعمل ، والعمل من الإيمان ، والإيمان من العمل ، وإنما الإيمان اسم يجمع كما يجمع هذه الأديان اسمها ، ويصدق العمل ، فمن آمن بلسانه وعرف بقلبه وصدق بعمله فتلك العروة الوثقى التي لا انفصام لها، ومن قال بلسانه ولم يعرف بقلبه ولم يصدق بعمله لم يقبل منه وكان في الآخرة من الخاسرين».

٢- وقال سفيان الثوري رَحِمَهُ اللهُ (ابن بطة في الإبانة ١/ ٣٣٣): «كان الفقهاء يقولون : لا يستقيم قول إلا بعمل ، ولا يستقيم قول وعمل إلا بنية ، ولا يستقيم قول وعمل نية إلا بموافقة السنة».

وقال أيضاً (شرح أصول الاعتقاد للالكائي ٥/ ٩٨٠): «أهل السنة يقولون : الإيمان قول وعمل مخافة أن يزكوا أنفسهم ، لا يجوز عمل إلا بإيمان ، ولا إيمان إلا بعمل ، فإن قال : من إمامك في هذا؟ فقل سفيان الثوري».

٣- وقال سفيان بن عيينة رَحِمَهُ اللهُ (السنة لعبد الله بن أحمد: ١/ ٣٤٦ و الشريعة للأجري: ١/ ٢٧١): «الإيمان قول وعمل. قال : أخذناه ممن قبلنا : قول وعمل ، وأنه لا يكون قول إلا بعمل».

٤- وقال الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ (شرح أصول الاعتقاد للالكائي: ٥/ ٨٨٦): «وكان الإجماع من الصحابة والتابعين من بعدهم ممن أدركناهم : أن الإيمان قول وعمل ونية ، لا يجزئ واحد من الثلاثة إلا بالآخر». وانظر [مجموع الفتاوى : ٧ / ٣٠٨].

٥- وقال الحميدي رَحِمَهُ اللهُ (السنة للخلال: ٥٨٦، شرح أصول الاعتقاد للالكائي: ٥/ ٨٨٧) ونقله شيخ الإسلام في (الفتاوى ٧/ ٢٠٩) عنه مقرأ له حيث قال : «أُخْبِرْتُ أَنَّ نَاسًا يَقُولُونَ : مَنْ أَقْرَبَ بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصَّوْمِ وَالْحَجِّ وَلَمْ يَفْعَلْ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا حَتَّى يَمُوتَ ، أَوْ يَصْلِيَ مُسْتَدْبِرَ الْقَبْلَةِ حَتَّى يَمُوتَ ، فَهُوَ مُؤْمِنٌ مَا لَمْ يَكُنْ جَاهِدًا إِذَا عَلِمَ أَنَّ تَرْكَه ذَلِكَ فِي إِيْمَانِهِ ، إِذَا كَانَ يَقْرَأُ بِالْفَرَائِضِ وَاسْتَقْبَالَ الْقَبْلَةَ. فَقُلْتُ: هَذَا الْكُفْرُ الصَّرَاحُ ، وَخِلَافُ كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ وَعِلْمَاءِ الْمُسْلِمِينَ. قَالَ اللَّهُ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ﴾ [البينة: ٥].

قال حنبل: سمعت أبا عبد الله - يعني أحمد بن حنبل - يقول: من قال هذا فقد كفر بالله ، ورد على الله أمره وعلى الرسول ما جاء به».

٦- وقال أبو عبيد القاسم بن سلام رَحِمَهُ اللهُ في كتاب الإيمان (٦٥، ٦٦): « فلم يجعل الله للإيمان حقيقة إلا بالعمل على هذه الشروط ، والذي يزعم أنه بالقول خاصة يجعله مؤمناً حقاً ، وإن لم يكن هناك عمل فهو معاند لكتاب الله والسنة ... أفلمست تراه تبارك وتعالى ، قد امتحنهم بتصدق القول بالفعل ؟ ولم يرض منهم بالإقرار دون العمل ؟ حتى جعل أحدهما من الآخر ، فأى شيء يتبع بعد كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ومنهاج السلف بعده الذين هم موضع القدوة والإمامة؟! فالأمر الذي عليه السنة

عندنا ما نص عليه علماؤنا مما اقتصصنا في كتابنا هذا : أن الإيمان بالنية والقول والعمل جميعاً .  
 ٧- قال الحافظ ابن رجب (فتح الباري ١/ ٢١) وذكر تكفير تارك الصلاة : «وحكاه إسحاق بن راهوية إجماعاً منهم ، حتى إنه جعل قول من قال : لا يكفر بترك هذه الأركان أنها من أقوال المرجئة» . (انظر تعظيم قدر الصلاة: ٢/ ٩٢٩).

٨- وقال أبو طالب المكي رَحِمَهُ اللهُ فيما نقله شيخ الإسلام عنه في الفتاوى (٣٣٦ / ٧) : «وأيضاً الأمة معجّمة أن العبد لو آمن بجميع ما ذكره من عقود القلب في حديث جبريل من وصف الإيمان ولم يعمل بما ذكره من وصف الإسلام أنه لا يسمى مؤمناً ، وأنه إن عمل بجميع ما وصف به الإسلام ، ثم لم يعتقد ما وصفه من الإيمان أنه لا يكون مسلماً ، وقد أخبرنا النبي ﷺ أن أمته لا تجتمع على ضلالة» .

٩- وقال الحافظ ابن أبي زيد القيرواني مالك الصغير كما في اجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم (١٥٠، ١٥٢) : « فصل فيما أجمعت عليه الأمة من أمور الديانة ومن السنن التي خلافها بدعة وضلالة : ... وأن الإيمان قول باللسان وإخلاص بالقلب وعمل بالجوارح ، يزيد ذلك بالطاعة ، وينقص بالمعصية نقصاً عن حقائق الكمال لا محبط للإيمان ، ولا قول إلا بعمل ، ولا قول ولا عمل إلا بنية ، ولا قول ولا عمل ولا نية إلا بموافقة السنة» .

١٠- وقال المصنف في كتابه الأربعين حديثاً (١٣٥-١٣٧) : « اعلموا رحمنا الله وإياكم أن الذي عليه علماء المسلمين أن الإيمان واجب على جميع الخلق : وهو التصديق بالقلب ، وإقرار باللسان ، وعمل بالجوارح ... ولا تجزئ معرفة بالقلب والنطق باللسان حتى يكون معه عمل بالجوارح ، فإذا كملت الخصال الثلاث كان مؤمناً حقاً ، دل على ذلك الكتاب والسنة وقول علماء المسلمين ... فالأعمال بالجوارح تصديق عن الإيمان بالقلب واللسان ، فمن لم يصدق الإيمان بعمله ويجوارحه مثل الطهارة والصلاة والزكاة والصيام والحج والجهاد أشباه لهذه ، ورضي لنفسه المعرفة والقول دون العمل لم يكن مؤمناً ولم تنفعه المعرفة والقول ، وكان تركه للعمل تكذيباً منه لإيمانه ، وكان العمل بما ذكرنا تصديقاً منه لإيمانه ، فاعلم ذلك . هذا مذهب العلماء المسلمين قديماً وحديثاً» .

١١- وقال ابن بطة في الإبانة (٢/ ٧٧٩، ٧٦٠) في باب : بيان الإيمان وفرضه وأنه تصديق بالقلب وإقرار باللسان وعمل بالجوارح والحركات ، لا يكون العبد مؤمناً إلا بهذه الثلاث : « اعلموا - رحمكم الله - أن الله جل ثناؤه وتقديست أسماؤه فرض على القلب المعرفة به والتصديق له ولرسله ولكتبه وبكل ما جاءت به السنة ، وعلى الألسن النطق بذلك والإقرار به قولاً ، وعلى الأيديان والجوارح العمل بكل ما أمر به وفرضه من الأعمال ، لا تجزئ واحدة من هذه إلا بصاحبها ، ولا





يكون العبد مؤمناً إلا بأن يجمعها كلها حتى يكون مؤمناً بقلبه مقراً بلسانه عاملاً مجتهداً بجوارحه ، ثم لا يكون أيضاً مع ذلك مؤمناً حتى يكون موافقاً للسنة في كل ما يقوله ويعمله ، متبعاً للكتاب والعلم في جميع أقواله وأعماله . ويكل ما شرحته لكم نزل به القرآن ومضت به السنة وأجمع عليه علماء الأمة ... حتى صار اسم الإيمان مشتملاً على المعاني الثلاثة ، لا ينفصل بعضها من بعض ، ولا ينفع بعضها دون بعض ، حتى صار الإيمان قولاً باللسان وعملاً بالجوارح ومعرفة بالقلب ، خلافاً لقول المرجئة الضالة الذين زاغت قلوبهم وتلاعبت الشياطين بعقولهم» .

١٢- وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في شرح العمدة (٢/ ٨٦) : «الإيمان عند أهل السنة والجماعة : قولٌ وعملٌ كما دل عليه الكتاب والسنة وأجمع عليه السلف ، وعلى ما هو مقرر في موضعه ، فالقول تصديق الرسول ، والعمل تصديق القول ، فإذا خلا العبد عن العمل بالكلية لم يكن مؤمناً ... وأيضاً فإن حقيقة الدين هو الطاعة والانقياد ، وذلك إنما يتم بالفعل لا بالقول فقط فمن لم يفعل لله شيئاً فما دان الله ديناً ومن لا دين له فهو كافر» .

.. وقال رحمه الله أيضاً في الاستقامة (٢/ ٣٠٩) وذكر مقولة بعض السلف [ لا يُقبل قول إلا بعمل ] : «وهذا فيه ردٌ على المرجئة الذين يجعلون مجرد القول كافياً ، فأخبر أنه لا بد من قول وعمل ؛ إذ الإيمان قول وعمل ، لا بد من هذين كما بسطناه في غير هذا الموضع ، ويبتأن مجرد تصديق القلب ونطق اللسان ، مع البغض لله وشرائعه ، والاستكبار على الله وشرائعه ، لا يكون إيماناً باتفاق المؤمنين حتى يقرن بالتصديق عمل صالح ، وأصل العمل عمل القلب ، وهو الحب والتعظيم المنافي للبغض والاستكبار» .هـ.

١٣- وقال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب في كشف الشبهات (١٢٦) : « لا خلاف أن التوحيد لا بد أن يكون بالقلب واللسان والعمل ، فإن اختلف شيءٌ من هذا لم يكن الرجل مسلماً ، فإن عرف التوحيد ولم يعمل به فهو كافر معاند كفرعون وإبليس وأمثالهما» .

قال أيضاً كما في الدرر السنية (٢/ ١٢٤) : « لا خلاف بين الأمة أن التوحيد لا بد أن يكون : بالقلب الذي هو العلم ، واللسان الذي هو القول ، والعمل الذي هو تنفيذ الأوامر والنواهي ، فإن أخل بشيء من هذا ، لم يكن الرجل مسلماً ، فإن أقر بالتوحيد ولم يعمل به ؛ فهو كافر معاند كفرعون وإبليس وأمثالهما» .

١٤- وقال الشيخ سليمان ابن سحمان رحمه الله كما في الدرر السنية (٢/ ٣٦٠، ٣٦٢) في معرض كلامه عن نواقض الإسلام : «ذكر بعضهم أنها قريب من أربعمئة ناقض ، ولكن الذي أجمع عليه العلماء ، هو ما ذكره شيخ الإسلام وعلم الهداة الأعلام الشيخ محمد بن عبد الوهاب ، من نواقض الإسلام ، وأنها عشرة ... العاشر : الإعراض عن دين الله ، لا يتعلمه ولا يعمل به ، والدليل قوله تعالى : ﴿وَمَنْ

= أَظْلَمُ مِمَّنْ ذَكَرَ بَيِّنَاتٍ رَبِّهِ، ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنْقِمُونَ ﴿ [السجدة: ٢٢] ».

١٥ - وقال سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ في شرح كشف الشبهات (١٢٦): «بل إجماع بين أهل العلم (أن التوحيد لا بد أن يكون بالقلب واللسان والعمل)، فلا بد من الثلاثة، لا بد أن يكون هو المعتقد في قلبه، ولا بد أن يكون هو الذي ينطق به لسانه، ولا بد أن يكون هو الذي تعمل به جوارحه ... هذا إجماع أن الإنسان لا بد أن يكون موحداً باعتقاده ولسانه وعمله ... إذا اعتقد ولا نطق ولا عمل بالحق بأركانه فهذا كافر عند جميع الأمة».

وقد صرح جماعة كثير من أئمة الهدى والدين أنه لا إيمان إلا بعمل حتى صار أصلاً تبنى عليه كتب العقيدة التي يصنفها الأئمة، وشعاراً يُرد فيه على المرجئة الذين يقولون بتخلف العمل عن القول في الإيمان؛ يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في الاستقامة (٢/ ٣٠٩): «وقد روى ابن شاهين واللالكائي عن سعيد بن جبیر، قال: [لا يُقبل قول إلا بعمل، ولا يُقبل قول وعمل إلا بنية، لا يُقبل قول وعمل ونية إلا بموافقة السنة]، وروى عن الحسن البصري مثله، ولفظ ما روي عن الحسن: [لا يصلح] مكان [لا يُقبل]. وهذا فيه ردٌ على المرجئة الذين يجعلون مجرد القول كافياً، فأخبر أنه لا بد من قول وعمل؛ إذ الإيمان قول وعمل، لا بد من هذين» أ.هـ.

وسأذكر أقوال أئمة التابعين ومن بعدهم في ذلك، ثم أسوق ما ذكر في كتب الاعتقاد التي صنف لبيان ما لا يسع مخالفته في الاعتقاد عند أهل السنة:

(أ) أقوال بعض الأئمة:

١ - قال سعيد بن جبیر رَحِمَهُ اللهُ (شرح أصول اعتقاد أهل السنة لللالكائي: ١/ ٥٧): «لا يُقبل قول إلا بعمل، ولا يُقبل عمل إلا بقول، ولا يُقبل قول وعمل إلا بنية، ولا يُقبل قول وعمل ونية إلا بموافقة للسنة».

٢ - ومثله عن الحسن البصري رَحِمَهُ اللهُ أخرجه عنه المصنف هنا، وابن بطة في (الإبانة: ٢/ ٨٠٣)، واللالكائي في (شرح أصول اعتقاد أهل السنة ١/ ٥٧).

وقال أيضاً كما في تفسير الطبري (٢٢/ ٨٠) عند قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠]: «لا يقبل الله قولاً إلا بعمل، من قال وأحسن العمل قبل الله منه». وفي اقتضاء العلم للعمل (١٧٧) قال: «من قال حسناً وعمل صالحاً رفعه العمل، وذلك بأن الله تعالى يقول: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠].

٣ - وقال زيد بن أسلم مولى عمر رَحِمَهُ اللهُ كما في كتاب الإيمان لابن أبي شيبه (٤٥): «لا بد لأهل هذا الدين من أربع: دخول في دعوة المسلمين، ولا بد من الإيمان وتصديق بالله وبالمرسلين أولهم وآخرهم، وبالجنة وبالنار، وبالبعث بعد الموت، ولا بد من أن تعمل عملاً تصدق به إيمانك».



- ٤- وقال ميمون بن مهران كما في تهذيب الكمال (٢٩/ ٢١٧-معلقاً) لأصحابه عن راهب نصراني رآه: «فيكم من بلغ من العبادة ما بلغ هذا الراهب؟ قالوا: لا. قال: فما ينفعه ذلك ولم يؤمن بمحمد ﷺ. قالوا: لا ينفعه شيء. قال: كذلك لا ينفع قول إلا بعمل».
- ٥- وقال الزهري رحمه الله كما في الفتاوى لشيخ الإسلام (٧/ ٢٩٥): «كنا نقول الإسلام بالإقرار، والإيمان بالعمل. والإيمان قول وعمل قرينان لا ينفع أحدهما إلا بالآخر». قال شيخ الإسلام بعده: «رواه أبو عمرو الطلمنكي بإسناده المعروف».
- ٦- الأوزاعي ومالك بن أنس وسعيد بن عبد العزيز، قال الوليد بن مسلم رحمه الله (شرح اعتقاد أهل السنة للالكائي: ٤/ ٨٤٨، عقيدة السلف للصابوني: ٦٩): «سمعت الأوزاعي ومالك بن أنس وسعيد بن عبد العزيز ينكرون قول من يقول: إن الإيمان قول بلا عمل، ويقولون: لا إيمان إلا بعمل، ولا عمل إلا بإيمان».
- ٧- وقال سفيان الثوري رحمه الله في عقيدته (السنة لعبد الله بن أحمد: ١/ ٣٣٧، الحلية لأبي نعيم: ٧/ ٣٢، الإبانة لابن بطة: ١/ ٣٣٣، شرح اعتقاد أهل السنة للالكائي: ١/ ١٥١): «الإيمان قول وعمل ونية، يزيد وينقص، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، ولا يجوز [أو لا يقبل] القول إلا بالعمل، ولا يجوز القول والعمل إلا بالنية، ولا يجوز القول والعمل والنية إلا بموافقة للسنة».
- ٨- وقال الحميدي في كتاب (أصول السنة- بمسنده: ٢/ ٥٤٦): «الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، لا ينفع قول إلا بعمل، ولا عمل وقول إلا بنية، ولا قول وعمل ونية إلا بسنة».
- ٩- وقال سفيان بن عيينة رحمه الله (السنة لعبد الله بن أحمد: ١/ ٣٤٦): «الإيمان قول وعمل. قال: أخذناه ممن قبلنا: قول وعمل، وأنه لا يكون قول إلا بعمل».
- ١٠- وقال الإمام أحمد رحمه الله (الإيمان لأبي يعلى: ١٥٣): «الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، إذا عملت الحسن زاد، وإذا ضيعت نقص، الإيمان لا يكون إلا بعمل». وأسند الخلال في كتابه (السنة: ٣/ ٥٦٦) إلى الإمام العبارة الأخيرة التي هي موطن الشاهد.
- ١١- وقال أبو عبيد القاسم بن سلام في كتاب الإيمان (٦٥): «فلم يجعل الله للإيمان حقيقة إلا بالعمل على هذه الشروط، والذي يزعم أنه بالقول خاصة يجعله مؤمناً حقاً وإن لم يكن هناك عمل فهو معاند لكتاب الله والسنة».
- ١٢- وقال الفضيل بن عياض ومحمد بن مسلم الطائفي رحمهما الله (السنة لعبد الله بن أحمد: ١/ ٣٣٧): «لا يصلح قول إلا بعمل».
- ١٣- وقال أبو طالب المكي كما في مجموع الفتاوى لابن تيمية (٧/ ٣٣٤): «لا إيمان إلا بعمل، ولا عمل إلا بعقد، ومثل ذلك مثل العمل الظاهر والباطن أحدهما مرتبط بصاحبه من أعمال القلوب

وعمل الجوارح. ومثله قول رسول الله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات»؛ أي لا عمل إلا بعقد وقصد، لأن (إنما) تحقيق للشيء ونفي لما سواه، فأثبت بذلك عمل الجوارح من المعاملات وعمل القلوب من النيات، فمثل العمل من الإيمان كمثل الشفتين من اللسان لا يصح الكلام إلا بهما؛ لأن الشفتين تجمع الحروف واللسان يظهر الكلام، وفي سقوط أحدهما بطلان الكلام وكذلك في سقوط العمل ذهاب الإيمان».

١٤- وقال أبو جعفر الطبري في تهذيب الآثار- مسند ابن عباس (٢/ ٦٨٥) «... إذا كان ذلك كذلك، وكان صحيحاً أنه غير مُستحق غير المُقر اسم مؤمن، ولا المُقر غير العارف مستحق ذلك، كان كذلك غير مستحق ذلك بالإطلاق العارف المُقر غير العامل، إذ كان ذلك أحد معاني الإيمان التي بوجود جميعها في الإنسان يستحق اسم مؤمن بالإطلاق».

(ب) تقرير أهل السنة في كتب العقائد من أنه لا يقبل إيمان إلا بعمل:

١- قال المزمي تلميذ الشافعي رحمه الله في كتابه شرح السنة له (٨١): «والإيمان قول وعمل، وهما سيان ونظامان وقرينان لا نفرق بينهما، لا إيمان إلا بعمل، ولا عمل إلا بإيمان».

٢- وقال أبو عمر العدني رحمه الله في كتابه الإيمان (٧٩): «باب ملازمة العمل للإيمان»، ثم ذكر حديث محمد بن علي مرسلاً «الإيمان بالله والعمل قرينان لا يصلح واحد منهما إلا مع صاحبه».

٣- قال أبو زيد القيرواني رحمه الله في كتابه الرسالة (٣٨): «... وأن الإيمان قول باللسان وإخلاص بالقلب وعمل بالجوارح، يزيد بزيادة الأعمال وينقص بنقصها، فيكون فيها النقص وبها الزيادة. ولا يكمل قول الإيمان إلا بالعمل، ولا قول وعمل إلا بنية، ولا قول وعمل ونية إلا بموافقة السنة».

٤- وقال ابن أبي زمنين رحمه الله في كتابه أصول السنة (٢٠٧): «الإيمان بالله هو: باللسان والقلب، وتصديق ذلك بالعمل، فالقول والعمل قرينان لا يقوم أحدهما إلا بصاحبه».

٥- قال المصنف في كتابه الأربعين حديثاً (١٣٥): «الذي عليه علماء المسلمين أن الإيمان واجب على جميع الخلق: وهو التصديق بالقلب، وإقرار باللسان، وعمل بالجوارح... لا تجزئ معرفة بالقلب والنطق باللسان حتى يكون معه عمل بالجوارح».

٦- وقال ابن بطة العكبري في الإبانة (٢/ ٧٩٥): «فقد تلوت عليكم من كتاب الله ﷻ ما يدل العقلاء من المؤمنين أن الإيمان قول وعمل، وأن من صدق بالقول وترك العمل كان مكذباً وخارجاً من الإيمان. وأن الله لا يقبل قولاً إلا بعمل، ولا عملاً إلا بقول».

## بَابُ كُفْرِ مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ<sup>(١)</sup>

٢٨٨- حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى الْحُلَوَانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَيْنَ الْعَبْدِ وَبَيْنَ الذُّكْرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ»<sup>(٢)</sup>.

٢٨٩- حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ شَاهِينَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ ابْنُ يَزِيدَ الْأَدَمِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ جَرِيحٍ، سَمِعَ أَبَا الزُّبَيْرِ

(١) يجب أن يعلم أن مسألة كفر تارك الصلاة كسلا من المسائل المختلف فيها بين أهل السنة، وأنت خير أن الخلاف القديم لا يسفه أهله وخاصة إن كان على كل قول ثلثة من الأكابر فالمصيب له أجران والمخطئ له أجر.

قال أبو بكر الإسماعيلي - في معرض ذكره اعتقاد أئمة الحديث -: واختلفوا في متعمد ترك الصلاة المفروضة حتى يذهب وقتها من غير عذر فكفره جماعة لما روي عن النبي ﷺ أنه قال: بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة، وتأول جماعة منهم بذلك من تركها جاحداً لها. هـ (اعتقاد أئمة الحديث ص ٦٥ - ٦٦)، وقال أبو عثمان الصابوني: اختلف أهل الحديث في ترك المسلم صلاة الفرض متعمداً، فكفره بذلك أحمد بن حنبل، وجماعة من علماء السلف - ثم قال - وذهب الشافعي وأصحابه وجماعة من علماء السلف - رحمة الله عليهم أجمعين - إلى أنه لا يكفر ما دام معتقداً لوجوبها - ثم قال - وتأولوا الخبر: من ترك الصلاة جاحداً لها. هـ (عقيدة السلف وأصحاب الحديث ص ١٢٥ - ١٢٦). وقال المروزي: وكان ممن ذهب هذا المذهب - أي عدم كفر تارك الصلاة - من علماء أصحاب الحديث الشافعي رحمه الله وأصحابه، وأبو ثور وغيره، وأبو عبيدة في موافقيهم - ثم ساق بإسناده هذا القول عن الزهري - هـ (كتاب تعظيم قدر الصلاة (٢ / ٩٥٦)). ونقل الخلاف بين أهل السنة ابن المنذر في كتاب الإشراف (٣ / ٢٧٠) والبيهقي في شرح السنة (٢ / ١٧٩) وابن عبد البر كما في التمهيد (٤ / ٢٣٠ - ٢٣١) والاستذكار (٥ / ٣٤٥، ٦١٠)، وابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (٧ / ٣٧١)، وابن القيم في كتاب الصلاة ص ٣٣ وغيرهم كثير.

(تنبيه): اتهام من لا يكفر تارك الصلاة - كسلاً - بأنه مرجع تهمة قديمة، وفرية غير جديدة، قد نطق بها بعض المبتدعة، كما نقل السكسكي عن الطائفة المنصورية أنها سمت أهل السنة والجماعة مرجئة؛ لقولها: إن تارك الصلاة إذا لم يكن جاحداً لوجوبها مسلم على الصحيح من المذهب. ويقولون: هذا يؤدي إلى أن الإيمان عندهم قول بلا عمل. هـ البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان (ص ٩٥ - ٩٦).

(٢) أخرجه مسلم برقم (٨٢).

قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ بَيْنَ الْعَبْدِ الْمُسْلِمِ وَبَيْنَ الشَّرْكِ إِلَّا تَرْكُ الصَّلَاةِ».

٢٩٠ - حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ صَاعِدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عُرْفَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو حَفْصٍ الْأَبَارُ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ لَيْثٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «بَيْنَ الْعَبْدِ وَبَيْنَ الْكُفْرِ أَوْ بَيْنَ الْعَبْدِ وَبَيْنَ الشَّرْكِ تَرْكُ الصَّلَاةِ»<sup>(١)</sup>.

٢٩١ - حَدَّثَنَا أَبُو الْفَضْلِ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّنْدَلِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ زِيَادٍ قَالَ: نَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ قَالَ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ قَالَ: حَدَّثَنِي حُسَيْنُ بْنُ وَاقِدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ تَرْكُ الصَّلَاةِ، فَمَنْ تَرَكَهَا فَقَدْ كَفَرَ»<sup>(٢)</sup>.

٢٩٢ - حَدَّثَنَا أَبُو نَصْرِ مُحَمَّدُ بْنُ كُرْدَيْيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْمَرْوَزِيُّ قَالَ: نَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ قَالَ: نَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنِ الْمَسْعُودِيِّ، عَنِ الْقَاسِمِ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ يَعْنِي ابْنَ مَسْعُودٍ «الْكُفْرُ تَرْكُ الصَّلَاةِ»<sup>(٣)</sup>.

(١) تقدم والذي قبله في التعليق السابق .

(٢) أخرجه أحمد (٥/٣٤٦، رقم ٢٢٩٨٧)، وابن أبي شيبة في المصنف (٦/١٦٧، رقم ٣٠٣٩٦)، وفي الإيمان (٤٦)، والترمذي (٥/١٣، رقم ٢٦٢١)، وابن ماجه (١/٣٤٢، رقم ١٠٧٩)، والنسائي (١/٢٣١، رقم ٤٦٣)، ومحمد بن نصر المروزي في تعظيم قدر الصلاة (٢/٨٧٩، رقم ٨٩٥)، وعبد الله بن أحمد في السنة (١/٣٥٨، رقم ٧٦٩)، وابن حبان (٤/٣٠٥، رقم ١٤٥٤)، والدارقطني (٢/٥٢)، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (١٥١٩) و (١٥٢٠)، والحاكم (١/٤٨، رقم ١١)، والبيهقي في الكبرى (٣/٣٦٦، رقم ٦٢٩١)، وابن عبد البر في التمهيد (٤/٢٣٠)، والديلمي (٣/٩٢، رقم ٤٢٥٧) والحديث قال عنه الترمذي: حسن صحيح غريب، وأقره النووي في الخلاصة (١/٢٤٥)، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي، وقال هبة الله الطبري: هو صحيح على شرط مسلم كما في المحرر لابن عبد الهادي (١/١٥٦)، قال المناوي في الفيض (٤/٣٩٥): قال العراقي في أماليه: حديث صحيح، وصححه العلامة الألباني في المشكاة (٥٧٤)، وقال الأرناؤوط ومن معه في تحقيق المسند (٣٨/٢٠): إسناده قوي، وصححه الشيخ مصطفى العدوي في صحيح تفسير ابن كثير (٣/٧٩).

(٣) أخرجه العدني في الإيمان (ص ٧٧-٧٨)، والخلال عن الإمام أحمد في الإيمان (ق ١٢٨/ب)،

٢٩٣- حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّنْدَلِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ زِيَادٍ قَالَ: نَا أَحْمَدُ ابْنُ حَنْبَلٍ قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ الْأَوْزَاعِيَّ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحْيِمَةَ: فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿خَلَفَ مِنْ بَإِذِنِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهْوَةَ فَسُوفَ يَلْقَوْنَ غِيًّا﴾ [مريم: ٥٩] قَالَ: أَضَاعُوا الْمَوَاقِيتَ، وَلَمْ يَتْرُكُوها، وَلَوْ تَرَكُوها صَارُوا بِتَرْكِهَا كُفَّارًا<sup>(١)</sup>.

٢٩٤- حَدَّثَنَا الْفَرِيزَابِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَيُّوبَ سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدِّمَشْقِيُّ قَالَ: نَا أَيُّوبُ بْنُ سُوَيْدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ زَيْدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ: أَنَّ الْمِسْوَرَ بْنَ مَخْرَمَةَ: أَخْبَرَهُ حِينَ طُعِنَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَيْهِ هُوَ وَابْنُ عَبَّاسٍ، فَلَمَّا أَصْبَحَ أَفْرَعُوهُ فَقَالُوا: الصَّلَاةُ، الصَّلَاةُ، فَقَالَ: «نَعَمْ، وَلَا حَظَّ فِي الْإِسْلَامِ لِمَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ، فَصَلَّى وَالْجُرْحُ يَتَعَبَّدُ دَمًا»<sup>(٢)</sup>.

٢٩٥- أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَفِيرٍ الْأَنْصَارِيُّ قَالَ: نَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ قَالَ: نَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، قَالَ: نَا قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، عَنِ الْمِسْوَرَ بْنِ مَخْرَمَةَ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِينَ طُعِنَ، فَقَالُوا: الصَّلَاةُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، فَقَالَ: «الصَّلَاةُ هَا لِلَّهِ إِذْنٌ، وَلَا حَظَّ فِي الْإِسْلَامِ لِمَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ»<sup>(٣)</sup>.

٢٩٦- حَدَّثَنَا ابْنُ مَخْلَدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ قَالَ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ، يَقُولُ: «إِذَا قَالَ: لَا أَصَلِّي، فَهُوَ كَافِرٌ»<sup>(٤)</sup>.

٢٩٧- أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى الْجَوَزِيُّ قَالَ: نَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَرْوَزِيُّ قَالَ:

= وعبد الله بن أحمد في السنة (١/ ٣٥٩)، والطبراني في الكبير (٩/ ٢١٤)، وابن بطة في الإبانة (ص ٥٦٦) وإسناده ضعيف لانقطاعه فالقاسم وهو بن عبد الرحمن لم يسمع من ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١) إسناده صحيح: أخرجه الخلال في الإيمان (ق ١٢٨/ أ)، وعبد الله بن أحمد في السنة (١/ ٣٥٩)، والطبراني في الكبير (٩/ ٢١٤)، والطبري في تفسيره (١٦/ ٩٨).

(٢) صحيح بطرقة: أخرجه ابن سعد (٣/ ٣٥١)، ومالك في الموطأ (١/ ٣٩)، وابن أبي شيبة في الإيمان (ص ٣٤)، والعدني في الإيمان (ص ٩٨)، والخلال في الإيمان (ق ١٢٧/ ب)، وابن بطة في الإبانة (ص ٥٥٦) وصححه العلامة الألباني في الإيمان لابن أبي شيبة (ص ٣٤).

(٣) إسناده صحيح، وقد تقدم تخريجه في التعليق السابق.

(٤) إسناده صحيح: أخرجه أبو داود في مسائل الإمام أحمد (ص ٢٧٢).

حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ قَالَ: نَا أَبُو الْعَوَّامِ الْقَطَّانُ قَالَ: نَا قَتَادَةُ، وَأَبَانُ بْنُ أَبِي عِيَّاشٍ كِلَاهُمَا عَنْ خُلَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْعَصْرِيِّ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خُمْسٌ مَنْ جَاءَ بِهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَعَ إِيْمَانٍ دَخَلَ الْجَنَّةَ، مَنْ حَافَظَ عَلَى الصَّلَوَاتِ الْخُمْسِ عَلَى وَضُوئِهِنَّ، وَرُكُوعِهِنَّ، وَسُجُودِهِنَّ، وَمَوَاقِيْتِهِنَّ، وَأَعْطَى الزَّكَاةَ مِنْ مَالِهِ طَيِّبَ النَّفْسِ بِهَا: قَالَ: وَكَانَ يَقُولُ: وَإِنَّمَا اللَّهُ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ إِلَّا مُؤْمِنٌ، وَصَامَ رَمَضَانَ وَحَجَّ الْبَيْتَ إِنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا، وَأَدَّى الْأَمَانَةَ» قَالُوا: يَا أَبَا الدَّرْدَاءِ وَمَا أَدَاءُ الْأَمَانَةِ؟ قَالَ: «الْغُسْلُ مِنَ الْجَنَابَةِ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَأْمُرْ ابْنَ آدَمَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ دِينِهِ غَيْرَهَا»<sup>(١)</sup>.

٢٩٨- حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّنْدَلِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ زِيَادٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الْمُقَرِّيُّ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ ابْنُ أَبِي أَيُّوبَ قَالَ: حَدَّثَنِي كَعْبُ بْنُ عُلْقَمَةَ، عَنْ عِيسَى بْنِ هِلَالٍ الصَّدْفِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَمْرٍو أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ذَكَرَ يَوْمًا الصَّلَاةَ فَقَالَ: «مَنْ حَافَظَ عَلَيْهَا كَانَتْ لَهُ نُورًا وَبُرْهَانًا، وَإِضَاءَةً، أَوْ قَالَ نَجَاةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ لَمْ يَحَافِظْ عَلَيْهَا لَمْ تَكُنْ لَهُ نُورًا، وَلَا بُرْهَانًا، وَلَا إِضَاءَةً، أَوْ قَالَ: نَجَاةً وَيَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَعَ قَارُونَ وَفِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَأَبِي بَنْ خَلْفٍ»<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه أبو داود (١١٦/١)، رقم (٤٢٩)، والطبري في تفسيره (٣٩/٢٢)، ومحمد بن نصر المروزي في الوتر كما في مختصره للمقريزي (ص ٣٢، رقم ١٤)، والطبراني في الصغير (٥/٢)، وأبو نعيم في الحلية (٢/٢٣٤)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (ص ٥٧٠) والحديث قال عنه المنذري: أسنده جيد، وكذا قال الهيثمي (٤٧/١)، وحسنه العلامة الألباني في صحيح الترغيب (٣٦٩).

(٢) أخرجه أحمد (١٦٩/٢)، رقم (٦٥٧٦)، وابن حبان (١٤٦٧)، والدارمي (٣٩٠/٢)، رقم (٢٧٢١)، وعبد بن حميد (ص ١٣٩، رقم ٣٥٣)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣١٨١)، والبيهقي في الشعب (٤٦/٣)، رقم (٢٨٢٣)، وابن بطة في الإبانة (ص ٥٧١) والحديث قال عنه ابن عبد الهادي في تنقيح تحقيق التعليق (١١٧/٢) إسناده جيد، وقال الذهبي في تنقيح التحقيق (٣٠٠/١) إسناده جيد، وكذا قال البوصيري في إتحاف الخيرة (٧٦٦)، وقال الشوكاني في النبل (٣٧٢/١) صالح للإحتجاج، وقال الشيخ شاكِر في تحقيق المسند: إسناده صحيح، وحسنه الألباني في بعض كتبه ثم عاد وضعفه في المشكاة التحقيق الثاني (٥٥٠) وقال فيه عيسى الصدفي تابعي، لم يرو عنه سوى اثنين ولم يوثقه غير ابن حبان، وقال الأرناؤوط ومن معه في تحقيق المسند (١٤٢/١١): إسناده حسن، عيسى بن هلال: روى عنه جمع، وذكره ابن حبان في «الثقات» ٢١٣/٥، وذكره الفسوي في «تاريخه» ٥١٥/٢ في ثقات التابعين من أهل مصر، وباقي رجاله ثقات رجال الشيخين غير كعب بن علقمة، فمن رجال مسلم. أبو



٢٩٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ قَالَ: نَا مُحَمَّدٌ قَالَ: نَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ جَعْفَرُ بْنُ إِدْرِيسَ الْقَزْوِينِيُّ قَالَ: نَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِكَ الْقَزْوِينِيُّ قَالَ: نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الْمُقَرِّيُّ وَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِإِسْنَادِهِ إِلَى آخِرِهِ مِثْلَهُ<sup>(١)</sup>.

٣٠٠- حَدَّثَنَا أَبُو نَصْرِ مُحَمَّدُ بْنُ كُرْدَيْيٍّ قَالَ: نَا أَبُو بَكْرٍ الْمُرُوزِيُّ قَالَ: نَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ قَالَ: نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مَعْقِلِ بْنِ مَعْقِلٍ الْحُخَعَمِيِّ قَالَ: أَتَى رَجُلٌ عَلِيًّا عليه السلام وَهُوَ فِي الرَّحْبَةِ قَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، مَا تَرَى فِي الْمَرْأَةِ لَا تُصَلِّي؟ فَقَالَ: «مَنْ لَمْ يُصَلِّ فَهُوَ كَافِرٌ»<sup>(٢)</sup>.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ عليه السلام: هَذِهِ السُّنَنُ وَالْأَثَارُ فِي تَرْكِ الصَّلَاةِ وَتَضْيِيعِهَا مَعَ مَا لَمْ نَذْكُرْهُ مِمَّا يَطُولُ بِهِ الْكِتَابُ، مِثْلُ حَدِيثِ حُذَيْفَةَ وَقَوْلُهُ لِرَجُلٍ لَمْ يُتِمَّ صَلَاتَهُ.

٣٠١- لَوْ مَاتَ هَذَا، لَمَاتَ عَلَى غَيْرِ فِطْرَةِ مُحَمَّدٍ عليه السلام<sup>(٣)</sup>.

٣٠٢- وَمِثْلُهُ عَنْ بِلَالٍ وَغَيْرِهِ، مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الصَّلَاةَ مِنَ الْإِيمَانِ، وَمَنْ لَمْ يُصَلِّ فَلَا إِيمَانَ لَهُ وَلَا إِسْلَامَ قَدْ سَمَى اللَّهُ عليه السلام فِي كِتَابِهِ الصَّلَاةَ: إِيمَانًا.

٣٠٣- وَذَلِكَ أَنَّ النَّاسَ كَانُوا يُصَلُّونَ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ، إِلَى أَنْ حُوِّلُوا إِلَى الْكَعْبَةِ وَمَاتَ قَوْمٌ عَلَى ذَلِكَ، فَلَمَّا حُوِّلَتِ الْقِبْلَةُ إِلَى الْكَعْبَةِ قَالَ قَوْمٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَكَيْفَ بِمَنْ مَاتَ مِنْ إِخْوَانِنَا مِمَّنْ كَانَ يُصَلِّي إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عليه السلام: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيْمَانَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٣] يَعْنِي صَلَاتَكُمْ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ<sup>(٤)</sup>.

= عبد الرحمن: هو عبد الله بن يزيد المقرئ، وسعيد: هو ابن أبي أيوب.

(١) تقدم في التعليق السابق.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في الإيمان (ص ٤٢)، والعدي في الإيمان (ص ١٢٦-١٢٧)، والخلال عم الإمام أحمد في الإيمان (ق ١٢٨ / ب)، وابن بطة في الإبانة (ص ٥٦٧) وضعفه العلامة الألباني في الإيمان لابن أبي شيبة (ص ٣٤) بقوله: هذا لا يصح عن علي / وعلته معقل هذا قال عنه الحافظ مجهول.

(٣) أخرجه البخاري برقم (٧٩١).

(٤) أخرجه بنحوه البخاري برقم (٤٤٨٦).

(فقه المسألة): اعلم رحماني الله وإياك أن أفضل الأعمال بعد الشهادتين الصلوات الخمس، ولهذا الفضل أمر الله تعالى بالمحافظة عليها، قال تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ [النساء: ١٠٣]، وعندما بعث الرسول عليه السلام معاذًا إلى اليمن قال له: «إنك تأتي قوما أهل كتاب فادعهم إلى

أن يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله فإن أطاعوا لك في ذلك فأخبرهم أن الله فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم ... الحديث» متفق عليه ، فكانت وصيته له بعد شهادة التوحيد هي إقامة الصلاة ، والأحاديث في فضل الصلاة وأهميتها والأمر في المحافظة عليها أكثر من أن تحصى ، وقد أبتلي بعض الناس بتركها مع شديد الوعيد من الله تعالى على من تركها ، وكثير الفضل والإحسان لمن حافظ عليها قال ﷺ: «خمس صلوات كتبهن الله على العباد من جاء بهن لم يضيع منهن شيئا استخفافا بحقهن كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة ومن لم يأت بهن فليس له عند الله عهد إن شاء عذبه وإن شاء أدخله الجنة» صححه الألباني ، هذا وقد اختلف العلماء على حكم تاركها والسبب في ذلك الخلاف إنه جاءت أحاديث عن رسول الله ﷺ تسمى تارك الصلاة كافرا من غير تفريق بين الجاحد والمتهاون ومن الناحية الأخرى فهناك أحاديث وآيات لا تخرج تارك الصلاة من الملة ، هذا إذا كان قد تركها تكاسلا وتهاونا مع الإعراف بوجوبها وأقر بفرضيتها كما هو حال كثير من الناس ، أما من تركها وهو غير مقرر بوجوبها فهو كافر ولا خلاف بين العلماء في ذلك .

ولقد اختلف العلماء على حكم تاركها تكاسلا وتهاونا مع اعترفه بوجوبها واقراءه بفرضيتها إلى ثلاثة أقوال:

#### القول الأول :

إنه كافر كفر أكبر مخرج من الملة ويعطى فرصة للتوبة وينتظر إلى آخر وقت الصلاة فإن جاء آخر الوقت ولم يصل قتل كافرا وماله فيء للمسلمين ويدفن في مقابر الكفار .

#### القول الثاني:

من ترك الصلاة تكاسلا ليس بكافر ولكنه فاسق عاص مرتكب كبيرة من الذنوب يستحق عليها القتل ولذلك ينتظر إلى آخر الوقت ويؤمر بالصلاة فإن لم يصل حتى خروج الوقت قتل لا لكفره ولكن لأن عقوبة تارك الصلاة القتل ولذلك فإنه يدفن في مقابر المسلمين ويصلى عليه وماله لورثته .

#### القول الثالث:

من ترك الصلاة وهو مقرر بوجوبها ليس بكافر ولكنه فاسق لا تقبل له شهادة ، ويخشى عليه سوء الخاتمة .

ومما سبق يتضح أن هذه الأقوال الثلاثة هي من حيث الحكم على تارك الصلاة قولان:

أولهما : أنه كافر كفر أكبر مخرج من الملة .

وثانيهما : أنه ليس بكافر وإنما هو فاسق مرتكب كبيرة من الأثم .

وكما سبق فإن كل من القولين له من الأدلة من كتاب الله أو سنة نبيه ﷺ ما يدعم بها قوله في هذه المسألة ، ولقد تكلم أهل العلم سلفا وخلفا المتقدمين منهم والمتأخرين في هذه المسألة منهم الأئمة



= الأربعة ومن بعدهم فمنهم من كفر تاركها ومنهم من لم يكفره.

ولقد قمت بجمع أدلة كل من الطرفين ولكن بطريقة أن أتى بقول من قال بتكفير تارك الصلاة ثم نلحقها بما رد عليه من الذي لم يكفر تاركها وذلك حتى يكون الرد على دليل من كفر تاركها يلي ذلك الدليل ، وذلك بطريق المناظرة بين من قال بكفر تارك الصلاة ومن لم يكفر تاركها.

حوار بين القائلين بكفر تارك الصلاة وبين القائلين بعدم كفره :

الفصل الأول أدلة القائلين بكفر تارك الصلاة وإجابة المانعين :

الدليل الأول :

قال القائلون بكفر تارك الصلاة : من الأدلة على كفر تارك الصلاة قول الله تبارك و تعالى : ﴿ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَخَلَوْاكُمْ فِي الَّذِينَ ﴾ [التوبة: ١١] ، ووجه الدلالة من الآية هي أن الله تعالى اشترط لثبوت الأخوة بيننا وبين المشركين ثلاثة شروط :

الأول : أن يتوبوا من الشرك.

الثاني : أن يقيموا الصلاة.

الثالث : أن يؤتوا الزكاة.

فإن تابوا من الشرك ، ولم يقيموا الصلاة ، ولم يؤتوا الزكاة ، فليسوا بإخوة لنا ، وإن أقاموا الصلاة ، ولم يؤتوا الزكاة فليسوا بإخوة لنا ، والأخوة في الدين لا تنتفي إلا حيث يخرج المرء من الدين بالكلية ، فلا تنتفي بالفسوق ، والكفر دون الكفر ، ألا ترى إلى قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ عَفَى لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَأَبْسَعُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَنٍ ﴾ [البقرة: ١٧٨] ، فجعل الله القاتل عمدا أخا للمقتول ، مع أن القتل عمدا من أكبر الكبائر.

ثم ألا تنظر إلى قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَجَنِّبُوا الَّتِي بَغَتْ حَتَّىٰ تَأْتِيَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ ① إنما الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ﴾ [الحجرات: ٩-١٠] ، فأثبت الله تعالى الأخوة بين الطائفة المصلحة ، والطائفتين المتقاتلتين ، مع أن قتال المؤمن من الكفر كما ثبت في الحديث الصحيح الذي رواه البخاري وغيره عن ابن مسعود رضي الله عنه ، أن النبي ﷺ قال : « سباب المسلم فسوق وقتاله كفر » ، لكنه كفر لا يخرج من الملة ، إذ لو كان مخرجا من الملة ، ما بقيت الأخوة الإيمانية معه ، والآية الكريمة قد دلت على بقاء الأخوة الإيمانية مع الاقتتال.

وبهذا علم أن ترك الصلاة كفر مخرج عن الملة ، إذ لو كان فسقا أو كفر دون كفر ، ما انتفت الأخوة الدينية به ، كما لم تنتف بقتل المؤمن وقتاله ، ولكن : هل تارك الزكاة كافرا كما دل عليه مفهوم آية التوبة ؟

الجواب : أن تارك الزكاة لا يكفر - مع أن بعض أهل العلم قال بتكفيره - ولكنه يعاقب بعقوبة عظيمة ،

ذكرها الله تعالى في كتابه ، وذكرها النبي ﷺ في سنته ، ومنها ما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، أن النبي ﷺ

= ذكر عقوبة مانع الزكاة ، وفي آخره: «ثم يرى سبيله ، إما إلى الجنة وإما إلى النار»، وقد رواه مسلم في «باب مانع الزكاة» وهو دليل على أنه لا يكفر ، إذ لو كان كافرا ما كان له سبيل إلى الجنة. فيكون منطوق هذا الحديث مقدما على مفهوم آية التوبة ، لأن المنطوق مقدم على المفهوم ، كما هو معلوم في أصول الفقه.

وأجاب القائلون بعدم تكفير تارك الصلاة :

بيان هذا الدليل وهو استدلالكم بقول الله جل شأنه : ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا فِي الدِّينِ﴾ [التوبة: ١١] ، وإنكم قلتم إن الله تعالى اشترط لثبوت الأخوة بيننا وبين المشركين إقام الصلاة ، فمن لم يقم بها ، فلا يعد أخا لنا في الدين إلى آخر ما ذكرتموه من أن الأخوة في الدين لا تنتفي إلا حيث يخرج المرء من الدين بالكلية ، فلا تنتفي بالفسوق ، والكفر دون الكفر ، ويمكن الرد عليه من وجهين:

أحدهما: أنه قرن بالصلاة الزكاة ، فهل من تاب وأقام الصلاة لكنه لم يرك لا يكون أخا في الدين عليه ما على المسلمين ، وله ما للمسلمين !؟

فإن قلتم : لا ، بل هو أخ في الدين !

قلنا لكم : ما هو دليل التفريق في الآية بين الصلاة والزكاة ، وهما مذكورتان بالترتيب والتساوي عقيب التوبة ؟

فإن قلتم : لأنه ورد ما يخرج تارك الزكاة من الكفر المخرج من الملة وذلك كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر عقوبة مانع الزكاة ، وفي آخره: «ثم يرى سبيله ، إما إلى الجنة وإما إلى النار» إذ لو كان كافرا ما كان له سبيل إلى الجنة ، فيكون منطوق هذا الحديث مقدما على مفهوم آية التوبة ، لأن المنطوق مقدم على المفهوم ، كما هو معلوم في أصول الفقه.

قلنا لكم : وهذا الذي ذكرتموه هو في حق تارك الصلاة أيضا فقد ورد ما يخرج تارك الصلاة من الكفر المخرج من الملة وذلك كما في قوله صلى الله عليه وسلم : «خمس صلوات كتبهن الله على العباد» وفي آخر الحديث قال صلى الله عليه وسلم : «ومن لم يأت بهن فليس له عند الله عهد إن شاء عذبه وإن شاء أدخله الجنة» صححه الألباني ، فلو كان كافرا ما كان له أن يدخل الجنة ، فمنطوق هذا الحديث مقدم على مفهوم آية التوبة كما قررتم في تارك الزكاة.

فإن قلتم : إن تارك الزكاة ليس أخا في الدين !!

قلنا : هذا باطل من القول بيقين ، ليس عليه أي دليل !

وأما الوجه الثاني : قال الإمام ابن عطية في «المحرر الوجيز» :

« تابوا : رجعوا عن حالهم ، والتوبة منهم تتضمن الإيمان ».

فإقامة الصلاة مشروطة ومسبقة بالتوبة التي هي متضمنة للإيمان ، إذ ذكر الله التوبة قبل ذكر الصلاة

= أو الزكاة ، فدل ذلك على أنها هي قاعدة الأصل في الحكم بأخوة الدين .  
لذا قال الطبري في « جامع البيان » :

« يقول جل ثناؤه : فإن رجح هؤلاء المشركون - الذين أمرتكم أيها المؤمنون بقتلهم - عن كفرهم وشركهم بالله إلى الإيمان به وبرسوله ، وأنابوا إلى طاعته ، وأقاموا الصلاة المكتوبة ، فأدوها بحدودها ، وآتوا الزكاة المفروضة أهلها : فهم إخوانكم في الدين الذي أمركم الله به ، وهو الإسلام .  
الدليل الثاني :

قال القائلون بكفر تارك الصلاة : من الأدلة على كفر تارك الصلاة قول الله تبارك و تعالى : ﴿ أَفَتَجْعَلُ الْمُتَشَبِّهِينَ كَالْمُجْرِمِينَ ﴾ (٣٥) مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ (٣٦) أَمْ لَكُمْ كِتَابٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ (٣٧) إِنْ لَكُمْ فِرْيَةٌ لَا تُغَيِّرُونَهَا (٣٨) أَمْ لَكُمْ آيَاتُنَا عَيْنًا بَلِّغُوا إِلَى بَوْرِ الْقِصَّةِ إِنْ لَكُمْ لَوْ كَلَّمَا تَحْكُمُونَ (٣٩) سَأَلَهُمْ أَنَّهُمْ بِذَلِكَ رِيعٌ (٤٠) أَمْ لَمْ شُرَكَاءَ فَلْيَأْتُوا بِشُرَكَائِهِمْ إِنْ كَانُوا صَادِقِينَ (٤١) يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ (٤٢) خَشِيعَةً أَنْصَرَمُ رَهَقُهُمْ ذُلٌّ وَقَدْ كَانُوا يَدْعُونَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَلِيمُونَ ﴿ [القم: ٣٥-٤٣] .

فقد أخبر الله تعالى أنه لا يجعل المسلمين كالمجرمين ، ثم ذكر أحوال المجرمين الذين هم ضد المسلمين ومن أحوالهم أنهم يدعون إلى السجود لربهم فيحال بينهم وبينه فلا يستطيعون السجود مع المسلمين عقوبة لهم على ترك السجود مع المسلمين في دار الدنيا وهذا يدل على أنهم من الكفار والمنافقين ، إذ لو كانوا من المسلمين لأذن لهم الله تبارك و تعالى في السجود كما أذن للمسلمين ، فلا يستطيع السجود عندما يكشف الله عن ساقه سبحانه و تعالى إلا المسلمون ويحال ذلك على غيرهم فدل ذلك على أنهم - تاركى الصلاة - مع من لا يأذن له في الصلاة وهم الكفار والمنافقين .  
وأجاب القائلون بعدم تكفير تارك الصلاة :

بأن الذين قصدهم الله تبارك و تعالى في قوله : ﴿ وَقَدْ كَانُوا يَدْعُونَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَلِيمُونَ ﴾ ، هم الذين يسمعون الأذان والإقامة فيأبون ، وبذلك فسرهما النبي ﷺ كما في صحيح مسلم عن أبي هريرة قال أتى النبي رجل اعمى فقال يا رسول الله ليس لي قائد يقودني إلى المسجد فسأل رسول الله أن يرخص له فرخص له فلما ولى دعاه فقال هل تسمع النداء قال نعم قال فأجب فلم يجعل مجيبا له بصلاته في بيته إذا سمع النداء فدل على أن الإجابة المأمور بها هي إتيان المسجد للجماعة ، وقد قالها غير واحد من السلف ، وهذا هو الذي فهمه أعلم الأمة وأفقههم من الإجابة وهم الصحابة رضي الله عنهم فقال ابن المنذر في كتاب الأوسط روي عن ابن مسعود وابي موسى انهما قالوا من سمع النداء ثم لم يجب فإنه لا تجاوز صلاته رأسه إلا من عذر (مجمع الزوائد ٢/ ٤٢) ، قال وروي عن عائشة أنها قالت من سمع النداء فلم يجب لم يرد خيرا ولم يرد به . ( سنن البيهقي ٣/ ٥٧ ) ، وعن أبي هريرة انه قال أن تمتليء أذنا ابن آدم رصاصا مذا با خير له من أن يسمع المنادي ثم لا يجيبه ، فهذا وغيره يدل على أن الإجابة عند الصحابة هي حضور الجماعة وأن المتخلف عنها غير مجيب فيكون عاصيا .

= قال الشوكاني في تفسيره:

﴿وَيَدْعُونَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ قال الواحدي: قال المفسرون: يسجد الخلق كلهم لله سجدة واحدة ويبقى الكفار والمنافقون يريدون أن يسجدوا فلا يستطيعون، لأن أصلهم تيس فلا تلين للسجود. قال الربيع بن أنس: يكشف عن الغطاء فيقع من كان آمن بالله في الدنيا فيسجدون له، ويدعي الآخرون إلى السجود فلا يستطيعون، لأنهم لم يكونوا آمنوا بالله في الدنيا.

﴿وَقَدْ كَانُوا يَدْعُونَ إِلَى السُّجُودِ﴾ أي في الدنيا ﴿وَهُمْ سَلِيمُونَ﴾ أي معافون عن العلل متمكنون من الفعل. قال إبراهيم التيمي: يدعون بالأذان والإقامة فيأبون. وقال سعيد بن جبير: يسمعون حي على الفلاح فلا يجيبون. قال كعب الأحبار: والله ما نزلت هذه الآية إلا في الذين يتخلفون عن الجماعات. وقيل يدعون بالتكليف المتوجه عليهم بالشرع فلا يجيبون، وجملة «وهم سالمون» في محل نصب على الحال من ضمير يدعون «أه».

قال ابن كثير في تفسيره للآية:

عن أبي بردة عن أبي موسى قال حدثني أبي قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (إذا كان يوم القيامة مثل لكل قوم ما كانوا يعبدون في الدنيا فيذهب كل قوم إلى ما كانوا يعبدون ويبقى أهل التوحيد فيقال لهم ما تنتظرون وقد ذهب الناس فيقولون إن لنا رباً كنا نعبد في الدنيا ولم نره - قال - وتعرفونه إذا رأيتموه فيقولون نعم فيقال فكيف تعرفونه ولم تروه قالوا إنه لا شبيه له فيكشف لهم الحجاب فينظرون إلى الله تعالى فيخرون له سجداً وتبقى أقوام ظهورهم مثل صياصي البقر فينظرون إلى الله تعالى فيريدون السجود فلا يستطيعون فذلك قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَكْنُفُ عَنْ سَاقٍ وَيَدْعُونَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ فيقول الله تعالى: «عبادي أرفعوا رؤوسكم فقد جعلت بدل كل رجل منكم رجلاً من اليهود والنصارى في النار»، قال أبو بردة: فحدثت بهذا الحديث عمر بن عبد العزيز فقال: الله الذي لا إله إلا هو لقد حدثك أبوك بهذا الحديث؟ فحلف له ثلاثة أيمن؛ فقال عمر: ما سمعت في أهل التوحيد حديثاً هو أحب إلي من هذا. وقال قيس بن السكن: حدث عبد الله بن مسعود عند عمر بن الخطاب فقال: إذا كان يوم القيامة قام الناس لرب العالمين أربعين عاماً شاخصة أبصارهم إلى السماء، حفاة عراة يلجمهم العرق، فلا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم أربعين عاماً، ثم ينادي مناد: أيها الناس، أليس عدلاً من ربكم الذي خلقكم وصوركم وأماكم ثم عبدتم غيره أن يولي كل قوم ما تولوا؟ قالوا: نعم. قال: فيرفع لكل قوم ما كانوا يعبدون من دون الله فيتبعونها حتى تقدفهم في النار، فيبقى المسلمون والمنافقون فيقال لهم: ألا تذهبون قد ذهب الناس؟ فيقولون حتى يأتينا ربنا؛ فيقال لهم: أو تعرفونه؟ فيقولون: إن اعترف لنا عرفناه. قال فعند ذلك يكشف عن ساق ويتجلى لهم فيخبر من كان يعبد مخلصاً ساجداً، ويبقى المنافقون لا يستطيعون كأن في ظهورهم السفايف، فيذهب بهم إلى النار، ويدخل هؤلاء الجنة؛ فذلك قوله تعالى: ﴿وَيَدْعُونَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾.



قال القرطبي في تفسيره:

قوله تعالى: ﴿وَقَدْ كَانُوا يَدْعُونَ إِلَى الشُّجُودِ﴾ أي في الدنيا. ﴿وَمِنْ سَلِيلُونَ﴾ معافون أصحاب. قال إبراهيم التيمي: أي يدعون بالأذان والإقامة فيأبونه. وقال سعيد بن جبير: كانوا يسمعون حي على الفلاح فلا يجيبون. وقال كعب الأحبار: والله ما نزلت هذه الآية إلا في الذين يتخلفون عن الجماعات. وقيل: أي بالتكليف الموجه عليهم في الشرع، والمعنى متقارب. وقد مضى في سورة البقرة الكلام في وجوب صلاة الجماعة. وكان الربيع بن خيثم قد فلعج وكان يهادي بين الرجلين إلى المسجد، فقيل: يا أبا يزيد، لو صليت في بيتك لكانت لك رخصة. فقال: من سمع حي على الفلاح فليجب ولو حبوا. وقيل: لسعيد ابن المسيب: إن طارقا يريد قتلك فتغيب. فقال: أبحيث لا يقدر الله علي؟ فقيل له: اجلس في بيتك. فقال: اسمع حي على الفلاح، فلا أجيب!

الدليل الثالث:

قال القائلون بكفر تارك الصلاة: ومن الأدلة على كفر تارك الصلاة قول الله تبارك وتعالى: ﴿خَلَفَ مِنْ بَعدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهْوَاتِ فَسُوفَ يَلْقَوْنَ عَذَابًا﴾ (٥٩) ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا﴾ (مریم: ٥٩-٦٠)، فقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ﴾ دليل على أنهم حين إضاعتهم للصلاة واتباع الشهوات لم يكونوا مؤمنين. وأجاب القائلون بعدم تكفير تارك الصلاة:

أما استدلالكم بهذه الآية فهو بعيد إذ أن السلف الصالح فسروا هذه الآية وقد اختلفوا في معنى الإضاعة وكذلك اختلفوا في الخلف الذين أضاعوا الصلاة واتباعوا الشهوات، فمنهم من قال إن إضاعة الصلاة ليس معناها إضاعتها بالكلية وإنما هي إضاعة أركانها وواجباتها، ومنهم من قال أن الإضاعة هي تأخيرها عن وقتها، ومنهم من قال أنه يقصد بها إضاعة صلاة الجماعة في المسجد، هذا من ناحية معنى الإضاعة أما من ناحية الخلف فمنهم من يقول أنهم اليهود، ومنهم من يقول أنهم اليهود والنصارى، ومنهم من يقول أنهم أقوام من أمة محمد ﷺ يأتون في آخر الزمان، وإذا كان الأمر كذلك فلا يمكن لكم الاستدلال بهذا الآية التي اختلفت في تفسير معناها وحملها على أن الذين ﴿يَلْقَوْنَ عَذَابًا﴾ هم تاركى الصلاة من هذه الأمة مع وجود أدلة صحيحة وصریحة على أن من أتى بالتوحيد ولم يشرك بالله تعالى فإن الله قد يغفر له ويدخله الجنة إذ أن الله تعالى قال أنه يغفر الذنوب جميعا ولا يغفر أن يشرك به سبحانه وتعالى، والصلاة من جملة هذه الذنوب، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]، والصلاة دون ذلك ولا شك.

قال صاحب تفسير أضواء البيان: «واختلف أهل العلم في المراد بإضاعتهم الصلاة، فقال بعضهم: المراد بإضاعتها تأخيرها عن وقتها. وممن يروى عنه هذا القول ابن مسعود، والنخعي، والقاسم بن مخيمرة، ومجاهد، وعمر بن عبد العزيز وغيرهم. وقال القرطبي في تفسير هذه الآية: إن هذا القول هو

الصحيح. وقال بعضهم: إضاعته الإخلال بشروطها، ومن اختار هذا القول الزجاج، وقال بعضهم: المراد بإضاعته جحد وجوبها. ويروى هذا القول وما قبله عن محمد بن كعب القرظي، وقيل: إضاعته في غير الجماعات. وقيل: إضاعته تعطيل المساجد، والاشتغال بالصنائع والأسباب. قال مقبده عفا الله عنه وغفر له: وكل هذه الأقوال تدخل في الآية، لأن تأخيرها عن وقتها، وعدم إقامتها في الجماعة، والإخلال بشروطها، وجحد وجوبها، وتعطيل المساجد منها كل ذلك إضاعة لها، وإن كانت أنواع الإضاعة متفاوتة، واختلف العلماء أيضا في الخلف المذكورين من هم؟ فقيل: هم اليهود. ويروى عن ابن عباس ومقاتل. وقيل: هم اليهود والنصارى، ويروى عن السدي. وقيل: هم قوم من أمة محمد ﷺ يأتون عند ذهاب الصالحين منها، يركب بعضهم بعضا في الأزقة زنى. ويروى عن مجاهد وعطاء وقتادة ومحمد بن كعب القرظي. وقيل: إنهم البربر، وقيل: إنهم أهل الغرب. وفيهم أقوال آخر. قال مقبده عفا الله عنه: وكونهم من أمة محمد ﷺ ليس بوجبه عندي، لأن قوله تعالى ﴿خَلَفَ مِنْ بَعدِهِمْ﴾ صيغة تدل على الوقوع في الزمن الماضي، ولا يمكن صرفها إلى المستقبل إلا بدليل يجب الرجوع إليه كما ترى. والظاهر أنهم اليهود والنصارى وغيرهم من الكفار الذين خلفوا أنبياءهم وصالحهم قبل نزول الآية، فأضاعوا الصلاة، واتبعوا الشهوات.

كما أن هذه الآية قد بينت أن هؤلاء الموصوفين بهذه الصفات ﴿فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غِيًّا﴾، أنهم سوف يدخلون النار، ولكن ليس فيها أنهم مخلدون فيها، فكون أن تارك الصلاة يعاقب على تركه لها فهذا لا خلاف فيه إذ هو صاحب كبيرة من الإثم يستحق عليها العذاب» أهـ.

الدليل الرابع:

قال القائلون بكفر تارك الصلاة: ومن الأدلة على كفر تارك الصلاة قول الله تبارك وتعالى: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ ۚ قَالُوا لَوْ كُنَّا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ۚ وَلَوْ أَنَّكَ تَعْلَمُ الْمُسْلِمِينَ ۚ﴾ [المدثر: ٤٢-٤٧]، فلا يخلو إما أن يكون كل واحد من هذه الخصال هو الذي سلكهم في سقر وجعلهم من المجرمين أو مجموعها فإن كان كل واحد منها مستقلا بذلك فالدلالة ظاهرة وإن كان مجموع الأمور الأربعة فهذا إنما هو لتعليق كفرهم وعقوبتهم وإلا فكل واحد منها مقتض للعقوبة إذ لا يجوز أن يضم ما لا تأثير له في العقوبة إلى ما هو مستقل بها.

ومن المعلوم أن ترك الصلاة وما ذكر معه ليس شرطا في العقوبة على التكذيب بيوم الدين بل هو وحده كاف في العقوبة فدل على أن كل وصف ذكر معه كذلك إذ لا يمكن لقائل أن يقول لا يعذب إلا من جمع هذه الأوصاف الأربعة فإذا كان كل واحد منها موجبا للإجماع وقد جعل الله سبحانه المجرمين ضد المسلمين كان تارك الصلاة من المجرمين السالكين في سقر وقد قال: ﴿إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي صَلَاتِهِمْ شِرَرٌ ۚ يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ ۚ﴾ [القمر: ٤٧-٤٨]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ أَجْرَمُوا كَانُوا مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا يَضْحَكُونَ﴾ [المطففين: ٢٩]، فجعل المجرمين ضد المؤمنين المسلمين.



= فأجاب القائلون بعدم تكفير تارك الصلاة :

بأن الآية إنما فيها أنهم يدخلون النار عقوبة لهم على هذه الخصال التي اتصفوا بها وهذا لا يختلف فيه أحد إذ من المعلوم أن الإنسان - المسلم - إذا أذنب ذنبا فإن الله ﷻ سوف يحاسبه على هذا الذنب ، فإما أن يدخله النار بسبب ذلك أو يمن عليه بكرمه ومنه فيتجاوز عنه ويدخله الجنة ، وهذه الآية من هذا القبيل ، وليس فيها أن من إتصف بهذه الصفات أن مصيره إلى النار خالدا مخلدا فيها فهي بهذا لا تكون فيها حجة على تكفير تارك الصلاة الأكبر المخرج من الملة ، وأما وصف الآية تارك الصلاة بأنه من المجرمين ، فتحمل على الإجماع غير المخرج من الملة .

الدليل الخامس :

قال القائلون بكفر تارك الصلاة : ومن الأدلة على كفر تارك الصلاة قوله تعالى : ﴿ قَوْلٌ لِلْمُصَلِّينَ ۖ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ﴾ [الماعون: ٤-٥] ، قالوا : والوعيد بالويل في القرآن إنما يطلق على الكفار ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مُثَلِّمٌ يُوحَىٰ إِلَىٰ أَنَّمَا إِلَهُ الْكَوْكِبُ إِلَهُهُ وَحْدٌ فَاسْتَقِيمُوا إِلَيْهِ وَاسْتَغْفِرُوا ۚ وَوَيْلٌ لِلْمُصْرِكِينَ ۖ الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ ﴾ [فصلت: ٦-٧] ، وقوله جل جلاله : ﴿ وَبِئْسَ لِكُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ۖ يَسْمَعُ آيَاتَ اللَّهِ تَنْثِيلًا عَلَيْهِ ثُمَّ يُغِيثُ مُسْتَكَرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا فَبَشِيرَةً يَعْذَابُ أَلِيمٍ ۖ وَإِذَا عَلِمَ مِنْ مَوَاقِنَا سُخْرًا أَخَذَهَا مَرْوًا أَوَّلَيْكَ هُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ ۖ ﴾ [الباقية: ٧-٩] ، وقوله ﷻ : ﴿ وَوَيْلٌ لِلْكَافِرِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ ﴾ [إبراهيم: ٢٢] .

فأجاب القائلون بعدم تكفير تارك الصلاة :

أن استدلالكم بكلمة : ﴿ وَبِئْسَ ﴾ وأنها تطلق في القرآن على الكفار محتمل ، لأنها جاءت في موضعين ولم يقصد بها الكفار وهما ﴿ وَبِئْسَ لِلْمُطَفِّفِينَ ﴾ ، ﴿ وَبِئْسَ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٌ ﴾ ، فعلق الويل بالتطفيف وبالهمز واللمز ، وهذا لا يكفر به بمجرد ، فويل تارك الصلاة ؛ إما أن تكون ملحقا بويل الكفار كما أشرت في التعريف بكلمة الـ ﴿ وَبِئْسَ ﴾ ، أو بويل الفساق كما بينت الـ ايتان السابقتان ﴿ وَبِئْسَ لِلْمُطَفِّفِينَ ﴾ ، ﴿ وَبِئْسَ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٌ ﴾ ، والدليل إذا طرقة الاحتمال سقط به الاستدلال .

الدليل السادس :

قال القائلون بكفر تارك الصلاة : ومن الأدلة على كفر تارك الصلاة قول رسول الله ﷺ : «إن العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر» صححه الالباني ، والمراد بالكفر هنا ، الكفر المخرج عن الملة ، لأن النبي ﷺ ، جعل الصلاة فصلا بين المؤمنين والكافرين ، ومن المعلوم أن ملة الكفر غير ملة الإسلام ، فمن لم يأت بهذا العهد فهو من الكافرين .

فأجاب القائلون بعدم تكفير تارك الصلاة :

يجب حمل كلمة « كفر » التي في هذا الحديث على كفر النعمة ، وعدم حملها على كفر الجحود ، وهذا له صور كثيرة في غير هذا الحكم ، فقد حمل الكفر الوارد في قوله ﷺ : «سباب المسلم فسوق»

= وقاتله كفر» متفق عليه ، وقوله ﷺ: «اثنان في الناس هما بهم كفر: الطمع في الأنساب و النباحة على الميت» صححه الألباني ، وغير ذلك كثير ، فكل ذلك يحمل على كفر النعمة لا كفر الجحود ، وقد سئل ابن عباس رضي الله عنهما عن قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤] ، قال ﷺ: «ليس بالكفر الذي يذهبون إليه إنه ليس كفرا ينقل عن الملة ، كفر دون كفر» . وهذا الرد يكون على كل الاحاديث التي جاء فيها ما يعبر على ان تارك الصلاة متصف بوصف الكفر كقوله ﷺ: «بين العبد وبين الشرك ترك الصلاة» ، وقوله ﷺ: «من ترك الصلاة متعمدا فقد برئت منه ذمة الله» ، وكذلك الآيات القرآنية التي فيها ان تارك الصلاة يوصف بوصف الكفر فتحمل على أنه كفر دون كفر ، وسبب حمل هذه الأحاديث والآيات على الكفر الأصغر دون الأكبر هو وجود آيات وأحاديث تصف تارك الصلاة بأنه من جملة المسلمين وأنه يحاسب ويكون مصيره إلى الجنة كما قال ﷺ: «خمس صلوات كتبهن الله على العباد من جاء بهن لم يضيع منهن شيئا استخفافا بحقهن كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة ومن لم يأت بهن فليس له عند الله عهد إن شاء عذبه وإن شاء أدخله الجنة» صححه الألباني ، وقال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨] ، والصلاة دون ذلك ولا شك .

الدليل السابع :

قال القائلون بكفر تارك الصلاة : ومن الأدلة على كفر تارك الصلاة ما جاء عن أم سلمة أن رسول الله ﷺ قال: «ستكون أمراء فتعرفون وتنكرون ، فمن عرف برئ ومن أنكر سلم ، قال : فمن رضي وتابع ، قالوا : أفلا نقاتلهم قال : لا ، ما صلوا» رواه مسلم ، وكذلك ما جاء عن عبد الرحمن بن أبي النعم قال: سمعت أبا سعيد الخدري يقول بعث علي بن أبي طالب إلى رسول الله ﷺ بذهبية في أديم مقروظ لم تحصل من ترابها وذكر الحديث وفيه فقام رجل غائر العينين مشرف الوجنتين ، ناشز الجبهة ، كثر اللحية ، مخلوق الرأس مشمر الإزار فقال : يا رسول الله اتق الله ، فقال : «ويلك ، ألسنت أحق أهل الأرض أن يتقي الله قال : ثم ولى الرجل ، فقال خالد بن الوليد : يا رسول الله ألا أضرب عنقه قال : لعله يكون يصلي» مسلم .

فأجاب القائلون بعدم تكفير تارك الصلاة :

أما حديث أبي سعيد الخدري «لعله يصلي» فإنما فيه المنع من قتل من يصلي ، وليس فيه قتل من لا يصلي أصلا ، بل هو مسكوت عنه ، وإذا سكوت رسول الله ﷺ عن حكم فلا يحل لأحد أن يقول عليه الصلاة والسلام ما لم يقل ، فيكذب عليه ، ويخبر عن مراده بما لا علم له به «فيتبوأ مقعده من النار» .

وأما حديث أم سلمة ، فلا حجة لهم في ذلك ، فإنه ليس فيه إلا المنع من قتل الولاة ما صلوا ، وليس كل من جاز قتله إذا قدر عليه قتل قال الله تعالى: ﴿وَلَنْ طَافَيْنَا فِي مَنَ الْمُؤْمِنِينَ أَفَنَتْلُوا فَاَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَعَثَ إِحْدَهُمَا عَلَى الْآخَرَىٰ فَقَتَلُوهُمَا فَتَنَىٰ حَتَّىٰ تَبَيَّنَ مِنَ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسَمُوا أَنْ اللَّهَ



= يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴿الحجرات: ٩﴾، فأمر الله تعالى بقتال البغاة من المؤمنين إلى أن يفيثوا، ثم حرم قتلهم إذا فاءوا. وهكذا كل من منع حقا من أي حق كان ولو أنه فلس وجب عليه الله تعالى، أو لأدمي، وامتنع دون أدائه فإنه قد حل قتاله؛ لأنه باغ على أخيه، وباغ في الدين.

وكذلك كل من امتنع من عمل لله تعالى لزمه وامتنع دونه، ولا فرق، فإذا قدر عليهم أجبروا على أداء ما عليهم بالتعزير والسجن. كما أمر رسول الله ﷺ فيمن أتى منكرا فلا يزال يؤدب حتى يؤدي ما عليه أو يموت غير مقصود إلى قتله وحرمت دماؤهم بالنص والإجماع، وتارك الصلاة الممتنع منها واحد من هؤلاء، إن امتنع قوتل، وإن لم يمتنع لم يحل قتله.

ملاحظة: هل يكفر تارك الصلاة بترك فريضة واحدة، أو فريضتين، أو لا يكفر إلا بترك الجميع؟ لقد اختلف العلماء القائلون بتكفير تارك الصلاة هل يكفر بترك صلاة واحدة؟ أو بترك صلاتين؟ أو ثلاث؟ أو بالترك الكلي، فلا يسجد لله سجدة؟

فذهب فريق منهم إلى أن تارك الصلاة عمدا من غير عذر، حتى يذهب وقتها؛ كافر، وذهاب الوقت أن يؤخر الظهر إلى غروب الشمس، والمغرب إلى طلوع الفجر، وإنما جعل آخر أوقات الصلوات ما وصفنا؛ لأن النبي ﷺ جمع بين الصلاتين بعرفة والمزدلفة، وفي السفر، فصلى إحداها في وقت الأخرى، فلما جعل النبي ﷺ الأولى منها وقتا للأخرى في حال والأخرى وقتا للأولى في حال؛ صار وقتاهما وقتا واحدا في حال العذر، كما أمرت الحائض إذا طهرت قبل غروب الشمس، أن تصلي الظهر والعصر، وإذا طهرت آخر الليل، أن تصلي المغرب والعشاء، فهذا يدل على أن التكفير يكون بترك صلاة واحدة، حتى يخرج وقتها.

وذهب آخرون إلى أنه لا يكفر حتى يترك ثلاث صلوات وتضايق وقت الرابعة: ووجه هذا القول أن الموجب للقتل هو الإصرار على ترك الصلاة والإنسان قد يترك الصلاتين لكسل أو ضجر أو شغل يزول قريبا ولا يدوم فلا يسمى بذلك تاركا للصلاة فإذا كرر الترك مع الدعاء إلى الفعل علم أنه إصرار.

وذهب فريق آخر إلى أن تارك الصلاة، لا يكفر إلا بالترك الكلي أي لا يسجد لله سجدة: لأن النبي ﷺ يقول: «بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة»، فمن كان يصلي أحيانا لم يصدق عليه أنه ترك الصلاة، ويقول: «العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر»، ولم يقل من ترك صلاة فقد كفر، ولم يقل بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك صلاة، بل قال: «ترك الصلاة»، فظاهره أنه لا يكفر إلا إذا كان تركها تركا عاما مطلقا.

قال القائلون بعدم تكفير تارك الصلاة:

إن اضطرابكم في أمر عظيم، وهو «التكفير»، ليعد دليلا على عدم انضباط المسألة عندكم إذ أن مكفري تارك الصلاة غير متفقين على من هو تارك الصلاة، فإن قلنا لكم ما هو الحد في هذا الترك،

= الذي يكون به التارك كافرا ؟

فسوف يكون الجواب مضطربا على عدة أوجه ، وهذا الأمر يدل على اضطرابكم في الحكم على تاركها .

الفصل الثاني :

أدلة القائلين على عدم كفر تارك الصلاة وإجابة القائلين على تكفيره .

الدليل الأول :

قال القائلون بعدم تكفير تارك الصلاة : قال تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونِ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ [النساء: ٤٨] ، وما دون الشرك يشمل ترك الصلاة ، فلو كان تركها كافرا لما دخل تحت قوله تعالى : ﴿ وَيَغْفِرُ مَا دُونِ ذَلِكَ ﴾ .

فأجاب القائلون بتكفير تاركها :

إن استدلالكم بقول الله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونِ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ [النساء: ٤٨] ، ليس فيه دليل على ما ذكرتم ، فإن معنى قوله تعالى : ﴿ مَا دُونِ ذَلِكَ ﴾ ، ما هو أقل من ذلك ، وليس معناه ما سوى ذلك ، بدليل أن من كذب بما أخبر الله به ورسوله ، فهو كافر كافرا لا يغفر له وليس ذنبه من الشرك . ولو سلمنا أن معنى ﴿ مَا دُونِ ذَلِكَ ﴾ ، ما سوى ذلك ، لكان هذا من باب العام المخصوص بالنصوص الدالة على الكفر بما سوى الشرك والكفر المخرج عن الملة من الذنب الذي لا يغفر وإن لم يكن شركا .

الدليل الثاني :

قال القائلون بعدم تكفير تارك الصلاة : هناك أحاديث كثيرة وصحيحة تفيد أن كل من قال « لا إله إلا الله » دخل الجنة ولم يشترط فيها الصلاة ومن هذه الأحاديث مايلي :

١ - حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه وفيه أن رسول الله ﷺ قال : « ما من عبد يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله إلا حرمه الله على النار » البخاري ومسلم .

٢ - حديث عبادة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « من شهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله وأن عيسى عبد الله ورسوله وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه والجنة حق والنار حق أدخله الله الجنة على ما كان من العمل » البخاري ومسلم .

٣ - حديث معاذ بن جبل قال قال رسول الله ﷺ : « من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة » صحيحه الألباني .

فأجاب القائلون بتكفير تاركها :

بأن هذه الأحاديث وما في معناها على قسمين :

الأول : إما عام مخصوص بالأحاديث الدالة على كفر تارك الصلاة .

الثاني : إما مطلق مقيد بما لا يمكن معه ترك الصلاة كما هو واضح في قوله : « يقول لا إله إلا الله يتغني

= بذلك وجه الله البخاري ، وقوله ﷺ: «ما من أحد يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله صدقا من قلبه إلا حرمه الله على النار» البخاري ، فهي مقيدة بإن يكون «صدقا من قلبه» ، وصدق القلب يمنعه من ترك الصلاة ، لأن إخلاصه وصدقه يحملانه على الصلاة ولا بد.

الدليل الثالث :

قال القائلون بعدم تكفير تارك الصلاة : ومن الأدلة على أن تارك الصلاة ليس بكافر حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: «يدرس الإسلام كما يدرس وشي الثوب حتى لا يدرى ما صيام ولا صلاة ولا نسك ولا صدقة وليسرى على كتاب الله ﷻ في ليلة فلا يبقى في الأرض منه آية وتبقى طوائف من الناس الشيخ الكبير والمعجوز يقولون أدركنا آباءنا على هذه الكلمة لا إله إلا الله فنحن نقولها. فقال له صلة : ما تغني عنهم لا إله إلا الله وهم لا يدرون ما صلاة ولا صيام ولا نسك ولا صدقة فأعرض عنه حذيفة ثم ردها عليه ثلاثا كل ذلك يعرض عنه حذيفة ثم أقبل عليه في الثالثة فقال: يا صلة تنجيهم من النار ثلاثا» صححه الألباني.

وهذا الحديث فيه أن شهادة أن لا إله إلا الله تنجي قائلها من الخلود في النار يوم القيامة ، ولو كان لا يقوم بشيء من أركان الإسلام الخمسة الأخرى ، كالصلاة وغيرها ، وقول حذيفة رضي الله عنه: ( يا صلة تنجيهم من النار ثلاثا ) ، نص من حذيفة رضي الله عنه على أن تارك الصلاة -- ومثلها بقية الأركان -- ليس بكافر ، بل مسلم ناج من الخلود في النار يوم القيامة.

فأجاب القائلون بتكفير تاركها :

إن هؤلاء الذين أنجتهم الكلمة من النار، كانوا معذورين بترك شرائع الإسلام، لأنهم لا يدرون عنها، فما قاموا به هو غاية ما يقدرون عليه، وحالهم تشبه حال من ماتوا قبل فرض الشرائع، أو قبل أن يتمكنوا من فعلها، كمن مات عقيب شهادته، قبل أن يتمكن من فعل الشرائع، أو أسلم في دار الكفر فمات قبل أن يتمكن من العلم بالشرائع.

الدليل الرابع :

قال القائلون بعدم تكفير تارك الصلاة : ومن الأدلة على أن تارك الصلاة ليس بكافر ما جاء عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ: «إذا خلص المؤمنون من النار وأمنا ف[والذي نفسي بيده!] ما مجادلة أحدكم لصاحبه في الحق يكون له في الدنيا بأشد من مجادلة المؤمنين لربهم في إخوانهم الذين أدخلوا النار . قال: يقولون: ربنا إخواننا كانوا يصلون معنا ، ويصومون معنا ، ويحجون معنا ، [ويجاهدون معنا] ، فأدخلتهم النار . قال: فيقول: اذهبوا فأخرجوا من عرفتم منهم ، فيأتونهم ، فيعرفونهم بصورهم ، لا تأكل النار صورهم ، [ لم تغش الوجه ] ، فمنهم من أخذته النار إلى أنصاف ساقيه ، ومنهم من أخذته إلى كعبيه ، [ فيخرجون منها بشرا كثيرا ] ، فيقولون: ربنا قد أخرجنا من أمرتنا . ثم [ يعودون فيتكلمون ] فيقول: أخرجوا من كان في قلبه مثقال دينار من الإيمان . [ فيخرجون



= خلقا كثيرا [ ثم يقولون: ربنا لم نذر فيها أحدا ممن أمرتنا . ثم يقول: ارجعوا ، فأخرجوا من كان في قلبه وزن نصف دينار [ فأخرجوه . فيخرجون خلقا كثيرا ، ثم يقولون: ربنا لم نذر فيها ممن أمرتنا... ] ، حتى يقول: أخرجوا من كان في قلبه مثقال ذرة . [ فيخرجون خلقا كثيرا ] ، قال أبو سعيد: فمن لم يصدق بهذا الحديث فليقرأ هذه الآية ( إن الله لا يظلم مثقال ذرة وإن تك حسنة يضاعفها ويؤت من لدنه أجرا عظيما ) قال : فيقولون: ربنا قد أخرجنا من أمرتنا فلم يبق في النار أحد فيه خير . قال: ثم يقول الله: شفعت الملائكة وشفع الأنبياء وشفع المؤمنون ، وبقي أرحم الراحمين . قال: فيقبض قبضة من النار - أو قال قبضتين - ناسا لم يعملوا الله خيرا قط قد احترقوا حتى صاروا حمما . قال: فيؤتى بهم إلى ماء يقال له: [ الحياة ] ، فيصب عليهم فينبتون كما تنبت الحبة في حميل السيل ، [ وقد رأيتوها إلى جانب الصخرة ، وإلى جانب الشجرة ، فما كان إلى الشمس منها كان أخضر ، وما كان منها إلى الظل كان أبيض ] ، قال: فيخرجون من أجسادهم مثل اللؤلؤ ، وفي أعناقهم الخاتم ، ( وفي رواية: الخواتم ) : عتقاء الله . قال: فيقال لهم: ادخلوا الجنة فما تمنيتم أو رأيتم من شيء فهو لكم [ ومثله معه ] . [ فيقول أهل الجنة: هؤلاء عتقاء الرحمن أدخلهم الجنة بغير عمل عملوه ، ولا خير قدموه ] . قال: فيقولون: ربنا أعطيتنا ما لم تعط أحدا من العالمين . قال: فيقول: فإن لكم عندي أفضل منه . فيقولون: ربنا وما أفضل من ذلك ؟ [ قال ]: فيقول رضائي عنكم ، فلا أسخط عليكم أبدا» صححه الألباني ، فهذا الحديث دليل قاطع على أن تارك الصلاة إذا مات مسلما يشهد أن لا إله إلا الله : أنه لا يخلد في النار مع المشركين . فيه دليل قوي جدا أنه داخل تحت مشيئة الله في قوله: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: ٤٨] .

فأجاب القائلون بتكفير تاركها :

بأن الصلاة ليست داخلية في عموم قول الرسول ﷺ: «لم يعملوا الله خيرا قط» ، الواردة في هذا الحديث ، إذ كيف يتصور دخول تارك الصلاة في زمرة هؤلاء ، وقد هلك مع الهالكين ﴿يَوْمَ يُكْفَفُ عَنْ سَاقِي وَيَذْعُونَ إِلَى الشُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ ، ثم إن الأخبار الصحيحة دلت على أن كل من يخرج من النار من الموحدين إنما يستدل عليه بعلامة آثار السجود كما جاء في الحديث الذي أخرجه البخاري ومسلم وفيه: «إذا فرغ الله من القضاء بين عباده وأراد أن يخرج من النار من أراد أن يخرج ممن كان يشهد أن لا إله إلا الله أمر الملائكة أن يخرجوه فيعرفونهم بعلامة آثار السجود وحرّم الله على النار أن تأكل من ابن آدم أثر السجود فيخرجونهم قد امتحشوا فيصب عليهم ماء يقال له ماء الحياة فينبتون نبات الحبة في حميل السيل ... الحديث» ، فالحديث واضح الدلالة على أن من يخرجهم الله تبارك وتعالى من النار إنما يعرفهم الملائكة بآثار السجود فهم مصلون بلا شك .

الدليل الخامس :

قال القائلون بعدم تكفير تارك الصلاة : ومن الأدلة على أن تارك الصلاة ليس بكافر قوله ﷺ: «خمس



صلوات كتبهن الله على العباد من جاء بهن لم يضيع منهن شيئا استخفافا بحقهن كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة ومن لم يأت بهن فليس له عند الله عهد إن شاء عذبه وإن شاء أدخله الجنة» صححه الألباني ، فلو كان تارك الصلاة كافرا لما صح أن يقال فيه : «إن شاء عذبه وإن شاء أدخله الجنة» . فأجاب القائلون بتكفير تاركها :

بأنه لا يصح حمل الحديث على من ترك بعض الصلوات ، فإن الحديث واضح فيه أن هذا المعنى قد أتى بالصلوات الخمس مع الانتقاص من واجباتها ويبين ذلك هذا الحديث من طريق ابن ماجه وفيه «خمس صلوات افترضهن الله على عباده فمن جاء بهن لم ينتقص منهن شيئا استخفافا بحقهن فإن الله جاعل له يوم القيامة عهدا أن يدخله الجنة ومن جاء بهن قد انتقص منهن شيئا استخفافا بحقهن لم يكن له عند الله عهد إن شاء عذبه وإن شاء غفر له» صححه الألباني ، فقلوه ﷺ : «ومن جاء بهن قد انتقص منهن شيئا» ، يوضح أنه كان يصلي ولكن قد انتقص من واجباتها .  
الدليل السادس :

قال القائلون بعدم تكفير تارك الصلاة : ومن الأدلة على أن تارك الصلاة ليس بكافر ما جاء عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ : «الدواوين عند الله ﷻ ثلاثة : ديوان لا يعبا الله به شيئا ، وديوان لا يترك الله منه شيئا ، وديوان لا يغفره الله ، فأما الديوان الذي لا يغفره الله : فالشرك بالله قال الله ﷻ : إنه من يشرك بالله فقد حرم الله عليه الجنة ، وأما الديوان الذي لا يعبا الله به شيئا : فظلم العبد نفسه فيما بينه وبين ربه من صوم يوم تركه أو صلاة تركها فإن الله ﷻ يغفر ذلك ويتجاوز إن شاء ، وأما الديوان الذي لا يترك الله منه شيئا : فظلم العباد بعضهم بعضا القصاص لا محالة» ضعفه الألباني . فأجاب القائلون بتكفير تاركها :

بأن هذا الحديث ضعيف لا يصح عن رسول الله ﷺ .

الدليل السابع :

قال القائلون بعدم تكفير تارك الصلاة : ومن الأدلة على أن تارك الصلاة ليس بكافر حديث البطاقة وفيه : «إن الله سيخلص رجلا من أمتي على رؤوس الخلائق يوم القيامة فينشر عليه تسعة وتسعين سجلا كل سجل مثل مد البصر ثم يقول أنتكر من هذا شيئا ؟ أظلمك كتبتي الحافظون ؟ فيقول لا يا رب فيقول أفلنك عذر ؟ فيقول لا يا رب فيقول بلى إن لك عندنا حسنة فإنه لا ظلم عليك اليوم فتخرج بطاقة فيها أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله فيقول احضر وزنك فيقول ما هذه البطاقة مع هذه السجلات فقال إنك لا تظلم قال فتوضع السجلات في كفة والبطاقة في كفة فطاشت السجلات وثقلت البطاقة فلا يثقل مع اسم الله شيء» صححه الألباني ، ولم يذكر في البطاقة غير الشهادة ولو كان فيها غيرها لقال ثم تخرج له صحائف حسناته فترجع سيئاته ويكفيها في هذا قوله فيخرج من النار من لم يعمل خيرا قط ولو كان كافرا لكان مخلدا في النار غير خارج منها .

= فأجاب القائلون بتكفير تاركها :

بأن الأجوبة على ذلك من ثلاثة أوجه:

الأول : أن كلمة: «لا إله إلا الله» هي كلمة التوحيد، ومن المقرر أن صاحب البطاقة، لم يقع في الشرك قولاً، أو فعلاً، أو تركاً، أو اعتقاداً، وإلا لما نفعه قول لا إله إلا الله، والمخالف لكم يرى أن ترك الصلاة شرك، فلا بد وأن صاحب البطاقة، يكون معه صلاة أيضاً، لأن صاحب البطاقة معه أيضاً عمل القلب، الذي به يصح إيمانه، وهذا مأخوذ من أدلة أخرى، لا من لفظ هذا الحديث، فكذلك الصلاة من عمل الجوارح، وتركها كفر، وذلك مأخوذ من أدلة أخرى.

الثاني : يؤكد ذلك أن صاحب البطاقة ما نجا إلا بالشهادة، دون أن يشفع فيه أحد، فلم ينج من دخول النار أصلاً، إلا بهذه الكلمة المباركة، فلا بد وأن تحمل على إتيانه بالتوحيد، وسلامته من الشرك، الذي منه ترك الصلاة .

الثالث: أن الحديث سيق مساق بيان سعة أرحم الراحمين، لا لبيان أن صاحب البطاقة تارك الصلاة، ولا يلزم من قول الرجل وقد سئل «فلك عذر؟ فقال: لا، يا رب»، وقول الله ﷻ: «بلى، إن لك عندنا حسنة»، لا يلزم من ذلك أنه لم يصل أصلاً، فإن حسنة التوحيد عاصمة من الشرك الأكبر، وترك الصلاة من الشرك الأكبر، وقد جاء في بعض الروايات: «بلى، إن لك عندنا حسنة»، عند ابن ماجه .

\* وبعد فإن هذه المسألة من المسائل الكبرى التي تنازع فيها علماء الأمة سلفاً وخلفاً، وأنت كما تري من خلال أدلة الطرفين المتنازعين حول هذه المسألة أنه يصعب فيها الترجيح، إذ كل من الطرفين له من الأدلة ما يصعب معها الترجيح كما أنه معه من الرد على أدلة الخصم ما يبيته به دليل خصمه ويقوي به رأيه .

ولكن إذا كان الأمر كذلك فيجب على الباحث أن يكون بعيد عن التعصب والتقليد، وأن يجعل نيته من بحثه إنما لمعرفة الحق ليس إلا .

ولقد أحبيت أن أختم هذا البحث بنقول عن بعض أهل العلم:

قال ابن عبد البر في التمهيد (٤ / ٢٣٩، ٢٣ / ٢٩٩) : ومما يدل على أن تارك الصلاة ليس بكافر كفراً ينقل عن الإسلام إذا كان مؤمناً بها معتقداً لها حديث ابن مسعود عن النبي ﷺ قال: «أمر بعبد من عباد الله أن يضرب في قبره مائة جلده فلم يزل يسأل الله ويدعوه حتى صارت جلدة واحدة فامتلاً قبره نازراً فلما أفاق قال علام جلدتموني قالوا إنك صليت صلاة بغير طهور ومررت على مظلوم فلم تنصره» .

والحديث حسنة العلامة الألباني في الصحيحة (٢٧٧٤).

وقال الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٨ / ٢١٢) : في هذا الحديث ما يدل على أن تارك الصلاة ليس بكافر لأن من صلى صلاة بغير طهور فلم يصل وقد أجيبت دعوته ولو كان كافراً ما أجيبت له دعوة لأن الله تبارك وتعالى يقول : وما دعاء الكافرين إلا في ضلال .هـ .





وقال النووي في المجموع (٣ / ١٧ - ١٩): لم يزل المسلمون يورثون تارك الصلاة ويورثون عنه ولو كان كافراً لم يغفر له ولم يرث ولم يورث وأما الجواب عما احتج به من كفره من حديث جابر وبريدة ورواية شقيق فهو أن كل ذلك محمول على أنه شارك الكافر في بعض أحكامه وهو وجوب القتل وهذا التأويل متعين للجمع بين نصوص الشرع وقواعده التي ذكرناها ١.هـ

وقال ابن قدامة في المغني (٢ / ٤٤٦): إننا لا نعلم في عصر من الأعصار أحداً من تاركي الصلاة ترك تغسيله وتكفينه ودفنه في مقابر المسلمين، ولا منع ورثته ميراثه، ولا منع ميراث مورثه، ولا فرق بين زوجين لترك الصلاة مع أحدهما لكثرة تاركي الصلاة، ولو كان كافراً أثبتت هذه الأحكام كلها، ولا نعلم بين المسلمين خلافاً في أن تارك الصلاة يجب عليه قضاؤها، ولو كان مرتدّاً لم يجب عليه قضاء صلاة ولا صيام ١.هـ

قال الشوكاني في نيل الأوطار (١ / ٣٧٠ - ٣٧١): والحق أنه كافر يقتل أما كفره فلأن الأحاديث قد صحت أن الشارع سمى تارك الصلاة بذلك الاسم وجعل الحائل بين الرجل وبين جواز إطلاق هذا الاسم عليه هو الصلاة فتركها مقتض لجواز الإطلاق ولا يلزمنا شيء من المعارضات التي أوردها الأولون لأننا نقول لا يمنع أن يكون بعض أنواع الكفر غير مانع من المغفرة واستحقاق الشفاعة ككفر أهل القبلة ببعض الذنوب التي سماها الشارع كفراً فلا ملجئ إلى التأويلات التي وقع الناس في مضيقها وأما أنه يقتل فلأن حديث أمّرت أن أقاتل الناس يقضي بوجوب القتل لاستلزام المقاتلة له وكذلك سائر الأدلة المذكورة في الباب الأول ولا أوضح من دلالتها على المطلوب وقد شرط الله في القرآن التخلية بالتوبة وإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة فقال: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبة: ٥]. فلا يخلو من لم يقيم الصلاة وفي صحيح مسلم «سيكون عليكم أمراء فتعرفون وتنكرون فمن أنكر فقد بريء عنه ومن كره فقد سلم ولكن من رضي وتابع فقالوا ألا نقاتلهم قال لا ما صلوا» فجعل الصلاة هي المانعة من مقاتلة أمراء الجور وكذلك قوله لخالد في الحديث السابق لعله يصلي فجعل المانع من القتل نفس الصلاة وحديث لا يحل دم امرئ مسلم لا يعارض مفهومه المنطوقات الصحيحة الصريحة والمراد بقوله في حديث الباب بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة كما قال النووي أن الذي يمنع من كفره كونه لم يترك الصلاة فإن تركها لم يبق بينه وبين الكفر حائل ١.هـ

وسئل فضيلة الشيخ العثيمين رحمه الله تعالى «المجلد الثاني عشر» من «مجموع الفتاوى»: عن من يصلي أحياناً هل يكون كافراً؟ وكذلك الصيام؟

فأجاب بقوله: «إن كان يفعل ذلك إنكاراً للوجوب والفرضية، أو شكاً في الوجوب فهو كافر، كافر من أجل شكه في الوجوب أو إنكاره لوجوب هذا الشيء، لأن فرض الصلاة والصيام معلوم بالكتاب والسنة، وبالإجماع القطعي من المسلمين، ولا ينكر فرضيته أحد من المسلمين إلا رجلاً أسلم حديثاً ولم يعرف من أحكام الإسلام شيئاً فقد يخفى عليه هذا الأمر.

= أما إذا كان يترك بعض الصلوات أو بعض أيام رمضان وهو مقر بوجوب الجميع فهذا فيه خلاف بالنسبة لترك الصلاة ، أما الصيام فليس بكافر ، فلا يكفر بترك بعض الأيام بل يكون فاسقا . ولكن الصلاة هي التي نتكلم عنها ، فنقول :

اختلف العلماء القائلون بتكفير تارك الصلاة هل يكفر بترك فريضة واحدة ، أو فريضتين ، أو لا يكفر إلا بترك الجميع ؟

والذي يظهر لي أنه لا يكفر إلا إذا ترك الصلاة تركا مطلقا بمعنى أنه كان لا يصلي ، ولم يعرف عنه أنه صلى وهو مستمر على ترك الصلاة ، فأما إذا كان أحيانا يصلي وأحيانا لا يصلي مع إقراره بالفرضية فلا أستطيع القول بكفره ، لأن النبي ﷺ يقول : « بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة » ، فمن كان يصلي أحيانا لم يصدق عليه أنه ترك الصلاة ، والحديث الثاني : « العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر » . ولم يقل « من ترك صلاة فقد كفر » ، ولم يقل « بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك صلاة » ، بل قال : « ترك الصلاة » ، فظاهره أنه لا يكفر إلا إذا كان تركها تركا عاما مطلقا ، وأما إذا كان يترك أحيانا ويصلي أحيانا فهو فاسق ومرتكب أمرا عظيما ، وجاني على نفسه جناية كبيرة ، وليس بكافر ما دام يقر بفرضيتها وأنه عاص بتركه من الصلوات ، أما تاركها بالكلية فهو كافر مرتد عن الإسلام ولو كان تركه إياها تهاونا وكسلا كما يدل على ذلك الكتاب والسنة ، وأقوال الصحابة بل حكاه عبد الله بن شقيق إجماع الصحابة ، وحكى الإجماع عليه إسحاق بن راهويه « ١٠١ » .

وقال الشيخ الألباني عليه رحمة الله في «المجلد الأول» من «السلسلة الصحيحة» تحت الحديث رقم «٨٧» : « إن التارك للصلاة كسلا إنما يصح الحكم بإسلامه ، ما دام لا يوجد هناك ما يكشف عن مكنون قلبه ، أو يدل عليه ، ومات على ذلك قبل أن يستتاب ، كما هو الواقع في هذا الزمان ، أما لو خير بين القتل والتوبة بالرجوع إلى المحافظة على الصلاة ، فاختار القتل عليها ، فقتل ، فهو في هذه الحالة يموت كافرا ، ولا يدفن في مقابر المسلمين ، ولا تجري عليه أحكامهم ، خلافا لما سبق عن السخاوي ، لأنه لا يعقل - لو كان غير جاحد لها في قلبه - أن يختار القتل عليها ، هذا أمر مستحيل معروف بالضرورة من طبيعة الإنسان ، لا يحتاج إثباته إلى برهان » ١٠١ هـ .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في (مجموعة الفتاوى) (٤٨/٢٢) : (ومتى امتنع الرجل من الصلاة حتى يقتل ، لم يكن في الباطن مقرا بوجوبها ، ولا ملتزما بفعلها ، وهذا كافر باتفاق المسلمين ، كما استفاضت الآثار عن الصحابة بكفر هذا ، ودلت عليه النصوص الصحيحة ..... فمن كان مصرا على تركها حتى يموت لا يسجد لله سجدة قط ، فهذا لا يكون قط مسلما مقرا بوجوبها ، فإن اعتقاد الوجوب ، واعتقاد أن تاركها يستحق القتل ، هذا داع تام إلى فعلها ، والداعي مع القدرة يوجب وجود المقدور ، فإذا كان قادرا ولم يفعل قط ، علم أن الداعي في حقه لم يوجد ) ١٠٢ هـ .

وقال صالح آل الشيخ حفظه الله تعالى في شرحه للأربعين النووية تحت الحديث الثالث : « والصحيح أن

## بَابُ ذِكْرِ الاستِثْنَاءِ فِي الْإِيمَانِ مِنْ غَيْرِ شَكٍّ فِيهِ

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ رَحِمَهُ اللَّهُ: مِنْ صِفَةِ أَهْلِ الْحَقِّ، مِمَّنْ ذَكَّرْنَا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ: الاستِثْنَاءُ فِي الْإِيمَانِ، لَا عَلَى جِهَةِ الشَّكِّ، نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّكِّ فِي الْإِيمَانِ، وَلَكِنَّ خَوْفَ التَّزَكِّيَةِ لِأَنفُسِهِمْ مِنَ الاستِثْنَاءِ لِلْإِيمَانِ، لَا يَدْرِي أَهْوَى مِمَّنْ يَسْتَحِقُّ حَقِيقَةَ الْإِيمَانِ أَمْ لَا؟ وَذَلِكَ أَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ مِنْ أَهْلِ الْحَقِّ إِذَا سُئِلُوا: أَمْؤِمِنٌ أَنْتَ؟ قَالَ: آمَنْتُ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَأَشْبَاهَ هَذَا، وَالنَّاطِقُ بِهَذَا، وَالْمُصَدِّقُ بِهِ بِقَلْبِهِ مُؤْمِنٌ، وَإِنَّمَا الاستِثْنَاءُ فِي الْإِيمَانِ لَا يَدْرِي: أَهْوَى مِمَّنْ يَسْتَوْجِبُ مَا نَعَتَ اللَّهُ ﷻ بِهِ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ حَقِيقَةِ الْإِيمَانِ أَمْ لَا؟

هَذَا وَطَرِيقُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، عِنْدَهُمْ أَنَّ الاستِثْنَاءَ فِي الْأَعْمَالِ، لَا يَكُونُ فِي الْقَوْلِ، وَالتَّصَدِيقِ بِالْقَلْبِ، وَإِنَّمَا الاستِثْنَاءُ فِي الْأَعْمَالِ الْمُوجِبَةِ لِحَقِيقَةِ الْإِيمَانِ، وَالنَّاسُ عِنْدَهُمْ عَلَى الظَّاهِرِ مُؤْمِنُونَ، بِهِ يَتَوَارَثُونَ، وَبِهِ يَتَنَكَحُونَ، وَبِهِ تَجْرِي أَحْكَامُ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ، وَلَكِنَّ الاستِثْنَاءَ مِنْهُمْ عَلَى حَسَبِ مَا بَيَّنَّاهُ لَكَ، وَبَيَّنَّاهُ الْعُلَمَاءُ مِنْ قَبْلِنَا. رَوَى فِي هَذَا سُنَنٌ كَثِيرَةٌ، وَأَثَارٌ تَدُلُّ عَلَى مَا قُلْنَا. قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ﴾ [الفتح: ٢٧] وَقَدْ عَلِمَ ﷻ أَنَّهُمْ دَاخِلُونَ، وَقَدْ دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَقْبَرَةَ فَقَالَ:

٣٠٥- «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ»<sup>(١)</sup>.

٣٠٦- وَقَالَ ﷺ: «إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَخْشَاكُمْ لِلَّهِ ﷻ»<sup>(٢)</sup>.

٣٠٦- وَرَوَى أَنَّ رَجُلًا قَالَ عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ: أَنَا مُؤْمِنٌ فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ:

ترك الصلاة مهاونا وكسلا كفر أكبر، لكن كفره باطن وليس كفره ظاهرا، وليس بباطن وظاهر جميعا حتى يثبت عند القاضي؛ لأنه قد يكون له شبهة من خلاف أو فهم أو نحو ذلك، ولهذا لا يحكم بردة من ترك الصلاة بمجرد تركه، وإنما يطلق على الجنس أن من ترك الصلاة فهو كافر الكفر الأكبر، وأما المعين فإن الحكم عليه بالكفر وتنزيل أحكام الكفر كلها عليه هذا لا بد فيه من حكم قاض يدرأ عنه الشبهة ويستتبه حتى يؤدي ذلك<sup>١</sup> هـ.

(١) سيأتي تخريجه وهو حديث صحيح.

(٢) أخرجه مسلم برقم (١١١).

أَفَأَنْتَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟ فَقَالَ: أَرْجُو فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: «أَفَلَا وَكِلْتَا الْأُولَى كَمَا وَكِلْتَا الْآخَرَى؟»<sup>(١)</sup>.

٣٠٧- وَقَالَ رَجُلٌ لِعَلْقَمَةَ: أَمُومِنُ أَنْتَ؟ قَالَ: أَرْجُو إِنْ شَاءَ اللَّهُ<sup>(٢)</sup>.

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَهَذَا مَذْهَبُ كَثِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وَاحْتِجَّ أَحْمَدُ بِمَا ذَكَرْنَا، وَاحْتِجَّ بِمُسَاءَلَةِ الْمَلَائِكَةِ فِي الْقَبْرِ لِلْمُؤْمِنِ، وَمُجَاوِبِهِمَا لَهُ، فَيَقُولَانِ لَهُ: عَلَى الْيَقِينِ كُنْتَ، وَعَلَيْهِ مِتَّ، وَعَلَيْهِ تُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَيُقَالُ لِلْكَافِرِ وَالْمُنَافِقِ: عَلَى شَكِّ كُنْتَ، وَعَلَيْهِ مِتَّ وَعَلَيْهِ تُبْعَثُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ<sup>(٣)</sup>.

٣٠٨- حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْوَاسِطِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ الْأَثَرْمُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ سُئِلَ عَنِ الْإِسْتِثْنَاءِ فِي الْإِيمَانِ مَا تَقُولُ فِيهِ؟ قَالَ: أَمَّا أَنَا فَلَا أُعِيْبُهُ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «إِذَا كَانَ يَقُولُ إِنْ الْإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، وَاسْتَشْنَى مَخَافَةً وَاحْتِيَاظًا، لَيْسَ كَمَا يَقُولُونَ عَلَى الشَّكِّ، إِنَّمَا تَسْتَشْنِي لِلْعَمَلِ قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [الفتح: ٢٧] فَهَذَا اسْتِثْنَاءٌ بَعْضُهُ شَكٌّ، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنِّي لَا أَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَخْشَاكُمْ لِلَّهِ ﷻ»<sup>(٤)</sup>.

(١) سيأتي تخريجه .

(٢) سيأتي تخريجه .

(٣) جزء من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أخرجه أحمد (٢/ ٣٦٤، ٦/ ١٣٩)، وابن ماجه (٤٢٦٢) و (٤٢٦٨)، والنسائي في الكبرى (١١٤٤٢)، وعبد الله بن أحمد في السنة (١٤٤٩)، وابن خزيمة في التوحيد (١/ ٢٧٦-٢٧٧)، والطبري في تفسيره (٧٧/ ١٨)، وابن منده في الإيمان (١٠٦٨) والحديث قال عنه الطبري في مسند عمر (٢/ ٥٠٣): إسناده صحيح، وقال ابن الملقن في شرح البخاري (٢٩/ ٦٠٤): إسناده جيد، وصححه ابن القيم في الروح (ص ١٦٥)، وقال البوصيري في مصباح الزجاجه (٢/ ٣٤٩): هذا إسناده صحيح رجاله ثقات، وصححه الألباني في صحيح الجامع (١٩٦٨)، وقال الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على المسند: إسناده صحيح، وقال الأرناؤوط ومن معه: إسناده صحيح على شرط الشيخين، وقال الشيخ مقبل في الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين (١٣٣١): صحيح على شرط الشيخين .

(٤) إسناده صحيح: أخرجه ابن بطه في الإبانة الكبرى (ص ٧٦٠) .

قَالَ: هَذَا كُلُّهُ تَقْوِيَةٌ لِلْإِسْتِثْنَاءِ فِي الْإِيمَانِ.

٣٠٩- وَحَدَّثَنَا جَعْفَرُ الصَّنَدَلِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ زِيَادٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ: «يُعْجِبُهُ الْإِسْتِثْنَاءُ فِي الْإِيمَانِ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: إِنَّمَا النَّاسُ رَجُلَانِ: مُؤْمِنٌ، وَكَافِرٌ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: فَأَيْنَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَخْرُوجْ مُرْجُونَ لَأَمْرِ اللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٦]. قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: «مَا أَذْرَكْتُ أَحَدًا إِلَّا عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ»<sup>(١)</sup>.

قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ مَرَّةً أُخْرَى يَقُولُ: سَمِعْتُ يَحْيَى يَقُولُ: «مَا أَذْرَكْتُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَلَا بَلَّغَنِي إِلَّا الْإِسْتِثْنَاءَ».

قَالَ: وَسَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: سَمِعْتُ سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ «إِذَا سُئِلَ: أَمُؤْمِنٌ أَنْتَ إِنْ شَاءَ لَمْ يُجِبْهُ، وَإِنْ شَاءَ قَالَ: سَوْأَلُكَ إِيَّايَ بِدْعَةٍ، وَلَا أَشْكُ فِي إِيْمَانِي وَلَا يُعْتَفُ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْإِيمَانَ يَنْقُصُ، أَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، لَيْسَ يَكْرَهُهُ، وَلَيْسَ بِدَاخِلٍ فِي الشَّكِّ»<sup>(٢)</sup>.

قَالَ: وَسَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: «إِذَا قَالَ أَنَا مُؤْمِنٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَلَيْسَ هُوَ بِشَاكٍّ، قِيلَ لَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، أَلَيْسَ هُوَ شَكًّا؟ فَقَالَ: مَعَاذَ اللَّهِ، أَلَيْسَ قَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿لَتَدْخُلَنَّ آلَ سَعْدٍ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ﴾ [الفتح: ٢٧] وَفِي عِلْمِهِ أَنَّهُمْ يَدْخُلُونَ، وَصَاحِبُ الْقَبْرِ إِذَا قِيلَ لَهُ: وَعَلَيْهِ تُبْعَثُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَأَيُّ شَكٍّ هَاهُنَا؟ وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَا حِقُونٌ».

وَسَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: نَا وَكَيْعٌ قَالَ: قَالَ سُفْيَانُ: «النَّاسُ عِنْدَنَا مُؤْمِنُونَ فِي الْأَحْكَامِ وَالْمَوَارِيثِ، وَلَا يَدْرِي كَيْفَ هُمْ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى؟ وَتَرْجُو أَنْ تَكُونَ كَذَلِكَ»<sup>(٣)</sup>.  
٣١٠- وَحَدَّثَنَا ابْنُ مَخْلَدٍ قَالَ: نَا أَبُو دَاوُدَ قَالَ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ قَالَ: سَمِعْتُ سُفْيَانَ يَقُولُ: «إِذَا سُئِلَ أَمُؤْمِنٌ أَنْتَ؟ إِنْ شَاءَ لَمْ يُجِبْهُ، أَوْ يَقُولُ لَهُ: سَوْأَلُكَ إِيَّايَ

(١) إسناده صحيح: أخرجه المروزي عن الإمام أحمد (ق ١٠٠/١).

(٢) إسناده صحيح: أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة (١/٣١٠)، والخلال في الإيمان (ق ١٠٢/١).

(٣) إسناده صحيح: أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة (١/٣١١)، والخلال عن الإمام أحمد في الإيمان

(ق ٩٣/ب)، وابن بطة في الإبانة (ص ٧٥٧).

بِدْعَةٍ، وَلَا أَشْكُ فِي إِيمَانِي وَقَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَيْسَ بِكَرْهُ، وَلَيْسَ بِدَاخِلٍ فِي الشَّكِّ»<sup>(١)</sup>.  
 قَالَ: وَسَمِعْتُ أَحْمَدَ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ قَالَ: «مَا أَذْرَكْتُ أَحَدًا مِنْ  
 أَصْحَابِنَا، وَلَا بَلَّغَنِي إِلَّا عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ، وَقَالَ: قَالَ يَحْيَى: الْإِيمَانُ: قَوْلٌ وَعَمَلٌ.  
 وَسَمِعْتُ أَحْمَدَ قَالَ: نَا وَكِيعٌ قَالَ: قَالَ سُفْيَانُ: «النَّاسُ عِنْدَنَا مُؤْمِنُونَ فِي  
 الْأَحْكَامِ وَالْمَوَارِيثِ، فَتَرَجُّوْا أَنْ تَكُونَ كَذَلِكَ، وَلَا تَدْرِي حَالَنَا عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى».   
 وَسَمِعْتُ أَحْمَدَ قَالَ: قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: كَانَ سُفْيَانُ «يُنْكِرُ أَنْ يَقُولَ: أَنَا  
 مُؤْمِنٌ»<sup>(٢)</sup>.

٣١١- وَحَدَّثَنَا جَعْفَرُ الصَّنْدَلِيُّ قَالَ: نَا الْفَضْلُ بْنُ زِيَادٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ  
 يَقُولُ: حَدَّثَنِي مُؤَمَّلٌ قَالَ: نَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ هِشَامًا، يَذْكُرُ قَالَ: كَانَ الْحَسَنُ  
 وَمُحَمَّدٌ: يَهَابَانِ أَنْ يَقُولَا: مُؤْمِنٌ، وَيَقُولَانِ: مُسْلِمٌ<sup>(٣)</sup>.

٣١٢- وَحَدَّثَنَا أَبُو نَصْرِ مُحَمَّدُ بْنُ كُرْدَيْ قَالَ: نَا أَبُو بَكْرٍ الْمَرْوَزِيُّ قَالَ: قِيلَ لِأَبِي  
 عَبْدِ اللَّهِ: يَقُولُ: نَحْنُ الْمُؤْمِنُونَ؟ قَالَ: يَقُولُ: نَحْنُ الْمُسْلِمُونَ، ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: الصَّوْمُ  
 وَالصَّلَاةُ وَالزَّكَاةُ مِنَ الْإِيمَانِ، قِيلَ لَهُ فَإِنْ اسْتَشَيْتُ فِي إِيمَانِي أَكُونُ شَاكًا؟ قَالَ: لَا<sup>(٤)</sup>.

٣١٣- وَحَدَّثَنَا أَبُو نَصْرِ قَالَ: نَا أَبُو بَكْرٍ الْمَرْوَزِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ قَالَ:  
 حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ بَحْرٍ قَالَ: سَمِعْتُ جَرِيرَ بْنَ عَبْدِ الْحَمِيدِ يَقُولُ: «الْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ  
 قَالَ: وَكَانَ الْأَعْمَشُ، وَمَنْصُورٌ، وَمُغِيرَةُ، وَلَيْثٌ، وَعَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ  
 أَبِي خَالِدٍ، وَعُمَارَةُ بْنُ الْقَعْقَاعِ، وَالْعَلَاءُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَابْنُ شُبْرَمَةَ، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ،  
 وَأَبُو يَحْيَى صَاحِبُ الْحَسَنِ وَحَمْزَةُ الزِّيَّاتُ يَقُولُونَ: «نَحْنُ مُؤْمِنُونَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ،

(١) إسناده صحيح: أخرجه أبو داود في مسائل الإمام أحمد (ص ٢٧٤)، وعبد الله بن أحمد في السنة  
 (٣١٠/١)، والخلال في الإيمان (ق ١٠٢).

(٢) آثار صحيحة: انظرها عند أبو داود في مسائل الإمام أحمد (ص ٢٧٤)، وعبد الله بن أحمد في السنة  
 (٣١١-٣١٠/١)، والخلال عن الإمام أحمد في الإيمان (ق ٩٣/ب)، وابن بطة في الإبانة (ص ٧٥٧).

(٣) أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة (٣٢٢/١)، والخلال عن الإمام أحمد في الإيمان (ق ١٠٢)،  
 واللالكائي في شرح أصول السنة (٨١٥/٤)، وابن بطة في الإبانة (ص ٧٦٠) وإسناده ضعيف من أجل

مؤمل وهو ابن إسماعيل صدوق سبي الحفظ.

(٤) شيخ المصنف أبو نصر محمد بن كردي، لم يوثقه معتبر.

وَيَعْبُونَ عَلَى مَنْ لَمْ يَسْتَنْ<sup>(١)</sup>.

قَالَ أَبُو بَكْرٍ الْمُرُوزِيُّ: سَمِعْتُ بَعْضَ مَشِيخَتِنَا يَقُولُ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مَهْدِيٍّ يَقُولُ: «إِذَا تَرَكَ الْإِسْتِثْنَاءُ، فَهُوَ أَصْلُ الْإِزْجَاءِ»<sup>(٢)</sup>.

٣١٤- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْوَاسِطِيُّ قَالَ: نَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى أَبُو مُوسَى الزَّمِنِيُّ قَالَ: نَا عَبْدُ الْأَعْلَى قَالَ: نَا يُونُسُ، عَنِ الْحَسَنِ، قَالَ رَجُلٌ عِنْدَ ابْنِ مَسْعُودٍ: إِنِّي مُؤْمِنٌ قَالَ: فَقِيلَ لَهُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، يَزْعُمُ أَنَّهُ مُؤْمِنٌ قَالَ: فَسَلُّوهُ، أَهْوُ فِي الْجَنَّةِ أَوْ فِي النَّارِ؟ قَالَ: فَسَأَلُوهُ، فَقَالَ اللَّهُ أَعْلَمُ فَقَالَ: «أَلَا وَكُنْتُ الْأُولَى كَمَا وَكُنْتُ الْآخِرَةَ»<sup>(٣)</sup>.

٣١٥- وَحَدَّثَنَا أَيُّضًا أَبُو بَكْرٍ قَالَ: نَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: نَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: قِيلَ لِعَلْقَمَةَ: أَمُومِنٌ أَنْتَ؟ قَالَ: «أَرْجُو إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى»<sup>(٤)</sup>.

٣١٦- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ أَيُّضًا قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ لِعَلْقَمَةَ: أَمُومِنٌ أَنْتَ؟ قَالَ: «أَرْجُو».

٣١٧- حَدَّثَنَا الْفَرَزَابِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنِ الْعَلَاءِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى الْمَقْبَرَةَ فَقَالَ: «السَّلَامُ

(١) إسناده حسن بطرقه: أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة (١/٣٣٥)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (ص ٧٥٦).

(٢) أخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرى (ص ٧٥٧).

(٣) أخرجه أبو عبيد في الإيمان (ص ٦٧)، والخلال عن الإمام أحمد في الإيمان (ق ١٢٦/أ)، والطبري في تهذيب الآثار (٢/١٨٩)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (ص ٧٥٥)، والحليمي في المنهاج (١/١٢٨) وإسناده منقطع بين الحسن البصري وعبد الله بن مسعود رضي الله عنه كما قال العلامة الألباني في الإيمان لأبي عبيد (٦٧).

(٤) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة في الإيمان (ص ٩)، وعبد الله بن أحمد في السنة (١/٣٤١)، والطبري في تهذيب الآثار (٢/١٨٨).

عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ، وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ» وَذَكَرَ الْحَدِيثَ <sup>(١)</sup>.  
قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ: فِيمَا ذَكَرْتُ مِنْ هَذَا الْبَابِ مُقْنِعٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِهِ <sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه مسلم برقم (٢٤٩).

(٢) مسألة الاستثناء في الإيمان وهي قول القائل: (أنا مؤمن إن شاء الله) فمرجئة الفقهاء يمنعون الاستثناء في الإيمان؛ لأن الإيمان شيء واحد هو التصديق، فيقولون: أنت تعلم أنك مصدق بالقلب فكيف تقول: أنا مؤمن إن شاء الله. إذا أنت تشك في إيمانك، ولهذا يسمون المؤمنين الذين يستثنون في إيمانهم الشكاً، فأنت تعلم في نفسك أنك مصدق كما تعلم أنك قرأت الفاتحة وكما تعلم أنك تحب الله ورسوله ﷺ وتبغض اليهود فكيف تقول: إن شاء الله، بل قل: أنا مؤمن؛ اجزم ولا تشك في إيمانك. وأما جمهور أهل السنة فإنهم يفصلون فيقولون: إن قال القائل: (أنا مؤمن إن شاء الله) يقصد الشك في أصل إيمانه فهذا ممنوع؛ فأصل الإيمان التصديق، وأما إن نظر إلى الأعمال والواجبات التي أوجبها الله والمحرمات التي حرّمها الله ورأى أن شعب الإيمان متعددة والواجبات كثيرة فالإنسان لا يزكي نفسه ولا يقول بأنه أدى ما عليه؛ بل يتهم نفسه بالتقصير ويزري على نفسه فإذا قال: (أنا مؤمن إن شاء الله) فإن الاستثناء راجع إلى الأعمال، فهذا لا بأس به بل حسن أن يقول: إن شاء الله. وكذلك إذا أراد عدم علمه بالعاقبة وأن العاقبة لا يعلمها إلا الله فلا بأس بالاستثناء، وكذلك إذا أراد التبرك بذكر اسم الله فلا بأس، لأن الذي يقول: إن الإيمان قول وعمل، يزيد ويتقص؛ ينبغي عليه إذا قال (أنا مؤمن) أن يستثني؛ لأنه لا يستطيع أن يجزم بأن معه كمال الإيمان، وإن جزم! فقد زكى نفسه؛ لأن الإيمان شامل للاعتقادات والأقوال والأعمال.

فأهل السنة والجماعة لا يجزمون لأنفسهم بالإيمان المطلق؛ لأن الإيمان يشمل فعل جميع الطاعات، وترك جميع المنهيات، ولن يستطيع أحد أن يدعي لنفسه أنه جاء بذلك كله على التمام والكمال، وإن قال: فقد شهد لنفسه بأنه من الأبرار المتقين، وأولياء الله الصالحين! وضمن لنفسه دخول الجنة ابتداءً، وهذا من التألي على الله تعالى - والعياذ بالله - ولا يقولها مسلم عاقل، وهم بعيدون عن تركية أنفسهم، ولا أعظم للنفس تركية وراء الشهادة لها بالإيمان الشامل لكل شعبة، الاستثناء - عندهم - في الأمور المتينة غير المشكوك فيها؛ فما كان مقطوعاً به؛ فلا يجوز الاستثناء.

وهم يرون أن السؤال: (هل أنت مؤمن؟) بدعة أحدثها أهل البدع من المرجئة؛ ليجتجوا بها على قولهم في الإيمان: إنه التصديق، وإن العمل ليس من الإيمان؛ خلافاً لعقيدة السلف الصالح. والأدلة على جواز الاستثناء كثيرة في الكتاب، والسنة، وآثار السلف الصالح، وأقوال الأئمة والعلماء.

قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «من شهد على نفسه أنه مؤمن؛ فليشهد أنه في الجنة»، وقال رجل عند ابن مسعود رضي الله عنه: «أنا مؤمن»، فقال ابن مسعود: «أفأنت في الجنة؟» فقال: «أرجو»، فقال ابن مسعود: (أفلا وكلت الأولى كما وكلت الأخرى؟)، وقال الإمام أحمد بن حنبل رحمته الله كما في السنة للخلال (٣/ ٦٠٠): أذهب إلى حديث ابن مسعود في الاستثناء في الإيمان؛ لأن الإيمان قول وعمل، والعمل





= الفعل، فقد جئنا بالقول، ونخشى أن نكون قد فرطنا في العمل؛ فيعجبني أن نستثني في الإيمان، نقول: أنا مؤمن إن شاء الله .

وقال الوليد بن مسلم كما في السنة لعبد الله بن أحمد (١/١٤٧) : سمعت أبا عمرو -يعني الأوزاعي - ومالك بن أنس، وسعيد بن عبد العزيز؛ لا ينكرون أن يقول: أنا مؤمن، ويأذنون في الاستثناء أن أقول: أنا مؤمن إن شاء الله .

وقال الإمام يحيى بن سعيد القطان رحمته الله كما في السنة للخلال (٣/٥٩٥) : ما أدركت أحدًا من أصحابنا ولا بلغنا إلا على الاستثناء .

وقال جرير بن عبد الحميد كما في شرح أصول اعتقاد أهل السنة لللالكائي (٥/١٠٥٠) : سمعت منصور بن المعتمر، والمغيرة بن مقسم، والأعمش، وليث بن أبي سليم، وعمار بن القعقاع، وابن شبرمة، والعلاء بن المسيب، وإسماعيل بن أبي خالد، وعطاء بن السائب، وحزمة بن حبيب الزيات، ويزيد بن أبي زياد، وسفيان الثوري، وابن المبارك، ومن أدركت يستثنون في الإيمان، ويعيبون على من لا يستثني .

وقال الإمام البيهقي رحمته الله كما في شعب الإيمان (١/٢١٢) : وقد روينا هذا - يعني الاستثناء - عن جماعة من الصحابة والتابعين والسلف الصالح عليهم السلام أجمعين .

وسئل الإمام أحمد بن حنبل كما في شرح أصول اعتقاد أهل السنة لللالكائي (٥/١٠٥٧) : عن الإيمان؟ فقال: ( قول وعمل ونية ) قيل له: فإذا قال الرجل: مؤمن أنت؟ قال: ( هذه بدعة ) قيل له: فما يرد عليه؟ قال: ( يقول: مؤمن إن شاء الله ) .

وقال الإمام إبراهيم النخعي رحمته الله كما في الإبانة لابن بطة (٢/٨٨٠) : سؤال الرجل الرجل: أمؤمن أنت؟ بدعة .

وقال الإمام سفيان بن عيينة رحمته الله كما في الإبانة لابن بطة (٢/٨٨١) : إذا سئل: أمؤمن أنت؟ إن شاء لم يجبه، أو يقول: سؤالك إياي بدعة، ولا أشك في إيماني، ولا يعنف من قال: إن الإيمان ينقص، أو قال: مؤمن إن شاء الله، وليس يكره وليس بداخل في الشك .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله كما في مجموع الفتاوى (٧/٤٤٦) : (إن الإيمان المطلق؛ يتضمن فعل ما أمر الله به عبده كله، وترك المحرمات كلها؛ فإذا قال الرجل: أنا مؤمن بهذا الاعتبار فقد شهد لنفسه بأنه من الأبرار المتقين القائمين بفعل جميع ما أمروا به، وترك كل ما نهوا عنه؛ فيكون من أولياء الله، وهذا من تركية الإنسان لنفسه، وشهادته لنفسه بما لا يعلم، ولو كانت هذه الشهادة صحيحة؛ لكان ينبغي له أن يشهد لنفسه بالجنة إن مات على هذه الحال، ولا أحد يشهد لنفسه بالجنة؛ فشهادته لنفسه بالإيمان؛ كشهادته لنفسه بالجنة إذا مات على هذه الحال، وهذا مأخذ عامة السلف الذين كانوا يستثنون، وإن جوزوا ترك الاستثناء بمعنى آخر )، وقال: (والمأثور عن الصحابة، وأئمة التابعين،

بَابُ فِيمَنْ كَرِهَ مِنَ الْعُلَمَاءِ لِمَنْ يَسْأَلُ لِغَيْرِهِ، فَيَقُولُ لَهُ:

أَنْتَ مُؤْمِنٌ؟ هَذَا عِنْدَهُمْ مُبْتَدِعٌ رَجُلٌ سَوْءٌ

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِذَا قَالَ لَكَ رَجُلٌ: أَنْتَ مُؤْمِنٌ؟ فَقُلْ: آمَنْتُ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَوْتِ وَالْبَعْثِ مِنْ بَعْدِ الْمَوْتِ وَالْجَنَّةِ وَالنَّارِ وَإِنْ أَحْبَبْتَ أَنْ لَا تُجِيبَهُ تَقُولُ لَهُ: سَأَلْتُكَ إِنِّي بِدْعَةٍ، فَلَا أُجِيبُكَ، وَإِنْ أَحْبَبْتَهُ، فَقُلْتُ: أَنَا مُؤْمِنٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى النَّعْتِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ فَلَا بَأْسَ بِهِ، وَاحْذَرُ مُنَاطَرَةً مِثْلَ هَذَا، فَإِنَّ هَذَا عِنْدَ الْعُلَمَاءِ مَذْمُومٌ، وَاتَّبِعْ مَنْ مَضَى مِنْ أَيْمَةِ الْمُسْلِمِينَ تَسْلَمَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

٣١٨ - حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ أَيُّوبَ السَّقَطِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ لُؤَيْنٌ قَالَ: قِيلَ لِسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ: الرَّجُلُ يَقُولُ: مُؤْمِنٌ أَنْتَ؟ فَقَالَ: فَقُلْ: «مَا أَشْكُ فِي إِيْمَانِي، وَسَأَلْتُكَ إِنِّي بِدْعَةٍ، وَقَالَ: مَا أَذْرِي أَنَا عِنْدَ اللَّهِ ﷻ، شَقِيٌّ أَمْ سَعِيدٌ، أَمَقْبُولُ الْعَمَلِ أَوْ لَا؟»<sup>(١)</sup>.

٣١٩ - وَحَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ أَيُّوبَ قَالَ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّوْرَقِيِّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عُبَيْدٍ اللَّهِ قَالَ: قَالَ لِي إِبْرَاهِيمُ: «إِذَا قِيلَ لَكَ: أَمُؤْمِنٌ أَنْتَ؟ فَقُلْ: أَرْجُو إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى»<sup>(٢)</sup>.

= وجمهور السلف، وهو مذهب أهل الحديث، وهو المنسوب إلى أهل السنة: أن الإيمان قول وعمل؛ يزيد وينقص، يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية، وأنه يجوز الاستثناء فيه (أ.هـ).

(تنبيه): جمهور أهل السنة والجماعة؛ لا يرون الاستثناء في الإسلام كما يرونه في الإيمان؛ لأن الإسلام غير الإيمان كما علمنا سابقاً، فالإيمان درجات، والناس فيه طبقات: منهم المحسن، ومنهم المؤمن، ومنهم المسلم؛ فالإسلام هو أقل هذه الدرجات، وليس وراءه إلا الكفر؛ فمن لم يكن مسلماً كان كافراً، وأما من لم يكن مؤمناً فقد يكون مسلماً، لأن من نطق بالشهادتين أصبح مسلماً، وتميز عن غيره من الكفار، فتجري عليه أحكام الإسلام. انظر كتاب الإيمان حقيقته، خوارمه (ص ٥٣-٥٨).

(١) إسناده صحيح: أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة (١/٣٣٨)، والخلال عن الإمام أحمد في الإيمان (ق ١٠٤/أ)، وابن بطة نحوه في الإبانة (ص ٧٦٥).

(٢) إسناده صحيح: أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة (١/٣٢١)، والخلال عن الإمام أحمد في الإيمان (ق ١٢٦/أ)، وابن جرير في تهذيب الآثار (٢/١٩١)، وابن بطة في الإبانة (ص ٧٦٤).

٣٢٠- حَدَّثَنَا أَبُو نَصْرِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْمَرْزُوقِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنِي سُفْيَانُ، عَنْ مُجَلِّ بْنِ خَلِيفَةَ قَالَ: قَالَ لِي إِبْرَاهِيمُ: «إِذَا قِيلَ لَكَ: «أَمُومِنٌ أَنْتَ؟ فَقُلْ: آمَنْتُ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ»<sup>(١)</sup>.

٣٢١- قَالَ: وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنِي سُفْيَانُ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، مِثْلَهُ<sup>(٢)</sup>.

٣٢٢- وَبِإِسْنَادِهِ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَتِيقٍ، وَحَبِيبِ بْنِ الشَّهِيدِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ: «إِذَا قِيلَ لَكَ: «أَمُومِنٌ أَنْتَ؟ فَقُلْ: ﴿ءَاْمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ﴾»<sup>(٣)</sup>.

٣٢٣- وَبِإِسْنَادِهِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَمْرِو، عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: «إِذَا قِيلَ لَكَ: «أَمُومِنٌ أَنْتَ؟ فَقُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»<sup>(٤)</sup>.

٣٢٤- حَدَّثَنَا أَبُو نَصْرِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ عِيَّاشٍ، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: «سُؤَالَ الرَّجُلِ الرَّجُلَ: «أَمُومِنٌ أَنْتَ؟ بِدْعَةٌ»<sup>(٥)</sup>.

(١) أخرجه أبو عبيد في الإيمان (ص ٦٨)، وعبد الله بن أحمد في السنة (١/ ٣٢٠)، والخلال عن الإمام أحمد في الإيمان (ق ١٢٥/ ب)، وابن جرير في تهذيب الآثار (٢/ ١٩١)، وابن بطة في الإبانة (ص ٧٦٣)، وإسناده حسن لأن محل هو ابن محرز كما صرح به في الإيمان لأبي عبيد وهو لا بأس به، وليس هو محل بن خليفة الثقة.

(٢) إسناده صحيح: أخرجه أبو عبيد في الإيمان (ص ٦٨)، وعبد الله بن أحمد في السنة (١/ ٣٢٠)، والخلال عن الإمام أحمد في الإيمان (ق ١٢٥/ ب)، وابن جرير في تهذيب الآثار (٢/ ١٩١)، وابن بطة في الإبانة (ص ٧٦٣).

(٣) إسناده صحيح: أخرجه أبو عبيد في الإيمان (ص ٦٨)، وعبد الله بن أحمد في السنة (١/ ٣٢٠)، والخلال عن الإمام أحمد في الإيمان (ق ١٢٥/ ب)، وابن جرير في تهذيب الآثار (٢/ ١٩١)، وابن بطة في الإبانة (ص ٧٦٣).

(٤) إسناده صحيح: أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة (١/ ٣٢١)، والخلال عن الإمام أحمد في الإيمان (ق ١٢٥/ ب)، وابن جرير في تهذيب الآثار (٢/ ١٩٢)، وابن بطة في الإبانة (ص ٧٦٤).

(٥) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبه في المصنف (١١/ ٣٨)، وعبد الله بن أحمد في السنة (١/ ٣٢١)، وابن بطة في الإبانة (ص ٧٦٤).

٣٢٥- وَحَدَّثَنَا أَبُو نَصْرِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ: وَتَكَلَّمَ عِنْدَهُ رَجُلٌ مِنَ الْخَوَارِجِ بِكَلَامٍ كَرِهَهُ فَقَالَ عَلْقَمَةُ: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدْ أَحْتَمَلُوا بِهَتْنًا وَإِنَّمَا يُبَدِّلُ﴾ [الأحزاب: ٥٨] فَقَالَ لَهُ الْخَارِجِيُّ: أَوْ مِنْهُمْ أَنْتَ؟ فَقَالَ: «أَرْجُو»<sup>(١)</sup>.

٣٢٦- حَدَّثَنَا أَبُو نَصْرِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ كَانَ إِذَا قِيلَ لَهُ: أَمُومِنٌ أَنْتَ؟ قَالَ: «أَمَنْتُ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ، لَا يَزِيدُ عَلَيَّ هَذَا»<sup>(٢)</sup>.

٣٢٧- وَبِإِسْنَادِهِ عَنْ أَحْمَدَ قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ فُضَيْلٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: «إِذَا سُئِلْتَ: أَمُومِنٌ أَنْتَ؟ فَقُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِنَّهُمْ سَيَدْعُونَكَ»<sup>(٣)</sup>.

٣٢٨- حَدَّثَنَا ابْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الْفَرَارِيِّ قَالَ: قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ فِي الرَّجُلِ سُئِلَ: أَمُومِنٌ أَنْتَ؟ فَقَالَ: إِنَّ الْمَسْأَلَةَ عَمَّا سُئِلَ بِدَعَةٍ، وَالشَّهَادَةُ بِهِ تَعْمُقُ لَمْ تُكَلِّفْهُ فِي دِينِنَا وَلَمْ يُشَرِّعْهُ نَبِيُّنَا لَيْسَ لِمَنْ يَسْأَلُ عَنْ ذَلِكَ فِيهِ إِمَامٌ، الْقَوْلُ بِهِ جَدَلٌ، وَالْمُنَارَعَةُ فِيهِ حَدَثٌ، وَلَعَمْرِي مَا شَهِدْتُكَ لِنَفْسِكَ بِأَلْتِي تُوجِبُ لَكَ تِلْكَ الْحَقِيقَةَ إِنْ لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ وَلَا تَرُكُكَ الشَّهَادَةُ لِنَفْسِكَ بِهَا بِأَلْتِي تُخْرِجُكَ مِنَ الْإِيمَانِ، إِنْ كُنْتَ كَذَلِكَ، وَإِنَّ الَّذِي سَأَلَكَ عَنْ إِيْمَانِكَ، لَيْسَ يَشُكُّ فِي ذَلِكَ مِنْكَ، وَلَكِنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُنَازِعَ اللَّهَ ﷻ عِلْمَهُ فِي

(١) إسناده حسن بطرقه لأجل أبو نصر شيخ المصنف فهو مجهول ولكنه متابع: أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة (٣٢٢/١)، والخلال عن الإمام أحمد في الإيمان (ق ١٢٦/ب)، وابن جرير في تهذيب الآثار (١٨٨/٢)، وابن بطة في الإبانة (ص ٧٥٥).

(٢) إسناده حسن بطرقه: أخرجه عبد الرزاق في المصنف (١٢٨/١)، وابن أبي شيبه في الإيمان (ص ١٠)، وأبو عبيد في الإيمان (ص ٦٨)، وعبد الله بن أحمد في السنة (٣٢٣/١)، والخلال عن الإمام أحمد في الإيمان (ق ١٢٦/ب)، وابن جرير في تهذيب الآثار (١٩٢/٢)، وابن بطة في الإبانة (ص ٧٦٢).

(٣) صحيح: أخرجه ابن بطة في الإبانة (ص ٧٦٥)، وأبو نعيم في الحلية (٢٢٤/٤).

ذَلِكَ، حِينَ يَزْعُمُ أَنَّ عِلْمَهُ وَعِلْمَ اللَّهِ ﷻ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ، فَاصْبِرْ نَفْسَكَ عَلَى السُّنَّةِ، وَقِفْ حَيْثُ وَقَفَ الْقَوْمُ، وَقُلْ فِيمَا قَالُوا، وَكُفَّ عَمَّا كَفُّوا عَنْهُ، وَاسْلُكْ سَبِيلَ سَلَفِكَ الصَّالِحِ، فَإِنَّهُ يَسْعُكَ مَا وَسِعَهُمْ وَقَدْ كَانَ أَهْلُ الشَّامِ فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذِهِ الْبِدْعَةِ، حَتَّى قَذَفَهَا إِلَيْهِمْ بَعْضُ أَهْلِ الْعِرَاقِ مِمَّنْ دَخَلَ فِي تِلْكَ الْبِدْعَةِ، بَعْدَ مَا رَدَّ عَلَيْهِمْ فَقَهَاؤُهُمْ وَعُلَمَاؤُهُمْ، فَأُشْرِبَتْهَا قُلُوبُ طَوَائِفَ مِنْهُمْ، وَأَسْتَحَلَّتْهَا أَلْسِنَتُهُمْ، وَأَصَابَهُمْ مَا أَصَابَ غَيْرَهُمْ مِنَ الْإِخْتِلَافِ، وَلَسْتُ بِأَيِّسٍ أَنْ يَدْفَعَ اللَّهُ ﷻ شَرَّ هَذِهِ الْبِدْعَةِ، إِلَيَّ أَنْ يَصِيرُوا إِخْوَانًا فِي دِينِهِمْ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ثُمَّ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: لَوْ كَانَ هَذَا خَيْرًا مِمَّا خُصَصْتُمْ بِهِ دُونَ أَسْلَافِكُمْ، فَإِنَّهُ لَمْ يُدْخَرْ عَنْهُمْ خَيْرٌ خُبِّي لَكُمْ دُونَهُمْ لِفَضْلِ عِنْدَكُمْ، وَهُمْ أَصْحَابُ نَبِيٍّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَالَّذِينَ اخْتَارَهُمُ اللَّهُ ﷻ، وَبَعَثَهُ فِيهِمْ، وَوَصَفَهُ بِهِمْ فَقَالَ جَلَّ وَعَلَا: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ﴾ [الفتح: ٢٩] إِلَى آخِرِ السُّورَةِ<sup>(١)</sup>.

## بَابُ فِي الْمُرْجِئَةِ، وَسُوءِ مَذَاهِبِهِمْ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ

٣٢٩- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْوَاسِطِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَرْوَزِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: «مَا ابْتَدَعَتْ فِي الْإِسْلَامِ بِدْعَةٌ أَضَرَّ عَلَى الْمِلَّةِ مِنْ هَذِهِ يَعْنِي: أَهْلُ الْإِرْجَاءِ»<sup>(٢)</sup>.

٣٣٠- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي حَسَّانٍ الْأَنْمَاطِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ الدَّمَشَقِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا شَهَابُ بْنُ خِرَاشٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ الثُّمَالِيِّ الْأَعُورِ قَالَ: قُلْتُ لِإِبْرَاهِيمَ: مَا تَرَى فِي رَأْيِ الْمُرْجِئَةِ؟ فَقَالَ: «أَوْه، لَفَقُّوا قَوْلًا، فَأَنَا أَخَافُهُمْ عَلَى الْأُمَّةِ، وَالشَّرُّ مِنْ أَمْرِهُمْ كَثِيرٌ، فَإِيَّاكَ وَإِيَّاهُمْ»<sup>(٣)</sup>.

(١) إسناده صحيح: أخرجه ابن بطة في الإبانة (ص ٧٦٦).

(٢) إسناده ضعيف لأجل محمد بن كثير بن أبي عطاء: أخرجه أبو عبيد في الإيمان (ص ٨٢)، وابن بطة في الإبانة (ص ٧٦٩).

(٣) إسناده ضعيف لأجل شهاب بن خراش، وأيضاً أبو حمزة التمار الأعور: أخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرى (ص ٧٧٥).

٣٣١- حَدَّثَنَا أَبُو نَصْرِ مُحَمَّدُ بْنُ كُرْدِيٍّ قَالَ ثنا أَبُو بَكْرِ الْمَرْوَزِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بِشْرِ قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ صَالِحٍ عَنْ حَكِيمِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ إِبْرَاهِيمُ: «الْمُرْجِئَةُ أَخَوْفُ عِنْدِي عَلَى الْإِسْلَامِ مِنْ عِدَّتِهِمْ مِنَ الْأَزَارِقَةِ»<sup>(١)</sup>.

٣٣٢- حَدَّثَنَا ابْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُوسَى الْقَطَّانُ قَالَ: حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي عَمْرٍو السَّيَّانِيِّ قَالَ: قَالَ حُذَيْفَةُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: «إِنِّي لَأَعْرِفُ أَهْلَ دِينَيْنِ، أَهْلُ ذَلِكَ الدِّينَيْنِ فِي النَّارِ، قَوْمٌ يَقُولُونَ الْإِيمَانَ: كَلَامٌ وَإِنْ رَنَى وَقَتْلَ، وَقَوْمٌ يَقُولُونَ: إِنْ أَوْلَيْنَا الضَّلَالَ مَا بَالُ خَمْسِ صَلَوَاتٍ، وَإِنَّمَا هُمَا صَلَاتَانِ: ﴿ أَفِرِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ ﴾ [الإسراء: ٧٨]»<sup>(٢)</sup>.

٣٣٣- وَحَدَّثَنَا أَبُو نَصْرِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرٍو، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي عَمْرٍو السَّيَّانِيِّ، عَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: «إِنِّي لَأَعْلَمُ أَهْلَ دِينَيْنِ هَذَيْنِ الدِّينَيْنِ فِي النَّارِ، قَوْمٌ يَقُولُونَ: الْإِيمَانَ كَلَامٌ، وَقَوْمٌ يَقُولُونَ: مَا بَالُ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ؟ وَإِنَّمَا هُمَا صَلَاتَانِ»<sup>(٣)</sup>.

٣٣٤- وَحَدَّثَنَا أَبُو نَصْرِ قَالَ: ثنا أَبُو بَكْرِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنِي حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: «مِثْلُ الْمُرْجِئَةِ مِثْلُ الصَّابِئِينَ»<sup>(٤)</sup>.

(١) إسناده ضعيف فيه حكيمة بن جبيرة ضعيف، وشيخ المصنف مجهول: أخرجه ابن سعد في الطبقات (٦/ ٢٧٤)، وعبد الله بن أحمد في السنة (١/ ٣١٣)، والخلال عن الإمام أحمد في الإيمان (ق ٩٤/ ب)، وابن بطة في الإبانة (ص ٧٦٩)، والأزارقة فرقة من الخوارج تنسب لنافع بن الأزرق.

(٢) إسناده ضعيف لانقطاعه يحيى بن أبي عمرو لم يسمع من حذيفة: أخرجه ابن أبي شيبة في الإيمان (ص ٢٠)، وأبو عبيد في الإيمان (ص ٨١)، وعبد الله بن أحمد في السنة (١/ ٣٢٣)، والخلال عن الإمام أحمد في الإيمان (ق ١٢٦/ ب)، وابن جرير في تهذيب الآثار (٢/ ١٧٤)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (ص ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٦).

(٣) تقدم في التعليق السابق.

(٤) إسناده حسن بطريقه: أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة (١/ ٣١٢)، والخلال عن الإمام أحمد في الإيمان (ق ١٢٦/ ب)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (ص ٧٧٠).

٣٣٥- وَحَدَّثَنَا أَبُو نَصْرِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا مُؤَمَّلٌ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ قَالَ: قَالَ لِي سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ: أَلَمْ أَرَكَ مَعَ طَلْقٍ قُلْتُ: بَلَى، فَمَالُهُ؟ قَالَ: لَا تُجَالِسُهُ فَإِنَّهُ مُرْجِيٌّ. قَالَ أَيُّوبُ: وَمَا شَاوَرْتُهُ فِي ذَلِكَ، وَيَحِقُّ لِلْمُسْلِمِ إِذَا رَأَى مِنْ أَخِيهِ مَا يَكْرَهُ أَنْ يَأْمُرَهُ وَيَنْهَاهُ<sup>(١)</sup>.

٣٣٦- قَالَ: وَحَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ قَالَ: سَمِعْتُ سُفْيَانَ: وَذَكَرَ الْمُرْجِيَّةَ فَقَالَ: «رَأَيْتُ مُحَدِّثًا، أَذَرَكْنَا النَّاسَ عَلَى غَيْرِهِ»<sup>(٢)</sup>.

٣٣٧- قَالَ: وَحَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ يَعْنِي الْفَزَارِيَّ قَالَ: قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: قَدْ كَانَ يَحْيَى وَفَتَادُهُ يَقُولَانِ: «لَيْسَ مِنَ الْأَهْوَاءِ شَيْءٌ أَخَوْفُ عِنْدَهُمْ عَلَى الْأُمَّةِ مِنَ الْإِرْجَاءِ»<sup>(٣)</sup>.

٣٣٨- قَالَ: وَحَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، عَنْ جَعْفَرِ الْأَحْمَرِ قَالَ: قَالَ مَنْصُورُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ فِي شَيْءٍ: «لَا أَقُولُ كَمَا قَالَتِ الْمُرْجِيَّةُ الضَّالَّةُ الْمُبْتَدِعَةُ»<sup>(٤)</sup>.

٣٣٩- قَالَ: وَحَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ قَالَ: سَمِعْتُ شَرِيكًَا: «وَذَكَرَ الْمُرْجِيَّةَ، قَالَ: هُمْ أَحَبُّ قَوْمٍ وَحَسْبُكَ بِالرَّافِضَةِ خُبْنًا وَلَكِنَّ الْمُرْجِيَّةَ يَكْذِبُونَ عَلَى اللَّهِ ﷻ»<sup>(٥)</sup>.

٣٤٠- حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّنْدَلِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ زِيَادٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ: وَسُئِلَ عَنِ الْمُرْجِي فَقَالَ: «مَنْ قَالَ: إِنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ»<sup>(٦)</sup>.

(١) إسناده حسن بطرقه: أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة (١/٣٢٣)، والخلال عن الإمام أحمد في الإيمان (ق ١٢٦/أ)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (ص ٧٧٢).

(٢) إسناده حسن بطرقه: أخرجه الإمام أحمد في الإيمان (ق ٩٣/أ) وعبد الله بن أحمد في السنة (١/٣١١)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (ص ٧٧٢).

(٣) إسناده حسن بطرقه: أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة (١/٣١٨).

(٤) إسناده حسن بطرقه: أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة (١/٣١٢)، والخلال عن الإمام أحمد في الإيمان (ق ١٠٩/ب)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (ص ٧٧٠).

(٥) إسناده حسن بطرقه: أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة (١/٣١٢)، والخلال عن الإمام أحمد في الإيمان (ق ١٠٩/ب)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (ص ٧٧٠).

(٦) إسناده صحيح.

٣٤١- حَدَّثَنَا جَعْفَرٌ قَالَ: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ قَالَ: حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ بُيُوطٍ، عَنِ الضَّحَّاكِ بْنِ مُزَاهِمٍ قَالَ: ذَكَرُوا عِنْدَهُ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ فَقَالَ: « هَذَا قَبْلَ أَنْ تُحَدِّثَ الْخُدُودُ، وَتَنْزِلَ الْفَرَائِضُ »<sup>(١)</sup>.

٣٤٢- أَخْبَرَنَا خَلْفُ بْنُ عَمْرٍو الْعُكْبَرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ وَكِيعًا يَقُولُ: « أَهْلُ السُّنَّةِ يَقُولُونَ: الْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، وَالْمُرْجِيَّةُ يَقُولُونَ: الْإِيمَانُ قَوْلٌ، وَالْجَهْمِيَّةُ يَقُولُونَ: الْإِيمَانُ الْمَعْرِفَةُ »<sup>(٢)</sup>.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ: مَنْ قَالَ: الْإِيمَانُ قَوْلٌ دُونَ الْعَمَلِ، يُقَالُ لَهُ: رَدَدْتَ الْقُرْآنَ وَالسُّنَّةَ، وَمَا عَلَيْهِ جَمِيعُ الْعُلَمَاءِ، وَخَرَجَتْ مِنْ قَوْلِ الْمُسْلِمِينَ، وَكَفَرَتْ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ. فَإِنَّ قَالَ: بِمَ ذَا؟ قِيلَ لَهُ: إِنَّ اللَّهَ ﷻ، أَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ بَعْدَ أَنْ صَدَّقُوا فِي إِيمَانِهِمْ: أَمْرَهُمْ بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ، وَالصِّيَامِ وَالْحَجِّ وَالْجِهَادِ، وَفَرَائِضَ كَثِيرَةٍ، يَطُولُ ذِكْرُهَا، مَعَ شِدَّةِ خَوْفِهِمْ، عَلَى التَّفْرِيطِ فِيهَا، النَّارَ وَالْعُقُوبَةَ الشَّدِيدَةَ.

فَمَنْ رَعَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَرَضَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ مَا ذَكَّرْنَا، وَلَمْ يُرِدْ مِنْهُمْ الْعَمَلَ، وَرَضِيَ مِنْهُمْ بِالْقَوْلِ، فَقَدْ خَالَفَ اللَّهَ ﷻ وَرَسُولَهُ ﷺ، فَإِنَّ اللَّهَ ﷻ لَمَّا تَكَامَلَ أَمْرُ الْإِسْلَامِ بِالْأَعْمَالِ قَالَ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣] وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ»، وَقَالَ ﷺ: «مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ فَقَدْ كَفَرَ»<sup>(٣)</sup>.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَمَنْ قَالَ: الْإِيمَانُ: الْمَعْرِفَةُ، دُونَ الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ، فَقَدْ أَتَى بِأَعْظَمِ مِنْ مَقَالَةٍ مَنْ قَالَ: الْإِيمَانُ: قَوْلٌ وَلَزِمَهُ أَنْ يَكُونَ إِبْلِيسُ عَلَى قَوْلِهِ مُؤْمِنًا؛ لِأَنَّ إِبْلِيسَ قَدْ عَرَفَ رَبَّهُ: قَالَ ﴿رَبِّمَا أَغْوَيْتَنِي﴾ [الحجر: ٣٩] وَقَالَ: ﴿رَبِّ فَأَنْظِرْنِي﴾ [الحجر: ٣٦] وَيَلْزَمُ أَنْ تَكُونَ الْيَهُودُ لِمَعْرِفَتِهِمْ بِاللَّهِ وَبِرَسُولِهِ أَنْ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿يَعْرِفُونَهُ، كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ﴾ [البقرة: ١٤٦] فَقَدْ أَخْبَرَ ﷻ أَنَّهُمْ يَعْرِفُونَ اللَّهَ تَعَالَى وَرَسُولَهُ.

(١) إسناده صحيح .

(٢) إسناده صحيح .

(٣) تقدم تخريج الحديثين .



وَيُقَالُ لَهُمْ: إِيْشِ الْفَرْقُ بَيْنَ الْإِسْلَامِ وَبَيْنَ الْكُفْرِ؟ وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ أَهْلَ الْكُفْرِ قَدْ عَرَفُوا بِعُقُوبِهِمْ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا وَلَا يُنْجِيهِمْ فِي ظُلُمَاتِ الْبِرِّ وَالْبَحْرِ إِلَّا اللَّهُ ﷻ، وَإِذَا أَصَابَتْهُمْ الشَّدَائِدُ لَا يَدْعُونَ إِلَّا اللَّهَ، فَعَلَى قَوْلِهِمْ إِنَّ الْإِيمَانَ الْمَعْرِفَةُ كُلُّ هَؤُلَاءِ مِثْلُ مَنْ قَالَ: الْإِيمَانُ: الْمَعْرِفَةُ عَلَى قَائِلِ هَذِهِ الْمَقَالَةِ الْوَحْشِيَّةِ لَعَنَهُ اللَّهُ بَلْ نَقُولُ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ قَوْلًا يُوَافِقُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، وَعُلَمَاءُ الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ لَا يُسْتَوْحَشُ مِنْ ذِكْرِهِمْ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُنَا لَهُمْ: إِنَّ الْإِيمَانَ مَعْرِفَةٌ بِالْقَلْبِ تَصْدِيقًا يَقِينًا، وَقَوْلٌ بِاللِّسَانِ، وَعَمَلٌ بِالْجَوَارِحِ، وَلَا يَكُونُ مُؤْمِنًا إِلَّا بِهَذِهِ الثَّلَاثَةِ، لَا يُجْزِئُ بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى ذَلِكَ.

٣٤٣- قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ صَاعِدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ الْقُطَّانُ قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ لِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ: الْحَدِيثُ الَّذِي جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَإِنْ رَزَى وَإِنْ سَرَقَ» قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: أَيْنَ يَذْهَبُ بِكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟ «هَذَا قَبْلَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَقَبْلَ الْفَرَائِضِ»<sup>(١)</sup>.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: احْذَرُوا رَحِمَكُمُ اللَّهُ قَوْلَ مَنْ يَقُولُ إِنَّ إِيْمَانَهُ كَيْمَانٍ جَبْرِيْلَ وَمِيكَائِيْلَ، وَمَنْ يَقُولُ: أَنَا مُؤْمِنٌ عِنْدَ اللَّهِ، وَأَنَا مُؤْمِنٌ مُسْتَكْمِلُ الْإِيْمَانِ هَذَا كُلُّهُ مَذْهَبُ أَهْلِ الْإِرْجَاءِ.

٣٤٤- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي حَسَّانَ الْأَنْمَاطِيِّ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ الدَّمَشَقِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ قَالَ: «ثَلَاثٌ هُنَّ بِدْعَةٌ: أَنَا مُؤْمِنٌ مُسْتَكْمِلُ الْإِيْمَانِ، وَأَنَا مُؤْمِنٌ حَقًّا، وَأَنَا مُؤْمِنٌ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى»<sup>(٢)</sup>.

٣٤٥- قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْوَاسِطِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُوسَى الْقُطَّانُ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ الطَّائِفِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا نَافِعُ

(١) إسناده ضعيف فيه عطاء بن السائب وقد اختلط وسماع جرير منه بعد اختلاطه، والحديث المرفوع سياقي تخريجه وهو حديث صحيح.

(٢) إسناده ضعيف لأجل يحيى بن سليم فهو صدوق سيئ الحفظ: أخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرى (ص ٧٨١).

ابْنُ عَمَرَ الْقُرَشِيُّ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ فَقَالَ لَهُ جَلِيسٌ لَهُ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، إِنْ نَاسًا يُجَالِسُونَكَ يَزْعُمُونَ أَنَّ إِيْمَانَهُمْ كإِيْمَانِ جِبْرِيلَ، وَمِيكَائِيلَ؟ فَغَضِبَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ فَقَالَ: مَا رَضِيَ اللَّهُ ﷻ لِجِبْرِيلَ ﷺ حَتَّى فَضَّلَهُ بِالنَّسَاءِ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ فَقَالَ: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿١٩﴾ ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ ﴿٢٠﴾ مُطَاعٌ ثَمَّ أَمِينٍ ﴿٢١﴾ وَمَا صَاحِبُكُمْ بِمَجْنُونٍ﴾ [التكوير: ١٩-٢٢] يَغْنِي مُحَمَّدًا ﷺ قَالَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ: أَفَأَجْعَلُ إِيْمَانَ جِبْرِيلَ، وَمِيكَائِيلَ كإِيْمَانِ فَهَذَانِ؟ لَا وَلَا كَرَامَةٍ وَلَا حُبًّا قَالَ نَافِعٌ: قَدْ رَأَيْتُ فَهَذَانِ كَانَ رَجُلًا لَا يَصْحُو مِنَ الشَّرَابِ (١).

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: مَنْ قَالَ هَذَا فَلَقَدْ أَعْظَمَ الْفِرْيَةَ عَلَى اللَّهِ ﷻ، وَآتَى بِضِدِّ الْحَقِّ، وَبِمَا يُنْكَرُهُ جَمِيعُ الْعُلَمَاءِ؛ لِأَنَّ قَائِلَ هَذِهِ الْمَقَالَةِ يَزْعُمُ أَنَّ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ: لَمْ تَضُرَّهُ الْكِبَائِرُ أَنْ يَعْمَلَهَا، وَلَا الْفَوَاحِشُ أَنْ يَزَكِّيَهَا، وَأَنَّ عِنْدَهُ أَنَّ الْبَارَّ التَّقِيَّ الَّذِي لَا يُبَاشِرُ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا، وَالْفَاجِرُ يَكُونَانِ سَوَاءً، هَذَا مُنْكَرٌ قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمُ الْكَاذِبِينَ ؕ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءٌ نَحْيَاهُمْ وَمَنَاهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [الجاثية: ٢١] وَقَالَ ﷻ: ﴿أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ ؕ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ﴾ [ص: ٢٨] فَقُلْ لِقَائِلِ هَذِهِ الْمَقَالَةِ النُّكْرَةَ: يَا ضَالُّ يَا مُضِلُّ، إِنَّ اللَّهَ ﷻ لَمْ يُسَوِّ بَيْنَ الطَّائِفَتَيْنِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي أَعْمَالِ الصَّالِحَاتِ، حَتَّى فَضَّلَ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ دَرَجَاتٍ قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلٍ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَتْلِهِمْ وَكَذَلِكَ وَعَدَ اللَّهُ الْخَيْرِ﴾ [الحديد: ١٠] فَوَعَدَهُمُ اللَّهُ ﷻ كُلَّهُمُ الْحُسْنَى، بَعْدَ أَنْ فَضَّلَ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ، وَقَالَ ﷻ: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً﴾ [النساء: ٩٥] ثُمَّ قَالَ: ﴿وَكَلَّا وَعَدَ اللَّهُ الْخَيْرَ﴾ [النساء: ٩٥] وَكَيْفَ يَجُوزُ لِهَذَا الْمُلْحِدِ فِي الدِّينِ أَنْ يُسَوِّيَ بَيْنَ إِيْمَانِهِ وَإِيْمَانِ جِبْرِيلَ، وَمِيكَائِيلَ، وَيَزْعُمُ أَنَّهُ مُؤْمِنٌ حَقًّا؟

(١) إسناده ضعيف لأجل عبد الملك بن محمد وهو الحميري البرسمي وهو لين الحديث : أخرجه ابن

٣٤٦- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى الْحُلَوَانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شِهَابُ بْنُ خَرَّاشٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا بَعَثَ اللَّهُ نَبِيًّا قَبْلِي، فَاسْتَجَمَعَتْ لَهُ أُمَّتُهُ، إِلَّا كَانَ فِيهِمْ مُرْجِئَةٌ وَقَدَرِيَّةٌ يُشَوِّشُونَ أَمْرَ أُمَّتِهِ مِنْ بَعْدِهِ، أَلَا وَإِنَّ اللَّهَ ﷻ لَعَنَ الْمُرْجِئَةَ وَالْقَدَرِيَّةَ عَلَى لِسَانِ سَبْعِينَ نَبِيًّا أَنَا آخِرُهُمْ، أَوْ أَحَدُهُمْ»<sup>(١)</sup>.

٣٤٧- أَخْبَرَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ زُبَيْرٍ عَلِيُّ بْنُ زُبَيْرٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صِنْفَانِ مِنْ أُمَّتِي لَيْسَ لَهُمَا فِي الْإِسْلَامِ نَصِيبٌ: الْمُرْجِئَةُ، وَالْقَدَرِيَّةُ»<sup>(٢)</sup>.

٣٤٨- قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ شُعْبَةَ الْأَنْصَارِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُنْذِرِ الطَّرِيقِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي وَعَلِيُّ بْنُ زُبَيْرٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صِنْفَانِ مِنْ أُمَّتِي لَيْسَ لَهُمَا فِي الْإِسْلَامِ نَصِيبٌ: الْمُرْجِئَةُ، وَالْقَدَرِيَّةُ»<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

(١) أخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرى (ص ٧٦٨)، وابن الجوزي في العلل المتناهية (١/ ١٥٦) وقال: هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ، ورمز السيوطي لضعفه في الجامع الصغير، ونقل المناوي في الفيض (٥/ ٢٦٧): تضعيف ابن المديني له، وقال: أورده الذهبي من عدة طرق ثم قال: هذه أحاديث لا تثبت لضعف رواها، والحديث جاء من عدة طرق أخرى عن بعض الصحابة ولكن كل طريقه ضعيفة وانظر تفصيل ذلك في الضعيفة للعلامة الألباني (٥٥٨١).

(٢) حديث ضعيف وانظر التعليق القدام.

(٣) أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٤/ ١٣٣)، والترمذي (٤/ ٤٥٤)، رقم ٢١٤٩، وابن ماجه (١/ ٢٤)، رقم ٦٢، وابن عدي (٥/ ١٩٤)، ترجمة ١٣٤٩ على بن زبائر بن حيان، وعبد بن حميد (ص ٢٠١، رقم ٥٧٩)، وعبد الله بن أحمد في السنة (١/ ٣٢٥)، رقم ٦٦٦. والحديث روي أيضا من أوجه أخر عن بعض الصحابة ولكن كلها طرق لا يفرح بها وقد ضعف الحديث كثير من الأئمة وقد ضعفه أيضا العلامة الألباني في ضعيف الجامع (٣٤٩٨).

## الجزء الرابع

### بَابُ الرَّدِّ عَلَى الْقَدَرِيَّةِ <sup>(١)</sup>

(١) القدر من الموضوعات الكبرى التي خاض فيها الناس، وشغلت أذهانهم في القديم والحديث؛ لأنه مرتبط بحياتهم وما فيها من تقلبات الأحوال من صحة ومرض، وفقر وغنى، وموت وحياة، وسعادة وشقاء، وما جرى مجرى ذلك. ولا يوجد مذهب من المذاهب التي قال بها الفلاسفة المسلمين من أهل الكلام والتصوف إلا وقد قال بمثلها غيرهم ممن سبقهم، ويقول بها بعض علماء أوربة، وفلاسفة الغرب عموماً.

والأقوال في القدر - بإجمال - لم تتغير قبل أو بعد، فهي ترجع إلى ثلاثة أقوال:

- ١- قول أهل الجبر: الذين يقولون: إن الإنسان مجبورٌ على أفعاله، وليس له إرادة ولا قدرة. ويمثل هذا في الفرق الإسلامية الجهمية ومن وافقهم، وهو ما يُسمَّى في العصور المتأخرة بالمذهب الحتمي.
  - ٢- قول أهل حرية الإرادة، واستقلال الإنسان في أفعاله عن خالقهِ، وأنَّ الإنسان له إرادة مستقلة عن إرادة الله، وأنه هو الذي يخلق أفعاله. ويمثل هذا المذهب المعتزلة القدرية، ومن وافقهم.
  - ٣- وهناك قولٌ وسط بين هؤلاء وهؤلاء؛ حيث يثبت القائلون به القدر، وأنَّ الله خالق كلِّ شيء، ويقولون - مع ذلك -: إنَّ للإنسان قدرةً يفعل بها، ومشيةً يختار بها، وقدرته ومشيته واقعتان بقدرة الله ومشيته تابعتان لهما، وهذا هو قول السلف، وأتباع الأنبياء وقد مر تفصيل هذا المذهب الحق في شرح أركان الإيمان الستة في حديث جبريل المشهور.
- وبين هذه الطوائف الثلاثة قد تنشأ فرق أخرى تميل في بعض المسائل إلى طائفة، وفي المسائل الأخرى إلى طائفة أخرى، ويكون الحكم عليها بحسب ما يغلب على مذهبها، وهذا ما تقرر بعضه فيما مضى، وسيقرر بعضه بما سيأتي.

المبحث الأول: قول الهنود والبابليين والمصريين القدماء في القدر:

أولاً: قول الهنود القدماء في القدر: الهنود الأقدمون يجعلون للقدر الحكم الذي لا حكم غيره في جميع الموجودات، ومنها الآلهة، والناس، والأحياء، والنبات، والجماد، ولا فكاك من قبضة الكارما- وهو الإله في عرف البرهمنين- في أدوارها التي تتعاقب بين الوجود والفناء إلى غير انتهاء، ولا اختيار للإنسان في الحالة التي يولد عليها؛ لأنها مقدورة عليه من قبل ميلاده من أزل الأزال إلى أبد الآباد حتى ينفصل دولاب الخلق باجتئاب الولادة، واللياذ بعالم الفناء، أو عالم النرفانا المطلق من قيود الوعي، والشعور بالشقاوة والتعيم.

ثانياً: قول البابليين القدماء في القدر: البابليون كانوا أصحاب نجوم وأرصاء، فعرفوا الإيمان بالقدر



على ما يظهر من طريق الإيمان بالتنجيم؛ لأنهم آمنوا بسيطرة الكواكب على مقادير الأحياء وغير الأحياء؛ فكل مولود يولد فإنما تكون ولادته تحت طالع من الطوالع التي تتعلق بكوكب من كواكب السماء.

والأرض نفسها وجدت تحت طالع من هذه الطوالع؛ فلا يجري حدث من الأحداث إلا بحساب مرقوم في سجل الأفلاك والبروج، وكانوا يعتقدون بالسعود والنحوس؛ فيزعمون أن من النجوم ما يسعد ويعطي، ومنها ما يشقي ويحرم، وأنه لا مهرب للإنسان من طالع الذي يلاحقه بالسعد، أو بالنحس مدى حياته، ولكن المنجمين قد يعلمون مجرى هذه الطوالع فيعالجونها بالحساب.

ثالثاً: قول المصريين القدماء في القدر: كان المصريون القدماء وسطاً بين الإيمان بحرية الإنسان والإيمان بسيطرة الأرباب؛ لأنهم آمنوا بالثواب والعقاب في العالم الآخر؛ فكان إيمانهم هذا كالإيمان بأن الإنسان يعمل وأن الأرباب تتولى جزاءه عن عمله بعد ذلك؛ فهي - أي الأرباب - قادرة لا شك في قدرتها، ولكن الإنسان قادر على عمل ما يرضيها، فيستحق ثوابها، أو يغضبها فيستحق عقابها.

المبحث الثاني: قول الفلاسفة في القدر:

عامة الفلاسفة يقولون: إن الله فاعل العالم، وصانعه، والمشهور عنهم قولهم إن الله يعلم الأشياء على وجه كلي ثابت لا يدخل تحت الزمان، وإنه لا يعلم الجزئيات التي توجب تجدد الإحاطة بها تغيراً في ذات العالم كما قال ذلك ابن سينا، وإثبات العلم له على هذا الوجه يدل على الإيمان بسبق علمه تعالى للحوادث، لإحاطة علمه بها، ومع ذلك أنكروا علم الله تعالى بالجزئيات، وحقيقة قولهم أنه لا يعلم شيئاً؛ فإن كل ما في الخارج هو جزئي.

ويكنفي في بطلان ذلك قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظُلْمَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [الأنعام: ٥٩].

أما بالنسبة للجبر والاختيار فيختلف ذلك من فيلسوف إلى فيلسوف، فهذا أفلاطون على سبيل المثال يرى أن نسبة الشر تكون إلى الجهل وقلة المعرفة، ويرى أن الإنسان لا يختار الشر وهو يعرف، بل يُساق إليه بجعله، أو بعارض المرض والفساد فيه، ولكنه لا يُساق بتقدير الآلهة؛ لأن الآلهة كما يرى خيرٌ لا يصدر عنها إلا الخير؛ فالشر موجود في هذا العالم ولكنه ليس من تقدير الآلهة.

أما أرسطو فيرى أن لا قدر، ولا تقدير؛ فكل إنسان حرٌ فيما يختاره لنفسه؛ فإن لم يستطع أن يفعل فهو في الأقل مستطيع أن يمتنع. وبالجمله فللفلاسفة اليونان غير أفلاطون وأرسطو مذاهب في القدر تتراوح بين مذهب الجبر ومذهب الحرية، وتتوسط بينهما في القول بالاضطرار، أو القول بالاختيار.

المبحث الثالث: قول اليهود في القدر:

كان اليهود في الأصل على الدين الذي جاء به موسى ﷺ وهو التوحيد والإسلام وهو دين جميع الرسل، وهو الدين الحق في شرائعه وعقائده، ومنه القدر، وبعد موسى ﷺ تفرق اليهود شيعاً

وأحزابًا، وصاروا فرقًا كثيرة كما أشار إلى ذلك الرسول ﷺ في الحديث المشهور: «تفرقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة...».

واليهود أمة جبلت على الثقل، والتفرق، والاختلاف، وليس الحق بالباطل خاصة بعد أنبيائهم. أما بالنسبة للكلام على القدر الإلهي فإنه قديم في الكتب الإلهية، وقد وردت الإشارة إليه من أول الأسفار المعتمدة إلى آخرها، ولكن على درجات في أساليب التقدير تختلف باختلاف الاعتقادات التي يفرضونها للإله، وباختلاف نصيبه عندهم من عظمة المشيئة، وعظمة القدرة، وعظمة الصفات.

والقدر عندهم مشيئة حاكم يأمر وينهى، ويرجع عما أمر به وقضاه، ولم يفهموا القدر على أنه نظام شامل للوجود محيط بالأكوان، وإنما كان يَهْوَهُ إله اليهود يجري فيه على حكم، ثم يندم عليه، ويبدله تارة على حسب الحالة التي تطرأ بغير حساب. وبالجمله فقد اشتهر عن اليهود في القدر مذهبان:

الأول: مذهب الربانيين: وهم فرقة من فرق اليهود ويسمون بـ (الفريسيين)، ومعناها: المنزلون، أو المنشقون، وقد أطلق أعداؤهم عليهم هذه التسمية؛ لذلك فهم يكرهونها، ويسمون أنفسهم: الربانيين، أو الإخوة في الله، وكان هؤلاء موجودين قبل الميلاد، وهؤلاء ينفون القدر.

الآخر: مذهب القرّائين: وهم من فرق اليهود، وهؤلاء لا يعترفون إلا بالعهد القديم كتابًا مقدسًا، وليست عندهم روايات شفوية؛ ولذلك فهم يعترفون بالتلمود، ومذهب هؤلاء: هو القول بالجبر.

المبحث الرابع: قول النصارى في القدر: للنصارى في القدر قولان:

فالمسيحيون الشرقيون، ويسمون باليعاقبة، أو اليعقوبية وهم أتباع يعقوب البراذعي، فهؤلاء يقولون: إن الإنسان مخير.

والآخرون وهم النساطرة، أو النسطوريون؛ نسبة إلى نسطور الذي كان بطريرك القسطنطينية سنة ٤٣١ فهؤلاء يقولون بالجبر.

وهناك تشابه كبير بين آراء بعض النصارى كالنساطرة والشرقيين وبين آراء بعض المعتزلة؛ مما حدا بكثير من الباحثين إلى القول بأن آراء المعتزلة مستقاة من النصارى السابقين.

ويؤيد هذا أن أول من أشاع القدر وهو معبد الجهنني قد أخذ عن سوسن النصراني كما أشار إلى ذلك الإمام الأوزاعي كما سيأتي عند الحديث عن نشأة القول بالقدر.

يقول المستشرق الإيطالي نيلينو: كان بعض المتكلمين الأولين قد بدأوا تحت تأثير اللاهوت المسيحي في الشرق بطريقة غير مباشرة يبحثون هذا القدر، ويحاولون أن يفسروه، بمعنى يوافق اختيار الإنسان وحرية في أفعاله؛ حتى يُمكن تبرير وجود الثواب والعقاب في الدار الآخرة تبريرًا تامًا، وهناك من النصارى من يقرب مذهبه من القول بالتوسط بين الجبر والاختيار، والاعتقاد بعلم الله السابق.

ومن هؤلاء القديس أوغسطين الذي لقي عنتًا شديدًا من جراء التفكير في موضوع القدر، ولكنه اعتد



بعد هذا القلق أنه استراح من وسواسه هذا بالتوفيق بين النقيض، وكان مدار راحته النفسية أن سَبَق العلم بعمل الأخيار وعمل الأشرار صفة لا تنفصل عن الذات الإلهية، وأن الله عليم ما سيكون كما سيكون، ولا بد أن يعلمه العلم الصحيح، ويقدره تقديره على حسب علمه المحيط بجميع الكائنات، ويوافق على هذا الرأي القديس توماس ألكويني ويرى أن الإنسان يقود نفسه، ولا يُقاد كما تُقاد الدواب، وأن الإرادة تتبع العقل، والعقل نعمة من نعم الله على الإنسان، وغاية التقدير عند توماس ألكويني كفاية التقدير عند أستاذه القديم أوغسطين .

المبحث الخامس : قول المفكرين والفلاسفة الغربيين المتأخرين في القدر :

لا يزال فلاسفة العصر يخوضون في مباحث موضوع القدر على تفاوت كبير بين القول بالجبر، والقول بالحرية الإنسانية، ومنهم من يقول بأن الإنسان يشترك في التقدير ويخضع له؛ لأنه كما يرون جزء من عناصر الطبيعة التي تفعل فعلها في الأحداث الكونية، ولا يقتصر أمرها كله على الانفصال، وحلت الحتمية محل الجبرية القديمة في اصطلاح العلماء، فالقائلون بالحتمية يقولون بها لأنهم يؤمنون بالنظم الإلهية وحدها، ولا يؤمنون بإرادة إلهية تتعرض لتلك النظم بالتبديل والتحويل .

ومن ثم أصبح القول بالحتمية مناقضاً للجبرية في كلام علماء الأديان؛ لأن الجبرية تحصر الإرادة كلها في الإله المعبود، أما الحتمية فهي في الأقل لا تستلزم وجود إله إلى جانب القوانين التي يفسرون بها حركات الوجود .

ومما يوضح الفرق بينهما أن ضرورة حدوث الأشياء عند الجبريين ضرورة متعالية بمبدأ أعلى منها يسير كما يشاء، وهو قضاء الله وقدره على حين أن هذه الضرورة في نظر الحتميين كامنة في الأشياء سارية فيها وهي الطبيعة بعينها .

وإذا كان بعض الفلاسفة الحتميين يثبتون الحرية الإنسانية فَمَرَدُّ ذلك إلى محاولتهم التوفيق بين حتمية الحوادث النفسية وتلقائية الموجود العاقل .

الفصل الثالث : وتحت ستة مباحث : المبحث الأول : نشأة القول بالقدر :

مر بنا أن الإيمان بالقدر أمر فطري، وأنه لم يكن في العرب من ينكر القدر لا في الجاهلية ولا في الإسلام . وهكذا كان الأمر بعد البعثة النبوية؛ فلم يقع في عهد رسول الله ﷺ أي افتراق، أو ابتداء في أمور العقيدة ومنها القدر، وهذا لا ينافي وقوع بعض الأسئلة التي يأتي جوابها حاسماً من الرسول ﷺ، كما لا ينافي وقوع المخاصمة من جانب اليهود أو المشركين .

وبعدما انطوى عهد النبوة، وكثرت الفتوحات، واختلط المسلمون بغيرهم ظهرت بدعة القدرية التي تُعد أول شرك في الإسلام، وكان أول ظهورها في البصرة ودمشق، ولم تظهر في مكة ولا المدينة؛ لإنتشار العلم .

وقد ظهرت في أواخر عهد الصحابة كابن عباس، وابن عمر، وأنس بن مالك، وجابر بن عبد الله رضي الله عنه

= فاشتد نكيرهم على تلك البدعة وأصحابها، وتكاد مصادر أهل السنة تجمع على أن أول من تكلم بالقدر رجل من أهل البصرة يعمل بقالاً ويقال له: سنسويه، وبعضهم يسميه سيسويه، وبعضهم يسميه سوسن، ثم تلقفها عنه معبد الجهني، وأخذ عن معبد غيلان الدمشقي. قال الإمام الأوزاعي إمام أهل الشام أول من نطق في القدر رجل من أهل العراق يقال له: سوسن كان نصرانياً فأسلم، ثم نصر، فأخذ عنه معبد الجهني، وأخذ غيلان عن معبد. وبعد معبد وغيلان ظهر رؤوس الاعتزال كواصل بن عطاء، وعمرو ابن عبيد، فنقلوا هذه المقالات ونشروها كما سيأتي بيان ذلك عند الحديث عن القدرية، والمقصود بالكلام في القدر في بداية الأمر إنما هو نفي القدر.

هذا هو المشهور من الأقوال في بداية القول بالقدر، ويشهد على ذلك ما جاء في قصة الحديث المشهور حديث جبريل في صحيح مسلم، فقد روي عن يحيى بن معمر قال: كان أول من قال في القدر معبد الجهني، فانطلقت أنا وحמיד بن عبد الرحمن الحميري حاجين أو معتمرين فقلنا: لو لقينا أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ فسألناه عما يقول هؤلاء في القدر، فوفق لنا عبدالله بن عمر بن الخطاب داخلاً المسجد؛ فاكنتفته أنا وصاحبي: أهدنا عن يمينه، والآخر عن شماله، فظننت أن صاحبي سيكل الأمر إلي، فقلت: أبا عبد الرحمن إنه قد ظهر قِبَلنا ناس يقرؤون القرآن، ويتفَقَّرون العلم (وذكر من شأنهم) وأنهم يزعمون أن لا قدر، وأن الأمر أنف.... الحديث.

وهذا يفيد أن معبدًا هو أول من قال بالقدر، وقبل ذلك تبين من كلام الأوزاعي أن معبدًا أخذه عن النصراني سنسويه، أو سيسويه، أو سوسن.

وقد يكون من المحتمل أن أساس الفكرة كان عند ذاك الرجل النصراني الذي تظاهر بالإسلام، ولكنه لم يستطع أن يجاهر بها؛ لعدم ثقة الناس به، فتلقاها عنه معبد ونشرها، فاشتهرت عنه. فهذا هو القول الأرجح في نشأة القول بالقدر.

وهناك قولان آخران في هذا الشأن:

أحدهما: أن أول ما حدث القول بالقدر بالحجاز قبل معبد الجهني، وأن ذلك وقع لما احترقت الكعبة لما كان عبدالله بن الزبير رضي الله عنه محصوراً بمكة؛ فقال أناس: احترقت بقدر الله تعالى، وقال أناس: لم تحترق بقدر الله.

والقول الآخر: أن أول من نادى بالقدر في الشام عمرو المقصوص وكان عمرو هذا معلماً لمعاوية الثاني، وهو معاوية بن يزيد بن معاوية بن أبي سفيان، فأثر فيه كثيراً، فاعتنق أقواله في القدر، حتى إنه لما تولَّى الخلافة كان عمرو هذا هو الذي أثر فيه؛ فاعتزلها حتى مات، ووثب بنو أمية على عمرو المقصوص، وقالوا: أنت أفسدته، ودفنوه حيًّا.

وهذا القول كما يقول د. عبد الرحمن المحمود حفظه الله: ضعيف؛ لأن معاوية بن يزيد كان رجلاً



صالحًا، وعمرو المقصوص لم أجد مَنْ ذكر قصته من المؤرخين غير ابن العبري، وهكذا نشأ القول بالقدر، وضل بسببه فرق شتى، وكان منشأ ضلالهم كثرة الجدل، وتقديم العقل على النقل، والنظر إلى النصوص بعين عوراء.

وكرَّة فعل للقدرة النفاة ظهر أناس غلوا في الإثبات؛ حيث نشأ في آخر عهد بني أمية أقوام قالوا بالجبر، وزعموا أنَّ العبد ليس له خيار فيما يأخذ أو يدع، وبعضهم يثبت للعبد قدرة غير مؤثرة، وأول من أظهر هذا القول الشنيع: الجهم بن صفوان، وتفرع عن هذه البدعة أقوال شنيعة، وضلال كبير. هذه هي بدايات القول بالقدر، وقبل الدخول في تفاصيل أقوال الفرق في القدر يحسن تحديد الخلاف في القدر بإيجاز، فالخلاف فيه يدور حول أمرين:

أحدهما: ما يتعلق بالله تعالى وذلك في مراتب القدر الأربع: العلم، والكتابة، والمشيئة، والخلق التي يثبتها أهل السنة لله تعالى.

الثاني: ما يتعلق بالعبد: هل له إرادة ومشية أو لا؟ وهل له قدرة أو لا؟ وهل هو فاعل لفعله حقيقة أو لا؟

والطوائف ما بين غالٍ في إثبات القدر لله إلى حد أن قالوا بالجبر ونفي القدرة والإرادة عن العبد، ومُقرِّط في القدر إلى حد نفي بعضه عن الله، وإثباته للعبد، وأهل السنة وسط بين هاتين الطائفتين. وهذا ما سبتين في المباحث التالية، حيث سَيرِد ذكرُ لأقوال بعض الفرق التي ضلت في هذا الباب. المبحث الثاني القدريّة: هم أتباع معبد الجهني، وغيلان الدمشقي، وأتباع واصل ابن عطاء، وعمرو بن عبيد من المعتزلة، ومن وافقهم، هؤلاء هم القدريّة، وسموا قدريّة كما يقول ابن قتيبة: لأنهم أضافوا القدر إلى أنفسهم، وغيرهم يجعله له تعالى دون نفسه، ومُدَّعي الشيء لنفسه أولى بأن ينسب إليه ممن جعله لغيره.

وقولهم في القدر: إن العبد مستقل بعمله في الإرادة والقدرة، وليس لمشيئة الله تعالى وقدرته في ذلك أثر.

ويقولون: إن أفعال العباد ليست مخلوقة لله، وإنما العباد هم الخالقون لها، ويقولون: إن الذنوب الواقعة من العباد ليست واقعة بمشيئة الله.

وقالوا: نحن نفعل ما لا يريد الله تعالى.

وغلاتهم ينكرون أن يكون الله قد علمها، فيجحدون مشيئته الشاملة، وقدرته النافذة، ولهذا سمو مجوس هذه الأمة؛ لأنهم شابهوا المجوس الذين قالوا: إن للكون إلهين: إله النور: وهو خالق الخير، وإله الظلمة: وهو خالق الشر.

وقد وردت أحاديث في السنن وغيرها عن النبي ﷺ في ذم القدريّة، ووصفهم بأنهم مجوس هذه الأمة وهي وإن كانت لا تخلو من مقال إلا أن بعضها يقوي بعضًا.

ومن ذلك ما جاء عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «لكل أمة مجوس، ومجوس هذه الأمة الذين يقولون: لا قدر، من مات منهم فلا تشهدوا جنازته، ومن مرض منهم فلا تعودوهم، وهم شيعة الدجال، وحق على الله أن يحشرهم معه».

وما جاء عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن مجوس هذه الأمة المكذبون بأقدار الله، إن مرضوا فلا تعودوهم، وإن ماتوا فلا تشهدوهم، وإن لقيتهم فلا تسلموا عليهم». كما وردت آثار كثيرة عن السلف في ذم القدرية، وكتب العقيدة مليئة بذلك، ومنها كتاب القدر للفريابي؛ حيث ساق آثارًا كثيرة في هذا الصدد.

والقدرية جعلوا لله شريكًا، بل شركاء في خلقه، فزعموا أن العباد يخلقون أفعالهم، ومنشأ ضلال هؤلاء في البداية أنهم أرادوا تنزيه الله ﷻ عن الشر، ورتبوا على نفيتهم الأفعال القبيحة عن الله قولهم: إن العباد هم الخالقون لأفعالهم؛ فوقعوا في نفي القدر، وقد استدلوا على مذهبهم استدلالًا أعور ببعض الشبهات.

ومن أقوالهم في هذا قول عبد الجبار الهمداني المعتزلي: اتفق أهل العدل - أي المعتزلة - على أن أفعال العباد من تصرفهم، وقيامهم، وعودهم حادثة من جهتهم، وأن الله جلَّ وعزَّ أقدرهم على ذلك، ولا فاعل لها، ولا مُحَدِّث سواهم، وأن من قال: إن الله سبحانه خالقها ومحدثها فقد عظم خطؤه. والإنسان عند المعتزلة يجوز أن يُفني فعل الله تعالى الذي هو القدرة بفناء الحياة بأن يقتل نفسه، ويجوز أن يبطل فعل الغير للسكون بتحريك المحل.

هذا هو خلاصة مذهب المعتزلة مع ملاحظة أنهم يختلفون في بعض التفاصيل حول القدر، ولكنَّ ما دُكِّرَ هو ما أجمعوا عليه.

والمتمامل في كلامهم، وأقوالهم يجد من التناقض، والتعارض، وقصَّرَ النظرُ الشيءَ الكثير. وسيأتي إن شاء الله مزيد بيان لبطلان مذهب القدرية عند مناقشة قولهم وأدلتهم في المباحث القادمة من الكتاب.

#### المبحث الثالث: الجبرية أو المجبرة:

هم الذين غلوا في إثبات القدر، حتى أنكروا أن يكون للعباد قدرة، أو إرادة، أو اختيار؛ فيرون أن العباد مجبورون على أفعالهم، وأن العبد كالريشة في مهب الريح، وإنما تنسب إليه الأفعال مجازًا، فيقال: صلى، وصام، وقتل، وسرق كما يقال: طلعت الشمس، وجرت الريح؛ فأنكروا قدرة العباد، واختيارهم، واتهموا ربهم بالظلم، وتكليف العباد بما لا قدرة لهم عليه، ومجازاتهم على ما ليس من فعلهم، واتهموا بالعبث، وأبطلوا الحكمة من الأمر والنهي، وأهم الفرق التي حملت لواء الجبر، حتى كاد يصير علمًا عليها فرقة الجهمية أتباع الجهم بن صفوان الذي استقى تعاليمه من أستاذه الجعد بن درهم الذي كان يقول بالجبر، ولكن ذلك اشتهر عن تلميذه الجهم.

وقد نقلت كتب المقالات أقوال الجهم في القدر، فيقول البغدادي عن الجهم: وقال: لا فعل، ولا عمل

= لأحد غير الله تعالى، وإنما تنسب الأعمال إلى المخلوقين على المجاز كما يقال: طلعت الشمس، ودارت الرحى من غير أن يكونا فاعلين، أو مستطيعين لما وُصفنا به.

ويقول الشهرستاني عن الجهم: ومنها قوله في القدرة الحادثة: إن الإنسان لا يقدر على شيء، ولا يوصف بالاستطاعة، وإنما هو مجبور في أفعاله لا قدرة له، ولا إرادة، ولا اختيار، وإنما يخلق الله تعالى الأفعال فيه على حسب ما يخلق في سائر الجماد، وتنسب إليه الأفعال مجازاً كما تنسب إلى الجمادات، كما يقال: أثمرت الشجرة، وجرى الماء، وتحرك الشجر، وطلعت الشمس، وغربت، وتغيّمت السماء، وأمطرت، واهتزت الأرض، وأنبئت إلى غير ذلك، والثواب والعقاب جبر كما أن الأفعال كلها جبر. قال: وإذا أثبت الجبر فالتكليف أيضاً كان جبراً.

هذا هو مذهب الجهم، وواضح ما في مذهبه من جبر خالص يجعل الإنسان في أعماله كورقة الشجر التي تحركها الرياح، لكن مع هذا فإن الأشعري في المقالات يذكر رأي الجهم في القدر لكن مع اختلاف يسير عما ذكره البغدادى والشهرستاني.

يقول الأشعري عن الجهم بأنه زعم أنه لا فعل لأحد في الحقيقة إلا الله وحده، وأنه هو الفاعل، وأن الناس إنما تنسب إليهم أفعالهم على سبيل المجاز.

كما يقال: تحركت الشجرة، ودار الفلك، وزالت الشمس، وإنما فعل ذلك بالشجر والفلك والشمس سبحانه إلا أنه خلق للإنسان قوة كان بها الفعل، وخلق له إرادة للفعل، واختياراً له منفرداً بذلك كما خلق له طولاً كان به طويلاً، ولوناً كان به متلوناً، هذا هو مذهب الجهمية الجبرية ومن وافقهم.

المبحث الرابع: قول غلاة الصوفية في القدر:

الصوفية وخصوصاً غلاتهم غلوا في الجبر خصوصاً ممن يزعمون الترقى في مقام الشهود للحقيقة الكونية، والربوبية الشاملة، فيرون كل ما يصدر من العبد من ظلم، وكفر، وفسوق هو طاعة محضة؛ لأنها إنما تجري وفق ما قضاه الله وقدره، وكل ما قضاه وقدره فهو محبوب لديه، مرضي عنه؛ فإذا كان قد خالف أمر الشرع بارتكابه هذه المحظورات فقد أطاع إرادة الله ونفذ مشيئته، فمن أطاع الله وقضاه وقدره هو كمن أطاعه في أمره ونهيه كلاهما قد قام بحق العبودية لله ومن ثم فلا لوم، ولا تثريب، بل الكل مطيع بفعله لإرادة ربه، فصححوا بذلك إيمان فرعون وعبد العجل، واليهود، والنصارى، والمجوس، كما صرح بذلك ابن عربي النكرة الصوفي بقوله:

لقد كنت قبل اليوم أنكر صاحبي	إذا لم يكن ديني إلى دينه داني
لقد صار قلبي قابلاً كل صورة	فمرعى لفرزان ودير لرهباني
ويستلأوثان وكعبة طائف	وألواح توراة ومصحف قرآن
أدين بدين الحب ألى توجهت	ركائبه فالحب ديني وإيماني

وكقول عبدالكريم الجيلي، وهو من أهل وحدة الوجود:

= وأسلمت نفسي حيث أسلمني الهوى  
فطورًا تراني في المساجد راکعًا  
وإذا كنتُ في حكم الشريعة عاصيًا  
وكما قال أحدهم:

أصبحت منفعلاً بما يختاره مني ففعلني كله طاعاتُ

وهذا المذهب من أخص المذاهب، ولا يُشك بكفر أصحابه، بل هو من أقيح أنواع الكفر، قال شيخ الإسلام: فإن من احتج بالقدر، وشهود الربوبية العامة لجميع المخلوقات، ولم يفرق بين المأمور، والمحذور، والمؤمنين، والكفار، وأهل الطاعة، وأهل المعصية لم يؤمن بأحد من الرسل، ولا بشيء من الكتب، وكان عنده إبليس وآدم سواء، ونوح وقومه سواء، وفرعون وموسى سواء، والسابقون الأولون وكفار مكة سواء.

المبحث الخامس: يرى جمهور الأشاعرة ومتأخروهم أن الله ﷻ خالق أفعال العباد فيثبتون مرتبة المشيئة والخلق، ولكنهم يقولون: إن أفعال العباد الاختيارية واقعة بقدرته الله تعالى وحدها، وليس لقدرتهم تأثير فيها، بل الله سبحانه أجرى عادته بأن يوجد في العبد قدرة واختياراً؛ فإذا لم يكن هناك مانع أوجد فيه فعله المقذور مقارناً لهم؛ فيكون الفعل مخلوقاً لله إبداعاً وإحداثاً، ومكسوباً للعبد، والمراد بكسبه إياه: مقارنته لقدرته وإرادته من غير أن يكون هناك من تأثير أو مدخل في وجوده سوى كونه محللاً له.

فهم إذاً يرون أن أفعال العباد كلها مخلوقة لله تعالى وهي كسب للعباد، وعلى ذلك يترتب الثواب والعقاب، ولا تأثير لقدرة العبد في الفعل.

وهذا قول جمهور الأشاعرة، وهو القول الذي شنع بسببه المعتزلة على الأشاعرة؛ لأنهم لما لم يثبتوا للعبد قدرة مؤثرة لم يكونوا بعيدين من قول الجبرية الجهمية؛ فهم أرادوا أن يوفقوا بين الجبرية والقدرية؛ فجاءوا بنظرية الكسب، وهي في مآلها جبرية خالصة؛ لأنها كما مر تنفي أي قدرة للعبد أو تأثير.

ولهذا اشتهر المذهب الأشعري بناءً على مقالته تلك بنظرية الكسب التي صارت علمًا عليهم، فما معنى الكسب عندهم؟

للكسب عندهم تعريفات أهمها:

١- أنه ما يقع به المقذور من غير صحة انفراد القادر به.

٢- أنه ما يقع به المقذور في محل قدرته.

٣- أنه ما وجد بالقادر، وله عليه قدرة محدثة.

ويضرب بعضهم للكسب مثلاً في الحجر الكبير قد يعجز عن حمله رجل، ويقدر آخر على حمله

= منفرداً به، إذا اجتماعاً جميعاً على حملة كان حصول الحمل بأقواهما، ولا خرج أضعفهما بذلك من كونه حاملاً.

كذلك العبد لا يقدر على الانفراد بفعله، ولو أراد الله الانفراد بإحداث ما هو كسب للعبد قدر عليه، وَوُجِدَ مقدوره؛ فوجوده على الحقيقة بقدرة الله تعالى ولا يخرج مع ذلك الْمُكْتَسَبُ من كونه فاعلاً، وإن وجد الفعل بقدرة الله تعالى.

وهكذا تؤول هذه النظرية الى الجبرية الخالصة كما مر، ويبقى الخلاف بينهم وبين الجبرية خلافاً لفظياً بل طريقتهم أكثر غموضاً.

أما حقيقتها النظرية الفلسفية فقد عجز الأشاعرة عن فهمها فضلاً عن إفهامها غيرهم، ولهذا قيل: مما يقال ولا حقيقة تحته معقولة تدنو إلى الأفهام الكسب عند الأشعري والحال عند البهشمي وطفرة النظم

والمقصود بالكسب قد مر، وقوله: الحال عند البهشمي: البهشمي هو أبو هاشم عبدالسلام بن محمد الجبائي رئيس معتزلة البصرة بعد أبيه توفي سنة ٣٢٧هـ.

والمقصود بالحال أو الأحوال هي: النسبة بين الصفة والموصوف، فيقولون: العالم صفة، والعالمية نسبة بين الصفة والموصوف، وهي عندهم معنى زائد على العلم، ومثله القادرية والفاعلية وغيرها. ويقولون: إنها لا موجودة بذاتها، ولا معدومة، بل هي واسطة بينهما.

وبعبارة أخرى هي الصفات المعنوية التي انفرد بإثباتها أبو هاشم دون سائر المعتزلة مع نفيه لصفات المعاني، أي أنه ينفي العلم والقدرة والإرادة، ثم يُثبت كونه عالماً وقادراً ومُريدًا. وهذه الكوننة هي الأحوال.

وهذا القول باطل، ولا فرق بين العلم والعالمية والقدرة والقادرية، وتفسيره للأحوال ممتنع؛ فهي لا وجود لها إلا في الأذهان لا الأعيان؛ لذلك يقال: من المحالات أحوال أبي هاشم.

وقوله: وطفرة النظم: النظم هو إبراهيم بن سيار بن هانئ المعروف بالنظام سمي بهذا لأنه كان ينظم الخرز في شبابه، وإليه تنسب فرقة النظامية من المعتزلة، ولد سنة ١٨٥هـ وتوفي سنة ٢٣١هـ.

وأما طفرته فهي قوله بالطفرة التي لم يسبق إليها، ومفادها دعواه أن الجسم قد يكون في المكان الأول ثم يصير منه إلى المكان العاشر من غير المرور بالأمكنة المتوسطة بينه وبين العاشر، ومن غير أن يصير معدوماً في الأول ومعاداً في العاشر.

وبعبارة أخرى هي القول بأن الله خلق هذه الموجودات دفعة واحدة على ما هي عليه الآن من نبات وحيوان، وجبال وبحار، ولم يتقدم خلق آدم على ذريته، غير أن الله أكمل بعضها في بعض؛ فالتقدم والتأخر إنما يقع في ظهور هذه الموجودات في أماكنها دون حدوثها ووجودها.

وكان النظام متأثراً بأصحاب الكمون والظهور في الفلاسفة وهي طفرة لم يسبقه إليها أحد.

= وقد دار حول الكسب جدال طويل، ولم ينته الأشاعرة فيه إلى قول مستقيم.

ومن الأشاعرة من يرى أن الفعل واقع بقدره العبد، وأن العبد له كسب، وليس مجبوراً، وهذا هو قول الباقلاني.

يقول: ويجب أن يعلم أن العبد له كسب، وليس مجبوراً، بل مكتسب لأفعاله من طاعة ومعصية؛ لأنه تعالى قال: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، يعني من ثواب طاعة، ﴿وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، يعني من عقاب معصية.

وقوله: ﴿بِمَا كَسَبَتْ آيْدِي النَّاسِ﴾ [الروم: ٤١]، وقوله: ﴿وَمَا أَصْبَحْكُمْ مِنْ مُمْسِكَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ آيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: ٣٠]، وقوله: ﴿وَلَوْ يَأْخُذُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهِمَا مِنْ ذَنْبَةٍ وَلَا يَكُنْ يُوَخِّرُهُمْ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ فَأَبَرَأَ اللَّهُ كَانَ يَعْبَادُهُ بَصِيرًا﴾ [فاطر: ٤٥]. ويدل على صحة هذا أن العاقل منا يفرق بين تحرك يده جبراً، وسائر بدنه عند وقوع الهم به، أو الارتعاش وبين أن يحرك هو عضواً من أعضائه قاصداً إلى ذلك باختياره؛ فأفعال العباد هي كسب لهم، وهي خلق الله تعالى فما يتصف به الحق لا يتصف به الخلق، وما يتصف به الخلق لا يتصف به الحق، وكما لا يُقال لله تعالى إنه مكتسب، كذلك لا يُقال للعبد: إنه خالق.

المبحث السادس: قول الشيعة في القدر:

ليس للشيعة مذهب خاص بهم، وإنما أفردوا في هذا البحث لأن كثيراً منهم وممن يكتب عنهم يخطئون في نقل مذهبهم في القدر؛ نظراً لاختلاف متقدمي الشيعة عن متأخريهم. وأفضل من وضع حقيقة مذهبهم شيخ الإسلام ابن تيمية فقد قال في معرض رده على صاحب منهاج الكرامة عند عرضه لمذهب أهل السنة والإمامية في الإمامة كما في منهاج السنة النبوية (١/ ١٢٧): إن إدخال مسائل القدر والتعديل، والتجوير في هذا الباب كلام باطل من الجانبين؛ إذ كل من القولين قد قال به طوائف من أهل السنة والشيعة؛ فالشيعة فيهم طوائف تثبت القدر، وتكر مسائل التعديل والتجوير، والذين يقرون بخلافة أبي بكر وعمر وعثمان فيهم طوائف تقول بما ذكره من التعديل والتجوير كالمعتزلة وغيرهم.

ويقول: ولكن هذه مسألة القدر، والنزاع فيها معروف بين المسلمين؛ فأما نفاة القدر كالمعتزلة وغيرهم، فقولهم هو الذي ذهب إليه متأخرو الإمامية، وأما المثبتون للقدر، وهم جمهور الأمة وأئمتها، كالصحابية والتابعين لهم بإحسان، وأهل البيت وغيرهم فهؤلاء تنازعوا في تفسير عدل الله وحكمته، والظلم الذي يجب تنزيهه عنه، وفي تعليل أفعاله وأحكامه ونحو ذلك.

وهذا الكلام الدقيق الذي ذكره ابن تيمية يؤيده ما في كتب الشيعة، وما في كتب المقالات من بيان لمذهبهم في القدر.

وخلاصة أقوالهم: أن متقدميهم منهم من يوافق أهل السنة، وفيهم من يوافق المعتزلة، أما متأخروهم



= فأغلبهم معتزلة سواء كانوا رافضة، أو زيدية.

وأبو الحسن الأشعري ذكر في مقالات الإسلاميين : أن الرافضة اختلفوا في أعمال العباد هل هي مخلوقة؟ على ثلاثة فرق:

الفرقة الأولى : تنسب إلى هشام بن الحكم : يزعمون أن أعمال العباد مخلوقة لله، وحكى جعفر بن حرب عن هشام بن الحكم أنه كان يقول: إن أفعال الإنسان اختيار له من وجه، اضطرار من وجه؛ اختار من جهة أنه أرادها واكتسبها، واضطرار من جهة أنها لا تكون منه إلا عند حدوث السبب المهييج عليها.

الفرقة الثانية : يزعمون أنه لا جبر كما قال الجهمي، ولا تفويض كما قالت المعتزلة؛ لأن الرواية عن الأئمة -في زعمهم- جاءت بذلك، ولم يتكلفوا أن يقولوا في أعمال العباد هل هي مخلوقة أم لا شيئاً. الفرقة الثالثة: يزعمون أن أعمال العباد غير مخلوقة لله، وهذا قول قوم يقولون بالاعتزال والإمامية. ويعلق شيخ الإسلام ابن تيمية على ما نقله الأشعري من أقوال الرافضة في القدر فيقول : والمقصود أن الإمامية إذا كان لهم قولان كانوا متنازعين في ذلك؛ لتنازع سائر الناس، لكنهم فرع على غيرهم في هذا أو غيره؛ فإن مشيتهم تبع للمثبتة، ونفاتهم تبع للنفاة إلا ما اختصوا به من افتراء الرافضة؛ فإن الكذب والجهل والتكذيب بالحق الذي اختصوا به لم يشاركهم فيه أحد من طوائف الأمة.

وأما ما يتكلمون به في سائر مسائل العلم : أصوله وفروعه فهم فيه تبع لغيرهم من الطوائف يستعبرون كلام الناس، فيتكلمون به، وما فيه من حق فهو من أهل السنة لا ينفردون عنهم بمسألة واحدة صحيحة لا في الأصول ولا في الفروع؛ إذ كان مبدأ بدعة القوم من قوم منافقين لا مؤمنين وهذا الكلام العلمي الدقيق الرصين العادل تشهد له كتب الشيعة نفسها؛ فهذا الشيخ المفيد يقول في أوائل المقالات في المذاهب المختارات: أقول: إن الخلق يفعلون، ويُحدثون، ويخترعون، ويصنعون، ويكتسبون، ولا أطلق عليهم القول بأنهم يخلُقون، ولا لها خالقون.

وعلى هذا القول إجماع الإمامية، والزيدية، والبغداديين من المعتزلة والمرجئة، وأصحاب الحديث. ويقول محمد رضا المظفر وهو شيعي معاصر : واعتقادنا في ذلك تبع لما جاء عن أئمتنا الأطهار وأن الأمر بين الأمرين، والطريق الوسط بين القولين الذي يعجز عن فهمه أمثال أولئك المجادلين من أهل الكلام، ففرط منهم أقوام، وأفرط آخرون .

فقد قال إمامنا الصادق : لبيان الطريق الوسط كلمته المشهورة : لا جبر ولا تفويض، ولكن أمر بين أمرين.

ما أجل هذا المغزى، وما أدق معناه، وخلاصته أن أفعالنا من جهة هي أفعالنا حقيقة، ونحن أسبابها الطبيعية، وهي تحت قدرتنا واختيارنا، ومن جهة أخرى هي مقدورة لله تعالى وداخله في سلطانه. ويلحظ أن كلام المظفر هذا موافق لأهل السنة، مخالف لغيره من الشيعة.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ رَحِمَهُ اللَّهُ: حَسْبِي اللَّهُ وَكَفَى وَنِعْمَ الْوَكِيلُ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ أَهْلِ  
الْحَمْدِ وَالشَّاءِ، وَالْعِزَّةِ وَالْبَقَاءِ، وَالْعِزَّةِ وَالْكَبَرِيَاءِ، أَحْمَدُهُ عَلَى تَوَاتُرِ نِعَمِهِ، وَقَدِيمِ  
إِحْسَانِهِ وَقَسَمِهِ، حَمْدٌ مَنْ يَعْلَمُ أَنَّ مَوْلَاهُ الْكَرِيمُ يُحِبُّ الْحَمْدَ، فَلَهُ الْحَمْدُ عَلَى كُلِّ  
حَالٍ وَصَلَوَاتُهُ عَلَى الْبَشِيرِ النَّذِيرِ، السَّرَاجِ الْمُنِيرِ، سَيِّدِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ، ذَلِكَ  
مُحَمَّدٌ ﷺ، رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَعَلَى آلِهِ الطَّيِّبِينَ، وَعَلَى أَصْحَابِهِ الْمُتَتَحِينَ،  
وَعَلَى أَزْوَاجِهِ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ.

أَمَّا بَعْدُ: فَإِنَّ سَائِلًا سَأَلَ عَنْ مَذْهَبِنَا فِي الْقَدَرِ؟

فَالْجَوَابُ فِي ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ نُخْبِرَهُ بِمَذْهَبِنَا: أَنَّا نَنْصَحُ لِلْسَّائِلِ، وَنُعَلِّمُهُ أَنَّهُ لَا يَحْسُنُ  
بِالْمُسْلِمِينَ التَّنْقِيرُ وَالْبَحْثُ عَنِ الْقَدَرِ؛ لِأَنَّ الْقَدَرَ سِرٌّ مِنْ أَسْرَارِ اللَّهِ ﷻ، بَلِ الْإِيمَانُ  
بِمَا جَرَتْ بِهِ الْمَقَادِيرُ مِنْ خَيْرٍ أَوْ شَرٍّ وَاجِبٌ عَلَى الْعِبَادِ أَنْ يُؤْمِنُوا بِهِ، ثُمَّ لَا يَأْمَنُ الْعَبْدُ  
أَنْ يَبْحَثَ عَنِ الْقَدَرِ فَيَكْذِبَ بِمَقَادِيرِ اللَّهِ الْجَارِيَةِ عَلَى الْعِبَادِ، فَيُضِلُّ عَنْ طَرِيقِ الْحَقِّ  
قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: « مَا هَلَكَتْ أُمَّةٌ قَطُّ إِلَّا بِالشُّرْكِ بِاللَّهِ ﷻ، وَمَا أَشْرَكَتْ أُمَّةٌ حَتَّى يَكُونَ بَدْوُ  
أَمْرِهَا وَشُرْكُهَا: التَّكْذِيبُ بِالْقَدَرِ »<sup>(١)</sup>.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَلَوْ لَا أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضُوا لَمَّا بَلَغَهُمْ عَنْ قَوْمٍ ضَلَالٍ

= أما الزيدية فهم كما يقول د. عبد الرحمن المحمود في الغالب معتزلة، والمذهب المعتزلي عُثر على  
كثير من تراثه عند الزيدية في اليمن مثل مؤلفات عبد الجبار الهمداني، وغيرها.  
يقول أحد أئمتهم وعلمائهم: فصل: فإن قيل: أَرَبُكَ عدل حكيم؟ فقل: أجل؛ فإنه لا يفعل القبح، ولا  
يخل بالواجب عليه من جهة الحكمة.

فإن قيل: هل ربك خلق أفعال العباد؟ فقل: لا يقول ذلك إلا أهل الضلال والعناد.  
وخلاصة القول أن الشيعة عموماً فيهم من يقول بقول أهل السنة وإن كانوا في الغالب على مذهب  
المعتزلة، وهذا يكثر في الرافضة الزيدية خاصة المتأخرين منهم، علماً بأن المعتزلة يخالفون الشيعة في  
بعض المسائل كالإمامة. وعلى هذا فمقالات الشيعة داخلة ضمن المقالات الأخرى التي سبق  
عرضها.

انظر كتاب الإيمان بالقضاء والقدر. وسوف يأتي تعليق مفصل عن قول أهل الحق أهل السنة  
والجماعة أهل الحديث والأثر بعد بضعة أبواب.



شَرُّدُوا عَنْ طَرِيقِ الْحَقِّ، وَكَذَّبُوا بِالْقَدَرِ، فَرَدُّوا عَلَيْهِمْ قَوْلَهُمْ، وَسَبُّوهُمْ وَكَفَرُوا بِهِمْ، وَكَذَلِكَ التَّابِعُونَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ سَبُّوا مَنْ تَكَلَّمَ بِالْقَدَرِ وَكَذَّبَ بِهِ وَلَعَنُوهُمْ وَنَهَوْا عَنْ مُجَالَسَتِهِمْ، وَكَذَلِكَ أَيْمَةُ الْمُسْلِمِينَ يَنْهَوْنَ عَنْ مُجَالَسَةِ الْقَدَرِيَّةِ وَعَنْ مُنَاطَرَتِهِمْ وَيَتَنَوَّاهُمُ لِلْمُسْلِمِينَ قَبِيحٌ مَذَاهِبُهُمْ فَلَوْلَا أَنَّ هَؤُلَاءِ رَدُّوا عَلَى الْقَدَرِيَّةِ لَمْ يَسَعْ مِنْ بَعْدَهُمُ الْكَلَامُ عَلَى الْقَدَرِ، بَلِ الْإِيْمَانُ بِالْقَدَرِ: خَيْرُهُ وَشَرُّهُ، وَاجِبٌ قَضَاءٌ وَقَدَرٌ، وَمَا قَدَّرَ يَكُنْ، وَمَا لَمْ يَقْدَرْ لَمْ يَكُنْ، فَإِذَا عَمِلَ الْعَبْدُ بِطَاعَةِ اللَّهِ ﷻ، عَلِمَ أَنَّهَا بِتَوْفِيقِ اللَّهِ لَهُ فَيَشْكُرُهُ عَلَى ذَلِكَ وَإِنْ عَمِلَ بِمَعْصِيَتِهِ نَدِمَ عَلَى ذَلِكَ، وَعَلِمَ أَنَّهَا بِمَقْدُورٍ جَرَى عَلَيْهِ، فَذَمَّ نَفْسَهُ وَاسْتَغْفَرَ اللَّهَ ﷻ، هَذَا مَذْهَبُ الْمُسْلِمِينَ وَلَيْسَ لِأَحَدٍ عَلَى اللَّهِ ﷻ حُجَّةٌ، بَلِ لِلَّهِ الْحُجَّةُ عَلَى خَلْقِهِ، قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَلِيغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَيْتُكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٩] ثُمَّ اَعْلَمُوا رَحِمَنَا اللَّهُ وَإِيَّاكُمْ أَنَّ مَذْهَبَنَا فِي الْقَدَرِ أَنْ نَقُولَ: إِنَّ اللَّهَ ﷻ خَلَقَ الْجَنَّةَ وَخَلَقَ النَّارَ، وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا أَهْلًا، وَأَقْسَمَ بِعِزَّتِهِ أَنَّهُ يَمْلَأُ جَهَنَّمَ مِنَ الْجَنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، ثُمَّ خَلَقَ آدَمَ ﷺ، وَاسْتَخْرَجَ مِنْ ظَهْرِهِ كُلَّ ذُرِّيَّةٍ هُوَ خَالِقُهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ثُمَّ جَعَلَهُمْ فَرِيقَيْنِ فَرِيقًا فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقًا فِي السَّعِيرِ وَخَلَقَ إِبْلِيسَ، وَأَمَرَهُ بِالسُّجُودِ لِآدَمَ ﷻ، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَسْجُدُ لِلْمَقْدُورِ، الَّذِي قَدْ جَرَى عَلَيْهِ مِنَ الشَّقَوَةِ الَّتِي قَدْ سَبَقَتْ فِي الْعِلْمِ مِنَ اللَّهِ ﷻ، لَا مُعَارَضَ لِلَّهِ الْكَرِيمِ فِي حُكْمِهِ، يَفْعَلُ فِي خَلْقِهِ مَا يُرِيدُ عَدْلًا مِنْ رَبَّنَا قَضَاؤُهُ وَقَدَرُهُ، وَخَلَقَ آدَمَ وَحَوَّاءَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، لِلْأَرْضِ خَلَقَهُمَا، وَأَسْكَنَهُمَا الْجَنَّةَ، وَأَمَرَهُمَا أَنْ يَأْكُلَا مِنْهَا رَغَدًا مَا شَاءَا، وَنَهَاهُمَا عَنْ شَجَرَةٍ وَاحِدَةٍ أَنْ لَا يَقْرَبَاهَا، وَقَدْ جَرَى مَقْدُورُهُ أَنَّهُمَا سَيَعَصِيَانِهِ بِأَكْلِهِمَا مِنَ الشَّجَرَةِ، فَهُوَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي الظَّاهِرِ يَنْهَاهُمَا، وَفِي الْبَاطِنِ مِنْ عِلْمِهِ: قَدْ قَدَّرَ عَلَيْهِمَا أَنَّهُمَا يَأْكُلَانِ مِنْهَا: ﴿لَا يَسْتَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْتَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣] لَمْ يَكُنْ لَهُمَا بُدٌّ مِنْ أَكْلِهِمَا، سَبَبًا لِلْمَعْصِيَةِ، وَسَبَبًا لَخُرُوجِهِمَا مِنَ الْجَنَّةِ، إِذْ كَانَا لِلْأَرْضِ خُلُقًا، وَأَنَّهُ سَيَغْفِرُ لَهُمَا بَعْدَ الْمَعْصِيَةِ، كُلُّ ذَلِكَ سَابِقٌ فِي عِلْمِهِ، لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ شَيْءٌ يَحْدُثُ فِي جَمِيعِ خَلْقِهِ، إِلَّا وَقَدْ جَرَى مَقْدُورُهُ بِهِ، وَأَحَاطَ بِهِ عِلْمًا قَبْلَ كَوْنِهِ أَنَّهُ سَيَكُونُ خَلَقَ الْخَلْقَ كَمَا شَاءَ لَمَّا شَاءَ، فَجَعَلَهُمْ شَقِيًّا وَسَعِيدًا قَبْلَ أَنْ يُخْرِجَهُمْ إِلَى الدُّنْيَا، وَهُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِهِمْ،

وَكَتَبَ آجَالَهُمْ، وَكَتَبَ أَرْزَاقَهُمْ، وَكَتَبَ أَعْمَالَهُمْ، ثُمَّ أَخْرَجَهُمْ إِلَى الدُّنْيَا، وَكُلُّ إِنْسَانٍ يَسْعَى فِيمَا كَتَبَ لَهُ وَعَلَيْهِ، ثُمَّ بَعَثَ رُسُلَهُ، وَأَنْزَلَ عَلَيْهِمْ وَحْيَهُ، وَأَمَرَهُمْ بِالْبَلَاغِ لِحَلْقِهِ، فَبَلَّغُوا رِسَالَاتِ رَبِّهِمْ، وَنَصَحُوا قَوْمَهُمْ، فَمَنْ جَرَى فِي مَقْدُورِ اللَّهِ ﷻ أَنْ يُؤْمِنَ آمَنَ، وَمَنْ جَرَى فِي مَقْدُورِهِ أَنْ يَكْفُرَ كَفَرَ قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَنُكِرْتُمْ كَافِرًا وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ وَاللَّهُ يَمَّا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [التغابن: ٢] أَحَبَّ مَنْ أَرَادَ مِنْ عِبَادِهِ، فَشَرَحَ صَدْرَهُ لِلْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ، وَمَقَّتْ آخِرِينَ، فَخَتَمَ عَلَى قُلُوبِهِمْ، وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ فَلَنْ يَهْتَدُوا إِذَا أَبَدًا، يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣] الْخَلْقُ كُلُّهُمْ لَهُ يَفْعَلُ فِي حَلْفِهِ مَا يُرِيدُ، غَيْرَ ظَالِمٍ لَهُمْ، جَلَّ ذِكْرُهُ أَنْ يُنْسَبَ رَبُّنَا إِلَى الظُّلْمِ مَنْ يَأْخُذُ مَا لَيْسَ لَهُ بِمِلْكٍ<sup>(١)</sup>.

(١) كلام المصنف في تعريف الظلم فيه نظر، وكلامه هذا موافق لكلام الأشاعرة، فإن الأشاعرة يفسرون الظلم بأنه التصرف في ملك الغير، والله سبحانه وتعالى له كل شيء فيمتنع عليه الظلم، لذلك قالوا: بأن كل ما يقدره الذهن من الممكنات فليس بظلم إن فعله الرب لأن هذا له بحق الملك. والصحيح ما عليه أهل السنة أن الظلم هو وضع الشيء في غير موضعه، وأن الله سبحانه قادر على الظلم لكنه منزه عنه كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه: ١١٢]، يعني: فلا يخاف أن يحمل عليه سيئات غيره فيعاقبه عليها، ولا يخاف أن يهضمه حسناته فينقصه ثوابها - كما قال أهل التفسير، وكما قال تعالى: ﴿وَلَا يَظْلِمُونَ بَقِيرًا﴾ [النساء: ١٢٤]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ [النساء: ٤٠]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٥]، وقوله: ﴿فَلَا تَظْلِمُ نَفْسٌ نَفْسًا شَيْئًا﴾ [الأنبياء: ٤٧]، وغيرها من الآيات، وفي صحيح مسلم عن أبي ذر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال فيما يرويه عن ربه ﷻ: «يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا» فكل هذه النصوص تدل على أن الظلم ينزه الله عنه مع قدرته عليه، إذ لا ينزه عن ممتنع عليه، وأن الله سبحانه حرمه على نفسه.

قال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (٥٠٥/٨): وقد اتفق المسلمون وغيرهم على أن الله منزه عن الظلم لكن تنازع الناس في معنى «الظلم» الذي يجب تنزيه الرب عنه فجعلت القدرية من المعتزلة وغيرهم «الظلم» الذي ينزه عنه الخالق من جنس «الظلم» الذي ينهى عنه المخلوق وشبهوا الله تعالى بخلقه فأوجبوا عليه من جنس ما يجب على المخلوق وتكلموا في التعديل والتجوز بكلام متناقض كما هو معروف عنهم وألزموا الناس إلزامات كثيرة.

ثم قال الشيخ بعد ذلك: وقالت طائفة من مثبتي القدر - من المتقدمين والمتأخرين من الجهمية وأهل الكلام والفقه وأهل الحديث - الظلم منه ممتنع لذاته فكل ممكن يدخل تحت القدرة ليس فعله



ظلمنا . وقالوا : الظلم التصرف في ملك الغير أو الخروج عن طاعة من تجب طاعته وكل من هذين ممتنع في حق الله . وقال كثير من أهل السنة والحديث والنظار : بل الظلم هو وضع الشيء في غير موضعه ومن ذلك أن يبخس المحسن شيئا من حسناته أو يحمل عليه من سيئات غيره وهذا من الظلم الذي نزه الله نفسه عنه . كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا ﴾ . قال غير واحد من السلف : « الهضم » أن يهضم من حسناته والظلم أن يزداد في سيئاته وقد قال تعالى : ﴿ أَمْ لَمْ يَبْنِ إِيمًا فِي صُحُفٍ مُوسَى ﴾ ﴿ وَابْرَهِيمَ الَّذِي وَفَّى ﴾ ﴿ الْأَنْزِلُ وَإِيزَةَ ذُرَّعْنَى ﴾ ﴿ وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾ وقال : ﴿ قَالَ لَا تَخْتَصِمُوا لَدَيَّْ وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُمْ بِالْوَعِيدِ ﴾ ﴿ مَا يَدُلُّ الْقَوْلَ لَدَيَّْ وَمَا أَنَا بِظَلِيمٍ لِّقَبِيلٍ ﴾ وفي حديث البطاقة الذي رواه الترمذي وغيره وحسنه وصححه جمع من المحدثين، ورواه الحاكم في صحيحه عن النبي ﷺ أنه قال : « بجاء يوم القيامة برجل من أمتي على رءوس الخلائق فينشر له تسعة وتسعون سجلا كل سجل منها مد البصر ثم يقول الله تعالى له : أنكر من هذا شيئا ؟ فيقول : لا يارب فيقول الله ﷻ : ألك عذر أو حسنة ؟ فيهاب الرجل فيقول : لا يارب فيقول الله تعالى : بلى إن لك عندنا حسنات وإنه لا ظلم عليك فنخرج له بطاقة فيها : أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا رسول الله فيقول : يارب ما هذه البطاقة مع هذه السجلات ؟ فيقول : إنك لا تظلم قال : فتوضع السجلات في كفة والبطاقة في كفة فطاشت السجلات وثقلت البطاقة » وقال تعالى : ﴿ أَيَوْمَ نُخْرِجُ كُلَّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ لَا ظُلْمَ أَلَيْسَ أَلَيْسَ اللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴾ وقال تعالى : ﴿ وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمْ الظَّالِمِينَ ﴾ وقال : ﴿ وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ﴾ ومثل هذه النصوص كثيرة ومعلوم أن الله تعالى لم ينف بها الممتنع الذي لا يقبل الوجود كالجمع بين الضدين ؛ فإن هذا لم يتوهم أحد وجوده وليس في مجرد نفيه ما يحصل به مقصود الخطاب فإن المراد بيان عدل الله وأنه لا يظلم أحدا كما قال تعالى : ﴿ وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴾ بل يجازيهم بأعمالهم ولا يعاقبهم إلا بعد إقامة الحجة عليهم كما قال الله تعالى : ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى بَعَثَ رَسُولًا ﴾ وقال : ﴿ رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ ﴾ وقال تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى حَتَّى يَبْعَثَ فِي أُمِّهَا رَسُولًا يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَى إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ ﴾ . وفي الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال : « ما أحد أحب إليه العذر من الله من أجل ذلك بعث الرسل وأنزل الكتب » ومثل هذه النصوص كثيرة وهي تبين أن الظلم الذي نزه الله نفسه عنه ليس هو ما تقوله القدريّة ولا ما تقوله الجبريّة ومن وافقهم وقد بسط الكلام على تحقيق هذا المقام في مواضع آخر وبين فيها حكمة الله وعدله فإن هذا المقام هو من أعظم المقامات التي اضطرب فيها كثير من الأولين والآخرين اهـ .

وأما حديث ابن الديلمى في السنن : ( عن ابن الديلمى قال : أتيت أبي بن كعب فقلت له : قد وقع في نفسي شيء من القدر فحدثني بشيء لعل الله أن يذهبه من قلبي قال لو أن الله عذب أهل سمواته وأهل أرضه عذبهم وهو غير ظالم لهم ولو رحمهم كانت رحمته خيرا لهم من أعمالهم ولو أنفقت مثل أحد

وَأَمَّا رَبُّنَا تَعَالَى فَلَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا، وَمَا تَحْتَ الثَّرَى، وَلَهُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةُ، جَلَّ ذِكْرُهُ، وَتَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ، أَحَبَّ الطَّاعَةَ مِنْ عِبَادِهِ وَأَمَرَ بِهَا، فَجَرَتْ مِمَّنْ أَطَاعَهُ بِتَوْفِيقِهِ لَهُمْ، وَنَهَى عَنِ الْمَعَاصِي، وَأَرَادَ كَوْنَهَا مِنْ غَيْرِ مَحَبَّةٍ مِنْهُ لَهَا، وَلَا لِلْأَمْرِ بِهَا، تَعَالَى ﷻ عَنْ أَنْ يَأْمُرَ بِالْفَحْشَاءِ، أَوْ يُجِبَّهَا وَجَلَّ رَبُّنَا وَعَزَّ مِنْ أَنْ يَجْرِيَ فِي مُلْكِهِ مَا لَمْ يُرِدْ أَنْ يَجْرِيَ، أَوْ شَيْءٌ لَمْ يَحْطُ بِهِ عِلْمُهُ قَبْلَ كَوْنِهِ، قَدْ عَلِمَ مَا الْخَلْقُ عَامِلُونَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُمْ، وَبَعْدَ أَنْ خَلَقَهُمْ، قَبْلَ أَنْ يَعْلَمُوا قَضَاءَ وَقَدْرًا قَدْ جَرَى الْقَلَمُ بِأَمْرِهِ تَعَالَى فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ بِمَا يَكُونُ، مِنْ بَرٍّ أَوْ فَجُورٍ، يُثْنِي عَلَى مَنْ عَمِلَ بِطَاعَتِهِ مِنْ عِبِيدِهِ، وَيُضَيِّفُ الْعَمَلَ إِلَى الْعِبَادِ، وَيَعِذُّهُمْ عَلَيْهِ الْجَزَاءُ الْعَظِيمَ، وَلَوْ لَا

= ذهب في سبيل الله ما قبله الله منك حتى تؤمن بالقدر وتعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك وأن ما أخطأك لم يكن ليصيبك ولو مت على غير هذا لدخلت النار قال ثم أتيت عبد الله بن مسعود فقال مثل ذلك قال ثم أتيت حذيفة بن اليمان فقال مثل ذلك قال ثم أتيت زيد بن ثابت فحدثني عن النبي ﷺ مثل ذلك) والحديث صححه العلامة الألباني في صحيح الجامع (٥٢٤٤)، فليس ذلك (بحق الملك) كما يدعي الأشاعرة، فإن الله سبحانه له كل شيء ومع ذلك تنزه عن أشياء، وإنما معنى الحديث أنه لو عذبهم لكان ذلك تعذيباً يستحقونه لأن أعمالهم لا تفي بنجاتهم، كما في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «لن ينجي أحداً منكم عمله» قالوا: ولا أنت يا رسول الله، قال: «ولا أنا، إلا أن يتغمدني الله برحمة منه وفضل».

قال ابن القيم رحمه الله تعالى في مفتاح دار السعادة (٤٢٨): فرحمته ليست في مقابلة أعمالهم، ولا هي ثمتاً لها، فإنها خير منها، كما قال في الحديث نفسه: (ولو رحمهم لكانت رحمته خيراً لهم من أعمالهم) أي فجمع بين الأمرين في الحديث أنه لو عذبهم لعذبهم باستحقاقهم ولم يكن ظالماً لهم، وأنه لو رحمهم لكان ذلك مجرد فضله وكرمه لا بأعمالهم، إذ رحمته خير من أعمالهم، فصلوات الله وسلامه على من خرج هذا الكلام أولاً من شفثيه، فإنه أعرف بالخلق بالله وبحقه وأعلمهم به وبعدله وفضله وحكمته وما يستحقه على عباده.

وطاعات العبد كلها لا تكون مقابلة لنعم الله عليهم ولا مساوية لها، بل ولا للقليل منها، فكيف يستحقون بها على الله النجاة؟ وطاعة المطيع لا نسبة لها إلى نعمة من نعم الله عليه فتبقى سائر النعم تتقاضاه شكراً، والعبد لا يقوم بمقدوره الذي يجب لله عليه، فجميع عباده تحت عفوه ورحمته وفضله، فما نجا منهم أحد إلا بعفوه ومغفرته، ولا فاز بالجنة إلا بفضله ورحمته.

وإذا كانت هذه حال العباد فلو عذبهم لعذبهم وهو غير ظالم لهم لا لكونه قادراً عليهم وهم ملكه، بل لاستحقاقهم، ولو رحمهم لكان ذلك بفضله لا بأعمالهم اهـ.

وانظر أيضاً منهاج السنة (١/ ١٣٤ - ١٤١)، (٣/ ٢٠) وما بعدها.

تَوْفِيقَهُ لَهُمْ مَا عَمِلُوا بِمَا اسْتَوْجَبُوا بِهِ مِنْهُ الْجَزَاءُ، ﴿ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ [الحديد: ٢١]، وَكَذَا ذَمُّ قَوْمًا عَمِلُوا بِمَعْصِيَتِهِ، وَتَوَعَّدَهُمْ عَلَى الْعَمَلِ بِهَا وَأَضَافَ الْعَمَلَ إِلَيْهِمْ بِمَا عَمِلُوا، وَذَلِكَ بِمَقْدُورٍ جَرَى عَلَيْهِمْ، يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ، وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ رَحِمَهُ اللَّهُ: هَذَا مَذْهَبُنَا فِي الْقَدْرِ الَّذِي سَأَلَ عَنْهُ السَّائِلُ. فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا الْحُجَّةُ فِيْمَا قُلْتَ؟

قِيلَ لَهُ: كِتَابُ اللَّهِ ﷻ، وَسُنَّةُ رَسُولِهِ ﷺ، وَسُنَّةُ أَصْحَابِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَقَوْلُ أئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنْ قَالَ: فَأَذْكُرُ مِنْ ذَلِكَ مَا تَزَادُ بِهِ عَلَمًا وَبَيِّنًا، قِيلَ لَهُ: نَعَمْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَاللَّهُ الْمُوفِّقُ لِكُلِّ رَشَادٍ، وَالْمُعِينُ عَلَيْهِ بِمَنْه.

**بَابُ ذِكْرِ مَا أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ يَخْتِمُ عَلَى قُلُوبِ**

**مَنْ أَرَادَ مِنْ عِبَادِهِ فَلَا يَهْتَدُونَ إِلَى الْحَقِّ، وَلَا يَسْمَعُونَهُ، وَلَا يُبْصِرُونَهُ، لِأَنَّهُ مَقْتَهُمْ فَطَبَعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ**

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ ١ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشًوَةً وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١﴾.

[البقرة: ٦-٧]

وَقَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ النَّسَاءِ: ﴿فِيمَا نَقُصُّهُمْ مِنْهُمْ وَكُفَرِهِمْ بَيَّانَتْ اللَّهُ وَقَلِيلُهُمُ الْأَنْبِيَاءُ بِغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفَرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ١٥٥].

وَقَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْمَائِدَةِ: ﴿وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ، فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنْ اللَّهِ شَيْئًا أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يُطَهِّرْ قُلُوبَهُمْ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة: ٤١]. وَقَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِنْ يَرَوْا كَلًّا فَلْيَسْتَأْذِنُوا بِهَا﴾ [الأنعام: ٢٥] الْآيَةُ.

وَقَالَ تَعَالَى فِي هَذِهِ السُّورَةِ: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ، فَيَنْسَخْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ، فَيَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَبَقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصْعَقُ فِي السَّمَاءِ كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرِّجْسَ عَلَى

الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿[الأنعام: ١٢٥].

وَقَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ التَّوْبَةِ: ﴿إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَسْتَقْدُونَكَ وَهُمْ أَغْنِيَاءُ رَضُوا بِأَنْ يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ وَطَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [التوبة: ٩٣].

وَقَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ النُّحْلِ: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النحل: ١٠٦] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَسَمِعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَافِلُونَ﴾ [النحل: ١٠٨].

وَقَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ بَنِي إِسْرَائِيلَ: ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ حِجَابًا مَسْتُورًا ﴿٤٥﴾ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا﴾ [الاسراء: ٤٥، ٤٦].  
وَقَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْكَهْفِ: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ فَأَعْرَضَ عَنْهَا وَنَسَى مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ إِنَّا جَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِنْ تَدْعُهُمْ إِلَى الْهُدَى فَلَنْ يَهْتَدُوا إِذًا أَبَدًا﴾ [الكهف: ٥٧].

وَقَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ الشُّعَرَاءِ: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَاهُ عَلَى بَعْضِ الْأَعْجَمِينَ ﴿١١٨﴾ فَقَرَأَهُ عَلَيْهِمْ مَا كَانُوا بِهِ مُؤْمِنِينَ ﴿١١٩﴾ كَذَلِكَ سَلَكْنَاهُ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ ﴿١٢٠﴾ لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ حَتَّى يَرَوُا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾

[الشعراء: ١٩٨-٢٠١]

وَقَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ يَس: ﴿لَقَدْ حَقَّ الْقَوْلُ عَلَى أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٧﴾ إِنَّا جَعَلْنَا فِي أَنْعِقِهِمْ أَغْلًا فَهِىَ إِلَى الْأَذْقَانِ فَهُمْ مُقْمَحُونَ ﴿٨﴾ وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا فَأَغْشَيْنَاهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ ﴿٩﴾ وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [يس: ٧-١٠].  
وَقَالَ تَعَالَى فِي حِمِ الْجَانِيَةِ: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَصْلَهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [الجانية: ٢٣].

وَقَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّى إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِنْدِكَ قَالُوا لِلَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مَاذَا قَالَ آنِفًا أُولَئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ﴾ [محمد: ١٦].

وَقَالَ ﷺ فِي سُورَةِ الْمُنَافِقِينَ: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا فَطُبِعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ﴾ [المنافقون: ٣].

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ رَحِمَهُ اللَّهُ: جَمِيعُ مَا تَلَوْتُهُ مِنْ هَذِهِ الْآيَاتِ يَدُلُّ الْعُقَلَاءَ عَلَى أَنَّ اللَّهَ ﷻ خَتَمَ عَلَى قُلُوبِ قَوْمٍ، وَطَبَعَ عَلَيْهَا، وَلَمْ يُرْزَقْ لِعِبَادَتِهِ، وَأَرَادَهَا لِمَعْصِيَتِهِ، فَأَعْمَاهَا عَنِ الْحَقِّ فَلَمْ تُبْصِرْهُ، وَأَصَمَّهَا عَنِ الْحَقِّ فَلَمْ تَسْمَعْهُ، وَأَخْرَاهَا وَلَمْ يُطَهِّرْهَا، يَفْعَلُ بِخَلْقِهِ مَا يُرِيدُ لَا يَجُوزُ لِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: لِمَ فَعَلَ ذَلِكَ بِهِمْ؟ فَمَنْ قَالَ ذَلِكَ، فَقَدْ عَارَضَ اللَّهَ ﷻ فِي فِعْلِهِ، فَضَلَّ عَنْ طَرِيقِ الْحَقِّ، ثُمَّ اخْتَصَّ مِنْ عِبَادِهِ مَنْ أَحَبَّ، فَشَرَحَ قُلُوبَهُمْ لِلْإِيمَانِ وَرَزَنَهُ فِي قُلُوبِهِمْ: ﴿وَكَرِهَ إِلَيْكُمْ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ﴾ (٧) فَضَلَّاهُ مِنَ اللَّهِ وَنِعْمَةً وَاللَّهُ عَلَيْهِ حَكِيمٌ ﴿[الحجرات: ٧-٨]﴾.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ رَحِمَهُ اللَّهُ: اعْقِلُوا يَا مُسْلِمِينَ مَا يُخَاطِبُكُمُ اللَّهُ ﷻ بِهِ يَعْلَمُكُمْ أَنِّي مَالِكٌ لِلْعِبَادِ، اخْتَصَّ مِنْهُمْ مَنْ أُرِيدُ، فَأَطَهَّرَ قَلْبَهُ، وَأَشْرَحُ صَدْرَهُ، وَأُرِزُّ لَهُ طَاعَتِي، وَأُكْرَهُ إِلَيْهِ مَعْصِيَتِي، لَا لِيَدُ تَقَدَّمَ مِنْهُ إِلَيَّ، أَنَا الْغَنِيُّ عَنْ عِبَادِي، وَهُمْ الْفُقَرَاءُ إِلَيَّ ﴿ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ [الحديد: ٢١] وَالْمِنَّةُ لِلَّهِ ﷻ عَلَى مَنْ هَدَاهُ لِلْإِيمَانِ، أَلَمْ تَسْمَعُوا رَحِمَكُمُ اللَّهُ إِلَى قَوْلِ مَوْلَاكُمْ الْكَرِيمِ حِينَ آمَنَّا قَوْمٌ بِإِسْلَامِهِمْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ: ﴿يَمُنُونَ عَلَيْكَ أَنْ آسَلَمُوا قُلْ لَا تَمُنُوا عَلَيَّ إِسْلَمَكُمْ بَلِ اللَّهُ يَمُنُ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الحجرات: ١٧].

### بَابُ ذِكْرِ مَا أَخْبَرَ اللَّهُ ﷻ

أَنَّهُ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ، وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَأَنَّ

الْأَنْبِيَاءَ لَا يَهْدُونَ إِلَّا مَنْ سَبَقَ فِي عِلْمِ اللَّهِ أَنَّهُ يَهْدِيهِ

قَالَ اللَّهُ ﷻ فِي سُورَةِ النَّسَاءِ: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَةٍ وَاللَّهُ أَرَكَّهُمْ بِمَا كَسَبُوا أَتُرِيدُونَ أَنْ تَهْدُوا مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ سَبِيلًا﴾ [النساء: ٨٨].  
وَقَالَ اللَّهُ ﷻ فِي هَذِهِ السُّورَةِ، وَقَدْ ذَكَرَ الْمُنَافِقِينَ فَقَالَ: ﴿مُذَبِّدِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَلَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٤٣].

وَقَالَ ﷻ فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ: ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا صُدُّوا بِعَنْهَا عَنْ يَشَاءِ اللَّهِ يُضِلُّهُ وَمَنْ يُضِلُّهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ وَقَالَ ﷻ فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ

الْبَلِغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَيْتُكُمْ أَجْمَعِينَ ﴿١٤٩﴾ [الأنعام: ١٤٩].

وَقَالَ ﷻ فِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ: ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَكَأَنَّهُ هَادٍ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾.

[الأعراف: ١٨٦]

وَقَالَ ﷻ فِي سُورَةِ الرَّعْدِ: ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ أُنَابَ ﴿[الرعد: ٢٧]﴾ وَقَالَ ﷻ فِي هَذِهِ السُّورَةِ: ﴿أَفَلَمْ يَأْتِ الْذِينَ ءَامَنُوا أَنْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعًا ﴿[الرعد: ٣١]﴾ وَقَالَ ﷻ فِي هَذِهِ السُّورَةِ: ﴿بَلْ زَيْنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مَكْرَهُمْ وَصَدُّوا عَنِ السَّبِيلِ وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ ﴿[الرعد: ٣٣]﴾

وَقَالَ ﷻ فِي سُورَةِ إِبْرَاهِيمَ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِتُبَيِّنَ لَهُمْ فَيُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿[إبراهيم: ٤]﴾ وَقَالَ ﷻ فِي سُورَةِ النَّحْلِ: ﴿وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ وَمِنْهَا جَايِزٌ وَلَوْ شَاءَ لَهَدَيْتُكُمْ أَجْمَعِينَ ﴿[النحل: ٩]﴾

وَقَالَ ﷻ: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ فَمِنْهُمْ مَنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ ﴿٣﴾﴾ إِنَّ تَحَرُّصَ عَلَى هُدَاهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ يُضِلُّ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ ﴿٣﴾

[النحل: ٣٦، ٣٧]

وَقَالَ ﷻ فِي سُورَةِ الْإِسْرَاءِ: ﴿وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضِلِلْ فَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِهِ ﴿[الإسراء: ٩٧]﴾

وَقَالَ ﷻ فِي سُورَةِ الْكَهْفِ: ﴿إِنَّهُمْ فَتِيَةٌ ءَامَنُوا بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَاهُمْ هُدًى ﴿١٣﴾ وَرَبَطْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ إِذْ قَامُوا فَقَالُوا رَبُّنَا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَنْ نَدْعُو مِنْ دُونِهِ إِلَهًا لَقَدْ قُلْنَا إِذَا شَطَطًا ﴿[الكهف: ١٣، ١٤]﴾ وَقَالَ ﷻ: ﴿ذَلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضِلِلْ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا ﴿[الكهف: ١٧]﴾

وَقَالَ ﷻ فِي سُورَةِ الْحَجِّ: ﴿وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ وَأَنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يُرِيدُ﴾.

[الحج: ١٦]

وَقَالَ ﷻ فِي سُورَةِ النُّورِ: ﴿يَهْدِي اللَّهُ لِلنُّورِ مَنْ يَشَاءُ ﴿[النور: ٣٥]﴾ ثُمَّ قَالَ: ﴿وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ ﴿[النور: ٤٠]﴾ وَقَالَ ﷻ: ﴿لَقَدْ أَنْزَلْنَا آيَاتٍ مُبَيِّنَاتٍ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ



يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿[النور: ٤٦].

وَقَالَ ﷻ فِي سُورَةِ الْقَصَصِ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ [القصاص: ٥٦].

وَقَالَ ﷻ فِي سُورَةِ الرُّومِ: ﴿بَلِ اتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَهْوَاءَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ فَمَنْ يَهْدِي مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ﴾ [الرُّوم: ٢٩].

وَقَالَ اللَّهُ ﷻ فِي سُورَةِ السَّجْدَةِ: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْإِنْسِ أَجْمَعِينَ﴾ [السجدة: ١٣].

وَقَالَ ﷻ فِي سُورَةِ الْمَلَائِكَةِ: ﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَتٌ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾ [فاطر: ٨].

وَقَالَ ﷻ فِي سُورَةِ الزُّمَرِ: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴿٧﴾ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ [الزمر: ١٧، ١٨]، وَقَالَ تَعَالَى فِي هَذِهِ السُّورَةِ: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَابًا نَفْسُهُ رَمَاهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ذَلِكَ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾ [الزمر: ٢٣]. وَقَالَ تَعَالَى فِي هَذِهِ السُّورَةِ لِمُحَمَّدٍ ﷺ: ﴿وَيُخَوِّفُونَكَ بِالَّذِينَ مِنْ دُونِهِ وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ ﴿٣١﴾ وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُضِلٍّ أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ﴾ [الزمر: ٣٦، ٣٧].

وَقَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ حَمِ الْمُؤْمِنِينَ: ﴿يَوْمَ تُؤَلَّفُونَ مَدِيرِينَ مَا لَكُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِرٍ وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾ [غافر: ٣٣].

وَقَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْمُدَّثِّرِ: ﴿كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [المدثر: ٣١].  
قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ: اَعْلَمُوا يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ أَنَّ مَوْلَاكُمْ الْكَرِيمَ يُخَبِّرُكُمْ أَنَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ، فَيُوصِلُ إِلَى قَلْبِهِ مَحَبَّةَ الْإِيمَانِ، فَيُؤْمِنُ وَيُصَدِّقُ، وَيُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ، فَلَا يَقْدِرُ نَبِيٌّ وَلَا غَيْرُهُ عَلَى هِدَايَتِهِ بَعْدَ أَنْ أَضَلَّهُ اللَّهُ عَنِ الْإِيمَانِ<sup>(١)</sup>.

(١) إن لخلق المعاصي وتقديرها حكماً عظيمة، وأسراراً بديعة، باهرة، ولكن الحديث عن ذلك قليل جداً.

قال الإمام ابن القيم في مفتاح دار السعادة (٢٨٦/١) : وهذا باب عظيم من أبواب المعرفة قل من استفتحته من الناس، وهو شهود الحكمة البالغة من قضاء السيئات وتقدير المعاصي. وإنما استفتح الناس باب الحكم في الأوامر والنواهي، وخاضوا فيها، وأتوا بما وصلت إليه علومهم، واستفتحوا أيضاً بابها في المخلوقات وأتوا بما وصلت إليه قواهم، وأما هذا الباب فقلما رأيت كلامهم فيه، فقل أن ترى لأحدهم ما يشفي، أو يلم، وكيف يطَّلَع على حكمة هذا الباب من عنده أن أعمال العباد ليست مخلوقة لله ولا داخلة تحت مشيئته أصلاً؟ وكيف يتطلب لها حكمة، أو يثبتها، أم كيف يطلع من يقول: هي خلق الله، ولكن أفعاله غير معللة بالحكم.

إلى أن قال: والمقصود أن مشاهدة حكمة الله في أقضيته وأقداره التي يجريها على عباده باختياراتهم وإراداتهم هي ألطف ما تكلم فيه الناس، وأدقّه، وأغمضه، وفي ذلك حِكْمٌ لا يعلمها إلا الحكيم العليم سبحانه ونحن نشير إلى بعضها.....

ثم شرع في ذكر العديد من الحكم في هذا الشأن، فمن الحكم من خلق المعاصي وتقديرها ما يلي :

١- أن الله يحب التوابين : حتى إنه ليفرح بتوبة أحدهم أعظم من فرح الواحد براحلته التي عليها طعامه، وشرابه في الأرض الدوية المهلكة إذا فقدوها وآيس منها ، وليس من أنواع الفرح أكمل وأعظم من هذا الفرح؛ فالله ﷻ يقضي على عبده بالذنب، ثم إن كان ممن سبقت له الحسنى قضى له بالتوبة، وإن كان ممن غلبت عليه الشقاوة أقام عليه حجة عدله، وعاقبه بذنبه.

قال ﷻ : «لله أفرح بتوبة العبد من رجل نزل منزلاً وبه مهلكة، ومعه راحلته عليها طعامه وشرابه، فوضع رأسه فنام نومة، فاستيقظ وقد ذهبت راحلته حتى اشتد عليه الحر والعطش أو ما شاء الله ، قال أرجع إلى مكاني، فرجع فنام نومة، ثم رفع رأسه فإذا راحلته عنده» رواه البخاري (٦٣٠٨) ومسلم (٢٧٤٤).

قال ابن القيم في مدارج السالكين (٣٠٦/١) تعليقا على هذا الحديث: ولم يجيء هذا الفرح في شيء من الطاعات سوى التوبة، ومعلوم أن لهذا الفرح تأثيراً عظيماً في حال التائب وقلبه، ومزيده لا يُعْبَر عنه. وهو من أسرار تقدير الذنوب على العباد؛ فإن العبد ينال بالتوبة درجة المحبوبة، فيصير حبيباً لله؛ فإن الله يحب التوابين، ويحب العبد المفتن الثواب .

٢- أن الله ﷻ يحب أن يتفضل على عباده: ويتم نعمه عليهم، ويربهم مواقع بره وكرمه؛ فلذلك ينوعه عليهم أعظم الأنواع في سائر الوجوه الظاهرة والباطنة.

ومن أعظم ذلك أن يحسن إلى من أساء، ويعفو عمن ظلم، ويغفر لمن أذنب، ويتوب على من تاب إليه، ويقبل عذر من اعتذر إليه ، وقد ندب عباده إلى هذه الشيم الفاضلة، والأفعال الحميدة، وهو أولى بها منهم وأحق، وكان في تقدير أسبابها من الحكم والعواقب الحميدة ما يبهز العقول ، هذا ولو شاء الله ألا يعصى في الأرض طرفة عين لم يُعْصَ، ولكن اقتضت مشيئته ما هو موجب حكيمته سبحانه.

٣- أن يعرف العبد حاجته إلى حفظ الله له، ومعوته، وصيانتة: وأنه كالوليد في حاجته إلى من يحفظه؛ فإنه إن لم يحفظه مولاه، ويصونه، ويعينه فهو هالك ولا بد.

قال ابن القيم في مفتاح دار السعادة (١/ ٢٨٨): وقد مدّت الشياطين أيديها إلى العبد من كل جانب، تريد تمزيق حاله كله، إفساد شأنه كله، وأن مولاه إن وكله إلى نفسه وكله إلى ضيعة وعجز وذنب وخطيئة وتفريط؛ فهلاكه أدنى إليه من شرك نعله؛ فقد أجمع العلماء بالله على أن التوفيق ألا يكل الله العبد إلى نفسه، وأجمعوا على أن الخذلان أن يخلي بينه وبين نفسه.

٤- استجلاب العبوديات المتنوعة من العبد إذا أذنب: من استعاذة، واستعانة، ودعاء، وتضرع، مما هو من أعظم أسباب سعادته وفلاحه؛ فيحصل للروح بذلك قرب خاص لم يكن يحصل بدون هذه الأسباب، ويجد العبد نفسه كأنه ملقى على باب مولاه بعد أن كان نائياً عنه؛ فهو لا يرى نفسه إلا مسيحاً، ولا يرى ربه إلا محسناً، قد كسر إزراؤه على نفسه قلبه، وذلل لسانه جوارحه؛ فلو لم يكن من ثمرات ذلك القضاء والقدر إلا هذا لكفى به حكمة وكفى.

٥- استخراج تمام العبودية: وذلك بتكميل مقام الذل والانقياد؛ فأكمل الخلق عبودية أكملهم ذلاً لله، وانقياداً.

٦- أن يعرف العبد حقيقة نفسه: وأنها الظالمة الجهول، وأن ما صدر منها من شر فقد صدر من أهله ومعدنه؛ إذ الجهل والظلم منبع الشر كله، وأن كل ما فيها من خير، وعلم، وهدى، وإنابة، وتقوى فهو من ربه الذي زكاها به، وأعطاه إياه، فإذا ابتلي العبد بالذنب عرف نفسه، ونقصها؛ فرتب له على ذلك حكّم ومصالح عديدة، منها أن يأنف نقصها، ويجتهد في كمالها، ومنها أن يعلم فقرها إلى من يتولاها ويحفظها.

٧- تعريف العبد بكرم الله، وستره، وسعة حلمه: وأنه لو شاء لعاجله على الذنب، ولهتك ستره بين العباد، فلم يطب له عيش معهم أبداً، ولكنه ﷺ جلّله بستره، وغشاه بحلمه، وقبض له من يحفظه وهو في حالته هذه، بل كان شاهداً عليه وهو يبارزه بالمعاصي والآثام، ومع ذلك يحرسه بعينه التي لا تنام.

٨- تعريف العبد بكرم الله في قبول التوبة: فلا سبيل إلى النجاة إلا بعفو الله وكرمه ومغفرته، فهو الذي جاد عليه بأن وفقه للتوبة، وألهمه إياها، ثم قبلها منه، فتاب عليه أولاً وآخرأ.

٩- إقامة الحجة على العبد: فإذا أصابه ما أصابه فلا يقل: من أين أتيت، ولا بأي ذنب أصبت؛ فما أصاب العبد من مصيبة قط دقيقة أو جلية إلا بما كسبت يده، وما يعفو الله أكثر.

١٠- أن يعامل العبد بني جنسه بما يحب أن يعامله الله به: فيعامل بني جنسه في زلاتهم وإساءاتهم بما يحب أن يعامله الله في إساءته، وزلاته، وذنوبه؛ فإنجزاء من جنس العمل، فمن عفى الله عنه، ومن سامح أخاه سامحه الله، ومن استقصى استقصى الله عليه، وهكذا ثم إذا علم أن الذنوب والإساءة لازمة للإنسان لم تعظم عنده إساءة الناس إليه؛ فليتأمل حاله مع ربه، كيف هو مع فرط إحسانه إليه،

= وحاجته هو إلى ربه، وهو هكذا له؛ فإذا كان العبد هكذا لربه فكيف ينكر أن يكون الناس له بتلك المنزلة ؟.

١١ - إقامة المعاذير للخلائق: فإذا أذنب العبد أقام المعاذير للخلائق، واتسعت رحمته لهم، واستراح من الضيق والحصر، وأكل بعضه بعضاً، واستراح العصاة من دعائه عليهم، وقنوطه من هدايتهم؛ فإنه إذا أذنب رأى نفسه واحداً منهم، فهو يسأل الله لهم المغفرة، ويرجو لهم ما يرجوه لنفسه، ويخاف عليهم ما يخافه على نفسه، ومع هذا فيقيم أمر الله فيهم؛ طاعة لله، ورحمة بهم، وإحساناً إليهم؛ إذ هو عين مصلحتهم، لا غلظة، ولا قوة، ولا فظاظة.

١٢ - أن يخلع العبد صولة الطاعة من قلبه: ويتزع داء الكبر والعظمة الذي ليس له، ويلبس رداء الذل، والانكسار، والفقر والفاقة؛ فلو دامت تلك الصولة والعزة في قلبه لخيف عليه مما هو أعظم الآفات؛ فكم بين آثار العجب والكبر وصولة الطاعة، وبين آثار الذلة والمسكنة والانكسار ؟.

قال ابن القيم في مدارج السالكين (١/ ٢٠٥): وأكثر الناس من المتنزهين عن الكبائر الحسية والقاذورات في كبائر مثلها أو أعظم منها أو دونها، ولا يخطر بقلوبهم أنها ذنوب ليتوبوا منها؛ فعندهم من الإزراء على أهل الكبائر واحتقارهم وصولة طاعتهم، ومتهم على الخلق بلسان الحال، واقتضاء بواطنهم لتعظيم الخلق لهم على طاعتهم اقتضاء لا يخفى على أحد غيرهم، وتوابع ذلك ما هو أبغض إلى الله، وأبعد لهم عن بابه من كبائر أولئك؛ فإن تدارك الله أحدهم بقاذورة أو كبيرة يوقعه فيها؛ ليكسر بها نفسه، ويعرفه قدره، ويؤذله بها، ويخرج بها صولة الطاعة من قلبه فهي رحمة في حقه، كما أنه إذا تدارك أصحاب الكبائر بتوبة نصوح، وإقبال بقلوبهم إليه فهو رحمة في حقهم، وإلا فكلاهما على خطر.

ثم إن التذلل والانكسار والخضوع لب العبودية؛ إذ هذه الأعمال القلبية أحب إلى الله من كثير من الأعمال الظاهرة، وحصول ذلك للمذنب التائب أكمل له من غيره؛ فإنه قد شارك من لم يُذنب في ذل الفقر والعبودية والمحبة، وامتاز عنه بانكسار قلبه، وقد جاء في الأثر الإسرائيلي: (يا رب أين أجذك؟ قال: عند المنكسرة قلوبهم من أجلي). ولأجل هذا كان (أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد) رواه مسلم (٤٨٢). لأنه مقام ذل وانكسار بين يدي ربه. ولعل هذا هو السر في استجابة دعوة المظلوم، والمسافر، والصائم؛ للكسرة في قلب كل واحد منهم؛ فإن لوعة المظلوم تُحدثُ عنده كسرة في قلبه، وكذلك المسافر في غربته يجد كسرة في قلبه، وكذلك الصوم، فإنه يكسر سورة النفس السَّبعية الحيوانية.

١٣ - هياج العبوديات القلبية وانبعاثها: ذلك أن الله على القلوب أنواعاً من العبودية، من الخوف، والخشية، والإشفاق، والوجل، وتوابعها من المحبة، والإنابة، وابتغاء الوسيلة وتوابعها. وهذه العبوديات لها أسباب تهيجها وتبعث عليها؛ وكلما قَبِضَ الرب تعالى لعبده من الأسباب الباعثة على



ذلك، المهيجة له فهو من أسباب رحمته، ورُبَّ ذنب قد هاج لصاحبه من الخوف، والإشفاق، والوجل، والإنابة، والمحبة، والفرار إلى الله ما لا يهيجه كثير من الطاعات، وكم من ذنب كان سبباً لاستقامة العبد، وفراره إلى الله، وبعده عن طريق الغي.

١٤- أن يعرف العبد نعمة معافاة الله وفضله، وتوفيقه له، وحفظه إياه: فإن من تربى في العافية لا يعلم ما يقاسيه المبتلى، ولا يعرف مقدار العافية؛ فلو عرف أهل الطاعة أنهم هم المنعم عليهم في الحقيقة لعلموا أن الله عليهم من الشكر أضعاف ما على غيرهم وإن توسدوا التراب، ومضغوا الحصى، فهم أهل النعمة المطلقة، وأن من خلّى الله بينه وبين معاصيه فقد سقط من عينه، وهان عليه.

فإذا طالبت العبد نفسه بما تطالبه من الحظوظ والأقسام، وأرته أنه في بلية وضائقة تداركه الله برحمته، وابتلاه ببعض الذنوب، فرأى ما كان فيه من المعافاة والنعمة، وأنه لا نسبة لما كان فيه من النعم إلى ما طلبته نفسه من الحظوظ، فحينئذ يكون أكثر أمانيه وآماله العود إلى حاله، وأن يتمتع الله بعافيته.

١٥- أن التوبة توجب للثائب آثاراً عجيبة من المقامات التي لا تحصل بدونها: فتوجب له المحبة، والركة، واللطف، وشكر الله، وحمده، والرضا عنه، فرتّب له على ذلك أنواع من النعم لا يهتدي العبد لتفاصيلها، بل لا يزال يتقلب في بركتها، وآثارها ما لم ينقضها، أو يفسدها.

١٦- استكثار القليل من النعم: فإذا شهد العبد ذنوبه، ومعاصيه، وتفريطه في حق ربه استكثر القليل من نعم ربه عليه -ولا قليل منه- لعلمه أن الواصل إليه منها كثير على مسيء مثله، واستقل الكثير من عمله؛ لعلمه أن الذي ينبغي أن يغسل به أوضاره أضعاف ما أتى به؛ فهو دائماً مستقل لعمله كائنًا ما كان، مستكثر لنعمة الله عليه وإن دقت.

قال ابن القيم في مفتاح دار السعادة (١/ ٢٩٤) عن هذا الوجه: وهو من ألطف الوجوه؛ فعليك بمراعاته؛ فله تأثير عجيب، ولو لم يكن من فوائد الذنب إلا هذا لكفى؛ فأين حال هذا من حال من لا يرى الله عليه نعمة إلا ويرى أنه ينبغي أن يعطى ما هو فوقها وأجل منها.

إلى أن قال عن هذا الضرب من الناس: وهذا الضرب من الناس من أبغض الخلق إلى الله، وأشدّهم مقتاً عنده، وحكمة الله تقتضي أنهم لا يزالون في سفال؛ فهم بين عتب على الخالق وشكوى له، وذُلّ لخلقه وحاجة إليهم، وخدمة لهم.

١٧- أن الذنب يوجب لصاحبه التحرز واليقظ من مصائد عدوه ومكائده فيعلم من أين يدخل عليه اللصوص والقطاع ومكائدهم، ومن أين يخرجون عليه، وفي أي وقت يخرجون؛ فهو قد استعد لهم، وتأهب، وعرف بماذا يستدفع شرهم وكيدهم؛ فلو أنه مرّ عليهم على غرّة وطمأنينة لم يأمن أن يظفروا به، ويجتاحوه جملة.

١٨- مراغمة الشيطان وإغاظته ومجاهدته: فالقلب يذهل عن عدوه، فإذا أصابه منه مكروه استجمعت له قوته، وطلب بثأره إن كان قلبه حرّاً كريماً، كالرجل الشجاع إذا جرح فإنه لا يقوم له شيء، بل تراه

بعدها هائجاً، طالباً، مقداماً، والقلب المهين كالرجل الضعيف المهين إذا جرح ولَّى هارباً، والجراحات في أكتافه، وكذلك الأسد إذا جرح فإنه لا يطاق؛ فلا خير فيمن لا مروءة له، لا يطلب أخذ ثأره من أعدى عدو له، فما شيء أشقى للقلب من أخذه بشأره من عدوه، ولا عدو أعدى له من الشيطان؛ فإن كان له قلب من قلوب الرجال المتسابقين في حلبة المجد جدّ في أخذ الثأر، وغاز عدوه كل الغيظ، وأضناه.

كما جاء عن بعض السلف: إن المؤمن ليُنْصِي شيطانه كما ينضي أحدكم بعيه في سفره.

١٩ - معرفة الشر؛ حذر الوقوع فيه؛ فالذي يقع في الذنب يصير كالطبيب يتتبع به المرضى في علاجهم ودوائهم؛ فالطبيب الذي عرف المرض مباشرة، وعرف دواءه وعلاجه أحذق وأخبر من الطبيب الذي عرف الداء وصفاً فحسب، هذا في أمراض الأبدان، وكذلك أمراض القلوب وأدواؤها، ولذلك كان الصحابة رضي الله عنهم أعرف الأمة بالإسلام، وتفاصيله، وأبوابه، وطرقه، وأشد الناس رغبة فيه، ومحبة له، وجهاداً لأعدائه؛ لعلمهم بضده، فإذا عرف العبد الضدين، وعلم مباينة الطرفين، وعرف أسباب الهلاك على التفصيل كان أحرى أن تدوم له النعمة ما لم يؤثر أسباب زوالها على علم، وفي مثل هذا قال القائل:

عرفت الشرَّ لا للشرِّ      ولكن لتوقيه  
ومن لا يعرف الشرَّ      من الناس يقع فيه

وهذه حال المؤمن يكون فطناً حاذقاً أعرف الناس بالشر، وأبعدهم عنه؛ فإذا تكلم في الشر وأسبابه ظننته من شر الناس، فإذا خالطته، وعرفت طويته رأيته من أبر الناس، والمقصود أن من بُلي بالآفات صار أعرف الناس بطرقها، وأمكنه أن يسدها على نفسه، وعلى من استنصحه من الناس، ومن لم يستنصحه .

٢٠ - ابتلاء العبد بالإعراض عنه ﷺ يذيق عبده ألم الحجاب عنه، وزوال ذلك الأنس به، والقرب منه؛ ليمتحن عبده، فإن أقام العبد على الرضا والحال، ولم يجد نفسه تطالبه بحالها الأول مع الله، بل اطمأنت وسكنت إلى غيره علم أنه لا يصلح، فوضعه في مرتبة التي تليق به، وإن استغاث استغاثه الملهوف، وتَقَلَّقَ تَقَلَّقَ المكروب، ودعاه دعاء المضطر، وعلم أنه قد فاتته حياته حقاً، فهو يهتف بربه أن يرد عليه ما لا حياة له بدونه علم أنه موضع لما أهَّل له، فردَّ عليه أحوج ما هو محتاج إليه، فعمظت به فرحته، وكملت به لذته، وتمت به نعمته، واتصل به سروره، وعلم حينئذٍ مقداره، فعصَّ عليه بالنواجذ، وثنى عليه بالخصائص؛ فالعبد إذا بُلي بالأنس بالوحشة، وبعد القرب بنار البعاد اشتاقت نفسه إلى لذة تلك المعاملة، فحنَّت، وأنَّت، وتصدَّعت، وتعرضت لنفحات من ليس لها عنه عوض أبداً، ولا سيما إذا تذكر برّه، ولطفه، وحنانه، وقربه .

٢١- أن الحكمة الإلهية اقتضت تركيب الشهوة والغضب في الإنسان: وهاتان القوتان فيه بمنزلة صفاته

الذاتية التي لا ينفك عنهما، وبهما وقعت الفتنة والابتلاء،

وتركيب الإنسان على هذا الوجه هو غاية الحكمة، ولا بد أن يقتضي كل واحد من القوتين أثره، فلا بد من وقوع الذنب، والمخالفات والمعاصي، ولو لم تُخلق في الإنسان لم يكن إنساناً، بل كان ملكاً، فأما من اكتنفته العصمة، وضُرِبَتْ عليه سرادقات الحفظ فهم أقل أفراد النوع الإنساني، بل هم خلاصته ولبه.

٢٢- أن الله إذا أراد بعبد خيراً أنساه رؤية طاعاته، ورفعها من قلبه ولسانه: فإذا ابتلي العبد بالذنب جعله نصب عينيه، وجعل همه كله بذنبه، فلا يزال ذنبه أمامه إن قام أو قعد، أو غدا أو راح، فيكون هذا عين الرحمة في حقه، كما قال بعض السلف: إن العبد ليعمل الخطيئة فلا تزال نصب عينيه كلما ذكرها بكى، وندم، واستغفر، وتضرع، وأتاب إلى الله، وذل وانكسر، وعمل لها أعمالاً فتكون سبباً للرحمة في حقه، ويعمل الحسنة، فلا تزال نصب عينيه، يمن بها، ويراهها، ويعتد بها على ربه، وعلى الخلق، ويتكبر بها، ويتعجب من الناس كيف لا يعظمونه، ويكرمونه، ويجلون عليها، فلا تزال هذه الأمور به حتى تقوى عليه آثارها فتدخله النار.

٢٣- لزوم التواضع وترك الترفع: فإذا شهد العبد ذنوبه وخطاياها أوجب له ذلك ألا يرى لنفسه على أحد فضلاً، ولا له على أحد حقاً، فلا يظن أنه خير مسلم يؤمن بالله ورسوله، وإذا شهد ذلك من نفسه لم يَر لها على الناس حقوقاً من الإكرام، فاستراح هذا في نفسه، وأراح الناس من شكايته وغضبه على الوجود وأهله؛ فما أطيب عيشه، وما أنعم باله؛ فأين هذا ممن لا يزال عاتباً على الخلق، شاكياً ترك قيامهم بحقه، ساخطاً عليهم وهم عليه أسخط ؟.

٢٤- الاشتغال بعيوب النفس، والإمساك عن عيوب الناس: فالذنب يوجب له الإمساك عن عيوب الناس، والفكر فيها؛ فإنه في شغل بعيب نفسه، وهذا من أمارات السعادة.

٢٥- الاستغفار للخطائين: فإذا وقع الذنب من العبد شهد نفسه مثل إخوانه الخطائين، وشهد أن المصيبة واحدة، وأنهم مشتركون في الحاجة، بل الضرورة إلى مغفرة الله، وعفوه، ورحمته؛ فكما يحب أن يستغفر له أخوه المسلم كذلك هو أيضاً يجب أن يستغفر لأخيه المسلم.

هذه بعض الحكم من خلق المعاصي، وتقدير السيئات، يتضح بها شيء من حكمة العليم الحكيم فيما يقدره ويقضيه.

وبعد أن ساق الإمام ابن القيم كلاماً طويلاً نفيساً في الحكم من خلق المعاصي قال في آخره: : فهذه الأثمار ونحوها متى اجتناها العبد من الذنب فهي علامة كونه رحمة في حقه، ومتى اجتنى منه أضرارها، وأوجبت له خلاف ما ذكرناه فهي والله علامة الشقاوة . انظر كتاب الإيمان بالقضاء والقدر.

بَابُ ذِكْرِ مَا أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ أَرْسَلَ الشَّيَاطِينَ عَلَى  
الْكَافِرِينَ يُضِلُّونَهُمْ وَلَا يُضِلُّونَ إِلَّا مَنْ سَبَقَ فِي عِلْمِهِ أَنَّهُ  
لَا يُؤْمِنُ وَلَا يَضُرُّونَ أَحَدًا إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَكَذَلِكَ  
السَّحَرَةُ لَا يَضُرُّونَ أَحَدًا إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ: ﴿وَاتَّبِعُوا مَا نَزَّلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ  
سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾ [البقرة: ١٠٢] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا  
يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٠٢].  
وَقَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ مَرْيَمَ: ﴿الَّذِينَ نَزَّلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَوَسَّوهُمْ أَزْوَاجًا﴾ [مريم: ٨٣]  
وَقَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ الصَّافَاتِ: ﴿فَاتَّكُمُومًا تَعْبُدُونَ﴾ (١٣١) مَا أَنْتَ عَلَيْهِ بِفَتْنَيْنِ (١٣٢) إِلَّا مَنْ هُوَ  
صَالٍ الْحَجِيمُ ﴿[الصافات: ١٦١-١٦٣].

٣٤٩- قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَرِيَابِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي  
بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ خَالِدِ الْحَدَّاءِ، عَنِ الْحَسَنِ فِي قَوْلِ اللَّهِ  
تَعَالَى: ﴿مَا أَنْتَ عَلَيْهِ بِفَتْنَيْنِ﴾ (١٣٢) إِلَّا مَنْ هُوَ صَالٍ الْحَجِيمُ ﴿[الصافات: ١٦٢، ١٦٣] قَالَ: الشَّيَاطِينُ  
لَا يَفْتِنُونَ بِضَلَالَتِهِمْ إِلَّا مَنْ أَوْجَبَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ أَنْ يَصْلَى الْجَحِيمَ (١).

٣٥٠- وَأَخْبَرَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: نَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ  
إِدْرِيسَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ ذَرٍّ قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: «لَوْ أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ لَا يُعْصَى  
مَا خَلَقَ إِبْلِيسَ، وَهُوَ رَأْسُ الْخَطِيئَةِ، وَإِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِلْمًا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ جِهْلُهُ مَنْ جِهْلُهُ،  
وَعَرَفَهُ مَنْ عَرَفَهُ ثُمَّ قَرَأَ: ﴿فَاتَّكُمُومًا تَعْبُدُونَ﴾ (١٣١) مَا أَنْتَ عَلَيْهِ بِفَتْنَيْنِ (١٣٢) إِلَّا مَنْ هُوَ صَالٍ الْحَجِيمُ ﴿  
[الصافات: ١٦١-١٦٣] (٢).

(١) أخرجه أبو داود (٤٦١٤)، والطبري في تفسيره (١٠٩/٢٣)، واللالكائي في شرح أصول السنة

(٣/٥٤٩)، وابن بطة في الإبانة (٢/٤٠، ٤٢) وإسناده صحيح إلى الحسن كما قال العلامة الألباني

في صحيح أبي داود.

(٢) إسناده صحيح: أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في زوائد الزهد (ص ٢٩٨)، وفي السنة (٢/٤٢٥)،



قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ: وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَضَّيْنَا لَهُمْ أَجْرَهُمْ وَمَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ فِي أَمْرِ قَدْ خَلَّتْ مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ إِنَّهُمْ كَانُوا خَسِيرِينَ﴾.

[فصلت: ٢٥]

وَقَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ الزُّخْرَفِ: ﴿وَمَنْ يَعِشْ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُفَيْضُ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُّهْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٣٦، ٣٧].

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ: قَدْ أَخْبَرَكُمُ اللَّهُ تَعَالَى يَا مُسْلِمُونَ أَنَّهُ يُرْسِلُ الشَّيَاطِينَ عَلَى مَنْ لَمْ يَجِرْ لَهُ فِي مَقْدُورِهِ أَنَّهُ مُؤْمِنٌ، فَيُضِلُّهُمْ بِالشَّيَاطِينِ، فَيَزَيِّنُونَ لَهُمْ قَبِيحَ مَا هُمْ عَلَيْهِ، وَقَدْ أَخْبَرَنَا اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ هُوَ الَّذِي فَتَنَ قَوْمَ مُوسَى، حَتَّى عَبَدُوا الْعِجْلَ بِمَا قَبِضَ لَهُمُ السَّامِرِيُّ، فَأَضَلَّهُمْ بِمَا عَمِلَ لَهُمْ مِنَ الْعِجْلِ، أَلَمْ تَسْمَعُوا إِلَى قَوْلِهِ لِمُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿فَإِنَّا قَدْ فَتَنَّا قَوْمَكَ مِنْ بَعْدِكَ وَأَضَلَّهُمُ السَّامِرِيُّ﴾ [طه: ٨٥].

وَقَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْأَنْبِيَاءِ: ﴿وَنَبْلُوكُم بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٥].  
وَقَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ حَمِ الْمُؤْمِنِينَ: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنُ لِفِرْعَوْنَ سُوءُ عَمَلِهِ وَصُدَّ عَنِ السَّبِيلِ﴾ [غافر: ٣٧] <sup>(١)</sup>.

= وابن بطة في الإبانة (٢/ ٤٠)، والبيهقي في الإعتقاد (ص ٧٠)، والأسماء والصفات (١/ ٢٥٨، ٢٥٩) وسيأتي هذا المتن قريبا مرفوعا، وسيأتي هناك تخريجه.

(١) الله ﷻ خلق إبليس الذي هو مادة الفساد التي تمد كل فساد في هذه الدنيا، في الأديان، والاعتقادات، والشهوات، والشبهات، وهو سبب لشقاوة العباد، وعملهم ما يغضب الله ﷻ وهو مع ذلك كله وسيلة إلى محاباة كثيرة، وحكم عظيمة.

إذا تقرر ذلك فهذه بعض الحكم التي تلمسها العلماء من خلق إبليس:

١- أن يظهر للعباد قدرة الرب تعالى على خلق المتضادات والمتقابلات فخلق هذه الذات -إبليس- التي هي أخبث الذوات، وهي سبب كل شر، وخلق في مقابلها ذات جبريل التي هي من أشرف الذوات وأزكاها، والتي هي مادة كل خير، فتبارك من خلق هذا وهذا، كما ظهرت قدرته في خلق الليل والنهار، والحر والبرد، والماء والنار، والداء والدواء، والموت والحياة، والحسن والقبيح، فالضد يظهر حسنة الضد، وهذا أدل دليل على كمال قدرته، وعزته، وملكه، وسلطانه؛ فإنه خلق هذه المتضادات، وقابل بعضها ببعض، وسلط بعضها على بعض، وجعلها محل تصرفه، وتدبيره، وحكمته، فخلو الوجود عن بعضها بالكلية تعطيل لحكمته، وكما تصرفه، وتدبير مملكته.

٢- أن يكمل الله لأوليائه مراتب العبودية: وذلك بمجاهدة إبليس وحزبه، وإغاضته بالطاعة لله، =

= والاستعاذة بالله منه، واللجوء إلى الله أن يعيدهم منه ومن كيده، فيرتب لهم على ذلك من المصالح الدنيوية، والأخروية ما لا يحصل بدونه.

ثم إن المحبة، والإنابة، والتوكل، والصبر، والرضا، ونحوها أحب أنواع العبودية لله، وهذه إنما تتحقق بالجهد، وبذل النفس، وتقديم محبته ﷺ على كل من سواه، فكان خلق إبليس سبباً لوجود هذه الأمور.

٣- حصول الابتلاء: ذلك أن إبليس خُلِق ليكون محكاً يمتحن به الخلق؛ ليتبين به الخبيث من الطيب؛ فإن الله سبحانه خلق النوع الإنساني من الأرض، وفيها الطيب والخبيث؛ فلا بد أن يظهر فيهم ما هو من مادتهم.

٤- ظهور آثار أسمائه تعالى ومقتضياتها، ومتعلقاتها: فمن أسمائه: الرفع، الخافض، المعز، المذل، الحكم، العدل، وهذه الأسماء تستدعي متعلقات يظهر فيها أحكامها، فكان خلق إبليس سبباً لظهور آثار هذه الأسماء، فلو كان الخلق كلهم مطيعين، ومؤمنين لم تظهر آثار هذه الأسماء.

٥- استخراج ما في طبائع البشر من الخير والشر: فالطبيعة البشرية مشتملة على الخير والشر، والطيب والخبيث، وذلك كامن فيها كمن النار في الزناد، فخلق الشيطان مستخرجاً لما في طبائع أهل الشر من القوة إلى الفعل، وأرسلت الرسل تستخرج ما في طبيعة أهل الخير من القوة إلى الفعل؛ فاستخرج أحكم الحاكمين ما في هؤلاء من الخير الكامن فيها؛ ليرتب عليه آثاره، وما في أولئك من الشر؛ ليرتب عليه آثاره وتظهر حكمته في الفريقين، وينفذ حكمه فيهما، ويظهر ما كان معلوماً له، مطابقاً لعلمه السابق.

٦- ظهور كثير من آيات الله وعجائب صنعه: فلقد حصل بسبب وقوع الكفر والشر من النفوس الكفارة الظالمة ظهور كثير من الآيات والعجائب، كآية الطوفان، وآية الريح، وآية إهلاك ثمود وقوم لوط، وآية انقلاب النار على إبراهيم برداً وسلاماً، والآيات التي أجراها الله على يد موسى، وغير ذلك من الآيات؛ فلو لا تقدير كفر الكافرين وجحد الجاحدين لما ظهرت هذه الآيات الباهرة التي يتحدث بها الناس جيلاً بعد جيل إلى الأبد.

أما كونه سبحانه وتعالى أنظر إبليس إلى يوم القيامة فليس ذلك إكراماً له بل إهانة له ليزداد إثماً، فتعظم عقوبته، ويتضاعف عذابه، إضافة إلى ذلك فالله جعله محكاً يميز به الخبيث من الطيب كما سبق وما دام أن الخلق مستمر إلى يوم القيامة فإن هذا يقتضي بقاء خلق البشر، والله أعلم.

\* وكذلك خلق الآلام، والمصائب فيه من الحكم ما لا يحيط بعلمه إلا الله ﷻ تلك الحكم التي تنطق بفضل الله، وعدله، ورحمته.

قال ابن القيم في شفاء العليل، (ص ٩٨): فالآلام والمشاق إما إحسان ورحمة، وإما عدل وحكمة، وإما إصلاح وتهيئة لخير يحصل بعدها، وإما لدفع ألم هو أصعب منها، وإما لتولدها عن لذات ونعم يولدها عنها أمر لازم لتلك اللذات، وإما أن تكون من لوازم العدل، أو لوازم الفضل والإحسان؛

= فتكون من لوازم الخير التي إن عُطِّلَتْ ملزوماتها فات بتعطيلها خيرٌ أعظمُ من مفسدة تلك الآلام. والشرع والقدر أعدلا شاهد بذلك؛ فكم في طلوع الشمس من ألم لمسافر وحاضر، وكم في نزول الغيث والثلوج من أذى كما سماه الله بقوله: ﴿إِنْ كَانَ يَكُفُّمْ أَذًى مِّنْ مَّطَرٍ﴾ [النساء: ١٠٢]، وكم في هذا الحر والبرد والرياح من أذى موجب لأنواع من الآلام لصنوف الحيوانات. وأعظم لذات الدنيا لذَّة الأكل والشرب والنكاح واللباس والرياسة، ومعظم آلام أهل الأرض أو كلها ناشئة عنها، ومتولدة منها.

بل الكمالات الإنسانية لا تنال إلا بالآلام والمشاق كالعلم، والشجاعة، والزهد، والعفة، والحلم، والمروءة، والصبر، والإحسان كما قال:

لولا المشقة ساد الناس كلهم الجود يُفْقَرُ والإقدام قَتْلُ

وإذا كانت الآلام أسباباً لِلذَّاتِ أعظم منها وأدوم كان العقل يقضي باحتمالها... إلى أن قال: وقد حجب الله سبحانه أعظم اللذات بأنواع المكاره، وجعله جسراً موصلاً إليها كما حجب أعظم الآلام بالشهوات واللذات، وجعلها جسراً موصلاً إليها، ولهذا قال العقلاء قاطبة: إن النعيم لا يدرك بالنعيم، وإن الراحة لا تنال بالراحة، وإن مَن أثر اللذات فاته اللذات؛ فهذه الآلام والأمراض والمشاق من أعظم النعم؛ إذ هي أسباب النعم. وما ينال الحيوانات الغير المكلفة منها فمغمورٌ جداً بالنسبة إلى مصالحها ومنافعها كما ينالها من حر الصيف، وبرد الشتاء، وجبس المطر والثلج، وألم الحمل والولادة، والسعي في طلب أقواتها وغير ذلك. ولكن لذاتها أضعافٌ أضعافِ آلامها، وما ينالها من المنافع والخيرات أضعاف ما ينالها من الشرور والآلام؛ فَسَتَتْ في خلقه وأمره هي التي أوجبتها كمال علمه وحكمته وعزته.

ولو اجتمعت عقول العقلاء كلهم على أن يقترحوا أحسن منها لعجزوا عن ذلك، وقيل لكلٍّ منهم: ارجع بصر العقل فهل ترى من خلل؟ ﴿ثُمَّ أَنزَلَ الْأَمْرَ مِنَّا بِقَوْلِهِ إِنَّا كَاشِفُ الْعَذَابِ عَنْ قَوْمٍ ذَٰلِكَ وَالْمَلِكُ: ٤﴾، فبإدراك الذي من كمال حكمته وقدرته أن أخرج الأضداد من أضدادها، والأشياء من خلافها؛ فأخرج الحي من الميت، والميت من الحي، والرطب من اليابس، واليابس من الرطب؛ فكذلك أنشأ اللذات من الآلام، والآلام من اللذات؛ فأعظم اللذات ثمرات الآلام وتنتائجها، وأعظم الآلام ثمرات اللذات وتنتائجها. وبعد فاللذة والسرور، والخير والنعيم، والعافية والصحة والرحمة في هذه الدار المملوءة بالمحن والبلاء أكثر من أضدادها بأضعاف مضاعفة؛ فأين آلام الحيوان من لذته؟ وأين سقمه من صحته؟ وأين جوعه وعطشه من شبعه وريته وتعبه من راحته؟!.

هذا وفي الآلام والمصائب حكم عظيمة غير ما ذُكِرَ، وفيما يلي ذكرٌ لبعضها على سبيل الإيجاز؛ إذ المقام لا يتسع للتفصيل:

١ - استخراج عبودية الضراء وهي الصبر: قال تعالى: ﴿وَبَلَّوْكُمْ بِالْخَيْرِ وَالْخَيْرِ فَتَنَةٌ وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ﴾

[الأنبياء: ٣٥] = فالابتلاء بالسراء والخير يحتاج إلى شكر، والابتلاء بالضراء والشر يحتاج إلى صبر، وهذا لا يتم إلا بأن يقلَّب الله الأحوال على العبد حتى يتبين صدق عبوديته لله تعالى.  
قال ﷺ: «عجباً لأمر المؤمن؛ إن أمره كله له خير، وليس ذاك لأحد إلا للمؤمن؛ إن أصابته سراء شكر فكان خيراً له، وإن أصابته ضراء صبر فكان خيراً له» رواه مسلم (٢٩٩٩).

٢- طهارة القلب، والخلاص من الخصال القبيحة: ذلك أن الصحة قد تدعو إلى الأشر، والبطر، والإعجاب بالنفس، لما يتمتع به المرء من نشاط، وقوة، وهدوء بال، ونعيم عيش، فإذا قُيدَ بالبلاء والمرض انكسرت نفسه، ورق قلبه، وتطهر من أدران الأخلاق الذميمة، والخصال القبيحة من كبر، وخيلاء، وعجب، وحسد، ونحوها، وحلَّ محلُّها الخضوع لله، والانكسار بين يديه، والتواضع لخلق الله، وترك الترفع عليهم.

قال المنبجي في تسلية أهل المصائب (ص ٢٥): وليعلم أهل المصائب أنه لولا محن الدنيا ومصائبها لأصاب العبد من أدواء الكبر، والعجب، والفرعنة، وقسوة القلب ما هو سبب هلاكه عاجلاً وآجلاً؛ فمن رحمة أرحم الراحمين أن يتفقده في الأحيان بأنواع من أدوية المصائب؛ تكون حمية له من هذه الأدواء، وحفظاً لصحة عبوديته، واستفراغاً للمواد الفاسدة، الرديئة، المهلكة؛ فسبحان من يرحم ببلائه، ويتلي بنعمائه، كما قيل:

قد ينعم الله بالبلوى، وإن عظمت      ويتلي الله ببعض القسوم بالنعم

فلولا أنه سبحانه وتعالى يداوي عباده بأدوية المحن والابتلاء لطغوا، وبغوا، وعتوا، وتجبروا في الأرض، وعاثوا فيها بالفساد؛ فإن من شيم النفوس إذا حصل لها أمر، ونهي، وصحة، وفراغ، وكلمة نافذة من غير زاجر شرعي يزرعها تمردت، وسعت في الأرض فساداً، مع علمهم بما فعل بمن قبلهم، فكيف لو حصل لهم مع ذلك إهمال؟ ولكن الله سبحانه وتعالى إذا أراد بعبد خيراً سقاه دواء الابتلاء والامتحان على قدر حاله، يستفرض منه الأدوية المهلكة، حتى إذا هذبه، ونقاه، وصفَّاه أهله لأشرف مراتب الدنيا، وهي عبوديته، ورقاه أرفع ثواب الآخرة، وهي رؤيته.

٣- تقوية المؤمن: ذلك أن في المصائب تدريباً للمؤمن، وامتحاناً لصبره، وتقوية لإيمانه.

٤- النظر إلى قهر الربوبية وذل العبودية: فإنه ليس لأحد مفر عن أمر الله، وقضائه، ولا محيد عن حكمه النافذ وابتلائه؛ فنحن عبيد الله، يتصرف فينا كما يشاؤه ويريده، ونحن إليه راجعون في جميع أمورنا، وإليه المصير يجمعنا لنشورنا.

٥- حصول الإخلاص في الدعاء، وصدق الإنابة في التوبة: ذلك أن المصائب تُشعر الإنسان بضعفه، وافتقاره الذاتي إلى ربه، فيبعثه ذلك إلى إخلاص الدعاء له، وشدة التضرُّع والاضطرار إليه، وصدق الإنابة في التوبة والرجوع إليه، ولولا هذه النوازل لم يُر على باب اللجأ والمسكنة؛ فالله ﷻ علم من الخلق اشتغالهم عنه، فابتلاهم من خلال النعم بعوارض تدفعهم إلى بابه يستغيثون به؛ فهذا من النعم

في طي البلاء، وإنما البلاء المحض ما يشغلك عن ربك.

قال سفیان بن عیینة : ما يكره العبد خيرٌ له مما يحب؛ لأن ما يكرهه يهيجه للدعاء، وما يحبه يلهيه.

٦- إيقاظ المبتلى من غفلته: فكم من مبتلى بفقد العافية حصلت له توبة شافية، وكم من مبتلى بفقد ماله انقطع إلى الله بحسن حاله، وكم من غافل عن نفسه، معرض عن ربه أصابه بلاء فأيقظه من رقاد، ونبهه من غفلته، وبعثه لتفقد حاله مع ربه.

٧- معرفة قدر العافية: لأن الشيء لا يعرف إلا بضده، فيحصل بذلك الشكر الموجب للمزيد من النعم؛ لأن ما من الله به من العافية أتم وأنعم، وأكثر وأعظم مما ابتلى وأسقم، ثم إن حصول العافية والنعمة بعد ألم ومشقة أعظم قدراً عند الإنسان.

٨- أن من الآلام ما قد يكون سبباً للصحة: فقد يصاب المرء بمرض ويكون سبباً للشفاء من مرض آخر، وقد يتلى ببلية فيذهب لعلاجها فيكتشف أن به داءً عضالاً لم يكتشف إلا بسبب هذا المرض الطارئ، قال أبو الطيب المتنبى في ديوانه (٨٦/٣):

لعلَّ عَتَبَكَ محمودٌ عَوَافِيهِ      وربما صحت الأبدان بالعلل

وقال ابن القيم في شفاء العليل (ص ٤٩٩): وكثيراً ما تكون الآلام أسباباً للصحة لولا تلك الآلام لفاتت. وهذا شأن أكبر أمراض البدن؛ فهذه الحمى فيها من المنافع للأبدان ما لا يعلمه إلا الله، وفيها من إذابة الفضلات، وإنضاج المواد الفجة وإخراجها ما لا يصل إليه دواءٌ غيرها، وكثير من الأمراض إذا عرض لصاحبها الحمى استبشر بها الطبيب.

٩- حصول رحمة أهل البلاء: فالذي يتلى بأمر ما يجد في نفسه رحمة لأهل البلاء، وهذه الرحمة موجبة لرحمة الله وجزيل العطاء؛ فمن رَجِمَ من في الأرض رَحِمَهُ من في السماء.

١٠- حصول الصلاة من الله والرحمة والهداية: قال تعالى: ﴿وَلَيَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ ﴿١٥٩﴾ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ﴿١٦٠﴾ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ ﴿١٦١﴾﴾ [البقرة: ١٥٥-١٥٧].

١١- حصول الأجر، وكتابة الحسنات وحط الخطيئات: قال ﷺ: «ما من شيء يصيب المؤمن، حتى الشوكة تصيبه، إلا كتب الله له بها حسنة، أو حُطت عنه بها خطيئة» مسلم (٢٥٧٢).

وقال بعض السلف: لولا مصائب الدنيا لوردنا القيامة مفاليس.

بل إن الأجر والثواب لا يختص به المبتلى فحسب، بل يتعداه إلى غيره؛ فالطبيب المسلم إذا عالج المريض واحتسب الأجر كتب له الأجر بإذن الله؛ فمن نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة.

وكذلك الذي يزور المريض المبتلى يكتب له الأجر، وكذلك من يقوم على رعايته.

١٢- العلم بحقارة الدنيا وهوانها: فأدنى مصيبة تصيب الإنسان تعكر صفوه، وتنغص حياته، وتنسيه

= ملاذّه، والكَيْسُ الْفَطْنُ لا يغتر بالدنيا، بل يجعلها مزرعة للآخرة.

١٣- أن اختيار الله للعبد خير من اختيار العبد لنفسه؛ وهذا سر بديع، يحسن بالعبد أن يتفطن له؛ ذلك أن الله ﷻ أرحم الراحمين، وأحكم الحاكمين؛ فهو أعلم بمصالح عباده منهم، وهو أرحم بهم من أنفسهم ووالديهم. وإذا أنزل بهم ما يكرهون كان خيراً لهم من ألا ينزل بهم؛ نظراً منه لهم، وإحساناً إليهم، ولطفاً بهم، ولو مكّنوا من الاختيار لأنفسهم لعجزوا عن القيام بمصالحهم، لكنه عز وجل تولى تدبير أمورهم بموجب علمه، وعدله، وحكمته، ورحمته أحبوا أم كرهوا.

١٤- أن الإنسان لا يعلم عاقبة أمره: فربما طلب ما لا تحمد عقباه، وربما كره ما ينفعه، والله ﷻ أعلم بعاقبة الأمر.

قال ابن القيم في مدارج السالكين (٢/ ٢١٥-٢١٦): فقضاؤه للعبد المؤمن عطاء وإن كان في صورة المنع، ونعمة وإن كان في صورة محنة، وبلاؤه عافية وإن كان في صورة بلية، ولكن لجعل العبد وظلمه لا يعد العطاء والنعمة والعافية إلا ما التذبه في العاجل، وكان ملائماً لطبعه، ولو رزق من المعرفة حظاً وافراً لعدّ المنع نعمة، والبلاء رحمة، وتلذذ بالبلاء أكثر من لذته بالعافية، وتلذذ بالفقر أكثر من لذته بالغنى، وكان في حال القلة أعظم شكراً من حال الكثرة.

١٥- الدخول في زمرة المحبوبين لله ﷻ: فالمبتلون من المؤمنين يدخلون في زمرة المحبوبين المُشْرِفين بمحبة رب العالمين؛ فهو سبحانه إذا أحب قوماً ابتلاهم، وقد جاء في السنة ما يشير إلى أن الابتلاء دليل محبة الله للعبد؛ حيث قال النبي ﷺ: «إن عظم الجزاء مع عظم البلاء، وإن الله إذا أحب قوماً ابتلاهم، فمن رضي فله الرضا، ومن سخط فله السخط» وهو حديث حسن. كما قال الترمذي، وحسنه أيضاً العلامة الألباني في الصحيحة (١٤٦).

١٦- أن المكروه قد يأتي بالمحبيب والعكس: فإذا صحت معرفة العبد بربه علم يقيناً أن المكروهات التي تصيبه، والمحن التي تنزل به أنها تحمل في طياتها ضروبا من المصالح والمنافع لا يحصيها علمه، ولا تحيط بها فكرته.

بل إن مصلحة العبد فيما يكره أعظم منها فيما يحب؛ فعامة مصالح النفوس في مكروهااتها، كما أن عامة مضارها وأسباب هلكتها في محبوباتها، قال تعالى: ﴿فَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَجَعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ١٩]، وقال: ﴿وَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢١٦].

فإذا علم العبد أن المكروه قد يأتي بالمحبيب، وأن المحبوب قد يأتي بالمكروه لم يأمن أن توافيه المضرة من جانب المسرة، ولم ييأس أن تأتيه المسرة من جانب المضرة.

إلى غير ذلك من الحكم التي قد يعلمها بعض الناس وقد لا يعلمها.

ومن هنا يتضح لنا أنه لا تنافي بين إرادة الله لأمر من الأمور مع بغضه له؛ لما له ﷻ من الحكم العظيمة الباهرة. انظر كتاب الإيمان بالقضاء والقدر.

## بَابُ ذِكْرِ مَا أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ مَشِيئَةَ الْخَلْقِ تَبَعُ لِمَشِيئَةِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فَمَنْ شَاءَ اللَّهُ لَهُ أَنْ يَهْتَدِيَ أَوْ يَهْتَدَى، وَمَنْ شَاءَ أَنْ يُضِلَّ لَمْ يَهْتَدِ أَبَدًا

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَ نَهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة: ٢١٣] وَقَالَ تَعَالَى فِيهَا: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَنَ لَوْ وَلَكِنْ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

وَقَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ: ﴿وَإِنْ كَانَ كِبَارُكَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنْ استَغْلَمْتَ أَنْ تَبْنِي نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٥] وَقَالَ تَعَالَى فِي هَذِهِ السُّورَةِ: ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا صُودُّوا فِي الظُّلُمَاتِ مِنْ يَسَاءٍ وَاللَّهُ يُضِلُّهُ وَمَنْ يَشَاءُ يُجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ٣٩] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَتَبِعَ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ﴾ [١٦] وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا وَمَا جَعَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِظًا وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ﴾ [الأنعام: ١٠٦، ١٠٧] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ أَنَّا زُلْنَا لَأَنَّهُمْ أَلَمَتْنَا كَتَمَتْنَا وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتُ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ يَجْهَلُونَ﴾.

[الأنعام: ١١١]

وَقَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ هُودٍ: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَرَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [١١٨] إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [١١٩].

[هود: ١١٨، ١١٩]

٣٥١ - أَخْبَرَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: نَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: نَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُثَيْبَةَ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: قُلْتُ لِلْحَسَنِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَرَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [١١٨] إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ [هود: ١١٨، ١١٩] قَالَ: وَمَنْ رَحِمَ رَبُّكَ غَيْرُ مُخْتَلِفِينَ وَقُلْتُ: وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ؟ قَالَ: نَعَمْ، خَلَقَ هَؤُلَاءِ لِلْجَنَّةِ، وَخَلَقَ هَؤُلَاءِ لِلنَّارِ، وَخَلَقَ

هَؤُلَاءِ لِلرَّحْمَةِ، وَخُلِقَ هَؤُلَاءِ لِلْعَذَابِ<sup>(١)</sup>.

٣٥٢- وَأَخْبَرَنَا الْفَرَّيَابِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ قَالَ: قَدِمَ عَلَيْنَا رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ، وَكَانَ مُجَانِبًا لِلْحَسَنِ، لِمَا كَانَ يَبْلُغُهُ عَنْهُ فِي الْقَدَرِ، حَتَّى لَفِيَهُ، فَسَأَلَهُ الرَّجُلُ أَوْ سُئِلَ، عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ ﴿وَلَا يَزَالُونَ تُخَلِّفُونَ﴾ (١١٨) إِلَّا مَنْ رَجِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَفَهُمْ ﴿[مود: ١١٨، ١١٩] قَالَ: لَا يَخْتَلِفُ أَهْلُ رَحْمَةِ اللَّهِ، قَالَ: ﴿وَلِذَلِكَ خَلَفَهُمْ﴾ [مود: ١١٩]؟ قَالَ: خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى أَهْلَ الْجَنَّةِ لِلْجَنَّةِ، وَأَهْلَ النَّارِ لِلنَّارِ قَالَ: فَكَانَ الرَّجُلُ يَذُبُّ بَعْدَ ذَلِكَ عَنِ الْحَسَنِ<sup>(٢)</sup>.

وَقَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ إِبْرَاهِيمَ ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ فَيُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [إبراهيم: ٤].  
وَقَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ النُّورِ: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا إِبْرَاهِيمَ بِآيَاتِنَا أَنْ يَبَيِّنَ لِلنَّاسِ آيَاتِنَا وَلِيُخْرِجَهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ [النور: ٤٦].

وَقَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْقَصَصِ لِنَبِيِّهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ [القصاص: ٥٦].  
وَقَالَ لِنَبِيِّهِ ﷺ فِي سُورَةِ الْمَلَأِكَةِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُسْمِعُ مَنْ يَشَاءُ وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ﴾ (٢٢) إِنَّ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ ﴿[فاطر: ٢٢، ٢٣].  
وَقَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ حَمِ عسق: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَهُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ يَدْخُلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ﴾ [الشورى: ٨].

(١) إسناده حسن: أخرجه الطبري في تفسيره (١٢/١٤٣)، وعبد الله بن أحمد في السنة (٢/٤٣٠)، واللالكائي في شرح أصول السنة (٣/٥٤٩).

(٢) إسناده صحيح: أخرجه أبو داود (٤٦١٤)، والطبري في تفسيره (١٢/١٤٣)، قال الذهبي في السير (٤/٥٨٢): قال أبو سعيد بن الأعرابي: كان يجلس إلى الحسن طائفة من هؤلاء، فيتكلم في الخصوص حتى نسبته القدرية إلى الجبر، وتكلم في الاكتساب حتى نسبته السنة إلى القدر، كل ذلك لافتنانه، وتفاوت الناس عنده، وتفاوتهم في الأخذ عنه، وهو بريء من القدر، ومن كل بدعة. قلت (الكلام للذهبي): وقد مر إثبات الحسن للأقدار من غير وجه عنه، سوى حكاية أيوب عنه، فلعلها هفوة منه، ورجع عنها والله الحمد.



وَقَالَ فِي سُورَةِ الْمُنَافِقِينَ: ﴿كَذَلِكَ نَذْكُرُ ۝٥٤ فَمَنْ شَاءَ ذَكَرْهُ ۝٥٥ وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ هُوَ أَهْلُ الْقُوَى وَأَهْلُ الْغَفِرَةِ ۝﴾ [المُنَافِقِينَ: ٥٤-٥٦].

وَقَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْإِنْسَانِ: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا ۝١ [الْإِنْسَان: ١] بَعْدَ أَنْ حَذَرَ مِنَ النَّارِ، وَشَوَّقَ إِلَى الْجَنَّاتِ مِمَّا أَعَدَّ فِيهَا لِأَوْلِيَائِهِ، فَقَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: ﴿إِنَّ هَذِهِ تَذْكِرَةٌ ۖ فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا ۝٢﴾ [الْإِنْسَان: ٢٩] ثُمَّ قَالَ: ﴿وَمَا نَشَاءُ وَلَا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ۝٣﴾ يَدْخُلُ مِنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ۝٤﴾ [الْإِنْسَان: ٣٠، ٣١].

وَقَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ: ﴿لَمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ ۝١٨ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ۝﴾ [التَّكْوِيم: ٢٨، ٢٩].

٣٥٣- أَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَنَسٍ مَالِكُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: نَا بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «لَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى رَسُولِهِ ﷺ: ﴿لَمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ﴾ [التَّكْوِيم: ٢٨]. قَالُوا: الْأَمْرُ إِلَيْنَا، إِنْ شِئْنَا اسْتَقَمْنَا، وَإِنْ شِئْنَا لَمْ نَسْتَقِمْ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾<sup>(١)</sup>.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ: اعْتَبِرُوا يَا مُسْلِمُونَ، هَلْ لِقَدَرِيٍّ فِي جَمِيعِ مَا تَلَوْتُمْ حُجَّةٌ؟ إِلَّا خُذَلَانَا وَشِقْوَةٌ.

٣٥٤- أَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَوْسِيُّ قَالَ: قَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ: «مَا أَضَلَّ مَنْ كَذَّبَ بِالْقَدَرِ لَوْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِمْ فِيهِ حُجَّةٌ إِلَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُّؤْمِنٌ﴾ [التَّغَابُن: ٢] لَكَفَىٰ بِهَا حُجَّةٌ»<sup>(٢)</sup>.

٣٥٥- وَأَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: نَا أَبُو أَنَسٍ مَالِكُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ، يَعْنِي ابْنَ الْوَلِيدِ، عَنْ مُبَشَّرِ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: وَفِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ ۝١٨ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ ۝﴾ [الْأَعْرَاف: ٢٩، ٣٠] «وَكَذَلِكَ خَلَقَهُمْ حِينَ خَلَقَهُمْ، فَجَعَلَهُمْ مُّؤْمِنًا وَكَافِرًا، وَسَعِيدًا وَشَقِيًّا،

(١) إسناده ضعيف، فيه مالك سليمان وهو ضعيف الحديث، وفيه أيضا عتنة بقية بن الوليد.

(٢) إسناده صحيح: أخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرى (٢/٤٨، ٢٦٠).

وَكَذَلِكَ يَعُودُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُهْتَدِينَ وَضُلَّالًا<sup>(١)</sup>.

٣٥٦- وَأَخْبَرَنَا الْفَرَّايُيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ يَغْنِي الثَّوْرِيِّ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي خَفْصَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ الْقُرْطُبِيِّ: فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ<sup>(١٨)</sup>﴾ إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْتُهُ بِقَدَرٍ ﴿[القمر: ٤٨، ٤٩] قَالَ: نَزَلَتْ تَعْيِيرًا لِأَهْلِ الْقَدَرِ<sup>(٢)</sup>.

٣٥٧- وَأَخْبَرَنَا الْفَرَّايُيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ قَالَ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾ [الشمس: ٨] قَالَ: فَالْتَقِي أَلْهَمُهُ التَّقْوَى، وَالْفَاجِرُ أَلْهَمُهُ الْفُجُورَ<sup>(٣)</sup>.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ: وَقَدْ قَالَ زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ: «وَاللَّهُ مَا قَالَتْ الْقَدَرِيَّةُ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى، وَلَا كَمَا قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ، وَلَا كَمَا قَالَ النَّبِيُّونَ، وَلَا كَمَا قَالَ أَهْلُ الْجَنَّةِ، وَلَا كَمَا قَالَ أَهْلُ النَّارِ، وَلَا كَمَا قَالَ أَخُوهُمْ إِبْلِيسُ<sup>(٤)</sup>، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ وَقَالَتِ الْمَلَائِكَةُ: ﴿سُبْحَنَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا﴾ [البقرة: ٣٢] وَقَالَ النَّبِيُّونَ مِنْهُمْ شُعَيْبٌ عليه السلام: ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبَّنَا﴾ [الأعراف: ٨٩].

وَقَالَ أَهْلُ الْجَنَّةِ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ﴾ [الأعراف: ٤٣] وَقَالَ أَهْلُ النَّارِ: ﴿رَبَّنَا غَلَبَتْ عَلَيْنَا شِقْوَتُنَا﴾ [المؤمنون: ١٠٦] وَقَالَ أَخُوهُمْ إِبْلِيسُ: ﴿رَبِّ إِنِّي أَخَوَيْتَنِي﴾ [الحجر: ٣٩].

٣٥٨- أَخْبَرَنَا الْفَرَّايُيُّ بِذَلِكَ قَالَ: حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْوَاسِطِيُّ الْمَعْرُوفُ بِكُرْدُوسٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنَا الزُّبَيْرُ بْنُ حُبَيْبٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ أَنَّهُ قَالَ هَذَا<sup>(٥)</sup>.

(١) إسناده ضعيف جدا فيه تدليس بقية ، واختلاط عطاء بن السائب ، وضعف مالك بن سليمان ، وآخر مبشر بن عبيد الله الحمصي متروك : أخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرى (٤٥ / ٢) .

(٢) إسناده حسن : أخرجه الطبري في تفسيره (١١ / ٢٧) .

(٣) إسناده صحيح : أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة (٤٠٨ / ٢) ، وابن بطة في الإبانة (٤٦ / ٢) .

(٤) في هامش بعض النسخ الخطية تعليق هنا وهو : الصواب في جميع هذه الآيات أن يقال : كما قال الله عن الملائكة ، وعن النبيين ، وعن أهل الجنة ، وعن أهل النار ، وعن إبليس .

(٥) إسناده ضعيف لأجل يعقوب بن محمد ، والزبير بن حبيب : أخرجه اللالكاني في شرح أصول السنة (٥٦٩ / ٣) ، وابن بطة في الإبانة الكبرى (٤٩ / ٢) .

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ: وَصَدَقَ زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، وَنَحْنُ نَزِيدُ عَلَى مَا قَالَهُ زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، مِمَّا قَالَتْهُ الْأَنْبِيَاءُ، مِمَّا هُوَ حُجَّةٌ عَلَى أَهْلِ الْقَدَرِ، وَمِمَّا قَالَهُ أَهْلُ النَّارِ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ، مِمَّا فِيهِ حُجَّةٌ عَلَى أَهْلِ الْقَدَرِيَّةِ فَأَوَّلُ مَا أَبْدَأُ بِذِكْرِهِ هَاهُنَا بَعْدَ ذِكْرِنَا لِمَا مَضَى زِيَادَةَ عَلَى مَا قَالَ زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ ذَكْرُنَا عَنِ اللَّهِ تَعَالَى مَا قَالَهُ، مِمَّا يَفْتَضِحُ بِهِ أَهْلُ الْقَدَرِ، وَنَذَكُرُ مَا قَالَتْهُ الْأَنْبِيَاءُ مِمَّا هُوَ رَدٌّ عَلَى أَهْلِ الْقَدَرِ، الَّذِينَ زَيَّغَ بِهِمْ عَنْ طَرِيقِ الْحَقِّ، وَالَّذِينَ قَدْ لَعِبَ بِهِمُ الشَّيْطَانُ وَاسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمْ، وَخَالَفُوا سَبِيلَ الْمُؤْمِنِينَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي قَوْمٍ أَشْقَاهُمْ وَأَضَلَّهُمْ عَنْ طَرِيقِ الْحَقِّ، فَقَالَ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿وَلَوْ أَنَّا زَلَنَّا إِلَيْهِمُ الْمَلَكُ مَكَّةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتُ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَا كَانُوا لِلْيُؤْمِنِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ يَجْهَلُونَ﴾ [الأنعام: ١١١].

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ: هَكَذَا الْقَدَرِيُّ يُقَالُ لَهُ: قَالَ اللَّهُ كَذَا، وَقَالَ: كَذَا وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: كَذَا وَقَالَ: كَذَا، وَقَالَتِ الْأَنْبِيَاءُ: كَذَا، وَقَالَتِ صَحَابَةُ نَبِيِّنَا: كَذَا، وَقَالَتِ أَيْمَةُ الْمُسْلِمِينَ: كَذَا، فَلَا يَسْمَعُ وَلَا يَعْقِلُ إِلَّا مَا هُوَ عَلَيْهِ مِنْ مَذْهَبِهِ الْخَبِيثِ، أَعَادَنَا اللَّهُ وَإِيَّاكُمْ مِنْ سُوءِ مَذْهَبِهِمْ، وَرَزَقَنَا وَإِيَّاكُمْ التَّمَسُّكُ بِالْحَقِّ، وَثَبَّتْ قُلُوبَنَا عَلَى شَرِيعَةِ الْحَقِّ، إِنَّهُ ذُو فَضْلٍ عَظِيمٍ، وَأَعَادَنَا مِنْ زَيَّغِ الْقُلُوبِ، فَإِنَّ الْمُؤْمِنِينَ قَدْ عَلِمُوا أَنَّ قُلُوبَهُمْ بِيَدِ اللَّهِ، يُزَيِّغُهَا إِذَا شَاءَ عَنِ الْحَقِّ، وَيَهْدِيهَا إِذَا شَاءَ إِلَى الْحَقِّ، مَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِهَذَا كَفَرَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِيمَا أَرْشَدَ أَنْبِيََاءُهُ إِلَيْهِ وَالْمُؤْمِنِينَ مِنَ الدُّعَاءِ، أَرْشَدَهُمْ فِي كِتَابِهِ أَنْ يَقُولُوا: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾ [آل عمران: ٨].

٣٥٩ - أَخْبَرَنَا أَبُو زَكَرِيَّا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ الْجَنَائِي قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ بْنِ حَسَّابٍ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ، وَهَشَامُ، وَالْمُعَلَّى بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: دَعَاكَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُكْثِرُ أَنْ يَدْعُوَ بِهَا: «يَا مُقَلِّبَ الْقُلُوبِ، ثَبَّتْ قَلْبِي عَلَى دِينِكَ» قَالَتْ: قُلْتُ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا دَعَاؤُكَ أَسْمَعُكَ تَكْثُرُ أَنْ تَدْعُوَ بِهَا؟ فَقَالَ: «إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَقَلْبُهُ بَيْنَ إِضْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ اللَّهِ تَعَالَى إِنْ شَاءَ أَنْ يُقِيمَهُ أَقَامَهُ، وَإِنْ شَاءَ أَنْ يُزَيِّغَهُ أَرَاغَهُ»<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه أحمد (٩١/٦)، والنسائي في الكبرى (٧٧٣٧)، وابن بطّة في الإبانة الكبرى (٥٣/٢).

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ثُمَّ نَذَرُ مَا قَالَتْهُ الْأَنْبِيَاءُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ خِلَافَ مَا قَالَتْهُ الْقَدَرِيَّةُ قَالَ نُوحٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِقَوْمِهِ لَمَّا قَالُوا: ﴿يَنْتُوخُ قَدْ جَدَلْنَا فَاكْثَرْتَ جِدْلَنَا فَأَيْنَا بِمَا نَعِدُنَا إِنْ كُنْتُمْ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ (٣٢) قَالَ إِنَّمَا يَأْتِيكُمْ بِهِ اللَّهُ إِنْ شَاءَ وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ ﴿٣٣﴾ وَلَا يَنْفَعُكُمْ نَصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٣٤﴾ [هود: ٣٢-٣٤].

وَقَالَ شُعَيْبٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِقَوْمِهِ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لَنُخْرِجَنَّكَ يَشْعَبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرْبِنًا أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا قَالَ أَوَلَوْ كُنَّا كَارِهِينَ﴾ (٣٨) قَدْ أَفْرَيْنَا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُمْ بَعْدَ إِذْ بَخَّسْنَا اللَّهُ مِنْهَا وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّنَا وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا عَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْنَا رَبُّنَا أَفَتَمَحَّ بِمِلَّتِنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا ﴿[الأعراف: ٨٨، ٨٩] الآية.﴾

وَقَالَ شُعَيْبٌ أَيْضًا لِقَوْمِهِ: ﴿وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَمْلِكَكُمْ إِلَيَّ مَا أَنْهَيْتُكُمْ عَنْهُ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود: ٨٨].

وَقَالَ تَعَالَى فِي قِصَّةِ يُوسُفَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ يَدُهَا وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَاهُ بُرْهَنَ رَبِّهِ كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ﴾ [يوسف: ٢٤] وَقَالَ يُوسُفُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ﴿رَبِّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُنْ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ [يوسف: ٣٣] قَالَ اللَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُ رَبُّهُ فَصَرَفَ عَنْهُ كَيْدَهُنَّ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [يوسف: ٣٤].

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ﴿رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ أَمِنًا وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾.

[إبراهيم: ٣٥]

وَقَالَ مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا دَعَا عَلَى قَوْمِهِ فَقَالَ: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ رَبِّنَا وَأَمُولًا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوهُنَّ عَنْ سَبِيلِكَ رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَأَشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾ (٣٨) قَالَ قَدْ أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمْ فَأَسْتَقِيمَا ﴿[يونس: ٨٨، ٨٩].﴾

والحديث قال عنه ابن كثير في تفسيره: (٣/ ١٤) غريب من هذا الوجه، ولكن أصله ثابت في الصحيحين، وغيرهما من طرق كثيرة، وقال العلامة الألباني في رياض الجنة (١/ ١٠١): رجال إسناده ثقات، رجال مسلم، لولا أن الحسن - وهو البصري - مدلس، وقال الأرناؤوط ومن معه في تحقيق المسند (٤١/ ١٥١): صحيح لغيره، وهذا إسناد ضعيف لانقطاعه، الحسن: وهو البصري لم يسمع من عائشة.

وَقَالَ تَعَالَى فِيمَا أَخْبَرَ عَنْ أَهْلِ النَّارِ: ﴿وَبَرِّزُوا لِلَّهِ جَمِيعًا فَقَالَ الضُّعَفَاءُ لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُنَّا لَكُمْ بَعًا فَهَلْ أَنْتُمْ مُنَعُونَ عَنَّا مِنْ عَذَابِ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ قَالُوا لَوْ هَدَّيْنَا اللَّهُ لَهْدَيْنَاكُمْ سَوَاءً عَلَيْنَا أَجَزْنَا أَمْ صَبَرْنَا مَا لَنَا مِنْ مَحْصِرٍ﴾ [إبراهيم: ٢١] .

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ: فَقَدْ أَقَرَّ أَهْلُ النَّارِ أَنَّ الْهِدَايَةَ مِنَ اللَّهِ لَا مِنْ أَنْفُسِهِمْ .  
قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ: اعْتَبِرُوا رَحِمَكُمُ اللَّهُ قَوْلَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وَقَوْلَ أَهْلِ النَّارِ، كُلُّ ذَلِكَ حُجَّةٌ عَلَى الْقَدَرِيَّةِ.

وَاعْلَمُوا رَحِمَكُمُ اللَّهُ: أَنَّ اللَّهَ ﷻ بَعَثَ رُسُلَهُ، وَأَمَرَهُمْ بِالْبَلَاغِ، حُجَّةٌ عَلَى مَنْ أُرْسِلُوا إِلَيْهِمْ، فَلَمْ يُجِبْهُمْ إِلَى الْإِيمَانِ إِلَّا مَنْ سَبَقَتْ لَهُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى الْهِدَايَةُ، وَمَنْ لَمْ يَسْبِقْ لَهُ مِنَ اللَّهِ الْهِدَايَةُ، وَفِي مَقْدُورِهِ أَنَّهُ شَقِيٌّ مِنْ أَهْلِ النَّارِ لَمْ يُجِبْهُمْ، وَثَبَتَ عَلَى كُفْرِهِ، وَقَدْ أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى يَا مُسْلِمُونَ بِذَلِكَ.

نَعَمْ، وَقَدْ حَرَصَ نَبِيُّنَا ﷺ، وَالْأَنْبِيَاءُ مِنْ قَبْلِهِ، عَلَى هِدَايَةِ أُمَّهِمْ، فَمَا يَقَعُ حِرْصُهُمْ، إِذَا كَانَ فِي مَقْدُورِ اللَّهِ أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: بَيَّنَّ لَنَا هَذَا الْفَضْلُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، فَإِنَّا نَحْتَاجُ إِلَى مَعْرِفَتِهِ، قِيلَ لَهُ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ النَّحْلِ: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ فَمِنْهُمْ مَنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ﴾ [النحل: ٣٦] .

ثُمَّ قَالَ لِنَبِيِّهِ ﷺ: ﴿إِنْ تَعَرَّضَ عَلَى هُدَاهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ يُضِلُّ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ﴾ [النحل: ٣٧] .

ثُمَّ قَالَ لِنَبِيِّهِ ﷺ، وَقَدْ أَحَبَّ هِدَايَةَ بَعْضِ مَنْ يُحِبُّهُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ [القصص: ٥٦] .

وَقَالَ لِنَبِيِّهِ ﷺ أَيْضًا: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبِ لَاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسْنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٨] .

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِئَلْبِتَ لَهُمْ فَيُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [إبراهيم: ٤] .

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كُلُّ هَذَا بَيْنَ لَكُمْ الرَّبُّ تَعَالَى بِهِ أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ إِنَّمَا بُعِثُوا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ، وَحُجَّةَ عَلَى الْخَلْقِ، فَمَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ الْإِيمَانُ آمَنَ، وَمَنْ لَمْ يَشَأْ لَهُ الْإِيمَانُ لَمْ يُؤْمِنْ، قَدْ فَرَعَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، قَدْ كَتَبَ الطَّاعَةَ لِقَوْمٍ، وَكَتَبَ الْمَعْصِيَةَ عَلَى قَوْمٍ، وَيَرْحَمُ أَقْوَامًا بَعْدَ مَعْصِيَتِهِمْ إِيَّاهُ، وَيَتُوبُ عَلَيْهِمْ، وَقَوْمٌ لَا يَرْحَمُهُمْ، وَلَا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ: ﴿لَا يَسْتَلْ عَمَّا فَعَلَ وَهُمْ يُسْتَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣].

٣٦٠ - أَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: نَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: نَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَمَّنْ سَمِعَ عُبَيْدَ بْنَ عُمَيْرٍ قَالَ: «قَالَ آدَمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: يَا رَبِّ أَرَأَيْتَ مَا ابْتَدَعْتُهُ: مِنْ قَبْلِ نَفْسِي أَوْ شَيْءٍ قَدَّرْتُهُ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ تَخْلُقَنِي؟ قَالَ: لَا، بَلْ شَيْءٌ قَدَّرْتُهُ عَلَيْكَ قَبْلَ أَنْ أَخْلُقَكَ قَالَ: فَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ٣٧] (١).

٣٦١ - وَحَدَّثَنِي أَبُو خَفْصٍ عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ بَكَّارٍ الْقَافِلَانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا

(١) أخرجه الطبري في تفسيره (١/ ٢٤٤)، والدارمي في الرد على الجهمية (ص ٣٢٤)، وأبو نعيم في الحلية (٣/ ٢٧٣)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (٢/ ٦١) وإسناده ضعيف فهو منقطع فبين عبيد بن عمير وآدم عليه السلام مفاز، وأيضاً فيه مبهم وهو من سمع عبيد بن عمير، قال ابن أبي حاتم في العلل (٢/ ٨٧): وسئل أبو زرعة، عن حديث، رواه وكيع والمؤمل بن إسماعيل، واختلفا. فقال مؤمل، عن الثوري، عن عبد العزيز بن رفيع عن مجاهد عن عبيد بن عمير، وقال وكيع، عن سفیان، عن عبد العزيز بن رفيع عن عمن سمع عبيد بن عمير.

قال -أي الإمام أبو زرعة-: حديث وكيع أصح وأخطأ المؤمل.

وأما تفسير الآية فقال الطبري (١/ ٥٤٦): بعد أن ساق الأقوال ونسبها لقائلها: «وهذه الأقوال التي حكيناها عمن حكيناها عنه، وإن كانت مختلفة الألفاظ، فإن معانيها متفقة في أن الله جل ثناؤه لقي آدم كلمات، فتلقاهن آدم من ربه فقبلهن وعمل بهن، وتاب بقبله إياهن وعمله بهن إلى الله من خطيئته، معترفا بذنبه متصلاً إلى ربه من خطيئته، نادماً على ما سلف منه من خلاف أمره، فتاب الله عليه بقبوله الكلمات التي تلقاهن منه، وندمه على سالف الذنب منه. والذي يدل عليه كتاب الله: أن الكلمات التي تلقاهن آدم من ربه، هن الكلمات التي أخبر الله عنه أنه قالها متصلاً بقبلها إلى ربه، معترفاً بذنبه، وهو قوله «ربنا ظلمنا أنفسنا» وليس ما قاله من خالف قولنا هذا - من الأقوال التي حكيناها - بمدفوع قوله، ولكنه قول لا شاهد عليه من حجة يجب التسليم لها، فيجوز لنا إضافته إلى آدم، وأنه مما تلقاه من ربه عند إنابته إليه من ذنبه».

الْحَسَنُ بْنُ يَحْيَى الْجُرْجَانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَنْبَأَ الثَّوْرِيُّ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ ابْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ قَالَ: « قَالَ آدَمُ ﷺ لِرَبِّهِ تَعَالَى وَذَكَرَ خَطِيئَتَهُ: يَا رَبِّ، أَرَأَيْتَ مَعْصِيَتِي الَّتِي عَصَيْتُكَ: أَشَيْءٌ كَتَبْتَهُ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ تَخْلُقَنِي أَوْ شَيْءٌ ابْتَدَعْتَهُ مِنْ نَفْسِي قَالَ: بَلْ شَيْءٌ كَتَبْتُهُ عَلَيْكَ قَبْلَ أَنْ أَخْلُقَكَ قَالَ: فَكَمَا كَتَبْتَهُ عَلَيَّ فَاعْغِزْ لِي قَالَ: فَذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَلَنَلَقِيَ آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَتٍ فَلَبَّابٌ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٣٧] <sup>(١)</sup>.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ: قَدْ ذَكَرْنَا الْحُجَّةَ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى فِيمَا ابْتَدَأْنَا بِذِكْرِهِ مِنْ أَمْرِ الْقَدَرِ، ثُمَّ نَذَرُ الْحُجَّةَ مِنْ سُنَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ لِأَنَّ الْحُجَّةَ إِذَا كَانَتْ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَمِنْ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَيْسَ لِمُخَالَفِ حُجَّةٍ، وَنَحْنُ نَزِيدُ الْمَسْأَلَةَ فَنَقُولُ: وَمِنْ سُنَّةِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَقَوْلِ أَيْمَّةِ الْمُسْلِمِينَ مِنَ التَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ: لَقَدْ شَقِي مَنْ خَالَفَ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ، وَهُمْ الْقَدَرِيَّةُ، فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هُمْ عِنْدَكَ أَشَقِيَاءُ؟ قُلْتُ: نَعَمْ فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: بِمَ ذَا؟ قُلْتُ: كَذَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَسَمَّاهُمْ مَجُوسَ هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَقَالَ: «إِنْ مَرَضُوا، فَلَا تَعُودُوهُمْ، وَإِنْ مَاتُوا فَلَا تَشْهَدُوهُمْ» <sup>(٢)</sup> وَسَنَذْكُرُ هَذَا فِي بَابِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

\* \* \*

انتهى الجزء الرابع ويلحق الجزء الخامس إن شاء الله تعالى

(١) أخرجه الطبري في تفسيره (١/ ٢٤٤) وهو منقطع بين عبيد بن عمير وآدم ﷺ كما تقدم.

(٢) سيأتي تخريجه.

## الجزء الخامس

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَيُقَالُ لِمَنْ خَالَفَ هَذَا الْمَذْهَبَ الَّذِي بَيَّنَّاهُ فِي إِبْطَاتِ الْقَدْرِ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى: اعْلَمْ يَا شَقِيئُ أَنَّا لَسْنَا أَصْحَابَ كَلَامٍ، وَالْكَلَامُ عَلَى غَيْرِ أَصْلٍ لَا تَثْبُتُ بِهِ حُجَّةٌ، وَحُجَّتُنَا كِتَابُ اللَّهِ تَعَالَى وَسُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ ذَكَّرْنَا مَا حَضَرْنَا ذِكْرَهُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ ﷻ لِنَبِيِّهِ ﷺ: ﴿لَتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤] فَقَدْ بَيَّنَّ ﷺ لِأُمَّتِهِ مَا فَرَضَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِمْ، مِنْ أَدَاءِ فَرَائِضِهِ، وَاجْتِنَابِ مَحَارِمِهِ، وَلَمْ يَدْعُهُمْ سُدىً لَا يَعْلَمُونَ، بَلْ بَيَّنَّ لَهُمْ شَرَائِعَ دِينِهِمْ، فَكَانَ مِمَّا بَيَّنَّاهُ لَهُمْ: إِبْطَاتُ الْقَدْرِ عَلَى نَحْوِ مِمَّا تَقَدَّمَ ذَكَّرْنَا لَهُ، وَهِيَ سُنَنٌ كَثِيرَةٌ سَنَذْكُرُهَا أَبَوَاتًا، لَا تَخْفَى عِنْدَ الْعُلَمَاءِ قَدِيمًا وَلَا حَدِيثًا، وَلَا يُنْكِرُهَا عَالِمٌ، بَلْ إِذَا نَظَرَ فِيهَا الْعَالِمُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى زَادَتْهُ إِيمَانًا وَتَصَدِيقًا، وَإِذَا نَظَرَ فِيهَا جَاهِلٌ بِالْعِلْمِ، أَوْ بَعْضُ مَنْ قَدْ سَمِعَ مِنْ قَدَرِيٍّ جَاهِلٍ بِكِتَابِ اللَّهِ ﷻ، وَسُنَنِ رَسُولِهِ ﷺ، وَسُنَنِ أَصْحَابِهِ وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ وَسَائِرِ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فَإِنْ أَرَادَ اللَّهُ ﷻ بِهِ خَيْرًا كَانَ سَمَاعُهُ لَهَا سَبَبًا لِرُجُوعِهِ عَنْ بَاطِلِهِ، وَإِنْ تَكُنِ الْأُخْرَى فَأَبْعَدَهُ اللَّهُ وَأَسْحَقَهُ.

## بَابُ ذِكْرِ السُّنَنِ وَالْآثَارِ الْمُبِينَةِ بِأَنَّ اللَّهَ ﷻ خَلَقَ خَلْقَهُ، مَنْ

## شَاءَ خَلَقَهُ لِلْجَنَّةِ، وَمَنْ شَاءَ خَلَقَهُ لِلنَّارِ، فِي عِلْمٍ قَدْ سَبَقَ

٣٦٢ - أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أُتَيْسَةَ أَنَّ عَبْدَ الْحَمِيدِ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنَ زَيْدِ بْنِ الْخَطَّابِ أَخْبَرَهُ عَنْ مُسْلِمِ بْنِ يَسَارِ الْجُهَنِيِّ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سُئِلَ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿وَإِذَا أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٢] فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنْهَا: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ ﷻ لَمَّا خَلَقَ آدَمَ ﷺ، مَسَحَ عَلَى ظَهْرِهِ بِيَمِينِهِ، فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّتَهُ، فَقَالَ: خَلَقْتُ



هَؤُلَاءِ لِلْجَنَّةِ، وَيَعْمَلُ أَهْلُ الْجَنَّةِ يَعْمَلُونَ، ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ، فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّتَهُ فَقَالَ: هَؤُلَاءِ لِلنَّارِ، وَيَعْمَلُ أَهْلُ النَّارِ يَعْمَلُونَ» فَقَامَ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَنَيْمُ الْعَمَلِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِذَا خَلَقَ الْعَبْدَ لِلْجَنَّةِ اسْتَعْمَلَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، حَتَّى يَمُوتَ عَلَى عَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَإِذَا خَلَقَ الْعَبْدَ لِلنَّارِ اسْتَعْمَلَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، حَتَّى يَمُوتَ وَهُوَ عَلَى عَمَلِ أَهْلِ النَّارِ فَيَدْخُلُهُ بِهِ النَّارُ»<sup>(١)</sup>.

٣٦٣ - وَأَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ الدَّمَشَقِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): يَا رَسُولَ اللَّهِ، أُنْعَمُ فِي شَيْءٍ تَأْتِنُهُ، أَوْ فِي شَيْءٍ فُرِعَ مِنْهُ؟ قَالَ: «بَلْ فِي شَيْءٍ قَدْ فُرِعَ مِنْهُ» قَالَ: فَنَيْمُ الْعَمَلِ؟ قَالَ: «يَا عُمَرُ، لَا يُدْرِكُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْعَمَلِ» قَالَ: إِذَا نَجَّهْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه مالك (٢/ ٨٩٨، رقم ١٥٩٣)، وأحمد (١/ ٤٤، رقم ٣١١)، والبخاري في التاريخ الكبير (٨/ ٩٧)، وأبو داود (٤/ ٢٢٦، رقم ٤٧٠٣)، والترمذي (٥/ ٢٦٦، رقم ٣٠٧٥)، والنسائي في الكبرى (٦/ ٣٤٧، رقم ١١١٩٠)، وابن جرير في تفسيره (٩/ ١١٣)، وابن أبي حاتم كما في تفسير ابن كثير (٢/ ٢٦٣)، وابن حبان (١٤/ ٣٧، رقم ٦١٦٦)، والبيهقي في الأسماء والصفات (ص ٣٢٥)، والحاكم (١/ ٨٠، رقم ٧٤)، وابن بطة في الإبانة (٢/ ٦٣)، والبخاري في شرح السنة (٧٧)، وابن عبد البر في التمهيد (٦/ ٤ و ٥)، والضياء (١/ ٤٠٦، رقم ٢٨٩)، والحديث حسنه الترمذي، وصححه الحاكم، وقال البيهقي: في هذا إرسال مسلم بن يسار لم يدرك عمر بن الخطاب، وقال الضياء: إسناده منقطع، وقال ابن عبد البر في التمهيد (٦/ ٣): هذا الحديث منقطع بهذا الإسناد لأن مسلم بن يسار هذا لم يلق عمر بن الخطاب وبينهما في هذا الحديث نعيم ابن ربيعة وهو أيضا مع هذا الإسناد لا تقوم به حجة ومسلم بن يسار هذا مجهول وقيل أنه مدني وليس بمسلم ابن يسار البصري، وقال ابن كثير: مسلم بن يسار لم يسمع عمر كذا قاله أبو حاتم وأبو زرعة زاد أبو حاتم وبينهما نعيم بن ربيعة، وضعفه العلامة الألباني في الضعيفة (٣٠٧١)، وضعيف الجامع (١٦٠٢)، ثم صححه لغيره في الطحاوية إلا لفظة (ثم مسح ظهره بيده)، وقال الشيخ أحمد شاكر في تحقيق المسند: أسانيده صحاح، وإن كان ظاهره الإنقطاع، وقال الأرنؤوط ومن معه في تحقيق المسند (١/ ٤٠٠): صحيح لغيره، وهذا إسناد ضعيف، مسلم بن يسار الجهني لم يسمع من عمر، ثم إنه لم يوثقه غير ابن حبان والعجلي، ولم يرو عنه غير عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب، فهو في عداد المجهولين.

(٢) أخرجه ابن حبان (١٨٠٧) موارد، وابن أبي عاصم في السنة (١/ ٧٢)، وعبد الرزاق في المصنف (١١/ ١١١)، وابن بطة في الإبانة (٢/ ٧١).

٣٦٤- وَأَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ مَا نَعْمَلُ فِيهِ: أَمْرٌ قَدْ فُرِغَ مِنْهُ، أَوْ فِي أَمْرٍ مُبْتَدَعٍ، أَوْ مُبْتَدَأٍ؟ قَالَ: «بَلْ فِي أَمْرٍ قَدْ فُرِغَ مِنْهُ»، فَقَالَ عُمَرُ: أَفَلَا نَتَكَلَّلُ؟ فَقَالَ «اعْمَلْ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ، فَكُلُّ مُيسَّرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ فَإِنَّهُ يَعْمَلُ لِلْسَّعَادَةِ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الشَّقَاءِ، فَإِنَّهُ يَعْمَلُ لِلشَّقَاءِ»<sup>(١)</sup>.  
وَلِحَدِيثِ عُمَرَ رضي الله عنه طُرُقٌ كَثِيرَةٌ اكْتَفَيْنَا مِنْهَا بِهَذِهِ.

٣٦٥- وَأَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا فِي جَنَازَةٍ فِي بَيْعِ الْعَرَقِ قَالَ: فَاتَى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فَقَعَدَ وَقَعَدْنَا حَوْلَهُ، وَمَعَهُ مِخْصَرَةٌ فَنَكَسَ رَأْسَهُ، وَجَعَلَ يَنْكُتُ بِمِخْصَرَتِهِ ثُمَّ قَالَ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ نَفْسٍ مَنُتَوَسِّةٍ، إِلَّا وَقَدْ كُتِبَ مَكَانُهَا مِنَ الْجَنَّةِ أَوْ النَّارِ، وَإِلَّا قَدْ كُتِبَتْ شَقِيَّةٌ أَوْ سَعِيدَةٌ، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا نَتَكَلَّلُ عَلَى كِتَابِنَا، وَنَدْعُ الْعَمَلَ؟ فَمَنْ كَانَ مِنَّا مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ فَسَيَصِيرُ إِلَى عَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ وَمَنْ كَانَ مِنَّا مِنْ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ

= والحديث صححه الألباني في ظلال الجنة (١/ ٧٢)، ولكن قال الإمام الدارقطني في العلل (٢/ ٩١٩٢): يرويه أبو ضمرة بن عياض، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن عمر. وخالفه يحيى القطان، رواه عن الأوزاعي، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، أن عمر لم يذكر أبا هريرة. وكذلك رواه يونس بن يزيد، عن الزهري. ورواه الزبيدي، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن عمر. وخالفهم صالح بن أبي الأخضر، رواه عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن عمر. ورواه عقيل، عن الزهري مرسلًا، عن عمر. والمرسل أصح.

(١) أخرجه أحمد (٢/ ٥٢)، والطيالسي (ص ٤ / رقم ١)، وأبو يعلى (٥٤٦٣) و (٥٥٧١)، والترمذي (٢١٣٥)، والبخاري في خلق أفعال العباد (٢٧٥، ٢٧٦)، وابن أبي عاصم في السنة (١٦٤)، وعبد الله ابن أحمد في السنة (٢/ ٣٩٤)، وابن بطة في الإبانة (٢/ ٥٣) والحديث قال عنه الترمذي: حسن صحيح، وصححه لطرقة وشواهده العلامة الألباني في رياض الجنة (١/ ٧١)، وقال الشيخ أحمد شاکر في تحقيق المسند: إسناده ضعيف لضعف عاصم بن عبيد، وقال الأرناؤوط: حسن لغيره وهذا إسناده ضعيف لضعف عاصم بن عبيد وباقي رجاله ثقات رجال الشيخين.

فَسَيَصِيرُ إِلَى عَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ فَقَالَ: «اعْمَلُوا، فَكُلُّ مُيَسَّرٍ، أَمَّا أَهْلُ السَّعَادَةِ فَمُيَسَّرُونَ لِعَمَلِ أَهْلِ السَّقَاوَةِ، وَأَمَّا أَهْلُ الشَّقَاوَةِ فَمُيَسَّرُونَ لِعَمَلِ أَهْلِ السَّقَاوَةِ»، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ۝ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى ۝ فَسَنِيرُهُ لِلْيسْرَى ۝ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى ۝ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى ۝ فَسَنِيرُهُ لِلْعُسْرَى﴾ [الليل: ١٠-٥] <sup>(١)</sup>.

٣٦٦ - وَأَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا مِنْجَابُ بْنُ الْحَارِثِ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ مِنْجَابٌ: أَخْبَرَنَا وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي جَنَازَةٍ، فَلَمَّا انْتَهَيْنَا إِلَى بَقِيعِ الْغَرْقَدِ فَقَعَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَعَدْنَا حَوْلَهُ، فَأَخَذَ عَوْدًا فَكَتَبَ بِهِ الْأَرْضَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَقَالَ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ مِنْ نَفْسٍ مَنُفُوسَةٍ إِلَّا قَدْ عَلِمَ مَكَانَهَا مِنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَشَقِيَّةٌ أَمْ سَعِيدَةٌ» فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا نَدْعُ الْعَمَلَ وَنَقْبُلَ عَلَى كِتَابِنَا، فَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ صَارَ إِلَى السَّعَادَةِ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ صَارَ إِلَى الشَّقَاوَةِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اعْمَلُوا، فَكُلُّ مُيَسَّرٍ، فَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ، يُسَّرْ لِعَمَلِهَا، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ يُسَّرْ لِعَمَلِهَا»، ثُمَّ قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ۝ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى ۝ فَسَنِيرُهُ لِلْيسْرَى ۝ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى ۝ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى ۝ فَسَنِيرُهُ لِلْعُسْرَى﴾ [الليل: ١٠-٥] <sup>(٢)</sup>.

٣٦٧ - وَأَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: نَا مِنْجَابُ بْنُ الْحَارِثِ قَالَ: نَا ابْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: بَيْنَا نَحْنُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ نَحْوًا مِنْهُ وَلِحَدِيثِ عَلِيِّ طُرُقَ جَمَاعَةٍ، اِكْتَفَيْنَا مِنْهَا بِمَا ذَكَرْنَاهُ.

٣٦٨ - وَأَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: نَا عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ بْنِ كَثِيرٍ بْنِ دِينَارٍ الْحِمَصِيِّ قَالَ: نَا بَقِيَّةُ يَعْنِي ابْنَ الْوَلِيدِ قَالَ: حَدَّثَنَا الزُّبَيْدِيُّ قَالَ: نَا رَاشِدُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ قَتَادَةَ النَّصْرِيِّ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حَكِيمٍ أَنَّ رَجُلًا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ،

(١) أخرجه البخاري برقم (٦٦٠٥)، ومسلم برقم (٢٦٤٧).

(٢) تقدم تخريجه في التعليق السابق.

أَتَبْتَدَأُ الْأَعْمَالُ، أَمْ قُضِيَ الْقَضَاءُ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَخَذَ ذُرِّيَّةَ آدَمَ ﷺ مِنْ ظُهُورِهِمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ، ثُمَّ أَفَاضَ بِهِمْ فِي كَفِّهِ، فَقَالَ: هَؤُلَاءِ لِلْجَنَّةِ وَهَؤُلَاءِ لِلنَّارِ، فَأَهْلُ الْجَنَّةِ مُيَسَّرُونَ لِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَأَهْلُ النَّارِ مُيَسَّرُونَ لِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ» وَلِهَذَا الْحَدِيثُ طُرُقٌ<sup>(١)</sup>.

٣٦٩ - وَأَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُصَفًى قَالَ: نَا بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ قَالَ: حَدَّثَنِي مُبَشَّرُ بْنُ عُبَيْدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ ﷺ ضَرَبَ بِيَدِهِ عَلَى شِقِّ آدَمَ الْأَيْمَنِ، فَأَخْرَجَ مِنْهُ ذَرَوًا كَالذَّرِّ، فَقَالَ: يَا آدَمُ، هَؤُلَاءِ ذُرِّيَّتُكَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ قَالَ: ثُمَّ ضَرَبَ بِيَدِهِ عَلَى شِقِّ آدَمَ الْأَيْسَرِ، فَأَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّةً كَالذَّرِّ، ثُمَّ قَالَ: هَؤُلَاءِ ذُرِّيَّتُكَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ»<sup>(٢)</sup>.

٣٧٠ - وَأَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: نَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادٍ قَالَ: نَا رَوْحُ بْنُ الْمُسَيَّبِ

(١) أخرجه البخاري في الكبير (٣٤١-٣٤٢) و (٨/ ١٩١-١٩٢)، والبزار (٢١٤٠- كشف الأستار)، والطبري في التفسير (٩/ ١١٧، ١١٨)، والطبراني في الكبير (٢٢/ رقم ٤٣٥) وفي الشاميين (١٨٥٤) و (١٨٥٥)، وابن أبي عاصم في السنة (١/ ١٧٣-١٨٤)، وابن بطة في الإبانة (٢/ ٧٣)، والبيهقي في الأسماء والصفات (ص ٣٢٦) والحديث قال عنه ابن منده في الرد على الجهمية (٧٩): رواه جماعة عن معاوية بن صالح فلم يذكروا فيه هذه اللفظة ثم أفاض بهم في كفه، وقال ابن القيم في أحكام أهل الذمة (٢/ ٩٨٠): في إسناده بقية بن الوليد، وراشد ابن سعد، وفيهما مقال، وفتادة النصري، وهو مجهول، وقال الهيثمي (٧/ ١٨٧): فيه بقية بن الوليد، وهو ضعيف ويحسن حديثه بكثرة الشواهد، وإسناد الطبراني حسن، وصححه العلامة الألباني في ظلال الجنة (١٦٨)، وقد توسع الشيخ محمود شاكِر في الكلام عليه في تعليقه على تفسير الطبري (١٣/ ٢٤٤) وقال في أول البحث: هو خبر قد نصوا قديما على أنه مضطرب الإسناد. واضطرابه من وجوه سائبنها بعد، ثم قال في آخر البحث: وقد أطلت في بيان هذا الاضطراب، لأضبطه بعض الضبط. وبعد ذلك كله، فمعنى الحديث صحيح، مروى عن جماعة من الصحابة بأسانيد ليس فيها هذا الاضطراب. وهو اضطراب قديم، كما نصوا على ذلك فيما نقلت آنفا.

(٢) أخرجه ابن عدي في الكامل (٦/ ٤١٩)، والحكيم الترمذي في النوادر (١/ ٨٠) والحديث فيه فيه مبشر بن عبيد قال أحمد: كان يضع الحديث، وقال البخاري: منكر الحديث، وبسببه ضعف الحديث ابن عدي، وابن القيسراني في الذخيرة (٤/ ١٩٧٢)، والذهبي في الميزان (٣/ ٤٣٤)، وله شاهد عن أبي الدرداء ﷺ انظره في الصحيحة (٤٩).

أَبُو رَجَاءٍ الْكَلْبِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ يَزِيدَ الرَّقَاشِيَّ قَالَ: سَمِعْتُ عُثَيْمَ بْنَ قَيْسٍ قَالَ: كَانَ أَبُو مُوسَى يُعَلِّمُنَا الْقُرْآنَ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ، وَهُوَ قَائِمٌ عَلَى رِجْلَيْهِ، يُعَلِّمُنَا آيَةَ آيَةٍ، فَقَالَ أَبُو مُوسَى: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَوْمَ خَلَقَ آدَمَ ﷺ قَبَضَ مِنْ صَلْبِهِ قَبْضَتَيْنِ، فَرَفَعَ كُلَّ طَيْبٍ بِيَمِينِهِ، وَكُلَّ خَبِيثٍ بِشِمَالِهِ قَالَ فَقَالَ: هَؤُلَاءِ أَصْحَابُ الْيَمِينِ وَلَا أَبَالِي، هَؤُلَاءِ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ، وَهَؤُلَاءِ أَصْحَابُ الشَّمَالِ وَلَا أَبَالِي، هَؤُلَاءِ أَصْحَابُ النَّارِ قَالَ: ثُمَّ أَعَادَهُمْ فِي صَلْبِ آدَمَ، فَهُمْ يَتَنَاسَلُونَ عَلَى ذَلِكَ إِلَى الْآنَ»<sup>(١)</sup>.

٣٧١ - أَخْبَرَنَا الْفُرْيَابِيُّ قَالَ: نَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: نَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي قَبِيلٍ، عَنْ شَفِيِّ بْنِ مَاتِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَفِي يَدِهِ كِتَابَانِ، فَقَالَ: «أَتَدْرُونَ مَا هَذَانِ الْكِتَابَانِ؟» قَالُوا: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِلَّا أَنْ تُخْبِرَنَا، فَقَالَ لِلَّذِي فِي يَدِهِ الْيُمْنَى: «هَذَا كِتَابٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ، فِيهِ أَسْمَاءُ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَأَسْمَاءُ آبَائِهِمْ وَقَبَائِلِهِمْ، ثُمَّ أَجْمَلَ عَلَى آخِرِهِمْ، فَلَا يُزَادُ فِيهِمْ وَلَا يُنْقُصُ مِنْهُمْ أَبَدًا، وَقَالَ لِلَّذِي فِي شِمَالِهِ: هَذَا كِتَابُ أَهْلِ النَّارِ بِأَسْمَائِهِمْ وَأَسْمَاءِ آبَائِهِمْ وَقَبَائِلِهِمْ، ثُمَّ أَجْمَلَ عَلَى آخِرِهِمْ، فَلَا يُزَادُ فِيهِمْ وَلَا يُنْقُصُ مِنْهُمْ أَبَدًا»، فَقَالَ أَصْحَابُهُ: فَيَمِ الْعَمَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ كَانَ قَدْ فَرَعَ مِنْهُ؟ فَقَالَ: «سَدِّدُوا وَقَارِبُوا، فَإِنَّ صَاحِبَ الْجَنَّةِ يُخْتَمُ لَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَإِنْ عَمِلَ أَيَّ عَمَلٍ، وَإِنَّ صَاحِبَ النَّارِ يُخْتَمُ لَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، وَإِنْ عَمِلَ أَيَّ عَمَلٍ» ثُمَّ قَالَ بِيَدِهِ فَنَبَذَهَا ثُمَّ قَالَ: «قَدْ فَرَعَ رَبُّكُمْ مِنَ الْعِبَادِ، ﴿فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي

السَّعِيرِ﴾ [الشورى: ٧]»<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه الطبراني في الكبير كما في مجمع الزوائد (١٨٦/٧). وفي الأوسط (١٤٧/٩)، رقم (٩٣٧٥)، والبخاري (٤٦/٨)، رقم (٣٠٣٢)، وابن أبي عاصم في السنة (٨٩/١-٩٠)، وابن بطة في الإبانة (٧٩/٢) والحديث قال عنه الهيثمي (١٨٦/٧): فيه روح بن المسيب، قال ابن معين: صويلح وضعفه غيره، وقال الحافظ ابن حجر في مختصر البخاري (١٤٧/٢): فيه يزيد الرقاشي ضعيف جدا، وقال العلامة الألباني في ضلال الجنة (٨٩/١-٩٠): إسناده ضعيف جدا يزيد بن أبان الرقاشي متروك كما قال النسائي وغيره وروح بن المسيب ليس بالقوي وقيس بن محمد الكندي لم يوثقه غير ابن حبان لكن روى عنه ثلاثة ولم ينفرد به كما يأتي.

(٢) أخرجه أحمد (١٦٧/٢)، رقم (٦٥٦٣)، والترمذي (٤٤٩/٤)، رقم (٢١٤١)، والدارمي في الرد علي

٣٧٢ - وَأَخْبَرَنَا الْفَرَزْبِيُّ قَالَ: نَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: نَا بَكْرُ بْنُ مُضَرٍّ، عَنْ أَبِي قَبِيلٍ، عَنْ شَفِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «هَذَا كِتَابُ كَتَبَهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ، فِيهِ تَسْمِيَةُ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَتَسْمِيَةُ آبَائِهِمْ، ثُمَّ أَجْمَلَ عَلَى آخِرِهِمْ، فَلَا يُزَادُ فِيهِمْ وَلَا يُنْقُصُ مِنْهُمْ، وَهَذَا كِتَابُ كَتَبَهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ، فِيهِ تَسْمِيَةُ أَهْلِ النَّارِ، وَتَسْمِيَةُ آبَائِهِمْ، ثُمَّ أَجْمَلَ عَلَى آخِرِهِمْ، فَلَا يُزَادُ فِيهِمْ وَلَا يُنْقُصُ مِنْهُمْ»، قَالُوا: فَفِيمَ الْعَمَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «إِنَّ عَامِلَ الْجَنَّةِ يُخْتَمُ لَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَإِنْ عَمِلَ أَيَّ عَمَلٍ، وَإِنْ عَامِلَ النَّارِ يُخْتَمُ لَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، وَإِنْ عَمِلَ أَيَّ عَمَلٍ، فَرَعَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ خَلْقِهِ» ثُمَّ قَرَأَ: ﴿فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ﴾ [الشورى: ٧] <sup>(١)</sup>.

٣٧٣ - وَأَخْبَرَنَا الْفَرَزْبِيُّ قَالَ: نَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: نَا عَلِيُّ بْنُ هَاشِمٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَامَ سُرَاقَةُ بْنُ جُعْشُمٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْبَرْنَا عَنْ أَعْمَالِنَا كَأَنَّا خُلِقْنَا السَّاعَةَ: أَشَيْءٌ ثَبَتَ بِهِ الْكِتَابُ، وَجَرَتْ بِهِ الْمَقَادِيرُ أَمْ شَيْءٌ نَسْتَأْنِفُهُ؟ قَالَ: «لَا بَلْ شَيْءٌ ثَبَتَ بِهِ الْكِتَابُ وَجَرَتْ بِهِ الْمَقَادِيرُ» قَالَ:

= الجهمية (ص ٣٢٠)، والطبري في تفسيره (٩/٢٥)، والنسائي في الكبرى (٦/٤٥٢، رقم ١١٤٧٣)، وابن أبي عاصم في السنة (٣٤٨)، وأبو نعيم في الحلية (٥/١٦٨)، وابن بطة في الإبانة (٢/٧٤) والحديث قال عنه الترمذي: حسن صحيح غريب، وقال ابن العربي في العارضة (٥/١٢): رواه كلهم عدول، وقال ابن رجب في جامع العلوم والحكم (١/١٧١): روي هذا الحديث عن النبي - ﷺ - من وجوه متعددة، وقال الحافظ في الفتح (٦/٢٩١): إسناده حسن، وحسنه العلامة الألباني في الصحيحة (٨٤٨)، وقال الشيخ أحمد شاكر في تحقيق المسند: إسناده صحيح، وقال الشيخ مقبل في الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين (٧٨٤): صحيح رواه ثقات، وقال الأرئوط ومن معه في تحقيق المسند: إسناده ضعيف، أبو قبيل المعافري - وهو حيي بن هانيء - مختلف فيه، وثقه أحمد وابن معين في رواية، وأبو زرعة والفسوي والعجلي وأحمد بن صالح المصري، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: كان يخطيء، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وذكره الساجي في «الضعفاء» له، وحكى عن ابن معين أنه ضعفه، وقال الحافظ في «تعجيل المنفعة» ص ٢٧٧ في ترجمة عبيد بن أبي قرة البغدادي: ضعيف لأنه كان يكثر النقل عن الكتب القديمة. قلنا: فهو لا يحتمل مثل هذا الحديث، وباقي رجال الإسناد ثقات. هاشم بن القاسم: هو أبو النضر، وليث: هو ابن سعد، وشفي الأصبحي: هو ابن مائع.

(١) تقدم في التعليق السابق.

يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَفِيمَ الْعَمَلُ؟ فَقَالَ: «اعْمَلُوا فَكُلُّ مُيسَّرٍ لِعَمَلِهِ»<sup>(١)</sup>.

٣٧٤ - وَأَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهٍ قَالَ: نَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: نَا يَزِيدُ الرَّشَكِيُّ، عَنْ مُطَرِّفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ حُصَيْنٍ أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَعْلِمُ أَهْلَ الْجَنَّةِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ؟ قَالَ: «نَعَمْ» قَالَ: فَفِيمَ يَعْمَلُ الْعَامِلُونَ؟ فَقَالَ: «اعْمَلُوا فَكُلُّ مُيسَّرٍ» أَوْ كَمَا قَالَ<sup>(٢)</sup>.

٣٧٥ - وَأَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: نَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّمَشَقِيُّ قَالَ: نَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: نَا الْأَوْزَاعِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي رَبِيعَةُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الدَّيْلَمِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ خَلْقَهُ فِي ظُلْمَةٍ، وَأَلْقَى عَلَيْهِمْ مِنْ نُورِهِ، فَمَنْ أَصَابَهُ مِنْ ذَلِكَ النُّورِ اهْتَدَى بِهِ، وَمَنْ أَخْطَاهُ ضَلَّ» قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو: وَلِذَلِكَ أَقُولُ: جَفَّ الْقَلَمُ بِمَا هُوَ كَائِنٌ<sup>(٣)</sup>.

٣٧٦ - وَأَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي عَمْرٍو السَّيَّانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الدَّيْلَمِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ خَلْقَهُ فِي ظُلْمَةٍ،

(١) أخرجه بنحوه مسلم برقم (٢٦٤٨).

(٢) أخرجه البخاري برقم (٦٥٩٦)، ومسلم برقم (٢٦٤٩).

(٣) أخرجه أحمد (١٧٦/٢)، رقم (٦٦٤٤)، والترمذي (٢٦/٥)، رقم (٢٦٤٢)، والطيالسي (٢٩١)، والنسائي في الصغرى (٦٩٢)، وفي الكبرى (٧٧٢)، وابن ماجه (١٤٠٨)، وابن خزيمة (١٣٣٤)، وابن أبي عاصم في السنة (١٠٧/١)، رقم (٢٤٣)، والبزار كما في كشف الأستار (٢١/٣)، رقم (٢١٤٥)، وابن حبان (١٦٣٣)، والحاكم (٣٠/١)، والبيهقي (٤/٩)، رقم (١٧٤٨٨) وغيرهم والحديث قال حسنه الترمذي، وقال عنه الحاكم صحيح قد تداوله الأئمة وقد احتجا بجميع رواته ثم لم يخرجاه ولا أعلم له علة، ووافقه الذهبي، وحسنه ابن العربي في العارضة (٣١٦/٥)، وصححه ابن القيم في المنار المنيف (٧٤)، قال الهيثمي (١٩٣/٧): رواه أحمد بإسنادين والبزار والطبراني، ورجال أحد إسنادي أحمد ثقات، وقال المناوي في الفيض (٢٣١/٢): قال ابن حجر في فتاويه: إسناد لا بأس به، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٢٠٩٠)، وقال الشيخ أحمد شاكر في تحقيق المسند إسناداه صحيح، وقال الأرنؤوط: إسناده صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين غير عبدالله بن الديلمي، وصححه الشيخ مقبل في الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين (٧٩١)، وقال الشيخ مصطفى العدوي في صحيح تفسير ابن كثير (٦٧٦/٣): إسناده صحيح.

فَأَلْقَى عَلَيْهِمْ مِنْ نُورِهِ، فَمَنْ أَصَابَهُ مِنْ ذَلِكَ النُّورِ اهْتَدَى، وَمَنْ أَخْطَاهُ ضَلَّ وَلِذَلِكَ أَقُولُ: جَفَّ الْقَلَمُ عَلَى عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى<sup>(١)</sup>.

٣٧٧- أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحِ الْبُخَارِيِّ قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ قَالَ: نَا أَبُو تَوْبَةَ الرَّبِيعُ بْنُ نَافِعٍ، عَنْ بَقِيَّةَ بْنِ الْوَلِيدِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَرْطَاةُ بْنُ الْمُنْدَرِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ «أَوَّلُ شَيْءٍ خَلَقَهُ اللَّهُ ﷻ الْقَلَمُ، فَأَخَذَهُ بِيَمِينِهِ، وَكَلَّمَا يَدَيْهِ يَمِينٌ، فَكَتَبَ الدُّنْيَا وَمَا يَكُونُ فِيهَا مِنْ عَمَلٍ مَعْمُولٍ، بَرٌّ أَوْ فَجُورٍ رَطْبٌ أَوْ يَابِسٌ، فَأَمَضَاهُ عِنْدَهُ فِي الذِّكْرِ» ثُمَّ قَالَ: «اقْرَءُوا إِن شِئْتُمْ: ﴿هَذَا كِتَابُنَا يَطُوعٌ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنْسِخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٢٩] فَهَلْ يَكُونُ النَّسْخَةُ إِلَّا مِنْ شَيْءٍ قَدْ فُرِغَ مِنْهُ»<sup>(٢)</sup>.

٣٧٨- أَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: نَا أَبُو أَنَسٍ مَالِكُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْأَلْهَانِيُّ الْحِمَصِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ، عَنْ أَرْطَاةَ بْنِ الْمُنْدَرِ، عَنْ مُجَاهِدِ بْنِ جَبْرِ أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ أَوَّلَ شَيْءٍ خَلَقَهُ اللَّهُ تَعَالَى الْقَلَمُ، فَأَخَذَهُ بِيَمِينِهِ، وَكَلَّمَا يَدَيْهِ يَمِينٌ قَالَ: فَكَتَبَ الدُّنْيَا وَمَا يَكُونُ فِيهَا مِنْ عَمَلٍ مَعْمُولٍ، بَرٌّ أَوْ فَجُورٍ، رَطْبٌ أَوْ يَابِسٌ، فَأَخْصَاهُ عِنْدَهُ فِي الذِّكْرِ» ثُمَّ قَالَ: «اقْرَءُوا إِن شِئْتُمْ: ﴿هَذَا كِتَابُنَا يَطُوعٌ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنْسِخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٢٩] فَهَلْ يَكُونُ النَّسْخَةُ إِلَّا مِنْ أَمْرٍ قَدْ فُرِغَ مِنْهُ؟»<sup>(٣)</sup>.

## بَابُ الْإِيمَانِ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدَرُ الْمَقَادِيرِ عَلَى الْعِبَادِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ

٣٧٩- أَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: نَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّمَشَقِيُّ قَالَ: نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ قَالَ: نَا أَبُو هَانِيٍّ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبَلِيِّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ

(١) تقدم في التعليق السابق .

(٢) أخرجه ابن أبي عاصم السنة (٤٩/١)، والدارقطني في الصفات (ص ١٨)، وابن بطة في الإبانة (٣/٢)

والحديث صححه العلامة الألباني في الصحيحة (٣١٣٦) .

(٣) تقدم في التعليق السابق .



ابن عمرو قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «فَرَعَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ مَقَادِيرِ الْخَلْقِ، قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ»<sup>(١)</sup>.

٣٨٠- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ زِيَادٍ النَّيْسَابُورِيُّ قَالَ: نَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو هَانِيءٍ الْخَوْلَانِيُّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبْلِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «كَتَبَ رَبُّكُمْ تَعَالَى مَقَادِيرَ الْخَلَائِقِ كُلِّهَا قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ» قَالَ: «وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ»<sup>(٢)</sup>.

٣٨١- وَأَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا صَفْوَانُ بْنُ صَالِحٍ قَالَ: نَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: نَا ابْنُ لَهِيْعَةَ، عَنْ أَبِي هَانِيءٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبْلِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ابْنِ الْعَاصِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَتَبَ اللَّهُ تَعَالَى مَقَادِيرَ الْخَلَائِقِ، وَعَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ، قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ».

٣٨٢- وَأَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: نَا أَبُو مَرْوَانَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ حَبِيبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الْفَزَارِيُّ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ جَامِعِ بْنِ شَدَّادٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ مُخْرَزٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَجَاءَهُ نَقَرٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ فَقَالُوا: أَتَيْنَاكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ لِنَتَفَقَّهَ فِي الدِّينِ، نَسْأَلُكَ عَنْ أَوَّلِ هَذَا الْأَمْرِ كَيْفَ كَانَ؟ فَقَالَ: «كَانَ اللَّهُ تَعَالَى، وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ، ثُمَّ كَتَبَ فِي الذِّكْرِ كُلِّ شَيْءٍ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ»<sup>(٣)</sup>.

## بَابُ الْإِيمَانِ بِمَا جَرَى بِهِ الْقَلَمُ مِمَّا يَكُونُ أَبَدًا

٣٨٣- أَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: نَا أَبُو مَرْوَانَ هِشَامُ بْنُ خَالِدٍ الْأَزْرُقِيُّ الدَّمَشْقِيُّ قَالَ: نَا الْحَسَنُ بْنُ يَحْيَى الْخُسَيْبِيُّ، عَنِ الْحُسَيْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، مَوْلَى بَنِي أُمَيَّةَ، عَنْ أَبِي

(١) أخرجه مسلم برقم (٢٦٥٣).

(٢) تقدم في التعليق السابق.

(٣) أخرجه البخاري برقم (٣١٩١) بلفظ: «ولم يكن شيء غيره وكان عرشه على الماء»، وأخرجه

البخاري برقم (٧٤١٨) بلفظ: «ولم يكن شيء قبله وكان عرشه على الماء».

صَالِح، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ أَوَّلَ شَيْءٍ خَلَقَهُ اللَّهُ الْقَلَمَ، ثُمَّ خَلَقَ النُّونَ، وَهِيَ الدَّوَاةُ، ثُمَّ قَالَ: اكْتُبْ قَالَ: وَمَا أَكْتُبُ؟ قَالَ: اكْتُبْ مَا يَكُونُ وَمَا هُوَ كَائِنْ مِنْ عَمَلٍ أَوْ أَثَرٍ، أَوْ رِزْقٍ أَوْ أَجَلٍ، فَكُتِبَ مَا يَكُونُ وَمَا هُوَ كَائِنْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ ﷺ: ﴿ت وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ [القلم: ١] ثُمَّ خَتَمَ عَلَى الْقَلَمِ فَلَمْ يَنْطِقْ، وَلَا يَنْطِقُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»<sup>(١)</sup>.

٣٨٤- وَأَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَيُّوبُ أَبُو زَيْدٍ الْحِمَصِيُّ، عَنْ عُبَادَةَ ابْنِ الْوَلِيدِ بْنِ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى عُبَادَةَ وَهُوَ مَرِيضٌ يَرَى فِيهِ الْمَوْتَ، فَقَالَ: يَا أَبَتِ أَوْصِنِي وَاجْتَهِدْ، قَالَ: اجْلِسْ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّكَ لَنْ تَجِدَ طَعَمَ الْإِيمَانِ وَلَنْ تَبْلُغَ حَقِيقَةَ الْإِيمَانِ حَتَّى تُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ، خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، قُلْتُ: وَكَيْفَ لِي أَنْ أَعْلَمَ خَيْرَهُ وَشَرِّهِ؟ قَالَ: تَعْلَمُ أَنَّ مَا أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ، وَإِنَّ مَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «أَوَّلَ شَيْءٍ خَلَقَهُ اللَّهُ الْقَلَمَ، فَقَالَ لَهُ: اجْرِ، فَجَرَى تِلْكَ السَّاعَةَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ بِمَا هُوَ كَائِنْ، فَإِنْ مِتَّ وَأَنْتَ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ دَخَلْتَ النَّارَ»<sup>(٢)</sup>.

٣٨٥- وَحَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ شَاهِينَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْكُوفِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ يَحْيَى، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي فَقَالَ: أَيُّ بُنَيَّ إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ أَوَّلَ شَيْءٍ خَلَقَهُ اللَّهُ ﷻ الْقَلَمَ فَقَالَ: اكْتُبْ قَالَ: وَمَا أَكْتُبُ قَالَ: اكْتُبِ الْقَدَرَ، فَجَرَى تِلْكَ السَّاعَةَ بِمَا هُوَ كَائِنْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»<sup>(٣)</sup>.

٣٨٦- أَخْبَرَنَا أَبُو عُبَيْدٍ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ حَرْبٍ الْقَاضِي قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَشْعَثِ أَحْمَدُ بْنُ الْمُقْدَامِ الْعِجْلِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا

(١) تقدم تخريجه في باب ذكر الإيمان بأن القرآن كلام الله .

(٢) تقدم تخريجه في باب ذكر الإيمان بأن القرآن كلام الله .

(٣) تقدم تخريجه في باب ذكر الإيمان بأن القرآن كلام الله .

عِصْمَةُ أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ مِقْسَمٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ ﷻ مِنْ شَيْءٍ الْقَلَمُ، فَخَلَقَهُ مِنْ هِجَاءٍ، فَقَالَ: قَلَمٌ؟ فَتَصَوَّرَ قَلَمًا مِنْ نُورٍ، ظِلُّهُ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، فَقَالَ: اجْرِي فِي اللُّوحِ الْمَحْفُوظِ قَالَ: يَا رَبِّ، بِمَاذَا؟ قَالَ: بِمَا يَكُونُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، فَلَمَّا خَلَقَ اللَّهُ ﷻ الْخَلْقَ، وَكَلَّ بِالْخَلْقِ حَفَظَةً يَحْفَظُونَ عَلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ، فَإِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ: عُرِضَتْ عَلَيْهِمْ أَعْمَالُهُمْ، فَيَقِيلُ: ﴿هَذَا كِتَابُنَا يَطُوعٌ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنْسِخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [البجنات: ٢٩] أَيْ مِنَ اللُّوحِ الْمَحْفُوظِ قَالَ: فَعُورِضَ بَيْنَ الْكِتَابَيْنِ، فَإِذَا هُمَا سَوَاءٌ»<sup>(١)</sup>.

٣٨٧ - وَحَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ شَاهِينَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو هِشَامٍ الرَّفَاعِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَطَاءٌ، عَنْ أَبِي الصُّحَيْ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ ﷻ الْقَلَمُ، فَقَالَ: اكْتُبْ قَالَ: وَمَا أَكْتُبُ؟ قَالَ: اكْتُبْ مَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، ثُمَّ خَلَقَ الثُّونَ، وَكَبَسَ عَلَى ظَهْرِهِ الْأَرْضَ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ ﷻ: ﴿ت وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ [القلم: ١]»<sup>(٢)</sup>.

٣٨٨ - أَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا مِنْجَابُ بْنُ الْحَارِثِ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي ظَبْيَانَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ ﷻ الْقَلَمُ فَقَالَ: اكْتُبْ قَالَ: رَبِّ، وَمَا أَكْتُبُ؟ قَالَ: اكْتُبِ الْقَدَرَ، فَجَرَى بِمَا يَكُونُ فِي ذَلِكَ إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ، ثُمَّ رَفَعَ بُحَارَ الْمَاءِ فَفُتِقَتْ مِنْهُ السَّمَوَاتُ، ثُمَّ خَلَقَ الثُّونَ، فَذُحِيتِ الْأَرْضُ عَلَى ظَهْرِ الثُّونِ، فَتَحَرَّكَ الثُّونُ فَمَادَتِ الْأَرْضُ، فَأُثْبِتَتْ بِالْجِبَالِ، وَإِنَّهَا لَتَفْخَرُ عَلَيْهَا»<sup>(٣)</sup>.

٣٨٩ - أَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مَرْوَانَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ حَبِيبٍ الْمَصِصِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الْفَزَارِيُّ، عَنْ سُفْيَانَ يَغْنِي الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي هَاشِمٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ

(١) أخرجه الدواليبي في الكنى (٢/ ٢٢)، وابن بطة في الإبانة (٢/ ١٠٧، ١٠٩) وإسناده ضعيف.

(٢) تقدم تخريجه في باب ذكر الإيمان بأن القرآن كلام الله.

(٣) إسناده جيد: أخرجه ابن جرير في تفسيره (٢٩/ ١٤)، والحاكم في المستدرک (٢/ ٤٩٨)، والبيهقي في الأسماء والصفات (ص ١٢٧) وقال الحاكم: حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ووافقه الذهبي.

قَالَ: قِيلَ لِابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: إِنَّ هَاهُنَا قَوْمًا يَقُولُونَ فِي الْقَدَرِ، فَقَالَ: «إِنَّهُمْ يُكَذِّبُونَ بَكِتَابَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، لَا خَذَنَ بِشَعْرِ أَحَدِهِمْ فَلَا نَصُوْنَهُ، إِنَّ اللَّهَ صلى الله عليه وسلم كَانَ عَزُوشُهُ عَلَى الْمَاءِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ شَيْئًا، ثُمَّ خَلَقَ، فَكَانَ أَوَّلُ مَا خَلَقَ الْقَلَمَ ثُمَّ أَمَرَهُ فَقَالَ: اكْتُبْ، فَكَتَبَ مَا هُوَ كَاتِنٌ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ، وَإِنَّمَا تَجْرِي النَّاسُ عَلَى أَمْرِ قَدْ فُرِغَ مِنْهُ»<sup>(١)</sup>.

(١) إسناده حسن وهو حديث صحيح: أخرجه اللالكائي في شرح أصو السنة (٤/٦٦٩)، وابن بطه في الإبانة الكبرى (٢/١٠٦).

الواجب على العبد في هذا الباب أن يؤمن بقضاء الله، وقدره، وأن يؤمن بشرع الله، وأمره، ونهيه، فعليه تصديق الخبر، وطاعة الأمر.

فإذا أحسن حمد الله، وإذا أساء استغفر الله، وعلم أن ذلك كله بقضاء الله وقدره؛ فإن آدم صلى الله عليه وسلم لما أذنب تاب، فاجتبه ربه وهداه، وإبليس أصر واحتج فلعهن الله وأقصاه، فمن تاب كان آدمياً، ومن أصر واحتج بالقدر صار إبليسياً، فالسعداء يتبعون أباهم، والأشقياء يتبعون عدوهم إبليس.

وبالمرعاة الصحيحة لقدر الله، وشرعه، يصير الإنسان عابداً حقيقة فيكون مع الذين أنعم الله عليهم من أنبياء، وصديقين، وشهداء، وصالحين، وكفى بهذه الصعبة غبطة وسعادة.

وبالجملة فعليه أن يؤمن بمراتب القدر الأربع السابقة، وأنه لا يقع شيء إلا وقد علمه الله، وكتبه، وشاء، وخلق، ويؤمن أيضاً بأن الله أمر بطاعته، ونهى عن معصيته، فيفعل الطاعة، ويترك المعصية، فإذا وفقه الله لفعل الطاعة وترك المعصية فليحمد الله، وليستمر على ذلك، وإن خُذِلَ ووُكِلَ إلى نفسه ففعل المعصية، وترك الطاعة فعليه أن يستغفر ويتوب.

ثم إن على العبد أيضاً أن يسعى في مصالحه الدنيوية، ويسلك الطرق الصحيحة الموصلة إليها، فيضرب في الأرض، ويمشي في مناكبها، فإن أتت الأمور على ما يريد حمد الله، وإن أتت على خلاف ما يريد تعزى بقدر الله، وعلم أن ذلك كله واقع بقدر الله صلى الله عليه وسلم وأن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه.

وإذا علم العبد من حيث الجملة أن الله فيما خلق وما أمر به حكمة عظيمة كفاه هذا، ثم كلما ازداد علماً وإيماناً ظهر له من حكمة الله ورحمته ما يبهر عقله، ويبين له تصديق ما أخبر الله به في كتابه.

وأعلم أن الإيمان بالقدر يقوم على أربعة أركان تُسمى مراتب القدر أو أركانه، وهي المدخل لفهم باب القدر، ولا يتم الإيمان به إلا بتحقيقها كلها؛ فبعضها مرتبط ببعض، فمن أقر بها جميعاً اكتمل إيمانه بالقدر، ومن انتقص واحداً منها أو أكثر اختل إيمانه بالقدر، وهذه الأركان هي:

١- العلم. ٢- الكتابة. ٣- المشيئة. ٤- الخلق.

وقد نظمها بعضهم بقوله:

عَلِمَ كِتَابُهُ مُوَلَانَا مَشِيئَتُهُ وَخَلَقَهُ وَهُوَ إِيجَادُهُ وَتَكْوِينُهُ

## = المرتبة الأولى:

العلم: وهو الإيمان بأن الله عالم بكل شيء جملة وتفصيلاً، أولاً، وأبداً، سواء كان ذلك مما يتعلق بأفعاله، أو بأفعال عباده؛ فعلمه محيط بما كان، وما سيكون، وما لم يكن لو كان كيف يكون. ويعلم الموجود، والمعدوم، والممكن، والمستحيل، ولا يعزب عن علمه مثقال ذرة في السماوات ولا في الأرض، وقد عِلِمَ جميع خلقه قبل أن يخلقهم، فعلم أرزاقهم، وآجالهم، وأقوالهم، وأعمالهم، وجميع حركاتهم، وسكناتهم، وأهل الجنة، وأهل النار، وهذه المرتبة وهي العلم السابق اتفق عليها الرسل من أولهم إلى آخرهم، واتفق عليها جميع الصحابة، ومن تبعهم من هذه الأمة، وخالفهم مجوس هذه الأمة القدرية الغلاة.

والأدلة على هذه المرتبة من القرآن الكريم والسنة المطهرة كثيرة جداً منها:

١- قوله تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ الْغَيْبُ وَالشَّهَادَةُ﴾ [الحشر: ٢٢]. أي عالم ما غاب من الإحساس وما حضر، وقيل: عالم السر والعلانية، وقيل: ما كان وما يكون، وقيل: الآخرة والدنيا، وقدم الغيب على الشهادة؛ لكونه متقدماً وجوداً.

٢- قوله ﷺ: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٣٠]. قيل: إنه علم من إبليس المعصية وخلقها لها، وقيل: كان علمه أنه سيكون من تلك الخليقة أنبياء ورسل وقوم صالحون وساكنو الجنة.

٣- قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهِهُ هُونَةً وَأَصْلَهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ﴾ [الجاثية: ٢٣]. قال ابن عباس: علم ما يكون قبل أن يخلقه.

وقال أيضاً: على علم قد سبق عنده.

وقال أيضاً: يريد الأمر الذي سبق له في أم الكتاب.

٤- قوله تعالى: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٨]. فهذا إضلال ناشئ عن علم الله السابق في عبده أنه لا يصلح للهدى، ولا يليق به، وأن محله غير قابل له؛ فالله أعلم حيث يضع هداه وتوفيقه كما هو أعلم حيث يجعل رسالته، والآيات في هذا المعنى كثيرة جداً، ومنها:

قوله تعالى: ﴿وَعِندَهُ مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبْثٌ مِنْ ظُلُمَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [الأنعام: ٥٩]، وقوله تعالى: ﴿لَوْ حَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا﴾ [التوبة: ٤٧]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾ [الأنفال: ٢٣].

وأما من السنة فمن ذلك ما يلي:

١- روى البخاري في صحيحه (٦٥٩٧) عن ابن عباس رضيهما الله عن النبي «عن أولاد المشركين، فقال: الله أعلم بما كانوا عاملين».

= قال ابن حجر (٣/ ٢٤٧) في شرح الحديث: قال ابن قتيبة: معنى قوله الله أعلم بما كانوا عاملين: أي لو أبقامهم؛ فلا تحكموا عليهم بشيء، وقال غيره: أي علم أنهم لا يعملون شيئاً، ولا يرجعون فيعملون، أو أخبر بعلم شيء لو وجد كيف يكون مثل قوله: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا﴾.

٢- قال ﷺ: «ما منكم من نفس إلا وقد علم منزلها من الجنة والنار» أخرجه مسلم (٢٦٤٧).  
المرتبة الثانية:

الكتابة: وهي الإيمان بأن الله كتب ما سبق به علمه من مقادير الخلائق إلى يوم القيامة في اللوح المحفوظ.

وقد أجمع الصحابة، والتابعون، وجميع أهل السنة والحديث على أن كل كائن إلى يوم القيامة فهو مكتوب في أم الكتاب، التي هي اللوح المحفوظ، والذكر، والإمام المبين، والكتاب المبين.  
والأدلة على هذه المرتبة كثيرة من الكتاب والسنة منها:

١- قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحج: ٧٠]. فما كتبه الله ﷻ وأثبتته عنده كان في علمه قبل أن يكتبه، ثم كتبه كما في علمه، ثم وُجد كما كتبه ﷻ.

٢- قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ﴾ [يس: ١٢].  
قوله: وكل شيء أي من الأعمال والنيات وغيرها، أحصيناه في إمام مبين أي في كتاب هو أم الكتاب، وإليه مرجع الكتب التي تكون بأيدي الملائكة، وهو اللوح المحفوظ.

٣- قوله: ﴿قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا﴾ [التوبة: ٥١].  
أي ما قدره الله، وأجراه في اللوح المحفوظ.

٤- قال سبحانه عن موسى ﷺ دعاءه: ﴿وَاصْنَبْ لَنَا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةً﴾ [الأعراف: ١٥٦]. أي من علم نافع، ورزق واسع، وعمل صالح.

٥- وقال تعالى عن محاجة موسى عليه الصلاة والسلام لفرعون: ﴿قَالَ فَمَا بَالُ الْقُرُونِ الْأُولَى﴾ (٥١) قَالَ عِلْمُهُا عِنْدَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنْسَى﴾ [طه: ٥١-٥٢]. أي قد أحصى أعمالهم من خير وشر، وكتبه في كتابه، وهو اللوح المحفوظ، وأحاط به علماً وخبراً؛ فلا يضل عن شيء منها، ولا ينسى ما علمه منها.

٦- وقال ﷺ: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزُّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٥]. أي كتبنا في الكتاب المزبور، والمراد: الكتب المنزلة كالنوراة ونحوها من بعد الذكر أي كتبناه في الكتب المنزلة بعدما كتبنا في الكتاب السابق، وهو اللوح المحفوظ، وأم الكتاب الذي توافقه جميع التقادير المتأخرة عنه.

٧- وقال تعالى: ﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِنْ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [الأنفال: ٦٨]. أي سبق به القضاء والقدر أنه قد أحل لكم الغنائم، وأن الله قد رفع عنكم أيتها الأمة العذاب لمسكم فيما أخذتم

= عذاب عظيم.

وأما السنة فمن ذلك ما يلي:

١- روى مسلم في صحيحه (٢٦٥٣) عن عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، قال: وعرشه على الماء».

قال النووي في المنهاج (٢٠٣/١٦): قال العلماء: المراد تحديد وقت الكتابة في اللوح المحفوظ أو غيره لا أصل التقدير؛ فإن ذلك أزلي لا أول له.

وقوله: وعرشه على الماء أي قبل خلق السماوات والأرض والله أعلم.

٢- قال النبي ﷺ: «ما منكم من أحد ما من نفس منقوسة إلا وقد كتب الله مكانها من الجنة أو النار، إلا وقد كتبت شقية أو سعيدة». رواه البخاري (١٣٦٢) و٤٩٤٥ و٤٩٤٦ و٦٢١٧ و٧٥٥٢، ومسلم (٢٦٤٧).

المرتبة الثالثة:

المشيئة: وهذه المرتبة تقتضي الإيمان بمشيئة الله النافذة، وقدرته الشاملة، فما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، وأنه لا حركة، ولا سكون، ولا هداية، ولا إضلال إلا بمشيئته، وهذه المرتبة قد دل عليها إجماع الرسل من أولهم إلى آخرهم، وجميع الكتب المنزلة من عند الله، والفطرة التي فطر الله عليها خلقه، وأدلة العقل والبيان.

والنصوص الدالة على هذا الأصل كثيرة جداً من الكتاب والسنة، منها:

١- قوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾ [الفصص: ٦٨].

في هذه الآية دليل على عموم خلقه تعالى لسائر المخلوقات، ونفوذ مشيئته بجميع البريات، وانفراده ﷻ باختيار من يختاره ويختصه من الأشخاص، والأوامر، والأزمان، والأماكن، وأن أحداً ليس له من الأمر والاختيار شيء.

٢- قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩].

٣- قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا ﴿٣٣﴾ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الكهف: ٢٣-٢٤].

٤- قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَكَيْنَا لَكُنَّا لَهُمُ الْكَاذِبِينَ وَكَذَّبُوا عَنْهُمُ الْوَقْنَ وَحَسَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قَبْلًا مَا كَانُوا يَرْجِعُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ١١١].

٥- قوله تعالى: ﴿مَنْ يَشَاءِ اللَّهُ يُضِلَّهُ وَمَنْ يَشَاءِ يُجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ٣٩].

ومن الأدلة من السنة ما يلي:

١- قال ﷺ: «إن قلوب بني آدم كلها بين إصبعين من أصابع الرحمن كقلب واحد يُصْرَفُ حيث يشاء» رواه مسلم (٢٦٥٥).

٢- وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: «كان رسول الله ﷺ إذا جاءه السائل، أو طلبت إليه حاجة قال: اشفعوا تؤجروا، ويقضي الله على لسان نبيه ما شاء» رواه البخاري (٧٤٧٦)، ومسلم (٢٦٢٧). ومشيتة الله النافذة، وقدرته الشاملة يجتمعان فيما كان، وما سيكون، ويفترقان فيما لم يكن، ولا هو كائن، فما شاء الله كونه فهو كائن بقدرته لا محالة، وما لم يشأ كونه فإنه لا يكون؛ لعدم مشيئته له، لا لعدم قدرته عليه.

قال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَسَلُوا وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: ٢٥٣].  
فعدم اقتناهم ليس لعدم قدرة الله، ولكن لعدم مشيئته ذلك، ومثله قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهَدْيِ﴾ [الأنعام: ٣٥]، وقوله: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا﴾ [الأنعام: ١٠٧]، وقوله: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩].  
المرتبة الرابعة:

الخلق: وهذه المرتبة تقتضي الإيمان بأن جميع الكائنات مخلوقة لله بذواتها، وصفاتها، وحرركاتها، وبأن كل من سوى الله مخلوق مُوجَدٌ من العدم، كائن بعد أن لم يكن، وهذه المرتبة دلت عليها الكتب السماوية، وأجمع عليها الرسل عليهم الصلاة والسلام واتفقت عليها الفطر القويمة، والعقول السليمة، والأدلة على هذه المرتبة لا تكاد تحصر منها:

- ١- قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦].
- ٢- قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [الأنعام: ١].
- ٣- قوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك: ٢].
- ٤- قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً﴾ [النساء: ١].

٥- قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٣].

٦- قال سبحانه: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ عِندَ اللَّهِ بِزُرُوقُمْ مِنْ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٣].  
ومن الأدلة من السنة ما يلي:

١- أخرج البخاري في خلق أفعال العباد (ص ٢٥) عن حذيفة رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «إن الله يصنع كل صانع وصنعه» والحديث صححه العلامة الألباني في الصحيحة (١٦٣٧).

٢- وعن زيد بن أرقم رضي الله عنه قال: «لا أقول لكم إلا كما كان رسول الله ﷺ يقول، كان يقول: اللهم إني أعوذ بك من العجز والكسل، والجبن والبخل، والهزم وعذاب القبر، اللهم آت نفسي تقواها، وزكها أنت خير من زكها، أنت وليها ومولاها» رواه مسلم (٢٧٢٢).

والشاهد من ذلك قوله ﷺ: «اللهم آت نفسي تقواها، وزكها...» فالفاعل هو الله تعالى فهو الذي يطلب منه ذلك.



٣- عن ورّاد مولى المغيرة بن شعبة قال : كتب معاوية إلى المغيرة : اكتب إلي ما سمعت النبي يقول خلف الصلاة، فأملئ عليّ المغيرة، قال: سمعت النبي ﷺ يقول خلف الصلاة : «لا إله إلا الله وحده لا شريك له، اللهم لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجند منك الجند» رواه البخاري (٦٦١٥). والشاهد من ذلك قوله : اللهم لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت ، فالمعطي والمانع هو الله تعالى فهو الفاعل لذلك، وهذا يدل على أنّ الخالق هو الله ﷻ. واعلم أن أفعال العباد داخلة في عموم خلقه تعالى ولا يخرجها شيء من عموم قوله تعالى : ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦]، وإنما أفرد بعض العلماء هذه المسألة في مصنفات لوقوع اللبس فيها. وخلاصة القول في هذه المسألة: أفعال العباد كلّها من الطاعات، والمعاصي، داخلة في خلق الله، وقضائه، وقدره؛ فقد علم الله ﷻ ما سيخلقه في عبادته، وعلم ما هم فاعلون، وكتب ذلك في اللوح المحفوظ، وخلقهم الله كما شاء، ومضى فيهم قدره، فعملوا على النحو الذي شاء فيهم، وهدى الله من كتب لهم السعادة، وأضل من كتب عليهم الشقاوة، وعلم أهل الجنة ويسرهم لعمل أهلها، وعلم أهل النار ويسرهم لعمل أهلها، فأفعال العباد هي من الله خلقاً وإيجاداً وتقديراً، وهي من العباد فعلاً وكسباً، فالله هو الخالق لأفعالهم، وهم الفاعلون لها، فنؤمن بجميع نصوص الكتاب والسنة الدالة على شمول خلق الله، وقدرته على كل شيء من الأعمال والأوصاف، كما نؤمن بنصوص الكتاب والسنة الدالة على أن العباد هم الفاعلون حقيقة للخير والشر، وعلى هذا اتفق أهل السنة والجماعة. والنصوص التي مرت بنا في المرتبة الرابعة من مراتب القدر تدل على ذلك، وهناك أدلة أصرح في الدلالة على هذه المسألة كقوله تعالى : ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦]. قال المفسرون: في معنى ما في الآية وجهان:

أحدهما : أن تكون بمعنى المصدر؛ فيكون المعنى : والله خلقكم وعملكم. والثاني : بمعنى الذي؛ فيكون المعنى، والله خلقكم وخلق الذي تعملونه بأيديكم من الأصنام. وفي هذه الآية دليل على أن أفعال العباد مخلوقة لله.

وبعد بيان الحق في مسألة خلق أفعال العباد ينتهي الحديث في هذا المبحث عن مراتب القدر الأربع التي لا يتم الإيمان بالقدر إلا بها.

واعلم أن الإرادة الربانية تنقسم إلى قسمين :

١- إرادة كونية قدرية : وهي مرادفة للمشئنة، وهذه الإرادة لا يخرج عن مرادها شيء؛ فالكاfer والمسلم تحت هذه الإرادة الكونية سواء؛ فالطاعات، والمعاصي، كلها بمشيئة الرب، وإرادته. ومن أمثلتها قوله تعالى : ﴿وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ يَقَوْمٍ سُوءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُ﴾ [الرعد: ١١]، وقوله : ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصْعَقُ فِي السَّمَاءِ﴾.

٢- إرادة شرعية دينية: وتتضمن محبة الرب، ورضاه.

ومن أمثلتها قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقوله: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٧]، وقوله: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ﴾ [المائدة: ٦].

الفرق بين الإرادتين: بين الإرادة الكونية والإرادة الشرعية فروق تميز كل واحدة منهما عن الأخرى، ومن تلك الفروق ما يلي:

١- الإرادة الكونية قد يحبها الله ويرضاها، وقد لا يحبها ولا يرضاها، أما الشرعية فيحبها الله ويرضاها، فالكونية مرادفة للمشيئة، والشرعية مرادفة للمحبة.

٢- الإرادة الكونية قد تكون مقصودة لغيرها كخلق إبليس مثلاً، وسائر الشرور؛ لتحصل بسببها محابب كثيرة، كالطوبى، والمجاهدة، والاستغفار، أما الشرعية فمقصودة لذاتها؛ فالله أراد الطاعة وأحبها، وشرعها، ورضيها لذاتها.

٣- الإرادة الكونية لا بد من وقوعها؛ فالله إذا شاء شيئاً وقع ولا بد، كإحياء أحد أو إماتته، أو غير ذلك، أما الشرعية كالإسلام مثلاً فلا يلزم وقوعها، فقد تقع وقد لا تقع، ولو كان لا بد من وقوعها لأصبح الناس كلهم مسلمين.

٤- الإرادة الكونية متعلقة بربوبية الله وخلقها، أما الشرعية فمتعلقة بألوهيته وشرعه.

٥- الإرادتان تجتمعان في حق المطيع، فالذي أدى الصلاة مثلاً جمع بينهما؛ وذلك لأن الصلاة محبوبة لله، وقد أمر بها، ورضيها، وأحبها، فهي شرعية من هذا الوجه، وكونها وقعت دل على أن الله أرادها كوناً؛ فهي كونية من هذا الوجه؛ فمن هنا اجتمعت الإرادتان في حق المطيع.

وتنفرد الكونية في مثل كفر الكافر، ومعصية العاصي، فكونها وقعت فهذا يدل على أن الله شاءها؛ لأنه لا يقع شيء إلا بمشيئته، وكونها غير محبوبة ولا مرضية لله دليل على أنها كونية لا شرعية.

وتنفرد الشرعية في مثل إيمان الكافر، وطاعة العاصي، فكونها محبوبة لله فهي شرعية، وكونها لم تقع مع أمر الله بها ومحبته لها هذا دليل على أنها شرعية فحسب؛ إذ هي مرادة محبوبة لم تقع.

٦- الإرادة الكونية أعم من جهة تعلقها بما لا يحبه الله ولا يرضاه، من الكفر والمعاصي، وأخص من جهة أنها لا تتعلق بمثل إيمان الكافر، وطاعة الفاسق، والإرادة الشرعية أعم من جهة تعلقها بكل مأمور به، واقعاً كان أو غير واقع، وأخص من جهة أن الواقع بالإرادة الكونية قد يكون غير مأمور به.

هذه فوارق بين الإرادتين، فمن عرف الفرق بينهما سلم من شبهات كثيرة، زلت بها أقدام، وضلت بها أفهام، فمن نظر إلى الأعمال الصادرة عن العباد بهاتين العينين كان بصيراً، ومن نظر إلى الشرع دون القدر أو العكس كان أعوراً.

كما أن الإرادة منها ما هو كوني قدري، ومنها ما هو شرعي ديني، فكَذلك الكتابة، والأمر، والإذن،

## بَابُ الْإِيمَانِ بِأَنَّ اللَّهَ

## قَدَّرَ عَلَى آدَمَ ۖ الْمَعْصِيَةَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُ

٣٩٠ - حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّقَرِ السَّكَّرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ الْحِزَامِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ،

والجعل، والكلمات، والبعث، والإرسال، والتحريم، والإيتاء، والكره، ونحوها، كل هذه الأمور منها ما هو شرعي ومنه ما هو كوني.

فمن أمثلة الكتابة الكونية قوله تعالى: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَعْلَبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي﴾ [المجادلة: ٢١]، ومن أمثلة الكتابة الشرعية قوله: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ [البقرة: ١٨٣]، والأمر الكوني قوله: ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَجِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ﴾ [القمر: ٥٠]، والشرعي قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ [النحل: ٩٠]، والإذن الكوني قوله: ﴿وَمَا هُمْ بِصَاحِبِينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٠٢]، والشرعي قوله: ﴿اللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَنْ تَعْبُدُوا اللَّهَ تَعَالَى﴾ [يونس: ٥٩] وقوله: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١]، والجعل الكوني قوله: ﴿كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الْإِحْسَانَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٢٥]، والشرعي: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ﴾ [المائدة: ١٠٣]، أما قوله: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكُفْبَةَ الْغُلَبَةَ أَلْبَيْتَ الْحَرَامِ﴾ [المائدة: ٩٧]، فهذا يتناول الأمرين، فإن الله جعلها كذلك بقدره وبشرعه وكذلك الكلمات منها ما هو كوني كقوله: ﴿كَذَلِكَ حَقَّقْتُ كَيْدَ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ فَسَقُوا أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [يونس: ٣٣]، ومنها الشرعي كقوله: ﴿حَقٌّ يَسْمَعُ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، واجتمع النوعان في قوله تعالى: ﴿وَصَدَقْتَ بِكَلِمَاتِ رَبِّكَ﴾ [التحريم: ١٢]، وكذلك البعث منه الكوني كقوله: ﴿بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَنَا﴾ [الإسراء: ٥]، والشرعي كقوله: ﴿بَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ﴾ [البقرة: ٢١٣]، وقوله: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيَّةِ﴾ [الجمعة: ٢]، وكذلك الإرسال منه الكوني كقوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ﴾ [الأعراف: ٥٧]، ومنه الديني كقوله: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى﴾ [التوبة: ٣٣]، والتحريم الكوني كقوله: ﴿وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ﴾ [القصص: ١٢]، والشرعي: ﴿وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾ [المائدة: ٩٦]، والإيتاء الكوني كقوله: ﴿وَاللَّهُ يُؤْتِي مُلْكَهُ مَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٤٧]، والديني كقوله: ﴿حُدُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُورٍ﴾ [البقرة: ٦٣]، وقوله: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٦٩]، يشمل النوعين؛ فإنه يؤتيهما أمراً وديناً وتوفيقاً وإلهاماً.

والكره كذلك منه ما هو كوني كما في قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ كَرِهَ اللَّهُ ابْتِغَاءَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٦]، ومنه ما هو شرعي كما في قوله تعالى: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ [الإسراء: ٣٨].

والفروق بين هذه الأمور من جهة أن منها ما هو شرعي ديني، ومنها ما هو كوني قدري كالفروق بين الإرادتين الكونية القدرية، والشرعية الدينية. انظر كتاب الإيمان بالقضاء والقدر.

عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: يَا رَبِّ، أَرَنَا أَبَانَا آدَمَ الَّذِي أَخْرَجْنَا وَنَفْسَهُ مِنَ الْجَنَّةِ، فَأَرَاهُ اللَّهُ ﷻ آدَمَ، فَقَالَ لَهُ: أَنْتَ آدَمُ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ: أَنْتَ الَّذِي نَفَخَ اللَّهُ فِيكَ مِنْ رُوحِهِ، وَعَلَّمَكَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا، ثُمَّ أَمَرَ مَلَائِكَتَهُ فَسَجَدُوا لَكَ؟ قَالَ: نَعَمْ قَالَ: فَمَا حَمَلَكَ عَلَى أَنْ أَخْرَجْتَنَا وَنَفْسَكَ مِنَ الْجَنَّةِ؟ قَالَ لَهُ آدَمُ: وَمَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: أَنَا مُوسَى، قَالَ: نَبِيُّ بَنِي إِسْرَائِيلَ؟ أَنْتَ الَّذِي كَلَّمَكَ اللَّهُ ﷻ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ، لَمْ يَجْعَلْ بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ رَسُولًا مِنْ خَلْقِهِ؟ قَالَ: نَعَمْ قَالَ: فَهَلْ وَجَدْتَ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﷻ أَنْ ذَلِكَ كَائِنْ قَبْلَ أَنْ أُخْلَقَ؟ قَالَ: نَعَمْ قَالَ: فَلِمَ تَلُومُنِي فِي شَيْءٍ قَدْ سَبَقَ مِنَ اللَّهِ ﷻ فِيهِ الْقَضَاءُ قَبْلَ أَنْ أُخْلَقَ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى» عَلَيْهِمَا السَّلَامُ<sup>(١)</sup>.

٣٩١ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي دَاوُدَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحِ الْمِصْرِيِّ، وَأَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: يَا رَبِّ، أَرَنَا آدَمَ الَّذِي أَخْرَجْنَا مِنَ الْجَنَّةِ، فَأَرَاهُ اللَّهُ تَعَالَى فَقَالَ: أَنْتَ أَبُونَا آدَمُ؟ قَالَ لَهُ آدَمُ: نَعَمْ؟ قَالَ: أَنْتَ الَّذِي نَفَخَ اللَّهُ فِيكَ مِنْ رُوحِهِ، وَعَلَّمَكَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا، وَأَمَرَ مَلَائِكَتَهُ فَسَجَدُوا لَكَ؟ قَالَ: نَعَمْ قَالَ: فَمَا حَمَلَكَ عَلَى أَنْ أَخْرَجْتَنَا وَنَفْسَكَ مِنَ الْجَنَّةِ؟ قَالَ لَهُ آدَمُ: وَمَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: أَنَا مُوسَى قَالَ: أَنْتَ نَبِيُّ بَنِي إِسْرَائِيلَ؟ الَّذِي كَلَّمَكَ اللَّهُ ﷻ مِنْ وَرَاءِ الْحِجَابِ وَلَمْ يَجْعَلْ بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ رَسُولًا مِنْ خَلْقِهِ؟ قَالَ: نَعَمْ قَالَ: فَمَا وَجَدْتَ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى أَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي كِتَابِ اللَّهِ قَبْلَ أَنْ أُخْلَقَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَلِمَ تَلُومُنِي فِي شَيْءٍ قَدْ سَبَقَ مِنَ اللَّهِ فِيهِ الْقَضَاءُ قَبْلِي؟» قَالَ: النَّبِيُّ ﷺ: «فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى، عَلَيْهِمَا السَّلَامُ»<sup>(٢)</sup>.

٣٩٢ - حَدَّثَنَا الْفَرِيبِيُّ قَالَ: نَا أَبُو مَسْعُودٍ أَحْمَدُ بْنُ الْفَرَاتِ قَالَ: أَبَانَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: نَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ جُنْدُبٍ قَالَ: قَالَ

(١) تقدم تخريجه في باب ذكر الإيمان بأن القرآن كلام الله، وهو حديث صحيح.

(٢) تقدم تخريجه في باب ذكر الإيمان بأن القرآن كلام الله.

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « اخْتَجَّ آدَمُ وَمُوسَى عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، فَقَالَ مُوسَى: يَا آدَمُ، أَنْتَ الَّذِي خَلَقَكَ اللَّهُ بِيَدِهِ وَنَفَخَ فِيكَ مِنْ رُوحِهِ، وَأَسْجَدَ لَكَ مَلَائِكَتُهُ، وَأَسْكَنَكَ جَنَّتَهُ، وَفَعَلْتَ مَا فَعَلْتَ فَأَخْرَجْتَ وَلَدَكَ مِنَ الْجَنَّةِ؟ فَقَالَ آدَمُ؟ أَنْتَ مُوسَى الَّذِي بَعَثَكَ اللَّهُ تَعَالَى بِرِسَالَاتِهِ، وَكَلَّمَكَ وَأَتَاكَ التَّوْرَةَ وَقَرَّبَكَ نَحِيًّا؟ أَنَا أَقْدَمُ أَمْ الذُّكْرُ؟ » فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: « فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى »<sup>(١)</sup>.

٣٩٣ - وَأَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: « نَحَاجَ آدَمُ وَمُوسَى، فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى، فَقَالَ لَهُ مُوسَى: أَنْتَ الَّذِي أَغْوَيْتَ النَّاسَ وَأَخْرَجْتَهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ؟ فَقَالَ آدَمُ: أَنْتَ مُوسَى الَّذِي أَعْطَاكَ اللَّهُ عِلْمَ كُلِّ شَيْءٍ، وَاصْطَفَاكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَاتِهِ؟ قَالَ: نَعَمْ قَالَ: فَلِمَ تَلُومُنِي عَلَى أَمْرٍ قَدَّرَ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ أُخْلَقَ؟ »<sup>(٢)</sup>.

٣٩٤ - وَأَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي دَاوُدَ قَالَ: نَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ طَاوُسٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « اخْتَجَّ آدَمُ وَمُوسَى، فَقَالَ مُوسَى: أَنْتَ آدَمُ أَبُونَا، أَخْرَجْتَنَا مِنَ الْجَنَّةِ وَأَشَقَيْتَنَا؟ قَالَ لَهُ آدَمُ: وَأَنْتَ مُوسَى اصْطَفَاكَ اللَّهُ بِكَلَامِهِ، وَخَطَّ لَكَ يَعْني التَّوْرَةَ بِيَدِهِ، أَتَلُومُنِي عَلَى أَمْرٍ قَدْ

(١) أخرجه أحمد (٢/ ٤٦٤)، والدارمي في الرد على الجهمية (ص ٨٦) عن أبي سلمة منصور بن سلمة، وأبو يعلى (١٥٢٨)، والطبراني في الكبير (١٦٦٣) من طريق الحجاج بن منهال، كلاهما عن حماد بن سلمة، وقالاه في: عن جندب، دون شك، وأخرجه ابن أبي عاصم في السنة (١٤٣) عن هبة بن خالد، وأبو يعلى (١٥٢١) عن عبد الواحد بن غياث، كلاهما عن حماد بن سلمة، عن حميد الطويل، بإسناده - قال هبة في حديثه: عن جندب أو غيره، وقال عبد الواحد: عن جندب وغيره. وأخرجه مختصرا الخطيب في «تاريخ بغداد» ٣٤٩/ ٤ من طريق عبد الله بن سوار، عن حماد بن سلمة، عن حميد، عن الحسن، عن أنس، عن جندب أو غيره. وزيادة أنس - وهو ابن مالك الصحابي - بين الحسن وجندب غير محفوظة، فإن في إسناده من لا يعرف. والحديث قال عنه الذهبي في السير (٥/ ٢٧٨): إسناده جيد، وقال الهيثمي في المجمع (٧/ ١٩٤): رجاله رجال الصحيح، وقال العلامة الألباني في ظلال الجنة (١٤٣): إسناده صحيح إن كان الحسن سمعه من جندب وبعضهم أدخل بينهما أنسا وهو غير محفوظ كما بينته في الصحيحة (٩٠٩)، قال الشيخ في الصحيحة: إسناده منقطع.

(٢) أخرجه مسلم برقم (٢٦٥٢).

قَدَرَهُ اللهُ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَنِي بِأَرْبَعِينَ سَنَةً؟ فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى، فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى، فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى»<sup>(١)</sup> قَالَ عَمْرُو: قَالَ لَنَا طَاوُسٌ: أَخْرُوا مَعْبَدًا الْجَهَنِّيَّ، فَإِنَّهُ كَانَ قَدَرِيًّا.

٣٩٥- وَأَخْبَرَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَحْتَجَّ آدَمُ وَمُوسَى، فَقَالَ لَهُ مُوسَى: يَا آدَمُ، خَلَقَكَ اللهُ بِيَدِهِ، وَنَفَخَ فِيكَ مِنْ رُوحِهِ، ثُمَّ أَمَرَ الْمَلَائِكَةَ فَسَجَدُوا لَكَ، وَأَمَرَكَ أَنْ تَسْكُنَ الْجَنَّةَ، فَتَأْكُلَ مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتَ، وَنَهَاكَ عَنْ شَجَرَةٍ وَاحِدَةٍ، فَعَصَيْتَ رَبَّكَ فَأَكَلْتَ مِنْهَا؟ فَقَالَ: يَا مُوسَى، أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللهَ تَعَالَى قَدَرَ ذَلِكَ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَنِي؟» فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقَدْ حَجَّ آدَمُ مُوسَى، لَقَدْ حَجَّ آدَمُ مُوسَى»<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه البخاري برقم (٦٦١٤)، ومسلم برقم (٢٦٥٢).

(٢) إسناده حسن وهو صحيح بشواهده المتقدمة.

وقد أنكر القدرية هذا الحديث لأنه صريح في إثبات القدر السابق كما في فتح الباري (١١/ ٥١٠) ولا حجة لهم كما سيأتي، وقد يتعلل بعض المذنبين المقصرين على تقصيرهم وخطئهم بأن الله هو الذي قدر هذا عليهم؛ وعليه فلا ينبغي أن يلاموا على ذلك، وهذا لا يصح منهم بحال؛ فلا شك أن الإيمان بالقدر لا يمنح العاصي حجة على ما ترك من الواجبات، أو فعل من المعاصي، باتفاق المسلمين والعقلاء.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «وليس لأحد أن يحتج بالقدر على الذنب باتفاق المسلمين، وسائر أهل الملل، وسائر العقلاء؛ فإن هذا لو كان مقبولا لأمكن كل أحد أن يفعل ما يخطر له من قتل النفوس وأخذ الأموال، وسائر أنواع الفساد في الأرض، ويحتج بالقدر، ونفس المحتج بالقدر إذا اعتدي عليه، واحتج المعتدي بالقدر لم يقبل منه، بل يتناقض، وتناقض القول يدل على فساده، فالاحتجاج بالقدر معلوم الفساد في بدائه العقول» مجموع الفتاوى (٨/ ١٧٩).

وقد دل على فساد الاحتجاج بالقدر على فعل المعاصي أو ترك الطاعات؛ الشرع والعقل، فمن الأدلة الشرعية:

١- قول الله تعالى: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّى ذَاقُوا بَأْسَنَا قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام: ١٤٨]، فهؤلاء المشركون احتجوا بالقدر على شركهم، ولو كان احتجاجهم مقبولا صحيحا ما أذاقهم الله بأسه، فمن احتج بالقدر على الذنوب والمعائب فيلزمه أن يصح مذهب الكفار، وينسب إلى الله الظلم تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا.

٢- قال تعالى: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٦٥]، فلو كان الاحتجاج بالقدر على المعاصي سائغاً لما انقطعت الحجة بإرسال الرسل، بل كان إرسال الرسل لا فائدة له في الواقع.

٣- أن الله أمر العبد ونهاه، ولم يكلفه إلا ما يستطيع، قال تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، وقال سبحانه: ﴿لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

ولو كان العبد مجبراً على الفعل لكان مكلفاً بما لا يستطيع الخلاص منه، وهذا باطل، ولذلك إذا وقعت منه المعصية بجهد، أو إكراه، فلا إثم عليه لأنه معذور، ولو صح هذا الاحتجاج لم يكن هناك فرق بين المكره والجاهل، وبين العاقد المتعمد، ومعلوم في الواقع وبدائه العقول أن هناك فرقاً جلياً بينهما.

٤- أن القدر سر مكتوم، لا يعلمه أحد من الخلق إلا بعد وقوعه، وإرادة العبد لما يفعله سابقة لفعله، فتكون إرادته للفعل غير مبنية على علم بقدر الله، فادعائه أن الله قدر عليه كذا وكذا ادعاء باطل؛ لأنه ادعاء لعلم الغيب، والغيب لا يعلمه إلا الله، فحجته إذاً داحضة؛ إذ لا حجة للمرء فيما لا يعلمه.

٥- أنه يترتب على الاحتجاج بالقدر على الذنوب تعطيل الشرائع والحساب والمعاد والثواب والعقاب.

٦- لو كان القدر حجة لأهل المعاصي لاحتج به أهل النار، إذا عاينوها، وظنوا أنهم مواقعوها، كذلك إذا دخلوها، وبدأ توبيخهم وتقريعهم، لكن الواقع أنهم لم يحتجوا به، بل إنهم يقولون كما قال الله ﷻ عنهم: ﴿رَبَّنَا أَخْرِنَا إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ نَجْمِدْ دَعْوَتَكَ وَتَتَّبِعِ الرُّسُلَ﴾ [إبراهيم: ٤٤]، ويقولون: ﴿رَبَّنَا غَلَبَتْ عَلَيْنَا شِقْوَتُنَا﴾ [المؤمنون: ١٠٦]، وقالوا: ﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [الملك: ١٠]، وقالوا: ﴿لَوْ نَكُنْ مِنَ الْمُصْلِينَ﴾ [المدثر: ٤٤]، إلى غير ذلك مما يقولون.

ولو كان الاحتجاج بالقدر على المعاصي سائغاً لاحتجوا به؛ فهم في أمس الحاجة إلى ما ينقذهم من نار جهنم.

٧- لو كان الاحتجاج بالقدر صحيحاً لكان حجة لإبليس الذي قال: ﴿فِيمَا أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الأعراف: ١٦]، ولتساوى فرعون عدو الله، مع موسى كليم الله ﷺ.

٨- ومما يرد هذا القول، وبين فساده: أننا نرى الإنسان يحرص على ما يلائمه في أمور دينه حتى يدركه، ولا تجد شخصاً يترك ما يصلح أمور دينه ويعمل بما يضره فيها بحجة القدر فلماذا يعدل عما ينفعه في أمور دينه إلى ما يضره ثم يحتج بالقدر؟!

والإيك مثلاً يوضح ذلك: لو أن إنساناً أراد السفر إلى بلد، وهذا البلد له طريقان، أحدهما آمن مطمئن، والآخر كله فوضى واضطراب، وقتل، وسلب، فأيهما سيسلك؟، لاشك أنه سيسلك الطريق الأول، فلماذا لا يسلك في أمر الآخرة طريق الجنة دون طريق النار!!؟

٩- ومما يمكن أن يُرد به على هذا المحتج - بناء على مذهبه - أن يقال له : لا تزوج ، فإن كان الله قد قضى لك بولد فسيأتيك ، وإلا فلن يأتيك . ولا تأكل ولا تشرب ، فإن قدر الله لك شبعاً ورياً فسيكون ، وإلا فلن يكون ، وإذا هاجمك سبع ضار فلا تفر منه ، فإن قدر الله لك النجاة فستنجو ، وإن لم يقدرها لك فلن ينفعك الفرار ، وإذا مرضت فلا تتداو ، فإن قدر الله لك شفاءً شفيت ، وإلا فلن ينفعك الدواء ، فهل سيوافقنا على هذا القول أم لا ؟ فإن وافقنا علمنا فساد عقله ، وإن خالفنا علمنا فساد قوله ، وبطلان حجته .

١٠- المحتج بالقدر على المعاصي شبه نفسه بالمجانين ، والصبيان ، فهم غير مكلفين ، ولا مؤاخذين ، ولو عومل معاملتهم في أمور الدنيا لما رضي .

١١- لو قبلنا هذا الاحتجاج الباطل لما كان هناك حاجة للاستغفار ، والتوبة ، والدعاء ، والجهاد ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

١٢- لو كان القدر حجة على المعائب والذنوب لتعطلت مصالح الناس ، ولعمت الفوضى ، ولما كان هناك داع للحدود ، والتعزيرات ، والجزاءات ، لأن المسمى سيحتج بالقدر ، ولما احتجنا لوضع عقوبات للظلمة ، وقطاع الطريق ، ولا إلى فتح المحاكم ، ونصب القضاء ، بحجة أن كل ما وقع إنما وقع بقدر الله ، وهذا لا يقول به عاقل .

١٣- أن هذا المحتج بالقدر الذي يقول : لا نؤاخذ ، لأن الله كتب ذلك علينا ، فكيف نؤاخذ بما كتب علينا ؟

فيقال له : إننا لا نؤاخذ على الكتابة السابقة ، إنما نؤاخذ بما فعلناه ، وكسبناه ، فلسنا مأمورين بما قدره الله لنا ، أو كتبه علينا ، وإنما نحن مأمورين بالقيام بما يأمرنا به ، فهناك فرق بين ما أريد بنا ، وما أريد منا ، فما أراحه بنا طواه عنا ، وما أراحه منا أمرنا بالقيام به ، وكون الله علم وقوع ذلك الفعل من القدم ثم كتبه لا حجة فيه لأن مقتضى علمه الشامل المحيط أن يعلم ما خلقه صانعون ، وليس في ذلك أي نوع من أنواع الجبر ، ومثال ذلك من الواقع - والله المثل الأعلى - : لو أن مدرسا علم من حال بعض تلاميذه أنه لا ينجح هذا العام لشدة تفریطه وكسله ، ثم إن هذا الطالب لم ينجح كما علم بذلك الأستاذ فهل يقول عاقل بأن المدرس أجبره على هذا الفشل ، أو يصح للطالب أن يقال أنا لم أنجح لأن هذا المدرس قد علم أنني لن أنجح ؟!

وبالجملة فإن الاحتجاج بالقدر على فعل المعاصي ، أو ترك الطاعات احتجاج باطل في الشرع ، والعقل ، والواقع ، ومما تجدر الإشارة إليه أن احتجاج كثير من هؤلاء ليس ناتجاً عن قناعة وإيمان ، وإنما هو ناتج عن نوع هوى ومعاندة ، ولهذا قال بعض العلماء فيمن هذا شأنه : « أنت عند الطاعة قدر ، وعند المعصية جبري ، أي مذهب وافق هواك تمذهبت به » (مجموع الفتاوى ٨/ ١٠٧) . يعني أنه إذا فعل الطاعة نسب ذلك لنفسه ، وأنكر أن يكون الله قدر ذلك له ، وإذا فعل المعصية احتج بالقدر .



قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - عن المحتجين بالقدر : « هؤلاء القوم إذا أصروا على هذا الاعتقاد كانوا أكفر من اليهود والنصارى » (مجموع الفتاوى ٨ / ٢٦٢)، وعليه فلا يسوغ للعبد أن يحتج على معاييه ومعاصيه بالقدر، وإنما يسوغ الاحتجاج بالقدر عند المصائب التي تحل بالإنسان كالفقر، والمرض، وفقد القريب، وتلف الزرع، وخسارة المال، وقتل الخطأ، ونحو ذلك؛ فهذا من تمام الرضا بالله رباً، فالاحتجاج إنما يكون على المصائب، لا المعائب، « فالتسعيد يستغفر من المعائب، ويصبر على المصائب، كما قال تعالى: ﴿ فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَأَسْتَغْفِرُ لِدُنْيِكَ ﴾ [غافر: ٥٥]، والشقي يجزع عند المصائب، ويحتج بالقدر على المعائب »، ويوضح ذلك المثال الآتي : لو أن رجلاً أسرع سيارته وفرط في أسباب القيادة السليمة فتسبب في وقوع حادث، فويئخ على ذلك، وحوسب عليه فاحتج بالقدر، لم يكن الاحتجاج منه مقبولاً، بينما لو أن شخصاً صُدمت سيارته وهي في مكانها لم يتحرك بها، فلامه شخص فاحتج بالقدر لكان احتجاجه مقبولاً، إلا أن يكون قد أخطأ في طريقة إيقافها.

فالمقصود أن ما كان من فعل العبد واختياره فإنه لا يصح له أن يحتج بالقدر، وما كان خارجاً عن اختياره وإرادته فيصح له أن يحتج عليه بالقدر، ولهذا حَجَّ آدم موسى عليهما السلام كما في قوله صلى الله عليه وسلم في محاجتهما : « احتج آدم وموسى فقال له موسى : أنت آدم الذي أخرجتك خطيئتك من الجنة ؟ فقال له آدم : أنت موسى الذي اصطفاك الله برسالاته وبكلامه، ثم تلومني على أمر قد قَدَّر علي قبل أن أخلق ؟ فحج آدم موسى » (أي : غلبه في الحجة) رواه مسلم (٢٦٥٢)، فأدم عليه السلام لم يحتج بالقدر على الذنب كما يظن ذلك من لم يتأمل في الحديث، وموسى عليه السلام لم يلزم آدم على الذنب؛ لأنه يعلم أن آدم استغفر ربه وتاب، فاجتبه ربه، وتاب عليه، وهده، والثائب من الذنب كمن لا ذنب له، ولو أن موسى لام آدم على الذنب لأجابه : إنني أذنبت فتاب، فتاب الله علي، ولقال له : أنت يا موسى أيضاً قتل نفساً، وألقيت الألواح إلى غير ذلك، إنما احتج موسى بالمصيبة فحجه آدم بالقدر. انظر الاحتجاج بالقدر لشيخ الإسلام ابن تيمية (١٨ - ٢٢).

«فما قُدِّر من المصائب يجب الاستسلام له؛ فإنه من تمام الرضا بالله رباً، أما الذنوب فليس لأحد أن يذنب، وإذا أذنب فعليه أن يستغفر ويتوب، فيتوب من المعائب ويصبر على المصائب» شرح الطحاوية (١٤٧).

تنبيه : ذكر بعض العلماء أن ممن يسوغ له الاحتجاج بالقدر التائب من الذنب، فلو لامه أحد على ذنب تاب منه لساغ له أن يحتج بالقدر، فلو قيل لأحد التائبين : لم فعلت كذا وكذا ؟ ثم قال : هذا بقضاء الله وقدره، وأنا تبت واستغفرت، لُقِبَ منه ذلك الاحتجاج، لأن الذنب في حقه صار مصيبة وهو لم يحتج على تفريطه بالقدر بل يحتج على المصيبة التي ألمت به وهي معصية الله ولا شك أن المعصية من المصائب، كما أن الاحتجاج هنا بعد أن وقع الفعل وانتهى، واعترف فاعله بعهدته وأقر بذنبه، فلا يسوغ لأحد أن يلوم التائب من الذنب، فالعبرة بكمال النهاية، لا بنقص البداية. والله أعلم.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ: وَلِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ طُرُقٌ كَثِيرَةٌ، اكْتَفَيْنَا مِنْهَا بِهَذَا.

## بَابُ الْإِيمَانِ بِأَنَّ السَّعِيدَ وَالشَّقِيَّ مَنْ كَتَبَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ

٣٩٦ - حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى الْحُلَوَانِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ الدُّوَلَابِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَّا، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ: «إِنَّ خَلْقَ أَحَدِكُمْ يُجْمَعُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً، ثُمَّ يَكُونُ عِلَاقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَبْعَثُ اللَّهُ تَعَالَى إِلَيْهِ مَلَكًا فَيُؤْمَرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ، فَيُكْتَبُ عَمَلُهُ وَأَجَلُهُ وَرِزْقُهُ وَشَقِيٌّ أَمْ سَعِيدٌ، ثُمَّ يُنْفَخُ فِيهِ الرُّوحُ، فَإِنْ أَحَدَكُمُ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، فَيَدْخُلُ النَّارَ، وَإِنْ أَحَدَكُمُ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَيَدْخُلُهَا»<sup>(١)</sup>.

٣٩٧ - وَأَخْبَرَنَا الْفَرِّيَابِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ: «إِنَّ خَلْقَ أَحَدِكُمْ يُجْمَعُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً، ثُمَّ يَكُونُ عِلَاقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَبْعَثُ اللَّهُ إِلَيْهِ الْمَلَكَ، وَيُؤْمَرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ، فَيُكْتَبُ عَمَلُهُ وَرِزْقُهُ وَأَجَلُهُ وَشَقِيٌّ أَمْ سَعِيدٌ، ثُمَّ يُنْفَخُ فِيهِ الرُّوحُ» فَذَكَرَ الْحَدِيثَ إِلَى آخِرِهِ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ: وَلِحَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ طُرُقٌ جَمَاعَةٌ.

٣٩٨ - وَأَخْبَرَنَا الْفَرِّيَابِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو وَهُوَ ابْنُ دِينَارٍ عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، عَنْ حُدَيْفَةَ بْنِ أَسِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَدْخُلُ الْمَلَكُ عَلَى النَّطْفَةِ بَعْدَ مَا تَصِيرُ فِي الرَّحِمِ بِأَرْبَعِينَ، أَوْ بِخَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ لَيْلَةً، فَيَقُولُ: أَيُّ رَبِّ، مَا هَذَا: أَشَقِيٌّ أَمْ سَعِيدٌ؟ فَيَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: اكْتُبْ، فَيُكْتَبُ ثُمَّ يَقُولُ: أَذَكَرٌ أَمْ أُنْثَى؟

(١) أخرجه البخاري برقم (٦٥٩٤)، ومسلم برقم (٢٦٤٣).

فَيَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: اكْتُبْ، فَيَكْتُبُ ثُمَّ يَكْتُبُ رِزْقَهُ وَعَمَلَهُ وَمُصِيبَتَهُ، ثُمَّ تُطَوَّى الصُّحُفُ فَلَا يُزَادُ فِيهَا وَلَا يَنْقُصُ<sup>(١)</sup>.

٣٩٩- وَأَخْبَرَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا صَفْوَانُ بْنُ صَالِحٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ عَامِرِ بْنِ وَاثِلَةَ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ يَقُولُ: الشَّقِيُّ مَنْ شَقِيَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ، وَالسَّعِيدُ مَنْ وَعَظَ بَغَيْرِهِ، فَقُلْتُ: خِزْيًا لِلشَّيْطَانِ، يُسَعِدُ الْإِنْسَانَ وَيَشْقَى مِنْ قَبْلِ أَنْ يَعْمَلَ؟ فَأَنْتِ حَذِيفَةُ ابْنِ أَسِيدٍ الْغَفَارِيِّ، فَحَدَّثْتُهُ بِمَا قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ، فَقَالَ: أَلَا أَحَدَّثُكَ بِمَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ؟ فَقُلْتُ: بَلَى قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا اسْتَقَرَّتِ النُّطْفَةُ فِي الرَّحِمِ، اثْنَيْنِ وَأَرْبَعِينَ صَبَاحًا، أَتَى مَلَكُ الْأَرْحَامِ فَخَلَقَ لَحْمَهَا وَعَظْمَهَا وَسَمِعَهَا وَبَصَرَهَا ثُمَّ يَقُولُ: يَا رَبِّ، أَشَقِيٌّ أَمْ سَعِيدٌ؟ فَيَقْضِي رَبُّكَ بِمَا يَشَاءُ فِيهَا، وَيَكْتُبُ الْمَلِكُ، ثُمَّ يَقُولُ: يَا رَبِّ، أَذْكَرٌ أَمْ أُنْثَى؟ فَيَقْضِي رَبُّكَ مَا يَشَاءُ، وَيَكْتُبُ الْمَلِكُ، ثُمَّ يَذْكُرُ رِزْقَهُ وَأَجَلَهُ وَعَمَلُهُ بِمِثْلِ هَذِهِ الْقِصَّةِ ثُمَّ يَخْرُجُ الْمَلِكُ بِصَحِيفَتِهِ مَا زَادَ فِيهَا وَلَا نَقَصَ<sup>(٢)</sup>.

٤٠٠- أَخْبَرَنَا أَبُو عُبَيْدٍ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ حَرْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو الْأَشْعَثِ أَحْمَدُ بْنُ الْمُقْدَامِ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ يَقُولُ: الشَّقِيُّ مَنْ شَقِيَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ، وَالسَّعِيدُ مَنْ وَعَظَ بَغَيْرِهِ قَالَ: قُلْتُ: خِزْيًا لِلشَّيْطَانِ، أَيْسَعِدُ الْإِنْسَانَ وَيَشْقَى قَبْلَ أَنْ يَعْمَلَ؟ فَلَقِي حَذِيفَةَ بْنَ أَسِيدٍ، فَأَخْبَرَهُ بِمَا قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ قَالَ: أَفَلَا أُخْبِرُكَ بِمَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قُلْتُ: بَلَى قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا اسْتَقَرَّتِ النُّطْفَةُ فِي الرَّحِمِ اثْنَيْنِ وَأَرْبَعِينَ صَبَاحًا، نَزَلَ مَلَكُ الْأَرْحَامِ فَخَلَقَ عَظْمَهَا وَلَحْمَهَا وَسَمِعَهَا وَبَصَرَهَا، ثُمَّ قَالَ: أَيُّ رَبِّ، أَشَقِيٌّ أَمْ سَعِيدٌ؟ فَيَقْضِي رَبُّكَ مَا يَشَاءُ، وَيَكْتُبُ الْمَلِكُ، أَيُّ رَبِّ، أَذْكَرٌ أَمْ أُنْثَى؟ فَيَقْضِي رَبُّكَ مَا يَشَاءُ، وَيَكْتُبُ الْمَلِكُ، أَيُّ رَبِّ، أَجَلُهُ، فَيَقْضِي رَبُّكَ مَا يَشَاءُ، وَيَكْتُبُ الْمَلِكُ، فَيَخْرُجُ الْمَلِكُ بِالصَّحِيفَةِ مَا زَادَ فِيهَا وَلَا نَقَصَ.

(١) أخرجه مسلم برقم (٢٦٤٤).

(٢) أخرجه مسلم برقم (٢٦٤٥).

٤٠١ - وَأَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سَيَّارِ النَّصِيبِيِّ قَالَ: نَا أَبُو صَالِحٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ هُنَيْدَةَ، مَوْلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَخْبَرَهُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: « إِذَا خَلَقَ اللَّهُ النَّسَمَةَ قَالَ مَلَكُ الْأَرْحَامِ مُعْتَرِضًا: أَيُّ رَبِّ أَذْكَرُ أَمْ أُثْنَى؟ قَالَ: فَيَقْضِي اللَّهُ تَعَالَى إِلَيْهِ أَمْرُهُ قَالَ: ثُمَّ يَقُولُ: أَيُّ رَبِّ، أَشَقِيٌّ أَمْ سَعِيدٌ؟ قَالَ فَيَقْضِي إِلَيْهِ أَمْرُهُ، ثُمَّ يَكْتُبُ بَيْنَ عَيْنَيْهِ مَا هُوَ لَاقٍ حَتَّى النَّكْبَةِ يَنْكُبُهَا»<sup>(١)</sup>.

٤٠٢ - وَأَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: نَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ حَدَّثَهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ وَكَّلَ بِالرَّحِمِ مَلَكًا فَيَقُولُ: أَيُّ رَبِّ، أَنْطَفَ؟ أَيُّ رَبِّ أَعْلَقَ؟ أَيُّ رَبِّ، أَمْضَعُ؟ فَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يَقْضِيَ خَلْقَهَا قَالَ: يَقُولُ الْمَلَكُ؟ أَذْكَرُ أَمْ أُثْنَى، أَشَقِيٌّ أَمْ سَعِيدٌ؟ فَمَا الْأَجَلُ؟ فَمَا الرِّزْقُ؟ فَيَكْتُبُ ذَلِكَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ»<sup>(٢)</sup>.

٤٠٣ - أَخْبَرَنَا أَبُو عُبَيْدٍ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ حَرْبٍ الْقَاضِي قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَشْعَثِ أَحْمَدُ بْنُ الْمُقْدَامِ قَالَ: نَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ، عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ مُضْعَبٍ قَالَ: سَمِعْتُ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ يُحَدِّثُ عَنْ عَائِشَةَ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: « إِنَّ اللَّهَ حِينَ يُرِيدُ أَنْ يَخْلُقَ الْخَلْقَ يَبْعَثُ مَلَكًا فَيَدْخُلُ الرَّحِمَ فَيَقُولُ: أَيُّ رَبِّ، مَاذَا؟ فَيَقُولُ: غُلَامٌ أَمْ جَارِيَةٌ أَوْ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَخْلُقَ فِي الرَّحِمِ، فَيَقُولُ: أَيُّ رَبِّ، أَشَقِيٌّ أَمْ سَعِيدٌ؟ فَيَقُولُ: شَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ، فَيَقُولُ: أَيُّ رَبِّ مَا أَجَلُهُ؟ فَيَقُولُ: كَذَا وَكَذَا، فَيَقُولُ: أَيُّ

(١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (١١٢/١١)، والدارمي في الرد على الجهمية (ص ٣٢١)، وابن حبان (١٨١٠) موارد، وابن أبي عاصم في السنة (٨١/١)، واللالكائي في شرح أصول السنة (٤/٥٩٤)، وابن بطة (١٣٦/٢) والحديث قال عنه الهيثمي في المجمع (١٩٦/٧): رجال أبي يعلى رجال الصحيح، وصححه العلامة الألباني في صحيح الموارد (١٥٢٠)، وصححه الشيخ مقبل في الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين (٧٧٦)، وصححه الأرئوط في تعليقه على صحيح ابن حبان.

(٢) أخرجه البخاري برقم (٦٥٩٥)، ومسلم برقم (٢٦٤٦).

رَبِّ مَا رَزَقَهُ؟ فَيَقُولُ: كَذَا وَكَذَا، فَيَقُولُ: مَا خَلَقَهُ؟ مَا خَلَقْتُهُ؟ فَيَقُولُ: كَذَا وَكَذَا، فَمَا شَيْءٌ إِلَّا وَهُوَ يُخْلَقُ مَعَهُ فِي الرَّحِمِ»<sup>(١)</sup>.

٤٠٤ - وَأَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ نَاجِيَةَ قَالَ: نَا وَهْبُ بْنُ بَقِيَّةِ الْوَاسِطِيِّ قَالَ: أَنَا خَالِدٌ يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْوَاسِطِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الشَّقِيُّ: مَنْ شَقِيَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ، وَالسَّعِيدُ: مَنْ سَعِدَ فِي بَطْنِهَا»<sup>(٢)</sup>.

٤٠٥ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زِيَادٍ النَّيْسَابُورِيُّ قَالَ: نَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى فِي كِتَابِ الْقَدْرِ قَالَ: نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدِ السَّاعِدِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ عَمَلًا أَهْلُ الْجَنَّةِ، فَيَمَّا يَبْدُو لِلنَّاسِ، وَإِنَّهُ لِمَنْ أَهْلُ النَّارِ وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ عَمَلًا أَهْلُ النَّارِ، فَيَمَّا يَبْدُو لِلنَّاسِ، وَإِنَّهُ لِمَنْ أَهْلُ الْجَنَّةِ»<sup>(٣)</sup>.

٤٠٦ - وَأَخْبَرَنَا أَبُو عُبَيْدٍ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ حَرْبٍ قَالَ: نَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الرَّعْفَرَانِيِّ قَالَ: نَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ قَالَ: أَنَا حُمَيْدٌ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تُعْجَبُوا بِأَحَدٍ حَتَّى تَنْظُرُوا بِمِ يَخْتَمُ لَهُ فَإِنَّ الْعَامِلَ يَعْمَلُ زَمَانًا مِنْ عُمْرِهِ، أَوْ بَرَهَةً مِنْ دَهْرِهِ، يَعْمَلُ عَمَلًا صَالِحًا لَوْ مَاتَ عَلَيْهِ دَخَلَ الْجَنَّةَ، ثُمَّ يَتَحَوَّلُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلٍ سَيِّئٍ، وَإِنَّ الْعَبْدَ لَيَعْمَلُ زَمَانًا مِنْ عُمْرِهِ بِعَمَلٍ سَيِّئٍ لَوْ مَاتَ عَلَيْهِ دَخَلَ النَّارَ، ثُمَّ يَتَحَوَّلُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلٍ صَالِحٍ، وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِعَبْدٍ خَيْرًا اسْتَغْمَلَهُ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ

(١) أخرجه البزار كما في كشف الأستار (٢٣/٣)، رقم (٢١٥١)، وإسحاق بن راهويه (٢/٣٤٥)، رقم (٨٧٢)، وابن عدى (٣/٢٢٧)، ترجمة ٧٢١ زبير بن عبد الله)، واللالكائي في شرح أصول السنة (٤/٥٩٥)، رقم (١٠٥٣)، وابن بطة (٢/١٢٨) وإسناده ضعيف لأجل جعفر بن مصعب وتلميذه الزبير بن عبد الله فيهما مقال.

(٢) أخرجه اللالكائي في شرح أصول السنة (٤/٥٩٦)، وابن بطة (٢/١٣٨) وإسناده ضعيف لأجل يحيى ابن عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة، ولكنه ورد من طرق أخرى، وله شواهد، لذا قال المناوي في الفيض (٤/١٤٠): قال ابن حجر: سنده صحيح وقال السخاوي: سبقه لذلك شيخه العراقي وقال في الدرر: سنده صحيح، وصححه العلامة الألباني في الروض النضير (١٠٩٨).

(٣) أخرجه البخاري برقم (٢٨٩٨)، (٤٢٠٢)، (٤٢٠٧)، (٦٤٩٣)، ومسلم برقم (١١٢).

يَسْتَعْمِلُهُ؟ قَالَ: «يُؤَفِّقُهُ لِعَمَلٍ صَالِحٍ، ثُمَّ يَقْبِضُهُ عَلَيْهِ»<sup>(١)</sup>.

٤٠٧ - وَأَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ الصُّوفِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَرَّرُ بْنُ عَوْنٍ قَالَ: حَدَّثَنَا حَسَّانُ بْنُ إِبرَاهِيمَ، عَنْ نَصْرِ أَبِي جُزَيْ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي حَسَّانَ، عَنْ نَاجِيَةَ بْنِ كَعْبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَلَقَ اللَّهُ ﷻ يَحْيَى بْنَ زَكَرِيَّا فِي بَطْنٍ أُمُّهُ مُؤْمِنَةٌ، وَخَلَقَ فِرْعَوْنَ فِي بَطْنٍ أُمُّهُ كَافِرَةٌ»<sup>(٢)</sup>.

٤٠٨ - حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ مَخْلَدٍ الْعَطَّارُ قَالَ: نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَيُّوبَ الْمَخْرَمِيُّ قَالَ: نَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ هَارُونَ الْعَسَائِيُّ قَالَ: نَا نَصْرُ بْنُ طَرِيفٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي حَسَّانَ، عَنْ نَاجِيَةَ بْنِ كَعْبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «خَلَقَ اللَّهُ يَحْيَى بْنَ زَكَرِيَّا فِي بَطْنٍ أُمُّهُ مُؤْمِنَةٌ، وَخَلَقَ ﷻ فِرْعَوْنَ فِي بَطْنٍ أُمُّهُ كَافِرَةٌ».

(١) أخرجه أحمد (١٢٠/٣)، رقم (١٢٢٣٥)، وعبد بن حميد (ص ٤١٠، رقم ١٣٩٣)، وابن أبي عاصم (١٧٤/١)، رقم (٣٩٣)، وأبو يعلى (٤٥٢/٦)، رقم (٣٨٤٠)، وأبو الشيخ في طبقات المحدثين بأصبهان (٣٢٠)، وأبو نعيم في أخبار أصبهان (١٩٢/٢)، واللالكائي في شرح أصول السنة (٦١٠/٤)، والبيهقي في الإعتقاد (ص ٦٩-٧٠)، والضياء في المختارة (٢٤/٦)، رقم (١٩٧٨) والحديث قال عنه الهيثمي في المجمع (٢١١/٧): رجاله رجال الصحيح، وقال العلامة الألباني في الصحيحة (١٣٣٤): إسناده صحيح على شرط الشيخين، وقال عنه الأرناؤوط ومن معه في تحقيق المسند (٢٤٦/١٩): إسناده صحيح على شرط الشيخين.

(٢) أخرجه ابن عدى (٢١٢/٦)، ترجمة ١٦٨٥ محمد بن سليم أبو هلال الراسبي، والطبراني في الكبير (١٠/٢٢٤)، رقم (١٠٥٤٣)، وأبو الشيخ في التاريخ (ص ١٢٨)، وابن حيويه في حديثه (٤١/٢)، واللالكائي في السنة (١٣٠/١ - ٢)، وأبو نعيم في أخبار أصبهان (١٩٠/٢)، وابن بطة (١٣٩/٢)، والثعلبي في تفسيره (٣٢٦/٩)، والديلمى في مسند الفردوس (١٨٩/٢)، رقم (٢٩٤٣)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٨٠/٦٤) والحديث قال عنه ابن القيسراني في ذخيرة الحفاظ (١٢٩٣/٣): له طريقان في الأول متروك وفي الثاني من ليس بشيء، وقال الهيثمي (١٩٣/٧): إسناده جيد، وحسنه الألباني في الصحيحة (١٨٣١) وقال: وجملة القول: أن هذه الطرق عن قتادة كلها وأهية جدا سوى طريق أبي هلال الراسبي، فهي خير منها بكثير وهي في نقدي حسنة وقد نقل المناوي عن الهيثمي أنه قال: «إسناده جيد». والله أعلم. وله شاهد من حديث عائشة ؓ مرفوعا بلفظ: «إن الله خلق للجنة أهلا خلقهم لها وهم في أصلاب آبائهم وخلق للنار أهلا خلقهم لها وهم في أصلاب آبائهم» أخرجه مسلم. والخلق هنا: هو التقدير.



## بَابُ الْإِيمَانِ بِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ لِعَبْدٍ الْإِيمَانُ، حَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ لَا يَصِحُّ لَهُ الْإِيمَانُ إِلَّا بِهِ

٤٠٩ - أَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّمَشْقِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي الْعَاتِكَةِ قَالَ: نَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَبِيبٍ، عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ عُبَادَةَ، أَنَّ أَبَاهُ عُبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ: لَمَّا اخْتُصِرَ سَأَلَهُ ابْنُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ فَقَالَ: يَا أَبَتُ أَوْصِنِي قَالَ: أَجْلِسُونِي فَلَمَّا أَجْلَسُوهُ قَالَ: «يَا بُنَيَّ، اتَّقِ اللَّهَ، وَلَنْ تَنْقِي اللَّهَ حَتَّى تُؤْمِنَ بِاللَّهِ، وَلَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ حَتَّى تُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، وَتَعْلَمَ أَنَّ مَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ، وَمَا أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ»، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْقَدَرُ هَذَا، مَنْ مَاتَ عَلَى غَيْرِ هَذَا دَخَلَ النَّارَ»<sup>(١)</sup>.

٤١٠ - أَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: نَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: زَيْدُ بْنُ الْجُبَابِ قَالَ: نَا مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَيُّوبُ أَبُو زَيْدٍ الْحِمَصِيُّ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الْوَلِيدِ بْنِ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى عُبَادَةَ وَهُوَ مَرِيضٌ يَرَى فِيهِ أَثَرَ الْمَوْتِ، فَقَالَ: يَا أَبَتُ، أَوْصِنِي وَاجْتَهِدْ قَالَ: اجْلِسْ، إِنَّكَ لَنْ تَجِدَ طَعْمَ الْإِيمَانِ، وَلَنْ تَبْلُغَ حَقِيقَةَ الْإِيمَانِ، حَتَّى تُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، قُلْتُ: وَكَيْفَ لِي أَنْ أَعْلَمَ خَيْرَهُ وَشَرِّهِ؟ قَالَ:

(١) أخرجه أحمد (٣١٧/٥)، رقم (٢٢٧٥٧)، وابن أبي شيبة (٢٦٤/٧)، رقم (٣٥٩٢٢)، والطيالسي (٥٧٧)، وأبو داود (٢٢٥/٤)، رقم (٤٧٠٠)، والترمذي (٤٥٢/٤)، رقم (٣٣١٩)، وابن جرير في تفسيره (١٧/٢٩)، وابن أبي عاصم (١٠٤، ١٠٥، ١١١)، وابن قانع في معجم الصحابة (١٩١/٢) - (١٩٢)، والشاشي (١١٩٣)، والطبراني في مسند الشاميين (٥٨/١)، رقم (٥٩)، والبيهقي في الكبرى (٢٠٤/١٠)، رقم (٢٠٦٦٤)، والضياء في المختارة (٣٥٢/٨)، رقم (٤٣١)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٣٥٧) و (١٠٩٧)، والمزي في ترجمة عبد الواحد بن سليم من تهذيب الكمال (١٨/٤٥٦-٤٥٧ و ٤٥٧) والحديث حسنه الترمذي في موضع، وصححه الطبري في تاريخه (٣٢/١)، وقال ابن العربي في أحكام القرآن (٤٢٠/٤) ثابت، وقال شيخ الإسلام في بغية المراتد (٣٧٥) معروف، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٢٠١٧)، وقال الأرناؤوط ومن معه في تحقيق المسند (٣٧٩/٣٧): حديث صحيح.

تَعْلَمُ أَنَّ مَا أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ وَأَنَّ مَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «أَوَّلُ شَيْءٍ خَلَقَ اللَّهُ الْقَلَمَ، فَقَالَ لَهُ: اجْرِ، فَجَرَى تِلْكَ السَّاعَةَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ بِمَا هُوَ كَاتِبٌ، فَإِنْ مِتَّ وَأَنْتَ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ دَخَلْتَ النَّارَ»<sup>(١)</sup>.

٤١١ - وَأَخْبَرَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي مَيْمُونُ بْنُ الْأَصْبَغِ النَّصِيبِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ أَنَّ أَبَا الزَّاهِرِيَّةَ حَدَّثَهُ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ مُرَّةٍ، عَنْ ابْنِ الدَّيْلَمِيِّ، أَنَّهُ لَقِيَ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ فَقَالَ لَهُ: إِنِّي شَكَّكْتُ فِي بَعْضِ الْقَدَرِ فَحَدَّثَنِي لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ لِي عِنْدَكَ فَرْجًا قَالَ زَيْدٌ: نَعَمْ يَا ابْنَ أَخِي، إِنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَوْ عَذَّبَ أَهْلَ السَّمَاءِ وَأَهْلَ الْأَرْضِ عَذَابَهُمْ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ لَهُمْ، وَلَوْ رَحِمَهُمْ كَانَتْ رَحْمَتُهُ إِيَّاهُمْ خَيْرًا لَهُمْ مِنْ أَعْمَالِهِمْ، وَلَوْ أَنَّ لَأَمْرِي مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا يُنْفَقُهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَتَّى يُنْفَدَهُ، لَا يُؤْمِنُ بِالْقَدَرِ خَيْرُهُ وَشَرُّهُ دَخَلَ النَّارَ»<sup>(٢)</sup>.

٤١٢ - أَخْبَرَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: نَا أَبُو بَكْرٍ، وَعُثْمَانُ ابْنَا أَبِي شَيْبَةَ قَالَا: أَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ حِرَاشٍ، عَنْ رَجُلٍ، مِنْ بَنِي أَسَدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرْبَعٌ لَنْ يَجِدَ رَجُلٌ طَعَمَ الْإِيمَانَ حَتَّى يُؤْمِنَ بِهِنَّ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، بَعَثَنِي بِالْحَقِّ، وَأَنَّهُ مَيِّتٌ، وَمَبْعُوثٌ مِنْ بَعْدِ الْمَوْتِ، وَيُؤْمِنُ بِالْقَدَرِ كُلِّهِ»<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر التعليق السابق.

(٢) أخرجه أحمد (١٨٢/٥)، وعبد بن حميد (١٠٩/١)، رقم (٢٤٧)، وأبو داود (٢٢٥/٤)، وابن ماجه (٢٩/١)، وابن حبان (٢٧٢٧، ٥٠٥/٢)، وعبد الله ابن أحمد في السنة (٣٨٨/٢)، وابن أبي عاصم في السنة (١٠٩/١)، والطبراني (١٦٠/٥)، رقم (٤٩٤٠)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٦١٢/٤)، وابن بطة (١٥٤/٢)، والبيهقي في الشعب (٢٠٣/١)، رقم (١٨٢)، والحديث قال عنه شيخ الإسلام في الرد على البكري (٤٦٤): معروف، وصححه ابن القيم في شفاء العليل (٣٤٣/١)، وقال الذهبي في المذهب (٤٢١٢/٨): إسناده صحيح، وصححه العلامة الألباني في المشكاة (١١٥) وقال الأرناؤوط في تحقيق المسند: إسناده قوي، وصححه الشيخ مصطفى العدوي في صحيح تفسير ابن كثير (٤٦٢/٣).

(٣) أخرجه أحمد (٩٧/١)، رقم (٧٥٨)، والطيالسي (ص ١٧، رقم ١٠٦)، والترمذي (٤٥٢/٤)، رقم (٢١٤٥)، وابن ماجه (٣٢/١)، رقم (٨١)، وأبو يعلى (٤٣٨/١)، رقم (٥٨٣)، وابن حبان (٤٠٤/١).



٤١٣- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ أَيُّوبَ قَالَ: نَا إِبرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْهَرَوِيُّ قَالَ: أَنَا شَرِيكُ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: نَا مَنْصُورٌ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ خَرَّاشٍ، عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُؤْمِنُ عَبْدٌ حَتَّى يُؤْمِنَ بِأَرْبَعٍ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ بَعَثَنِي بِالْحَقِّ، وَحَتَّى يُؤْمِنَ بِالْبَعْثِ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَحَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ» <sup>(١)</sup>.

٤١٤- وَأَخْبَرَنَا الْفَرَزَابِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: نَا ابْنُ لَهِيْعَةَ، عَنْ عَمْرِو ابْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يُؤْمِنُ عَبْدٌ، حَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ» <sup>(٢)</sup>.

= رقم (١٧٨)، والحاكم (٨٧/١)، رقم (٩٢)، والبغوي في شرح السنة (١٢٢/١)، واللالكائي في أصول اعتقاد أهل السنة (٦٢٠/٣)، والحديث صححه الحاكم، وأقره الذهبي، ولكن قال الدارقطني في العلل (٣/١٩٦ رقم ٣٥٧): «حدث به شريك وورقاء وجريز وعمرو بن أبي قيس عن منصور عن رباعي عن علي. وخالفهم سفيان الثوري وزائدة أبو الأحوص وسليمان التيمي فرووه: عن منصور عن رباعي عن رجل من بني راشد عن علي وهو الصواب»، وقال الشيخ أحمد شاكر في تحقيق المسند: إسناده صحيح، وقال الأرناؤوط: رجاله ثقات رجال الشيخين لكن قال الدارقطني في العلل .... ونقل ما تقدم. وقد صحح الحديث العلامة الألباني في المشكاة (١٠٤)، وقال في ظلال الجنة (١/٥٠) رقم (١٣٠): فيه علة وهي أن أبا حذيفة موسى بن مسعود النهدي رواه عن سفيان فأدخل رجلا بين رباعي ابن خراش وعلي، أخرجه الحاكم ورده بقوله أبو حذيفة وإن كان البخاري يحتج به فإنه كثير الوهم لا يحكم على أبي عاصم النبيل ومحمد بن كثير وأقرانهم بل يلزمه الخطأ إذا خالفهم والدليل على ما ذكرته متابعة جريز بن عبد الحميد الثوري في روايته عن منصور عن رباعي عن علي وجريز من أعرف الناس بحديث منصور ثم ساقه من طريق جريز مثل رواية شعبة عن منصور به وهو الراجح إلا أن تعصيب الوهم بأبي حذيفة ليس بصواب لأنه قد توبع فقد قال الإمام أحمد ثنا وكيع ثنا سفيان بإثبات الرجل الذي لم يسم ووكيع جبل في الثقة والحفظ ومثله سفيان فلعل ابن خراش رواه مرة عن رجل عن علي ومرة عن علي بإسقاط الرجل لعله سمعه منه فروى مرة هكذا ومرة هكذا ثم رأيت الحافظ الضياء المقدسي قد مال إلى هذا في المختارة بتحقيقي فالحمد لله على توفيقه.

(١) تقدم في التعليق السابق.

(٢) أخرجه أحمد (١٨١/٢)، رقم (٦٧٠٣)، وعبدالله في السنة (٤١٨/٢)، وابن أبي عاصم في السنة (١٣٤)، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٧٤٦/٤)، وابن بطة (١٦١/٢) والحديث قال عنه الهيثمي (١٩٩/٧): رجاله ثقات، وحسنه العلامة الألباني في ظلال الجنة (١٣٤)، وصححه الأرناؤوط ومن معه في تحقيق المسند (٣٠٥/١١).

٤١٥- أَخْبَرَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: نَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: نَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَنْ يُؤْمِنَ عَبْدٌ حَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدْرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ»<sup>(١)</sup>.

٤١٦- أَخْبَرَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: نَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ قَالَ: نَا مُعَاذُ ابْنُ مُعَاذٍ قَالَ: نَا كَهْمَسُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ قَالَ: كَانَ أَوَّلَ مَنْ تَكَلَّمَ بِالْقَدْرِ بِالبَصْرَةِ مَعْبُدُ الْجُهَنِيِّ، فَاَنْطَلَقْتُ أَنَا وَحُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فَلَقِينَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ فَقُلْنَا إِنَّهُ قَدْ ظَهَرَ قَبْلَنَا أَنَاسٌ يَقْرءُونَ الْقُرْآنَ وَيَتَّبِعُونَ الْعِلْمَ، وَيَزْعُمُونَ أَنَّ لَا قَدَرَ، وَأَنَّ الْأَمْرَ أَنْفُ قَالَ: «فَإِذَا لَقِيتُ أُولَئِكَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنِّي مِنْهُمْ بَرِيءٌ، وَهُمْ مِنِّي بَرَاءٌ، وَالَّذِي يَخْلِفُ بِهِ ابْنُ عُمَرَ: لَوْ أَنَّ لِأَحَدِهِمْ أَحَدًا ذَهَبًا، فَأَتَفَقَهُ مَا قَبِلَهُ اللَّهُ تَعَالَى، حَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدْرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ»، ثُمَّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عُمَرُ ﷺ قَالَ: «بَيْنَا نَحْنُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ طَلَعَ عَلَيْنَا رَجُلٌ شَدِيدُ بَيَاضِ الثِّيَابِ شَدِيدُ سَوَادِ الشَّعْرِ لَا يُرَى عَلَيْهِ أَثَرُ السَّفَرِ، حَتَّى جَلَسَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَسْنَدَ رُكْبَتَيْهِ إِلَى رُكْبَتَيْهِ، وَوَضَعَ كَفَّيْهِ عَلَى فَخِذَيْهِ» فَقَالَ: «يَا مُحَمَّدُ أَخْبِرْنِي عَنِ الْإِسْلَامِ؟» فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتَحُجَّ الْبَيْتَ إِنْ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا» قَالَ: «صَدَقْتَ» قَالَ: فَعَجَبْنَا أَنَّهُ يَسْأَلُهُ وَيُصَدِّقُهُ قَالَ: «فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِيمَانِ قَالَ أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَتُؤْمِنَ بِالْقَدْرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، قَالَ: صَدَقْتَ قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِحْسَانِ؟» قَالَ: «أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ»، ثُمَّ انْطَلَقَ، فَلَبِسْنَا مَلَبًا ثُمَّ قَالَ لِي: «يَا عُمَرُ تَذَرِي مِنَ السَّائِلِ؟» قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ قَالَ: «فَإِنَّهُ جَبْرِيلُ أَنَاكُمْ يُعَلِّمُكُمْ أَمْرَ دِينِكُمْ»<sup>(٢)</sup>.

٤١٧- وَحَدَّثَنَا الْفَرِيَابِيُّ إِمْلَاءً قَالَ: نَا إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهِ قَالَ: أَنَا النَّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ قَالَ: نَا كَهْمَسُ بْنُ الْحَسَنِ قَالَ: نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِطَوِيلِهِ إِلَى قَوْلِهِ: قَالَ «أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ

(١) تقدم في التعليق السابق .

(٢) أخرجه مسلم برقم (٨).

وَتُؤْمِنُ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ» قَالَ: صَدَقْتَ، وَذَكَرَ بَاقِي الْحَدِيثِ.

٤١٨ - حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ صَاعِدٍ قَالَ: نَا يُونُسُ بْنُ سَعِيدٍ الْمِصِّصِيُّ قَالَ: نَا خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ الْقَسْرِيُّ الْبَجَلِيُّ قَالَ: نَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: جَاءَ جَبْرِيلُ عليه السلام إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي صُورَةٍ شَابٍ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، مَا الْإِيمَانُ؟ قَالَ: «أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ» قَالَ: صَدَقْتَ قَالَ: فَعَجَبُوا مِنْ تَصَدِيقِهِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: فَأَخْبِرْنِي، مَا الْإِسْلَامُ؟ قَالَ: «أَنْ تُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتُحَجَّ الْبَيْتَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ» قَالَ: صَدَقْتَ قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِحْسَانِ قَالَ: «الْإِحْسَانُ: أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ» قَالَ: صَدَقْتَ وَذَكَرَ الْحَدِيثَ إِلَى قَوْلِهِ: «هَذَا جَبْرِيلُ أَتَاكُمْ يُعَلِّمُكُمْ أَمْرَ دِينِكُمْ»<sup>(١)</sup>.

### بَابُ مَا ذُكِرَ فِي الْمُكَذِّبِينَ بِالْقَدَرِ

٤١٩ - حَدَّثَنَا أَبُو شُعَيْبٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَسَنِ الْحَرَّانِيُّ قَالَ: نَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْهَرَوِيُّ قَالَ: نَا زَكَرِيَّا بْنُ مَنْظُورٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْقَدَرِيَّةُ مَجُوسُ هَذِهِ الْأُمَّةِ، فَإِنْ مَرَّضُوا فَلَا تُعَوِّدُوهُمْ، وَإِنْ مَاتُوا فَلَا تَشْهَدُوهُمْ»<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه ابن عدي في الكامل (٨٨٦/٣) وإسناده ضعيف فيه خالد بن يزيد القسري أمير العراق وهو ضعيف لا يتابع على حديثه، ولكن للمتن شواهد تقدمت.

(٢) أخرجه أبو داود (٢٢٢/٤)، وابن أبي عاصم في السنة (١٤٩/١)، وابن أبي عاصم في السنة (٣٣٨)، وابن جرير الطبري في صريح السنة (٢١/١)، وأحمد (٨٦/٢)، والحاكم (١٥٩/١)، وابن أبي حبان في المجروحين (٣١٠/١)، والبيهقي (٢٠٣/١٠)، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٤٣٩/٤)، وابن بطة (٢٢٦/٢)، والديلمي (٢٣٧/٣)، رقم (٤٧٠٥)، وابن الجوزي في العلل المتناهية (٢٢٧) والحديث قال عنه الحاكم: صحيح على شرطهما إن صح لأبي حازم سماع من ابن عمر، ووقفه الذهبي، وصححه ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٤٤٥/٥)، وصححه النووي في شرح الأربعين (٥٤)، وقال ابن همام الدمشقي في التكنيت (١٨): ورد من طرق وبعضها على شرط الصحيح، وحسنه العلامة الألباني في صحيح أبي داود، وقال الدارقطني في

العلل (٩٨/٤) : ورواه الثوري وابن وهب، عن عمر بن محمد، عن نافع، عن ابن عمر، موقوفاً، ثم قال : والصحيح الموقوف عن ابن عمر. وقال ابن عدي في الكامل (٣٥٨/٨) : غير محفوظ، وعده ابن حبان في المجروحين من مناكير زكريا بن منظور، وضعفه ابن القيسراني في التذكرة (٤٢٧)، وقال المنذري في «مختصر سنن أبي داود (٥٨/٧) : هذا منقطع، أبو حازم سلمة بن دينار لم يسمع من ابن عمر، وقد روي هذا الحديث من طرق، عن ابن عمر ليس فيها شيء يثبت، وأورده ابن الجوزي في الموضوعات أيضاً وتعقبه العلائي بأن له شواهد ينتهي مجموعها إلى درجة الحسن، وقال الذهبي في المذهب (٤٢١١/٨) : منقطع، وكذا قال الحافظ في تخريج المشكاة (١٠٢/١)، وقال المباركفوري في مراعاة المفاتيح (٣٤٦/١) : قال السيوطي في مرقاة الصعود : هذا أحد الأحاديث التي انتقدها الحافظ سراج الدين القزويني على المصاييح، وزعم أنه موضوع. قال الحافظ ابن حجر فيما تعقبه عليه : هذا الحديث حسنه الترمذي وصححه الحاكم ورجاله من رجال الصحيح إلا أن له علتين : الأولى الاختلاف في بعض رواته عن عبدالعزيز بن أبي حازم، وهو زكريا بن منظور. فرواه عن عبدالعزيز بن أبي حازم فقال : عن نافع عن ابن عمر. والأخرى ما ذكره المنذري وغيره من أن سنده منقطع ؛ لأن أبا حازم لم يسمع من ابن عمر. فالجواب عن الثانية أن أبا الحسن بن القطان الفاسي الحافظ صحح سنده، فقال : إن أبا حازم عاصر ابن عمر فكان معه بالمدينة، ومسلم يكتفي بالمعاصرة في الاتصال، فهو صحيح على شرطه. وعن الأول بأن زكريا وصف بالوهم، فلعله وهم فأبدل راوياً بآخر، وعلى تقدير أن لا يكون وهم فيكون لعبد العزيز فيه شيخان، وإذا تقرر هذا لا يسوغ الحكم بأنه موضوع، ولعل مستند من أطلق عليه الوضع تسميتهم المجوس وهم مسلمون، وجوابه أن المراد أنهم كالمجوس في إثبات فاعلين لا في جميع معتقد المجوس، ومن ثم ساءت إضافتهم إلى هذه الأمة.

قلت : والحديث أخرجه أيضاً الحاكم (٧١/٨٥) والبخاري في تاريخه والطبراني في الأوسط وأخرجه أحمد (ج ٢ : ص ٨٦) من طريق أخرى لم يخرجها أحد من أصحاب الكتب الستة من تلك الطريق بلفظ : «لكل أمة مجوس ومجوس أمتي الذين يقولون لا قدر، إن مرضوا فلا تعودوهم، وإن ماتوا فلا تشهدوهم»، ولأصل الحديث شواهد ذكرها السيوطي في تعقباته (٥)، واستوفى طرقها وألفاظها في اللآلئ (ص ١٣٣-١٣٥) وحقق نقلاً عن الحافظ صلاح الدين العلائي أن للحديث أصلاً، بل ينتهي إلى درجة الحسن المحتج به، فلا وجه للحكم بوضعه. هذا وقد تعقب الشيخ أحمد محمد شاكر في شرح المسند (ج ٨ : ص ٦) على جواب الحافظ فقال : أما إن المعاصرة كافية وتحمل على الاتصال فنعم، ولكن إذا لم يكن هناك ما يدل صراحة على عدم السماع، والدليل الثقلي هنا على أن أبا حازم لم يسمع من ابن عمر قائل، فقد قال ابنه ليحيى بن صالح : من حدثك أن أبي سمع من أحد من الصحابة غير سهل بن سعد فقد كذب. فهذا ابنه يقرر هذا على سبيل القطع، ومثل هذا لا ينقضه إلا إسناد آخر صحيح صريح في السماع، أما بكلمة «عن» فلا، ولذلك نص في التهذيب على أنه يروي

٤٢٠- وَأَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: نَا نَصْرُ بْنُ عَاصِمٍ الْأَنْطَاكِيُّ قَالَ: نَا زَكْرِيَّا بْنُ مَنْظُورٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِكُلِّ أُمَّةٍ مَجُوسٌ، وَالْقَدْرِيَّةُ مَجُوسٌ هَذِهِ الْأُمَّةُ، فَإِنْ مَرَضُوا فَلَا تَعُودُوهُمْ، وَإِنْ مَاتُوا فَلَا تَشْهَدُوهُمْ».

٤٢١- وَأَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: نَا أَبُو إِسْحَاقَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو مُصْعَبٍ قَالَ: نَا الْحَكَمُ بْنُ سَعِيدٍ السَّعِيدِيُّ، مِنْ وَلَدِ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ عَنِ الْجُعَيْدِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّهُ سَيَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ يُكَذِّبُونَ بِالْقَدْرِ، أَلَا، وَأُولَئِكَ مَجُوسٌ هَذِهِ الْأُمَّةُ، فَإِنْ مَرَضُوا فَلَا تَعُودُوهُمْ، وَإِنْ مَاتُوا فَلَا تَشْهَدُوهُمْ»<sup>(١)</sup>.

٤٢٢- وَأَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: نَا مُحَمَّدُ بْنُ مُصَفًى قَالَ: نَا بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ ابْنِ جَرِيحٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ مَجُوسَ هَذِهِ الْأُمَّةِ الْمُكَذِّبُونَ بِأَقْدَارِ اللَّهِ فَإِنْ مَرَضُوا فَلَا تَعُودُوهُمْ، وَإِنْ مَاتُوا فَلَا تَشْهَدُوهُمْ»<sup>(٢)</sup>.

= عن ابن عمر وابن عمرو بن العاص ولم يسمع منهما. وترجمه البخاري في الكبير (٧٩/٢/٢) فذكر من سمع منهم، فلم يذكر من الصحابة.

(١) تقدم هو والذي قبله في التعليق السابق.

(٢) أخرجه ابن ماجه (٣٥/١)، رقم (٩٢)، وابن أبي عاصم في السنة (١٤٤/١)، رقم (٣٢٨)، وابن عدى (١٨٧/١) ترجمة ٢٤ أحمد بن عبد الرحمن بن الحارث يعرف بجحدر، وقال: ضعيف ويسرق الحديث وروى المناكير، والطبراني في الأوسط (٣٦٨/٤)، رقم (٤٤٥٥)، وفي الصغير (٣٦٨/١)، رقم (٦١٥) والحديث ضعفه كثير من الحفاظ، وقال عنه البوصيري في مصباح الزجاجة (٥٥/١): هذا إسناد ضعيف فيه بقية بن الوليد وهو مدلس، وقد عنعنه لكن لم ينفرد ابن ماجه بإخراجه هذا المتن فقد رواه أبو داود في سننه من حديث عمر بن الخطاب وسكت عليه فهو عنده صالح، ومن حديث حذيفة، ورواه الحاكم في المستدرک من حديث ابن عمر وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين إن صح سماع أبي حازم من ابن عمر، قلت: لم يصح سماعه كما جزم به المزي، قال الحاكم: وله شاهد من حديث عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. ١. هـ، وقال المناوي في الفيض (٥٢٠/٢): وهذا الحديث مما انتقده السراج القزويني على المصابيح وزعم وضعه ونازعه العلاني ثم قال مدار الحديث على بقية وقد قال فيه عن الأوزاعي والذي استقر عليه أكثر الأمر من قول الأئمة أن بقية ثقة في نفسه لكنه مكثر من التدليس عن الضعفاء والمتروكين يسقطهم ويضعف الحديث عن شيو خهم فلا يحتج من حديثه إلا بما قال فيه حدثنا أو أخبرنا أو سمعت أو عن وقال =

٤٢٣ - وَأَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: نَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادٍ قَالَ: نَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لِكُلِّ أُمَّةٍ مَجُوسٌ، وَإِنَّ مَجُوسَ هَذِهِ الْأُمَّةِ الْقَدَرِيَّةُ، فَلَا تَعُودُوهُمْ إِذَا مَرَضُوا، وَلَا تُصَلُّوا عَلَيْهِمْ إِذَا مَاتُوا»<sup>(١)</sup>.

٤٢٤ - وَأَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: نَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادٍ قَالَ: نَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ قَالَ: حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ مَيْسَرَةَ الشَّامِيِّ، عَنْ عَطَاءِ الْخُرْسَانِيِّ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ لِكُلِّ أُمَّةٍ مَجُوسًا، وَإِنَّ مَجُوسَ هَذِهِ الْأُمَّةِ الْقَدَرِيَّةُ، فَلَا تَعُودُوهُمْ إِذَا مَرَضُوا، وَلَا تُصَلُّوا عَلَى جِنَائِزِهِمْ إِذَا مَاتُوا»<sup>(٢)</sup>.

٤٢٥ - وَأَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: نَا صَفْوَانُ بْنُ صَالِحٍ قَالَ: نَا مُحَمَّدُ بْنُ شُعَيْبٍ، قَالَ: أَنَا عُمَرُ بْنُ يَزِيدَ الدَّمَشَقِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ مُهَاجِرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا هَلَكَتْ أُمَّةٌ قَطُّ إِلَّا بِالْإِشْرَاكِ بِاللَّهِ، وَمَا أَشْرَكَتْ أُمَّةٌ قَطُّ إِلَّا كَانَ بَدْءُ إِشْرَاكِهَا التَّكْذِيبُ بِالْقَدَرِ»<sup>(٣)</sup>.

= الذهبي هذا من الأحاديث الضعيفة وفي الباب عدة أحاديث فيها مقال ١. وقال العلامة الألباني في صحيح ابن ماجة: حسن، دون جملة التسليم، وانظر الصحيحة (٢٧٤٨).

(١) أخرجه الطبراني في مسند الشاميين (٣٣٠/٤)، رقم ٣٤٦٤، وابن أبي عاصم في السنة (١٥١/١)، وابن عدي (٥٦١/٢)، وابن بطة (٤٠٨/٢)، وابن عساكر (٩٧/٣٧) وهو منقطع ولكن له شواهد كما تقدم.

(٢) تقدم في التعليق السابق.

(٣) أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٣٠٠/٨)، والطبراني في الصغير (٢١٩/٢)، رقم ١٠٥٩، وفي مسند الشاميين (٣٢٧/٢)، رقم ١٤٣١، والمخلص في حديثه كما في المنتقى منه (١٢/١٦)، واللالكائي في شرح الأصول (٦٣٤/٤)، وابن بطة (٢١٦/٢)، وتمام في الفوائد (٣٠٧/١)، رقم ٧٦٥، وابن أبي عاصم في السنة (١٤١/١)، رقم ٣٢٢، وابن عساكر (٣٩٤/٤٥)، والباغندي في مسند «عمر بن عبد العزيز» (ص ١٠) والحديث قال عنه ابن القيم في تهذيب السنن (٤٥٥/١٢): هذا الإسناد لا يحتج به، وقال الهيثمي (٢٠٤/٧): فيه عمر بن يزيد النصري من بنى نصر وضعفه ابن حبان، وقال: يعتبر به، وضعفه العلامة الألباني في الضعيفة (٣٣٩٨) وقال: هذا إسناد ضعيف؛ يحيى ابن القاسم وأبوه لا يعرفان.

٤٢٦- حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ صَاعِدٍ قَالَ: نَا الْعَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ بْنِ مَرْزِدٍ، بِبِرْوَتٍ قَالَ: أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ شُعَيْبٍ بْنِ شَابُورَ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ يَزِيدَ النَّصْرِيُّ وَهُوَ الدَّمَشَقِيُّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُهَاجِرٍ، صَاحِبِ حَرَسِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ عُمَرَ ابْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ السَّهْمِيِّ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَا هَلَكَتْ أُمَّةٌ قَطُّ إِلَّا بِالشَّرِكِ بِاللَّهِ، وَمَا أَشْرَكَتْ أُمَّةٌ حَتَّى يَكُونَ بَدْءُ شَرْكِهَا التَّكْذِيبُ بِالْقَدَرِ»<sup>(١)</sup>.

٤٢٧- وَأَخْبَرَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: نَا أَبُو بَكْرٍ سَعِيدُ بْنُ يَعْقُوبَ الطَّالْقَانِيُّ قَالَ: نَا الْمُفَرِّئُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: نَا ابْنُ لَهِيعةَ قَالَ: نَا عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، إِنَّ قَوْمًا يَقُولُونَ: قَدَّرَ اللَّهُ كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا الْأَعْمَالَ، قَالَ: فَوَاللَّهِ مَا رَأَيْتُ سَعِيدًا غَضِبَ قَطُّ مِثْلَ مَا غَضِبَ يَوْمَئِذٍ، حَتَّى هَمَّ بِالْقِيَامِ، ثُمَّ قَالَ: فَعَلُّوْهَا؟ وَنَحْنُهُمْ لَوْ يَعْلَمُونَ، أَمَا وَاللَّهِ لَقَدْ سَمِعْتُ فِيهِمْ حَدِيثًا، كَفَّاهُمْ بِهِ شَرًّا، فَقُلْتُ: وَمَا ذَاكَ يَا أَبَا مُحَمَّدٍ رَحِمَكَ اللَّهُ؟ قَالَ: حَدَّثَنِي رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «يَكُونُ فِي أُمَّتِي قَوْمٌ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ، وَبِالْقُرْآنِ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ»، فَقُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، يَقُولُونَ كَيْفَ؟ قَالَ: «يَقُولُونَ: الْخَيْرُ مِنَ اللَّهِ، وَالشَّرُّ مِنْ إِبْلِيسَ، ثُمَّ يَقْرَأُونَ عَلَى ذَلِكَ كِتَابَ اللَّهِ، فَيَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَبِالْقُرْآنِ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَالْمَعْرِفَةِ، فَمَا تَلْقَى أُمَّتِي مِنْهُمْ مِنَ الْعَدَاوَةِ وَالْبَغْضَاءِ وَالْحِدَالِ، وَفِي زَمَانِهِمْ ظُلْمُ الْأَئِمَّةِ، فَنَالَهُمْ مِنْ ظُلْمٍ وَحَنِيفٍ وَأَثَرَةٍ، فَيَنْعَثُ اللَّهُ ﷻ طَاعُونًا، فَيَفْنِي عَامَتَهُمْ، ثُمَّ يَكُونُ الْخَسْفُ، فَقُلْ مَنْ يَنْجُو مِنْهُ وَالْمُؤْمِنُ يَوْمَئِذٍ قَلِيلٌ فَرَحُهُ، شَدِيدُ غَمِّهِ، ثُمَّ يَكُونُ الْمَسْحُ، فَيَمْسَحُ اللَّهُ تَعَالَى عَامَّةَ أُولَئِكَ فِرْدَةً وَخَنَازِيرَ»، ثُمَّ بَكَى النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى بَكَينَا لِبُكَائِهِ، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا هَذَا الْبُكَاءُ؟ قَالَ: «رَحْمَةٌ لَهُمُ الْأَشْقِيَاءُ؛ لِأَنَّ فِيهِمُ الْمُتَعَبِّدَ، وَفِيهِمُ الْمُجْتَهِدَ أَمَّا إِنَّهُمْ لَيَسُوا بِأَوَّلٍ مَنْ سَبَقَ إِلَى هَذَا الْقَوْلِ، وَضَاقَ بِحَمْلِهِ ذَرْعًا، إِنَّ عَامَّةَ مَنْ هَلَكَ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ بِالتَّكْذِيبِ بِالْقَدَرِ»، قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَمَا الْإِيمَانُ بِالْقَدَرِ؟ قَالَ: «أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَتَعْلَمَ أَنَّهُ لَا يَمْلِكُ مَعَهُ أَحَدٌ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا، وَتُؤْمِنَ

بِالْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَتَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَهُمَا قَبْلَ الْخَلْقِ، ثُمَّ خَلَقَ الْخَلْقَ لَهُمَا، وَجَعَلَ مَنْ شَاءَ مِنْهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ، وَمَنْ شَاءَ مِنْهُمْ إِلَى النَّارِ، عَذْلًا مِنْهُ، فَكُلُّ يَعْمَلُ لِمَا فَرَّغَ مِنْهُ، وَصَائِرُ إِلَى مَا خُلِقَ لَهُ» فَقُلْتُ: صَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ<sup>(١)</sup>.

٤٢٨- وَأَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ الصَّبَّاحِ يَعْنِي الْبَزَّازَ قَالَ: نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ، قَالَ: نَا ابْنُ لَهِيْعَةَ قَالَ: نَا عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ. فَذَكَرَ مِثْلَهُ.

٤٢٩- وَأَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: نَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: نَا حَسَّانُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَطِيَّةَ بْنِ عَطِيَّةَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَمْرُو بْنَ شُعَيْبٍ يَقُولُ: كُنَّا عِنْدَ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ فَذَكَرَ نَحْوًا مِنَ الْحَدِيثِ إِلَى آخِرِهِ.

٤٣٠- أَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: نَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ قَالَا: أَنَا ابْنُ زُرَّارٍ عَلِيُّ أَوْ مُحَمَّدٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صِنْفَانِ مِنْ أُمَّتِي لَيْسَ لَهُمَا فِي الْإِسْلَامِ نَصِيبٌ: الْمُرْجِيَّةُ، وَالْقَدَرِيَّةُ»<sup>(٢)</sup>.

٤٣١- حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى الْحُلَوَانِيُّ قَالَ: نَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: نَا شَهَابُ بْنُ خِرَاشٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا بَعَثَ اللَّهُ تَعَالَى نَبِيًّا قَبْلِي، فَاسْتَجَمَعَتْ لَهُ أُمَّتُهُ، إِلَّا كَانَ فِيهِمْ مُرْجِيَّةٌ وَقَدَرِيَّةٌ، يُشَوُّشُونَ أَمْرَ أُمَّتِهِ مِنْ بَعْدِهِ، أَلَا وَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَعَنَ الْمُرْجِيَّةَ وَالْقَدَرِيَّةَ عَلَى لِسَانِ سَبْعِينَ نَبِيًّا، أَنَا آخِرُهُمْ»<sup>(٣)</sup>.

٤٣٢- أَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: نَا إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهِ قَالَ: أَنَا بَشْرُ بْنُ عُمَرَ الزَّهْرَانِيُّ

(١) أخرجه العقيلي في الضعفاء (٣/ ٣٥٧، ٣٥٨)، واللالكائي في شرح أصول السنة (٤/ ٦١٧)، والحاثر بن أبي أسامة كما في بغية الباحث (ص ٩٣٩)، والطبراني في الكبير (٤/ ٢٤٥)، والفريابي في القدر (ص ٢٨٥)، والبيهقي في القدر (١/ ١٢١) والحديث قال عنه الإمام أبو حاتم الرازي كما في العلل لابنه (٢/ ٤٣٤): هذا حديث موضوع عندي، وضعفه العقيلي، وقال الذهبي في الميزان في ترجمة (عطية بن عطية): موضوع.

(٢) تقدم تخريجه في آخر باب المرجئة وسوء مذهبهم.

(٣) تقدم تخريجه في آخر باب المرجئة وسوء مذهبهم.



قَالَ: نَا ابْنُ لَهِيْعَةَ، عَنْ مُوسَى بْنِ وَرْدَانَ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَعَنَ اللَّهُ أَهْلَ الْقَدْرِ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِقَدْرِ، وَيَكْذِبُونَ بِقَدْرِ»<sup>(١)</sup>.

٤٣٣- وَأَخْبَرَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو أَنَسٍ مَالِكُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: نَا بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ بَحْرِ السَّقَاءِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا كَانَتْ زَنْدَقَةٌ إِلَّا كَانَ أَصْلُهَا التَّكْذِيبُ بِالْقَدْرِ»<sup>(٢)</sup>.

## بَابُ الْإِيمَانِ أَنَّ كُلَّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ

٤٣٤- أَخْبَرَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: نَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ فَأَبَوَاهُ يَهُودَانِهِ، وَيَنْصَرَانِهِ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَأَرَأَيْتَ مَنْ يَمُوتُ وَهُوَ صَغِيرٌ؟ قَالَ: «اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ»<sup>(٣)</sup>.

٤٣٥- وَأَخْبَرَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: نَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَجَّاجِ السَّامِيُّ قَالَ: نَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ طَاوُسٍ، وَمُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ذَكَرَ

(١) أخرجه الطبراني في الأوسط (٣/ ٢٧٠، رقم ٣١١٤)، وابن بطة (٢/ ٢٢٩) والحديث قال عنه الهيثمي (٤١٨/ ٧): فيه ابن لهيعة وهو لين الحديث.

(٢) أخرجه ابن بطة (٢/ ٢٣٠) والحديث قال عنه ابن الجوزي في الموضوعات (١/ ٤٥١): موضوع، وقال الذهبي في تلخيص الموضوعات (ص ٨٣): رواه واهيان عن بحر السقاء وقال ابن معين لا يكتب حديثه، وضعفه ابن القيسراني في الذخيرة (٤/ ٢٠٩٨)، وقال ابن عراق في تنزيه الشريعة (١/ ٣٤٥): أخرجه ابن عدي من حديث سهل بن سعد وفيه بحر بن كنيز وهذا من عمله وأخرجه الحارث في مسنده من حديث أبي هريرة وفيه بحر أيضا، وتعقب بأن له شواهد من حديث أبي أمامة الباهلي أخرجه الطبراني في الأوسط بسند لا بأس به ومن حديث ابن عمر وابن عمرو أخرجهما ابن أبي عاصم في السنة، وقال العلامة الألباني في الضعيفة تحت الحديث (٣٣٩٨): إسناده واه جدا، بحر- وهو ابن كنيز السقاء - متروك؛ كما في «المجمع» (٧/ ٢٠٦). وقال الحافظ: «ضعيف». ويحيى بن مسلم؛ قال الذهبي: «شيخ من أشياخ بقية، لا يعرف، ولا يعتمد عليه، وخبره باطل»، ثم ساق له حديثا آخر. وبقية مدلس معروف.

(٣) أخرجه البخاري برقم (٦٥٩٩)، ومسلم برقم (٢٦٥٨).

أَطْفَالَ الْمُشْرِكِينَ»، فَقَالَ رَجُلٌ: أَيْنَ هُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ».

٤٣٦ - وَأَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: نَا إِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوِيَةَ قَالَ: أَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَوْلَادِ الْمُشْرِكِينَ؟ فَقَالَ: «اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ».

٤٣٧ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَّا الْمُطَرِّزُ قَالَ: نَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ قَالَ: نَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا مِنْ مَوْلُودٍ يُولَدُ إِلَّا عَلَى الْفِطْرَةِ، حَتَّى تُعَبَّرَ عَنْهُ لِسَانُهُ، فَأَبَوَاهُ يَهُودًا أَوْ يُنَصِّرَانِهِ، وَيُسْرَكَانِهِ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَكَيْفَ يَمَنْ كَانَ قَبْلَ ذَلِكَ؟ قَالَ: «اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ».

٤٣٨ - وَحَدَّثَنَا أَيُّضًا قَاسِمُ الْمُطَرِّزُ قَالَ: نَا يُونُسُ بْنُ مُوسَى الْقَطَّانُ، وَسُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ قَالَا: نَا جَرِيرُ بْنُ يَعْنَانَ ابْنَ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى هَذِهِ الْفِطْرَةِ فَأَبَوَاهُ يَهُودًا أَوْ يُنَصِّرَانِهِ، وَيُسْرَكَانِهِ» فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ إِنْ مَاتَ قَبْلَ ذَلِكَ؟ قَالَ: «اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ» وَلَحْدِثَ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ طُرُقٌ كَثِيرَةٌ.

٤٣٩ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي دَاوُدَ قَالَ: نَا مُحَمَّدُ بْنُ عَاصِمٍ الثَّقَفِيُّ قَالَ: نَا مُؤَمَّلٌ قَالَ: نَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ أَوْلَادِ الْمُشْرِكِينَ الْكُفَّارِ، الَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ يَعْنِي الْعَقْلَ؟ قَالَ: «اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ إِذْ خَلَقَهُمْ»<sup>(١)</sup>.

٤٤٠ - وَأَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: نَا سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ قَالَ: نَا هُشَيْمُ بْنُ بِشِيرٍ، عَنْ أَبِي بِشِيرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنْ ذَرَارِيِّ الْمُشْرِكِينَ؟ فَقَالَ: «اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ».

٤٤١ - وَأَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: نَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ قَالَ: ثنا أَبِي قَالَ: نَا شُعْبَةُ، عَنْ

(١) أخرجه البخاري برقم (٦٥٩٧)، ومسلم برقم (٢٦٦٠).

أَبِي بَشِيرٍ جَعْفَرُ بْنُ أَبِي وَحْشِيَّةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنْ أَوْلَادِ الْمُشْرِكِينَ؟ فَقَالَ: «اللَّهُ أَعْلَمُ إِذْ خَلَقَهُمْ مَا كَانُوا عَامِلِينَ».

٤٤٢ - وَأَخْبَرَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: نَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ قَالَ: نَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنْ أَوْلَادِ الْمُشْرِكِينَ؟ فَقَالَ: «اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ إِذْ خَلَقَهُمْ».

٤٤٣ - وَأَخْبَرَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: نَا إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهِ قَالَ: أَنَا بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ الْأَلْهَانِيُّ قَالَ: نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي قَيْسٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَائِشَةُ زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ، وَسَأَلْتُهَا عَنْ دَرَارِيِّ الْمُشْرِكِينَ؟ فَقَالَتْ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنْهُمْ فَقَالَ: «هُمْ مَعَ آبَائِهِمْ» فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، بَلَا عَمَلٍ؟ فَقَالَ: «اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ»<sup>(١)</sup>.

٤٤٤ - وَأَخْبَرَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: نَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: نَا وَكِيعٌ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ عَمَّتِهِ، عَائِشَةَ بِنْتِ طَلْحَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: دُعِيَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى جَنَازَةِ صَبِيٍّ يُصَلِّي عَلَيْهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ طُوبَى لَهُ، عُصْفُورٌ مِنْ عَصَافِيرِ الْجَنَّةِ، وَلَمْ يَعْمَلِ الشُّوءَ، وَلَمْ يَدْرِ بِهِ «فَقَالَ: «أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ يَا عَائِشَةُ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ لِلْجَنَّةِ أَهْلًا، وَخَلَقَهُمْ لَهَا، وَهُمْ فِي أَصْلَابِ آبَائِهِمْ، وَخَلَقَ لِلنَّارِ أَهْلًا، وَخَلَقَهُمْ لَهَا، وَهُمْ فِي أَصْلَابِ آبَائِهِمْ»<sup>(٢)</sup>.

٤٤٥ - حَدَّثَنَا أَبُو الْفَضْلِ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّنْدَلِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ زِيَادٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ» مَا يَعْنِي بِهِ؟ قَالَ: «الشُّقُوءُ وَالسَّعَادَةُ»<sup>(٣)</sup>.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ رَحِمَهُ اللَّهُ: هَذِهِ السُّنَنُ الَّتِي ذَكَرْتُهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى

(١) أخرجه أحمد (٨٤/٦)، وأبو داود (٤٧١٢)، وابن راهويه (١٦٧١)، والطبراني في مسند الشاميين

(٨٤٣)، والبخاري في تاريخه (٥٨/١)، والدولابي في الكنى (١٠٨/١)، وابن بطه (١٨٧/٢)

والحديث قال عنه العلامة الألباني في صحيح أبي داود: صحيح الإسناد، وقال الأرئوط ومن معه في

تحقيق المسند (٩٦/٤١): حديث صحيح وهذا إسناد ضعيف فقد اضطرب فيه عبد الله بن أبي قيس.

(٢) أخرجه مسلم برقم (٢٦٦٢).

(٣) إسناده صحيح: أخرجه الخلال عن الإمام أحمد في الإيمان (ق ٨٦/أ).

مَا فِي كِتَابِ اللَّهِ ﷻ، وَتَدُلُّ كُلُّ مَنْ عَقَلَ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى أَنَّ بَعْضَهَا يُصَدِّقُ بَعْضًا، كَمَا أَنَّ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى يُصَدِّقُ بَعْضُهُ بَعْضًا، يَدُلُّ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ عَلَى مَعْنَى مَا أَعْلَمْنَاكَ مِنْ مَذْهَبِنَا فِي الْقَدْرِ وَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ فِي خُطْبَتِهِ إِذَا خُطِبَ: «مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ» كَذَا رَوَى عَنْهُ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَكَذَا كَانَ الصَّحَابَةُ يَقُولُونَ فِي خُطْبِهِمْ، إِيْمَانًا وَتَصَدِيقًا وَبَقِيَّةً، لَا يَشْكُ فِي ذَلِكَ أَهْلُ الْإِيْمَانِ.

٤٤٦ - أَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: نَا حَبَّانُ بْنُ مُوسَى قَالَ: أَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ فِي خُطْبَتِهِ: يَحْمَدُ اللَّهُ، وَيُسَبِّحُ عَلَيْهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ ثُمَّ يَقُولُ: «مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، أَصْدَقُ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَأَحْسَنُ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا، وَكُلُّ مُحَدَّثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ»<sup>(١)</sup>.

٤٤٧ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ قَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَّا الْمَطَرُزِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَشْكَابَ قَالَ: نَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ سُفْيَانَ يَعْنِي الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: عَلَّمَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خُطْبَةَ الْحَاجَةِ: «إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ» وَذَكَرَ الْحَدِيثَ<sup>(٢)</sup>.

(١) تقدم في أول باب الحث على التمسك بكتاب الله ...

(٢) أخرجه أحمد (١/ ٣٩٢، رقم ٣٧٢٠)، والطيالسي (٣٣٨)، والدارمي (٢/ ١٤٢)، وأبو يعلى (٥٢٥٧)، وعبد الرزاق (٦/ ١٨٧، رقم ١٠٤٤٩)، وابن أبي شيبة (٤/ ٣٤، رقم ١٧٥٠٨)، وأبو داود (٢/ ٢٣٨، رقم ٢١١٨)، والترمذي (٣/ ٤١٣، رقم ١١٠٥)، وابن ماجه (١/ ٦٠٩، رقم ١٨٩٢)، وابن أبي عاصم في السنة (٢٥٨)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (١/ ٤)، والشاشي (٩١٧)، وابن الجارود (ص ١٧٠، رقم ٦٧٩)، وأبو يعلى (٩/ ١٦٨، رقم ٥٢٥٧)، والطبراني في الكبير (١٠٠٨٠) وفي الدعاء (٩٣١)، وابن السني في عمل اليوم والليلة (٦٠٤)، والحاكم في المستدرک (٢/ ١٨٢-١٨٣)، والبيهقي في السنن (٧/ ١٤٦) وهو حديث صحيح له طرق أخرى صحيحة كالطريق التالي، وهذا إسناد ضعيف لانقطاعه، أبو عبيدة - وهو ابن عبد الله بن مسعود - لم يسمع من أبيه، وانظر طرق وشواهد هذا الحديث في رسالة خطبة الحاجة للعلامة الألباني.

٤٤٨ - وَأَخْبَرَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: نَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: نَا عَبَثُ بْنُ الْقَاسِمِ أَبُو زُبَيْدٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «عَلَّمَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: التَّشَهُّدُ فِي الْحَاجَةِ: إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ سُرُورِ أَنْفُسِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ» وَذَكَرَ الْحَدِيثَ <sup>(١)</sup>.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ: وَقَدْ رَوَى عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ الْخَنْدَقِ وَهُوَ يَقُولُ:

اللَّهُمَّ لَوْلَاكَ مَا اهْتَدَيْنَا وَلَا ضَلَمْنَا وَلَا ضَلَلْنَا

فَأَنْزَلَنَّا سَكِينَةً عَلَيْنَا وَثَبَّتِ الْأَقْدَامَ إِنْ لَا قِيْنَا

وَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

٤٤٩ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ قَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَّا الْمُطَرِّزُ قَالَ: نَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ زَنْجُوَيْهِ وَأَحْمَدُ ابْنُ سُفْيَانَ قَالَا: نَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: نَا سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدٍ الثَّوْرِيُّ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَقُولُ وَذَكَرَ الْحَدِيثَ <sup>(٢)</sup>، قُلْتُ: وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَا أَوْصَاهُ بِهِ، وَمَا وَعَظَهُ بِهِ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى مَا قُلْنَا.

٤٥٠ - أَخْبَرَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو وَهَبٍ الْوَلِيدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْحَرَّانِيُّ قَالَ: نَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحِيمِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ السَّلَامِ السَّامِيِّ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ حَنْشِ الصَّنَعَانِيِّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أَهْدَتْ فَارِسُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَعْلَةً شَهْبَاءَ مُلْمَلَمَةً، فَكَأَنَّهَا أَعْجَبَتِ النَّبِيَّ ﷺ، فَدَعَا بِصُوفٍ وَلَيْفٍ، فَحَلَلْنَا لَهَا رَسَنًا وَعِذَارًا، ثُمَّ دَعَا بِعَبَاءَةٍ خَلِقُ فَنَنَّاها، ثُمَّ رَفَعَهَا ثُمَّ وَضَعَهَا عَلَيْهَا، ثُمَّ رَكِبَ وَقَالَ: «ارْكَبْ يَا غُلَامُ» يَعْنِي ابْنَ عَبَّاسٍ فَرَكِبْتُ خَلْفَهُ، فَمَسَرَّنَا حَتَّى حَازَيْنَا بَقِيعَ الْغَرْقَدِ، فَضْرَبَ بِيَدِهِ الْيُمْنَى عَلَى مَنْكِبِي الْأَيْسَرِ، وَقَالَ: «يَا غُلَامُ، احْفَظِ اللَّهَ يَحْفَظْكَ، احْفَظِ اللَّهَ تَحْذِهِ تَجَاهَكَ، وَلَا تَسْأَلْ غَيْرَ اللَّهِ، وَلَا تَخْلِفْ إِلَّا بِاللَّهِ، جَفَّتِ الْأَقْلَامُ وَطُوِبَتِ الصُّحُفُ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ أَنَّ أَهْلَ السَّمَاءِ وَأَهْلَ الْأَرْضِ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَضُرُّوكَ بِغَيْرِ مَا

(١) تقدم في التعليق السابق .

(٢) أخرجه البخاري برقم (٦٦٢٠)، ومسلم برقم (١٨٠٣) .

كَتَبَ اللَّهُ لَكَ مَا اسْتَطَاعُوا، وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ السَّمَاءِ وَأَهْلَ الْأَرْضِ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَنْفَعُوكَ بِغَيْرِ مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكَ مَا اسْتَطَاعُوا ذَلِكَ» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ لِي بِمِثْلِ هَذَا مِنْ الْيَقِينِ، حَتَّى أَخْرَجَ مِنَ الدُّنْيَا؟ قَالَ: «تَعْلَمُ أَنَّ مَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ وَمَا أَخْطَاكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ»<sup>(١)</sup>.

٤٥١ - وَأَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: نَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْهَرَوِيُّ قَالَ: نَا عَبَادُ بْنُ الْعَوَّامِ قَالَ: نَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ سُلَيْمٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: كُنْتُ رَدِيفَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: فَقَالَ لِي: «أَحْفَظِ اللَّهَ يَحْفَظُكَ، أَحْفَظِ اللَّهَ تَحْذِهِ تُجَاهَكَ، إِذَا سَأَلْتَ فَاسْأَلِ اللَّهَ، وَإِذَا اسْتَعَنْتَ فَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ، رُفِعَتِ الْأَقْلَامُ وَجَفَّتِ الصُّحُفُ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ جَاءَتِ الْأُمَّةُ لَتَنَفَعَكَ بِغَيْرِ مَا كَتَبَ اللَّهُ ﷻ لَكَ مَا اسْتَطَاعَتْ ذَلِكَ، وَلَوْ أَرَادُوا أَنْ يَضُرُّوكَ بِغَيْرِ مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكَ مَا اسْتَطَاعُوا ذَلِكَ أَوْ قَالَ: مَا قَدَرْتُ»<sup>(٢)</sup>.

٤٥٢ - حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ صَاعِدٍ قَالَ: نَا مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ الْفَحَّامُ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مَيْمُونٍ بْنِ عَطَاءٍ أَبُو أَيُّوبَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ: «يَا غُلَامُ

(١) أخرجه أحمد (١/٢٩٣، رقم ٢٦٦٩) و(١/٣٠٧، رقم ٢٨٠٤)، والترمذي (٤/٦٦٧، رقم ٢٥١٦)، والطبراني في الكبير (١١/١٢٣، رقم ١١٢٤٣)، والضيافة في المختارة (١٠/٢٣، رقم ١٣) والعقيلي في الضعفاء (٣/١٧٨) و(٣/٣٩٧)، وابن عدي في الكامل (٨/٣٣٠)، واللالكائي في شرح أصول السنة (٤/٦١٤)، وابن بطة (٢/٢٠٠)، والبيهقي في الإعتقاد (ص ٥٨) بدون قصة البغلة والحديث قال عنه ابن عدي: غير محفوظ، وقال العقيلي: وهذا المتن يروى عن ابن عباس وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم بأسانيد لينة، وقال ابن القيسراني في ذخيرة الحفاظ (٤/١٩٠٩) فيه نوفل بن سليمان يحدث بأحاديث غير محفوظة ويشبه أن يكون ضعيفا قاله ابن عدي، وخالفهم غيرهم فصحه الترمذي، وقال شيخ الإسلام في التوسل والوسيلة (٥٢) معروف مشهور، وقال ابن رجب في جامع العلوم والحكم (١/٤٥٩) حسن جيد، وحسنه ابن حجر في موافقة الخبر الخبر (١/٣٢٧)، وقال السخاوي في المقاصد (١٨٨) حسن وله شاهد، وحسنه العجلوني في كشف الخفاء (١/٣٦٦)، وصححه العلامة الألباني في المشكاة (٥٢٣٢)، وصححه الشيخ شاكراً في تحقيق المسند، وكذا صححه الأرئوط، وصححه لغيره الشيخ مقل في الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين (٦٩٩) وقال الشيخ مصطفى العدوي في صحيح تفسير ابن كثير (٤/٤٧): صحيح له شواهد.

(٢) تقدم في التعليق السابق.

أَوْ يَا عَلِيَّمْ أَلَا أَعْلَمُكَ شَيْئًا، لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَنْفَعَكَ بِهِ؟ أَحْفَظِ اللَّهَ يَحْفَظُكَ، أَحْفَظِ اللَّهَ يَكُنْ أَمَامَكَ، إِذَا سَأَلْتَ فَاسْأَلِ اللَّهَ، وَإِذَا اسْتَعَنْتَ فَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ، تَعَرَّفْ إِلَى اللَّهِ فِي الرَّخَاءِ يَعْرِفَكَ عِنْدَ الشَّدَّةِ، جَفَّ الْقَلَمُ بِمَا هُوَ كَاتِبٌ، فَلَوْ أَنَّ النَّاسَ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَعْطُوكَ شَيْئًا لَمْ يُعْطِكَ اللَّهُ لَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ، وَلَوْ أَنَّ النَّاسَ اجْتَمَعُوا جَمِيعًا عَلَى أَنْ يَمْنَعُوكَ شَيْئًا قَدَّرَهُ اللَّهُ لَكَ وَكَتَبَهُ مَا اسْتَطَاعُوا، وَاعْلَمْ أَنَّ لِكُلِّ شِدَّةٍ رَخَاءً، وَأَنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا، وَأَنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (١٢٥/١٤)، وابن بطة (١٩٨/٢) والحديث قال عنه العلامة الألباني في ظلال الجنة (١٢٧/١): إسناده واه جدا فيه يحيى بن ميمون بن عطاء أبو أيوب وهو متروك عن علي بن زيد بن جدعان وهو ضعيف .

(تنبيهان)

#### التنبيه الأول :

قد اختلف العلماء في المراد بالفطرة الواردة في هذا الباب إلى عدة أقوال ذكرها الإمام ابن عبد البر في التمهيد (٩٤/١٨)، كما ناقشها شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في درء تعارض العقل والنقل (٣٦٧/٨)، وتلميذه ابن القيم في شفاء العليل من (ص ٥٥٩-٦٠٠)، ثم رجح شيخ الإسلام وابن القيم القول بأن الفطرة هي الدين الذي ولد عليه الإنسان وهو دين الإسلام الحنيف، ولا يعني هذا أن الطفل يولد وهو عارف بالدين وإنما المقصود أن الطفل يولد على نوع من الجبلية ويكون متهيئا لقبول الحق طبعاً وطوعاً لو خلته شياطين الإنس والجن وما يختار لم يختار غير الإسلام.

قال ابن القيم: سبب اختلاف العلماء في معنى الفطرة في هذا الحديث أن القدرية كانوا يحتجون به على أن الكفر والمعصية ليسا بقضاء الله، بل مما ابتدأ الناس إحداها، فحاول جماعة من العلماء مخالفتهم بتأويل الفطرة على غير معنى الإسلام، ولا حاجة لذلك لأن الآثار المنقولة عن السلف تدل على أنهم لم يفهموا من لفظ الفطرة إلا الإسلام، ولا يلزم من حملها على ذلك موافقة مذهب القدرية، لأن قوله: فأبواه يهودانه الخ.. محمول على أن ذلك يقع بتقدير الله تعالى، ومن ثم احتج عليهم مالك بقوله في آخر الحديث: الله أعلم بما كانوا عاملين.

وقال ابن القيم: ليس المراد بقوله: يولد على الفطرة، أنه خرج من بطن أمه يعلم الدين، لأن الله يقول: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾ [النحل: ٧٨] ولكن المراد أن فطرته مقتضية لمعرفة دين الإسلام ومحبته، فنفس الفطرة تستلزم الإقرار والمحبة، وليس المراد مجرد قبول الفطرة لذلك، لأنه لا يتغير بتهويد الأبوين مثلاً بحيث يخرجان الفطرة عن القبول، وإنما المراد أن كل مولود يولد على إقراره بالربوبية، فلو خلي وعدم المعارض لم يعدل عن ذلك إلى غيره، كما انه يولد على محبة ما يلائم بدنه من إرضاع اللبن حتى يصرفه عنه الصارف، ومن ثم شبهت الفطرة باللبن بل كانت

= إياه في تأويل الرؤيا والله أعلم اهـ.

معنى الفطرة في اللغة: قال الخليل: «وفطر الله الخلق، أي خلقهم، وابتدأ صنعة الأشياء، وهو فاطر السماوات والأرض، والفطرة التي طبعت عليها الخليقة من الدين، فطرهم الله على معرفته بربوبيته.. وانفطر الثوب وتفطر أي انشق، وتفطرت الجبال والأرض انصدعت». وقال الجوهري: «والفطرة بالكسر الخلقة، وقد فطره يَفْطُرُهُ بالضم فطراً، أي خلقه. والفطر أيضا الشق، يقال فطرته فانفطر.. وتَفَطَّر الشيء تشقق.. والفطر الابتداء والاختراع، قال ابن عباس رضي الله عنه: «كنت لا أدري ما فاطر السماوات حتى أتاني أعرابيان يختصمان في بئر فقال أحدهما: أنا فطرتها، أي أنا ابتدأتها». وعلى هذا فلفظ فطر يدور معناه على الشق والابتداء والخلق.

أما معنى الفطرة في الشرع: فقد ورد لفظ الفطرة في كتاب الله، في آية واحدة، هي قوله تعالى: ﴿فَأَقْمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا يَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الروم: ٣٠]، كما ورد الفعل منه وهو فطر، ولفظ فاطر، وفطور، ومنفطر، في آيات كثيرة يدور معنى الفطر فيها على الخلق، والابتداء، والانشقاق.

وفي سنة الرسول ﷺ ورد لفظ الفطرة في أحاديث كثيرة، يهمنها حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «ما من مولود إلا يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه، أو ينصرانه، أو يمجسانه، كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء، هل تحسون فيها من جدعاء»، ثم يقول أبو هريرة رضي الله عنه: ﴿فَطَرَتَ اللَّهُ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [الروم: ٣٠]، الآية.

وقد اختلف العلماء كما قدمنا في معنى الفطرة في حديث أبي هريرة، وهي المذكورة في الآية السابقة على عدة أقوال منها:

القول الأول: أن الفطرة هي الإقرار بمعرفة الله تعالى، وهي العهد الذي أخذه عليهم في أصلاب آبائهم، حين مسح ظهر آدم فأخرج من ذريته إلى يوم القيامة أمثال الذر، وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم، قالوا بلى، فليس أحد إلا وهو يقر بأن له صانعاً ومدبراً وإن سماه بغير اسمه، قال تعالى: ﴿وَلَكِنَّ سَاءَ لَنَهُمْ مَنِ خَلَقَهُمْ يَقُولُونَ اللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧] فكل مولود يولد على ذلك الإقرار.

القول الثاني: أن معنى كل مولود يولد على الفطرة، أي أن الله فطرهم على الإنكار والمعرفة، وعلى الكفر والإيمان.

القول الثالث: أن الفطرة هي الإسلام لكنها خاصة بالمؤمنين؛ لأنه لو فطر الناس جميعاً على الإسلام لما كفر أحد منهم، وهذا خلاف ما دلت عليه النصوص من أنه تعالى خلق أقواماً للنار، وأن غلام الخضر طبع كافراً.

القول الرابع: أن الفطرة هي الخلقة التي خلق عليها المولود، من المعرفة بربه، فكأنه قال: كل مولود يولد على خلقه يعرف بهاربه، إذا بلغ مبلغ المعرفة، يريد خلقة مخالفة لخلقة البهائم، التي لا تصل





بخلقتها إلى معرفة ذلك، ومثل هذا القول من قال: المراد بالفطرة، أن كل مولود يولد على السلامة خلقه، وطبعاً، وبنية، ليس معها كفر ولا إيمان، ولا معرفة ولا إنكار، ثم يعتقد الكفر أو الإيمان بعد البلوغ.

القول الخامس: الفطرة يعني البدأة التي ابتدأهم عليها، يريد أنه مولود على ما فطر الله عليه خلقه، من أنه ابتدأهم للحياة والموت، والسعادة والشقاء، وإلى ما يصيرون إليه عند البلوغ من قبولهم عن آبائهم اعتقادهم، قالوا والفطرة في كلام العرب البداءة، والفاطر المبدئ والمبتدئ.

القول السادس: أن الفطرة ها هنا الإسلام، قالوا وهو المعروف عند عامة السلف أهل التأويل، وقد أجمعوا في تأويل قوله ﷺ: ﴿فَطَرَتِ اللَّهُ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [الروم: ٣٠]، على أن قالوا فطرة الله، دين الله الإسلام، واستدل أصحاب هذا القول بأدلة كثيرة منها:

١ - قول أبي هريرة في هذا الحديث: «اقرأوا إن شئتم: ﴿فَطَرَتِ اللَّهُ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾» [الروم: ٣٠]، وذكروا عن عكرمة، ومجاهد، والحسن، وإبراهيم، والضحاك، وقادة، في قول الله ﷻ: ﴿فَطَرَتِ اللَّهُ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [الروم: ٣٠]، قالوا: فطرة الله، دين الله الإسلام.

٢ - ومما احتج به من ذهب إلى أن الفطرة في هذا الحديث الإسلام، قوله ﷻ: «خمس من الفطرة»، يعني فطرة الإسلام.

٣ - والدلائل الدالة على أنه أراد على فطرة الإسلام كثيرة، كالألفاظ الحديث التي في الصحيح مثل قوله: «على الملة»، و«على هذه الملة».

٤ - ومثل قوله في حديث عياض بن حمار: «خلقت عبادي حنفاء كلهم»، ومثل تفسير أبي هريرة، وغيره من رواة الحديث ذلك، وهم أعلم بما سمعوا.

وأيضاً فإنه لو لم يكن المراد بالفطرة الإسلام؛ لما سألوا عقب ذلك: أرأيت من يموت من أطفال المشركين وهو صغير؟ لأنه لو لم يكن هناك ما يغير تلك الفطرة لما سألوا، والعلم القديم وما يجري مجراه لا يتغير.

وهذا القول هو الراجح في تفسير معنى الفطرة والله تعالى أعلم، وذلك لصراحة الأدلة التي استدلوا بها، والفطرة بهذا المعنى هي دليل من أدلة الربوبية التي غرسها الله ﷻ في بني آدم وخلقهم عليها، وهي توحيده سبحانه وعدم الشرك به، ثم تتغير هذه الفطرة بما يجتالها من شياطين الجن، والأهواء والشهوات.

التنبيه الثاني :

مسألة هل أطفال المشركين يُعَذَّبون، أم لا، فيها اختلاف بين الفرق:

فقد ذهب المعتزلة إلى أنه لا يجوز أن يُعَذَّب الله أطفال المشركين، وذهبت الجبرية والأشاعرة إلى جواز ذلك، وقالوا: لا يقبح ذلك من الله تعالى؛ لأنه مالك الرقاب، ويتصرف في ملكه كيف يشاء.

= أما قول أهل السنة والجماعة، فيقول في بيانه شيخ الإسلام رحمته الله: «وأما ثبوت حكم الكفر في الآخرة للأطفال، فكان أحمد يقف فيه؛ تارة يقف عن الجواب، وتارة يردّهم إلى العلم»؛ لقوله: «الله أعلم بما كانوا عاملين»، وهذا أحسن جوابيه، كما نقل محمد بن الحكم عنه، وسأله عن أولاد المشركين، فقال: أذهب إلى قول النبي ﷺ: «الله أعلم بما كانوا عاملين». رواه البخاري ومسلم في كتاب القدر.

ثم قال رحمته الله: «وهذا التفصيل يُذهب الخصومات التي كره الخوض فيه لأجلها من كرهه؛ فإن من قطع لهم بالنار كلهم، جاءت نصوص تدفع قوله، ومن قطع لهم بالجنة كلهم، جاءت نصوص تدفع قوله، ثم إذا قيل هم مع آبائهم لزم تعذيب من لم يُذنب، وانفتح باب الخوض في الأمر والنهي، والوعد والوعيد، والقدر، والشرع، والمحبة، والحكمة، والرحمة، فلماذا كان أحمد يقول هو أصل كل خصومة. أما جواب النبي ﷺ الذي أجاب به أحمد آخرأً، وهو قوله: «الله أعلم بما كانوا عاملين»: فإنه فصل الخطاب في هذا الباب، وهذا العلم يُظهر حكمه في الآخرة. والله تعالى أعلم».

وقال الإمام ابن القيم رحمته الله بعد حكايته المذاهب في أطفال المشركين وأدلتها: (المذهب الثامن: أنهم يمتحنون في عرصات القيامة، ويرسل إليهم هناك رسول وإلى كل من لم تبلغه الدعوة، فمن أطاع الرسول دخل الجنة، ومن عصاه أدخله النار وعلى هذا فيكون بعضهم في الجنة وبعضهم في النار، وبهذا يتألف شمل الأدلة كلها وتتوافق الأحاديث)، ثم ساق أدلة لهذا القول، وقال: (فهذه الأحاديث يشد بعضها بعضاً، وتشهد لها أصول الشرع وقواعده، والقول بمضمونها هو مذهب السلف والسنة، نقله عنهم الأشعري رحمته الله..).

وقال الحافظ ابن كثير رحمته الله: (... وقد اختلف الأئمة رحمهم الله تعالى فيها قديماً وحديثاً وهي الولدان الذين ماتوا وهم صغار وآباؤهم كفار ماذا حكمهم؟ وكذا المجنون والأصم والشيخ الخرف ومن مات في الفترة ولم تبلغه دعوته وقد ورد في شأنهم أحاديث أنا أذكرها لك بعون الله وتوفيقه) ثم ساق عشرة أحاديث في هذه المسألة، ثم أشار إلى الأقوال في المسألة، ورجح أنهم يمتحنون يوم القيامة حيث قال: (... وهذا القول يجمع بين الأدلة كلها، وقد صرحت به الأحاديث المتقدمة المتعاضدة الشاهد بعضها لبعض...).

وقال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي رحمته الله بعدما رجح هذا القول: (إن الجمع بين الأدلة واجب متى ما أمكن بلا خلاف، لأن إعمال الدليلين أولى من إلغاء أحدهما ولا وجه للجمع بين الأدلة إلا هذا القول بالعدر والامتحان...).

درء تعارض العقل والنقل ٨٣٩٧، ٤٠٢. وذكر ابن حجر في الفتح (٣٢٩٠-٢٩١) عشرة أقوال للعلماء في أطفال المشركين. وانظر: منهاج السنة النبوية ٢٣٠٦-٣٠٩. والجواب الصحيح ٢٢٩٦-٣٠٠. ومجموع الفتاوى ٤٢٧٧-٢٨١، ٣٠٣، ٢٤٣٧٢. وطريق الهجرتين لابن القيم ص ٦٧٧-

## الجزء السادس

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ رَحِمَهُ اللَّهُ: حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، قَدْ ذَكَّرْنَا مَا اخْتَجَجْنَا بِهِ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ، وَمِنْ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الرَّدِّ عَلَى الْقَدَرِيَّةِ، وَأَنَا أَذْكُرُ مَا رَوَيْ عَنْ صَحَابَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْ الصَّحَابَةِ أَجْمَعِينَ مِنْ رَدِّهِمْ عَلَى الْقَدَرِيَّةِ عَلَى مَعْنَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، ثُمَّ أَذْكُرُ عَنِ التَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَعَنْ أُمَّةِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ رَدِّهِمْ عَلَى الْقَدَرِيَّةِ، وَتَحْذِيرِهِمْ لِلْمُسْلِمِينَ سُوءَ مَذَاهِبِهِمْ.

## بَابُ ذِكْرِ مَا تَأَدَّى إِلَيْنَا عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ مِنْ رَدِّهِمَا عَلَى الْقَدَرِيَّةِ وَإِنْكَارِهِمَا عَلَيْهِمْ

٤٥٣ - أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَرْيَابِيُّ قَالَ: نَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَمَّنْ أَخْبَرَهُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَادٍ قَالَ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ الْخَلْقَ، فَجَعَلَهُمْ نِصْفَيْنِ، فَقَالَ لَهُوْلَاءِ: ادْخُلُوا الْجَنَّةَ، وَقَالَ لَهُوْلَاءِ: ادْخُلُوا النَّارَ وَلَا أَبَالِي»<sup>(١)</sup>.

٤٥٤ - حَدَّثَنَا أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْبَغَوِيُّ قَالَ: نَا دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ قَالَ: نَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، وَعَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِأَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «يَا أَبَا بَكْرٍ إِنَّ اللَّهَ ﷻ لَوْ لَمْ يَشَأْ أَنْ يَعْصِيَ مَا خَلَقَ إِبْلِيسَ»<sup>(٢)</sup>.

(١) إسناده ضعيف فيه إيهام من أخبر عمرو بن دينار: أخرجه ابن بطة الإبانة الكبرى (٢/ ٢٣٦)، وأخرجه نحوه اللالكائي (٤/ ٦٦٣)، وابن بطة الإبانة الكبرى (٢/ ٢٣٥) من طريق أخرى ولكنها منقطعة.

(٢) أخرجه ابن بطة (٢/ ٢٣٦-٢٣٧) والحديث من طريق جابر قال عنه الحافظ في الميزان (٤/ ٣٧٥): فيه يحيى بن زكريا قال ابن معين: هو دجال هذه الأمة وقال ابن عدي: كان يضع الحديث ويسرق. وله شاهد، وقال عنه الشيخ مقبل في أحاديث معللة ظاهرها الصحة (رقم ٨٧): الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتهم ثقات، هذا بناء على أن يحيى بن زكريا هو ابن أبي زائدة كما يتوهم الباحث. ولكن ابن الجوزي ذكر هذا الحديث في الموضوعات (١/ ٢٧٣) وذكر أن في سنده يحيى ابن أبي زكريا واتهمه به. وذكر الحافظ ابن كثير في تفسيره (١/ ٥٣٨) إن شيخ الإسلام أبا العباس ابن تيمية قال: هذا حديث

٤٥٥ - وَأَخْبَرَنَا الْفَرَزْبَايِيُّ قَالَ: نَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَجَّاجِ السَّامِيُّ قَالَ: نَا عَبْدُ الْعَزِيزِ ابْنُ الْمُخْتَارِ قَالَ: نَا خَالِدُ الْحَذَاءِ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ نَوْفَلٍ قَالَ: قَالَ خُطْبَنَا عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالْجَابِيَةِ، وَالْجَابِلِيُّ مِثْلُ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَالتُّرْجُمَانُ يُتَرَجِّمُ فَقَالَ عُمَرُ: مَنْ يَهْدِيهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضِلُّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، فَقَالَ الْجَابِلِيُّ: إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِلُّ أَحَدًا، فَقَالَ عُمَرُ: مَا يَقُولُ؟ فَقَالَ التُّرْجُمَانُ: لَا شَيْءَ، ثُمَّ عَادَ فِي خُطْبَتِهِ، فَلَمَّا بَلَغَ: مَنْ يَهْدِيهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضِلُّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، فَقَالَ الْجَابِلِيُّ: إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِلُّ أَحَدًا، فَقَالَ عُمَرُ: مَا يَقُولُ؟ فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ: كَذَبْتَ يَا عَدُوَّ اللَّهِ، وَلَوْلَا عَهْدُكَ لَصَرَبْتُ عَنْقَكَ، بَلِ اللَّهُ خَلَقَكَ، وَاللَّهُ أَضَلَّكَ، ثُمَّ اللَّهُ يُمِيتُكَ، ثُمَّ يُدْخِلُكَ النَّارَ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا خَلَقَ آدَمَ نَشَرَ دُرِّيَّتَهُ، فَكَتَبَ أَهْلَ الْجَنَّةِ وَمَا هُمْ عَامِلُونَ، وَأَهْلَ النَّارِ وَمَا هُمْ عَامِلُونَ، ثُمَّ قَالَ: هَؤُلَاءِ لِهَٰذِهِ، وَهَؤُلَاءِ لِهَٰذِهِ» وَقَدْ كَانَ النَّاسُ تَذَاكُرُوا الْقَدَرَ، فَافْتَرَقَ النَّاسُ، وَمَا يَذْكُرُهُ أَحَدٌ<sup>(١)</sup>.

= موضوع مختلف باتفاق أهل المعرفة . وقال ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث (ص ٢٣٦): الحديث ضعيف عند أهل الحديث . وقال الحافظ الذهبي في ميزان الاعتدال : (يحيى بن زكريا) صوابه (يحيى أبو زكريا) ، ثم ذكر الحديث وقال : إنه باطل . إلى أن قال الحافظ الذهبي : وبقيت مدة أظن أن يحيى هو ابن أبي زائدة وأن الحديث أدخل على يحيى في «جزئها» ثم إذا به في الأمل من حديث ابن أخي ميمي البغدادي عن البغوي أيضا والبغوي فصاحب حديث وفهم وصدق ، وشيخه ثقة فتعين أن الحمل في هذا الحديث على يحيى ابن زكريا هذا المجهول المؤلف ثم ذكر له الحافظ الذهبي طريقا أخرى فيها يحيى ابن سابق وقال : وهو واه وسيأتي . اهـ .

وأعلم أن الحديث جاء من طريق عبد الله بن عمر . ومن حديث عبد الله ابن عمرو ولا يصح منها شيء . والحمد لله اهـ .

أما العلامة الألباني فخرج الحديث في الصحيحة (١٦٤٢) من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وصححه لغيره .

(١) أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في السنة (٤٢٣/٢) ، واللالكائي (٤/٦٥٩-٦٦٠) ، وابن بطة الإبانة (٢/٢٣٨) وفي إسناده عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر بن كريز وهو مقبول يعني إن توبع وإلا فلين ، وقد أخرجه اللالكائي من طريق خالد الحذاء عن عبد الله بن الحارث مباشرة بإسقاط الأعلى بن عبد الله بن عامر بن كريز فالله أعلم ، ومعنى الجابليق كما في تاج العروس : بفتح الشاء المثلثة أهمله الجوهري وصاحب اللسان ، وقال الصاغاني : هو حاكم ، وفي التكملة : حكيم ، وقال غيره : هو رئيس

٤٥٦- وَأَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: نَا وَهْبُ بْنُ بَقِيَّةٍ الْوَاسِطِيُّ قَالَ: أَنَا خَالِدٌ وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ خَالِدٍ وَهُوَ ابْنُ مِهْرَانَ الْحَذَاءُ أَبُو الْمَنَازِلِ عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ نَوْفَلٍ قَالَ: خَطَبَنَا عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالْجَابِيَةِ، وَالْجَانَلِيُّ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَالتُّرْجَمَانُ يَتَرَجِّمُ، فَقَالَ عُمَرُ: «مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ، فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ» وَذَكَرَ الْحَدِيثَ إِلَى آخِرِهِ .

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ: وَقَدْ ذَكَرْنَا عَنْ عُمَرَ وَعَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حَدِيثَهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْقَدَرِ، وَهُوَ أَصْلٌ كَبِيرٌ مِمَّا يَرُدُّ بِهِ عَلَى الْقَدَرِيَّةِ الْأَشْقِيَاءِ وَقَدْ رَوَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يُعَلِّمُ النَّاسَ إِبْثَاتَ الْقَدَرِ، وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ الْخُلُقَ شَقِيئًا وَسَعِيدًا.

٤٥٧- وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي دَاوُدَ قَالَ: نَا مُحَمَّدُ بْنُ وَزِيرٍ الْوَاسِطِيُّ قَالَ: نَا نُوحُ بْنُ قَيْسٍ الطَّاحِي، عَنْ سَلَامَةَ الْكِنْدِيِّ قَالَ: كَانَ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُعَلِّمُ النَّاسَ الصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَيَقُولُ: «قُولُوا: اللَّهُمَّ دَاحِي الْمَدْحُوتَاتِ، وَبَارِي الْمَسْمُوكَاتِ، وَجَبَّارَ الْقُلُوبِ عَلَى فَطَرَتِهَا، شَقِيئَهَا وَسَعِيدِهَا، اجْعَلْ شَرَائِفَ صَلَوَاتِكَ، وَنَوَامِي بَرَكَاتِكَ، وَرَأْفَةَ تَحَنُّنِكَ عَلَى مُحَمَّدٍ عَبْدِكَ وَرَسُولِكَ» وَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِطَوِيلِهِ <sup>(١)</sup>.

٤٥٨- وَأَخْبَرَنَا أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ زَاطِيَا قَالَ: نَا مُحَمَّدُ بْنُ الْوَزِيرِ

= للنصارى في بلاد الإسلام بمدينة السلام. قلت: وهو المعروف الآن بالقتل، كقنفذ ويكون تحت يد بطريق أنطاكية، ثم المطران تحت يده، ثم الأسقف يكون في كل بلد من تحت المطران، ثم القسيس، ثم الشماس وقد ذكر كل ذلك في موضعه.

(١) أخرجه أبو نعيم في عوالي سعيد بن منصور برقم (١٨)، والحنائي في الفوائد (١٠/١٦٢/ب)، والطبراني في الأوسط برقم (٤٦٥٣) «مجمع البحرين»، وابن بطة الإبانة (٢/٢٤٦) والحديث قال عنه ابن كثير في تفسيره (٦/٤٥٢): هذا مشهور من كلام علي، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقد تكلم عليه ابن قتيبة في مشكل الحديث، وكذا أبو الحسين أحمد بن فارس اللغوي في جزء جمعه في فضل الصلاة على النبي ﷺ، إلا أن في إسناده نظرا. قال شيخنا الحافظ أبو الحجاج المزي: سلامة الكندي هذا ليس بمعروف، ولم يدرك عليا، وقال الهيثمي في المجمع (١٠/١٦٤): وسلامة الكندي روايته عن علي مرسله، وقال السخاوي في القول البديع (ص ٣٤): إسناده ضعيف وأقال العلامة الألباني في الضعيفة (٦٥٤٤): منكر.

الوَاسِطِيُّ قَالَ: نَا نُوحُ بْنُ قَيْسٍ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِإِسْنَادِهِ مِثْلَهُ.

٤٥٩- وَأَخْبَرَنَا أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى الْحُلَوَانِيُّ قَالَ: أَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ قَالَ: نَا عَبْدُ الْعَزِيزِ وَهُوَ ابْنُ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: أَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبِ ابْنِ مَالِكٍ فِي حَدِيثٍ رَفَعَهُ إِلَى عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «ذُكِرَ عِنْدَهُ الْقَدَرُ يَوْمًا، قَالَ: فَأَدْخَلَ إِصْبَعِيهِ فِي فِيهِ: السَّبَابَةَ وَالْوُسْطَى قَالَ: فَأَخَذَ بِهِمَا مِنْ رِيقِهِ، فَرَقَمَ بِهِمَا فِي ذِرَاعِهِ ثُمَّ قَالَ: أَشْهَدُ أَنَّ هَاتَيْنِ الرَّقْمَتَيْنِ كَانَتَا فِي أُمِّ الْكِتَابِ»<sup>(١)</sup>.

٤٦٠- وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي دَاوُدَ قَالَ: نَا أَيُّوبُ شَيْخٌ لَنَا قَالَ: نَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَمْرِو الْبَجَلِيِّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ هَارُونَ بْنِ عَتَرَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: أَتَى رَجُلٌ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: أَخْبِرْنِي عَنْ الْقَدَرِ؟ قَالَ: «طَرِيقُ مُظْلِمٍ، فَلَا تَسْلُكُهُ» قَالَ: أَخْبِرْنِي عَنْ الْقَدَرِ؟ قَالَ: بَحْرٌ عَمِيقٌ فَلَا تَلِجُهُ» قَالَ: أَخْبِرْنِي عَنْ الْقَدَرِ؟ قَالَ: «سِرُّ اللَّهِ فَلَا تُكَلِّفُهُ» قَالَ: ثُمَّ وَلَّى الرَّجُلُ غَيْرَ بَعِيدٍ ثُمَّ رَجَعَ فَقَالَ لِعَلِيِّ: فِي الْمَشِيتَةِ الْأُولَى أَقُومُ وَأَقْعُدُ، وَأَقْبِضُ وَأَبْسُطُ فَقَالَ لَهُ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِنِّي سَأَلْتُكَ عَنْ ثَلَاثِ خِصَالٍ، وَلَكِنْ يَجْعَلُ اللَّهُ لَكَ وَلَا لِمَنْ ذَكَرَ الْمَشِيتَةَ مَخْرَجًا، أَخْبِرْنِي: أَخْلَقَكَ اللَّهُ تَعَالَى لَمَّا شَاءَ، أَمْ لَمَّا شِئْتَ؟ «قَالَ: لَا، بَلْ لَمَّا شَاءَ قَالَ: أَخْبِرْنِي، أَفْتَحِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَمَا شَاءَ أَوْ كَمَا شِئْتَ؟ قَالَ: لَا، بَلْ كَمَا شَاءَ، قَالَ: فَأَخْبِرْنِي، أَخْلَقَكَ كَمَا شَاءَ، أَوْ كَمَا شِئْتَ؟ قَالَ: لَا، بَلْ كَمَا شَاءَ قَالَ: فَلَيْسَ لَكَ مِنَ الْمَشِيتَةِ شَيْءٌ»<sup>(٢)</sup>.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ: مَنْ خَالَفَ هَؤُلَاءِ خُولِفَ بِهِ عَنْ طَرِيقِ الْحَقِّ.

٤٦١- وَأَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: نَا إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوِيَةَ قَالَ: أَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ قَالَ: نَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هَالَلٍ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ الدَّؤْلِيِّ قَالَ: قَدِمْتُ الْبَصْرَةَ، وَبِهَا عَمْرَانُ بْنُ الْحُصَيْنِ صَاحِبُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَجَلَسْتُ فِي مَجْلِسٍ،

(١) إسناده ضعيف لأجل عبيد الله بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك فهو مجهول لم يوثقه معتبر: أخرجه

عبد الله بن الإمام أحمد في السنة (٤٣٢/٢)، واللالكائي (٦٦٦/٤)، وابن بطة الإبانة (٢٤٨/٢).

(٢) إسناده ضعيف جداً لأجل عبد الملك بن هارون بن عترة هو وأبيه كما في الميزان (٦٦٦/٢)/

واللسان (٧٢/٤)، وأيضاً إسماعيل بن عمرو البجلي ضعيف: أخرجه اللالكائي (٦٢٩/٤)، وابن

بطة الإبانة (٢٤٩/٢).

فَذَكِّرُوا الْقَدَرَ فَأَمْرُضُوا قَلْبِي فَأَتَيْتُ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ فَقُلْتُ: يَا أَبَا نُجَيْدٍ إِنِّي جَلَسْتُ مَجْلِسًا فَذَكِّرُوا الْقَدَرَ فَأَمْرُضُوا قَلْبِي فَهَلْ أَنْتَ مُحَدِّثِي عَنْهُ؟ فَقَالَ: «نَعَمْ، تَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ ﷻ لَوْ عَذَّبَ أَهْلَ السَّمَاوَاتِ وَأَهْلَ الْأَرْضِ لَعَذَّبَهُمْ حِينَ يُعَذِّبُهُمْ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ لَهُمْ، وَلَوْ رَحِمَهُمْ كَانَتْ رَحْمَتُهُ أَوْسَعُ لَهُمْ، وَلَوْ كَانَ لَكَ مِثْلُ أَحَدٍ ذَهَبًا فَأَنْفَقْتَهُ مَا تُقْبَلُ مِنْكَ حَتَّى تُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ كُلِّهِ، خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، وَسَتَقْدُمُ الْمَدِينَةَ فَتُلْقَى بِهَا أَبِي بْنُ كَعْبٍ وَعَبْدُ اللَّهِ ابْنُ مَسْعُودٍ قَالَ: فَقَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فَجَلَسْتُ فِي مَجْلِسٍ فِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ وَأَبِي بْنُ كَعْبٍ فَقُلْتُ لِأَبِي: أَصْلَحَكَ اللَّهُ، إِنِّي قَدِمْتُ الْبَصْرَةَ، فَجَلَسْتُ فِي مَجْلِسٍ فَذَكِّرُوا الْقَدَرَ فَأَمْرُضُوا قَلْبِي، فَهَلْ أَنْتَ مُحَدِّثِي عَنْهُ؟ فَقَالَ: «نَعَمْ، تَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَوْ عَذَّبَ أَهْلَ السَّمَاوَاتِ وَأَهْلَ الْأَرْضِ لَعَذَّبَهُمْ حِينَ يُعَذِّبُهُمْ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ لَهُمْ، وَلَوْ رَحِمَهُمْ كَانَتْ رَحْمَتُهُ أَوْسَعُ لَهُمْ، وَلَوْ كَانَ لَكَ مِثْلُ أَحَدٍ ذَهَبًا فَأَنْفَقْتَهُ مَا تُقْبَلُ مِنْكَ حَتَّى تُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ» ثُمَّ قَالَ: «يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَدِّثْ أَخَاكَ» قَالَ: فَحَدَّثَنِي بِمِثْلِ مَا حَدَّثَنِي بِهِ أَبِي بْنُ كَعْبٍ<sup>(١)</sup>.

٤٦٢- وَأَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي مَيْمُونُ بْنُ الْأَصْبَغِ النَّصِيبِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو صَالِحٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ أَنَّ أَبَا الرَّاهِرِيَّةِ، حَدَّثَهُ عَنْ كَثِيرِ ابْنِ مَرْثَةَ، عَنْ ابْنِ الدَّيْلَمِيِّ يَعْنِي عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الدَّيْلَمِيِّ، أَنَّهُ لَقِيَ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ فَقَالَ لَهُ: إِنِّي شَكَكْتُ فِي بَعْضِ أَمْرِ الْقَدَرِ، فَحَدَّثَنِي لَعَلَّ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَجْعَلَ لِي عِنْدَكَ فَرْجًا قَالَ: نَعَمْ، يَا ابْنَ أَخِي، «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَوْ عَذَّبَ أَهْلَ السَّمَاءِ وَأَهْلَ الْأَرْضِ عَذَّبَهُمْ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ لَهُمْ، وَلَوْ رَحِمَهُمْ كَانَتْ رَحْمَتُهُ إِيَّاهُمْ خَيْرًا لَهُمْ مِنْ أَعْمَالِهِمْ، وَلَوْ أَنَّ لَامِرِي مِثْلَ أَحَدٍ ذَهَبًا يُنْفِقُهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَتَّى يُنْفِدَهُ، لَمْ يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، مَا تُقْبَلُ مِنْهُ، وَلَا عَلَيْكَ أَنْ تَأْتِيَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ» فَذَهَبَ ابْنُ الدَّيْلَمِيِّ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ فَقَالَ لَهُ مِثْلَ مَقَالَتِهِ لِسَعْدٍ، فَقَالَ لَهُ مِثْلَ مَا قَالَ لَهُ سَعْدٌ، وَقَالَ لَهُ ابْنُ مَسْعُودٍ: وَلَا عَلَيْكَ أَنْ تَلْقَى أَبِيَّ بْنَ كَعْبٍ» فَذَهَبَ ابْنُ الدَّيْلَمِيِّ إِلَى أَبِيِّ بْنِ كَعْبٍ، فَقَالَ لَهُ: مِثْلَ مَقَالَتِهِ لِابْنِ مَسْعُودٍ، فَقَالَ لَهُ أَبِيُّ مِثْلَ مَقَالَةِ صَاحِبِيهِ، وَقَالَ لَهُ أَبِيُّ: وَلَا عَلَيْكَ أَنْ تَلْقَى

زَيْدَ بْنِ ثَابِتٍ، فَذَهَبَ ابْنُ الدَّيْلَمِيِّ إِلَى زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، فَقَالَ لَهُ: إِنِّي شَكَّكْتُ فِي بَعْضِ الْقَدَرِ فَحَدَّثَنِي لَعَلَّ اللَّهَ، أَنْ يَجْعَلَ لِي عِنْدَكَ مِنْهُ فَرْجًا قَالَ زَيْدٌ: نَعَمْ يَا ابْنَ أَخِي، إِنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَوْ عَذَّبَ أَهْلَ السَّمَاءِ وَأَهْلَ الْأَرْضِ عَذَابَهُمْ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ لَهُمْ، وَلَوْ رَحِمَهُمْ كَانَتْ رَحْمَتُهُ خَيْرًا لَهُمْ مِنْ أَعْمَالِهِمْ، وَلَوْ أَنَّ لَامِرِي مِثْلَ أَحَدٍ ذَهَبًا يُنْفَقُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَتَّى يُنْفِدَهُ، لَا يُؤْمِنُ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ دَخَلَ النَّارَ»<sup>(١)</sup>.

٤٦٣- وَأَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: نَا مِنْجَابُ بْنُ الْحَارِثِ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْحَارِثِ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ يَعْنِي ابْنَ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: «لَا يَذُوقُ عَبْدٌ طَعْمَ الْإِيمَانِ حَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ كُلِّهِ، وَيَأْتَهُ مَبْعُوثٌ مِنْ بَعْدِ الْمَوْتِ»<sup>(٢)</sup>.

٤٦٤- وَأَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: نَا وَكِيعٌ، عَنْ الْمَسْعُودِيِّ، عَنْ مَعْنٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ يَعْنِي ابْنَ مَسْعُودٍ: «مَا كَانَ كُفْرٌ بَعْدَ بُبُوءٍ إِلَّا كَانَ مَعَهَا التَّكْذِيبُ بِالْقَدَرِ»<sup>(٣)</sup>.

٤٦٥- وَأَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ الْبُخَارِيُّ قَالَ: نَا مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ لَوْيْنُ قَالَ: نَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ مَطَرٍ الْوَرَّاقِ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ، عَنْ يَحْيَى ابْنَ يَعْمَرَ قَالَ: لَمَّا تَكَلَّمَ مَعْبُدُ الْجُهَنِيِّ بِمَا تَكَلَّمَ فِيهِ فِي شَأْنِ الْقَدَرِ، فَأَنْكَرْنَا مَا جَاءَ بِهِ، فَحَجَجْتُ أَنَا وَحُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحِمَيْرِيُّ حَجَّةً، فَلَمَّا قَضَيْنَا نُسُكَنَا قَالَ: أَحَدُنَا لِصَاحِبِهِ: مِلْ بِنَا إِلَى طَرِيقِ الْمَدِينَةِ، أَوْ لَوْ مِلْتَ بِنَا إِلَى الْمَدِينَةِ؟ فَلَقِينَا بِهَا مَنْ بَقِيَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، فَسَأَلْنَاهُمْ عَمَّا جَاءَ بِهِ مَعْبُدٌ، فَمِلْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ، فَدَخَلْنَا الْمَسْجِدَ وَنَحْنُ نَوْمُ أَبِي سَعِيدٍ أَوْ ابْنِ عُمَرَ، فَإِذَا ابْنُ عُمَرَ قَاعِدٌ، فَانْتَفَيْنَاهُ، فَقَدَّمَنِي حُمَيْدٌ لِلْمَسْأَلَةِ، وَكُنْتُ أَجْرَأُ عَلَى الْمِنْطَقِ مِنْهُ، فَقُلْتُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، إِنْ قَوْمًا قَدْ نَشَأُوا بِالْعِرَاقِ، وَقَرَأُوا الْقُرْآنَ وَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ يَقُولُونَ: لَا قَدَرَ قَالَ: «فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَقُولُوا لَهُمْ: إِنَّ ابْنَ عُمَرَ مِنْهُمْ بَرِيءٌ وَهُمْ مِنِّي بَرَاءٌ، لَوْ أَنْفَقُوا مَا فِي الْأَرْضِ ذَهَبًا مَا

(١) تقدم في باب الإيمان بأنه لا يصح لعبد الإيمان حتى يؤمن بالقدر خيره وشره، وهو حديث حسن.

(٢) إسناده ضعيف من أجل الحارث الأعور: أخرجه اللالكاني (٤/٦٦٧)، وابن بطة الإبانة (٢/١٦٢).

(٣) إسناده ضعيف لانقطاعه بين معن بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود، وجده عبد الله بن مسعود

رضي الله عنه: أخرجه ابن بطة الإبانة (٢/٢٣١، ٢٣٢، ٣٧٧).



تَقْبَلُ مِنْهُمْ، حَتَّى يُؤْمِنُوا بِالْقَدَرِ « وَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِطَوْلِهِ <sup>(١)</sup> .

٤٦٦- وَأَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: نَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ بْنِ حَسَّابٍ قَالَ: نَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِطَوْلِهِ مِثْلَهُ.

٤٦٧- وَحَدَّثَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: نَا إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهِ قَالَ: أَنَا النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ قَالَ: نَا كَهْمَسُ بْنُ الْحَسَنِ قَالَ: نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمُرٍ.

٤٦٨- قَالَ الْفَرَيَابِيُّ: وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى قَالَ: نَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ كَهْمَسًا، يُحَدِّثُ عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ قَالَا جَمِيعًا: كَانَ أَوَّلَ مَنْ قَالَ فِي هَذَا الْقَدَرِ بِالْبَصْرَةِ مَعْبُدُ الْجُهَنِيِّ، فَاِنْطَلَقْتُ أَنَا وَحَمِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَاجِبَيْنِ أَوْ مُعْتَمِرَيْنِ، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِطَوْلِهِ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ.

٤٦٩- وَأَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ قَالَ: نَا أَبِي قَالَ: نَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي نَعَامَةَ السَّعْدِيِّ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ، فَحَمِدَنَا اللَّهُ ﷻ وَذَكَرْنَاهُ، فَقُلْتُ: لَأَنَا بِأَوَّلِ هَذَا الْأَمْرِ أَشَدُّ فَرَحًا مِنِّي بِآخِرِهِ، فَقَالَ ثَبَّتَكَ اللَّهُ، كُنَّا عِنْدَ سَلْمَانَ فَحَمِدَنَا اللَّهُ ﷻ وَذَكَرْنَاهُ فَقُلْتُ لَأَنَا بِأَوَّلِ هَذَا الْأَمْرِ أَشَدُّ فَرَحًا مِنِّي بِآخِرِهِ فَقَالَ سَلْمَانُ: ثَبَّتَكَ اللَّهُ ﷻ «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا خَلَقَ آدَمَ مَسَحَ عَلَى ظَهْرِهِ، فَأَخْرَجَ مِنْهُ مَا هُوَ دَارِيءٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، فَخَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى، وَالشَّقَاوَةَ وَالسَّعَادَةَ، وَالْأَرْزَاقَ وَالْأَجَالَ وَالْأَلْوَانَ، فَمَنْ عَلِمَ السَّعَادَةَ فَعَلَ الْخَيْرَ، وَمَجَالِسَ الْخَيْرِ، وَمَنْ عَلِمَ الشَّقَاوَةَ فَعَلَ الشَّرَّ، وَمَجَالِسَ الشَّرِّ» <sup>(٢)</sup>.

٤٧٠- وَأَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ قَالَ: نَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: نَا أَبُو عُثْمَانَ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ، أَوْ سَلْمَانَ وَلَا أَرَاهُ إِلَّا سَلْمَانَ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ حَمَرَ طِينَةَ آدَمَ ﷻ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً، أَوْ أَرْبَعِينَ يَوْمًا ثُمَّ ضَرَبَ بِيَدَيْهِ فِيهِ، فَخَرَجَ كُلُّ طَيْبٍ فِي يَمِينِهِ، وَكُلُّ خَبِيثٍ فِي يَدِهِ الْأُخْرَى، ثُمَّ خَلَطَ بَيْنَهُمَا قَالَ: فَمِنْ ثَمَّ يَخْرُجُ الْحَيُّ مِنَ

(١) أخرجه مسلم برقم (٨).

(٢) إسناده صحيح: أخرجه انلالكائي (٤/ ٦٧٧)، وابن بطة الإبانة (٢/ ٨٧-٨٨).



الْمَيِّتِ، وَالْمَيِّتُ مِنَ الْحَيِّ « أَوْ كَمَا قَالَ <sup>(١)</sup> .

٤٧١- وَأَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: نَا أَبُو مَرْوَانَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ حَبِيبٍ الْمِصْبِصِيُّ قَالَ: نَا أَبُو إِسْحَاقَ الْفَزَارِيُّ، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ، عَنْ سَلْمَانَ قَالَ: « إِنَّ اللَّهَ خَمَرَ طِينَةَ آدَمَ <sup>(عَلَيْهِ السَّلَامُ)</sup> أَرْبَعِينَ يَوْمًا أَوْ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، فَقَالَ فِيهِ: عَنْ سَلْمَانَ وَخَدَهُ.

٤٧٢- وَأَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: نَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ قَالَ: نَا عَبْدُ الْوَاحِدِ قَالَ: نَا الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي الْحَجَّاجِ الْأَوْدِيِّ قَالَ: قُلْتُ لِسَلْمَانَ: مَا قَوْلُ النَّاسِ حَتَّى تُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ؟ قَالَ: « حَتَّى تُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ، تَعْلَمُ أَنَّ مَا أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ، وَمَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ وَلَا تَقُولُ: لَوْ فَعَلْتُ كَذَا وَكَذَا لَكَانَ كَذَا وَكَذَا، وَلَوْ لَمْ أَفْعَلْ كَذَا وَكَذَا، لَمْ يَكُنْ كَذَا وَكَذَا » <sup>(٢)</sup>.

٤٧٣- وَأَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: نَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: نَا اللَّيْثُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ عَجَلَانَ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ أَنَّهُ قَالَ: خَلَقَ اللَّهُ الْأَرْضَ يَوْمَ الْأَحَدِ وَالْإِثْنَيْنِ، وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا، وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِي مِنْ فَوْقَهَا يَوْمَ الثَّلَاثَاءِ وَالْأَرْبَعَاءِ، ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَخَلَقَهَا يَوْمَ الْخَمِيسِ وَيَوْمَ الْجُمُعَةِ وَأَوْحَى فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا وَخَلَقَ آدَمَ <sup>(عَلَيْهِ السَّلَامُ)</sup> فِي آخِرِ سَاعَةٍ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ عَلَى عَجَلٍ، ثُمَّ تَرَكَهُ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، يَنْظُرُ إِلَيْهِ وَيَقُولُ: تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿فَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ <sup>(١١)</sup> [المؤمنون: ١٤] ثُمَّ نَفَخَ فِيهِ مِنْ رُوحِهِ، فَلَمَّا دَخَلَ فِي بَعْضِهِ الرُّوحُ ذَهَبَ لِيَجْلِسَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ﴾ [الأنبياء: ٣٧] فَلَمَّا تَتَابَعَ فِيهِ الرُّوحُ عَطَسَ، فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ فَقَالَ: اللَّهُ تَعَالَى: رَحِمَكَ رَبُّكَ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: اذْهَبْ إِلَى أَهْلِ ذَلِكَ الْمَجْلِسِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ فَسَلِّمْ عَلَيْهِمْ، فَفَعَلَ

(١) إسناده صحيح موقوف وهو ضعيف مرفوعا كما قال البيهقي وغيره: أخرجه الطبري في تفسيره

(٣/ ٢٢٥)، والبيهقي في الإسماء والصفات (٢/ ٥٩)، وابن بطة الإبانة (٢/ ٢٧٨).

(٢) إسناده ضعيف أبو الحجاج الأزدي ذكره مسلم في المنفردات والوحدان (١/ ١٣٩)، وابن سعد في الطبقات (٦/ ٢١٦) ولم يوثقه معتبر: أخرجه عبد الرزاق في المصنف (١١/ ١١٨)، وعبد الله بن الإمام أحمد في السنة (٢/ ٤٢١)، واللالكائي (٤/ ٦٧٦-٦٧٧)، والبيهقي في الكبرى (١٠/ ٢٠٤).

فَقَالَ: هَذِهِ تَحِيَّتُكَ وَتَحِيَّةُ ذُرِّيَّتِكَ، ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ بِيَدِهِ فَأَخْرَجَ فِيهِمَا مَنْ هُوَ خَالِقٌ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ ثُمَّ قَبَضَ يَدَيْهِ ثُمَّ قَالَ: اخْتَرِ يَا آدَمُ، فَقَالَ: اخْتَرْتُ يَمِينَكَ يَا رَبِّ، وَكِلْتَا يَدَيْكَ يَمِينٌ، فَبَسَطَهَا فَإِذَا فِيهَا ذُرِّيَّتُهُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَقَالَ: مَنْ هَؤُلَاءِ يَا رَبِّ؟ قَالَ: هُمْ مَنْ قَضَيْتُ أَنْ أَخْلُقَ مِنْ ذُرِّيَّتِكَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ، فَإِذَا فِيهِمْ مَنْ لَهُ وَيِصُّ فَقَالَ: مَنْ هَؤُلَاءِ يَا رَبِّ؟ قَالَ: هُمْ الْأَنْبِيَاءُ قَالَ: فَمَنْ هَذَا الَّذِي كَانَ لَهُ وَيِصُّ؟ قَالَ: هُوَ ابْنُكَ دَاوُدُ قَالَ: فَكَمْ جَعَلْتَ عُمُرَهُ؟ قَالَ: سِتِّينَ سَنَةً قَالَ: فَكَمْ عُمُرِي؟ قَالَ: أَلْفُ سَنَةٍ قَالَ فَرِزْدَهُ يَا رَبِّ مِنْ عُمُرِي أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ: إِنْ شِئْتَ قَالَ: فَقَدْ شِئْتُ، قَالَ: إِذَا تَكْتُبُ وَتَخْتِمُ، وَلَا يَبْدُلُ، ثُمَّ رَأَى فِي آخِرِ كَفِّ الرَّحْمَنِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى مِنْهُمْ آخِرُهُمْ لَهُ فَضْلٌ وَيِصُّ قَالَ: فَمَنْ هَذَا يَا رَبِّ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ، هُوَ آخِرُهُمْ وَأَوَّلُهُمْ أُدْخِلُهُ الْجَنَّةَ، فَلَمَّا أَتَى مَلِكُ الْمَوْتِ لِيَقْبِضَ نَفْسَهُ قَالَ: إِنَّهُ قَدْ بَقِيَ مِنْ عُمُرِي أَرْبَعُونَ سَنَةً قَالَ: أَوْ لَمْ تَكُنْ وَهَبْتُهَا لِابْنِكَ دَاوُدَ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَنَسِيَ آدَمُ، فَنَسِيتُ ذُرِّيَّتَهُ، وَعَصَى آدَمُ فَعَصَتْ ذُرِّيَّتُهُ، وَجَحَدَ آدَمُ فَجَحَدَتْ ذُرِّيَّتُهُ، وَذَلِكَ أَوَّلُ يَوْمٍ أُمِرَ بِالشُّهُودِ<sup>(١)</sup>.

٤٧٤- وَأَخْبَرَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: نَا إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهِ قَالَ: أَنَا حَكَّامُ بْنُ سَلَمٍ الرَّازِيُّ قَالَ: نَا أَبُو جَعْفَرٍ الرَّازِيُّ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ، عَنِ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنِ أَبِي بِنِ كَعْبٍ، فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢] إِلَى قَوْلِهِ ﷻ: ﴿أَفَنُهَلِكُمْ بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٣] قَالَ: جَمَعَهُمْ لَهُ يَوْمَئِذٍ جَمِيعًا مَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، ثُمَّ جَعَلَهُمْ أَرْوَاحًا، ثُمَّ صَوَّرَهُمْ وَاسْتَطَقَّهُمْ وَتَكَلَّمُوا، وَأَخَذَ عَلَيْهِمُ الْعَهْدَ وَالْمِيثَاقَ: ﴿وَأَشْهَدُهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾ (٧٧) أَوْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ أَفَنُهَلِكُمْ بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٢، ١٧٣] قَالَ: فَإِنِّي أَشْهَدُ عَلَيْكُمُ السَّمَاوَاتِ السَّبْعَ وَالْأَرْضِينَ السَّبْعَ، وَأَشْهَدُ عَلَيْكُمْ آبَاكُمْ آدَمَ، أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ

(١) إسناده صحيح موقوف: أخرجه ابن بطّة الإبانة (٢/ ٢٥٨).

وبعض فقرات هذا الأثر ورد في أحاديث مرفوعة ستأتي في أماكنها.

الْقِيَامَةِ: إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ، فَلَا تُشْرِكُوا بِي شَيْئًا، فَإِنِّي أُرْسِلُ إِلَيْكُمْ رُسُلِي يُذَكِّرُوكُمْ عَهْدِي وَوَعْدِي، وَأُنْزِلُ عَلَيْكُمْ كُتُبِي، فَقَالُوا: نَشْهَدُ أَنَّ رَبَّنَا وَالْهَنَاءَ، لَا رَبَّ لَنَا غَيْرُكَ، وَلَا إِلَهَ لَنَا غَيْرُكَ، وَرَفَعَ لَهُمْ أَبْوَهُمْ آدَمَ، فَنَظَرَ إِلَيْهِمْ فَرَأَى فِيهِمُ الْغَنِيَّ وَالْفَقِيرَ، وَحَسَنَ الصُّورَةَ وَدُونَ ذَلِكَ، فَقَالَ: يَا رَبِّ لَوْ شِئْتَ سَوَيْتَ بَيْنَ عِبَادِكَ، فَقَالَ: إِنِّي أُحِبُّ أَنْ أَشْكُرَ، وَرَأَى فِيهِمُ الْأَنْبِيَاءَ مِثْلَ الشُّرُجِ، وَخُصُّوا بِبَيْثَاقٍ آخَرَ فِي الرِّسَالَةِ وَالنُّبُوَّةِ فَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلِذَٰلِكَ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ﴾ [الأحزاب: ٧] الْآيَةِ وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿فَأَقَمَ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا يَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ﴾ [الروم: ٣٠] وَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿هَٰذَا نَذِيرٌ مِنَ النَّذِيرِ الْأُولَى﴾ (٥٦) [النجم: ٥٦] وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِمْ مِنْ عَهْدٍ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾ (١١٢) [الأعراف: ١٠٢]، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِ رُسُلًا إِلَى قَوْمِهِمْ فَجَاءَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا بِهِ مِنْ قَبْلُ﴾ فَكَانَ فِي عِلْمِهِ تَعَالَى يَوْمَ أَقْرَأُوا بِهِ مَنْ يَكْذِبُ بِهِ وَمَنْ يُصَدِّقُ بِهِ، فَكَانَ رُوحُ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ﷺ فِي تِلْكَ الْأَرْوَاحِ الَّتِي أَخَذَ عَلَيْهَا الْعَهْدَ وَالْمِيثَاقَ فِي زَمَنِ آدَمَ ﷺ، فَأَرْسَلَ ذَلِكَ الرُّوحَ إِلَى مَرْيَمَ عَلَيْهَا السَّلَامُ حِينَ انْتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا: ﴿فَاتَّخَذَتْ مِنْ دُونِهِمْ حِجَابًا فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧] إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ أَمْرًا مَقْضِيًّا﴾ (١١) ﴿فَحَمَلَتْهُ﴾ [مريم: ٢١، ٢٢] قَالَ: فَحَمَلَتِ الَّتِي خَاطَبَهَا وَهُوَ رُوحُ عِيسَى ﷺ (١).

(١) أخرجه الطبري (١١٥/٩)، والحاكم (٣٢٣/٢-٣٢٤)، واللالكائي في أصول الاعتقاد (٩٩١)، والبيهقي في الأسماء والصفات (ص ٣٦٨) وفي إسناده أبو جعفر الرازي وهو ضعيف، لكن تابعه سليمان التيمي كما في المسند، وأخرجه عبد الله في زوائد المسند (١٢٥/٥)، والضياء في المختارة (١١٥٨)، وابن منده في الرد على الجهمية (ص ٥٩) من طريق أخرى وفيها محمد بن يعقوب الربالي وهو مستور لم يوثقه معتبر ولكن تابعه الحسن بن يوسف الطرائفي عند ابن منده، والأثر صححه الحاكم وأقره الذهبي، وقال الحافظ المقدسي في المختارة (٣/٣٦٤): إسناده حسن. وقال ابن حجر في الإصابة (٤/٤٦١): إسناده قوي، وقال العلامة الألباني في المشكاة (١/٤٤): إسناده حسن.

(تنبيه): قوله (فحملت الذي خاطبها) نقل هذا التفسير ابن كثير في تفسيره (٥/٢٢٠) عن أبي ابن كعب وقال: وهذا في غاية الغرابة والنكارة، وكأنه إسرائيلي، قلت وجه غرابة هذا التفسير مخالفته لظاهر القرآن في قوله تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧] قال الحافظ ابن كثير:

٤٧٥- قَالَ إِسْحَاقُ: قَالَ حَكَّامٌ: نَا أَبُو جَعْفَرٍ الرَّازِيُّ، عَنِ الرَّبِيعِ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ قَالَ: دَخَلَ مِنْ فِيهَا.

٤٧٦- أَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: نَا مُحَمَّدُ بْنُ مُصَفًى أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحِمَاصِيُّ قَالَ: نَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ: نَا الزُّبَيْدِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ: أَنَّهُ غُشِيَ عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ فِي وَجَعِهِ غَشِيَةً ظَنُّوا أَنَّهُ قَدْ فَاضَ مِنْهَا، حَتَّى قُمْنَا مِنْ عِنْدِهِ وَجَلَّلُوهُ ثَوْبًا، وَخَرَجْتُ أُمُّ كُلْثُومُ ابْنَةُ عُبَيْةَ امْرَأَةُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِلَى الْمَسْجِدِ، تَسْتَعِينُ بِمَا أُمِرَتْ بِهِ مِنَ الصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ، فَلَبِثُوا سَاعَةً، وَعَبَدُ الرَّحْمَنِ فِي غَشِيَّتِهِ، ثُمَّ أَفَاقَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، فَكَانَ أَوَّلُ مَا تَكَلَّمَ بِهِ أَنْ كَبَّرَ وَكَبَّرَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَمَنْ يَلِيهِمْ، فَقَالَ لَهُمْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: أَغْشِيَ عَلَيَّ أَنْفًا؟ قَالُوا: نَعَمْ قَالَ: صَدَقْتُمْ، فَإِنَّهُ انْطَلَقَ بِي فِي غَشِيَّتِي، رَجُلَانِ أَحَدُ مِنْهُمَا شِدَّةٌ وَغَلْظَةٌ، فَقَالَا: انْطَلِقْ بِنَا نُحَاكِمُكَ إِلَى الْعَزِيزِ الْأَمِينِ فَانْطَلَقَا بِي، حَتَّى لَقِينَا رَجُلًا، فَقَالَ: أَيْنَ تَذْهَبَانِ بِهِذَا؟ قَالَا: نُحَاكِمُهُ إِلَى الْعَزِيزِ الْأَمِينِ قَالَ: فَارْجِعَا فَإِنَّهُ مِمَّنْ كَتَبَ اللَّهُ لَهُمُ السَّعَادَةَ وَالْمَغْفِرَةَ، وَهُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِهِمْ، وَإِنَّهُ يَسْمَعُ بِهِ بَنُوهُ إِلَى مَا شَاءَ اللَّهُ قَالَ: فَعَاشَ بَعْدَ ذَلِكَ شَهْرًا ثُمَّ مَاتَ<sup>(١)</sup>.

٤٧٧- وَأَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: نَا مُحَمَّدُ بْنُ عَزِيزٍ قَالَ: حَدَّثَنِي سَلَامَةُ بْنُ رَوْحٍ، عَنْ عَقِيلِ بْنِ خَالِدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ شَهَابٍ الزُّهْرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ عَوْفٍ أَنَّهُ قَالَ: غُشِيَ عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ فِي وَجَعِهِ، وَذَكَرَ نَحْوًا مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ قَبْلَهُ.

٤٧٨- أَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: نَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّمَشَقِيُّ قَالَ: نَا الْوَلِيدُ ابْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: نَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي الْعَاتِكَةِ قَالَ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ حَبِيبٍ، عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ عُبَادَةَ أَنَّ أَبَاهُ عُبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ لَمَّا احْتَضَرَ سَأَلَهُ ابْنُهُ فَقَالَ: يَا أَبَتِ أَوْصِنِي قَالَ:

<sup>==</sup> إن الله بعث جبريل في صورة بشر سوي، وأمره الله أن ينفخ فيه في جيب درعها، فنزلت النفخة فولجت في فرجها، فكان منه الحمل بعبسى عليه السلام.

(١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (١١/١١٢)، والفسوي في المعرفة والتاريخ (١/٣٦٧)، وابن سعد

(٣/٩٥)، والحاكم (٣/٣٠٧)، واللالكائي (٤/٦٦٨)، وابن بطه (٢/٢٥١) والأثر صححه

الحاكم، ووافقه الذهبي، وقال البوصيري في إتحاف الخيرة (٤٠٧): إسناده صحيح.

أَجْلِسُونِي، فَلَمَّا أَجْلَسُوهُ قَالَ: «يَا بُنَيَّ، اتَّقِ اللَّهَ، وَلَنْ تَتَّقِيَ اللَّهَ حَتَّى تُؤْمِنَ بِاللَّهِ، وَلَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ حَتَّى تُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، وَتَعْلَمَ أَنَّ مَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ، وَمَا أَخْطَاكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ، سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «الْقَدَرُ عَلَى هَذَا مَنْ مَاتَ عَلَى غَيْرِ هَذَا دَخَلَ النَّارَ»<sup>(١)</sup>.

٤٧٩- وَأَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: نَا مُحَمَّدُ بْنُ مُصَفَّى قَالَ: نَا بَقِيَّةٌ قَالَ: حَدَّثَنِي مُعَاوِيَةُ ابْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ السَّائِبِ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ قَالَ: سَأَلْتُ الْوَلِيدَ ابْنَ عُبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ: كَيْفَ كَانَتْ وَصِيَّةُ أَبِيكَ إِيَّاكَ، حِينَ حَضَرَهُ الْمَوْتُ؟ قَالَ: دَعَانِي فَقَالَ: «يَا بُنَيَّ، أُوصِيكَ بِتَقْوَى اللَّهِ، وَاعْلَمْ أَنَّكَ لَنْ تَتَّقِيَ اللَّهَ حَتَّى تُؤْمِنَ بِاللَّهِ، وَاعْلَمْ أَنَّكَ لَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ، وَلَنْ تُطْعَمَ طَعْمَ حَقِيقَةِ الْإِيمَانِ، وَلَنْ تُبْلَغَ الْعِلْمُ، حَتَّى تُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ كُلِّهِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، قَالَ: قُلْتُ: يَا أَبَتِ، وَكَيْفَ لِي أَنْ أُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ كُلِّهِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ؟ قَالَ: تَعْلَمْ أَنَّ مَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ، وَمَا أَخْطَاكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ، أَيُّ بُنَيَّ، إِنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى الْقَلَمُ قَالَ: اكْتُبْ قَالَ: مَا أَكْتُبُ يَا رَبِّ؟ قَالَ: اكْتُبِ الْقَدَرَ قَالَ: فَجَرَى الْقَلَمُ فِي تِلْكَ السَّاعَةِ بِمَا كَانَ وَمَا هُوَ كَائِنُ إِلَى الْآبِدِ»<sup>(٢)</sup>.

٤٨٠- أَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو أَنَسٍ مَالِكُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: نَا بَقِيَّةٌ يَعْنِي ابْنَ الْوَلِيدِ عَنْ مُبَشَّرِ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ

(١) انظر التعليق القادم .

(٢) أخرجه أحمد (٣١٧/٥)، رقم (٢٢٧٥٧)، وابن أبي شيبة (٢٦٤/٧)، رقم (٣٥٩٢٢)، والطالسي (٥٧٧)، وأبو داود (٢٢٥/٤)، رقم (٤٧٠٠)، والترمذي (٤٥٢/٤)، رقم (٣٣١٩)، وابن جرير في تفسيره (١٧/٢٩)، وابن أبي عاصم (١٠٤، ١٠٥، ١١١)، وابن قانع في معجم الصحابة (١٩١-١٩٢)، والشاشي (١١٩٣)، والطبراني في مسند الشاميين (٥٨/١)، رقم (٥٩)، والبيهقي في الكبرى (١٠/٢٠٤)، رقم (٢٠٦٦٤)، والضياء في المختارة (٨/٣٥٢)، رقم (٤٣١)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٣٥٧) و (١٠٩٧)، والمزي في ترجمة عبد الواحد بن سليم من تهذيب الكمال (١٨/٤٥٦-٤٥٧ و ٤٥٧) والحديث حسنه الترمذي في موضع، وصححه الطبري في تاريخه (١/٣٢)، وقال ابن العربي في أحكام القرآن (٤/٤٢٠) ثابت، وقال شيخ الإسلام في بغية المرناد (٣٧٥) معروف، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٢٠١٧)، وقال الأرئوط ومن معه في تحقيق المسند (٣٧/٣٧٩): حديث صحيح .

فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ (١) فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ ﴿[الأعراف: ٢٩، ٣٠] وَكَذَلِكَ خَلَقَهُمْ حِينَ خَلَقَهُمْ مُّؤْمِنًا وَكَافِرًا، وَسَعِيدًا وَشَقِيًّا وَكَذَلِكَ يَعُودُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُهْتَدِينَ وَضَلَالًا﴾ (٢).

٤٨١- أَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: نَا مِنْجَابُ بْنُ الْحَارِثِ قَالَ: أَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢] قَالَ: «لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ، أَخَذَ ذُرِّيَّتَهُ مِنْ ظَهْرِهِ كَهَيْئَةِ الذَّرِّ، ثُمَّ سَمَّاهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَقَالَ: هَذَا فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ، يَعْمَلُ كَذَا وَكَذَا، وَهَذَا فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ يَعْمَلُ كَذَا وَكَذَا، ثُمَّ أَخَذَهُمْ بِيَدِهِ فَبَضَّتَيْنِ فَقَالَ: هَؤُلَاءِ لِلْجَنَّةِ، وَهَؤُلَاءِ لِلنَّارِ» (٣).

٤٨٢- وَأَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: نَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: نَا عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ شَقِيقٍ قَالَ: نَا عَبْدُ اللَّهِ هُوَ ابْنُ الْمُبَارَكِ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ مُوسَى، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى ضَرَبَ مِنْكِبَهُ الْأَيْمَنَ يَعْنِي آدَمَ ﷺ فَخَرَجَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَخْلُوقَةٍ لِلْجَنَّةِ بَيْضَاءَ نَقِيَّةً، فَقَالَ: هَؤُلَاءِ أَهْلُ الْجَنَّةِ، ثُمَّ ضَرَبَ مِنْكِبَهُ الْأَيْسَرَ فَخَرَجَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَخْلُوقَةٍ لِلنَّارِ سَوْدَاءَ، فَقَالَ: هَؤُلَاءِ أَهْلُ النَّارِ، ثُمَّ أَخَذَ عَهْدَهُمْ عَلَى الْإِيمَانِ بِهِ، وَالْمَعْرِفَةِ لَهُ وَلِأَمْرِهِ، وَالتَّصَدِيقِ بِأَمْرِهِ، بَيْنِي آدَمَ كُلَّهُمْ، وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ، فَأَمَنُوا وَصَدَّقُوا، وَعَرَفُوا وَأَقْرَأُوا» (٤).

٤٨٣- وَأَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: نَا مِنْجَابُ بْنُ الْحَارِثِ قَالَ: نَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي ظَبْيَانَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى الْقَلَمَ، فَقَالَ لَهُ: اكْتُبْ، قَالَ: يَا رَبِّ، وَمَا أَكْتُبُ؟ قَالَ: اكْتُبِ الْقَدَرَ فَجَرَى بِمَا هُوَ يَكُونُ فِي ذَلِكَ إِلَى

(١) إسناده ضعيف جدا فيه تدليس بقية، واختلاط عطاء بن السائب، وضعف مالك بن سليمان، وأخير مبشر بن عبيد الله الحمصي متروك: أخرجه ابن بطه في الإبانة الكبرى (٢/ ٤٥).

(٢) أثر صحيح: أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة (٢/ ٤٠٣)، وأخرجه الطبري في تفسيره (٩/ ١١١) من عدة طرق، وانظر الصحيحة للعلامة الألباني (١٦٢٣).

(٣) إسناده ضعيف من أجل الزبير بن موسى فهو مقبول يعني إن توبع وإلا فلين: أخرجه الطبري في تفسيره (٩/ ١١٤)، وابن بطه في الإبانة الكبرى (٢/ ٨٦).

أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ، ثُمَّ رَفَعَ بُخَارَ الْمَاءِ، فَفَتَقَتْ مِنْهُ السَّمَاوَاتُ، ثُمَّ خَلَقَ النَّوْنَ فَدَجِيَّتِ الْأَرْضُ عَلَى ظَهْرِ النَّوْنِ فَتَحَرَّكَ النَّوْنُ فَمَادَتْ الْأَرْضُ، فَأُثْبِتَتْ بِالْجِبَالِ، فَإِنَّهَا لَتَفْخَرُ عَلَيْهَا»<sup>(١)</sup>.

٤٨٤- وَأَخْبَرَنَا الْفَرِيبِيُّ قَالَ: نَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: نَا وَكِيعُ بْنُ الْجَرَّاحِ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي هَاشِمٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: ذُكِرَ لَهُ قَوْمٌ يَتَكَلَّمُونَ بِالْقَدَرِ، فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى اسْتَوَى عَلَى عَرْشِهِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ شَيْئًا، فَكَانَ أَوَّلُ مَا خَلَقَ الْقَلَمَ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَكْتُبَ مَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»<sup>(٢)</sup>.

٤٨٥- وَأَخْبَرَنَا الْفَرِيبِيُّ قَالَ: نَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: نَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ هِشَامِ ابْنِ سَعْدٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: «كُلُّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ، حَتَّى وَضَعُكَ يَدَكَ عَلَى خَدِّكَ»<sup>(٣)</sup>.

٤٨٦- وَأَخْبَرَنَا الْفَرِيبِيُّ قَالَ: نَا أَبُو الْحَارِثِ سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ قَالَ: نَا مَرْوَانُ بْنُ شُجَاعٍ، عَنْ سَالِمِ الْأَفْطَسِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «مَا غَلَا أَحَدٌ فِي الْقَدَرِ إِلَّا خَرَجَ مِنَ الْإِيمَانِ»<sup>(٤)</sup>.

٤٨٧- أَخْبَرَنَا الْفَرِيبِيُّ قَالَ: نَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ طَاوُسٍ قَالَ: «الْعَجْزُ وَالْكَيْسُ مِنَ الْقَدَرِ»<sup>(٥)</sup>.

٤٨٨- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنُ زِيَادٍ النَّيْسَابُورِيُّ قَالَ نَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَأَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ قَالَا: نَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَنَا مَعْمَرُ عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ،

(١) صحيح : تقدم تخريجه في باب ذكر الإيمان بأن القرآن كلام الله .

(٢) صحيح : تقدم تخريجه في باب الإيمان بما جرى به القلم .

(٣) إسناده يحسن مثله العلامة الألباني فيه هشام بن سعد صدوق له أوهام . ورمي بالتشيع : أخرجه البخاري في خلق أفعال العباد (ص ١٣٨) ، والخلال في الإيمان (ق ٨٩/ب) ، وابن بطة في الإبانة الكبرى (٢/ ٢٧٥) .

(٤) إسناده يحسن مثله العلامة الألباني فيه مروان بن شجاع صدوق له أوهام : أخرجه الخلال في الإيمان (ق ٨٩/ب) ، واللالكائي (٤/ ٦٣٢) ، وابن بطة في الإبانة الكبرى (٢/ ٢٧٦) .

(٥) إسناده ضعيف من أجل ليث وهو ابن أبي سليم .



عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «الْعَجْزُ وَالْكَيسُ بِقَدَرٍ»<sup>(١)</sup>.

٤٨٩- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ النِّسَابُورِيُّ أَيْضًا قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى قَالَ:

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، أَنَّ مَالِكًا، أَخْبَرَهُ عَنْ زِيَادِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَاوُسِ اليماني أَنَّهُ قَالَ: أَدْرَكْتُ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ يَقُولُونَ: «كُلُّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ». وَسَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «كُلُّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ، حَتَّى الْعَجْزُ وَالْكَيسُ»<sup>(٢)</sup>.

٤٩٠- أَخْبَرَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: نا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: نا وَكِيعٌ، عَنْ حَنْظَلَةَ، عَنْ

طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «الْحَذَرُ لَا يُغْنِي مِنَ الْقَدَرِ، وَلَكِنَّ الدُّعَاءَ يَدْفَعُ الْقَدَرَ»<sup>(٣)</sup>.

٤٩١- حَدَّثَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: نا أَبُو مَسْعُودٍ إِسْمَاعِيلُ بْنُ مَسْعُودٍ الْجَحْدَرِيُّ قَالَ: نا

مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: نا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «مَا فِي الْأَرْضِ قَوْمٌ أَبْغَضُ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَجِئُونِي فَيَخَاصِمُونِي مِنَ الْقَدَرِيَّةِ، وَمَا ذَاكَ إِلَّا أَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ قَدَرَ اللَّهِ تَعَالَى وَإِنَّ اللَّهَ لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ»<sup>(٤)</sup>.

٤٩٢- وَأَخْبَرَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: نا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: نا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ قَالَ:

أَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ أَنَّهُ كَانَ مَعَ طَاوُسٍ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ، فَمَرَّ مَعْبُدُ الْجَهَنِّي فَقَالَ قَاتِلْ لَطَاوُسٍ: هَذَا مَعْبُدُ الْجَهَنِّي، فَعَدَلَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: أَنْتَ الْمُفْتَرِي عَلَى اللَّهِ؟ الْقَاتِلُ مَا لَا يَعْلَمُ؟ قَالَ: إِنَّهُ يَكْذِبُ عَلَيَّ قَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ فَعَدَلَ مَعَ طَاوُسٍ حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فَقَالَ لَهُ طَاوُسٌ يَا أَبَا عَبَّاسٍ الَّذِينَ يَقُولُونَ فِي الْقَدَرِ؟ قَالَ: «أُرُونِي بَعْضَهُمْ، قُلْنَا: صَانِعٌ مَاذَا؟ قَالَ: إِذَا أَضْعُ يَدِي فِي رَأْسِهِ فَادُقُّ عُنَقَهُ»<sup>(٥)</sup>.

(١) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق في المصنف (١١/١١٨)، والبخاري في خلق أفعال العباد

(ص ١٣٨)، واللالكائي (٣/٥٥٠)، وابن بطّة في الإبانة الكبرى (٢/٢٧٥)، والبيهقي في الإسماء

والصفات (١/٢٨٧).

(٢) أخرجه مسلم برقم (٢٦٥٥).

(٣) إسناده صحيح.

(٤) إسناده ضعيف فيه عطاء بن السائب وهو مختلط: أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة (٢/٤١٧)،

وابن بطّة (٢/٢٧٤).

(٥) إسناده صحيح: أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة (٢/٤١٦)، وابن بطّة (٢/٢٦٦).

٤٩٣- أَخْبَرَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: نَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: نَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ طَاوُسٍ قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي حَلْفَةٍ، فَذَكَرُوا أَهْلَ الْقَدَرِ فَقَالَ: «مِنْهُمْ هَاهُنَا أَحَدٌ؟ فَأَخَذَ بِرَأْسِهِ فَأَقْرَأَ عَلَيْهِ: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ فِي الْكِتَابِ لِنُفْسِدَنَ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَنَعْلُنَ عُلُوقًا كَثِيرًا﴾ (١)» [الإسراء: ٤] ثُمَّ أَقْرَأَ عَلَيْهِ آيَةَ كَذَا وَآيَةَ كَذَا، آيَاتٌ فِي الْقُرْآنِ (١).

٤٩٤- وَأَخْبَرَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: نَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: نَا بِهِزُ بْنُ أَسَدٍ قَالَ: نَا شُعْبَةُ قَالَ: نَا أَبُو هَاشِمٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «لَوْ رَأَيْتُ أَحَدَهُمْ لَأَخَذْتُ بِشَعْرِهِ يَغْنِي الْقَدَرِيَّةَ قَالَ شُعْبَةُ: فَحَدَّثْتُ بِهِ أَبَا بَشِيرٍ قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا يَقُولُ وَاحْتَفَزَ ذَكَرُوا عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ فَتَحَفَزَ وَقَالَ: لَوْ رَأَيْتُ أَحَدَهُمْ لَعَضَضْتُ أُنْفَهُ» (٢).

٤٩٥- وَأَخْبَرَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: نَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: نَا شَرِيكٌ، عَنْ ابْنِ خُثَيْمٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: إِنِّي أَرَدْتُ أَنْ آتِيكَ بِرَجُلٍ يَتَكَلَّمُ فِي الْقَدَرِ قَالَ: «لَوْ أَتَيْتَنِي بِهِ لَأَسْنَنْتُ لَهُ وَجْهَهُ أَوْ لَأَوْجَعْتُ رَأْسَهُ، لَا تُجَالِسُهُمْ وَلَا تَكَلِّمْهُمْ» (٣).

٤٩٦- وَأَخْبَرَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: نَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّمَشْقِيُّ قَالَ: نَا الْوَلِيدُ يَعْنِي ابْنَ مُسْلِمٍ قَالَ: نَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ هَزَانَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «الْقَدَرُ: نِظَامُ التَّوْحِيدِ، فَمَنْ وَحَدَ اللَّهُ تَعَالَى وَآمَنَ بِالْقَدَرِ، فَهِيَ الْعُرْوَةُ الْوُثْقَى الَّتِي لَا انْفِصَامَ لَهَا، وَمَنْ وَحَدَ اللَّهُ تَعَالَى وَكَذَّبَ بِالْقَدَرِ، فَإِنَّ تَكْذِيبَهُ بِالْقَدَرِ نَقْضٌ لِلتَّوْحِيدِ» (٤).

٤٩٧- أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ الصُّوفِيُّ قَالَ: نَا

(١) إسناده صحيح: أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة (٢/ ٤٢٠)، والحاكم (٢/ رقم ٣٧٦٠).

(٢) إسناده صحيح، والإسناد الثاني فيه أبو بشر قيل لم يسمع من مجاهد ولكنه صرح بالسماع هنا من

مجاهد فالحق أعلم: أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة (٢/ ٤٢١)، وابن بطه (٢/ ٢٦٧).

(٣) إسناده ضعيف لأجل شريك بن عبد الله.

(٤) إسناده ضعيف: لأن الراجح أنه منقطع لأن الزهري لم يسمع من ابن عباس: أخرجه عبد الله بن

أحمد في السنة (رقم ٩٢٥)، واللالكائي (٤/ ٦٧٠)، وابن بطه (٢/ ٢٧٠).

مُحَمَّدُ بْنُ بَكَّارٍ قَالَ: نَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ يَزِيدَ، وَإِسْمَاعِيلِ ابْنِ رَافِعٍ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرٍو، يَرْفَعُونَهُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «الْقَدَرُ نِظَامُ التَّوْحِيدِ، فَمَنْ وَحَّدَ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَكَذَّبَ بِالْقَدَرِ، كَانَ تَكْذِيبُهُ لِلْقَدَرِ نَقْضًا لِلتَّوْحِيدِ، وَمَنْ وَحَّدَ اللَّهَ وَآمَنَ بِالْقَدَرِ، كَانَتْ الْعُرْوَةُ الْوُثْقَى»<sup>(١)</sup>.

٤٩٨ - وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «بَابُ شِرْكٍ فُتِحَ عَلَى أَهْلِ الْقِبْلَةِ: التَّكْذِيبُ بِالْقَدَرِ، فَلَا تُجَادِلُوهُمْ، فَيَجْرِي شِرْكُهُمْ عَلَى أَيْدِيكُمْ»<sup>(٢)</sup>.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ: وَقَدْ ذَكَرْنَا عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ مَا حَضَرْنَا ذِكْرَهُ مِنَ الرَّدِّ عَلَى الْقَدَرِيَّةِ، عَلَى مَا يُوَافِقُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، وَاسْتَغْنَيْنَا بِمَا ذَكَرْنَاهُ عَنِ الْكَلَامِ وَسَنَذْكُرُ عَنِ التَّابِعِينَ وَالْعُلَمَاءِ مِنْ أَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ مِمَّا تَأْدَى إِلَيْنَا مِنْ رَدِّهِمْ عَلَى الْقَدَرِيَّةِ عَلَى مَا يُوَافِقُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، وَقَوْلَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، مِمَّا إِذَا سَمِعَهُ الْقَدَرِيُّ، فَإِنْ كَانَ مِمَّنْ أُرِيدَ بِهِ الْخَيْرُ رَاجَعَ دِينَهُ، وَتَابَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَأَنَابَ، وَإِنْ يَكُ غَيْرَ ذَلِكَ: فَأَبْعَدَهُ اللَّهُ وَأَقْصَاهُ.

### بَابُ مَا ذُكِرَ عَنِ التَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الرَّدِّ عَلَيْهِمْ

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: اعْلَمُوا رَحِمَنَا اللَّهُ وَإِيَّاكُمْ أَنَّ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ صِنْفًا إِذَا قِيلَ لِبَعْضِهِمْ: مَنْ إِمَامُكُمْ فِي مَذْهَبِكُمْ هَذَا؟ فَيَقُولُونَ: الْحَسَنُ، وَكَذَّبُوا عَلَى الْحَسَنِ، قَدْ أَجَلَ اللَّهُ الْكَرِيمُ الْحَسَنَ عَنْ مَذْهَبِ الْقَدَرِيَّةِ وَنَحْنُ نَذْكُرُ عَنِ الْحَسَنِ خِلَافَ مَا ادَّعَوْا عَلَيْهِ.

٤٩٩ - أَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: نَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: نَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ خَالِدِ الْحَدَّاءِ قَالَ: قَدِمَ عَلَيْنَا رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ، فَكَانَ مُجَانِبًا لِلْحَسَنِ لِمَا كَانَ يَبْلُغُهُ عَنْهُ مِنَ الْقَدَرِ، حَتَّى لَقِيَهُ، فَسَأَلَهُ الرَّجُلُ، أَوْ سُئِلَ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ۝ إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَفَهُمْ﴾ [هود: ١٨٨-١١٩] قَالَ: «لَا يَخْتَلِفُ أَهْلُ رَحْمَةِ اللَّهِ قَالَ:

(١) إسناده ضعيف، ثم هو أيضا منقطع: أخرجه ابن بطة (٢/ ٢٦٨).

(٢) إسناده ضعيف، ثم هو أيضا منقطع: أخرجه ابن بطة (٢/ ٢٧٠).

وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ قَال: خَلَقَ أَهْلَ الْجَنَّةِ لِلْجَنَّةِ، وَأَهْلَ النَّارِ لِلنَّارِ، فَكَانَ الرَّجُلُ بَعْدَ ذَلِكَ: يَذُبُّ عَنِ الْحَسَنِ<sup>(١)</sup>.

٥٠٠- وَأَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: نَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: نَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيَّةَ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: قُلْتُ لِلْحَسَنِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ (١١٨) إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ ﴿[هود: ١١٩-١٨٨] قَالَ: «النَّاسُ مُخْتَلِفُونَ عَلَى أَدْيَانٍ شَتَى، إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ، وَمَنْ رَحِمَ رَبُّكَ غَيْرَ مُخْتَلِفٍ قُلْتُ: وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ؟ قَالَ: نَعَمْ، خَلَقَ هَؤُلَاءِ لِلْجَنَّةِ، وَخَلَقَ هَؤُلَاءِ لِلنَّارِ وَخَلَقَ هَؤُلَاءِ لِلرَّحْمَةِ، وَخَلَقَ هَؤُلَاءِ لِلْعَذَابِ»<sup>(٢)</sup>.

٥٠١- وَأَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو أُمَيَّةَ الْوَاسِطِيُّ قَالَ: نَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُبَارَكُ، عَنِ الْحَسَنِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [هود: ١١٨] قَالَ: عَلَى الْهُدَى ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ (١١٨) إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ ﴿[هود: ١١٩-١٨٨] قَالَ: أَهْلَ رَحْمَةِ اللَّهِ لَا يَخْتَلِفُونَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ قَالَ: لِلاِخْتِلَافِ خَلَقَهُمْ<sup>(٣)</sup>.

٥٠٢- وَأَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: نَا عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ قَالَ: نَا بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ، عَنْ ثَوْرِ ابْنِ يَزِيدَ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ قَالَ: «جَفَّ الْقَلَمُ، وَقُضِيَ الْقَضَاءُ، وَتَمَّ الْقَدَرُ بِتَحْقِيقِ الْكِتَابِ، وَتَصْدِيقِ الرُّسُلِ، وَسَعَادَةِ مَنْ عَمِلَ وَاتَّقَى، وَشَقَاوَةِ مَنْ ظَلَمَ وَاعْتَدَى، وَبِالْوَلَايَةِ مِنَ اللَّهِ لِلْمُؤْمِنِينَ، وَبِالتَّبَرُّثَةِ مِنَ اللَّهِ لِلْمُشْرِكِينَ»<sup>(٤)</sup>.

٥٠٣- وَأَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: نَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: نَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَوْفٍ قَالَ: سَمِعْتُ الْحَسَنَ يَقُولُ: «مَنْ كَفَرَ بِالْقَدَرِ فَقَدْ كَفَرَ بِالْإِسْلَامِ» ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ خَلْقًا، فَخَلَقَهُمْ بِقَدَرٍ، وَقَسَمَ الْأَجَالَ بِقَدَرٍ، وَقَسَمَ أَرْزَاقَهُمْ بِقَدَرٍ، وَالْبَلَاءَ وَالْعَافِيَةَ

(١) تقدم تخريجه في باب ذكر ما أخبر الله تعالى أن مشيئة الخلق تبع لمشيئة الله ...

(٢) تقدم تخريجه في باب ذكر ما أخبر الله تعالى أن مشيئة الخلق تبع لمشيئة الله ...

(٣) إسناده ضعيف فيه أبو أمية الواسطي وهو عبد الله بن محمد بن خلاد، ذكره ابن حبان في ثقاته (٨/٣٦٨) ولم يوثقه معتبر، ومبارك هو ابن فضالة يدلّس ويسوي، ولكن قال الإمام أحمد: ما روى

عن الحسن يحتج به: أخرجه الطبري في تفسيره (١٢/١٤٣).

(٤) إسناده ضعيف فيه بقية يدلّس ويسوي وقد عنعن: أخرجه ابن بطة (٢/٢٩٨).

بِقَدْرِ<sup>(١)</sup>.

٥٠٤- وَأَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: نَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ قَالَ: نَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ، عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: ﴿مَا أَنتَرُ عَلَيْهِ يَفْتَنِينَ<sup>(١٣٢)</sup> إِلَّا مَنْ هُوَ صَالٍ الْجَحِيمِ﴾ [الصفات: ١٦٢، ١٦٣] قَالَ: الشَّيَاطِينُ لَا يَفْتَنُونَ بِضَلَالَتِهِمْ إِلَّا مَنْ قَدْ أَوْجَبَ اللَّهُ لَهُ يَصْلَى الْجَحِيمِ<sup>(٢)</sup>.

٥٠٥- وَأَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: نَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْهَرَوِيُّ قَالَ: نَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: نَا خَالِدُ الْحَذَّاءِ، عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: قُلْتُ لَهُ: أَرَأَيْتَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿مَا أَنتَرُ عَلَيْهِ يَفْتَنِينَ<sup>(١٣٢)</sup> إِلَّا مَنْ هُوَ صَالٍ الْجَحِيمِ﴾ [الصفات: ١٦٢-١٦٣]؟ قَالَ: إِلَّا مَنْ كُتِبَ عَلَيْهِ أَنْ يَصْلَى الْجَحِيمِ<sup>(٣)</sup>.

٥٠٦- وَأَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: نَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: أَنَا هُشَيْمٌ قَالَ: أَنَا مَنْصُورٌ، عَنِ الْحَسَنِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا أَنتَرُ عَلَيْهِ يَفْتَنِينَ<sup>(١٣٢)</sup> إِلَّا مَنْ هُوَ صَالٍ الْجَحِيمِ﴾ [الصفات: ١٦٢-١٦٣] يَقُولُ: «لَسْتُ عَلَيْهِ بِمُضِلِّينَ، إِلَّا مَنْ هُوَ صَالٍ الْجَحِيمِ، مَنْ سَبَقَ لَهُ فِي عِلْمِ اللَّهِ أَنْ يَصْلَى الْجَحِيمِ»<sup>(٤)</sup>.

٥٠٧- وَأَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: نَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ قَالَ: نَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ قَالَ: نَا خَالِدُ الْحَذَّاءِ قَالَ: خَرَجْتُ أَوْ غِبْتُ غِيَبَةً لِي وَالْحَسَنُ لَا يَتَكَلَّمُ فِي الْقَدْرِ، فَقَدِمْتُ وَإِذَا هُمْ يَقُولُونَ: قَالَ الْحَسَنُ، وَقَالَ الْحَسَنُ، فَأَتَيْتُهُ، وَدَخَلْتُ عَلَيْهِ مَنَزَلَهُ قَالَ: قُلْتُ: يَا أَبَا سَعِيدٍ، أَخْبَرَنِي عَنْ آدَمَ، أَلِلَسَّمَاءِ خُلِقَ، أَوْ لِلْأَرْضِ خُلِقَ؟ قَالَ: مَا هَذَا يَا أَبَا مُنَازِلَ؟ قَالَ: حَمَّادٌ يَقُولُ لِي خَالِدٌ: وَلَمْ تَكُنْ هَذِهِ مِنْ مَسَائِلِنَا قَالَ: قُلْتُ: يَا أَبَا سَعِيدٍ إِنِّي أَحِبُّ أَنْ أَعْلَمَ قَالَ: بَلِ لِلْأَرْضِ خُلِقَ قَالَ: قُلْتُ لَهُ: أَرَأَيْتَ لَوْ اعْتَصَمَ فَلَمْ يَأْكُلْ مِنَ الشَّجَرَةِ؟ قَالَ: «لَمْ يَكُنْ لَهُ بُدٌّ مِنْ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا؛ لِأَنَّهُ لِلْأَرْضِ خُلِقَ»<sup>(٥)</sup>.

(١) إسناده صحيح : أخرجه اللالكائي (٣/ ٦٨٢) ، وابن بطه في الإبانة (٢/ ٢٨٨) .

(٢) صحيح وقد تقدم في باب : ذكر من أخبر الله ﷻ أنه أرسل الشياطين على الكافرين فيضلونهم ....

(٣) إسناده صحيح : أخرجه الطبري في تفسيره (٢٣/ ١٠٩) .

(٤) إسناده صحيح : أخرجه الطبري في تفسيره (٢٣/ ١٠٨) .

(٥) إسناده صحيح ، وقد حسنه العلامة الألباني في صحيح أبي داود : أخرجه أبو داود (٤٦٤) ، وعبد الله

٥٠٨- وَأَخْبَرَنَا أَبُو زَكَرِيَّا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ الْحَنَائِي قَالَ: نَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ بْنِ حَسَّابٍ قَالَ: نَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ قَالَ: خَرَجْتُ خُرْجَةً لِي ثُمَّ قَدِمْتُ فَقِيلَ: إِنَّ الْحَسَنَ قَدْ تَكَلَّمَ فِي الْقَدْرِ فَأَتَيْتُهُ، فَقُلْتُ: يَا أَبَا سَعِيدٍ، أَدُمُ خُلُقٍ لِلْأَرْضِ أَمْ لِلْسَّمَاءِ؟ قَالَ: مَا هَذَا يَا أَبَا مُنَازِلٍ؟ فَقُلْتُ: إِنِّي أَحَبُّ أَنْ أَعْلَمَهُ، قَالَ: لِلْأَرْضِ، قُلْتُ: فَلَوْ اعْتَصَمَ فَلَمْ يَأْكُلْ مِنَ الشَّجَرَةِ؟ قَالَ: «لَمْ يَكُنْ لَهُ بُدٌّ مِنْ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا؛ لِأَنَّهُ لِلْأَرْضِ خُلُقٌ»<sup>(١)</sup>.

٥٠٩- وَأَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ الصُّوفِيُّ قَالَ: نَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكَّارٍ قَالَ: نَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَّا، عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ قَالَ: سَمِعْتُ الْحَسَنَ يَقُولُ: «مَنْ كَذَبَ بِالْقَدْرِ فَقَدْ كَذَبَ بِالْحَقِّ مَرَّتَيْنِ، إِنَّ اللَّهَ قَدَّرَ خَلْقًا، وَقَدَّرَ أَجَلًا، وَقَدَّرَ بَلَاءً، وَقَدَّرَ مُصِيبَةً، وَقَدَّرَ مُعَافَاةً، فَمَنْ كَذَبَ بِالْقَدْرِ فَقَدْ كَذَبَ بِالْقُرْآنِ»<sup>(٢)</sup>.  
قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ: بَطَلَتْ دَعْوَى الْقَدَرِيَّةِ عَلَى الْحَسَنِ، إِذْ زَعَمُوا أَنَّهُ إِمَامُهُمْ، يُمَوِّهُونَ عَلَى النَّاسِ، وَيَكْذِبُونَ عَلَى الْحَسَنِ، لَقَدْ ضَلُّوا ضَلَالًا بَعِيدًا، وَخَسِرُوا خُسْرَانًا مُبِينًا.

\* ابْنُ سِيرِينَ:

٥١٠- أَخْبَرَنَا الْفَرِيَّابِيُّ قَالَ: نَا أَبُو عُثْمَانَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُقَدَّمِيُّ قَالَ: نَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ: نَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ شُمَيْطٍ، عَنْ عُثْمَانَ الْبَتِّيِّ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى ابْنِ سِيرِينَ فَقَالَ لِي: «مَا يَقُولُ النَّاسُ فِي الْقَدْرِ؟» قَالَ: فَلَمْ أَدْرِ مَا رَدَدْتُ عَلَيْهِ قَالَ: فَرَفَعَ شَيْئًا مِنَ الْأَرْضِ فَقَالَ: «مَا يَزِيدُ عَلَى مَا أَقُولُ لَكَ مِثْلَ هَذَا، إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِذَا أَرَادَ بِعَبْدٍ خَيْرًا وَفَقَهُ لِمَحَابَبِهِ وَطَاعَتِهِ وَمَا يَرْضَى بِهِ عَنْهُ، وَمَنْ أَرَادَ بِهِ غَيْرَ ذَلِكَ اتَّخَذَ عَلَيْهِ الْحُجَّةَ، ثُمَّ عَذَّبَهُ غَيْرَ ظَالِمٍ لَهُ»<sup>(٣)</sup>.

= ابن أحمد في السنة (٤٢٨/٢)، واللالكائي (٥٦٦/٣)، وابن بطة (١٢١/٢)، (٣٨٩).

(١) تقدم في التعليق السابق.

(٢) صحيح: أخرجه ابن بطة (٢٩٤/٢)، (٢٩٩)، وأخرج آخره عبد الرزاق في المصنف (١١٩/١١)،

وعبد الله بن أحمد في السنة (٤٢٥/٢).

(٣) إسناده حسن: أخرجه ابن بطة (٣٠٣/٢).

٥١١- وَأَخْبَرَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: نا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ قَالَ: نا أَبِي قَالَ: نا ابْنُ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ أَنَّهُ قَالَ: «مَا يُنْكِرُ قَوْمٌ إِنَّ اللَّهَ عَلِمَ شَيْئًا فَكَتَبَهُ»<sup>(١)</sup>.

٥١٢- أَخْبَرَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: نا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: نا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ قَالَ: «لَمْ يَكُنْ أَبْغَضُ وَأَكْرَهُ إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ مِنْ هَؤُلَاءِ الْقَدَرِيَّةِ»<sup>(٢)</sup>.

٥١٣- وَأَخْبَرَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: نا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ قَالَ: نا أَبِي قَالَ: نا ابْنُ عَوْنٍ قَالَ: «لَمْ يَكُنْ قَوْمٌ أَبْغَضُ إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ مِنْ قَوْمٍ أَحَدْتُوا فِي هَذَا الْقَدْرِ مَا أَحَدْتُوا»<sup>(٣)</sup>.

٥١٤- أَخْبَرَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: نا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: نا مُعَاذُ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ عَوْنٍ قَالَ: أَخْبَرَ رَجُلٌ مُحَمَّدَ بْنَ سِيرِينَ، عَنْ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا فِي الْقَدْرِ فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ: أَرَأَيْتَ الزَّنَا، بِقَدْرِ هُو؟ قَالَ الْآخَرُ: نَعَمْ قَالَ مُحَمَّدٌ: «وَأَفَقَ رَجُلًا حَيًّا»<sup>(٤)</sup>.

٥١٥- وَأَخْبَرَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: نا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: نا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ يَعْنِي ابْنَ سِيرِينَ أَنَّهُ كَانَ يَرَى أَنَّ أَسْرَعَ النَّاسِ رِدَّةً: أَهْلُ الْأَهْوَاءِ»<sup>(٥)</sup>.

\* مُطَرَّفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ.

٥١٦- حَدَّثَنَا أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْبَغَوِيُّ قَالَ: نا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ قَالَ: نا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: نا ثَابِتٌ، عَنْ مُطَرَّفٍ أَنَّهُ قَالَ: نَظَرْتُ فَإِذَا ابْنُ آدَمَ مُلْقَى بَيْنَ يَدَيْ رَبِّهِ تَعَالَى وَبَيْنَ يَدَيْ إِبْلِيسَ، فَإِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يَعْصِمَهُ عَصَمَهُ وَإِنْ تَرَكَهُ ذَهَبَ بِهِ إِبْلِيسُ»<sup>(٦)</sup>.

٥١٧- أَخْبَرَنَا أَبُو زَكْرِيَا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ الْحِنَائِيُّ قَالَ: نا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ بْنِ

(١) إسناده صحيح: أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة (٤١٤/٢)، وابن بطة (٣٠٢/٢).

(٢) إسناده صحيح.

(٣) إسناده صحيح.

(٤) إسناده صحيح: أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة (٤٠٨/٢).

(٥) إسناده حسن: أخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرى (٢٩١/٢).

(٦) صحيح: أخرجه اللالكائي في شرح أصول السنة (٦٨٢/٤)، وابن بطة (٣٠٣/٢).

حَسَابٍ قَالَ: نَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ قَالَ: قَالَ مُطَرِّفٌ: «لَمْ نُؤْكَلْ إِلَى الْقَدَرِ، وَإِلَيْهِ نَصِيرُ»<sup>(١)</sup>.

٥١٨- أَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: نَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ قَالَ: نَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ قَالَ: نَا دَاوُدُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ قَالَ: ذَكَرَ الْقَدَرُ فَقَالَ مُطَرِّفٌ: «لَمْ نُؤْكَلْ إِلَيْهِ، وَوَجَدْنَا إِلَيْهِ نَصِيرُ»<sup>(٢)</sup>.

\* إِيَّاسُ بْنُ مُعَاوِيَةَ:

٥١٩- أَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: نَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ بْنُ حَسَابٍ قَالَ: نَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ قَالَ: نَا حَبِيبُ بْنُ الشَّهِيدِ قَالَ: سَمِعْتُ إِيَّاسَ بْنَ مُعَاوِيَةَ يَقُولُ: «لَمْ أُخَاصِمْ بِعَقْلِي كُلَّهُ مِنْ أَصْحَابِ الْأَهْوَاءِ، غَيْرَ أَصْحَابِ الْقَدَرِ قَالَ: قُلْتُ: أَخْبِرُونِي عَنِ الظُّلْمِ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ: مَا هُوَ؟ قَالُوا: أَنْ يَأْخُذَ الرَّجُلُ مَا لَيْسَ لَهُ قَالَ: قُلْتُ: فَإِنَّ لِلَّهِ ﷻ كُلَّ شَيْءٍ»<sup>(٣)</sup>.

(١) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق في المصنف (١١/ ١٢١، ١٢٥)، وعبد الله بن أحمد في السنة (٢/ ٤١٢)، والخلال عن الإمام أحمد في الإيمان (ق ٩٠/ أ)، وابن بطة (٢/ ٣٠١).

(٢) إسناده صحيح، وتقدم تخريجه في التعليق السابق.

(٣) إسناده صحيح: أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة (٢/ ٤٢٨)، والخلال عن الإمام أحمد في الإيمان (ق ٩٢/ أ)، واللالكائي في شرح أصول السنة (٤/ ٦٩١)، وابن بطة (٢/ ٣٧٤).

(تنبيه): هذا الكلام في تعريف الظلم فيه نظر، لأنه موافق لكلام الأشاعرة، فإن الأشاعرة يفسرون الظلم بأنه التصرف في ملك الغير، والله سبحانه وتعالى له كل شيء فيمتنع عليه الظلم، لذلك قالوا: بأن كل ما يقدره الذهن من الممكنات فليس بظلم إن فعله الرب لأن هذا له بحق الملك.

والصحيح ما عليه أهل السنة أن الظلم هو وضع الشيء في غير موضعه، وأن الله سبحانه قادر على الظلم لكنه منزه عنه كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنْ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه: ١١٢]، يعني: فلا يخاف أن يحمل عليه سيئات غيره فيعاقبه عليها، ولا يخاف أن يهضمه حسناته فينقصه ثوابها- كما قال أهل التفسير، وكما قال تعالى: ﴿وَلَا يَظْلُمُونَ شَيْئًا﴾ [النساء: ١٢٤]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ شَيْئًا ذَرًّا﴾ [النساء: ٤٠]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦]، وقوله: ﴿فَلَا تَظْلِمُ نَفْسٌ شَيْئًا﴾ [الأنبياء: ٤٧]، وغيرها من الآيات، وفي صحيح مسلم عن أبي ذر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال فيما يرويه عن ربه ﷻ: «يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا» فكل هذه النصوص تدل على أن الظلم ينزه الله عنه مع قدرته عليه، إذ لا ينزه عن ممتنع عليه، وأن الله سبحانه حرمه على نفسه.

قال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (٨/ ٥٠٥): وقد اتفق المسلمون وغيرهم على أن الله منزه عن



= الظلم لكن تنازع الناس في معنى «الظلم» الذي يجب تنزيه الرب عنه فجعلت القدرية من المعتزلة وغيرهم «الظلم» الذي ينزه عنه الخالق من جنس «الظلم» الذي ينهى عنه المخلوق وشبهوا الله تعالى بخلقه فأوجبوا عليه من جنس ما يجب على المخلوق وتكلموا في التعديل والتجوير بكلام متناقض كما هو معروف عنهم وألزموا الناس إلزامات كثيرة .

ثم قال الشيخ بعد ذلك : وقالت طائفة من مثبتة القدر - من المتقدمين والمتأخرين من الجهمية وأهل الكلام والفقهاء وأهل الحديث - الظلم منه ممتنع لذاته فكل ممكن يدخل تحت القدرة ليس فعله ظلماً . وقالوا : الظلم التصرف في ملك الغير أو الخروج عن طاعة من تجب طاعته وكل من هذين ممتنع في حق الله . وقال كثير من أهل السنة والحديث والنظار : بل الظلم هو وضع الشيء في غير موضعه ومن ذلك أن يبخص المحسن شيئاً من حسناته أو يحمل عليه من سيئات غيره وهذا من الظلم الذي نزه الله نفسه عنه . كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلُمًا وَلَا هَضْمًا ﴾ [طه: ١١٢] . قال غير واحد من السلف : «الهضم» أن يهضم من حسناته والظلم أن يزداد في سيئاته وقد قال تعالى : ﴿ أَمْ لَمْ يُبَيِّنْ لَنَا فِي صُحُفٍ مُوسَى وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى ﴾ [٢٧] أَلَا نُرِىٰ ذُرِّيَّتَهُ وَيُزَادُ فِي زَكَاةٍ ﴾ [٢٨] وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾ [النجم: ٣٦-٣٩] ، وقال : ﴿ قَالَ لَا تَخْتَصِمُوا لَدَيْهِ وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُم بِالْوَعِيدِ ﴾ [٨] مَا يُبَدِّلُ الْقَوْلُ لَدِيَّ وَمَا أَنَا بِظَلِيمٍ لِلنَّاسِ ﴾ [ق: ٢٨، ٢٩] ، وفي حديث البطاقة الذي رواه الترمذي وغيره وحسنه ، ورواه الحاكم في صحيحه عن النبي ﷺ أنه قال : «يجاء يوم القيامة برجل من أمتي على رءوس الخلائق فينشر له تسعة وتسعون سجلاً كل سجل منها مد البصر ثم يقول الله تعالى له : أنتكر من هذا شيئاً؟ فيقول : لا يا رب فيقول الله ﷻ : ألك عذر أو حسنة؟ فيهاب الرجل فيقول : لا يا رب فيقول الله تعالى : بلى . إن لك عندنا حسنات وإنه لا ظلم عليك فتخرج له بطاقة فيها : أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله فيقول : يا رب ما هذه البطاقة مع هذه السجلات؟ فيقول : إنك لا تظلم قال : فتوضع السجلات في كفة والبطاقة في كفة فطاشت السجلات وثقلت البطاقة» وقال تعالى : ﴿ الْيَوْمَ تُحْزَنُ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ لَا ظُلْمَ الْيَوْمَ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴾ [غافر: ١٧] ، وقال تعالى : ﴿ وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمْ الظَّالِمِينَ ﴾ [الزخرف: ٧٦] ، وقال : ﴿ وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ﴾ [هود: ١٠١] ، ومثل هذه النصوص كثيرة ومعلوم أن الله تعالى لم ينف بها الممتنع الذي لا يقبل الوجود كالجمع بين الضدين ؛ فإن هذا لم يتوهم أحد وجوده وليس في مجرد نفيه ما يحصل به مقصود الخطاب فإن المراد بيان عدل الله وأنه لا يظلم أحداً كما قال تعالى : ﴿ وَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا وَلَا يَظُنُّ رَبُّكَ أَحَدًا ﴾ [الكهف: ٤٩] ، بل يجازيهم بأعمالهم ولا يعاقبهم إلا بعد إقامة الحجة عليهم كما قال الله تعالى : ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾ [الإسراء: ١٥] ، وقال : ﴿ رُسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ ﴾ [النساء: ١٦٥] ، وقال تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَىٰ حَتَّىٰ يَبْعَثَ فِي أُمِّهَا رَسُولًا يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا وَمَا

= كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَى إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ ﴿٥٩﴾ [القصص: ٥٩]. وفي الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال : «ما أحد أحب إليه العذر من الله من أجل ذلك بعث الرسل وأنزل الكتب» ومثل هذه النصوص كثيرة وهي تبين أن الظلم الذي نزه الله نفسه عنه ليس هو ما تقوله القدرية ولا ما تقوله الجبرية ومن وافقهم وقد بسط الكلام على تحقيق هذا المقام في مواضع آخر وبين فيها حكمة الله وعدله فإن هذا المقام هو من أعظم المقامات التي اضطرب فيها كثير من الأولين والآخرين اهـ.

وأما حديث ابن الديلمى في السنن : «عن ابن الديلمى قال : أتيت أبي بن كعب فقلت له : قد وقع في نفسي شيء من القدر فحدثني بشيء لعل الله أن يذهبه من قلبي قال لو أن الله عذب أهل سمواته وأهل أرضه عذبهم وهو غير ظالم لهم ولو رحمهم كانت رحمته خيرا لهم من أعمالهم ولو أنفقت مثل أحد ذهبا في سبيل الله ما قبله الله منك حتى تؤمن بالقدر وتعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك وأن ما أخطأك لم يكن ليصيبك ولو مت على غير هذا لدخلت النار قال ثم أتيت عبد الله بن مسعود فقال مثل ذلك قال ثم أتيت حذيفة بن اليمان فقال مثل ذلك قال ثم أتيت زيد بن ثابت فحدثني عن النبي ﷺ مثل ذلك» فليس ذلك «بحق الملك» كما يدعي الأشاعرة ، فإن الله سبحانه له كل شيء ومع ذلك تنزهه عن أشياء ، وإنما معنى الحديث أنه لو عذبهم لكان ذلك تعذيبا يستحقونه لأن أعمالهم لا تفي بنجاتهم ، كما في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال : «لن ينجي أحدا منكم عمله» قالوا : ولا أنت يا رسول الله ، قال : «ولا أنا ، إلا أن يتغمدني الله برحمته منه وفضل».

قال ابن القيم رحمه الله تعالى في مفتاح دار السعادة (٤٢٨) : فرحمته ليست في مقابلة أعمالهم ، ولا هي ثمت لها ، فإنها خير منها ، كما قال في الحديث نفسه : «ولو رحمهم لكانت رحمته خيرا لهم من أعمالهم» أي فجمع بين الأمرين في الحديث أنه لو عذبهم لعذبهم باستحقاقهم ولم يكن ظالما لهم ، وأنه لو رحمهم لكان ذلك مجرد فضله وكرمه لا بأعمالهم ، إذ رحمته خير من أعمالهم ، فصلوات الله وسلامه على من خرج هذا الكلام أولاً من شفتيه ، فإنه أعرف الخلق بالله وبحقه وأعلمهم به وبعدله وفضله وحكمته وما يستحقه على عباده .

وظاعات العبد كلها لا تكون مقابلة لنعم الله عليهم ولا مساوية لها ، بل ولا للقليل منها ، فكيف يستحقون بها على الله النجاة ؟. وطاعة المطيع لا نسبة لها إلى نعمة من نعم الله عليه فتبقى سائر النعم تتفاضل شكراً ، والعبد لا يقوم بمقدوره الذي يجب لله عليه ، فجميع عبادته تحت عفوه ورحمته وفضله ، فما نجا منهم أحد إلا بعفوه ومغفرته ، ولا فاز بالجنة إلا بفضلهم ورحمته .

وإذا كانت هذه حال العباد فلو عذبهم لعذبهم وهو غير ظالم لهم لا لكونه قادراً عليهم وهم ملكه ، بل لاستحقاقهم ، ولو رحمهم لكان ذلك بفضلهم لا بأعمالهم اهـ.

وانظر أيضا منهاج السنة (١/ ١٣٤-١٤١) ، (٣/ ٢٠) وما بعدها .

٥٢٠- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبُندَارُ قَالَ: نَا بُنْدَارُ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: نَا صَفْوَانُ بْنُ عَيْسَى قَالَ: نَا حَبِيبُ بْنُ الشَّهِيدِ قَالَ: جَاءُوا بِرَجُلٍ إِلَى إِيَّاسَ بْنِ مُعَاوِيَةَ، فَقَالُوا: هَذَا يَتَكَلَّمُ فِي الْقَدَرِ، فَقَالَ إِيَّاسُ: «مَا تَقُولُ؟» قَالَ: أَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ أَمَرَ الْعِبَادَ وَنَهَاهُمْ، وَإِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ الْعِبَادَ شَيْئًا قَالَ لَهُ إِيَّاسُ: أَخْبِرْنِي عَنِ الظُّلْمِ، تَعْرِفُهُ أَوْ لَا تَعْرِفُهُ؟ قَالَ: بَلَى، أَعْرِفُهُ قَالَ: مَا الظُّلْمُ؟ قَالَ: أَنْ يَأْخُذَ الرَّجُلُ مَا لَيْسَ لَهُ قَالَ: فَمَنْ أَخَذَ مَا لَهُ ظَلَمَ؟ قَالَ: لَا قَالَ إِيَّاسُ: الْآنَ عَرَفْتَ الظُّلْمَ؟<sup>(١)</sup>

\* زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ:

٥٢١- أَخْبَرَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: نَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: نَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦] قَالَ: مِمَّا جُبِلُوا عَلَيْهِ مِنْ شَقَاوَةٍ أَوْ سَعَادَةٍ<sup>(٢)</sup>.

٥٢٢- وَأَخْبَرَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: نَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: نَا حَفْصُ بْنُ مِيسَرَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَعْلَمُ الْسِّرَّ وَالْخَفَى﴾ [طه: ٧] قَالَ: عَلِمَ أَسْرَارَ الْعِبَادِ، وَأَخْفَى سِرَّهُ فَلَمْ يَعْلَمْ<sup>(٣)</sup>.

٥٢٣- وَأَخْبَرَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: نَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: نَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ قَالَ: «الْقَدَرُ: قُدْرَةُ اللَّهِ تَعَالَى، فَمَنْ كَذَبَ بِالْقَدَرِ فَقَدْ جَحَدَ قُدْرَةَ اللَّهِ تَعَالَى»<sup>(٤)</sup>.

٥٢٤- وَأَخْبَرَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: نَا أَبِي قَالَ: نَا أَبُو غَسَّانَ قَالَ: سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ أَسْلَمَ يَقُولُ: «مَا أَعْلَمَ قَوْمًا أَبْعَدَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ قَوْمٍ يُخْرِجُونَهُ

(١) إسناده صحيح تقدم تخريجه في التعليق السابق .

(تنبيه): قد تقدم تعريف الظلم عند أهل السنة والجماعة في تعليق سابق .

(٢) إسناده صحيح لولا أن فيه عنقبة ابن جريج وهو مدلس : أخرجه الطبري في تفسيره (١١/ ٢٧) ، وابن بطه (٣٢٧/ ٢) .

(٣) إسناده ضعيف من أجل سويد بن سعيد : أخرجه الطبري في تفسيره (١٦/ ١٤٠) ، وابن بطه (٣٢٩/ ٢) .

(٤) إسناده صحيح سويد بن سعيد وإن كان ضعيفا فقد تابعه يحيى بن حبيب عند ابن بطه وهو ثقة : أخرجه ابن بطه (٢/ ٢٤٠ ، ٣٢٧) .

مِنْ مَشِيَّتِهِ، وَيُنْكِرُونَهُ مِنْ قُدْرَتِهِ»<sup>(١)</sup>.

٥٢٥- وَأَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: نَا خَلْفُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْوَاسِطِيُّ الْمَعْرُوفُ بِكَرْدُوسٍ قَالَ: نَا يَعْقُوبُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: نَا الزُّبَيْرُ بْنُ حُبَيْبٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ قَالَ: «وَاللَّهِ مَا قَالَتِ الْقَدَرِيَّةُ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى، وَلَا كَمَا قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ، وَلَا كَمَا قَالَ النَّبِيُّونَ، وَلَا كَمَا قَالَ أَهْلُ الْجَنَّةِ، وَلَا كَمَا قَالَ أَهْلُ النَّارِ، وَلَا كَمَا قَالَ أَخُوهُمْ إِبْلِيسُ وَذَكَرَ الْحَدِيثَ»<sup>(٢)</sup>.

\* مُحَمَّدُ بْنُ كَعْبٍ الْقُرْظِيُّ:

٥٢٦- أَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: نَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادٍ قَالَ: نَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حُمَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ الْقُرْظِيِّ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: لَقَدْ سَمَى اللَّهُ تَعَالَى الْمُكْدَبِينَ بِالْقَدَرِ بِاسْمٍ نَسَبَهُمْ إِلَيْهِ فِي الْقُرْآنِ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ﴾ [٤٧] يَوْمَ يُسْجَنُونَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ ﴿٤٨﴾ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾ [القمر: ٤٧-٤٩] قَالَ: فَهُمْ الْمُجْرِمُونَ<sup>(٣)</sup>.

٥٢٧- وَأَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: نَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: نَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي حَفْصَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ الْقُرْظِيِّ فِي قَوْلِهِ ﷻ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩] قَالَ: نَزَلَتْ تَعْيِيرًا لِأَهْلِ الْقَدَرِ<sup>(٤)</sup>.

٥٢٨- أَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: نَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ قَالَ: نَا الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى الْبَرَّارِ قَالَ: نَا أَبُو مَوْدُودٍ، أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ كَعْبٍ قَالَ لَهُمْ: «لَا تُخَاصِمُوا هَذِهِ الْقَدَرِيَّةَ وَلَا تُجَالِسُوهُمْ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يُجَالِسُهُمْ رَجُلٌ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ فِقْهًا فِي دِينِهِ، وَلَا عِلْمًا فِي كِتَابِهِ، إِلَّا أَمْرُضُوهُ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَوَدِدْتُ أَنَّ يَمِينِي

(١) إسناده حسن: أخرجه ابن بطة (٢/ ٣٢٦).

(٢) إسناده ضعيف: تقدم تخريجه في باب ذكر ما أخبر الله ﷻ أن مشيئة الخلق تبع لمشيئته سبحانه وتعالى...

(٣) إسناده ضعيف فيه محمد بن أبي حميد الزرقعي وهو ضعيف: أخرجه ابن بطة (٢/ ٣١٦).

(٤) إسناده حسن: تقدم تخريجه في باب ذكر ما أخبر الله ﷻ أن مشيئة الخلق تبع لمشيئته سبحانه وتعالى...

هَذِهِ تُقَطَّعُ عَلَى كِبَرِ سِنِّي، وَأَنْهُمْ أَتَمُّوا آيَةً مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَكِنَّهُمْ يَأْخُذُونَ بِأَوَّلِهَا وَيَتْرُكُونَ آخِرَهَا، وَيَأْخُذُونَ بِآخِرِهَا وَيَتْرُكُونَ أَوَّلَهَا، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا إِلَيْسُ أَغْلَمُ بِاللَّهِ تَعَالَى مِنْهُمْ، يَعْلَمُ مَنْ أَغْوَاهُ، وَهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ يُغْوَوْنَ أَنْفُسَهُمْ وَيُرْشِدُونَهَا»<sup>(١)</sup>.

٥٢٩- أَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: نَا مُحَمَّدُ بْنُ مُصَفَّى قَالَ: نَا بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ قَالَ: نَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، مَوْلَى غُفْرَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ الْقُرْظِيِّ قَالَ: لَوْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَانَعَ أَحَدًا لَمَنَعَ إِبْلِيسَ مَسْأَلَتَهُ حِينَ عَصَاهُ، وَدَحَرَهُ عَنْ جَنَّتِهِ، وَأَيَّسَهُ مِنْ رَحْمَتِهِ، وَجَعَلَهُ دَاعِيًا إِلَى الْغَيِّ، فَسَأَلَهُ النَّظْرَةَ أَنْ يُنْظَرَهُ إِلَى يَوْمٍ يَبْعَثُونَ فَأَنْظَرَهُ، وَلَوْ كَانَ اللَّهُ مُشْفَعًا أَحَدًا فِي شَيْءٍ لَيْسَ فِي أُمِّ الْكِتَابِ، لَشَفَعَ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام فِي أَبِيهِ حِينَ اتَّخَذَهُ خَلِيلًا، وَشَفَعَ مُحَمَّدًا عليه السلام فِي عَمِّهِ<sup>(٢)</sup>.

\* إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ:

٥٣٠- أَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: نَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ قَالَ: نَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿مَا أَنْتَ عَلَيْهِ بِفَتْنَيْنِ﴾ <sup>(١٣)</sup> [إِلَّا مَنْ هُوَ صَالٍ الْجَحِيمِ] [الصفات: ١٦٢-١٦٣] قَالَ: بِفَاتْنَيْنِ إِلَّا مَنْ قُدِّرَ لَهُ أَنْ يَصْلَى الْجَحِيمَ<sup>(٣)</sup>.

٥٣١- أَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: نَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: نَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ فِي قَوْلِهِ: ﴿مَا أَنْتَ عَلَيْهِ بِفَتْنَيْنِ﴾ [الصفات: ١٦٢] قَالَ: بِمُضْلَيْنِ إِلَّا مَنْ قُدِّرَ لَهُ وَقَصَى لَهُ أَنْ يَصْلَى الْجَحِيمَ<sup>(٤)</sup>.

٥٣٢- أَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: نَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادٍ قَالَ: نَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا يَعْلَى بْنُ الْحَارِثِ الْمُحَارِبِيُّ، عَنْ وَائِلِ بْنِ دَاوُدَ قَالَ: سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ

(١) إسناده ضعيف فيه أبو مودود عبد العزيز بن سايمان الهذلي وهو مقبول يعني إن توبع وإلا فلين : أخرجه ابن بطة في الإبانة (٢/ ٣١٥).

(٢) إسناده ضعيف فيه عمر بن عبد الله مولى غفرة وهو ضعيف : أخرجه ابن بطة في الإبانة (٢/ ٣١٦).

(٣) إسناده صحيح : أخرجه الطبري في التفسير (٢٣/ ١٠٩)، وابن بطة في الإبانة (٢/ ٣٢٦).

(٤) أبو أسامة حماد بن أسامة ذكره الحافظ في الطبقة الثانية من المدلسين فتدليسه يحتمل، فالأثر صحيح.

يَقُولُ: إِنَّ آفَةَ كُلِّ دِينٍ الْقَدَرِيَّةُ<sup>(١)</sup>.

\* الْقَاسِمُ وَسَالِمٌ وَغَيْرُهُمَا:

٥٣٣ - حَدَّثَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: نَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: نَا أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ: سَمِعْتُ الْقَاسِمَ، وَسَالِمًا يُلْعَنَانِ الْقَدَرِيَّةَ<sup>(٢)</sup>.

٥٣٤ - أَخْبَرَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ سَيَّارٍ قَالَ: نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ قَالَ: نَا مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ ضَمْرَةَ بْنِ حَبِيبٍ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى كَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ، وَإِنَّهُ خَلَقَ الْقَلَمَ فَكَتَبَ مَا هُوَ خَالِقٌ، وَمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، ثُمَّ إِنَّ ذَلِكَ الْكِتَابَ سَبَّحَ اللَّهَ وَمَجَّدَهُ أَلْفَ عَامٍ قَبْلَ أَنْ يَبْدَأَ اللَّهُ تَعَالَى خَلْقَ شَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ<sup>(٣)</sup>.

٥٣٥ - وَأَخْبَرَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: نَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: نَا مُعَاوِيَةُ بْنُ هِشَامٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: قِيلَ لِنَافِعٍ: إِنَّ هَذَا الرَّجُلَ يَتَكَلَّمُ فِي الْقَدَرِ قَالَ: فَأَخَذَ كَفًّا مِنْ حَصَى فَضَرَبَ بِهَا وَجْهَهُ<sup>(٤)</sup>.

٥٣٦ - وَأَخْبَرَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ قَالَ: نَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: حَدَّثَنِي حَرْبُ بْنُ سُرَيْجٍ أَبُو سُفْيَانَ الْبَزَّازُ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ فَقَالَ: أَشَأْمِي أَنْتَ؟ فَقَالُوا لَهُ: إِنَّهُ مَوْلَاكَ فَقَالَ: مَرْحَبًا، وَأَلْقَى لِي وَسَادَةً مِنْ أَدَمٍ قَالَ: قُلْتُ: إِنَّ مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: لَا قَدَرَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: قَدَرَ اللَّهُ الْخَيْرَ، وَلَمْ يَقْدِرِ الشَّرَّ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَيْسَ شَيْءٌ كَائِنًا، وَلَا شَيْءٌ كَانَ إِلَّا جَرَى بِهِ الْقَلَمُ، فَقَالَ: بَلَّغْنِي أَنَّ قَبْلَكُمْ أَيْمَةٌ يُصَلُّونَ بِالنَّاسِ، مَقَالَتَهُمُ الْمَقَالَتَانِ الْأُولَتَانِ، فَمَنْ رَأَيْتُمْ مِنْهُمْ إِمَامًا يُصَلِّي بِالنَّاسِ فَلَا تُصَلُّوا وَرَاءَهُ، ثُمَّ سَكَتَ هَيْهَتَهُ فَقَالَ: مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ فَلَا تُصَلُّوا عَلَيْهِ، قَاتَلَهُمُ اللَّهُ، إِخْوَانُ الْيَهُودِ قُلْتُ: قَدْ صَلَّيْتُ خَلْفَهُمْ، قَالَ: مَنْ صَلَّى خَلْفَ أُولَئِكَ فَلْيُعِدْ

(١) حسن: أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة (٢/٤١٠)، وابن بطة في الإبانة (٢/٣٢٦).

(٢) إسناده ضعيف لأجل عكرمة بن عمار: أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة (٢/٣٩١)، واللالكائي

(٤/٦٤٥)، وابن بطة في الإبانة (٢/٢٣٤).

(٣) إسناده ضعيف فيه عبد الله بن صالح كاتب الليث.

(٤) فيه معاوية بن هشام، وهشام بن سعد كلاهما صدوق له أوهام.

\* مُجَاهِدٌ:

٥٣٧- أَخْبَرَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: نا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْهَرَوِيُّ قَالَ: أنا حَجَّاجٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ بِفَعِينَينَ﴾ (١٣٢) إِلَّا مَنْ هُوَ صَالٍ الْحَجِيمِ ﴿[الصفات: ١٦٢-١٦٣] قَالَ: إِلَّا مَنْ كُتِبَ عَلَيْهِ أَنْ يَصْلَى الْحَجِيمِ<sup>(٢)</sup> .

٥٣٨- أَخْبَرَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: نا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: نا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، عَنْ رَجَاءِ الْمَكِّيِّ قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا يَقُولُ: الْقَدَرِيَّةُ مَجْهُوسٌ هَذِهِ الْأُمَّةُ وَيَهُودُهَا فَإِنْ مَرَّضُوا فَلَا تَعُودُ وَهُمْ، وَإِنْ مَاتُوا فَلَا تَشْهَدُ وَهُمْ<sup>(٣)</sup> .

٥٣٩- أَخْبَرَنَا أَبُو الْقَاسِمِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْهَيْثَمِ النَّاقِدُ قَالَ: نا مُحَمَّدُ بْنُ بَكَّارٍ قَالَ: نا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ، عَنْ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: فِي قِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ: ﴿وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَنَفْسِكَ﴾ ﴿وأنا كتبتها عليك<sup>(٤)</sup> .

\* جَمَاعَةٌ مِنَ التَّابِعِينَ، وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْعُلَمَاءِ:

٥٤٠- أَخْبَرَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: نا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَّادٍ قَالَ: نا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: نا أَبُو مَخْزُومٍ، عَنْ سَيَّارِ أَبِي الْحَكَمِ قَالَ: بَلَّغْنَا أَنَّ وَفَدَ نَجْرَانَ قَالُوا: أَمَّا الْأَرْزَاقُ وَالْأَجَالُ بِقَدَرٍ، وَأَمَّا الْأَعْمَالُ فَلَيْسَتْ بِقَدَرٍ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِمْ هَذِهِ الْآيَةَ ﴿إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ﴾ (١٧) يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ (١٨) إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ (١٩) ﴿

[القمر: ٤٧-٤٩]<sup>(٥)</sup>

٥٤١- أَخْبَرَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: نا الْهَيْثَمُ بْنُ أَيُّوبَ الطَّالْقَانِيُّ قَالَ: نا الْمُعْتَمِرُ بْنُ

(١) فيه حرب بن سريج المنقري صدوق يخطئ: أخرجه ابن بطة في الإبانة (٣٣٢/٢).

(٢) فيه عننة ابن جريج، وحجاج بن محمد المصيصي ثقة ثبت ولكنه اختلط في آخره.

(٣) إسناده ضعيف فيه سويد بن سعيد وهو ضعيف، وأيضا رجاء المكي ابن الحارث ضعيف: أخرجه ابن بطة في الإبانة (٣١١/٢).

(٤) إسناده ضعيف جدا: فيه عبد الوهاب بن مجاهد متروك كذبه الثوري، وإسماعيل ابن عياش يروي

هنا عن غير أهل بلده: أخرجه ابن بطة في الإبانة (٣٠٩/٢).

(٥) إسناده ضعيف: أخرجه ابن بطة في الإبانة (٣٣٣/٢).

سُلَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا مَخْرُومٍ يُحَدِّثُ عَنْ سَيَّارٍ، وَأَبِي هَاشِمٍ الرُّمَانِيِّ أَنَّهُمَا كَانَا يَقُولَانِ: التَّكْذِيبُ بِالْقَدَرِ شُرْكٌ<sup>(١)</sup>.

٥٤٢- أَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: نا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْهَرَوِيُّ قَالَ: أنا هُشَيْمٌ قَالَ: أنا جُوَيْرٌ، عَنِ الضَّحَّاكِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا أَنْتَ عَلَيْهِ بِفَتْنَيْنِ﴾<sup>(٢)</sup> إِلَّا مَنْ هُوَ صَالٍ الْجَحِيمِ ﴿[الصفات: ١٦٢-١٦٣] يَقُولُ: مَنْ سَبَقَ لَهُ فِي عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى أَنَّهُ يَصْلَى الْجَحِيمِ<sup>(٣)</sup>﴾.

٥٤٣- وَأَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: نا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: نا أَنَسُ بْنُ عِيَّاضٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ قَالَ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾ [الشعر: ٨] فَالْتَقَى أَلْهَمَهُ التَّقْوَى، وَالْفَاجِرُ أَلْهَمَهُ الْفُجُورَ<sup>(٤)</sup>.

٥٤٤- أَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: نا عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ الْجَمِصِيِّ قَالَ: نا بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ، عَنْ أَرْطَاةَ بْنِ الْمُنْذِرِ قَالَ: ذَكَرْتُ لِابْنِ عَوْنٍ شَيْئًا مِنْ قَوْلِ أَهْلِ التَّكْذِيبِ بِالْقَدَرِ فَقَالَ: أَمَا تَقْرَأُونَ كِتَابَ اللَّهِ تَعَالَى ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَنَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [القصص: ٦٨]<sup>(٥)</sup>.

٥٤٥- وَأَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: نا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُصَفَّى قَالَ: حَدَّثَنِي بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ قَالَ سَأَلْتُ أَرْطَاةَ بْنَ الْمُنْذِرِ قَالَ: قُلْتُ: أَرَأَيْتَ مَنْ كَذَّبَ بِالْقَدَرِ؟ قَالَ: هَذَا لَمْ يُؤْمِنْ بِالْقُرْآنِ، قُلْتُ أَرَأَيْتَ إِنْ فَسَّرَهُ عَلَى الْجُدَامِ وَالْبَرَصِ، وَالطَّوِيلِ وَالْقَصِيرِ، وَأَشْبَاهِ هَذَا؟ قَالَ: هَذَا لَمْ يُؤْمِنْ بِالْقُرْآنِ، قُلْتُ فَشَهَادَتُهُ؟ قَالَ: إِذَا اسْتَقَرَّ أَنَّهُ كَذَلِكَ: لَمْ تَجَزْ شَهَادَتُهُ؛ لِأَنَّهُ عَدُوٌّ، وَلَا يَجُوزُ شَهَادَةُ عَدُوٍّ<sup>(٦)</sup>.

٥٤٦- أَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: نا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَجَّاجِ السَّامِيُّ قَالَ: نا جُوَيْرِيَةُ بْنُ أَسْمَاءَ قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ زَيْدٍ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ ﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَلِيغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ

(١) إسناده ضعيف.

(٢) إسناده ضعيف جدا فيه جوير قال عنه الدارقطني متروك: أخرجه الطبري في تفسيره (١١٠/٢٣).

(٣) إسناده صحيح: تقدم تخريجه في باب ذكر ما أخبر الله ﷻ أن مشيئة الخلق تبع لمشيئته سبحانه وتعالى...

(٤) فيه عننة بقية بن الوليد: أخرجه ابن بطة (٣٧٥/٢).

(٥) فيه محمد بن مصفى صدوق له أوهام: أخرجه ابن بطة (٣٣٣/٢).



أَجْمَعِينَ ﴿١١٩﴾ [الأنعام: ١٤٩] فَنَادَىٰ بِأَعْلَىٰ صَوْتِهِ: انْقُطِعْ وَاللَّهُ هَاهُنَا كَلَامُ الْقَدَرِيَّةِ <sup>(١)</sup>.

٥٤٧- أَخْبَرَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ عَمْرَو بْنَ عَلِيٍّ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا مُحَمَّدٍ الْغَنَوِيَّ يَقُولُ: سَأَلْتُ حَمَّادَ بْنَ سَلَمَةَ، وَحَمَّادَ بْنَ زَيْدٍ، وَيَزِيدَ بْنَ زُرَيْعٍ، وَبِشْرَ بْنَ الْمَفْضَلِ، وَالْمُعْتَمِرَ بْنَ سُلَيْمَانَ عَنْ رَجُلٍ زَعَمَ أَنَّهُ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَشَاءَ فِي مُلْكِ اللَّهِ تَعَالَى مَا لَا يَشَاءُ فَكُلُّهُمْ قَالَ: كَافِرٌ مُشْرِكٌ، حَلَالُ الدَّمِ، إِلَّا مُعْتَمِرًا فَإِنَّهُ قَالَ: الْأَحْسَنُ بِالسُّلْطَانِ اسْتَبَاتَهُ <sup>(٢)</sup>.

٥٤٨- وَأَخْبَرَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ نَصْرَ بْنَ عَلِيٍّ قَالَ: سَمِعْتُ الْأَصْمَعِيَّ يَقُولُ: مَنْ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَزُرُقُ الْحَرَامَ، فَهُوَ كَافِرٌ <sup>(٣)</sup>.

٥٤٩- أَخْبَرَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: نَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: نَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَوْيسِيُّ قَالَ: قَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ: مَا أَضَلَّ مَنْ كَذَّبَ بِالْقَدَرِ لَوْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِمْ فِيهِ حُجَّةٌ إِلَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ﴾ [التفابن: ٢] لَكَفَى بِهِ حُجَّةٌ <sup>(٤)</sup>.

٥٥٠- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي دَاوُدَ قَالَ: نَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ قَالَ: سَمِعْتُ اللَّيْثَ بْنَ سَعْدٍ يَقُولُ فِي الْمُكَذَّبِ بِالْقَدَرِ: مَا هُوَ بِأَهْلٍ أَنْ يُعَادَ فِي مَرَضِهِ، وَلَا يُرْعَبُ فِي شُهُودِ جَنَازَتِهِ، وَلَا تُجَابُ دَعْوَتُهُ <sup>(٥)</sup>.

٥٥١- وَأَخْبَرَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا حَفْصٍ عَمْرَو بْنَ عَلِيٍّ قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاذَ ابْنَ مُعَاذٍ، وَذَكَرَ قِصَّةَ عَمْرَو بْنَ عُبَيْدٍ: إِنْ كَانَتْ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ، فَمَا عَلَى أَبِي لَهَبٍ مِنْ لَوْمٍ، قَالَ أَبُو حَفْصٍ: فَذَكَرْتُهُ لَوْكَيْعِ بْنِ الْجَرَّاحِ

(١) إسناده حسن إلى علي بن زيد: أخرجه ابن بطة (٢/ ٣٣٣).

(٢) فيه أبو محمد الغنوي لم أجده في كتب الرجال: أخرجه ابن بطة (٢/ ٣٦٢).

(٣) إسناده صحيح: أخرجه ابن بطة (٢/ ٣٧٥).

(٤) إسناده صحيح: تقدم تخريجه في باب ذكر ما أخبر الله ﷻ أن مشيئة الخلق تبع لمشيئته سبحانه وتعالى...

(٥) إسناده صحيح.

فَقَالَ: «مَنْ قَالَ بِهَذَا يُسْتَتَابُ، فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا ضُرِبَتْ عُنُقُهُ»<sup>(١)</sup>.

## بَابُ سِيرَةِ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ فِي أَهْلِ الْقَدْرِ

٥٥٢- أَخْبَرَنَا الْفَرِيبِيُّ قَالَ: نَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: نَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ عَمِّهِ أَبِي سُهَيْلٍ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: كُنْتُ أَسِيرُ مَعَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَاسْتَشَارَنِي فِي الْقَدَرِيَّةِ قُلْتُ: أَرَى أَنْ تَسْتَتِيبَهُمْ فَإِنْ تَابُوا، وَإِلَّا عَرَضْتَهُمْ عَلَى السَّيْفِ، فَقَالَ: أَمَا إِنَّ ذَلِكَ رَأْيِي

(١) إسناده صحيح: أخرجه ابن بطة (٢/٤٠١)، والخطيب في تاريخه (١٢/١٧٢).

وعمر بن عبيد: هو أبو عثمان عمرو بن عبيد بن باب المتكلم الزاهد المشهور، كان جده من سبي كابل، شارك واصل بن عطاء في ضلالاته وزاد عليه أشياء، وكان شيخ المعتزلة في وقته، وإليه تنسب العمروية من المعتزلة، وكانت ولادته سنة ٨٠هـ ووفاته سنة ١٤٤هـ وقيل: ٢، ٣، ٨، وأربعين ومائة، تركه القطان، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال حفص بن غياث: ما لقيت أزهده منه، وانتحل ما انتحل. وقال ابن المبارك: دعا إلى القدر، فتركوه، وقال معاذ بن معاذ: سمعت عمرا يقول: إن كانت: ﴿تَبَّتْ يُدَا أَيْ لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ في اللوح المحفوظ، فما لله على ابن آدم حجة، وسمعت ذكر حديث الصادق المصدوق، فقال: لو سمعت الأعمش يقوله لكذبه...، إلى أن قال: ولو سمعت رسول الله ﷺ يقوله، لرددته. وقال عاصم الأحول: نمت، فرأيت عمرو بن عبيد يحك آية، فلمته، فقال: أعيدها؟ قلت: أعدها، فقال: لا أستطيع.

وقال حماد بن زيد: قيل لأبيوب: إن عمرو بن عبيد روى عن الحسن: أن رسول الله ﷺ قال: «إذا رأيتم معاوية على منبري، فاقتلوه».

قال: كذب. قال ابن علية: أول من تكلم في الاعتزال واصل الغزال، فدخل معه عمرو بن عبيد، فأعجب به، وزوجه أخته، وذكر محمد بن عبد الله الأنصاري: أنه رأى عمرو بن عبيد في النوم قد مسح قردا، وقد كان المنصور يعظم ابن عبيد، ويقول: كلكم يمشي رويد.. كلكم يطلب صيد.. غير عمرو بن عبيد.. قلت (أي الذهبي): اغتر بزهد وإخلاصه، وأغفل بدعته.

وانظر ترجمته في: ثقات ابن حبان ٣/١٤٧، كتاب المجروحين ٢/٦٩، مروج الذهب ٣/٣١٣، طبقات المعتزلة (٣٥)، المرتضى ١/١٦٤، ١٧١، ١٧٣، ١٧٨، تاريخ بغداد ١٢/١٦٢ - ١٧٨، شرح المقامات للشريشي ١/٣٣٢، وفيات الأعيان ٣/٤٦٠ - ٤٦٢، تهذيب الكمال (١٠٤٥)، تاريخ الإسلام ٦/١٠٧، ١١٠، ميزان الاعتدال ٣/٢٧٣ - ٢٨٠، العبر ١/١٩٣، البداية والنهاية ١٠/٧٣، ٨٠، غاية النهاية ١/٦٠٢، تهذيب التهذيب ٨/٣٠، شذرات الذهب ١/٢١٠، خلاصة تهذيب الكمال ١٠٩، والسير (٦/١٠٤)، وراجع عن فرقته: الفرق بين الفرق ١٢٠، والملل ١/٤٩ مع النظامية والتبصير ٤٢، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ٤٠.

قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ رَأْيِي <sup>(١)</sup>.

٥٥٣- أَخْبَرَنَا الْفَرَبَايِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ وَالِدُ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سُهَيْلٍ نَافِعُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: سَأَيْزْتُ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ فَاسْتَشَارَنِي فِي الْقَدَرِيَّةِ فَقُلْتُ: أَرَى أَنْ تَسْتَسِيْبَهُمْ، فَإِنْ تَابُوا وَإِلَّا ضَرَبْتُ أَعْنَاقَهُمْ فَقَالَ عُمَرُ: أَمَّا إِنْ تِلْكَ سِيرَةُ الْحَقِّ فِيهِمْ <sup>(٢)</sup>.

٥٥٤- أَخْبَرَنَا الْفَرَبَايِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى قَالَ: نَا أَبُو ضَمْرَةَ أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سُهَيْلٍ نَافِعُ بْنُ مَالِكٍ بْنُ أَبِي عَامِرٍ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ لِي عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ مِنْ فِيهِ إِلَى أُذُنِي: مَا تَقُولُ فِي الَّذِينَ يَقُولُونَ: لَا قَدْرَ؟ قُلْتُ: أَرَى أَنْ يُسْتَتَابُوا، فَإِنْ تَابُوا وَإِلَّا ضَرَبْتُ أَعْنَاقَهُمْ، فَقَالَ عُمَرُ: ذَلِكَ الرَّأْيُ فِيهِمْ، وَاللَّهِ لَوْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا هَذِهِ الْآيَةُ الْوَاحِدَةُ لَكَفْتُ: ﴿فَاتَّكِرُوا مَتَّعِدُونَ﴾ <sup>(١١١)</sup> مَا أَشْرَعَتْ عَلَيْهِ بِقَتْلَيْنِ <sup>(١١٢)</sup> إِلَّا مَنْ هُوَ صَالٍ الْجَحِيمِ <sup>(١١٣)</sup>.

[الصفات: ١٦١-١٦٣] <sup>(٣)</sup>

٥٥٥- وَأَخْبَرَنَا الْفَرَبَايِيُّ قَالَ: نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ الْحِمَاصِيُّ قَالَ ثنا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُهَاجِرٍ، عَنْ أَخِيهِ عَمْرٍو بْنِ مُهَاجِرٍ قَالَ بَلَغَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَنَّ غَيْلَانَ يَقُولُ فِي الْقَدْرِ فَبَعَثَ إِلَيْهِ فَحَجَّجَهُ أَيَّامًا، ثُمَّ أَدْخَلَهُ عَلَيْهِ، فَقَالَ غَيْلَانُ: مَا هَذَا الَّذِي بَلَغَنِي عَنْكَ؟ قَالَ عَمْرٍو بْنُ مُهَاجِرٍ: فَأَشْرْتُ إِلَيْهِ أَنْ لَا يَقُولَ شَيْئًا قَالَ: فَقَالَ: نَعَمْ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾ <sup>(١)</sup> إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِّنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا <sup>(٢)</sup> إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا <sup>(٣)</sup> [الإنسان: ١-٣] قَالَ: أَقْرَأْ آخِرَ السُّورَةِ: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ <sup>(٤)</sup> يَدْخُلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا <sup>(٥)</sup> [الإنسان: ٣٠، ٣١]، ثُمَّ قَالَ: مَا

(١) إسناده صحيح: أخرجه مالك في الموطأ (٢/ ٩٠٠)، والخلال عن الإمام أحمد في الإيمان

(ق ١٨٦/ أ)، وعبد الله بن أحمد في السنة (٢/ ٤٣٠-٤٣١)، واللالكائي (٤/ ٦٤٥)، وابن بطة في

الإبانة (٢/ ٣٣٧)، واللالكائي (٤/ ٧٠٩)، والبيهقي في الكبرى (١٠/ ٢٠٥).

(٢) فيه عبد الله بن جعفر والد علي بن المديني وهو ضعيف ولكنه متابع كما في الأثر السابق والأثر التالي:

أخرجه ابن بطة في الإبانة (٢/ ٣٣٧).

(٣) إسناده صحيح: أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة (٢/ ٤٣١)، والبيهقي في الكبرى (١٠/ ٢٠٥).

تَقُولُ يَا غِيلَانُ؟ قَالَ: أَقُولُ: قَدْ كُنْتُ أَعْمَى فَبَصَّرْتَنِي، وَأَصَمَّ فَأَسْمَعْتَنِي، وَضَالًّا فَهَدَيْتَنِي، فَقَالَ عُمَرُ: اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ عَبْدُكَ غِيلَانُ صَادِقًا، وَإِلَّا فَاصْلُبْهُ، فَأَمْسَكَ عَنْ الْكَلَامِ فِي الْقَدَرِ، فَوَلَاهُ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ دَارَ الضَّرْبِ بِدِمَشْقَ، فَلَمَّا مَاتَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَأَفْضَتِ الْخِلَافَةُ إِلَى هِشَامٍ، تَكَلَّمَ فِي الْقَدَرِ، فَبَعَثَ إِلَيْهِ هِشَامٌ فَقَطَعَ يَدَهُ، فَمَرَّ بِهِ رَجُلٌ وَالدُّبَابُ عَلَى يَدِهِ، فَقَالَ لَهُ: يَا غِيلَانُ: هَذَا قَضَاءٌ وَقَدَرٌ، فَقَالَ: كَذَبْتَ، لَعَمْرُ اللَّهِ مَا هَذَا قَضَاءٌ وَلَا قَدَرًا، فَبَعَثَ إِلَيْهِ هِشَامٌ فَصَلَبَهُ<sup>(١)</sup>.

٥٥٦- وَأَخْبَرَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: نَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ قَالَ: نَا أَبِي قَالَ: نَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو اللَّيْثِيُّ، أَنَّ الزُّهْرِيَّ حَدَّثَهُ قَالَ: دَعَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ رَجُلًا غِيلَانُ فَقَالَ: يَا غِيلَانُ بَلَّغْنِي أَنَّكَ تَتَكَلَّمُ بِالْقَدَرِ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنَّهُمْ يَكْذِبُونَ عَلَيَّ؟ فَقَالَ: يَا غِيلَانُ، اقْرَأْ أَوَّلَ يَسَ فَقَرَأَ: ﴿يَسَ ١﴾ وَالْقُرْآنَ الْمَكِيدَ ﴿يَسَ: ١-٢﴾ حَتَّى أَتَى ﴿إِنَّا جَعَلْنَا فِي أَعْنَاقِهِمْ أَغْلَالًا فَفِي إِلَى الْأَذْقَانِ فَهُمْ مُقْمَحُونَ ٨﴾ وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا فَأَعْشَيْنَهُمُ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ ١﴾ وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنْذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿يَسَ: ٨-١٠﴾ فَقَالَ غِيلَانُ: وَاللَّهِ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَائِي لَمْ أَقْرَأْهَا قَطُّ قَبْلَ الْيَوْمِ، أَشْهَدُكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَنِّي تَائِبٌ مِمَّا كُنْتُ أَقُولُ، فَقَالَ عُمَرُ: اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ صَادِقًا فَتَبِّهْهُ، وَإِنْ كَانَ كَاذِبًا فَاجْعَلْهُ آيَةً لِلْمُؤْمِنِينَ<sup>(٢)</sup>.

٥٥٧- أَخْبَرَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: نَا هِشَامُ بْنُ خَالِدٍ الْأَزْرُقِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُسْهَرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَوْنُ بْنُ حَكِيمٍ قَالَ: حَدَّثَنِي الْوَلِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ مَوْلَى ابْنِ أَبِي السَّائِبِ أَنَّ رَجَاءَ بْنَ حَيَّوَةَ كَتَبَ إِلَى هِشَامِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ: «بَلَّغْنِي يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهُ وَقَعَ فِي نَفْسِكَ شَيْءٌ مِنْ قَبْلِ غِيلَانَ وَصَالِحٍ، فَوَاللَّهِ لَقَتْلُهُمَا أَفْضَلُ مِنْ أَلْفَيْنِ مِنَ الرُّومِ وَالتُّرْكِ قَالَ هِشَامٌ: صَالِحٌ مَوْلَى ثَقِيفٍ<sup>(٣)</sup>.

(١) إسناده حسن: أخرجه ابن بطة في الإبانة (٣٣٩/٢).

وأخرج نحوه عبد الله بن أحمد في السنة (٤٢٩/٢)، واللالكائي (٧١٣/٤-٧١٤).

(٢) إسناده حسن: أخرجه اللالكائي في شرح أصول السنة (٧١٣/٤)، وابن بطة في الإبانة (٣٣٨/٢).

(٣) في إسناده عون بن حكيم ترجمه ابن عساکر في تاريخ دمشق (٥٨/٤٧) ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا: أخرجه اللالكائي (٧١٧/٤)، وابن بطة في الإبانة (٣٤٣/٢)، وابن أبي خيثمة في تاريخه

٥٥٨- وَأَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: نا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي سَعْدٍ قَالَ: نا الْهَيْثَمُ بْنُ خَارِجَةَ قَالَ: نا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَالِمٍ الْأَشْعَرِيُّ حِمَصِيٌّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي عُبَلَةَ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ عُبَادَةَ بْنِ نُسَيْبٍ فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَأَخْبَرَهُ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ هِشَامًا، قَطَعَ يَدَ غِيلَانَ وَلِسَانَهُ وَصَلَبَهُ، فَقَالَ لَهُ: حَقًّا مَا تَقُولُ؟ قَالَ: نَعَمْ قَالَ: «أَصَابَ وَاللَّهِ السُّنَّةَ وَالْقَضِيَّةَ وَلَا كُتِبَنَّ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ فَلَا حَسَنَ لَهُ مَا صَنَعَ»<sup>(١)</sup>.

٥٥٩- وَأَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ سَيَّارٍ النَّصِيبِيُّ قَالَ: نا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مُعَاوِيَةُ يُعْنِي ابْنَ صَالِحٍ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ عُمَيْرٍ قَالَ: قِيلَ لِعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ: إِنَّ قَوْمًا يُكْرُونَ مِنَ الْقَدَرِ شَيْئًا، فَقَالَ عُمَرُ: «بَيَّنُّوا لَهُمْ وَارْفُقُوا بِهِمْ، حَتَّى يَرْجِعُوا»، فَقَالَ قَاتِلٌ: هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لَقَدْ اتَّخَذُوهُ دِينًا يَدْعُونَ إِلَيْهِ النَّاسُ، فَفَرَعَ لَهَا عُمَرُ فَقَالَ «أُولَئِكَ أَهْلُ أَنْ تُسَلَّ أَلْسِنَتُهُمْ مِنْ أَفْوَيْتِهِمْ سَلًّا، هَلْ طَارَ ذُبَابٌ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِلَّا بِمَقْدَارٍ؟»<sup>(٢)</sup>.

٥٦٠- أَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: نا مُحَمَّدُ بْنُ مُصَفًى قَالَ: نا بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَرْطَاةُ بْنُ الْمُنْذِرِ قَالَ: حَدَّثَنِي حَكِيمُ بْنُ عُمَيْرٍ قَالَ: قِيلَ لِعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ نَحْوًا مِنْهُ.

٥٦١- وَأَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: نا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: نا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ ذَرٍّ قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: «لَوْ أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ لَا يُعْصَى، مَا خَلَقَ إِبْلِيسَ، وَهُوَ رَأْسُ الْخَطِيئَةِ»<sup>(٣)</sup>.

٥٦٢- أَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: نا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ قَالَ: نا عَبْدُ الرَّحْمَنِ

= (٥/٢٥٤)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٧/٥٩).

(١) حسن: أخرجه الطبراني في مسند الشاميين (ج/٢٦٦، رقم ٢٢٢٨) من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل ثنا الهيثم بن خارجة به، واللالكائي (٤/٧١٧)، وابن بطة في الإبانة (٢/٣٤٣)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٦/٢١٧).

(٢) إسناده ضعيف: أخرجه ابن بطة (٢/٣٣٨، ٣٤٢).

(٣) إسناده صحيح تقدم تخريجه في باب ذكر من أخبر الله ﷻ أنه أرسل الشياطين على الكافرين فيضلونهم...

ابن مهدي، عن عمر بن ذر قال: سمعتُ عمر بن عبد العزيز يقول: «لو أراد الله أن لا يُعصى ما خلق إبليس، قد فسر ذلك في آية من كتاب الله تعالى، عقلها من عقلها، وجعلها من جهلها: ﴿مَا أَنتَر عَلَيْهِ يَفْنَيْنِ﴾ (١١٢) ﴿لَا مَنْ هُوَ صَالٍ الْجَحِيمِ﴾ [الصفات: ١٦٢، ١٦٣] (١).

٥٦٣- وأخبرنا الفريابي قال: نا أبو بكر بن أبي شيبة قال: نا عبد الله بن إدريس، عن عمر بن ذر قال: قال عمر بن عبد العزيز: «لو أراد الله تعالى أن لا يُعصى ما خلق إبليس، وهو رأس الخطيئة، وإن في ذلك لعلمًا من كتاب الله تعالى جهله من جهله وعرفه من عرفه ثم قرأ: ﴿فَاتَّكُرُومًا تَعْبُدُونَ﴾ (١١٣) ﴿مَا أَنتَر عَلَيْهِ يَفْنَيْنِ﴾ (١١٢) ﴿لَا مَنْ هُوَ صَالٍ الْجَحِيمِ﴾ [الصفات: ١٦١-١٦٣] (٢).

٥٦٤- حدثنا أبو شعيب عبد الله بن الحسن الحراني قال: أنا إبراهيم بن عبد الله الهروي قال: نا عبد الله بن أبي الوليد قال: خرج عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ اللهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَخَطَبَ كَمَا كَانَ يَخْطُبُ، ثُمَّ قَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ، مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ خَيْرًا فَلْيَحْمَدِ اللَّهَ تَعَالَى، وَمَنْ أَسَاءَ فَلْيَسْتَغْفِرِ اللَّهَ، ثُمَّ إِنَّ عَادَ فَلْيَسْتَغْفِرِ اللَّهَ، فَإِنَّهُ لَا بُدَّ لِأَقْوَامٍ أَنْ يَعْمَلُوا أَعْمَالًا وَضَعَهَا اللَّهُ تَعَالَى فِي رِقَابِهِمْ، وَكَتَبَهَا عَلَيْهِمْ» (٣).

٥٦٥- أخبرنا الفريابي قال: نا عبد الرحمن بن إبراهيم قال: نا الوليد قال: سمعتُ ابن جريج، يقول: قال عمر بن عبد العزيز: «لو أراد الله أن لا يُعصى ما خلق إبليس» (٤).

٥٦٦- أخبرنا الفريابي قال: نا محمد بن العلاء قال: نا ابن إدريس، عن عمر بن

(١) إسناده صحيح تقدم تخريجه في باب ذكر من أخبر الله ﷻ أنه أرسل الشياطين على الكافرين فيضلونهم...

(٢) إسناده صحيح تقدم تخريجه في باب ذكر من أخبر الله ﷻ أنه أرسل الشياطين على الكافرين فيضلونهم...

(٣) إسناده فيه عبد الله بن أبي الوليد أو عمر بن الوليد لم أجده ترجمته: أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١٧٣/٧) حديث رقم (٣٥٠٨٢)، وابن أبي شيبة في المصنف (١٧٣/٧)، رقم (٣٥٠٨٢)، وابن أبي الدنيا في حسن الظن بالله (١/٧٧)، رقم (٦٨)، وابن بطة (٢/٣٤٠).

(٤) إسناده صحيح تقدم تخريجه في باب ذكر من أخبر الله ﷻ أنه أرسل الشياطين على الكافرين فيضلونهم...

ذَرَّ قَالَ: قَدِمْنَا عَلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ خَمْسَةَ: مُوسَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، وَدِثَارُ النَّهْدِيِّ، وَزَيْدُ الْفَقِيرِ، وَالصَّلْتُ بْنُ بَهْرَامَ، وَعُمَرُ بْنُ ذَرٍّ فَقَالَ: إِنْ كَانَ أَمْرُكُمْ وَاحِدًا فَلْيَتَكَلَّمْ مُتَكَلِّمُكُمْ، فَتَكَلَّمَ مُوسَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، وَكَانَ أَخَوْفَ مَا يَتَخَوَّفُ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ عَزَمَ بِشَيْءٍ مِنْ أَمْرِ الْقَدَرِ قَالَ: فَعَرَضَ لَهُ عُمَرُ فَحَمِدَ اللَّهَ تَعَالَى وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: «لَوْ أَرَادَ تَعَالَى أَنْ لَا يُعْصَى مَا خَلَقَ إِبْلِيسَ وَهُوَ رَأْسُ الْخَطِيئَةِ وَإِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِلْمًا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ، عِلْمُهُ مَنْ عِلْمُهُ وَجَهْلُهُ مَنْ جَهْلُهُ، ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿فَأَنذَرُكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ﴾ (١٣١) مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ بِفَتَنَيْنِ (١٣٢) إِلَّا مَنْ هُوَ صَالٍ الْجَحِيمِ ﴿[الصافات: ١٦١-١٦٣] ثُمَّ لَوْ أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى حَمْلَ خَلْقِهِ مِنْ حَقِّهِ عَلَى قَدَرٍ عَظَمَتِهِ لَمْ يُطَقْ عَلَى ذَلِكَ أَرْضٌ وَلَا سَمَاءٌ، وَلَا مَاءٌ وَلَا جَبَلٌ، وَلَكِنَّهُ رَضِيَ مِنْ عِبَادِهِ بِالْتَّخْفِيفِ (١)».

٥٦٧- أَخْبَرَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: نَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: أَنَا عَلِيُّ بْنُ ثَابِتٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ ذَرٍّ قَالَ: جَلَسْنَا إِلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ فَتَكَلَّمَ مِنَّا مُتَكَلِّمٌ، فَعَظَّمَ اللَّهُ تَعَالَى وَذَكَرَ بَيَاتِهِ، فَلَمَّا فَرَغَ تَكَلَّمَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، وَشَهِدَ شَهَادَةً الْحَقِّ، وَقَالَ لِلْمُتَكَلِّمِ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى كَمَا ذَكَرْتَ وَعَظَّمْتَ، وَلَكِنَّ اللَّهَ تَعَالَى: «لَوْ أَرَادَ أَنْ لَا يُعْصَى مَا خَلَقَ إِبْلِيسَ وَقَدْ بَيَّنَّ ذَلِكَ فِي آيَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ، عِلْمُهَا مَنْ عِلْمُهَا وَجَهْلُهَا مَنْ جَهْلُهَا، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿فَأَنذَرُكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ﴾ (١٣١) مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ بِفَتَنَيْنِ (١٣٢) إِلَّا مَنْ هُوَ صَالٍ الْجَحِيمِ ﴿[الصافات: ١٦١-١٦٣] قَالَ وَمَعَنَا: رَجُلٌ يَرَى رَأْيَ الْقَدَرِيَّةِ، فَفَعَّعَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِقَوْلِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَرَجَعَ عَمَّا كَانَ يَقُولُ، فَكَانَ أَشَدَّ النَّاسِ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى الْقَدَرِيَّةِ (٢)».

٥٦٨- وَأَخْبَرَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: نَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ قَالَ: نَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ قَالَ: نَا التَّيْمِيُّ قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْقَدَرِ؟ فَقَالَ: «مَا جَرَى دُبَابٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ إِلَّا بِقَدَرٍ»، ثُمَّ قَالَ لِلْسَّائِلِ: لَا تَعُودَنَّ تَسْأَلُنِي عَنْ مِثْلِ هَذَا (٣)».

٥٦٩- أَخْبَرَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: نَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ قَالَ: نَا الْهَيْثَمُ بْنُ عِمْرَانَ قَالَ

(١) إسناده صحيح: أخرجه اللالكائي (٤/ ٦٧٩).

(٢) إسناده حسن.

(٣) إسناده صحيح: أخرجه اللالكائي (٤/ ٦٧٩).

سَمِعْتُ عَمْرُو بْنَ مُهَاجِرٍ قَالَ: أَقْبَلَ غَيْلَانُ وَهُوَ مَوْلَى لَالِ عُثْمَانَ، وَصَالِحُ بْنُ سُؤَيْدٍ إِلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ فَبَلَغَهُ أَنَّهُمَا يَنْطِقَانِ فِي الْقَدَرِ، فَدَعَاهُمَا فَقَالَ: «إِنَّ عِلْمَ اللَّهِ تَعَالَى نَافِذٌ فِي عِبَادِهِ أَمْ مُتَنَقِّضٌ؟» قَالَا: بَلَى نَافِذٌ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ قَالَ: فَفِيمَ الْكَلَامُ؟ فَخَرَجَا، فَلَمَّا كَانَ عِنْدَ مَرَضِهِ بَلَغَهُ أَنَّهُمَا قَدْ أَسْرَفَا، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِمَا وَهُوَ مُغْضَبٌ فَقَالَ: أَلَمْ يَكُنْ فِي سَابِقِ عِلْمِهِ حِينَ أَمَرَ إِبْلِيسَ بِالسُّجُودِ أَنَّهُ لَا يَسْجُدُ؟ قَالَ عَمْرُو: فَأَوْمَأَتْ إِلَيْهِمَا بِرَأْسِي: قُولَا: نَعَمْ، فَقَالَا: نَعَمْ، فَأَمَرَ بِإِخْرَاجِهِمَا، وَبِالْكِتَابِ إِلَى الْأَجْنَادِ بِخِلَافِ مَا قَالَا فَمَاتَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَبْلَ أَنْ يُنْفِذَ تِلْكَ الْكُتُبَ<sup>(١)</sup>.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كَانَ غَيْلَانُ مُصْرًا عَلَى الْكُفْرِ بِقَوْلِهِ فِي الْقَدَرِ، فَإِذَا حَضَرَ عِنْدَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَافِقٌ، وَأَنْكَرَ أَنْ يَقُولَ بِالْقَدَرِ، فَدَعَا عَلَيْهِ عُمَرُ بِأَنْ يَجْعَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى آيَةً لِلْمُؤْمِنِينَ، إِنْ كَانَ كَذَّابًا، فَأَجَابَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِيهِ دَعْوَةَ عُمَرَ، فَتَكَلَّمَ غَيْلَانُ فِي وَقْتِ هِشَامٍ هُوَ وَصَالِحُ مَوْلَى ثَقِيفٍ، فَتَقَتْلَهُمَا وَصَلَبَهُمَا، وَقَبْلَ ذَلِكَ قَطَعَ يَدَ غَيْلَانَ وَلِسَانَهُ، ثُمَّ قَتَلَهُ وَصَلَبَهُ، فَاسْتَحْسَنَ الْعُلَمَاءُ فِي وَقْتِهِ مَا فَعَلَ بِهِمَا، فَهَكَذَا يَنْبَغِي لِأَيِّمَةِ الْمُسْلِمِينَ وَأَمْرَانِهِمْ إِذَا صَحَّ عِنْدَهُمْ أَنَّ إِنْسَانًا يَتَكَلَّمُ فِي الْقَدَرِ بِخِلَافِ مَا عَلَيْهِ مِنْ تَقَدَّمَ أَنْ يُعَاقِبَهُ بِمِثْلِ هَذِهِ الْعُقُوبَةِ، وَلَا تَأْخُذْهُمْ فِي اللَّهِ لَوْمَةٌ لَائِمٌ.

٥٧٠ - وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْوَاسِطِيُّ قَالَ: نَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: نَا مُؤَمَّلُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: نَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي شَيْخٌ - قَالَ مُؤَمَّلٌ: رَعِمُوا أَنَّهُ أَبُو رَجَاءٍ الْخُرَاسَانِيُّ - أَنَّ عَدِيَّ بْنَ أَرْطَاةَ، كَتَبَ إِلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ: إِنَّ قِبَلَنَا قَوْمًا يَقُولُونَ: لَا قَدَرَ، فَكُتِبَ إِلَيَّ بِرَأْيِكَ، وَاكْتُبَ إِلَيَّ بِالْحُكْمِ فِيهِمْ فَكَتَبَ إِلَيْهِ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ عُمَرَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ إِلَى عَدِيَّ بْنِ أَرْطَاةَ أَمَا بَعْدُ: فَإِنِّي أَحْمَدُ إِلَيْكَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ أَمَا بَعْدُ: فَإِنِّي أَوْصِيكَ بِتَقْوَى اللَّهِ، وَالْإِقْصَادِ فِي أَمْرِهِ، وَاتِّبَاعِ سُنَّةِ نَبِيِّهِ ﷺ، وَتَرْكِ مَا أَحْدَثَ الْمُحْدِثُونَ مِمَّا قَدْ جَرَتْ سُنَّتُهُ، وَكُفُّوا مُؤَنَّتَهُ، فَعَلَيْكُمْ بِلَزُومِ السُّنَّةِ، فَإِنَّ السُّنَّةَ إِنَّمَا سَنَّهَا مَنْ قَدْ عَرَفَ مَا فِي خِلَافِهَا مِنَ الْخَطَا وَالزَّلَلِ، وَالْحُمَقِ وَالتَّعَمُّقِ، فَارْضَ لِنَفْسِكَ مَا رَضِيَ بِهِ الْقَوْمُ

(١) إسناده ضعيف فيه الهيثم بن عمران لم يوثقه معتبر، وهشام بن عمار صدوق يتلقن.



لِأَنْفُسِهِمْ، فَإِنَّهُمْ عَنْ عِلْمٍ وَقَفُوا، وَبَيَّصَرَ نَافِذٌ قَدْ كَفُوا، وَلَهُمْ كَانُوا عَلَى كَشْفِ الْأُمُورِ أَقْوَى وَبِفَضْلِ لَوْ كَانَ فِيهِ أُخْرَى فَلَيْزَ قُلْتُمْ: أَمْرٌ حَدَثَ بَعْدَهُمْ، مَا أَحْدَثَهُ بَعْدَهُمْ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَ غَيْرَ سُنَّتِهِمْ، وَرَغِبَ بِنَفْسِهِ عَنْهُمْ، إِنَّهُمْ لَهُمُ السَّابِقُونَ، فَقَدْ تَكَلَّفُوا فِيهِ بِمَا يَكْفِي، وَوَصَفُوا مِنْهُ مَا يَشْفِي، فَمَا دُونَهُمْ مُقَصِّرٌ، وَمَا فَوْقَهُمْ مُحَسِّرٌ، لَقَدْ قَصَرَ عَنْهُمْ قَوْمٌ فَجَعُوا وَطَمَحَ عَنْهُمْ آخَرُونَ فَعَلُوا، وَإِنَّهُمْ بَيْنَ ذَلِكَ لَعَلَى هُدًى مُسْتَقِيمٍ كَتَبْتَ تَسْأَلُنِي عَنِ الْقَدَرِ؟ عَلَى الْخَبِيرِ بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى سَقَطَتْ، مَا أَحْدَثَ الْمُسْلِمُونَ مُحْدَثَةً، وَلَا ابْتَدَعُوا بِدْعَةً هِيَ أَتَيْنَ أُمَرَاءُ، وَلَا أَثَبْتُ مِنْ أَمْرِ الْقَدَرِ، وَلَقَدْ كَانَ ذِكْرُهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ الْجَهْلَاءِ يَتَكَلَّمُونَ بِهِ فِي كَلَامِهِمْ، وَيَقُولُونَ بِهِ فِي أَشْعَارِهِمْ، يُعْزُونَ بِهِ أَنْفُسَهُمْ عَنْ مَصَائِبِهِمْ، ثُمَّ جَاءَ الْإِسْلَامَ فَلَمْ يَزِدْهُ إِلَّا شِدَّةً وَقُوَّةً، ثُمَّ ذَكَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ فِي غَيْرِ حَدِيثٍ وَلَا حَدِيثَيْنِ وَلَا ثَلَاثَةٍ، فَسَمِعَهُ الْمُسْلِمُونَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَتَكَلَّمُوا بِهِ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَبَعْدَ وَفَاتِهِ، يَقِينًا وَتَضَدِّيقًا وَتَسْلِيمًا لِرَبِّهِمْ وَتَضَعِيفًا لِأَنْفُسِهِمْ: أَنْ يَكُونَ شَيْءٌ مِنَ الْأَشْيَاءِ لَمْ يُحِطْ بِهِ عِلْمُهُ، وَلَمْ يُحْصَ كِتَابُهُ وَلَمْ يَنْفُذْ فِيهِ قَدْرُهُ، فَلَيْزَ قُلْتُمْ: قَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ كَذَا وَكَذَا، وَلَمْ أَنْزَلِ اللَّهُ تَعَالَى آيَةً كَذَا وَكَذَا؟ لَقَدْ قَرَأُوا مِنْهُ مَا قَدْ قَرَأْتُمْ، وَعَلِمُوا مِنْ تَأْوِيلِهِ مَا جَهِلْتُمْ، ثُمَّ قَالُوا بَعْدَ ذَلِكَ: كُلُّهُ كِتَابٌ وَقَدَرٌ، وَكَتَبَ الشَّقَوَةُ، وَمَا يُقَدَّرُ يَكُنْ، وَمَا شَاءَ كَانَ وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ، وَلَا تَمْلِكُ لِأَنْفُسِنَا ضَرًّا وَلَا نَفْعًا، ثُمَّ رَغِبُوا بَعْدَ ذَلِكَ وَرَهَبُوا، كَتَبْتَ إِلَيَّ تَسْأَلُنِي عَنِ الْحُكْمِ فِيهِمْ، فَمَنْ أَوْتَيْتَ بِهِ مِنْهُمْ فَأَوْجَعُهُ ضَرْبًا، وَاسْتَوْدِعَهُ الْحَبْسَ، فَإِنْ تَابَ مِنْ رَأْيِهِ السُّوءِ، وَإِلَّا فَأَضْرِبْ عُنُقَهُ<sup>(١)</sup>، وَالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ.

٥٧١- أَخْبَرَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: نَا أَبُو الْمُنْذِرِ عُبَيْسَةُ بْنُ يَحْيَى الْمَرْوَزِيُّ، بِالشَّاشِ سَنَةَ ثَمَانٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَتَيْنِ قَالَ: نَا أَبُو دَاوُدَ الْحَفَرِيُّ، عَنْ أَبِي رَجَاءٍ قَالَ: كَتَبَ عَامِلٌ لِعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِلَيْهِ يَسْأَلُهُ عَنِ الْقَدَرِ؟ فَكَتَبَ إِلَيْهِ: «أَمَا بَعْدُ، فَإِنِّي أُوصِيكَ بِتَقْوَى اللَّهِ تَعَالَى، وَاتِّبَاعِ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالِاجْتِهَادِ فِي أَمْرِهِ، وَتَرْكِ مَا أَحْدَثَ الْمُحْدِثُونَ

(١) أخرجه أبو داود (٢٠٢/٤)، رقم (٤٦١٢)، وابن وضاح في البدع والنهي عنها (ص ٣٠-٣١)، وابن بطه (٢/٣٣٥) وصححه العلامة الألباني في صحيح أبي داود.

بَعْدَهُ وَذَكَرَ الْحَدِيثَ نَحْوًا مِنَ الْحَدِيثِ الَّذِي قَبْلَهُ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ رَحِمَهُ اللَّهُ: هَذِهِ حُجَّتُنَا عَلَى الْقَدَرِيَّةِ: كِتَابُ اللَّهِ تَعَالَى، وَسُنَّةُ رَسُولِهِ ﷺ، وَسُنَّةُ أَصْحَابِهِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ وَقَوْلُ أَيْمَةِ الْمُسْلِمِينَ، مَعَ تَرْكِنا لِلْجِدْلِ وَالْمِرَاءِ، وَالْبَحْثُ عَنِ الْقَدْرِ فَإِنَّا قَدْ نَهَيْنَا عَنْهُ، وَأَمَرْنَا بِتَرْكِ مُجَالَسَةِ الْقَدَرِيَّةِ، وَأَنْ لَا نُنَاطِرَهُمْ، وَلَا نُنَافِتِحَهُمْ عَلَى سَبِيلِ الْجِدْلِ، بَلْ يَهْجُرُونَ وَيُهَانُونَ وَيُذَلُّونَ، وَلَا يُصَلِّيَ خَلْفَ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، وَلَا تُقْبَلَ شَهَادَتُهُمْ وَلَا يُزَوَّجُ، وَإِنْ مَرَضَ لَمْ يُعَدَّ وَإِنْ مَاتَ لَمْ يُحْضَرْ جَنَازَتُهُ، وَلَمْ تُجَبَّ دَعْوَتُهُ فِي وَلِيْمَةٍ إِنْ كَانَتْ لَهُ، فَإِنْ جَاءَ مُسْتَرْشِدًا أُرْسِدَ عَلَى مَعْنَى النَّصِيحَةِ لَهُ، فَإِنْ رَجَعَ فَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَإِنْ عَادَ إِلَى بَابِ الْجِدْلِ وَالْمِرَاءِ لَمْ نَلْتَفِتْ عَلَيْهِ، وَطُرِدَ وَحُذِرَ مِنْهُ، وَلَمْ يُكَلَّمْ وَلَمْ يُسَلَّمْ عَلَيْهِ.

## بَابُ تَرْكِ الْبَحْثِ وَالتَّنْقِيرِ عَنِ النَّظَرِ فِي أَمْرِ الْقَدْرِ

### كَيْفَ؟ وَلِمَ؟ بَلِ الْإِيمَانُ بِهِ وَالتَّسْلِيمُ

٥٧٢- حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ سَهْلُ بْنُ أَبِي سَهْلٍ الْوَاسِطِيُّ قَالَ: نَا أَبُو حَفْصٍ عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: نَا يَحْيَى بْنُ عُثْمَانَ الْقُرَشِيُّ سَنَةَ ثَمَانِينَ وَمِائَةٍ سَمِعْتُهُ مِنْهُ قَالَ: نَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَكَلَّمَ فِي الْقَدْرِ سُئِلَ عَنْهُ، وَمَنْ لَمْ يُتَكَلَّمْ فِيهِ لَمْ يُسَأَلْ عَنْهُ»<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه ابن ماجه (٣٣/١)، رقم ٨٤، والعقيلي في الضعفاء (٤١٩/٤)، وابن عدي (٦٩/٩)، وابن حبان في المجروحين (٤٧٥/٢)، والحاثر كما في زوائد الهيثمي (٧٤٩/٢)، رقم ٧٤٤، وابن بطه (١٠/٢)، (٤٠٤) والحديث قال عنه العقيلي فيه يحيى بن عثمان التيمي عن يحيى بن عبد الله بن أبي مليكة ولا يتابع على حديثه ولا يعرف إلا به حدثني آدم بن موسى قال سمعت البخاري قال يحيى بن عثمان التيمي عن حيي بن عبد الله بن أبي مليكة منكر الحديث وهذا الحديث... ثم ذكر حديث الترجمة، وقال ابن عدي: غير محفوظ، وقال ابن حبان: فيه يحيى بن عثمان التيمي عن يحيى بن عبد الله بن أبي مليكة ولا يتابع على حديثه ولا يعرف إلا به، وضعفه ابن القيسراني في الذخيرة (٢٢٤٩/٤)، وقال العراقي في المغني (١٢٩/١): إسناده ضعيف، قال البوصيري في مصباح الزجاجة (١٤/١): هذا إسناد ضعيف، وضعفه الألباني في ضعيف الجامع (٥٥٣٢).

٥٧٣- حَدَّثَنَا أَبُو سَهْلٍ بْنُ أَبِي سَهْلٍ أَيْضًا قَالَ: نَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: نَا حَمَّادُ بْنُ مَسْعَدَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي زِيَادُ أَبُو عَمْرٍو قَالَ: نَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْقُرَشِيُّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ ابْنِ عُمَرَ فُسِّئِلَ عَنِ الْقَدَرِ؟ فَقَالَ: «شَيْءٌ أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى أَلَّا يُطْلِعَكُمْ عَلَيْهِ، فَلَا تُرِيدُوا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى مَا أَبِي عَلَيْكُمْ»<sup>(١)</sup>.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: هَذَا مَعْنَى مَا قَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ فِي رِسَالَتِهِ لِأَهْلِ الْقَدَرِ، قَوْلُهُ: فَلَيْتُنْ قُلْتُمْ: قَدْ قَالَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ كَذَا وَكَذَا، يُقَالُ لَهُمْ: لَقَدْ قَرَأُوا مِنْهُ يَعْني الصَّحَابَةَ مَا قَدْ قَرَأْتُمْ وَعَلِمُوا مِنْ تَأْوِيلِهِ مَا جَهِلْتُمْ، ثُمَّ قَالُوا بَعْدَ ذَلِكَ: كُلُّهُ كِتَابٌ وَقَدَرٌ، وَكُتِبَتِ الشُّفُوعَةُ، وَمَا قَدَرٌ يَكُنْ، وَمَا شَاءَ كَانَ وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ، وَلَا تَمْلِكُ لِأَنْفُسِنَا ضَرًّا وَلَا نَفْعًا، ثُمَّ رَغِبُوا بَعْدَ ذَلِكَ وَرَهَبُوا وَالسَّلَامُ.

٥٧٤- أَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: نَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: نَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ: «أَنَّ عَزِيرًا سَأَلَ رَبَّهُ تَعَالَى عَنِ الْقَدَرِ؟ فَقَالَ: سَأَلْتَنِي عَنْ عَلَمِي، عُقُوبَتُكَ أَنْ لَا أَسْمِيكَ فِي الْأَنْبِيَاءِ»<sup>(٢)</sup>.

٥٧٥- أَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: نَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ، عَنْ نَوْفٍ قَالَ: «قَالَ عَزِيرٌ فِيمَا يُنَاجِي بِهِ رَبَّهُ: يَا رَبِّ تَخْلُقْ خَلْقًا فَتُضِلُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُهْدِي مَنْ تَشَاءُ قَالَ: قِيلَ لَهُ: يَا عَزِيرُ، أَعْرِضْ عَنْ هَذَا قَالَ: فَعَادَ فَقَالَ: يَا رَبِّ تَخْلُقْ خَلْقًا، فَتُضِلُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُهْدِي مَنْ تَشَاءُ قَالَ: قِيلَ لَهُ: يَا عَزِيرُ، أَعْرِضْ عَنْ هَذَا، ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرُ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٤] فَعَادَ فَقَالَ: يَا عَزِيرُ، لَتُعْرِضَنَّ عَنْ هَذَا أَوْ لَمَحَوْتُكَ مِنَ النَّبُوَّةِ، إِنِّي لَا أَسْأَلُ عَمَّا أَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ»<sup>(٣)</sup>.

٥٧٦- حَدَّثَنِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ جَعْفَرُ بْنُ إِدْرِيسَ الْقَزْوِينِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو يُونُسَ

(١) إسناده ضعيف : أخرجه ابن بطة (١١/٢) (٤٠٨).

(٢) أخرجه ابن بطة (٢/٤٠٦) وقال ابن كثير في البداية والنهاية (٢/٤٣-٤٤) : فأما ما روى ابن عساكر وغيره، عن ابن عباس، ونوف البكالي، وسفيان الثوري وغيرهم، من أنه سأل عن القدر فمحا اسمه من ذكر الأنبياء، فهو منكر، وفي صحته نظر، وكأنه مأخوذ عن الإسرائيليات.

(٣) إسناده ضعيف : أخرجه اللالكائي في شرح أصول السنة (٤/٧٢٨) وانظر قول ابن كثير في التعليق السابق .

يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ الْقَزْوِينِيُّ الصَّوَّافُ قَالَ: نَا سَهْلُ بْنُ عُثْمَانَ الْعَسْكَرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ النُّعْمَانِ، عَنْ نَهْشَلٍ، عَنِ الصَّحَّاحِ بْنِ عُثْمَانَ قَالَ: وَافَيْتُ الْمَوْسِمَ، فَلَقِيتُ فِي مَسْجِدِ الْخَيْفِ ذِكْرَ الْجَمَاعَةِ قَالَ: وَرَأَيْتُ طَاوُسًا الْيَمَانِيَّ، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ لِرَجُلٍ: إِنَّ الْقَدَرَ سِرُّ اللَّهِ تَعَالَى، فَلَا تَدْخُلَنَّ فِيهِ، وَلَقَدْ سَمِعْتُ أَبَا الدَّرْدَاءِ يُحَدِّثُ عَنْ نَبِيِّكُمْ ﷺ: «أَنَّ مُوسَى ﷺ لَمَّا خَرَجَ مِنْ عِنْدِ فِرْعَوْنَ مُتَغَيِّرَ الْوَجْهِ، إِذِ اسْتَقْبَلَهُ مَلَكٌ مِنْ خَزَّانِ النَّارِ، وَهُوَ يَقْلُبُ كَفِّهِ مُتَعَجِّبًا لِمَا قَالَ لَهُ الرُّوحُ الْأَمِينُ: إِنَّ رَبَّكَ ﷻ أَرْسَلَكَ إِلَى فِرْعَوْنَ مَعَ أَنَّهُ قَدْ طُعِ عَلَى قَلْبِهِ فَلَنْ يُؤْمِنَ قَالَ: يَا جِبْرِيلُ، فِدْعَائِي مَا هُوَ؟ قَالَ: امْضِ لِمَا أُمِرْتَ قَالَ صَدَقْتَ، ثُمَّ قَالَ: يَا مُوسَى نَحْنُ اثْنَا عَشَرَ مَلَكًا مِنْ خَزَّانِ النَّارِ، قَدْ جَهَدْنَا عَلَى أَنْ نَسْأَلَ فِي هَذَا الْأَمْرِ، فَأَوْحَى إِلَيْنَا أَنَّ الْقَدَرَ سِرُّ اللَّهِ، فَلَا تَدْخُلُوا فِيهِ»<sup>(١)</sup>.

٥٧٧- وَأَخْبَرَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: نَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادٍ قَالَ: نَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ قَالَ: أَنَا كُلْثُومُ بْنُ جَبْرِ، عَنْ وَهَبِ بْنِ مُنْبِهٍ أَنَّهُ قَالَ: «أَجِدُ فِي التَّوْرَةِ، أَوْ فِي الْكِتَابِ: أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا خَالِقُ الْخَلْقِ، خَلَقْتُ الْخَيْرَ وَالشَّرَّ، وَخَلَقْتُ مَنْ يَكُونُ الْخَيْرُ عَلَى يَدَيْهِ، فَطُوبَى لِمَنْ خَلَقْتُهُ لِيَكُونَ الْخَيْرُ عَلَى يَدَيْهِ وَوَيْلٌ لِمَنْ خَلَقْتُهُ لِيَكُونَ الشَّرُّ عَلَى يَدَيْهِ»<sup>(٢)</sup>.

٥٧٨- وَأَخْبَرَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: نَا اللَّيْثُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عَقِيلٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مُسَافِعِ الْحَاجِبِ أَنَّهُ قَالَ «وَجَدُوا حَجَرًا حِينَ نَقَضُوا الْبَيْتَ فِيهِ ثَلَاثَةُ صُفُوحَ، فِيهَا كِتَابٌ مِنْ كُتُبِ الْأَوَّلِ، فَدَعَى لَهَا رَجُلٌ فَقَرَأَهَا، فَإِذَا فِي صَفْحٍ مِنْهَا: أَنَا اللَّهُ ذُو بَكَّةَ صُغْتُهَا يَوْمَ صُغْتُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حَفَفْتُهَا بِسَبْعَةِ أَمْلاكٍ وَبَارَكْتُ لِأَهْلِهَا فِي اللَّحْمِ وَالْمَاءِ وَفِي الصَّفْحِ الْآخِرِ: أَنَا اللَّهُ ذُو بَكَّةَ، خَلَقْتُ الرَّحِمَ، وَاشْتَقَقْتُ لَهَا مِنْ اسْمِي فَمَنْ وَصَلَهَا وَصَلْتُهُ وَمَنْ قَطَعَهَا بَتَّتُهُ، وَفِي الصَّفْحِ الثَّالِثِ: أَنَا اللَّهُ ذُو

(١) إسناده ضعيف جدا: أخرجه ابن بطة (٢/ ٤٠٦).

(٢) أخرجه ابن بطة (٢/ ٣١٧) وفيه كلثوم بن جبر صدوق يخطئ، وعبد الأعلى بن حماد فيه كرم، ووهب بن منبه رحمه الله مشهور في بروايته الإسرائيلية، فعنده من علم أهل الكتاب شيء كثير، فإنه صرف عنايته إلى ذلك وبالغ، قال الذهبي في ميزان الاعتدال (٤/ ٣٥٢): وكان ثقة صادقا، كثير النقل من كتب الاسرائيليات.

بَكَّةَ خَلَقْتُ الْخَيْرَ وَالشَّرَّ، فَطُوبَى لِمَنْ كَانَ الْخَيْرُ عَلَى يَدَيْهِ، وَوَيْلٌ لِمَنْ كَانَ الشَّرُّ عَلَى يَدَيْهِ»<sup>(١)</sup>.

٥٧٩- وَأَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: نَا سُؤِيدُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: يُوسُفُ بْنُ سَهْلٍ الْوَاسِطِيُّ قَالَ: «حَجَجْتُ فَسَمِعْتُ رَجُلًا، يُكَلِّمُ يَقُولُ فِي تَلْبِيَّتِهِ: لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ، وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ، فَلَمَّا دَخَلْتُ مَكَّةَ لَقِيتُ سُفْيَانَ، فَأَخْبَرْتُهُ بِالَّذِي سَمِعْتُ، فَمَا زَادَنِي عَلَى أَنْ قَالَ: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ ① مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ ﴿[الفلق: ١، ٢]﴾»<sup>(٢)</sup>.

(١) إسناده صحيح إلى مسافع بن الحجاب، ولكن بين مسافع وبين وقائع تلك الحادثة انقطاع ظاهر: أخرجه عبد الرزاق (١١/ ١١٤)، وابن بطة (٢/ ٣٧٦).

(٢) إسناده ضعيف.

(تنبيه): هذا الدعاء الوارد في هذا الأثر صحيح، وقد أخرجه الإمام مسلم رحمته الله (٧٧١)، وهو جزء من حديث طويل، ونصه عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه كان إذا قام إلى الصلاة قال: «وجهت وجهي للذي فطر السماوات والأرض حنيئاً وما أنا من المشركين، إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين، اللهم أنت الملك لا إله إلا أنت، أنت ربي وأنا عبدك ظلمت نفسي واعترفت بذنبي فاغفر لي ذنوبي جميعاً إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت واهدني لأحسن الأخلاق لا يهدي لأحسنها إلا أنت، واصرف عني سيئها لا يصرف عني سيئها إلا أنت، لبيك وسعديك والخير كله في يديك والشر ليس إليك أنا بك وإليك تباركت وتعاليت أستغفرك وأتوب إليك» والمعنى الخاص بالجزء الوارد في السؤال وهو كما يلي قال الإمام النووي رحمه الله على الحديث: «والخير كله في يديك والشر ليس إليك» قال الخطابي وغيره فيه الإرشاد إلى الأدب في الثناء على الله تعالى ومدحه بأن تضاف إليه محاسن الأمور دون مساوئها على جهة الأدب، وأما قوله والشر ليس إليك فله معنى، لأن مذهب أهل الحق أن كل المحدثات فعل الله تعالى وخلقها، سواء خيرها وشرها، ووجه هذا الحديث، خمسة أقوال:

أحدها: معناه لا يتقرب به إليك، قاله الخليل بن أحمد والنضر بن شميل وإسحاق بن راهوية، ويحيى بن معين، وأبو بكر بن خزيمة، والأزهري وغيرهم.

الثاني: حكاه الشيخ أبو حامد عن المزني وقاله غيره أيضاً؛ معناه لا يضاف إليك على انفراده، لا يقال يا خالق القردة والخنازير، يا رب الشر، ونحو هذا، وإن كان خالق كل شيء، ورب كل شيء، وحيثئذ يدخل الشر في العموم.

والثالث: معناه والشر لا يصعد إليك، إنما يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح.

والرابع: معناه والشر ليس شراً بالنسبة إليك، فإنك خلقتهم بحكمة بالغة، وإنما هو شر بالنسبة إلى المخلوقين.

والخامس: حكاية الخطابي أنه كقولك فلان إلى بني فلان إذا كان عداده فيهم أو صفوه إليهم.

والقول الرابع هو القول الحق لأن الله سبحانه وتعالى منزّه عن الشر، ولا يفعل إلا الخير، والقدر من حيث نسبته إلى الله لا شر فيه بوجه من الوجوه؛ فإنه علم الله، وكتابتُه، ومشيتُه، وخلقُه، وذلك خير محض، وكمال من كل وجه، فالشر ليس إلى الرب بوجه من الوجوه، لا في ذاته، ولا في أسمائه، ولا صفاته، ولا في أفعاله، ولو فَعَلَ الشر سبحانه لاشتق له منه اسم، ولم تكن أسماؤه كلها حسنى، ولعاد إليه من الشر حكْمُ تعالى وتقدس، وإنما الشر يدخل في مخلوقاته، ومفعولاته، فالشر في المقضي، لا في القضاء، ويكون شرّاً بالنسبة إلى محل، وخيراً بالنسبة إلى محل آخر، وقد يكون خيراً بالنسبة إلى المحل القائم به من وجه، كما هو شر من وجه آخر، بل هو الغالب، وهذا كالقصاص، وإقامة الحدود، وقتل الكفار؛ فإنه شرٌّ بالنسبة إليهم لا من كل وجه، بل من وجه دون وجه، وخير بالنسبة إلى غيرهم لما فيه من مصلحة الزجر، والنكال، ودفع الناس بعضهم ببعض، وكذلك الأمراض وإن كانت ضروراً من وجه فهي خيرٌ من وجوه عديدة.

والحاصل أن الشر لا يُنسب إلى الله تعالى ولهذا ثبت في صحيح مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يثني على ربه بتزويجه عن الشر بدعاء الاستفتاح في قوله: لبيك وسعديك، والخير كله في يديك، والشر ليس إليك، أنا بك وإليك، تباركت وتعاليت.

- قال الإمام الصابوني عقيدة السلف وأصحاب الحديث (ص ٢٨٥) في معنى هذا الحديث: ومعناه والله أعلم والشر ليس مما يُضاف إلى الله إفراداً أو قصداً حتى يُقال: يا خالق الشر، ويا مقدر الشر وإن كان الخالق والمقدر لهما جميعاً؛ لذلك أضاف الخضر عليه السلام إرادة العيب إلى نفسه فقال فيما أخبر الله عنه في قوله: ﴿أَمَّا السَّيْفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسْكِينٍ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ [الكهف: ٧٩]، ولَمَّا ذكر الخير والبر والرحمة أضاف إرادتها إلى الله ﷻ فقال: ﴿فَأَرَادَ رَبُّكَ أَنْ يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنْزَهُمَا رَحْمَةً مِّنْ رَبِّكَ﴾ [الكهف: ٨٢].

ولذلك قال مخبراً عن إبراهيم عليه السلام أنه قال: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ مَشْفِيٌّ﴾ [الشعراء: ٨٠]، فأضاف المرض إلى نفسه، والشفاء إلى ربه، وإن كان الجميع منه.

- وقال ابن القيم في شفاء العليل (ص ٣٦٤-٣٦٥) تعليقا على هذا الحديث: فتبارك وتعالى عن نسبة الشر إليه، بل كل ما نسب إليه فهو خير، والشر إنما صار شرّاً لانقطاع نسبته وإضافته إليه؛ فلو أُضيف إليه لم يكن شرّاً، وهو سبحانه خالق الخير والشر، فالشر في بعض مخلوقاته، لا في خلقه وفعله، وخلقُه، وفعلُه، وقضاؤه، وقدره خيرٌ كله؛ ولهذا تنزه سبحانه عن الظلم، الذي حقيقته وضع الشيء في غير موضعه، فلا يضع الأشياء إلا في مواضعها الثلاثة بها، وذلك خير كله، والشر وضع الشيء في غير محله، فإذا وُضِعَ في محله لم يكن شرّاً، فعلم أن الشر ليس إليه، وأسماءه الحسنى تشهد بذلك. وقال أيضاً: فأسماءه الحسنى تمنع نسبة الشر، والسوء، والظلم إليه، مع أنه سبحانه الخالق لكل شيء؛

٥٨٠- وَأَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: نَا قَطْنُ بْنُ نَسِيرٍ قَالَ: نَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: نَا أَبُو سِنَانٍ قَالَ: اجْتَمَعَ وَهْبُ بْنُ مُنِيَّةٍ، وَعَطَاءُ الْخُرَّاسَانِيُّ بِمَكَّةَ فَقَالَ عَطَاءُ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ مَا كُتِبَ بَلَّغْنِي أَنَّهَا كُتِبَتْ عَنْكَ فِي الْقَدَرِ؟ فَقَالَ وَهْبُ: وَمَا كُتِبَتْ كُتُبًا، وَلَا تَكَلَّمْتُ فِي الْقَدَرِ، ثُمَّ قَالَ وَهْبُ: قَرَأْتُ نَبَأًا وَسَبْعِينَ مِنْ كُتُبِ اللَّهِ تَعَالَى، مِنْهَا نَبَأٌ وَأَرْبَعُونَ ظَاهِرَةٌ فِي الْكُنَائِسِ، وَمِنْهَا نَبَأٌ وَعِشْرُونَ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا قَلِيلٌ مِنَ النَّاسِ، فَوَجَدْتُ فِيهَا كُلَّهَا: «أَنْ مَنْ وَكَلَّ إِلَى نَفْسِهِ شَيْئًا مِنَ الْمَشِئَةِ فَقَدْ كَفَرَ»<sup>(١)</sup>.

٥٨١- وَأَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو حَفْصٍ عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ الْحِمَصِيُّ قَالَ: نَا بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرِو يَعْنِي الْأَوْزَاعِيَّ قَالَ: نَا الْعَلَاءُ بْنُ الْحَجَّاجِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدِ الْمَكِّيِّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: قِيلَ لَهُ إِنَّ رَجُلًا قَدِمَ عَلَيْنَا يُكَذِّبُ بِالْقَدَرِ فَقَالَ: «دُلُونِي عَلَيْهِ» وَهُوَ يَوْمِئِذٍ أَعْمَى فَقَالُوا: وَمَا تَصْنَعُ بِهِ؟ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَئِنْ اسْتَمَكَنْتُ مِنْهُ لَأَعْضَنَ أَنْفَهُ حَتَّى أَقْطَعَهُ، وَلَئِنْ وَقَعَتْ رَقَبَتُهُ فِي يَدِي

= فهو الخالق للعباد، وأفعالهم، وحركاتهم، وأقوالهم، والعبد إذا فعل القبيح المنهي عنه، كان قد فعل الشرَّ والسوء، والربُّ سبحانه هو الذي جعله فاعلاً لذلك، وهذا الجعل منه عدلٌ وحكمة، وصوابٌ، فَجَعَلَهُ فاعلاً خيراً، والمفعول شرٌّ قبيح؛ فهو - سبحانه - بهذا الجعل قد وضع الشيء في موضعه؛ لما له في ذلك من الحكمة البالغة التي يحمد عليها، فهو خير وحكمة، ومصلحة، وإن كان وقوعه من العبد عيباً، ونقصاً، وشرّاً.

والحاصل أن الله تعالى لا يُنسب إليه الشر؛ لأنه إن أريد بالشر وضع الشيء في غير موضعه فهو الظلم، ومقابله العدل، والله منزّه عن الظلم، وإن أريد به الأذى اللاحق بالمحل بسبب ذنب ارتكبه فإيجاد الله للعقوبة على ذنب لا يُعد شرّاً له؛ بل ذلك عدلٌ منه تعالى.

وإن أريد به عدم الخير، وأسبابه الموصلة إليه فالعدم ليس فعلاً حتى ينسب إلى الله، وليس للعبد على الله أن يوفقه، فهذا فضل الله يؤتيه من يشاء، ومنع الفضل ليس بظلم ولا شر.

ثم إن على العبد إذا عرف ما يضره وينفعه أن يَدُلَّ الله تعالى حتى يعينه على فعل ما ينفعه، ولا يقول: أنا لا أفعل حتى يخلق الله في الفعل، كما أنه لو هجم عليه عدو أو سبع فإنه يهرب ويفر ولا يقول: سأنتظر حتى يخلق الله في الهرب.

ومن هنا يتبين لنا أن الشر لا ينسب إلى الله تعالى.

(١) حسن بطرقة: أخرجه ابن بطة (٤١١/٢)، وأخرجه بنحوه أبو نعيم في الحلية (٢٤/٤)، واللالكائي

(٤/٦٧٣)، والبيهقي في الأسماء والصفات (١/٢٨٣).

لَا دُفَّتْهَا، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يَنْتَهِي بِهِمْ سُوءُ رَأْيِهِمْ حَتَّى يُخْرِجُوا اللَّهَ تَعَالَى مِنْ أَنْ يَكُونَ قَدَرُ الْخَيْرِ، كَمَا أَخْرَجُوهُ مِنْ أَنْ يُقَدَّرَ الشَّرُّ»<sup>(١)</sup>.

٥٨٢ - وَأَخْبَرَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: نَا عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ الْحِمَصِيُّ قَالَ: نَا بَقِيَّةٌ قَالَ: نَا أَبُو عَمْرٍو الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ عَبْدِ بْنِ أَبِي لُبَابَةَ قَالَ: عَلَّمَ اللَّهُ تَعَالَى مَا هُوَ خَالِقٌ وَمَا الْخَلْقُ عَامِلُونَ، ثُمَّ كَتَبَهُ، ثُمَّ قَالَ لِنَبِيِّهِ ﷺ: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحج: ٧٠]<sup>(٢)</sup>.

٥٨٣ - وَأَخْبَرَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: نَا أَبُو أَنَسٍ مَالِكُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْأَلْهَانِيُّ الْحِمَصِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ، عَنْ أَرْطَاةَ بْنِ الْمُنْذِرِ، عَنْ مُجَاهِدِ بْنِ جَبْرِ، أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَوَّلُ شَيْءٍ خَلَقَهُ اللَّهُ الْقَلَمُ، فَأَخَذَهُ بِمِمينِهِ وَكَلَّمْنَا يَدَيْهِ يَمِينُ قَالَ: فَكَتَبَ الدُّنْيَا وَمَا يَكُونُ فِيهَا مِنْ عَمَلٍ مَعْمُولٍ، بَرٌّ أَوْ فَجُورٍ، رَطْبٌ أَوْ يَابِسٍ، فَأَخْصَاهُ عِنْدَهُ فِي الذِّكْرِ، ثُمَّ قَالَ: اقْرَأُوا إِنَّ شَيْئَكُمْ: ﴿هَذَا كِتَابُنَا يَنْطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنْسِخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٢٩] فَهَلْ تَكُونُ النَّسْخَةُ إِلَّا مِنْ أَمْرٍ قَدْ فُرِغَ مِنْهُ»<sup>(٣)</sup>.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَهَذَا طَرِيقُ أَهْلِ الْعِلْمِ: الْإِيمَانُ بِالْقَدَرِ خَيْرُهُ وَشَرُّهُ، وَاقِعٌ مِنَ اللَّهِ بِمَقْدُورٍ جَرَى بِهِ، يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ﴿لَا يَسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣] وَأَمَّا الْحُجَّةُ فِي تَرْكِ مُجَالَسَةِ الْقَدَرِيَّةِ وَلَا يُفَاتِحُونَ بِكَلَامٍ، وَلَا بِمُنَازَعَةٍ إِلَّا عِنْدَ الضَّرُورَةِ وَإِثْبَاتِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِمْ وَتَبْكِيَّتِهِمْ، أَوْ يَسْتَرِشِدُ مِنْهُمْ مُسْتَرِشِدٌ

(١) أخرجه أحمد (١/ ٣٣٠)، وابن أبي عاصم في السنة (٧٩)، وفي الأوائل (٥٩)، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (١١١٦)، وابن بطة (٢/ ٢٧٠)، وأورده ابن حجر في المطالب العالية (٢٩٣٦) ونسبه إلى إسحاق بن راهويه والحديث ضعفه العلامة الألباني في الطحاوية (ص ٢٧٨)، وقال الأرئوط ومن معه في تحقيق المسند (٥/ ١٧٢): إسناده ضعيف لضعف محمد بن عبيد المكي، ثم هو لم يرو عن ابن عباس، وإنما روى هذا الحديث عنه بواسطة مجاهد، والمعني بقول الأوزاعي: «عن بعض إخوانه»: هو العلاء بن الحجاج، كما سيأتي في الحديث الذي يليه وكما في مصادر التخریج، وهو مجهول، وضعفه الأزدي.

(٢) إسناده حسن: أخرجه ابن بطة (٢/ ٤١١).

(٣) تقدم في باب ذكر السنن والآثار المبينة بأن الله عز وجل خلق خلقه، من شاء خلقه للجنة، ومن شاء خلقه للنار، في علم قد سبق وجرى به القلم.



لِلْإِسْتِزَادِ فَيُرْشَدُ، وَيُوقَفُ عَلَى طَرِيقِ الْحَقِّ، وَيَحْذَرُ طَرِيقَ الْبَاطِلِ، فَلَا بَأْسَ بِالْبَيَانِ عَلَى هَذَا النَّعْتِ، وَسَادُّكَ فِي ذَلِكَ مَا يَدُلُّ عَلَى مَا قُلْتُ إِنَّ شَاءَ اللَّهِ، فَاللَّهُ الْمُؤَفَّقُ لِكُلِّ رَشَادٍ.

٥٨٤ - أَخْبَرَنَا الْفَرِيبِيُّ قَالَ: نَا إِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوِيَّةٍ قَالَ: أَنَا الْمُقْرِئُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ قَالَ: نَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ شَرِيكِ الْهَذَلِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ مَيْمُونٍ الْحَضْرَمِيِّ، عَنْ رَبِيعَةَ الْجَرَشِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه: «عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تُجَالِسُوا أَهْلَ الْقَدَرِ وَلَا تُفَاتِحُوهُمْ»<sup>(١)</sup>.

٥٨٥ - حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ سَهْلُ بْنُ أَبِي سَهْلٍ الْوَاسِطِيُّ قَالَ: نَا أَبُو حَفْصٍ عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الْمُقْرِئُ قَالَ: نَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ وَذَكَرَ الْحَدِيثَ، مِثْلَهُ سَوَاءً.

٥٨٦ - وَأَخْبَرَنَا الْفَرِيبِيُّ قَالَ: نَا مُحَمَّدُ بْنُ دَاوُدَ قَالَ: نَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ قَالَ: نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ قَالَ: نَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: كُنَّا نُجَالِسُ يَحْيَى ابْنَ سَعِيدٍ فَيَسِرُّدُ عَلَيْنَا مِثْلَ اللَّوْلُوِّ، فَإِذَا طَلَعَ رَبِيعَةٌ قَطَعَ يَحْيَى الْحَدِيثَ إِعْظَامًا لِرَبِيعَةٍ، فَبَيْنَمَا نَحْنُ يَوْمًا يُحَدِّثُنَا تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿وَلَا يَنْفَعُ شَيْءٌ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنْزِلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ﴾ [الحجر: ٢١] فَقَالَ لَهُ جَمِيلُ بْنُ بُنَاتَةَ الْعِرَاقِيُّ وَهُوَ جَالِسٌ مَعَنَا: يَا أَبَا

(١) أخرجه أحمد (١/٣٠، رقم ٢٠٦)، وأبو داود (٤/٢٢٨، رقم ٤٧١٠)، وأبو يعلى (١/٢١٢)، رقم ٢٤٥، وابن أبي عاصم في السنة (١/١٤٥، رقم ٣٣٠)، وعبد الله بن أحمد في السنة (٢/٣٨٧)، وابن حبان (١/٢٨٠، رقم ٧٩)، والحاكم (١/١٥٩، رقم ٢٨٧)، والبيهقي (١٠/٢٠٤، رقم ٢٠٦٦٢)، واللالكائي (١/١١٨)، وابن بطة في الكبرى (١/٦٢)، والضياء (١/٤٢٣)، رقم ٣٠١، وعلقه البخاري في التاريخ الكبير (٣/١٥) والحديث قال عنه الضياء: إسناده ضعيف، وقال الذهبي في المذهب (٨/٤٢١٢): فيه حكيم لا يعرف، وضعفه ابن كثير في مسند الفاروق (٢/٦٣٥) بقوله: غريب، وضعفه العلامة الألباني في ضعيف الجامع (٦١٩٣)، وقال الأرناؤوط ومن معه في تحقيق المسند (١/٣٣٣): إسناده ضعيف لجهالة حكيم بن شريك الهذلي.

(تنبيه) قول ابن مفلح في الآداب الشرعية (١/٢٥٠): إسناده جيد، وكذا قول الحكمي في معارج القبول (٣/٩٥٧): صحيح، وكذا قول الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على المسند (١/١١٢): إسناده صحيح، كل ذلك متعقب بما تقدم فتنبه.

مُحَمَّدٍ، أَرَأَيْتَ السَّحَرَ مِنْ تِلْكَ الْخَزَائِنِ؟ فَقَالَ يَحْيَى: سُبْحَانَ اللَّهِ، مَا هَذَا مِنْ مَسَائِلِ الْمُسْلِمِينَ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي حَبِيبَةَ: إِنَّ أَبَا مُحَمَّدٍ لَيْسَ بِصَاحِبِ خُصُومَةٍ، وَلَكِنْ عَلَيَّ فَأَقْبِلْ أَمَّا أَنَا فَأَقُولُ: إِنَّ السَّحَرَ لَا يَضُرُّ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ، أَفَتَقُولُ أَنْتَ ذَلِكَ؟ فَسَكَتَ، فَكَأَنَّمَا سَقَطَ عَنَّا جَبَلٌ<sup>(١)</sup>.

٥٨٧- أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْهَيْثَمِ النَّاقِدُ قَالَ: نَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكَّارٍ قَالَ: نَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ عِيَّاشٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُحَمَّدٍ الْعُمَرِيِّ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ فَقَالَ: رَجُلٌ زَنَى، فَقَالَ سَالِمٌ: «يَسْتَغْفِرُ اللَّهُ وَيَتُوبُ إِلَيْهِ» فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ: اللَّهُ قَدَّرَهُ عَلَيْهِ؟ فَقَالَ سَالِمٌ: نَعَمْ قَالَ: «ثُمَّ أَخَذَ قَبْضَةً مِنَ الْحَصْبَاءِ، فَضَرَبَ بِهَا وَجْهَ الرَّجُلِ وَقَالَ: قُمْ»<sup>(٢)</sup>.

٥٨٨- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي دَاوُدَ قَالَ: نَا أَيُّوبُ شَيْخٌ لَنَا قَالَ: نَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي عَمْرٍو الْبَجَلِيُّ قَالَ: نَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ هَارُونَ بْنِ عَتَّارَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: أَتَى رَجُلٌ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام فَقَالَ: أَخْبِرْنِي عَنِ الْقَدْرِ؟ فَقَالَ: طَرِيقُ مُظْلِمٍ فَلَا تَسْلُكُهُ، قَالَ: أَخْبِرْنِي عَنِ الْقَدْرِ؟ قَالَ: بَحْرٌ عَمِيقٌ فَلَا تَلِجُهُ، قَالَ: أَخْبِرْنِي عَنِ الْقَدْرِ؟ قَالَ: سِرُّ اللَّهِ فَلَا تُكَلِّفُهُ، ثُمَّ وَلَّى الرَّجُلُ غَيْرَ بَعِيدٍ، ثُمَّ رَجَعَ، فَقَالَ لِعَلِيِّ: فِي الْمَشِيشَةِ الْأُولَى أَقْوَمُ وَأَقْعُدُ وَأَقْبِضُ وَأَبْسُطُ؟ قَالَ لَهُ عَلِيُّ عليه السلام: إِنِّي سَأَلْتُكَ عَنْ ثَلَاثِ خِصَالٍ، وَلَكِنْ يَجْعَلُ اللَّهُ لَكَ وَلَا لِمَنْ ذَكَرَ الْمَشِيشَةَ مَخْرَجًا، أَخْبِرْنِي أَخْلَقَكَ اللَّهُ لَمَّا شَاءَ أَوْ لَمَّا شِئْتَ؟ قَالَ: بَلْ لَمَّا شَاءَ قَالَ: أَخْبِرْنِي أَفْتَحِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَمَا شَاءَ أَوْ كَمَا شِئْتَ؟ قَالَ: لَا بَلْ كَمَا شَاءَ، قَالَ أَخْبِرْنِي أَخْلَقَكَ اللَّهُ كَمَا شَاءَ أَوْ كَمَا شِئْتَ؟ قَالَ: لَا بَلْ كَمَا شَاءَ قَالَ: فَلَيْسَ لَكَ مِنَ الْمَشِيشَةِ شَيْءٌ<sup>(٣)</sup>.

٥٨٩- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي دَاوُدَ قَالَ: نَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ قَالَ: نَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ قَالَ: قَالَ لَنَا طَاوُسٌ: «أَخْرُوا مَعْبُدًا الْجُهَنِيِّ فَإِنَّهُ كَانَ

(١) إسناده صحيح .

(٢) حسن بطرقه : أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة (٢/ ٤٢٤) ، واللالكائي (٢/ ٦٨٨) ، وابن بطّة (١/ ٤١٦) .

(٣) إسناده ضعيف جداً، تقدم تخريجه في باب ذكر ما نادى إلينا عن أبي بكر وعمر عليهما السلام من ردهما على القدرية وإنكارهما عليهما .

قَدَرِيًّا<sup>(١)</sup>.

٥٩٠- أَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: نَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: نَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو قَالَ: قَالَ لَنَا طَاوُسٌ: «أَخْرُوا مَعْبَدًا الْجُهَنِيَّ فَإِنَّهُ كَانَ يَتَكَلَّمُ بِالْقَدَرِ».

٥٩١- أَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: نَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ قَالَ: أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ أَنَّهُ كَانَ مَعَ طَاوُسٍ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ، فَمَرَّ مَعْبَدُ الْجُهَنِيَّ فَقَالَ قَائِلٌ لَطَاوُسٍ: هَذَا مَعْبَدُ الْجُهَنِيَّ فَعَدَلَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: أَنْتَ الْمُفْتَرِي عَلَى اللَّهِ، الْقَائِلُ مَا لَا تَعْلَمُ؟ قَالَ: إِنَّهُ يُكَذِّبُ عَلَيَّ قَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ: فَعَدَلْتُ مَعَ طَاوُسٍ، حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، فَقَالَ لَهُ طَاوُسٌ: يَا أَبَا عَبَّاسٍ: الَّذِينَ يَقُولُونَ فِي الْقَدَرِ قَالَ: أُرُونِي بَعْضَهُمْ، قُلْنَا: صَانِعٌ مَاذَا؟ قَالَ: «إِذَا أَضْعُ يَدِي فِي رَأْسِهِ فَأَذُقْ عُنْقَهُ»<sup>(٢)</sup>.

٥٩٢- حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ شَاهِينَ قَالَ: نَا عَمَّارُ بْنُ خَالِدٍ الْوَاسِطِيُّ قَالَ: نَا مَرْحُومُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْعَطَّارُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي وَعَمِّي يَقُولَانِ: سَمِعْنَا الْحَسَنَ: «يَنْهَى عَنْ مُجَالَسَةِ مَعْبَدِ الْجُهَنِيِّ»، وَيَقُولُ: «لَا تُجَالِسُوهُ»، قَالَ: وَقَالَ أَبِي: لَا أَعْلَمُ يَوْمَئِذٍ أَحَدًا يَتَكَلَّمُ فِي الْقَدَرِ غَيْرَ مَعْبَدٍ، وَرَجُلٍ مِنَ الْأَسَاوِرَةِ يُقَالُ لَهُ سَيْسُونُهُ<sup>(٣)</sup>.

٥٩٣- أَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: نَا مُحَمَّدُ بْنُ مُصَفًى قَالَ: نَا بَقِيَّةُ قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ نَافِعٍ الثَّقَفِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُيَيْدٍ بْنِ أَبِي عَامِرٍ الْمَكِّيَّ قَالَ: لَقِيتُ عِيْلَانَ بِدِمَشْقَ مَعَ نَفَرٍ مِنْ قُرَيْشٍ، فَسَأَلُونِي فِي أَنْ أُكَلِّمَهُ، فَقُلْتُ لَهُ: اجْعَلْ لِي عَهْدَ اللَّهِ وَمِيثَاقَهُ أَلَّا تَغْضَبَ، وَلَا تَجْحَدَ، وَلَا تَكْتُمَ قَالَ: فَقَالَ: ذَلِكَ لَكَ، فَقُلْتُ: نَسَدْتُكَ اللَّهُ، هَلْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْءٌ قَطُّ مِنْ خَيْرٍ أَوْ شَرٍّ لَمْ يَشَأْهُ اللَّهُ، وَلَمْ يَعْلَمْهُ حِينَ كَانَ؟ قَالَ

(١) إسناده صحيح: أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة (٣٩٠/٢)، واللالكائي (٦٨٩/٤)، وابن بطه (٣٩٨/٢).

(٢) إسناده صحيح: تقدم تخريجه في باب ذكر ما تأدى إلينا عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما من ردهما على القدرية وإنكارهما عليهم.

(٣) إسناده ضعيف لأجل والد مرحوم بن عبد العزيز وعمه: أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة (٣٩١/٢)، واللالكائي (٦٣٧/٤)، وابن بطه (٤١٣/٢).

غَيْلَانُ: اللَّهُمَّ لَا، قُلْتُ: فَعِلْمُ اللَّهِ تَعَالَى بِالْعِبَادِ كَانَ قَبْلَ أَوْ بَعْدَ أَعْمَالِهِمْ؟ قَالَ غَيْلَانُ: بَلْ عِلْمُهُ كَانَ قَبْلَ أَعْمَالِهِمْ، قُلْتُ: فَمِنْ أَيْنَ كَانَ عِلْمُهُ بِهِمْ مِنْ دَارٍ كَانُوا فِيهَا قَبْلَهُ جَبَلَهُمْ فِي تِلْكَ الدَّارِ غَيْرُهُ؟ وَأَخْبَرَهُ الَّذِي جَبَلَهُمْ فِي الدَّارِ عَنْهُمْ غَيْرُهُ؟ أَمْ مِنْ دَارٍ جَبَلَهُمْ هُوَ فِيهَا؟ وَخَلَقَ لَهُمُ الْقُلُوبَ الَّتِي يَهُوُونَ بِهَا الْمَعَاصِي؟ قَالَ غَيْلَانُ: بَلْ مِنْ دَارٍ جَبَلَهُمْ فِيهَا، وَخَلَقَ لَهُمُ الْقُلُوبَ الَّتِي يَهُوُونَ بِهَا الْمَعَاصِي، قُلْتُ: وَهَلْ كَانَ اللَّهُ يُحِبُّ أَنْ يُطِيعَهُ جَمِيعُ خَلْقِهِ؟ قَالَ غَيْلَانُ: نَعَمْ، قُلْتُ: انْظُرْ مَا تَقُولُ؟ قَالَ: هَلْ مَعَهَا غَيْرُهَا قُلْتُ: نَعَمْ، قُلْتُ: فَهَلْ كَانَ إِبْلِيسُ يُحِبُّ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ جَمِيعَ خَلْقِهِ؟ قَالَ: فَلَمَّا عَرَفَ الَّذِي أُرِيدَ سَكَتَ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ شَيْئًا<sup>(١)</sup>.

٥٩٤- أَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: نَا نَصْرُ بْنُ عَاصِمٍ قَالَ: نَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ مَكْحُولٍ أَنَّهُ قَالَ: « حَسِيبُ غَيْلَانَ اللَّهُ، لَقَدْ تَرَكَ هَذِهِ الْأُمَّةَ فِي مِثْلِ لَجَجِ الْبَحَارِ »<sup>(٢)</sup>.

٥٩٥- وَأَخْبَرَنَا الْفَرَيَابِيُّ قَالَ: نَا نَصْرُ قَالَ: نَا الْوَلِيدُ، عَنْ ابْنِ جَابِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ مَكْحُولًا يَقُولُ: « وَيَحْكُ يَا غَيْلَانُ لَا تَمُوتُ إِلَّا مَفْتُونًا »<sup>(٣)</sup>.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَنْ أَيْمَةُ الْقَدَرِيَّةِ فِي مَذَاهِبِهِمْ؟ قِيلَ لَهُ: قَدْ أَجَلَ اللَّهُ تَعَالَى الْمُسْلِمِينَ عَنْ مَذَاهِبِهِمْ، وَأَيْمَتُهُمْ فِي مَذَاهِبِهِمْ الْقَدَرَةُ: مَعْبُدُ الْجُهَنِيِّ بِالْبَصْرَةِ، وَقَدْ رَدَّ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ مَا قَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُنَا لَهُ، وَقَبْلَهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ كَانَ نَصْرَانِيًّا فَأَسْلَمَ، ثُمَّ تَنَصَّرَ، فَأَخَذَ عَنْهُ مَعْبُدُ الْجُهَنِيِّ الْقَدَرَ، كَذَا قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَأَخَذَ غَيْلَانُ عَنْ مَعْبُدٍ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُنَا لِقَصَّةِ غَيْلَانَ، وَمَا عَجَّلَ اللَّهُ لَهُ مِنَ الْخِزْيِ فِي الدُّنْيَا، وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ أَعْظَمُ، وَعَمَرُو بْنُ عُبَيْدٍ وَمَا دَمَهُ الْعُلَمَاءُ وَهَجَرُوهُ وَكَفَرُوهُ، هَؤُلَاءِ أَيْمَتُهُمُ الْأَنْجَاسُ الْأَرْجَاسُ.

(١) إسناده ضعيف : أخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرى (٢/ ٤١٥) .

(٢) إسناده ضعيف فيه نصر بن عاصم وهو الإنطاكي وهو لين الحديث ، وفيه عننة الوليد بن مسلم : أخرجه أخرجه ابن بطة في (٢/ ٣٩٧) .

(٣) إسناده ضعيف فيه نصر بن عاصم وهو الإنطاكي وهو لين الحديث ، وفيه عننة الوليد بن مسلم : أخرجه أخرجه ابن بطة في (٢/ ٣٢٠) .

٥٩٦- أَخْبَرَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: نَا صَفْوَانُ بْنُ صَالِحٍ قَالَ: ثنا مُحَمَّدُ بْنُ شُعَيْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ الْأَوْزَاعِيَّ يَقُولُ: «أَوَّلُ مَنْ نَطَقَ بِالْقَدَرِ: رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ يُقَالُ لَهُ: سَوْسَنٌ، وَكَانَ نَصْرَانِيًّا فَأَسْلَمَ، ثُمَّ تَنَصَّرَ، فَأَخَذَ عَنْهُ مَعْبَدُ الْجَهَنِّيِّ، وَأَخَذَ غِيلَانٌ عَنْ مَعْبَدٍ<sup>(١)</sup>».

٥٩٧- أَخْبَرَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: نَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ قَالَ: نَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ قَالَ: أَرْسَلَ إِلَيَّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ بْنِ هُرْمَزٍ فَقَالَ: لَقَدْ أَدْرَكْتُ وَمَا بِالْمَدِينَةِ أَحَدٌ يُتَّهَمُ بِالْقَدَرِ إِلَّا رَجُلٌ مِنْ جُهَيْنَةَ يُقَالُ لَهُ مَعْبَدُ الْجَهَنِّيِّ، فَعَلَيْكُمْ بِدِينِ الْعَوَاتِقِ اللَّاتِي لَا يَعْرِفْنَ إِلَّا اللَّهَ تَعَالَى<sup>(٢)</sup>.

٥٩٨- أَخْبَرَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: نَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ قَالَ: نَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَوْنٍ يَقُولُ: «أَوَّلُ مَا تَكَلَّمَ مِنَ النَّاسِ فِي الْقَدَرِ بِالْبَصْرَةِ مَعْبَدُ الْجَهَنِّيِّ وَأَبُو يُونُسَ الْأُسْوَارِيُّ»<sup>(٣)</sup>.

٥٩٩- وَأَخْبَرَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: نَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: نَا مَرْحُومُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَبِيهِ، وَعَمَّهُ سَمِعَهُمَا يَقُولَانِ: سَمِعْنَا الْحَسَنَ «وَهُوَ يَنْهَى عَنْ مُجَالَسَةِ مَعْبَدِ الْجَهَنِّيِّ يَقُولُ: لَا تُجَالِسُوهُ فَإِنَّهُ ضَالٌّ مُضِلٌّ»<sup>(٤)</sup>.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ رَحِمَهُ اللَّهُ: ثُمَّ اَعْلَمُوا رَحِمَنَا اللَّهُ وَإِيَّاكُمْ أَنَّ الْقَدَرِيَّ لَا يَقُولُ: اللَّهُمَّ وَفَّقْنِي، وَلَا يَقُولُ: اللَّهُمَّ اعْصِمْنِي، وَلَا يَقُولُ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ لِأَنَّ عِنْدَهُ أَنَّ الْمَشِيئَةَ إِلَيْهِ، إِنْ شَاءَ أَطَاعَ وَإِنْ شَاءَ عَصَى، فَاحْذَرُوا مَذَاهِبَهُمْ لَا يَفْتِنُوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ.

٦٠٠- أَخْبَرَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: نَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاذَ بْنَ مُعَاذٍ يَقُولُ:

(١) إسناده حسن: أخرجه أخرجه اللالكائي (٤/٧٤٩-٧٥٠)، وابن بطة (٢/٣٩٥).

(٢) إسناده صحيح إلى عبد الله بن يزيد بن هرمز أما عبد الله بن يزيد بن هرمز نفسه فليس بالقوي كما قال أبو حاتم: أخرجه أخرجه اللالكائي (٤/٧٤٩-٧٥٠)، وابن بطة (٢/٣٩٧).

(٣) إسناده صحيح: أخرجه بنحوه ابن بطة (٢/٣٩٦).

(٤) إسناده ضعيف لأجل والد مرحوم بن عبد العزيز وعمه: أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة (٢/٣٩١)، واللالكائي (٤/٦٣٧)، وابن بطة (٢/٤١٣).

صَلَّيْتُ أَنَا وَعُمَرُ بْنُ الْهَيْثَمِ الرَّقَاشِيُّ، خَلَفَ الرَّبِيعُ بْنُ بَرَّةٍ قَالَ مُعَاذٌ: أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ الْهَيْثَمِ أَنَّهُ حَضَرَتْهُ الصَّلَاةُ مَرَّةً أُخْرَى، فَصَلَّى خَلْفَهُ قَالَ: فَقَعَدْتُ أَدْعُو فَقَالَ: لَعَلَّكَ مِمَّنْ يَقُولُ: اللَّهُمَّ اعْصِمْنِي؟ قَالَ: مُعَاذٌ: فَأَعَدْتُ تِلْكَ الصَّلَاةَ بَعْدَ عَشْرِينَ سَنَةً<sup>(١)</sup>.  
قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَكَانَ الرَّبِيعُ بْنُ بَرَّةٍ هَذَا قَدَرِيًّا، وَكَانَ مِنَ الْمُتَعَبِّدِينَ عِنْدَهُمْ.

٦٠١- أَخْبَرَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: نَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاذَ بْنَ مُعَاذٍ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ الْهَيْثَمِ قَالَ: خَرَجْتُ فِي سَفِينَةٍ إِلَى الْأَيْلَةِ أَنَا وَقَاضِيهَا هُبَيْرَةُ بْنُ الْعُدَيْسِ قَالَ: وَصَحَبَنَا فِي السَّفِينَةِ مَجُوسِيٌّ وَقَدَرِيٌّ قَالَ: فَقَالَ الْقَدَرِيُّ لِلْمَجُوسِيِّ: أَسْلِمَ قَالَ: فَقَالَ الْمَجُوسِيُّ: حَتَّى يُرِيدُ اللَّهُ قَالَ فَقَالَ الْقَدَرِيُّ: اللَّهُ يُرِيدُ وَالشَّيْطَانُ لَا يَدْعُكَ قَالَ: يَقُولُ الْمَجُوسِيُّ: أَرَادَ اللَّهُ، وَأَرَادَ الشَّيْطَانُ، فَكَانَ مَا أَرَادَ الشَّيْطَانُ، هَذَا شَيْطَانٌ قَوِيٌّ<sup>(٢)</sup>.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ: هَذَا الْكَلَامُ ذَكَرَهُ الْفَرِيَابِيُّ بِالْفَارِسِيَّةِ عَنِ الْقَدَرِيِّ وَالْمَجُوسِيِّ، ثُمَّ فَسَّرَهُ لَنَا الْفَرِيَابِيُّ بِهَذَا الْمَعْنَى وَنَحْوَهُ.

٦٠٢- حَدَّثَنَا أَبُو الْفَضْلِ الْعَبَّاسُ بْنُ يُوسُفَ الشُّكْلِيُّ: قَالَ: قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: مَسْأَلَةٌ يُقَطَّعُ بِهَا الْقَدَرِيُّ يُقَالُ لَهُ أَخْبَرْنَا: «أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الْعِبَادِ أَنْ يُؤْمِنُوا فَلَمْ يَقْدِرْ، أَوْ قَدَرَ فَلَمْ يُرِدْ؟ فَإِنْ قَالَ: قَدَرَ وَلَمْ يُرِدْ، قِيلَ لَهُ: فَمَنْ يَهْدِي مَنْ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ هِدَايَتَهُ؟ وَإِنْ قَالَ: أَرَادَ، فَلَمْ يَقْدِرْ، قِيلَ لَهُ: لَا يَشْكُ جَمِيعُ الْخَلْقِ أَنَّكَ قَدْ كَفَرْتَ يَا عَدُوَّ اللَّهِ»<sup>(٣)</sup>.

٦٠٣- أَخْبَرَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو تَقِيٍّ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ قَالَ: نَا بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو غِيَاثٍ قَالَ: بَيْنَا أَنَا أَعْسَلُ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْقَدَرِ قَالَ: فَتَفَرَّقُوا عَنِّي، فَبَقِيتُ وَحْدِي فَقُلْتُ: وَيْلٌ لِلْمُكَذِّبِينَ بِأَقْدَارِ اللَّهِ تَعَالَى قَالَ: فَانْتَفَضَ حَتَّى سَقَطَ

(١) إسناده صحيح إلى معاذ بن معاذ : أخرجه ابن بطة (٢/ ٣٨٥).

(٢) إسناده صحيح إلى معاذ بن معاذ : أخرجه ابن بطة (٢/ ٣٧٨).

(٣) أخرجه ابن بطة (٢/ ٣٨٦).

عَنْ دَفَّهِ قَالَ: فَلَمَّا دَفَّنَاهُ عِنْدَ بَابِ الشَّرْقِيِّ فَرَأَيْتُهُ فِي لَيْلَتِي تَلْكَ فِي مَنَامِي، كَأَنِّي مُنْصَرِفٌ مِنَ الْمَسْجِدِ، إِذَا بِجَنَازَةٍ فِي السُّوقِ يَحْمِلُهَا حَبْشَيَانِ رِجَالَاهَا بَيْنَ يَدَيْهَا فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟ فَقَالُوا: فُلَانٌ، فَقُلْتُ: سُبْحَانَ اللَّهِ، أَلَيْسَ قَدْ دَفَّنَاهُ عِنْدَ بَابِ الشَّرْقِيِّ؟ قَالَ: دَفَنْتُمُوهُ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ، فَقُلْتُ: وَاللَّهِ لَا تَبِعَنَّهُ حَتَّى أَنْظُرَ مَا يُصْنَعُ بِهِ، فَلَمَّا أَنْ خَرَجُوا بِهِ مِنْ بَابِ الْيَهُودِ مَالُوا بِهِ إِلَيَّ نَوَافِيسَ النَّصَارَى، فَأَتَوْا قَبْرًا مِنْهَا فَدَفَنُوهُ فِيهِ، فَبَدَّتْ لِي رِجَالُهُ، فَإِذَا هُوَ أَشَدُّ سَوَادًا مِنَ اللَّيْلِ» (١).

٦٠٤ - أَخْبَرَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: نَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي الْخَوَارِثِيِّ، إِمْلَاءٌ عَلَيَّ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي سُلَيْمَانَ الدَّارَانِيِّ: مَنْ أَرَادَ الْحِظْوَةَ فَلْيَتَوَاضِعْ فِي الطَّاعَةِ فَقَالَ لِي: وَيْحَكَ، وَأَيُّ شَيْءٍ التَّوَاضُعُ؟ إِنَّمَا التَّوَاضُعُ أَنْ لَا تُعْجَبَ بِعَمَلِكَ، وَكَيْفَ يُعْجَبُ عَاقِلٌ بِعَمَلِهِ؟ وَإِنَّمَا نَعُدُّ الْعَمَلَ نِعْمَةً مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، يَنْبَغِي أَنْ يَشْكُرَ اللَّهُ تَعَالَى وَيَتَوَاضِعَ، إِنَّمَا يُعْجَبُ بِعَمَلِهِ الْقَدَرِيُّ الَّذِي يَزْعُمُ أَنَّهُ يَعْمَلُ، فَأَمَّا مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ يُسْتَعْمَلُ، فَكَيْفَ يُعْجَبُ؟» (٢).

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ: يُقَالُ لِلْقَدَرِيِّ: يَا مَنْ لَعِبَ بِهِ الشَّيْطَانُ، يَا مَنْ يُنْكِرُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ الشَّرَّ، أَلَيْسَ إِبْلِيسُ أَصْلُ كُلِّ شَرٍّ؟ أَلَيْسَ اللَّهُ خَلَقَهُ؟ أَلَيْسَ اللَّهُ تَعَالَى خَلَقَ الشَّيَاطِينَ وَأَرْسَلَهُمْ عَلَى مَنْ أَرَادَ لِيُضِلُّوهُمْ عَنْ طَرِيقِ الرُّشْدِ؟ فَأَيُّ حُجَّةٍ لَكَ يَا قَدَرِي؟ يَا مَنْ قَدْ حُرِمَ التَّوْفِيقُ، أَلَيْسَ اللَّهُ تَعَالَى قَالَ: ﴿وَقَيَّضْنَا لَهُمْ قُرَنَاءَ فَزَيَّنُوا لَهُمْ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ﴾ [فصلت: ٢٥] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا خَاسِرِينَ﴾ [فصلت: ٢٥] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَعِشْ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُفِضَ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ﴾ (٣) وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّوهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٣٦، ٣٧] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَوَسَّوْهُمْ أَزْوَاجًا﴾ [مريم: ٨٣]؟

٦٠٥ - حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى الْحُلَوَانِيُّ قَالَ: نَا خَلْفُ بْنُ هِشَامِ الْبَرَّاءُ قَالَ: نَا أَبُو شَهَابٍ يَعْنِي الْحَنَاطَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ خَيْثَمَةَ، وَعُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَأَبُو عَطِيَّةَ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَقُلْنَا لَهَا: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، إِنَّ أَبَا

(١) إسناده محتمل للتحسين.

(٢) إسناده صحيح: أخرجه ابن بطه (٢/ ٣٨٤)، وأبو نعيم في الحلية (٩/ ٢٦٣).

عَبْدُ الرَّحْمَنِ يَعْنِي ابْنَ مَسْعُودٍ يَقُولُ: مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ أَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ، وَمَنْ كَرِهَ لِقَاءَ اللَّهِ كَرِهَ اللَّهُ لِقَاءَهُ، فَأَيُّنَا يُحِبُّ الْمَوْتَ؟ فَقَالَتْ: يَرْحَمُ اللَّهُ ابْنَ أُمِّ عَبْدِ، حَدَّثَ أَوَّلَ الْحَدِيثِ وَأَمْسَكَ عَنْ آخِرِهِ، ثُمَّ أَنْشَأَتْ تُحَدِّثُ فَقَالَتْ: إِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِعَبْدٍ خَيْرًا بَعَثَ إِلَيْهِ مَلَكًا قَبْلَ مَوْتِهِ بِعَامٍ يُسَدِّدُهُ وَيُوقِفُهُ حَتَّى يَمُوتَ عَلَى خَيْرٍ أَحْيَيْنِهِ، فَيَقُولُ النَّاسُ: مَاتَ فُلَانٌ عَلَى خَيْرٍ أَحْيَيْنِهِ، فَإِذَا حَضَرَ وَرَأَى مَا أُعِدَّ لَهُ، جَعَلَ يَتَهَوَّعُ نَفْسَهُ مِنَ الْحَرَصِ عَلَى أَنْ تَخْرُجَ، هُنَاكَ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ وَأَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ، وَإِذَا أَرَادَ بِعَبْدٍ غَيْرَ ذَلِكَ، قَيَّضَ لَهُ شَيْطَانًا قَبْلَ مَوْتِهِ يُغْوِيهِ وَيَصُدُّهُ حَتَّى يَمُوتَ عَلَى شَرٍّ أَحْيَيْنِهِ، فَيَقُولُ النَّاسُ: مَاتَ فُلَانٌ عَلَى شَرٍّ أَحْيَيْنِهِ، فَإِذَا حَضَرَ وَرَأَى مَا أُعِدَّ لَهُ جَعَلَ يَبْتَغِي نَفْسَهُ، كَرَاهِيَةً أَنْ تَخْرُجَ، هُنَاكَ: كَرِهَ لِقَاءَ اللَّهِ، وَكَرِهَ اللَّهُ لِقَاءَهُ»<sup>(١)</sup>.

٦٠٦- أَخْبَرَنَا الْفَرَّايِيُّ قَالَ: أَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: نَا جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ خَيْثَمَةَ، عَنْ أَبِي عَطِيَّةَ قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَمَسْرُوقٌ، عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَذَكَّرْنَا لَهَا قَوْلَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ: مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ أَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ، وَمَنْ كَرِهَ لِقَاءَ اللَّهِ كَرِهَ اللَّهُ لِقَاءَهُ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: يَرْحَمُ اللَّهُ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدَّثَكُمْ أَوَّلَ الْحَدِيثِ، وَلَمْ تَسْأَلُوهُ عَنْ آخِرِهِ، وَسَأَحَدْتُكُمْ عَنْ ذَلِكَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِذَا أَرَادَ بِعَبْدٍ خَيْرًا قَيَّضَ لَهُ قَبْلَ مَوْتِهِ مَلَكًا يُسَدِّدُهُ وَيُشِيرُهُ، حَتَّى يَمُوتَ وَهُوَ عَلَى خَيْرٍ مَا كَانَ، وَيَقُولُ النَّاسُ: مَاتَ فُلَانٌ عَلَى خَيْرٍ مَا كَانَ، فَإِذَا حَضَرَ وَرَأَى ثَوَابَهُ مِنَ الْجَنَّةِ، فَجَعَلَ يَتَهَوَّعُ نَفْسَهُ، وَدَلَّوْا خَرَجَتْ نَفْسُهُ، فَذَلِكَ حِينَ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ أَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ، وَإِذَا أَرَادَ بِعَبْدٍ شَرًّا قَيَّضَ لَهُ شَيْطَانًا قَبْلَ مَوْتِهِ بِعَامٍ، فَجَعَلَ يَفْتِنُهُ وَيُضِلُّهُ حَتَّى يَمُوتَ عَلَى شَرٍّ مَا كَانَ، وَيَقُولُ النَّاسُ: مَاتَ فُلَانٌ عَلَى شَرٍّ مَا كَانَ، فَإِذَا حَضَرَ وَرَأَى مَنَزِلَهُ مِنَ النَّارِ، فَجَعَلَ يَبْتَغِي نَفْسَهُ أَنْ تَخْرُجَ، هُنَاكَ حِينَ كَرِهَ لِقَاءَ اللَّهِ وَكَرِهَ اللَّهُ لِقَاءَهُ.

٦٠٧- حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ جَعْفَرُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَاصِمٍ الدَّمَشَقِيُّ قَالَ: نَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي الْحَوَارِيِّ قَالَ: نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُجْرٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ يَعْنِي لِرَجُلٍ سَمِعَهُ يَقُولُ: مَا أَجْرُ فُلَانًا عَلَى اللَّهِ، فَقَالَ: « لَا تَقُلْ مَا أَجْرُ فُلَانًا عَلَى اللَّهِ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى

(١) حسن: أخرجه عبد الرزاق (٣/ ٥٨٧، رقم ٦٧٤٩)، وأصل الحديث ثابت في الصحيحين من طرق أخرى.



أَكْرَمُ مِنْ أَنْ يُجْتَرَأَ عَلَيْهِ، وَلَكِنْ قُلْ: «مَا أَغَرَّ فَلَانًا بِاللهِ» قَالَ: فَحَدَّثْتُ بِهِ أَبَا سُلَيْمَانَ الدَّارَانِيَّ فَقَالَ: صَدَقَ ابْنُ مُبَارَكٍ، اللهُ تَعَالَى أَكْرَمُ مِنْ أَنْ يُجْتَرَأَ عَلَيْهِ، وَلَكِنَّهُمْ هَانُوا عَلَيْهِ فَتَرَكَهُمْ وَمَعَاصِيَهُمْ، وَلَوْ كَرِمُوا عَلَيْهِ لَمَنَعَهُمْ مِنْهَا <sup>(١)</sup>.

٦٠٨ - وَحَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ صَاعِدٍ قَالَ: نَا الْحُسَيْنُ بْنُ الْحَسَنِ الْمَرْوَزِيُّ قَالَ: أَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ قَالَ: أَنَا شَرِيكٌ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ فِي قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿أُولَى الْأَيْدَى وَالْأَبْصَارِ﴾ [ص: ٤٥] قَالَ: الْأَيْدِي: الْقُوَّةُ فِي الْعَمَلِ، وَالْأَبْصَارُ: بَصَرُهُمْ مَا هُمْ فِيهِ مِنْ دِينِهِمْ <sup>(٢)</sup>.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ: فَإِنْ اعْتَرَضَ بَعْضُ هَؤُلَاءِ الْقَدَرِيَّةِ بِتَأْوِيلِهِ الْخَطَأَ، فَقَالَ: قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩] فَيَزْعُمُ أَنَّ السَّيِّئَةَ مِنْ نَفْسِهِ، دُونَ أَنْ يَكُونَ اللهُ تَعَالَى قَضَاهَا وَقَدَرَهَا عَلَيْهِ، قِيلَ لَهُ: يَا جَاهِلُ، إِنَّ الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ هَذِهِ الْآيَةُ هُوَ أَعْلَمُ بِتَأْوِيلِهَا مِنْكَ، وَهُوَ الَّذِي بَيَّنَّ لَنَا جَمِيعَ مَا تَقَدَّمَ ذَكَرْنَا لَهُ مِنْ إِبْطَاتِ الْقَدَرِ، وَكَذَلِكَ الصَّحَابَةُ الَّذِينَ شَاهَدُوا التَّنْزِيلَ ﷺ، هُمْ الَّذِينَ بَيَّنُّوا لَنَا وَلَكَ إِبْطَاتِ الْمَقَادِيرِ بِكُلِّ مَا هُوَ كَائِنٌ مِنْ خَيْرٍ وَشَرٍّ، وَقِيلَ لَهُ: لَوْ عَقَلْتَ تَأْوِيلَهَا لَمْ تَعَارِضْ بِهَا، وَلَعَلِمْتَ أَنَّ الْحُجَّةَ عَلَيْكَ لَا لَكَ فَإِنْ قَالَ: كَيْفَ؟

قِيلَ لَهُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩] أَلَيْسَ اللهُ تَعَالَى أَصَابَهُ بِهَا: خَيْرًا كَانَ أَوْ شَرًّا؟ فَاعْقِلْ يَا جَاهِلُ، أَلَيْسَ قَالَ اللهُ تَعَالَى ﴿نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَنْ نَشَاءُ﴾ [يوسف: ٥٦] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَوْ لَوْ يَهْدِي لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِهَا أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ وَنَطْبَعُ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾ [الأعراف: ١٠٠] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا﴾ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللهِ يَسِيرٌ [الحديد: ٢٢] وَهَذَا فِي الْقُرْآنِ كَثِيرٌ، أَلَا تَرَى أَنَّ اللهُ تَعَالَى يُخْبِرُنَا أَنَّ كُلَّ مُصِيبَةٍ تَكُونُ بِالْعِبَادِ مِنْ خَيْرٍ أَوْ شَرٍّ فَاللهُ يُصِيبُهُمْ بِهَا، وَقَدْ كَتَبَ مُصَابَهُمْ فِي

(١) في إسناده عبد الله بن حجر ينظر من هو: أخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرى (٢/ ٣٩٢)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٤/ ١٥١).

(٢) إسناده ضعيف من أجل شريك بن عبد الله النخعي: عزاه السيوطي في الدر المنثور (٧/ ١٩٧-١٩٨) إلى عبد بن حميد.

عَلِمَ قَدْ سَبَقَ، وَجَرَى بِهِ الْقَلَمُ عَلَى حَسْبِ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُنَا لَهُ، فَأَعْقِلُوهُ يَا مُسْلِمُونَ فَإِنَّ الْقَدَرِيَّ مَحْرُومٌ مِنَ التَّوْفِيقِ، وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ هَذِهِ آيَةُ النَّبِيِّ يَحْتَجُّ بِهَا الْقَدَرِيُّ فِي قِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي بِنِ كَعْبٍ: «مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ وَأَنَا كَتَبْتُهَا عَلَيْكَ»<sup>(١)</sup>.

(١) قال القرطبي في تفسيره (٥/ ٢٨٥): قوله تعالى: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩]، أي ما أصابك يا محمد من خصب ورخاء وصحة وسلامة فبفضل الله عليك وإحسانه إليك، وما أصابك من جدد وشدة فيذهب أتيته عوقبت عليه، والخطاب للنبي ﷺ والمراد أمته، أي ما أصابكم يا معشر الناس من خصب واتساع رزق فمن تفضل الله عليكم، وما أصابكم من جدد وضيق رزق فمن أنفسكم، أي من أجل ذنوبكم وقع ذلك بكم. قاله الحسن والسدي وغيرهما، كما قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [الطلاق: ١]، وقد قيل: الخطاب للإنسان والمراد به الجنس، كما قال تعالى: ﴿وَالْعَصْرِ ١ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خَشِيرٌ﴾ [العصر: ١، ٢] أي إن الناس لفي خسر، ألا تراه استثنى منهم فقال: ﴿إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ ولا يستثنى إلا من جملة أو جماعة، وعلى هذا التأويل يكون قوله ﴿مَا أَصَابَكَ﴾ استثناء، وقيل: في الكلام حذف تقديره يقولون، وعليه يكون الكلام متصلاً والمعنى فمال هؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثاً حتى يقولوا ما أصابك من حسنة فمن الله، وقيل: إن ألف الاستفهام مضمرة، والمعنى أفمن نفسك؟ ومثله قوله وتعالى: ﴿وَلَكَ يَمَّةٌ تَتَّبَعُكَ﴾ [الشعراء: ٢٢] والمعنى أولئك نعمة؟ وكذا قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بَازِعًا قَالَ هَذَا رَبِّي﴾ [الأنعام: ٧٧]، أي أهذا ربي؟ قال أبو خراش الهذلي:

رموني وقالوا يا خويلد لم ترع      فقلت وأنكرت الوجوه هم هم

أراد (أهم) فأضمر ألف الاستفهام وهو كثير وسيأتي. قال الأخفش (ما) بمعنى الذي، وقيل: هو شرط. قال النحاس: والصواب قول الأخفش، لأنه نزل في شيء بعينه من الجدد، وليس هذا من المعاصي في شيء ولو كان منها لكان وما أصبت من سيئة، وروى عبد الوهاب ابن مجاهد عن أبيه عن ابن عباس وأبي وابن مسعود (﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ﴾ وأنا كتبتها عليك) فهذه قراءة على التفسير، وقد أثبتنا بعض أهل الزيغ من القرآن، والحديث بذلك عن ابن مسعود وأبي منقطع، لأن مجاهداً لم ير عبد الله ولا أبياً، وعلى قول من قال: الحسنة الفتح والغنيمة يوم بدر، والسيئة ما أصابهم يوم أحد، أنهم عوقبوا عند خلاف الرماة الذين أمرهم رسول الله ﷺ أن يحموا ظهره ولا يبرحوا من مكانهم، فأروا الهزيمة على قريش والمسلمون يغنمون أموالهم فتركوا مصافهم، فنظر خالد ابن الوليد وكان مع الكفار يومئذ ظهر رسول الله ﷺ قد انكشف من الرماة فأخذ سرية من الخيل ودار حتى صار خلف المسلمين وحمل عليهم، ولم يكن خلف رسول الله ﷺ من الرماة إلا صاحب الراية، حفظ وصية رسول الله ﷺ فوقف حتى استشهد مكانه، على ما تقدم في (آل عمران ٣) بيانه، فأنزل

٦٠٩ - أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ الصُّوفِيُّ قَالَ: نَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكَّارٍ قَالَ: نَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ، عَنْ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: فِي قِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبِي: مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنْ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ

الله تعالى نظير هذه الآية وهو قوله تعالى: ﴿أَوَلَمَّْا أَصَابَكُم مَّصِيبَةٌ﴾ يعني يوم أحد ﴿أَوَلَمَّْا أَصَابَكُم مَّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَهَا﴾ يعني يوم بدر ﴿قُلْتُمْ أَنَّا هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٥]، ولا يجوز أن تكون الحسنة ها هنا الطاعة والسيئة المعصية كما قالت القدرية، إذ لو كان كذلك لكان ما أصبت كما قدما، وإنما تكون الحسنة الطاعة والسيئة المعصية في نحو قوله: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَلِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلُهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠]، وأما في هذه الآية فهي كما تقدم شرحنا له من الخصب والجذب والرخاء والشدة على نحو ما جاء في آية (الأعراف) وهي قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ بِالسِّنِينَ وَنَقْصٍ مِنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَذْكُرُونَ﴾، ﴿وَالسِّنِينَ﴾ بالجذب سنة بعد سنة، حبس المطر عنهم فنقصت ثمارهم وغلّت أسعارهم، ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ يَطْفِرُوا يَوْمَئِذٍ وَمِنْ مَعَهُ﴾ أي يتشاءمون بهم ويقولون هذا من أجل اتباعنا لك وطاعتنا إياك، فرد الله عليهم بقوله: ﴿أَلَا إِنَّمَا طَلَيْتُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الأعراف: ١٣٠، ١٣١] يعني أن طائر البركة وطائر الشؤم من الخير والشر والنفع والضر من الله تعالى لا صنع فيه لمخلوق، فكذلك قوله تعالى فيما أخبر عنهم أنهم يضيفونه للنبي ﷺ حيث قال: ﴿وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكُمْ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٧٨]، كما قال: ﴿أَلَا إِنَّمَا طَلَيْتُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ﴾ وكما قال تعالى: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ فِإِذَنْ قَالَ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٦٦] أي بقضاء الله وقدره وعلمه، وآيات الكتاب يشهد بعضها لبعض. قال علماؤنا: ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يشك في أن كل شيء بقضاء الله وقدره وإرادته ومشيته، كما قال تعالى: ﴿وَتَبْلُوكُمْ بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً﴾ [الأنبياء: ٣٥]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ يَقُومَ سُوءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُ وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ﴾ [الرعد: ١١].

مسألة: وقد تجاذب بعض جهال أهل السنة هذه الآية واحتج بها، كما تجاذبها القدرية واحتجوا بها، ووجه احتجاجهم بها أن القدرية يقولون: إن الحسنة ها هنا الطاعة، والسيئة المعصية، قالوا: وقد نسب المعصية في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ﴾ إلى الإنسان دون الله تعالى، فهذا وجه تعلقهم بها، ووجه تعلق الآخرين منها قوله تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ قالوا: فقد أضاف الحسنة والسيئة إلى نفسه دون خلقه، وهذه الآية إنما يتعلق بها الجهال من الفريقين جميعا، لأنهم بنوا ذلك على أن السيئة هي المعصية، وليست كذلك لما بيناه. والله أعلم. والقدرية إن قالوا ﴿وَمَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ﴾ أي من طاعة ﴿فَمِنْ اللَّهِ﴾ فليس هذا اعتقادهم، لأن اعتقادهم الذي بنوا عليه مذهبهم أن الحسنة فعل المحسن والسيئة فعل المسيء، وأيضا فلو كان لهم فيها حجة لكان يقول: ما أصبت من حسنة وما أصبت من سيئة، لأنه الفاعل للحسنة والسيئة جميعا، فلا يضاف إليه إلا بفعله لهما لا بفعل غيره.

نَفْسِكَ وَأَنَا كَتَبْتُهَا عَلَيْكَ<sup>(١)</sup>.

٦١٠- أَخْبَرَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: نَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَعَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادٍ قَالَا: نَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «قُضِيَ الْقَضَاءُ وَجَفَّ الْقَلَمُ، وَأُمُورٌ تُقْضَى فِي كِتَابٍ قَدْ خَلَا»<sup>(٢)</sup>.

٦١١- أَخْبَرَنَا الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَصْبَغُ ابْنُ الْفَرَجِ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ، عَنِ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: إِنِّي رَجُلٌ شَابٌّ، وَأَنَا أَخَافُ عَلَى نَفْسِي الْعَنْتَ، وَلَا أَجِدُ مَا أَنْزَوْجُ بِهِ النِّسَاءَ، فَأَذُنْ لِي أَخْتَصِي قَالَ: فَسَكَتَ عَنِّي، ثُمَّ قُلْتُ مِثْلَ ذَلِكَ، فَسَكَتَ عَنِّي، ثُمَّ قُلْتُ مِثْلَ ذَلِكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا أَبَا هُرَيْرَةَ قَدْ جَفَّ الْقَلَمُ بِمَا أَنْتَ لَاقٍ فَاخْتَصِ عَلَى ذَلِكَ أَوْ ذَرْ»<sup>(٣)</sup>.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: اَعْلَمُوا رَحِمَنَا اللَّهُ وَإِيَّاكُمْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى ذَكَرَهُ أَمَرَ الْعِبَادَ بِاتِّبَاعِ صِرَاطِهِ الْمُسْتَقِيمِ، وَأَنْ لَا يَغْوُوا عَنْهُ يَمِينًا وَلَا شِمَالًا، فَقَالَ تَعَالَى ذَكَرَهُ ﷻ «وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّيْتُكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ» [الأنعام: ١٥٣] ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: ﴿لَمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ﴾ [التكوير: ٢٨] فَنَفِي الظَّاهِرِ أَنَّهُ جَلَّ ذَكَرَهُ أَمَرَهُمْ بِالِاسْتِقَامَةِ وَاتِّبَاعِ سَبِيلِهِ وَجَعَلَ فِي الظَّاهِرِ إِلَيْهِمُ الْمَشِيئَةَ، ثُمَّ أَعْلَمَهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ: إِنَّكُمْ لَنْ تَشَاءُوا إِلَّا أَنْ أَشَاءَ أَنَا لَكُمْ مَا فِيهِ هِدَايَتُكُمْ،

(١) إسناده ضعيف جدا : فيه عبد الوهاب بن مجاهد متروك كذبه الثوري ، وإسماعيل ابن عياش يروي هنا عن غير أهل بلده : أخرجه ابن بطة في الإبانة (٢/ ٣٠٩) . وهذه القراءة قراءة شاذة مخالفة لسواد المصحف ، لم يقرأ بها أحد من العشرة .

(٢) إسناده ثقات ولكن فيه عننة حميد الطويل وهو مدلس : أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة (٢/ ٤٠٥) ، واللالكائي (٤/ ٦٧٤) ، وابن بطة (٢/ ٢٣٤ ، ٣٩٢) .

(٣) علقه البخاري معزوما به برقم (٥٠٧٦) ، وأخرجه النسائي (٦/ ٤٩) ، وابن أبي عاصم في السنة (١/ ٥١) ، وابن وهب في القدر (ص ٩٩) ، والبيهقي في الكبرى (٧/ ٧٩) ، وابن بطة (٢/ ١٠٤) ، (٤١٦) والحديث صححه النسائي ، وصححه العلامة الألباني في صحيح النسائي .

وَإِنْ مَشِيتَكُمْ تَبِعْ لِمَشِيتِي، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩] فَأَعْلَمَهُمْ أَنَّ مَشِيتَهُمْ تَبِعْ لِمَشِيتِهِ ﷺ.

وَقَالَ ﷺ: ﴿قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة: ١٤٢] وَقَالَ ﷺ: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيَّاتِ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَ تَهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٣] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ﴾ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﷻ [البقرة: ٢١٣].

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ رَحِمَهُ اللَّهُ: انْقَطَعَتْ حُجَّةُ كُلِّ قَدَرِيٍّ قَدْ لَعِبَ بِهِ الشَّيْطَانُ فَهُوَ فِي غِيٍّ يَتَرَدَّدُ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي عَافَانَا مِمَّا ابْتَلَاهُمْ بِهِ، وَبَعْدُ فَقَدْ اجْتَهِدْتُ وَبَيَّنْتُ فِي إِبْنَاتِ الْقَدْرِ بِمَا قَالَ اللَّهُ ﷻ وَبِمَا قَالَ الرَّسُولُ ﷺ، الْمُبِينُ عَنِ اللَّهِ ﷻ مَا أَنْزَلَهُ فِي كِتَابِهِ، وَذَكَرْتُ قَوْلَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَقَوْلَ التَّابِعِينَ، وَكَثِيرًا مِنْ أئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ، عَلَى مَعْنَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فَمَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِهَذَا فَهُوَ مِمَّنْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِمْ: ﴿وَلَوْ أَنَّا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَكِيَّةَ وَكَلَّمَهُمُ النَّوْفَى وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَا كَانُوا لِلْيُؤْمُونِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ يَجْهَلُونَ﴾ [الأنعام: ١١١].

\* \* \*

نصر الجزء السادس ويليل الجزء السابع إن شاء الله



# الفهرست





## فهرس الموضوعات

المقدمة .....	٥
بَابُ ذِكْرِ الْأَمْرِ بِلزوم الجماعة والنهي عن الفرقة بل الاتباع وترك الابتداع .....	١٤
بَابُ ذِكْرِ أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ أُمَّتُهُ بِلزوم الجماعة وتحذيره إياهم الفرقة .....	١٨
بَابُ ذِكْرِ افتراق الأمم في دينهم وعلى كم تفترق هذه الأمة؟ .....	٣١
بَابُ ذِكْرِ خَوْفِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى أُمَّتِهِ وَتحذيره إياهم سنن من قبلهم من الأمم .....	٤٩
بَابُ ذَمِّ الْخَوَارِجِ وَسُوءِ مَذْهَبِهِمْ، وَإِباحة قتالهم وثواب من قتلهم أو قتلوه .....	٥٤
بَابُ ذِكْرِ السُّنَنِ وَالْآثَارِ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ .....	٨٢
بَابُ ذِكْرِ قَتْلِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ لِلْخَوَارِجِ مِمَّا أَكْرَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِقَتَالِهِمْ .....	١٠٧
بَابُ ذِكْرِ ثَوَابِ مَنْ قَاتَلَ الْخَوَارِجَ فَقَتَلَهُمْ أَوْ قَتَلُوهُ .....	١١١
بَابُ فِي السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ لِمَنْ وَلِيَ أَمْرَ الْمُسْلِمِينَ وَالصَّبْرَ عَلَيْهِمْ وَإِنْ جَارُوا وَتَرَكَ الْخُرُوجَ عَلَيْهِمْ مَا أَقَامُوا الصَّلَاةَ .....	١٥١
بَابُ فَضْلِ الْقُعُودِ فِي الْفِتْنَةِ عَنِ الْخَوْضِ فِيهَا وَتَخَوُّفِ الْعُقَلَاءِ عَلَى قُلُوبِهِمْ أَنْ تَهْوَى مَا يَكْرَهُهُ اللَّهُ تَعَالَى وَلِزُومِ الْبَيُوتِ وَالْعِبَادَةِ لِلَّهِ تَعَالَى .....	١٦٧
بَابُ الْحَثِّ عَلَى التَّمَسُّكِ بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ .....	١٧٩
بَابُ التَّحْذِيرِ مِنْ طَوَائِفِ يُعَارِضُونَ سُنَنَ النَّبِيِّ ﷺ بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَشِدَّةِ الْإِنْكَارِ عَلَى هَذِهِ الطَّبَقَةِ .....	١٩٩
الجزء الثاني: .....	٢١٢
بَابُ ذَمِّ الْجِدَالِ وَالْخُصُومَاتِ فِي الدِّينِ .....	٢١٢
بَابُ ذِكْرِ النَّهْيِ عَنِ الْمِرَاءِ فِي الْقُرْآنِ .....	٢٤٦

- بَابُ تَحْذِيرِ النَّبِيِّ أُمَّتَهُ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ بِمُتَشَابِهِ الْقُرْآنِ وَعُقُوبَةِ الْإِمَامِ لِمَنْ يُجَادِلُ فِيهِ ..... ٢٥٤
- بَابُ ذِكْرِ الْإِيمَانِ بِأَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى وَأَنَّ كَلَامَهُ لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ فَقَدْ كَفَرَ ..... ٢٧٠
- بَابُ ذِكْرِ النَّهْيِ عَنْ مَذَاهِبِ الْوَاقِفَةِ ..... ٣١٦
- بَابُ ذِكْرِ اللَّفْظِيَّةِ، وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ هَذَا الْقُرْآنَ حِكَايَةُ لِلْقُرْآنِ الَّذِي فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ كَذَبُوا ..... ٣١٩
- الجزء الثالث: ..... ٣٢٩
- الرَّدُّ عَلَى الْمُرْجِيَّةِ ..... ٣٢٩
- بَابُ تَفْرِيعِ مَعْرِفَةِ الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ وَشَرَائِعِ الدِّينِ ..... ٣٣٨
- بَابُ مَعْرِفَةِ أَيِّ يَوْمٍ نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣] الْآيَةُ ..... ٣٤٩
- بَابُ عَلَى كَمْ بُيِيَ الْإِسْلَامُ؟ ..... ٣٥٠
- بَابُ ذِكْرِ سُؤَالِ جَبْرِيلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ عَنِ الْإِسْلَامِ مَا هُوَ؟ وَعَنِ الْإِيمَانِ مَا هُوَ؟ .. ٣٥٢
- بَابُ ذِكْرِ أَفْضَلِ الْإِيمَانِ مَا هُوَ؟ وَأَدْنَى الْإِيمَانِ مَا هُوَ؟ ..... ٤٠٢
- بَابُ ذِكْرِ مَا دَلَّ عَلَى زِيَادَةِ الْإِيمَانِ وَنُقْصَانِهِ ..... ٤٠٤
- بَابُ الْقَوْلِ بِأَنَّ الْإِيمَانَ تَصْدِيقٌ بِالْقَلْبِ، وَإِقْرَارٌ بِاللِّسَانِ، وَعَمَلٌ بِالْجَوَارِحِ لَا يَكُونُ مُؤْمِنًا، إِلَّا أَنْ تَجْتَمِعَ فِيهِ هَذِهِ الْخِصَالُ الثَّلَاثُ ..... ٤١٥
- بَابُ كُفْرٍ مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ ..... ٤٤١
- بَابُ ذِكْرِ الِاسْتِثْنَاءِ فِي الْإِيمَانِ مِنْ غَيْرِ شَكٍّ فِيهِ ..... ٤٦٣
- بَابُ فِيمَنْ كَرِهَ مِنَ الْعُلَمَاءِ لِمَنْ يَسْأَلُ لِغَيْرِهِ، فَيَقُولُ لَهُ: أَنْتَ مُؤْمِنٌ؟ هَذَا عِنْدَهُمْ مُبْتَدِعٌ رَجُلٌ سَوْءٌ ..... ٤٧٠

- بَابُ فِي الْمُرْجِيَّةِ، وَسُوءِ مَذَاهِبِهِمْ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ..... ٤٧٣
- الجزء الرابع: ..... ٤٨٠
- بَابُ الرَّدِّ عَلَى الْقَدَرِيَّةِ ..... ٤٨٠
- بَابُ ذِكْرِ مَا أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ يَخْتِمُ عَلَى قُلُوبِ مَنْ أَرَادَ مِنْ عِبَادِهِ فَلَا يَهْتَدُونَ إِلَى الْحَقِّ، وَلَا يَسْمَعُونَهُ، وَلَا يُبْصِرُونَهُ، لِأَنَّهُ مَقْتَهُمْ فَطُبِعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ ..... ٤٩٧
- بَابُ ذِكْرِ مَا أَخْبَرَ اللَّهُ ﷻ أَنَّهُ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ، وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَأَنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَا يَهْدُونَ إِلَّا مَنْ سَبَقَ فِي عِلْمِ اللَّهِ أَنَّهُ يَهْدِيهِ ..... ٤٩٩
- بَابُ ذِكْرِ مَا أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ أَرْسَلَ الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ يُضِلُّونَهُمْ وَلَا يُضِلُّونَ إِلَّا مَنْ سَبَقَ فِي عِلْمِهِ أَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ وَلَا يَضُرُّونَ أَحَدًا إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَكَذَلِكَ السَّحَرَةُ لَا يَضُرُّونَ أَحَدًا إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ..... ٥٠٨
- بَابُ ذِكْرِ مَا أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ مَشِيئَةَ الْخَلْقِ تَبِعُ لِمَشِيئَةِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فَمَنْ شَاءَ اللَّهُ لَهُ أَنْ يَهْتَدِيَ اهْتَدَى، وَمَنْ شَاءَ أَنْ يُضِلَّ لَمْ يَهْتَدِ أَبَدًا ..... ٥١٥
- الجزء الخامس: ..... ٥٢٤
- بَابُ ذِكْرِ الشُّنَنِ وَالْآثَارِ الْمُبِينَةِ بِأَنَّ اللَّهَ ﷻ خَلَقَ خَلْقَهُ، مَنْ شَاءَ خَلَقَهُ لِلْجَنَّةِ، وَمَنْ شَاءَ خَلَقَهُ لِلنَّارِ، فِي عِلْمٍ قَدْ سَبَقَ ..... ٥٢٤
- بَابُ الْإِيمَانِ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدَّرَ الْمَقَادِيرَ عَلَى الْعِبَادِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ..... ٥٣٢
- بَابُ الْإِيمَانِ بِمَا جَرَى بِهِ الْقَلَمُ مِمَّا يَكُونُ أَبَدًا ..... ٥٣٣
- بَابُ الْإِيمَانِ بِأَنَّ اللَّهَ ﷻ قَدَّرَ عَلَى آدَمَ ﷺ الْمَعْصِيَةَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُ ..... ٥٤٣
- بَابُ الْإِيمَانِ بِأَنَّ السَّعِيدَ وَالشَّقِيَّ مَنْ كُتِبَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ ..... ٥٥٠
- بُ الْإِيمَانِ بِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ لِعَبْدِ الْإِيمَانِ، حَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ لَا يَصِحُّ لَهُ نَأْنُ إِلَّا بِهِ ..... ٥٥٥

- ٥٥٩..... بَابُ مَا ذُكِرَ فِي الْمُكَذِّبِينَ بِالْقَدَرِ
- ٥٦٥..... بَابُ الْإِيْمَانِ أَنَّ كُلَّ مَوْلُودٍ يُوْلَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ
- ٥٧٥..... الجزء السادس:
- ٥٧٥..... بَابُ ذِكْرِ مَا تَأْدَى إِلَيْنَا عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ مِنْ رَدِّهِمَا عَلَى الْقَدَرِيَّةِ وَإِنْكَارِهِمَا عَلَيْهِمْ
- ٥٩١..... بَابُ مَا ذُكِرَ عَنِ التَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الرَّدِّ عَلَيْهِمْ
- ٦٠٦..... بَابُ سِيرَةِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ فِي أَهْلِ الْقَدَرِ
- ٦١٤..... بَابُ تَرْكِ الْبَحْثِ وَالتَّنْقِيرِ عَنِ النَّظَرِ فِي أَمْرِ الْقَدَرِ كَيْفَ؟ وَلِمَ؟ بَلِ الْإِيْمَانُ بِهِ وَالتَّسْلِيمُ
- ٦٣٧..... فهرس الموضوعات